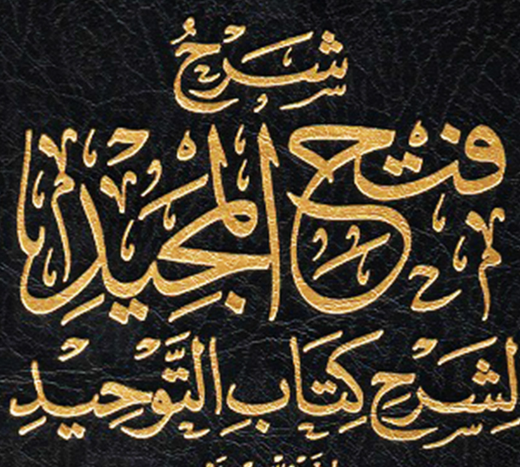
سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)





لشيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب التميمي
أجزل الله له المثوبة والمغفرة

تأليف
الشيخ عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب
أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

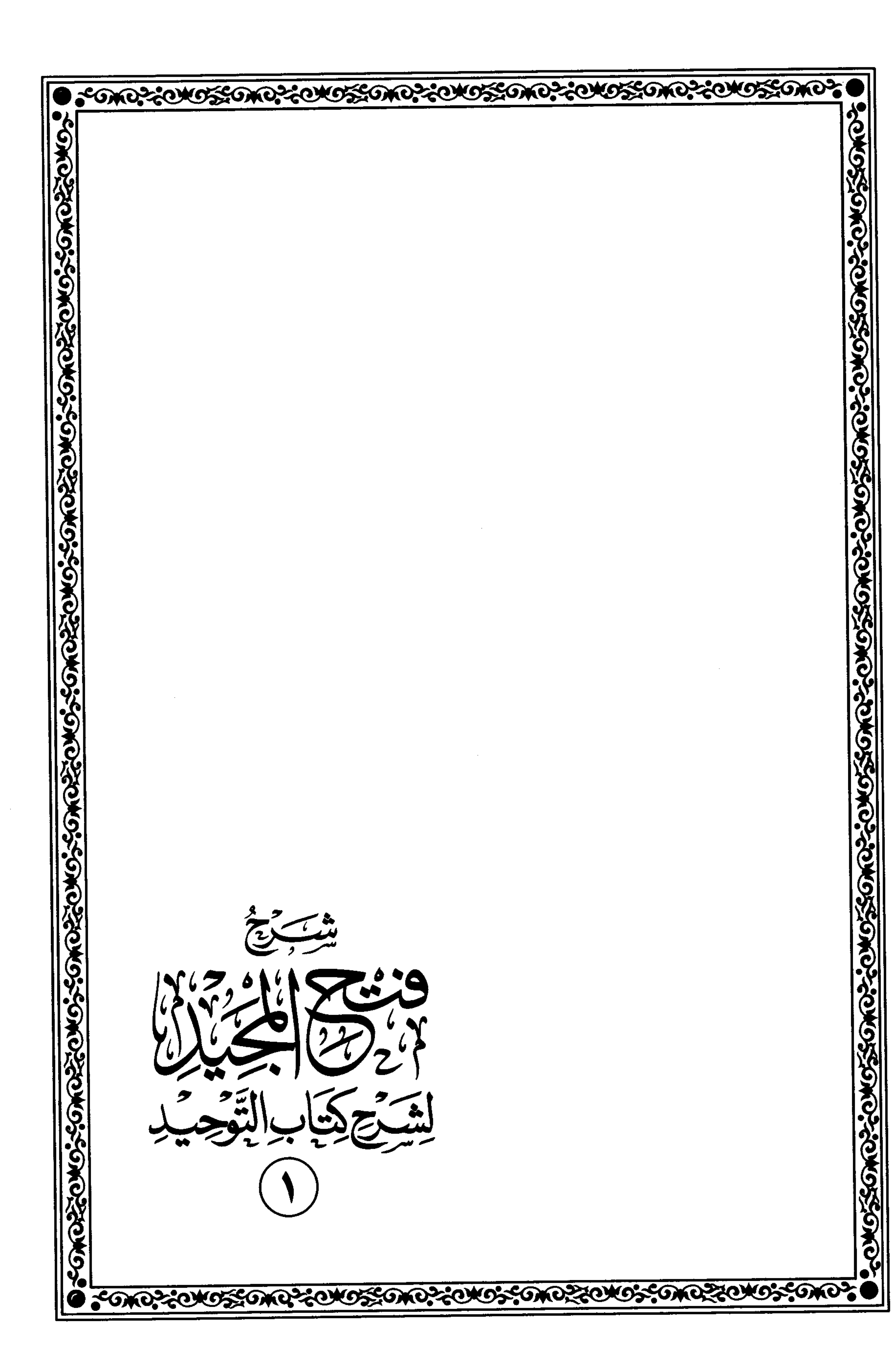
تحقيق وعناية
عادل بن محمد مرسي رفاعي
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

الجزء الأول



مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع




شرح
فتح المجيد
لشرح كتاب التوحيد
١



عنوان المصنف: شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد

تحقيق: **عادل محمد مرسي رفاعي**

رقم الإيداع: ١١١٤٠ / ٢٠١٢

الترقيم الدولي: ٢ - ١٧ - ٥٢٣٢ - ٩٧٧ - ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ



للنشر والتوزيع

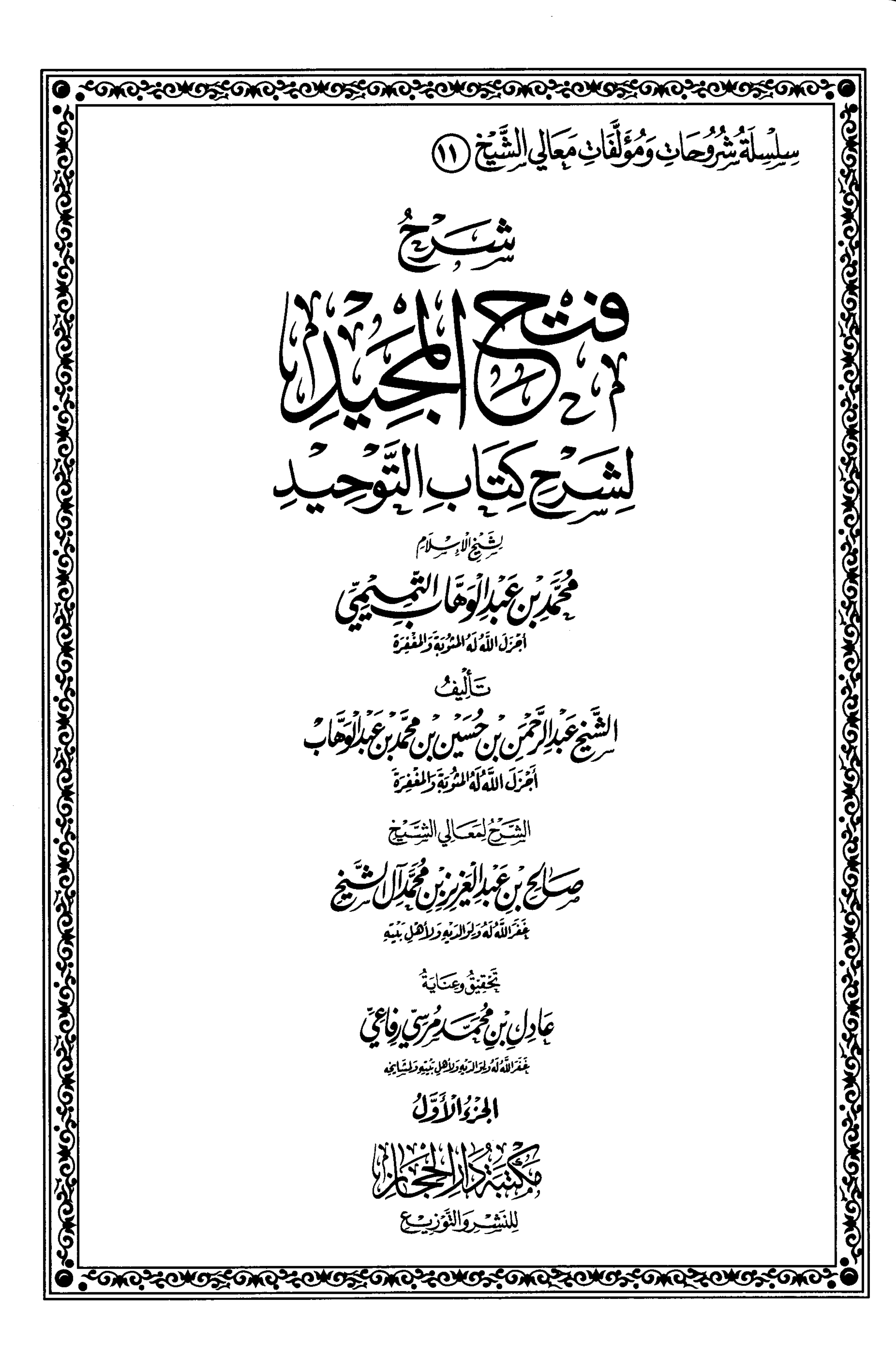
الإدارة والمبيعات جوال ـ ٠٠٩٦٦٥٦٧٣٣٣٤١٧ ـ ٠٠٢٠١١١٦٨٩٩١٠٠ ـ ٠٠٢٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣

الإسكندرية ـ ١٧٥ ش طيبة سبورتنج بجوار مسجد الصديق هاتف: ٠٣/٥٤٦١٥٨٣ ـ جوال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥١

القاهرة ـ ٦ ش الدراسة متفرع من ش البطل ـ خلف الجامع الأزهر الشريف ـ هاتف: ٠٢/٢٥١٠٧٤٧٢

جوال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥٠ ـ فاكس: ٠٣٤٣٨١٥٠٩

البريد الإلكتروني: dar_alhijaz@hotmail.com



سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)

شرح
فتح المجيد
لشرح كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

تأليف

الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

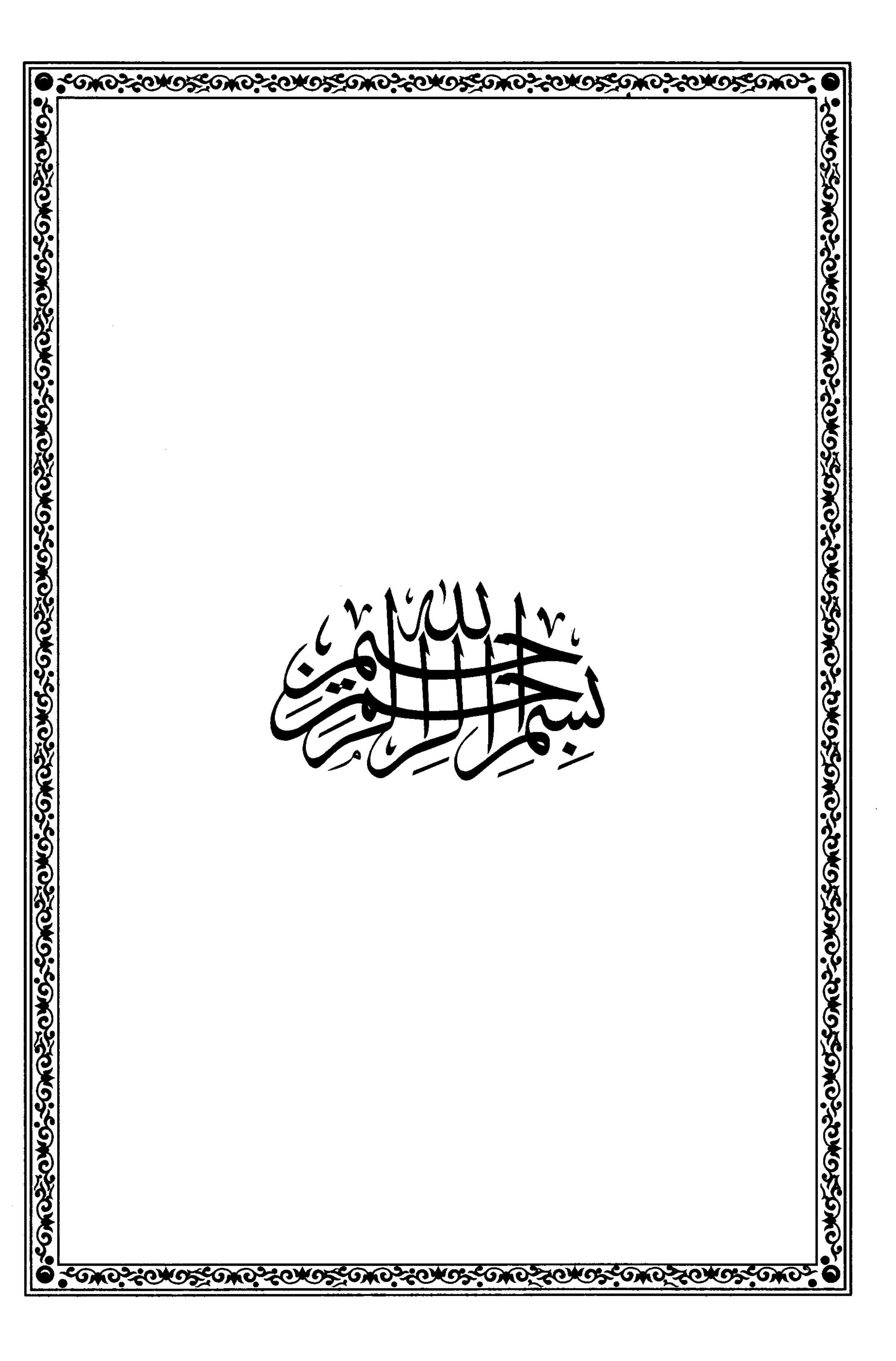
عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

الجزء الأول

مكتبة دار الحجاز

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقدمَّةُ النَّاشِرِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه. وبعد، فهذا كتاب:

شَرْحُ فَتْحِ الْمَجِيدِ لشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ

لِشَيْخِ الإِسْلاَمِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ آل مُشَرَّفٍ التَّمِيْمِيِّ

تَأْلِفُ

الشَّيخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مَحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ

أَجْزَلَ اللهُ لَهمُ المَثُوبَةَ وَالمَغْفِرَةَ

الشَّرْحُ

لمَعَالِي الشَّيْخِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ

غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلأَهْلِ بَيْتِهِ

وكان ذلك في دروس ألقاها - حفظه الله - في جامع الأمير عبد الرحمن بالرياض، وكتاب التوحيد يعد من أهم مصنفات الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في الاعتقاد، وشُرح هذا الكتاب عدة

شروح، وأول من شرحه: حفيده الشيخ الإمام سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله -، بشرحه في كتاب سماه (تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد) [١]، وهو شرح حافل، يتضمن كثيرًا من العلوم في هذا الباب، ثم جاء مَنْ بعده فاختصروا هذا الشرح، وجاء المختصر، والمكمل المهذب، والمتمم، المجدد الثاني: الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب[٢]، حفيد الشيخ المجدد، وابن عم الشيخ سليمان بن عبدالله، وهوأول من اختصره وهذبه، وأتمه مع إضافات جليلة، وفوائد مهمة، مع التحقيق، وسهولة العبارة،

(١) طُبع عام ١٣٨٢هـ في دمشق الشام، ط. منشورات المكتب الإسلامي لزهير شاويش، واشترى الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم بن ثاني جميع النسخ الخاصة بالمكتب، وجعلها وقفًا لله - جزاه الله خيرًا -، وقد بلغ الشيخ سليمان في شرحه إلى نهاية (باب ما جاء في منكري القدر)، ووقف على (باب ما جاء في المصورين)، فأكمله الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف من كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله، وقد بلغ الشرح بدون التتمة (٦١٨ صفحة)، وبالتتمة (٦٧٨ صفحة). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٣٠).

(٢) هو الإمام، المجدد، الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن أحمد بن راشد، من بني تميم، ولد سنة خمس عشرة ومائة وألف بالعيينة، نشأ على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وكتب السلف عامة، وارتحل في طلب العلم، فأخذ عن علماء مكة، والمدينة، والأحساء، والبصرة، وبدأ دعوته من حريملاء، ثم انتقل إلى العيينة، ثم إلى الدرعية، فشرح الله صدر أمير الدرعية محمد بن سعود لنصرة الدعوة، وجلس الإمام المجدد للتدريس، وتوافد عليه الطلاب، وكتب الله له القبول في الأرض، وانتشرت دعوته لتشمل نجدًا، وغيرها، له مؤلفات، ورسائل عديدة في العقيدة وغيرها، منها: (كتاب التوحيد)، و(كشف الشبهات)، و(مسائل الجاهلية)، و(أصول الإيمان)، و(ثلاثة الأصول)، و(فضل الإسلام)، و(فضائل القرآن)، و(مختصر زاد المعاد)، وغيرها كثير، توفي سنة ست ومائتين وألف.

انظر: عنوان المجد في تاريخ نجد (١/ ٣١وما بعدها)، و(من أعلام المجددين) للشيخ صالح الفوزان - وفقه الله - (ص٨٣ - ١٢٧)، و(حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحقيقة دعوته) للدكتور سليمان بن عبدالرحمن الحقيل، و(الشيخ محمد بن عبد الوهاب) لأحمد بن حجر آل بو طامي، و(الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته) لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، و(علماء نجد خلال ثمانية قرون) للشيخ عبد الله البسام رحمه الله (١/ ١٢٥ - ١٦٨).

ووضوحها في كتاب سماه (**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**)[(١)]، ثم توالت الشروح، والحواشي على هذا الكتاب.

وقد قام شيخنا العلامة الحبر/

صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ
غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلأَهْلِ بَيْتِهِ

بشرح هذا الكتاب - **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد** -، والذي يعد أهم كتب الإمام رَحِمَهُ اللهُ، فجاء شرحًا مباركًا، مملوءًا بالفوائد والتأصيلات العلمية، ولا غرابة في هذا، فالشارح - حفظه الله - هو سليل الإمام المجدد، ومن أعرف الناس بكلامه، وتقريراته، مع ما حباه الله عَزَّوَجَلَّ من فهم، وبصيرة لقواعد وأصول المنهج السلفي، وتبحر، وسعة علم بكلام أئمة الدعوة - رحمهم الله جميعًا -، فجزاه الله أحسن الجزاء.

وأنبه القارئ الكريم وفقه الله أن متن كتاب التوحيد في أعلى الصفحة يليه فتح المجيد وقد رمزت له بحرف (ش) وأما كلمة (الشرح) فهو شرح شيخي العلامة المفضال/ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ - حفظه الله - على فتح المجيد.

ونسأله عَزَّوَجَلَّ أن ينفع بهذا الشرح المبارك، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، كما أحمد الله عَزَّوَجَلَّ أن

(١) هذا الكتاب من أحسن شروح كتاب التوحيد، لخص فيه أكثر ما في كتاب (تيسير العزيز الحميد)، وهذبه، وأتمه، مع إضافات جليلة، وفوائد مهمة، مع التحقيق، وسهولة العبارة، ووضوحها، طبع مرارًا، وطبع بتعليقات للشيخ حامد الفقي، وعليها تعليق للشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ، وقد طبع سنة ١٤١٥هـ بتحقيق متقن مع العناية بتخريج الأحاديث في مجلدين، حققه الشيخ الدكتور الوليد بن عبدالرحمن الفريان، مع مقدمة وافية عن الكتاب والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ، وفهارس مفصلة.

شرح صدر شيخنا الجليل لتشريفي بالعمل على هذا الشرح المبارك، والشكر موصول لجميع من شارك في إعداده، كما أسأله عز وجل أن يجعل شيخنا إمام هدى ورشاد، وأن يعز به ويصلح، وأن يبارك في عمره وعمله، وأن يغفر له، ولوالديه، ولذريته، ولأهل بيته، وأن يقيه شر الحاسدين، وأسأله عز وجل أن يرفع بهذا الشرح ذكره، ويثقل به موازين أعماله، وأن يجمعه، ووالديه، وذريته، وأهل بيته تحت لواء الحمد، وفي جنات النعيم، وفي زمرة السابقين مع النبي الأمين، وصحابته الغر الميامين، وأن يجعل لي من الخير نصيبًا، وصلى الله وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه: عادل بن محمد مرسي رفاعي

الرياض ١/ ١٠/ ١٤٣٢هـ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة شارح فتح المجيد
لشرح كتاب التوحيد

مَعَالي الشَّيْخِ
صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، وصفيه وخليله، نشهد أنه بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق الجهاد، حتى تركنا على بيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعده ﷺ إلا هالك. صلِّ الله وسلم على عبدك ورسولك محمد، كلما صلى عليه المصلون، وكلما غفل عن الصلاة عليه الغافلون، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين.
فأسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يجعلني وإياكم ممن إذا أعطي شكر، وإذا ابتلي صبر، وإذا أذنب استغفر، كما أسأله عَزَّوَجَلَّ أن يمنَّ علينا بتحقيق التوحيد، وبالعمل به، وتكميله، وتخليصه مما ينقص كماله، أو يقدح في أصله، إنه سبحانه ولي الصالحين. أما بعد:

فهذا كتاب: (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد)، وهو شرح مطول لكتاب التوحيد، صنفه الإمام المجدد الثاني، الشيخ عبد الرحمن بن حسن، ابن الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمهما الله تعالى -.

وهذا التصنيف مهم؛ لأنه اشتمل على فوائد كثيرة، وضوابط ليست موجودة في الشروح الأخرى لكتاب التوحيد، مع سهولة في العبارة، وكثرة في المعاني، والنقول، وهذا الكتاب حري بطلاب العلم أن يعتنوا به؛ لما اشتمل عليه من علوم كثيرة، ومهمات في التوحيد والاعتقاد، وتقريب للتوحيد بأدلة واضحة، وأسانيد متنوعة.

وكتاب التوحيد للإمام المصلح المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي رحمه الله، هو كتاب فريد في بابه، لم يسبق أن صنف أهل العلم مثله، ولم ينسجوا على منواله فيما بعده، بل هو كتاب وحيد، وفريد في بابه؛ لأنه رحمه الله طرق في هذا الكتاب مسائل توحيد العبادة، وما يضاد ذلك التوحيد، إما من أصله، وإما ما يضاد كماله، وهذا التفصيل الذي ساق به الشيخ رحمه الله تلك المسائل والأبواب، لا يوجد في كتاب على نحو سياقته مجموعًا، ولهذا طالب العلم لا يستغني عن هذا الكتاب من جهة معرفته بمعانيه؛ لأنه مشتمل على الآي والأحاديث.

وفق الله جل وعلا إليه الإمام رحمه الله، إلى ما فيه من علوم مبثوثة في كتب أهل العلم.

وقد أجمعت العلماء - أعني: علماء التوحيد - على أنه لم يصنف في الإسلام في موضوعه مثله، وقد شبه بعض العلماء هذا الكتاب بأنه قطعة من صحيح البخاري رحمه الله، وهذا ظاهر في أن الشيخ رحمه الله جعل هذا الكتاب ككتاب البخاري، من جهة أن الترجمة فيها آية وحديث، والحديث دال على الترجمة، والآية دالة على الترجمة، وما بعدها مفسِّرٌ لها، وما ساق من كلام أهل العلم من الصحابة، أو من التابعين، أو من كلام أئمة الإسلام، فهو على نسق طريقة أبي عبد الله البخاري رحمه الله؛ حيث إنه يسوق أقوال أهل العلم في بيان المعاني.

وهناك من صنف في التوحيد - أعني: توحيد العبادة - لكنه ما صنف كهذا التصنيف، مثل: المقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (تجريد التوحيد المفيد)، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مدارج السالكين)، وفي (إغاثة اللهفان)، وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (اقتضاء الصراط المستقيم)، ونحو ذلك، فكتبوا أشياء كثيرة في توحيد العبادة، لكنها ما جاءت في اختصارها، وشمولها، وسهولتها، ووضوحها، بمثل ما جاء به الإمام في هذا الكتاب، مع أنه أخذ من علوم السابقين، وخاصة من علوم الشيخين: شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن تلميذه العلامة ابن القيم - رحمهما الله تعالى -.

وهذا الكتاب صنفه إمام الدعوة ابتداء في البصرة لما رحل إليها، وكان الداعي إلى تأليفه ما رأى من شيوع الشرك بالله جَلَّ وَعَلَا ، ومن افتقاد التوحيد الحق في المسلمين، فرأى مظاهر الشرك الأصغر، والأكبر، والخفي، فابتدأ في البصرة جمع هذا الكتاب، وتحرير الدلائل لمسائله. ذكر ذلك تلميذه، وحفيده الشيخ الإمام عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (المقامات)، ثم حرره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأكمله لما قدم نجدًا، وصار هذا الكتاب كتاب دعوة، فهو يمثل الدعوة إلى التوحيد؛ لأن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيّن فيه أصول دلائل التوحيد، وبيَّن فيه معناه، وفضله، وبيَّن ضده، والخوف من ضده، وبيَّن أفراد توحيد العبادة، وأفراد توحيد الأسماء والصفات إجمالًا، وبيَّن الشرك الأكبر، وصورًا من الشرك الأكبر، وبيَّن الشرك الأصغر، وصورًا من الشرك الأصغر، وبيَّن الوسائل، وبيَّن حماية التوحيد، وما يكون به، وبيَّن أيضًا شيئًا من أفراد توحيد الربوبية.

فهذا الكتاب - كتاب التوحيد - كتاب عظيم جدًا؛ ولهذا يعظم أن

تعتني به عناية حفظ، ودرس، وتأمل؛ لأنك أينما كنت فأنت محتاج إليه في نفسك، أو في تبليغ العلم لمن وراءك، سواء كان ذلك في البيت، أم كان في المسجد، أم في العمل، أم في أي جهة، فمن فهم هذا الكتاب فقد فهم أكثر مسائل توحيد العبادة، بل فهم جلها وأغلبها.

وقد رأيت أن يكون الشرح فيه ذكر للفوائد التي كثيرًا ما تلتبس على طلبة العلم، وفيه بيان مناسبة الآي والأحاديث للترجمة، وفيه بيان وجه الاستدلال من الآية، أو من الحديث على المقصود، وفيه ذكر شيء من تقرير الحجاج مع الخصوم في هذه المسائل، ربما بما لا يُطالعه كثير من طلبة العلم في الشروح. وعلوم كتاب التوحيد لا تنتهي، وكلام أئمتنا والفوائد عليه لا تنتهي، ولو قضينا العمر كله في كتاب التوحيد، لنشأت عندنا من المعاني، والفوائد ما لا حصر لها، ولهذا أوصي أن لا يُترك هذا الكتاب، وأن لا تُترك شروحه، ولا كلام أئمة الدعوة بعامة؛ لأنها متجددة، وكلما رجعنا إليها بعد قراءتنا لها، وجدنا فيها علومًا فاتت وتتجدد؛ ولهذا أوصي كل طالب علم بالعناية بهذا الكتاب - كتاب التوحيد -، وشروحه، وكتب أئمة الدعوة بعامة، سواء منها: التصانيف المفردة، أو الأجوبة على المسائل، أو الردود المختصرة، أو المطولة؛ لأن فيها علومًا أخشى أن تندثر مع انشغال طلبة العلم بكثرة المسائل، وكثرة العلوم، أو ما جدَّ في أزمانهم.

فنسأله ﷻ التوفيق، والإعانة، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ونسأله ﷿ أن ينفع بهذا الشرح المبارك، وأن يرزقنا الإخلاص في القول، والعمل، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا.

صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة شارح كتاب التوحيد
الشيخ عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبه نستعين، وعليه التكلان، الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، كالمبتدعة والمشركين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده ولا شريك له، إله الأولين والآخرين، وقيوم السماوات والأرضين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وخيرته من خلقه أجمعين.

اللهم صلِّ على محمد، وعلى آل محمد، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن كتاب التوحيد الذي ألفه الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد

---

(١) هوالشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ولد في الدرعية سنة ثلاث وتسعين ومائة وألف، قرأ على جده الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب التوحيد إلى باب السحر، وغيره من الكتب، وقرأ على غيره من علماء نجد، وبعد سقوط الدرعية نقله إبراهيم باشا إلى مصر، وفي مصر قرأ على أشهر علمائها في شتى العلوم، وعاد إلى نجد سنة إحدى وأربعين ومائتين وألف، فاشتهر في أيام الإمام تركي بن عبدالله، وتولى قضاء الرياض، له من المؤلفات: (الإيمان والرد على أهل البدع)، و(فتح المجيد)، و(قرة عيون الموحدين)، و(كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس)، و(كتاب في الرد على عثمان بن منصور)، و(مختصر العقل والنقل)، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرياض سنة خمس وثمانين ومائتين وألف. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٥٨)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (١/ ١٨٠ - ٢١٠).

الوهاب - أجزل الله له الأجر والثواب، وغفر له، ولمن أجاب دعوته إلى يوم يقوم الحساب - قد جاء بديعًا في معناه، من بيان التوحيد ببراهينه، وجمع جملًا من أدلته؛ لإيضاحه وتبيينه، فصار علمًا للموحدين، وحجة على الملحدين، فانتفع به الخلق الكثير، والجم الغفير. فإن هذا الإمام ﵀ في مبدأ منشئه، قد شرح الله صدره للحق المبين، الذي بعث الله به المرسلين، من إخلاص العبادة بجميع أنواعها لله رب العالمين، وإنكار ما كان عليه الكثير من شرك المشركين، فأعلى الله همته، وقوى عزيمته، وتصدى لدعوة أهل نجد إلى التوحيد، الذي هو أساس الإسلام والإيمان، ونهاهم عن عبادة الأشجار، والأحجار، والقبور، والطواغيت، والأوثان، وعن الإيمان بالسحرة، والمنجمين، والكهان.

فأبطل الله بدعوته كل بدعة، وضلالة، يدعو إليها كل شيطان، وأقام الله به علم الجهاد، وأدحض به شبه المعارضين من أهل الشرك والعناد، ودان بالإسلام أكثر أهل تلك البلاد، الحاضر منهم والباد، وانتشرت دعوته، ومؤلفاته في الآفاق، حتى أقر الله له بالفضل من كان من أهل الشقاق، إلا من استحوذ عليه الشيطان، وكره إليه الإيمان، فأصر على العناد والطغيان.

وقد أصبح أهل جزيرة العرب بدعوته كما قال قتادة ﵀ عن حال أول هذه الأمة: إن المسلمين لما قالوا: لا إله إلا الله، أنكر ذلك المشركون، وكبرت عليهم، وضاق بها إبليس، وجنوده، فأبى الله إلا أن يمضيها، ويظهرها، ويفلجها، وينصرها على من ناوأها، إنها كلمة من خاصم بها فُلج، ومن قاتل بها نُصر، إنما يعرفها أهل هذه الجزيرة التي يقطعها

الراكب في ليال قلائل، ويسير من الدهر، في فئام من الناس، لا يعرفونها، ولا يقرون بها.

وقد شرح الله صدور كثير من العلماء لدعوته، وسُروا واستبشروا بطلعته، وأثنوا عليه نثرًا ونظمًا.

فمن ذلك ما قاله عالم صنعاء، محمد بن إسماعيل الأمير في هذا الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَدْ جَاءَتِ الْأَخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ ... يُعِيدُ لَنَا الشَّرْعَ الشَّرِيفَ بِمَا يُبْدِي
وَيَنْشُرُ جَهْرًا مَا طَوَى كُلُّ جَاهِلٍ ... وَمُبْتَدِعٍ مِنْهُ، فَوَافَقَ مَا عِنْدِي
وَيَعْمُرُ أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ هَادِمًا ... مَشَاهِدَ ضَلَّ النَّاسُ فِيهَا عَنِ الرُّشْدِ
أَعَادُوا بِهَا مَعْنَى سُوَاعٍ وَمِثْلَهُ ... يَغُوثَ وَوَدٍّ، بِئْسَ ذَلِكَ مِنْ وَدِّ
وَقَدْ هَتَفُوا عِنْدَ الشَّدَائِدِ بِاسْمِهَا ... كَمَا يَهْتِفُ الْمُضْطَرُ بالصَّمَدِ الْفَرْدِ
وَكَمْ عَقَرُوا في سُوحِهَا مِنْ عَقِيرَةٍ ... أُهِلَّتْ لِغَيْرِ اللَّهِ جَهْرًا على عَمْدِ
وَكَمْ طَائِفٍ حَوْلَ الْقُبُورِ مُقَبِّلٍ ... وَمُسْتَلِمِ الْأَرْكَانِ مِنْهُنَّ بالْأَيْدِي

وقال شيخنا عالم الإحساء، أبو بكر حسين بن غنام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه:

لَقَدْ رَفَعَ الْمَولى بِه رُتْبَةَ الهُدى ... بِوَقْتٍ بِهِ يُعلى الضَّلالُ وَيُرْفَعُ
سَقَاهُ نَمِيرَ الْفَهْمِ مَوْلاهُ فَارْتَوَى ... وَعَامَ بِتَيَّارِ المَعَارِفِ يَقْطَعُ
فَأَحْيَا بِهِ التَّوْحِيدَ بَعْدَ انْدِرَاسِهِ ... وَأَوْهى بِهِ مِنْ مَطْلَعِ الشِّرْكِ مَهْيَعُ
سَمَا ذِرْوَةَ المَجْدِ الَّتِي مَا ارْتَقَى لها ... سِوَاهُ وَلا حَاذَى فِنَاهَا سَمَيْذَعُ
وَشَمَّرَ في مِنْهَاجِ سُنَّةِ أَحْمَدَ ... يُشَيِّدُ وَيُحْيِي مَا تَعفى وَيَرْفَعُ

يُنَاظِرُ بِالْآيَاتِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي ... أُمِرْنَا إليهَا في التَّنَازعِ نَرْجعُ
فَأَضْحَتْ بِهِ السَّمْحَاءُ يَبْسُمُ ثَغْرُهَا ... وَأَمْسَى مُحَيَّاهَا يُضِيءُ وَيَلْمَعُ
وَعَادَ بِهِ نَهْجُ الْغِوَايَةِ طَامِسًا ... وَقَدْ كَانَ مَسْلُوكًا بِهِ النَّاسُ تَرْتَعُ
وَجَرَّتْ بِهِ نَجْدٌ ذُيُولَ افْتِخَارِهَا ... وَحُقَّ لَهَا بِالْأَلْمَعِيِّ تُرفَعُ
فَآثَارُهُ فِيهَا سَوَامُ سَوَافِرٍ ... وَأَنْوَارُهُ فِيهَا تُضِيءُ وَتَلْمَعُ

وأما كتابه المذكور، فموضوعه في بيان ما بعث به الله رسله، من توحيد العبادة، وبيانه بالأدلة من الكتاب والسنة، وذكر ما ينافيه من الشرك الأكبر، أو ينافي كماله الواجب، من الشرك الأصغر، ونحوه، وما يقرب من ذلك، أو يوصل إليه.

وقد تصدى لشرحه حفيد المصنف، وهو الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله (١) فوضع عليه شرحًا أجاد فيه وأفاد، وأبرز فيه من البيان ما يجب أن يطلب منه ويراد، وسماه (تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد).

---

(١) ولد سنة ألف ومائتين من الهجرة، قبل وفاة جده بست سنين، حفظ القرآن، واشتغل بطلب العلم على علماء الدرعية في مختلف الفنون، فبرز في التوحيد، والفقه، والتفسير، وعلم الحديث، ومن أشهر مشايخه: والده الشيخ عبد الله، وعمه الشيخ حسين ابن الشيخ محمد، والشيخ الفقيه حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر، والشيخ عبد الله بن فاضل، والشيخ محمد بن على بن غريب، والشيخ حسين بن غنام، وأخذ علم الفرائض عن الشيخ عبدالرحمن بن خميس، والتقى بالإمام الشوكاني الذي أجازه في علم الحديث، كما أجازه الشيخ الإمام الشريف حسن بن خالد الحني العريشي - أحد قضاة الإمام سعود على اليمن -، له من المؤلفات: (الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك)، و(حاشيةعلى المقنع في فقه الحنابلة)، و(رسالة في بيان عدد الجمعة المشترط)، ولما غزت الجيوش المصرية الدرعية بقيادة إبراهيم باشا عن أمر الأتراك، كان الشيخ سليمان رحمه الله من جملة من غُدر بهم، فقُتل سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٢٩)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (٢/ ٣٤٢).

وحيث أطلق شيخ الإسلام، فالمراد به: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية، والحافظ المراد به: أحمد بن حجر العسقلاني.

ولما قرأت شرحه، رأيته أطنب في مواضع، وفي بعضها تكرار يستغنى بالبعض منه عن الكل، ولم يكمله، فأخذت في تهذيبه، وتقريبه، وتكميله، وربما أدخلت فيه بعض النقول المستحسنة تتميمًا للفائدة وسميته «فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد».

وأسأل الله أن ينفع به كل طالب للعلم، ومستفيد، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وموصلًا من سعى فيه إلى جنات النعيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ :

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ش: ابتدأ كتابه بالبسملة، اقتداء بالكتاب العزيز، وعملًا بحديث «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فهو أَقْطَعُ»، أخرجه ابن حبان من طريقين. قال ابن الصلاح: والحديث حسن.

ولأبي دواد، وابن ماجه «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ أَقْطَعُ»، ولأحمد «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُفْتَتَحُ بِذِكْرِ اللهِ فهو أَبْتَرُ أَوْ أَقْطَعُ»، وللدارقطني عن أبي هريرة مرفوعًا: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللهِ أَقْطَعُ»[١].

والمصنف قد اقتصر في بعض نسخه على البسملة؛ لأنها من أبلغ الثناء، والذكر للحديث المتقدم.

وكان النبي ﷺ يقتصر عليها في مراسلاته؛ كما في كتابه لهرقل عظيم الروم[٢].

ووقع لي نسخة بخطه رَحِمَهُ اللَّهُ بدأ فيها بالبسملة، وثنى بالحمد، والصلاة على النبي ﷺ، وآله.

---

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متقاربة، منها المرفوع إلى النبي ﷺ، ومنها المرسل، وقد أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٢٧)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٥٩)، وابن حبان في صحيحه (١/ ١٧٣، ١٧٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٣٩)، والدارقطني (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٠٨)، وفي شعب الإيمان (٤/ ٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

....

وعلى هذا فالابتداء بالبسملة حقيقي، وبالحمدلة نسبي إضافي، أي: بالنسبة إلى ما بعد الحمد يكون مبدوءًا به.

والباء في (بِسْمِ اللهِ): متعلقة بمحذوف، واختار كثير من المتأخرين كونه فعلًا خاصًا متأخرًا.

أما كونه فعلًا؛ فلأن الأصل في العمل للأفعال.

وأما كونه خاصًا؛ فلأن كل مبتديء بالبسملة في أمر، يضمر ما جعل البسملة مبدأ له.

وأما كونه متأخرًا؛ فلدلالته على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود؛ ولأن أهم ما يبدأ به ذكر الله تعالى.

وذكر العلامة ابن القيم رحمه الله لحذف العامل فوائد منها: أنه موطن لا ينبغي أن يتقدم فيه غير ذكر الله.

ومنها: أن الفعل إذا حذف، صح الابتداء بالبسملة في كل عمل، وقول، وحركة، فكان الحذف أعم. انتهى ملخصًا[(١)].

وباء (بِسْمِ اللهِ) للمصاحبة، وقيل: للاستعانة، فيكون التقدير: بسم الله أؤلف حال كوني مستعينًا بذكره، متبركًا به، وأما ظهوره في قوله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وفي قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]؛ فلأن المقام يقتضي ذلك كما لا يخفى.

و(الاسم) مشتق من السمو، وهو العلو، وقيل: من الوسم وهو العلامة؛ لأن كل ما سمى فقد نوه باسمه ووسم.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٤٣).

....

قوله: (الله)، قال الكسائي والفراء: أصله الإله، حذفوا الهمزة، وأدغموا اللام في اللام، فصارتا لامًا واحدة مشددة مفخمة.

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الصحيح أنه مشتق، وأن أصله الإله، كما هو قول سيبويه، وجمهور أصحابه إلا من شذ، وهو الجامع لمعاني الأسماء الحسنى، والصفات العلى، والذين قالوا بالاشتقاق إنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى، وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنى، كالعليم، والقدير، والسميع، والبصير، ونحو ذلك.

فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة، ونحن لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منه تولد الفرع من أصله، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلًا وفرعًا، ليس معناه أن أحدهما متولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الأخر وزيادة[١].

قال أبو جعفر بن جرير: (الله) أصله: الإله، أسقطت الهمزة التي هي فاء الاسم، فالتقت اللام التى هي عين الاسم، واللام الزائدة وهي ساكنة، فأدغمت في الأخرى، فصارتا في اللفظ لامًا واحدة مشددة، وأما تأويل (الله)، فإنه على معنى ما روي لنا عن عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: (هُوَ الَّذِي يَأْلَهُهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَيَعْبُدُهُ كُلُّ خَلْقٍ)، وساق بسنده عن الضحاك، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: (اللهُ ذُو الأُلُوهِيَّةِ، وَالْعُبُودِيَّةِ عَلَى خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ).

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٣٩).

....

فإن قال لنا قائل: وما دل على أن الألوهية هي العبادة، وأن الإله هو المعبود، وأن له أصلًا في فعل ويفعل، وذكر بيت رؤبة بن العجاج[(١)].

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

يعني: من تعبدي، وطلبي الله بعملي، ولا شك أن التأله التفعل، من أله يأله، وأن معنى أله إذا نطق به: عبدالله.

وقد جاء منه مصدر يدل على أن العرب قد نطقت منه بفعل يفعل بغير زيادة، وذلك ما حدثنا به سفيان بن وكيع - وساق السند إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ[(٢)] ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] قال: عبادتك، ويقول: إنه كان يُعْبَدُ وَلاَ يَعْبَدُ. وساق بسند آخر عن ابن عباس ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾، قال: إنما كان فرعون يُعْبَدُ وَلاَ يَعْبَدُ، وذكر مثله عن مجاهد، ثم قال: فقد بين قول ابن عباس ومجاهد هذا: أن أله عبد، وأن الإلهة مصدره، وساق حديثًا عن أبي سعيد مرفوعًا: «أن عيسى أسلمته أمه إلى الكتاب ليعلمه، فقال له المعلم: اكتب بسم الله، فقال عيسى: أتدري ما الله؟ الله إله الآلهة»[(٣)].

---

(١) هو رؤبة بن العجاج، انظر: تفسير الطبري (١/ ٥٤)، وتفسير ابن كثير (١/ ٢٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/ ٥٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٣٨)، وسنن سعيد ابن منصور (٥/ ١٥١)، وتفسير البغوي (٢/ ١٨٩)، قال البغوي: «وقرأ ابن مسعود وابن عباس والشعبي والضحاك [وَيَذَرَكَ وَإِلاهَتَكَ] بكسر الألف، أي: عبادتك، فلا يعبدك؛ لأن فرعون كان يُعْبَدُ وَلَا يَعْبُدُ»ا. هـ.

(٣) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٢٥).

....

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: لهذا الاسم الشريف عشر خصائص لفظية وساقها، ثم قال: وأما خصائصه المعنوية فقد قال أعلم الخلق ﷺ: «لاَ أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»[1]، وكيف نحصي خصائص اسم لمسماه كل كمال على الإطلاق، وكل مدح وحمد، وكل ثناء، وكل مجد، وكل جلال، وكل كمال، وكل عز، وكل جمال، وكل خير، وإحسان، وجود، وفضل، وبر فله ومنه، فما ذكر هذا الاسم في قليل إلا كثره، ولا عند خوف إلا أزاله، ولا عند كرب إلا كشفه، ولا عند هم وغم إلا فرجه، ولا عند ضيق إلا وسعه، ولا تعلق به ضعيف إلا أفاده القوة، ولا ذليل إلا أناله العز، ولا فقير إلا أصاره غنيًا، ولا مستوحش إلا آنسه، ولا مغلوب إلا أيده ونصره، ولا مضطر إلا كشف ضره، ولا شريد إلا آواه.

فهو الاسم الذي تكشف به الكربات، وتستنزل به البركات، وتجاب به الدعوات، وتقال به العثرات، وتستدفع به السيئات، وتستجلب به الحسنات، وهو الاسم الذي قامت به الأرض والسماوات، وبه أنزلت الكتب، وبه أرسلت الرسل، وبه شرعت الشرائع، وبه قامت الحدود، وبه شرع الجهاد، وبه انقسمت الخليقة إلى السعداء والأشقياء، وبه حقت الحاقة، ووقعت الواقعة، وبه وضعت الموازين القسط، ونصب الصراط، وقام سوق الجنة والنار، وبه عبد رب العالمين وحمد، وبحقه بعثت الرسل، وعنه السؤال في القبر، ويوم البعث والنشور، وبه

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

....

الخصام، وإليه المحاكمة، وفيه الموالاة والمعاداة، وبه سعد من عرفه، وقام بحقه، وبه شقي من جهله، وترك حقه، فهو سر الخلق والأمر، وبه قاما وثبتا، وإليه انتهيا، فالخلق به، وإليه ولأجله، فما وجد خلق، ولا أمر، ولا ثواب، ولا عقاب إلا مبتدئًا منه، ومنتهيًا إليه، وذلك موجبه، ومقتضاه: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]. . . إلى آخر كلامه رحمه الله.

قوله: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). قال ابن جرير: حَدَّثَنِي السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ زُفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَرْزَمِيَّ، يَقُولُ: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قَالَ: الرَّحْمَنِ بِجَمِيعِ الْخَلْقِ. الرَّحِيمِ قَالَ: بِالْمُؤْمِنِينَ»، وساق بسنده عن أبي سعيد - يعني: الخدري - «قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَالَ: الرَّحْمَنُ: رَحْمَنُ الْآخِرَةِ وَالدُّنْيَا، وَالرَّحِيمُ: رَحِيمُ الْآخِرَةِ»(١).

قال ابن القيم رحمه الله: فاسمه (الله) دل على كونه مألوهًا معبودًا، يألهه الخلائق محبة، وتعظيمًا، وخضوعًا، ومفزعًا إليه في الحوائج والنوائب، وذلك مستلزم لكمال ربوبيته، ورحمته، المتضمنين لكمال الملك والحمد، وإلهيته، وربوبيته، ورحمانيته، وملكه، مستلزم لجميع صفات كماله، إذ يستحيل ثبوت ذلك لمن ليس بحي، ولا سميع، ولا بصير، ولا قادر، ولا متكلم، ولافعال لما يريد، ولا حكيم في أقواله وأفعاله.

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٢٦، ١٢٧)، وتفسير ابن كثير(١/ ٤٠).

....

فصفات الجلال والجمال أخص باسم (الله)، وصفات الفعل والقدرة، والتفرد بالضر، والنفع، والعطاء، والمنع، ونفوذ المشيئة، وكمال القوة، وتدبر أمر الخليقة أخص باسم (الرب)، وصفات الإحسان، والجود، والبر، والحنان، والمنة، والرأفة، والعطف أخص باسم (الرحمن)[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (الرحمن) دال على الصفة القائمة به سبحانه، و(الرحيم) دال على تعلقها بالمرحوم، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧]، ولم يجيء قط رحمان بهم.

وقال: إن أسماء الرب تعالى هي أسماء ونعوت، فإنها دالة على صفات كماله، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية، فالرحمن اسمه تعالى ووصفه، فمن حيث هو صفة جرى تابعًا لاسم الله، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع، بل ورد الاسم العلم؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] انتهى ملخصًا[٢].

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٢).
(٢) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٤٢).

الشرح

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهداه، أما بعد...

لم يُقدم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للكتاب بمقدمة، وإنما قدم بالبسملة بقوله: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، وَقَوْلُ اللهِ تَعَالى...** » إلى آخره، وهذا له مناسبتان:

أما المناسبة الأولى: فهي أن التوحيد حق الله عَزَّ وَجَلَّ ، ومن تمام حقه فيما يدل على حقه أن لا يُفصل بين الحق، وذي الحق، والدليل على الحق بكلام مخلوق، فالحق هو التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، والدال على هذا الحق، وصاحب الحق، هو الله عَزَّ وَجَلَّ ، والدليل على ذلك هو كلام الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ؛ لهذا ناسب أن لا يُقدم بمقدمة تفصل ما بين الحق، والدال عليه، وصاحب الحق، والدليل على الحق؛ لأنها كلها لله عَزَّ وَجَلَّ ، وهذا من لطائف المعاني، ومن لطائف أثر التوحيد على القلب، كما صنع البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه، إذ لم يجعل لصحيحه خطبة، بل جعل صحيحه مبتدئًا بالحديث، ذلك أن كتابه كتاب سنة، ومن المعلوم أن الأدب ألا يُتقدَّم بين يدي الله، ورسوله، فلم يقدِّم كلامه على كلام رسوله ﷺ، فجعل البخاري صحيحه مُفتتحًا بقول الرسول ﷺ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى**»[1]، وكتابه كتاب سنة، فجعل كتابه في ابتدائه مبتدئًا بكلام صاحب السنة ﷺ، وهذا من لطيف المعاني التي يرعاها من نور الله قلوبهم لمعرفة حقه وحق رسوله ﷺ.

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

المناسبة الثانية: أن البسملة فيها تقرير للتوحيد من أوجه متعددة ذكرها أهل العلم وأولها: أن (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، هذا الجار والمجرور؛ كما هو مقرر في النحو من علوم العربية لابد أن يتعلق بشيء، وهو يتعلق بفعل متأخر يناسب المقصود، وهنا المقصود القراءة، فيتعلق بفعل (أقرأ)، أو (قراءتي)، **بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** أقرأ، والباء هنا للاستعانة، أي: أستعين بالله الرحمن الرحيم، بالأسماء الحسنى كلها في قراءتي، وفي تقديم الجار والمجرور المؤذن بالاستعانة في المعنى على الفعل ما يفيد الاختصاص، فلهذا كل من قرأ في أول الفاتحة: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، فهي حجة عليه في التوحيد، ولو عقلها لعقل التوحيد؛ لأنه لا يستعين إلا بالله؛ لأن الفعل متأخر باسم الله أقرأ، ومن المتقرر في البلاغة، وفي النحو أن المتعلق إذا تأخر، أو إذا تأخر ما حقه التقديم أفاد الاختصاص، أو أفاد الحصر، والقصر.

وقال بعض أهل العلم: إن المتعلق هذا ينبغي أن يُقَدَّر بما يناسب حال القائل بهذه الكلمة، فإذا قالها المبتدئ بطعام؛ كان تقدير الكلام: آكل بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بشراب؛ كان تقدير الكلام: أشرب بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بالكتابة؛ كان معناها: أكتب بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بالعلم، أو التعلم، أو التعليم؛ كان معناها: أُعَلِّمُ، أو أتعلم بسم الله.

هذا القول الثاني أظهر، وأحسن، وأقوى؛ لأنه يكون تخصيصًا لكل حالة بما يناسبها. فإذًا يكون تقدير الكلام: أكتب بسم الله، أو أُعلم بسم الله، أو أختصر بسم الله.

و(**بِسْمِ اللَّهِ**) الباء باء الاستعانة، والمثوبة لمعنى التوسل، فكأنه قال: أكتب مستعينًا، أو متوسلًا بكل اسم الله عَزَّوَجَلَّ ، فقوله: (**بِسْمِ اللَّهِ**) بدون

تحديد اسم معين، يعم جميع الأسماء، وهذا منه اقتداءً بفاتحة القرآن، فإن القرآن ابتدأ بالبسملة، ثم بالحمدلة.

لهذا اقتدى العلماء في كتبهم بأشرف كتاب، وأعظم كتاب، ألا وهو القرآن كلام الله عز وجل في بدئهم كتبهم بالبسملة، ثم بالحمدلة.

وقد روي في البداءة بالبسملة أحاديث لكنها ضعيفة جدًا، وكذلك في البداءة بالحمدلة، ولكن أسانيدها فيها ضعف، أما ما ورد في البداءة بالحمدلة مثل قوله ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُفْتَتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ، فهو أَبْتَرُ، أَوْ أَقْطَعُ**»(١)، أي: ناقص البركة، فهذا أقوى من غيره في هذا الباب، ولكن أسانيدها فيها ضعف، والمقصود: أن العمدة في هذا أنه اقتداء، واحتذاء بأعظم كتاب، وهو كتاب الله عز وجل.

والبسملة في قوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أول من استعملها على هذا النحو التام سليمان عليه السلام في كتبه، وكان النبي ﷺ يكتب أول ما يكتب «**بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ**»، فلما نزلت: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] كتب «**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**»(٢).

فقوله: (بِسْمِ اللَّهِ)، أي: أكتب مستعينًا بسم الله، (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، الرحمن والرحيم من أسماء الله عز وجل الحسنى، المتضمنين صفة الرحمة لله عز وجل التي وسعت كل شيء، فنعت الله بهذين الاسمين في هذا المقام تعريض للنفس بالدخول في رحمة الله عز وجل التي وسعت كل شيء، ومن

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩).
(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٨١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢٦١)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢٦٤) عن الشعبي، وأخرجه أبو داود في مراسيله (ص٩٠) عن أبي مالك. وانظر: الدر المنثور (٦/ ٣٥٤).

المتقرر أن العلم مبناه على الرحمة، والتراحم، فإن العلم الشرعي رحمة الله عَزَّوَجَلَّ الخاصة، يؤتيها من يشاء من عباده، فالابتداء بالبسملة (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) مناسب تمام المناسبة في كتب العلم، وفيما سبق بيانه من الأمور المختلفة.

وهي أول آية في القرآن سواء قلنا: آية مستقلة، أو آية من الفاتحة، وفي أول هذا الكتاب دالة على توحيد الله عَزَّوَجَلَّ ، ففي البداءة بها براعة استهلال، وذلك تبع للكتاب المجيد.

الحَمْدُ لِلَّهِ.

ش: ومعناه: الثناء بالكلام على الجميل الاختياري على وجه التعظيم، فمورده: اللسان، والقلب، والشكر يكون باللسان، والجنان والأركان، فهو أعم من الحمد متعلقًا، وأخص منه سببًا؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة، والحمد أعم سببًا، وأخص متعلقًا؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة، وغيرها، فبينهما عموم وخصوص وجهي، يجتمعان في مادة، وينفرد كل واحد عن الآخر في مادة.

الشرح:

قوله: (**الحَمْدُ للهِ**) أي: كل أنواع المحامد لله عز وجل، فإن موارد الحمد التي يُثنى بها على الله عز وجل عظيمة كثيرة جماعها في خمسة موارد[1]:

الأول: أنه يحمد عز وجل على تفرده بالربوبية، إذ لا رب معه يملك هذا الملكوت، ويدبره، ويصرفه، فيُثنى على الله عز وجل بتفرده بالربوبية، ويثنى عليه عز وجل بآثار تلك الربوبية في خلقه، وإذا تأمل المثني على الله عز وجل بذلك، وجد أنه أثنى على الله عز وجل بكل آثار ربوبيته في خلقه التي منها: خلقهم، ورزقهم، وإحياؤهم، وإماتتهم، وتدبيره الأمر، وما يحدث

(١) قال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

وَهْوَ الحَمِيدُ فَكُلُّ حَمدٍ وَاقِعٌ ... أَوْ كَانَ مَفرُوضًا مَدَى الأزمَانِ
مَلأَ الوُجُودَ جَمِيعَهُ وَنَظِيرَهُ ... مِنْ غَيرِ مَا عَدٍّ وَلاَ حُسبَانِ
هُوَ أَهلُهُ سُبحَانَهُ وَبِحَمدِهِ ... كُلُّ المَحَامِدِ وَصْفُ ذِي الإِحسَانِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢١٥).

في ملكوت السماوات والأرض من أنواع ما يقدره الله عز وجل ، فهو المحمود على كل حال.

وهذا الحمد قد استغرق الزمان كله، بل حمده عز وجل كائن قبل أن يكون مخلوق، فهو عز وجل المستحق للحمد قبل أن يوجد حامد، وذلك لعظم أوصافه عز وجل ومنها هذا المورد، ألا وهو تفرده عز وجل في ربوبيته.

الثاني: أنه عز وجل محمود على تفرده في ألوهيته، فهو عز وجل الإله الحق المبين، لا إله يُعبد بحق إلا هو تبارك وتعالى ، فهو الإله الحق في السماء، وهو الإله الحق في الأرض، وكل إله عُبد في الأرض فإنما عُبد بغير الحق، عُبد بالبغي، والظلم، والعدوان، والذي يستحق العبادة الحق وحده دونما سواه هو الله عز وجل ، فيُثنى عليه عز وجل بهذا الأمر العظيم ألا وهو توحده عز وجل في إلهيته.

الثالث: أنه عز وجل يُحمد على ما له من الأسماء والصفات، التي هي له عز وجل على وجه الكمال، فهو تبارك وتعالى له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، له الأسماء التي لا يماثله في معانيها، ولا فيما اشتملت عليه من الصفات أحد، وله عز وجل من الصفات ما لا يشاركه فيها على وجه التمام والكمال أحد، قال تبارك وتعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، فليس له عز وجل سمي، وليس له مثل، ولا مثيل في نعوت جلاله، وكماله، وجماله، فهو عز وجل يُحمد، أي: يُثنى عليه بما له من الأسماء الحسنى، والصفات، وكذلك يُثنى عليه بكل اسم على حدة، ويُثنى عليه بكل صفة له على حدة، وهذا مما تنقضي الأعمار فيه لو تأمله الحامدون.

الرابع: أنه عز وجل يُحمد على شرعه، وأمره، قال تبارك وتعالى : ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ

﴿وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال ﷻ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ﴾ [الكهف: ١]، فهو ﷻ يُحمد على شرعه، وعلى أمره، يُحمد على دين الإسلام الذي جعله دينًا للناس، ويحمد على هذه الشريعة - شريعة محمد ﷺ -، فيُثنى عليه ﷻ بإنزاله الكتاب، كما أثنى على نفسه بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ﴾، ويُثنى عليه ﷻ بما أمر به في كتابه من الأوامر، وبما نهى عنه من النواهي، إذ أوامره ﷻ ونواهيه في كتابه، وفي سنة رسوله، أي: في شريعة الإسلام - شريعة محمد ﷺ -، فكل أمر يستحق به ﷻ أن يُحمد عليه.

وهذا لا شك مما يفتح على قلوب أهل الإيمان أنواعًا من المعارف، وأنواعًا من محبة هذا الدين، ومحبة الشريعة، ومحبة الأحكام، فأهل العلم يحمدون الله ﷻ على كل حكم تعلموه، وعلى كل حكم علموه، وعلى كل مسألة من مسائل العلم فهموها، فأهل العلم هم أحق الناس بحمد الله ﷻ، وهم أحق الناس بالثناء على الله ﷻ؛ لأنهم يعلمون عن الله ﷻ ما لا يعلمه غيرهم من العوام، أو من غير المتعلمين.

الخامس: أنه ﷻ محمود على خلقه، وقدره، وهو ﷻ له تصريف هذا الملك، وله في كل شيء قدر؛ كما قال ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وله ﷻ أوامر كونية في ملكوته منها: الإنعام على من شاء أن يُنْعِم عليهم، ومنها: المصائب على من شاء أن يبتليهم. . . وهكذا، فهو ﷻ محمود على خلقه، وقدره، وكل أنواع تقديره ﷻ يستحق أن يُثنى عليه بها، وهذا النوع بعضه يستحضره الناس حينما يقولون: الحمد لله، أي: على ما أولاهم به من نعمة، فيحمدون الله ﷻ، ويثنون عليه بما أفاض عليهم من النعم، وهذا ولا شك نوع من أهم موارد الحمد، أما

أهل العلم المتبصرون بما يستحقه عَزَّوَجَلَّ من الأسماء والصفات، وما له عَزَّوَجَلَّ من النعوت والكمالات، فإنهم يستحضرون من معاني الحمد أكثر من ذلك الذي يستحضره أكثر الخلق، من أن الحمد لا يكون إلا على ما أولوا من النعمة؛ ولهذا كان النبي ﷺ يحمد الله عَزَّوَجَلَّ في السراء، والضراء، يحمده عَزَّوَجَلَّ إذا أتته نعمة، وإذا جاءه ما لا يسره حمد الله عَزَّوَجَلَّ ، ويثني على الله عَزَّوَجَلَّ باستحقاقه للربوبية على خلقه، ويثني على الله عَزَّوَجَلَّ باستحقاقه للعبادة من خلقه وحده دونما سواه، ويثني عليه عَزَّوَجَلَّ بأنواع من الثناء.

ومن المهمات أن يستحضر الحامد لله عَزَّوَجَلَّ هذه الموارد، وإن لم يمكنه ذلك لضيق وعاء القلب عنده، فإنه يستحضر شيئًا فشيئًا منها، حتى يُعود قلبه على الثناء على الله عَزَّوَجَلَّ بجميع أنواع الثناء عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ التي يستحقها.

وقوله: (لِلَّهِ) اللام للاستحقاق، وضابطها أنها تأتي بعد المعاني دون الأعيان، (الحَمْدُ لِلَّهِ) أي: الحمد مستحقٌ لله عَزَّوَجَلَّ ، و(الله) علمٌ على المعبود بحق، فلا يُسمى به إلا من يستحق العبادة وحده دونما سواه، الموصوف بأوصاف الكمال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، أما غيره عَزَّوَجَلَّ مما عُبد من الآلهة التي عُبدَت بالباطل، والبغي، والظلم، والعدوان، فإنها يطلق عليها البشر (إله)، أي: معبود، أما الاسم (الله)، فهو علم على المعبود بحق، أما المعبودات بالباطل، والظلم، والطغيان، فلم يَدَّع أحدٌ أنه يسميها الله؛ ولهذا قال المشركون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ في آية سورة الصافات: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، أي: لا أحد يستحق العبادة الحقة إلا الله عَزَّوَجَلَّ ، ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾؛ لأنهم اتخذوا آلهة من دون الله عَزَّوَجَلَّ ، ومعه.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ،

ش: أصح ما قيل في معنى صلاة الله على عبده: ما ذكره البخاري رحمه الله عن أبي العَالِيَةِ قال: «صَلاَةُ اللَّهِ: ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ المَلاَئِكَةِ»، وقرره ابن القيم رحمه الله، ونصره في كتابيه: «جلاء الأفهام»، و(بدائع الفوائد)[(١)].

قلت: وقد يراد بها الدعاء؛ كما في المسند عن علي مرفوعًا «الْمَلاَئِكَةُ تُصَلي على أَحَدِكُمْ مَا دَامَ في مُصَلاَّهُ الَّذِى صَلى فِيهِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»[(٢)].

الشرح:

قال: (وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ)، هذا سؤال من المصنف رحمه الله أن يُثني الله على نبيه محمد ﷺ، إذ الصلاة من الله الثناء، وذلك امتثالًا لقول الله عز وجل في آية سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. والعلماء قد اختلفوا في هذا الأمر، وهو قوله عز وجل: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ هل هو

---

(١) انظر: كتاب (جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام): (ص٢٥٣ - ٢٧٦)، و(بدائع الفوائد): (١/ ٤٤ - ٤٧) لابن القيم رحمه الله.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ١٤٤)، وأخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاري (٦٥٩)، ومسلم (٦٤٩).

للوجوب أم فيه تفصيل؟ على أقوال[1]:

القول الأول: قال طائفة من أهل العلم من الحنفية، كالطحاوي[2]، وجماعة من الشافعية، والمالكية: إنه يجب الصلاة على النبي ﷺ كلما ذُكر، واستدلوا لهذا بأدلة منها: أنه مقتضى الأمر بالآية، ومنها: ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «**رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»[3].

القول الثاني: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: الأقرب أنه تجب الصلاة على النبي ﷺ في الدعاء؛ وذلك لأنه قد ثبت عن عمر رضي الله عنه وغيره أنه قال: «**إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، لاَ يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ، حَتَّى تُصَلِّيَ على نَبِيِّكَ ﷺ**»[4].

وعلى هذا القول - وهو أن الصلاة على النبي ﷺ تجب في الدعاء -،

---

(١) انظر أقوال العلماء في وجوب الصلاة على النبي ﷺ: (أحكام القرآن) للجصاص (٥/ ٢٤٣)، و(أحكام القرآن) لابن العربي (٣/ ٦٢٣)، و(منهاج السنة النبوية) (٤/ ٥٩٥ - ٥٩٨)، و(الصواعق المرسلة) (٢/ ٥٨٣، ٥٨٤)، و(تفسير ابن كثير) (٣/ ٥٠٩ - ٥١٣).

(٢) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبدالملك أبو جعفر الطحاوي، نسبة إلى طحا قرية بصعيد مصر، الفقيه الحنفي، صاحب المصنفات المفيدة، والفوائد الغزيرة، ولد سنة تسع وعشرين ومائتين، كان شافعيًا تفقه على المزني رحمه الله تلميذ الشافعي، ثم انتقل في الفروع من مذهب الشافعية إلى مذهب الحنفية، إلا أنه لا يتعصب لقول أبي حنيفة، ولا يقلده، كما هو صنيع العلماء المحققين، فكان يتابعه فيما ظهر فيه الدليل، ويأخذ بالدليل إذا خالف قول الإمام، توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين، قال عنه ابن كثير رحمه الله: (هو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة). ا.هـ. انظر: تاريخ دمشق (٥/ ٣٦٧)، ووفيات الأعيان (١/ ٧١)، ولسان الميزان (١/ ٢٧٤ - ٢٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧)، والعبر (٢/ ١٩٢)، والعلو للذهبي (ص٢١٥)، والبداية والنهاية (١١/ ١٧٤)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٨٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٥٤)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٢٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٩٢)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ١٨٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٣٤)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) أخرجه الترمذي (٤٨٦) موقوفًا على عمر رضي الله عنه ، قال الحافظ في الفتح (١١/ ١٦٤): (قال ابن العربي: ومثل هذا لا يُقال من قبل الرأي فيكون له حكم الرفع). ا.هـ.

فمحلها قبل الدعاء، أي: بعد حمد الله، والثناء عليه تأتي الصلاة على النبي ﷺ قبل الدعاء؛ وذلك لأن تقديمه ﷺ على النفس واجب، وإذا خُتم به الدعاء، فذلك من باب الكمال، لكن محل الوجوب هو قبل الدعاء، فإن فات أن يكون قبل الدعاء يُختم به الدعاء وهذا سائغ، لكن لو تركه قبل الدعاء، ثم أتى به في آخر الدعاء فقد ترك الأفضل، والأفضل والأكمل أن يجمع بينهما.

القول الثالث: أن الصلاة على النبي ﷺ تجب في العمر مرة، وهذا القول أقعد في الأصول؛ وذلك أنَّ الله عز وجل أمر بالصلاة على نبيه ﷺ بدون قيد، فقال عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وأمر بالصلاة عليه، فيبرأ المأمور من العهدة إذا صلى عليه مرة، أي: صلى عليه خارج الصلاة التي هي العبادة المعروفة، أما في الصلاة فذاك وجوب جاء من دليل آخر.

وهذا القول أنسب، وأقعد في أصول الفقه؛ لأن الأمر عندهم يقتضي التكرار إذا اقترنت به القرينة، أو كان معلقًا بشيء يتكرر فيتكرر بتكرره، أما إذا لم يُعلق بالدليل، فإن دلَّ على الوجوب في شيء يتكرر، فإنه يبرأ من العهدة بمرة واحدة، مثل ما أمر الله عز وجل بالحج بقوله عز وجل: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فلم يقيده بقيد فتبرأ ذمته بالحج مرة، فإذا تقرر ذلك فما معنى الصلاة على النبي ﷺ، أو الصلاة مطلقًا؟

قال جمهور أهل اللغة: إن الصلاة في اللغة هي الدعاء،[1]

---

(١) انظر في معنى الصلاة: تهذيب اللغة (١٢/ ١٦٥)، والمحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٧٢)، ومختار الصحاح (١/ ١٥٤).

قال عز وجل: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أي: ادع لهم، وكان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بزكاة مالهم، أو بصدقة أموالهم دعا لهم، وقد أتاه ابن أبي أَوْفى بصدقة قومه، فقال النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى**»[(١)].

ويؤيد القول بأن الصلاة بمعنى الدعاء قول الأعشى[(٢)] في شعره المشهور[(٣)]:

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبتُ مُرتَحَلًا ... يَا رَبِّ جَنِّب أَبِي الأَوْصَابَ وَالوَجَعَا

عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيتِ فَاغتَمِضي ... يَوْمًا فَإِنَّ لِجَنبِ المَرءِ مُضطَجَعَا

قالت: (**يا رَبِّ جَنِّب أَبِي الأَوْصَابَ وَالوَجَعَا**)، فقال هو: (**عليكِ مِثلُ الَّذِي صَلَّيتِ**)، وهي دعت بهذا الدعاء، فأطلق الأعشى - وهو عربي - على دعائها الصلاة.

وهذا هو المشهور عند أهل العلم، لكن ليس معنى الصلاة الدعاء بالمطابقة، ولكن نقول: الصلاة فيها معنى الدعاء، فإذا كان مناسبًا أن يكون دعاءً فيعطى معنى الدعاء، وإذا لم يكن ذلك مناسبًا أعطي المعنى الذي يناسب.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٧، ٤١٦٦)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نظام الهمداني أبو المصبح الأعشى، كوفي من شعراء الدولة الأموية، كان زوج أخت الشعبي، والشعبي زوج أخته، وكان من القراء والفقهاء ثم ترك ذلك وقال الشعر. انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٦/ ٤١)، والوافي بالوفيات (١٨/ ٩٨)، والأنساب (٥/ ٦٤٩)، والبداية والنهاية (٩/ ٥٠).

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣١٨)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٨/ ٢٢٦)، وجمهرة أشعار العرب (ص١٤)، ومعجم الأدباء (٢/ ٣٤٨)، ومعجم أسماء الأشياء (١/ ٤٨٠).

وابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ أطال البحث في هذا في كتابه (**جلاء الأفهام**)[١]، وأنكر أن تكون الصلاة بمعنى الدعاء، في بحث طويل ماتع يرجع إليه من أراد المزيد، وأيد ذلك بأدلة كثيرة منها: أن الصلاة لا تكون إلا بالخير في اللغة، أما الدعاء فيكون بالخير والشر، وقال أيضًا: إن الدعاء إذا عُديَّ بـ(على) لا يكون معناه صلى، بل يكون دعا على فلان، وليس معناه صلى على فلان، وقال: إن الصلاة في اللغة معناها الثناء... وهكذا في اعتراضات موفقة من ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

وعلى كلٍ فالمعروف عند السلف أن الصلاة من الله عَزَّوَجَلَّ هي الثناء؛ وذلك لأن الله عَزَّوَجَلَّ يثني على عباده، فيكون الذي يقول: صلى الله، يطلب من الله عَزَّوَجَلَّ أن يصلي على محمد بن عبد الله ﷺ، فتكون الصلاة من الله عَزَّوَجَلَّ بمعنى الثناء.

(١) انظر: كتاب (جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام) لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٥٣ - ٢٧٦).

وَعَلَى آَلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ.

ش: قوله: (وَعلى آلِهِ). أي: أتباعه على دينه، نص عليه الإمام أحمد هنا، وعليه أكثر الأصحاب، وعلى هذا فيشمل الصحابة، وغيرهم من المؤمنين.

الشرح:

قال بعدها: (وَعلى آلِهِ) الآل: الصحيح أنهم أهل بيت النبي ﷺ خاصته، وأفضلهم أهل الكساء الذين أدار عليهم النبي ﷺ الكساء، وقال طائفة من المحققين من أهل العلم: إن آل كل نبي هم أتباعه، مستدلين لذلك بقوله عز وجل: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: مما ترك أتباع موسى، وهارون عليهما السلام.

لكن هاهنا قوله: (وَعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ) الآل: هم آل بيت النبي ﷺ بخصوصه، وأهل السنة والجماعة غالبًا ما يعطفون عليهم الأصحاب، فيقولون: (وَعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ)، وعطف الأصحاب على الآل شعار لأهل السنة، بخلاف الرافضة الذين يصلون على الآل دون الصحب؛ وذلك لأنهم يتولون الآل دون الصحب، وأما أهل السنة فإنهم يصلون على الآل، والصحب معًا، إما دائمًا، أو كثيرًا.

ورأى طائفة من أهل العلم أنه عند الصلاة على النبي ﷺ يضاف الآل، فيقال: (صلى الله على محمد، وعلى آله، وسلم)؛ وذلك لأنه لما نزل قول

الله عَزَّوَجَلَّ في آية سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، قال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت؟ فإن الله عَزَّوَجَلَّ قد علمنا كيف نسلم عليكم. فقال ﷺ: «**قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

ش: (كِتَابُ): مصدر كتب يكتب كتابًا، وكتابة وكتبًا، ومدار المادة على الجمع، ومنه: تكتَّب بنو فلان إذا اجتمعوا، والكتيبة: لجماعة الخيل، والكتابة بالقلم: لاجتماع الكلمات، والحروف، وسمي الكتاب كتابًا: لجمعه ما وضع له.

والتوحيد نوعان: توحيد في المعرفة، والإثبات، وهو توحيد الربوبية، والأسماء والصفات، وتوحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الإلهية والعبادة.

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب فهو نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول هو: إثبات حقيقة ذات الرب تعالى، وصفاته، وأفعاله، وأسمائه، وتكلمه بكتبه، وتكليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه، وقدره، وحكمته، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جد الإفصاح، كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر الحشر، وأول تنزيل السجدة، وأول آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك.

النوع الثاني: ما تضمنته سورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن

تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة تنزيل الكتاب وآخرها، وأول سورة المؤمن، ووسطها وآخرها، وأول سورة الأعراف وآخرها، وجملة سورة الأنعام، وغالب سور القرآن، بل كل سورة في القرآن فهي متضمنة لنوعي التوحيد، شاهدة به، داعية إليه، فإن القرآن إما: خبر عن الله، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأقواله، فهو التوحيد العلمي الخبري، وإما: دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما: أمر ونهي، وإلزام بطاعته، وأمره ونهيه، فهو حقوق التوحيد ومكملاته، وإما: خبر عن إكرام أهل التوحيد، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده، وإما: خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، ومايحل بهم في العقبى من العذاب، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد، فالقرآن كله في التوحيد، وحقوقه، وجزائه، وفي شأن الشرك، وأهله، وجزائهم. انتهى.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: التوحيد الذي جاءت به الرسل إنما يتضمن إثبات الإلهية لله وحده، بأن يشهد أن لا إله إلا الله، لا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يوالي إلا له، ولا يعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء، والصفات.

قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّٰىَ

فَٱرۡهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]، **وقال تعالى:** ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، . . **وقال تعالى:** ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةً يُعۡبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، **وأخبر عن كل نبي من الأنبياء أنهم دعوا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وقال:** ﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]، **وقال عن المشركين:** ﴿إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٖ مَّجۡنُونِۭ ﴿٣٦﴾ بَلۡ جَآءَ بِٱلۡحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الصافات: ٣٥-٣٧]، **وهذا في القرآن كثير.**

وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية، وهو: اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف، ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل، فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنهم إذا شهدوا هذا، وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد، فإن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب - تعالى - من الصفات، ونزهه عن كل ما ينزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء، لم يكن موحدًا حتى يشهد بأن لا إله إلا الله وحده، فيقر بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له. والإله هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، وليس هو الإله بمعنى القادر على الاختراع، فإذا فسر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا المعنى هو أخص وصف الإله،

وجعل إثبات هذا هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذي يقولونه عن أبي الحسن، وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «تَسْأَلُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَيَقُولُونَ اللَّهُ وَهُمْ مَعَ هَذَا يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ»[1].

قال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]، فليس كل من أقر بأن الله تعالى رب كل شيء، وخالقه، يكون عابدًا له دون ما سواه، داعيًا له دون ما سواه، راجيًا له خائفًا منه دون ما سواه، يوالي فيه، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه، وعامة المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء.

أثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به، وجعلوا له أندادًا، قال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾

(١) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٥٠ - ٥١).

....

﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الزمر: ٤٣-٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَتَرَكۡتُم مَّا خَوَّلۡنَٰكُمۡ وَرَآءَ ظُهُورِكُمۡۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ **ولهذا كان أتباع هؤلاء من يسجد للشمس، والقمر، والكواكب، ويدعوها، ويصوم، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، إنما الشرك إذا اعتقدت أنها المدبرة لي، فإذا جعلتها سببًا، وواسطة لم أكن مشركًا، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك. انتهى كلامه** رحمه الله[1].

الشرح:

قوله رحمه الله: (كِتَابُ التَّوْحِيدِ)، التوحيد: مصدر وحَّدَ يوحِّد توحيدًا، فوَحَّد يعني جعله واحدًا[2]، تقول: وحَّدْتُ المتكلم إذا جعلتَه واحدًا، ووحَّد المسلمون الله، إذا جعَلوا المعبود واحدًا وهو الله عز وجل.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوي (٣/ ٩٧).
(٢) انظر: القاموس المحيط (ص٤١٤)، والمعجم الوسيط (٢/ ١٠١٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٦/ ٩٠).

وقد جاء هذا اللفظ (التوحيد) بقلة، وجاء في السنة الدعوة إلى توحيد الله؛ كما جاء في صحيح البخاري أن النبي ﷺ لما بعث معاذ ابن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال: «**إِنَّكَ تَقْدَمُ على قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ تَعَالى**»[(١)].

يوحدوا مصدره: التوحيد، وفي الرواية الأخرى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، الذي فيه قصة بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن وهي في الصحيحين قال: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ**»[(٢)]، فدل على أن التوحيد هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتحقيق هاتين الشهادتين هو تحقيق التوحيد، وجاء في قول الصحابي رضي الله عنه: «**فَأَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ، لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ**»[(٣)]، فإذًا كلمة التوحيد قد جاءت في السنة.

والتوحيد المطلوب يشمل ما أمر الله عز وجل به في الكتاب من توحيده، وهو ثلاثة أنواع[(٤)]:

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧، ١٣٩٥، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧)، ومسلم (١٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٥، ١٤٩٦، ٤٣٤٧، ٧٣٧١)، ومسلم (١٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، واللفظ له، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) لمعرفة أقوال أهل العلم في أقسام التوحيد، انظر على سبيل المثال: (تفسير الطبري) (٣/ ٢١٤)، (٤/ ٤١)، و(اعتقاد أئمة الحديث) لأبي بكر الإسماعيلي (ص٤٠ وما بعدها)، و(الإيمان) لابن منده (١/ ٣٧٩)، و(التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد) لابن منده أيضًا (١/ ٦١ - ١١٦)، (٣/ ٧ وما بعدها)، و(شرح الطحاوية) لابن أبي العز (ص٧٦ - ٨٨)، و(المنتقى من منهاج الاعتدال) للذهبي (ص١٤٨)، و(مجموع الفتاوى) (٢/ ٣٦، ٣٨)، و(أقسام التوحيد) لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، و(الجواب المفيد في بيان أقسام التوحيد) لشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، و(القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد) للشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد.

الأول: توحيد الربوبية.

الثاني: توحيد الألوهية.

الثالث: توحيد الأسماء والصفات.

توحيد الربوبية: هو توحيد الله بأفعاله، وأفعال الله كثيرة منها: الخلق، والرَّزْق، والإحياء، والإماتة، وتدبير الملك، والنفع، والضَّر، والشفاء، والإجارة فهو يجير ولا يجار عليه، وإجابة دعوة المضطر، وإجابة دعوة الداعي، ونحو ذلك من أفراد الربوبية، فالمتفرد بذلك على الكمال هو الله عز وجل، فتوحيد الربوبية: توحيد الله بأفعاله عز وجل.

وتوحيد الألوهية: مأخوذ من أَلَه يأْلَه إلهة وأُلُوهةً، إذا عبد مع المحبة والتعظيم[1]، يقال: تألَّه إذا عبد معظمًا محبًا، ففرقٌ بين العبادة والألوهة، فإن الألوهة عبادة فيها المحبة، والتعظيم، والرضا بالحال، والرجاء، والرغب، والرهب، فمصدر أَلَه يأْلَه أُلُوهة وإلهة؛ ولهذا قيل: توحيد الإلهية، وقيل: توحيد الألوهية، وهما مصدران لأَلَه يأْلَه، ومعنى أَلَه في لغة العرب: عبد مع المحبة، والتعظيم، والتألُّه: العبادة على ذاك النحو، قال الراجز[2]:

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ   سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

يعني: من عبادتي، فتوحيد الإلهية، أو توحيد الألوهية هو توحيد العبادة، أي: جَعْل العبادة لواحد وهو الله جل وعلا، والعبادة أنواع، والعبادة يفعلها العبد، والله جل وعلا هو المستحق للألوهة وللعبادة، أي: هو ذو الألوهة، وهو ذو العبادة على خلقه أجمعين.

---

(١) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٦٧)، ومختار الصحاح (ص٩)، والمصباح المنير (ص١٩).

(٢) سبق عزوه (ص٢٢).

وتوحيد الألوهية: هو توحيد الله بأفعال العبد، فأفعالك التي تفعلها تقربًا متنوعة، فإذا توجهت بها لواحد؛ كنت لواحد وهو الله ﷻ، كنت موحدًا توحيد الإلهية، فإذا توجه العبد بها لله ولغيره، كان مشركًا في هذه العبادة.

توحيد الأسماء والصفات: **وهو أن يعتقد العبد أن الله ﷻ** واحد في أسمائه وصفاته، لا مماثل له فيهما، وإن شَرِكَ بعض العباد الله ﷻ في أصل بعض الصفات، لكنهم لا يَشْرَكُونه ﷻ في كمال المعنى، بل الكمال فيها لله وحده دون من سواه، فمثلًا: المخلوق قد يكون عزيزًا والله ﷻ هو العزيز، فللمخلوق من صفة العزة ما يناسب ذاته الحقيرة الوضيعة الفقيرة، والله ﷻ له من كمال هذه الصفة منتهى ذلك، ليس له فيها مثيل، وليس له فيها مشابه على الوجه التام، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

هذه الأنواع الثلاثة من التوحيد ذكرها الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، لكن لما كانت التصانيف قبله اعتنى فيها العلماء - أعني: علماء السنة والعقيدة - ببيان النوعين الأول والثالث وهما: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، لما اعتنى العلماء بهما لم يبسط الشيخ رحمه الله القول فيهما، وإنما بسط القول فيما الناس بحاجة إليه، ويفتقدون التصنيف فيه، وهذه طريقة الإمام رحمه الله فإن كتاباته المختلفة، ومؤلفاته إنما كانت للحاجة ليست للتكاثر، أو الاستكثار، أو للتفنن، وإنما كتب فيما الناس بحاجة إليه، لم يكتب لأجل أن يكتب، ولكن كتب لأجل أن يدعو، وبين الأمرين فرق.

فالشيخ رحمه الله في هذا الكتاب بين توحيد الإلهية والعبودية، وبين أفراده من التوكل، والخوف، والمحبة، والرجاء، والرغبة، ونحو ذلك،

والاستعانة، والاستغاثة، والذبح، والنذر، كل هذه عبادات لله ﷻ دون من سواه، والشيخ رحمه الله لما بسط ذلك بين أيضًا ضده وهو الشرك، فهذا الكتاب - كتاب التوحيد - الذي فيه بيان توحيد العبادة، والربوبية، والأسماء والصفات، وفيه أيضًا بيان ضد ذلك، وضد التوحيد: الشرك، والشرك اتخاذ الشريك، أي: أن يجعل واحدًا شريكًا لآخر، يقال: أشرك بينهما إذا جعلهما اثنين، أو أشرك في أمره غيره إذا جعل ذلك الأمر لاثنين فالشرك فيه تشريك، والله ﷻ نهى عن الشرك.

والشرك في كلام أهل العلم مبينين ما دلت عليه النصوص أقسام، فالعلماء يُقَسِّمُون الشرك باعتبارات مختلفة.

- فتارة يُقسم الشرك إلى: شرك ظاهر، وشرك خفي(١).
- وتارة يُقسم الشرك إلى: شرك أكبر، وشرك أصغر.
- وتارة يُقسم إلى: شرك أكبر، وأصغر، وخفي(٢).

وهذه تقسيمات معروفة عند العلماء، وكل تقسيم باعتبار، وهي تلتقي في نتيجة كل قسم والتعريف، لكنه اختلاف في التقسيم باعتبارات مختلفة.

فمثلًا: مَنْ يقسمون الشرك إلى ظاهر، وخفي، أي: إلى جلي وخفي(٣):

---

(١) ومن ذلك قول ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين (١/ ٢٨٢): (وشركهم قسمان: شرك خفي، وشرك جلي، فالخفي قد يغفر، وأما الجلي فلا يغفره الله - تعالى - إلا بالتوبة منه، فإن الله لا يغفر أن يشرك به). وانظر: الاستقامة (١/ ٢٦٦، ٣٩٤)، وفتح الباري (١١/ ٢٧٠)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٤٥٨)، ومجموع مؤلفات الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله . قسم فتاوى ومسائل. المسألة الثانية عشرة (٢/ ٣٢).

(٢) قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (واعلم أن ضد التوحيد الشرك وهو ثلاثة أنواع شرك أكبر وشرك أصغر وشرك خفي)، انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٦٩).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله (١/ ٤٧).

● فيكون الجلي منه: ما هو أصغر، ومنه ما هو أكبر، الجلي الظاهر الذي يُحَس، مثل: الذبح لغير الله، والنذر لغير الله، فهذا جلي. هذا من نوع الشرك الأكبر، هو جلي أكبر، كذلك الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، هذه من نوع الشرك الجلي الأكبر، أما الحلف بغير الله جل جلاله، فهو شرك، وهو جلي، ولكنه أصغر.

● قَسِيمُه الشرك الخفي: منه ما هو أكبر، كشرك المنافقين، فإن شركهم خفي لم يظهروه، وإنما أظهروا الإسلام، فما قام في قلوبهم من التنديد - والشرك صار خفيًا؛ لأنهم لم يُظهروه، فهو شرك خفي، ولكنه أكبر، وهناك شرك خفي أصغر مثل: يسير الرياء، فإن كان الرياء كاملًا كان ذلك شركًا أكبر، كشرك المنافقين[1]، وإن كان يسيرًا، كتصنُّع المرء للعبادة لمخلوق مثله لغير الله، فهذا إذا كان يسيرًا، فإنه شرك أصغر خفي. هذا نوع من أنواع التقاسيم.

وبعض العلماء يقول: الشرك قسمان: أكبر، وأصغر:

● فإذا كان أكبر: قَسم الأكبر إلى جلي، وخفي.

● وقسم الأصغر إلى جلي، وخفي.

والأوضح أن يقسم إلى ثلاثة إلى: أكبر، وأصغر، وخفي:

* ويكون الخفي مثلَ: يسير الرياء.

* والأصغر مثل: الحلف بغير الله، وتعليق التمائم ونحو ذلك.

* والأكبر مثل: الذبح، والنذر، والاستغاثة، ودعاء غير الله عز وجل.

---

(١) قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله - معلقًا على كلام ابن القيم رحمه الله في تعريف الشرك الأصغر: (ففسر الشرك الأصغر باليسير من الرياء، فدل على أن كثيره أكبر». انظر: (تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص ٤٧٢).

هذه تقسيمات للشرك قد تجد هذا، أو ذاك في كلام طائفة من أهل العلم، لكن كلها محصلها واحد، وإنما التقسيم باعتبارات، وهي ملتقية في التعريف، وفي النتيجة.

والشرك: هو اتخاذ الشريك مع الله ﷻ في الربوبية، أو في العبادة، أو في الأسماء والصفات، والمقصود هنا: النهي عن اتخاذ شريك مع الله ﷻ في العبادة، والأمر بتوحيده سبحانه.

فالخلاصة: التقسيم الأول: أن يكون الشرك أكبر وأصغر، الأكبر هو المخرج من الملة، والأصغر ما حكم الشارع عليه بأنه شرك، وليس فيه تنديد كامل يلحقه بالشرك الأكبر، وعبر عنه بعض العلماء بقوله: ما كان وسيلة إلى الشرك الأكبر، على هذا يكون الشرك الأكبر ثَمَّ منه ما هو ظاهر، وثَمَّ منه ما هو باطن خفي.

الظاهر من الشرك الأكبر كشرك عباد الأوثان، والأصنام، وعباد القبور، والأموات، والغائبين، والباطن كشرك المتوكلين على المشايخ، أو على الآلهة المختلفة، أو كشرك وكفر المنافقين؛ لأن المنافقين مشركون في الباطن، فشركهم خفي، ولكنه أكبر في الباطن، وليس في الظاهر.

الشرك الأصغر - على هذا التقسيم - منه ما هو ظاهر، ومنه ما هو باطن خفي، الظاهر من الشرك الأصغر كلبس الحلقة، والخيط، وكالتمائم، وكالحلف بغير الله، ونحو ذلك من الأعمال، والأقوال، والباطن من ذلك - الخفي - كيسير الرياء، ونحو ذلك فيكون إذًا الرياء على هذا التقسيم منه ما هو أكبر كرياء: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، ومنه رياء المسلمين حيث يتصنع في صلاته، أو يحب التسميع، أو المراءات.

التقسيم الثاني للشرك: أن يكون ثلاثة أقسام: أكبر، أصغر، خفي. وهذا التقسيم يُعنى به أن الأكبر ما هو مخرج من الملة، مما فيه صرف العبادة لغير الله ﷻ ، والأصغر ما كان وسيلة لذلك الشرك الأكبر، فيه تنديد لا يبلغ به من ندد أن يخرج من الإسلام، وقد حكم الشارع على فاعله بالشرك، أو حقيقة الحال أنه ندد، وأشرك.

الشرك الخفي: هو يسير الرياء ونحو ذلك في هذا التقسيم، من أهل العلم من يقول بالأول، ومنهم من يقول بالثاني، وهما متساويان أحدهما يوافق الآخر ليس بينهما اختلاف، فإذا سمعت من يقول: إن الشرك أكبر وأصغر، فهذا صحيح، وإذا سمعت - وهو قول أئمة الدعوة -: إن الشرك أكبر، وأصغر، وخفي، فهذا أيضًا صحيح.

إذا تبين ذلك: فالشرك يعبر عنه بالتنديد؛ ولهذا قال ﷻ :﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقال النبي ﷺ : حينما سئل أي الذنب أعظم؟ قَالَ: «**أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**» والتنديد منه تنديد أعظم، ومنه تنديد ليس فيه صرف العبادة لغير الله، فإذا كان التنديد في جعل العبادة لغير الله، صار التنديد شركًا أكبر، وإذا كان التنديد فيه جعل غير الله ﷻ ندًا لله في عمل، ولا يبلغ ذلك الشرك الأكبر، فإنه يكون تنديدًا أصغر، وهو الشرك الأصغر.

وأنواع ادعاء الشريك كثيرة ومجملها:

الأول: ادعاء الشريك له في ربوبيته، وأن ثم ظهيرًا معه يصرف الأمر.

الثاني: ادعاء الشريك معه في استحقاق العبادة.

الثالث: ادعاء الشريك معه في أسمائه، وصفاته على وجه الكمال.

الرابع: ادعاء الشريك معه في الأمر، والنهي في التشريع.

الخامس: ادعاء الشريك معه في الحكمة التي قضاها في كونه، كما يقول الفلاسفة، ونحوهم.

فأنواع الاشتراك التي ادُعي أن ثَمَّ من يشارك الله فيها كثيرة، وهذه الخمسة هي جماعها.

هذه مقدمات وتعاريف مهمة بين يدي شرح هذا الكتاب العظيم.

وَقَـوْلِ اللهِ تَـعَـالَـى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ش: بالجر عطف على التوحيد، ويجوز الرفع على الابتداء.

قال شيخ الإسلام: العبادة: هي طاعة الله بامتثال ما أمر الله به على ألسنة الرسل.

وقال أيضًا: العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة[(١)].

قال ابن القيم: ومدارها على خمس عشرة قاعدة، من كملها، كمل مراتب العبودية.

وبيان ذلك: أن العبادة منقسمة على القلب، واللسان، والجوارح. والأحكام التي للعبودية خمسة: واجب، ومستحب، وحرام، ومكروه، ومباح، وهنَّ لكل واحد من القلب، واللسان، والجوارح[(٢)].

وقال القرطبي: أصل العبادة التذلل، والخضوع[(٣)].

وسميت وظائف الشرع على المكلفين عبادات؛ لأنهم يلتزمونها، ويفعلونها خاضعين، متذللين لله تعالى.

ومعنى الآية: أن الله تعالى أخبر أنه ما خلق الجن والإنس إلا لعبادته، فهذا هو الحكمة في خلقهم.

---

(١) انظر: (رسالة العبودية) ضمن مجموع الفتاوي (١٠/ ١٤٩).
(٢) انظر: مدارج السالكين (١/ ١٠٩).
(٣) انظر: تفسير القرطبي (١/ ٢٢٥، ١٧/ ٥٦).

قلت: وهي الحكمة الشرعية الدينية.

قال العماد ابن كثير: وعبادته هي طاعته بفعل المأمور، وترك المحظور، وذلك هو حقيقة دين الاسلام؛ لأن معنى الإسلام: الاستسلام لله تعالى، المتضمن غاية الانقياد، والذل، والخضوع. انتهى.

وقال أيضًا في تفسير هذه الآية: وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْعِبَادَ لِيَعْبُدُوهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَمَنْ أَطَاعَهُ جَازَاهُ أَتَمَّ الْجَزَاءِ، وَمَنْ عَصَاهُ عَذَّبَهُ أَشَدَّ الْعَذَابِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِمْ، بَلْ هُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ، فَهُوَ خَالِقُهُمْ وَرَازِقُهُمْ(١).

وقال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الآية: إلا لآمرهم أن يعبدوني، وأدعوهم إلى عبادتي(٢)، وقال مجاهد: إلا لآمرهم، وأنهاهم. اختاره الزجاج، وشيخ الإسلام(٣).

قال: ويدل على هذا قوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، قال الشافعي: لا يؤمر، ولا يُنهى(٤).

وقال في القرآن في غير موضع: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، فقد أمرهم بما خلقوا له، وأرسل الرسل بذلك، وهذا

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٢٥).
(٢) انظر: تفسير البغوي (٧/ ٣٨٠).
(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٧٨).
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٤٤)، وتفسيرابن عاشور (٢٩/ ٣٦٦).

....

المعنى هو الذي قصد بالآية قطعًا، وهو الذي يفهمه جماهير المسلمين، ويحتجون بالآية عليه.

قال: وهذه الآية تشبه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، ثم قد يطاع، وقد يعصى، وكذلك ما خلقهم إلا لعبادته، ثم قد يعبدون، وقد لا يعبدون.

وهو سبحانه لم يقل: إنه فعل الأول، وهو خلقهم ليفعل بهم كلهم الثاني وهو عبادته، ولكن ذكر أنه فعل الأول؛ ليفعلوا هم الثاني، فيكونوا هم الفاعلين له، فيحصل لهم بفعله سعادتهم، ويحصل ما يحبه ويرضاه منه، ولهم. انتهى(١).

ويشهد لهذا المعنى: ما تواترت به الأحاديث.

فمنها ما أخرجه مسلم في صحيحه، عن أنس بن مالك رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «يَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - لأَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ كَانَتْ لَكَ الدُّنْيَا، وَمَا فِيهَا أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ أَنْ لاَ تُشْرِكَ - أَحْسَبُهُ قَالَ: - وَلاَ أُدْخِلَكَ النَّارَ، فَأَبَيْتَ إِلاَّ الشِّرْكَ»(٢).

فهذا المشرك قد خالف ما أراده الله تعالى منه من توحيده، وأن

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٥٦).
(٢) أخرجه البخاري ((٦٥٥٧)، ومسلم(٢٨٠٥) واللفظ له.

....

لا يشركه شيئًا، فخالف ما أراده الله منه فأشرك به غيره، وهذه هي الإرادة الشرعية الدينية كما تقدم.

فبين الإرادة الشرعية الدينية، والإرادة الكونية القدرية عموم، وخصوص مطلق، يجتمعان في حق المخلص المطيع، وتنفرد الإرادة الكونية القدرية في حق العاصي. فافهم ذلك، تنج من جهالات أرباب الكلام، وتابعيهم.

الشرح:

قال رحمه الله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦])، هذه الآية فيها بيان التوحيد، ووجه ذلك: أن السلف فسروا: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أي: إلا ليوحدون، ودليل هذه الفهم: أن الرسل إنما بعثت؛ لأجل التوحيد - توحيد العبادة -، فقوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أي: إلا ليوحدون.

قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا﴾ ، هذا فيه حصر، ومعلوم أن (ما) النافية مع (إلا) تفيد الحصر والقصر، ومعنى الكلام: خلقت الجن، والإنس لغاية واحدة هي العبادة، دون ما سواها، ففيه قصر علة الخلق على العبادة.

وقوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، (إلا) تسمى أداة استثناء مفرغ - مفرغ من أعمِّ الأحوال، كما يقول النحاة - أي: وما خلقت الجن والإنس لشيء، أو لغاية من الغايات أبدًا، إلا لغاية واحدة وهي أن يعبدوني.

وقوله: ﴿لِيَعۡبُدُونِ﴾ (اللام) تسمى لام التعليل، فقد يكون المعنى تعليل غاية، أو تعليل علة.

تعليل الغاية: يكون ما بعدها مطلوبًا، لكن قد يكون، وقد لايكون، فهذه الغاية، ويسميها بعض العلماء: لام الحكمة، وفرق بين العلة والحكمة، أي: ما الحكمة من خلق الجن، والإنس؟ أن يعبدوا الله وحده دون ما سواه، هذا التعليل بقوله: ﴿إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ قلنا: تعليل غاية مثلًا، قلتُ لك: لم أحضرت الكتاب؟ قلتَ: أحضرته لأقرأ، فيكون علة الإحضار، أو الحكمة من الإحضار القراءة، قد تقرأ، وقد لا تقرأ، بخلاف اللام التي يكون معناها العلة التي يترتب عليها معلولها، والتي يقول العلماء في نحوها: الحكم دائر مع علته وجودًا، وعدمًا، تلك علة القياس التي لا يتخلف فيها المعلول عن العلة، فهنا اللام لام علية الغاية؛ لأن من الخلق من أُوجد، وخلقه الله ﷻ لكن عبد غيره.

ولام الحكمة شرعية، وما بعدها يكون مطلوبًا شرعًا، قال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾، نفهم من هذا: أن هذه الآية دالة على التوحيد من جهة أن الغاية من الخلق هي التوحيد، والعبادة هنا هي التوحيد.

العبادة في اللغة(١): خضوع، وتذلل معه حب عن طواعية، ورغب، ورهب، وحسن ظن، وما أشبه ذلك من أعمال القلوب، وأصلها الذل، ذلل الشيء أي: جعله متطامنًا ذليلًا، أو جعله غير وعر، غير مستكبر، فيكون هذا في الناس، ويكون في الطريق ومنه سمي الرقيق عبدًا؛ لأنه

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٩)، ومختار الصحاح (ص١٧٢).

جعل ذليلًا، غير متكبر، متطامن لسيده، وقيل أيضًا للطريق: معبد؛ لأنه ذُلل للسير؛ كما قال طرفة[١]:

تُبَارِي عِتَاقًا نَاجِيَاتٍ وَأَتْبَعَتْ وَظِيفًا وَظِيفًا فَوْقَ مَوْرٍ مُعَبَّدِ

المور: الطريق، والمعبد: هو الذي ذلل من كثرة وطء الأقدام عليه.

وقوله أيضًا في البعير[٢]:

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي العَشِيرةُ كُلُّهَا وأُفرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

يعني: الذي صار ذليلًا؛ لأنه أُصيب بالمرض، فجعل بعيدًا عن باقي الأبعرة، فصار ذليلًا لعدم المخالطة.

فحقيقة العبادة: الخضوع، والذل، فإذا انضاف إليها المحبة، والانقياد، صارت عبادة شرعية.

أما العبادة في الشرع، فالعلماء عرّفوها بعدة تعريفات[٣] نختار منها في هذا المقام ثلاثة:

التعريف الأول: أن العبادة هي: ما طُلب فعله في الشرع، ورُتب الثواب على ذلك، وهذا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية لما تكلم عن الوضوء، فإذا كان الشيء طلب فعله في الشرع، ولم يكن مطلوبًا قبل ذلك، ورُتب على ذلك الفعل الثواب، فهذا الفعل عبادة.

---

(١) هو طرفة بن العبد، شاعر جاهلي مشهور، انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٢/ ٢٢)، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (ص١٢٦).

(٢) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/ ٢٨٧)، وجمهرة أشعار العرب (ص١٣٠)، وشرح المعلقات العشر لأحمد الأمين الشنقيطي (ص٥٢).

(٣) انظر: المسودة لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٨)، والتعريفات للجرجاني (١٨٩)، والتعاريف للمناوي (ص٤٩٨).

التعريف الثاني: تعريف كلي، ذكره شيخ الإسلام في أول رسالة (العبودية)، وهو أن العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة(١).

التعريف الثالث: قال طائفة من العلماء - ومنهم الأصوليون - بأن العبادة هي: ما أمر به من غير اطراد عرفي، ولا اقتضاء عقلي(٢).

فنخلص من هذا إلى أن العبادة: شيء جاء به الشرع لم يكن قبل ذلك، وليس المعنى أنه لم يكن قبل ذلك من جهة الفعل، والحصول، لكن من جهة كونه مأمورًا به، فقد أمر الشرع بأشياء كانت موجودة عند العرب، ولكن كانوا يفعلونها من غير أمر شرعي خاص بذلك، وإنما ورثوها هكذا، فلما أمر بها الشرع، ورتب عليها الثواب كانت مما يحبه الله، ويرضاه، وكانت مما أُمر بها من غير اقتضاء عقلي لها، ولا اطّراد عرفي بها، وإنما كانت باطّراد أمر الشارع بها، فخرجت عن كونها عرفًا فقط.

فهذه الأقوال الثلاثة في تعريف العبادة تلتقي، ولا تختلف، فإفراد الله ﷻ بالعبادة معناه: أن يفرد الله ﷻ بكل ما أمر به الشرع من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة، فيدخل في ذلك أعمال القلوب مثل: الإخلاص، والرغبة، والرهبة، والخوف، والتوكل، والإنابة، والمحبة، والرجاء، واستعاذة القلب... إلى آخره، ويدخل فيه أيضًا الأفعال الظاهرة مثل: الدعاء، وأنواعه من الاستعانة، والاستغاثة، والاستسقاء... إلى غير ذلك، ويدخل فيها الذبح، والنذر، والصلاة، والزكاة، والدعاء، والحج، والعمرة، وصلة الرحم، وغير ذلك؛ فالعبادة: اسم يعم هذا جميعًا، فكما

---

(١) سبق عزوه (ص٥٤).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٩)، والتحبير شرح التحرير (٢/ ١٠٠١).

أنه لا يصلي المصلي إلا لله، كذلك لا يستغيث إلا بالله فيما لا يقدر عليه المخلوق، وهكذا في مظاهرها.

فيكون دلالة هذه الآية: أن كل فرد من أفراد العبادة يجب أن يكون لله وحده دون ما سواه؛ لأن الذي خلقهم خلقهم؛ لأجل أن يعبدوه، فكونهم يعبدون غيره وهو الذي خلقهم هذا من الاعتداء والظلم؛ لأنه ليس من يخلق كمن لا يخلق، قال ﷻ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وَقَــوْلِــهِ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]

ش: الطاغوت: مشتق من الطغيان، وهو مجاوزة الحد.

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «الطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ»(١).

وقال جابر رضي الله عنه: «الطَّاغُوتُ: كُهَّانٌ كَانَت تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ». رواهما ابن أبي حاتم(٢).

وقال مالك: «الطَّاغُوتُ: هُوَ كُلُّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ»(٣).

قلت: وذلك المذكور بعض أفراده، وقد حده العلامة ابن القيم حدًا جامعًا، فقال: (الطَّاغُوتُ: كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ، مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ).

فطاغوت كل قوم: من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله، فهذه طواغيت العالم، إذا تأملتها، وتأملت أحوال الناس معها، رأيت أكثرهم أعرض عن عبادة الله تعالى إلى عبادة الطاغوت، وعن طاعة رسول الله ﷺ إلى طاعة الطاغوت، ومتابعته(٤).

وأما معنى الآية: فأخبر تعالى أنه بعث في كل طائفة من الناس رسولًا

---

(١) انظر: تفسير الطبري [(٥/ ٤١٧) برقم (٥٨٣٤، ٥٨٣٥)]، والمحرر الوجيز (١/ ٣٣٨)، وتفسير ابن أبي حاتم [(٢/ ٤٩٥)، و(٣/ ٩٧٥)].

(٢) انظر: تفسير الطبري [(٥/ ٤١٨) برقم (٥٨٤٥)]، وتفسير ابن كثير (١/ ٦٣٤).

(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٧)، وتفسير ابن كثير (١/ ٦٣٤).

(٤) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٥٣).

....

بهذه الكلمة: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] أي: اعبدوا الله وحده، واتركوا عبادة ما سواه؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وهذا معنى لا إله إلا الله، فإنها هي العروة الوثقى.

قال العماد ابن كثير في هذه الآية: وَكُلُّهُمْ - أي: الرسل - يَدْعُو إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، وَيَنْهَى عَنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ: فَلَمْ يَزَلْ تَعَالَى يُرْسِلُ إِلَى النَّاسِ الرُّسُلَ بِذَلِكَ، مُنْذُ حَدَثَ الشِّرْكُ فِي بَنِي آدَمَ، فِي قَوْمِ نُوحٍ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ نُوحٌ، وَكَانَ أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ إِلَى أَنْ خَتَمَهُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي طَبَّقَتْ دَعْوَتُهُ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ، وَكُلُّهمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وَقَالَ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فَكَيْفَ يَسُوغُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَقُولَ: لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ، فَمَشِيئَتُهُ تَعَالَى الشَّرْعِيَّةُ مُنْتَفِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، وَأَمَّا مَشِيئَتُهُ الْكَوْنِيَّةُ، وَهِيَ تَمْكِينُهُمْ مِنْ ذَلِكَ قَدَرًا، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ النَّارَ وَأَهْلَهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ وَالْكَفَرَةِ، وَهُوَ لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ بَالِغَةٌ وَحِكْمَةٌ قَاطِعَةٌ؛ فَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦] انتهى[1].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٧٠).

....

قلت: وهذه الآية تفسير الآية التي قبلها، وذلك قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، فتدبر.

ودلت هذه الآية على أن الحكمة في إرسال الرسل: دعوتهم أممهم إلى عبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه، وأن هذا هو دين الأنبياء والمرسلين، وإن اختلفت شريعتهم؛ كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وأنه لا بد في الإيمان من عمل القلب والجوارح.

الشرح:

قال الشيخ رحمه الله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، هذه الآية تفسير للآية قبلها، فالآية قبلها فيها بيان معنى العبادة، فيها بيان الغرض من الخلق، وأنه لأجل العبادة، هذه العبادة أُرسلت بها الرسل بدليل قوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾.

بعثت الرسل بهاتين الكلمتين: اعبدوا الله، واجتنبوا الطاغوت. ففي قوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ إثبات، وفي قوله: ﴿وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ نفي، وهذا معنى التوحيد وهو: أنه مشتمل على إثبات ونفي، (لا إله إلا الله)، ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾؛ لأن النفي فيه اجتناب الطاغوت وهو: كل إله عُبِد بالبغي، والظلم، والعدوان، والإثبات: إثبات العبادة في الله وحده دون

ما سواه، ففي قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ التوحيد المثبت، وفي قوله: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، نفي الإشراك.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (**الطَّاغُوتُ: هُوَ كُلُّ: مَا تَجَاوزَ بِهِ الْعَبْدُ حدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ**).

والطاغوت فعلوت، من الطغيان طغيانًا، ومعنى ذلك التجاوز تجاوز الحد، يقال: طغى الماء إذا تجاوز الحد، طغى الرجل إذا تجاوز حدّه[1]، والطاغوت مبني من الطغيان، لكنه للكثرة مثل ملكوت، ورحموت، ونحو ذلك. فما الطاغوت؟ الطاغوت: اسمٌ لكل ما تجاوز به العبدُ حَدّه، أي: الحد الشرعي له، ومعلوم أنّ الشرع حدّ للأشياء حدودًا، وبيّن علاقة المسلم بها، فإذا تجاوز العبدُ بشيء ما حَدّه، فذلك الشيء طاغوت.

قال: (**مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ**)، إذا عبد أحد غير الله (فذلك الغير طاغوت هذا العابد، متى يكون طاغوتًا؟ إذا كان راضيًا بهذه العبادة، أما إذا كان يكرهها، فإنه لا يسمى طاغوتًا؛ لأنه يتبرأ منه، والمتبرئ من الشيء ليس من أهله؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰؤُلَاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩]، فلما نزلت هذه الآية فرح المشركون، قالوا: سنكون وعيسى، وعزير، وعدّوا آلهة، في جهنم، فنعم الصحبة، فأنزل الله جَلَّ وَعَلَا بعده: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴿١٠٢﴾ لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١٩)، ولسان العرب (١٥/ ٨).

تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٣] (١)، فدَلّ على أنّ الذي لا يرضى بعبادته، فإنه ليس بمذموم؛ لهذا عُبدت الأنبياء والرسل، وعُبد الصالحون، وكلهم يتبرؤون ممن عبدهم، فعيسى عليه السلام عُبد بعد رفعه، وقال له ربه جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧] (٢)، أي: قبضتني، قبضت بدني، ورفعتني عنهم، واستوفيت مدتي على الأرض، المدة الأولي، كنت أنت الرقيب عليهم، ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧] إلى آخر الآيات.

قال ابن القيم رحمه الله: (**مَعْنَى الطَّاغُوتُ: مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ**)، مَنْ يُتبع، يُقلد، ويهتدى بهديه (**أو مُطاع**)، إذا كان اتُبعَ أحدٌ فجاوز العبدُ بهذا المتبع حَدَّه الذي أذن له به شرعًا، فقد صار ذلك طاغوتًا له إذا كان راضيًا بذلك، وإن كان لا يرضى فهذا هو الذي اتخذه طاغوتًا، وذاك ليس بطاغوت.

بيَّن ذلك بقوله رحمه الله: (**وَالطَّوَاغِيتُ كَثِيرُونَ، وَرُؤوسُهُمْ خَمسَةٌ: إبْلِيسُ - لعنَهُ اللهُ -، ومَنْ عُبِدَ وَهُوَ رَاضٍ، وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ**)(٣)، إبليس

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٧/ ٩٧)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤١٦)، والضياء في المختارة (١٠/ ٣٠٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٢) قال البيضاوي في تفسيره (٢/ ٣٤٨): (التوفي أخذ الشيء وافيا، والموت نوع منه)، وانظر: تفسير البغوي (١/ ٣٠٨)، وتفسير القرطبي (٦/ ٣٧٦).

(٣) قال الطبري في تفسيره (٣/ ١٩): (والصواب من القول عندي في الطاغوت أنه كل ذي طغيان على=

- لعنه الله - هو رأس الطواغيت لم؟؛ لأنه عُبد، ولأنه متبوع، ولأنه مطاع، وهو راض بذلك، أطيع في معصية الله، وهذه غير مأذون بها، ويعتبر عند من أطاعه أنه مقدم، وأن طاعته هَنِيَّة؛ ولهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]، الاستجابة هنا في المتابعة، والطاعة، وقال عَزَّوَجَلَّ في آية سورة يس: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]، فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ يعني: بالطاعة كما هو تفسيرها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَمَنْ عُبِدَ وَهُوَ رَاضٍ)**، هذا القيدُ مهم، مَنْ عُبِدَ مِنْ دون الله، ورضي بهذه العبادة؛ فهو من الطواغيت، بل من رؤوس الطواغيت.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ)** هذا أعظم، الأول يُعبدُ وهو ساكت، لم يدعُ إلى عبادة نفسه، يُطاعُ وتكون طاعته دينًا، في غير طاعة الله عَزَّوَجَلَّ، وطاعةِ رسوله ﷺ، ويرضى بذلك، فهذا طاغوت، والأعظم منه أن يدعو إلى نفسه، مثلما يفعل مشايخ الطرق الصوفية، فبعض من مشايخ الطرق الصوفية، ورؤوس الضلال، ورؤوس الرافضة، ورؤوس الإسماعيلية، ونحو ذلك، كل هؤلاء يعظمهم أتباعهم فوق الحد الشرعي، فيتخذونهم مطاعين، ويتخذونهم متابَعين من دون رسول الله ﷺ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَمَنِ ادَّعى شَيْئًا مِنْ عِلْمِ الغيْبِ، وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ)**، من ادعى شيئًا من علم الغيب؛ فهو من جنس الشياطين، فهو كاهن من الكهنة، أو ساحر من السحرة، أو مدع لعلم الغيب، فهذا من الطواغيت.

= الله فعبد من دونه، إما بقهر منه لمن عبده، وإما بطاعة ممن عبده له إنسانًا كان ذلك المعبود، أو شيطانًا، أو وثنًا، أو صنمًا، أو كائنًا ما كان من شيء).

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَمَنْ حَكَمَ بِغَيِر مَا أنزل اللهُ)، الحاكم بغير ما أنزل الله فيه تفصيل:

إذا حكم بغير ما أنزل الله معتقدًا أن حكمه جائز، وأن له أن يحكم، وحكمه قرين لحكم الله، أو مساوٍ لحكم الله، أو أفضل من حكم الله، أو نحو ذلك، فإن هذا يعد طاغوتًا، أما إن حكم بغير ما أنزل الله وهو يعلم أنه عاص في حكمه، وأن حكم الله عَزَّ وَجَلَّ أفضل، وأن حكم الله عَزَّ وَجَلَّ هو المتعين، ولكن غلبته نفسه، وشهوته بأن حكم بغير ما أنزل الله في بعض المسائل، كما يحصل لبعض المفتونين من القضاة أنهم يحكمون في مسائل بشهوتهم، كما كان يحدث في نجد من قرون قبل الدعوة، أنه كان يُرشى القاضي - يُرشى بمالٍ - فيحكم لأحد الخَصْمين بغير حكم الله عَزَّ وَجَلَّ، وهذا هو الذي جاء فيه الحديث الذي رواه أبو داود، وغيره بإسناد قوي، أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الذي في الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ على جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ**»[1]، - والعياذ بالله -، هذا النوع يحكم لأجل مال، يحكم بغير ما أنزل الله لأجل رِشوة، هذه معصية من المعاصي، ولا شك أن معصية سمّاها الله عَزَّ وَجَلَّ كفرًا، أعظم من معصية لم يسمها الله عَزَّ وَجَلَّ كفرًا، كما يقول سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ في رسالته (تحكيم القوانين)، فهذا الصنف من الناس فعلهم معصية.

هناك نوع آخر حدث في هذا الزمن، وهو تحكيم القوانين، بأن يستبدل

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، والنسائي في الكبرى (٣/ ٤٦١)، وابن ماجه (٢٣١٥) من حديث بريدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. قال أبو داود: (وهذا أصح شيء فيه).

الشرع بقوانين وضعية، فيستبدل الشرع استبدالًا بقوانين يأتي بها الحكام من عند غير الله، ورسوله، فيترك الدين، ويؤتى بتلك القوانين.

فهذه كما يقول سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ في أول رسالته (تحكيم القوانين) ما نصه[1]: (**إن من الكفر الأكبر المستبين، تنزيل القانون اللعين، منزلة ما نزل به الروح الأمين، على قلب سيد المرسلين، للحكم به بين العالمين، وللرد إليه عند تنازع المتنازعين، معاندة ومناقضة، لقول الله** عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]). ورسالته هذه بسَط فيها القول، وهي رسالة دقيقة مهمّة في هذا الباب.

إذًا صار تحكيم القوانين كفرًا أكبر بالله؛ لأنه استبدال شريعة مكان شريعة، فبدل شريعة الإسلام يأتون بشريعة فرنسا، أو شريعة أوروبا، أو شريعة إنجلترا، أوشريعة أمريكا، فهذا استبدال، فإذا كان الحكم به غالبًا صار تحكيمًا، أي: صار الحكم في أكثر أمور الشريعة بهذه الأحكام القانونية صار استبدالًا، فمتى يكون كفرًا؟

الجواب: إذا كان استبدالًا، ومتى يكون استبدالًا ؟ الجواب: إذا كان تحكيم القوانين غالبًا، كما ذكر سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ في فتاواه[2] أيضا مقيِّدا: متى يكون الحكم بالقانون كفرًا؟ قال: إذا كان غالبًا

---

(١) انظر: فتاوى ورسائل سماحة محمد بن إبراهيم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، (١٢/ ٢٨٤، رقم ٤٠٦٥).

(٢) نص السؤال: هل تجب الهجرة من بلاد المسلمين التي يحكم فيها بالقانون؟

الجواب: البلد التي يحكم فيها بالقانون ليست بلد إسلام، تجب الهجرة منها، وكذلك إذا ظهرت الوثنية من غير نكير ولا غيرت فتجب الهجرة فالكفر بفشو الكفر وظهوره، هذه بلد كفر، أما إذا كان قد يحكم فيها بعض الأفراد أو وجود كفريات قليلة لا تظهر فهي بلد إسلام.

انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ. (٦/ ١٨١سؤال رقم ١٤٥١).

فاشيًا، لم؟؛ لأنه استبدل شريعة مكان شريعة، فإذا غلب ذلك صار استبدالًا، وهذا قيد مهم، وهذه المسألة يكثر فيها الكلام في هذا العصر، بين كلام متعلمين، وعلى سبيل تعلم، وبين كلام جهال، وقل من يحرر الكلام فيها على نحو ما بينه العلماء بدقة، وتفصيل.

وَقَــوْلِــهِ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ [الإسراء: ٢٣-٢٤]

ش: قَالَ مُجَاهِدٌ: وَقَضى يَعْنِي وَصَّى، وَكَذَا قَرَأَ أُبَيٌّ بْنِ كَعْبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وغيرهم(١).

ولابن جرير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وقضى ربك يعني: أمر(٢).

وقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ المعنى: أن تعبدوه وحده دون ما سواه، وهذا معنى لا إله إلا الله.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: والنفي المحض ليس توحيدًا، وكذلك الاثبات بدون النفي، فلا يكون التوحيد إلا متضمنًا للنفي والإثبات، وهذا هو حقيقة التوحيد.

وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ﴾، أي: وقضى أن تحسنوا بالوالدين إحسانًا، كما قضى بعبادته وحده لا شريك له؛ كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [لقمان: ١٤]، وقوله: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ أي: ألا تسمعهما قولًا سيئًا، حتى ولا التأفيف الذي هو أدنى مراتب القول السيء.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٥٩).
(٢) انظر: تفسير ابن جرير (١٧/ ٤١٣).

....

﴿وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾، أَيْ: وَلَا يَصْدُرْ مِنْكَ إِلَيْهِمَا فِعْلٌ قَبِيحٌ، كَمَا قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ لَا تَنْفُضْ يَدَكَ عَلَيْهِما[١].

وَلَمَّا نَهَاهُ عَنِ الْقَوْلِ الْقَبِيحِ وَالْفِعْلِ الْقَبِيحِ، أَمَرَهُ بِالْقَوْلِ الْحَسَنِ وَالْفِعْلِ الْحَسَنِ فَقَالَ: ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾، أَيْ: لَيِّنًا طَيِّبًا حَسَنًا بِتَأَدُّبٍ وَتَوْقِيرٍ وَتَعْظِيمٍ.

وقوله: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾، أَيْ: تَوَاضَعَ لَهُمَا ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا﴾، أي: في كبرهما، وعند وفاتهما ﴿كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾. وَقَدْ جَاءَ فِي بِرِّ الْوَالِدَيْنِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ: آمِينَ آمِينَ آمِينَ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ، عَلَى مَا أَمنت؟، فَقَالَ: أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ رَغِمَ أَنْفُ امْرِىءٍ ذُكِرْتَ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ فَأَبْعَدَهُ اللهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: آمِينَ، ثُمَّ قَالَ: رَغِمَ أَنْفُ امْرِىءٍ دَخَلَ عَلَيْهِ شهر رَمَضَانَ ثُمَّ خَرَجَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: آمِينَ، ثُمَّ قَالَ: وَرَغِمَ أَنْفُ امرىء أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَمْ يُدْخِلاهُ الْجَنَّة، قُلْ: آمِينَ، قُلْتُ: آمِينَ»[٢].

وروى الامام أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ:

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٦٤).

(٢) أخرجه البزار في مجمع الزوائد (١٠/ ١٦٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٣)، وصححه، ووافقه الذهبي، من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه، والبخاري في الأدب المفرد (٦٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

«رَغِمَ أَنْفُ، رَغِمَ أَنْفُ، رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَحَدَهُمَا، أَوْ كِلاَهُمَا عِنْدَ الْكِبَرِ لَمْ يُدْخِلْهُ الْجَنَّةَ»(١).

قال العماد ابن كثير: صحيح من هذا الوجه(٢).

وعن أبي بكرة رضي الله عنه قال: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبائِرِ ثَلاثًا، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقوقُ الْوالِدَيْنِ، وَجَلَسَ وَكانَ مُتَّكِئًا، فَقالَ: أَلا وَقَوْلُ الزّورِ، قَالَ: فَما زَالَ يُكَرِّرُها حَتّى قُلْنا: لَيْتَهُ سَكَتَ». رواه البخاري، ومسلم(٣).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «رِضَا اللهِ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطُ اللهِ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ»(٤).

وعن أسيد الساعدي رضي الله عنه قال: «بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ بَقِيَ مِنْ بِرِّ أَبَوَيَّ شَيءٌ أَبَرُّهُمَا بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ قَالَ: نَعَم، الصَّلاَةُ عليهِمَا، وَالاِسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَإِنْفَاذُ عَهْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا، وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِى لاَ تُوصَلُ إِلاَّ بِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا» رواه أبو داود، وابن ماجه(٥). والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جدًا.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٥٤، ٣٤٦)، ومسلم(٢٥٥١).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).

(٤) أخرجه الترمذي (١٩٠٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٤٤٦).

(٥) أخرجه أبو داود (٥١٤٢)، وابن ماجه (٣٦٦٤).

الشرح:

قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾، ﴿وَقَضَىٰ﴾ كما فسرها عدد من الصحابة ﷺ هنا بمعنى: أمر، ووصى، وأمر ووصى فيها معنى القول دون حروف القول فتكون: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾ (أن) هنا تفسيرية، يعني: أمر ووصى بـ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾.

قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ هذا معنى (لا إله إلا الله) بالمطابقة؛ لأن (لا) نفي في الجملتين، وهنا (تعبدوا)، وفي كلمة التوحيد (إله)، والإله هو المعبود ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ أي: احصروا العبادة فيه وحده دون ما سواه، أمر ووصى بهذا، وهذا معنى التوحيد، فإن دلالة الآية على التوحيد ظاهرة في أن التوحيد إفراد العبادة في الله، أو تحقيق كلمة لا إله إلا الله، وهذا الذي دلت عليه هذه الآية.

قال: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ أي: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

ش: قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الآية: يَأْمُرُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَإِنَّهُ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُنْعِمُ الْمُتَفَضِّلُ عَلَى خَلْقِهِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، فَهُوَ الْمُسْتَحِقُّ مِنْهُمْ أَنْ يُوَحِّدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. انتهى(١).

وهذه الآية هي التي تسمى آية الحقوق العشرة، وفي بعض النسخ المعتمدة من نسخ هذا الكتاب تقديم هذه الآية على آية الأنعام؛ ولهذا قدمتها؛ لمناسبة كلام ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الآتي لآية الأنعام؛ ليكون ذكره بعدها أنسب.

الشرح:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾، هذا أيضًا فيه إثبات، ونفي، فيه أمر، ونهي، أما الأمر ففي قوله: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ﴾، والنهي في قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾، وقد سبق بيان دلالة قوله: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ﴾ مع النفي على توحيد الله.

قوله هنا: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ يلاحظ أن (لا) هنا نافية، ومن المتقرر في علم الأصول: أن النفي إذا تسلط على نكرة، فإنه يفيد العموم، و(لا) بعدها نكرة، وهو المصدر المستكن في الفعل؛ لأن الفعل المضارع

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٠).

مشتمل على مصدر، وزمن ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ﴾ أي: لا إشراكًا به، فـ(تشركوا) متضمنة لمصدر، والمصدر نكرة، فيكون قوله (لا تشركوا)، أي: بأي نوع من الشرك، و﴿شَيۡـًٔاۖ﴾ أيضًا نكرة في سياق النهي فدلت على عموم الأشياء، فصار عندنا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔاۖ﴾ ثَمَّ عمومان: الأول دلت الآية على النهي عن جميع أنواع الشرك؛ وذلك لأن النهي تسلط على الفعل، والفعل فيه مصدر مستكن، والمصدر نكرة، والثانية: أن مفعول تشرك ﴿شَيۡـًٔاۖ﴾ وهي نكرة، والنكرة جاءت في سياق النهي وذلك يدل على عموم الأشياء، أي: لا الشرك الأصغر مأذون به، ولا الأكبر، ولا الخفي بدلالة قوله: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔاۖ﴾، وكذلك ليس مأذونًا أن يُشرَك لا بملك، ولا بنبي، ولا بصالح، ولا بعالم، ولا بطالح، ولا بقريب، ولا ببعيد، بدلالة قوله: ﴿شَيۡـًٔاۖ﴾، وهذا استدلال ظاهر الوضوح في الدلالة على التوحيد بالجمع بين النفي والإثبات.

وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

ش: قال العماد ابن كثير رحمه الله**: يقول تعالى لنبيه ورسوله محمد** ﷺ**: ﴿قُلْ﴾ لِهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ عبدوا غَيْرَ اللَّهِ، وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ، ﴿تَعَالَوْا﴾ أَيْ: هَلُمُّوا وَأَقْبِلُوا: ﴿أَتْلُ﴾ أَيْ: أَقُصُّ عَلَيْكُمْ وَأُخْبِرُكُمْ ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ حَقًّا لَا تَخَرُّصًا، وَلَا ظَنًّا، بَلْ وَحْيًا مِنْهُ وأمرًا من عنده: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وَكَأَنَّ فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفًا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، وَتَقْدِيرُهُ: وَأَوْصَاكُمْ؛ ولهذا قال في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾ ا.هـ.**(١).

قلت: فيكون المعنى: حرم عليكم ما وصاكم بتركه من الإشراك به.

وفي المغني لابن هشام في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ سبعة أقوال، أحسنها: هذا الذي ذكره ابن كثير، ويليه: بيَّن لكم ذلك

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٥٩، ٣٦٠).

لئلا تشركوا، فحذفت الجملة من أحدهما، وهي ﴿وَصَّىٰكُم﴾، وحرف الجر وما قبله من الأخرى(١).

ولهذا إذا سئلوا عما يقول لهم رسول الله ﷺ قالوا: يقول: اعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئًا، واتركوا ما يقول آباؤكم، كما قال أبو سفيان لهرقل(٢).

وهذا هو الذي فهمه أبو سفيان، وغيره من قول رسول الله ﷺ لهم: قولوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ تُفْلِحُوا(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ قال القرطبي: الإحسان إلى الوالدين: برهما، وحفظهما، وصيانتهما، وامتثال أمرهما، وإزالة الرق عنهما، وترك السلطنة عليهما، و﴿إِحْسَٰنًا﴾ نصب على المصدرية، وناصبه فعل من لفظه تقديره: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ الإملاق: الفقر، أي: لا تئدوا بناتكم خشية العيلة، والفقر، فإني رازقكم وإياهم، وكان منهم من يفعل ذلك بالذكور خشية الفقر، ذكره القرطبي(٤).

---

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٢٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث أبي سفيان رضي الله عنه.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٥/ ٢٣٥)، وأحمد في المسند (١/ ٣٦٢)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٣٣٢)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٥٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٦٩)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ١٨٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٧/ ١٣٢).

....

وفي الصحيحين عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ». ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟، قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ»، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ قَوْلِ النبي ﷺ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَـٰلِحًا فَأُو۟لَـٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠] (١).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ﴾ قال ابن عطية: نهي عام عن جميع أنواع الفواحش، وهي المعاصي.

و﴿ظَهَرَ﴾، و﴿بَطَنَ ۖ﴾ حالتان تستوفيان أقسام ما جعلتا له من الأشياء. انتهى (٢).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ في الصحيحين:

عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا قال: قال رسول الله ﷺ: «لاَ يَحِلُّ دَمُ امرئٍ مُسْلِمٍ إِلاَّ بِإِحْدى ثَلاَثٍ: الثَّيْبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ، الْمُفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ». رواه البخاري، ومسلم (٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦).

(٢) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز) (٢/ ٤٢٥)].

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

....

وقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ قال ابن عطية: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارة إلى هذه المحرمات، والوصية: الأمر المؤكد المقرر[(١)].

وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (لعل) للتعليل، أي: إن الله تعالى وصانا بهذه الوصايا؛ لنعقلها عنه، ونعمل بها.

وفي تفسير الطبري الحنفي: ذكر أولًا ﴿تَعْقِلُونَ﴾ ثم ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ثم ﴿تَتَّقُونَ﴾؛ لأنهم إذا عقلوا، تذكروا، وخافوا، واتقوا.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ قال ابن عطية: هذا نهي عام عن القرب الذي يعم وجوه التصرف، وفيه سد الذريعة، ثم استثنى ما يحسن وهو السعي في نمائه، قال مجاهد: التي هي أحسن: إشارة فيه[(٢)].

وفي قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ قال مالك وغيره: هو الرشد، وزوال السفه مع البلوغ، روي نحو هذا عن زيد بن أسلم، والشعبي وربيعة، وغيرهم[(٣)].

وقوله: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ﴾ قال ابن كثير: يأمر تعالى بإقامة العدل في الأخذ، والإعطاء، ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ أي: من اجتهاد بأداء الحق وأخذه، فإن أخطأ بعد استفراغ الوسع، وبذل جهده فلا حرج عليه[(٤)].

---

(١) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز)(٢/ ٤٢٥)].
(٢) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز)(٢/ ٤٢٦)].
(٣) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز)(٢/ ٤٢٦)].
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٣١).

....

وقوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾، هذا أمر بالعدل في القول، والفعل على القريب، والبعيد.

قال الحنفي: العدل في القول في حق الولي، والعدو، لا يتغير في الرضى، والغضب، بل يكون على الحق، وإن كان ذا قربى، فلا يميل إلى الحبيب والقريب ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

وقوله: ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ قال ابن جرير: وبوصية الله تعالى التي وصاكم بها فأوفوا، وإيفاء ذلك بأن يطيعوه بما أمرهم به، ونهاهم عنه، وأن يعملوا بكتابه، وسنة رسوله ﷺ، ذلك هو الوفاء بعهد الله، وكذا قال غيره، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ تتعظون، وتنتهون عما كنتم فيه(١).

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ﴾ قال القرطبي: هذه آية عظيمة عطفها على ما تقدم.

فإنه نهى، وأمر، وحذر عن اتباع غير سبيله على ما بينته الأحاديث الصحيحة، وأقاويل السلف، و﴿أن﴾ في موضع نصب. أي: أتلو أن هذا صراطي، عن الفراء، والكسائي، ويجوز أن يكون خفضًا، أي: وصاكم به، وبأن هذا صراطي. قال: والصراط: الطريق الذي هو دين الإسلام. ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ نصب على الحال، ومعناه: مستويًا قيمًا

(١) انظر: تفسير ابن جرير(١٢/ ٢٢٦).

لااعوجاج فيه، فأمر باتباع طريقه الذي طرقه على لسان محمد ﷺ وشرعه، ونهايته الجنة، وتشعبت منه طرق، فمن سلك الجادة نجا، ومن خرج إلى تلك الطرق أفضت به إلى النار، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أي: يميل. انتهى.

وروى الإمام أحمد، والنسائي، والدارمي، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا خَطًّا ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ، على كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إليهِ، ثُمَّ تَلاَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[(١)].

وعن مجاهد: ولا تتبعوا السبل، قال: البدع والشبهات[(٢)].

قال ابن القيم رحمه الله: ولنذكر في الصراط المستقيم قولًا وجيزًا فإن الناس قد تنوعت عباراتهم عنه بحسب صفاته، ومتعلقاته، وحقيقته شيء واحد، وهو طريق الله الذي نصبه لعباده موصلًا لهم إليه، ولا طريق إليه سواه، بل الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا طريقه الذي نصبه على ألسن رسله، وجعله موصلًا لعبادة الله وهو إفراده بالعبادات، وإفراد رسله

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٣٤٣)، وأحمد في المسند (٧/ ٢٠٨)، والدارمي (١٥/ ٨٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣١٨) وصححه، ووافقه الذهبي، والسنة للمروزي (٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٣٨٥) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير(١٢/ ٢٢٩).

بالطاعة، فلا يشرك به أحدًا في عبادته، ولا يشرك برسوله ﷺ أحدًا في طاعته، فيجرد التوحيد، ويجرد متابعة الرسول ﷺ، وهذا كله مضمون شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فأي شئ فسر به الصراط المستقيم فهو داخل في هذين الأصلين، ونكتة ذلك أن تحبه بقلبك، وترضيه بجهدك كله، فلا يكون في قلبك موضع إلا معمورًا بحبه، ولا يكون لك إرادة متعلقة بمرضاته، فالأول يحصل بتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، والثاني يحصل بتحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله، وهذا هو الهدى، ودين الحق، وهو معرفة الحق، والعمل به، وهو معرفة ما بعث الله به رسوله، والقيام به، وقل ما شئت من العبارات التى هذا آخيتها، وقطب رحاها[1]. قال: وقال سهل بن عبدالله: «عليكم بالأثر والسنة، فإني أخاف، إنه سيأتي عن قليل زمان إذا ذكر إنسان النبي ﷺ، والاقتداء به في جميع أحواله ذموه، ونفروا عنه، وتبرأوا منه، وأذلوه وأهانوه». ا.هـ.

الشرح:

قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ أي: يا من حرم بعض الأنعام، وافترى على الله في

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٤٥٢، ٤٥٣).

ذلك ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ قال العلماء: (أَنْ) هنا تفسيرية متعلقة بمحذوف تقديره وصاكم؛ لأن (أَنْ) التفسيرية تتعلق بكلمة فيها معنى القول دون حروف القول، وحددوها بقوله: ﴿وَصَّاكُم﴾؛ لأنه في آخر الآي جاء: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ في الآية الأولى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، ثم في الآية الثانية: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، ثم في الآية الثالثة: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ كلها فيها الوصية، فإذًا يكون تقدير الكلام قل: تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، وصاكم ألا تشركوا به شيئًا، أي: أمركم، والوصية هنا شرعية، وإذا كانت الوصية من الله شرعية، فهي أمر واجب.

وقوله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ دلالتها على التوحيد كدلالة آية النساء قبلها.

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ، فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]»(١).

ش: قوله: (ابْنُ مَسْعُودٍ) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل - بمعجمة وفاء -، ابن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل من السابقين الأولين، وأهل بدر، وأحد، والخندق، وبيعة الرضوان، من كبار علماء الصحابة، أمره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وهذا الأثر رواه الترمذي وحسنه، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني بنحوه.

وقال بعضهم: معناه: من أراد أن ينظر إلى الوصية التي كأنها كتبت، وختم عليها، فلم تغير ولم تبدل فليقرأ: (قل تعالوا - إلى آخر الآيات)، شبهها بالكتاب الذي كتب، ثم ختم فلم يزد فيه، ولم ينقص.

فإن النبي ﷺ لم يوص إلا بكتاب الله؛ كما قال فيما رواه مسلم: «وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابَ اللَّهِ»(٢).

وقد روى عبادة بن الصامت قال: «قال رسول الله ﷺ: أيكم يبايعني

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٧٠) وقال: هذا حديث حسن غريب،وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٤١٤)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٤٣) والكبير (١٠٠٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٢٠٧)، وفي إسناده داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، وهو ضعيف.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

....

على هؤلاء الآيات الثلاث؟ ثم تلا قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، حتى فرغ من الثلاث الآيات، ثم قال: من وفى بهن فأجره على الله، ومن انتقص منهن شيئًا فأدركه الله به في الدنيا كانت عقوبته، ومن أخره إلى الآخرة كان أمره إلى الله، إن شاء آخذه، وإن شاء عفا عنه». رواه ابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، ومحمد بن نصر في الاعتصام(١).

قلت: ولأن النبي ﷺ لم يوص أمته إلا بما وصاهم الله تعالى به على لسانه، وفي كتابه الذي أنزله: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وهذه الآيات وصية الله تعالى، ووصية رسوله ﷺ.

الشرح:

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾».

قوله: «الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ» يعني: أن هذه الآيات فيما جاء في تحريمها لم تُنسخ، ولم تُغير، فهي وصية النبي ﷺ التي عليها خاتمه، أي: توفي

(١) أخرجه الحاكم (٢/ ٣٤٨)، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦١٥).

ولم تُفض هذه الوصية إلا بعد وفاته، أي: من جهة التشبيه، فهذه الآيات التي فيها الوصايا العشر في سورة الأنعام، لم يتطرق إليها نسخ، ولا تخصيص، إنما هي محرمات باقية في تحريمها، وهي وصية النبي ﷺ لأمته فيما يحرمون، وأعظم هذه عدم الشرك بالله عز وجل، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، وقوله عز وجل هنا: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، لا تشركوا به شيئًا هذا نهي، وقال في أولها: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ يعني: حرّم عز وجل إشراكًا به سبحانه وتعالى، وقدم النهي عن الإشراك؛ لأن أصل كل خطيئة هو الشرك بالله عز وجل، دق هذا الشرك، أو عظم، حتى إن أصل كل معصية لا بد أن يكون شركًا في الطاعة، في طاعة الشيطان، أو طاعة الهوى.

وقوله عز وجل: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ هذا فيه عموم؛ لأن (أن) فيها تفسيرية، و﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ هذا عام لمجيء ﴿شَيْئًا﴾ في سياق النهي، فشمل ذلك الشرك الأكبر، والأصغر، والخفي بأنواع الجميع، فوصية النبي ﷺ التي عليها خاتمه لهذه الأمة هي: ألا يُشرك بالله عز وجل شيء، لا الشرك الأكبر، ولا الأصغر، ولا الخفي. فانظر إلى ما صار إليه الحال من مخالفة الأمة لوصيته ﷺ، أو لما هو قائم مقام الوصية.

«**قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ صَحِيفَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ**».

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ رِدْيفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ فَقَالَ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى العِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا. فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلاَ أُبَشِّرُ النَّاسَ. قَالَ: لاَ تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا». أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ(١).

ش: هذا الحديث في الصحيحين من طرق، وفي بعض رواياته نحو مما ذكره المصنف.

ومعاذ بن جبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هو: ابن عمرو بن أوس الأنصاري، الخزرجي، أبو عبد الرحمن، صحابي مشهور من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم، والأحكام، والقرآن، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال النبي ﷺ: «مُعَاذُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَامَ الْعُلَمَاءِ بِرَتْوَةٍ»(٢). أي: بخطوة، قال في القاموس: والرتوة: الخطوة، وشرف من الأرض، وسويعة من الزمان، والدعوة، والفطرة، ورمية بسهم أو نحو ميل أو مدى البصر، والراتي: العالم الرباني. انتهى(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).

(٢) أخرجه أحمد (١/١٨)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٣٠١، ٣٠٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٢٨) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء) ١/٤٤٦)، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٩). والرتوة: الدرجة والمنزلة.
انظر: النهاية (٢/ ١٩٥)، ولسان العرب (٥/ ١٣٤)، وتاج العروس (٤/ ٥٢٤)، ومختار الصحاح (٢٣٣).

(٣) انظر: القاموس المحيط (٤/ ٣٣٢).

....

وقال في النهاية: إنه يتقدم العلماء برتوة أي: برمية سهم. وقيل: بميل، وقيل: مد البصر. وهذه الثلاثة أشبه بمعنى الحديث.

مات معاذ سنة ثماني عشرة بالشام، في طاعون عمواس، وقد استخلفه ﷺ على أهل مكة يوم الفتح يعلمهم دينهم.

قوله رضي الله عنه : «كُنْتُ رِدْيفَ النَّبِيِّ ﷺ»، فيه جواز الإرداف على الدابة، وفضيلة معاذ رضي الله عنه .

قوله: «على حِمَارٍ»، في رواية: اسمه عفير[1].

قلت: أهداه إليه المقوقس صاحب مصر.

وفيه: تواضعه ﷺ لركوب الحمار، والإرادف عليه، خلافًا لما عليه أهل الكبر.

قوله: «أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟»، أخرج السؤال بصيغة الاستفهام؛ ليكون أوقع في النفس، وأبلغ في فهم المتعلم، وحق الله على العباد وهو ما يستحقه عليهم، وحق العباد على الله معناه: أنه متحقق لا محالة؛ لأنه وعدهم ذلك جزاء لهم على توحيده ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٦].

قال شيخ الإسلام: كون المطيع يستحق الجزاء هو استحقاق إنعام وفضل، ليس هو استحقاق مقابلة، كما يستحق المخلوق على المخلوق،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦).

....

فمن الناس من يقول: لا معنى للاستحقاق، إلا أنه أخبر بذلك، ووعده صدق، ولكن أكثر الناس يثبتون استحقاقًا زائدًا على هذا؛ كما دل عليه الكتاب، والسنة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، لكن أهل السنة يقولون: هو الذي كتب على نفسه الرحمة، وأوجب على نفسه الحق، ولم يوجبه عليه مخلوق.

والمعتزلة يدعون أنه واجب عليه بالقياس على المخلوق، وأن العباد هم الذين أطاعوه بدون أن يجعلهم مطيعين له، وأنهم يستحقون الجزاء بدون أن يكون هو الموجب، وغلطوا في ذلك.

وهذا الباب غلطت فيه الجبرية، والقدرية أتباع جهم، والقدرية النافية.

قوله: «قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، فيه حسن الأدب من المتعلم، وأنه ينبغي لمن سُئل عما لا يعلم أن يقول ذلك، بخلاف أكثر المتكلفين.

قوله: «وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، أي: يوحدوه بالعبادة.

ولقد أحسن العلامة ابن القيم رحمه الله حيث عرف العبادة بتعريف جامع فقال[1]:

وَعِبَادَةُ الرَّحْمَنِ غَايَةُ حُبِّهِ ... مَعَ ذُلِّ عَابِدِهِ هُمَا قُطْبَانِ
ومَدَارُهُ بِالأَمْرِ أَمْرِ رَسُولِهِ ... لاَ بِالهَوَى وَالنَّفسِ وَالشَّيطَانِ

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسي (١/ ٢٥٣).

....

قوله: «وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، أي: يوحدوه بالعبادة، فلابد من التجرد من الشرك في العبادة، ومن لم يتجرد من الشرك لم يكن آتيًا بعبادة الله وحده، بل هو مشرك قد جعل لله ندًا.

وهذا معنى قول المصنف ﷺ: وفيه أن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه.

وفي بعض الآثار الإلهية: «إِنِّي وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ فِي نَبَإٍ عَظِيمٍ، أَخْلُقُ وَيُعْبَدُ غَيْرِي، وَأَرْزُقُ وَيُشْكَرُ غَيْرِي، خَيْرِي إِلَى الْعِبَادِ نَازِلٌ، وَشَرُّهِم إِليَّ صَاعِدٌ، أَتَحَبَبُ إِلَيْهِم بِالنِّعَمِ، وَيَتَبَغَّضُونَ إِليَّ بِالمَعَاصِي»[1].

قوله: «وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ، أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا».

قال الحافظ: اقتصر على نفي الإشراك؛ لأنه يستدعي التوحيد بالاقتضاء، ويستدعي إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذب رسول الله ﷺ، فقد كذب الله، ومن كذب الله، فهو مشرك، وهو مثل قول القائل: ومن توضأ صحت صلاته، أي: مع سائر الشروط. ا.هـ.

قوله: «أَفَلاَ أُبَشِّرُ النَّاسَ»، فيه استحباب بشارة المسلم بما يسره، وفيه ما كان عليه الصحابة من الاستبشار بمثل هذا. قاله المصنف ﷺ.

قوله: «قَالَ: لاَ تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا»، أي: يعتمدوا على ذلك، فيتركوا التنافس في الأعمال.

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤/ ١٣٤، رقم ٤٥٦٣)، والديلمي (٣/ ١٦٦، رقم ٤٤٣٩)، وابن عساكر (١٧/ ٧٧)، والطبراني في الشاميين (٢/ ٩٣، رقم ٩٧٤)، وذكره الحكيم (٢/ ٣٠١).

....

وفي رواية: «فَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا»، أي: تحرجًا من الإثم[١].

قال الوزير أبو المظفر: لم يكن يكتمها إلا عن جاهل يحمله جهله على سوء الأدب بترك الخدمة في الطاعة، فأما الأكياس الذين إذا سمعوا بمثل هذا زادوا في الطاعة، ورأوا أن زيادة النعم تستدعي زيادة الطاعة، فلا وجه لكتمانها عنهم.

وفي الباب من الفوائد غير ما تقدم: الحث على إخلاص العبادة لله، وأنها لا تنفع مع الشرك، بل لا تسمى عبادة.

والتنبيه على عظمة حق الوالدين، وتحريم عقوقهما، والتنبيه على عظمة الآيات المحكمات في سورة الأنعام، وجواز كتمان العلم للمصلحة.

قوله: (أَخْرَجَاهُ)، أي: البخاري، ومسلم. والبخاري رحمه الله هو: الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه الجعفي مولاهم، الحافظ الكبير، صاحب الصحيح، والتاريخ، والأدب المفرد، وغير ذلك من مصنفاته.

روى عن الإمام أحمد بن حنبل، والحميدي، وابن المديني، وطبقتهم، وروى عنه مسلم، والنسائي، والترمذي، والفربري - رواي الصحيح -، ولد سنة أربع وتسعين ومائة، ومات سنة ست وخمسين ومائتين.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٨).

....

ومسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو: ابن حجاج بن مسلم، أبو الحسين القشيري النيسابوري، صاحب الصحيح، والعلل، والوجدان، وغير ذلك، روى عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وابن أبي شيبة، وطبقتهم، وروى عن البخاري، وروى عنه الترمذي، وإبراهيم بن محمد ابن سفيان - راوي الصحيح -، وغيرهما، ولد سنة أربع ومائتين، ومات سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور - رحمهما الله -.

الشرح:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ رِدْيفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ فَقَالَ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟. قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا. فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلاَ أُبَشِّرُ النَّاسَ قَالَ: لاَ تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا».

هذا موطن الشاهد: «فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، وهذا قد مرَّ بيان معناه، لكن الشاهد من هذا الحديث، ومناسبته للابتداء - ابتداء كتاب التوحيد -: أنه أتى فيه بلفظ «حَقَّ» «أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟»، ثم قال: قال: «حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، هذا الحق حق واجب لله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأن الكتاب والسنة، بل ولأن المرسلين جميعًا أتوا بهذا الحق، وببيانه، وأنه أوجب الواجبات على العباد.

ثم قال: «**وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ: أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**».

«**حق العباد على الله**»، هذا حق أحقه الله على نفسه باتفاق أهل العلم، وبإيجابه على نفسه في بعض أقوالهم، كما قاله الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله.

«**وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ**» هل هذا الحق واجب أم لا؟ نقول: نعم، هو حق واجب، لكن بإيجاب الله ذلك الحق على نفسه، والله عز وجل يحرم على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، ويوجب على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلاَ تَظَالَمُوا**»[1].

حرم الله الظلم على نفسه، كذلك أوجب على نفسه أشياء، وبعض أهل العلم تحاشى لفظ (الإيجاب) على الله، وقال: يعبر بأنه حق يتفضل به، حق تفضل لا حق إيجاب، وهذا ليس بمتعين؛ لأن الحق الواجب أوجبه الله على نفسه، والعباد لا يوجبون على الله عز وجل شيئًا من الحقوق، وهو عز وجل أوجبه على نفسه؛ لأنه تفضل على عباده بذلك، والله عز وجل لا يخلف الميعاد.

فالحقان مختلفان من جهة الحكم، أما حق الله على العباد وهو: أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئًا، هذا حق واجب فرض مؤكد، بل هو لب الدين، بل هو أصل الإسلام، وهو معنى شهادة أن لا إله إلا الله.

وأما الحق الثاني: وهو حق العباد على الله: أن لا يعذب من لا يشرك به شيئًا، فهذا لأهل العلم فيه من حيث الحكم ثلاثة أقوال:

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

القول الأول: أن يُطلق الكلام، ويقال: هو حق أحقه الله على نفسه، هكذا على لفظ ما جاء في الأحاديث، وما جاء في الآية في نظير ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وأشباه ذلك، فيقال: هذا حق أحقه الله على نفسه.

والقول الثاني: أن يقال: الحق بمعنى الواجب، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، أي: وكان واجبًا علينا نصر المؤمنين، والله عز وجل هو الذي أوجب على نفسه ذلك، والعباد لم يوجبوه عليه، بل هو عز وجل الذي أوجب على نفسه ذلك منّة منه، وتكرمًا، والله سبحانه وتعالى يُحرم على نفسه، ويوجب على نفسه، كما حرم الظلم على نفسه في قوله: «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ على نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلاَ تَظَالَمُوا**» وأوجب على نفسه نصر المؤمنين، وأوجب على نفسه ألا يُعذب من لا يشرك به شيئًا.

القول الثالث: أن يقال: الحق هنا حق تفضل، لا حق إيجاب، وهذا القول الثالث ليس من أقوال أهل الحديث والسنة، وأما القولان الأولان فهما لأهل السنة والجماعة.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: الْحِكْمَةُ في خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ فِيهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ لَمْ يَعْبُدِ اللهَ، فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣].

الرَّابِعَةُ: الْحِكْمَةُ في إِرْسَالِ الرُّسُلِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الرِّسَالَةَ عَمَّتْ كُلَّ الْأُمَّةِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ.

السَّابِعَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ: أَنَّ عِبَادَةَ اللهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ، فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّـٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ عَامٌّ في كُلِّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ.

التَّاسِعَةُ: عِظَمُ شَأْنِ ثَلاثِ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ في سُورَةِ الْأَنْعَامِ [١٥١ - ١٥٣] عِنْدَ السَّلَفِ، وَفِيهَا عَشْرُ مَسَائِلَ: أَوَّلُهَا: النَّهْيُ عَنِ الشِّرْكِ.

الْعَاشِرَةُ: الْآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ في سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَفِيهَا ثَمَانِيَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً، بَدَأَهَا اللهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِى جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وَنَبَّهَنَا اللهُ - سُبْحَانَهُ - عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: آيَةُ سُورَةِ النِّسَاءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةَ الْحُقُوقِ الْعَشْرِ، بَدَأَهَا اللهُ ﷻ بِقَوْلِهِ: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى وَصِيَّةِ الرَّسُولِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْنَا.

الرَّابِعَةَ عَشَرَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ الْعِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوْا حَقَّهُ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: جَوَازُ كِتْمَانِ الْعِلْمِ لِلْمَصْلَحَةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ بِشَارَةِ الْمُسْلِمِ بِمَا يَسُرُّهُ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: الْخَوْفُ مِنَ الاتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللهِ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُ الْمَسْؤولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

الْعِشْرُونَ: جَوَازُ تَخْصِيصِ بَعْضِ النَّاسِ لِلْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ.

الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: تَوَاضُعُهُ ﷺ لِرُكُوبِ الْحِمَارِ مَعَ الْإِرْدَافِ عَلَيْهِ.

الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ الْإِرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ.

الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.



١ - بَابُ
فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

ش: قوله: (بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ).

(بَابُ): خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا.

قلت: ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره هذا، و(ما): يجوز أن تكون موصولة، والعائد محذوف، أي: وبيان الذي يكفره من الذنوب، ويجوز أن تكون مصدرية، أي: وتكفيره الذنوب، وهذا الثاني أظهر.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]).

قال ابن جرير: حدثني المثنى - وساق بسنده - عن الربيع بن أنس قال: «الْإِيمَانُ: الْإِخْلَاصُ للهِ وَحْدَهُ»(١).

وقال ابن كثير في الآية: أَيْ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخْلَصُوا الْعِبَادَةَ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَمْ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا هُمُ الْآمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمُهْتَدُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ(٢).

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١١/ ٤٩١).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٨٧).

....

وقال زيد بن أسلم، وابن إسحاق: هَذَا خَبَرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَوْلَى الْفَرِيقَيْنِ بِالْأَمْنِ، وَفَصْلُ قَضَاءٍ مِنْهُ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ قَوْمِهِ(١).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: «لَمَّا نَزَلَتِ هذه الآية قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ ﷺ: لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إلى قَوْلِ لُقْمَانَ لابْنِهِ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]».

وساقه البخاري بسنده فقال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، حدثني إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه «قَالَ: لَمَّا نَزَلَتِ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] بِشِرْكٍ، أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إلى قَوْلِ لُقْمَانَ لابْنِهِ ﴿يَـٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»(٢).

ولأحمد بنحوه عن عبد الله رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ على النَّاسِ، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ الَّذِي تَعْنُونَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ﴿يَـٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ»(٣).

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٩/ ٣٦٨).
(٢) أخرجه البخاري (٣٢، ٣٣٦٠، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٤٦٢٩، ٤٧٧٦، ٦٩١٨)، ومسلم (١٢٤).
(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٦٨، ٧/ ١٢٩، ٥٢٥).

....

وعن عمر أنه فسره بالذنب، فيكون المعنى: الأمن من كل عذاب.

وقال الحسن، والكلبي: أولئك لهم الأمن في الآخرة، وهم مهتدون في الدنيا.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: والذي شق عليهم أنهم ظنوا أن الظلم المشروط عدمه هو ظلم العبد نفسه، وأنه لا أمن، ولا اهتداء إلا لمن لم يظلم نفسه، فبين لهم النبي ﷺ ما دلهم على أن الشرك ظلم في كتاب الله، فلا يحصل الأمن، والاهتداء إلا لمن يلبس إيمانه بهذا الظلم، فإن من لم يلبس إيمانه بهذا الظلم كان من أهل الأمن، والاهتداء؛ كما كان من أهل الاصطفاء في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، وهذا لا ينفي أن يؤاخذ أحدهم بظلمه لنفسه بذنب إذا لم يتب؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

وقد سأل أبو بكر الصديق رضي الله عنه النبي ﷺ فقال: «يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَنُجَازَى بِكُلِّ سُوءٍ نَعْمَلُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟ فَهَذَا مَا تُجْزَوْنَ بِهِ»[1].

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٢٣٢)، والبيهقي في السنن الكبري (٦٧٧٤)، وشعب الإيمان (٩٨٠٥)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٧٨) وصححه ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه (٧/ ١٨٩).

....

فبين أن المؤمن إذا مات دخل الجنة قد يجزى بسيئاته في الدنيا بالمصائب، فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة: الشرك، وظلم العباد، وظلمه لنفسه بما دون الشرك، كان له الأمن التام، والاهتداء التام، ومن لم يسلم من ظلمه لنفسه كان له الأمن، والاهتداء المطلق، بمعنى أنه لابد أن يدخل الجنة كما وعد بذلك في الآية الأخرى، وقد هداه الله إلى الصراط المستقيم الذي تكون عاقبته فيه إلى الجنة، ويحصل له من نقص الأمن، والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه لنفسه.

وليس مراد النبي ﷺ بقوله: (إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ)، أن من لم يشرك الشرك الأكبر يكون له الأمن التام، والاهتداء التام.

فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبين أن أهل الكبائر معرضون للخوف، لم يحصل لهم الأمن التام، والاهتداء التام اللذين يكونون بهما مهتدين إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم، من غير عذاب يحصل لهم، بل معهم أصل الاهتداء إلى هذا الصراط، ومعهم أصل نعمة الله عليهم، ولابد لهم من دخول الجنة.

وقوله: «إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ»، إن أراد الأكبر فمقصوده: أن من لم يكن من أهله، فهو آمن مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة.

وإن كان مراده جنس الشرك، يقال: ظلم العبد نفسه كبخله لحب المال ببعض الواجب، .هو شرك أصغر، وحبه ما يبغضه الله تعالى حتى يقدم هواه على محبة الله، الشرك أصغر، ونحو ذلك، فهذا فاته من

....

الأمن، والاهتداء بحسبه؛ ولهذا كان السلف يدخلون الذنوب في هذا الشرك بهذا الاعتبار. ملخصًا.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ قال الصحابة: وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ الَّذِي تَعْنُونَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، لما أشكل عليهم المراد بالظلم فظنوا أن ظلم النفس داخل فيه، وأن من ظلم نفسه أي ظلم كان لم يكن آمنًا، ولا مهتديًا، أجابهم - صلوات الله، وسلامه عليه - بأن الظلم الرافع للأمن، والهداية على الإطلاق هو الشرك.

وهذا - والله - هو الجواب الذي يشفي العليل، ويروي الغليل، فإن الظلم المطلق التام هو الشرك الذي هو: وضع العبادة في غير موضعها، والأمن والهدى المطلق: هما الأمن في الدنيا، والآخرة، والهدى إلى الصراط المستقيم، فالظلم المطلق التام رافع للأمن، والاهتداء المطلق التام، ولا يمنع أن يكون الظلم مانعًا من مطلق الأمن، ومطلق الهدى، فتأمله، فالمطلق للمطلق، والحصة للحصة. ا.هـ. ملخصًا[1].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٥٨).

الشرح:

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ).

التوحيد بأنواعه له فضل عظيم على أهله، ومن أعظم فضله: أنه به تكفَّر الذنوب؛ ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التبويب: (بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ)، وذكر هنا أن كلمة (ما) في قوله: (وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ) أن لها وجهين: إما أن تكون مصدرية، وإما أن تكون موصولة، والأحسن من الوجهين أن تكون مصدرية؛ لأن التوحيد يُكفر الذنوب جميعًا، ولا يختص التوحيد بتكفير بعض الذنوب دون بعض، فالإسلام يجب ما قبله، فالتوحيد يكفر الله عَزَّوَجَلَّ به ما سلف من الشرك، ومن الذنوب الكبيرة، والصغيرة؛ كما جاء في الصحيح، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ بِاللاَّتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ»[1]؛ لأن التوحيد يُكفر، فالتوحيد حسنة عظيمة تُكفر الذنوب السالفة، لا تقابلها معصية إلا وأحرق نور تلك الحسنة أثر تلك المعصية إذا كمُل ذلك النور.

فمن أتى بالتوحيد الخالص فهو مُكفّر عنه الذنوب السالفة التي كانت منه، وذلك كما هو معلوم بإسلامه، وتوحيده لله عَزَّوَجَلَّ ، فالتوحيد من كمَّله أي: كمَّل توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية، وتوحيد الأسماء والصفات -، فإنه تكفَّر ذنوبه، كما سيأتي في الباب بعده، أنه من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب.

وكلما زاد التوحيد كلما محا من الذنوب بمقدار عظمه، وكلما زاد التوحيد كلما أمن العبد في الدنيا، وفي الآخرة بمقدار عظمه، وكلما زاد

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧).

العبد في تحقيق التوحيد كلما كان متعرضًا لدخول الجنة على ما كان عليه من العمل؛ لهذا ساق الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ آية الأنعام.

من أهل العلم من قال: إن قوله: ﴿وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ﴾ (ما) هنا موصول اسمي، أي: والذي يكفره من الذنوب، وهذا أيضًا سائغ ظاهر الصحة.

أما الموحد القائم على التوحيد فإن فضل التوحيد عليه: أنه لا يؤثر عليه ذنب في تخليده في النار، بل توحيده ينجيه من النار، ومن الخلود فيها، فكل موحد لابد أنه ناجٍ من النار.

فضل التوحيد كبير على أهله، فمن فضله على أهله: أن الله عَزَّوَجَلَّ جعل لأهله الأمن، والاهتداء في الدنيا والآخرة.

ومن فضله: أنه جعل عَزَّوَجَلَّ لأهله دخول الجنة بمنّة الله عَزَّوَجَلَّ وكرمه.

ومن فضله: أن العبد لو أتى الله بقراب الأرض خطايا أتاه الله عَزَّوَجَلَّ بقراب الأرض مغفرة.

ومن فضله: أن الله عَزَّوَجَلَّ يُثبت صاحب التوحيد، والمخلص لله عَزَّوَجَلَّ فيستقيم على الهدى، ويموت على خير حال، إلى غير ذلك.

وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ». أَخْرَجَاهُ(١).

ش: عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد، أحد النقباء، بدري مشهور، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين، وله اثنتان وسبعون سنة، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» أي: من تكلم بها عارفًا لمعناها، عاملًا بمقتضاها، باطنًا وظاهرًا، فلابد في الشهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، أما النطق بها من غير معرفة لمعناها، ولا يقين، ولا عمل بما تقتضيه من البراءة من الشرك، وإخلاص القول والعمل - قول القلب، واللسان، وعمل القلب، والجوارح - فغير نافع بالإجماع.

قال القرطبي في (المفهم على صحيح مسلم): «باب: لا يكفي مجرد التلفظ بالشهادتين، بل لابد من استيقان القلب» هذه الترجمة تنبيه على

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).

....

فساد مذهب غلاة المرجئة، القائلين بأن التلفظ بالشهادتين كاف في الإيمان، وأحاديث هذا الباب تدل على فساده، بل هو مذهب معلوم الفساد من الشريعة لمن وقف عليها، ولأنه يلزم منه تسويغ النفاق، والحكم للمنافق بالإيمان الصحيح، وهو باطل قطعًا. ا.هـ[1].

وفي هذا الحديث ما يدل على هذا، وهو قوله: «مَنْ شَهِدَ». فإن الشهادة لا تصح إلا إذا كانت عن علم، ويقين، وإخلاص، وصدق.

قال النووي: هذا حديث عظيم جليل الموقع، وهو أجمع، أو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد، فإنه ﷺ جمع فيه ما يخرج من ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعدها، فاقتصر ﷺ في هذه الأحرف على ما يباين جميعهم ا.هـ[2].

ومعنى: «لا إله إلا الله»: لا معبود بحق إلا الله، وهو في غير موضع من القرآن، ويأتيك في قول البقاعي صريحًا.

قوله: «وَحْدَهُ» تأكيد للإثبات، «لا شَرِيكَ لَهُ» تأكيد للنفي.

قال الحافظ: كما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥]،

---

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٢٠٤).

(٢) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٢٢٧).

فأجابوه رداً عليه بقولهم: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَاۖ فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ٧٠]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

فتضمن ذلك نفي الإلهية عما سوى الله، وهي العبادة، وإثباتها لله وحده لا شريك له.

والقرآن من أوله إلى آخره يبين هذا، ويقرره، ويرشد إليه.

فالعبادة بجميع أنواعها إنما تصدر عن تأله القلب بالحب، والخضوع، والتذلل رغبًا، ورهبًا، وهذا كله لا يستحقه إلا الله تعالى، كما تقدم في أدلة هذا الباب، وما قبله، فمن صرف من ذلك شيئًا لغير الله، فقد جعله لله ندًا، فلا ينفعه مع ذلك قول، ولا عمل.

قد تقدم كلام ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال الوزير أبو المظفر في الإفصاح: (قوله: «شهادة أن لا إله إلا الله» يقتضي أن يكون الشاهد عالمًا بأنه لا إله إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

قال: واسم (الله) بعد (إلا) من حيث أنه الواجب له الإلهية، فلا يستحقها غيره - سبحانه -.

قال: وجملة الفائدة في ذلك: أن تعلم أن هذه الكلمة مشتملة على الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله، فإنك لما نفيت الإلهية، وأثبت الإيجاب لله - سبحانه -، كنت ممن كفر بالطاغوت، وآمن بالله.

وقال ابن القيم في (البدائع) ردًا لقول من قال: إن المستثنى مخرج من المستثنى منه، قال: بل هو مخرج من المستثنى منه، وحكمه، فلا يكون داخلًا في المستثنى، إذ لو كان كذلك لم يدخل الرجل في الإسلام بقوله: لا إله إلا الله؛ لأنه لم يثبت الإلهية لله تعالى.

وهذه أعظم كلمة تضمنت بالوضع نفي الإلهية عما سوى الله، وإثباتها له بوصف الاختصاص، فدلالتها على إثبات إلهيته أعظم من دلالة قولنا: (الله إله)، ولا يستريب أحد في هذا البتة). انتهى بمعناه[١].

وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره «لا إله إلا الله»: أي: لا معبود إلا هو.

وقال الزمخشري: الإله من أسماء الأجناس، كالرجل، والفرس، يقع على كل معبود بحق، أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق[٢].

وقال شيخ الإسلام: فَإِنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْمَعْبُودُ الْمُطَاعُ، هُوَ الْمَأْلُوهُ، وَالْمَأْلُوهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ، وَكَوْنُهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ هُوَ بِمَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَحْبُوبَ غَايَةَ الْحُبِّ، الْمَخْضُوعَ لَهُ غَايَةَ الْخُضُوعِ[٣].

قال: فإن الإله هو المحبوب المعبود الذي تألهه القلوب بحبها،

(١) انظر: بدائع الفوائد (٣/ ٩٢٢).
(٢) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/ ٤٩).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٤٩).

....

وتخضع له، وتذل له، وتخافه، وترجوه، وتنيب إليه في شدائدها، وتدعوه في مهماتها، وتتوكل عليه في مصالحها، وتلجأ إليه، وتطمئن بذكره، وتسكن إلى حبه، وليس ذلك إلا لله وحده، ولهذا كانت (لا إله إلا الله) أصدق الكلام، وكان أهلها أهل الله، وحزبه، والمنكرون لها أعداءه، وأهل غضبه ونقمته، فإذا صحت، صح بها كل مسألة، وحال، وذوق، وإذا لم يصححها العبد فالفساد لازم له في علومه وأعماله.

وقال ابن القيم: (الإله) هو: الذي تألهه القلوب محبة، وإجلالًا وإنابة، وإكرامًا، وتعظيمًا، وذلًا، وخضوعًا، وخوفًا، ورجاء وتوكلًا[1].

وقال ابن رجب: (الإله) هو: الذي يطاع فلا يعصى، هيبة له، وإجلالًا، ومحبة، وخوفًا، ورجاء، وتوكلًا عليه، وسؤالًا منه، ودعاء له، ولا يصلح هذا كله إلا لله تعالى، فمن أشرك مخلوقًا في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحًا في إخلاصه في قول: «لا إله إلا الله»، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب مافيه من ذلك[2].

وقال البقاعي: لا إله إلا الله، أي: انتفاء عظيمًا أن يكون معبود بحق غير الملك الأعظم، فإن هذا العلم هو أعظم الذكرى المنجية من أهوال الساعة، وإنما يكون علمًا إذا كان نافعًا، وإنما يكون نافعًا إذا كان مع الإذعان، والعمل بما تقتضيه، وإلا فهو جهل صرف.

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٢).
(٢) انظر: كلمة الإخلاص (ص٢٣).

وقال الطيبي: «الإله» فعال بمعنى مفعول، كالكتاب بمعنى المكتوب، من أله إلهة، أي: عبد عبادة. قال الشارح: وهذا كثير في كلام العلماء، وإجماع منهم.

فدلت «لا إله إلا الله» على نفي الإلهية عن كل ما سوى الله تعالى كائنًا ما كان، وإثبات الإلهية لله وحده دون كل ما سواه، وهذا هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل ودل عليه القرآن من أوله إلى آخره؛ كما قال تعالى عن الجن: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ﴿٢﴾﴾ [الجن: ١-٢]، فلا إله إلا الله لا تنفع إلا من عرف مدلولها نفيًا وإثباتًا، واعتقد ذلك قبله، وعمل به، وأما من قالها من غير علم واعتقاد وعمل، فقد تقدم في كلام العلماء أن هذا جهل صرف، فهي حجة عليه بلا ريب.

فقوله في الحديث: «وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ»: تأكيد وبيان لمضمون معناها، وقد أوضح الله ذلك، وبينه في قصص الأنبياء، والمرسلين في كتابه المبين، فما أجهل عباد القبور بحالهم!، وما أعظم ما وقعوا فيه من الشرك المنافي لكلمة الاخلاص - لا إله إلا الله - !، فإن مشركي العرب ونحوهم جحدوا لا إله إلا الله لفظًا ومعنى، وهؤلاء المشركون أقروا بها لفظًا وجحدوها معنى، فتجد أحدهم يقولها، وهو يأله غير الله بأنواع العبادة، كالحب، والتعظيم، والخوف، والرجاء، والتوكل، والدعاء، وغير ذلك من أنواع العبادة، بل زاد شركهم على شرك العرب بمراتب،

فإن أحدهم إذا وقع في شدة أخلص الدعاء لغير الله تعالى، ويعتقدون أنه أسرع فرجًا من الله، بخلاف حال المشركين الأولين، فإنهم يشركون في الرخاء، وأما في الشدائد فإنما يخلصون لله وحده؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

فبهذا يتبين أن مشركي أهل هذه الأزمان أجهل بالله، وبتوحيده من مشركي العرب، ومن قبلهم.

وقوله: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، أي: وشهد بذلك، وهو معطوف على ما قبله على نية تكرار العامل، ومعنى العبد هنا: المملوك العابد، أي: أنه مملوك لله تعالى، والعبودية الخاصة وصفه؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٣٦]، فأعلى مراتب العبد العبودية الخاصة، والرسالة فالنبي ﷺ أكمل الخلق في هاتين الصفتين الشريفتين، وأما الربوبية والإلهية فهما حق الله تعالى، لا يشركه في شيء منهما ملك مقرب، ولا نبي مرسل.

وقوله: «عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» أتى بهاتين الصفتين، وجمعهما دفعًا للإفراط والتفريط.

فإن كثيرًا ممن يدعي أنه من أمته أفرط بالغلو قولًا وعملًا، وفرط بترك متابعته، واعتمد على الآراء المخالفة لما جاء به، وتعسف في

....

تأويل أخباره، وأحكامه، بصرفها عن مدلولها، والصدوف عن الانقياد لها مع إطراحها، فإن شهادة أن محمدًا رسول الله تقتضي الإيمان به، وتصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والانتهاء عما عنه نهى وزجر، وأن يعظم أمره ونهيه، ولا يقدم عليه قول أحد كائنًا من كان.

والواقع اليوم، وقبله ممن يتنسب إلى العلم من القضاة، والمفتين، خلاف ذلك، والله المستعان.

وروى الدارمي في مسنده عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ سَلاَمٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّا لَنَجِدُ صِفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، وَحِرْزًا لِلأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولي، سَمَّيْتُهُ الْمُتَوَكِّلَ، لَيْسَ بِفَظٍّ وَلاَ غَلِيظٍ، وَلاَ صَخَّابٍ بِالأَسْوَاقِ، وَلاَ يَجْزِي بِالسَّيِّئَةِ مِثْلَهَا، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَتَجَاوَزُ، وَلَنْ أَقْبِضَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْمِلَّةَ الْمُتَعَوِّجَةَ بِأَنْ يَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، يَفْتَحُ بِهِ أَعْيُنًا عُمْيًا، وَآذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا».

قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ: وَأَخْبَرَنِى أَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ كَعْبًا يَقُولُ مِثْلَمَا قَالَ ابْنُ سَلاَمٍ[1].

قوله: «وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»، أي: خلافًا لما يعتقده النصارى أنه الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة - تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا - ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]،

(١) أخرجه الدارمي (٦).

....

فلا بد أن يشهد أن عيسى عبد الله ورسوله على علم، ويقين بأنه مملوك لله، خلقه من أنثى بلا ذكر؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، **فليس ربًا ولا إلهًا - سبحان الله عما يشركون -، قال تعالى:** ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِۖ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍۖ سُبْحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [مريم: ٢٩-٣٦]، **وقال:** ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢]، **ويشهد المؤمن أيضًا ببطلان قول أعدائه اليهود أنه ولد بغي - لعنهم الله تعالى - فلا يصح إسلام أحد علم ما كانوا يقولونه حتى يبرأ من قول**

الطائفتين جميعًا في عيسى عليه السلام، ويعتقد ما قاله الله تعالى فيه: أنه عبد الله ورسوله.

قوله: «وَكَلِمَتُهُ»، إنما سمي عيسى عليه السلام كلمة؛ لوجوده بقوله تعالى: (كن) كما قاله السلف من المفسرين.

قال الإمام أحمد في الرد على الجهمية: بالكلمة التى ألقاها إلى

....

مريم حين قال له: كن فكان عيسى بكن، وليس عيسى هو كن، ولكن بكن كان، فـ«كن» من الله تعالى قول، وليس كن مخلوقًا، وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى انتهى[١].

قوله: «أَلْقاها إلى مَرْيَمَ» قال ابن كثير: خلقه بالكلمة التي أرسل بها جبريل إلى مريم فنفخ فيها من روحه بأمر ربه تعالى، فكان عيسى بإذن الله تعالى، فهو ناشئ عن الكلمة التي قال له: كن، فكان، والروح التي أرسل بها: هو جبريل عليه السلام[٢].

وقوله: «وَرُوحٌ مِنْهُ» قال أبي بن كعب: عيسى روح من الأرواح التى خلقها الله تعالى، واستنطقها بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، بعثه الله إلى مريم فدخل فيها. رواه عبد بن حميد، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وغيرهم[٣].

قال الحافظ: ووصفه بأنه منه، فالمعنى أنه كائن منه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ١٣]، فالمعنى أنه كائن منه، كما أن معنى الأية الأخرى أنه سخر هذه الأشياء كائنة منه، أي: أنه مكون ذلك، وموجده بقدرته وحكمته[٤].

---

(١) انظر: الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٢٤).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٧٢٨).
(٣) أخرجه عبد الله أحمد في المسند (٥/ ١٣٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٢٣) وصححه ووافقه الذهبي، وابن منده في الرد على الجهمية (٣٣).
(٤) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٧٥).

....

قال شيخ الإسلام: المضاف إلى الله تعالى إذا كان معنى لا يقوم بنفسه، ولا بغيره من المخلوقات وجب أن يكون صفة لله تعالى قائمة به، وامتنع أن تكون إضافته إضافة مخلوق مربوب، وإذا كان المضاف عينًا قائمة بنفسها كعيسى وجبريل عليهما السلام، وأرواح بني آدم امتنع أن تكون صفة لله تعالى؛ لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة لغيره، لكن الأعيان المضافة إلى الله تعالى على وجهين:

أحدهما: أن تضاف إليه لكونه خلقها، وأبدعها، فهذا شامل لجميع المخلوقات، كقولهم: سماء الله، وأرض الله، فجميع المخلوقين عبيد الله، وجميع المال مال الله.

الوجه الثاني: أن يضاف إليه لما خصه به من معنى يحبه، ويأمر به ويرضاه، كما خص البيت العتيق بعبادة فيه لا تكون في غيره، وكما يقال في مال الخمس والفيء: هو مال الله، ورسوله.

ومن هذا الوجه: فعباد الله هم الذين عبدوه، وأطاعوا أمره.

فهذه إضافة تتضمن ألوهيته، وشرعه، ودينه، وتلك إضافة تتضمن ربوبيته وخلقه. ا.هـ. ملخصًا[١].

قوله: «وَالْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ»، أي: وشهد أن الجنة التى أخبر بها الله تعالى في كتابه أنه أعدها للمتقين حق، أي: ثابتة لا شك فيها،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٥).

....

وشهد أن النار التى أخبر بها تعالى في كتابه أنه أعدها للكافرين حق كذلك ثابتة؛ كما قال تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وفي الآيتين ونظائرهما دليل على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن، خلافًا للمبتدعة، وفيهما الإيمان بالمعاد.

وقوله: «أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ على مَا كَانَ مِنَ الْعَمَل» هذه الجملة جواب الشرط، وفي رواية: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شَاءَ»(١).

قال الحافظ: معنى قوله: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَل»، أي: من صلاح، أو فساد؛ لأن أهل التوحيد لابد لهم من دخول الجنة، ويحتمل أن يكون معنى قوله: «على مَا كَانَ مِنَ الْعَمَل»، أن يدخله الجنة على حسب أعمال كل منهم في الدرجات(٢).

قال القاضي عياض: ما ورد في حديث عبادة يكون مخصوصًا لمن قال ما ذكره ﷺ، وقرن بالشهادتين حقيقة الإيمان، والتوحيد الذي ورد في حديثه، فيكون له من الأجر ما يرجح على سيئاته، ويوجب له المغفرة، والرحمة، ودخول الجنة لأول وهلة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٧٥).

الشرح:

مناسبة هذا الحديث للباب قوله: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَل»، وقوله: «على مَا كَانَ» أي: على الذي كان عليه من العمل، ولو كان مقصرًا في العمل، وعنده ذنوب، وعصيان، فإن فضل توحيده لله، وشهادته لله بالوحدانية، ولنبيه بالرسالة، ونفي إشراك المشركين بعيسى، وإقراره بالغيب وبالبعث، فإن ذلك له فضل عليه وهو: أن يدخله الله الجنة، ولو كان مقصرًا في العمل، وهذا من فضل التوحيد على أهله.

قوله: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ»، قد تكلم الشارح في هذا الموطن على معنى الشهادة، وعلى معنى كلمة التوحيد، أما معنى الشهادة «مَنْ شَهِدَ»، فكلمة شهد في اللغة: تدل على الشهود البصري، أو الشهود العلمي، فمن شهد شيئًا ببصره - شاهده ببصره -، فقد شهده، أو شهده علميًا، أي علم هذا الشيء فشهد به، ولهذا يُقال للشاهد عند القاضي: شاهد؛ لأنه يشهد بما رأى، أو يشهد بما علمه، فتكون الشهادة بعلم، وقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، الشهادة هذه ما هي؟ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ فالملائكة شهدت أن لا إله إلا الله، أي علمت ذلك، وأيقنت به وأعلمت به، وكذلك أولو العلم شهدوا ذلك وعلموا، وأيقنوا به وأعلموا، وأخبروا[1].

فإذًا لا يسمى الشاهد شاهدًا حتى يجتمع فيه ثلاثة أشياء: العلم المنافي للجهل، واليقين المنافي للشك، والإعلام المنافي للكتمان.

---

(١) انظر: معاني القرآن للنحاس (١/ ٣٦٩)، وزاد المسير (٣/ ٢٨٦)، وتفسير القرطبي (٦/ ٣٤٧)، ومجموع الفتاوى (١٤/ ١٦٨)، وفتح القدير (١/ ٣٢٥).

فمن لم يعلم الأمر فليس بشاهد فيه ولا له، ومن لم يتيقن بل كان شاكًا فليس شاهدًا، ومن لم يُعلم ويُخرج فليس شاهدًا.

ولهذا دارت كلمات السلف في تفسير آية آل عمران على هذه المعاني: علم، تيقن، أخبر، أعلم غيره، ونحو ذلك(١).

فلهذا قوله: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ**» يعني: علم ذلك، وتيقنه، وأعلم غيره، فمن لم يُعلن لا إله إلا الله فلا يسمى شاهدًا بها، ولهذا من لم يكن له عذر في إعلان كلمة التوحيد، فإنه ليس بشاهد، ولا تُقبل منه، فإذًا كلمة التوحيد لا تُقبل إلا بشروط معلومة: العلم، واليقين والقبول، والصدق. . .إلى آخره، الشروط السبع، أو الثمانية، والشهادة بها لا تكون إلا لمن علم متيقنًا، وأعلم - أخبر - بعلمه ذلك، وتيقنه.

لهذا لا يُتصور أن مسلمًا يُظهر الكفر، ويُبطن الإيمان، أما يُتصور أنه يُبطن الكفر، ويُظهر الإيمان نعم، فيكون قائلًا: لا إله إلا الله، ولكن ليس بشاهد بها؛ لأنه لم يعلم، ولم يتيقن.

فالمشركون - مشركو العرب - علموا معنى لا إله إلا الله، وتيقنوا

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين (٣/ ٤٥٠، ٤٥١): (وعبارات السلف في (شهد) تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها؛ فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره وقوله، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه، فلها أربع مراتب:
فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.
وثانيها: تكلمه بذلك ونطقه به وإن لم يعلم به غيره، بل يتكلم به مع نفسه ويذكرها وينطق بها أو يكتبها.
وثالثها: أن يعلم غيره بما شهد به ويخبره به ويبينه له.
ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به. فشهادة الله عز وجل لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربعة: علم الله عز وجل بذلك، وتكلمه به، وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به) ا.هـ. باختصار. وانظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ١٦٨، ١٦٩)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٨٩، ٩٠).

معناها أيضًا لكن لم يُعلموا غيرهم بها، ولم يخبروا بها؛ ولهذا لم يكونوا شاهدين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦]، فجمعوا بين شيئين: بين معرفة معنى الكلمة؛ كما قالوا في آية سورة ص: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، يعلمون معنى الكلمة، ثم رفضوا الشهادة، والنطق، واليقين بها، والإخبار بذلك، رفضوها استكبارًا وأشركوا، بخلاف أهل الزمن - زمن المصنف، وما قبله، وما بعده -، من المشركين عبدة القبور، والآلهة المختلفة، وعبدة الأولياء، والطواغيت، والجن، والأشجار، والأحجار، . . . إلى غير ذلك ممن عبد غير الله، فإنهم يقولون: لا إله إلا الله، لكن لا يسمون شاهدين، فلا يدخلون في هذا الوعد الذي جاء في حديث عبادة رضي الله عنه: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ». . . إلى آخره، فإنهم ولو قالوها فليسوا شاهدين بها؛ لأنهم:

أولًا: لا يعلمون معناها.

ثانيًا: غير متيقنين، بل قد يكونون شاكين.

والثاني: أنهم يرتكبون الشرك ويقولون: نحن على لا إله إلا الله.

فهذا يدل على أن كلمة لا إله إلا الله لا تنفعهم، بل إما أن يؤاخذوا بالشرك والكفر في الدنيا بعد إقامة الحجة عليهم، أو أن يؤاخذوا به في الآخرة بعد اختبارهم إن لم تُقم عليهم الحجة في الدنيا، وإما أن يكونوا مرتدين بحسب الأحوال المختلفة لهؤلاء.

المقصود أن كلمة (شهد) عظيمة فيما جاءت في القرآن، وعلى هذه المعاني التي ذكرت قد دارت تفاسير السلف، شهد، علم، أيقن، أخبر، أعلم غيره.

ولا يسمى شاهدًا حتى يجمع هذه الأشياء: أن يعلم بيقين، وأن يخبر غيره، وأن يُعلمه بما تيقنه، وعلمه، أما الكتمان من غير عذر فليس بحجة لأصحابه في الانتفاع بشهادة أن لا إله إلا الله، أي: أن يكتم حتى عن فلان، فيكفي أن يُعلم واحدًا إن وجده؛ لأن المقصود أن يُعلم، يشهد، يقول، فيخبر بشهادته هذه، ولا يكتمها، فلا يُتصور مسلم يكتم الشهادة بدون عذر البتة، ولا يُخبر بها أحدًا حتى من يأمنه، لا يُتصور ذلك إلا ممن لم يشهد شهادة الحق، مثل بعض المعاصرين من الأوربيين، وغيرهم زعموا أنهم قالوا: لا إله إلا الله لكنهم في الواقع ما شهدوا بها عن يقين.

المسألة الثانية: التي تضمنها كلام الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله): هذه الكلمة فيها نفي وإثبات، والنفي دل على الكفر بالطاغوت، والإثبات دل على الإيمان بالله، فلا إله إلا الله فيها الكفر بالطاغوت، وفيها الإيمان بالله؛ لأنَّ لها شقين؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والعروة الوثقى هي: شهادة أن لا إله إلا الله، وما تضمنته، وما استلزمته من حيث دلالة النفي، والإثبات.

المنفي هو استحقاق العبادة لأحد، والمثبت هو إيجاب استحقاق العبادة في الله عَزَّوَجَلَّ وحده، فلا إله إلا الله معناها: لا معبود حق، لا معبود يستحق العبادة إلا الله وحده، فهو الذي يستحق العبادة.

فإذًا كلمة التوحيد لا تنفي وجود المعبودات، ولكن تنفي أن تكون هذه المعبودات المختلفة مستحقة للعبادة.

والخلاصة: أن الإله في اللغة فعال بمعنى مفعول، أي: معبود؛ لأن

مادة الألوهة راجعة إلى معنى العبادة مع الحب، والرضا، فقوله: (لا إله) يعني لا معبود، أله يأله إلهة وألوهة، أي: عبد يعبد عبادة وعبودية.

توحيد الألوهية أي: توحيد العبادة والعبودية أي: في الله وحده.

فإذًا «لا إله»، ليس معناها الربوبية، وإنما معناها: لا معبود، وخبر «لا» النافية للجنس محذوف، وحذف الخبر شائع كثير في لغة العرب؛ كقول النبي ﷺ: «**لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ وَلَا هَامَةَ**»(١)، فالخبر كله محذوف.

وخبر (لا) النافية للجنس يُحذف كثيرًا، ويشيع إذا كان المراد معلومًا لدى السامع، فإذا كان المراد معلومًا ظاهرًا ليس فيه خفاء، فإن العرب في سننها، في كلامها، ولسانها أن تختصر؛ كما قال ابن مالك في الألفية(٢):

وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرِ   إِذَا الـمُرَادُ مَع سُقُوطِهِ ظَهَرَ

(**وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ**) ﷻ: باب (لا) النافية للجنس، فإذا ظهر المراد مع السقوط جاز الإسقاط.

وهنا قوله: (لا إله إلا الله) لم يذكر خبر (لا)؛ لأنه معروف؛ لأن المشركين لم ينازعوا في وجود إله مع الله ﷻ، وإنما نازعوا في أحقية الله ﷻ بالعبادة دون غيره، وأن غيره لا يستحق العبادة، فلما كان النزاع في الثاني دون الأول، أي: لما كان في الاستحقاق دون الوجود، جاء هذا النفي بحذف الخبر؛ لأن المراد مع سقوطه ظاهر، وهو نفي الأحقية، وصار الخبر تقديره (حق)؛ كما قال ﷻ في آية سورة الحج: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وفي آية لقمان: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]،

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٧).

فلما قال الله عَزَّوَجَلَّ ذلك قرن بين أحقيته تَعَالَى للعبادة، وبطلان عبادة ما سواه، ودل على أن المراد بكلمة التوحيد هو نفي استحقاق العبادة بشيء لأحد غير الله عَزَّوَجَلَّ .

فإذًا صار تقدير الخبر بكلمة (حق) صوابًا من جهتين:

الجهة الأولى: أن النزاع بين المشركين وبين الرسل كان لاستحقاق العبادة لهذه الآلهة، ولم يكن لوجود الآلهة.

الجهة الثانية: أن الآيات دلت على بطلان عبادة غير الله، وعلى أحقية الله عَزَّوَجَلَّ للعبادة دونما سواه.

إذا تقرر ذلك فإن الخبر مقدر بكلمة (حق)، و(لا) نافية للجنس فنفت جنس استحقاق الآلهة للعبادة، نفت جنس المعبودات الحقة، فلا يوجد على الأرض، ولا في السماء معبود عبده المشركون حق، ولكن المعبود الحق هو الله عَزَّوَجَلَّ وحده، وهو الذي عبده أهل التوحيد.

وتقدير الخبر بكلمة (حق) هو المتعين خلافًا لما عليه أهل الكلام المذموم، حيث قدروا الخبر بكلمة (موجود)، أو بشبه الجملة (في الوجود)، فقالوا: لا إله في الوجود، أو لا إله موجود[1].

وهذا فهم ليس من جهة الغلط النحوي، ولكن من جهة عدم فهمهم لمعنى الإله؛ لأنهم فهموا من معنى الإله الرب، فنفوا وجود رب مع

(١) قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ في الدرر (٢ / ٣٢٩): (وقد غلط هنا بعض الأغبياء وقدر الخبر: (موجود)، وبعضهم قدره: (ممكن)، ومعناه: أنه لا يوجد ولا يمكن وجود إله آخر، وهذا جهل بمعنى الإله, ولو أُريد بهذا الاسم الإله الحق وحده لما صح النفي من أول وهلة، والصواب أن يقدر الخبر: (حق)، لأن النزاع بين الرسل وقومهم في كون آلهتهم حقًا أو باطلاً، قال تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]، وأما إلهية الله فلا نزاع فيها، ولم ينفها أحد ممن يعترف بالربوبية). ا.هـ.

الله عز وجل ، وجعلوا آية الأنبياء دليلًا على ذلك، وهو قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، ففسروا الإله في آية الأنبياء، وآية الإسراء بالرب، ولكن هي في الآلهة، كما هو ظاهر اللفظ فيهما.

فقوله هنا: **(لاَّ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ)**، (لا): نافية للجنس، و(إِلَهَ): هو اسمها مبني على الفتح، ولا النافية للجنس مع اسمها في محل رفع المبتدأ، و(حق) هو الخبر المحذوف، والعامل فيه هو الابتداء، أو العامل فيه (لا) النافية للجنس على اختلاف بين النحويين في العامل، و(إِلاَّ اللهُ): (إِلاَّ): أداة استثناء، و(**اللهُ**): مرفوع وهو بدل من الخبر لا من المبتدأ؛ لأنه لم يدخل في الآلهة حتى يُخرج منها؛ لأن المنفي هي الآلهة الباطلة فلا يدخل فيها - كما يقوله من لم يفهم -، حتى يكون بدلًا من اسم لا النافية للجنس، بل هو بدل من الخبر، وكون الخبر مرفوعًا والاسم هذا مرفوع يبين ذلك؛ لأن التابع مع المتبوع في الإعراب، والنفي، والإثبات واحد، وهنا يُنتبه إلى أن الخبر لما قُدر بـ«**حق**» صار المُثبت هو استحقاق الله عز وجل للعبادة.

ومعلوم أن الإثبات بعد النفي أعظم دلالة في الإثبات من إثبات مجرد بلا نفي؛ ولهذا صار قول: «لا إله إلا الله»، وقول: «لا إله غير الله» هذا أبلغ في الإثبات من قول: «**الله إله واحد**»؛ لأن هذا قد ينفي التقسيم، ولكن لا ينفي استحقاق غيره للعبادة، ولهذا صار قوله تعالى : ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقول الله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]، جمعًا بين النفي والإثبات، وهذا يسمى الحصر والقصر، ففي الآية حصر وقصر، وبعض أهل العلم يعبر

عنها بالاستثناء المفرغ، وهذا ليس بجيد، بل الصواب أن يُقال: هذا حصر وقصر، فجاءت (لا) نافية، وجاءت (إلا) مثبتة ليكون ثَمَّ حصر، وقصر في استحقاق العبادة لله (دون غيره، وهذا عند علماء المعاني في البلاغة يفيد الحصر، والقصر، والتخصيص، أي: أنه فيه لا في غيره، وهذا أعظم دلالة فيما اشتمل عليه النفي، والإثبات.

ومعنى كلمة التوحيد، وتفصيل الكلام عليها يُرجع إليه في موضعه من كلام أئمة الدعوة - رحمهم الله تعالى -(١).

لهذا نقول: تحقيق الشهادتين يكون بتحقيق لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وتحقيق الأولى بألا يعبد إلا الله عَزَّوَجَلَّ ، وتحقيق الثانية بألا يُعبد الله إلا بما شرع رسوله ﷺ، فلا النافية للجنس يُحذف خبرها إذا كان معلومًا.

الخبر يعلمه العربي؛ لأنه يرى وجود آلهة مختلفة فلا يمكن أن يخطر في باله أن المنفي وجود الآلهة، لا يمكن أن يخطر في باله أن لا إله موجود إلا الله، لا معبود موجود إلا الله، لو قال كذلك لقال له أحد: الآلهة موجودة، كيف تنفي وجود الآلهة التي نراها بأعيننا؟ لكن النفي توجه لاستحقاق العبادة، توجه إلى أن هذه المعبودات ليست بحق، لا معبود حق هذه معبودات، نعم، ولكنها معبودة باطلة، فلم ينفِ الوجود، ولكن نفى الاستحقاق، نفى أحقية هذه المعبودات في العبادة، ولهذا الجهلة من المتأخرين غلطوا في معنى التوحيد، وغلطوا في معنى الإله، وغلطوا في معنى الشهادة.

---

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص٥٣ - ٥٩)، والدرر السنية (٨/ ٣٩ - ٩٩) الرسالة الثالثة والعشرون من رسائل الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

والمقصود من كلام الشارح: أن المشركين المتأخرين جهلوا معنى لا إله إلا الله، وغاية من يفهم أن يجعل الإله بمعنى الرب القادر على الاختراع، أي: سيقول معنى لا إله إلا الله: لا خالق إلا الله، ولا رازق إلا الله، ولا قادر على الاختراع إلا الله، ونحو ذلك من أقوال هؤلاء المبتدعة الضالين.

وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عِتْبَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»[١].

ش: قوله: (وَلَهُمَا) أي: البخاري، ومسلم في صحيحيهما بكماله، وهذا طرف من حديث طويل أخرجه الشيخان.

و(عِتْبَانَ) - بكسر المهملة، بعدها مثناة فوقية، ثم موحدة -، ابن مالك ابن عمرو بن العجلان الأنصاري، من بني سالم بن عوف، صحابي مشهور، مات في خلافة معاوية.

وأخرج البخاري في صحيحه بسنده عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ، أَنَّ النبي ﷺ، وَمُعَاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ، ثَلاَثًا. قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلاَّ حَرَّمَهُ اللَّهُ على النَّارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا قَالَ: إِذًا يَتَّكِلُوا. وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا»[٢].

وساق بسند آخر: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: ذُكِرَ لي أَنَّ النبي ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. قَالَ أَلاَ أُبَشِّرُ النَّاسَ قَالَ: لاَ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَّكِلُوا»[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٥)، ومسلم (٣٣).
(٢) أخرجه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢).
(٣) أخرجه البخاري (١٢٩).

....

قلت: فتبين بهذا السياق معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وأنها تتضمن ترك الشرك لمن قالها بصدق، ويقين، وإخلاص.

قال شيخ الإسلام وغيره: في هذا الحديث، ونحوه أنها فيمن قالها ومات عليها، كما جاءت مقيدة بقوله: خالصًا من قلبه، غير شاك فيها بصدق، ويقين.

فإن حقيقة التوحيد انجذاب الروح إلى الله تعالى جملة، فمن شهد أن لا إله إلا الله خالصًا من قلبه دخل الجنة؛ لأن الإخلاص هو انجذاب القلب إلى الله تعالى بأن يتوب من الذنوب توبة نصوحًا، فإذا مات على تلك الحال نال ذلك، فإنه قد تواترت الأحاديث بأنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، وما يزن خردلة، وما يزن ذرة.

وتواترت بأن كثيرًا ممن يقول: لا إله إلا الله يدخل النار، ثم يخرج منها، وتواترت بأن الله حرم على النار أن تأكل أثر السجود من ابن آدم، فهؤلاء كانوا يصلون، ويسجدون لله، وتواترت بأنه يحرم على النار من قال: لا إله إلا الله، ومن شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، لكن جاءت مقيدة بالقيود الثقال، وأكثر من يقولها لا يعرف الإخلاص، وأكثر من يقولها إنما يقولها تقليدًا، أو عادة، ولم تخالط حلاوة الإيمان بشاشة قلبه، وغالب من يفتن عند الموت، وفي القبور أمثال هؤلاء؛ كما في الحديث: «لا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا، فَقُلْتُهُ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وفي الباب من حديث أنس والبراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

....

وغالب أعمال هؤلاء إنما هي تقليد، واقتداء بأمثالهم، وهم من أقرب الناس من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وحينئذ فلا منافاة بين الأحاديث.

فإنه إذا قالها بإخلاص، ويقين تام، لم يكن في هذه الحال مصرًا على ذنب أصلًا، فإن كمال إخلاصه، ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء، فإذًا لا يبقى في قلبه إرادة لما حرم الله، ولا كراهة لما أمر الله.

وهذا هو الذي يحرم على النار، وإن كانت له ذنوب قبل ذلك، فإن هذا الإيمان، وهذا الإخلاص، وهذه التوبة، وهذه المحبة، وهذا اليقين، لا تترك له ذنبًا إلا محي عنه كما يمحو الليل النهار.

فإذا قالها على وجه الكمال المانع من الشرك الأكبر، والأصغر، فهذا غير مصر على ذنب أصلًا، فيغفر له، ويحرم على النار، وإن قالها على وجه خلص به من الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك، فهذه الحسنة لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة فيحرم على النار[1]، ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنوبه.

---

(١) حديث البطاقة أخرجه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد (٢/ ٢١٣)، وابن حبان (٢٢٥)، والحاكم (١/ ٤٦)، والبيهقي في الشعب (١/ ٢٦٤)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٧٩)=

....

وهذا بخلاف من رجحت سيئاته بحسناته، ومات مصرًا على ذلك، فإنه يستوجب النار، وإن قال: لا إله إلا الله، وخلص بها من الشرك الأكبر، ولكنه لم يمت على ذلك، بل أتى بعدها بسيئات رجحت على حسنة توحيده، فإنه في حال قولها كان مخلصًا، لكنه أتى بذنوب أوهنت ذلك التوحيد، والإخلاص فأضعفته، وقويت نار الذنوب حتى أحرقت ذلك بخلاف المخلص المستيقن، فإن حسناته لا تكون إلا راجحة على سيئاته، ولا يكون مصرًا على سيئات، فإن مات على ذلك دخل الجنة.

وإنما يخاف على المخلص أن يأتي بسيئة راجحة فيضعف إيمانه فلا يقولها بإخلاص، ويقين مانع من جميع السيئات، ويخشى عليه من الشرك الأكبر، والأصغر، فإن سلم من الأكبر بقي معه من الأصغر، فيضيف إلى ذلك سيئات تنضم إلى هذا الشرك، فيرجح جانب السيئات.

فإن السيئات تضعف الإيمان، واليقين، فيضعف قول لا إله إلا الله، فيمتنع الإخلاص بالقلب، فيصير المتكلم بها كالهاذي، أو النائم، أو من يحسن صوته بالآية من القرآن من غير ذوق طعم، وحلاوة، فهؤلاء لم

= من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤوسِ الْخَلاَئِقِ يوم الْقِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْه تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًا، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لاَ يا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ لاَ يا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلى إِنَّ لك عِنْدَنَا حَسَنَةً فإنه لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: أَحْضِرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هذِهِ السِّجِلاَتِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ لاَ تُظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلاَتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتْ السِّجِلاَتُ، وَثَقُلَتْ الْبِطَاقَةُ، فلا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ».

....

يقولوها بكمال الصدق، واليقين، بل يأتون بعدها بسيئات تنقض ذلك، بل يقولونها من غير يقين، وصدق، ويحيون على ذلك، ويموتون على ذلك، ولهم سيئات كثيرة تمنعهم من دخول الجنة.

فإذا كثرت الذنوب ثقل على اللسان قولها، وقسا القلب عن قولها، وكره العمل الصالح، وثقل عليه سماع القرآن، واستبشر بذكر غير الله، واطمأن إلى الباطل، واستحلى الرفث، ومخالطة أهل الغفلة، وكره مخالطة أهل الحق، فمثل هذا إذا قالها قال بلسانه ما ليس في قلبه، وبفيه ما لا يصدقه عمله.

قال الحسن: «لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالتَّحَلِّي، وَلَا بِالتَّمَنِّي، وَلَكِنْ مَا وَقَرَ فِي الْقَلْبِ، وَصَدَّقَتْهُ الْأَعْمَالُ، فَمَنْ قَالَ خَيْرًا وَعَمِلَ خَيْرًا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ قَالَ خَيْرًا وَعَمِلَ شَرًا لَمْ يُقْبَل مِنْهُ»(١).

وقال بكر بن عبد الله المزني: «مَا سَبَقَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ صِيامٍ، وَلَا صَلَاةٍ، وَلَكِنْ بِشَيْءٍ وَقَرَ فِي قَلْبِهِ»(٢).

فمن قال: لا إله إلا الله، ولم يقم بموجبها، بل اكتسب مع ذلك ذنوبًا، وكان صادقًا في قولها، موقنًا بها، لكن له ذنوب أضعفت صدقه،

(١) أخرجه البيهقي (١/ ١٥٨).
(٢) ذكره العراقي في تخريج الإحياء وقال: رواه الترمذي الحكيم، وقال في النوادر: إنه من قول بكر بن عبد الله المزني. ولم أجده مرفوعًا. انظر: المغني عن حمل الأسفار (١/ ٢٣) وكشف الخفاء للعجلوني (٢/ ٢٤٨).

....

ويقينه، وانضاف إلى ذلك الشرك الأصغر العملي، فرجحت هذه السيئات على هذه الحسنة، ومات مصرًا على الذنوب.

بخلاف من يقولها بيقين، وصدق، فإنه إما أن لا يكون مصرًا على سيئة أصلًا، ويكون توحيده المتضمن لصدقه، ويقينه رجح حسناته. والذين يدخلون النار ممن يقولها: إما أنهم لم يقولوها بالصدق، واليقين التام المنافيين للسيئات، أو لرجحانها، أو قالوها، واكتسبوا بعد ذلك سيئات رجحت على حسناتهم، ثم ضعف لذلك صدقهم، ويقينهم، ثم لم يقولوها بعد ذلك بصدق، ويقين تام؛ لأن الذنوب قد أضعفت ذلك الصدق، واليقين من قلوبهم، فقولها من مثل هؤلاء لا يقوى على محو السيئات، فترجح سيئاتهم على حسناتهم. انتهى ملخصًا.

وقد ذكر هذا كثير من العلماء كابن القيم، وابن رجب، وغيرهم.

قلت: وبما قرره شيخ الاسلام تجتمع الأحاديث.

قال: وفي الحديث دليل على أنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد وبالعكس، وفي تحريم النار على أهل التوحيد الكامل، وفيه: إن العمل لا ينفع إلا إذا كان خالصًا لوجه الله تعالى على ما شرعه على لسان رسوله ﷺ.

(تنبيه) قال القرطبي في تذكرته: قوله في الحديث: «من إيمان»، أي: من أعمال الإيمان التي هي من أعمال الجوارح، فيكون فيه دلالة على أن الأعمال الصالحة من الإيمان، والدليل على أنه أراد بالإيمان ما

....

قلناه، ولم يرد مجرد الإيمان الذي هو التوحيد، ونفي الشركاء، والإخلاص بقول لا إله إلا الله ما في الحديث نفسه من قوله: «أخرجوا»، ثم بعد ذلك يقبض سبحانه قبضة، فيخرج قومًا لم يعملوا خيرًا قط، يريد بذلك التوحيد المجرد من الأعمال. ا.هـ. ملخصًا من شرح سنن ابن ماجه(١).

الشرح:

قال: (ولهما من حديث عتبان رضي الله عنه: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ على النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ. يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»).

حرَّم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله. قوله: «مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ» المراد بالقول هنا الذي معه تمام الشروط؛ كقول النبي ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةُ»(٢)، أي: إذا أتى ببقية الأركان والواجبات، قوله هنا: «مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ»، أي: باجتماع شروطها، وبالإتيان بلازمها.

«يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»: ليخرج حال المنافقين؛ لأنهم حين قالوها لا يبتغون بذلك وجه الله، فإن الله حرم عليه النار.

وقوله: «حَرَّمَ عَلَى النَّارِ»: تحريم النار في نصوص الكتاب، والسنة يأتي على درجتين: الأولى: تحريم مؤبد، والثانية: تحريم بعد أمد،

(١) انظر: التذكرة في أحوال الموتي وأمور الآخرة (ص٤٠٢).
(٢) أخرجه أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٥/ ٢٥٦)، وابن ماجه (٣٠١٥).

التحريم المؤبد يقتضي أن من حرَّم الله عليه النار، فإنه إذا كان التحريم تحريمًا مؤبدًا فإنه لن يدخلها، يغفر الله له، أو يكون من الذين يدخلون الجنة بلا حساب، ولا عذاب، وإذا كان التحريم بعد أمد، ربما يدخلها ثم يحرم عليه البقاء فيها، وهذا الحديث يحتمل الأول، ويحتمل الثاني.

«فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ»: والذي أتى بالتوحيد، وانتهى عن ضده، وكانت عنده بعض الذنوب والمعاصي، ومات من غير توبة، فهو تحت المشيئة، إن شاء الله عذبه، ثم حرم عليه النار، وإن شاء الله غفر له، وحرم عليه النار ابتداء.

فإذًا وجه الشاهد من الحديث للباب: أن هذه الكلمة، وهي كلمة التوحيد - وسيأتي بيان معناها مفصلًا إن شاء الله تعالى - لما ابتغى بها صاحبها وجه الله، وأتى بشروطها، وبلوازمها، تفضل الله عليه، وأعطاه ما يستحقه، من أنه حرم عليه النار، وهذا فضل عظيم.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، عَلِّمْنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ، قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي، وَالأَرَضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ، وَلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ فِي كِفَّةٍ مَالَت بِهِنَّ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ[١].

ش: أبو سعيد اسمه: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، وأبوه كذلك، استصغر أبو سعيد بأحد، وشهد ما بعدها، مات بالمدينة سنة ثلاث، أو أربع، أو خمس وستين، وقيل: سنة أربع وستين.

قوله: «أَذْكُرُكَ» أي: أثني عليك به، «وَأَدْعُوكَ» أي: أسألك به.

قوله: «قُلْ يَا مُوسَى: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ»، فيه أن الذاكر بها يقولها كلها، ولا يقتصر على لفظ الجلالة، ولا على «هو» كما يفعله غلاة جهال المتصوفة، فإن ذلك بدعة، وضلال.

قوله: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا»، ثبت بخط المصنف بالجمع، والذى في الأصول «يقول» بالإفراد مراعاة للفظة «كل»، وهو في المسند من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بلفظ الجمع كما ذكره المصنف على معنى

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٠٨)، وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٥٢٨)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ١٠٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧١٠)، والطبراني في الدعاء (١/ ٤٣٥).

....

كل، ومعنى قوله: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا» أي: إنما أريد شيئًا تخصني به من بين عموم عبادك.

وفي رواية بعد قوله: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا قَالَ: قُلْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخُصُّنِي بِهِ».

ولما كان بالناس، بل بالعالم كله، من الضرورة إلى لا إله إلا الله ما لا نهاية له، كانت من أكثر الأذكار وجودًا، وأيسرها حصولًا، وأعظمها معنى، والعوام، والجهال يعدلون عنها إلى الدعوات المبتدعة التي ليست في الكتاب، ولا في السنة.

قوله: «وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي» هو بالنصب عطف على السموات، أي: لو أن السموات السبع ومن فيهن من العمار غير الله تعالى، والأرضين السبع ومن فيهن، وضعوا في كفة الميزان، ولا إله إلا الله في الكفة الأخرى، مالت بهن لا إله إلا الله.

وروى الإمام أحمد، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أن نوحًا عليه السلام قال لابنه عند موته: «آمُرُكَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ، لَوْ وُضِعَتْ فِي كِفَّةٍ، وَوُضِعَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ، رَجَحَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ كُنَّ حَلْقَةً مُبْهَمَةً، قَصَمَتْهُنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»(١).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٩، ١٧٠)، والطبراني كما في مجمع الزوائد (٤/ ٢٢٠) قال الهيثمي: رواه كله أحمد ورواه الطبراني ورجال أحمد ثقات. والحاكم (١/ ١١٢، رقم ١٥٤)، وقال: صحيح الإسناد.

قوله: «فِي كِفَّةٍ مَالَت بِهِنَّ» - هو بكسر الكاف، وتشديد الفاء -، أي: كفة الميزان.

قوله: «مَالَت بِهِنَّ» أي: رجحت؛ وذلك لما اشتملت عليه من نفي الشرك، وتوحيد الله الذي هو أفضل الأعمال، وأساس الملة والدين، فمن قالها بإخلاص، ويقين، وعمل بمقتضاها، ولوازمها، وحقوقها، واستقام على ذلك، فهذه الحسنة لا يوازنها شيء؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣]، ودل الحديث على أن «لا إله إلا الله» أفضل الذكر؛ كحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا: «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلي: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». رواه أحمد، والترمذي(١).

وعنه أيضًا مرفوعًا «إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤوسِ الْخَلاَئِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لاَ يا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ: لاَ يا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً فإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فيها أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَيَقُولُ: أَحْضِرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلاَتِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ لاَ تُظْلَمُ، قَالَ:

(١) أخرجه أحمد (١١/٥٤٨)، والترمذي (٣٥٨٥).

....

فَتُوضَعُ السِّجِلاَّتُ في كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتْ السِّجِلاَّتُ، وَثَقُلَتْ الْبِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ».

رواه الترمذي، وحسنه. والنسائي، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، وقال الذهبي في تلخيصه: صحيح[1].

قال ابن القيم رحمه الله: فالأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، فتكون صورة العملين واحدة، وبينهما من التفاضل كما بين السماء والأرض، قال: وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل منها مد البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذب، ومعلوم أن كل موحد له هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار بذنوبه.

قوله: (رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ)، ابن حبان اسمه: محمد ابن حبان - بكسر المهملة، وتشديد الموحدة - ابن أحمد بن حبان بن معاذ، أبو حاتم التميمي البستي، الحافظ صاحب التصانيف كالصحيح، والتاريخ، والضعفاء، والثقات وغير ذلك. قال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، مات سنة أربع وخمسين وثلاثمائة بمدينة بست - بضم الموحدة وسكون المهملة -.

وأما الحاكم فاسمه: محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري،

---

(١) سبق تخريجه (ص١٢٨).

....

أبو عبد الله الحافظ، ويعرف بابن البيع، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وصنف التصانيف، كالمستدرك، وتاريخ نيسابور، وغيرهما، ومات سنة خمس وأربعمائة.

الشرح:

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فيه قال موسى عليه السلام: «**قَالَ: قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، عَلِّمْنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ، قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا**»، في هذا الحديث دلالة على أن أهل الفضل والرفعة في الدين والإخلاص، والتوحيد قد ينبهون على شيء من مسائل التوحيد، فهذا موسى عليه السلام وهو أحد أولي العزم من الرسل، وهو كليم الله عز وجل، أراد شيئًا يختص به غير ما عند الناس، وأعظم ما يختص به أولياء الله، وأنبياؤه، ورسله، وأولو العزم منهم هو كلمة التوحيد «لا إله إلا الله»، فأراد شيئًا أخص، فعلم أنه لا أخص من كلمة التوحيد، فهي أفضل شيء، وهي التي دُلَّ عليها أولو العزم من الرسل، ومن دونهم من الناس.

قال: «**قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي**»، أي: ومن في السماوات السبع من الملائكة، ومن عباد الله غير الله عز وجل.

«**وَالأَرَضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ**»، أي لو تمثلت السماوات أجسامًا، والأرض جسمًا، والجميع سيوضع في ميزان له كفتان وجاءت «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ**

اللَّهُ» في الكفة الأخرى، كما قال هنا «**وَلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ فِي كِفَّةٍ**» لمالت بهن «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه**»، «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه**» كلمة التوحيد فيها ثقل لميزان من قالها، وعظم في الفضل لمن اعتقدها، وما دلت عليه؛ فلهذا قال: «**مَالَت بِهِنَّ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**».

وجه الدلالة: أنه لو تصور أن ذنوب العبد بلغت ثقل السماوات السبع، وثقل ما فيها من العباد، والملائكة، وثقل الأرض لكانت «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه**» مائلة بذلك الثقل من الذنوب، وهذا هو الذي دل عليه حديث البطاقة، حيث جُعِلَ على أحد العصاة سجلات عظيمة فقيل له: هل لك من عمل؟ فقال: لا، فقيل له: بلى، ثم أخرجت له بطاقة فيها: «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**»، فوضعت في الكفة الأخرى، فطاشت سجلات الذنوب، وثقلت البطاقة.

وهذا الفضل العظيم لكلمة التوحيد إنما هو لمن قويت في قلبه، ذلك أنها في قلب بعض العباد تكون قوية؛ لأنه مخلص فيها، مصدق، لا ريب عنده فيما دلت عليه، معتقد ما فيها، محب لما دلت عليه، فيقوى أثرها في القلب ونورها، وما كان كذلك فإنها تحرق ما يقابلها من الذنوب، وأما من لم يكن من أهل تمام الإخلاص فيها، فإنه لا تطيش له سجلات الذنوب.

فإذًا يكون هذ الحديث، وحديث البطاقة يدل على أن «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**» لا يقابلها ذنب، ولا تقابلها خطيئة، لكن هذا في حق من كملها، وحققها، بحيث لم يخالطها في قلبه في معناها ريب، ولا تردد، ومعناها مشتمل على الربوبية بالتضمن، وعلى الأسماء والصفات باللزوم، وعلى الإلهية بالمطابقة، فإذًا يكون من يكْمُلُ له الانتفاع بهذه الكلمة، ولا يقابلها ذنوب، وسجلات، ولوكانت في ثقل السماوات، وما فيها، والأرض يكون ذلك في حق من كمَّل ما دلت عليه من التوحيد، وهذا معنى هذا الحديث، وحديث البطاقة.

وَلِلتِّرْمِذِيِّ - وَحَسَّنَهُ - عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «قالَ اللهُ تعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لاَ تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»[١].

ش: ذكر المصنف رحمه الله الجملة الأخيرة من الحديث، وقد رواه الترمذي بتمامه فقال: عن أنس قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي، وَرَجَوْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كانَ مِنكَ وَلاَ أُبَالي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَت ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي - الحديث».

الترمذي اسمه: محمد بن عيسى بن سَورة - بفتح المهملة - بن موسى بن الضحاك السلمي، أبو عيسى، صاحب الجامع، وأحد الحفاظ، كان ضرير البصر، روى عن قتيبة، وهناد، والبخاري، وخلق. مات سنة تسع وسبعين ومائتين.

وأنس هو: ابن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم خدمه عشر سنين، وقال له: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ، وَأَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ»[٢]، مات سنة اثنتين وقيل: ثلاث وتسعين، وقد جاوز المائة.

والحديث قد رواه الإمام أحمد، من حديث أبي ذر رضي الله عنه بمعناه،

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٠)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٣١٥) من حديث أنس رضي الله عنه، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ويشهد له ما في صحيح مسلم (٢٦٨٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٧٩، ٦٣٨١)، ومسلم (٢٤٨٠، ٢٤٨١).

....

وهذا لفظه «وَمَنْ عَمِلَ قُرَابَ الْأَرْضِ خَطِيئَةً، ثُمَّ لَقِيَنِي لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا جَعَلْتُ لَهُ مِثْلَهَا مَغْفِرَةً» ورواه مسلم، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ.

قوله: «لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا» - بضم القاف، وقيل: بكسرها، والضم أشهر -، وهو ملؤها، أو ما يقارب ملئها.

قوله: «ثُمّ لَقِيتَنِي لاَ تُشْرِكُ بي شَيْئًا» شرط ثقيل في الوعد بحصول المغفرة، وهو السلامة من الشرك كثيره، وقليله، صغيره، وكبيره، ولا يسلم من ذلك إلا من سلم الله تعالى، وذلك هو القلب السليم؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

قال ابن رجب: من جاء مع التوحيد بقراب الأرض خطايا لقيه الله بقرابها مغفرة - إلى أن قال - فإن كمل توحيد العبد، وإخلاصه لله تعالى فيه، وقام بشروطه بقلبه، ولسانه، وجوارحه، أو بقلبه، ولسانه عند الموت، أعقب ذلك مغفرة ما قد سلف من الذنوب كلها، ومنعه من دخول النار بالكلية.

فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبه أخرجت منه كل ما سوى الله محبة وتعظيمًا، وإجلالًا، ومهابة، وخشية، وتوكلًا، وحينئذ تحرق ذنوبه وخطاياه كلها، وإن كانت مثل زبد البحر. ا.هـ. ملخصًا[1].

(١) انظر: كلمة الإخلاص لابن رجب (ص٢١).

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى الحديث: ويعفى لأهل التوحيد المحض الذي لم يشوبوه بالشرك ما لا يعفى لمن ليس كذلك. فلو لقي الموحد الذي لم يشرك بالله شيئًا البتة ربه بقراب الأرض خطايا، أتاه بقرابها مغفرة، ولا يحصل هذا لمن نقص توحيده، فإن التوحيد الخالص الذي لا يشوبه شرك، لا يبقى معه ذنب؛ لأنه يتضمن من محبة الله، وإجلاله، وتعظيمه، وخوفه، ورجائه، وحبه ما يوجب غسل الذنوب، ولو كانت قراب الأرض، فالنجاسة عارضة والدافع لها قوي. ا.هـ.

وفي هذا الحديث: كثرة ثواب التوحيد، وسعة كرم الله، وجوده ورحمته، والرد على الخوارج الذين يكفرون المسلم بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين بالمنزلة بين المنزلتين، وهي الفسوق، ويقولون: ليس بمؤمن ولا كافر، ويخلد في النار.

والصواب قول أهل السنة: أنه لا يسلب عنه اسم الإيمان، ولا يعطاه على الإطلاق، بل يقال: هو مؤمن عاص، أو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وعلى هذا يدل الكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة.

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ انْتُهِيَ بِهِ إلى سِدْرَةِ الْمُنْتَهى، فَأُعْطِيَ ثَلَاثًا: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَيُغْفَرُ لِمَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِهِ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا الْمُقْحِمَاتُ». رواه مسلم[1].

(١) أخرجه مسلم (١٧٣).

....

قال ابن كثير في تفسيره: وأخرج الإمام أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]، قَالَ: قَالَ رَبُّكُمْ: أَنَا أَهْلٌ أَنْ أُتَّقَى فَلَا يُجْعَلْ مَعِي إِلَهٌ، فَمَنْ اتَّقَى أَنْ يَجْعَلَ مَعِي إِلَهًا كَانَ أَهْلًا أَنْ أَغْفِرَ لَهُ»[1].

قال المصنف رحمه الله: (تأمل الخمس اللواتي في حديث عبادة فإنك إذا جمعت بينه، وبين حديث عتبان تبين لك معنى قوله: لا إله إلا الله، وتبين لك خطأ المغرورين).

وفيه أن الأنبياء يحتاجون للتنبيه على فضل لا إله إلا الله، والتنبيه لرجحانها بجميع المخلوقات، مع أن كثيرًا ممن يقولها يخف ميزانه.

وفيه إثبات الصفات خلافًا للمعطلة.

وفيه أنك إذا عرفت حديث أنس، وقوله في حديث عتبان: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ. يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، تبينت لك أن ترك الشرك في قولها باللسان فقط.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٤٢)، والترمذي (٣٣٢٨)، وقال: غريب، والنسائي في الكبرى (٦/ ٥٠١، رقم ١١٦٣٠)، والدارمي (٢٧٢٤)، وأبو يعلى (٦/ ٦٦)، والحاكم (٢/ ٥٥٢)، وقال: صحيح الإسناد.

الشرح:

ومناسبة هذا الحديث للباب ظاهرة وهي: أنه من أتى بذنوب عظيمة، ولو كانت كقراب الأرض خطايا، أي: كعظم، وقدر الأرض خطايا، ولكنه لقي الله لا يشرك به شيئًا، لأتى اللهُ لذلك العبد بمقدار تلك الخطايا مغفرة، وهذا لأجل فضل التوحيد، وعظم فضل الله عَزَّوَجَلَّ على عباده بأن هداهم إليه، ثم أثابهم عليه.

قال رسول الله ﷺ: «**قَالَ اللهُ تعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ**»: المقصود بابن آدم هنا: المسلم الذي اتبع رسالة الرسول الذي أرسل إليه، فمن اتبع رسالة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في زمنه كان منادى بهذا النداء، ومن اتبع رسالة عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في زمنه كان منادى بهذا النداء، وبعد بعثة محمد ﷺ الذي يحظى على هذا الأجر، وعلى هذا الفضل والثواب، هو من اتبع المصطفى ﷺ، وأقر له بختم الرسالة، وشهد له بالنبوة، والرسالة، واتبعه على ما جاء به.

قال جَلَّ جَلَالُهُ: «**يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ منكَ، وَلاَ أُبَالي**»، وهذه الجملة في معنى قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ [الزمر: ٥٣] فالعبد إذا أذنب، وسارع إلى التوبة، ودعا الله جَلَّ جَلَالُهُ أن يغفر له، ورجا ما عند الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنه يغفر له على ما كان منه من الذنوب مهما كانت بالتوبة؛ لأن التوبة تَجُبُّ ما قبلها؛ كما قال النبي ﷺ: «**التَّائِبُ مِنْ الذَّنْبِ، كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ**»(١).

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٠)، والطبراني في الكبير (١٠٢٨١)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢١٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ٤٨) ورواة الطبراني رواة الصحيح. ا. هـ. وللحديث شاهد من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٣٦).

وقوله: «**إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي**»، فيه أنّ الدعاء مع الرجاء موجبان لمغفرة الله ﷻ، وهناك من يدعو، وهو ضعيف الظن بربه، لا يحسِّن الظن بربه، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**قَالَ اللَّهُ** ﷷ: **أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ**»[1]، والعبد إذا دعا الله ﷻ مستغفرًا لذنبه، ويرجو من الله أن يغفر له، ومستحضرًا أنّ فضل الله عظيم، وعظم رجاؤه بالله، وأيقن أن الله ﷻ سيغفر له، وعَظُم ذلك في قلبه، حصل له مطلوبه؛ لأن في ذلك إحسان الظن بالله، وإعظام الرغب بالله ﷷ، والعبد المذنب حين طلبه المغفرة، وقبول التوبة تجتمع عليه عبادات قلبية كثيرة توجب مغفرة الذنوب، فضلًا من الله ﷻ وتكرُّمًا.

قال: «**غَفَرْتُ لَكَ**»، والمغفرة: غفَر الشيء بمعنى ستَره، فهي ستْر الذنب، وستْر أثر الذنب في الدنيا والآخرة، والمغفرة غير العفو، وغير التوبة، فإن الله ﷻ من أسمائه العفو، ومن أسمائه الغافر، والغفار، والغفور، ومن أسمائه التواب، وهذه تختلف، ليس معناها واحدًا، بخلاف من قال: إن معنى العفو والمغفرة واحد، والعفو والغفور معناهما واحد، هذا ليس بصحيح، بل الجهة تختلف، والمعنى فيه نوع اختلاف مع أن بينهما اشتراكًا.

فالعفو هو: عدم المؤاخذة بالجريرة، فقد يسيء، وسيئته توجب العقوبة، فإذا لم يؤاخذ صارت عدم مؤاخذته بذلك عفوًا.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند (٣/ ٤٩١)، والدارمي في سننه (٢٧٣١)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٤٠١)، والطبراني في الكبير (٢١٠)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٦٨) من حديث واثلة بن الأسقع ﷺ.
وأخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة ﷺ، وليس فيه: «**فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ**».

وأما المغفرة فهي: ستر الذنوب، أو ستر أثر الذنوب، وهذا جهة أخرى غير تلك؛ لأن تلك فيها المعاقبة، أو ترك المعاقبة على الفعل، وهذه فيها الستر دون تعرض للعقوبة.

والتواب هو: الذي يقبل التوبة عن عباده، ومعنى ذلك: أنه يمحو الذنب، ولا يؤاخذ بالسيئات إذا تاب العبد، وأتى بالأسباب التي تمحو عنه السيئات، فهذه ثلاثة أسماء من أسماء الله الحسنى: «العفو»، «الغفور»، «التواب»، لكل اسم دلالته غير ما يدل عليه الاسم الآخر.

والمقصود من ستر الذنب: أن يستر الله ﷻ أثره في الدنيا والآخرة، وأثر الذنب في الدنيا العقوبة عليه، وأثر الذنب في الآخرة العقوبة عليه، فمن استغفر الله (غفر الله له، ومن طلب ستر الله عليه في أثر ذنبه في الدنيا، والآخرة ستر الله عليه أثر الذنب، وحجب عنه العقوبة في الدنيا والآخرة.

قال: «**يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ بَلَغَت ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ**» أي: من كثرتها، وتراكمها بلغت عنان السماء، أي: السحاب العالي.

قال: «**ثُمّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ**»، وهذا مما يجعل العبد المنيب يحب ربه ﷻ أعظم محبة؛ لأن الله العظيم الذي له صفات الجلال، والجمال، والكمال، والذي له هذا الملكوت كله، وهو على كل شيء قدير، وعلى كل شيء وكيل، من عظيم صفاته، وجليل النعوت والأسماء يتودد إلى عبده بهذا التودد، لا شك أن هذا يجعل القلب مُحِبًّا لربه ﷻ، متذللًا بين يديه، مؤثرًا مرضاة الله على مرضاة غيره ﷻ.

قال: «**يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ بَلَغَت ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ**»، وهذا فيه الحث على طلب المغفرة، فإنك إذا أذنبت

فاستغفرت، فقد ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «**مَا أَصَرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةٍ**»[1]، فمع الاستغفار، والندم يمحو الله ﷻ الخطايا.

قال: «**يا ابنَ آدَمَ، إنّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا، ثُمّ لَقِيتَنِي لاَ تُشْرِكُ بي شَيْئًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**» أي: لو جاء ابن آدم بملء الأرض خطايا، ثم لقي الله ﷻ مخلصًا له الدين لا يشرك به شيئًا، لا جليل الشرك، ولا صغيره، ولا خفيه، بل قلبه مخلص لله ﷷ، ليس فيه سوى الله ﷷ، وليس فيه رغب إلا إلى الله ﷷ، وليس فيه رجاء إلا رجاء الله ﷷ، لا يشرك به شيئًا بأي نوع من أنواع الشرك، فإن الله ﷻ يغفر الذنوب جميعًا، قال ﷻ: «**ثُمّ لَقِيتَنِي لاَ تُشْرِكُ بي شَيْئًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**» أي: بملء الأرض مغفرة، وهذا من عظيم رحمة الله ﷻ بعباده، وإحسانه لهم.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ١٢٤)، والبزار في مسنده (١/ ١٧١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٣)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٨٨) من حديث أبي بكر رضي الله عنه. وهو حديث حسن، حسنه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٤٠٨)، والحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٢٢). وله شاهد أخرجه الطبراني في الدعاء (ص٥٠٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: سَعَةُ فَضْلِ اللهِ.

الثَّانِيَةُ: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ اللهِ.

الثَّالِثَةُ: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ لِلذُّنُوبِ.

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ: (٨٢) الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

الْخَامِسَةُ: تَأَمُّلُ الْخَمْسِ اللَّوَاتِي فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ.

السَّادِسَةُ: أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ، وَمَا بَعْدَهُ، تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَى قَوْلِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» وتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأُ الْمَغْرُورِينَ.

السَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْأَنْبِيَاءِ يَحْتَاجُونَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

التَّاسِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِرُجْحَانِهَا بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَقُولُهَا يَخِفُّ مِيزَانُهُ.

العَاشِرَةُ: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْأَرَضِينَ سَبْعٌ كَالسَّمَوَاتِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ لَهُنَّ عُمَّارًا.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، خِلَافًا لِلأَشْعَرِيَّةِ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ، عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، أَنَّهُ تَرْكُ الشِّرْكِ، لَيْسَ قَوْلَهَا بِاللِّسَانِ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: تَأَمُّلُ الْجَمْعِ بَيْنَ كَوْنِ عِيسَى، وَمُحَمَّدٍ عَبْدَيِّ اللهِ، وَرَسُولَيْهِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى بِكَوْنِهِ كَلِمَةَ اللهِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْإِيمَانِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ».

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ كِفَّتَانِ.

العِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الْوَجْهِ.

٢ - بَابُ
مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ

ش: قوله: (بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ)، أي: ولا عذاب.

قلت: تحقيقه: تخليصه، وتصفيته من شوائب الشرك، والبدع، والمعاصي.

الشرح:

هذا الباب: (**بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**)، وقد ذكر في الباب قبله فضل التوحيد، وما يكفر من الذنوب، وهذا الباب أرفع رتبة من بيان فضل التوحيد، فإن فضل التوحيد يشترك فيه أهله، وأهل التوحيد هم أهل الإسلام، فلكلٍّ من التوحيد فضل، ولكل مسلم نصيب من التوحيد، وله بالتالي نصيب من فضل التوحيد، وتكفيرالذنوب، أما خاصة هذه الأمة فهم الذين حققوا التوحيد؛ ولهذا عطف هذا الباب على ما قبله؛ لأنه أخص - (**بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**) -، وتحقيق التوحيد هو مدار هذا الباب، تحقيقه بمعنى تحقيق الشهادتين - لا إله إلا الله، محمد رسول الله -، ومعنى تحقيق الشهادتين: تصفية الدين، أي: ما يدين به المرء من شوائب الشرك، والبدع، والمعاصي، فصار تحقيق التوحيد يرجع إلى ثلاثة أشياء:

الأول: ترك الشرك بأنواعه: الأكبر، والأصغر، والخفي.

والثاني: ترك البدع بأنواعها.

الثالث: ترك المعاصي بأنواعها.

وتحقيق التوحيد صار تصفيته من أنواع الشرك، وأنواع البدع، وأنواع المعاصي، وتحقيق التوحيد يكون على هذا على درجتين:

درجة واجبة، ودرجة مستحبة، وعليها يكون الذين حققوا التوحيد على درجتين أيضًا:

فالدرجة الواجبة: أن يترك ما يجب تركه من الثلاث التي ذكرت، يترك الشرك خفيه، وجليه، صغيره، وكبيره، ويترك البدع، ويترك المعاصي، هذه درجة واجبة.

والدرجة المستحبة من تحقيق التوحيد وهي: التي يتفاضل فيها الناس من المحققين للتوحيد أعظم تفاضل، ألا وهي ألا يكون في القلب شيء من التوجه، أو القصد لغير الله ﷻ، فيكون القلب متوجهًا إلى الله بكليته ليس فيه التفات إلى غير الله، نطقه لله، وفعله وعمله لله، بل وحركة قلبه لله ﷻ، وقد عبر عنها بعض أهل العلم - أعني هذه الدرجة المستحبة - أن يترك ما لا بأس به حذرًا مما به بأس، أي: في مجال أعمال القلوب، وأعمال اللسان، وأعمال الجوارح.

فإذًا رجع تحقيق التوحيد الذي هذا فضله، وهو أن يدخل أهله الجنة بغير حساب، ولا عذاب، رجع إلى تلك المرتبتين، وتحقيقه تحقيق الشهادتين - لا إله إلا الله، محمد رسول الله - ؛ لأن في قوله: (لا إله إلا الله)، الإتيان بالتوحيد، والبعد عن الشرك بأنواعه، ولأن في قوله: (أشهد أن محمدًا رسول الله) البعد عن المعصية، والبعد عن البدع؛ لأن مقتضى الشهادة بأن محمدًا رسول الله أن يُطاع فيما أمر، وأن يصدَّق فيما

أخبر، وأن يُجتنَب ما عنه نهى، وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع، فمن أتى شيئًا من المعاصي، والذنوب ثم لم يتب منها، أو لم تُكفَّر له، فإنه لم يحقق التوحيد الواجب، وإذا أتى شيئًا من البدع، فإنه لم يحقق التوحيد الواجب، وإذا لم يأتِ شيئًا من البدع، ولكن حسَّنها بقلبه، أو قال: لاشيء فيها، فإن حركة القلب كانت في غير تحقيق التوحيد، في غير تحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله، فلايكون من أهل تحقيق التوحيد، كذلك أهل الشرك بأنواعه ليسوا من أهل تحقيق التوحيد، وأما مرتبة الخاصة التي ذكرت ففيها يتنافس المتنافسون، وما ثَمَّ إلا عفو الله، ومغفرته، ورضوانه.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠].

ش: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]) **وصف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ بهذه الصفات التي هي الغاية في تحقيق التوحيد.**

الأولى: أنه كان أمة، أي: قدوة، وإمامًا، معلمًا للخير، وما ذاك إلا لتكميله مقام الصبر، واليقين الذين تنال بهما الإمامة في الدين.

الثانية: قوله: ﴿قَانِتًا﴾ قال شيخ الإسلام: القنوت دوام الطاعة، والمصلي إذا أطال قيامه، أو ركوعه، أو سجوده فهو قانت.

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩] **ا.هـ. ملخصًا**(١).

الثالثة: أنه كان حنيفًا.

قلت: قال العلامة ابن القيم: الحنيف المقبل على الله، المعرض عن كل ما سواه. ا.هـ(٢).

الرابعة: أنه ما كان من المشركين، أي: لصحة إخلاصه، وكمال صدقه، وبعده عن الشرك.

قلت: يوضح هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ

---

(١) انظر: جامع الرسائل لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٥).
(٢) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ (١/ ١٧٤).

....

﴿وَالَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ [الممتحنة: ٤] أي: على دينه من إخوانه المرسلين، قاله ابن جرير رحمه الله (١).

﴿إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [الممتحنة: ٤]، وذكر تعالى عن خليله عليه السلام أنه قال لأبيه آزر: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾﴾ [مريم: ٤٨-٤٩]، فهذا هو تحقيق التوحيد، وهو البراءة من الشرك، وأهله، واعتزالهم، والكفر بهم، وعداوتهم، وبغضهم. فالله المستعان.

قال المصنف رحمه الله في هذه الآية: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾؛ لئلا "يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين، ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ لا للملوك، ولا للتجار المترفين، ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينًا، ولا شمالًا، كفعل العلماء المفتونين ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ خلافا لمن كثر سوادهم، وزعم أنه من المسلمين. ا.هـ. (٢).

وقد روى ابن أبي حاتم، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٢٣/ ٣١٧).
(٢) انظر: مجموع مؤلفات الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كتاب فضائل القرآن والتفسير - (٢/ ١٨١).

....

كَانَ أُمَّةً﴾ على الإسلام، ولم يك في زمانه أحد على الإسلام غيره[١].

قلت: ولا منافاة بين هذا، وبين ما تقدم من أنه كان إمامًا يقتدى به في الخير.

الشرح:

استدل الشيخ في هذا الباب بآيتين وبحديث، أما الآية الأولى قال رَحِمَهُ اللهُ: (**وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى**: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]).

هذه الآية فيها الدلالة على أن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ كان محققًا للتوحيد.

وجه الدلالة: أن الله عَزَّ وَجَلَّ وصفه بصفات:

الأولى: أنه كان ﴿أُمَّةً﴾، والأمَّة: هو الإمام الذي جمع جميع صفات الكمال البشري، وصفات الخير، وهذا يعني أنه لم ينقصْ من صفات الخير شيئًا، وهذا هو معنى تحقيق التوحيد، والأمَّة تطلق في القرآن إطلاقات، ومن تلك الإطلاقات: أن يكون معنى الأمة الإمام المقتدَى به في الخير، وسُمِّي أمَّة؛ لأنه يقوم مقام أمة في الاقتداء، ولأنه يكون مَنْ سار على سيره غير مستوحش، ولا متردد؛ لأنه ليس مع واحد فقط، وإنما هو مع أمة.

الوصف الثاني الذي فيه تحقيق التوحيد: أنه قال: ﴿قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٥/ ١٧٦).

وهاتان صفتان: ﴿قَانِتًا لِلَّهِ﴾ صفة، ﴿حَنِيفًا﴾ صفة، ولكن هذه وهذه متلازمتان؛ لأن القنوت لله معناه: دوام الطاعة، وملازمة الطاعة لله ﷻ، فهو ملازم الطاعة لله ﷻ.

﴿حَنِيفًا﴾ هذا فيه النفي، ففي قوله: ﴿قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ الإثبات في لزوم الطاعة، ولزوم أفراد التوحيد، وفي قوله: ﴿حَنِيفًا﴾ النفي، قال العلماء: الحنيف: هو ذو الحنف، وهو الميل عن طريق المشركين، مائلًا عن طريق المشركين، مائلًا عن هدي وسبيل المشركين، فصار عنده ديمومة، وقنوت، وملازمة للطاعة، وبُعْد عن سبيل المشركين، ومعلوم أن سبيل المشركين الذي صار إبراهيم عليه السلام حنيفًا عن ذلك السبيل، مائلًا بعيدًا عنه، معلوم أنه يشتمل على الشرك، والبدعة، والمعصية، فهي الثلاث أخلاق المشركين، شرك، وبدعة، ومعصية، من غير إنابة ولا استغفار.

قال: ﴿يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَمْ يَكُ﴾ هذه هي يكن، وفي النفي يجوز حذف النون - نون يكن - في مثل هذا ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ فهذا جائز في اللغة إذا جاءت يكن في سياق النفي.

﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ المشركين جمع تصحيح لـ «المشرك» والمشرك اسم فاعل الشرك، و(أل) - كما هو معلوم في العربية - إذا جاءت قبل اسم الفاعل، أو اسم المفعول فإنها تكون موصولة؛ كما قال ابن مالك في الألفية[1]:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ   وَكَوْنُها بِمُعَرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

والاسم الموصول عند الأصوليين يدل على العموم، فكان المعنى:

(١) انظر: الألفية مع شرحها لابن عقيل (١/ ١٥٥).

﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ولم يكُ فاعلًا للشرك بأنواعه، لم يكُ منهم، ولم يكُ من الذين يفعلون الشرك بأنواعه.

وأيضًا دل قوله: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ على أنه ابتعد عنهم؛ لأن «مِنْ» تحتمل أن تكون تبعيضية، فتكون المباعدة بالأجسام، ويحتمل أن تكون بيانية، فتكون المباعدة بمعنى الشرك.

المقصود: أن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ استحضر هذه المعاني من الآية فدلته الآية على أنها في تحقيق التوحيد.

قال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ ذلك لأن من جَمَع تلك الصفات فقد حقق التوحيد، ومن حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب.

في تفسير إمام الدعوة المصنِّف الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ لآخر سورة النحل، فَسَّر هذه الآية فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ لئلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين، ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ لا للملوك، ولا للتجارالمترفين، ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينًا، ولا شمالًا كحال العلماء المفتونين ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ خلافًا لمن كثَّر سوادهم، وزعم أنه من المسلمين.

وهو من التفاسير الرائقة الفائقة البعيدة المعاني: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥] (١).

---

(١) سبق عزوه (ص ١٥٤)، حاشية رقم (٢).

وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧]، **إِلَى قَوْلِهِ:** ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩].

ش: وصف المؤمنين السابقين إلى الجنة فأثنى عليهم بالصفات التي أعظمها أنهم بربهم لا يشركون، ولما كان المرء قد يعرض له ما يقدح في إسلامه من شرك جلي، أو خفي، نفى ذلك عنهم، وهذا هو تحقيق التوحيد، الذي حسنت بهم أعمالهم، وكملت، ونفعتهم.

قلت: قوله: (حسنت، وكملت) هذا باعتبار سلامتهم من الشرك الأصغر، وأما الشرك الأكبر فلا يقال في تركه ذلك، فتدبر، ولو قال الشارح: صحت لكان أقوم.

قال ابن كثير: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ **أي: لا يعبدون مع الله غيره، بل يوحدونه، ويعلمون أنه لا إله إلا الله، أحد صمد، لم يتخذ صاحبة، ولا ولدًا، وأنه لا نظير له(١).**

الشرح:

وقوله: (﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾) هذه من آيات في سورة المؤمنون، وهي في مدح خاصة المؤمنين.

وجه الاستدلال من الآية على الباب: أنه قال: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿يُشْرِكُونَ﴾ نفي للشرك، وقد ذكرنا من قبل أن النفي إذا تسلط

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٤٨٠).

على الفعل المضارع فإنه يفيد عموم المصدر الذي استكن في الفعل، فكأنه قال ﷺ: والذين هم بربهم لا يفعلون شركًا، أو لا يشركون لا بشرك أكبر، ولا أصغر، ولا خفي.

والذي لا يشرك هو الموحد، فصار عندنا لازم، وهو أن من لم يشرك أيَّ أنواعٍ من الشرك، فإنه ما ترك الشرك إلا لتوحيده، قال العلماء: قدم هنا قولَه: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ ﴿وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾؛ لأن الربوبية تستلزم العبودية، فصار عدم الإشراك في الربوبية معناه عدم الإشراك في الطاعة، وعدم الإشراك في العبودية، وهذا وصف الذين حققوا التوحيد؛ لأنه يلزم من عدم الإشراك ألا يُشرِك هواه، وإذا أشرك المرء هواه أتى بالبدع، أو أتى بالمعصية، فصار نفي الشرك نفيًا للشرك بأنواعه، ونفيًا للبدعة، ونفيًا للمعصية، وهذا هو تحقيق التوحيد لله ﷻ.

فإذًا الآية دالة على ما ترجم به الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قوله: (**بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**)، وأولئك قال فيهم الله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾.

عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحمَنِ قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكَوْكَبَ الَّذِى انْقَضَّ الْبَارِحَةَ؟ قُلْتُ: أَنَا، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ في صَلاَةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ، قَالَ: فَمَاذَا صَنَعْتَ قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ على ذَلِكَ، قُلْتُ: حَدِيثٌ حَدَّثَنَاهُ الشَّعْبِيُّ، فَقَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمُ الشَّعْبِيُّ ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْبِ الأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: «لاَ رُقْيَةَ إِلاَّ مِنْ عَيْنٍ، أَوْ حُمَةٍ»، فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبي ﷺ قَالَ: عُرِضَتْ على الأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلاَنِ، وَالنبي لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِيَ سَوَادٌ عَظِيمٌ. فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِيَ: هَذَا مُوسَ ﷺ وَقَوْمُهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِيَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلاَ عَذَابٍ، ثُمَّ نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلاَمِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ،

فَقَالَ: أَنْتَ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»(١).

ش: هكذا أورده المصنف غير معزو، وقد رواه البخاري مختصرًا ومطولًا، ومسلم، واللفظ له، والترمذي، والنسائي.

قوله: (عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو: السلمي، أبو الهذيل الكوفي، ثقة، مات سنة ست وثلاثين ومائة، وله ثلاث وتسعون سنة.

وسعيد بن جبير: هو الإمام الفقيه من جلة أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما، روايته عن عائشة، وأبي موسى مرسلة، وهو كوفي، مولى لبني أسد، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين.

قوله: «انْقَضَّ» - هو بالقاف، والضاد المعجمة -، أي: سقط.

و«الْبَارِحَةَ» هي: أقرب ليلة مضت. قال أبو العباس ثعلب: يقال قبل الزوال: رأيت الليلة، وبعد الزوال: رأيت البارحة، وكذا قال غيره، وهي مشتقة من برح إذا زال.

قال: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلاَةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ» قال في مغني اللبيب: «أَمَا» بالفتح، والتخفيف على وجهين: أحدهما أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا، فإذا وقعت أن بعدها كسرت. الثاني: أن تكون بمعنى حقًا، أو أحق. وقال آخرون: هي كلمتان الهمزة للاستفهام،

---

(١) أخرجه البخاري (٥، ٥٧، ٥٧٥٢ مطولاً، و٣٤١٠، ٦٤٧٢، ٦٥٤١ مختصراً)، ومسلم (٢٢٠)، والترمذي (٢٤٤٨)، والنسائي في الكبرى (٤/ ٣٧٨).

....

«ما»: اسم بمعنى شيء، أي: أذلك الشيء حق؟، فالمعنى أحق هذا؟ وهو الصواب، و«ما» نصب على الظرفية، وهذه تفتح أن بعدها. انتهى[١].

والأنسب هنا هو الوجه الأول، والقائل هو حصين، خاف أن يظن الحاضرون أنه رآه، وهو يصلي، فنفى عن نفسه إبهام العبادة، وهذا يدل على فضل السلف، وحرصهم على الإخلاص، وبعدهم على الرياء، والتزين بما ليس فيهم.

وقوله: «وَلَكِنِّي لُدِغْتُ» - بضم أوله، وكسر ثانيه -، قال أهل اللغة: يقال: لدغته العقرب وذوات السموم، إذا أصابته بسمها، وذلك بأن تأبره بشوكتها.

قوله: «قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ» لفظ مسلم «استرتقيت»، أي: طلبت من يرقيني.

قوله: «قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟» فيه طلب الحجة على صحة المذهب.

وقوله: (قُلْتُ: حَدِيثٌ حَدَّثَنَاهُ الشَّعْبِيُّ) اسمه: عامر بن شراحيل الهمداني، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه، وهو من ثقات التابعين، وفقهائهم، مات سنة ثلاث ومائة.

---

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٥٦).

....

قوله: (عَنْ بُرَيْدَةَ) - بضم أوله، وفتح ثانيه - تصغير بردة، ابن الحصيب - بضم الحاء، وفتح الصاد المهملتين - ابن الحارث الأسلمي، صحابي شهير. مات سنة ثلاث وستين. قاله ابن سعد(١).

قوله: «لاَ رُقْيَةَ إِلاَّ مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ»، وقد رواه أحمد، وابن ماجه عنه مرفوعًا(٢).

ورواه أحمد، وأبو داود، والترمذي عن عمران بن حصين به مرفوعًا، قال الهيثمي: رجال أحمد ثقات(٣).

والعين هي: إصابة العائن غيره بعينه، والحمة - بضم المهملة وتخفيف الميم - سم العقرب، وشبهها.

قال الخطابي: ومعنى الحديث: لا رقية أشفى، وأولى من رقية العين، والحمة، وقد رقى النبي ﷺ ورقي.

قوله: «قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهى إلى مَا سَمِعَ» أي: من أخذ بما بلغه من العلم، وعمل به، فقد أحسن بخلاف من يعمل بجهل، أو لا يعمل بما يعلم فإنه مسيء آثم، وفيه: فضيلة علم السلف، وحسن أدبهم.

قوله: «وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ» هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم النبي ﷺ. دعا له فقال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ

---

(١) انظر: الطبقات لابن سعد (٤/ ٢٤١).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٢)، وابن ماجه (٣٥١٣).

(٣) أخرجه أحمد (٣٣/ ١٣٩، ١٥٧، ٢١٢)، وأبو دواد (٣٨٨٤)، والترمذي (٢٠٥٧).

....

التَّأْوِيلَ»[١] فكان كذلك، مات بالطائف سنة ثمان وستين.

قال المصنف رحمه الله: «وفيه عمق علم السلف؛ لقوله: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن كذا وكذا، فعلم أن الحديث الأول لا يخالف الثاني».

قوله: «عُرِضَتْ عَلَي الأُمَمُ»، وفي الترمذي، والنسائي من رواية عبثر بن القاسم، عن حصين بن عبد الرحمن، أن ذلك كان ليلة الإسراء، قال الحافظ: فإن كان ذلك محفوظًا كان فيه قوة لمن ذهب إلى تعدد الإسراء، وأنه وقع بالمدينة أيضًا[٢]. قلت: وفي هذا نظر.

قوله: «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ»، والذي في صحيح مسلم الرهيط بالتصغير لا غير، وهم الجماعة دون العشرة، قاله النووي.

قوله: «وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلاَنِ، وَالنبي لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ» فيه الرد على من احتج بالكثرة.

قوله: «إِذْ رُفِعَ لِيَ سَوَادٌ عَظِيمٌ» المراد هنا: الشخص الذي يرى من بعيد.

قوله: «فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي»: لأن الأشخاص التي ترى في الأفق لا يدرك منها إلا الصورة، وفي صحيح مسلم: «وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٢٥، ٢٤٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٨٣)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٤/ ٢٣٠)، والطبراني في الصغير (٤/ ٢٧٢)، وفي الأوسط (٢/ ١١٢، ٣/ ٣٤٥، ٤/ ٢٧٢)، وفي الكبير (١٠/ ٢٦٣، ١١/ ١١٠، ١٢/ ٧٠)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجه البخاري (٧٥) بلفظ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ»، و(١٤٣) مقتصراً على قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

(٢) انظر: فتح الباري (١١/ ٤٠٧).

....

الآخَرِ»، ولم يذكره المصنف، فلعله سقط في الأصل الذي نقل الحديث منه. والله أعلم.

قوله: «فَقِيلَ لي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ» أي: موسى بن عمران، كليم الرحمن، وقومه: أتباعه على دينه من بني إسرائيل.

قوله: «فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ فَقِيلَ لِيَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلاَ عَذَابٍ» أي: لتحقيقهم التوحيد، وفي رواية ابن فضيل: «وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ أُمَّتِكَ سَبْعُونَ أَلْفًا».

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين أنهم: «تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»[١].

وروى الإمام أحمد، والبيهقي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه «فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي عز وجل، فَزَادَنِي مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا»[٢].

قال الحافظ: وسنده جيد[٣].

قوله: «ثُمَّ نَهَضَ» أي: قام، قوله: «فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ» خاض أبالخاء، والضاد المعجمتين -، وفي هذا إباحة المناظرة، والمباحثة في نصوص الشرع على وجه الاستفادة، وبيان الحق، وفيه عمق علم السلف؛ لمعرفتهم أنهم لم ينالوا ذلك إلا بعمل، وفيه حرصهم على الخير، ذكره المصنف.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨١١، ٦٥٤٢)، ومسلم (٢١٦).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٣، ١٤/ ٣٢٦).

(٣) انظر: فتح الباري (١١/ ٤١٠).

....

قوله: «فَقَالَ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ» هكذا ثبت في الصحيحين، وهو كذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في مسند أحمد[١].

وفي رواية لمسلم: «وَلَا يَرْقُونَ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذه الزيادة وهم من الراوي، لم يقل النبي ﷺ: «وَلَا يَرْقُونَ»، وقد قال النبي ﷺ وقد سئل على الرقى: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ، فَلْيَنْفَعْهُ»[٢].

وقال: «لاَ بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكًا»[٣].

قال: وأيضًا فقد رقى جبريل النبي ﷺ[٤]، ورقى النبي ﷺ أصحابه[٥].

قال والفرق بين الراقي، والمسترقي: أن المسترقي سائل مستعط، ملتفت إلى غير الله بقلب، والراقي محسن.

قال: وإنما المراد وصف السبعين ألفًا بتمام التوكل، فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم، ولا يكويهم[٦]. وكذا قال ابن القيم[٧].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٢ - ٦/ ٣٥٤، ٣٧٠ - ٧/ ٣٥٩ - ٣٣/ ١٤٣، ١٨٠، ١٩٣).
(٢) أخرجه مسلم (٢١٩٩) من حديث جابر رضي الله عنه.
(٣) أخرجه مسلم (٢٢٠٠) من حديث عوف ابن مالك رضي الله عنه.
(٤) أخرجه مسلم (٢١٨٦) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، و(٢١٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٥) أخرجه البخاري (٥٧٤٣)، ومسلم (٢١٩٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٨٢، ٣٢٨).
(٧) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٤٩٥).

....

قوله: «وَلَا يَكْتَوُونَ» أي: لا يسألون غيرهم أن يكويهم، كما لا يسألون غيرهم أن يرقيهم، استسلامًا للقضاء، وتلذذًا بالبلاء.

قلت: والظاهر أن قوله: «وَلَا يَكْتَوُونَ» أعم من أن يسألوا ذلك، أو يفعل ذلك باختيارهم.

أما الكي في نفسه فجائز، كما في الصحيح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ إِلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ طَبِيبًا، فَقَطَعَ لَهُ عِرْقًا وَكَوَاهُ»(١).

وفي صحيح البخاري عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَوَى مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ حَيٌّ»(٢).

وروى الترمذي، وغيره عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ ابْنِ زُرَارَةَ مِنَ الشَّوْكَةِ»(٣).

وفي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنْهى أُمَّتِي عَنْ الْكَيِّ»(٤)، وفي لفظ: «وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ»(٥).

قال ابن القيم رحمه الله: قد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع: أحدها:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٧).
(٢) أخرجه البخاري (٥٧١٩، ٥٧٢١).
(٣) أخرجه الترمذي (٢٠٥١).
(٤) أخرجه البخاري (٥٦٨٠، ٥٦٨١).
(٥) أخرجه البخاري (٥٦٨٣، ٥٦٩٧، ٥٧٠٢، ٥٧٠٤)، ومسلم (٢٢٠٥).

....

فعله. والثاني: عدم محبته. والثالث: الثناء على من تركه. والرابع: النهي عنه.

ولا تعارض بينها بحمد الله، فإن فعله يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه، وأما الثناء على تاركه فيدل على أن تركه أولى، وأفضل، وأما النهي عنه فعلى سبيل الاختيار، والكراهة[1].

قوله: «وَلَا يَتَطَيَّرُونَ» أي: لا يتشاءمون بالطيور ونحوها وسيأتي - إن شاء الله تعالى - بيان الطيرة، وما يتعلق بها في بابها.

قوله: «وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» ذكر الأصل الجامع الذي تنوعت عنه هذه الأفعال، والخصال، وهو: التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه، الذي هو نهاية تحقيق التوحيد الذي يثمر كل مقام شريف من المحبة، والرجاء، والخوف، والرضا به ربًا، وإلهًا، والرضا بقضائه.

واعلم أن الحديث لا يدل على أنهم لا يباشرون الأسباب أصلًا، فإن مباشرة الأسباب في الجملة أمر فطري ضروري، لا انفكاك لأحد عنه، بل نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، ومن يتوكل على الله فهو حسبه. أي: كافيه.

---

(١) انظر: زاد المعاد (٤/٦٦).

....

وإنما المراد: أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها، توكلًا على الله تعالى، كالاكتواء، والاسترقاء، فتركهم له لكونه سببًا مكروهًا، لا سيما والمريض يتشبث - فيما يظنه سببًا لشفائه - بخيط العنكبوت.

وأما مباشرة الأسباب والتداوي على وجه لا كراهة فيه، فغير قادح في التوكل، فلا يكون تركه مشروعًا، لما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلاَّ وَأَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ»،[(١)]، وعن أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَتِ الأَعْرَابُ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَتَدَاوَى؟ قَالَ: نَعَمْ عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ عز وجل لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ، قَالُوا: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: الْهَرَمُ». رواه أحمد[(٢)].

وقال ابن القيم رحمه الله: وقد تضمنت هذه الأحاديث إثبات الأسباب، والمسببات، وإبطال قول من أنكرها، والأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل، كما لا ينافيه دفع ألم الجوع، والعطش، والحر، والبرد بأضدادها، بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التى نصبها الله تعالى مقتضية لمسبباتها قدرًا، وشرعًا، وأن تعطيلها يقدح في نفس التوكل، كما يقدح في الأمر، والحكمة، ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى في التوكل.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٨)، ومسلم (٢٢٠٤) من حديث جابر رضي الله عنه.
(٢) أخرجه أحمد (٣٠/ ٣٩٨)، والترمذي (٢٠٣٩).

....

فإن تركها عجز ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله تعالى في حصول ما ينفع العبد في دينه، ودنياه، ودفع ما يضره في دينه، ودنياه، ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلًا للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلًا، ولا توكله عجزًا[(١)].

وقد اختلف العلماء في التداوي هل هو مباح، وتركه أفضل، أو مستحب، أو واجب؟

فالمشهور عند أحمد: الأول لهذا الحديث وما في معناه، والمشهور عند الشافعية: الثاني، حتى ذكر النووي في شرح مسلم: أنه مذهبهم، ومذهب جمهور السلف، وعامة الخلف[(٢)].

واختاره الوزير أبو المظفر قال: ومذهب أبي حنيفة أنه مؤكد حتى يداني به الوجوب، قال: ومذهب مالك أنه يستوي فعله وتركه، فإنه قال: لا بأس بالتداوي، ولا بأس بتركه[(٣)].

وقال شيخ الإسلام: ليس بواجب عند جماهير الأئمة، وإنما أوجبه طائفة قليلة من أصحاب الشافعي، وأحمد[(٤)].

فقوله: «فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ» - هو بضم العين، وتشديد الكاف -،

---

(١) انظر: زاد المعاد (٤/ ١٤ - ١٥).
(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (١٤/ ١٩١).
(٣) انظر: التمهيد (٢٤/ ٦٥).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٦٩).

....

ومحصن - بكسر الميم، وسكون الحاء، وفتح الصاد المهملتين -، ابن حرثان - بضم المهملة، وسكون الراء بعدها مثلثة - الأسدي: من بني أسد بن خزيمة، كان من السابقين إلى الإسلام، ومن أجمل الرجال، هاجر، وشهد بدرًا، وقاتل فيها، واستشهد في قتال الردة مع خالد بن الوليد بيد طليحة الأسدي سنة اثنتي عشرة، ثم أسلم طليحة بعد ذلك، وجاهد الفرس يوم القادسية مع سعيد بن أبي وقاص، واستشهد في وقعة الجسر المشهورة.

قوله: «فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: أَنْتَ مِنْهُمْ»، وللبخاري في رواية: «فَقَالَ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ»، وفيه: طلب الدعاء من الفاضل.

قوله: «ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ» ذكر مبهمًا، ولا حاجة بنا إلى البحث عن اسمه.

قوله: «فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ» قال القرطبي: لم يكن عند الثاني من الأحوال ما كان عند عكاشة، فلذلك لم يجبه، إذ لو أجابه لجاز أن يقلب ذلك كل من كان حاضرًا فيتسلسل الأمر، فسد الباب بقوله ذلك. ا.هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: وفيه استعمال المعاريض، وحسن خلقه ﷺ.

الشرح:

أما هذا الحديث فهو حديث طويل، وموضع الشاهد منه قوله ﷺ: «فَنَظَرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِيَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلاَ عَذَابٍ، ثُمَّ نَهَضَ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاضَ

النَّاسُ فِي أُولَئِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»، هذه في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب، ولا عذاب، وهذه صفة من صفاتهم، وتلك الصفة خاصة بهم، لا يلتبس أمرهم بغيرهم؛ لأن هذه الصفة كالشامة يعرفون بها، مَنْ هم الذين حققوا التوحيد؟ قال: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فذكر أربع صفات:

أنهم «لَا يَسْتَرْقُونَ»: ومعنى لا يسترقون: لا يطلبون الرقية، والطالب للرقية في قلبه ميل للراقي حتى يرفع ما به من جهة السبب وهذ النفي «لَا يَسْتَرْقُونَ»: لأن الناس في شأن الرقية تتعلق قلوبهم جدًا أكثر من تعلقهم بالطب، ونحوه، فالرقية عند العرب في الجاهلية - وهكذا حال أكثر الناس - لهم تعلق بها، فالقلب يتعلق بالراقي، ويتعلق بالرقية وهذا ينافي كمال التوكل على الله ﷻ، وأما ما جاء في بعض الروايات أنهم: «الَّذِينَ لاَ يَرْقُونَ» فهذا غلط؛ لأن الراقي محسن إلى غيره، وهي لفظة شاذة،[(١)]، والصواب ما جاء في هذه الرواية من أنهم «الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ» أي: الذين لا يطلبون الرقية؛ وذلك لأن طالب الرقية يكون في قلبه ميل إلى هذا الذي رقاه، وإلى الرقية،ونوع توكل، أو نوع استرواح لهذا الذي يرقي، أو للرقية.

قال: «وَلَا يَكْتَوُونَ»: والكي مكروه في أصله؛ لأن فيه تعذيبًا بالنار مع

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٢٨)، وزاد المعاد (١/ ٤٩٥)، وشرح النووي على مسلم (١٤/ ١٦٨)، وفتح الباري (١١/ ٤٠٨).

أنه ماذونٌ به شرعًا لكن فيه كراهة، والعرب تعتقد أن الكي يحدث المقصود دائمًا، فلهذا تتعلق قلوبهم بالكي فصار تعلق القلب بهذا الكي من جهة أنه سبب يؤثر دائمًا، ومعلوم أن الكي يؤثر بإذن الله ﷻ إذا اجتمعت الأسباب، وانتفت الموانع، فالنفي؛ لأجل أن في الكي بخصوصه ما يتعلق الناس به من أجله.

قال: «وَلَا يَتَطَيَّرُونَ»: والطيرة شيء يعرض على القلب من جراء شيء يحدث أمامه، إما أن يجعله يقدم على أمر، أو أن يحجم عنه، وهذه صفة من لم يكن التوكل في قلبه عظيمًا.

قال بعدها: «وَعلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»: وهي جامعة للصفات السابقة.

هذه الصفات لا يُعنى بذكرها أن الذين حققوا التوحيد لا يباشرون الأسباب، كما فهمه بعضهم من أن الكمال ألا يباشر سببًا البتة، أو ألا يتداوى البتة، هذا غلط؛ لأن النبي ﷺ رُقي؛ ولأنه ﷺ تداوى، وأمر بالتداوي، وأمر أيضًا بعض الصحابة ﷺ بأن يكتوي ونحو ذلك، فليس فيه أن أولئك لا يباشرون الأسباب مطلقًا، أو لا يباشرون أسباب الدواء، وإنما فيه ذكر لهذه الثلاث بخصوصها؛ لأنها يكثر تعلق القلب، والتفاته إلى الراقي، أو إلى الكي، أو الكاوي، أو إلى التطير، ففيها إنقاص من التوكل، أما التداوي فهو مشروع، إما واجب، أو مستحب، وفي بعض الأحوال يكون مباحًا وقد قال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً، فَتَدَاوَوْا وَلاَ تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ**»[1].

المقصود من هذا: أن التداوي فعل، فيفعل المرء التداوي، وأن طلب

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٧٤)، والبيهقي في الكبري (١٠/ ٥)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٥٤) من حديث أم الدرداء ﵂.

الدواء ليس خارمًا لتحقيق التوحيد، ولكن الذي هو من صفة أهل تحقيق التوحيد أنهم لا يسترقون بخصوص الرقية، ولا يكتوون بخصوص الكي، ولا يتطيرون، وأما ما عدا ذلك مما أُذن به فلا يدخل فيما يختص به أهل تحقيق التوحيد.

فإذًا يكون الأظهر - عندي - مما في هذا الحديث أنه مخصوص بهذه الثلاثة: «**هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ**» أما الأسباب الأخرى المأذون بها، فلا تدخل في صفة الذين حققوا التوحيد.

قال: «**فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَنْتَ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ**»، هذا فيه دليل على أن أهل تحقيق التوحيد قليل، وليسوا بكثير؛ ولهذا جاء عددهم في هذا الحديث بأنهم سبعون ألفًا، وقد جاء في بعض الروايات عند الإمام أحمد، وعند غيره: «**فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي** عَزَّوَجَلَّ **، فَزَادَنِي مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا**»[1] بأن الله جَلَّ أعطى النبي ﷺ مع كل ألف من السبعين ألفًا سبعين ألفًا، فيكون العدد قرابة خمسة ملايين من هذه الأمة، فإن كان ذلك الحديث صحيحًا - وقد صحح إسناده بعض أهل العلم - فإنه لا يكون للعدد في هذا الحديث مفهوم، أو كان قبل سؤال النبي ﷺ أن يُزاد في عدد أولئك الذين حققوا التوحيد. ما معنى أن يُزاد في عددهم؟ أي: أن الله جَلَّ يَمُنُّ على أُناس من هذه الأمة أكثر من السبعين ألفًا ممن سيأتون، فيوفقهم لعمل تحقيق التوحيد، والله جَلَّ هو الذي يوفق، وهو الذي يهدي، ثم هو الذي يجازي، فما أعظمه من محسن برٍّ كريم رحيم!.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٦٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ.

الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى تَحْقِيقِهِ.

الثَّالِثَةُ: ثَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِكَوْنِهِ لَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

الرَّابِعَةُ: ثَنَاؤُهُ عَلَى سَادَاتَ الْأَوْلِيَاءِ بِسَلَامَتِهِمْ مِنَ الشِّرْكِ.

الْخَامِسَةُ: كَوْنُ تَرْكِ الرُّقْيَةِ وَالْكَيِّ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ.

السَّادِسَةُ: كَوْنُ الْجَامِعِ لِتِلْكَ الْخِصَالِ هُوَ التَّوَكُّلُ.

السَّابِعَةُ: عُمْقُ عِلْمِ الصَّحَابَةِ لِمَعْرِفَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَنَالُوا ذَلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ.

الثَّامِنَةُ: حِرْصُهُمْ عَلَى الْخَيْرِ.

التَّاسِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْكَمِّيَّةِ وَالْكَيْفِيَّةِ.

العَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ أَصْحَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: عَرْضُ الْأُمَمِ عَلَيْهِ ﷺ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تُحْشَرُ وَحْدَهَا مَعَ نَبِيِّهَا.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: قِلَّةُ مَنِ اسْتَجَابَ لِلأَنْبِيَاءِ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ يَأْتِي وَحْدَهُ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الاغْتِرَارِ بِالْكَثْرَةِ، وَعَدَمُ الزُّهْدِ فِي الْقِلَّةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الرُّخْصَةُ فِي الرُّقْيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَّةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: عُمْقُ عِلْمِ السَّلَفِ لِقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ كَذَا وَكَذَا»، فَعُلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَا يُخَالِفُ الثَّانِيَ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: بُعْدُ السَّلَفِ عَنْ مَدْحِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

العِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عُكَّاشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِيضِ.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: حُسْنُ خُلُقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣ - بَابُ
الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ

الشرح:

كل من حقق التوحيد فلابد أن يخاف من الشرك؛ ولهذا سيد المحققين للتوحيد محمد ﷺ كان يكثر من الدعاء بأن يبعَد عنه الشرك، وكذلك إبراهيم عليه السلام كان يكثر من الدعاء؛ لئلا يدركه الشرك، أو عبادة الأصنام.

فمناسبة هذا الباب لماقبله ظاهرة: من أن تحقيق التوحيد عند أهله معه الخوف من الشرك، وقَلَّ من يكون مخاطرًا بتوحيده، أو غير خائف من الشرك، ويكون على مراتب الكمال، بل لا يوجد، فكل محقق للتوحيد، كل راغب فيه، حريص عليه يخاف من الشرك، وإذا خاف من الشرك فإن الخوف وهو: فزع القلب، وهلعه، وهربه من ذلك الشيء، فإن هذا الذي يخاف من الشرك سيسعى في البعد عنه، والخوف من الشرك يثمر ثمرات:

منها: أن يكون متعلمًا للشرك بأنواعه حتى لا يقع فيه.

ومنها: أن يكون متعلمًا للتوحيد بأنواعه حتى يقوم في قلبه الخوف من الشرك، ويعظُم، ويستمر على ذلك.

ومنها: أن الخائف من الشرك يكون قلبه دائمًا مستقيمًا على طاعة الله، مبتغيًا مرضاة الله، فإن عصى أو غفل كان استغفارُه استغفارَ من يعلم عظم شأن الاستغفار، وعظم حاجته للاستغفار؛ لأن الذين يستغفرون أنواع، لكن من علم حق الله ﷻ ، وسعى في توحيده، وتعلم ذلك، وسعى في

الهرب من الشرك، فإنه إذا غفل وجد أنه أشد ما يكون حاجة إلى الاستغفار؛ لهذا - لصلاح القلب - بوب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ هذا الباب (**بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ**)، وكأنه قال لك: إذا كنت تخاف من الشرك كما خاف منه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكما توعد الله أهل الشرك بأنه لا يغفر شركهم، فإذًا تعلم ما سيأتي في هذا الكتاب، فإن هذا الكتاب إنماهو لأجل الخوف من الشرك، ولأجل تحقيق التوحيد، فهذا الكتاب موضوع لتحقيق التوحيد، وللخوف من الشرك، والبعد عنه، فما بعد هذين البابين - (**بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوحِيدَ**)، و(**بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ**) - ما بعد ذلك تفصيل لهاتين المسألتين العظيمتين: تحقيق التوحيد، والخوف من الشرك ببيان معناه، وبيان أنواعه.

والشرك هو: إشراك غير الله معه في نوع من أنواع العبادة، وقد يكون أكبر، وقد يكون أصغر، وقد يكون خفيًا.

وَقَـوْلِ اللهِ تَـعَـالَـى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ش: قوله: (بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ).

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ قال ابن كثير: أخبر تعالى أنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ أي: لا يغفر لعبد لقيه وهو مشرك ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ أي: من الذنوب لمن يشاء من عباده. انتهى(١).

فتبين بهذه الآية أن الشرك أعظم الذنوب؛ لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره لمن لم يتب منه، وما دونه من الذنوب فهو داخل تحت المشيئة إن شاء غفره لمن لقيه به، وإن شاء عذبه به.

وذلك يوجب للعبد شدة الخوف من الشرك الذي هذا شأنه عند الله؛ لأنه أقبح القبيح، وأظلم الظلم، وتنقص لرب العالمين، وصرف خالص حقه لغيره، وعدل غيره به؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، ولأنه مناقض للمقصود بالخلق، والأمر، مناف له من كل وجه، وذلك غاية المعاندة لرب العالمين، والاستكبار عن طاعته، والذل له، والانقياد لأوامره الذي لا صلاح للعالم إلا بذلك، فمتى خلا منه خرب وقامت القيامة؛ كما قال ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ اللَّهُ». رواه مسلم(٢).

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٣٢٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

....

ولأن الشرك تشبيه للمخلوق بالخالق تعالى، ومشاركة في خصائص الإلهية من ملك الضر، والنفع، والعطاء، والمنع، الذي يوجب تعلق الدعاء، والخوف، والرجاء، والتوكل، وأنواع العبادة كلها بالله وحده، فمن علق ذلك بمخلوق، فقد شبهه بالخالق، وجعل من لا يملك لنفسه ضرًا، ولا موتًا، ولا حياة، ولا نشورًا، شبيهًا بمن له الحمد كله، وله الخلق كله، وله الملك كله، وإليه يرجع الأمر كله، وبيده الخير كله، فأزمة الأمور كلها بيده سبحانه، ومرجعها إليه، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، الذي إذا فتح للناس رحمة فلا ممسك لها، وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم.

فأقبح التشبيه تشبيه العاجز الفقير بالذات، بالقادر الغني بالذات. ومن خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، والتعظيم، والإجلال، والخشية، والدعاء، والرجاء، والإنابة، والتوكل، والتوبة، والاستعانة، وغاية الحب مع غاية الذل، كل ذلك يجب عقلًا، وشرعًا، وفطرة أن يكون لله وحده، ويمتنع عقلًا، وشرعًا، وفطرة أن يكون لغيره، فمن فعل شيئًا من ذلك لغيره، فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له، ولا مثيل له، ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه، وأبطله.

فلهذه الأمور وغيرها أخبر سبحانه وتعالى أنه لا يغفره، مع أنه كتب

....

على نفسه الرحمة. هذا معنى كلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

وفي الآية رد على الخوارج المكفرين بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين: بأن أصحاب الكبائر يخلدون في النار، وليسوا عندهم بمؤمنين، ولا كفار.

ولا يجوز أن يحمل قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ على التائب، فإن التائب من الشرك مغفور له؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

فهنا عمم وأطلق؛ لأن المراد به التائب، وهناك خص وعلق؛ لأن المراد به من لم يتب. هذا ملخص قول شيخ الإسلام(٢).

الشرح:

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾: هذه الآية من سورة النساء فيها قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ﴾ والمغفرة هي: الستر لما يُخاف وقوع أثره، وفي اللغة يقال: غفر إذا ستر، ومنه سُمِّي ما يوضع على الرأس مغفرًا؛ لأنه يستر الرأس، ويقيه الأثر المكروه من وقع السيف، ونحوه على الرأس، فمادة «المغفرة» راجعة

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٤٧٥).

إلى ستر الأثر الذي يُخاف منه[١]، والشرك أو المعصية لها أثرها إما في الدنيا، وإما في الآخرة، أو فيهما جميعًا، وأعظم ما يُمَنُّ به على العبد أن يغفر ذنبه، وذلك بأن يستر عليه، وأن يُمحى أثره فلا يؤاخذ به في الدنيا، ولا يؤاخذ به في الآخرة، ولولا المغفرة لهلك الناس[٢].

قال عَزَّوَجَلَّ هنا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ ﴿لَا يَغۡفِرُ﴾ أبدًا، ﴿أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾، أي: أنه بوعده هذا لم يجعل مغفرته لمن أشرك به، قال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ قال العلماء: في هذه الآية دليل على أن المغفرة لا تكون لمن أشرك شركًا أكبر، أو أشرك شركًا أصغر، فإن الشرك لا يدخل تحت المغفرة، بل يكون بالموزانة، ما يغفر إلا بالتوبة، فمن مات على ذلك غير تائب، فهو غير مغفور له ما فعله من الشرك، قد يغفر غير الشرك؛ كما قال: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ فجعلوا الآية دليلًا على أن الشرك الأكبر، والأصغر لا يدخل تحت المشيئة.

وجه الاستدلال من الآية: أن قوله: ﴿لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ﴾ ﴿أَن يُشۡرَكَ﴾ هذه (أَنْ) موصول حرفي مع ﴿يُشۡرَكَ﴾ فعل، وتقدَّر (أَنْ) المصدرية مع ما بعدها من الفعل - كما هو معلوم - بمصدر، والمصدر نكرة وقع في سياق النفي، وإذا وقعت النكرة في سياق النفي عمَّت، قالوا: فهذا يدل على أن الشرك هنا الذي نُفي: الأكبر، والأصغر، وأيضًا الخفي، كل أنواع الشرك لا يغفرها الله جَلَّ جَلَالُهُ؛ وذلك لعظم خطيئة الشرك؛ لأن الله جَلَّ جَلَالُهُ هو الذي خلق، وهو الذي رزق، وهو الذي أعطى، وهو الذي تفضل، فكيف يتوجه القلب

---

(١) انظر: لسان العرب (٥/ ٢٥)، وتهذيب اللغة (٨/ ١١٣)، والمعجم الوسيط (٢/ ٦٥٦)، وتاج العروس (١٣/ ٢٤٦).

(٢) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيته:

وَهُوَ العَفُوُّ فَعَفْوُهُ وَسِعَ الوَرَى ... لَولاهُ غَارَ الأَرْضُ بِالسُّكَّانِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٢٧).

عنه إلى غيره؟! لا شك أن هذا ظلم في حق الله عز وجل ولذلك لم يغفر، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وأكثر علماء الدعوة[١].

قال آخرون من أهل العلم: إن قوله هنا: ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ دالة على العموم، ولكن هذا عموم مراد به خصوص الشرك الأكبر ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾، أي: الشرك الأكبر فقط دون غيره، وأما ما دون الشرك الأكبر فإنه يكون داخلًا تحت المشية، فيكون العموم في الآية مردًا به الخصوص؛ لأن القرآن فيه هذا اللفظ: ﴿أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾، ونحو ذلك، ويراد به الشرك الأكبر دون الأصغر غالبًا، فالشرك غالبًا ما يطلق في القرآن على الأكبر دون الأصغر، قال عز وجل: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] هنا (يشرك): فعل داخل في سياق الشرط فيكون عامًا، فهل يدخل الشرك الأصغر، والخفي فيه؟

بالإجماع لا يدخل؛ لأن تحريم الجنة، وإدخال النار، والتخليد فيها إنما هو لأهل الموت على الشرك الأكبر، فدلنا ذلك على أن المراد بقوله جل وعلا: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ أنهم أهل الإشراك الشرك الأكبر، فلم يدخل الأصغر، ولم يدخل ما دونه، أو أنواع الأصغر.

فيكون إذًا فهم آية النساء على فهم آية المائدة، ونحوها: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١] في الشرك الأكبر، ونحو ذلك.

فيكون إذًا - على هذا القول - المراد بما نُفي هنا ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ الشرك الأكبر.

---

(١) انظر: الرد على البكري (١/ ٣٠١)، والدرر السنية (٥/ ٣٧٧).

ولما كان اختيار إمام الدعوة كما هو اختيار عدد من المحققين كشيخ الإسلام، وابن القيم، وغيرهما[١] : أن العموم هنا للأكبر، والأصغر، والخفي بأنواع الشرك، قام الاستدلال بهذه الآية صحيحًا؛ لأن الشرك أنواع، وإذا كان الشرك بأنواعه لا يغفر، فهذا يوجب الخوف منه أعظم الخوف، إذا كان الرياء لا يغفر، إذا كان الشرك الأصغر - الحلف بغير الله، أو تعليق التميمة، أو حلقة، أو خيط، أو نحو ذلك من أنواع الشرك الأصغر، ما شاء الله وشئت، نسبة النعم إلى غير الله - إذا كان لا يُغفر فإنه يوجب أعظم الخوف منه، كذلك الشرك الأكبر.

وإذا كان كذلك فيجتمع إذًا في الخوف من الشرك من هم على غير التوحيد، أي: مَنْ يعبدون غير الله، ويستغيثون بغير الله، ويتوجهون إلى غير الله، ويذبحون لغير الله، وينذرون لغير الله، ويحبون محبة العبادة غير الله، ويرجون غير الله رجاء العبادة، ويخافون خوف السر من غير الله، إلى غير ذلك، يكون هؤلاء أولى بالخوف من الشرك؛ لأنهم وقعوا فيما هو متفق عليه في أنه لا يغفر، كذلك يقع في الخوف، ويكون الخوف أعظم ما يكون في أهل الإسلام الذين قد يشركون بعض أنواع الشرك من الشرك الخفي، أو الشرك الأصغر بأنواعه، وهم لا يشعرون، أو وهم لا يحذرون.

فيكون الخوف إذا علم العبد المسلم أن الشرك بأنواعه لا يغفر، وأنه مؤاخذ به، فليست الصلاة إلى الصلاة يغفر بها الشرك الأصغر، وليس رمضان إلى رمضان يغفر به الشرك الأصغر، وليست الجمعة إلى الجمعة يغفر بها الشرك الأصغر، فإذًا يغفر بماذا؟

يغفر بالتوبة فقط، فإن لم يتب فإنه ثَمَّ الموازنة بين الحسنات، وبين السيئات، وما ظنكم بسيئة فيها التشريك بالله، مع حسناتٍ من ينجو من

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٣٠٢، ٣/ ٢٩٠)، وزاد المعاد (٤/ ١٤٥).

ذلك؟ ليس ثمَّ إلا من عظمت حسناته فزادت على سيئة ما وقع فيه من أنواع الشرك، ولا شك أن هذا يوجب الخوف الشديد؛ لأن المرء على خطر في أنه توزن حسناته، وسيئاته، ثم يكون في سيئاته أنواع الشرك، وهي - كما هو معلوم - عندكم أن الشرك بأنواعه من حيث الجنس أعظم من الكبائر - كبائر الأعمال المعروفة -.

إذًا وجه الاستدلال من آية النساء أن قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ أن فيها عمومًا يشمل أنواع الشرك جميعًا، وهذه لا تغفر فيكون ذلك موجبًا للخوف من الشرك، وإذا وقع، أو أحصل الشرك في القلب، فإن العبد يطلب معرفة أنواعه حتى لا يشرك، ومعرفة أصنافه وأفراده حتى لا يقع فيها، وحتى يحذِّر أحبابه ومن حوله منها؛ لذلك كان أحب الخلق، أو أحب الناس، وخير الناس للناس من يحذرهم من هذا الأمر، ولو لم يشعروا، ولو لم يعقلوا، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ لأنهم يدلون الخلق على ما ينجيهم، فالذي يحب للخلق النجاة هو الذي يحذِّرهم من الشرك بأنواعه، ويدعوهم إلى التوحيد بأنواعه؛ لأن هذا أعظمُ ما يُدعى إليه، ولهذا لما حصل من بعض القرى في زمن إمام الدعوة تردد، وشك، ورجوع عن مناصرة الدعوة، وفهم ما جاء به الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكتبوا للشيخ وغلَّظوا وقالوا: إنما جئت به ليس بصحيح، وإنك تريد كذا وكذا، قال في آخرها بعد أن شرح التوحيد، وضدَّه، ورغَّب، ورهَّب، قال في آخرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولو كنتم تعقلون حقيقة ما دعوتكم إليه، لكنت أغلى عندكم من آبائكم، وأمهاتكم، وأبنائكم، ولكنكم قوم لا تعقلون**».

وهذا صحيح، ولكن لا يعقله إلا من عرف حق الله عَزَّوَجَلَّ ، - رحمه الله، وأجزل له المثوبة، وجزاه عنا وعن المسلمين خيرالجزاء ورفع درجته في المهديين، والنبيين، والصالحين -.

وَقَالَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥].

ش: قوله: (وَقَالَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾) الصنم: ما كان منحوتًا على صورة، والوثن: ما كان موضوعًا على غير ذلك. ذكره الطبري عن مجاهد(١).

قلت: وقد يسمى الصنم وثنًا، كما قال الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، ويقال: إن الوثن أعم - وهو قوي -، فالأصنام أوثان، كما أن القبور أوثان.

قوله: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ أي: اجعلني وبني في جانب عن عبادة الأصنام، وباعد بيننا وبينها، وقد استجاب الله تعالى دعاءه، وجعل بنيه أنبياء، وجنبهم عبادة الأصنام.

وقد بين ما يوجب الخوف من ذلك بقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، فإنه هو الواقع في كل زمان، فإذا عرف الإنسان أن كثيرًا وقعوا في الشرك الأكبر، وضلوا بعبادة الأصنام، أوجب ذلك خوفه من أن يقع فيما وقع فيه الكثير من الشرك الذي لا يغفره الله.

قال إبراهيم التيمي: من يأمن البلاء بعد إبراهيم؟ رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم(٢).

فلا يأمن الوقوع في الشرك إلا من هو جاهل به، وبما يخلصه منه من العلم بالله، وبما بعث به رسوله من توحيده، والنهي عن الشرك به.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١١/ ٤٦٩).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٧/ ١٧).

الشرح:

ساق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا قولَ الله عَزَّ وَجَلَّ عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾ الذي دعا بهذه الدعوة هو إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قد حقق التوحيد، ووصفه الله بأنه كان أمة، قانتًا لله، حنيفًا، وبأنه لم يكُ من المشركين، فمن كان على هذه الحال هل يطمئن من أنه لن يعبد غير الله؟ ولن يعبد الأصنام، أم يظل على خوفه؟!، حال الكُمّل الذين حققوا التوحيد هل هم يطمئنون، أم يخافون؟!، هذا إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ كما في هذه الآية خاف الشرك، وخاف عبادة الأصنام فدعا الله بقوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنٗا وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِۖ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّيۖ وَمَنۡ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣٦﴾﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٦]، فكيف بمن دون إبراهيم ممن ليس من السبعين ألفًا - وهم عامة هذه الأمة -؟! والواقع أن عامة الأمة لا يخافون من الشرك، فالذي يخاف هو الذي يسعى في تحقيق التوحيد.

قال إبراهيم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ - من سادات التابعين - لما تلا هذه الآية قال: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟! إذا كان إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ هو الذي حقق التوحيد، وهو الذي وصف بما وصف به، وهو الذي كسر الأصنام بيده، ويخاف، فمن يأمن البلاء بعده؟!

إذًا ما ثَمَّ إلا غرور أهل الغرور، وهذا يوجب الخوف الشديد؛ لأنه ما أُعطي إبراهيم الضمان على أن لا يشرك، وعلى أن لا يزيغ قلبه مع أنه سيد المحققين للتوحيد في زمانه، بل وبعد زمانه إلى نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو سيد ولد آدم، ومع ذلك خاف.

قوله: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾: الأصنام: جمع صنم،

والصنم هو: ما كان على صورة مما يعبد من دون الله، يُصوِّر صورة على شكل وجه رجل، أو على شكل جسم، أو رأس حيوان، أو على شكل صورة كوكب، أو نجم، أو على شكل الشمس، والقمر، ونحو ذلك، فإذا صوَّر صورة فتلك الصورة يقال لها: صنم[١].

والوثن هو: ما عُبد من دون الله مما هو ليس على شكل صورة، فالقبر وثنٌ وليس بصنم، ومشاهد القبور عند عبادها أوثان، وليست بأصنام[٢].

وقد يطلق على الصنم أنه وثن؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ في قصة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، قد يطلق على قلة.

وقال بعض أهل العلم: هم عبدوا الأصنام، وعبدوا الأوثان جميعًا فصار في بعض الآيات ذِكر الأصنام لعبادتهم الأصنام، وفي بعض الآيات ذِكر الأوثان لعبادتهم الأوثان، والأول أظهر في أنه قد يطلق على الصنم أنه وثن؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ على قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»[٣] فدعا الله أن لا يجعل قبره وثنًا، فصار الوثن ما يعبد من دون الله مما ليس على هيئة صورة.

---

(١) انظر: لسان العرب (١٢/ ٣٤٩)، والمعجم الوسيط (١/ ٥٢٦)، وتاج العروس (٣٢/ ٥٢٤).

(٢) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٤٢)، ومعجم مقاييس اللغة (٦/ ٨٥)، والمعجم الوسيط (٢/ ١٠١٢)، وتاج العروس (٣٦/ ٢٣٩).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٨٥)، وأحمد (٢/ ٢٤٦)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٤١).

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخْوَفُ ما أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ». فَسُئِلَ عَنْهُ. «فَقَالَ: الرِّيَاءُ»[١].

ش: قال المصنف: (وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخْوَفُ ما أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ». فَسُئِلَ عَنْهُ. «فَقَالَ: الرِّيَاءُ». أورد المصنف هذا الحديث مختصرًا غير معزو، وقد رواه الإمام أحمد، والطبراني، والبيهقي.

وهذا لفظ أحمد: حدثنا يونس، حدثنا ليث عن يزيد - يعني: ابن الهاد -، عن عمرو، عن محمود بن لبيد، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عليكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وما الشِّرْكُ الأَصْغَرُ؟ قَالَ: الرِّيَاءُ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: يَوْمَ تُجَازَى الْعِبَادُ بِأَعْمَالِهِمُ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاؤُونَ بِأَعْمَالِكُمْ فِي الدُّنْيَا، فَانْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ عِنْدَهُمْ جَزَاءً».

قال المنذري: ومحمود بن لبيد رأى النبي ﷺ، ولم يصح له منه سماع فيما أرى، وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري قال: له صحبة، ورجحه ابن عبد البر، والحافظ.

وقد رواه الطبراني بأسانيد جيدة عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج. مات محمود سنة ست وتسعين، وقيل: سنة سبع وتسعين، وله تسع وتسعون سنة.

قوله: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ». هذا من

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٤٢٨، ٤٢٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٣٣) من حديث محمود ابن لبيد رضي الله عنه، وأخرجه الطبراني في الكبير (٤٣٠١) من طريق محمود بن لبيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ.

شفقته ﷺ بأمته، ورحمته، ورأفته بهم، فلا خير إلا دلهم عليهم، وأمرهم به، ولا شر إلا بينه لهم، وأخبرهم به، ونهاهم عنه، كما قال ﷺ فيما صح عنه: «لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ...» الحديث(١).

فإذا كان الشرك الأصغر مخوفًا على أصحاب رسول الله ﷺ مع كمال علمهم، وقوة إيمانهم، فكيف لا يخافه، وما فوقه من هو دونهم في العلم، والإيمان بمراتب؟ خصوصًا إذا عرف أن أكثر علماء الأمصار اليوم لا يعرفون من التوحيد إلا ما أقر به المشركون، وما عرفوا معنى الإلهية التى نفتها كلمة الإخلاص عن كل ما سوى الله.

وأخرج أبو يعلى، وابن المنذر، عن حذيفة بن اليمان، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ قال: «الشِّرْكُ فِيكُمْ أَخْفى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ، قِيلَ: وهَلِ الشِّرْكُ إِلَّا مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ؟ قَالَ: ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ يَا صِدِّيقُ، الشِّرْكُ فِيكُمْ أَخْفى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ» الحديث(٢). وفيه: أن تقول أعطاني الله، وفلان، والند أن يقول الإنسان: لولا فلان قتلني فلان. ا.هـ. من الدر.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو يعلى (١/ ٦٠)، وابن المنذر وابن أبي حاتم، كما في الدر المنثور (٤/ ٥٤)، وفيه ليث ابن أبي سليم وهو مدلس، كما في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٢٤)، وله شاهد في المسند من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (٤/ ٤٠٣)، ومن حديث معقل بن يسار، عن أبي بكر رضي الله عنه. أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧١٦).

الشرح:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي الحديث: «أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ». فسُئل عنه. «فَقَالَ: الرِّيَاءُ»: الرياء قسمان: رياء المسلم، ورياء المنافق.

رياء المنافق: رياءٌ في أصل الدين، أي: يرائي بإظهار الإسلام، ويبطنَ الكفر ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، ورياء المسلم الموحِّد: أن يُحسِّن صلاته من أجل نظر الرجل، أو أن يُحسِّن تلاوته؛ لأجل التسميع أن يُمدَح، ويُسمَّع لا لأجل التأثير.

فالرياء مشتق من الرؤية[١]، فما كان من جهة الرؤية، أي: أن يحسِّن عبادة لأجل أن يُرى من المتعبدين، يطيل في صلاته، يطيل في ركوعه، في سجوده، يقرأ في صلاته أكثر من العادة؛ لأجل أن يُرى ذلك منه، يقوم الليل؛ لأجل أن يقول الناس عنه: إنه يقوم الليل، هذا شرك أصغر.

والشرك الأصغر هذا الذي هو الرياء قد يكون مُحبِطًا لأصل العمل الذي تعبَّد به، وقد يكون مُحبِطًا للزيادة التي زادها.

فيكون مُحبِطًا لأصل العمل الذي تعبَّد به، إذا ابتدأ النية بالرياء، أي: فيما لو دخل الصلاة لأجل أن يُرى أنه يصلي، ليس عنده رغبة في أن يصلي الراتبة، لكن لما رأى أنه يُرى، ولأجل أن يُمدح بما يراه الناس منه صلى، فهذا عمله، وتلك الصلاة حابطة ليس له فيها ثواب.

وإن جاء الرياء في أثناء العبادة، فإن ما زاده لأجل الرؤية يبطل؛ كما قال ﷺ: «**قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»[٢].

---

(١) انظر: تاج العروس (٣٨/ ١٠٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشاهد من الحديث: قوله ﷺ: «أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ»، هو أخوف الذنوب التي خافها النبي ﷺ على أهل التوحيد؛ لأنهم ماداموا أهل توحيد فإنهم ليسوا من أهل الشرك الأكبر، فبقي ما يُخاف عليهم الشرك الأصغر، والشرك الأصغر تارة يكون في النيات، وتارة يكون في الأقوال، وتارة يكون في الأعمال، أي: في القلب يكون الشرك الأصغر، وفي المقال، وفي الفعال أيضًا - وسيأتي في هذا الكتاب بيان أصناف من كل واحدة من هذه الثلاث -.

إذًا النبي ﷺ قال: «**أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ**». فهو أخوف الذنوب على هذه الأمة، لماذا خافه النبي ﷺ، وكان أعظم الذنوب خوفًا؟ لأجل أثره وهو أنه لا يُغفر، ولأجل أن الناس قد يغفلون عنه؛ فلهذا خافه عليهم ﷺ، والشيطان حرصه على أهل التوحيد أن يُدخل فيهم الشرك الأصغر من جهة الرياء، ومن جهة الأقوال، والأعمال، والنيات أعظم من فرحه بغير ذلك من الذنوب.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَهْوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدًّا، دَخَلَ النَّارَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ(١).

ش: قال ابن القيم رحمه الله: الند الشبيه، يقال: فلان ند فلان، وند يده، أي: مثله، وشبيهه. ا.هـ. قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] (٢).

قوله: «من مَاتَ وَهْوَ يَدْعُو من دُونِ اللَّهِ نِدًّا»، أي: يجعل لله ندًا في العبادة يدعوه، ويسأله، ويستغيث به دخل النار. قال العلامة ابن القيم رحمه الله(٣):

والشِرْكَ فَاحْذرهُ فَشِرْكٌ ظَاهِرٌ ... ذَا القِسْمُ لَيْسَ بِقَابِلِ الغُفْرَانِ
وَهْوَ اتخاذُ النِّدِّ للرحمنِ أيًا ... كَانَ مِنْ حَجَرٍ وَمِنْ إنْسَانِ
يَدْعُوهُ أَوْ يَرْجُوهُ ثُمَّ يَخَافُهُ ... ويُحِبُّهُ كَمَحَبَّةِ الدَّيَّانِ

واعلم أن اتخاذ الند على قسمين:

القسم الأول: أن يجعله لله شريكًا في أنواع العبادة، أو بعضها - كما تقدم -، وهو شرك أكبر.

والقسم الثاني: ما كان من نوع الشرك الأصغر؛ كقول الرجل: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وأنت، وكيسير الرياء، فقد ثبت أن النبي ﷺ لما قال له رجل: «مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، قَالَ: أَجَعَلْتَنِي للهِ ندًا؟ بَلْ مَا شَاءَ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٧، ٦٦٨٣).
(٢) انظر: إغاثة اللهفان (٢/ ٣٢٥).
(٣) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسي (٢/ ٢٦٣).

. . . .

اللهُ وَحْدَهُ». رواه أحمد، وابن أبي شيبة، والبخاري في (الأدب المفرد)، والنسائي، وابن ماجه[1].

وقد تقدم حكمه في «باب فضل التوحيد».

وفيه: بيان أن دعوة غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك جلي، كطلب الشفاعة من الأموات، فإنها ملك لله تعالى، وبيده، ليس بيد غيره منها شيء، وهو الذي يأذن للشفيع أن يشفع فيمن لاقى الله بالإخلاص، والتوحيد من أهل الكبائر - كما يأتي تقريره في باب الشفاعة إن شاء الله تعالى -.

الشرح:

ساق رحمه الله حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: **(وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «من مَاتَ وَهْوَ يَدْعُو من دُونِ اللَّهِ نِدًّا دخل النَّارَ»).**

وجه الاستدلال منه: أنه قال: «**مَنْ مَاتَ وَهْوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدًّا دَخَلَ النَّارَ**»، ودعوة الند من دون الله من الشرك الأكبر؛ لأن الدعاء عبادة، وهو أعظم العبادة فقد جاء في الحديث الصحيح: «**الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ**»[2]،

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٤٥)، وأحمد في المسند (١/ ٢٨٣)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٧)، وفيه: «**أجعلتني لِلَّهِ عَدْلًا...**». وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص٢٧٤)، والطبراني في الكبير (١٣٠٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٩٩) وفيه: «**جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا...**».

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٢٧)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (٤/ ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦) من حديث النعمان ابن بشير رضي الله عنه.

وفي معناه حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي في السنن: «**الدُّعاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ**»[(١)]، فهو أعظم أنواع العبادة، فمن مات وهو يصرف هذه العبادة، أو شيئًا منه لغير الله - ند من الأنداد - فقد استوجب النار.

وقوله: «**دخل النَّارَ**»: أي: كحال الكفار خالدًا فيها؛ لأن الشرك الأكبر إذا وقع من المسلم فإنه ولو كان أصلح الصالحين يحبط العمل، وقد قال عَزَّ وَجَلَّ لنبيه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦]، فلو أشرك النبي ﷺ فإن الله عظيم، والله أكبر، وخلقه هم المحتاجون إليه، العبيد له سبحانه، فلو أشرك النبي ﷺ لحبط عمله، ولكان في الآخرة من الخاسرين، أفلا يوجب هذا أن يخاف من هو دونه ممن يدعي الصلاح، والعلم من الشرك؟ بل قد شاع في هذه الأمة أن بعض المنستبين إلى العلم يدعو إلى الشرك، ويحضُّ عليه، ويُكرِّه، ويبغِّض في التوحيد، وهذا كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ عن أسلافهم: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥].

فإذًا وجه الاستدلال ظاهر: «مَنْ مَاتَ وَهْوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدًّا، دَخَلَ النَّارَ»، وذلك يوجب الخوف؛ لأن قصد المسلم بل قصد العاقل أن يكون ناجيًا من النار، ومتعرِّضًا لثواب الله في الجنة.

لفظ: «**مِنْ دُونِ اللَّهِ**» يكثر في القرآن والسنة، و«**مِنْ دُونِ اللَّهِ**» عند علماء التفسير، وعلماء التحقيق يُراد بها شيئان:

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٧١)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢٩٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشيء الأول: بمعنى (مع) «من دُونِ اللَّهِ» أي: مع الله، وعبَّر عن المعية بلفظ: «من دُونِ اللَّهِ»: لأن كل من دُعي مع الله فهو دونَ الله، فهم دونه، والله هو الأكبر، هو العظيم، وفي هذا دليل على بشاعة عملهم.

الشيء الثاني: أن قوله: «من دُونِ اللَّهِ» أي: غير الله «مَنْ مَاتَ وَهْوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ» أي: وهو يدعو إلهًا غير الله، فتكون «مِنْ دُونِ اللَّهِ» تعني: أنه لم يعبد الله، وأشرك معه غيره، بل دعا غيره استقلالًا، فشملت: «مِنْ دُونِ اللَّهِ» الحالين: من دعا الله، ودعا غيره، ومن دعا غير الله، وتوجه إليه استقلالًا.

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»(١).

ش: (جابر) هو: ابن عبد الله بن عمرو بن حرام - بمهملتين - الأنصاري ثم السلمي - بفتحتين -، صحابي جليل هو وأبوه، ولأبيه مناقب مشهورة رضي الله عنه، مات بالمدينة بعد السبعين، وقد كف بصره، وله أربع وتسعون سنة.

قوله: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». قال القرطبي: أي: لم يتخذ معه شريكًا في الإلهية، ولا في الخلق، ولا في العبادة، ومن المعلوم من الشرع المجمع عليه عند أهل السنة: أن من مات على ذلك فلا بد له من دخول الجنة، وإن جرت عليه قبل ذلك أنواع من العذاب، والمحنة، وأن من مات على الشرك لا يدخل الجنة، ولا يناله من الله رحمة، ويخلد في النار أبد الآباد، من غير انقطاع عذاب، ولا تصرم آماد.

وقال النووي: أما دخول المشرك النار فهو على عمومه، فيدخلها، ويخلد فيها، ولا فرق فيه بين الكتابي اليهودي، والنصراني، وبين عبدة الأوثان، وسائر الكفرة، ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عنادًا وغيره، ولا بين من خالف ملة الإسلام، وبين من انتسب إليها ثم حكم بكفره بجحده، وغير ذلك، وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به، لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصرًا عليها دخل الجنة

---

(١) أخرجه مسلم (٩٣).

....

أولا، وإن كان صاحب كبيرة مات مصرًا عليها فهو تحت المشيئة، فإن عفا الله عنه دخل الجنة أولًا، وإلا عذب في النار، ثم أخرج من النار، وأدخل الجنة(١).

وقال غيره: اقتصر على نفي الشرك؛ لاستدعائه التوحيد بالاقتضاء، واستدعائه إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذب رسل الله فقد كذب الله، ومن كذب الله فهو مشرك، وهو كقولك: من توضأ صحت صلاته. أي: مع سائر الشروط، فالمراد: من مات حال كونه مؤمنًا بجميع ما يجب الإيمان به إجمالًا في الإجمالي، وتفصيلًا في التفصيلي. انتهى.

الشرح:

قال: (وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»): «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» سبق أن قوله: «لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، فيه نوعان من العموم: عموم في أنواع الشرك فهي منفية، وعموم في المتوجَّه إليهم في المشرَك بهم في قوله: «شيئًا».

«من لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ»: بأي أنواع من الشرك.

«بِهِ شَيْئًا»، أي: لم يتوجه إلى أي أحد، لا لملك، ولا لنبي،

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٢/ ٩٧).

ولا لصالح، ولا لجني، ولا لطالح، ولا لحجر، ولا لشجر، إلى غير ذلك.

«**دَخَلَ الْجَنَّةَ**»: أي: إن الله عَزَّوَجَلَّ وعده بدخول الجنة برحمته - سبحانه -، وتفضله، وبوعده الصادق الذي لا يُخلَف.

قال: «**وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ**»: فكل مشرك متوعَّد بالنار، بل وجه الدلالة كما يستقيم مع استدلال الشيخ بالآية بأن من لقي الله وهو على شيء من الشرك الأكبر، أو الأصغر، أو الخفي، فإنه سينال العقوبة، والعذاب في النار - والعياذ بالله -.

قال: «**وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**»: فهذه فيها عموم أيضًا؛ لأن (**مَنْ**) هنا شرطية و(**يُشْرِكُ**) فيها نكرة، وهي عامة لأنواع الشرك و(**شَيْئًا**) عامة في المتوجَّه إليهم.

«**وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ**»: وهنا دخول النار هل هو أبدي، أم أمدي؟ بحسب الشرك، فإن كان الشرك أكبر، ومات عليه، فإنه يدخل النار دخولًا أبديًا، وإن كان الشرك ما دون الشرك الأكبر أأصغر، أو خفي - فإنه متوعَّد بالنار، وسيدخل النار، ويخرج منها؛ لأنه من أهل التوحيد.

هل يدخل الشرك الأصغر في الموازنة، أم لا؟ ذكرت أن الشرك الأصغر يدخل في الموازنة - موازنة الحسنات والسيئات -، وأنه إذا رجحت حسناته لا يعذب على الشرك الأصغر، لكن هذا ليس في كل الخلق، لكن منهم من يعذَّب على الشرك الأصغر؛ لأن الموازنة بين الحسنات والسيئات ليست في كل الخلق، وليست في كل الذنوب، بل قد يكون من الذنوب ما يستوجب النار، ولو رجحت الحسنات على السيئات؛ فإنه يستوجب الجنة، ولكن لا بد من أن يطهَّر في النار، وهذا دليل على

وجوب الخوف من الشرك؛ لأن قوله ﷺ: «**وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ**» يشمل الشرك الأكبر، والأصغر، والخفي، فإن المرء يجب عليه أن يهرب أشد الهرب من ذلك.

والشرك الأصغر، والخفي يستعيذ المرء بالله عز وجل منه، ويقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لاَ أَعْلَمُ**»[(١)]؛ لأنه إذا علم فأشرك فإنه سيترتب الأثر الذي ذكرناه وهو عدم المغفرة، ففي هذا الدعاء الذي علمناه رسولنا ﷺ فيه التفريق بين الشرك الأصغر مع العلم، والشرك الأصغر مع الجهل، فقال: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ**»: لأن أمر الشرك الأصغر مع العلم عظيم، فيستعيذ المرء بالله من أن يشرك شركًا أصغر، وما هو أعلى منه من باب أولى وهو يعلم.

قال: «**وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لاَ أَعْلَمُ**»؛ لأن المرء قد يبدر منه شيء على فلتات لسانه وهو لا يعلم، ولم يقصد ذلك، ويستغفر الله عز وجل منه.

هذا يدل على أن الشرك أمره عظيم، ولا يتهاون أحد بهذا الأمر؛ لأن من تهاون بالشرك، وبالتوحيد فإنه تهاون بأصل دين الإسلام، بل تهاون بدعوة النبي ﷺ في مكة سنين عددًا، بل تهاون بدعوة الأنبياء والمرسلين، فإنهم اجتمعوا على شيء ألا وهو العقيدة، وهو توحيد العبادة، والربوبية، والأسماء، والصفات، وأما الشرائع فشتى.

لهذا وجب عليك الحذر كل الحذر من الشرك بأنواعه، وأن تتعلم

---

(١) أخرجه أحمد (٣٢/ ٣٨٤)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٣٣٧، ٣٣٨) بنحوه، وأبو يعلى (١/ ٦٠، ٦٢)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٢٤): (رواه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سليم عن أبي محمد عن حذيفة وليث مدلس وأبو محمد إن كان هو الذي روى عن ابن مسعود أو الذي روى عن عثمان بن عفان فقد وثقه ابن حبان وإن كان غيرهما فلم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح).

ضده، وأن تتعلم أيضًا أفراد الشرك، وأفراد التوحيد، وإنما يستقيم العلم بذلك إذا تعلمت الأفراد، أما التعلم الإجمالي بذلك فهذا كما يقال: نحن على الفطرة، لكن إذا أتت الأفراد ربما رأيت بعض الناس فيما بين ظهرانيكم يخوضون في بعض الأقوال، أو الأعمال التي هي من جنس الشرك وهم لا يشعرون؛ وذلك لعدم خوفهم، وهربهم من الشرك.

فاحرص على تعلم هذا الكتاب، ومدارسته، وعلى كثرة مذاكرته، وفهم ما فيه من الحجج والبينات؛ لأنه هو خير ما يكون في صدرك بعد كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، وسنة نبيه ﷺ؛ لأن به - إن شاء الله - سببًا عظيمًا من أسباب النجاة، والفلاح.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: الْخَوْفُ مِنَ الشِّرْكِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الرِّيَاءَ مِنَ الشِّرْكِ.

الثالثة: أَنَّهُ مِنَ الشِّرْكِ الْأَصْغَرِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ أَخْوَفُ مَا يُخَافُ مِنْهُ عَلَى الصَّالِحِينَ.

الْخَامِسَةُ: قُرْبُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

السَّادِسَةُ: الْجَمْعُ بيْنَ قُرْبِهْمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ مَنْ لَقِيَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْبَدِ النَّاسِ.

الثَّامِنَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْعَظِيمَةُ: سُؤَالُ الْخَلِيلِ لَهُ وَلِبَنِيهِ وِقَايَةَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ.

التَّاسِعَةُ: اعْتِبَارُهُ بِحَالِ الْأَكْثَرِ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]

الْعَاشِرَةُ: فِيهِ تَفْسِيرُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: فَضِيلَةُ مَنْ سَلِمَ مِنَ الشِّرْكِ.

٤ - بَابُ

الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ

ش: قوله: (بَابُ الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ).

لما ذكر المصنف رحمه الله التوحيد، وفضله، وما يوجب الخوف من ضده، نبه بهذه الترجمة على أنه لا ينبغي لمن عرف ذلك أن يقتصر على نفسه، بل يجب عليه أن يدعو إلى الله تعالى بالحكمة، والموعظة الحسنة، كما هو سبيل المرسلين، وأتباعهم؛ كما قال الحسن البصري لما تلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، فقال: هذا حبيب الله، هذا ولي الله، هذا صفوة الله، هذا خيرة الله، هذا أحب أهل الأرض إلى الله، أجاب الله في دعوته، ودعا الناس إلى ما أجاب الله فيه من دعوته، وعمل صالحًا في إجابته إنني من المسلمين، هذا خليفة الله[1].

الشرح:

هذا الباب هو (بَابُ الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، باب الدعوة إلى التوحيد، وقد ذكر في الباب قبله (بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ)، وقبله ذكر (بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ)، و(بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ)، ولما ذكر بعده الخوف من الشرك اجتمعت معالم

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ١٨٧).

حقيقة التوحيد في نفس الموحد، فهل من اجتمعت حقيقة التوحيد في قلبه بأن عرف فضله، وعرف معناه، وخاف من الشرك واستقام على التوحيد، وهرب من ضده، هل يبقى مقتصرًا على نفسه، أم إنه لا تتم حقيقة التوحيد في القلب إلا بأن يدعو إلى حق الله الأعظم ألا وهو إفراده ﷻ بالعبادة، وبما يستحقه ﷻ من نعوت الجلال، وأوصاف الجمال؟

بوب الشيخ رحمه الله بهذا الباب؛ ليدل على أن من تمام الخوف من الشرك، ومن تمام التوحيد أن يدعو المرء إلى التوحيد، فإنه لا يتم في القلب حتى تدعو إليه، وهذه حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله؛ لأن الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله عُلِمَت حيث شهد العبد المسلم لله بالوحدانية قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وشهادته معناها: اعتقاده ونطقه، وإخباره الغيرَ بما دلت عليه، فلا بد في حقيقة الشهادة، وفي تمامها من أن يكون المكلف الموحِّد داعيًا إلى التوحيد[1].

لهذا ناسب أن يذكر هذا الباب بعد الأبواب قبله، ثم له مناسبة أخرى لطيفة وهي: أن ما بعد هذا الباب هوتفسير للتوحيد، وبيان أفراده، وتفسير للشرك، وبيان أفراده، فيكون الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله - الدعوة إلى التوحيد - دعوة إلى تفاصيل ذلك، وهذا من المهمات؛ لأن كثيرين من المنتسبين للعلم، من أهل الأمصار يسلِّمون بالدعوة إلى التوحيد إجمالًا، ولكن إذا أتى التفصيل في بيان مسائل التوحيد، أو جاء التفصيل لبيان أفراد الشرك، فإنهم يخالفون في ذلك، وتغلبهم نفوسهم في مواجهة الناس في حقائق أفراد التوحيد، وأفراد الشرك.

إذًا فالذي تميزت به هذه الدعوة - دعوة الإمام المصلح رحمه الله - أن

(١) راجع (ص ١١٧)، وما بعدها.

الدعوة فيها إلى شهادة أن لا إله إلا الله دعوة تفصيلية، ليست إجمالية، أما الإجمال فيدعو إليه كثيرون، يقولون: نهتم بالتوحيد، ونبرأ من الشرك، لكن لا يذكرون تفاصيل ذلك، والذي ذكره الإمام رحمه الله في بعض رسائله أنه لما عرض هذا الأمر - الدعوة إلى التوحيد - على علماء الأمصار قال: **(وافقوني على ما قلت، وخالفوني في مسألتين: في مسألة التكفير، وفي مسألة القتال)**[١].

وهاتان المسألتان سبب المخالفة فيهما أنهما فرعان، ومتفرعتان عن البيان، والدعوة إلى أفراد التوحيد، والنهي عن أفراد الشرك.

إذًا الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله هو الدعاء إلى ما دلت عليه من التوحيد، والدعاء إلى ما دلت عليه من نفي الشريك في العبادة، وفي الربوبية، وفي الأسماء والصفات عن الله جل جلاله ، وهذه الدعوة دعوة تفصيلية لا إجمالية؛ ولهذا فصل الإمام رحمه الله في هذا الكتاب أنواع التوحيد، وأفراد توحيد العبادة، وفصَّل الشرك الأكبر، والأصغر، وبين أفرادًا من ذا، وذاك.

يأتي تفسير شهادة أن لا إله إلا الله في الباب الذي بعده؛ لأنه باب تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله.

---

(١) انظر: مجموع مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ضمن الرسائل الشخصية (١/ ٣٨، ١٥٨).

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

ش: قال أبو جعفر ابن جرير: يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿هَٰذِهِۦ﴾ الدعوة التى أدعو إليها، والطريقة التي أنا عليها، من الدعاء إلى توحيد الله، وإخلاص العبادة له دون الآلهة والأوثان، والانتهاء إلى طاعته، وترك معصيته ﴿سَبِيلِيٓ﴾ طريقتي، ودعوتي ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ تعالى وحده لا شريك له ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ بذلك، ويقين علم مني به ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ ويدعو إليه على بصيرة أيضًا من اتبعني، وصدقني، وآمن بي ﴿وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ يقول له تعالى ذكره: وقل تنزيهًا لله تعالى، وتعظيمًا له من أن يكون له شريك في ملكه، أو معبود سواه في سلطانه ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ يقول: وأنا بريء من أهل الشرك به، لست منهم، ولاهم مني. انتهى[(١)].

قال في «شرح المنازل»: يريد أن تصل باستدلالك إلى أعلى درجات العلم، وهي البصيرة التى تكون نسبة المعلوم فيها إلى القلب كنسبة المائي إلى البصر، وهذه هي الخصيصة التى اختص بها الصحابة عن سائر الأمة، وهي أعلى درجات العلماء.

قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ **أي: أنا وأتباعي على بصيرة، وقيل:**

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٦/ ٢٩١).

....

﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ عطف على المرفوع في ﴿أَدْعُوٓا﴾ أي: أنا أدعو إلى الله على بصيرة، ومن اتبعني كذلك يدعو إلى الله تعالى على بصيرة، وعلى القولين: فالآية تدل على أن أتباعه هم أهل البصائر، الداعون إلى الله تعالى، ومن ليس منهم فليس من أتباعه على الحقيقة، والموافقة، وإن كان من أتباعه على الانتساب، والدعوى[(١)].

قال المصنف رحمه الله: فيه مسائل:

منها التنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيرًا ولو دعا إلى الحق فهو يدعو إلى نفسه. ومنها: أن البصيرة من الفرائض.

ومنها: أن من دلائل حسن التوحيد أنه تنزيه لله تعالى عن المسبة، ومنها: أن من قبح الشرك كونه مسبة لله تعالى.

ومنها: إبعاد المسلم عن المشركين لا يصير منهم، ولو لم يشرك. ا. هـ.

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في معنى قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥] الآية. ذكر سبحانه مراتب الدعوة، وجعلها ثلاثة أقسام بحسب حال المدعو، فإنه إما: أن يكون طالبًا للحق، محبًا له، مؤثرًا له على غيره إذا عرفه، فهذا يدعى بالحكمة، ولا يحتاج إلى موعظة وجدال. وإما: أن يكون مشتغلًا بضد

---

(١) انظر: مدارج السالكين (٢/ ٤٨١).

....

الحق، لكن لو عرفه آثره، واتبعه، فهذا يحتاج إلى الموعظة بالترغيب، والترهيب. وإما: أن يكون معاندًا معارضًا، فهذا يجادل بالتي هي أحسن، فإن رجع، وإلا انتقل معه إلى الجلاد إن أمكن. انتهى[(١)].

الشرح:

قال ﷀ: **(وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى:** ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِىۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾. هذه الآية من آخر سورة يوسف هي في الدعوة إلى الله، وسورة يوسف - كما هو معلوم - مِنْ تأمُّلِها هي في الدعوة إلى الله من أولها إلى آخرها موضوعها الدعوة؛ لهذا جاء في آخرها قواعد مهمة في حال الدعاة إلى الله، وحال الرسل الذين دعوا إلى الله، وما خالف به الأكثرون الرسل، واستيئاس الرسل من نصرهم، ونحو ذلك من أحوال الدعاة إلى الله، في آخر تلك السورة. قال الله ﷻ لنبيه: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ هذه سبيلي أنني أدعو إلى الله، فمهمة الرسل هي الدعوة إلى الله ﷻ.

﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ وأحسن الأقوال قول من دعا إلى الله، وأحسن الأعمال عمل من دعا إلى الله ﷻ؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣] قال الحسن البصري ﷀ في تفسير هذه الآية: هذا حبيب الله،

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (١/ ١٩٣).

هذا ولي الله، هذا صفوة الله، هذا خيرة الله، هذا أحب أهل الأرض إلى الله، أجاب الله في دعوته، ودعا الناس إلى ما أجاب الله فيه من دعوته، وعمل صالحًا في إجابته إنني من المسلمين، هذا خليفة الله(١).

وهذا أمر عظيم في أن الداعي إلى الله هو أحسن أهل الأقوال قولًا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾.

قال ﷺ هنا: ﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ قوله: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ هذا موطن الشاهد، فإنه دعاء إلى الله (لا إلى غيره، وهذه فيها فائدتان:

الفائدة الأولى: أن الدعوة إلى الله دعوة إلى توحيده، دعوة إلى دينه، كما سيأتي تفسير هذه الكلمة في الحديثين بعدها - حديث ابن عباس رضي الله عنهما في إرسال معاذ رضي الله عنه إلى إليمن، وحديث سهل بن سعد رضي الله عنه في إعطاء علي رضي الله عنه الراية -.

الفائدة الثانية: أن في قوله: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ التنبيه على الإخلاص، وهذا يحتاجه من أراد الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله، والدعاء إلى الإسلام، أي: الدعوة إلى الإسلام تحتاج أن تكون مخلصًا في ذلك؛ ولهذا قال الشيخ رحمه الله في مسائل هذا الباب: في قوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ التنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيرين وإن دعوا إلى الحق فإنما يدعون إلى أنفسهم، أو نحو ذلك.

قال: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ والبصيرة: هي العلم، البصيرة للقلب كالبصر للعين، يبصر بها المعلومات والحقائق، فكما أنك بالعين تبصِر الأجرام،

---

(١) راجع (ص٢٠٣).

والذوات، فالمعلومات تبصَر بالبصيرة - بصيرة القلب، والعقل -، أي: أنه دعا على علم، وعلى يقين، وعلى معرفة، لم يدعُ إلى الله على جهالة.

قال: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ أي: أدعو أنا إلى الله، ومن اتبعني ممن أجاب دعوتي، فإنهم يدعون إلى الله أيضًا على بصيرة، وهذا أيضًا من مناسبة إيراد الآية تحت هذا الباب؛ لأن من اتبعوا النبي ﷺ يدعون إلى الله.

فإذًا المتبعون للرسول ﷺ الموحدون لا بد لهم من الدعوة إلى الله، بل هذه صفتهم التي أمر الله نبيه أن يُخبِر عن صفته، وعن صفتهم قال: ﴿قُلۡ﴾ يا محمد: ﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ فهذه إذًا خصلة أتباع الأنبياء أنهم لم يخافوا من الشرك فحسب، ولم يعلموا التوحيد، ويعملوا به فحسب، بل إنهم دعوا إلى ذلك، وهذا أمر حتمي؛ لأن من عرف عِظَم حق الله ﷻ فإنه يغار على حق الرب ﷻ، يغار على مولاه، يغار على حق من أحبه فوق كل محبوب أن يكون توجه الخلق إلى غيره بنوع من أنواع التوجهات، فلا بد أن يدعو إلى أصل الدين، وأصل الملة الذي اجتمعت عليه الأنبياء، والمرسلون، ألا وهو توحيده ﷻ في عبادته، وفي ربوبيته، وفي أسمائه وصفاته ﷻ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِليهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى». فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». أَخْرَجَاهُ[١].

ش: قال الحافظ: كان بعث معاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره المصنف - يعني البخاري في أواخر المغازي - وقيل: كان ذلك في آخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من تبوك. رواه الواقدي بإسناد إلى كعب بن مالك، وأخرجه ابن سعد في الطبقات عنه.

واتفقوا على أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، ثم توجه إلى الشام فمات بها[٢].

قال شيخ الإسلام: ومن فضائل معاذ رضي الله عنه: أنه ﷺ بعثه إلى اليمن مبلغًا عنه، ومفقهًا، ومعلمًا، وحاكمًا[٣].

قوله: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ» قال القرطبي: يعني: اليهود

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١، ٧٣٧٢)، ومسلم (١٩).
(٢) انظر: فتح الباري (٣/ ٣٥٨).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٥٤).

والنصارى؛ لأنهم كانوا في اليمن أكثر من مشركي العرب، أو أغلب، وإنما نبه على ذلك ليتهيأ لمناظرتهم.

وقال الحافظ: هو كالتوطئة للوصية لجمع همته عليها.

قوله: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إليهِ شهادةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» «شهادةُ» رفع على أنه اسم يكن مؤخر، وأول خبرها مقدم، ويجوز العكس.

قوله: «وَفِي رِوَايةٍ: «إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى» هذه الرواية ثابتة في كتاب التوحيد من صحيح البخاري، وأشار المصنف بذكر هذه الرواية إلى التنبية على معنى شهادة أن لا إله إلا الله، فإن معناها توحيد الله بالعبادة، ونفي عبادة ما سواه.

وفي رواية: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليه عِبَادَةُ اللَّهِ»(١)، وذلك هو الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والعروة الوثقى هي: لا إله إلا الله.

وفي رواية للبخاري فقال: «ادْعُهُمْ إلى شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ»(٢).

قلت: لا بد في شهادة أن لا إله إلا الله من سبعة شروط، لا تنفع قائلها إلا باجتماعها، أحدها: العلم المنافي للجهل. الثانى: اليقين المنافي للشك.

---

(١) أخرجها البخاري (١٤٥٨).

(٢) أخرجها البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (٢٩) (١٩).

....

الثالث: القبول المنافي للرد. الرابع: الانقياد المنافي للترك. الخامس: الإخلاص المنافي للشرك. السادس: الصدق المنافي للكذب. السابع: المحبة المنافية لضدها.

وفيه دليل على أن التوحيد - الذي هو إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه - هو أول واجب؛ ولهذا كان أول ما دعت إليه الرسل عليهم السلام: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٢]، وقال نوح عليه السلام: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: ٢٦]، وفيه معنى «لا إله إلا الله» مطابقة.

قال شيخ الإسلام: وقد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ، واتفقت عليه الأمة: أن أصل الإسلام، وأول ما يؤمر به الخلق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فبذلك يصير الكافر مسلمًا، والعدو وليًا، والمباح دمه، وماله معصوم الدم والمال، ثم إن كان ذلك من قلبه فقد دخل في الإيمان، وإن قاله بلسانه دون قلبه فهو في ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان. قال: وأما إذا لم يتكلم بها مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين باطنًا، وظاهرًا، عند سلف الأمة، وأئمتها، وجماهير العلماء. اهـ..

قال المصنف رحمه الله: (وفيه: أن الإنسان قد يكون عالمًا، وهو لا يعرف معنى لا إله إلا الله، أو يعرفه، ولا يعمل به).

قلت: فما أكثر هؤلاء - لا كثرهم الله تعالى -.

....

قوله: «فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ». أي: شهدوا، وانقادوا لذلك «فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عليهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ». فيه: أن الصلاة أعظم واجب بعد الشهادتين.

قال النووي ما معناه: أنه يدل على أن المطالبة بالفرائض في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام، ولا يلزم من ذلك أن لا يكونا مخاطبين بها، ويزاد في عذابهم بسببها في الآخرة، والصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور به، والمنهي عنه. وهذا قول الأكثرين. ا.هـ.[١].

قوله: «فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ».

فيه دليل على أن الزكاة أوجب الأركان بعد الصلوات، وأنها تؤخذ من الأغنياء، وتصرف إلى الفقراء، وإنما خص النبي ﷺ الفقراء؛ لأن حقهم في الزكاة آكد من حق بقية الأصناف الثمانية.

وفيه: أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة، وصرفها إما بنفسه، أو نائبه، فمن امتنع عن آدائها إليه أخذت منه قهرًا.

في الحديث دليل على أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد، كما هو مذهب مالك، وأحمد[٢].

---

(١) انظر: روضة الناظر (١/ ١٤٥) وما بعدها، والقواعد والفوائد الأصولية (ص٤٩)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٥٠٠) وما بعدها، ومذكرة الشنقيطي (ص٣٣، ٣٤)، ومجموع الفتاوى (٢٢/ ٧ - ١٦)، وزاد المعاد (٥/ ٦٩٨، ٦٩٩).

(٢) انظر: المغني (١٤/ ١٣١)، والمبدع (٢/ ٤٠٧ - ٤٠٨).

....

وفيه: أنه لا يجوز دفعها إلى غني، ولا إلى كافر غير المؤلف، وإن الزكاة واجبة في مال الصبي، والمجنون، كما هو قول الجمهور لعموم الحديث[١].

قلت: والفقير إذا أفرد في اللفظ تناول المسكين، وبالعكس، كنظائره، كما قرره شيخ الإسلام[٢].

قوله: «فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ» بنصب كرائم على التحذير، وجمع كريمة قال صاحب المطالع: هي الجامعة للكمال الممكن في حقها، من غزارة لبن، وجمال صورة، وكثرة لحم، وصوف. ذكره النووي[٣].

قلت: وهي خيار المال، وأنفسه، وأكثره ثمنًا.

وفيه: أنه يحرم على العامل في الزكاة أخذ كرائم المال، ويحرم على صاحب المال إخراج شرار المال، بل يخرج الوسط، فإن طابت نفسه بالكريمة جاز.

قوله: «وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ». أي: اجعل بينك وبينها وقاية بالعدل، وترك الظلم، وهذان الأمران يقيان من رزقهما من جميع الشرور دنيا، وأخرى.

---

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٨٨)، والمجموع (٥/ ٣٢٩)، ومغني المحتاج (١/ ٤٠٩)، والبحر الرائق (٢/ ٢٧١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٧).

(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (١/ ١٩٧).

....

وفيه تنبيه على التحذير من جميع أنواع الظلم.

قوله: «فَإِنَّهُ». أي: الشأن «لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ» هذه الجملة مفسرة لضمير الشأن، أي: فإنها لا تحجب عن الله فيقبلها.

وفي الحديث أيضًا: قبول خبر الواحد العدل، ووجوب العمل به. وبعث الإمام العمال لجباية الزكاة، وأنه يعظ عماله، وولاته، ويأمرهم بتقوى الله تعالى، ويعلمهم، وينهاهم عن الظلم، ويعرفهم سوء عاقبته.

والتنبيه على التعليم بالتدريج. قاله المصنف.

قلت: ويبدأ بالأهم فالأهم.

واعلم أنه لم يذكر في الحديث الصوم، والحج، فأشكل ذلك على كثير من العلماء.

قال شيخ الإسلام: أجاب بعض الناس: أن بعض الرواة اختصر الحديث، وليس كذلك، فإن هذا طعن في الرواة؛ لأن ذلك إنما يقع في الحديث الواحد، مثل حديث وفد عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام، وبعضهم لم يذكره، فأما الحديثان المنفصلان فليس الأمر فيها كذلك، ولكن عن هذا جوابان:

أحدهما: أن ذلك بحسب نزول الفرائض، وأول ما فرض الله الشهادتان، ثم الصلاة، فإنه أمر بالصلاة في أول أوقات الوحي؛ ولهذا لم يذكر وجوب الحج كعامة الأحاديث، إنما جاء في الأحاديث المتأخرة.

....

الجواب الثاني: أنه كان يذكر في كل مقام ما يناسبه، فيذكر تارة الفرائض التى يقاتل عليها كالصلاة، والزكاة، ويذكر تارة الصلاة، والصيام لمن لم يكن عليه زكاة، ويذكر تارة الصلاة، والزكاة، والصوم.

فإما أن يكون قبل فرض الحج، وإما أن يكون المخاطب بذلك لا حج عليه، وأما الصلاة والزكاة فلهما شأن ليس لسائر الفرائض؛ ولهذا ذكر الله تعالى في كتابه القتال عليهما؛ لأنهما عبادتان ظاهرتان، بخلاف الصوم بأنه أمر باطن من جنس الوضوء، والاغتسال من الجنابة، ونحو ذلك مما يؤتمن عليه العبد، فإن الإنسان يمكنه أن لا ينوي الصوم، وأن يأكل سرًا، كما يمكنه أن يكتم حدثه، وجنابته، وهو يذاكر في الأعمال الظاهرة التى يقاتل الناس عليها، ويصيرون مسلمين بفعلها؛ فلهذا علق ذلك بالصلاة، والزكاة دون الصوم، وإن كان واجبًا كما في آيتي «براءة» نزلت بعد فرض الصيام باتفاق الناس.

وكذلك لما بعث معاذًا إلى اليمن لم يذكر في حديث الصوم؛ لأنه تبع وهو باطن، ولا ذكر الحج؛ لأن وجوبه خاص ليس بعام، ولا يجب في العمر إلا مرة. انتهى بمعناه(١).

قوله: (أَخْرَجَاهُ). أي: البخاري، ومسلم، وأخرجه أيضًا أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٠٤).

الشرح:

ساق الإمام رحمه الله حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ قَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، وفي رواية: «**إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى**» هذا موطن الشاهد، وهو أن النبي ﷺ أمر معاذًا إذا دعا أن يكون أول الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وفسَّرتها الرواية الأخرى للبخاري في كتاب التوحيد من صحيحه قال: «**إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى**».

فشهادة أن لا إله إلا الله الدعوة إليها مأمور بها، وهي الدعوة إلى التوحيد، فالنبي ﷺ أمر معاذًا رضي الله عنه أن يدعو أهل اليمن، وهم من أهل الكتاب - الذي هو التوراة والإنجيل - فبعضهم يهود، وبعضهم نصارى، أما المشركون فيهم قليل، بل أكثرهم على أحد اتباع الملتين.

قال العلماء في قوله رحمه الله له: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ**»، فيه توطين، وفيه توطئة للنفس أن يهيء نفسه لمناظرتهم، ومعاذ بن جبل من العلماء بدين الإسلام، ومن علماء الصحابة رضي الله عنهم فقال له ﷺ ذلك؛ ليهيء نفسه لمناظرتهم، ولدعوتهم، ثم أمره أن تكون أول الدعوة إلى أن يوحدوا الله سبحانه وتعالى.

في قوله: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إليهِ شَهَادةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»: هذه تقرأ على وجهين:

القراءة الأولى: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شهادةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» فتكون «أَوَّلُ» اسم يكُنْ، وتكون «شهادةَ» هي الخبر، وهذا من جهة المعنى معناه: أنه أخبره عن الأولية، فابتدأ بالأولية، ثم أخبره بذلك الأول.

القراءة الثانية: أن تُقرَأ هكذا «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» فيكون «**أَوَّلَ**» خبر يكُنْ مقدم، و«شهادةُ» اسم يكن مؤخر مرفوع، وهذا معناه: الإخبار عن الشهادة بأنها أول ما يُدعى إليه، وهذان الوجهان جائزان، والمشهور هو الوجه الثاني هذا بجعل «أَوَّلَ» منصوبة؛ لأن مقام ذكر الشهادة، والابتداء بها هو الأعظم، وهو المقصود ليلتفت السامع والمتلقي - وهو معاذ رضي الله عنه - إلى ما يُراد أن يُخبَر عنه من جهة الشهادة.

فإذًا موطن الشاهد من هذا الحديث، ومناسبة إيراد هذا الحديث في الباب هو: ذكر أن أول ما يدعى إليه هو التوحيد، وهو شهادة أن لا إله إلا الله.

وَلَهُمَا عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ: لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، قَالَ: فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟ فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: فَأَرْسِلُوا إِليهِ فَأْتُونِي بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ»[١] . يَدُوكُونَ. أَيْ: يَخُوضُونَ[٢] .

ش: قوله: «عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ» أي: ابن مالك بن خالد الأنصارى الخزرجى الساعدي، أبي العباس، صحابي شهير، وأبوه صحابي أيضًا، مات سنة ثمان وثمانين، وقد جاوز المائة.

قوله: «قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ» أي: في غزوة خيبر.

وفي الصحيحين عن سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كَانَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦).
(٢) انظر: لسان العرب (١٠/ ٤٣٠)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٣٨١)، وتاج العروس (٢٧/ ١٦٤).

....

عَلِيٌّ ﵁ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْبَرَ، وَكَانَ بِهِ رَمَدٌ فَقَالَ: أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ عَلِيٌّ، فَلَحِقَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مَسَاءُ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَتَحَهَا فِي صَبَاحِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ، أَوْ قَالَ: لَيَأْخُذَنَّ غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عليهِ، فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ»[1].

قوله: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ» قال الحافظ: في رواية بريدة ﵁: «إِنِّي دَافِعٌ اللِّوَاءَ غَدًا إِلَى رَجُلٍ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»[2]، وقد صرح جماعة من أهل اللغة بترادفها.

ولكن روى أحمد، والترمذي من حديث ابن عباس ﵄: «رأيت رايةَ رسولِ الله ﷺ، فقال: كانت سوداءَ، ولواؤُهُ أبيضَ»[3]، ومثله عند الطبراني عن بريدة[4]. وعن ابن عدي، عن أبي هريرة ﵁ وزاد مكتوب فيه: لا إله إلا الله محمد رسول الله[5].

قوله: «يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» فيه فضيلة عظيمة لعلي ﵁.

قال شيخ الإسلام: ليس هذا الوصف مختصًا بعلي، ولا بالأئمة،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٢)، ومسلم (٢٤٠٧).
(٢) أخرجه أحمد (٣٨/ ٩٨).
(٣) أخرجه الترمذي (١٦٨١)، وابن ماجه (٢٨١٨).
(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ٧٧)، والكبير (٢/ ٢٢).
(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٦٥٨).

....

فإن الله ورسوله يحب كل مؤمن تقي، يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتج به على النواصب الذين لا يتولونه، أو يكفرونه، أو يفسقونه كالخوارج، لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة على فضائل الصحابة كانت قبل ردتهم، فإن الخوارج تقول في علي مثل ذلك، ولكن هذا باطل، فإن الله تعالى، ورسوله لا يطلق مثل هذا المدح على من يعلم الله أنه يموت كافرًا[1].

وفيه إثبات صفة المحبة خلافًا للجهمية، ومن أخذ عنهم.

قوله: «يَفْتَحُ اللَّهُ على يَدَيْهِ» صريح في البشارة بحصول الفتح، فهو علم من أعلام النبوة.

قوله: «فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا» بنصب «لَيْلَتَهُمْ»، ويدوكون قال المصنف: يخوضون. أي: فيمن يدفعها إليه.

وفيه حرص الصحابة على الخير، واهتمامهم به، وعلو مرتبتهم في العلم والإيمان.

قوله: «أَيُّهُمْ» هو برفع «أي» على البناء؛ لإضافتها، وحذف صدر صلتها.

قوله: «فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٦٦).

....

يُعْطَاهَا»، وفي رواية أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند مسلم: «أَنَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا أَحْبَبْتُ الإِمَارَةَ إِلاَّ يَوْمَئِذٍ»[١].

قال شيخ الإسلام: إن في ذلك شهادة النبي ﷺ لعلي بإيمانه باطنًا وظاهرًا، وإثباتًا لموالاته لله تعالى، ورسوله، ووجوب موالاة المؤمنين له، وإذا شهد النبي ﷺ لمعين بشهادة، أو دعا له أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة، ومثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي يشهد بذلك لخلق كثير، ويدعو لخلق كثير، وهذا كالشهادة بالجنة لثابت بن قيس،[٢] وعبد الله بن سلام[٣]، وإن كان شهد بالجنة لآخرين، والشهادة بمحبة الله ورسوله للذي ضرب في الخمر[٤] [٥].

قوله: «فَقَالَ: أَيْنَ عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟» فيه سؤال الإمام عن رعيته، وتفقد أحوالهم.

قوله: «فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ» أي: من الرمد؛ كما في صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص فقال: «ادْعُوا لِي عَلَيًّا فَأُتِيَ بِهِ أَرْمَدَ» الحديث[٦].

وفي نسخة صحيحة بخط المصنف: «فقيل: هو يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٥٠).
(٢) أخرجه مسلم (١١٩).
(٣) أخرجه البخاري (٣٨١٣، ٧٠١٠، ٧٠١٤)، ومسلم (٢٤٨٤).
(٤) أخرجه البخاري (٦٧٨٠).
(٥) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٦٧).
(٦) أخرجه مسلم (٢٤٠٤).

....

فأَرْسَلَ إِلَيْهِ» مبني للفاعل، وهو ضمير مستتر في الفعل راجع إلى النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون مبنيًا لما لم يسم فاعله.

ولمسلم من طريق إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه قال: «قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلِيًا فَجِئْتُ بِهِ أَقُودُهُ وَهُوَ أَرْمَدُ»(١).

قوله: «فبَصَقَ» - بفتح الصاد -، أي: تفل.

وقوله: «وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ» - هو بفتح الراء، والهمزة -، أي: عوفي في الحال عافية كاملة كأن لم يكن به وجع من رمد، ولا ضعف بصر.

وعند الطبراني من حديث علي رضي الله عنه: «فَمَا رَمَدْتُ، وَلَا صَدَعْتُ مُنْذُ دَفَعَ النَّبِيّ ﷺ إِلَيَّ الرَّايَةِ»(٢).

وفيه دليل على الشهادتين.

قوله: «فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ» قال المصنف: فيه الإيمان بالقدر؛ لحصولها لمن لم يسع، ومنعها عمن سعى.

وفيه: إن فعل الأسباب المباحة، أو الواجبة، أو المستحبة لا ينافي التوكل.

قوله: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ» - بضم الفاء -، أي: امض، ورسلك - بكسر الراء، وسكون السين -، أي: على رفقك من غير عجلة.

و«ساحتهم»: فناء أرضهم، وهو ما حولها.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٠٧).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٧٨)، والطيالسي (١٨٩)، والطبراني في الأوسط بغير هذا اللفظ كما في مجمع الزوائد (٩/ ١٢٢).

....

وفيه: الأدب عند القتال، وترك العجلة، والطيش، والأصوات التي لا حاجة إليها.

وفيه: أمر الإمام عماله بالرفق من غير ضعف، ولا انتقاض عزيمة؛ كما يشير إليه قوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ» أي: الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإن شئت قلت: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وما اقتضته الشهادتان من إخلاص العبادة لله وحده، وإخلاص الطاعة لرسوله ﷺ، ومن هنا طابق الحديث الترجمة؛ كما قال تعالى لنبيه ورسوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: والإسلام هو الاستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبودية له. كذا قال أهل اللغة.

وقال رحمه الله: ودين الإسلام الذي ارتضاه الله، وبعث به رسله هو: الاستسلام له وحده، فأصله في القلب، والخضوع له وحده بعبادته وحده دون ما سواه، فمن عبده، وعبد معه إلهًا آخر لم يكن مسلمًا، ومن استكبر عن عبادته لم يكن مسلمًا، وفي الأصل هو من باب العمل - عمل القلب والجوارح -، وأما الإيمان فأصله تصديق القلب، وإقراره ومعرفته، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب. انتهى.

....

فتبين أن أصل الإسلام هو التوحيد، ونفي الشرك في العبادة، وهو دعوة جميع المرسلين، وهو الاستسلام لله تعالى بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة فيما أمرهم به على ألسن رسله؛ كما قال تعالى عن نوح - أول رسول أرسله -: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح: ٣] (١).

وفيه: مشروعية الدعوة قبل القتال، لكن إن كانوا قد بلغتهم الدعوة جاز قتالهم ابتداء؛ لأن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون، وإن كانوا لم تبلغهم الدعوة، وجبت دعوتهم.

قوله: «وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ» أي: في الإسلام إذا أجابوك إليه فأخبرهم بما يجب من حقوقه التي لابد لهم من فعلها كالصلاة، والزكاة؛ كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ مَنَعُوا مِنْكَ دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّهَا» (٢)، ولما قال عمر لأبي بكر رضي الله عنه في قتاله مانعي الزكاة: «يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، عَصَمُوا مِنِّى دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلاَّ بِحَقِّهَا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ ﷺ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا» (٣).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٦).
(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٩، ١٤٥٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤)، ومسلم (٢٠).
(٣) أخرجه البخاري (٣٩٢)، ومسلم (٢٤٠٥)، واللفظ لمسلم.

....

وفيه: بعث الإمام الدعاة إلى الله تعالى، كما كان النبي ﷺ وخلفائه الراشدون يفعلون؛ كما في المسند عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في خطبته: «أَلاَ وَإِنِّي لَمْ أَبْعَثْ إليكُمْ عُمَّالي لِيَضْرِبُوا أَبْشَارَكُمْ، وَلاَ لِيَأْخُذُوا أَمْوَالَكُمْ، وَلَكِنْ بَعَثْتُهُمْ لِيُعَلِّمُوكُمْ دِينَكُمْ، وَسُنَنَكُمْ»[1].

قوله: «فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ» «أن» مصدرية، واللام قبلها مفتوحة لأنها لام القسم، وأن والفعل بعدها في تأويل مصدر، رفع على الابتداء، والخبر خير، وحمر - بضم المهملة وسكون الميم -، جمع أحمر، والنعم - بفتح النون، والعين المهملة -، أي: خير لك من الإبل الحمر، وهي أنفس أموال العرب.

قال النووي: وتشبيه أمور الآخرة بأمور الدنيا إنما هو للتقريب إلى الأفهام، وإلا فذرة من الآخرة خير من الأرض بأسرها، وأمثالها معها.

وفيه: فضيلة من اهتدى على يديه رجل واحد، وجواز الحلف على الخبر، والفتيا ولو لم يستحلف.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٨٤)، وأبو داود (٤٥٣٧).

الشرح:

ساق هنا حديث سهل بن سعد رضي الله عنه الذي في الصحيحين أن النبي ﷺ قال يوم خيبر: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَفْتَحُ اللَّهُ على يَدَيْهِ»، «فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ»: «فَبَاتَ» البيتوتة هي: المكث في الليل معه نوم، أو ليس معه نوم[1].

«فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا»: أي: يخوضون في تلك الليلة، «باتوا» يعني: ظلوا ليلًا يتحدثون من دون نوم؛ لشدة هذا الفضل الذي ذكره ﷺ.

قال: «فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: أَيْنَ عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟ فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَرْسِلُوا إِلَيْهِ فَأْتُونِي بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ»: هذا موطن الشاهد، والمناسبة بإيراد هذا الحديث في الباب.

قال: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ»: الدعوة إلى الإسلام هي: الدعوة إلى التوحيد؛ لأن أعظم أركان الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وضَمَّ إليها ﷺ أن يدعوهم أيضًا إلى حق الله فيه، أي: إلى ما يجب عليهم من حق الله فيه.

قال: «وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ»: أي: في الإسلام

(١) انظر: لسان العرب (٢/ ١٤)، والمعجم الوسيط (١/ ٧٨).

من جهة التوحيد، ومن جهة الفرائض، واجتناب المحرمات؛ ولهذا كانت الدعوة إلى الإسلام يجب أن تكون في أصله وهوالتوحيد، وبيان معنى الشهادتين، ثم بيان المحرمات والواجبات؛ لأن أصل الأصول هو المقدَّم، فهو أول واجب.

لاحظ أن آية سورة يوسف فيها بيان أن كل الصحابة رضي الله عنهم دعاة إلى الله عز وجل ، ودعاة إلى التوحيد، وحديث معاذ رضي الله عنه فيه أن معاذًا كان من الدعاة إلى الله، وفُصِّل فيه نوع تلك الدعوة إلى الله عز وجل ، وكذلك حديث سهل بن سعد رضي الله عنه الذي فيه قصة علي رضي الله عنه فيه الدعوة إلى الإسلام، فيكون هذان الحديثان كالتفصيل لقوله في الآية: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ فالدعوة على بصيرة هي: الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، إلى أن يوحدوا الله، الدعوة إلى الإسلام وما يجب على العباد من حق الله فيه.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللهِ طَرِيقُ مَنِ اتَّبَعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ.

الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْبَصِيرَةَ مِنَ الْفَرَائِضِ.

الرَّابِعَةُ: مِنْ دَلَائِلِ حُسْنِ التَّوْحِيدِ: أَنَّهُ تَنْزِيهُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الْمَسَبَّةِ.

الْخَامِسَةُ: أنَّ مِنْ قُبْحِ الشِّرْكِ كَوْنَهُ مَسَبَّةً للهِ.

السَّادِسَةُ - وَهِيَ مِنْ أَهَمِّهَا: إِبْعَادُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ لِئَلَّا يَصِيرَ مِنْهُمْ، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكْ.

السَّابِعَةُ: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى الصَّلَاةُ.

التَّاسِعَةُ: أنَّ مَعْنَى: «أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ» مَعْنَى شَهَادَةِ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

العَاشِرَةُ: أنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا، أَوْ يَعْرِفُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالتَّدْرِيجِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: الْبُدَاءَةُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَصْرِفُ الزَّكَاةِ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَشْفُ الْعَالِمِ الشُّبْهَةَ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: اتِّقَاءُ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّهَا لَا تُحْجَبُ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مِنْ أَدِلَّةِ التَّوْحِيدِ: مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَسَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْجُوعِ وَالْوَبَاءِ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ...» إلخ، عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

العِشْرُونَ: تَفْلُهُ فِي عَيْنَيْهِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيْضًا.

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضْلُ الصَّحَابَةِ فِي دَوْكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَشُغْلِهِمْ عَنْ بِشَارَةِ الْفَتْحِ.

الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ، لِحُصُولِهَا لِمَنْ لَمْ يَسْعَ لَهَا، ومَنْعِهَا عَمَّنْ سَعَى.

الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْأَدَبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رِسْلِكَ».

الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ إِلَى اللهِ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْقِتَالِ.

السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دُعُوا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُوتِلُوا.

السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الدعوة بالحكمة لقوله: «وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عليهِمْ».

الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْمَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللهِ فِي الْإِسْلَامِ.

التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: ثَوَابُ مَنِ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ.

الثَّلَاثُونَ: الحَلِفُ عَلَى الْفُتْيَا.

٥ - بَابُ

تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

ش: قوله: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ).

قلت: هذا من عطف الدال على المدلول.

قال: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ الآيـة، يتبين معنى هذه الآية بذكر ما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦].

قال ابن كثير رحمه الله: يقول تعالى: ﴿قُلِ﴾ يا محمد للمشركين الذين عبدوا غير الله ﴿ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ من الأصنام، والأنداد، وارغبوا إليهم، فإنهم لا يملكون كشف الضر عنكم، أي: بالكلية ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ أي: ولا يحولونه إلى غيركم.

والمعنى: أن الذي يقدر على ذلك هو الله وحده لا شريك له، الذي له الخلق، والأمر[١].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٨٨).

....

قال العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما في الآية: كان أهل الشرك يقولون: نعبد الملائكة، والمسيح، وعزيرًا، وهم الذين يدعون. يعني: الملائكة، والمسيح، وعزيرًا[١].

وروى البخاري في الآية عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «نَاسٌ مِنَ الْجِنِّ كَانُوا يُعْبَدُونَ فَأَسْلَمُوا»، وفي رواية: «كَانَ نَاسٌ مِنَ الإِنْسِ يَعْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الْجِنُّ، وَتَمَسَّكَ هَؤُلاَءِ بِدِينِهِمْ»[٢].

وقول ابن مسعود هذا يدل على أن الوسيلة هي الإسلام، وهو كذلك على كلا القولين.

وقال السدي، عن أبي صالح، عن ابن عباس في الآية قال: عيسى وأمه، وعزير. وقال مغيرة عن إبراهيم: كان ابن عباس يقول في هذه الآية: هم عيسى، وعزير، والشمس، والقمر. وقال مجاهد: عيسى، وعزير، والملائكة.

قوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ لا تتم العبادة إلا بالخوف والرجاء[٣]، فكل داع دعا دعاء عبادة، أو استغاثة لا بد له من ذلك، فإما: أن يكون خائفًا، وإما: أن يكون راجيًا، وإما: أن يجتمع فيه الوصفان.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ٧٢).
(٢) أخرجه البخاري (٤٧١٤، ٤٧١٥)، ومسلم (٣٠٣٠).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٨٩).

....

قال شيخ الإسلام رحمه الله في هذه الآية الكريمة لما ذكر أقوال المفسرين: وهذه الأقوال كلها حق، فإن الآية تعم من كان معبوده عابدًا لله، سواءَ كان من الملائكة، أو من الجن، أو من البشر، والسلف في تفسيرهم يذكرون تفسير جنس المراد بالآية على نوع التمثيل؛ كما يقول الترجمان لمن سأله: ما معنى الخبز؟ فيريه رغيفًا، فيقول: هذا، فالإشارة إلى نوعه لا إلى عينه، وليس مرادهم من هذا تخصيص نوع من شمول الآية، فالآية خطاب لكل من دعا من دون الله مدعوًا، وذلك المدعو يبتغي إلى الله الوسيلة، ويرجو رحمته، ويخاف عذابه، فكل من دعا ميتًا، أو غائبًا من الأولياء والصالحين سواء كان بلفظ الاستغاثة، أو غيرها فقد تناولته هذه الآية الكريمة، كما تتناول من دعا الملائكة والجن، فقد نهى الله تعالى من دعائهم، وبين أنهم لا يملكون كشف الضر عن الداعين، ولا تحويله، ولا يرفعونه بالكلية، ولا يحولونه من موضع إلى موضع كتغيير صفته أو قدره؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ فذكر نكرة تعم أنواع التحويل، فكل من دعا ميتًا، أو غائبًا من الأولياء، والصالحين، أو دعا الملائكة فقد دعا من لا يغيثه، ولا يملك كشف الضر عنه، ولا تحويلًا. ا.هـ.[1].

وفي هذه الآية رد على من يدعو صالحًا ويقول: أنا لا أشرك بالله شيئًا، الشرك عبادة الأصنام.

---

(١) انظر: (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة) ضمن مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٢٦).

....

فإن قيل: قد تقدم في أول الكتاب من الآيات ما يبين معنى لا إله الا الله، وما تضمنته من التوحيد، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾، وسابقها، ولاحقها، وكذلك ما ذكره في الأبواب بعدها، فما. فائدة هذه الترجمة؟

قيل: هذه الآيات المذكورات في هذا الباب فيها مزيد بيان بخصوصها لمعنى كلمة الإخلاص، وما دلت عليه من توحيد العبادة. فيها: الحجة على من تعلق من الأنبياء، والصالحين، يدعوهم ويسألهم؛ لأن ذلك هو سبب نزول بعض هذه الايات، كالآية الأولى ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾، أكثر المفسرين على أنها نزلت فيمن يعبد المسيح، وأمه، والعزير، والملائكة، وقد نهى الله عن ذلك أشد النهي؛ كما في هذه الآية من التهديد، والوعيد على ذلك.

وهذا يدل على أن دعاءهم من دون الله شرك بالله ينافي التوحيد، وينافي شهادة أن لا إله إلا الله، فإن التوحيد أن لا يدعى إلا الله وحده. وكلمة الإخلاص نفت هذا الشرك؛ لأن دعوة غير الله تأليه، وعبادة له. و«الدُّعاءُ مُخُّ العبادةِ»(١).

وفي هذه الآية: أن المدعو لا يملك لداعيه كشف ضرر، ولا تحويله من مكان إلى مكان، ولا من صفة إلى صفة، ولو كان المدعو نبيًا، أو ملكًا، وهذا يقرر بطلان دعوة كل مدعو من دون الله كائنًا من كان؛ لأن

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩٥).

....

دعوته تخون داعيه أحوج ما كان إليها؛ لأنه أشرك مع الله من لا ينفعه، ولا يضره، وهذه الآية تقرر التوحيد، ومعنى لا إله إلا الله.

وقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ﴾ يبين أن هذا سبيل الأنبياء، والمرسلين، ومن تبعهم من المؤمنين. قال قتادة: تقربوا إليه بطاعته، والعمل فيما يرضيه وقرأ ابن زيد: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].

قال العماد ابن كثير: وهذا لا خلاف فيه بين المفسرين. وذكره عن عدة من أئمة التفسير[١].

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: في هذه الآية ذكر المقامات الثلاث: الحب وهو: ابتغاء التقرب إليه، والتوسل إليه بالأعمال الصالحة. والرجاء، والخوف[٢].

وهذا هو حقيقة التوحيد وحقيقة دين الإسلام؛ كما في المسند عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أنه قال للنبي ﷺ: «مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ عَدَدَ أَصَابِعِي هَذِهِ أَنْ لاَ آتِيَكَ فَبِالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا الَّذِى بَعَثَكَ بِهِ؟ قَالَ: الإِسْلاَمُ. قَالَ: وَمَا الإِسْلاَمُ؟ قَالَ: أَنْ يُسْلِمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تُوَجِّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتُصَلِّي الصَّلاَةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ»[٣].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ١٠٣).

(٢) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٢٢).

(٣) أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٢٥)، وابن حبان (١/ ٣٧٦)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٤١٠)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٤٢٦).

....

وأخرج محمد بن نصر المروزي من حديث خالد بن معدان، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِنَّ لِلإِسْلَامِ صَوًى، ومَنَارًا كَمنَارِ الطّريقِ مِنْ ذَلِكَ: أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلاةَ، وتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهيُ عنِ المُنكرِ، وَتَسْلِيمُكَ عَلَى بَنِي آدَمَ إِذَا لَقِيتَهُمْ وَتَسْلِيمُكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا، فَهُوَ سَهمٌ مِنْ الْإِسْلَامِ تَرَكَهُ، وَمَنْ يَتْرُكْهُنَّ، فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ»(١).

وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢].

الشرح:

فهذا الباب ترجمه المصنف رحمه الله بقوله: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ).

قال المصنّف الشّارح رحمه الله: إنّ أهل العلم هنا نظروا في قوله: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ).

ما معنى اختصاص هذا بباب مستقلّ، مع أنّه سبق أن شرحه

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٧٠)، والطبراني في مسند الشاميين واللفظ له (٢٤٩)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٢١٧)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٠٥)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٦١).

الشّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وبيّنه في أوّل باب، وما تلا ذلك من أوّل الكتاب (كتاب التوحيد، وقول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وما تلا ذلك من الأبواب فيها بيان معنى التوحيد، وفي بعضها بيان معنى شهادة أن لا إله إلّا الله؟

والجواب عن هذا: أنّ هذا الباب يخصّ المسألة بالذكر، ويُبيّن لك معنى التوحيد، ويُبيّن لك معنى لا إله إلّا الله من حيث متعلّقاتها في العمل، أي: من حيث معناها في الدّعاء، في العبادة، من حيث معناها في المحبّة، ونحو ذلك؛ ولهذا أورد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فيها بعض الآيات الّتي تبيّن بعض المسائل العلمية التي تندرج في معنى لا إله إلّا الله، ومعنى التوحيد، ولا إله إلّا الله هي التوحيد؛ ولهذا في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قصّة بعث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن قال ﷺ: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»[1] هذا لفظ، واللفظ الآخر الّذي ذكره البخاري في لفظ التّوحيد - كما قد سبق -، قال: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ**»،[2] وفي لفظ ثالث عند البخاري أيضًا في كتاب الزّكاة: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةَ اللهِ**»[3]، فإذًا هاهنا ألفاظ، فالعبادة عبادة الله وحده هي معنى توحيده، وهي معنى لا إله إلّا الله، فإذًا هذا الحديث فيه تفسير التّوحيد، وتفسير شهادة أن لا إله إلّا الله، وتفسير العبادة، بأنّ كلًا من هذه الألفاظ يرجع إلى الآخر، إمّا: بمطابقة، وإمّا: بنوع تضمّن؛ ولهذا فإنّ كلام الشيخ هنا في متنه واضح المراد في أنّه يريد أن يبيّن بعض ما تشتمل عليه كلمة التّوحيد، وما تدلّ عليه كلمة التّوحيد.

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٦).

(٢) سبق تخريجه (ص٤٦).

(٣) سبق تخريجه (ص٢١١).

فمثلًا عند قوله: ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٢٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٥-٢٨]، هذا فيه معنى شهادة أن لا إله إلّا الله، ومعنى التّوحيد في الآية قبلها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، هذا فيه بيان أنَّ من التوحيد الدّعوة: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ﴾ [الإسراء: ٥٦]، ثمّ بيّن في آية ثالثة في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وأنّ المحبّة من العبادة، وهكذا...

إذًا ففي هذا الباب بيان لبعض أنواع العبادة التي تدخل في معنى التوحيد، وفي معنى شهادة أن لا إله إلّا الله، وفيها بيان معنى لا إله إلّا الله، كما في آية الزخرف، وهذا سنبيّنه - إن شاء الله تعالى -.

وسبق بيان أن التوحيد هو شهادة أن لا إله إلا الله؛ ولهذا قال العلماء: العطف هنا - التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله - من عطف المترادفات، ولكن هذا فيه نظر من جهة أن الترادف غير موجود، الترادف الكامل، لكن الترادف الناقص موجود، فهو من قبيل عطف المترادفات التي معناها واحد لكن يختلف بعضها عن بعضٍ في بعض المعنى.

وقوله: (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ**). يعني: الكشف، والإيضاح عن معنى التوحيد، وهو اعتقاد أن الله عَزَّوَجَلَّ واحد في ربوبيته لا شريك له، واحد في إلهيته لا ندَّ له، واحد في أسمائه وصفاته لا مِثْل له، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ويشمل ذلك أنواع التوحيد جميعًا، فالتوحيد هو اعتقاد أن الله واحد في هذه الثلاثة أشياء.

قوله: (وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ). يعني: تفسير شهادة أن لا إله إلا الله، هذه الشهادة أعظم كلمة قالها مكلَّف، ولا شيء أعظم منها؛ وذلك لأن معناها هو الذي قامت عليه الأرض والسماوات، وما تعبَّد المتعبدون إلا لتحقيقها، ولامتثالها.

(وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، الشهادة تارة تكون شهادة حضور، وبصر، وتارة تكون شهادة علم فيشهد على شيء حضره، ورآه، أو يشهد على شيء علِمَه، هذان نوعان لمعنى الشهادة، فإذا قال قائل: أشهد، فيحتمل أنه سيأتي بشيء رآه، أو بشيء علمه، وأشهد أن لا إله إلا الله هذه شهادة علمية؛ ولهذا في قوله: أشهد، العلم.

أمّا الآية الأولى وهي آية الإسراء في قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] بيّن الشّارح كما أنّ أكثر المفسرين على أن قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ أنهم الملائكة، أي: من هم الّذين زعموا من دون الله أندادًا لله، وشركاء لله، وآلهة يُدعون مع الله. . . ، الملائكة، وعيسى، وعزير، والصالحون، هذا عامة أهل التّفسير على ذلك الأنبياء، عيسى، عزير، أمّ عيسى - عليه وعليها السلام -، وكذلك الملائكة، وهذه كلّها جاءت بها الآيات:

أمّا في عيسى وأمّه عليهما السلام فواضح هذا من آيات سورة المائدة، ومنها: قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وأمّا الملائكة ففي آخر سورة سبأ ما يدلّ على ذلك في قوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ

كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠] الآية، وكذلك في عبادة العزير، فهذه التفاسير من السّلف، قد دلّت آيات أخر على أنّ هؤلاء الّذين ذُكروا قد عُبدوا مع الله ﷻ ؛ ولهذا فسّر السّلف هذه الآية بتفسير قرآني بما دلّ عليه القرآن؛ لأنّ هذه الآلهة وإن كانت أنبياء، أو صالحين، أو ملائكة فإنّهم زُعِموا من دون الله أنهم يكشفون الضر، أو يحوّلونه، فلهذا أدخلها السّلف في هذه الآية، وأمّا ما ورد في صحيح البخاري من أنّ ابن مسعود ؓ قال: «**نَاسٌ مِنَ الْجِنِّ كَانُوا يُعْبَدُونَ فَأَسْلَمُوا**»! وفي رواية: «**كَانَ نَاسٌ مِنَ الإِنْسِ يَعْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الْجِنُّ، وَتَمَسَّكَ هؤُلاَءِ بِدِينِهِمْ**»(١)، وهذا معنى قوله: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧] فهذا تفسير خاص، وهو تفسير بالسبب، ولا يعني التفسير بالسبب حصر الآية فيما نزلت فيه، وذلك على القاعدة المعروفة في علم التفسير: أنّ العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، فمن حصر تفسير هذه الآية - أية الإسراء - في الجنّ، فإنّه مخطئ ولا شكّ؛ لأنّ ذلك وإن كان سببًا في نزولها، لكن اللّفظ العام قال ﷻ : ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ و(الّذين): اسم موصول، وقد تقرّر في علم الأصول أنّ الأسماء الموصولة من صيغ العموم؛(٢) فلهذا لا يسوغ حصر ذلك بالجن، كما قد يذكره بعضهم، ويستدلّ له بما ورد في سبب نزولها عن ابن مسعود ؓ في صحيح أبي عبد الله البخاري، فاللّفظ عام إذًا: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ وهذا فيه إقامة الحجّة عليهم، وفيه تحدٍّ لهم (﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ﴾) ماذا سيملكون، فكلّ زاعم يدعو الّذي زعمه إلهًا، قال ﷻ :

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٣٣).

(٢) انظر: قواطع الأدلة (١/ ٢٩٢)، وروضة الناظر (٢/ ١٢٣)، ومختصر ابن اللحام (١٠٦)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٠٨).

﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]، يعني: إن كنت في ضرّاء فإنّهم لا يكشفونها، ولا يستطيعون كشفها، وذلك لأنّه لا يكشف الضرّ إلّا الّذي خلق الضُّرّ، وهو الله عَزَّوَجَلَّ، وأمّا الّذي لم يخلقه فلا يستطيع أن يكشفه، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقوله هنا: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ حصرٌ؛ لأنَّ النّفي مع أداة الاستثناء تدلّ على حصر الأوّل في الثاني، أي: حصر الكشف فيما بعد أداة الاستثناء، وهو الضّمير (هو) أي: حصر الكشف في الله، فلا يكشف الضُرّ إلّا الله، وهذا جاء في آية يونس في آخرها، وفي غيرها من الآيات: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ لا يملكونه، فالّذي يملكه هو الله عَزَّوَجَلَّ، إذًا تعلّقهم بهذه الآلهة كان ضلالًا فوق كلّ ضلال، ولا شكّ، إذ من اتّجه إلى الّذي لا يملك وطلب منه ما لا يملك، ورغب إليه فيما لا يملك معتقدًا أنّه يملك، فهذا قد وضعه في غير موضعه، ووضع السؤال له في غير موضعه، وهذا معنى الظّلم؛ لأنَّ الظلم معناه: وضع الشّيء في غير موضعه، فلو وضع السؤال، والدّعاء، وكشف الضرّ في غير موضعه، وسأله ممّن لا يملكه فقد ظلم الظّلم الأكبر؛ ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وفي قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾، التّحويل هو: أن ينقله إلى غيركم، بمعنى أنّهم قد يأتي أحد ويقول: لا يملكون كشفه، لكن قد يملكون إزالته إلى غيره كالإزاحة، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ حتّى التّحويل منك إلى غيرك فإنّه لا يستطيع أحد أن يفعل ذلك إلّا بإذن الله، والله عَزَّوَجَلَّ لم يأذن لأحد أن يسأل أحدًا ما لا يملكه معتقدًا أنّه يملكه، فمثلًا من يأتي إلى إلهٍ يُدعى من دون الله ويطلب منه كشف الضُّرّ، يقول: اكشف ضرّي، داوني من مرضي،

هذا سؤال من لا يملك، وهذا السّائل يعتقد أنّه يملك، فهذا هو الشّرك الأكبر، والظّلم الأكبر، بخلاف من سأل من يملك بإقدار الله له، وتمليكه له أن يكشف فإنّه لا يُعَدّ مرتكبًا منهيًّا، كمن يسأل الطّبيب مثلًا أن يزيل ما به من مرض، أو يأتي إلى من يحتاجه فيزيل ما به من شدّة إمّا فاقة، وإمّا جوع، أو نحو ذلك، فهذا يسأل من يملك، فهو إذًا قد ملك ذلك، واستطاعه، وسؤاله لا بأس به، وهنا لا بدّ أن تنتبه لهذا القيد، وهو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾؛ لأنّ بعض النّاس من الخرافيين يقول: أنتم تقولون هذا إذا كان في قدرته فإنّه يجوز، وإذا كان ليس له قدرة فيه، ولا يملكه فهذا لا يجوز، من أين أتيتم بهذا؟؛ لأنه موجود في القرآن، وهذا كما قال بعض الخرافيين في كتبهم يقول: هذه تقييدات من أين أتوا بها، إذا كان يدخل تحت القدرة، وإذا كان لا يدخل تحت القدرة، إذا كان شيء يُملك، أو لا يملك، من أين أتيتم بهذا القيد؟ قيل لهم: أتينا به من عند ربّنا، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ﴾، الله عَزَّوَجَلَّ هو الّذي قال: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾ آية الزمر في قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الزمر: ٤٣-٤٤] هنا تنتبه ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾ وفي قوله عَزَّوَجَلَّ في سورة فاطر: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]، ونحو ذلك، فتنتبه لهذه الآيات في الاستدلال؛ لأنّ بعض الّذين لا يفقهون يصيّرونها في مجالس، وكتب متنوعة ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ التّحويل عرفناه وهو: نقله من حال إلى حال، إمّا من جهة المكان، أو من جهة الصّفة، من جهة المكان ينقله من ذاتك إلى غيرك، ضُر بك ينقله إلى غيرك، هذا من جهة، وينقله من جهة الصّفة أن تكون صفته معيّنة فينقله إلى صفة أخرى، فمرض

شديد يجعله مرضًا خفيفًا، هذا نقله في الوصف، وهذا أيضًا لا يملكه أولئك: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ ماذا قال الله عز وجل في بيان حال أهل التّوحيد الّذين لا يرضون بهذا، لا يرضون أن يُدعوا من دون الله عز وجل ، وكلّما رسخت قدم العبد في عبادة الله عز وجل ، وعرف حقّه كان أوّل من ينهى الخلق عن الشّرك؛ لأنّه لا يُشرك به هو، ولهذا يُفترق أهل التوحيد والاستقامة عن غيرهم، قال عز وجل في بيان حال أهل الاستقامة والتّوحيد: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ هذه حالهم، يدعون الله عز وجل ، ويبتغون إلى ربّهم الوسيلة، والدّعاء هنا ليس مجرد السؤال، بل الدّعاء أعمّ، هذا المقصود به هنا، دعاء العبادة الّذي يشمل دعاء المسألة، أو هما معًا: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ أي: يعبدون، فمعنى الدّعاء: العبادة، مثل ما جاء في قوله تعالى في سورة مريم في قصّة إبراهيم عليه السلام : ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨]، هذا كلام الله عز وجل مخبرًا به عن قول إبراهيم عليه السلام ، ماذا قال الله عز وجل بعد ذلك؟ ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾ [مريم: ٤٩] فدلّ على أنّ الدّعاء معنى العبادة، الدّعاء والعبادة بمعناه؛ لكن الدّعاء هنا المراد به دعاء العبادة، فما تسمّونه أنتم عبادة، أمّا دعاء المسألة فهو خاص، وكلّ دعاء عبادة مشتمل على مسألة؛ لأنّ العابد مثلًا: المصلّي في دعاء عبادة، لماذا نقول: العبادة هذه دعاء؟؛ لأنّه يعبد، وهو في عبادته سائل، يسأل الثواب، ويسأل الله الرّضا، ويسأل الله القبول، إلى غير ذلك من أنواع الأسئلة، ولذا الدّعاء ينقسم إلى دعاء عبادة، وهو المعنى الأعمّ، ودعاء مسألة، وهو المعنى الأخصّ وهنا في قوله عز وجل : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ يعني: يعبدون، أو تقول: يعبدون، ويسألون معًا، يعبدون أولئك

الّذين يدعون، وهنا حذف المفعول فيدعون من؟ يدعون الله عز وجل، لماذا حُذف هنا؟؛ لأنّه لا خفاء فيه، فهؤلاء أهل توحيد، وأهل استقامة، وهم ينكرون فعل من ذكر الله عز وجل وصفهم، فإذًا الأمر في وضوح وجلاء، ولهذا حُذف لوضوحه: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ يدعون الله عز وجل .

﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾، ولا تقل أن يدعون هنا: يدعون إلى ربّهم، فهذا غلط؛ لأن يدعون لا تتعدّى بـ«إلى» في العبادة، إنّما تتعدّى بنفسها، ففي قوله: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾، أي: يعبدون الله عز وجل وحده، ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾، والوسيلة هنا معناها: الحاجة والغرض الّذي هو رضى الله عز وجل عنهم، وأن يدخلهم دار ثوابٍ، ودار النعيم: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾، هنا فيه التّنافس ﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ فهم في شغل عن فعل أولئك العابدين؛ ولهذا قال الله عز وجل في بيان ذلك: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥] هؤلاء من هم؟ هؤلاء الّذين عُبدوا من دون الله ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦] فهم في شغل عنهم، فإذا كانوا في شغل، وهم متنافسون في الخيرات، في الدّنيا، وهم الآن يرجون الثّواب إذا كانوا قد ماتوا فإذا لم تتّجه النّاس إليهم؟، لم تتّجه القلوب إلى من لا يملك، ومن هو مشغول بنفسه، ومن هو عن دعاء الدّاعي غافل؟، أليس هذا موجبًا لمن سمع ذلك أن يتوجّه بقلبه لله وحده؟ بلى ولا شكّ، ويوجب له التّنافس في الخير: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾، وهذان الأمران - أنّهم يرجون الرحمن، ويخافون العذاب - متلازمان، الرّجاء، والخوف، رجاء الرّحمة، والخوف من العذاب، ولا يمكن لعبدٍ أن يطير في سماء العبودية

إلّا بأن يستوي عنده هذان الجناحان، وهما جناح الرّجاء، وجناح الخوف حتّى يستقيم طيرانه، ولا بدّ من رأس الأمر كلّه وهو المحبّة.

فإذًا ثلاثة أمور بها يستقيم التّحليق في سماء العبودية:

أوّلًا: جناحان وهما: الخوف والرّجاء، والثالث: الرأس، رأس الأمر وهو المحبة؛ لأنّ المحبّة - كما سبق أن ذكرت - محركة، أي: المحبة تحرّك، فإذا أقدم يبقى التّوازن، بحيث يكون سائرًا لا يميل هاهنا، ولا يميل هاهنا، فينبغي له أن يتوازن عنده الخوف والرّجاء، ينظر هاهنا تارة فيخاف، ولو نظر دائمًا نظر، وكان خائفا لأقعده ذلك عن العمل، ويئس، وينظر هاهنا تارة، ويحدوه إلى العبادة، فكلّما عمل معصية، أو قصّر في طاعة نظر من جهة الخوف فخاف، ونظر من جهة الرّجاء وسعة رحمة الله فرجى مغفرة الله عَزَّوَجَلَّ، ورحمته، فهو يسير متحركًا بأجنحة ثابتة متّزنة؛ ولهذا لا يُصيب من كانت عنده هذه الأمور في عمله، لا يصيبه غلو، ولا يصيبه ميل عن الصّراط السّوي؛ لهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ هذا فيه تنبيه، وكلّ وصف في القرآن فيه تنبيه، أي: من أراد أن يُسابق في الخيرات فليفعل فعلهم، فإنّهم كانوا يدعون - يعبدون - ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ وأيضًا: يتنافسون أيُّهم أقرب، وذلك كلّه مع الرّجاء والمحبة، فلم يميلوا هاهنا ولا هاهنا: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾.

الوسيلة هي: القصد والحاجة، أي: أن حاجاتهم يبتغونها إلى ربهم ذي الربوبية الذي يملك الإجابة، وأيضًا: يتنافسون أيُّهم أقرب، وذلك كلّه مع الرّجاء والمحبة، فلم يميلوا هاهنا، ولا هاهنا:

وفي قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥].

سئل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وهي من مسائل نافع ابن الأزرق المعروفة[١] - عن قوله: الوسيلة في قوله: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ ما معنى الوسيلة؟ قال: الوسيلة الحاجة، فقال له: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، ألم تسمعا إلى قول الشاعر - وهو عنترة يخاطب امرأة -[٢]:

إِنَّ الرِّجَالَ لَهُمْ إِلَيْكِ وَسَيْلَةٌ ... إِنْ يَأْخُذُوكِ تَكَحَّلِي وَتَخَضَّبِي

(لهم إليكِ وسيلةٌ): لهم إليك حاجة، ووجه الاستدلال من آية المائدة أنه قال: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ فقدَّم الجار والمجرور على لفظ (الوسيلة)، وتقديم الجار والمجرور - وحقُّه التأخير - يفيد الحصر والقصر، وعند عدد من علماء المعاني يفيد الاختصاص، وهذا، أو ذاك فوجه الاستدلال ظاهر: في أن قوله تعالى في آية الإسراء ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ أن حاجاتهم يبتغونها عند الله، وقد اختص الله (بذلك فلا يتوجهون إلى غيره، وقد حصروا وقصروا التوجه في الله عَزَّ وَجَلَّ ، وقد جاء بلفظ الربوبية دون لفظ الألوهية فقال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ ولم يقل: يبتغون إلى الله الوسيلة؛ لأن إجابة الدعاء، والإثابة هي من مفردات الربوبية؛ لأن ربوبية الله على خلقه تقتضي أن يجيب دعاءهم، وأن يعطيهم سؤلهم؛ لأن ذاك من أفراد الربوبية.

فظهر من قوله: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ أن فيها تفسير التوحيد، وهو أن كل حاجة من الحاجات إنما تنزلها بالله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿يَدْعُونَ﴾ يعبدون وهم إنما يطلبون حاجاتهم من الله عَزَّ وَجَلَّ ، فلا يعبدون بنوع من العبادات، ويتوجهون به لغير الله، فإذا نحروا فإنما ينحرون يبتغون إلى ربهم الحاجة،

---

(١) أخرجها الطبراني (١٠/ ٢٤٨).

(٢) انظر: الأغاني (١٢/ ١٨٢)، وثمار القلوب (١/ ٢٦٥).

وإذا صلوا إنما يصلون يبتغون إلى ربهم الحاجة، وإذا استغاثوا فإنما يستغيثون بالله، يبتغون إليه الحاجة دونما سواه، إلى آخر مفردات توحيد العبادة، فهذه الآية دالة بظهور على أن قوله: ﴿يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ هو التوحيد، وقد استشكل بعض أهل العلم إيراد هذه الآية في هذا الباب وقال: ما مناسبة هذه الآية لهذا الباب؟ وبما سبق تتضح المناسبة جليًا.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾، وهذه حال خاصة عباد الله: أنهم جمعوا بين العبادة، وبين الخوف، وبين الرجاء، فيرجون رحمته، ويخافون عذابه، وهم إنما توجهوا إليه وحده دون ما سواه فأنزلوا الخوف، والمحبة، والدعاء، والرغب، والرجاء في الله عَزَّوَجَلَّ وحده دون ما سواه وهذا هو تفسير التوحيد.

هذه الآية واضحة في الدّلالة على أنّ دعاء غير الله عَزَّوَجَلَّ مناقض لما عليه الّذين يدعون الله عَزَّوَجَلَّ وحده، فحال المشركين أنّهم يدعون من دون الله آلهة يزعمونها تقبل ذلك، وتنفع، وتضرّ، وتكشف الضرّ، وتحوّله، لكن هؤلاء الآلهة الّتي اتّخذت من دون الله لا تقبل بهذا أبدًا، بل هي عابدة لله وحده، وهذا واضح الدّلالة على المراد.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾الآيات).

قال ابن كثير: يقول تعالى مخبرًا عن عبده ورسوله، وخليله، إمام الحنفاء، ووالد من بعث بعده من الأنبياء، الذي تنتسب إليه قريش في نسبها ومذهبها أنه تبرأ من أبيه، وقومه في عبادتهم الأوثان فقال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]، **أي: هذه الكلمة وهي عبادة الله وحده لا شريك له، وخلع ما سواه من الأوثان، وهي لا إله إلا الله جعلها في ذريته، يقتدي به فيها من هداه الله من ذرية إبراهيم** عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ **أي: إليها.**

قال عكرمة، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، والسدي، وغيرهم في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ **يعني: لا إله إلا الله لا يزال في ذريته من يقولها**(١).

وروى ابن جرير، عن قتادة ﴿وَإِذْ بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]، **فلم يبرأ من ربه. رواه عبد بن حميد، وروى ابن جرير، وابن المنذر، عن قتادة:** ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ **قال: الإخلاص،**

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢٥).

....

والتوحيد لا يزال في ذريته من يعبد الله، ويوحده[١].

قلت: فتبين أن معنى لا إله إلا الله توحيد العبادة بإخلاص العبادة له، والبراءة من كل ما سواه.

قال المصنف رحمه الله: «وذكر سبحانه أن هذه البراءة، وهذه الموالاة هي شهادة أن لا إله إلا الله».

وفي هذا المعنى يقول العلامة الحافظ ابن القيم رحمه الله في الكافية الشافية[٢]:

وَإِذَا تَوَلَّاه امْرُؤٌ دُونَ الْوَرَى   طُرًّا تَوَلَّاه الْعَظِيمُ الشَّانِ

فتدبر كيف عبر الخليل عليه السلام عن هذه الكلمة العظيمة بمعناها الذي دلت عليه، ووضعت له من البراءة من كل ما يعبد من دون الله من المعبودات الموجودة في الخارج كالكواكب، والهياكل، والأصنام التى صورها قوم نوح على صور الصالحين ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، وغيرها من الأوثان، والأنداد التى كان يعبدها المشركون بأعيانها، ولم يستثن من جميع المعبودات إلا الذي فطره، وهو الله وحده لا شريك له، فهذا هو الذي دلت عليه كلمة الإخلاص؛ كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢]، فكل عبادة يقصد بها غير الله من

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٥/ ٣٩).

(٢) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسي (٢/ ٤٥٤).

دعاء، وغيره فهي باطلة، وهي الشرك الذي لا يغفره الله، قال تعالى: ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا مِن قَبْلُ شَيْئًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [غافر: ٧٣-٧٤].

الشرح:

هذه آية الزخرف من الآيات المهمة في معنى كلمة التوحيد؛ لأنّها تفسير قرآني، فلا يأتي أحدٌ ويقول: أنتم تفسرون كلمة التوحيد من عند أنفسكم، إنّما هذا تفسير الله عَزَّوَجَلَّ، هو الّذي بيّن لنا هذا المعنى، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾، هذه الكلمة هي لا إله إلّا الله، ننظر، ونرجع إلى أوّل الآية: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ هذا هو معنى النّفي؛ لأنَّ (براء) فيها نفي: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾، هذا معنى (لا إله) ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ هذا معناه الإثبات، (إلّا الله)، فهذه الآية فيها معنى كلمة التوحيد، بدلالة بالمطابقة.

الدّلالات ثلاث، هذا أصله مبحث منطقي، يبحثه المناطقة في أوّل كتب المنطق في أنواع الدّلالات، وأخذه عنهم أهل الأصول فجعلوه في أوّل كتب الأصول؛ لأنّ كتب الأصول أوّلها مقدّمات منطقية، ولغوية، فمِن المقدّمات المنطقية: بحث الدّلالات، وهو مهم من أحسن مباحثهم، وينفع كثيرًا في فهم أحكام الشريعة، وفهم معاني كلام الله، وفهم التّفسير،

وأيضًا منهم مباحث التّوحيد في الأسماء والصّفات، وتوحيد العبادة، وغيره[١].

أولًا: دلالة المطابقة: ما كان المعنى مطابقًا دون فرق ما فيه، المعنى هو المعنى، وأحدهما تفسير للأخرى، أو هذا معنى هذا، تقول مثلًا: الرياض، وواحد يقول: عاصمة المملكة العربية السعودية، اللّفظ اختلف لكن المعنى هذا مطابقة، هذا مطابق لهذا ما فيه خلاف.

الدّلالة الثانية دلالة تضمّن: أي أنّ اللفظ تضمّن معاني عدّة مثلًا نقول: الغفورمن أسماء الله الحسنى، متضمّن لأشياء وهي، أولًا: ذات، فالغفور اسم، لا تبدأ بالصّفة قبل الذّات، هذه أوّلًا ذات متّصفة بصفة، إذا قلت: الغفور هو الله عز وجل، أي: هو الذّات، فلفظ الغفور اشتمل على أشياء، أوّلًا: الذّات، الثاني: ذات متصفة بصفة المغفرة، أي فيه عندنا زيادة المغفرة، الثالث: كثرة المغفرة؛ لأنّ الصيغة صيغة المبالغة، فهذه ثلاثة أشياء كل واحدة متضمّنتها لفظ الغفور، تضمن هذه، فإذا قال أحد: إن الغفور هو معنى الله بالمطابقة، فنقول له: خطأ، لكن إذا قال: الله هو معنى المعبود بحقّ بالمطابقة، تقول: صحيح، لكن الغفور متضمّن للّذات

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في درء التعارض (١٠/ ١٢): (فدلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على جميع المعنى الذي عناه المتكلم، ودلالة التضمن: دلالة اللفظ على ما هو داخل في ذلك المعنى، ودلالة الالتزام: دلالة اللفظ على ما هو لازم لذلك المعنى خارج عن مفهوم اللفظ، فدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على جميع هذه الماهية التي عناها المتكلم بلفظه، وهو دلالة على تمام الماهية، وذلك المدلول عليه بالمطابقة هو مقول في جواب ما هو، إذا قيل ما هو بحسب الاسم، وإذا سُئل عما هو المراد بهذا اللفظ، ذُكر مجموع ما دل عليه بالمطابقة، فالمدلول عليه بالتضمن هو جزء هذا المدلول، وهو جزء ماهيته، وهو داخل في ذاته، وأما اللازم لهذا المدلول فهو خارج عن حقيقته، عرض لازم له، فهذا تقسيم معقول ولكنه يعود إلى قصد المتكلم ومراده باللفظ). وانظر هذا البحث في: آداب البحث والمناظرة (١/ ١٢). ا.هـ.

المتّصفة بالمغفرة، وهو الله عَزَّوَجَلَّ ، جلت عظمته، وتقدّست أسماؤه، أيضًا متضمّن للمغفرة، أيضًا متضمّن لكثرة المغفرة، فإذًا نقول: هذا الاسم تضمّن أشياء، وهكذا أي: مثل ما تقول: الرياض، وتقول: الملز، وتقول: كذا، أحياء، هل الرياض واحد من هذه؟ لا، هذه كلّها أشياء تحته، فهي أجزاء متضمّنة له، وتختلف الجزء غير التّضمّن، لكن هذا تقريب.

الثالث: - وهو المهمّ - وهو اللزوم: أي: أنّه يلزم منه شي آخر لم يدلّ عليه اللفظ، مثال: لفظ (الغفور) يلزم منه أنّه شديد العقاب، ويلزم منه أنّه عليم، فهو علم بالعصيان، وسيغفره، فإذًا لا بدّ من العلم، فهو مستلزم لعلمه أيضًا، الغفور، مستلزم لحياته، وكمال حياته، مستلزم لقدرته، وقوته، وهكذا، وباب اللّزوم لمن فهمه من أنفس الأبواب لمطالع التّفسير، وغالب المفسّرين يدورون حول المطابقة، يفسّرون المعنى بالمعنى، وبعضهم - وهو كثير في الصّحابة - يفسّرونه بالتضمّن، وأمّا الذي يفسّره باللزوم هم قلّة، والقرآن لمن نظر، وتدبّر فيه فإن ما يحدثه في القلوب من لزوم كثير جدًّا، أكثر ممّا يحدثه بالمطابقة، فإذا تأمّلت هذا يلزم منه كذا، وهذا يلزم منه كذا؛ ولذلك دعينا للتدبّر ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، والتدبّر يحتاج منك إلى إعمال نظر، وإعمال فكر، وعقل، وبه تعرف ما يترتّب، فتقرأ قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧]]، عرفناها.. لكن هذه ما تحدث لك، ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ﴾ يلزم منها أشياء: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ فلزم من هذا أشياء لم تُذكر صراحة في هذا الموضع، لكن أنت بتدبّرك تستطيع أن تدخل فيه.

إذًا هذه الدّلالات الثّلاث تُسمّى: دلالات اللفظ، إمّا أن يدلّ اللفظ على معناه بالمطابقة وهو التّساوي، وإمّا أن يدلّ اللّفظ على معان عدّة، وكلّ واحدٍ منها اللفظ يتضمنه، وإمّا أن يدلّ باللزوم فيسمّى دلالة لزوم، - هذا مبحث مهمٌّ للغاية -.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ **وجه الاستدلال من هذه الآية في قوله:** ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ هذه الجملة فيها البراءة، وفيها الإثبات، البراءة مما يعبدون، قال بعض أهل العلم: تبرأ من العبادة، ومن المعبودين قبل أن يتبرأ من العابدين؛ لأنه إذا تبرأ من أولئك فقد بلَغ به الحنق، والكراهية، والبغضاء، والكفر بتلك العبادة مبلغها الأعظم، وقد جاء تفصيل ذلك في آية الممتحنة كما هو معلوم.

إذًا مناسبة هذه الآية للباب: أن قوله: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ اشتملت على نفي، وإثبات فهي مساوية لكلمة التوحيد، بل هي دلالة كلمة التوحيد، ففي هذه الآية تفسير شهادة أن لا إله إلا الله؛ ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ بعدها: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ هذه الكلمة هي قول: لا إله إلا الله كما عليه تفاسير السلف، فإذًا قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ هذا فيه النفي الذي نعلمه من قوله: (لا إله)، فتفسير شهادة أن لا إله إلا الله في هذه الآية، (لا إله) معناها: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ (إلا الله) معناها: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ فإذًا في آية الزخرف هذه أن إبرهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ شرح لهم معنى كلمة التوحيد بقوله: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ والبراءة هي: الكفر، والبغضاء، والمعاداة، تبرّأ من عبادة غير الله إذ أبغضها، وكفر بها، وعاداها، وهذه لا بد منها، لا يصح إسلام

أحد حتى تقوم هذه البراءة في قلبه؛ لأنه إن لم تقمْ هذه البراءة في قلبه فلا يكون موحدًا، البراءة هي: أن يكون مبغضًا لعبادة غير الله، كافرًا بعبادة غير الله، معاديًا لعبادة غير الله، كما قال هنا ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ أما البراءة من العابدين فإنها من اللوازم، وليست من أصل كلمة التوحيد، البراءة من العابدين فقد يعادِي، وقد لا يعادِي، وهذه لها مقامات منها مُكفِّر، ومنها ما هو نوع موالاة، ولا يصلُ بصاحبه إلى الكفر.

إذًا تحصَّل لك أن البراءة التي هي مُضمَّنة في النفي (لا إله) بغضٌ لعبادة غير الله، وكفرٌ بعبادة غير الله، وعداوةٌ لعبادة غير الله، وهذا القدر لا يستقيم إسلام أحد حتى يكون في قلبه ذلك.

قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ وهذا استثناء كما هو الاستثناء في كلمة التوحيد - لا إله إلا الله -.

قال بعض أهل العلم: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ ذكر الفطر دون غيره؛ لأن في ذلك التذكير بأنه إنما يستحق العبادة من فَطَر أما من لم يفطِرْ، ولم يخلق شيئًا فإنه لا يستحق شيئًا من العبادة.

إذًا مناسبة هذه الآية ظاهرة للباب، ووجه الاستدلال منها، ومعنى البراءة، ومعنى النفي والإثبات فيها، وفي كلمة التوحيد.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]. . . الآية).

الأحبار: هم العلماء، والرهبان: هم العباد. وهذه الاية قد فسرها رسول الله ﷺ لعدي بن حاتم رضي الله عنه، وذلك أنه لما جاء مسلمًا دخل على رسول الله ﷺ فقرأ عليه هذه الآية قال: فقلت: «إنهم لم يعبدوهم. فقال: بلى، إنهم حرموا عليهم الحلال، وحللوا لهم الحرام فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم. رواه أحمد، والترمذي وحسنه، وعبد ابن حميد، وابن أبي حاتم، والطبراني من طرق(١).

قال السدي: استنصحوا الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم.

ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، فإن الحلال ما أحله الله، والحرام ما حرمه الله، والدين ما شرعه الله.

فظهر بهذا أن الآية دلت على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن به الله، فقد اتخذه ربًا، ومعبودًا، وجعله لله شريكًا، وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه كلمة الإخلاص «لا إله إلا الله»، فإن الإله هو المعبود، وقد

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٩٥)، وابن أبي حاتم (٦/ ٧٨٤)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٩٢)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٩٨).

. . . .

سمى الله تعالى طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أربابًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ﴾، أي: شركاء لله تعالى في العبادة ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وهذا هو الشرك، فكل معبود رب، وكل مطاع ومتبع على غير ما شرعه الله ورسوله فقد اتخذا المطيع المتبع ربًا ومعبودًا؛ كما قال تعالى في آية الأنعام: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وهذا هو وجه مطابقة الآية للترجمة، ويشبه هذه الآية في المعنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ﴾ [الشورى: ٢١] - والله أعلم -.

قال شيخ الإسلام في معنى قوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم، ورهبانهم أربابًا حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله يكونون على وجهين: أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على هذا التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله اتباعًا لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركًا، وإن لم يكونوا يصلون لهم، ويسجدون لهم، فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف للدين، واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله، مشركًا مثل هؤلاء.

الثاني: أن يكون اعتقادهم، وإيمانهم بتحريم الحرام، وتحليل

....

الحلال ثابتًا، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب؛ كما قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»(١).

ثم ذلك المحرم للحلال، والمحلل للحرام، إن كان مجتهدًا، قصده اتباع الرسل لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع، فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه، بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه، ولكن من علم أن هذا أخطأ فيما جاء به الرسول، ثم اتبعه على خطئه، وعدل عن قول الرسول، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه الله، لا سيما إن اتبع ذلك هواه، ونصره باليد، واللسان مع علمه أنه مخالف للرسول، فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه، ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال، وإن كان عاجزًا عن إظهار الحق الذي يعلمه، فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق وهو بين النصارى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق لا يؤاخذ بما عجز عنه، وهؤلاء كالنجاشي وغيره، وقد أنزل الله في هؤلاء الآيات من كتابه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٩]]، وقوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٤٠، ٧١٤٥، ٧٢٥٧)، ومسلم (١٨٤٠).

....

تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩].

وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزًا عن معرفة الحق على التفضيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد، فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ كما في القبلة.

وأما من قلد شخصًا دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده، ولسانه من غير علم أن معه الحق، فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيبًا لم يكن عمله صالحًا، وإن كان متبوعه مخطئًا كان آثمًا، كمن قال في القرآن برأيه، فإن أصاب فقد أخطأ[(١)]، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار[(٢)]، وهؤلاء من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه الوعيد، ومن جنس عبد الدينار، والدرهم، والقطيفة، والخميصة، فإن ذلك لما أحب المال منعه من عبادة الله، وطاعته، وصار عبدًا له، وكذلك هؤلاء يكون فيهم شرك أصغر، ولهم من الوعيد بحسب ذلك، وفي الحديث: «إِنَّ يَسِيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ»[(٣)]، وهذا مبسوط عند النصوص التى فيها إطلاق الكفر، والشرك على كثير الذنوب. انتهى[(٤)].

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣١)، وأبو يعلى (٣/ ٩٠)، والطبراني في الكبير (١٦٧٢) والأوسط (٥/ ٢٠٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٣) من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٩)، والطبراني في الصغير (٢/ ٤٥) والحاكم في المستدرك (١/ ٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٥) من حديث معاذ رضي الله عنه.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٧٠).

....

وقال أبو جعفر بن جرير في معنى قول الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [فصلت: ٩]، أي: وتجعلون لمن خلق ذلك أندادًا، وهم الأكفاء من الرجال تطيعونهم في معاصي الله. انتهى(١).

قلت: كما هو الواقع من كثير، ومن عباد القبور.

وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ تلا هذه الآية على عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه فقال: «يَا رَسُولَ اللهِ، لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. فَقَالَ: أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتَسْتَحِلُّونَهُ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»(٢).

فصارت طاعتهم في المعصية عبادة لغير الله، وبها اتخذوهم أربابًا، كما هو الواقع في هذه الأمة، وهذا من الشرك الأكبر المنافي للتوحيد الذي هو مدلول شهادة لا إله إلا الله.

فتبين بهذه الآية أن كلمة الإخلاص نفت هذا كله لمنافاته لمدلول هذه الكلمة، فأثبتوا ما نفته من الشرك، وتركوا ما أثبتته من التوحيد.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٤/ ٩٥).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٥٦).

الشرح:

هذه الآية معناها ظاهر، ودخولها في تفسير التوحيد أيضًا ظاهر؛ وذلك لأنّ قول الله عز وجل: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] ظاهر أنّ معنى الربوبية هاهنا هو الألوهية؛ لأنّه قال: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا﴾، فنفوا الأمر الّذي يجب عليهم، وهو أن لايعبدوا إلّا إلهًا واحدًا، فإذًا الله عز وجل فسّر الرّبوبية في هذه الآية بالألوهية، والرّبوبية تفسّر بالألوهية في مواضع، وهي من الألفاظ الّتي تتناوب مع قسيمها، أي: مع ما تنقسم معه تحت جنس واحد، وهذا هو معنى القسيم، هو غير القسم، أنّ قول الله عز وجل: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا﴾ يحتمل معنى الرّبوبية الّتي هي اعتقاد أنّهم أسياد لهم، يدّبرون أمورهم، ويصرفون شؤونهم، ويقومون برزقهم، ويقومون بأنواع معايشهم، وخلقهم، وإحيائهم، وإماتتهم، هذا محتمل، ويحتمل لفظًا لا واقعًا، فهذا الأوّل احتمال لفظي، وكذلك يحتمل لفظًا أن يكون المراد بالربوبية هنا أنّها ربوبيّة العبادة؛ ولهذا في قول الله عز وجل في سورة آل عمران: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، هذه الآية كانت في سياق الآيات الّتي خوطب بها نصارى نجران لمّا حضروا إلى النّبي ﷺ، وسألوه عن أشياء فقال لهم: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، فهذه عامة في الجميع، فأهل الإيمان لا يُؤمرون بذلك، ودخل في هذا كلّ من اتّخذ الأنبياء، أو الملائكة أربابًا.

المقصود من هذا أنّ أولئك ما اتّخذوهم أربابًا بمعنى الرّبوبية الّتي هي

الخلق، والرّزق، والإحياء، والإماتة، وإنّما اتّخذوهم أربابًا معبودين، هذا هو معنى الرّبوبية في هذه الآية، كذلك هو معنى الرّبوبية في قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، معبودكم، فهذا من معاني الرّبوبية، فهذا السّياق في لفظ الربوبية، يُراد به أنّه بمعنى الألوهية، كذلك مسألة الفتنة العظيمة الّتي في القبر، فيُسأل المقبور عن ربّه، وعن دينه، وعن نبيّه، فيُقال له: من ربّك؟ يعني: من معبودك، ففي هذه المواضع، وأشباهها معنى الرّبوبية يعود إلى معنى الألوهية.

المقصود من هذا أنّ قول الله عز وجل: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا﴾، يتعيّن فيه الاحتمال الثّاني، وهو أنّ المعنى اتّخذوهم معبودين من دون الله، ويقرّر هذا المعنى شيئان:

الأول: سياق الآية، قال عز وجل في آخرها: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

الثاني: أن النبي ﷺ فسّرها بالعبادة، فقال عدي ابن حاتم: ما اتّخذناهم أربابًا، وقد دخل على النبي ﷺ وهو يقرأ هذه الآية ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ قال: يا رسول الله ما عبدناهم، ودخل عليه وهو يحمل الصّليب في عنقه، فقال له النّبي ﷺ: «**أَلْقِ عَنْكَ هَذَا الْوَثَن**»، ثمّ سأله هذا السؤال، **قَالَ**: «**مَا عَبَدْنَاهُمْ**»، ففهم من معنى الربوبية هاهنا العبودية؛ لأنه متقرّر من حالهم - حال النّصارى -، أنّهم لا يقرّون لمن عبدوهم للأحبار والرّهبان بأنّهم يخلقونهم، ويرزقونهم، ، ويحيونهم، ويميتونهم، ، فهو فهم من الحال أنّ المراد بالربوبية هنا

العبودية، فلهذا بادر وقال: ما عبدناهم، والنبي ﷺ قال له مبيّنًا معنى العبادة، ومعنى اتّخاذهم أربابا، فقال: «**أليسَ يُحِلُّونَ لَكُم الْحَرَامَ فَتُحِلُّونَهُ؟ قال: بَلى، قَالَ: أليسُوا يُحَرِّمُونَ عَلَيْكُم الْحَلالَ فَتُحَرِّمُونَهُ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَتِلْكَ عِبادَتُهُم**»[(١)]؛ لأنّ العبادة معناها: الخضوع والذلّ مع المحبة، وهؤلاء خضعوا لأحبارهم، ولرهبانهم، وذلّوا لهم في قلب الشّريعة التي كانت لهم، وفي تغيير معالمها، وفي قلب الحرام حلالًا، وفي قلب الحلال حرامًا، وأطاعوهم في ذلك، ليس على وجه الاستعباد لهم، والأخذ بالقهر والقوّة، ولكن على سبيل المحبّة لهؤلاء الأحبار والرهبان، فإذًا اجتمعت فيهم خصال العبودية الثلاث، وهي: الذلّ، والخضوع والمحبة، فأطاعوهم في ذلك ذلًا، وخضوعًا، ومحبة، فكانوا متّخذين لهم آلهة، وأربابًا من دون الله، والله عَزَّوَجَلَّ لا يرضى إلّا أن يعبدوا إلهًا واحدًا، قال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، فهذا هو معنى التّوحيد، معناه: أن لا تعبد إلّا الله عَزَّوَجَلَّ ، فكلّ ما كان من قبيل العبادة فإنّه ينفى عن ما سوى الله عَزَّوَجَلَّ ، وتثبت العبودية لله عَزَّوَجَلَّ ، والعبودية الّتي يستحقّها الله عَزَّوَجَلَّ هي ما كان من فعلك على وجه الذلّ، والخضوع، والمحبّة، فكلّ ما كان من فعلك، وكان مشروعًا من الدّين إذا صرفته لغير الله تكون مشركًا، من ذلك الدّعاء، من ذلك المحبّة، من ذلك التّحليل والتّحريم أي: الشريعة، ولا نعني بهذا أنّهم أطاعوهم في تحليل الحرام، وتحريم الحلال تأويلًا، ليس هذا المقصود؛ لأنّه تارة العالم يحلّل حرامًا، لكن ليس قصدًا، ولكنه متأوّل، أي: هو حرام في الشّرع، ولكن لم يظهر له وجه حرمته، فأفتى بحله، فمن أطاعه

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٥٦).

في ذلك لا يسمّى متّخذًا له إلهًا، أو ربًّا من دون الله، فالمسائل الّتي أخطأ فيها بعض الأئمة من الأئمة المتبوعين أصحاب المذاهب الأربعة، وغيرهم، منهم من أخطأ في مسائل الدّليل يقضي ببطلان القول مثل: قول الحنفية بحلّ النّبيذ الّذي لا يُسكر قليله من غير العنب، هذه مسألة صنف فيها أهل العلم كتبًا، وصنّف فيه أهل الحديث كتبًا سمّوها «كتب الأشربة» كما صنّف الإمام أحمد، وابن قتيبة، وجماعة من أهل العلم، فالحنفية يتبعون أبا حنيفة في هذه المسألة، ويقولون بحلّ ذلك مع ثبوت الدّليل على خلافه، فهنا لا يُقال في هذه المسألة: إنّهم أحلّوا لهم الحرام.

فمعنى ذلك أنّ أتباع أبي حنيفة اتّخذوا أبا حنيفة ربًّا من دون الله، هذا غلط كبير، وإن كان يحوم على بعض الأذهان الّتي لم تنغرس فيها شجرة العلم، ولهذا فالمقصود بهذه الآية أنّهم قلبوا لهم الشّريعة الّتي كانت لهم، وأحلّوا لهم المحرّمات عن غير تأويل، وحرموا عليهم المباحات عن غير تأويل، وإنّما قلب للشريعة عن قصد، وعمد، ومخالفة لظنون ظنوها، وهذا هو الّذي حصل من الأحبار، ومن الرهبان، ومثال هذا في هذا الوقت الّذين يُلغون التّحاكم إلى شريعة الإسلام، ويحكّمون شرائع وضعية، وقوانين بشرية مستقدمة من فرنسا، أو من بريطانيا، أو من أمريكا، ونحو ذلك، ويقولون: التّحاكم إلى الشريعة ليس بملزم، يقولون والشّريعة مصدر من مصادر التّشريع، ليست مصدرًا وحيدًا، فنأخذ منها، وغيرها نأخذ منه، ويحكّمون الشرائع الفرنسية، أو البريطانية، ويلغون أحكام الشريعة، فهؤلاء حرموا حلالًا، طاعة للكفرة، وأحلُّوا حرامًا طاعةً للكفرة، فهذا القلب للشّريعة في التّحاكم باستبدال شريعة مكان شريعة، هذا هو المقصود بالكفر في التّحاكم، وهذا ضابط مهمّ.

وهذا مفهوم من قوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ قال النبي ﷺ: «**أَلَمْ يُحِلُّوا لَكُم الْحَرَامَ فَأَحْلَلْتُمُوهُ**» هذا قسم، فالحرام: كلّ حرام أحلّوه لهم، والنبي ﷺ ما قال: ألم يحلّوا لكم حرامًا، ولو حرام واحد فأحللتموه؟ قال: «**أَلَمْ يُحِلُّوا لَكُم الْحَرَامَ**»، يعني: جنسه «**فَأَحْلَلْتُمُوهُ**»، «**قَالَ: أَلَيْسُوا يُحَرِّمُونَ عَلَيْكُم الْحلاَلَ فَتُحَرِّمُونَهُ؟**»، أي: جنسه، «**قَالَ: بَلى، قَالَ: فَتِلْكَ عِبادَتُهُم**»، مثل من يذهب بشريعة، ويأتي بشريعة أخرى، فهذا كفر، وهذا مناقض لوجوب عبادة الله عز وجل وحده، لا شريك له، ومن أعظم أنواع العبادة الطّاعة، وهؤلاء أطاعوا أولئك في تبديل شريعة الله، وفي التّحليل والتّحريم الّذي هو لله، قال عز وجل: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكما أنّه خالق، فكذلك هو الآمر، إذا كان غيره يخلق فإنّه يستحقّ أن يأمر وينهى ويُطاع، لكن لمّا كان الخالق وحده هو الله عز وجل، يجب أن يكون الآمر النّاهي وحده عز وجل، بما أنزل من الشّريعة ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، ونحو ذلك من الآيات.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

ش: قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: يذكر الله حال المشركين به في الدنيا، ومآلهم في الدار الآخرة، حيث جعلوا لله أندادًا، أي: أمثالًا، ونظراء يعبدونهم معه، ويحبونهم كحبه، وهو الله لا إله إلا هو، ولا ضد له، ولا ند له، ولا شريك معه.

وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ للَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»(١).

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ولحبهم لله تعالى، وتمام معرفتهم به، وتوقيرهم، وتوحيدهم لا يشركون به شيئًا، بل يعبدونه وحده، ويتوكلون عليه، ويلجأون في جميع أمورهم إليه، ثم توعد تعالى المشركين به، الظالمين لأنفسهم بذلك، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، قال بعضهم: تقدير الكلام: لو عاينوا العذاب؛ لعلموا حينئذ أن القوة لله جميعًا، أي: أن الحكم له وحده لا شريك له، فإن جميع الأشياء تحت قهره، وغلبته، وسلطانه ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ كما قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٦﴾﴾ [الفجر: ٢٥-٢٦] يقول: لو علموا ما يعانون هناك، وما يحل بهم من الأمر الفظيع المنكر الهائل على شركهم، وكفرهم، لانتهوا عما هم فيه من الضلال، ثم أخبر عن كفرهم

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٧٥٢٠)، ومسلم (٨٦).

بأعوانهم، وتبرؤ المتبوعين من التابعين، فقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ [البقرة: ١٦٦] تبرأت منهم الملائكة الذين كانوا يزعمون أنهم يعبدونهم في الدار الدنيا، فتقول الملائكة: ﴿تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣]، ويقولون: ﴿سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١] الجن أيضًا يتبرأون منهم، ويتنصلون من عبادتهم لهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝٦﴾ [الأحقاف: ٥-٦] انتهى كلامه(١).

روى ابن جرير عن كلامه في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٦٥] مباهاة، ومضاهاة للحق سبحانه بالأنداد ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾ من الكفار لأوثانهم(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن الأمور المبينة لتفسير التوحيد، وشهادة أن (لا إله إلا الله): آية البقرة في الكفار الذين قال تعالى فيهم: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] ذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله، فدل على أنهم يحبون الله حبًا عظيمًا، فلم يدخلوا في الإسلام، فكيف بمن أحب الند أكبر من حب الله؟ فكيف بمن لم يحب إلا الند وحده؟). ا.هـ.

ففي الآية بيان أن من أشرك مع الله تعالى غيره في المحبة فقد جعله

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٤٧٧).
(٢) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٢٧٩).

....

شريكًا لله في العبادة، واتخذه ندًا من دون الله، وأن ذلك هو الشرك الذي لا يغفره الله؛ كما قال تعالى في أولئك ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥] المراد بالظلم هنا الشرك، كقوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] - كما تقدم -، فمن أحب الله وحده، وأحب فيه، وله فهو مخلص، ومن أحبه، وأحب معه غيره، فهو مشرك؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ما معناه: فمن رغب إلى غير الله في قضاء حاجة، أو تفريج كربة، لزم أن يكون محبًا له، ومحبته هي الأصل في ذلك. انتهى.

فكلمة الإخلاص (لا إله إلا الله) تنفي كل شرك في أي نوع كان من أنواع العبادة، وتثبت العبادة بجميع أفرادها لله تعالى، وقد تقدم بيان أن الإله هو المألوه الذي تألهه القلوب بالمحبة، وغيرها من أنواع العبادة، فـ(لا إله إلا الله) نفت ذلك كله عن غير الله، وأثبتته لله وحده. فهذا هو ما دلت عليه كلمة الإخلاص مطابقة، فلابد من معرفة معناها، واعتقاده، وقبوله، والعمل به باطنًا، وظاهرًا - والله أعلم -.

....

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: فتوحيد المحبوب أن لا يتعدد محبوبه، أي: مع الله تعالى بعبادته له، وتوحيد الحب أن لا يبقى في قلبه بقية حب حتى يبذلها له، فهذا الحب - وإن سمي عشقًا - فهو غاية صلاح العبد، ونعيمه، وقرة عينه، وليس لقلبه صلاح، ولا نعيم إلا بأن يكون الله ورسوله أحب إليه من كل ما سواهما، وأن تكون محبته لغير الله تابعة لمحبة الله تعالى، فلا يحب إلا الله، ولا يحب إلا الله؛ كما في الحديث الصحيح: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ». الحديث[1].

ومحبة رسول الله ﷺ هي من محبة الله، ومحبة المرء إن كانت لله فهي من محبته، وإن كانت لغير الله فهي منقصة لمحبة الله، مضعفة لها، ويصدق هذه المحبة بأن تكون كراهيته لأبغض الأشياء إلى الله محبوبه، وهو الكفر بمنزلة كراهيته لإلقائه في النار أو أشد، ولا ريب أن هذا من أعظم المحبة، فإن الإنسان لا يقدم على محبة نفسه، وحياته شيئًا، فإذا قدم محبة الإيمان بالله على نفسه بحيث لو خير بين الكفر وبين إلقائه في النار، لاختار أن يلقى في النار، ولا يكفر، كان أحب إليه من نفسه، وهذه المحبة هي فوق ما يجده العشاق المحبون من محبة محبوبيهم، بل لا نظير لهذه المحبة، كما لا مثل لمن تعلقت به، وهي محبة تقتضي تقديم المحبوب فيها على النفس، والمال، والولد.

وتقتضي كمال الذل، والخضوع، والتعظيم، والإجلال، والطاعة،

---

(١) أخرجه البخاري (١٦، ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

....

والانقياد ظاهرًا، وباطنًا، وهذا لا نظير له في محبة المخلوق، ولو كان المخلوق من كان، ولهذا من أشرك بين الله، وبين غيره في هذه المحبة الخاصة كان مشركًا شركًا لا يغفره الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]، والصحيح: أن معنى الاية: أن الذين آمنوا أشد حبًا من الله أهل الأنداد لأندادهم، كما تقدم أن محبة المؤمنين لربهم لايماثلها محبة مخلوق أصلًا، كما لا يماثل محبوبهم غيره، وكل أذى في محبة غيره فهو نعيم في محبته، وكل مكروه في محبة غيره، فهو قرة عين محبته، ومن ضرب لمحبته الأمثال التى في محبة المخلوق للمخلوق كالوصل، والهجر، والتجني بلا سبب من المحب، وأمثال ذلك مما يتعالى الله عنه علوًا كبيرًا، فهو مخطئ أقبح الخطأ، وأفحشه، وهو حقيق بالإبعاد والمقت. انتهى(١).

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فكل من اتخذ ندًا لله، يدعوه من دون الله، ويرغب إليه، ويرجوه لما يؤمله منه من قضاء حاجاته، وتفريج كرباته، كحال عباد القبور، والطواغيت، والأصنام، فلا بد أن يعظموهم، ويحبوهم لذلك، فإنهم أحبوهم مع الله، وإن كانوا يحبون الله تعالى، ويقولون:

---

(١) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٢٠).

....

لا إله إلا الله، ويصلون، ويصومون، فقد أشركوا بالله في المحبة بمحبة غيره، وعبادة غيره، فاتخاذهم الأنداد يحبونهم كحب الله يبطل كل قول يقولونه، وكل عمل يعملونه؛ لأن المشرك لا يقبل منه عمل، ولا يصح منه، وهؤلاء وإن قالوا: لا إله إلا الله، فقد تركوا كل قيد قيدت به هذه الكلمة العظيمة من العلم بمدلولها؛ لأن المشرك جاهل بمعناها، ومن جهله بمعناها جعل الله شريكًا في المحبة وغيرها، وهذا هو الجهل المنافي للعلم بما دلت عليه من الإخلاص، ولم يكن صادقًا في قولها؛ لأنه لم ينف ما نفته من الشرك، ولم يثبت ما أثبتته من الإخلاص، وترك اليقين أيضًا؛ لأنه لو عرف معناها وما دلت عليه، لأنكره، أو شك فيه، ولم يقبله وهو الحق، ولم يكفر بما يعبد من دون الله؛ كما في الحديث، بل آمن بما يعبد من دون الله باتخاذه الند، ومحبته له، وعبادته إياه من دون الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ لأنهم اخلصوا له الحب فلم يحبوا إلا إياه، ويحبون من أحب، ويخلصون أعمالهم جميعًا لله، ويكفرون بما عبد من دون الله. فبهذا يتبين لمن وفقه الله تعالى لمعرفة الحق، وقبوله دلالة هذه الآيات العظيمة على معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وعلى التوحيد الذي هو معناها الذي دعا إليه جميع المرسلين. فتدبر.

الشرح:

ذكر هنا آية سورة البقرة وهي قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وهاهنا مسألة مهمّة وهي أنّ المحبة عبادة، بل لا تقوم العبادة إلّا على ركن المحبّة، وهؤلاء أشركوا في المحبّة، قال: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أنّهم سوّوا هذه الآلهة بالله عَزَّوَجَلَّ في المحبة، وهذا جاء صريحًا في آية الشعراء؛ حيث قال الله عَزَّوَجَلَّ عند قول المشركين في جهنّم لأصنامهم، وأوثانهم، ومعبوديهم، قالوا لهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨] تنبيه للمساواة: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هذه المساواة في المحبة، والمحبة محرّكة، المحبة الّتي في القلب تجعل العبد يتحرّك لمحابّ محبوبه، أو يتحرّك لما يمليه عليه ذلك الحبّ، وإذا كان كذلك فينبغي أن نفهم ضابطًا مهمًّا في الفرق بين المحبّة التي هي نوع من أنواع العبادة، والمحبّة الّتي هي من الغريزة؛ لأن بعض النّاس يأتي ويقول: هؤلاء يحبّون المال فيكونون كفارا؛ لأنّهم أحبوا المال، وجعلهم يأكلون الحرام، ويفعلون دون نظر لأمور أخر، هذا غلط وإن كان الّذي يحبّ المال، ويسعى لأخذه في غير ما يحلّ يسمّى عبدًا له؛ كما قال النبي ﷺ: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ**..»(١) إلى آخره، لكن هذه العبودية لا تقتضي خروجًا؛ لأنها عبودية لغوية، وليست العبودية الشرعية، الّتي بها يخرج عن دين الإسلام.

فإذًا ما الفرق بين المحبّة التّي هي العبودية، أو نوع من أنواع العبادة،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمحبّة الّتي هي غريزية تأتي للمرء، تزيد وتنقص، ونحو ذلك من محابّه لأمور حياته؟، يتبيّن لك الفرق فيما ينتج عن هذه المحبّة، وممّن أوضحه إيضاحًا جيدًا الشّيخ ابن سعدي رحمه الله في أوائل فتاوِيه وملخّصه: أنّه يتبين لك الفرق بالأثر، وكثير من الأحكام في التوحيد خاصة، يتبيّن لك الفروق بينها بآثارها، فالمحبّة التي هي عبادة تنظر إلى أثرها، فإذا كانت هذه المحبّة جعلته يتّبع دينًا فهذه المحبّة عبادة، إذا جعلته هذه المحبّة يتّبع أمرًا مباحًا، فهذه محبّة غريزية، وقد تكون هذه المحبّة الغريزية تجعله يتّبع أمرًا هومعصية، فهذا يكون أيضًا محبّة غريزية، فإذا كانت هذه المحبّة من آثارها أن يتّبع دينًا يدين به من عبادة، أو اتّباع لأمرٍ من أصول الشرع، فهذه المحبّة محبة عبادة، مثل ما حصل من أولئك، يحبّونهم كحب الله، هذه المحبّة الّتي أحبّوا أولئك من أجلها قادتهم لأن يدعوهم، ولاحظ أحبّوهم كمحبة الله، فإذًا جعلوا لهم شيئًا من الدّين، وهو أنّهم يدعونهم، ويعتقدون أنّهم ينفعون أو يضرّون، أضف إلى ذلك أنهم شفعاء تارة، وتارة يقرّبون إلى الله زلفى، فهذه أنواع من المحابّ الّتي كانت في نفوسهم، لكن قادتهم هذه المحاب إلى صرف شيء من الدّين لأولئك، الدّين الّذي يستحقّه الله عز وجل ، ولا يستحقّه غيره، المحبة الطبيعية الغريزية مثل أن يكون في قلبه محبّة لزوجه، أو محبة لولده، أو محبة لقريبه، وهذه المحبّة تجعله يطيعه في بعض المسائل، هل هذا تسمّى محبّة عبادة؟ لا؛ لأنّ هذه محبّة أذن فيها الشّرع إلا إذا كانت محبّة قادته إلى محرّم، فتكون هذه المحبّة محرّمة، لكن لا تدخل في العبادة، حتّى يصرف شيئا من أنواع العبادة لمن لا يستحقّها، فإذا بان بأثر المحبّة أن المحبّة حرّكته لأن يفعل شيئًا لا يستحقّه إلّا الله، فنعلم أن المحرّك له المحبّة التي هي عبادة.

النّوع الثاني: المحبة التي هي غريزية، حرّكته المحبة لأمر من لهوه، لأمر من دنياه، ونحو ذلك ممّا لا يدخل في العبادة.

فهذا أبان لنا أن هذه المحبة ليست محبّة عبادة، وإنّما هي المحبة الّتي جعلها الله عَزَّوَجَلَّ في الأنفس، ولهذا الله عَزَّوَجَلَّ ذكر المساواة في قوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾، والله عَزَّوَجَلَّ يستحقّ العبادة، يستحقّ أن يوحّد، يستحق أن يتّجه إليه بالقلوب، والأوجه دون غيره، فهؤلاء وجّهوا القلوب، تعلّقًا، ورغبة، ورهبة، ورجاءً، وخوفًا بغير الله، هذه المحبّة جعلتهم يتعلّقون بأولئك الّذين عبدوهم.

فلا شكّ أنّها صارت محبّة عبادة، فلا بدّ لك من فهم هذا الفرق؛ لأنّني أسمع من بعض المنتسبين إلى الطلب، أنّهم يطلقون عبارات في الطّاعة، وهي عبارات غير شرعية، يقول مثلًا: هذا عبد كذا، هؤلاء عبيد كذا، وهذه العبارات شرعية، والعبارات الشرعية طالب العلم ينبغي أن يضعها في مواضعها، وإلاّ فإنّه يضلّ نفسه، ويضلّ غيره ولا شكّ، فمثلًا يأتي غيره في بعض المواضع يقول مثل ما ذكره بعضهم في بعض رسائله: هؤلاء عبيد أمريكا، هؤلاء عبيد فرنسا، مثلًا في بعض المسائل إذا رأى واحدًا جاء من الغرب، وتأثّر بهم في بعض الأشياء، قال: هذا عابد لأمريكا، هذا عبد الأمريكان، هذا عبد للفرنسية، لا.. طالب العلم ما ينبغي أن يطلق عبارة إلّا وقد تبيّن له وجه صوابها شرعًا؛ لأنّك محاسب، كيف وأنت ستخلف هذه الأحكام الشرعية في أهلك، وفي من حولك، فربّما سمعها سامع وأخذها على أنّك طالب علم، وهذا حضر عند الشّيخ فلان، أو قرأ، أو متخرّج من الكلّية الفلانية، أو يدرس، ثم يقول: لا بدّ أن هذا درسه، وفي غيرها يقول هؤلاء: عبدوا آلهة الأزياء، هذه

العبارة موجودة، وبعضهم جعلها في كتاب له قرأتها، يقول: هؤلاء - يعني: النّسوة - عَبَدْنَ آلهة الأزياء؛ لأن آلهة الأزياء على حد تعبيرهم قالوا لهم: البسن ما لم يحل شرعًا، فلمّا النساء أطعن أولئك في ذلك، قال: معنى ذلك أنهم اتخذوهم آلهة، هذا غلط، وتجاوز قد ذكره بعضهم، وبعض النّاس ممّن يردد مثل هذه العبارات، وهذا ممّا ينبغي أن يتنبّه له طالب العلم، لا تلق بكلمة إلّا وأنت تعلم وجه صحتها شرعًا، فإذا علمت وجه صحتها شرعًا فانطق بها، فالله عَزَّوَجَلَّ قد أباح لك ذلك، إذا لم يتبين لك ذلك، أو شككت فيه، فالسّكوت خير، ما الذي يلزمك بالكلام بعبارات خاصة في التوحيد، حكم بكفر، بإيمان، ونحو ذلك، بتفسيق، بتبديع، وأنت لا تعلم وجه صحتها شرعًا، لا شكّ أن هذا من التعدي؛ ولهذا تورّع قوم من أئمة أهل العلم عند إطلاق مثل هذه الألفاظ حتّى يكون لهم في وجه إطلاقها ما هو مثل الشمس في البيان والوضوح، حتى لا يكون عندهم تعدٍّ، وهذا لا شك من عظيم فقههم، وعظيم ورعهم، بعض النّاس يأتي ويقول: إذًا لا نحكم على أحد إذا كان الأمر كذلك؟، ما نحكم على أحد، وأنت مكلّف بالحكم على النّاس؟ الله عَزَّوَجَلَّ أمرك بأن تذهب وتحكم على الناس؟ لا، أمرك بأن تحكم على من ظهر منه ما يوجب عليك ذلك، أمّا إذا لم يكن كذلك فلا تتّبع الظّنون، ولا تتّبع الأوهام، ولا تكن ممّن يطلق العبارات الشرعية في غير مواضعها التي أذن الله عَزَّوَجَلَّ بها، وهذا ظاهر في استعمالات المعاصرين في بعض كتبهم، وبعض محاضراتهم، وبعض توجيهاتهم، يُطلقون عبارات من باب الثّقافة يظنونها عبارات ثقافية، لكن تحدث في الأنفس ما تحدث، ويتربّى عليها من يتربّى، وطالب العلم لا يرتضي هذا ولا شكّ، فكلّ عبارة لها موضعها، إذا وضعتها في موضعها

حسنت، وإذا وضعتها في غير موضعها صارت قبيحة ولا شكّ، فانتبه لهذه.

فإذًا مسألة المحبّة مسألة مهمة، وضابطها مهم، وهكذا مسائل التوحيد عامة، مسائل الكفر والإيمان، وينبغي أن تؤخذ من أهلها المتحقّقين في ذلك.

ووجه الاستدلال من الآية ومناسبتها للباب ظاهرة: في أن التشريك في المحبة منافٍ لكلمة التوحيد، منافٍ للتوحيد من أصله، بل حكم الله عليهم بأنهم اتخذوا أندادًا من دون الله، ووصَفَهم بأنهم اتخذوا الأنداد في المحبة، والمحبة مُحَرِّكَة، وهي التي تبعث على التصرفات، فإذًا هنا ذكر المحبة، والمحبة نوع من أنواع العبادة، ولَمَّا لم يفردوا الله بهذه العبادة، صاروا متخذين أندادًا من دون الله، وهذا معنى التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»[1].

ش: **قوله: (وَفِي الصَّحِيحِ) أي: صحيح مسلم، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه، عن النبي ﷺ فذكره.**

وأبو مالك اسمه: سعد بن طارق، كوفي ثقة، مات في حدود الأربعين ومائة، وأبوه طارق بن أشيم - بالمعجمة، والمثناة التحتية وزن أحمر -: ابن مسعود الأشجعي، صحابي، له أحاديث. قال مسلم: لم يرو عنه غير ابنه.

وفي مسند الامام أحمد عن أبي مالك قال: وسمعته يقول للقوم: «مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ تَعَالى، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ على عَزَّ وَجَلَّ».

ورواه الإمام أحمد من طريق يزيد بن هارون، قال: أخبرنا أبو مالك الأشجعي، عن أبيه. ورواه أحمد عن عبد الله بن إدريس قال: سمعت أبا مالك قال: قلت لأبي: الحديث[2]. ورواية الحديث بهذا اللفظ تفسر: لا إله إلا الله.

قوله: «مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ». اعلم

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣).
(٢) أخرجه أحمد (٢٥/ ٢١٢، ٢١٤، ٤٥/ ١٨٨).

....

أن النبي ﷺ علق عصمة المال، والدم في هذا الحديث بأمرين:

الأول: قول لا إله إلا الله عن علم، ويقين، كما هو قيد في قولها في غير ما حديث - كما تقدم -.

والثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، فلم يكتف باللفظ المجرد عن المعنى، بل لابد من قولها، والعمل بها.

قلت: وفيه معنى ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قال المصنف رحمه الله: (وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل اللفظ بها عاصمًا للدم، والمال، بل ولا معرفة معناها مع لفظها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم ماله، ودمه حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك، أو تردد لم يحرم ماله، ودمه. فيا لها من مسألة ما أجلها! ويا له من بيان ما أوضحه!، وحجة ما أقطعها للمنازع!). انتهى.

قلت: وهذا هو الشرط المصحح لقوله: لا إله إلا الله، فلا يصح قولها بدون هذا الخمس التى ذكرها المصنف رحمه الله أصلًا. قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وقال: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ

....

وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، أمر بقتالهم حتى يتوبوا من الشرك، ويخلصوا أعمالهم لله تعالى، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإن أبوا عن ذلك، أو بعضه قوتلوا إجماعًا.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي، وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»[١]، وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»[٢]. وهذان الحديثان تفسير الآيتين، آية الأنفال، وآية براءة.

وقد أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله، ولم يعتقد معناها، ولم يعمل بمقتضاها، أنه يقاتل حتى يعمل بما دلت عليه من النفي، والإثبات.

قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله في قوله: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»[٣]. «معلوم أن المراد بهذا أهل عبادة الأوثان،

(١) أخرجه مسلم (٢١).
(٢) أخرجه البخاري (٢٥، ١٣٩٩، ١٤٥٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤)، ومسلم (٢١، ٢٢).
(٣) سبق تخريجه (ص٢٢٦).

....

دون أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله ثم يقاتلون، ولا يرفع عنهم السيف»[١].

وقال القاضي عياض: اختصاص عصمة المال، والنفس بمن قال: لا إله إلا الله، تعبير عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد بذلك مشركو العرب، وأهل الأوثان، فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد، فلا يكتفى في عصمته بقول لا إله إلا الله إذ كان يقولها في كفره[٢]. انتهى ملخصًا.

وقال النووي: لابد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به الرسول ﷺ؛ كما جاء في الرواية «ويؤمنوا بي وبما جئت به»[٣].

وقال شيخ الإسلام لما سئل عن قتال التتار فقال: كل طائفة ممتنعة عن التزام شرائع الإسلام الظاهرة من هؤلاء القوم، أو غيرهم فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين، وملتزمين بعض شرائعه؛ كما قاتل أبو بكر، والصحابة رضي الله عنهم مانعي الزكاة، وعلى هذا اتفق الفقهاء بعدهم. قال: فأيما طائفة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضات، أو الصيام، أو الحج، أو عن التزام تحريم الدماء، أو الأموال، أو الخمر، أو الميسر، أو نكاح ذوات المحارم، أو عن التزام جهاد الكفار، أو غير ذلك من التزام واجبات الدين،

---

(١) انظر: معالم السنن (٢/ ١١).
(٢) انظر: الشفاء (٢/ ٥٣٨ - ٥٤٢).
(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (١/ ٢١٢).

....

ومحرماته التى لا عذر لأحد في جحودها، أو تركها التي يكفر الواحد بجحودها، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها، وهذا مما لا أعلم فيه خلافًا بين العلماء. قال: وهؤلاء عند المحققين ليسوا بمنزلة البغاة، بل هم خارجون عن الإسلام. انتهى[١].

قوله: «وَحِسَابُهُ على اللَّهِ» أي: الله - تبارك وتعالى - هو الذي يتولى حساب الذي يشهد بلسانه بهذه الشهادة، فإن كان صادقًا جازاه بجنات النعيم، وإن كان منافقًا عذبه العذاب الإليم، وأما في الدنيا فالحكم على الظاهر، فمن أتى بالتوحيد، ولم يأت بما ينافيه ظاهرًا، والتزم شرائع الإسلام، وجب الكف عنه.

قلت: وأفاد الحديث أن الإنسان قد يقول: لا إله إلا الله، ولا يكفر بما يعبدون من دون الله، فلم يأت بما يعصم دمه وماله، كما دل على ذلك الآيات المحكمات، والأحاديث.

الشرح:

حرمة الدم والمال له حالان:

الحال الأولى: أن يكون حديث الإسلام، فهذا يُكتفى منه بقول لا إله إلا الله، ثم بعد ذلك إذا أسلم بهذه الكلمة، فينظر حاله بعد ذلك.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٠٢).

الحال الثانية: وهي أنّه دخل في الإسلام، فينظر في حاله، هل تمم الشروط؟ وهل كان قول لا إله إلّا الله عن صدق، وإيمان، أم قالها تعوّذًا، أو حمايةً لدمه، وماله؟، فننظر بعد ذلك إلى إيمانه، بما جاء به النبي ﷺ إلى تحقيقه التوحيد، إلى بقية الشروط، الإيمان بما جاء به النبي ﷺ، والإيمان به، وسائر شروط الإسلام، وسائر مقوماته من ذلك:

الشرط الثاني: «**وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ**»، إذًا المسألة في قوله لا إله إلا الله لها حالان:

الحال الأولى: لا تنظر فيها إلى الشرائط؛ لأنّها حال تعوّذ، وحال إسلام، والثانية: بعد أن قالها، وأسلم في الظاهر، أنت تنظر هنا إلى تصديقه بـ«لا إله إلّا الله» بالعمل، فلو قال: لا إله إلّا الله، وهو يعبد غير الله، يشرك بغير الله فهل هذا يكون قالها عالمًا بمعناها، معتقدًا لما دلت عليه، عاملًا بمقتضاها أم لا؟ لا، فإذًا لا تكون نافعة له، وهذا الشرط لم يتحقّق فيه، فننظر في حاله بعد ذلك، فإذًا هذا الشرط الأول كما قال الشارح، وهُو لا يُكتفى فيه بمجرّد القول بعد شهادته، بعد قول لا إله إلا الله، واستمراره في الإسلام، لا يُكتفى فيه في شأنه بمجرد القول، بل ننظر إلى بقية شروط لا إله إلّا الله من الاعتقاد لما دلت عليه، والعمل، والصدق، واليقين، وسائر الشروط.

كذلك أن يكون عاملًا بما جاء به ﷺ، ما يكون مكذبًا بشيء ممّا جاء به النبي ﷺ، فيكون في قوله لا إله إلّا الله قد التزم بما دلت عليه هذه الكلمة، فإذا حصل منه هذا الشرط، وهو أنّه قالها ملتزمًا بما دلّت عليه، فإنّه يُعصم ماله، ودمه مع توفّر الشرط الثاني، وهو «**وكفر بما يُعبد من دون الله**»، وهذا الشرط فيه أهمية، وهو من مشكاة النبوة، والّذي قاله هو

النبي ﷺ «**مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله**» هذا الشرط الأول، «**وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ**» فلم يجعل القول بالنّطق المجرّد بـ«لا إله إلّا الله» عاصمًا للدّم، والمال، بل ولم يجعل القول بها مع العلم بمعناها، مع العمل بمقتضاها عاصمًا للدّم والمال، حتّى يضيف إلى ذلك الكفر بما يُعبد من دون الله، فإن شكّ، أو تردّد فهو كافر، لم تنفعه هذه الكلمة، ما معنى ذلك؟ ما معنى الكفر بما يُعبد من دون الله؟ معنى ذلك: أنّه إذا قال: لا إله إلّا الله، هو يعلم أن المعبودات الّتي عُبدت من دون الله، من الصالحين، أو الآلهة المدعاة، والأوثان، أو الأصنام، أو الأنبياء، أو غير ذلك من كلّ إله عُبد من دون الله يعلم أن عبادته باطلة، ويُبغض هذه العبادة من قلبه، هذا معنى الكفر، أن يعلم بطلانها، وأن يبغض هذه العبادة، وأن يتبرّأ من العبادة، ومن المعبودين، وهذا هو الّذي جاء في قوله تعالى مخبرًا عن قول إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦] هذا هُو الكفر بما يُعبد من دون الله، ما يقول: لا، هؤلاء دعهم يعبدون هذه الأشياء، يمكن لهم وجه، ونحو ذلك، هل هذا يكون كافرًا بما يُعبد من دون الله؟، لا، لابدّ أن يضيف إلى توحيده، إلى قول لا إله إلا الله، الكفر بما يعبد من دون الله، وأن يتبرّأ من كل عبادة سوى عبادة الله عز وجل؛ ولهذا كان الشرط بالإضافة إلى قول لا إله إلا الله، هو معنى التوحيد؛ ولهذا قال عز وجل: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦] والعروة الوثقى: هي الإسلام، وهي القرآن، وهي قول لا إله إلّا الله.

فإذًا معنى التوحيد من تفسير شهادة أن لا إله إلّا الله: أن يكون معتقدًا لما دلت عليه، ويقولها مستكملًا للشّروط، كافرًا بكلّ ما يُعبد من دون الله، فإذا كان كافرًا بما يُعبد من دون الله، ويجد في نفسه البغضاء لعبادة غير

الله عَزَّوَجَلَّ ، ويوقن بأنّ كل عبادة سوى عبادة الله فهي ضلال، وكفر، بهذا العموم، فإنّه عند ذلك يكون موحّدًا قد شهد شهادة الحقّ، فعند ذلك يكون قد اتّبع الدين، فيحرم ماله، ودمه، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْۚ﴾ [التوبة: ٥] أي: أنّه إذا قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يُعبد من دون الله تاب، لا بد أن يأتي ببقيّة شرائع الإسلام في قوله: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْۚ﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١].

إذًا هذا الجزء وهو أن يحرم ماله، ودمه، أي: يحرم التّعدّي على ماله، والتعدي على دمه، هذا بتحقيق هذين الشرطين:

الشرط الأول: أن يقول: لا إله إلّا الله مع بقية شروطها جميعًا، أي: لا إله إلّا الله النافعة له.

الشرط الثاني: أن يكفر بما يُعبد من دون الله، وهذا تخصيص لها بالذّكر مع أنّها من معنى لا إله إلّا الله؛ ولهذا خصّها هنا بالذكر لأجل أهميّتها، فكانت مع ما قبلها تفسير لـ«لا إله إلّا الله».

ولهذا الشيخ أورده في هذا الباب: (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، الجزاء ما هو؟ فقد حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله عَزَّوَجَلَّ .

هذا أفادنا أنّ الأمر بالنسبة إلينا هو الظاهر، وأمّا الباطن فليس لنا تعلق به؛ لأنه قال: «حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ»(١) هذا في الظاهر، وفي الباطن حسابه على الله عَزَّوَجَلَّ ، قد يكون منافقًا في الظاهر، أقر بما نقرّ به، والتزم شرائع

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

الإسلام الظاهرة، وما اطلعنا على باطنه، فهذا حسابه على الله عَزَّوَجَلَّ، لا يجوز لنا أن نتعرض له على هذا، سيرة النبي ﷺ وهديه مع المنافقين، ولكن الشّأن في الظاهر إذا ثبت هذا الظاهر، فإنّه يحرم ماله ودمه، إذا فالمسلم يحرم ماله، ويحرم دمه، فلا يحل أن يُتعرض لماله، ولا أن يتعرض لدمه، بسفك، ما دام مسلمًا.

وهذا الكلام يجب على الفرد والجماعة، أم هو صادق على الفرد وحده؟ هذا البحث مهمّ، وهو الذي ذكره شيخ الإسلام، ذلك أنّ من أمور الإسلام، ومن شرائع الإسلام، من يقاتل عليه، متى؟ إذا امتنعت عنه الطائفة الممتنعة، الطائفة التي لها شوكة، ولها شأن، فلو اجتمع الناس في قرية من القرى فقالوا: نحن نترك الأذان، ولن نقيم الصلاة، أليس الأذان من شرائع الإسلام الظاهرة، وهو عند جمع من أهل العلم سنة، وعند جمع آخرين واجب، لكنه مجرد ترك الواجب هل هو كفر؟ لا، يقولون: نحن مقرون بأن الأذان واجب، لكن إذا جاء وقت الصلاة حضرنا، وأقمنا، فما الواجب على إمام المسلمين، أو أهل الإسلام؟ الواجب أن يقاتلوا على ذلك، ولو كان هذا سنة، ولو امتنعوا من سنة من السنن اجتمعوا عليها، قالوا: سنة من السنن ولا نرضى بها في بلادنا، ويعلمون أنّها سنة من سنن المصطفي ﷺ كن يقولون: لن نفعل هذه مثل ما فعل مانعو الزكاة حين منعوا أداة الزكاة لأبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

أو اجتمعت طائفة على أمر محرّم أقروه فيما بينهم، ولو كان من غير اعتقاد أنّه حلال، فيقولون: هذا الأمر مثلًا نكاح الأخت، نعلم أنه محرم، ولكن نجعله بيننا، ولا أحد يتدخل فينا، نحن نعلم أنه محرم، إذا كان علموا أنّه محرم، ونكحوا المحارم فهذه معصية، صحيح لا يدخل في

الكفر؛ لأنّهم مقرّون بحرمته، لكن هل يُتركون؟ لا، فلابدّ أن يقاتلوا، فإذًا حرمة المال والدّم في هذا الحديث متعلّقة بالفرد، أمّا الجماعة فهو كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كلّ طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام فإنّها تقاتل عليها حتّى ترجع إلى هذه الشريعة، وأبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قاتل مانعي الزكاة، فاحتجّ عليه عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لمّا أراد أن يقاتلهم، احتجّ عليهم جمعٌ من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قالوا: «**كَيْفَ تُقَاتِلُ الناس وقد قال رسول اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ، فَقَالَ: وَاللهَ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ**»[1]، قاتل ما نعي الزكاة على أساس أنّهم مرتدّون، لا على أساس أنّهم امتنعوا عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة، وهي أداء الزكاة للإمام، وهذه الواجبات، أو سنة على قول بعض أهل العلم، فكيف لا تؤدون هذا، قالوا: نحن لا نؤديها، تؤدونها إلى رسول الله ﷺ، أصبحت شريعة من الشرائع، ثم تمتنعون، فلا بد أن يقاتلوا حتى يكون الدّين كله لله.

فإذًا في هذا الحديث في قوله: «**مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَحِسَابُهُ على اللهِ**» هذا في حال الفرد، فمثلًا قال: أنا ما أؤدي الزكاة، وأنا مقرٌّ بوجوبها، لكن لن أؤدي الزكاة، هل يكفر؟ هل يقاتل؟ الجواب: لا، الفرد لا يقاتل، لكن تؤخذ منه قهرًا إن كان، وإن لم يكن هذا فإنّه لا يقاتل عليها، يكون عاصيًا بعدم أداء الزكاة،

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٢٦).

لكن هذا إذا كان مقرًّا بوجوبها، لكن الطائفة الممتنعة تقاتل؛ لأن الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة عن أدائها، أو عن تحريم محرّم في هذه الشريعة، فإنّهم إذا اجتمعوا على ذلك يقاتلون؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣].

في قوله ﷺ هاهنا: «**حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ**» دليل واضح على التفريق بين الدّم والمال، فقد يكون المال حلالًا، والدّم غير حلال، وقد يكون الدّم مباحًا، والمال غير مباحًا، فلا يلزم من كون أحدهما موجودًا أن يوجد الآخر، فالتفريق هنا «**حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ**»، للتنويع، وهو موجود في حال كثيرين، لكن في حال الكافر يحلّ الدّم، ويحل المال، ولا يلزم دائمًا أنّ من حَرُم ماله، حرم دمه، ومن حرم دمه، يحرم ماله، ففي الكافر يجتمعان، أمّا في المسلم فقد يكون هذا، وقد يكون هذا في الجملة الأخيرة من هذا الحديث العظيم، وهي قوله: «**وَحِسَابُهُ على اللهِ**» بيان أنّنا مأمورون بالنّظر إلى الظاهر، أمّا البواطن فلسنا مأمورين بتتبّع الاعتقادات الباطلة، لنا الظاهر، فالأحكام متعلقة بالظاهر، أمّا الباطن فإنّه لا يلزم ذلك، أيضًا لا يلزم البحث عن بواطن الناس، ما تبحث تقول: هذا لنبحث عن هذا، ونختبره هل هو مسلم صحيح، أو هو منافق؟ أو هو فيه كذا وكذا، لا يلزم، فيكون الحكم أنّ هذا يحرم إذا كان الظاهر منه السلامة، وقوله: «**وَحِسَابُهُ على اللهِ**»، معنى ذلك: أنّك إنما ترعى الظاهر، ولا تفتش عن بواطن الناس، ولا عن قلوبهم، وبواطن معتقداتهم إذا كان ما أظهروه سليمًا.

شَرْحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ.

فِيهِ أَكْبَرُ الْمَسَائِلِ وَأَهَمُّهَا: وَهِيَ تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، وَتَفْسِيرُ الشَّهَادَةِ، وَبَيَّنَهَا بِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ:

مِنْهَا: آيَةُ الْإِسْرَاءِ، بَيَّنَ فِيهَا الرَّدَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ، فَفِيهَا بَيَانُ أَنَّ هَذَا هُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ.

وَمِنْهَا: آيَةُ بَرَاءَةٍ؛ بَيَّنَ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ، وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، مَعَ أَنَّ تَفْسِيرَهَا الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ: طَاعَةُ الْعُلَمَاءِ وَالْعُبَّادِ فِي الْمَعْصِيَةِ، لَا دُعَاؤُهُمْ إِيَّاهُمْ.

وَمِنْهَا: قَوْلُ الْخَلِيلِ عليه السلام لِلْكُفَّارِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، فَاسْتَثْنَى مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبَّهُ، وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ الْبَرَاءَةَ وَالْمُوَالَاةَ هِيَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨].

وَمِنْهَا: آيَةُ الْبَقَرَةِ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿فَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧]، وَذَكَرَ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَنْدَادَهُمْ كَحُبِّ اللهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللهَ حُبًّا عَظِيمًا، وَلَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ أَحَبَّ النِّدَّ حُبًّا أَكْبَرَ مِنْ حُبِّ اللهِ؟! فَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النِّدَّ وَحْدَهُ وَلَمْ يُحِبَّ اللهَ؟!.

وَمِنْهَا: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ»، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبيِّنُ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلَفُّظَ بِهَا عَاصِمًا لِلدَّمِ وَالْمَالِ، بَلْ وَلَا مَعْرِفَةَ مَعْنَاهَا، بَلْ وَلَا مَعْرِفَةَ مَعْنَاهَا، وَلَفْظِهَا، بَلْ وَلَا الْإِقْرَارِ بِذَلِكَ، بَلْ وَلَا كَوْنهُ لَا يَدْعُو إِلَّا اللهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بَلْ لَا يَحْرُمُ دَمُهُ وَمَالُهُ حَتَّى يُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ الْكُفْرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، فَإِنْ شَكَّ أَوْ تَرَدَدَ لَمْ يَحْرُمْ مَالُهُ وَدَمُهُ.

فَيَا لَهَا مِنْ مَسْأَلَةٍ مَا أَجَلَّهَا! وَيَا لَهُ مِنْ بَيَانٍ مَا أَوْضَحَهُ، وَحُجَةٍ مَا أَقْطَعَهَا لِلْمُنَازِعِ!

ش: قوله: (وَشَرْحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ) قلت: وأن ما بعدها من الأبواب فيه ما يبين التوحيد، ويوضح معنى لا إله إلا الله، وفيه أيضًا: بيان أشياء كثيرة من الشرك الأصغر، والأكبر، وما يوصل إلى ذلك من الغلو، والبدع، مما تركه من مضمون «لا إله إلا الله» فمن عرف ذلك، وتحققه، تبين له معنى«لا إله إلا الله»، وما دلت عليه من الإخلاص، ونفي الشرك، وبضدها تتبين الأشياء، فبمعرفة الأصغر من الشرك يعرف ما هو أعظم منه من الشرك الأكبر، المنافي للتوحيد، وأما الأصغر فإنما ينافي كماله، فمن اجتنبه فهو الموحد حقًا، وبمعرفة وسائل الشرك، والنهي عنها لتجتنب، تعرف الغايات التى نهى عن الوسائل لأجلها، فإن اجتناب ذلك كله يستلزم التوحيد، والإخلاص، بل يقتضيه، وفيه أيضًا من أدلة التوحيد: إثبات الصفات، وتنزيه الرب تعالى عما لا

....

يليق بجلاله، وكل ما يعرف بالله من صفات كماله، وأدلة ربوبيته يدل على أنه هو المعبود وحده، وأن العبادة لا تصلح إلا له، وهذا هو التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

الشرح:

نقول: هذه الجملة الأخيرة مهمة؛ وذلك لأنّه رحمه الله - أعني: المصنف شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - قال: (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، وقال الشارح هاهنا: (**وَشَرْحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ**)، يعني هذا الكتاب سمّاه مؤلفه رحمه الله، - جزاه عن الإسلام، والمسلمين خيرًا - (كتاب التوحيد)، وهذا الباب سمّاه (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، لكن هل فسّر في هذا الباب التوحيد كلّه؟، وهل فسّر شهادة أن لا إله إلّا الله بجميع متعلّقاتها، وما يدخل في معناها؟ الجواب: ليس الأمر كذلك، وإنّما بين أصل المعنى، وبيّن ما هو في دخوله فيها من باب الأولى، فأوّل ما يدخل فيه هو ما ذكره من تفسير التوحيد، ومعنى لا إله إلّا الله، إذًا فكمال تفسير التوحيد، وكمال تفسير لا إله إلّا الله أين تجده؟ قال الشارح: (**وَشَرْحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ**)، يعني ما بعد هذا الباب من أبواب كتاب التوحيد، وهو تفسير للتوحيد؛ لأنّ التوحيد تعرفه بضدّه، فالآن عرفنا الأصل العام الّذي هو معنى التوحيد بشكل عام، لكن تعرف مفردات هذا التوحيد بمعرفة أضدادها.

فإذًا عرفنا الشرك الأكبر، وأنواعه، وكيف يكون التوحيد، ما هو هذا الشرك الأكبر؟ كيف يكون؟ بم يحصل؟ هذه أشياء سيبيّنها الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

الشرك الأصغر هو وسيلة للشرك الأكبر، وسيلة وطريق إلى الشرك الأكبر، هذا هل مهمٌّ هنا أن نعرفه؟ نعم؛ لأنّه إذا عرفت الشرك الأصغر، عرفت الشرك الأكبر، ولم تُدخل الشرك الأكبر في الأصغر، والأصغر في الأكبر، وعرفت الطرق الموصلة إلى الشرك الأكبر، من الشرك الأصغر، ومن البدع فاجتنبتها، فإذًا يكون العلم بتوحيد الله، والعلم بمعنى شهادة أن لا إله إلّا الله، بمعرفة أضداد ما تشتمل عليه من أنواع ومفردات التوحيد، وكما قال المتنبّي(١):

.... وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأَشْيَاءُ

نعم، فبالضدّ يتبين حسن الضدّ، والضدّ يظهر حسنه الضدّ، صحيح، هذا ما أورده الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من بيان أنواع الشرك الأكبر، داخلة في هذا، ويدخل في ذلك الذّبح لغير الله، النّذر لغير الله، الشفاعة، طلب الشفاعة من غير الله عَزَّوَجَلَّ، أو ممّن لا يملكها: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا

---

(١) جاء هذا الشطر في أبيات من شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، المتوفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، قال فيها:

مَنْ يَظلِمُ اللُّؤَماءَ فِي تَكْلِيفِهِم ... أَنْ يُصْبِحُوا وَهُمُ لَهُ أَكفاءُ
وَنَذيمُهُم وَبِهِم عَرَفنا فَضلَهُ ... وَبِضِدِّها تَتَبَيَّنُ الأَشياءُ

انظر: ديوان المتنبي (ص١٢٧)، والحماسة المغربية (١/ ٤٧٣).

وجاء في أبيات لأبي الصلت أمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الإشبيلي، المتوفي سنة عشرين وخمسمائة وقيل ثمان وعشرين وخمسمائة، قال فيها:

يا هاجِرًا أَسمَوهُ عَمدًا واصِلا ... وَبِضِدّها تَتَبيّن الأَشياءُ
أَلغَيتَني حَتّى كَأَنَّكَ واصِلٌ ... وَكَأَنَّني مِنْ طُولِ هَجرِكَ راءُ

انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/ ١٠٤).

وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، الغلو؛ لأنّ الغلو وسيلة، بل هو قد يكون نتيجة لما حصل، ونحو ذلك، البدع وما يتعلّق بها، الصفات - صفات الله عَزَّوَجَلَّ -، والكفر بها، حيث أورد فيه (باب من جحد شيئًا من الأسماء والصفات) ذكر فيه البدع، ذكر فيه أن النبيّ ﷺ حمى حِمى التوحيد، وسدّ الطّرق الموصلة إلى الشرك، ذكر فيه النّهي عن الغلو، ذكر فيه بعض مظاهر الشرك مثل السحرة، السحر، والكهانة، ونحو ذلك، وما يتعلّق به، إذا عرفتها فإنّك تعرف التوحيد؛ لأنّك تعرف أن ضدّها هو التوحيد، فإذا قال لك: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللهِ)، وعلمنا أنّ الذبح لغير الله شرك، فمعنى ذلك أن يكون الذّبح لله وحده، وإذا قال: (بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّذْرِ لِغَيْرِ اللهِ)، فمن نذر لغير الله فقد أشرك.

إذًا عرفنا حكم النّذر لغير الله، وأنّه شرك، فإذًا نعلم أنّ النّذر لله توحيد، كذلك ما جاء في أبواب أخر كلّها بضدّها، أنت تعرف التوحيد.

فإذًا لا شكّ أن ما ذكره الشارح في هذه الجملة من أهم ما ينبغي أن نتعلّمه؛ لأنّ من النّاس من يقول: كيف هذا كتاب التوحيد وهذا كلّه في ذكر الشرك، والبدع، والغلو، وما يتعلّق بذلك؟، كيف إذًا يكون كتاب توحيد وهو كلّه في ذكر الشرك وغيره؟، كان ينبغي أن يسمّى مظاهر الشرك، أو ما يتعلّق به، أو كلمة تتعلّق بالشّرك ونحوه؟ والجواب: ليست هذه العبارة من فقيه، بل الفقيه البصير يعلم أنّه إذا شرح التوحيد بمنظور عام بمعناه الكامل الشامل فإنّه تتبيّن مسائله ببيان الأضداد، وهذا ظاهر تمام الظهور، فإذًا ما سنستقبله - إن شاء الله تعالى - في (فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد) هو من جهة، أو أخرى يكون بيانًا لهذا الإجمال الّذي جاء في هذا الباب.

فائدة:

المسائل هذه مهمة في هذا الباب، لا شكّ، مسائل كتاب التوحيد كلّها مهمّة، ولم يتعرّض لها الشراح أصلًا في الشرح إلّا بعضًا منهم.

قال الشيخ محمد بن عفيف في كتاب: (التنبيه)، ومثل الشيخ سليمان بن حمدان في كتاب: (الدر النضيد) هذان الكتابان شرحا المسائل، وأمّا سائر الشروح فهي تشرح المتن مع إيراد بعض ما في المسائل، لكن في غالب الشروح أن يكون الشرح معتمدًا على رؤوس تلك المسائل مع زيادة أشياء أخر.

٦ - بَابٌ
مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ

وَقَوْلُ اللهِ تَعَالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨].

ش: قوله: (بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ).

رفعه: إزالته بعد نزوله، دفعه: منعه قبل نزوله.

قال: وقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨].

قال ابن كثير: أي: لا تستطيع شيئًا من الأمر ﴿قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] أي: الله كافي من توكل عليه ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾، كما قال هود عليه السلام حين قال قومه: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾﴾ [هود: ٥٤-٥٦][1].

قال مقاتل في معنى الآية: فسألهم النبي ﷺ فسكتوا. أي: لأنهم

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ١٠٠).

....

لا يعتقدون ذلك فيها. وإنما كانوا يدعونها على معنى أنها وسائط وشفعاء عند الله، لا على أنهم يكشفون الضر، ويجيبون دعاء المضطر، فهم يعلمون أن ذلك لله وحده؛ كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ۝٥٣ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ۝٥٤﴾ [النحل: ٥٣-٥٤].

قلت: فهذه الآية وأمثالها تبطل تعلق القلب بغير الله في جلب، أو دفع ضر، وأن ذلك شرك بالله، وفي الآية بيان أن الله تعالى وسم أهل الشرك بدعوة غير الله، والرغبة إليه من دون الله، والتوحيد ضد ذلك، وهو أن لا يدعو إلا الله، ولا يرغب إلا إليه، ولا يتوكل إلا عليه، وكذا جميع أنواع العبادة لا يصلح منها شيء لغير الله؛ كما دل على ذلك الكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة، وأئمتها - كما تقدم -.

الشرح:

فهذا الباب ابتداء لبيان أنواع الشرك، وذكرنا في آخر الباب الّذي مضى (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، أنّ الأمور تعرف بأضدادها، وأنّ التوحيد بعد معرفة معناه يتضح تمام الوضوح إذا عُرف ضده وهو الشرك؛ ولهذا الشيخ رحمه الله ذكر الأبواب الّتي فيها تفصيل بيان أنواع الشرك، بعد باب (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)؛ لأن ذكر أنواع الشرك بأدلّتها هو من تفسير التوحيد، ولهذا قال الشارح في

آخر الباب الماضي: إنّ الأبواب بعد تفسير التوحيد هي كالشرح والبيان لذلك الباب، فهذا الباب (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ**)، وذكر قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨]).

وقوله هنا: (**لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ**): هذا فيه تنويع بحسب حال الناس الّذين يستعملون هذه الأشياء، والأمر يغلب بحسن مقصد صاحبه، فمن النّاس من يلبس الحلقة، أو الخيط بأنواعها، إمّا من صفرٍ، أو من حديد، أو من مغناطيس، أو غير ذلك، يلبس ذلك لدفع البلاء، ومعنى دفع البلاء: ردّ البلاء قبل وجوده ووقوعه، يلبسها لكي لا يأتيه مرض، يلبسها لكي لا يقع في هم، لا يقع في آفة هذا معنى الدفع.

ومعنى قوله: (**لِرَفْعِ الْبَلَاءِ**) الرفع هو: إزالة الشيء بعد وقوعه، فمن الناس من يلبس الخيط، أو أنواع الحلق، أو أنواع ما يستدار على العضد، أو المعصم، أو الرقبة، أو الرجل، أو نحو ذلك، يلبسها دفعًا للمريض بعد وقوعه، فيجعل هذا من الاستشفاء، فبيان هذه المسألة يأتي في هذا الباب على وجه التفصيل - إن شاء الله -.

فهذا بابٌ شرع به الشيخ رحمه الله في تفصيل ما سبق فقال: (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ**).

هذا شروعٌ في بيان التوحيد ببيان ضده، ومن المعلوم أن الشيء يُعرف ويتميز بشيئين: بحقيقته، وبمعرفة ضده. والتوحيد يتميز بمعرفته في نفسه، بمعرفة معناه، وأفراده، وبمعرفة ضده أيضًا، وقد قال الشاعر[1]:

---

(١) سبق عزوه (ص٢٩١).

.... وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأَشْيَاءُ

وهذا صحيح فإن التوحيد إنما يُعرف حسْنُه بمعرفة قبح الشرك، والإمام رَحِمَهُ اللهُ بدأ في ذِكْرِ ما هومضاد للتوحيد.

وما يضاد التوحيد منه ما يضاد أصله، وهو الشرك الأكبر الذي إذا أتى به المكلف فإنه ينقض توحيده، ويكون مشركًا شركًا أكبر، مخرجًا من الملة، هذا يُقال فيه: ينافي التوحيد، أو ينافي أصل التوحيد، والثاني: ما ينافي كمال التوحيد الواجب وهو: ما كان من جهة الشرك الأصغر، ينافي كماله، فإذا أتى بشيء منه فقد نافى بذلك كمال التوحيد؛ لأن كمال التوحيد إنما يكون بالتخلص من أنواع الشرك جميعًا، وكذلك الرياء فإنه من أفراد الشرك الأصغر - أعني: يسير الرياء -، وهذا ينافي كمال التوحيد، ومنها أشياء يقول العلماء فيها: إنها نوع شرك، فيعبرون عن بعض المسائل من الشركيات بأنها نوع شرك، أو نوع تشريك فصار عندنا في ألفاظهم في هذا الباب أربعة:

الأول: الشرك الأكبر.

الثاني: الشرك الأصغر.

الثالث: الشرك الخفي.

الرابع: قولهم: نوع شرك، أو نوع تشريك، وذلك ممن مثل ما سيأتي في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، وفي نحو قوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، في قصة آدم وحواء حين عبَّدا ابنهما للشيطان، فهذا في الطاعة كما سيأتي بيانه مفصلًا - إن شاء الله -.

بدأ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في تفصيل الشرك ببيان صورٍ من الشرك الأصغر التي

يكثر وقوعها، وقدَّم الأصغر على الأكبر انتقالًا من الأدنى إلى الأعلى؛ لأن الشبهة في الأدنى ضعيفة بخلاف الشبهة في الأعلى أي: أن تعلَّق المتعلِّق بالخيط، أو بالتميمة هذا شبهته أضعف، فتعلُّق ذلك المتعلِّق بغير الله إذا وعى أنه تعلَّق بغير الله، فإنه يكون مقدمة مهمة، ومنتجة للمطلوب في إقناعه بأن التعلَّق بغير الله في الشرك الأكبر أنه قبيح، أما إذا أتى إلى ما هو من جهة الشرك الأكبر كالتعلُّق بالأولياء، ودعائهم، وسؤالهم، أو الذبح للجن، أو الذبح للأولياء، فإنه يكون هناك شبهة وهي: أن أولئك لهم مقامات عند الله عز وجل والناس الذين يتوجهون إلى أولئك، ويشركون بهم الشرك الأكبر المخرج من الملة - والعياذ بالله - يقولون: إنما أردنا الوسيلة، هؤلاء لهم مقامات عند الله، وإنما أردنا الوسيلة كحال المشركين في زمن النبي ﷺ الذين قال الله عز وجل فيهم: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

فإذًا الشيخ رحمه الله بدأ بما هو من الشرك الأصغر انتقالًا من الأدنى إلى الأعلى حتى يكون ذلك أقوى في الحجة، وأمكن في النفوس من جهة ضرورة التعلق بالله، وإبطال التعلق بغيره.

قال رحمه الله: (بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ): (مِنْ) تبعيضية يعني: هذه الصورة التي في الباب هي بعض الشرك، هل هي بعض أفراده، أو بعض أنواعه؟ هي هذه وهذه، فما ذُكر - وهو لبس الحلقة، أو الخيط - أحد نوعي الشرك، وهو الشرك الأصغر، وهو أحد أفراد الشرك بعمومه؛ لأنها صورة من صور الإشراك.

قال: (بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا): نحو الحلقة والخيط مثل الخرز، والتمائم، والحديد، ونحو ذلك مما قد يُلْبَس، كذلك

مما يعلَّق أيضًا في البيوت، أو في السيارات، أو يعلَّق على الصغار، ونحو ذلك مما فيه لبس، أو تعليق، كل ذلك يدخل في هذا الباب، وأنه من الشرك.

قال: (بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ): الحلقة: إما أن تكون من صُفُر - من نحاس -، وإما أن تكون من حديد، أو تكون من أي معدن، والخيط: مجرد خيط يعقده في يده، والخيط معروف.

الحلقة والخيط كان عند العرب فيها اعتقادات في أشباههما مثل التمائم، وغيرها، يعتقدون أن من تعلَّق شيئًا من ذلك أثَّر فيه ونفع، إما من جهة دفع البلاء قبل وقوعه، وإما من جهة رفع البلاء، أو المرض بعد وقوعه؛ ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ)؛ لأن الحالتين موجودتان، منهم من يعلِّق قبل أن يأتي البلاء ليدفعه، وهذا أعظم أن يعلِّق خيطًا، أن يعلق حلقة، يلبس حلقة، أو يلبس خيطا ليدفع الشيء قبل وقوعه وهذا أعظم؛ لأنه يعتقد أن هذه الأشياء الخسيسة الوضيعة أنها تدفع قدر الله عَزَّوَجَلَّ ، وكذلك منها: أن يلبس ليرفع البلاء بعد حصوله، مَرِضْ فلبس خيطًا ليرفع ذلك المرض، أصابته عين فلبس الخيط ليرفع تلك العين، وهكذا في أصناف شتى من أحوال الناس في ذلك.

واعتقادات الناس كثيرة، ولبس الحلقة، أو الخيط من الشرك، لِمَ كان شركًا أصغر؟ لأنه تعلَّق قلبه بها، وجعلها سببًا لرفع البلاء، أو سببًا لدفعه، والقاعدة في هذا الباب: أن إثبات الأسباب المؤثرة لا يجوز إلا أن يكون من جهة الشرع، لا يجوز إثبات سبب إلا أن يكون سببًا شرعيًا، أو أن يكون سببًا قد ثبت بالتجربة الواقعة أنه يؤثر ظاهرًا لا خفيًا، فمن لبس فإنه جعل سببًا ليس بمأذون به في الشرع، وكذلك من جهة التجربة لا يحصل

ذلك على وجه الظهور، وإنما هو مجرد اعتقاد ممن لبس في هذا الشيء، فقد يوافق القدر أنه يُشفى حين لبس، أو بعد لبسه، أو يُدفَع عنه أشياء يعتقد أنها ستأتيه، فيبقى معلَّقًا في ذلك، ويثبت أن هذه سبب من الأسباب، وهذا باطل.

إذًا صار لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء، أو دفعه شركا أصغر؛ لأن من لبسها تعلَّق قلبه بها، وجعلها تدفع، أو تنفع، أو جعلها تؤثر في رفع الضرر عنه، أو في جلب المنافع له، وهذا إنما يستقلُّ به الله عَزَّوَجَلَّ وحده، إذ هو وحده النافع الضار، هو عَزَّوَجَلَّ الذي يفيض الرحمة، ويفيض الخير، أو يمسك ذلك، وأما الأسباب التي تكون سببًا لمسبباتها فهذه لا بد أن يكون مأذونًا بها في الشرع؛ ولهذا بعض العلماء يعبر عما ذكرت بقوله: من أثبت سببًا - يعني: يُحدِثُ المسبَّب، يُحدِثُ النتيجة - لم يجعله الله سببًا لا شرعًا، ولا قدرًا فقد أشرك الشرك الأصغر.

هذه القاعدة في الجملة صحيحة قد يُشكِل بعض الأمثلة هل تدخل، أو لا تدخل؟ لكن المقصود من هذا الباب أن إثبات الأسباب لا بد أن يكون إما من جهة الشرع، وإما من جهة التجربة الظاهرة، مثل دواء الطبيب، ومثل الانتفاع ببعض الأسباب التي فيها الانتفاع ظاهرًا، تتدفأ بالنار، أو تتبرد بالماء، أو نحو ذلك، هذه هي أسباب ظاهرة بَيِّن أثرها، لكن إذا كان السبب من جهة التعلُّق الذي لم يأذن به الشرع، فإن التعلَّق بشيء - التعلق القلبي - لم يأذن به الشرع يكون نوع شرك إذا كان لدفع البلاء، أو لرفعه، وهذا مراد الشيخ بهذا الباب فإن لبس الخيط، والحلقة من الشرك الأصغر.

كل أصناف الشرك الأصغر قد تكون شركًا أكبر بحسب حال من فَعَلَها، اللبس، تعليق التمائم، الحلف بغير الله، قول ما شاء الله وشئت،

ونحو ذلك من الأعمال، أو الاعتقادات، أو الأقوال، الأصل فيها أن نقول: هي شرك أصغر، لكن قد تكون تلك شركًا أكبر بحسب الحال، فإن اعتقد في الحلقة، والخيط أنها تؤثر بنفسها فهذا شرك أكبر، إذا اعتقد أنها ليست سببا، ولكن هي تؤثر بنفسها؛ لأن هذه تدفع بنفسها، تدفع المرض بنفسها، تدفع العين بنفسها، أو ترفع المرض بنفسها، أو ترفع العين بنفسها، وليست أسبابًا ولكن هي بنفسها مؤثرة فهذا شرك بالله شركا أكبر؛ لأنه جعل التصرف في هذا الكون لأشياء مع الله عز وجل، ومعلوم أن هذا من أفراد الربوبية فيكون ذلك شركًا في الربوبية.

إذًا عماد هذا الباب من جهة تعلق القلب بهذه الأشياء بالحلقة، أو الخيط لدفع ما يسوءه، أو لرفع ما حل به من مصائب.

الشيخ رحمه الله ساق بعد ذلك قول الله عز وجل: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾، قوله عز وجل في هذه الآية من سورة الزمر: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ العلماء يقولون: إن (الفاء) إذا جاءت بعد همزة الاستفهام فإنها تكون عاطفة على جملة محذوفة يدل عليها السياق، وهذه الآية أولها ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم﴾ [الزمر: ٣٨] أي: قل أتقرون بأن الذي خلق السماوات والأرض هو الله وحده، فتدْعون غيره فتتوجهون لغيره، أتقرون بذلك؟ وتفعلون هذه الأشياء قال عز وجل: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أو يكون التقدير: أتقرون بأن الله هو الواحد في ربوبيته، هو الذي خلق السماوات والأرض وحده؟ إذا أقررتم فرأيتم هذه الأشياء التي تتوجهون لها من دون الله، هل تدفع عنكم المضار، أو هل تجلب لي ضرًا، أو تجلب لكم رحمة من دون إذن الله؟

فإذًا تكون (الفاء) هنا ترتيبية، رتبت ما بعدها على ما قبلها، وهذا هو المقصود أيضًا من الاحتجاج؛ لأن طريقة القرآن أنه يحتج على المشركين بما أقرُّوا به من توحيد الربوبية على ما أنكروه من توحيد الإلهية، وهم أقروا بالربوبية فرتَّب على إقرارهم أنه يلزمهم أن يبطلوا عبادة غير الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ﴿تَدْعُونَ﴾ أي: تعبدون، وقد تكون العبادة بدعاء المسألة، وقد تكون بأنواع العبادة الأخرى، أو نقول: ﴿تَدْعُونَ﴾ هذه تشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة؛ لأنهما حالتان من أحوال أهل الإشراك بالله.

و﴿مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ﴿مَّا﴾ هنا عامة؛ لأنها اسم موصول بمعنى الذي، أفرأيتم الذي تدعونه من دون الله، والذي يدعونه من دون الله الذي شملته هذه الآية أنواع وهو: كل ما دُعي من دون الله مما جاء بيانه في القرآن، وجاء في القرآن بيان أن الأصناف التي أُشرِك بها من دون الله عَزَّوَجَلَّ ، وتُوُجِّه لها بالعبادة أنواع:

الأول: بعض الأنبياء، والرسل، والصالحين؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ في آخر سورة المائدة: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [المائدة: ١١٦] الآيات، فهذا فيه هذا النوع.

الثاني: اتخذوا الملائكة؛ كما جاء في آخر سورة سبأ بيان ذلك قال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، هذا في الملائكة نوع آخر.

ونوع آخر كانوا يتوجهون للكواكب - الشمس، القمر... - فطائفة من الناس يتوجهون لهذه الأشياء فيعبدونها.

ونوع آخر من الأنواع أنهم كانوا يتوجهون للأشجار، والأحجار.

ومن الأنواع أنهم كانوا يتوجهون للأصنام، والأوثان.

فإذًا قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، يدخل فيه توجه أولئك في كل ما أشركوا به مع الله عز وجل في نوع من أنواع العبادة، يفيدنا ذلك في معرفة وجه الاستدلال من هذه الآية - كما سيأتي -.

قال: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨]، أبطل أن يكون لتلك الآلهة بأنواعها إضرار، أو نفع: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ لا يستطيعون، إن أرادني الله عز وجل برحمة هل هذه تدفع رحمة الله؟ لا تستطيع أيضًا، فإذًا بَطَلَ أن يكون ثَمَّ تعلق بتلك الآلهة العظيمة التي يُظن أن لها مقامات عند الله عز وجل موجبة لشفاعتها.

إذا تبين ذلك فقد قال بعض أهل العلم: إن هذه الآية في الشرك الأكبر فلِمَ جعلها الشيخ رحمه الله في صدر بيان أصناف من الشرك الأصغر؟ والجواب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن إيراد الآيات في الشرك الأكبر من جهة معناه، والتعلق بغيره، ووجوب التعلق بالله عز وجل ، ونحو ذلك، هذا يورده السلف فيما هو من الشرك الأصغر، فالآيات التي في الشرك الأكبر تُورَد في إبطال الشرك الأصغر بجامع أن في كلا الشركين تعلقا بغير الله عز وجل ، فإذا بطل التعلق في الأعظم، بطل التعلُّق فيما هو دونه من باب أولى.

الوجه الثاني: أن هذه الآية في الشرك الأكبر، ولكن المعنى الذي دارت عليه هو أنه في إبطال إضرار أحد من دون الله، أو أن الله إذا أصاب أحدًا بضر، أنَّ ثَمَّ من يستطيع أن يرفعه بدون إذن الله، أو إذا أراد الله

رحمة أن ثَمَّ من يصرف تلك الرحمة بدون إذنه عَزَّوَجَلَّ ، وهذا المعنى - وهو التعلق بما يضر، وبما ينفع - هو المعنى الذي من أجله تعلَّق المشرك الشرك الأصغر بالحلقة وبالخيط؛ لأنه ما علَّق الخيط، ولا علَّق الحلقة، أو لبس الحلقة، والخيط إلا لأنه يعتقد أن في الحلقة تأثيرًا من جهة رفع البلاء، أو دفع الضر، وأنها تجلب النفع، وتدفع الضر، وهذه أشياء مهينة وضيعة، فإذا نُفِي عن الأشياء العظيمة كالأنبياء، والمرسلين، والملائكة، والصالحين، أو الأوثان التي لها روحانيات - كما يقولون - فإنه انتفاء النفع والضر عما سواها، مما هو أدنى، لا شك أنه أظهر في البرهان، وأبين.

وفي قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ هنا ﴿بِضُرٍّ﴾ هذه نكرة في سياق الشرط، وهذا يعمُّ جميع أنواع الضرر، فغير الله عَزَّوَجَلَّ لا يستطيع أن يرفع ضرًا أنزله الله عَزَّوَجَلَّ إلا بإذنه سبحانه.

ابتدأ ذلك بقول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] أي: كافيني الله عَزَّوَجَلَّ ، والله عَزَّوَجَلَّ وحده هو الكافي، وهذا كما جاء في غير ما آية من كتاب الله، منها قوله عَزَّوَجَلَّ في سورة الأنعام: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ومن مثل قول الله عَزَّوَجَلَّ في آخر سورة يونس: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وغير ذلك من الآيات الكثيرة في هذا الباب.

وذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الآية مع أنّه ليس فيها ما يشهد لظهور مسألة

لبس الحلقة، أو الخيط من الحمى، أو غير الحمى لرفع البلاء، أو دفعه، وذلك لبيان أصل وجوب تعلّق القلب بالله عزوجل وحده.

والله عزوجل قال مخبرًا عن المشركين: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أي: إذا سألتهم عن الذي خلق منهم مقرّون بأنّ الّذي خلق السموات والأرض هو الله عزوجل ، وحده، ويوحّدون الله عزوجل في هذا الأمر، قال عزوجل في آية الزمر: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ يعني: هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله سواءً الملائكة، أو الصالحين، أو الأصنام، أو الأشجار، أو الأحجار، أو غير ذلك؛ ولهذا نكّر، قال: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ ليعلم جميع من دعي من دون الله، ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ هذا فيه بيان حال الموحّد، وإمام الموحّدين هو محمد ﷺ، ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾، أي: إذا أنزل الله عزوجل ليضر، والله عزوجل إذا أراد شيئًا كان، والإرادة هاهنا الإرادة الكونية: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ فأصابني به، هل هنّ كاشفت ضرّه؟ هذه الآلهة التي تدعونها هل هن كاشفات الضرّ الذي سيصيبني لو أراد الله عزوجل ذلك: ﴿أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾، والجواب: لاهذا حاصل، ولا هذا حاصل، لا يملكون هذا، ولا يملكون هذا، فالّذي يكشف هو الله عزوجل ، إنّ الّذي يكشف البلوى هو الله لا شك، فلذلك قال ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾، أي: قل لهم: الله عزوجل هو الّذي يكفيني، هو الكافي وحده عزوجل .

إذا كان الأمر كذلك في هذه الآلهة المدعاة، والّتي يعتقدون فيها ما يعتقدون، وأنّها لا تملك رفعًا، ولا كشفًا للضّرّ، ولا تملك جلب رحمة، فكيف بمن لم يجعل إلهًا ممّا هو دونها؟، مثل الحلقة، مثل الخيط، هذه

ما ادُّعيت آلهة، وهي أضعف من أن يعتقد فيها العربي المشرك في ذلك الوقت أن تكون إلهًا، وإنّما رآها نافعة تعلّق قلبه، إذا كانت تلك الآلهة لا تملك، ولا تستطيع كشف الضرّ، ولا تحويلًا، لا تستطيع جلب رحمة، فهل هذه الأشياء من الحلق، أو الخيوط، أو نحو ذلك، هل يتعلّق القلب بها؟

الجواب: ﴿قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ أي: في الجميع.

فالله عَزَّوَجَلَّ هو الّذي يكفي عبده، وهو الّذي يجب أن يتوكّل عليه العبد، وأن يفوّض الأمر إليه، وأن يفعل من السبب ما أذن الله عَزَّوَجَلَّ به، وما لم يأذن الله عَزَّوَجَلَّ به من الأسباب ففاعله برئ من التوكّل، وبرئ من جعل حسبه هو الله عَزَّوَجَلَّ وحده؛ لهذا دلّت هذه الآية بمفهومها، أو من باب أولى على أنّ من تعلّق بتلك الأشياء، كالخيط والحلق ونحو ذلك، أنّه تعلّق بما هو أضعف من أن يتعلّق به.

والمشركون مع آلهتهم اتّخذوها وسائل ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وأمّا هذه الّتي لم تعبد، وليست سببًا ظاهرًا في الشفاء، فلماذا تتعلّق القلوب بها؟ لا شكّ أن في الآية بيانًا واضحًا جليًّا بوجوب تعلّق القلب بالله عَزَّوَجَلَّ وحده، واعتقاد القلب أنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الكافي، وهو الّذي يشفي، وهو الّذي ينزل الضرّ، وهو الّذي يرفعه، وإذا كان كذلك لم يجز رفع الضرّ، ولا دفع الضرّ إلّا بما أذن الله عَزَّوَجَلَّ به من التّداوي المباح، أمّا ما لم يكن من التداوي المباح من الأسباب الظّاهرة الّتي تنفع، فإنّ ذلك يؤدّي إلى اعتقاد القلب في النفع والضرّ فيمن لا يسبب ذلك، وليس نافعًا في ذلك؛ ولهذا أورد بعده الأحاديث المتعلّقة بخصوصيّة هذه المسألة، وهو أنّ من اعتقد في الحلقة، أو في الخيط، أو في نحو ذلك

فإنّه شابه معتقد أولئك، لكن لا يصل إلى معتقدهم في آلهتهم، لكن شابه إذا تعلّق قلبه بغير الله عَزَّوَجَلَّ ، ومن تعلّق شيئًا، أي: علّقه، وعلّق بقلبه به وكل إليه، وما ظنّك بمن وُكل إلى نفسه، بل ظنّك بمن وكل إلى غيره، وترك التوكّل على الله عَزَّوَجَلَّ .

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «أَنَّ النَّبِيَّ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلْقَةٌ مِنْ صُفْرٍ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ. قَالَ: انْزِعْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ[1].

ش: قال الإمام أحمد: حدثنا خلف بن الوليد، حدثنا المبارك، عن الحسن قال: أخبرني عمران بن حصين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ عَلَى عَضُدِ رَجُلٍ حَلْقَةً أُرَاهُ قَالَ: مِنْ صُفْرٍ فَقَالَ: وَيْحَكَ مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ، قَالَ: أَمَا إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلا وَهْنًا، انْبِذْهَا عَنْكَ، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رواه ابن حبان في صحيحه فقال: «فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وُكِلْتَ إِلَيْهَا». والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي، وقال الحاكم: أكثر مشايخنا على أن الحسن سمع من عمران، وقوله في الإسناد: أخبرني عمران يدل على ذلك.

قوله «عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ» أي: ابن عبيد خلف الخذاعي، أبو نجيد - بنون وجيم - مصغر، صحابي عن صحابي، أسلم عام خيبر، ومات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة.

قوله: «رَأَى رَجُلًا» في رواية الحاكم: «دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَفِي عَضُدِي حَلقَةُ صُفْرٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟». الحديث فالمبهم في رواية أحمد هو عمران راوي الحديث.

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٥٣١)، وأحمد (٤/ ٤٤٥)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٤٤٩)، والطبراني في الكبير (٤١٤).

....

قوله: «مَا هَذَا» يحتمل أن الاستفهام للاستفسار عن سبب لبسها، ويحتمل أن يكون للإنكار، وهو أشهر.

قوله: «من الْوَاهِنَةِ» قال أبو السعادات: الواهنة: عرق يأخذ في المنكب واليد كلها، فيرقى منها، وقيل: هو مرض يأخذ في العضد، وهي تأخذ الرجال دون النساء، وإنما نهى عنها لأنه إنما اتخذها على أنها تعصمه من الألم، وفيه اعتبار المقاصد(١).

قوله: «انْزِعْهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إلا وَهْنًا» النزع هو الجذب بقوة، أخبر أنها لا تنفعه بل تضره وتزيده ضعفًا، وكذلك كل أمر نهي عنه فإنه لا ينفع غالبًا، وإن نفع بعضه فضره أكبر من نفعه.

قوله: «فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ ما أَفْلَحْتَ أَبَدًا»: لأنه شرك، والفلاح هو الفوز، والظفر، والسعادة.

قال المصنف رحمه الله: «فيه شاهد لكلام الصحابة: إن الشرك الأصغر أكبر الكبائر، وأنه لم يعذر بالجهالة، وفيه الإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك».

قوله: «رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ» هو: الإمام أحمد بن حنبل، بن هلال، ابن أسد، بن إدريس، بن عبد الله، بن حسان، بن عبد الله، بن أنس، بن عوف، بن قاسط، بن مازن، ابن شيبان، بن ذهل، بن ثعلبة،

---

(١) انظر: النهاية في غريب الأثر (٥/ ٢٣٤).

....

ابن عكابة، بن صعب، بن علي، بن بكر، بن وائل، بن قاسط، بن هنب، بن أفصى، بن دعمي، بن جديلة، بن أسعد، بن ربيعة، بن نزار، ابن معد، بن عدنان، الإمام العالم، أبو عبد الله الذهلي، ثم الشيباني المروزي، ثم البغدادي، إمام أهل عصره، وأعلمهم بالفقه، والحديث، وأشدهم ورعًا، ومتابعة للسنة، وهو الذي يقول فيه بعض أهل السنة: عن الدنيا ما كان أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه، أتته الدنيا فأباها، والشبه فنفاها، خرج به من مرو وهو حمل، فولد ببغداد سنة أربع وستين ومائة في شهر ربيع الأول.

وطلب أحمد العلم سنة وفاة مالك، وهي سنة تسع وسبعين، فسمع من هشيم، وجرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن إدريس الشافعي، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وعبد الرحمن بن مهدي، وخلق لا يحصون بمكة، والبصرة، والكوفة، وبغداد، واليمن، وغيرها من البلاد.

روى عنه ابناه: صالح، وعبد الله، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وإبراهيم الحربي، وأبو زرعة الرازي، وأبو زرعة الدمشقي، وعبد الله بن أبي الدنيا، وأبو بكر الأثرم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وأبو القاسم البغوي - وهو آخر من حدث عنه -، وروى عنه من شيوخه: عبد الرحمن بن مهدي، والأسود بن عامر، ومن أقرانه: علي المديني، ويحيى بن معين.

قال البخاري: مرض أحمد لليلتين خلتا من ربيع الأول، ومات يوم

....

الجمعة لاثنتي عشرة خلت منه، وقال حنبل: مات يوم الجمعة في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة. وقال ابنه عبد الله، والفضل بن زياد: مات في ثاني عشر ربيع الآخر رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشرح:

حديث عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا فيه فوائد، لكن منها:

الفائدة الأولى: قوله: «انْزِعْهَا فَإِنَّهَا لاَ تَزِيدُكَ إلاَّ وَهْنًا»، فعمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأله النبي ﷺ لمّا دخل عليه وفي يده حلقة من صفر - من النحاس -، قال: ما هذه؟ وهذا ليس استفهامًا إنّما هذا إنكار، فالاستفهام يأتي على أنحاء شتّى، منها الإنكار، فلا يأتي الاستفهام دائمًا على بابه - طلب الفهم -، فتارة يأتي للإنكار، وقول النّبي ﷺ: «مَا هَذَا» ليس للاستفهام؛ لأنّه ليس في تعليق الصفر، ولا في تعليق الحلق، ونحو ذلك، ليس فيه وجه جائز حتّى يستفهم عن مقصده، إنّما كلّها باطلة؛ لهذا قال: ما هذا؟ إنكارًا، وعمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظنّ السؤال على بابه، فقد كان حديث دخول في الإسلام، فأجاب بما ظنّ، فقال: من الواهنة؟ والنبي ﷺ بيّن له أنّ الأمر ليس للاستفهام، فقال: «إِنَّهَا لاَ تَزِيدُكَ إلاَّ وَهْنًا».

وهكذا كلّ من تعلّق بغير ما جعله الله عَزَّ وَجَلَّ سببًا ظاهرًا، فإنّه يوكّل إليه، كما جاء في رواية ابن حبّان الّتي ذكرها الشارح.

إذًا فقوله ﷺ: «انْزِعْهَا، فَإِنَّهَا لاَ تَزِيدُكَ إلاَّ وَهنًا» هذا في بيان أن من

أراد شيئًا لم يأذن الله عَزَّوَجَلَّ به، فإنّما يريد بلاءً على نفسه، يعلّق خيطا في يده، حلقة من صفر، هل هذه ترفع شيئا، أو تدفع شيئاً؟ إنّما هو اعتقاد كانت تعتقده العرب في هذه الأشياء، وتعتقد أنّها تدفع الأشياء عنهم، وهي ليست بدواء، إنّما هو اعتقاد فيها نفسها، اعتقاد في الحلقة، اعتقاد في الإدارة على العضد، أي: ليس الاعتقاد في المادة، فهم لا يعتقدون في الصفر نفسه، لا، هم يعتقدون في الإدارة، نفس الإدارة على العضو، أو على اليد يعتقدون أنّها نافعة، وهذا يشبهها ما جعله بعض النّاس دواءً في هذه الأزمنة المتأخرة، وكان يُباع في بعض الصيدليات، ويُرشد إليه بعض من تأثّر بذلك من الأطبّاء، مثل حلقة المغناطيس التي كانت تباع، وقد منعت، فهي حلقة من مغناطيس يقولون: «للروماتزم» يضعها المريض على يده، يدخلها فيها، هذه من الاعتقادات الجاهلية، ليست سببًا، لا يدخل في البدن، ولا يؤثّر على العظم، ولا نحو ذلك، ولو كان مغناطيسا.

فنعلم أثر المغناطيس، وهو أنّه فيما بين مجالين، يحدث تجاذبا بين مجالي المغناطيس، وهذا فيه شيء في العلو، وشيء في السفل، فلو كان يؤثّر، فإنّه يؤثّر على ما بين مجاليه، وهذا شيء لم يعنه من أراد ذلك، وإنّما يعتقد هذا في شفاء (للروماتزم)، ولو كان روماتزم قلب، لو كان روماتزم في ركبة، لو لم يكن في يده، وهذا نوع من التعلّق بما لا يجوز، وهذا نوع من الشّرك.

الفائدة الثانية في هذا الحديث: قوله ﷺ: «إِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا»، وهذا يدلّ على عِظم الشّرك الأصغر، وأنّه كجنس أشدّ من الكبائر.

فجنس الشرك الأصغر أكبر من جنس الكبائر، وهذا هو معنى قول

بعض الصحابة وغيرهم: أنّ الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، أو أشد من الكبائر، يعنون ذلك جنسه، ولا يعنون أن كل شرك أصغر أكبر من كل كبيرة، لكن يعنون أن جنس الشرك الأصغر من حيث الوعيد أعظم من الوعيد الذي ورد في الكبائر، وهنا في هذا النوع قال النبي ﷺ: «**لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا**» هذا وعيد شديد، والفلاح هو الفوز، والبقاء وما به النجح، فلو مات وهي عليه ما أفلح أبدًا.

هذا لا شكّ أنّه يدل على شدة الأمر؛ ولهذا بعض أهل العلم يرى أنّ هذه الأشياء قد تصل إلى الشرك الأكبر لمثل هذه الأحاديث، لكن الأولى، بل الأظهر من كلام أهل العلم أنّ الأصل فيها أنّها للشرك الأصغر، هذا الأصل.

لكن قد يجتمع لفاعلها من الاعتقاد ما يلحقها بالشرك الأكبر، وسائر أجناس الشرك الأكبر كسائر أجناس الشرك الأصغر، فما كان الأصل فيه الشرك الأصغر لا يُعنى بذلك أنّه لا يصل إلى الشرك الأكبر.

بل قد ينضمّ إليه من اعتقاد صاحبه فيه بأن يكون شركًا أكبر.

والواهنة: مرض من الأمراض، معروف عند العرب، وهي إمّا أن يكون في المنكب، وإمّا أن يكون في العضد، وسمّيت واهنة؛ لأنّها تسبّب الوهن لصاحبها، والضّعف؛ لأنّه لا يستطيع معها حركة، ولا مزاولة الأشياء، فقيل لها: واهنة[١].

فيلحق بذلك كلّ من تعلّق شيئًا يظنّ أنّه يدفع المرض، أو يرفع المرض.

---

(١) راجع (ص٣٠٩).

وهاهنا في حديث عمران رضي الله عنه لم يذكر أنّه مصاب بالواهنة، أو أنّه يخشى أن يصاب بالواهنة.

إنّما سأله النبي ﷺ فأجاب عمران رضي الله عنه قال: «من الْوَاهِنَةِ»، ولم يذكر هل هو يعني بذلك رفعًا لهذه المرض، أو يعني بذلك دفعًا، فيبقى اللفظ محتملًا للمسألتين، فيصلح الاستدلال به للحالين؛ لأنّ القاعدة عند أهل العلم أنّ ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في الأقوال، ما استفصل هل هذا وهن، هل شيء سيقع، أو ما وقع بعد؟.

فدلّ على أنّ الجميع في الحكم واحد، سواء قلنا: هذا شيء واقع، أو أنّه لم يقع، فإذًا من قال: إنّه إذا كان لم يقع سيدفع بهذا، فهذا يكون اعتقادًا باطلًا شركًا.

وأمّا إذا وقع فإنّه من الدواء فالأمر ليس كذلك؛ لأنّ النبي ﷺ ما فصّل، قال: «مِنَ الْوَاهِنَةِ»، وهذا يحتمل أن يكون كذا، وكذا.

فإذًا الأمران ممنوعان، سواءً قصد بالتعليق الدّفع قبل وقوعه، أو قصد بالتعليق الرفع بعد وقوع الأمر بالمرض، فالأمر سواء، فلا يباح هذا، وإنّما يباح من التداوي ما كان واضح السبب في الشفاء، ظاهر السبب ممّا يخالط البدن مخالطة ظاهرة، إمّا بشرب، أو بملامسة للبدن، ككي، أي: شيء مؤثر.

أمّا هذه الأشياء فهي مجرّد اعتقادات تعتقدها عرضا؛ ولهذا قال النبي ﷺ مبيّنًا أنّه ليس من الدّواء، قال: «إِنَّهَا لاَ تَزِيدُكَ إِلاَّ وَهْنًا» إذا كنت تخاف المرض، فهذه تزيدك ضعفًا ومرضًا، ضعفا في القلب في اعتقاده الباطل، فيصبح يؤثر فيه أدنى الأمور، وأيسر الأشياء، فتضرّه.

ثم ساق رحمه الله عدّة أحاديث قال: «عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: «أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلْقَةٌ من صُفْرٍ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ، قَالَ: انْزِعْهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا».

مناسبة الحديث للباب ظاهرة وهي: أنه ﷺ: «رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلْقَةٌ مِنْ صُفْرٍ» بحسب ما كان يعتقد أهل الجاهلية، فقال ﷺ: **«مَا هَذِهِ؟»**: هذا السؤال مِنْ أهل العلم من قال: إنه استفهام إنكار، ولكن الرجل ما فهم أنه إنكار، فهم أنه استفصال فلذلك أجاب فقال: من الواهنة.

وقال آخرون من أهل العلم: قوله ﷺ: «مَا هَذِهِ؟» يحتمل أن يكون استفهام استفصال، أو استفهام إنكار؛ ولهذا أجاب الرجل فقال: «**مِن الْوَاهِنَةِ**»، والاستفهام الأول في القول الأول للإنكار الشديد، وهو الأظهر من حيث دلالة السياق عليه؛ لأن النبي ﷺ في السياق ما ذكر الحالة الأخرى، والحالة الأخرى التي يمكن أن يكون لبسها من أجله أن تكون للتحلي، والتحلي بالصفر غير أن يلبسه لدفع البلاء، أو رفعه.

المقصود أن الاستفصال هنا في قوله: «مَا هَذِهِ؟» هذا السؤال لا يعني أنه يحتمل أن يكون اللبس شركًا، ويحتمل أن يكون اللبس غير شرك، ولكن هذا للإنكار، وإذا كان استفهام استفصال، فإنه لأجل أنه قد يلبس لأجل التحلي، لا لأجل التعلق - تعلُّق القلب - بذلك فلما أجاب «مِنَ الْوَاهِنَةِ»، تعيَّن على كلا القولين أنه لبسها لأجل تعلقه بها لرفع المرض، أو لدفعه، والواهنة: نوع مرض من الأمراض يهن الجسم، ويطرحه، ويضعف قواه.

فقال ﷺ: **«انْزِعْهَا»**: هذا أمر، وإنكار المنكر يكون باللسان إذا كان المأمور به يطيع الأمر فإنك تأمره باللسان، ولا تنكر عليه باليد، والنبي ﷺ

له ولاية، وينزع هذا المنكر بيده، لكن علم من حال ذاك أنه يمتثل الأمر فقال له: «انْزِعْهَا»، فلا تعارض بين هذا وبين ما سيأتي من أن حذيفة رضي الله عنه قطع خيطًا من رجل، فإن ذلك مبني على حال أخرى، فالنبي ﷺ أمره فامتثل ذلك الأمر.

قال: «**فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا**»: أي: أن ضررها أقرب من نفعها، وهذا في جميع أنواع الشرك، فإن ما أُشرك به ضرره أعظم من نفعه لو فرض أن فيه نفعًا، وقد قال العلماء هنا: «**انْزِعْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا**»: لو كان فيها أثر، فإن أثرها الإضرار بدنيا، وإنَّ أَثَرَها أيضًا الإضرار روحيًا، ونفسيًا؛ حيث تضعف الروح، والنفس عن مقابلة الوهن والمرض؛ لأنه يكون المرء أضعف، ويتعلق بهذه الحلقة، أو بذلك الخيط.

قال: «**إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا**»: وهذا حال كل من أشرك، فإنه من ضرر إلى ضرر أكثر منه، ولو ظن أنه في انتفاع.

ثم قال: «**فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا**»: هذا القول منه ﷺ؛ لأن حال المعلِّق يختلف، قد يكون علقها اعتقادًا فيها استقلالًا، وقد يكون علقها من جهة التسبب، والاستقلال إذا كان الذي رؤي في يد صحابي لا شك أنه منفي، ولكن العبرة هنا في هذا اللفظ بالفائدة منه لغيره، فإن من مات وهي عليه قد يحتمل أنه علقها لأجل الاستقلال، أو علقها لأجل التسبب، وبالتالي يكون الفلاح على قسمين:

القسم الأول: الفلاح المنفي هو الفلاح المطلق، وهو دخول الجنة والنجاة من النار، وهذا في حال من أشرك الشرك الأكبر، بأن اعتقد أن تلك الحلقة من الصفر، أو ذلك الخيط الذي يُعلَّق بأنه ينفع استقلالًا.

القسم الثاني: أو يكون المنفي نوعا من الفلاح، أو مطلق الفلاح، درجة

من درجاته بعض الفلاح، ذلك إذا كان فاعله جعل سببًا مما لم يجعله الله عَزَّوَجَلَّ سببًا لا شرعًا، ولا قدرًا، فإن كان مشركًا الشرك الأصغر فإنه فإن الفلاح يكون المراد به: مطلق الفلاح، أي: درجة من درجات الفلاح، وهذان لفظان يكثران في كتب أهل العلم، وفي التوحيد بخصوصه:

الأول: مطلق الشيء.

والثاني: الشيء المطلق. يقول - مثلًا -: التوحيد المطلق، ومطلق التوحيد، الإسلام المطلق، ومطلق الإسلام، الإيمان المطلق، ومطلق الإيمان، الشرك المطلق، ومطلق الشرك، الفلاح المطلق، ومطلق الفلاح، الدخول المطلق، ومطلق الدخول، التحريم المطلق: تحريم دخول الجنة، أوتحريم دخول النار، ومطلق التحريم.

ومن المهم أن تعلم أن الشيء المطلق هو: الكامل، الإيمان المطلق هو الكامل، الإسلام المطلق هو الكامل، التوحيد المطلق هو الكامل، الفلاح المطلق هو الكامل. وأما مطلق الشيء فهو: أقل درجاته، أو درجة من درجاته، فمطلق الإيمان هذا أقل درجاته، فنقول مثلًا: هذا ينافي الإيمان المطلق، ينافي كمال الإيمان، أو نقول: هذا ينافي كمال الإيمان، أو نقول: ينافي مطلق الإيمان، أي: ينافي أقل درجات الإيمان، فهو ينافي الإيمان من أصله.

فإذًا هنا نقول: الفلاح يحتمل أن يكون المنفي الفلاح المطلق، أي: كل الفلاح، أو درجة من درجاته بحسب حال المعلِّق، فكل من لبس حلقة، أو خيطًا، ومات وهي عليه من غير توبة، فإنه لن يفلح أبدًا، ولن يكون مفلحًا، وهذا الفلاح بحسب اعتقاده إن كان معتقدًا فيها أنها تنفع باستقلال فهو من أهل النار، أو كان اعتقد أنها سبب فهو من أهل النار كعصاة الموحدين.

وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ»(١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ»(٢).

ش: قوله: (وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ»، وفي رواية: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ»). الحديث الأول رواه الإمام أحمد كما قال المصنف، ورواه أيضًا أبو يعلى، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي.

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ). أي: من حديث آخر رواه أحمد فقال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا عبد العزيز بن مسلم، حدثنا يزيد ابن أبي منصور، عن دجين الحجري، عن عُقْبَة بن عَامِرٍ الجهني: «أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَهْطٌ فَبَايَعَ تِسْعَةً وَامْسَكَ عَنْ وَاحِدٍ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: بَايَعْتَ تِسْعَةً وَتَرَكْتَ هَذَا، قَالَ: إِنَّ عَلَيْهِ تَمِيمَةً فَأَدْخَلَ يَدَهُ، فَقَطَعَهَا فَبَايَعَهُ، وَقَالَ: مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ». ورواه الحاكم ونحوه، ورواته ثقات(٣).

قوله: (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) صحابي مشهور، فقيه فاضل، ولي إمارة مصر لمعاوية ثلاث سنين، ومات قريبًا من الستين.

قوله: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً» أي: علقها متعلقًا بها قلبه في طلب خير، أو دفع شر(٤).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٢٩٥)، وابن حبان (١٣/ ٤٥٠).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٦).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢١٩).

(٤) انظر: الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٣٠٧).

....

قال المنذري: خرزة كانوا يعلقونها يرون أنها تدفع عنهم الآفات، وهذا جهل وضلالة، إذ لا مانع ولا دافع غير الله تعالى.

وقال أبو السعادات: التمائم: جمع تميمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم، فأبطلها الإسلام[1].

قوله: «فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ» دعاء عليه.

قوله: «وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً» - بفتح الواو، وسكون المهملة - قال في مسند الفردوس: شيء يخرج من البحر يشبه الصدف يتقون به العين.

قوله: «فَلاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ» - بتخفيف الدال -، أي: لا جعله في دعة وسكون، قال أبو السعادات: وهذا دعاء عليه.

قوله: « وفي رواية: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ».

قال أبو السعادات: إنما جعلها شركًا؛ لأنهم أرادوا دفع المقادير المكتوبة عليهم، وطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعه.

الشرح:

في هذا الحديث حديث عقبة بن عامر ﵁ عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ»، وفي رواية: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ» الكلام على هذا في مباحث:

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ١٩٧).

الأوّل: معنى التعلق، فقد سبق أنّ التعلّق هو تعليق شيء يتعلّق القلب به، فلفظ من تعلّق يجمع شيئين:

أولًا: التعليق، تعلّق القلب، وتارة يطلق التعليق على تعلق القلب دون تعليق شيء.

ثانيًا: تميمة: شيء كان تضعه العرب على الكبار والصغار، وأكثر ذلك على الصغار، وأصلها يجمعون فيها أشياء، خرزا أو صدفا، أو نحو ذلك، يعتقدون أنّهم إذا وضعوا هذه الأشياء أن فيها خاصة تسلب العين، أو يعتقدون أنّه إذا تعلّقها أحد، وعلقت فيه أنّه ينظر الرائي له أن هذا مريض؛ لأنّها لا تعلّق إلا على المريض، فإذا رآه مريضًا فلا يعينه، أي: لا يصيبه بالعين لكن الأول أكثر؛ لأنّهم يعتقدون أنها هي تدفع العين بنفسها لخصائص فيها، هم كانوا يعلقونها تارة، يعلقونها على الحلق، وتارة يعلقونها على العضد، وتارة يضعونها على الساق في أنحاء شتّى.

المقصود: أن التميمة هذا وصفها، ويلحق بها كل من وضع شيئًا وربطه على بدنه، يعتقد أن فيه نفعًا له، أو يعتقد أن فيه دفعًا، أو رفعًا للضرّ، سواءً كان شيئًا مكتوبًا، أو غيره من الناس من يضع أشياء عليه من التمائم لكن ما يضع خرزا، هذا الخرز تجده الآن عند بعض البادية.

الّذي يتلخّص لنا في هذا أنّ من تعلّق تميمة، كما قال النبي ﷺ: «**فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ**».

هذا دعاء عليه بأن يعاقب بنقيض قصده، هو أراد التمام، والنبي ﷺ دعى عليه بعدم التمام، بالنقص، والضعف بأنّه أشرك بالله كذلك هذا الحديث خاص بحكم تعليق التمائم، وقول النبي ﷺ: «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ**»، سيأتي بيان ذلك، لكن ملخص ما سيأتي هو: أن حكم التمائم على قسمين:

القسم الأول: إمّا أن تكون التميمة الموضوعة من القرآن، وإمّا أن تكون من غير القرآن، أمّا إذا كانت من غير القرآن فهي محرّمة إجماعًا وشرك، إذا كانت من غير القرآن، وغير الأدعية المعروفة، خالطها شيء غير مفهوم، كلمات غير معلومة، أدعية شركية، أو غير ذلك، فهذا شرك.

القسم الثاني: بحسب الدعاء، أي: مجرد الوضع شرك أصغر، إذا صاحبه شيء آخر، أو اعتقاد، فإنّه يكون شركًا أكبر بحسب الحال، وتارة يكون من القرآن، وهذه يستعملها بعض الناس على أنحاء شتّى، فتارة يجعلونه ورقة كبيرة يكتبون فيه آيات، ويطوونها طيًّا دقيقًا، حتى تكون صغيرة، ثمّ يضعونها في قطعة قماش، ويخيطون عليها، ثم يضعونها في نايلون، أو بلاستيك، أو شيء، أو يضعونها في قماشها، ويخيطون عليها، ويعلقونها دائمًا، أو يجعلها في جيبه دائمًا، أو يجعلها في عضده، وهذا مشهور كثير في الناس، الذين لم يتنوروا بكلام المصطفى ﷺ، ولم تتعلق قلوبهم بالله عَزَّوَجَلَّ وحده، الكاشف الضار هو الله عَزَّوَجَلَّ وحده، هذه الأشياء لا تنفع، بل تضرّ.

هذا التعليق الذي من القرآن الأصل فيه أنه لا يجوز حتّى ولو كان من القرآن؛ وذلك لأنّ النبي ﷺ قال: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ**».

ونحن نعلم من قواعد الشرع، وأصول الفقه أنّ النكرة إذا كانت في سياق الشرط فإنّها تعم، والنبي ﷺ قال: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ**»، والتميمة نكرة صحيح، و(من) شرط، فإذا كان كذلك، فإنّه يعمّ أنواع التمائم، فيدخل في ذلك التمائم التي من القرآن[١].

---

(١) انظر: روضة الناظر (٢/ ١٣٢)، وبدائع الفوائد (٤/ ٢، ٣)، ومذكرة الشنقيطي (٢٠٤ - ٢٠٧).

كذلك قوله في الحديث الآخر: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ» عام.

أولًا: نصوص القرآن والسنة تمنع، وفيه براهين أخر، ستأتي - إن شاء الله تعالى - في موضعها.

ونقول: إنّ التمائم الموجودة الآن على قسمين:

القسم الأول: تمائم من القرآن، التي يعتقدونها من القرآن، تسأل الرجل تقول له: هذه من القرآن؟، يقول لك: هذه من القرآن، فحصل مرة أني قلت ننظر إليها، هو يقول من القرآن، واعتقاده أنّه من القرآن ننظر إليها، فخرجت وهي قطعة صغيرة، رقاقة طويلة، رهيفة دقيقة، مكتوب فيها مربعات، فيها أسهم، فيها آيات، فيها أدعية، كلها أدعية وآيات من القرآن، لكن فيها مربعات، وفيها أشياء أخر.

فهذا يدلّ على أنّها شركية؛ لأنّ الذين يستعملون المربعات التي فيها أرقام، وحروف فهذه مخاطبة للجن، سحر، يضع مربعا في أي ورقة، وفيه كذا مقسّم إلى تسع مربعات صغيرة، أو ست، أو عشر، بحسب الحال.

ويضعون أرقاما، أحيانًا يسأل المريض، الساحر يسأله، هو يضع الأرقام بحسب ذلك، وأحيانًا يضع كتابة من خارج المربع، هذا مباشرة شرك؛ لأنّه مخاطبة للجنّ، حتّى ولو زعم من علقه أنّه من القرآن، فلا شكّ أنه شرك، وأنّه لا يجوز بإجماع الأمة، لا خلاف بينهم في ذلك.

القسم الثاني: إذا كان فيها قرآن خالص، إذا كان فيها آيات خالصة لا تُخلط بشيء آخر، فهذا هو الكلام فيه.

والصحيح فيه: أنه لا يجوز، لكن ليس من الشرك؛ لأنّ هذا قرآن، صحيح أنّه لا يجوز لأدلة سنذكرها - إن شاء الله تعالى -، فمنها العموم، ومنها سدّ الذريعة، ومنها عدم دخول أمكنة النجاسة بهذه الأشياء، ومنها

تنزيه القرآن أن يكون على مثل هذه الأوصاف والأحوال؛ لأنّ فيه إهانة له، بأن يكتب القرآن في أوراق صغيرة، وتطوى، هذا فيه إهانة له، والقرآن ما نزل إلّا ليُعظّم.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ**»: المقصود من هذا الحديث ذكر لفظ «**التعلق**» وتعلَّق يعني: أنه علَّق وتعلَّق قلبه بما علَّق، لفظ «**تَعَلَّقَ**» يشمل التعليق، وتعلُّق القلب بما عُلِّق فهو لبس، وتعلَّق قلبه بما لبس، علَّق في صدره وتعلَّق قلبه بما علَّق.

قال ﷺ: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ**»: والتميمة لها باب يأتي - إن شاء الله تعالى - لكن هي: نوع خرزات، وأشياء توضع على صدور الصغار، أو يضعها الكبار لأجل دفع العين، أو دفع الضرر، أو الحسد، أو أثر الشياطين، ونحو ذلك.

قال: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ**»: دعا عليه ﷺ ألاَّ يُتمَّ الله له؛ لأن التميمية أُخِذَت من تمام الأمر، سُمِّيت تميمة؛ لأنه يعتقد فيها أنها تتم الأمر فدعا عليه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن لا يتم الله عَزَّ وَجَلَّ له المراد.

قال: «**وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ**»: والودعة: نوع من الصدف، أو الخرز يوضع على صدور الناس، أو يعلق على العضد ونحو ذلك؛ لأجل - أيضًا - دفع العين ونحوها من الآفات، أو رفع العين ونحوها من الآفات.

قال: «**وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ**»: أي: فلا تركه وذلك، ولا جعله في دعة وسكون وراحة، ودعاؤه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عليه ذلك؛ لأنه أشرك بالله عَزَّ وَجَلَّ.

قال: وفي رواية: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ**»؛ لأن تعليق التمائم والتعلق بها شرك أصغر بالله عَزَّ وَجَلَّ، وقد يكون أكبر بحسب الحال.

وَلابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ حُذَيفةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أنه رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيطٌ مِنَ الحُمَّى، فَقَطَعَهُ، وَتَلا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]»[1].

ش: قوله: (ولابنِ أَبِي حَاتم عَنْ حُذَيفةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه رأى رَجُلًا فِي يدِهِ خَيطٌ مِنَ الحُمَّى، فَقَطَعَهُ، وَتَلا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]).

قال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن الحسين بن إبراهيم بن أشكاب، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا حماد بن سلمة، عن عاصم الأحول، عن عروة قال: دخل حذيفة على مريض، فرأى في عضده سيرًا فقطعه، أو انتزعه. ثم قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

وابن أبي حاتم هو: الإمام أبو محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم، محمد بن إدريس الرازي التميمي الحنظلي، الحافظ، صاحب الجرح والتعديل، والتفسير، وغيرهما، مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

وحذيفة هو: ابن اليمان، واسم اليمان: حسيل - بمهملتين مصغرًا، ويقال حسل - بكسر ثم سكون -، العبسي - بالموحدة -، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، ويقال له: صاحب السر، وأبوه أيضًا صحابي، مات حذيفة في أول خلافة علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سنة ست وثلاثين.

قوله: «رَأَى رَجُلًا فِي يدِهِ خَيطٌ مِنَ الحُمَّى» أي: عن الحمى، وكان الجهال يعلقون التمائم، والخيوط، ونحوها لدفع الحمى، وروى وكيع

---

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٠٨).

....

عن حذيفة: «أنه دخل على مريض يعوده فلمس عضده، فإذا فيه خيط، فقال: ما هذا؟ قال: شيء رقي لي فيه، فقطعه وقال: لو مت وهو عليك ما صليت عليك».

وفيه إنكار مثل هذا، وإن كان يعتقد أنه سبب، فالأسباب لا يجوز منها إلا ما أباحه الله تعالى ورسوله، مع عدم الاعتماد عليها، وأما التمائم، والخيوط، والحروز، والطلاسم ونحو ذلك مما يعلقه الجهال، فهو شرك يجب إنكاره، وازالته بالقول، والفعل، وإن لم يأذن فيه صاحبه.

قوله: «وتلا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] استدل حذيفة رضي الله عنه بالآية على أن هذا شرك.

ففيه صحة الاستدلال على الشرك الأصغر بما أنزله الله في الشرك الأكبر، لشمول الآية، ودخوله في مسمى الشرك، وتقدم معنى هذه الآية عن ابن عباس، وغيره في كلام شيخ الإسلام، وغيره - والله أعلم -.

وفي هذه الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم ما يبين كمال علمهم بالتوحيد، وما ينافيه، أو ينافي كماله.

الشرح:

قال: (وَلابْنِ أَبِي حَاتِم عَنْ حُذَيفةَ رضي الله عنه أنه رَأَى رَجُلًا فِي يدِهِ خَيطٌ مِنْ الحُمَّى، فَقَطَعَهُ، وَتَلَا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾).

مناسبة هذا الحديث أو الأثر للباب ظاهرة من أن حذيفة الصحابي رضي الله عنه: «**رَأَى رَجُلًا في يدِهِ خَيطٌ**» فهذا الخيط من الحمى، و(مِنْ) تعليلية، أي: علَّق الخيط؛ لأجل رفع الحمى، أو لأجل دفع الحمى.

و(مِنْ) لها استعمالات شتى: تبعيضية، وتعليلية، وتأتي على أنحاء؛ كما قرر ذلك علماء العربية، وخاصة في كتب حروف المعاني[١]، ومن استعمالاتها:

- أن تأتي للابتداء.
- أن تأتي للتعليل.
- أن تأتي للتبعيض.

أن تأتي للبيان.

وقد قال المرادي في معاني «مِنْ» في نظمه لبعض حروف المعاني[٢]:

أَتَتْنَا مِنْ لِتُبَيِينٍ وَبَعْضٍ وَتَعْلِيلٍ وَبَدْءٍ وَانْتِهَاءِ
وَزَائِدةٍ وَإِبْدَالٍ وَفَصْلٍ وَمَعْنَى عَنْ وَعَلَى وَفِي وَبَاءِ

فذكر اثني عشر معنى لـ(مِنْ)، وابتدأ ذلك بقوله: (**أَتَتْنَا مِنْ لِتُبَيِينٍ**) يعني: للبيان، (**وَبَعْضٍ**)، فهذا يدل على أن كون (مِنْ) في الأصل للبيان أنها مقدمة على كونها للتبعيض، وهي تأتي لمعاني كثيرة، ومنها البيان، والتبعيض، والابتداء إلى غير ذلك.

---

(١) انظر: حروف المعاني للزجاجي (ص٥٠).

(٢) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، المتوفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة، وهو كتاب مفيد رُتِّبَ على مقدمة مشتملة على خمسة فصول، ثم أورد خمسة أبواب من الأحادي إلى الخماسي.

فمنها: أن (مِنْ) تكون للتعليل فقوله: «**أنه رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنْ الحُمَّى**» أي: لأجل دفع الحمى، أو لأجل رفع الحمى فـ(مِنْ) تعليل لوضع الخيط في إليد.

قال: «.. **فَقَطَعَهُ**»: وهذا يدل على أن هذا منكر عظيم يجب إنكاره، ويجب قطعه.

قال: «.. **وَتَلَا قَوْلَهُ**: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

قال السلف في هذه الآية: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ﴾ أي: بأن الله هو الرب، وهو الرزاق، وهو المحيي، وهو المميت، أي: توحيد الربوبية ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] به عَزَّوَجَلَّ في العبادة، فليس توحيد الربوبية بِمنْجٍ، بل لا بد من أن يُوحَّدَ الله في العبادة.

وهذا الدليل في الشرك الأكبر، وقد قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن فيه أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يستدلون بما نزل في الشرك على الشرك الأصغر.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: التَّغْلِيظُ فِي لُبْسِ الْحَلقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِمِثْلِ ذَلِكَ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الصَّحَابِيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ. فِيهِ شَاهِدٌ لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ أَنَّ الشِّرْكَ الْأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الْكَبَائِرِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرْ بِالْجَهَالَةِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِي الْعَاجِلَةِ بَلْ تَضُرُّ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا».

الْخَامِسَةُ: الْإِنْكَارُ بِالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ.

السَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْخَيْطِ مِنَ الْحُمَّى مِنْ ذَلِكَ.

التَّاسِعَةُ: تِلَاوَةُ حُذَيْفَةَ الْآيَةَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُّونَ بِالْآيَاتِ الَّتِي فِي الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَصْغَرِ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْوَدَعِ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللهَ لَا يُتِمُّ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ، أَيْ: تَرَكَ اللهُ لَهُ.

٧ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ) أي: من النهي، وما ورد عن السلف في ذلك.

الشرح:

فهذا الباب ذكر فيه المصنف رحمه الله الرقى، والتمائم، وقد كان سبق في الباب الذي قبله، ذكر شيئاً من أحكام التمائم، والرقى، لكنها لم تكن مقصودة في الباب الذي قبل.

وهنا ذكر ما جاء في الرقى، والتمائم، والرقى والتمائم المقصود بها في هذا الباب ذكر أحكامها، وأنّ منها ما هو شرك بالله عز وجل، إمَّا شرك أكبر، وإمّا شرك أصغر؛ ولهذا أدخل المصنف أعني: شيخ الإسلام محمد ابن عبد الوهاب رحمه الله - هذه الأحاديث في هذا الباب، وأدخل هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لأجل أن يبيّن أن هذا شرك، وأنّه ممّا يضاد التوحيد من أصله في بعض أحواله، أو ينافي كمال التوحيد في أحوال أخر، ومنه ما هو شرك أكبر، ومنه ما هو شرك أصغر، وهذا من أدب التصنيف العالي.

والرّقى فسّرها المصنف بقوله: (العزائم)، وهذا من التفسير بالعرف، وليس من التفسير بما جاء بلسان العرب.

والرّقى، قال: هي العزائم، أي: فيما تعارف عليه الناس، فإنّهم يسمّون الرقى العزيمة.

قال: فلان عنده عزيمة، أو فلان يكتب العزائم، ويعنون بها الرقى، أو فلان يقرأ على الناس بعزائم، ونحو ذلك، يعني بذلك الرقى، وخصّت عند بعضهم بالرقى المكتوبة بزعفران ونحوه، يقول العامة: أنّ هذه هي العزائم.

فيعني: بالرقى ما تعارف الناس عليه ممّا هو في معنى الرقية، وهذا من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من إمام الدعوة، ليس من التفسير باللغة، لكن هو من التفسير بما يقرب للناس ما يفهمه كلام الشارع لما تعارفوه، وما تعاهدوه، وهذا ممّا ينبغي للدّاعية وللمعلّم أن يتعاهده من الناس؛ لأنّنا نجد أن من الناس من يوغل في تفسير الألفاظ بالمقتضى اللغوي، وهو يبعد في ذلك عن تفسيرها بما عهده الناس، وما تعارف عليه الناس، حتى إذا أطال في ذلك، أبعد عن أذهانهم المراد من هذه الأحاديث، أو المراد من الأحكام بما يعالج واقع الناس.

فإذًا في تفسير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرقى بالعزائم ما ينبهنا على هذه الفائدة المهمة، وهي: أنه ينبغي للمعلّم، أو ينبغي للداعية أن يفسّر الألفاظ الشرعية بعد فهمها فهمًا صحيحًا مستقيًا بما يقرب الفهم للناس بما تعاهدوه، وهذا له نظائر في كلام المصنف، كلام إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث إنّه مرّةً فسّر الإله لأحد الناس، قال: والإله هو الّذي تسمونه الذي فيه السر؛ لأن الذين يتعلّقون بالأولياء، أو بالقبور يقولون: فلان فيه سر في عهده[1]، والآن هذا موجود في كثير من المناطق، فقال: الإله هو الذي فيه السر، أي: معهودكم، ومعلوم أنّ هذا ليس بالتفسير اللغوي.

(١) انظر: مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٧٦).

إذًا فينبغي على المعلم، على الداعية، على طالب العلم أن يفسر الألفاظ الشرعية بعد فهمها فهمًا صحيحًا مستقيمًا، بما عرفه من كلام أهل العلم، أن يفسرها بما يقرب المعنى للناس، لا بما يباعد المعنى عن أذهان الناس.

الرقى تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: رقى جائزة.

القسم الثاني: رقى غير جائزة.

وأصل الرقى ما يرتقي به المرض، أو يرتقي به المرء من حال إلى حال، من حال ردية إلى حال أحسن منها، وتارة تكون الرقى في النفث، وتارة تكون الرقى بالقراءة دون نفث، أي: فيما كان عليه الناس، فيما كان عليه العرب، وتارة تكون الرقى بتعاويذ يصنعونها، وتارة تكون من شيء يدفع - لم يقع -، يريدون دفعه كالعين ونحوها، وتارة تكون من شيء يرفع، أي: شيء واقع كالمرض ونحوه، يريدون أن يدفع.

هذه أنواع كانت موجودة، والنبي ﷺ سئل عن الرقى، قيل له: إنّ هاهنا رقى نرقي بها، فبيّن ﷺ أنّ الرقى لا بأس بها إلّا في حال واحدة، وهي أن تكون الرقى شركية، قال: «**لَا بَأْسَ بِالرُّقَى، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ**»[1]، أي: فيها، وفي بعض الألفاظ التي يذكرها أهل العلم، «**لَا بَأْسَ بِالرُّقَى، مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكًا**». أي: ما لم تكن تلك الرقى شركا.

فبين ﷺ أن الرقى تنقسم إلى هذين القسمين:

القسم الأول: رقى مشروعة.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٠) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

القسم الثاني: ورقى شركية.

والنبي ﷺ رَقَى نفسه[١]، ورَقَى غيره[٢]، ورُقّي ﷺ[٣].

فإذًا هذا يدلّ على أنّ من الرقى ما هو جائز، ومنها ما ليس بجائز، والعمدة في هذا هو ما في الرقى من معان، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله -.

والتمائم: اسم عام في أشياء يتعلّقها المرء، أو المرأة، لأجل دفع شيء أو جلبه، يتعلقونها، إمّا شيء يعلقونها على الرقبة، أو على العضد، أو على الرجل، أو على الفخذ، أو على الساق، أو نحو ذلك، أنواع من الأشياء يتعلقها المرء بقلبه، ويعلّقها على بدنه، لأجل مصلحة له فيها، يظنّها كذلك، هذه هي التمائم.

فُسّرت عند أهل العلم بأنواع من التفسيرات، فتارة بالفرد، وتارة يقولون: هي خرزات توضع على عنق الصبي لدفع العين، وهذا من التفسير بالفرد، وليس من التفسير الشامل لجميع أنواع التمائم؛ لأن التمائم أنواع عند العرب، - وسيأتي بيان ذلك -.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٣٩)، ومسلم (٢١٩٢).
(٢) سبق تخريجه (ص١٦٦).
(٣) سبق تخريجه (ص١٦٦).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا، أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ»[١].

ش: هذا الحديث في الصحيحين.

قوله: (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) - بفتح أوله، وكسر المعجمة -، قيل: اسمه قيس ابن عبيد. قاله ابن سعد.

وقال ابن عبد البر: لا يوقف له على اسم صحيح، هو صحابي شهد الخندق، ومات بعد الستين. ويقال: إنه جاوز المائة.

قوله: «فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ». قال الحافظ: لم أقف على تعيينه.

قوله: «فَأَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا» هو زيد بن حارثة. روى ذلك الحارث بن أبي أسامة في مسنده. قاله الحافظ[٢].

قوله: «أَنْ لاَ يَبْقَيَنَّ» - بالمثناة التحتية، والقاف المفتوحتين -، وقلادة مرفوع على أنه فاعل، والوتر بفتحتين، وأحد أوتار القوس.

وكان أهل الجاهلية إذا اخلولق الوتر أبدلوه بغيره، وقلدوا به الدواب اعتقادًا منهم أنه يدفع عن الدابة العين.

قوله: «أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ» معناه: أن الراوي شك هل قال شيخه: قلادة من وتر، أو قال: قلادة وأطلق، ولم يقيده؟ ويؤيد الأول ما روي

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٥)، ومسلم (٢١١٥).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ١٤١).

....

عن مالك أنه سئل عن القلادة؟ فقال: ما سمعت بكراهتها إلا في الوتر.

ولأبي داود «وَلَا قِلَادَةٌ» بغير شك(١).

قال البغوي في شرح السنة: تأول مالك أمره ﷺ بقطع القلائد على أنه من أجل العين، وذلك أنهم كانوا يشدون الأوتار، والتمائم، ويعلقون عليها العوذ، يظنون أنها تعصمهم من الآفات، فنهاهم النبي ﷺ عنها، وأعلمهم أنها لا ترد من أمر الله شيئًا(٢).

قال أبو عبيد: كانوا يقلدون الإبل الأوتار، لئلا تصيبها العين، فأمرهم النبي ﷺ بإزالتها إعلامًا لهم بأن الأوتار لا ترد شيئًا(٣). وكذا قال ابن الجوزي، وغيره(٤).

قال الحافظ: ويؤيده حديث عقبة بن عامر، رفعه «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةٍ فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ» رواه أبو داود. وهي ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك. انتهى(٥).

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ١٤١).
(٢) انظر: شرح السنة (١١/ ٢٧).
(٣) انظر: غريب الحديث لابي عبيدة (٢/ ٢).
(٤) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٤٥٢).
(٥) انظر: فتح الباري (٦/ ١٤٢).

الشرح:

في حديث أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَأَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ» - بالياء - «فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ، قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ» في عنق أو رقبة. قلادة من وتر، قال الراوي: «أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ» القلادة مع الوتر.

ما علاقتها بالتميمة؟ ما علاقتها بالرقى حتى يدخل الشيخ رحمه الله هذا الحديث في هذا الباب؟ هل هناك علاقة واضحة، قلادة من وتر، أو قلادة في عنق بعير إلّا قطعت؟، العلاقة واضحة، ولكن لم تذكر في هذا الحديث؛ لأنّها معروفة من واقع الحال، كان العرب إذا أخلولق قوس وتر، وقدم علقوه في عنق البعير، يريدون أن يدفعوا بذلك عن البعير العين، إذا كان بعير يهمهم، راحلة منتقاة، أو هي من نفائس المال، أو نحو ذلك ممّا يجعل في عنقه قلادة من وتر، وتارة لا يجعلون قلادة من وتر، يجعلون قلادة لهذا الغرض.

وهذا إن جعلوا لهذا الغرض من قبيل التمائم؛ لأن هذا هو معنى التميمة، وأن تتعلق شيئًا، أو تعلق شيئًا لدفع شيء، أو لرفع شيء، وهذا هو معنى التميمة، إذًا فهذه القلادة هي في معنى التميمة.

وأمر النبي ﷺ بقطعها؛ لأن اتخاذها بهذا الاعتقاد شرك بالله؛ لأن هذا ليس بسبب مشروع يدفع به المراد العين، وكذلك هو ليس بأمر مأذون فيه.

فإذًا هو ليس بسبب؛ لأن هذه القلادة ما تدفع بنفسها، وليست بسبب معقول، إذًا خرج بذلك ما يفعل للدواء، أو يجعل للتداوي بنحو هذا، أي: ممّا يعصم به رقبة بعير، أو يوضع عليه لأجل التداوي، فإنّ هذا إذا كان سببًا ظاهرًا في التداوي، ويعالج ذلك فإنَّه لم يتخذ لأجل الدفع، لم

يعتقد فيه حيث اعتقد ما ليس بسبب سببًا، ولكن إذا كان من هذا الباب وهو أنّه اعتقد في هذه القلادة التي من الوتر، أو أيّ قلادة، قلدت أنّها تدفع، أو ترفع شيئًا بعد وقوعه، فإنّ هذا الاعتقاد شرك؛ لأنّ فيه نوع اعتقاد نفع وضر في المخلوقات، وهذا شرك بالله عز وجل، والشرك في هذا شرك أصغر، وليس بشرك أكبر، إلّا إذا كان المعلق على نفسه، أو على ولده، أو على دابته، يعتقد أن هذه تدفع أو ترفع بنفسها، أي: أن فيها خاصية بنفسها، فيها قوة بنفسها، وليست بواسطة في ذلك، فإنّ هذا شرك أكبر إذا اعتقد فيه النفع والضرّ استقلالًا، فهذا شرك أكبر - والعياذ بالله -، وهذا له أمثلة من الواقع، في حياة الناس، في كثير من البلدان تجد أن بعضهم يصنع ما يشابه في المعنى تعليق القلادة على البعير، أو تعليق قلادة الوتر على البعير، فترى مثلا في بيت رجل، أو أحد من الناس، أنه يعلق حدوة فرس مقلوبة، أو حدوة حمار، أو يجعل رأس بعض الحيوانات معلّقا محنّطا، أو يجعل مثل هذا في السيارة معلقا على المرآة الأمامية، خرزات أحيانًا، تجد أحيانًا حدوة فرس، وتجد أحيانًا رأس أرنب صغير، وتارة يضعونها في الحلق، هذا كله من عقائد بعض الناس من خارج هذه البلاد، دخلت ووفدت، فبعض الناس يضعها لهذا القصد.

هذا كله يراد به من صانعه الذي صنعه، دفع العين، أو يريد منه دفع الشرّ، وحصل هذا أنّه سئل بعض من علّق هذه ما مرادك من هذا؟، فقال: الشرور كثيرة، ونحو ذلك، ولهم اعتقاد في هذا.

وهذا يبيّن أن اعتقادات الجاهلية لا زالت باقية في هذه الأمة بأنواع، لكن الوسائل تختلف، والطرائق تختلف، ويستجدّ الناس، ويصنعون أشياءً لم يكن يعرفها العرب، يعتقدون في أشياء بحسب ما استجدّ به الزمان.

ممّا ذكروا أن العرب في الجاهلية، كانوا يعتقدون في رأس الأرنب؛

بحيث يربطون الرأس على ساق الرجل أو المرأة، الّذي يخشى عليه من الجنّ ابتداءً، أو من غير الإنس أو الجن.

كذلك بعض أجزاء الهر - القطة -، وكذلك بعض أجزاء الثعلب، - الرأس، أو الذيل، أو الرجل، آخر الرجل -، أو نحو ذلك.

ذكر أشياء من هذا بعض من صنف في أحوال العرب، وقد فصّل هذه الأحوال، وأورد الشاهد عليه من أشعارهم وأحوالهم العلامة الألوسي في كتابه القيم العظيم «بلوغ الأرب بمعرفة أحوال العرب»، ففصّل هذا، وأخذ فصلًا طويلًا لمعرفة أنواع التمائم عند العرب، وذكر أشياء متنوعة في هذا المقصود من هذا أنّ هذا هو الأصل الشرعي، وهذا من باب التنفير، «**أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ، قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ**»، والنبي ﷺ أمر أن تقطع هذه من أعناق الإبل.

فإذًا يكون هذا حكمًا عامًا لكلّ من شابه أولئك في الاعتقاد، في أنها تنفع وتضر، إمّا على وجه الاستقلال - والعياذ بالله -، وإمّا على وجه التبع، كما عليه أكثر حال من يعلقونها.

فإذًا ينبغي لنا أنّنا إذا رأينا شيئًا من ذلك أن نبادر بقطعه، وأن نبادر بإزالته؛ لأنّ هذا من المنكر الكبير، سواءً في البيوت، أو سواءً في السيارات، أو نحو ذلك.

وسيأتينا ما رواه وكيع عن سعيد بن جبير، أنه قال: «**مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً عَنْ إِنْسَانٍ، كَانَ كَعِدْلِ رَقَبَةٍ**»[1]، أي: كأنّه اشترى رقبة وأعتقها، أو ملك رقبة فأعتقها، وهذا من الفضل العظيم؛ لأن فيه إخمادا للشرك، وإحياءً للنّفوس بالتوحيد.

---

(١) سيأتي تخريجه (ص٣٧٧).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاودَ(١).

ش: (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاودَ).

وفيه قصة، ولفظ أبي داود: «عن زينبَ امرأةِ عبدِ الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنَّ عبدَ الله رأى في عُنقي خيطًا، فقال: ما هذا؟ فقلت: خيطٌ رُقيَ لي فيه قالتْ: فأخذه فقطعه، ثمَّ قال: أنتم آلَ عبد الله لأغنياءُ عن الشِرك، سمعتُ رسولَ الله يقول: «إِنَّ الرُّقى، وَالتَّمَائِمَ، والتِّوَلَةَ شركٌ» فقلت: لِمَ تقولُ هكذا؟ لقد كانت عيني تُقْذَفُ، وكنتُ أختلف إلى فلانٍ اليهوديِّ فإذا رقاها سكنتْ. فقال عبدُ الله: إِنَّمَا ذَلَك عَمَلُ الشَّيْطَانِ، كَانَ يَنْخِسَهُا بيدِه، فإذا رُقي كفَّ عنها، إنما كانَ يكفيكِ أن تقولي كما كان رسولُ الله يقولُ: أذهبِ البأسَ، ربَّ النَّاسِ، واشفِ أنتَ الشَّافِي، لا شِفاءَ إلاَّ شفاؤُكَ، شِفَاءً لا يغادرُ سَقمًا». ورواه ابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وقال: صحيح، وأقره الذهبي(٢).

قوله: «إِنَّ الرُّقَى» قال المصنف: «هي التى تسمى العزائم، وخص منه الدليل ما خلا من الشرك، ففد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحمة» يشير إلى أن الرقى الموصوفة بكونها شركًا هي التي يستعان فيها بغير الله، وأما إذا لم يذكر فيها إلا بأسماء الله، وصفاته، وآياته، والمأثور عن النبي ﷺ، فهذا حسن جائز، أو مستحب.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٨١)، وأبو داود (٣٨٨٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٧٦)، وابن حبان (٧/ ٣٦٠)، والحاكم (٤/ ٢١٧، ٤١٨).

قوله: «فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحمة» كما تقدم ذلك في «باب من حقق التوحيد».

وكذا رخص في الرقى من غيرها؛ كما في صحيح مسلم عن عوف ابن مالك رضي الله عنه: «كنا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: اعْرِضُوا عليَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ»(١). وفي الباب أحاديث كثيرة.

قال الخطابي: وكان ﷺ قد رَقَى ورُقِي، وأمر بها وأجازها، فإذا كانت بالقرآن، وبأسماء الله فهي مباحة، أو مأمور بها، وإنما جاءت الكراهة والمنع فيما كان منها بغير لسان العرب، فإنه ربما كان كفرًا، أو قولًا يدخله شرك(٢).

قلت: من ذلك ما كان على مذاهب الجاهلية التي يتعاطونها، وأنها تدفع عنهم الآفات، ويعتقدون أن ذلك من قبيل الجن، ومعونتهم، وبنحو هذا ذكر الخطابي.

وقال شيخ الإسلام: كل اسم مجهول فليس لأحد أن يرقي به فضلًا أن يدعو به، ولو عرف معناه؛ لأنه يكره الدعاء بغير العربية، وإنما يرخص لمن لا يحسن العربية، فأما جعل الألفاظ الأعجمية شعارًا فليس من دين الإسلام(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٠).

(٢) انظر: معالم السنن (٤/ ٢٢٦).

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٦٩).

....

وقال السيوطي: قد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاث شروط: أن تكون بكلام الله، أو بأسمائه، وصفاته، وباللسان العربى ما يعرف معناه، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل بتقدير الله تعالى.

الشرح:

الرقى في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ» أي: الرقى الشركية؛ لأنّ قوله هنا: «إِنَّ الرُّقَى» الألف واللام الداخلة على لفظ رُقى للعهد، والمعنى: الرُّقى التي عُهد الكلام عليها، أو عُهِد تسميتها الرقى عند الإطلاق، فالنبي ﷺ حين قال: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ» يعني بها الرقى الشركية، وليس معنى هذا الحديث أنّ كل الرقى شرك بالله، بل الرقى منقسمة إلى قسمين كما ذكر الشارح في هذا الموضع.

إذًا الرقى التي فيها الشرك: التي فيها الاستعانة بغير الله، فيها مخاطبة الجن، فيها طلاسم، فيها تعاويذ غير معروفة المعنى، ونحو ذلك مما يتعاطاه أهل التفريط، أو أهل الجاهلية، وهذه موجودة معروفة.

إذًا الرقى عندنا تنقسم إلى هذين القسمين:

القسم الأول: رقى شركية، وهي من حيث الحكم عليها بالشرك مختلفة، منها ما هو شرك أكبر، وهي التي يستعان فيها بغير الله، ينادى فيها الجن، يستغاث فيها بالجن، ونحو ذلك.

ومنها ما هو شرك أصغر، وهي التي لم تبلغ الاستغاثة، ولم تبلغ دعاء الجن، ولم تبلغ هذا، وإنّما كان فيها شيء من البدع، أو شيء ممّا هو وسيلة إلى الشرك، ومعلوم أن القاعدة أن ما كان وسيلة إلى الشرك الأكبر فهو شرك أصغر في العموم، لا في كل الأحوال، لكن في أغلب الأحوال.

القسم الثاني: الرقى الجائزة، والنبي ﷺ رقَى[١]، ورُقِي[٢]، والنبي ﷺ رقى بالقرآن، ورقى بالدعوات المباركات الطيبات، وهذا ثابت معروف في الصحيحين وفي غيرهما، وتارة كان يرقي نفسه، وتارة كان يرقي غيره[٣].

والرقى من حيث حكمها، - أعني: هذه الرقى من حيث حكمها في الشرع، في أحوالها التي ستأتي -، هو ما بين الاستحباب أو الجواز، بحسب الحال - كما ذكر الشارح -.

قال: إما جائزة، أو مستحبة، ليس هذا ترددًا في الحكم، إنّما هو بحسب الحال، فتارة تكون مستحبة، وتارة تكون جائزة.

وأما أقسامها فإنّ الرقى يقوى نفعها:

النوع الأول: الرقى الجائزة التي في القرآن، بأسماء الله، وصفاته، أو بالأدعية المأثورة المعروفة، هذه يقوى أثرها إذا كانت بلا واسطة، كلّما كانت بلا واسطة، كان أقوى لأثرها، فيرقي المرء نفسه مستحضرًا عظمة الله ﷻ، وأنّه هو النافع الضار، وفعله لهذه الرقية اتباع للنبي ﷺ، وأنّه يرجو النفع بكلام الله، وبأسمائه، وصفاته إذا كان هذا منه مباشرة لنفسه، فهذا أعظم الأنواع نفعًا.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٦٦).
(٢) سبق تخريجه (ص١٦٦).
(٣) سبق تخريجه (ص٣٣٢).

النوع الثاني: أن يرقيه غيره، وهذا صار فيه واسطة واحدة، فيقرأ القرآن، وينفث عليه، أو يدعو الله عَزَّوَجَلَّ بأسمائه، وصفاته، ثمّ ينفث عليه، أو يعيذه بما ورد، وينفث عليه، ونحو ذلك، فهذا فيه واسطة، وهو أقل نفعًا من الأول.

النوع الثالث: يلي ذلك ما زادت فيه الواسطة، مثل أن ينفث بعد تلاوة القرآن في ماء - كما هو معروف عند الناس -، ينفث في ماء، ثم يتناول مريد الرقية الماء، هذا من باب الرقى، ومن باب العزائم، وهذا كثرت فيه الوسائط؛ لأنّه صار نفثا من آخر، وماء ثم تناول، فصار فيه وسائط أكثر، فالنفع فيها أقل، ولهذا كان هذا النوع أقل عند السلف من النوعين الأولين؛ لأنّهما لم يحتاجا إليه كثيرًا، وإنّما ورد هذا قليلًا عندهم، وأجازوه.

النوع الرابع: أن تكثر الواسطة بزيادة، وهي أن ينفث على شيء من زعفران، وما ونحو ذلك، ثم يكتب به آيات، ينفث على ماء فيه زعفران، ثم يكتب به آيات في ورق، ثم يشرب هذا، ويشرب هذا، ويريدون به سهولة الاحتفاظ بهذه الأوراق المكتوب فيها القرآن، ويريدون بها سهولة التنقّل لأنّ ربما كان كثيرًا، وهذه أوراق يمكن الواحد حملها واستخدامها متى شاء - من باب الرقية -، هذا أضعف، وأضعف، لكن سئل عنه الإمام أحمد، وسئل عنه جماعة من أهل العلم فأجازوها، ولم يكن معروفًا عند الصحابة رضي الله عنهم، والسبب في ذلك، أنّهم لم يكونوا محتاجين إليه؛ لأنّهم ينفثون على أنفسهم مباشرة، أو ينفث عليهم غيرهم مباشرة.

إذًا هذه أحوال إذا كانت الرقية بالقرآن فهي جائزة، وتقوى بقلة الوسائط، وإذا كثرت الوسائط ضعف هذا، مثل استخدام الدهن مثلًا،

واحد ينفث في زيت، ثمّ يدهن به، هذا أيضًا جائز لا بأس به، لكن هو أضعف من غيره، ممّا لو نفث على نفسه مباشرة، أو نُفث عليه مباشرة، ورُقي مباشرة.

هذه أنواع، وغيرها كثير ممّا يتعاطاه الناس ممّا هو جائز، هذه كلّها لا بأس بها.

قال السيوطي فيما نقل الشارح: إنّ هذا إنّما يجوز بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن تكون بالله، أو بأسمائه، أو بصفاته. أي: بالقرآن بكلام الله، بأسمائه وصفاته؛ لأنّه كلام الله عز وجل، وبالتعاويذ المعروفة، ونحو ذلك.

الشرط الثاني: أن تكون بغير اللسان الأعجمي. أي: أن تكون باللسان العربي؛ لأنّ غير اللسان العربي ربما يدخل فيه الراقي على المرقي أشياء لا تجوز، وهذا مشاهد ومعروف، فإذا كانت الرقية فباللسان العربي لمن يحسنها.

أمّا شخص أعجمي ما يُحسن العربية، سيرقي نفسه بأسماء الله، وبصفاته بما يعلمه من لغته، وهو يعرف ذلك، ويعلمه جيدًا، فهذا إذا لم يُحسن العربية فلا حرج عليه، لكن من أحسن العربية فلا يُرقى، ولا يرقي إلّا بلسان عربي، فإذا كان بغير ذلك فقد انخرم هذا الشرط، وكانت حرامًا، فيها النفع، والاستقلال، وإنّما يعتقد أنّ هذه الرقية من باب الدواء، فهي سبب يتعاطاه كما يتعاطى الأدوية، قد تنفع، وقد لا تنفع.

وكما ذكر ابن القيم رحمه الله في بعض كتبه: أن الرقية تنفع بتوفر شروط، الأول: في الراقي، الثاني: في المرقي.

الشرط الثالث: في الرقية نفسها، أمّا في الراقي؛ بأن يكون مؤمنًا بالله عز وجل وموحّدًا، إذا كان يرقي هو، لا يكون مرتدًّا، وأن يكون

مستحضرًا عالمًا بما يتكلم به، ما يكون يقرأ القرآن وهو لا يعلم به، لكن يكون عالمًا بما يتكلم به، ويكون مدركًا بما يقوله، ويكون حال القراءة عنده استغاثة بالله عزوجل، واضطرار إلى الله عزوجل أن ينفع بهذا السبب.

أمّا في المرقي، فإنّه لا يشترط الإسلام، ولا الإيمان؛ لأنّه في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنّهم رقوا سيّد حيٍّ من العرب كان مشركًا، رقوه بفاتحة الكتاب بعد أن أصابه ما أصابه، ونفعه ذلك، فأعطاهم بعد أن قاطعوه قطيعًا من الغنم، فسرّ صلى الله عليه وسلم فقال: «**إنَّ أَحَقَّ مَا اتَّخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ - جَلَّ وَعلاَ -، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ**»(١)، ففي المرقي يشترط: أن يكون معتقدًا النفع في هذه الرقية، لكن إن كان جاحدا لنفع الرقية بأسماء الله، وصفاته، أو بالقرآن، فلا ينفعه ذلك، وهذا المرقي سيّد من سادات العرب لمّا سأل هؤلاء: هل فيكم راق؟، قالوا: نعم، فينا راق، ورقي بفاتحة الكتاب كما كان هو ظاهر الحال، كان معتقدًا النفع في هذا الفعل، فإذا اعتقد الانتفاع به، وكان عنده اعتقاد بالمرقي، كان هذا نافعًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٧٦، ٥٧٤٩)، ومسلم (٢٢٠١)، ولفظه: «**انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا على حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ، لا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، شَيْءٌ فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ، حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالَحُوهُمْ على قَطِيعٍ مِنْ الْغَنَمِ، فَانْطَلَقَ يَتْفِلُ عليهِ، وَيَقْرَأُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلَبَةٌ، قَالَ فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمْ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عليهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا على رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم**».

أمّا الرقية، فهذه الشروط التي ذكرها السيوطي.

إذًا هذه الشروط في الرقية، أما المرقي والراقي فهذه لم يتعرض لها في هذا الموضع، وقد ذكرها ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض كتبه.

ممّا يستدرك في هذا المقام حتّى لا يتشتّت الذهن، أو تدخل مسألة في مسألة، أنّه ربما رقى اليهودي نفسه، ونفعه ذلك، ربّما رقى النصراني نفسه، أو رقى غيره فنفعه ذلك، لكن ليس أن يرقي مسلمًا، لماذا؟

هذا ليس من قبيل الرقية، هذا إن أجيز في فإنّه ليس من قبيل الانتفاع بالرقية، وإنّما هو من قبيل إجابة الدعاء للمضطر، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]، إبليس بعد أن خالف وكفر، أبى واستكبر وكان من الكافرين، قال لربّه: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الحجر: ٣٦-٣٧]، فأجاب الله دعاءه مع أنّه أبى واستكبر، وكان من الكافرين، إذًا هذا باب آخر.

ولهذا حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال لامرأته: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يِنْخِس»، لكي يجعل المسلم يعتقد الانتفاع فيما فعله اليهودي، أو اليهودية في المسلمة، فامرأة ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ذهبت إلى يهودية لترقيها، فانتفعت، فقال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **«إِنَّمَا ذَلِكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ، كَانَ يَنْخِسَهَا بِيدِهِ»**(١)، هذه فتنة من الشيطان، إن الشيطان ينخسها بيده، فإذا رقت تلك اليهودية، تركها ليوقع الفتنة، وهذا ليس بعجيب.

إذًا ما كان مخالفًا للشروط فيحملها أهل العلم على أحوال أخر، إمّا إجابة الدعاء، وإمّا افتتان، وإمّا اضطرار، وإما نحو ذلك من المسائل المتشابهة، ولا تشتبه عليك المسائل بعضها مع بعض.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٣٨).

التَّمَائِمُ: شَيْءٌ يُعَلِّقُونَهُ عَلَى الْأَوْلَادِ يَتَّقُونَ بِهِ الْعَيْنَ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُعَلَّقُ مِنَ الْقُرْآنِ، فَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ السَّلَفِ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُرَخِّصْ فِيهِ، وَيَجْعَلُهُ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، مِنْهُمُ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

وَالرُّقَى: هِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْعَزَائِمَ، وَخَصَّ مِنْهَا الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشِّرْكِ، فَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْعَيْنِ، وَالْحُمَّةِ.

ش: قوله: (التَّمَائِمُ). قال المصنف: (شَيْءٌ يُعَلِّقُونَهُ عَلَى الْأَوْلَادِ يَتَّقُونَ بِهِ الْعَيْنَ). وقال الخلخالي: التمائم: جمع تميمة، وهي ما يعلق بأعناق الصبيان من خرزات، وعظام لدفع العين، وهذا منهي عنه؛ لأنه لا دافع إلا الله، ولا يطلب دفع المؤذيات الا بالله، وبأسمائه، وصفاته. قال المصنف: «لكن إذا كان المعلق من القرآن، فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود».

اعلم أن العلماء من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التمائم التي من القرآن، وأسماء الله، وصفاته، فقالت طائفة يجوز ذلك، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر، وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التمائم التي فيها شرك.

وقالت طائفة لا يجوز ذلك. وبه قال ابن مسعود، وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة، وعقبة بن عامر، وابن عكيم، وبه قال جماعة من التابعين منهم: أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه.

....

قلت: هذا هو الصحيح لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل:

الأول: عموم النهي، ولا مخصص للعموم.

الثاني: سد الذريعة، فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

الثالث: أنه إذا علق فلابد أن يمتهنه المتعلق بحمله معه في حال قضاء الحاجة، والاستنجاء، ونحو ذلك.

وتأمل هذه الأحاديث وما كان عليه السلف - رضى الله تعالى عنهم-، يتبين لك بذلك غربة الإسلام، خصوصًا إن عرفت عظيم ما وقع فيه الكثير بعد القرون المفضلة من تعظيم القبور، واتخاذ المساجد عليها، والإقبال إليها بالقلب والوجه، وصرف جل الدعوات والرغبات، والرهبات، وأنواع العبادات التي هي حق الله تعالى إليها من دونه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧] ونظائرها في القرآن أكثر من أن تحصر.

الشرح:

(التمائم)؛ لأنَّه قال: (وَالتَّمَائِمُ)، التمائم سبق الكلام عليها في الباب السابق، وبيّنت في أول الباب أن التمائم فسرت هنا بتفسير هو من قبيل التفسير بالفرد، لا التعريف لها؛ لأنّ التميمة كانت لها أنحاء مختلفة،

وأنواع يفعلها العرب في بعض ما ذكرت، وبغيره، وكانوا يعتقدون فيها أنها تدفع، أو أنها ترفع، كما فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ[(١)]:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ... أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

فهذا يدلّ - وهو جاهلي -، على أنّ العرب كانوا معتقدين في هذه التمائم.

وقوله هنا: (**أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ**)، يدل على تعدد الأنواع، لا تعدد الأفراد، (**أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ**)، أي: إذا وقع الموت، وحضر، وأنشبت المنية أظفارها، ما نفعه أي نوع من أنواع التمائم، وما ينفع، وهذا كما فسّره أحوال العرب الأخر، هذا فيه بيان أن هذه التعاريف إنّما هي تعاريف بالأفراد، وليست تعاريف شاملة.

فإذًا لا يحتجّ محتجّ ويقول: هم عرّفوا بأنّها خرزات، عرّفوا بأنها كذا، فلا يدخل فيه غيرها في بعض ما ذكرت، فالمقصود هو معنى التميمة، التميمة شيء يعلّق، كيف ما حصل هذا الشيء علّق قي الرقبة، علّق في العضد، علّق في اليد، علّق في الساق، علّق في البيت، علّق في السيارة، علّق في أيّ مكان، هذا دخل في حد التميمة، إذا كان تعليقه لغرض دفع العين، أو دفع الجن، أو رفع شيء من هذا المكان، أو رفع مرض من صاحب مرض، أو نحو ذلك، إذا دخل في هذا الاعتقاد، فإنّه داخل في حدّ التميمة التي كانت تستعمل.

---

(١) هو: خويلد بن خالد بن المحرث بن زبيد بن مخزوم - أبو ذُؤَيْبٍ الهذلي - الشاعر المشهور، أسلم على عهد رسول الله ﷺ، ولم يره، كان من الصابرين حيث ابتلي بموت خمسة من أبنائه بالطاعون في عام واحد، وكان لهم بأس ونجده فصبر، سمع خطبة أبي بكر رضي الله عنه بعد موت النبي ﷺ ثم رجع إلى باديته مات في عهد عثمان رضي الله عنه. انظر ترجمته في: الإصابة (١١/ ١٢٤ - ١٢٦)، وأسد الغابة (٢/ ١٩٣، ٦/ ٩٨). وانظر: لسان العرب (١/ ٧٥٧، ١٢/ ٧٠).

والتمائم شرك، والمقصود منها هي التي كانت يتعاطاها العرب.

وهنا استدرك الشارح - الشيخ عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ - تبعًا للشيخ سليمان في شرحه الّذي هو الأصل في هذا الكتاب، وهذا الكتاب مختصر منه.

استدرك وقال في مسألة حكم التمائم الّتي هي من القرآن: نبّه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا في أصل كتاب التوحيد، أن من السلف من قال كذا، هذا تنبيه على أصل المسألة، لا يريد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ أن يقول: المسألة فيها خلاف، والأمر فيها سهل. لا، ولكن يريد أن ينبّه في ما ورد أن التميمة إذا كانت من القرآن فلا تدخل في التمائم التي يحكم على من تعلقها بأنّه تعلّق شركًا، أو أنه أشرك[1].

إذًا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ حين أورد ما أورد لا يريد بذلك أن يبيّن لك الخلاف، ويقول: المسألة إذًا مختلف فيها، لا، ولكن يريد أن يقول: إن هذه التمائم التي تفعل، وهي من القرآن أنّها لا تدخل في التمائم الشركية، هذا هو المراد.

ولكن ما حكمها؟ الحكم أنّها لا تجوز، ولا يُقر أصحابها عليها كما ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ، لماذا؟

أولًا: لأنَّ الحديث فيه عموم، «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ**»، وهذا العموم يفهم منه النهي عن كل التمائم، لكن التمائم منها ما يحكم عليه بأنه شرك، كما أنّ الرقى منها من يحكم عليه بأنّها شرك، والرقى قلنا: إنّها خصّ منها الدليل أشياء ليست بشرك، فإذًا هذا خروج من قوله: «**إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ**»، لكن التمائم هل أخرج الشارع من هذا الحديث شيئًا؟ لا، ما أخرج شيئًا، فدلّ على أنّ التمائم منهيّ عنها.

---

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص١١٣)، بَابُ مَاجَاءَ فِي الرُّقَي وَالتَّمَائِمِ.

لكن التمائم التي هي شرك مرادة في هذا الحديث، هي التمائم التي وصف لك حالها قبل. والدليل على المنع من التمائم من القرآن:

الدليل الأول: عموم النهي، وفهمت وجه الاستدلال من عموم النهي، أن الشارع خص من الرقى الشارع أشياء ليست بشرك، أمّا التمائم فسكت، فدلّ على أنّ التمائم كلّها منهي عنها.

الدليل الثاني: أن قاعدة سدّ الذرائع من أعظم قواعد الشرع، قد دلّ عليها القرآن، ودلّت عليها السنة، ويبلغ ما دلّ عليها في السنة قريب من مائة حديث، دلت على قاعدة سدّ الذرائع، ولذلك أخذ بها العلماء، بل هي من محاسن الشريعة، وممّا يجوز، وممّا يحصّن الشرع، ويحصّن أهله من كثير ممّا لا يحبّه الله، ولا يرضاه، سدّ الذرائع، هذه القاعدة تقتضي أن تمنع التمائم، ولو كانت من القرآن؛ لأنّنا إذا كان كل واحد يتعلّق شيئاً في رقبته، أو في عضده، وسيقول البعض بأنّها من القرآن، كيف نفرّق بين من فعل الشرك، ومن لم يفعل الشرك؟، كيف نستطيع التفريق؟، رأينا واحدًا من بعيد، هذا متعلق بشيء، وهذا آخر متعلّق، إذا سمحنا بالّتي من القرآن، سيقول الّذي بجانبي إذا أرت أن أنكر، أو أقطعه، يقول: يمكن هي من القرآن، فاسكت، فيحصل الدخول في الشرك بسبب إباحة تعليق التمائم من القرآن، ومعلوم أن من قال بجواز تعليق التمائم من القرآن من السلف، فإنّه لا يقول باستحباب، ولا بوجوب، وإنّما يقول بجواز، ومعلوم أنّه إذا تعارض مباح مع مكروه قدمنا الكراهية؛ لأن هذا مباح، فكيف إذا تعارض مباح مع شرك.

فلا بدّ أن يكون هذا الباب موصدًا مغلقًا لا نفتحه لأحد، والآن ترى من الناس يقول: هذه تميمة من القرآن، كيف نسمح له أن يعلق تميمة يزعم أنّها من القرآن؟.

والحال الآن أنّك لا تجد أنّها ظاهرة، تجدهم قد خاطوا عليها، يجعلونها في داخل جلد، أو في قماش، أو نحو ذلك، خرقة يخيطون عليها من الجوانب.

إذا سألته قال: هي من القرآن تارة، كما رأينا من يعلقها في عضده، وتارة في ساقه، وتارة في عنقه، ونحو ذلك من الأنواع التي إمّا أن تكون شركية، وإمّا أن تكون ممّا لا يجوز.

الثالث: أنّه إذا قلنا بأنّه مباح ما كان من القرآن خالصًا واضحًا، واحد وضع في عنقه شيئا فيه آية الكرسي واضحة تقرأ، أو جعلها في عضده واضحة تقرأ، أيضًا يقال له: كيف تفعل هذا وأنت تمتهنها؟، أنت تمتهن كلام الله عَزَّوَجَلَّ ، تنام وهي عليك، فتجعل جسدك فوق آيات الله عَزَّوَجَلَّ ، وفوق كلامه، كيف تمتهنا بأن تدخل بها مكان قضاء الحاجة؟، كيف تمتهنها بأن تكون أنت أحوالك في بعضها مناقضة لما دلّت عليه هذه الآيات من توحيد الله عَزَّوَجَلَّ ، والإسلام له، وإفراد العبادة له؟، ونحو ذلك، كيف يكون هذا؟

إذًا لا بد من منع التمائم جميعًا من دون استثناء.

وهذا يحصل عند بعض الناس في هذه الأزمان، حتّى في هذه البلاد من باب التساهل عند النساء، يجعلون قلائد فيها القرآن.

إذا كان هذا من باب الزينة، فالقرآن ما نزل لتزيّن به على الصدور، أو على الأجسام، إنّما أنزل القرآن للإيمان به، وللعمل، فهذا من جهة، وهذا أخفّ من الذي بعده.

إذا كان من جهة أنه يُعتقد أن فيها دفعا للعين؛ لأنّ هذه من القرآن، فهذا هو الاعتقاد الّذي لم يُشرع، ولم يُفعل.

وما أسهل أن تكتب آية الكرسي في قطعة ورق، وأن تعلّق في زمن الصحابة، في زمن النبي ﷺ، هل هذا أمر عسير؟

الأمر سهل، فإذًا لو كان هذا مشروعًا لم يُترك؛ لأنّه قد تقرّر في قواعد الشرع أنّ الأمر إذا قامت الحاجة الشرعية إليه في عهد النبي ﷺ، وتُرك فعله، فلم يُفعل في ذلك الزمن، أنّ فعله لا يجوز؛ لأنّه من باب التعبّد بما لم يفعل، أي: في عهد النبي ﷺ.

هذا كثير في القلائد، وبعض الزينات الّتي يلبسها النساء، فينبغي الحذر من ذلك.

كذلك مثل بعض الساعات، تجد ساعة في وسطها، أو نحو ذلك، فيه سورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] يلبسها النساء إذا فيها ذهب، أو يلبسها الرجال إذا كانت بيضاء، جنيه أبيض، يسمّونه ذهب أبيض، وهذا أيضًا ممّا لا يسوغ؛ لأنّه من هذا الباب.

كذلك من هذا الباب: أن يجعل المرء في سيارته مصحفا في الخلف، ترى الرجل يمشي، وفيه مصحف تضربه الشمس كلّ يوم في مؤخرة السيارة، لأيّ شيء؟ هذا فيه امتهان للمصحف، هل المصحف يحفظ أصحاب السيارة؟

هذا الاعتقاد من هذا النوع، لا . . ، إنّما هذا سبيل ليس بالسبيل الشرعي، فينهى عنه؛ لأنّه داخل في كونه تميمة، فهو علّقه في السيارة، أو وضعه في السيارة لكي يدفع عن نفسه، والقرآن لا يدفع عن أحد مكروهًا، ولا يجلب لأحد خيرًا إلّا من تبعه، وائتمر بأمره، وانتهى عن نهيه، فإنّه يجلب له خير الدنيا، والآخرة، ومن أعرض عن ذلك فإنّ له معيشة ضنكًا، ولا ينفعه كون القرآن معه، ولو كان في جيبه ليل نهار، ما ينفعه ذلك.

ولو كان هذا ينفع لحُملت المصاحف في عهد النبي ﷺ في كل راحلة من الرواحل، وفي كل مكان وُضع ذلك، وإنّما كانوا يحملون المصاحف للقراءة.

فلهذا إذا رُؤي مثل هذا في سيارة فاسأله: قل يا أخي اجعله أمامك، اجعله قريبا منك، حتّى إذا وقفت في إشارة طويلة، إمّا تسبّح، وتهلّل، وإمّا تأخذ القرآن، تقرأ خمس آيات، عشر آيات، هذا نافع، أو يركب معك أحد، ما تريد أن تتكلم معه، تقول: اقرأ قليلًا، ونحو ذلك، وأنا أسمع، هذا من الأمور النافعة.

أمّا أن يُتّخذ القرآن هكذا، أحيانًا يكون المنظر مزريا، بل فيه امتهان لكتاب الله عز وجل، وهذا شيء مرئي، تجد أن الشمس ضربت المصحف، وعكّفت أوراقه، وصار الواحد لا يرضى أن يكون هذا المنظر في ورقة تهمّه من شيء يملكه، أو شيء عزيز عليه، فكيف بالمصحف الذي هو مشتمل على كلام الله عز وجل ؟!

لا شك أنَّ هذا ممّا لا يسوغ، لكن ينبغي أن نتنبّه إلى أنَّ هذا ليس من الشرك.

هذا كلّ ما يتعلّق بالمصحف من هذه الأحكام، لا تطلق عليه كونه شركًا، لأنَّه بكلام الله عز وجل، وإنَّما نقول: إنَّ هذا لا يجوز للأدلّة التي ذُكرت.

أيضًا: واحد يضع مصحفا في بيته، في المجلس، وتجد المصحف مفتوحا على آية مثلًا يحبّها، أو فيها فأل، أو نحو ذلك، ويجعله مفتوحا دائمًا ويكون زينة، هذا أيضًا من الأمور التي ينبغي الاعتناء بها.

وفيما يتعلق بالتمائم الشركية، هنا تنبيه مهمّ:

بالنسبة للتمائم الّتي يقولون: إنّها من القرآن، الآن الخرافيون ما يجعلونها من القرآن وحده، تجد شيئًا من القرآن، ثمّ إذا فتّشتها، تجد ورقة طويلة، يمكن ثلاثين سم، أو أربعين سم، وفيها مربعات، وفيها كلمات ما تفهمها، يخلطون بين القرآن، وبين غيره، إذا رأيت المربع الذي في داخله حروف وأرقام، وعلى خارجه حروف وأرقام، هذا سحر، هذه مخاطبة للجن، وهم تعلّموها من كتاب يسمّى (شمس المعارف الكبرى)، معروف عند إفريقيا، وغيرها من هذا الكتاب بيّن مثلًا هذه الأحوال، تجد أنّها ورقة طويلة عريضة، فيها أوّل شيء آيات، ثمّ بعد ذلك يبدأ برسم المربعات، يسأل هذا عن أمّه، ما اسم أمّك؟ وكم عمرك؟ وكذا وكذا، يخدعه، ثم يبدأ يضع الأرقام، ويضع الحروف، ويسمّون هذه (الشبّاك)، أو يسمونها (المربعات)، ويعتقها ورقة تكون خفيفة رقيقة، ثم يلويها حتى تكون بهذا القدر، ثمّ يخيّط عليها، ويحملها معه، تارة تُحمل في الجيب، وتارة تعلّق.

في يوم جرى بحث عندي في المسجد هنا، جاء رجل سأل بعض الأسئلة، وكذا، وعنده مشاكل يشكو من هموم الحياة، قال: أنا عندي شيء أعطانيه أحد المشايخ، وما نفعني، ومع هذا تزيد المشاكل عليه، فما هذا الشيء؟ أخرج ورقة في قطعة نايلون صغيرة، وأظنّه مخيوطا عليها، أو ملزّقة، هذه ما فيها؟ لما رأيته وضعها في جيبه، قال: هذه كتبتها بأدعية من القرآن، لما فتحها ظهر ما فيها من الشعوذة.

فالآن التّي يقولون: إنها تمائم من القرآن لا تجد فيها شيئا من القرآن، لا بدّ أن تجد فيه من شعوذات المشعوذين، أنواع.

فإذًا التمائم الشركية هي التمائم التي فيها الشرك الأكبر، هي التّمائم التي فيها استغاثة بالجنّ، أو مناداة للجنّ، أو نحو ذلك، أو فيها طلسمات غير معروفة، وهذه في الغالب تكون مخاطبات للأرواح الخبيثة.

القسم الثاني الذي هو الشرك الأصغر، المعروف، هذا خرز، عقد شيئا فيه خرز، حدوة فرس، ونحو ذلك. هذه الأشياء هي التي من الشرك الأصغر.

أمّا إذا كان فيه استغاثات، وفيه دعوات شركية فهي من الشرك.

أمّا الآيات الّتي تعلّق في البيوت والمجالس فهي ليست من هذا الباب، والسلف كرهوها، كذلك الفقهاء من المذاهب جميعًا كرهوا ذلك، وقالوا: هو مكروه، وتتنوّع الأحوال، وقد يكون محرّمًا في بعض الأحوال، إذا كان في المكان الّذي فيه تلك الآيات يُعصى الله عَزَّوَجَلَّ بأنواع من المعاصي، وهذا فيه إهانة كبيرة لتلك الآيات.

أمّا مجرّد التعليق فعامة السلف على كراهتها.

وقد ذكر ابن أبي شيبة في المصنّف بابًا في كتابة القرآن، وتعليقه في البيوت، وذكره السلف: إبراهيم، والحسن، والشعبي، - والله أعلم -[1].

---

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٣٩٦ - ٣٩٧).

وَالتِّوَلَةُ: هِيَ شَيءٌ يَصْنَعُونَهُ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ.

ش: قوله: (وَالتِّوَلَة)، قال المصنف: (هِيَ شَيءٌ يَصْنَعُونَهُ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ)، وبهذا فسرها ابن مسعود - راوي الحديث -؛ كما في صحيح ابن حبان، والحاكم: «قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذِهِ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمُ، قَدْ عَرَفْنَاهَا، فَمَا التِّوَلَةُ؟ قَالَ: شَيْءٌ يَصْنَعُهُ النِّسَاءُ يَتَحَبَّبْنَ إلى أَزْوَاجِهِنَّ»[1].

قال الحافظ: التولة - بكسر المثناة، وفتح الواو، واللام مخففًا - شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهو ضرب من السحر - والله أعلم -[2].

وكان من الشرك لما يراد به من دفع المضار، وجلب المنافع من غير الله تعالى.

الشرح:

ذكر الشارح التولة هنا تبعًا لأصله، نقلًا عن الحافظ ابن حجر في الفتح أنّه شيء كانت تصنعه العرب، يحبب المرأة لزوجها.

وهو ضرب من السحر، وضرب من طلب النفع، وطلب دفع الضرّ من غير الله عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧/ ٦٣٠)، والحاكم (١/ ٤١٨).
(٢) انظر: فتح الباري (١٠/ ١٩٦).

والتولة ليست نوعًا معيّنًا، وإنّما هي أنواع مختلفة، فالتولة جنس، ويدخل فيها أنواع ممّا كانت تتعاطاه نساء العرب في الجاهلية من أنواع الخرز، والتمائم، وأنواع ما يُعلّق، وأنواع ما يرقى به.

فتارة تكون التولة خرزا وتمائم، وتارة تكون رقى يُرقى بها.

فقوله: «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ**»، التولة: ربّما كانت رقى، وربّما كانت شركًا، وربّما كانت تمائم.

وجميع أنواع التولة شرك بالله عَزَّوَجَلَّ ؛ لأنّ فيها الاستعانة بغير الله، وفيها اعتقاد النفع والضر الاستقلالي في غير الله عَزَّوَجَلَّ ، أو بالواسطة في ما لم يجعله الله عَزَّوَجَلَّ سببًا.

وقد ذكر أهل اللغة، وذكر جماعة ممّن ذكروا أحوال العرب، من أنواع التولة شيئا سمّوه (الفَطْسة)، وشيئا سموه (الدَّرْدَبيس)، وشيئا سمّوه «**الهِنَّمَة**»، وهذه أنواع من التمائم، أو الرقى.

والهنّمة نوع يحبّب المرأة لزوجها، ولها رقية مخصوصة، ذكرت في أشعار، وأخبار العرب.

وكانت المرأة ترقي زوجها، أو تتطلب من الراقي - الساحر، أو الكاهن - أن يرقي زوجها بهذه الرقية، وهي قوله: (**أخّذتُه بالهِنَّمَهْ، بِاللَّيْلِ بَعْلٌ، وَبِالنَّهَارِ أمَهْ**). هذا قولٌ سائر معروف عندهم[1].

(**أخّذتُه**): رقيته، (**بالهِنَّمَهْ**): هذه التولة المعروفة، و(**الهِنَّمَهْ**): نوع من التولة، (**بِاللَّيْلِ بَعْلٌ، وَبِالنَّهَارِ أمَهْ**)، أي: بالليل يفعل ما يفعل الأزواج، وأمّا بالنهار فهو رقيق عند المرأة.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ١٧٤)، وجمهرة اللغة (٣/ ١٣١١)، ومقاييس اللغة (٦/ ٧٠)، والمعجم الوسيط (٢/ ٩٩٨).

وهذه غاية ما يكون من تحبيب المرأة لزوجها، أن يكون زوجًا بالليل، مطيعًا بالنهار في حوائج المرأة، وكذلك غيرها ممّا هو معلوم في مظانه، ولا حاجة لنا إلى تفصيله في هذا المقام.

المقصود أن التولة ذكر بعض ما يتعلّق بمعناها عن الحافظ ابن حجر في فتح الباري، والذّين تكلموا عن أحوال العرب ذكروا منها أنواعًا كثيرة، وبسطوا الكلام فيها؛ لأنّها كانت منتشرة مشتهرة، فكان النساء يطلبن محبة الأزواج بهذه الرقى، وهذه التمائم.

وتارة تكون رقية، وتارة يُجعل خرز يعلّق على المرأة، أو يعلّق على الرجل، ويرقى عليه بهذه الرقية.

المقصود أنّ هذا كلّه من نوع التمائم المحرّمة التي هي شرك؛ لأنّ الّذي يفعل يعتقد أنّ هذه تنفع وتضرّ من دون الله عز وجل، أو تنفع وتضرّ بواسطة، فهي إمّا أن تكون شركًا أكبر، وإمّا أن تكون شركًا أصغر، والغالب أن التولة شرك أكبر، وليس بأصغر بخلاف التمائم، فالتمائم الغالب عليها أنّها شرك أصغر، وقد تكون شركًا أكبر.

وأما التولة فالغالب أنّها شرك أكبر؛ لأنّها نوع، وضرب من السحر.

ولهذا ذكر الشيخ رحمه الله - إمام الدعوة، مصنّف هذا الكتاب -، ذكر في نواقض الإسلام أحد النواقض، قال: السّحر، ومنه الصرف والعطف، الصّرف يعني: صرف قلب الرجل عن غير المرأة إليها، والعطف: عطف قلبه إليها[1].

وكان هذا منتشرًا في نجد، وفي كثير من بلاد المسلمين، وهو موجود

---

(١) انظر: مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (١/ ٢١٣).

إلى الآن، ولكنه قلّ بقلّة الحاجة إليه، وبتنوّر عقول الناس في كثير من البلاد، لكنّه موجود، والشيطان يسوّل لأوليائه أن يفعلوا هذا.

والّذي يفعل هذا هو السحرة، وله في هذا الزمن - حتّى نربط بين الحديث والماضي - صور أخرى غير الصور الّتي كانت في الجاهلية، فتأتي المرأة مثلًا للسّاحر وتقول: زوجي يفعل بي كذا، ويفعل بي كذا، ويفعل بي كذا، ويبغضني، وبيني وبينه من عدم الاطمئنان، وعدم الانسجام كذا، وكذا، فيجعل هذا الساحر - قبّحه الله -، ورقة يكتب فيها بعض ما يتعلّق بتحبيب المرأة لزوجها، ويقول السحرة أنّهم يجعلون رسمًا في داخلها، كرسم خاتم سليمان، والله ﷻ قال: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ويزعمون أنّهم إذا رسموا صورة كصورة خاتم سليمان، وحشوا ظاهرها بحروف تناسب اسم المرأة، واسم الرجل، وببعض الأرقام الخاصة، أنّه ينعطف القلبان، كلّ قلب إلى صاحبه، وتحلو الحياة، وهذا العمل الحاضر فيه استغاثة بالجنّ، وفيه دعاء للجنّ.

وبعض الأحيان ينفع هذا، ونفعه ليس من جراء نفع هذه الرقية، أو هذا السحر، وإنّما تتسلّط الشياطين على قلوب بعض الأزواج، فتصرفهم عن زوجاتهم.

ثم بعد ذلك إذا فعل الساحر هذا الفعل، وأشرك بالله ﷻ، ورضيت عنه الشياطين، خلّوا عن قلب الرجل، فرجع إلى امرأته.

وهذا معروف في كثير من الحالات الّتي تمرّ في هذا الزمان - وهي منتشرة -، وبدأت تنتشر في هذه البلاد بكثرة قدوم بعض السحرة من بلاد مختلفة.

فينبغي، بل يجب على طلاب العلم أن يتنبّهوا لذلك، وأن لا يتساهلوا مع النّساء في فعل شيء من ذلك أو طلبه؛ لأنّهن ربّما ظننّ أن هذا الأمر محض مصلحة لهنّ، وهذا فيه أكبر مضرّة لهنّ. ألا وهو الشّرك بالله ﷻ، أو طلب الشرك بالله ﷻ لمصلحة دنيويّة لم يأذن بها الله ﷻ، وكما ذكر الشارح أنّ ابن مسعود ﷺ وهو راوي الحديث فسّر هذه اللّفظة، وهي التِّوَلة - بكسر التاء وفتح الواو -، فسّرها بأنّها شيء تصنعه المرأة لتحبّب إليها زوجها، فيما رواه ابن حبان، والحاكم، ورواه غيرهما.

فهذا التفسير من الصّحابيّ يدلّ على عموم أنواعها، وليس أنّها نوع محدّد؛ وذلك لأنّه يقول: شيء تصنعه النساء، أو شيء تصنعه المرأة، وهذا كما ذكرت لك له أفراد متعدّدة، وأنواع، وأشياء مختلفة تفعلها العرب، ومنتشرة.

وهي اليوم لها تجدّد، لكن الجامع لها أنّه ضرب من السحر تصنعه المرأة، إمّا بنفسها إذا كانت تحسن العقد، والنفث، والكتابة، أو نحو ذلك، والرقية الشركية، أو بغيرها إذا أخذت ذلك بواسطة استخدام السحرة - والعياذ بالله -.

وبيّن في آخره لم كان مشركًا؛ وذلك لأنّ هذا فيه اعتقاد النفع والضرّ في غير الله ﷻ، وهذا في أغلب أحواله شرك أكبر؛ لأنّه فيه سحر، وفيه مخاطبة للجنّ وللغائبين.

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ(١).

ش: قال المصنف: (وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيّ)، ورواه أبو داود، والحاكم، وعبد الله بن عكيم - هو بضم المهملة مصغرًا -، ويكنى أبا معبد الجهني الكوفي.

قال البخاري: أدرك زمن النبي ﷺ، ولا يعرف له سماع صحيح. وكذا قال أبو حاتم.

قال الخطيب: سكن الكوفة، وقدم المدائن في حياة حذيفة، وكان ثقة، وذكر ابن سعد عن غيره: أنه مات في ولاية الحجاج.

قوله: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ» التعلق يكون بالقلب، ويكون بالفعل، ويكون بهما، «وُكِلَ إِلَيْهِ» أي: وكله الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلق بالله، وأنزل حوائجه إليه، والتجأ إليه، وفوض أمره إليه، كفاه، وقرب إليه كل بعيد، ويسر له كل عسير، ومن تعلق بغيره أو سكن إلى رأيه وعقله، ودوائه، وتمائمه ونحو ذلك، وكله الله إلى ذلك وخذله، وهذا معروف بالنصوص والتجارب. قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

قال الإمام أحمد: حدثنا هشام بن القاسم، حدثنا أبو سعيد المؤدب، حدثنا من سمع عطاء الخرساني قال: لقيت وهب بن منبه وهو

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣١٠)، والترمذي (٢٠٧٢)، والحاكم (٤/ ٢١٦)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ٣٨٥).

....

يطوف بالبيت فقلت: حدثني حديثًا أحفظه عنك في مقامي هذا وأوجز. قال: «نعم، أوحى الله - تبارك وتعالى - إلى داود: يا داود، أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم بي عبد من عبادي دون خلقي أعرف ذلك من نيته، فتكيده السموات السبع ومن فيهن، والأرضون السبع ومن فيهن إلا جعلت له بينهن مخرجًا، أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم عبد من عبادي بمخلوق دوني أعرف ذلك من نيته، إلا قطعت أسباب السماء من يده، وأسخت الأرض من تحت قدميه ثم لا أبالي بأي أوديتها هلك».

الشرح:

حديث عبد الله بن عكيم رضي الله عنه مرفوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ»، والتّعلّق أصله في القلب، لكنه يكون أيضًا في القول، ويكون أيضًا بالفعل، ولكن أصله في القلب؛ لأنه فعل القلب، فهو شيء يطرأ على القلب، والتعلّق هو المحبّة، كما قال الأعشى في معلقته[1]:

عَلّقْتُها عَرَضًا وَعَلقَتْ رَجُلًا غَيرِي وَعُلّقَ أُخرَى غيرَها الرَّجلُ

قوله: (**عَلّقْتُها عَرَضًا**)، أي: أحببتها، تعلق قلبي بها، فقوله في هذا الحديث: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ»، أي: من تعلّق قلبه بشيء فأحبّه وركن إليه، واطمأن إليه، ورأى فيه أنّه ينفعه، أو يضرّه، وأنه هو الذي يأتي إليه بالخير، أو يدفع عنه الشر، وسكن إليه قلبه، واطمأنّ وكله

---

(١) انظر: ديوان الأعشى (١/ ١٦٣).

الله عَزَّوَجَلَّ لذلك الشيء؛ وذلك لأنّ هذه الأمور ألا وهي أفعال القلب عظيمة، مثل رجاء الشيء، واعتقاد النفع والضرّ في أشياء.

وهذه الأفعال - المحبة، الخوف، التوكلّ -، هذه كلّها أعمال القلب، ويجب أن تكون خالصة لله عَزَّوَجَلَّ ، فمتى دخل القلب شيء من الشرك، وكل الله عَزَّوَجَلَّ العبد إلى ذلك الشيء، فلذلك يدخل علينا في حياتنا النقص في أشياء كثيرة، وذلك بسبب أعمالنا.

القلب قلب واحد، وهو لا يسع أشياء في المحبة، وإنّما يسع محبة واحدة، ولهذا إذا دخلت محبة الله عَزَّوَجَلَّ في القلب أخرجت ما سواها، وإذا دخلت محبة غير الله عَزَّوَجَلَّ في القلب أخرجت من محبة الله عَزَّوَجَلَّ بقدر ما دخل، فالقلب وعاء يكون فيه أنواع من العبادات، والله عَزَّوَجَلَّ جعل القلب هو الذي استودع كثيرًا من العبادات؛ كما جاء في الحديث الذي رواه مسلم في الصحيح: «**إِنَّ اللهَ لاَ يَنْظُر إِلَى صُوَرِكُم، وَلاَ إِلَى أَجْسَامِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُر إِلَى قُلُوبِكُمْ وأَعْمَالِكُمْ**»، ولكن ينظر إلى قلوبكم، وما فيها من التعلق بالله عَزَّوَجَلَّ ، ورجائه، ومحبّته، والاطمئنان إليه، والتوكّل عليه، والأنس به.

وأعمالكم الظاهرة التي هي من ثمرات ذلك الاعتقاد الباطن في القلب؛ ولهذا «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إليهِ**»، أي شيء، لأن «**شيء**» نكرة، جاءت بعد «**من**» فهي تعم، «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْه**».

فإن كان تعلق العبد في قلبه، ومحبته، واطمئنانه، ورجائه، وخوفه، وتوكله، إذا كان ذلك لله عَزَّوَجَلَّ ، وفي الله، فالقلب يأنس بالله عَزَّوَجَلَّ ، ويعلم أن ما أصابه من الله عَزَّوَجَلَّ ، فإنّه هو محض الخير له، وما صرف عنه فهو محض الخير له، وما أتاه من نعمة شكر عليها، وما دفع عنه من نقمة شكر

عليها، وما نزل به من مصيبة فإنّه يصبر، ويرضى، وما دفع عنه من مصيبة فإنّه يحمد، ويثني على الله عز وجل، فيعلم أنّ ما به من نعمة فمن الله عز وجل، وما دفع عنه من شر فمن الله عز وجل، فإذا كان تعلّق القلب بالله عز وجل، فإنّ الله عز وجل هو نعم الوكيل، «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ»، ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣].

وأمّا إذا دخل في القلب محبة غير الله، صغيرة كانت تلك المحبة أو كبيرة، والاطمئنان لغير الله عز وجل لقوته، أو استطاعته أن ينفعك، أو استطاعته أن يدفع عنك ضرًا، أو أنس القلب بغير الله عز وجل أنسًا كأنسه بالله عز وجل الّذي يثمر عنه الاستجابة للأمر، والنهي، والطاعة، أو كان القلب يعتقد أن هناك كافيًا له من البشر، أو من المخلوقات فإنّه يخذل، ويوكّل إلى ذلك الشيء.

فكيف إذا كان تعلق القلب بمخلوق ضعيف، أو بمخلوقات ضعيفة من التي تحلّ بها الحياة، من الإنسان، أو ما هو أقل من ذلك بمراحل من الأموات، أو ما هو أبعد وأبعد من ذلك من الجمادات، فإن العبد إذا وكل إلى هذه الأشياء صار مثلها؛ ولهذا يجمع الله عز وجل بينه، وبين تلك الأشياء في النار.

ولهذا فإن القلب إذا كانت فيه كلمة التوحيد قويّة «لا إله إلّا الله» بعلم بمعناها، وتصديق، ويقين إلى آخر شروطها، وكانت قويّة في القلب، فإنها - كما ذكر أهل العلم، وكما هو مشاهد - تحرق ما يضادها في القلب حتى يخلص.

وإذا حصل أن دخل في القلب شيء يضعف لا إله إلّا الله، فإنّه يضعف الإيمان بقدر ما دخل، وتضعف الاستجابة لمدلول كلمة التوحيد.

وأعظم الخوف: أن يخاف المرء على دينه أن يتغيّر؛ لأنّ دينه هو الّذي به نجاته، ولأن دينه هو الذي به فوزه، وصلاحه في الدنيا، وفي الآخرة.

فإذا كان القلب لا يحتمل أشياء، وإذا دخل إليه شيء ممّا هو مذموم، طرد الشيء المحمود الّذي هو محبة الله عَزَّوَجَلَّ، والاطمئنان إليه، والتوكل عليه، فكيف إذًا يسوغ لعبد يخاف على دينه، ويرجو الله عَزَّوَجَلَّ والدار الآخرة، أن يسمح لكلاب الشهوات، أو لفتن الشبهات أن تدخل إلى قلبه صباح مساء، وهو لا يحصن نفسه؟!

فكيف إذا كان المرء أبعد من ذلك ممّا فيه تعلّق بغير الله عَزَّوَجَلَّ، فيه توكل على غير الله، فيه اعتقاد أن هذا الرجل، أو هذه الجماعة، أو هذه الطائفة أنها نفعته، وأنّها هي الّتي فعلت، وفعلت، ونسب الأمر إليها استقلالًا، ولم يعتقد أنها سبب ساقها الله عَزَّوَجَلَّ إليه، فيحمد الله عَزَّوَجَلَّ أن ساق له السبب، كيف إذا اعتقد المرء هذا، وحصل فيه خلل في التوكل، وحصل فيه خلل في الاطمئنان، وحصل فيه خلل في الرجاء، وحصل فيه خلل في الخوف، فصار القلب مختلطًا لا تدري صحته من مرضه.

فهذا - والعياذ بالله - المرء إذا كان كذلك خُذل، ولذلك نرى في حياتنا أننا نُخذل في أشياء، وتصيبنا أشياء، والسبب هو القلوب، القلوب ما خلصت لله عَزَّوَجَلَّ، ولكن هل يمكن أن يخلص القلب لله عَزَّوَجَلَّ تمامًا؟

الجواب: إن من طبيعة ابن آدم أن يكون قلبه متعرّضًا للأهواء، متعرّضًا للشهوات، لكن يفرّق هذا من هذا، بأن المؤمن المسدد الذي يخاف على نفسه، الّذي تعلّق بالله عَزَّوَجَلَّ إذا غفى غفوة استيقظ، واستغفر، وأناب، ورجع إلى ما كان عليه من الإقبال على الله، والاطمئنان عليه وبه، والأنس به، والتوكل عليه، والإنابة إليه، والرجاء فيما عنده، والعلم بأنّه هو الذي

يجلب المنفعة وحده، وأنّه هو الذي يدفع المضرّة وحده، لا نافع في الحقيقة إلّا الله، ولا دافع للضرّ إلّا الله عز وجل ، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال (في الآية الأخرى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقال في آية فاطر: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ﴾ [فاطر: ٢].

إذًا ملكوت السموات، والأرض، والأمور، ونواحي المخلوقات جميعًا بيد الله عز وجل .

فإذا كان الأمر كذلك فمن أراد النفع، أو الضر لا يلجأ إلى غير الله عز وجل ، ولا يتعلّق قلبه محبّةً، واطمئنانا والتجاءً إلى غير الله عز وجل ، لا شكّ أن من أنس بالله وعرفه، وعلم أسمائه، وصفاته عز وجل أنّه لا يأنس، ولا يطمئنّ إلّا له عز وجل .

وأمّا إذا استخدم ما استخدم، وانتفع بما انتفع بمخلوقات الله عز وجل ، فهو إنّما ينتفع بها على وجه التسخير، على وجه السبب، لا على وجه أنّها تنفع، وتضرّ استقلالًا، أو أنّها سبب مستقلّ يفعل بنفسه، لا.

ولكن يعلم أن المحمود في ذلك كلّه هو الله؛ لأنّه هو الذي سخّر، وهذا المخلوق لو احتجت إليه، واعتقدت أنّه ينفع، وأنّه سيأتي لك بهذا الّذي ترجوه، وهذا الّذي تأمله، وأنّه هو فيه ما فيه من الخصال، فيه قوة، فيه ذكاء، فيه معرفة، فيه حركة، وغير ذلك، فإنّه قد يموت فجأة، ويذهب تعلّقك به سدى، لكن التعلّق بالله أن يسخّر هذا، وأن يجعله سببًا مباركًا، أو أن يجعله سببًا نافعًا، وأن يُبعد مضادات النفع بهذا السبب؛ لأنّ السبب

قد ينفع، وقد لا ينفع، فالّذي يجعل السبب نافعًا هو الله عَزَّوَجَلَّ ؛ لأنّه هو الّذي خلق السبب، وهو الّذي خلق في السبب القدرة على النفع، وهو الذي جعل الأسباب كلّها منوطة بمشيئته، وقدرته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

وهذه المعاني أوضحها أيّما إيضاح هذا الأثر الإلهي الذي ساقه وهب ابن منبه، وهو بليغ المعنى في هذا الأمر، فقول النبي ﷺ: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ» يدخل فيه أعمال القلوب، وهذا يثمر أعمال الجوارح، ويثمر أعمال اللسان، وهو القول.

ولهذا ترى الناس يختلفون في أحوالهم، يختلفون في قلوبهم، الناس يَرِدونَ موردًا واحدًا، ولكن تفاوت الناس في الإصدار، فإذا صدروا اختلفوا، لكن المورد واحد، هذا يسمع التوحيد، ويسمع القرآن، يسمع آيات الله، يسمع أحاديث النبي ﷺ، فيرد هذا المورد، وآخر يسمع فيردّ هذا المورد، لكن يفترقون، ويختلفون في الإصدار، فهذا يصدر أيخرج -، وقلبه مُلأ حكمة، وإيمانًا، وتوحيدا، وإنابة لله عَزَّوَجَلَّ ، والآخر أقل منه، والثالث: أقل وأقلّ، وهكذا، كما قال الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، قال الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا مثل - أكثر المفسرين على أنّ هذا مراد به ظاهره - قال الحسن: هذا مثل تفاوت الناس في التأثّر بما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ على رسوله ﷺ: ﴿قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ هذه قطعة سوداء، أو قطعة سبخة، وهذه قطعة منبتة، هذه قطعة، وهذه قطعة، سُقيت بماء واحد، هذه لمّا سقيت بالماء أظهرت سبخها، وأظهرت أنّها غير نافعة،

وتلك أنبتت الزرع، وكان منها قيعان أمسكت الماء، ونحو ذلك، اختلفت مع أنّ هذه بجوار هذه، قال: هذا مثل، فينزل كلام الله عَزَّوَجَلَّ على العباد نزولًا واحدًا، ويختلفون؛ لأنّ القلوب اختلفت؛ لأنّها استودعت أشياء، فمن كان قلبه خالصًا لله عَزَّوَجَلَّ ، واطمأنّ بالله، وكان فيه من محبة الله عَزَّوَجَلَّ ، وإجلاله، والتعلّق به، والإقبال عليه أكبر، وأكثر نصيب، فإنّه ينتفع بالآيات أيّما انتفاع، ومن كان في قلبه شيء آخر ضعف انتفاعه بقدر هذا.

ولذلك تجد أن أناسا يتلون كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ، ويلتذّون به ليل نهار، ولو حرم يومًا فلم يتل القرآن كأنّما أخذ منه ولد، وكأنّما فقد أكبر؛ لأنّه أنس، ولأنّ القلب - إذا كان هذا الرجل موحّدًا صالحًا -، أصبح فيه تعلّق بالله عَزَّوَجَلَّ ، فأنس لكلامه، وأبغض كلام الخلق.

فكيف إذًا يكون حال الّذي لا يأنس بكلام الله عَزَّوَجَلَّ إلّا قليلًا قليلًا.

المقصود من هذا أن ننتبه للقلوب، وأن ننظر في هذا الحديث العظيم «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إليهِ**» فإنّك إذا وكلت إلى مخلوق فإنّك خذلت، والمرء لا يملك لنفسه نفعًا، ولا ضرًّا، ولو خُذل خسر.

ولهذا ننتبه إلى أن تكون قلوبنا مقبلة على الله عَزَّوَجَلَّ ، وفيها من التعلّق بالله ما نرجوا أن يكون مزلفًا لديه، ومنجيًا يوم العرض عليه.

الشاهد من إيراد المؤلف هذا الحديث هو: «تعلّقه» التعلّق بالتمائم، والرقى، والتولة، ونحو ذلك؛ لأنّ هذه الأشياء يفعلها الفاعل، وقد تعلّق قلبه بها، ومال إليها.

فالذي علق تميمة يعتقد أنها تنفعه، وتجلب النفع إليه، أو أنّها تدفع عنه الضرّ، فإذا تعلّق قلبه بهذا وكل إليه، فإنّه سيأتيه، ولن يُدفع عنه؛ لأنّه

اعتقد أن هذه هي التي تملك، أو أن هذه هي السبب الذي ينفع، وهذا ليس بسبب، ولا تملك، ولا تنفع، فيوكل إليه، فيصيبه الضرّ، ففيه أبلغ النهي عن هذه الأمور؛ لأن هذه الأشياء - خيط معلّق -، كيف تملك؟ وكيف تدفع؟ وكيف تنفع؟.

فإذًا إذا تعلّق القلب بها، وُكل العبد إليها، ومعنى ذلك أنّه سيضرّ بها إمّا في الدنيا، وإمّا في الآخرة، لكن لا يدخل في هذا ما يفعل من الأسباب الظاهرة مما ينتفع به الخلق؛ لأنّ الفعل معلّق بالقلب، فنحن نفعل السبب لكن من غير تعلّق للقلب بهذا السبب «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ**» نحن نفعل الأسباب، والقلب غير معلّق بالسبب، وإنّما نفعل السّبب؛ لأن الله أمر بالسبب، لا غير؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ أمر بالسبب، ولأن الله علمنا أن السبب ينتج منه المسبب، فأمرنا بالسبب، ونعلم أن الذي يجعل السبب نافعًا هو الله عَزَّوَجَلَّ . فإذًا يخلّص القلب من التعلّق بغير الله عَزَّوَجَلَّ .

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ رُوَيْفِعٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بَرِيءٌ مِنْهُ»(١).

ش: قال المصنف: (وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ رُوَيْفِعٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بَرِيءٌ مِنْهُ»). الحديث رواه الإمام أحمد، عن يحيى بن إسحاق، والحسن بن موسى الأشيب، كلاهما عن ابن لهيعة. وفيه قصة اختصرها المصنف.

وهذا لفظ حسن: حدثنا ابن لَهِيعَةَ، قال ثنا عَيَّاشُ بن عَبَّاسٍ، عن شُيَيْم بن بيتان، قال ثنا رُوَيْفِعُ بن ثَابِتٍ قال: «كَانَ أَحَدُنَا في زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ جَمَلَ أَخِيهِ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ النِّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ، وَلَهُ النِّصْفُ حَتَّى أَنَّ أَحَدَنَا لَيَطِيرُ لَهُ النَّصْلُ وَالرِّيشُ وَالآخَرُ الْقِدْحُ، ثُمَّ قَالَ لِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. . .» الحديث.

ثم رواه أحمد بن يحيى بن غيلان، حدثنى الفضل عياش بن عباس، أن شييم بن بيتان أخبره أنه سمع شييان القتباني - الحديث.

ابن لهيعة فيه مقال، وفي الإسناد الثاني «شيبان القتباني»، قيل فيه: مجهول، وبقية رجالهما ثقات.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦)، وأحمد في المسند (٤/ ١٠٨، ١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٤١٤).

....

قوله: «فَأَخْبِرِ النَّاسَ» دليل على وجوب إخبار الناس، وليس هذا مختصًا برويفع، بل كل من كان عنده علم ليس عند غيره مما يحتاج إليه الناس وجب إعلامهم به، فإن اشترك هو وغيره في علم ذلك فالتبليغ فرض كفاية. قاله أبو زرعة في شرح سنن أبي داود.

قوله: «لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ» فيه علم من أعلام النبوة، فإن رويفعًا طالت حيا ته إلى سنة ست وخمسين، فمات ببرقة من أعمال مصر أميرًا عليها، وهو من الأنصار، وقيل: مات سنة ثلاث وخمسين.

قوله: «أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ» - بكسر اللام لا غير -، والجمع لحى - بالكسر والضم - قاله الجوهري.

قال الخطابي: أما نهيه عن عقد اللحية فيفسر على وجهين.

أحدهما: ما كانوا يفعلونه في الحرب، كانوا يعقدون لحاهم، وذلك من زي بعض الأعاجم يفتلونها، ويعقدونها. قال أبو السعادات: تكبرًا، وعجبًا. ثانيهما: أن معناه معالجة الشعر ليتعقد، ويتجعد، وذلك من فعل أهل التأنيث[1].

وقال أبو زرعة بن العراقي: والأولى حمله على عقد اللحية في الصلاة، كما دلت عليه رواية محمد بن الربيع وفيه «أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ فِي الصَّلاةِ».

(١) انظر: معالم السنن (١/ ٢٧).

....

قوله: «أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا» أي: جعله قلادة في عنقه، أو عنق دابته. وفي رواية محمد بن الربيع «أو تَقَلَّدَ وَتَرًا» - يريد تميمة».

فإذا كان هذا فيمن تقلد وترًا فكيف بمن تعلق بالأموات، وسألهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، الذي جاء النهي عنه، وتغليظه في الآيات المحكمات؟

قوله: «أَوِ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بَرِيءٌ مِنْهُ». قال النووي: أي: بريء من فعله، وهذا خلاف الظاهر. والنووي كثيرًا ما يتأول الأحاديث بصرفها عن ظاهرها فيغفر الله تعالى له.

وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنْ الْجِنِّ»[١]، وعليه لا يجزي الاستنجاء بهما كما هو ظاهر مذهب أحمد[٢]، لما روى ابن خزيمة، والدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اَللَّهِ ﷺ نَهى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ. حديث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ، أَوْ رَوْثٍ، وَقَالَ: إِنَّهُمَا لَا يُطَهِّرَانِ»[٣].

---

(١) أخرجه مسلم (٤٥٠).

(٢) انظر: المغني (١/ ٢١٥)، والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (١/ ٢٢٤).

(٣) أخرجه ابن خزيمة (٨٢)، والدارقطني (١ /٥٦) وقال: إسناده صحيح.

الشرح:

هذا الحديث - حديث رويفع ﷺ - ذكر أسانيده، وهو حديث له طرق، وهو معروف مشهور، وابن لهيعة الكلام فيه معروف، وهو: عبد الله ابن لهيعة، قاضي مصر، ومن أهل العلم من وثّقه مطلقًا، ومنهم من ضعّفه مطلقًا، ومنهم من قال بالتفصيل بين أحوال في حياته، قالوا: إنّه صدوق، ولكنه كان يعتمد على كتبه في الرواية، ولمّا كان يعتمد على كتبه كان حفظه ليس بذاك، وما حدّث من كتبه كان مقبولًا، وما حدّث من حفظه لم يكن مقبولًا.

وقال بعضهم: احترقت كتبه - وهي رواية يضعّفها بعض أهل العلم، لكنّها مشهورة -، أنّ كتبه احترقت، وبعد أن احترقت الكتب أصابه نوع من الاختلاط باحتراق كتبه، وأصبح حديثه بعد ذلك ضعيفًا لا يقبل؛ ولهذا فإنّ من روى عنه قبل الاختلاط يعدّ حديثهم حسنًا، أو صحيحًا، ومن روى عنه بعد الاختلاط فيعد حديثهم ضعيفًا، وممّن روى عنه قبل الاختلاط: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقري، وجماعة كثيرون، ومنهم في الظاهر: الحسن بن موسى الأشيب، الّذي في هذا الإسناد مقرونًا، والحسن بن موسى الأشيب انتقل من مصر قبل احتراق الكتب.

وذكر من صنفوا في الرواة المختلطين: أنّه روى منه قبل الاختلاط بضعة عشر نفسًا، ساقوها، وذكروا أسماءهم.

وينبغي الاعتناء بهذا، لكن من أهل العلم من يضعفه مطلقًا، ولا يقول بالتفصيل لكن الصواب أنّه لا نقول: إنّه ثقة مطلقًا، ولا نقول: إنّه ضعيف مطلقًا، ولنقل بالتفصيل؛ لأنّ هذا هو أعدل الأقوال فيه.

وقد روى أحاديث كثيرة، وعلم المصريين عنده، حتّى فُضّل على غيره، فهو في المصريين كأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين في كثرة العلم، هو والليث بن سعد، وأضرابهما، فعنده علم كثير، فإذا أُلغيث رواياته فإنّ هذا معناه إغفال كثير من العلم الّذي لا نجده إلّا عند ابن لهيعة، وعند أمثاله من الّذين اختلطوا، ولكن الصواب في مقامهم التفصيل.

المقصود أن هذا الحديث حسّنه جماعة من أهل العلم، وهذا هو المعروف.

والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ساقه؛ لأنّه مؤيد للأصل، فالشاهد منه قوله ﷺ: «**أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا**»، ومعلوم أنّ تقلّد الوتر منهي عنه في أول الحديث.

فإذًا النبي ﷺ أمر: «**أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ**».

فإذًا هو ساقه مقام الشاهد، وهذه طريقة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب، يسوق الأحاديث لتأييد الأحاديث الأخرى الصحيحة، أو لكونها في معنى الآيات في الباب.

المقصود من هذا أنَّ هذا الحديث اشتمل على مسائل:

منها: النّهي عن تقليد الأوتار، وهذا معناه تقليد التمائم، سواءً على الإنسان، أو على الحيوان.

ومنها: النّهي عن عقد اللحية، وعقد اللّحية، نقل الشارح عن الخطابي أنّ لهم فيها تفسيرين، والأظهر منها هو الأول؛ لأنّ هذه كانت عادة أهل الكبر، أنّهم يفتلون لحاهم ويعقدونها؛ لأنّها سمة ذوي البأس، وذوي القوى، وهو موجود عند بعض البادية في هذه الأزمان، أنّهم يعتقدون فتل

الشارب، وعقده، أو تفتيل اللحية، دليل القوة والبأس، ودليل أن هذا كثير الصبو، أو كثير الغزوات، ونحو ذلك ممّا كان موجودًا، لكنّه قل الآن، فيلحق به ما كان في معناه من فتل الشارب، من تطويل الشوارب، فبعض الناس يطيل شاربه كثيرًا، ويفتله ويعقده، لا نقول مجرّد الفتل، ورد عن بعض الصحابة كعمر رضي الله عنه وغيره، كما في الحديث: «**أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا غَضِبَ، فَتَلَ شَارِبَهُ، وَنَفَخَ**»[1]، ليس المراد مجرّد الفتل، ولكن المراد أن يكون طويلًا فيُعقد، ويكون هذا سمة لصاحبه، فهذا منهيّ عنه، ويجب إذا كان النهي عنه للتّحريم، يجب أن ينهى عنه.

ثمّ نبّه الشارح نقلًا عن أبي زرعة أنّ المراد: النّهي عن العقد في الصلاة.

وهذا منه لأجل بعض الروايات، ثم هذا يوافق ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه البخاري، وغيره أنّ النبي ﷺ: «**قَالَ أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ على سَبْعَةٍ، لَا أَكُفُّ شَعَرًا، وَلَا ثَوْبًا فِي الصَّلاَةِ**»[2] ما يكفّ شعرا، ولا ثوبا في الصلاة.

فهذا مصير من الحافظ أبي زرعة العراقي إلى هذا المعنى، ولكن الأوّل هو الأشهر.

ومنها: مسألة الاستنجاء بالروث، أو الرجيع، أو نحو ذلك، فقد جاء - كما ذكر الشارح - في صحيح مسلم أنه ﷺ نهى عن الاستنجاء بالروث وبالرجيع، وقال: «**إِنَّهَا زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ**».

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١/ ٦٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ١٠٠).
(٢) أخرجه البخاري (٨١٦)، ومسلم (٤٩٠).

والعلماء نظروا في قوله ﷺ، ونهيه في هذا الحديث، فمنهم من قال: إنّ النهي يقتضي فساد العبادة، فلو تطهّر بهذا، فهي فاسدة.

ولكن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ذهب إلى أنّ هذا ليس بلازم، ولكن لأجل أنّه زاد الجنّ، فلا نفسد الزاد عليهم، فهو من باب الإفساد، وليس من باب عدم التطهير، لكن هذا فيه نظر.

والصواب: ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله ، وجماعة كثيرون من أهل العلم أنّها لا تُطهَّر[١].

وهذا جاء فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه، أن النبي ﷺ قال «**لاَ تَسْتَنْجُوا بِرَوثٍ وَلاَ رَجِيعٍ**»، ثم قال: «**إِنَّهَا لاَ تُطَهِّر**»، أو قال: «**إِنَّهُمَا لاَ يُطَهِّرَانِ**»[٢]، وهذا ظاهر، وشيخ الإسلام قاسه على قاعدة التروك، وهو يفصّل فيها، ويعتمدها كثيرًا ولكن هذا مع وجود الدليل الّذي في صحيح ابن خزيمة يكون الراجح: أنّها لا تطهّر. وهذا ممّا ينبغي التنبّه له، فلو خرج واحد في البرّية، فالعظام، أو الروث، أو نحو ذلك لا يستخدمه، كذلك لا يفسده، ما دام أنّه زاد الجنّ لا يفسده، فيتركه على حاله.

---

(١) راجع (ص٣٧٢).
(٢) سبق تخريجه (ص٣٧٢).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً عَنْ إِنْسَانٍ، كَانَ كَعِدْلِ رَقَبَةٍ». رَوَاهُ وَكِيعٌ[(١)].

وَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»[(٢)].

ش: قوله: (وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً عَنْ إِنْسَانٍ، كَانَ كَعِدْلِ رَقَبَةٍ»). رَوَاهُ وَكِيعٌ» هذا عند أهل العلم له حكم الرفع؛ لأن مثل ذلك لا يقال بالرأي، ويكون هذا مرسلًا؛ لأن سعيدًا تابعي.

وفيه فضل قطع التمائم؛ لأنها شرك، ووكيع هو: ابن الجراح ابن وكيع الكوفي، ثقة إمام، صاحب تصانيف منها الجامع وغيره، روى عنه الإمام أحمد، وطبقته، مات سنة سبع وتسعين ومائة.

قوله: (وَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»)، وإبراهيم هو: الإمام بن يزيد النخعي الكوفي، يكنى أبا عمران، ثقة من كبار الفقهاء. قال المزي: دخل على عائشة، ولم يثبت له سماع منها، مات سنة ست وتسعين، وله خمسون سنة أو نحوها.

قوله: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ . . . » إلى آخره، مراده بذلك أصحاب عبد الله بن مسعود، كعلقمة، والأسود، وأبي وائل، والحارث بن سويد، وعبيد السلماني، ومسروق، والربيع بن خثيم، وسويد بن غفلة وغيرهم، وهو من سادات التابعين، وهذه الصيغة يستعملها إبراهيم من حكاية أقوالهم، كما بين ذلك الحافظ العراقي، وغيره.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٣٧٥) من طريق حفص عن ليث عن سعيد بن جبير.
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٣٧٤).

الشرح:

هذا الحديث مرسل، فيه بيان أن لقاطع التميمة هذا الفضل، وهو عتق رقبة، أي: من قطع تميمة، سواء في عنق دابة، أو في عنق إنسان، وسواء كان مسلمًا، أو غير مسلم، «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً كَانَ كَعدْلِ رَقَبَةٍ»؛ لأنَّ المشرك غير مرضي، ولا يقرّ، وخاصة إذا كان في بلاد المسلمين، فإن المرء يجتهد في هذا قدر استطاعته، فمن قطع تميمة من إنسان كان كعدل رقبة؛ وذلك لأن التمائم شرك، والشرك فيه معنى إزهاق النفوس؛ لأنّها أزهقت عن ما أراده الله عَزَّوَجَلَّ لها، وعتق الرقاب فيه تحرير النفوس، وهو لمّا قطع التميمة كأنّه حرّر تلك النفس من العبودية لغير الله عَزَّوَجَلَّ ، فجازاه الله عَزَّوَجَلَّ بشيء من جنس فعله، وهو أن يكون له ثواب المعتق لرقبة.

وقول إبراهيم فيما رواه وكيع عنه: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»، هذا هو المشهور عند التابعين، وهذا المشهور عند الصحابة، أنّ التمائم كلّها من القرآن، أو من غير القرآن كلّها محرمة لا تجوز، لكن إذا كانت من القرآن فلا يقال: إنّها شرك، وإذا كانت من غير القرآن، فهذه شرك.

إذا كانت من القرآن لا يقال: أنّها شرك، ولهذا أدخل المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأثر، أو هذا المقطوع في هذا الباب لا يريد بذلك أن يبيّن لك أن المسألة خلافية، فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول بحرمة تعليق التمائم مطلقًا، سواءً من القرآن، أو غير القرآن.

وقوله هنا: «كَانُوا يَكْرَهُونَ»، هذه كراهة تحريم، فكانوا يحرّمون التمائم كلّها؛ لأنّ الكراهة عند السلف كثيرًا ما يستعملونها في المحرّم الّذي لم يأت نص فيه بخصوصه.

واستعملوا الكراهة؛ لأنّ لفظ المكروه، والكراهة يشمل المحرم والتحريم، وهذا كما جاء في قوله عز وجل: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] بعد أن ذكر المحرمات الكبيرة، فالمحرّمات مكروهة، فيقال: هذا مكروه، أي: محرّم، فالسّلف كانوا يستعملون لفظ (مكروه) فيما هو محرّم، ولم يأت فيه نصّ بخصوصه، تأدّبًا مع قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦]، والإمام أحمد كثيرًا ما يستعمل هذه اللفظة: (مكروه)، وكذلك الأئمّة.

ولهذا اختلف أصحابهم في كثير من المسائل في نصوصهم، أو في أقوالهم، وفتاويهم، هل هي كراهة تحريم، أو كراهة تنزيه؟

المقصود من هذا: أن قوله: «كَانُوا يَكْرَهُونَ»، كانوا يحرمون التمائم كلّها من القرآن، ومن غير القرآن.

مراد الشيخ بذكر الخلاف في هذه المسألة، وفي المسائل أيضًا أن تعليق التمائم من القرآن ليست من الشرك، فَلِمَا ذكر هذا الخلاف؟

السلف لا يختلفون في شيء من أنواع الشرك، الشرك مذموم عندهم، والشرك محرّم عندهم بجميع أنواعه، فما اختلفوا في تعليق التمائم من القرآن، هل يسوغ، أو لا يسوغ؟

علمنا باختلافهم أنّ هذه المسألة ليس بشرك، وهذا مراد المصنف من إدخال المسألة من ذكر الخلاف فيها، ليس مراده من ذكر الخلاف أن الأمر واسع، أو أن العلماء اختلفوا، لا، مراده: أنَّه لما كان الصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا في مسألة تعليق القرآن، والسلف اختلفوا في تعليق القرآن، معنى ذلك أنّها ليس بشرك؛ لأن الشرك مجمع عليه، لا اختلاف بينهم في أن الشرك أكبر المحرمات، إذا كان أكبر، وأنّه هو دون ذلك، إذا كان أصغر.

فما دام اختلفوا في هذه المسألة علمنا أنّها ليست من الشرك.

وهذا له نظائر في اختلاف السلف في شيء من البدع، أو في شيء من بعض الأعمال التي هي من وسائل الشرك، ونحو ذلك.

اختلف بعضهم فشذّ البعض عن الآخرين، تفرّد البعض عن أكثرهم.

ومعنى ذلك أنّه لا يقال: إن تلك المسألة، أو ذلك الأمر شرك، وهذا مراد المصنّف بإيراد هذا.

وإلاّ فإنّ التمائم كلّها محرّمة سواءً من القرآن، أو من غير القرآن، إذا كانت من غير القرآن فإنّها شرك، وإذا كانت من القرآن فلا نقول: إنّها شرك، بل نقول: هي محرّمة يجب انتزاعها، وليست بشرك.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ التِّوَلَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَ كُلَّهَا مِنَ الشِّرْكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الرُّقْيَةَ بِالْكَلَامِ الْحَقِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَّةِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

السَّادِسَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْأَوْتَارِ عَلَى الدَّوَابِّ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ.

السَّابِعَةُ: الْوَعِيدُ الشَّدِيدِ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ وَتَرًا.

الثَّامِنَةُ: فَضْلُ ثَوَابِ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيِّ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الاخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه .

❀ ❀ ❀

٨ - بَابُ
مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٣].

ش: قوله: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا). كبقعة، وقبر، ونحو ذلك، أي: فهو مشرك.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٣].

وكانت اللاتُ لثقيف، والعُزَّى لقريش، وبني كنانة، ومناة لبني هلال. وقال ابن هشام: كانت لهُذيل، وخُزاعة.

فأما «اللَّاتُ» فقرأ الجمهور بتخفيف التاء، وقرأ ابن عباس، وابن الزبير، ومجاهد، وحميد، وأبو صالح، ورويس بتشديد التاء[١].

فعلى الأولى قال الأعمش: سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٧/ ٥٨)، والحجة في القراءات العشر (ص٣٦٦).

....

قال ابن جرير: وكانوا قد اشتقوا اسمها من الله تعالى، قالوا: اللات مؤنثة منه - تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا -، قال: وكذا العزى من العزيز[١].

وقال ابن كثير: اللات كانت صخرة بيضاء منقوشة عليها بيت الطائف، له أستار، وسدنة، وحوله فناء معظم عند أهل الطائف - وهم ثقيف، ومن تبعها - يفتخرون به على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش[٢].

قال ابن هشام: فبعث رسول الله ﷺ المغيرة بن شعبة فهدمها، وحرقها بالنار[٣].

وعلى الثانية قال ابن عباس: «كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلُتُّ سَوِيقَ الْحَاجِّ، فَلَمَّا مَاتَ عَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ». ذكره البخاري[٤].

قال ابن عباس: كان يبيع السويق، والسمن عند صخرة، ويسلؤه عليها، فلما مات ذلك الرجل عبدت ثقيف تلك الصخرة إعظامًا لصاحب السويق. وعن مجاهد نحوه وقال: فلما مات عبدوه. رواه سعيد بن منصور[٥].

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٢٧/ ٣٤ - ٣٥).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٥٥).
(٣) انظر: سيرة ابن هشام (٤/ ١٣٨).
(٤) أخرجه البخاري (٤٨٥٩) بدون الجملة الأخيرة.
(٥) أخرجه سعيد ابن منصور في سننه (٧/ ٦٥٢) كما في الدر المنثور.

....

وكذا روى ابن أبي حاتم، عن ابن عباس: أنهم عبدوه. وبنحو هذا قال جماعة من أهل العلم[١].

قلت: لا منافاة بين القولين، فإنهم عبدوا الصخرة، والقبر تأليهًا، وتعظيمًا.

ولمثل هذا بنيت المشاهد، والقباب على القبور، واتخذت أوثانًا.

وفيه بيان أن أهل الجاهلية كانوا يعبدون الصالحين، والأصنام.

وأما (العزى). فقال ابن جرير: كانت شجرة عليها بناء، وأستار بنخلة بين مكة، والطائف، كانت قريش يعظمونها؛[٢] كما قال أبو سفيان يوم أحد: «إِنَّ لَنَا الْعُزَّى وَلاَ عُزَّى لَكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلاَ تُجِيبُوهُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا اللَّهُ مَوْلاَنَا وَلاَ مَوْلَى لَكُمْ»[٣].

وروى النسائي، وابن مردويه عن أبي الطفيل قال: «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى نَخْلَةٍ، وَكَانَتْ بِهَا الْعُزَّى، فَأَتَاهَا خَالِدٌ، وَكَانَتْ عَلَى ثَلاَثِ سَمُرَاتٍ، فَقَطَعَ السَّمُرَاتِ، وَهَدَمَ الْبَيْتَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَإِنَّكَ لَمْ تَصْنَعْ شَيْئًا، فَرَجَعَ خَالِدٌ، فَلَمَّا بَصُرَتْ بِهِ السَّدَنَةُ وَهُمْ حَجَبَتُهَا، أَمْعَنُوا فِي الْجَبَلِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: يَا عُزَّى يَا عُزَّى، فَأَتَاهَا خَالِدٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ عُرْيَانَةٌ، نَاشِرَةٌ

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه، كما في الدر المنثور (٧/ ٦٥٣).

(٢) انظر: تفسير ابن جرير (٢٧/ ٣٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٣٩، ٣٩٨٦، ٤٠٤٣، ٤٠٦٧، ٤٥٦١).

شَعْرَهَا، تَحْتَفِنُ التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهَا، فَعَمَّمَهَا بِالسَّيْفِ حَتَّى قَتَلَهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: تِلْكَ الْعُزَّى»[١].

قلت: وكل هذا، وما هو أعظم منه يقع في هذه الأزمنة عند ضرائح الأموات، وفي المشاهد.

وأما (مناة)، فكانت بالمشلل عند قديد - بين مكة والمدينة -، وكانت خزاعة، والأوس، والخزرج يعظمونها، ويهلون منها للحج، وأصل اشتقاقها من اسم الله عز وجل المنان)، وقيل: لكثرة ما يمنى - أي يراق - عندها من الدماء للتبرك بها[٢].

قال البخاري رحمه الله، في حديث عروة، عن عائشة رضي الله عنها: «إِنَّها صَنَمٌ بين مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ»[٣].

قال ابن هشام: فبعث رسول الله ﷺ عليا فهدمها عام الفتح. فمعنى الآية كما قال القرطبي: أن فيها حذفًا تقديره: أفرأيتم هذه الآلهة، أنفعت، أو ضرت، حتى تكون شركاء لله تعالى؟[٤]

وقوله: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١] قال ابن كثير: تجعلون له ولدًا، تجعلون ولده أنثى، وتختارون لكم الذكور؟

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٤٧٤)، وأبو يعلى (٢/ ١٩٦).
(٢) انظر: فتح الباري (٨/ ٦١٣).
(٣) أخرجه البخاري (٤٨٦١).
(٤) انظر: تفسير القرطبي (١٧/ ١٠٢).

قوله: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢] أي: جور، وباطلة[١].

فكيف تقاسمون ربكم هذه القسمة التي لو كانت بين مخلوقين كانت جورًا، وسفهًا، فتنزهون أنفسكم عن الإناث، وتجعلونهن لله تعالى.

وقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [النجم: ٢٣] أي: من تلقاء أنفسكم ﴿مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ أي: ليس لهم مستند إلا حسن ظنهم بآبائهم الذين سلكوا هذا المسلك الباطل قبلهم: ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] وإلا حظ أنفسهم في رياستهم، وتعظيم آبائهم الأقدمين.

قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰٓ﴾ قال ابن كثير: ولقد أرسل الله تعالى إليهم الرسل بالحق المنير، والحجة القاطعة، ومع هذا ما اتبعوا ما جاءوهم به، ولا انقادوا له. ا.هـ[٢].

ومطابقة الآيات للترجمة من جهة أن عباد هذه الأوثان إنهم كانوا يعتقدون حصول البركة منها بتعظيمها، ودعائها، والاستعانة بها، والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها، ويؤملونه ببركتها، وشفاعتها، وغير ذلك، فالتبرك بقبور الصالحين كاللات، وبالأشجار كالعزى، ومناة من ضمن فعل أولئك المشركين مع تلك الأوثان، فمن فعل مثل ذلك، واعتقد في قبر، أو حجر، أو شجر فقد ضاهى عباد هذه الأوثان فيما كانوا يفعلونه معها من هذا الشرك، على أن الواقع من هؤلاء المشركين مع معبوديهم أعظم مما وقع من أولئك. فالله المستعان.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٥٨).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٥٨).

الشرح:

هذا الباب عقده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لبيان حكم من تبرك بالشجر، أو الحجر، أو نحوهما، فقال: (**بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا**).

وهاهنا جمل في هذه الترجمة، تحتاج إلى شيء من التفصيل.

والجملة الأولى: (**بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ**)، فعندنا لفظ البركة نحتاج إلى معرفته، فالتبرّك: هو طلب البركة، والبركة مشتقّة ومأخوذة من البَرْك، أو من البروك، وهو في أصل معناه لثبات الشيء، ودوامه، أو لإقامته، وملازمته.

ولهذا قيل لمجتمع الماء: بِرْكة؛ لأنّه يكثر فيها، أو لأنّه يدوم فيها، وتكون إقامته هناك، وقيل لبروك الجمل كذلك: بروك؛ لأجل أنه هو المكان الّذي يلازمه، ويقيم فيه، - أعني: المبرك -، فأخذت البروك، - لفظ البروك - الّتي هي الهيئة الحاصلة لنزول الجمل من اسم المكان الّذي يقيم فيه، فالمبارِك، مبارك الأبل، جمع مبرك، وهو مكان البروك، فحالة وفعل البعير في النزول أخذ من المكان، فقيل بروك، أي: من هذا الباب، من أنّه يريد أن يقيم في المكان الّذي سيلازمه.

إذًا فهذه المادة دائرة بين معنى دوام الشيء، وملازمته، أو كثرة الخير، وفيضه، إمّا هذا، وإما هذا، مع أنّ أكثر أهل العلم يقولون: إنّها من المعنى الأول، لكن تأتي بالمعنى الثاني - كثرة الخير، وتعديه، والاستفادة منه -، هذا معنى البركة[1].

فإذًا قوله هنا: (**بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ**) أي: من طلب البركة، وكثرة الخير،

---

(١) انظر: لسان العرب (١٠/ ٣٩٧)، والمعجم الوسيط (١/ ٥١)، والمصباح المنير (ص٢٩).

ودوامه عليه بهذا الفعل الّذي فعله، وهو أنّه طلبه من الشجر، أو طلبه من الحجر، أو طلبه من نحوهما، فإذًا الجملة الأولى: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ)، الشّجر هذا يسميه النحاة اسم جنس جمعيا، وضابطه: ما يفرّق فيه بين الجمع، وبين المفرد بزيادة الهاء في آخره، فالشجر جمع جنس؛ لأن مفرده يكون بزيادة الهاء، مفرد شجر، شجرة، مثل: تفاح مفردها: تفاحة، برتقال، برتقالة، وهكذا، خبز، خبزة، إذًا هذا يسمّى جمعًا، اسم جنس جمعي، أو جمع الجنس، وهذا هو.

فقوله هنا: (بِشَجَرٍ) أي: أشجار.

وهنا لمّا قال المصنّف (بِشَجَرٍ)، ولم يفردها، مع أن المتبرّك عادة يتبرّك بشجرة، قال: (مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ)، ثم قال: (أَوْ حَجَرٍ)، فأفرد الحجر ولم يفرد الشجر، هذا فيه معنى لطيف، وهو أن اللفظ في حسن سبكه يقتضي أن يكون الإيراد باسم الجنس الجمعي؛ لأنّه بعد حجرقال: (بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ).

وهذا فيه مناسبة - وهذه لطيفة عند علماء البلاغة - ؛ لأنّه ما يأتي في البال أن المراد أنّه يتتبّع جميع الأشجار، إنّما هو يريد شجرة بعينها، هذا واحد.

الثاني: أنّ كثرة الواقعين في هذا في زمنه من تعلّقهم بالأشجار أكثر من تعلقهم بالحجر، وهذا من باب الواقع، والحال، وهذا معروف، ففي زمن الشيخ كان فيه كثير من الأشجار يذهبون إليها، نخل، فحّال، وهذه شجرة في المكان الفلاني، وهذه شجرة في المكان الفلاني، وهكذا.

فالابتلاء بالأشجار أكثر من الافتنان بالحجر، ولهذا قال: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ)، إمّا مراعاة للّفظ، أو مراعاة للواقع، أو حجر، أو نحوهما.

قوله: (أَوْ حَجَرٍ) هذه هي الجملة الثانية؛ لأنَّ (أَوْ) حرف عطف، وحرف العطف بمعنى إعادة العامل الذي هو من تبرّك، فالمعنى: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ) هذه الجملة الأولى، (أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا)، والحجر واحد الحجارة، أو الأحجار، أو نحوهما، ، فطلب أن يأتيه البركة والخير من الحجر، أو نحوهما مما يشابه ذلك من البقاع، أو الأماكن،أو التراب، أو القبور، أو نحو ذلك.

فهذه كلّها داخلة في قوله: (أَوْ نَحْوِهِمَا)، أو العين عين ماء، أو مكان العين، منزل العين، أو نحو ذلك.

فإذًا ما كان فيه طلب للبركة من هذه الجمادات فهو داخل في حكم التبرّك بالشجر، أو الحجر؛ لأن المعنى واحد، والشريعة ليس لها عناية بالمسمّيات، إنّما عنايتها بالمعاني، ومقاصد القلوب، فإذا تبرك بشجر، أو حجر هذا هو الّذي جاء في القرآن والسنة، في ذمّ المشركين عليه.

كذلك إذا أحدث الناس أنّهم يتبرّكون بعين - عين ماء -، يقولون: هذه العين اغتسل منها الولي الفلاني الصالح، ويعتقدون أن فيها بركة خاصة، فيذهب ليأتي بالماء، ويتبرّك به، يظنّ بأنّه يجلب له نفعًا، أو يدفع عنه ضرًا، وليس هذا فيه سبب طبّي، أو نحو ذلك، فهذا له حكمة، وإن كان محدثا؛ لأنّ العبرة بالمعاني لا بالأسماء، أو نحوهما، هنا الحجر نكرة، والشجر جمع لكنه نكرة أيضًا، أي ما خصّص شيئا معيّنا.

فإذًا هل نخصّ حجرا دون حجر بجواز التبرك؟

الجواب: لا، والحكم عليه كما قال الشيخ الشارح: فهو مشرك، باب من تبرك بشجر، أو حجر، أو نحوهما، فما حاله؟

قال: فهو مشرك، ففي هذا الباب نبحث هذه المسألة، ما حكم من تبرك بشجر، أو حجر؟

وهذا فيه من لطائف أساليب الدعاة والمؤلفين ما فيه؛ لأنه بهذا القول يشحذ الهمة، والعقل، والقلب على الحضور ليصل إلى الحكم هو بنفسه، هنا ما جزم بالحكم، (بَابُ..) إذًا هو سيورد الدليل الّذي سنصل به إلى الحكم، وهذا ينشط السامع، والقارئ، ويكون أدعى لقبول الحكم؛ لأنّه إذا أردت المجادلة لا تأتي بالحكم أولًا، فتقرّر الحكم ثم تستدلّ عليه، هذا يورث عليك من المجادلين من يحتجّ عليك، لا تورد الحكم أولًا، أثرها.. أثر المسألة ودليلها.

ثم بعد ذلك تتوصّل أنت وهو إلى مقام الاستدلال؛ لأنّك إذا ابتدأت بالحكم أولًا، ثم ذكرت الاستدلال - أعني: في المجادلة، ليس في الفتوى -، أورث لك المجادلين المخاصمين.

والشيخ في هذا الكتاب يقرّر عقيدة التوحيد، لكنّه أيضًا فيه نَفَس دعوته، ورغبة ممن يقرأه أن يكون منتفعًا به، فكأنّه يريد أن يكون القارئ قد حرّك ذهنه، وقلبه ليصل إلى الاستدلال، وإلى الحكم بنفسه.

هنا إذا ابتدأت بالحكم أثرت نفس المجادل عليك، ثم بعد ذلك ينتصر لنفسه بالحكم الّذي رآه، ولو أتيت بالدلائل من القرآن، أو السنة، فإنّه يعلو بصره غشاوة أن تبصر تلك الدلائل، فلهذا إيت بالمسألة دون حكم، ثمّ ائت بالدلائل، ثم بعد ذلك ستصل أنت وهو إلى نتيجة.

وهذا لا بدّ منه، وهذا من أصول الجدل عند علماء الجدل، أن لا تبدأ بالحكم، إذا بدأت بالحكم انتهينا، لم تجادلني؟ إذا كانت مجادلة مناظرة فإذًا نبدأ بالاستدلال، هذا الحديث يدلّ على كذا، هذه الآية تدلّ على كذا، ثمّ بعد ذلك إذا عُرضت الدلائل نصل إلى حكم، وهذا مستفاد من هذه الترجمة، وغيرها من التراجم الّتي ستأتي في هذا الكتاب المبارك.

إذًا هنا عموم في قوله: (**بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا**) حجر عموم، كلّ حجر؛ لأنّه نكرة في سياق الشرط، وعلماء الأصول يقولون: إنّ النكرة في سياق الشرط تعمّ، إذًا لا يخرج من هذا العموم أي حجر في الأرض، فلا تتطلّب البركة من أي حجر، فيدخل في هذا الحجر الأسود، ويدخل في هذا الصخرة الّتي في المسجد الأقصى، ونحو ذلك[١].

فإذًا حينما يقبّل المسلم الحجر الأسود يقبّله تبركًا أو يقبّله اتباعًا؟ يقبّله اتباعًا، وهذا علّمه الأمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما روى الشيخان عن عُمَرَ رضي الله عنه: «**أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ، ولا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ**»[٢]، فعمر ابن الخطاب رضي الله عنه علّم الأمة أنه في تقبيل هذا الحجر ليس من باب طلب البركة، إنّما هو من باب الاتباع، وإلاّ فالحجر لا ينفع، ولا يضرّ.

فإذا كان هذا في أشرف حجر على وجه الأرض، ألا وهو الحجر الأسود، فهل يكون غيره ينفع، أو يضرّ؟، فهل يكون غير الحجر الأسود الّذي هو أشرف الحجارة، وهو الحجر الوحيد الّذي قبّله النبي ﷺ، وإذا كان لا ينفع، ولا يضرّ، ولا تطلب منه البركة بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، بل وإجماع الأمة، فكيف إذًا يكون هناك حجر غيره مثله، لا شكّ أن هذا غير مقبول ممّن أتى به، أن يزعم أنّ هناك حجرا يتبرّك به، هذا حالهم مع الحجر الأسود، فكيف بغيره.

إذًا قول الشيخ رحمه الله: (**بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا**) شمل

---

(١) راجع (ص٣٢١).
(٢) أخرجه البخاري (١٥٩٧، ١٦١٠)، ومسلم (١٢٧٠).

هذا هذه المعاني، ثمّ ذكر قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، أي: أخبروني عن اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، ما شأنها؟ وما حالها؟ وهل نفعت أصحابها، أم ضرّتهم؟، وهل هي تنفع، أو تضرّ؟ أخبروني عن حالها؟

والواقع أنّها أحجار، وأشجار ليس فيها نفع، وليس فيها مضرّة، وإنّما تعلّقت القلوب بها، ففسدت القلوب، فاعتقدت أنّها تنفع، أو تضر.

وفي قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ اللات: فيها قراءتان: قراءة سبعية، وقراءة غير سبعية، أمّا القراءة السبعية فهي ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ﴾ بالتخفيف، وأما القراءة غير السبعية وهي قراءة ابن عباس، وجماعة، ومنهم من يقول: هي عشرية باعتبار رواية رويس عن يعقوب، لكن هي خارج السبعة، فهي (اللاتّ)، بتشديد التاء، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾(١).

إذًا في اللات عندنا قراءتان، والقراءة الصحيحة تفسّر القراءة الأخرى إذا كانت صحيحة، فإذًا لا تعارض بين القراءات، وهذه فائدة: القراءات من أكثر ما يستفاد منه في التفسير، القراءة بهذا، وقراءة بوجه آخر.

مثال ذلك: في سورة البقرة مثلًا: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] هنا: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ ما ذكر التطهّر، أي: يطهرن، وقبل الاغتسال، ظاهر الآية حتى يطهرن أنّه في هذه المرحلة بعد طهر المرأة، وقبل الاغتسال، والآية ما شملت هذه الحال في هذا اللفظ، ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ بعد الطهر، وقبل الغسل ما الحكم؟ هنا في هذا اللفظ ما أتى به، ثمّ قال ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ أي: هذا على سبيل الإباحة، في قراءة

(١) راجع (ص٣٨٢).

أخرى سبعية: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ فسرت هذه القراءة القراءة الأخرى(١).

نستفيد هذا في هذا الموضع، هنا ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ﴾ اللات باعتبار اختلاف القراءتين، منهم من يقول: اللات المخففة هذه تأنيث الله، أي: تأنيث اللفظ، فاشتقوا لهذا الصنم اسما من اسم الله، وأنّثوه؛ لأنّهم يجعلون لله عَزَّوَجَلَّ البنات، فقالوا: اشتقوا من لفظ الله، من اسم الجلالة اللات، جعلوها مؤنثة، وسمّوا بها هذا الاسم، اللَّتّ، واللَّتُّ: هو العجن.

ولذلك قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما ذكره البخاري في صحيحه تعليقًا عنه، قال: «**كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلُتُّ سَوِيقَ الْحَاجِّ**»(٢)، إذًا فاللات من اللتّ، الذي هو لتّ السويق - عجنه وتهيئته -، هل هناك فرق بين هذه، وتلك؟ هذا اللات لمّا مات عكفوا على مكانه، واللات بالتخفيف سمّوا بها هذا الصنم من اسم الله، فإذا كان كذلك هل بينهما فرق؟ الجواب: لا فرق، هم سمّوا هذه اللت بالتخفيف؛ لأجل أنّ الّذي يلتّ السويق كان عندها، فهذا الّذي كان يلتّ السويق كان عند هذه الصخرة، لمّا مات سمّوا الصخرة اللات، بالتخفيف، من الله، مع أنّه كان يلتّ السويق فاجتمع فيها المعنيان، خاصة أن تعلم أن من سنن لسان العرب التخفيف فيما فيه تشديد، فالمشدّدات كثيرًا ما تخفّف، إمّا في لغة قريش، أو في غيرها.

ولهذا نقول: إنّ إحدى القراءتين يمكن أن تحمل على أنّها تفسير

---

(١) قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر (حَتَّى يَطْهُرْنَ) مخففا، وَقَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر والمفضل وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ (حَتَّى يَطَّهَّرْنَ) بالتشديد. انظر: السبعة في القراءات (ص١٨٢)، ومعانى القراءات للأزهري (١/ ٢٠٢)، والتيسير في القراءات السبع (ص٨٠)، وتفسير الطبري (٣/ ٧٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٩).

للأخرى، ويمكن أن نقول: إنّ اللات بعيد، موقع القبر بعيد عن موقع الصخرة الّتي كان يُعبد فيها؛ لأنّه كان يلتّ السويق للحاج، أي: في منى، أو في عرفة، وهل هذا معناه أنّه مات هناك؟ الجواب: لا، هو مات في أرض الله أعلم بها، ولكن جعل إحدى القراءتين تفسير للأخرى، هذا أولى من الاختلاف بينهما.

إذًا فاللات صخرة، جعلوا لها من اسم الله، والعزى، عند كثيرين هي شجرة، أو أشجار.

لكن كما ساق المصنف هنا أنّ النسائي وغيره روى: أنّ العزّى امرأة، **«لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى نَخْلَةٍ، وَكَانَتْ بِهَا الْعُزَّى، فَأَتَاهَا خَالِدٌ، وَكَانَتْ عَلَى ثَلَاثِ سَمُرَاتٍ، فَقَطَعَ السَّمُرَاتِ، وَهَدَمَ الْبَيْتَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهَا»**، ثلاث سمرات وعليها بناء، فخالد رضي الله عنه ظنّ لأنّه يعيش في الجاهلية، ويعرف العزّى من صغره، لكن ظنّ أنها هي الأشجار، فقطع الأشجار، **«ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَإِنَّكَ لَمْ تَصْنَعْ شَيْئًا»**، فلمّا رجع، رأى المرأة التي تدّعي فيها الألوهية - **إِذَا امْرَأَةٌ عُرْيَانَةٌ، نَاشِرَةٌ شَعْرَهَا، تَحْتَفِنُ التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهَا، فَعَمَّمَهَا بِالسَّيْفِ حَتَّى قَتَلَهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: تِلْكَ الْعُزَّى»**[1].

المقصود: أنّهم هم في ظنّ خالد رضي الله عنه كانوا يتبرّكون بالشجر، فجعلوا العزى من العزيز، هذا تسمية للأشجار، ولكن التّأليه من القوم الّذين كانوا حول الأشجار لسادنتها، ولمن أُلِّهت تلك المرأة الّتي علاها أخيرًا، فالفتنة إذًا لمن كان حول تلك الأشجار، وبالقرب منها بتلك المرأة، وإلاّ فإنّ الناس لا يطلبون من تلك المرأة الّتي كانت في ذلك الموضع.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٨٥).

ولذلك خالد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان يعلم أنّ العزى هي تلك الأشجار الّتي كان من شأنها كذا وكذا، وهي إله قديم عندهم.

ولهذا قال في غزوة أحد: «**إِنَّ لَنَا الْعُزَّى وَلاَ عُزَّى لَكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلاَ تُجِيبُوهُ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا اللَّهُ مَوْلاَنَا وَلاَ مَوْلَى لَكُمْ**»[1].

ومناة ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠]، مناة كذلك اشتقّت من اسم الله عَزَّ وَجَلَّ المنّان) على التّأنيث، وهي اسم للصّنم في نفسه، أو اسم للصخرة التي وضع عليها الصنم؛ لأجل المناسبة.

قال بعض أهل العلم: إن مناة اشتقّت من المنْي، والمنْي - بسكون النون - هو الإراقة، إراقة الشيء، إراقة السائل، فهي سميت مناة لكثرة ما يُراق عندها من الدماء، فيذبح عندها لغير الله طلبًا لبركتها، ورغبة أن تعيد عليهم تلك الصخرة، وذلك المكان من البركات، والخيرات، فسمّوها مناة لكثرة ما يمنى عندها من الدماء، ومن ذلك تسمية (منى) - الموضع المعروف - لكثرة ما يُمنى فيها يوم النحر والأيّام بعده من الدماء[2].

إذًا هاهنا وجهان، أو قولان، والأوّل هو الأظهر، والثّاني لا يُمنع منه، والكلام على أصل التسمية، ليس الكلام على واقع الحال، واقع الحال أنّه كان يمنى عندها الدماء.

ويدلّك على أن جميع الثلاثة الأسماء هذه، اللات، والعزى، ومناة، أنّها مؤنثة، اشتقّها العرب من أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾ [الزخرف: ١٦]؛ ولهذا قال في السورة بعد

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٨٤).
(٢) راجع (ص٣٨٥).

ذلك: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١] هذه قسمة لا تقبل، أنتم تنسبون لكم ذكرا وأنثى، والله عَزَّوَجَلَّ تجعلون له الإناث، وتجعلون له البنات، هذه هي قسمة ضيزى، هنا في قوله: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠] ما معنى الأخرى؟

يعني: المتأخرة منزلة ورتبة: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ أي: هي الأشدّ تأخّرًا ووضعًا(١)، وهذا كثير في القرآن مثل ما في قوله عَزَّوَجَلَّ في سورة الأعـراف: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]، أولاهم: أي المقدمة الرفيعة: الرؤساء الشركاء، لأخراهم: الوضعاء الأخرى منزلة أي: قال المستكبرون للمستضعفين، هذا كما جاء في آيات كثيرة، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ﴾ [سبأ: ٣٣]، والآيات في هذا كثيرة، إذًا ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾، الأخرى هنا من التأخّر في المنزلة والرتبة، وهذا ليس من الأخرى الّتي هي بمعنى الآخر، إنّما هي من التأخّر.

إذا تبيّن ذلك فما وجه إدخال هذه الآية، والاستدلال بها في هذا الباب؟

الجواب: مناة، والعزى، واللات هذه أسماء، إمّا لأحجار أو أشجار، إذا عرفنا أن النبي ﷺ بُعث لقتل هؤلاء، ولكسر تلك الأشجار، وقطعها من أصلها، ولتفريق الناس عن الأحجار مثل اللات وغيرها، أو مناة، وهذه يعتقدون فيها النفع والضرّ، والله عَزَّوَجَلَّ بيّن ونهى أشدّ النهي عن ذلك في هذه الآية ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] هل معنى ذلك أنّ هذا خاص بقريش، أو أنَّ هذا النهي خاص بمن كان في عهده ﷺ؟ نهوهم فقط

(١) انظر: لسان العرب (٤/ ١٥).

أن يتبرّكوا بالأشجار، والأحجار، وأمّا غيرهم بعد ذلك فلهم أن يتّخذوا حجرًا، أو شجرًا يطلبون منه البركة، أمّ أنَّ الشريعة، والدين واحد؟ ما جاء به النبي ﷺ فهو الدين إلى قيام الساعة.

الجواب: أنَّ ما جاء به هو الدين إلى قيام الساعة. إذًا فقهنا وعرفنا معنى هذه الآية، وكيف كان عمل النبي ﷺ مع الّذين كانوا عند مناة، والعزى، واللات، وكيف كان صنيعه بهم، وكيف حارب قريشا، واستباح دماءهم، واستباح أهليهم؛ لأجل الانتساب، وطلب البركة من هذه الأشجار والأحجار.

عرفنا أن عبادة تلك الأشجار، والأحجار هي الشرك الأكبر بعينه، فمن عبدها كان هو المشرك، وقد ورثه أناس من هذه الأمة في أزمان متطاولة، فاتّخذوا أشجارًا يزعمون أنّها تقرّبهم إلى الله، أو أنّها تجلب لهم النفع، يأتي للشجرة مثل ما كان في نجد، فتأتي المرأة التي لم تحمل، فتذهب إلى مكان فيه نخل فحّال، والنخل الفحّال: ما يخرج رطبا، الّذي يؤخذ منه التلقيح، تأخذه، وتضمّه وترصّها على بطنها، تقول: يا فحل الفحول أعطني ولدًا قبل الحول، أو تأتيه التي ما تزوجت وتقول: يا فحل الفحول أريد زوجًا قبل الحول(١).

فهذا هو عين الّذي كان يفعله المشركون في زمن النبي ﷺ.

إذًا.. كيف نقول: إن ذلك خاص بهم، ونقول: هؤلاء ما يحاربون، ولا يقاتلون، ولا ينهون عن هذا الشرك؟ كيف نقول: إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان ضالًا، وخالف الناس، وخالف علماء زمانه؛ لأنّه كفّر هؤلاء، أو لأنّه نهاهم عن الشرك؟

---

(١) انظر: تاريخ ابن غنام (١/ ١٧٤).

لا شكّ أن من كان عنده أدنى مسكة من العقل، أو التفكير، أو العلم يرى أنّ ما أنزله الله عَزَّوَجَلَّ في قريش، وفيما كانوا عليه أنّه يشمل غيرهم إلى قيام الساعة إذا شابهوهم في العمل، ولهذا تنتبه أكبر الانتباه إلى المعاني الّتي من وراء الألفاظ، أمّا الألفاظ فلا عبرة بها، فالألفاظ إنّما استخدمت للدّلالة على المعاني.

فننتبه إلى أن العبرة بالمعاني دون الألفاظ، والمسمّيات، العبرة بالمعاني دون الألفاظ، والأسماء، وإذا ثبت ذلك فإنّه إذا سمّى الجاهليون، أو الخرافيون إذا سمّوا توجههم للأشجار، أو للقبور سمّوه توسّلًا، فهذا لا يغيّر من المعنى، والحقيقة سمّوه طلبًا ومحبّةً للشيخ، فهذا لا يغيّر من المعنى شيئًا، لا يغيّر من معنى فعلهم شيئًا، سمّوه تقرّبا إليه، سمّوه تبرّكا، يسمّونه ما شاءوا أن يسمّوه هو عبادة لها، لا غير، هذا هو حقيقة المعنى، سمّوه ما شئتم، سمّوه عبادة لله وحده، سمّوه.. لكن المعنى أنّكم توجّهتم له مع الله عَزَّوَجَلَّ ، وأشركتم بالله.

فإذًا في أوّل محاجاتك مع الخرافيين تنتبه إلى هذه المسألة، وأن لا يغرّك بظواهر الألفاظ عن المعاني، يقول: هذا توسّل، أنت تعلق باللفظ، التوسّل ما هو التوسّل؟ لأن كثيرًا في المحاجة وفي الردود يأتي بمقدّمة باطلة، ويبني عليها كلامه، فيضعف الخصم؛ لأنّه ما انتبه إلى المقدمة.

لكن المجادل ما يستطيع يدخل عليه في التفصيلات؛ لأنّه أتى بكلام مشتبه، لكن لو ناقشه في المقدمة، في الأصل الّذي قعّده لبطل كلامه.

وهي كلّها من فروع هذا الباب، يأتي مثلًا المجادل في باب الصفات، فيقول: الله عَزَّوَجَلَّ يحبّ أن ننزّهه عن مشابهة المخلوقين، صحيح؟ ثمّ يبني

عليه نتائج، إذًا لا يشابههم في كذا، وإذًا لا نثبت كذا، ولا نثبت كذا من الصفات الواردة، فلا بدّ أن توقفه في المقدّمة، ماذا تريد من قولك: الله عَزَّوَجَلَّ لا يشابه المخلوقين؟ ما هي المشابهة هذه الّتي تريد أن تنفيها؟ لا بدّ أن تتّضح الألفاظ في المجادلة، وفي الخصام، وفي المناظرة؛ لأنّك لا تعلم الذي في عقل المجادل، أنا مهتم بهذا الموضع، لأنّه ربما ما نعرض له مرة أخرى، لكن هذه هي المناسبة التي تلزمنا بالكلام عليها، ربما ما تنتبه إلى أنّه بهذا اللفظ، أدخل عليك شيئا بهذا اللفظ، وستضعف بالإجابة بعد ذلك، لكن من أوّلها لا بدّ أن يحدّد لك مراده بالألفاظ، أنت تقول: مشابهة المخلوقين، ماذا تريد؟ ماذا تريد بهذه اللفظة مشابهة واسعة؟ يقول: هذا توسّل يا أخي، الصحابة توسّلوا، يقول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا، فَاسْقِنَا»**[1]. هذا توسّل، تقول: قف. أنت تسمّيه توسّلا، ما مرادك؟ ما معنى التوسّل عندك؟ فلا نذهب معه في النتائج، وننسى المقدّمة الّتي بنى عليها كلامه، وهذا كلّه من فروع هذه القاعدة المهمّة، وهي أن العبرة بالمعاني دون الألفاظ، فانتبه لهذه، وفي باب التوحيد نحن أشدّ ما نكون حاجة إليها، خاصة في هذا الزمن، يسمّون الأشياء بغير اسمها، سمّى الخمر: ماء، هي مسكرة، حرام، سمّي الربا: فوائد، وما فيه، هو حرام، سمِّ المحرّم ما شئت، سمِّ الرشوة: هدّية، هي حرام؛ لأن المعنى فيها.

إذًا ما يأتي الواحد يقنع نفسه بخلاف الاسم.. لا، يحاسب نفسه على الكلام في المعنى.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠، ٣٧١٠).

إذًا فكلام الشيخ رحمه الله هنا: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا) يدخل فيه بما استدلّ به في قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ المشاهد المعمورة الآن، والقباب، والقبور، والأوثان الّتي عبدت من دون الله، وتوجّه إليها أصحابها، ويأتون لصاحب القبر، ويلمسون القبر ويمسحونه، اعتقادا أن فيه بركة، يأخذون التراب، ويحثونه عليهم، اعتقادا أن فيه بركة، حتى في الكعبة، ترى بعض الّذين يعتمرون، أو يطوفون، تأتي مثلًا امرأة، زوجة وزوجها، وأولادهم، تجد كل واحد يمسح الركن اليماني، تمسح، وتمسِّح الولد، تمسح عليه، وتمسح على نفسها، تمسح على الكسوة، وتمسح على نفسها، وعلى ولدها، معنى ذلك هل هذه فيها بركة، هل تنقل لك نفعا؟ إذا مسحت، على نفسك، هل تنتفع بها، لا شكّ أن هذا ممّا يتعيّن، ويجب النهي عنه، وتبصير الناس فيه؛ لأنّه اعتقاد باطل في تلك الأحجار، أو في الكساوي، أو في نحو ذلك.

فائدة

في إعراب: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ الهمزة والفاء، لا علم بدون لغة، بدون نحو - مفردات، وصرف، واشتقاق -، لا يوجد فهم للكتاب، والسنة بدون هذه، فلا بدّ من اللغة؛ فطريق العلم هو اللسان العربي ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] من أراد أن يفهم، عليه العناية باللسان.

رأى: فعل ماض، مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضمّ في محل رفع فاعل، والميم: ميم الجمع حرف لا محل له من الإعراب.

اللات: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

الواو: حرف عطف، والعزّى: معطوف على اللات، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذر.

ومناة: الواو حرف عطف، ومناة: معطوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والثالثة: نعت حقيقي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والأخرى كذلك نفس إعراب (الثالثة).

وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، ولِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا ويَنُوطُونَ بها أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لها: ذَاتُ أَنْوَاطٍ. قَالَ: فَمَرَرْنَا بِالسِّدْرَةِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَكْبَرُ إِنَّهَا السُّنَنُ قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ التِرْمذيُّ وَصَحَّحَهُ[(١)].

ش: (أَبُو وَاقِدٍ): اسمه الحارث بن عوف، وفي الباب عن أبي سعيد، وأبي هريرة قاله الترمذي، وقد رواه أحمد، وأبو يعلى، وابن أبي شيبة، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني بنحوه[(٢)].

قوله: (عَنْ أَبِي وَاقِدٍ) قد تقدم ذكر اسمه في قول الترمذي، وهو صحابي مشهور، مات سنة ثمان وستين وثمانون سنة.

قوله: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ»، وفي حديث عمرو ابن عوف ﷺ وهو عند ابن أبي حاتم، وابن مردويه، والطبراني قال: «غَزَوْنَا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (٣٦/ ٢٢٥، ٢٣١)، وابن أبي شيبة (١٥/ ١٠١)، ووالنسائي في الكبرى (١١/ ١١٢)، وابن جرير في تفسيره (٩/ ٣١)، ووابن المنذر وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٣/ ٥٣٣)، والطبراني في الكبير (٣/ ٢٤٤).

....

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يوم الفتح، ونحن ألف ونيف حتى إذا كنا بين حنين والطائف...» - الحديث.

قوله: «وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» أي: قريب عهدنا بالكفر، ففيه دليل على أن غيرهم ممن تقدم إسلامه من الصحابة لا يجهل هذا، وأن المنتقل من الباطل الذي اعتاده قبله لا يأمن أن يكون في قلبه بقية من تلك العادة. ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

قول: «ولِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا» العكوف هو الإقامة على الشيء في المكان، ومنه قول الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] وكان عكوف المشركين عند تلك السدرة تبركًا بها، وتعظيمًا لها، وفي حديث عمرو: «كان يناط بها السلاح فسميت ذات أنواط، وكانت تعبد من دون الله».

قوله: «وينُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ» أي: يعلقونها عليها للبركة.

قلت: ففي هذا بيان أن عبادتهم لها بالتعظيم، والعكوف، والتبرك، وبهذه الأمور الثلاثة عبدت الأشجار، ونحوها.

قوله: «فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ».

قال أبو السعادات: سألوه أن يجعل لهم مثلها فنهاهم عن ذلك.

و«أَنْوَاطُ» جمع نوط، وهو مصدر سمي بها المنوط[١].

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ١٣٨).

....

ظنوا أن هذا أمر محبوب عند الله، وقصدوا التقرب به، وإلا فهم أجل قدرًا من أن يقصدوا مخالفة النبي ﷺ.

قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَكْبَرُ» وفي رواية: «سُبْحَانَ اللهِ» والمراد تعظيم الله تعالى، وتنزيهه عن هذا الشرك بأي نوع كان، مما لا يجوز أن يطلب، أو يقصد به غير الله، وكان النبي ﷺ يستعمل التكبير والتسبيح في حال التعجب تعظيمًا لله، وتنزيهًا له إذا سمع من أحد ما لا يليق بالله مما فيه هضم للربوبية، أو الإلهية.

قوله: «إِنَّهَا السُّنَنُ» - بضم السين - أي: الطرق.

قوله: «فقال رسول اللهِ ﷺ: قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بيده كما قالت بنو إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] شبه مقالتهم هذه بقول بني إسرائيل، بجامع أن كلًا طلب أن يجعل له ما يألهه، ويعبده من دون الله، وإن اختلف اللفظان، فالمعنى واحد، فتغيير الاسم لا يغير الحقيقة.

ففيه الخوف من الشرك، وأن الإنسان قد يستحسن شيئًا يظن أنه يقربه إلى الله، وهو أبعد ما يبعده من رحمته، ويقربه من سخطه، ولايعرف هذا على الحقيقة إلا من عرف ما وقع في هذه الأزمان من كثير من العلماء، والعباد مع أرباب القبور، من الغلو فيها وصرف جل العبادة لها، ويحسبون أنهم على شيء، وهو الذنب الذي لا يغفره الله.

قال الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف

....

بابن أبي شامة في كتاب «البدع والحوادث»: ومن هذا القسم أيضًا ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان، والعمد، وإسراج مواضع مخصوصة في كل بلد، يحكي لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحدًا ممن شهر بالصلاح، والولاية، فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه مع تضييعهم لفرائض الله تعالى وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم، وقضاء حوائجهم بالنذر لها، وهي من عيون، وشجر، وحائط، وحجر.

وفي مدينة دمشق من ذلك مواضع متعددة كعوينة الحمى - خارج باب توما - والعمود المخلق - داخل باب الصغير -، والشجرة الملعونة - خارج باب النصر - نفس قارعة الطريق - سهل الله قطعها، واجتثاثها من أصلها - فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث. انتهى[(١)].

وذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ نحو ما ذكره أبو شامة، ثم قال: فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت، ويقولون: إن هذا الحجر، وهذه الشجرة، وهذه العين تقبل النذر، أي: تقبل العبادة من دون الله، فإن النذر عبادة، وقربة يتقرب بها الناذر إلى المنذور له[(٢)].

وسيأتي ما يتعلق بهذا الباب عند قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي

---

(١) انظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص٢٣).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٣٠).

وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»[(١)]، وفي هذه الجملة من الفوائد: أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار، والقبور، والأحجار من التبرك بها، العكوف عندها، والذبح لها هو الشرك، ولا يغتر بالعوام، والطغام، ولا يستبعد كون الشرك بالله تعالى يقع في هذه الأمة، فإذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسنًا، وطلبوه من النبي ﷺ حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ فكيف لا يخفى على من دونهم في العلم والفضل بأضعاف مضاعفة مع غلبة الجهل، وبعد العهد بآثار النبوة؟ بل خفي عليهم عظائم الشرك في الإلهية، والربوبية، فأكبروا فعله، واتخذوه قربة.

وفيها: أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء؛ ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواط، فالمشرك مشرك، وإن سمى شركه ما سماه، كمن يسمى دعاء الأموات، والذبح، والنذر لهم، ونحو ذلك تعظيمًا، ومحبة، فإن ذلك هو الشرك، وإن سماه ما سماه، وقس على ذلك.

قوله: «لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» - بضم الموحدة، وضم السين - أي: طرقهم، ومناهجهم، وقد يجوز فتح السين على الإفراد أي: طريقهم، وهذا خبر صحيح، والواقع من كثير من هذه الأمة يشهد له.

وفيه علم من أعلام النبوة من حيث إنه وقع كما أخبر به ﷺ.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨٨).

....

وفي الحديث: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية، وأهل الكتاب فيما كانوا يفعلونه، إلا ما دل الدليل على أنه من شريعة محمد ﷺ.

قال المصنف رحمه الله: وفيه التنبيه على مسائل القبر، أما: من ربك؟ فواضح. وأما: من نبيك؟ فمن إخباره أنباء الغيب، وأما: ما دينك؟ فمن قولهم اجعل لنا إلهًا... إلخ.

وفيه: أن الشرك لا بد أن يقع في هذه الأمة خلافًا لمن ادعى خلاف ذلك.

وفيه الغضب عند التعليم، وإن ما ذم الله به اليهود والنصارى فإنه قال لنا لنحذره. قاله المصنف رحمه الله.

وأما ما ادعاه بعض المتأخرين من أنه يجوز التبرك بآثار الصالحين فممنوع من وجوه:

منها: أن السابقين الأولين من الصحابة، ومن بعدهم لم يكونوا يفعلون ذلك مع غير النبي ﷺ، لا في حياته، ولا بعد موته، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، وأفضل الصحابة أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنه، وقد شهد لهم رسول الله ﷺ فيمن شهد له بالجنة، وما فعله أحد من الصحابة، والتابعين مع أحد من هؤلاء السادة، ولا فعله التابعون مع ساداتهم في العلم، والدين، وأهل الأسوة، فلا يجوز أن يقاس على رسول الله ﷺ أحد من الأمة، وللنبي ﷺ في حال الحياة خصائص كثيرة لا يصلح أن يشاركه فيها غيره.

ومنها: أن في المنع عن ذلك سدًا لذريعة الشرك كما لا يخفى.

الشرح:

فهذه المسألة التي ختم بها الشارح كلامه على هذا الباب مسألة مهمّة، وذلك من جهات:

الجهة الأولى: أنّ المتساهلين فيه، والواقعين فيه من العامة كثير جدًا.

الجهة الثانية: أن كثيرًا من العلماء الّذين يشار إليهم بالبنان، قد أجازوا هذا النوع، من مثل شراح كتب السنة، كشرّاح البخاري وشرّاح مسلم، وغيرهما من الكتب.

بل وذهب إليه بعض الّذين ينتمون إلى منهج السلف من مثل الشوكاني ونحوه.

الجهة الثالثة: أنّ وجه المنع، أو وجه المسألة قد يخفى، وإذا كانت المسألة خفية كان أدعى للهمة أن يكون انصرافها لإيضاح وجه الحكم؛ ولهذا ذكرها الشارح في هذا الموضع، وأبدى فيها أصولًا، وصورة المسألة قبل أن نأتي إلى حكمها هي: أن النبي ﷺ قد ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتبرّكون بآثاره البدنية، بمعنى كانوا يتبرّكون بتقبيل يده، كانوا يتبرّكون بتقبيل رجله، بتقبيل رأسه، ويتبرّكون بعرقه[1]، ويتبرّكون بسؤره، سواءً كان سؤر طعام، والسؤر بمعنى البقية، سؤر الشيء هو بقيّته، سواءً كان بسؤر طعامه، أو بسؤر شرابه، أو نحو ذلك، بل كانوا يتبركون بما انفصل من أجزاء بدنه من الطاهرات، كالشعر[2] ونحوه، من مثل البصاق، وأشباه ذلك، وكذا إذا توضأ اقتتلوا على وضوئه[3].

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٢٨١)، ومسلم (٢٣٣١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (١٧١)، ومسلم (١٣٠٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

هذا فُعل بالنبي ﷺ، وأقرّهم النبي ﷺ على ذلك، وهذا أمر مقطوع به؛ لأنّه ثبتت به الأحاديث، فلو تيقّنا أن شيئًا من آثار النبوّة، من آثار النبي ﷺ قد بقي لجاز التبرّك به، لو تيقّنّا أن هاهنا شعرًا من شعر النبي ﷺ لجاز لنا أن نتبرّك به، لو تيقّنّا أن هاهنا عرقًا من عرق النبي ﷺ لجاز لنا أن نتبرّك به، ونحو ذلك، وهذا أمر لا خلاف فيه.

إذًا فالتبرّك بالآثار - بآثار الصالحين - في كلام المؤلف هاهنا في قوله: «ذهب بعض المتأخّرين» أفادنا قوله: «وذهب بعض المتأخرين»، إلى أنّ هذه المسألة لم تكن معروفة عند المتقدّمين على النحو الّذي هو عليه عند المتأخّرين، ومعنى آثار الصالحين: هو أن يأتي رجل فيه صلاح، عالم أو رجل عليه آثار العبادة، أو عابد فيتمسّح الناس به، يقبّلون يده، يرجون البركة بذلك لا احترامًا، يمسحون أيديهم على وجهه، أو على ظهره، أو على صدره، ثم يفيضونها على أبدانهم، يشرب فيتسابق الناس إلى شرابه، للبركة، يتناول تمرات فيتسابقون إلى مص النوى رجاء البركة، يلبس النعل فيتسابقون إلى لبس النعل بعده رجاء البركة، يخلع ثوبًا، أو يخلع رداءً فيرتدون الرداء، أو يلبسون الثوب رجاء البركة، يبقي طعامًا فيتسابقون إلى ذلك الطعام الباقي يرجون من ذلك البركة، يذهبون بالصبيان إليه ليبصق في فيهم، أو يمضغ تمرة فيجعلها في فم الطفل رجاء البركة، ونحو ذلك، هذا هو معنى التبرّك بآثار الصالحين.

قبل أن ندخل إلى حكم المسألة لا بدّ أن تكون صورة المسألة واضحة، هذه هي صورة المسألة الّتي تكلّم عليها المؤلف.

وقد قدّمت أنّنا متيقّنون بأن هذه الأشياء كانت تفعل بآثار النبي ﷺ البدنية، فما كان من بدنه فإنّه يفعل به، هذا واضح، هو ظاهر والأحاديث بذلك في الصحيحين، وفي غيرهم من كتب السنة.

نأتي الآن إلى التبرّك بآثار الصالحين غير النبي ﷺ هل يجوز، أم لا يجوز؟ هل يُفعل بغير النبي ﷺ كما فُعل به، وكما فُعل معه ﷺ، وكما فُعل بآثاره البدنية المنفصلة، ويتبرّك ببدنه، أم لا يفعل ذلك؟

نظر أهل العلم المتأخّرون فقالوا: ليس هذا من خصائص النبي ﷺ، وإنّما هذه كرامة للنبي ﷺ لأجل أنّه ولي من أولياء الله، ولأجل أنّه إمام الصالحين، وليس لأجل أنّه نبي، إنّما لأجل أنّه ولي صالح، وقالوا: إذا كان الأمر يعني هذا التعليل الّذي ذكروه، قالوا: إذا كان الأمر كذلك فمعنى هذا أنّنا نقيس غير النبي ﷺ عليه في هذه الأشياء التي كانت تفعل مع النبي ﷺ تقيسونها بجامع أي شيء.

قالوا: بجامع الولاية، أو بجامع الصلاح، والوَلاية هي المحبة، أما الوِلاية فهي التولي، أي: تولّي الأشياء، كونك تكون مسؤولا عن شيء يقال: تولى ولاية، مثل الوالي، هو وال ولي ولاية، أمّا الوَلاية أي: كان وليًّا من الوَلاية، بالفتح[1]، وهي المحبة كما قال ﷻ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤] قالوا: بجامع الولاية، نقيسه بجامع الصلاح، فالنبي ﷺ لم يختصّ بهذا، إنّما لأنّه عبد صالح، ولأنّه وليٌّ من الأولياء، فُعل به ذلك، فنفعل بعلمائنا وصالحينا، أولياءنا هذا الفعل، الجواب على هذا: هو ما أورده المؤلف هاهنا، وأنا سأصيغه بعبارة أخرى، الجواب على هذا.

أولًا: بإفساد تلك المقدمة التي بنوا عليها الحكم، ألا وهي استخراج

(١) الوِلاية بالكسر السلطان، والوِلاية بالفتح والكسر النصرة، والْوَلِيُّ ضد العدو، يقال منه تَوَلاَّهُ، وكل من وُلِيَ أمر واحد فهو وَلِيُّه، والمَوْلي المُعْتِق والمُعْتَق. انظر: مختار الصحاح (ص٣٠٦)، ولسان العرب (١٥/ ٤٠٦)، والمصباح المنير (٢/ ٦٧٢).

العلة، فالحكم الّذي استنتجوه بنوه على استخراج العلة، فقالوا: فُعل بالنبي ﷺ ذلك لأجل أنّه ولي، ولأجل أنه صالح، لا لأجل أنه نبي.

ونقول: إذًا كان هذا الكلام هو الذي بنيتم عليه حكم هذه المسألة الخطيرة فلا بدّ أن نعود بالإبطال على هذا الأصل، لا نُناقشكم في الحكم أولًا، إنّما نناقشكم فيما بنيتم عليه الحكم، هل هو بناء صحيح؟ أم بناء على شفا جرف هار؟ فنقول: إنّكم يا من قستم هذا القياس، وقلتم أن الجامع هو الولاية، أو الصلاح من أين أتيتم بهذا؟

فإن العلة - كما هو معروف في باب القياس في الأصول - إمّا أن تكون منصوصًا عليها في النصوص، تكون مذكورة صراحة في النصوص، فهذا المصير إليه ما أسكر كثيره فقليله حرام، إظهار هذا لعلة الإسكار ونحو ذلك، فهل هذه العلّة أيها المخالفون، هل هذه العلة التي ذكرتموها منصوص عليها؟ فسيقولون: لا؛ لأنّه لم يأت دليل بأنّ هذه العلة منصوص عليها، هذه العلة إذا لم يكن منصوص عليها، فمن أين استخرجتموها؟ للعلة عند الأصوليين، مآخذ، طرق للاستخراج، ويسمّون العلة بالمناط، ويسمّون هذا الاستخراج بتحقيق المناط، فننظر ما المناط الذي علق الشارع عليه هذا الفعل؟، ننظر، إذا تحقّق لنا مناط أو اثنان أو ثلاثة نظنّها مناطًا نرجع بعد ذلك وننقح المناط، نرى ما يصلح فنأخذه وما لا يصلح لا نأخذه، نقول: إذًا هاهنا عندنا احتمالات، العلل، أكثر من واحد، فهناك علة هي التي ذكرتموها إنصافًا لكم، العلّة التي ذكرتموها ترد بأن الذي فعل مع النبي ﷺ ليس لأجل أنه نبي، ولكن لأجل أنه عبد صالح، ولي من أولياء الله، هذا واحد.

نقول: أيضًا لا تكابروا في أن العلة قد تكون هي النبوة، لا غير،

وسيقولون: هذا صحيح؛ لأن المناط ممكن أن يستخرجه كل واحد بعقله، ثم بعد ذلك ننقح ما يصلح لأن يكون مناطًا نأخذه، ولا يصلح أن يكون مناطًا نبعده، مثل الخمر، الآن الخمر في باب القياس، أتوا إلى الخمر وقالوا ننظر إلى العلة في الخمر، هل العلة في الخمر في تحريمها، هي أنّها من العنب، هذا واحد، احتمال، هذا يسمى السبر، السبر والتقسيم تستخرج العلة، احتمال أنها حرّمت الخمر لأجل أن لونها أحمر، هذا احتمال وارد، واحد يأتي بأي احتمال، هذا نقبله في القياس تقبل أي احتمال عقلي، لكن الذي يبقى على الحجة هو الاحتمال الصحيح؛ لأنّه هو الذي يكون له البرهان، وما عداه فليس له برهان.

احتمال أيضًا أن تكون العلة هي الإسكار، أليست هذه احتمالات؟ فأتوا وانظروا.

قالوا: كون العلة هي اللون، هذا لاغ لأسباب، كذا وكذا، كون العلة هي أنّها من التمر، أو العنب، إمّا أن التمر، والعنب هذا أيضًا لاغ؛ لأنّه ما دلّ عليه دليل، ولأنّه كان هناك أنواع من الخمور من غير هذه، والله عز وجل أطلق، وما خصّ هذا النوع، ما العلة الباقية؟ العلة الباقية التي نبّه الله عز وجل عليها بقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فهنا نبه على العلة، ما قال: وأنتم قد شربتم الخمر، قال: ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ فنبّه بذكر هذا الوصف على العلة.

فإذًا ألغينا العلل، وبقيت علة واحدة، اتفق الجميع عليها على أن العلة إذًا في تحريم الخمر هي الإسكار، فإذا أتى في الزمن إلى يوم القيامة أناس يخرجون لنا أسماء مختلفة، لا يسمّون الخمر باسمها، أو يجعلون لها ألوانا، أبيض، أحمر، أخضر، لو لوّنها مثل اللبن وفيها العلة بقي التحريم

كما هو؛ لأنّ تلك العلل ألغيت، وبقي مع تنقيح المناط، وتحقيق المناط علة واحدة، وهي الإسكار.

نأتي إلى هذه المسألة مثل كلّ مسائل القياس مبنيّةً على هذا النمط من البرهان، والتقسيم العقلي.

نقول: هنا احتمال أنّه لدعوى الصلاح والولاية، احتمال أنّه لأجل النبوة، احتمال أيضًا لأجل أنه قرشي، احتمال أنه من أهل الجزيرة، إيت باحتمالات إلى ما تشاء، كل واحد يأتي باحتمال، لكن هناك احتمالات الجميع يتّفق على بطلانها، وهي كونه قرشيا، هذا نتّفق على بطلانه؛ لأنّه ما هو سبب واضح، كونه من أهل الجزيرة أيضًا ليس بسبب واضح، بقي الاحتمالان:

الأول: النبوة، لأنَّه نبي.

الثاني: أنه وليٌّ صالح.

واضح؟ تقول: هاهنا درج الأمر، الأمر تردّد بين هذا وهذا فأيّهما يصلح علة؟

قال الأصولي الشهير المعروف الّذي هو العلامة الشاطبي لمّا ذكر هذه المسألة، ماذا قال: قال بعد أن ذكر أصلها: (إلّا أنّه عارضنا في هذه المسألة - هو درج الخصم في الحكم حتّى وصل إلى هذه النقطة - إلّا أنه عارضنا في هذه المسألة أصل مقطوع به في متنه، مُشكل في تنزيله - هو الآن يريد أن يقنع المخالف الآن بقي عندنا العلة - أصل مقطوع به في متنه، مشكل في تنزيله، وهو أنّه في عهد النبي ﷺ لم يكن يُفعل بخير هذه الأمة، وهو أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ما كان يفعل مع النبي ﷺ، وكذلك بعد وفاة النبي ﷺ لم يكن يفعل أحد من هذه الأمة مع أبي بكر، ولا عمر،

ولا عثمان، ولا علي، ولا بقية العشرة، ولا من شهد بدرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن يفعل به كما فعل مع بالنبي ﷺ، وهكذا سائر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ [(١)].

فهذا الأصل، وهو أنّه في عصر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم يكن شيء من ذلك ممّا كان يفعل مع النبي ﷺ فُعل مع غيره ﷺ علمنا أنّه لا يمكن أن يغيب الحكم في هذه المسألة عن جيل كامل، وهو قرن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فعُلم بذلك أن العلة هي ما فهمها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بفعلهم، وأن العلة الملغاة هي ما تركه الصحابة، العلة التي اعتمدها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ودلّ عليها فعلهم هي أنّها النبوة، والعلة التي ألغوها هي أنّها الولاية، والصلاح؛ لأنّه لمّا دار الأمر بين هاتين العلتين نظرنا في الأئمة الخلفاء الأربعة، وبقية الصحابة، وبفقهاء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا يمكن بإجماع المسلمين أن يكون هناك حقّ، ويغيب عن جمهور الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في عهد النبي ﷺ، وبعد عهده، هناك حق يغيب عن الجميع، هذا لا وجود له باتفاق الجميع.

فإذًا عدنا بالإبطال على العلة التي استنتجوها.

فنقول: إذا الدعوى بأن العلة هي الصلاح، والولاية، وقستم غير النبي ﷺ بهذه العلة، هذه علّة ملغاة لا اعتبار لها، والعلة المعتبرة عند الصحابة الّذين هم أفقه الناس بالعلل الشرعية، ألا وهي أنّه فعل به ذلك لأجل أنّه نبي ﷺ.

وهذا الكلام من الشاطبي - وهو أصولي معروف -، يوضح لك أن معالجة هذه المسائل، والدخول في مناظرات مع أصحابها ينبغي أن يكون في هدوء؛ لأنّ الهدوء معه رويّة العقل، ولأنّك ربّما تخطئ في الحجّة،

---

(١) انظر: الاعتصام (١/ ٢٩٣).

فلا يعود الخطأ على شخصك، إنّما يعود على عقيدتك، يقولون: هذا، انظر هؤلاء ماذا قالوا.

إذًا لا بد في مسائل التوحيد والبدع أن يكون المرء متأنّيًا يحسب لكل كلمة حسابها، وعند ذلك لا بدّ أن تكون عندك من البراهين العقلية ما يُلغي حجة الخصم، ومن أهمّها: أن تنتبه للمقدمات التي بنى عليها كلامه، هذا الأول إذًا فهمناه، وهو أن العلة التي ادّعيت باطلة؛ لأنّ بطلانها أتى من أيّ وجه؟ لأن الصحابة ألغوا هذه العلة بفعلهم، ولا يمكن أن يغيب الحق عن الصحابة جميعًا.

المسألة الثانية: أو البرهان الثاني:

ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما رواه البخاري في الصحيح أنّهم لمّا أصابهم الجدب والقحط في عام الرمادة المعروف، قال: عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «**أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا، فَاسْقِنَا**»[(١)].

هل هذه تدخل في مسألة التبرّك بالآثار؟ لذلك أنا صوّرت لك المسألة أولًا، حتّى ما يأتي يدخل لك مسألة في مسألة فتضيع، أو يدخلك حادث من حوادث السلف في هذه المسألة، فتضيع، لا.. لابدّ أن تفهم صورة المسألة، التبرّك بآثار الصالحين ما صورته؟، فإذا فهمت صورته بعد ذلك نأتي للحكم؛ لأن صورة المسائل أهمّ من الحكم، لا تستعجل في فهم الحكم وأنت ما فهمت الصورة، ربّما تنزل الحكم على مسألة ثانية؛ لكن لا بدّ أن تفهم الصورة، صورة المسألة قبل الحكم.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٩٩).

إذا فهمت الصورة تمامًا، تصوّرتها، يأتي الحكم بعد ذلك.

إذًا ففعل عمر الخطاب رضي الله عنه هو ما توسّل بأثر من الآثار، توسّل بدعاء العباس، والعباس موجود يدعو، هذا هل هو بأثر؟

الجواب: لا هذا دعى له، ولإخوانه المسلمين، فليس التبرّك أثرا بدنيا، التبرّك: تلمس البدن، تتمسّح، تشرب شيئا قد خالطه، هذا يدعو، والناس يؤمنون رجاء إجابة دعائه؛ لأنه حي، وصالح، وقريب من النبي ﷺ، فإذًا المسألة ليست من مسائل التبرّك بالآثار.

البرهان الثاني أو الوجه الثاني للمنع: ما ذكره الشارح رحمه الله من أن قاعدة سد الذرائع من القواعد المهمة في الشرع، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه لمّا رأى الناس ينتابون إلى الشجرة التي بويع تحتها بيعة الرضوان المذكورة في قوله عز وجل: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، الشجرة كانت معروفة، فلمّا أتى في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإذا مكث في الحديبية رأى الناس ممّن أسلموا حديثًا يذهبون، قال: قال: أين يذهب الناس؟ قال: يتحرّون الشجرة التي بايع الناس تحتها، قال عمر رضي الله عنه: «**إِنَّمَا هَلَكَتْ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ بِاتْبَاعِ آثَارِ أَنْبِيَائِهِمْ**»[1]، وأمر بتلك الشجرة فقطعت؛ لأن أول الأمر يصلّون تحتها، ثم بعد ذلك يقل العلم، ويخفّ يتمسّحون بها، وبعد ذلك تتّخذ وثنا من الأوثان.

فهاهنا في هذه المسألة، هذا التبرّك بآثار الصالحين يجعل العوام يعتقدون فيه بعض الاعتقادات، والناس - كما هو معروف - إذا اعتقدوا في حيّ، لا يؤمن عليهم أن يعتقدوا فيه وهو ميت.

---

(١) انظر هذه القصة في: الطبقات الكبرى (٢/ ١٠٠)، وأخبار مكة للفاكهي (٥/ ٧٧، ٧٨)، والفتاوى الكبرى (٢٧/ ١٣٤، ١٧١).

فإذًا يجب على كلّ أحد أن يجنّب نفسه، ويجنّب غيره هذا المعتقد الباطل، فإذًا تمنع من هذا الوجه أيضًا، ليس هذا برهانًا وحيدًا، هذا برهان ثان.

أمّا الأول عرفناه، وهذا واقع، الذي رأيناهم ممّن يتمسّح بهم، أو يتبرّك بآثارهم من الموجودين تجد أن الناس يغالون فيه، ما هي مسألة تبرّك وكفى، يغالون فيه، يذهبون، ويأتيك بمقالات، وحكايات عن هذا الرجل أنّه كان من شأنه كذا، وكان من شأنه كذا، وهذا فعل، وفعل أشياء، لا شك تقطع بأنّها كذب.

السبب أن الشيطان دخل، وبدءوا يتحاكون، ويتحاكون، فيغالون في الشخص، يغالون فيه حتّى إذا توفّي فتنوا به، بالتوسّل بذاته أو بقبره، أو الانتياب والاعتياد له، ونحو ذلك.

المسألة الثالثة: والبرهان الثالث أن المحرمات على قسمين:

القسم الأول: محرّمات متعلّقة بالجوارح.

القسم الثاني: محرّمات متعلّقة بالقلوب، وهذا الذي فُعل به ذلك، وتبرّك به الناس، إذا تأمّلت الواقع فإن الذي تبرّك به ساعده على محرم من محرمات القلوب؛ لأنّه أدخل في نفسه أنّه رجل وليّ صالح، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢] ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٩]، والنبي ﷺ لمّا رأى قومًا مدحوا باللسان رجلًا قال: «**وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ**»[(١)]، وأمر بأن

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦٢، ٦١٦٢)، ومسلم (٣٠٠٠)، ولفظه: «**أَثْنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ مِرَارًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ، فَلْيَقُلْ أَحْسِبُ فُلَانًا، وَاللَّهُ حَسِيبُهُ ولا أُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ**».

يحثى التراب في وجوه المدّاحين[١]، لأنّ المدح يجعل الممدوح يعتقد في نفسه أنّه رجل صالح، أو أنّه مستحقّ لهذا، وهذا ممّا لا يسوغ أن تدخله على نفسك، ولا ترضى به، ولا تدخله على غيرك بأنّك تضرّ الآخرين، فإذا كان شاع عند هؤلاء الذين يجيزون التبرّك أنّ العلة في التبرّك هي الولاية والصلاح، فأنت إذا تبرّكت أشعرته بأنّه وليٌّ صالح، وهذا قتل للقلب إلّا ما شاء الله.

ولهذا تجد عندهم من التعاظم، والاستكبار، وعدم إنكار النفس، واحتقار العمل الشيء الكثير، تجد هؤلاء الذين يتبرّك بهم في هذا الوقت خاصة مع كثرة الجهل، وكثرة الغرور، تجد عندهم من التعاظم ما لا يوصف، وأنا شاهدت من هذا أشياء وأصنافاً وأنواعاً.

مرّةً أحدهم يمشي والناس يظلّون حوله، سائر في موكب كبير، ويديه، واحد يقبّل اليد هذه ويدلك خدّه عليها، والثاني في اليد الثانية، وهو سائر هكذا، وواحد يتمسّح بظهره، والناس من أمامه.

فمن يرضى بهذا؟ يا مقلب القلوب ثبّت قلبنا على دينك، فإذًا هذا الوجه هو البرهان الثالث.

ومن فُعل به ذلك فإنّه رضي بدخول محرّم من محرّمات أفعال القلوب، ألا وهو الكبر، الاعتقاد في النفس، عدم، أو تزكية النفس، وعدم احتقارها، وعدم الاستكانة، وإنكار العبادة، ونحو ذلك، والّذي فعل أيد، أو زاد هذا في قلب المفعول به. ومن السلف لهم في هذا حكايات:

منهم من قال: كان إذا اجتمع عنده أربعون رجلًا في حلقته، قام

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٢)، ولفظه: «قَامَ رَجُلٌ يثنى عَلَى أَمِيرٍ مِنَ الْأُمَرَاءِ، فَجَعَلَ الْمِقْدَادُ يَحْثِي عَلَيْهِ التُّرَابَ، وَقَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحْثِيَ فِي وُجُوهِ الْمَدَّاحِينَ التُّرَابَ».

وتركهم هذه أثرت عن جمع[1]، إذا اجتمع عنده عدد قام وتركهم؛ لأنَّه يخشى على نفسه، فلماذا يعلّم الناس، أو يرشد الناس؟ فقبل أن ينفعهم ينفع نفسه أولًا قبل أن ينفع الآخرين، هو يريد أن ينفع نفسه بالنجاة، وبالحسنات وبالخير، فإذا كان كذلك وأحسّ أن الناس يضرّونه فما الفائدة؟ هل يدخل في الأمر، أو يهرب، الواقع يهرب. فإذًا في هذه المسألة إذا عرف الناس الواقع الذي يعيشون فيه، وجدوا أنّه لا يعدون أن تنطبق عليهم البراهين الثلاثة جميعًا في حقّهم، وقد يكون في حق البعض وهم قلة، يتخلّف واحد منها، وهذه مسألة مهمّة لأجل كثرة المخالف مثل ما ذكرت من العامة والعلماء أيضاً.

---

(١) كما روي ذلك البخاري في التاريخ الأوسط (١/ ٩٢)، والكبير (٢/ ٢٧٩) قال: (**حَدثنِي أَحْمد بن إِبْرَاهِيم ثَنَا شَبابَة عَن شُعْبَة عَن الْأَعْمَش قَالَ لي خيثة رَأَيْت الْحَارِث بْن قيس إِذا اجْتمع عِنْده رجلَانِ قَامَ وَهُوَ الْجعْفِيّ الْكُوفِي**)، وكما روي ذلك في (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/ ١١٩) في ترجمة أَبُو الْعَالِيَة الْبَصْرِيّ قال: (أَبُو الْعَالِيَة الْبَصْرِيّ مخضرم إِمَام من الْأَئِمَّة صلى خلف عمر وَدخل على أبي بكر عَن أبي وَعلي وَحُذَيْفَة، وَعَلِيهِ وَخلق وَعنهُ قَتَادَة وثابت وَدَاوُد بن أبي هِنْد بصريون وَخلق قَالَ عَاصِم الْأَحول كَانَ إِذا اجْتمع عَلَيْهِ أَكثر من أَرْبَعَة قَامَ وتركهم). ويشهد لهذا مارواه الطبراني عن عمران بن حصين ﵁ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كَفَى بِالْمَرْءِ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ**». أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/ ٢١٠)، وفي رواية: «**كَفَى بِالْمَرْءِ مِنَ الْإِثْمِ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَإِنْ كَانَ خَيْرًا؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ خَيْرًا فَهُوَ شَرٌّ لَهُ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَهُوَ شَرٌّ**». أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/ ٢٢٨)، وفي مسند الشاميين (١/ ٧٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٣٢ - ٥/ ٢٤٧)، والبيهقي في شعب الايمان (٩/ ٢٢٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّجْمِ.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الْأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوا.

الثَّالِثَةُ: كَوْنُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا.

الرَّابِعَةُ: كَوْنُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بِذَلِكَ لِظَنِّهِمْ أَنَّهُ يُحِبُّهُ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ إِذَا جَهِلُوا هَذَا فَغَيْرُهُمْ أَوْلَى بِالْجَهْلِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْوَعْدِ بِالْمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ.

السَّابِعَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذُرْهُمْ، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ إِنَّهَا السُّنَنُ قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بيده كما قالت بنو إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ من كان قَبْلَكُمْ»، فَغَلَّظَ الْأَمْرَ بِهَذِهِ الثَّلَاثِ.

الثَّامِنَةُ: الْأَمْرُ الْكَبِيرُ - وَهُوَ الْمَقْصُودُ: أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طِلْبَتَهُمْ كَطِلْبَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا قَالُوا لِمُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾.

التَّاسِعَةُ: أَنَّهُ نَفَى هَذَا مِنْ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا الله» مَعَ دِقَّتِهِ وِخَفَائِهِ عَلَى أُولَئِكَ.

العَاشِرَةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الْفُتْيَا، وَهُوَ لَا يَحْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الشِّرْكَ فِيهِ أَكْبَرُ وَأَصْغَرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُّوا بِهَذَا.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُمْ: «وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» فِيهِ: أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: ذِكْرُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: سَدُّ الذَّرَائِعِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ التَّشْبُّهِ بِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الْغَضَبُ عِنْدَ التَّعْلِيمِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا السُّنَنُ».

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذَا عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ؛ لِكَوْنِهِ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ مَا ذَمَّ اللهُ بِهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ لَنَا.

العِشْرُونَ: أَنَّهُ مُقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ، فَصَارَ فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلِ الْقَبْرِ. أَمَّا «مَنْ رَبُّكَ؟» فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا «مَنْ نَبِيُّكَ؟» فَمِنْ إِخْبَارِهِ بِأَنْبَاءِ الْغَيْبِ، وَأَمَّا «مَا دِينُكَ؟» فَمِنْ قَوْلِهِمْ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ إلخ.

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كَسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ الْمُنْتَقِلَ مِنَ الْبَاطِلِ الَّذِي اعْتَادَهُ قَلْبُهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ الْعَادَةِ؛ لِقَوْلِهِمْ: «وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ».

❊ ❊ ❊

٩ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]. وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللهِ).

من الوعيد، وأنه شرك بالله.

قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ الآية.

قال ابن كثير: يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذي يعبدون غير الله، ويذبحون له بأنه أخلص لله صلاته، وذبيحته؛ لأن المشركين يعبدون الأصنام، ويذبحون لها، فأمره الله تعالى بمخالفتهم، والانحراف عما هم فيه، والإقبال بالقصد، والنية، والعزم على الإخلاص لله تعالى[(١)].

قال مجاهد: النسك: الذبح في الحج، والعمرة.

وقال الثوري، عن السدي، عن سعيد ابن جبير: ونسكي: ذبحي. وكذا قال الضحاك[(٢)].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٨٢).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٢/ ٢٨٤)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٣٨٢).

....

وقال غيره: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ أي: وما آتيه في حياتي، وما أموت عليه من الإيمان، والعمل الصالح ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ خالصًا لوجهه ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ ﴿وَبِذَلِكَ﴾ الإخلاص ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ أي: من هذه الأمة؛ لأن إسلام كل نبي متقدم(١).

قال ابن كثير: وهو كما قال، فإن جميع الأنبياء قبله كانت دعوتهم إلى الإسلام، وهو عبادة الله وحده لا شريك له؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وذكر آيات في هذا المعنى(٢).

ووجه مطابقة الآية للترجمة: أن الله تعالى تعبد عباده بأن يتقربوا إليه بالنسك، كما تعبدهم بالصلاة وغيرها من أنواع العبادات، فإن الله تعالى أمرهم أن يخلصوا جميع أنواع العبادة له دون كل ما سواه، فإذا تقربوا إلى غير الله بالذبح، أو غيره من أنواع العبادة فقد جعلوا لله شريكًا في عبادته، ظاهر في قوله: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ نفي أن يكون لله تعالى شريك في هذه العبادات، وهو - بحمد الله - واضح.

قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ قال شيخ الإسلام رحمه الله: أمر الله أن يجمع بين هاتين العبادتين، وهما: الصلاة، والنسك، الدالتان على القرب، والتواضع، والافتقار، وحسن الظن، وقوة اليقين، وطمأنينة

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢/ ٢٨٥).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٨٢).

....

القلب إلى الله، وإلى عدته[١]، عكس حال أهل الكبر، والنفرة، وأهل الغنى عن الله الذين لا حاجة لهم في صلاتهم إلى ربهم، والذين لا ينحرون له خوفًا من الفقر؛ ولهذا جمع بينهما في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ الآية والنسك الذبيحة لله تعالى ابتغاء وجهه، فإنهما أجل ما يتقرب به إلى الله، فإنه أتى فيهما بالفاء الدالة على السبب؛ لأن فعل ذلك سبب للقيام بشكر ما أعطاه الله تعالى من الكوثر.

وأجل العبادات البدنية: الصلاة، وأجل العبادات المالية: النحر.

وما يجتمع للعبد في الصلاة لا يجتمع له في غيرها، كما عرفه أرباب القلوب الحية، وما يجتمع له في النحر إذا قارنه الإيمان والإخلاص، من قوة اليقين، وحسن الظن أمر عجيب، وكان النبي ﷺ كثير الصلاة، كثير النحر. اهـ[٢].

قلت: وقد تضمنت الصلاة من أنواع العبادات كثيرًا، فمن ذلك الدعاء والتكبير، والتسبيح، والقراءة، والتسميع، والثناء، والقيام، والركوع، والسجود، والاعتدال، وإقامة الوجه لله تعالى، والإقبال عليه بالقلب، وغير ذلك مما هو مشروع في الصلاة، وكل هذه الأمور من أنواع العبادة التي لا يجوز أن يصرف منها شيء لغير الله، وكذلك النسك يتضمن أمورًا من العبادة كما تقدم في كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

---

(١) العدّة هي: الموعد والوعد، وعدٌ، وموعدٌ، وعدّة. انظر: العين (٢/ ٢٢٢)، ومقاييس اللغة (٤/ ٢٥١)، ولسان العرب (٣/ ٢٧٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٥٣١).

الشرح:

هذا الباب ذكر فيه شيخ الإسلام إمام الدعوة رَحِمَهُ اللَّهُ مسألة الذبح لغير الله.

والذبح لغير الله عَزَّوَجَلَّ ممّا كان موجودًا في الجاهلية، بل لا يكاد قوم يضلّون عن الإسلام، أو يضلّون عن الدين الحق إلّا ومن أعظم ما يفتنهم الشيطان به أن يتقرّبوا بالدم الّذي جعله الله عَزَّوَجَلَّ في أجسام الكائنات الحية الحيوانية، إلّا ويضلّهم الشيطان بأن يتقرّبوا به إلى غير الله، فالذّبح لغير الله قديم، ولهذا كان من شعائر الجاهلية الظاهرة أن يوجد ذبح لغير الله.

وأهل الشرك الّذين بُعث النبي ﷺ فيهم قريش، ومن جاورها من العرب، بل والعرب جميعًا، كانوا يتقرّبون بالذّبائح، أي: بالدّم، يتقرّبون به إلى أوثانهم.

سبق بيان أن مناة من أوجه تسميتها أنّها سمّيت مناة؛ لأجل كثرة ما يُمنى عندها من الدماء للصخرة، فكانت الدماء تراق لهذا الوثن[١].

إذًا هذا الأمر كان من شعائر الكفر، وممّا يفعله أهل الإشراك.

فإذا كان كذلك كان لزامًا أن ننظر إلى حكمه، هل هو من مسائل الفروع، أو من مسائل التوحيد، هل هو من مسائل الفقه - فقه العبادة - أو من مسائل التوحيد الأصليّة الاعتقادية؟.

فإذا تأمّلنا ذلك وجدنا أنّ الذبح من العبادات؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ أمر به، فقال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾، والنحر يكون للإبل، وللبقر، والذبح يكون للغنم، والبقر جميعًا، تارة البقر تُنحر، وتارة تذبح، فأمر الله عَزَّوَجَلَّ نبيّه بأن ينحر له.

---

(١) سبق عزوه (ص٣٨٥).

وقد تقرّر أن من علامات كون الشيء أو الفعل من العبادة أن يؤمر به؛ لأن العبادة تعريفها عند الأصوليين هي: ما أمر به الشرع من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي[١]، هذه تميّز لك، وميزان دقيق، ما أمر به الشرع من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي؛ لأنّ هذا يدخل فيه حتّى المستحبّات، تعرف أنّها عبادة.

يعني مثلًا يجيء رجل يقول لك: الأكل باليمين ما هو من العبادة، ماذا تقول له؟ أثبت له أنّها من العبادة، والعبادة: اسم جامع لكلّ ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة[٢]، خرج لي على أن الأكل باليمين من العبادة على تعريف شيخ الإسلام - اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة والباطنة، يحبّه الله ويرضاه - ؟، اثبت لي أنّ الأكل باليمين يحبّه الله، ويرضاه، فإذا أتيت بتعريف الأصوليين اتّضحت لك المسائل كلّها، مسائل ما يدخلها في العبادة، وما لا يدخل، ما أمر به من غير اقتضاء، ما أمر الشرع به، أو ما أُمر به من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفيّ، النبي ﷺ قال: «**يَا غُلَامْ سَمِّ الله، وَكُلْ بِيَمِينِكَ**» أمر فهل هذا له اطراد، وعرف؟ لا، هل هذا يقتضيه العقل؟ ممكن أن آكل بيساري بالملعقة هل ثم شيء؟ إذًا هذا لم يقتضه عقل، ولم يطرد به عرف، فهو من العبادة، ما في أحد يقول: هذه من العادات.

نعود إلى أصلنا، فقول الله ﷻ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ أمر بالصلاة على هذه الهيئة المخصوصة، وانحر لله، أمر بالنحر أيضًا، وهذا أمر، أي:

---

(١) سبق عزوه (ص٦٠).

(٢) سبق عزوه (ص٥٤).

النحر، لم يقتضه عقل، ولم يطرد به عرف، فالعقل ما يقتضي أن يأتي واحد يوم النّحر، ويذبح، ما هو محتاج للّحم، الآن العقلانيون يقولون: لم الآن في منى كم يُذبح، كم يُنحر؟ مئات الآلاف صحيح؟ هل هذا يقتضيه العقل؟ لا يقتضيه العقل. فإذًا هي داخلة في اسم العبادة، هو مأمور به شرعًا من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي، فإذا كان كذلك كان من العبادة، وإذا كان الذّبح من العبادة، فمن صرف عبادة لغير الله، فهو مشرك بالإجماع.

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

ش: قوله: (عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ»). رواه مسلم من طرق، وفيه قصة.

ورواه الإمام أحمد كذلك عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: «سُئِلَ علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هَلْ خَصَّكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يَعُمَّ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا. قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً فِيهَا مَكْتُوبٌ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ الْأَرْضِ»(٢). يعني: المنار.

وعلي بن أبي طالب: هو الإمام أمير المؤمنين، أبو الحسن الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء، كان من أسبق السابقين الأولين، ومن أهل بدر، وبيعة الرضوان، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، ومناقبه مشهورة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قتله ابن ملجم الخارجي في رمضان سنة أربعين.

قوله: «لَعَنَ اللَّهُ» اللعن: البعد عن مظان الرحمة، ومواطنها.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٦٥، ٢٦٧، ٤٢٨، ٤٣٢).

....

قيل: واللعين، والملعون من حقت عليه اللعنة، أو دعي عليه بها. قال أبو السعادات: أصل اللعن: الطرد، والإبعاد من الله، ومن الخلق السب، والدعاء(١).

قال شيخ الإسلام رحمه الله ما معناه: إن الله تعالى يلعن من استحق اللعنة بالقول كما يصلي سبحانه على من استحق الصلاة من عباده، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٣-٤٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤]، وقال: ﴿مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦١]، والقرآن كلامه تعالى، أوحاه إلى جبريل عليه السلام، وبلغه رسوله محمدًا ﷺ، وجبريل سمعه منه كما سيأتي في الصلاة - إن شاء الله تعالى -، فالصلاة ثناء الله تعالى كما تقدم.

فالله تعالى هو المصلي، وهو المثيب، كما دل على ذلك الكتاب، والسنة، وعليه سلف الأمة، قال الإمام أحمد رحمه الله: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء.

قوله: «مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ» قال شيخ الإسلام رحمه الله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] ظاهره: أنه ما ذبح لغير الله، مثل أن يقول: هذا ذبيحة لكذا، وإذا كان هذا هو المقصود فسواء لفظ به، أو لم يلفظ،

---

(١) انظر: النهاية في غريب الأثر (٤/ ٢٥٥).

....

وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للصنم، وقال فيه: باسم المسيح، أو نحوه.

كما أن ماذبحناه متقربين به إلى الله كان أزكى، وأعظم مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه: بسم الله، فإذا حرم ما قيل فيه باسم المسيح، أو الزهرة، فلأن يحرم ما قيل فيه لأجل المسيح، أو الزهرة، أو قصد به ذلك أولى، فإن العبادة لغير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بغير الله.

وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقربًا إليه يحرم، وإن قال فيه: بسم الله، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الكواكب بالذبح، والبخور، ونحو ذلك، وإن هؤلاء مرتدون لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان:

الأول: أنه مما أهل به لغير الله.

والثاني: أنها ذبيحة مرتد.

ومن هذا الباب: ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن؛ ولهذا روي عن النبي ﷺ: أنه نهى عن ذبائح الجن. ا.هـ[(١)].

قال الزمخشري: كانوا إذا اشتروا دارًا، أو بنوها، أو استخرجوا عينًا، ذبحوا ذبيحة خوفًا أن تصيبهم الجن، فأضيفت إليهم الذبائح لذلك.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٥٩).

....

وذكر إبراهيم المروزي: أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقربًا إليه، أفتى أهل بخارى بتحريمه؛ لأنه مما أهل به لغير الله[(١)].

قوله: «وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ» علِ: أباه، وأمه، وإن عليا، وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ يَشْتِمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ»[(٢)].

قوله: «وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا» أي: منعه من أن يؤخذ منه الحق الذي وجب عليه. «آوى» - بفتح الهمزة ممدوده - أي: ضمه إليه، وحماه.

قال أبو السعادات: أويت إلى المنزل، وأويت غيرى، وآويته. وأنكر بعضهم المقصور المتعدي.

وأما «مُحْدِثًا» فقال أبو السعادات: يروى بكسر الدال، وفتحها على الفاعل والمفعول، فمعنى الكسر: من نصر جانيًا، وآواه وأجاره، من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه، وبالفتح: هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء: فيه الرضى به، والصبر عليه، فإنه إذا رضي بالبدعة، وأقر فاعلها، ولم ينكر عليه فقد آواه[(٣)].

---

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٣/ ١٤١).
(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧٣)، ومسلم (٩٠).
(٣) انظر: النهاية في غريب الأثر (١/ ٣٥١).

....

قال ابن القيم رحمه الله: هذه الكبيرة تختلف مراتبها باختلاف مراتب الحدث في نفسه، فكلما كان الحدث في نفسه أكبر، كانت الكبيرة أعظم.

قوله: «وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ» - بفتح الميم -، علامات حدودها. قال أبو السعادات في النهاية - في مادة تخم - «ملعون من غير تخوم الأرض» أي: معالمها، وحدودها، وحدها «تخم» قيل: أراد حدود الحرم خاصة:

وقيل: هو عام في جميع الأرض، وأراد المعالم التي يهتدى بها في الطريق، وقيل: هو أن يدخل الرجل في ملك غيره فيقتطعه ظلمًا.

قال: ويروى تَخوم - بفتح التاء على الإفراد وجمعه -، تُخُمٌ - بضم التاء والخاء - . ا.هـ.

وتغييرها: أن يقدمها، أو يؤخرها، فيكون هذا من ظلم الأرض الذي قال فيه النبي ﷺ: «مَنْ ظَلَمَ شِبْرًا مِنْ الْأَرْضِ، طُوِّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ»[1].

ففيه: جواز لعن أهل الظلم من غير تعيين، وأما لعن الفاسق المعين ففيه قولان:

أحدهما: أنه جائز. اختاره ابن الجوزي، وغيره.

ثانيهما: لا يجوز، اختاره، أبو بكر عبد العزيز، وشيخ الإسلام.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (١٦١٢).

الشرح:

حديث علي رضي الله عنه قد اشتمل على أربع مسائل، وهذه الأربع كلّها من الكبائر؛ وذلك لأنّ النبي ﷺ أخبر بأن الله لعن من فعل هذه الأربع، فقال: «**لَعَنَ الله مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ الله مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ الله مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ الله مَنْ غَيَّرَ تخوم الأَرْضِ**» وهذا الحديث رواه مسلم في الصحيح، وله روايات مختلفة بعضها بزيادة، وبعضها بنقص.

وهذه الأربع كلّها من الكبائر، واللعن أحد علامات الكبيرة، فتعرف الكبيرة بأوجه منها: أن يكون هذا العمل، وتلك المعصية قد لُعن فاعلها، فاللعن أحد أوجه معرفة المعصية، هل هي كبيرة، أم غير كبيرة، فإذا تبيّن ذلك فهذه الأربع من الكبائر.

والكبائر منها ما هو شرك، ومنها ما ليس بشرك؛ لأنّ النبي ﷺ قال: «**أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ..**». الحديث[1].

فإذًا الكبائر من الشرك، فلا يعني أنّ النبي ﷺ أخبر أن الله لعن من ذبح لغير الله أنّه كبيرة، وليست شركًا مخرجًا من الملّة، بل من ذبح لغير الله، فهو قد ارتكب كبيرة، وهذه الكبيرة هي أكبر الكبائر، ألا وهو الإشراك بالله، وذلك أنّ درجة المحرّم ودرجة الكبيرة تختلف، فمنها ما هو الكفر والشّرك؛ لأنّ الشرك بالله والكفر محرّم؛ كما قال عز وجل: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ١٥١]، وذكر المحرمات، فأعلى المحرّمات، وأشد المحرّمات تحريمًا هو الإشراك بالله.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٣٦، ٦٩١٩).

كذلك الكبائر درجات، من الكبائر ما هو شرك أكبر، ومنه ما هو شرك أصغر، ومنه ما هو محرّم من المحرّمات، لا تدخل في الشرك الأكبر، ولا في الأصغر، فمن الأوّل الذبح لغير الله، ودعاء غير الله، واتّخاذ النّدّ مع الله عَزَّوَجَلَّ، هذا شرك أكبر من أكبر الكبائر، أو هو أكبر الكبائر، ومن الثاني الّذي هو الشرك الأصغر أنواعه الحلف بغير الله، قول: ما شاء الله وشاء فلان، ونحو ذلك من الرياء وغيره، والنوع الثالث: مثل قتل النفس، ومثل شرب الخمر، أو الزنا، أو نحو ذلك من الآثام.

إذًا فالمحرّمات منقسمة، والكبائر منقسمة إلى ما هو شرك، ودون ذلك.

فإذا تبيّن ذلك، فإنّ قول النبي ﷺ: «**لَعَنَ الله مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ الله**» فيه إثبات أن الذبح لغير الله كبيرة من كبائر الذنوب، ويستفاد هذا من الآية قبلها ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] أي: لا شريك له في صلاتي، ولا شريك له في نسكي - ذبيحتي -، فالذّبح والنحر عبادة من العبادات، وإذا كان كذلك إذا أمر الله عَزَّوَجَلَّ بها، وإذا كان الذبح عبادة من العبادات فجعل هذه العبادة لغير الله، وصرفها لغير الله هو شرك أكبر.

إذًا في حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إثبات أنّ اللعن حائق على من ذبح لغير الله، وهذا لعن الشّرك الّذي هو أبلغ اللّعن، وأعظمه أثرًا، ألا وهو الطرد والإبعاد من رحمة الله، ومغفرته، ومن مرضاته؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ نقلًا عن شيخ الإسلام: أنّ الذبح لغير الله له أنواع، فتارة يكون باسم غير الله، فيقول مثلًا - أعاذنا الله من ذلك -، كما

يقول النصارى: باسم المسيح، وهذا باسم المسيح فيه الأمران: فيه أنّه استعان بالمسيح؛ لأنّ التسمية متضمّنة للاستعانة، وفيه أيضًا أنّه ذبح له، وهذا هو المقصود بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [النحل: ١١٥] في آيات، أو في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ تارةً يكون بذكر اسم الله على الذّبيحة، لكن يقول: هي ذبيحة لمقام سيدي فلان، إمّا أن يتلفّظ بذلك، وإمّا أن ينويه فإذا تلفظ بذلك اجتمع المشرك الأكبر لفظًا، واعتقادًا، وإذا اعتقد ذلك، ونواه، ولم يتلفّظ به كان مشركًا في الاعتقاد من دون تلفظ شركًا باطنًا، لم يتلفّظ به، وهذا كثير، فإنّ الذين يتقرّبون إلى أصحاب القبور، ويتقربون للكواكب كالزهرة، وغيرها، يعتقدون أن الله عَزَّوَجَلَّ جعلها أنفسًا فاعلة، وجعلها مؤثرة على الحوادث الأرضية، وأن من سألها فإنّها تعطي سائلها، أو ترفع حاجته إلى العقل - كما يسمونه - العقل الأكبر، وعند ذلك تحدث الأمور، فهم يتقرّبون للكواكب لأجل هذا.

هذا كلّه من أنواع الشرك الأكبر الحاصل في ذلك، وهذا من أنواع هذا الشرك ما يذبح عند أبواب المنازل في بعض البلاد؛ لأجل أن يطرد العين عن أن تؤثر في المنزل، أو في أصحاب المنزل، إذا نزل منزلًا جديدًا، أو يذبح على عتبة الباب طردًا للجن من السكنى في هذا، فهو حين ذبح ذبح تقرّبًا لكبار الجنّ حتى لا يمكّنوا سفهاءهم من التسلط على هذا البيت، وهذا اعتقاد موجود إلى الآن في بعض الأماكن، وفي بعض البلاد، هاهنا في الجزيرة وفي غيرها، هذا شرك أكبر مخرج من الملة؛ لأنّه صرف العبادة لغير الله، من حق الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون هذا الدم السائل الّذي سال بالذبح أن يكون سال لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنّه هو الذي أودع الحياة في هذه المخلوقات، وإذا كان كذلك فإزهاق النفس إنّما يكون لله؛ لأن

الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي خلقها، وهو الّذي أودع فيها سرّ الحياة، فهو الّذي له أن يأخذ روح هذا الحيّ، أو أن يسيل دمه له.

فإذا فعل البشر شيئًا من ذلك لحاجتهم، فالله عَزَّوَجَلَّ رخص في هذا، وأذن لنا أن ننتفع بالطيبات الّتي أحلّت لنا، لكن أن يكون الذّبح لمن وهبها الحياة: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، فكما أن الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي أعطاها الحياة، وهو الذي جعلها حية كذلك إزهاق نفسها يكون لله عَزَّوَجَلَّ لا لغيره، فلهذا المسلم حين يذبح تقربًا لله عَزَّوَجَلَّ في الأضحية أو في غيرها، فإنّه يزهق النفس تقرّبًا لله عَزَّوَجَلَّ ، يعلم أن إسالة هذا الدم، وأن إزهاق هذه النفس تكريم من الله عَزَّوَجَلَّ له، وأنّه كان معرضًا لأن تزهق نفسه، ويسال دمه بتسلّط مخلوق أعظم منه عليه، لكن الله عَزَّوَجَلَّ منّ عليه بذلك، ولهذا يصاحب قلوب أهل الإيمان حين إراقة الدم يصاحبها من الذلّ، والخضوع لله عَزَّوَجَلَّ ما يعلمون به المنة التي امتنّ الله عَزَّوَجَلَّ عليهم بها، إذا جعل هذه الذبائح، وهذه الدماء، وهذه الحياة تبذل فيما فيه نفع لابن آدم؛ حيث سخّر الله عَزَّوَجَلَّ لنا ما في السموات، وما في الأرض جميعًا منه.

فإذًا هذا - أي: الذبح - فيه نوعان من العبادة، فيه إراقة الدم، وإزهاق النفس لله عَزَّوَجَلَّ ، وفيه ما يصاحب القلب من الذل، والخضوع لله عَزَّوَجَلَّ .

إذًا فعل ذلك، وما يصاحب القلب من رجاء ثوابه، والطمع فيما عنده، بعكس ما عند الّذين يعبدون أصحاب القبور، أو الأوثان، أو نحو ذلك، فتجد أنّهم حين الذبح يكون عندهم من الطمع في رأفة هذا المقبور، أو في إعطائه، في نفعه، أو في ما يدفعه من الضر الشيء الكثير، فتجد في قلوبهم

خضوعا لمن ذبحوا له، وهذا مشاهد، ومعروف واعترف به بعض من تاب من أولئك، وهذا أمر واضح.

فكما أن المؤمن يحس بهذا، ويعمر قلبه بهذا حين الذبح لله، فأولئك تعمر قلوبهم بمثل هذه الأنواع من العبادات لغير الله عَزَّوَجَلَّ ، وهذا هو الغاية في الإشراك.

إذًا اجتمع في ذلك أنواع من الإشراك العملي، والاعتقادي.

ذكر بعد ذلك: «**وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ**» لعن الوالدين مرتبتان العظمى، منهما: أن يواجه المرء والديه باللعنة، وهذا - والعياذ بالله أعظم - إثم، وهو كبيرة، أعظم إثمًا من المرتبة التي ستأتي بعدها، وهذا قلّ من يفعله إلّا من طمس الله عَزَّوَجَلَّ على قلبه.

والنوع الثاني: وهو الذي يغفل عنه كثير أن يسبّ الرجل، أو يلعن والدي أخيه، وأن يلعن والدي المسلم، فإذا كان كذلك رجعت اللعنة عليه، فحاقت اللعنة عليه، فكان كمن لعن والديه.

وهذان نوعان: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ**» إمّا أصلًا باللعن المباشر، وإما تسبّبًا أي: كان سببًا في ذلك، بأن يسبّ المخاطب الآخر الذي لعن الرجل والديه، فيسبّ ذاك الآخر والدي هذا ويلعنهما، فكان هو قد تسبّب في لعن والديه.

وهذا كبيرة من كبائر الذنوب «**لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ**» هذا فيه أن لعن الوالدين، وسبّهما ونحو ذلك إمّا ابتداءً، وإما تسبّبًا من كبائر الذنوب.

ثم قال: «**وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا**» من آوى محدثًا، وهنا رويت روايتان، محدِثًا - بكسر الدال -، وهذه هي الأشهر وهي المعروفة، ومنهم من رواها محدَثًا، «**لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى محدَثًا**»، أمّا قوله: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ**

آوَى مُحدِثًا» - بكسر الدال - فهذا معناه الذي أحدث الحدث في الإسلام، والحدث إمّا أن يكون بمعصية، وإمّا أن يكون ببدعة، من أحدث جريمة فآواه أحد الناس، وتستّر عليه نخوة، أو تعاطفًا معه؛ لأنّه لا يصل إلى الحكم الشرعي، ولئلاّ يصل إلى القضاء؛ لأنّه لا يمسك به من يجعل عليه العقوبة إذا تستّر عليه، وآواه في بيته، وستره، فإنّ هذا داخل في قوله: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا**» أي: أحدث في الأرض الفساد، وإمّا أن يكون الحدث بالبدعة، فيكون المحدث هو المبتدع، والمبتدع يجب أن يُهجر، ويقاطع، لا أن يُؤوى، فكان من آواه معينًا له على البدع، فكان ملعونًا، وهذا من كبائر الذنوب.

الرواية الثانية: مُحْدَثًا، «**لَعَنَ الله مَنْ آوَى مُحْدَثًا**» المحدث هو الحدث، الأمر الذي حدث، وهو الحدث نفسه فيكون معنى «آوَى مُحْدَثًا»، رضي به، معناه بذلك المحدث، فيكون رضاه بمنزلة إيوائه، لو تصوّر جسمًا يؤوى، وهو آوى المحدَث، آواه لكن لم يؤوه منزلة، ولكن آواه في قلبه إذا رضي به، فكان ملعونًا من آوى محدثًا، والواجب أن البدعة، أو المعصية يجب أن تنفى من القلب، وتبعد من القلب وأن لا يرضى بها المرء لا عملًا، ولا رضىً إذا سمعها عملت، ويجب أن يتبرّأ منها، وممن آواها، ورضي بها، وآواه قلبه، فإنّه مستحقّ لهذا اللعن.

المسألة الأخيرة: «لَعَنَ الله مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ»، وتروى: «**تخُومَ الأَرْضِ**» لعن الله من غير التّخوم، والمنار هو التخوم بمعنى واحد.

هنا ملاحظة: أهل اللغة يقولون: كذا وكذا، بمعنى، ويسكت، يعنون بمعنى واحد، فالتخوم والمنار بمعنى، تمت الجملة، أي: بمعنى واحد، والمنار: هو ما به تتميّز أرض فلان من أرض فلان، فهو إذًا غير التخوم

معناه ظلم في الأرض، وجعل في ملكه ما ليس منه، وهذا ظلم وتعدّ، وقد ثبت في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ ظَلَمَ شِبْرًا مِنْ الْأَرْضِ، طُوِّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ**»(١)، وهذا وعيد؛ لأنّ هذا من أنواع التعدّي التي تسبّب البلاء بين الناس، فمن غيّر تخوم الأرض، ومعالمها ظلمًا، وعدوانًا فهذا متوعّد بهذا باللعنة: «**لَعَنَ الله مَنْ غَيَّرَ تخُوم الأَرْضِ**».

إذا تبيّن ذلك: فنرجع إلى اللعن، هل اللعن للمسلم جائز، أم لا؟ هنا «**لَعَنَ الله مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْه**» لعن الوالدين كبيرة، لا يخرج من الملة، كبيرة، لعن الله من آوى محدثًا، أيضًا لا يخرج من الملة الإيواء، «**لَعَنَ الله مَنْ غَيَّرَ تخُوم الأَرْضِ**» فهل تجوز اللعنة على الفاسق مرتكب الكبيرة؟

والجواب: أنّ اللعنة هاهنا لم يعيّن فيها مستحقّها باسمه، وإنّما هي لعنة على من اتّصف بالصفة، هذا جائز مطلقًا، لعنة الله على الظالمين، يجوز أن تقولها مطلقًا، لعنة الله على الكافرين، لعنة الله على الفاسقين، ونحو ذلك، هذا يجوز مطلقًا، لعنة الله على من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثًا، لعن الله من غير تخوم الأرض، لعن الله من شرب الخمر، لعن الله من أكل الربا، وهكذا، هذا جائز على وجه العموم، أمّا التعيين من كان مرتكبًا لشيء من هذه الكبائر فهل يجوز لعنه باسمه؟

نقول: لعن الله فلان بن فلان، فهو فاسق ارتكب أحد هذه الأمور، الجواب: أنّ أهل العلم لهم - كما ذكر الشارح - قولان في هذا، منهم من أجازه، ومنهم من منعه، وممّن اختار المنع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهذا أقوى من حيث الدليل؛ لأنّ البخاري رحمه الله روى في

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٣٢).

صحيحه عن عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «**أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ، فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ، مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ**»(١)، فدلَّ هذا الحديث على منع اللعن، واللعن جاء في رواية أخرى لهذا الحديث، قال: «**لاَ تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ**»(٢)، أي: لا تكونوا عونًا للشيطان تلعنه، فهو تأخذه العزّة بالإثم، ويأتي الشيطان، وينفخ فيه، هؤلاء لعنوك، وهؤلاء كذا، وأنت يجب عليك أن تقرّبه إلى الخير، لا أن تبعده من الخير؛ ولهذا كان أصحّ القولين لأهل العلم أنّه لا يُلعن الفاسق المعين ممّن ارتكب شيئًا من الكبائر، وإنّما يُلعن في الجملة، وهذا يؤيّده أن النبي ﷺ قال: «**لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلاَ اللَّعَّانِ، وَلاَ بِالْفَاحِشِ الْبَذِيءِ**»(٣)، والنبي ﷺ ما عُرف أنّه لعن أحدًا من هؤلاء، وإنّما كان يلعن بالعموم، واللعن بالعموم فيه تحذير، وفيه تنفير من الفعل، وأدعى للقلوب أن تكره الفعل، وأن تكره من يقرب منه، لكن لعن المعيّن قد يكون فيه ضرر عليه؛ ولهذا كان الصواب المنع منه، فلا يلعن المعيّن.

وقد بحثه شيخ الإسلام ابن تيمية بحثًا طويلًا مفصّلًا في رسالته

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٨١).

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/ ١١٦)، وأحمد (١/ ٤٠٤)، والترمذي (١٩٧٧)، وقال: حسن غريب. وأبو يعلى (٩/ ٢٠)، وابن حبان (١/ ٤٢١)، والطبراني (١٠/ ٢٠٧)، والحاكم (١/ ٥٧)، وقال: صحيح على شرط الشيخين. والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٩٣برقم٥١٤٩)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٩٣برقم٥١٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المسمّاة بـ(الوصية الكبرى) المعروفة (بالرسالة الكبرى للطائفة العدوية)، حين تكلّم في لعن يزيد بن معاوية وهل يجوز؟ لأنّ طائفة تولّوا يزيد، وجعلوه إمامًا من الأئمّة، وطائفة أخرى لعنوه، فتكلّم على مسألة اللعن[١].

وأمّا لعن الكافر المعيّن فأيضًا فيه خلاف، منهم من يقول بجوازه، ومنهم من يقول بالمنع منه، ولعلّ الأرجح الجواز؛ لأنّه قد استحقّ لأنّه كافر، لكن إن قيّد بـ(**إن مات على ذلك**)، فهو متوجّه كما كان يفعله بعض الأئمّة، يقول: لعنه الله إن مات على ذلك، هذا يكون متوجّهًا، لكن لا ينبغي للمسلم عمومًا أن يكون لسانه فيه اللعن؛ لأنّه إذا تعوّد لسانه على اللعن، فإنّه ربّما زلّ به مع قريب، أو مع مسلم، أو نحو ذلك، فيحيق عليه، أو على من يحبّ، فتنزيه اللسان من هذه الألفاظ الوخيمة البشعة هو ممّا يجب تصفيةً للألسنة وللقلوب.

ومسألة لعن الكافر ذكرها الحافظ ابن مفلح في: (الآداب الشرعية)، وذكر عن أحمد فيها روايتين، ولم يرجّح[٢].

---

(١) انظر: (الوصية الكبرى) ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٩ - ٤١٤).
(٢) انظر: الآداب الشرعية (١/ ٣٣٦).

وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ» قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! قَالَ: «مَرَّ رَجُلاَنِ على قَوْمٍ لَهُمْ صَنَمٌ، لَا يَجُوزُهُ أَحَدٌ حَتَّى يُقَرِّبَ لَهُ شَيْئًا، قَالُوا لأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ. قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ أُقَرِّبُ. قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَو ذُبَابًا، فَقَرَّبَ ذُبَابًا، فَخَلَّوا سَبِيْلَهُ، فَدَخَلَ النَّارَ، وَقَالُوا: لِلآخَرِ: قَرِّبْ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُقَرِّبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللهِ عز وجل، فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ[1].

ش: قال ابن القيم رحمه الله: قال الإمام أحمد رضي الله عنه حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب يرفعه قال: «دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ».... الحديث.

وطارق بن شهاب: هو البجلي الأحمس، أبو عبد الله، رأى النبي ﷺ وهو رجل.

قال البغوي: نزل الكوفة.

وقال أبو داود: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئًا.

قال الحافظ: إذا ثبت أنه لقي النبي فهو صحابي.

وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد (ص١٥) من طريق سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، موقوفًا عليه.

....

على الراجح، وكانت وفاته - على ما جزم به ابن حبان - سنة ثلاث وثمانين[(١)].

قوله: «دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ» أي: من أجله.

قوله: «قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟!» كأنهم تقالوا ذلك، وتعجبوا منه، فبين لهم النبي ﷺ ما صير هذا الأمر الحقير عندهم عظيمًا يستحق هذا عليه الجنة، ويستوجب الآخر عليه النار.

قوله: «قَالَ: مَرَّ رَجُلاَنِ على قَوْمٍ لَهُمْ صَنَمٌ» الصنم: ما كان منحوتًا على صورة، ويطلق عليه الوثن - كما مر -.

قوله: «لَا يَجُوزُهُ» أي: لا يمر به، ولا يتعداه أحد حتى يقرب إليه شيئًا، وإن قل.

قوله: «قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَو ذُبَابًا، فَقَرَّبَ ذُبَابًا، فَخَلَّوا سَبِيْلَهُ، فَدَخَلَ النَّارَ» في هذا بيان عظمة الشرك، ولو في شيء قليل، وأنه يوجب النار؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]

وفي هذا الحديث: التحذير من الوقوع في الشرك، وأن الإنسان قد يقع فيه، وهو لا يدرى أنه من الشرك الذي يوجب النار.

وفيه: أنه دخل النار بسبب لم يقصده ابتداء، وإنما فعله تخلصًا من شر أهل الصنم.

---

(١) انظر: الإصابة (٢/ ٢٢٠).

....

وفيه: أن ذلك الرجل كان مسلمًا قبل ذلك، وإلا فلو لم يكن مسلمًا لم يقل دخل النار في ذباب.

وفيه: أن عمل القلب هو المقصود الأعظم حتى عند عبدة الأوثان. ذكره المصنف بمعناه.

قوله: «وَقَالُوا: لِلآخَرِ: قَرِّبْ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُقَرِّبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ».

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفيه معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين كيف صبر على القتل، ولم يوافقهم على طلبتهم مع كونهم لم يطلبوا منه إلا العمل الظاهر.

الشرح:

هذا الحديث فيه خبر عن رجلين، كانا من الأمم قبل هذه الأمّة، وهذان الرّجلان كانا مسلمين[١]، على دين الإسلام العام، الّذي هو اتّباع الرسول الّذي كان مبعوثًا فيهم؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩] فدين الأنبياء جميعًا الإسلام، لكن أرسل النبي ﷺ بدين الإسلام، وبشريعة الإسلام، فكان المجموع هو الدّين - دين الإسلام -، الّذي هو

(١) أخرج هذه الرواية البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٨٥)، ولفظه: «مَرَّ رَجُلَانِ مُسْلِمَانِ عَلَى قَوْمٍ يَعْكِفُونَ عَلَى صَنَمٍ لَهُمْ....».

خاتمة الرسالات، وخاتمة الأديان. فجمع شريعة الإسلام الكاملة، وجمع دين الإسلام.

فهذان الرجلان كانا مسلمين، كانا من الّذين اتّبعوا أحد الرسل قبل النبيّ ﷺ، فمرّوا على أناس يعبدون وثنًا، أو صنمًا، والوثن غير الصنم، فقالوا لأحدهما: قرّب، فامتنع أحدهما، فقالوا: قرّب ولو ذبابًا، فأبى فقتلوا أحد الرجلين، والآخر قرّب ذبابًا للصّنم طلبًا لنجاته فدخل النّار.

والذّباب هو ليس اسم الذباب المعروف الآن، هو اسم لكلّ ما إذا ذبّ عاد، كل شيء إذا ذببته عاد، يقال له: ذباب، في اللغة، ومنه الذّباب المعروف[1]، فقالوا: قرّب ولو هذه النّفس الحقيرة، المهمّ تقرّب للوثن، حتّى يظهر أنّك محترم، ومعظّم لهذا الوثن الّذي نعبده، فقرّب أحدهما الذّباب، فدخل النار، وتقريبه يكون بإزهاق نفسه، وهذا وجه مناسبة إيراد هذا الحديث تحت هذا الباب الّذي فيه بيان حكم من ذبح لغير الله.

فإذا ذبح لغير الله، وقرّب لغير الله من الذّبائح، ولو أحقر الأشياء، فإنّه يستوجب النار إن لم يتب من ذلك بالإسلام.

فإذا كان كذلك، فكيف يكون حال من تقرّب بأنفس الذّبائح مثل الإبل، أو البقر، أو العجول، أو الغنم، أو الضّأن، أو نحو ذلك.

فلا شكّ أنّ هذه الأنعام الّتي من أنفس ما يؤكل، ممّا يشيع عند الناس، فهذا ذنبه أعظم من هذا، فإذا كان ذاك استوجب النار في ذباب؛ لأجل الإشراك الّذي قام في قلبه؛ لأنه قرّب ذبابا، فاستوجب النار بذلك، وذلك الرجل الآخر ثبت على إسلامه، واختار القتل على الشرك، ولو بهذا القليل.

---

(١) انظر: لسان العرب (١/ ٣٨٠)، والمعجم الوسيط (١/ ٣٠٨)، وتاج العروس (٢/ ٤٢١).

قال المصنّف: فدلّ على عِظم معرفة أولئك للشرك، وأنّهم لا يختارون معه الحياة، فإنّهم يبذلون أنفسهم في سبيل الله، ولا يقرّبون لغير الله عَزَّوَجَلَّ شيئًا، فهذا هو حال أهل التوحيد، من عُمرت قلوبهم بمحبّة الله، وبالرغبة فيما عنده، وبرجائه، وبالخوف منه، وبمعرفته والعلم به، وبصفاته، وأسمائه، فإنّهم لا يختارون أن يتعبّدوا، ولا أن يتقرّبوا إلى غيره أبدًا، ولو بأقلّ القليل.

فهذا مثل ظاهر لحال الناس في دنياهم، منهم من يختار الحياة العاجلة على ما يستحقّه الله عَزَّوَجَلَّ ، ويكون بعد ذلك في عذاب، ونار، ومنهم من يصبر على دينه، ويحتسب، ويثبت على توحيد الله عَزَّوَجَلَّ فيكون مستحقًا بإذنه عَزَّوَجَلَّ ، ورحمته، ومغفرته للجنة، وهذا الحديث ظاهر الدلالة على المراد.

وقول المصنّف في قوله: «**دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ**»، يدلّ على أنّه كان مسلمًا، وهذا أحد ما يستشكل في مسائل كتاب التوحيد، لكن حللت لك الإشكال بما ذكرت لك من أنّ الإسلام هنا المراد به الإسلام الّذي هو دين جميع المرسلين، ليس هو الإسلام الخاص؛ لأنّه الظاهر أنّ هذا خبر عن من كان قلبنا.

فائدة: نبّه المصنّف في هذه المسائل على فائدة مهمّة ما تعرّضنا لها في الشرح، ألا وهي قوله: البداءة بلعن من ذبح لغير الله، ونحن نعلم من أكثر الآيات والأحاديث الواردة في الذنوب أنّه يُبدأ بأعظمها؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ١٥١]، فبدأ بالأعظم: «**أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ..**»[1]، فبدأ بالأكبر.

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٣٣).

فنبّه المصنّف هنا أن البداءة بلعن من ذبح لغير الله دالة على أنّه أعظم تلك الكبائر، وهذا موافق لكونه شركا أكبر، ففيه فائدة.

فيوافق الآيات والأحاديث التي فيها البداءة بالشرك، لاحظ أن بعض المعاصرين لم يفقه في مسألة الذبح لغير الله، وكتب رسالة، وسّماها (حقيقة التوحيد)، وتكلّم فيها عن الذبح، والنذر، وجعلها من الشرك الأصغر، وهذا تخبيط؛ لأنّه لم يُراع فيه قواعد، ولا حدود، ولا أدلّة، جعلها من الشرك الأصغر فقال: الذّبح لغير الله محرّم، لكنه شرك أصغر ليس شركًا أكبر، فما الدليل على جعله شركًا أصغر؟، الشرك الأصغر ما فيه مضاهات في عبادة، والذّبح هل هو عبادة أم لا؟ الحاصل أنّه لم يحرّر، خلّط تخليطًا فاحشًا في هذا، فينبغي أن يحذر من تلك الكتب، وما فيها.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾.

الثَّالِثَةُ: الْبُدَاءَةُ بِلَعْنَةِ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ.

الرَّابِعَةُ: لَعْنُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَمِنْهُ أَنْ تَلْعَنَ وَالِدَي الرَّجُلِ فَيَلْعَنَ وَالِدَيْكَ.

الْخَامِسَةُ: لَعْنُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَهُوَ الرَّجُلُ يُحْدِثُ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ حَقٌّ للهِ، فَيَلْتَجِئُ إِلَى مَنْ يُجِيرُهُ مِنْ ذَلِكَ.

السَّادِسَةُ: لَعْنُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَهِيَ الْمَرَاسِيمُ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ حَقِّكَ مِنَ الْأَرْضِ وَحَقِّ جَارِكَ، فَتُغَيِّرُهَا بِتَقْدِيمٍ أَوْ بِتَأْخِيرٍ.

السَّابِعَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ، وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعْصِيَةِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ.

الثَّامِنَةُ: هَذِهِ الْقِصَّةُ الْعَظِيمَةُ، وَهِيَ قِصَّةُ الذُّبَابِ.

التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذُّبَابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ.

العَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ قَدْرِ الشِّرْكِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ صَبَرَ ذَلِكَ عَلَى الْقَتْلِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى طِلْبَتِهِمْ، مَعَ كَوْنِهِمْ لَمْ يَطْلُبُوا مِنْهُ إِلَّا الْعَمَلَ الظَّاهِرَ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَقُلْ: «دَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ».

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: فِيهِ شَاهِدٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ»[(١)].

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ حَتَّى عِنْدَ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٨).

١٠ - بَابُ
لاَ يُذْبَحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

ش: قوله: (بَابُ لَا يُذْبَحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللهِ). (لا) نافية، ويحتمل أنها للنهي، وهو أظهر.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ﴾ الآية قال المفسرون: إن الله تعالى نهى رسوله عن الصلاة في مسجد الضرار، والأمة تبع له في ذلك، ثم إنه تعالى حثه على الصلاة في مسجد قباء الذي أسس من أول يوم بني على التقوى، وهي طاعة الله ورسوله ﷺ، وجمعًا لكلمة المؤمنين، ومعقلًا، ومنزلًا للإسلام وأهله؛ ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «صَلاةٌ فِي مَسْجِدِ قِبَاءَ كَعُمْرَةٍ»(١).

وفي الصحيح: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا»(٢)، وقد صرح أن المسجد المذكور في الآية هو مسجد قباء جماعة من السلف، منهم ابن عباس، وعروة، والشعبي، والحسن، وغيرهم.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٤)، وابن ماجه (١٤١١)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٢٤٨)، وفي شعب الإيمان (٣/ ٤٩٩)، والحاكم (١/ ٦٦٢)، وأبو يعلى (١٣/ ٩٠)، وابن أبي شيبة (٢/ ٣٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١٩١، ١١٩٣، ١١٩٤، ٧٣٢٦)، ومسلم (١٣٩٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

....

قلت: ويؤيده قوله في الآية: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ۚ﴾ وقيل: هو مسجد رسول الله ﷺ لحديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: «تَمَارَى رَجُلَانِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ على التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ فَقَالَ رَجُلٌ: هُوَ مَسْجِدُ قُبَاءَ، وَقَالَ رَجُلٌ: هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ مَسْجِدِي هَذَا»[1] رواه مسلم، وهو قول عمر، وابنه، وزيد ابن ثابت، وغيرهم.

قال ابن كثير: وهذا صحيح، ولا منافاة بين الآية والحديث؛ لأنه إذا كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من أول يوم، فمسجد رسول الله ﷺ بطريق الأولى، وهذا بخلاف مسجد الضرار الذي أسس على معصية الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧] فلهذه الأمور نهى الله نبيه عن القيام فيه للصلاة، وكان الذين بنوه جاءوا إلى النبي ﷺ قبل خروجه إلى غزوة تبوك، فسألوه أن يصلي فيه، وأنهم إنما بنوه للضعفاء، وأهل العلقة في الليلة الشاتية، فقال: «إنا على سفر، ولكن إذا رجعنا إن شاء الله» فلما قفل ﷺ راجعًا إلى المدينة، ولم يبق بينه وبينها إلا يوم، أو بعضه، نزل الوحي بخبر المسجد، فبعث إليه فهدمه قبل قدومه إلى المدينة[2].

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٩٨).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٢١١).

....

وجه مناسبة الآية للترجمة: أن المواضع المعدة للذبح لغير الله يجب اجتناب الذبح فيها لله، كما أن هذا المسجد لما أعد لمعصية الله صار محل غضب لأجل ذلك فلا تجوز الصلاة فيه لله، وهذا قياس صحيح يؤيده حديث ثابت الضحاك الآتي.

قوله: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟﴾ روى الإمام أحمد، وابن خزيمة، وغيرهما عن عويم بن ساعدة الأنصاري، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - قَدْ أَحْسَنَ عليكُمْ الثَّنَاءَ فِي الطُّهُورِ فِي قِصَّةِ مَسْجِدِكُمْ فَمَا هَذَا الطُّهُورُ الَّذِي تَطَّهَّرُون بِهِ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَعْلَمُ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنْ اليهُودِ فَكَانُوا يَغْسِلُونَ أَدْبَارَهُمْ مِنْ الْغَائِطِ فَغَسَلْنَا كَمَا غَسَلُوا»[1].

وفي رواية عن جابر، وأنس رضي الله عنهما: «هُوَ ذَاكَ فَعليكُمُوهُ». رواه ابن ماجه، وابن أبي حاتم، والدارقطني، والحاكم[2].

قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ قال أبو العالية: إن الطهور بالماء لحسن، ولكنهم المتطهرون من الذنوب.

وفيه إثبات صفة المحبة، خلافًا للأشاعرة، ونحوهم.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٤/ ٢٣٥)، وابن خزيمة (١/ ٤٥)، والطبراني في الكبير (١٧/ ١٤٠).
(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٥)، وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٣/ ٢٧٨)، والدارقطني (١/ ٦٢)، والحاكم (٢/ ٣٣٤).

الشرح:

فهذا الباب هو كالتتمةّ للباب السابق، والباب السابق فيه بيان حكم الذبح لغير الله عَزَّوَجَلَّ (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللهِ**)، وبيّنّا أن الذبح لغير الله شرك أكبر مخرج من الملة؛ لأنّه صرف عبادة محبوبة لله عَزَّوَجَلَّ لغير الله، صرف عبادة يجب أن يتوجّه العبد بها إلى الله وحده، صرفها لغيره عَزَّوَجَلَّ فصار شركًا أكبر.

هذا الذبح لغير الله اعتاد المشركون أن يكون في مواضع يعظّمونها، إمّا عند أوثان، وإمّا عند أعياد لهم يعتادونها بالتعظيم، وإمّا أن يكون ذلك الذبح عند قبر من القبور، وإمّا أن يكون الذبح بمكان لهم به ولهم فيه اعتقاد، إمّا تعظيمه، أو عبادته، أو نحو ذلك.

فإذا كان الأمر كذلك تُوَجِّه السؤال:

هل يجوز أن يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله؟

إذا كان المسلم الموحّد أراد أن يذبح ذبحًا لله موحدًا فيه الله عَزَّوَجَلَّ، فهل يجوز أن يذبحه بمكان يذبح فيه المشركون لغير الله؟ وهذا السؤال واقعي؛ لأن بعض أهل التوحيد قد يظنّون أن دخولهم مع أهل الشرك في الأفعال الظاهرة جائز، إذ أنّ أهل الشرك يذبحون في الأمكنة لغير الله، يقول: أنا أوافقهم لمصلحتي فأذبح في تلك الأمكنة، ولكني لا أذبح لأوثانهم، وإنّما أذبح لله، لكن أوافقهم في المكان، فهذا السؤال واقعي موجود، وعملي؛ ولهذا أفرده الشيخ بباب تنقيةً لقلوب أهل التوحيد، ولأعمالهم من مشاركة المشركين حتّى في الأماكن التي يذبحون فيها لغير الله، أو يتعبّدون فيها عبادة مردودة، أو يعتقدون فيها اعتقادات شركية مردودة.

إذًا لا يذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله، و«لا» هنا ليست نافية، وإنّما هي ناهية، لا يُذبح لله في مكان يُذبح فيه لغير الله.

وقد يجوز أن تكون نافية، إذا قلنا: إنها نافية، فهل تشتمل على النهي؟ الجواب: إنّ النفي أبلغ من النهي من جهة أنّ النافي حكم بنفي الذبح، وحكم بنفي حصوله، ومعنى ذلك أنّه من باب أولى أن يُنهى عنه إيجادًا.

فإذًا النفي مشتمل على النهي، وزيادة، وهذه قاعدة، أنّ كثيرًا من المنفيات مشتملة على نهي في ضمنها، بل إنّ النفي عمومًا إذا كان حكمًا من الشارع فإنّه يشتمل على النهي، لكن النفي له أغراض معلومة، والنهي له أغراض معلومة. استدلّ بها الشيخ لهذه المسألة ولهذا الحكم بآية وحديث.

فقال إمام الدعوة رحمه الله: وقول الله عز وجل: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨] الآية.

فقوله عز وجل: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ نهي عن القيام، والضمير في ﴿فِيهِ﴾ راجع إلى مسجد الضرار؛ لأنه قال في الآية قبلها: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٧-١٠٨] هاهنا نهي عن القيام فيه، وجعل النهي مؤبّدًا ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ أي: حتّى لو صلح حال المسجد بحال القائمين عليه فإنّه لا يقام فيه، ولهذا فسّره الفعل من أنّ النبي ﷺ أمر بهدمه، أي: أنّه لا يقبل الصلاح.

ووجه الشاهد، ووجه الاستشهاد لهذا الباب من هذه الآية واضح؛ لأنّ معابد الشرك، أو أعياد الوثنيّة، أو أعياد الجاهلية الّتي يذبحون فيها

لغير الله، أو يتقرّبون فيها لغير الله، لا يجوز أن تبقى؛ لأنّها أُسّست على معصية الله عَزَّوَجَلَّ ، ولا يجوز في ضمن ذلك أن يشارك المرء المسلم أهلها في شيء من عباداتهم، ولو كانت المشاركة مختلفة من جهة النيّة، أولئك ينوون الشّرك، وهذا ينوي أنّها لله.

فقوله: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ مع أنّه مسجد، الله عَزَّوَجَلَّ وصفه بأنّه مسجد ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا﴾ فإذًا هو مسجد، والمسجد ألاّ يصلى فيه؟

الجواب: من حيث هو يصلى فيه، لكن من حيث أرض، وبنيان يصلى فيه، لكن هذا المسجد اجتمع له من الأوصاف ما جعله مكانًا لا يجوز الصلاة فيه، ولا تقبل الصلاة فيه ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾.

أوّلًا: لأنّه ضرار، يعني مضارة.

الثاني: أنّه إرصاد.

الثالث: أنّه مشاقة بين المؤمنين، وغير ذلك من الأوصاف.

فإذًا جمع الأوصاف التي من أجلها حرمت الصلاة فيه، فكذلك هذه الأمكنة التي يعبد فيها غير الله، فإنّها جمعت من الأوصاف ما تمتنع العبادة فيها مع وجود تلك الأوصاف.

قد يقول القائل: مسجد فيه قبر في المؤخرة، وأنا أصلّي لله فيه، ما أصلّي لصاحب القبر، ولا أنوي هذا. فماذا يكون الجواب؟

الجواب: صحيح، أن المسجد لله، ولكن هذا المسجد اشتمل على وصف يمنع جواز الصلاة مع بقاء هذا الوصف، ألا وهو وجود القبر فيه، فلا تجوز الصلاة فيه، وهو أولى، وأبلغ من هذا المسجد الّذي اتّخذ ضرارًا، وكفرًا، وتفريقًا بين المؤمنين، وإرصادًا لمن حارب الله ورسوله من قبل.

إذًا فالأماكن وإن كان أصلها له شأنه، لكن قد يعترض لها، ويعرض لها أشياء وأوصاف تسلب منها الحكم الأصلي.

فإذًا كان في مكان ما، هو أرض، من حيث هو أرض تجوز الصلاة فيه، يجوز الذّبح فيه، فاتّخذ ذلك المكان الّذي هو أرض طاهرة، والنبي ﷺ يقول: «**جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»(١) اتّخذت تلك الأرض معبدًا، أوجعل فيها وثن، وصار يذبح فيها لغير الله، ويُصلى فيها، ترجى بركة المكان، ونحو ذلك.

فهذا الوصف نقلها من كونها مسجدًا، وطهورًا إلى كونها نجسة حكمًا، ليست طهورًا، فلا يجوز الصلاة فيها، ولا القيام فيها.

ولهذا لا يجوز أن يذبح فيها لله.

فإذا كان كذلك صار وجه استشهاد المصنّف الإمام رحمه الله بهذه الآية لهذا الباب.

وفي أول هذا الباب كان من باب قياس الأولى، وهو من أقوى، بل هو أقوى أنواع القياس، حتّى الذين ينفون القياس يقرّون بصحة قياس الأولى إلّا ابن حزم، أمّا مشايخ الظاهرية كداوود فهو يثبت قياس الأولى، لكن ينفي أنواع القياس الآخرى، أمّا ابن حزم فينفي الجميع، وقياس الأولى يسمّيه تسمية أخرى، وهو لا ينفيه حكمًا، وإنّما يسمّيه تسمية أخرى.

إذًا فهذا من الأدلة القولية ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ دليل واضح على عدم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، بلفظ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**». واللفظ للبخاري.

جواز، وحرمة الذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ﴾ هذا المسجد ما هو؟ هل هو مسجد قباء؟ أو هو مسجد النبي ﷺ؟، ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ اختلفوا ومن بعدهم، فعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وابنه، وجماعة من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومن بعدهم يقولون: إنّ المسجد الّذي أسّس على التقوى من أوّل يوم هو مسجد النبي ﷺ، ويستدلّون بما روى أبو سعيد، أو يستدلّ لهم بما روى أبو سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبي ﷺ قال: «**هُوَ مَسْجِدِي هَذَا**»، وهذا ظاهر الدلالة، وبعض أهل العلم من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومن بعدهم قالوا: المسجد هو مسجد قباء؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ امتدح رجالًا فيه، فقال: عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ﴾ [التوبة: ١٠٨]، فإذا كان كذلك فهذا الوصف يصدق على الرجال الّذين كانوا في مسجد قباء؛ لأنَّ القصّة فيهم مشهورة، أنّهم سألهم النبي ﷺ: «**مَا هَذَا الثَّنَاء الَّذِي أَثْنَى اللهُ جَلَّ وَعَلاَ عَلَيْكُمْ بِهِ، قَالُوا: إِنَّا نُتْبِع الأَذى الْمَاءَ**»، أي: أنّهم لا يكتفون في إزالة النجاسة بالاستجمار، وإنّما يبغون ما هو أبلغ من الحجارة في التنظيف، وفي التطهير، فكانوا يستخدمون الماء، فأثنى الله عَزَّ وَجَلَّ عليهم بذلك، فكان هذا دليلًا على أنّه مسجد قباء، وأنت إذا تأمّلت الآية فإنّها لا تمنع من أن يكون المسجد هو مسجد قباء، وهو مسجد النبي ﷺ؛ لأنّك إذا نظرت إلى قوله: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ هذا فيه معنى الاستمرارية، وهذا يصدق على مسجد النبي ﷺ ؛ لأنّ مسجد قباء كان يزوره النبي ﷺ مرّةً في الأسبوع ضحى السبت، ويصلّي فيه ركعتين ويرجع.

وهنا لفظ الآية: ﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ فيه معنى الدوام والاستمرارية، وهذا لا يصدق على مسجد قباء، وإذا نظرت إلى الوصف في قوله: ﴿فِيهِ

﴿رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾ صار الوصف لمسجد قباء من جهة الابتداء، وهو لمسجد النبي ﷺ من جهة الاقتداء؛ لأن الصحابة ﵃ الذين في مسجد النبي ﷺ اقتدوا بأولئك، سألهم النبي ﷺ عن هذا الطهور الذي يتطهّرون به، فأخبروهم، فاقتدى بهم أولئك، فصار يشمل الجميع.

إذًا فالمسألة الخلاف فيها يسير، فيجمع بين القولين كما قال ابن كثير: إن هذا يصحّ، وهذا يصح، لكن الأظهر هو أنّه مسجد النبي ﷺ؛ لأنّ أقوى التفسير هو ما جاء عنه - عليه الصلاة والسلام -، فإذا كان مسلم ﵀ روى في صحيحه عن أبي سعيد أنّ النبي ﷺ قال: «**هُوَ مَسْجِدِي هَذَا**»، فيكون ظاهرًا في رجحان هذا القول، مع صحة القولين.

مناسبة الآية للباب ظاهرة: وهو أن الله ﷻ نهى عن أن يصلي النبي ﷺ في مسجد الضرار، ومعلوم أن صلاته ﷺ، وصلاة المؤمنين معه هي خالصة لله ﷻ دون من سواه، ونُهوا - مع أنهم مخلصون، ليس عندهم نية الإضرار، ولا التفريق، ولا الإرصاد - لكن نهوا لأجل هذه المشاركة، والمشابهة التي تغري بإتيان ذلك المكان.

وهذه هي الصورة الموجودة فيمن ذبح لله بمكان يُذبح فيه لغير الله، فإنه وإن كان مخلصًا لكن دعا إلى تعظيم ذلك المكان بفعله.

هنا إيراد: وهو أنه جاء الإذن عن الصحابة بالصلاة في الكنسية، وقد صلى عمر ﵁ في كنيسة بيت المقدس(١)، والصحابة ﵃ منهم من صلى في بعض كنائس البلاد، فصلاتهم في الكنائس لله ﷻ أليست مشابهة للصلاة في مسجد الضرار، أو للذبح في مكان يُذبح فيه لغير الله؟

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا عن عمر وابن عباس ﭭ، مجزومًا به (١/ ٦٣٢ فتح) كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة.

الجواب: إن هذا الإيراد ليس بوجيه، وذلك أن النهي عن صلاة النبي ﷺ في مسجد الضرار، وعن الذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله؛ لأجل أن صورة العبادة واحدة، فصورة الذبح من الموحد، ومن المشرك واحدة، وهي إمرار السكين - آلة الذبح - على الموضع، وإزهاق الدم في ذلك المكان، وهذا يحصل من الموحد، ومن المشرك غير الموحد، الصورة واحدة، ولهذا لا يُميَّز بين هذا وهذا، كذلك صلاة النبي ﷺ - لو صلى -، والصحابة رضي الله عنهم في مسجد الضرار صلاتهم مشابهة من حيث الصورة لصلاة المنافقين، فرجع الاختلاف إلى اختلاف ما في القلب، والنيات، ومقاصد القلوب لا تُشرَح للناس لهذا تقع المفسدة، ولا تحصل المصلحة.

وأما الصلاة في الكنيسة فإن صورة الفعل مختلفة؛ لأن صلاة النصارى ليست على هيئة وصورة صلاة المسلمين، فيَعلَم من رأى المسلم يصلي، أنه لا يصلي صلاة النصارى، وليس فيه إغراء بصلاة النصارى، ومشاركتهم فيها، فهذا الفرق بين المسألتين.

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَاكِ ﵁ قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلاً بِبُوَانَةَ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالُوا: لاَ. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ قَالُوا: لاَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لاَ وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلاَ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا[1].

ش: قوله: (عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَاكِ ﵁ قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلاً بِبُوَانَةَ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالُوا: لاَ. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ قَالُوا: لاَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لاَ وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلاَ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا).

قوله: (عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَاكِ). أي: ابن خليفة الأشهلي، صحابي مشهور، روى عنه أبو قلابة وغيره. مات سنة أربع وستين.

قوله: (بِبُوَانَةَ) - بضم الباء، وقيل بفتحها -، قال البغوي: موضع في أسفل مكة دون يلملم.

قال أبو السعادات: هضبة من وراء ينبع.

قوله: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟». فيه المنع من

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٣).

....

الوفاء بالنذر إذا كان في المكان وثن، ولو بعد زواله. قاله المصنف رحمه الله.

قوله: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟».

قال شيخ الإسلام رحمه الله: العيد: اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائد، إما بعود السنة، أو الأسبوع، أو الشهر، أو نحو ذلك، والمراد به هنا الاجتماع المعتاد من اجتماع أهل الجاهلية، فالعيد يجمع أمورًا منها يوم عائد، كيوم الفطر، ويوم الجمعة، ومنها اجتماع فيه، ومنها أعمال تتبع ذلك من العبادات، والعادات، وقد يختص العيد بمكان بعينه، وقد يكون مطلقًا، وكل من هذه الأمور قد يسمى عيدًا. فالزمان كقول النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة «إن هذا يوم قد جعله الله للمسلمين عيدًا»[١].

والاجتماع والأعمال كقول ابن عباس رضي الله عنهما: «شَهِدْتُ الْعِيدَ مع رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم»[٢]، والمكان كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لاَ تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا»[٣] وقد يكون لفظ العيد اسمًا لمجموع اليوم، والعمل فيه وهو الغالب، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «دَعْهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا»[٤] انتهى[٥].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٩٨).
(٢) أخرجه البخاري (٩٦٢، ٩٧٧، ٥٤٩٩).
(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٧)، وأبو يعلى (١/ ٣٦١)، وابن أبي شيبة (٢/ ١٥٠).
(٤) أخرجه البخاري (٩٥٢، ٩٨٧، ٣٥٢٩، ٣٩٣١)، ومسلم (٨٩٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٩٠).

....

قال المصنف: وفيه: استفصال المفتي، والمنع من الوفاء بالنذر بمكان عيد الجاهلية، ولو بعد زواله.

قلت: وفيه: سد الذريعة، وترك مشابهة المشركين، والمنع مما هو وسيلة إلى ذلك.

قوله: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» هذا يدل على أن الذبح لله في المكان الذي يذبح فيه المشركون لغير الله - أي في محل أعيادهم - معصية؛ لأن قوله: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» تعقيب للوصف بالحكم بالفاء، وذلك يدل على أن الوصف سبب الحكم، فيكون سبب الأمر بالوفاء خلوه من هذين الوصفين، فلما قالوا: «لا» قال: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» وهذا يقتضي أن كون البقعة مكانًا لعيدهم، أو بها وثن من أوثانهم مانع من الذبح بها، ولو نذره. قاله شيخ الإسلام[(١)].

وقوله: «فَإِنَّهُ لاَ وَفَاءَ لِنَذْرٍ في مَعْصِيَةِ اللَّهِ» دليل على أن هذا نذر معصية لو قد وجد في المكان بعض الموانع، وما كان من نذر المعصية فلا يجوز الوفاء به بإجماع العلماء[(٢)]، واختلفوا هل تجب فيه كفارة يمين؟ هما روايتان عن أحمد.

أحدهما: يجب وهو المذهب، وروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة، وأصحابه؛[(٣)] لحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «لَا نَذْرَ

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٩٠).

(٢) انظر: المغني (١٣/ ٦٣٤).

(٣) انظر: المغني (١٣/ ٦٢٤)، والمجموع (٨/ ٤٥٣ - ٤٥٧)، وتهذيب مختصر السنن (٤/ ٣٧٣)، وسبل السلام (٤/ ٢٢٧).

....

فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»(١). رواه أحمد، وأهل السنن، واحتج به أحمد، وإسحاق.

ثانيهما: لا كفارة عليه. وروي ذلك عن مسروق، والشعبي، والشافعي؛(٢) لحديث الباب، ولم يذكر فيه كفارة، وجوابه: أنه ذكر الكفارة في الحديث المتقدم، والمطلق يحمل على المقيد.

قوله: «وَلاَ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». قال في شرح المصابيح: يعني إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه بأن قال: إن شفى الله مريضي فلله عليَّ أن أعتق عبد فلان، ونحو ذلك، فأما إذا التزم في الذمة شيئًا، بأن قال إن شفى الله مريضي فلله عليَّ أن أعتق رقبة، وهو في تلك الحال لا يملكها، ولا قيمتها، فإذا شفي مريضه ثبت ذلك في ذمته.

قوله: (رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا). أي: البخاري، ومسلم.

وأبو داود اسمه: سليمان ابن الأشعث، بن إسحاق، بن بشير، بن شداد الأزدي السجستاني، صاحب الإمام أحمد، ومصنف السنن والمراسيل، وغيرها، ثقة إمام، حافظ من كبار العلماء، مات سنة خمس وسبعين ومائتين رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٤٧)، وأبو داود (٣٢٩٠، ٣٢٩١)، والترمذي (١٥٢٤، ١٥٢٥).

(٢) انظر: الأم (٢/ ٢٧٩)، وبداية المجتهد (٢/ ٤١٥)، والمغني (١٣/ ٦٢٤)، والمجموع (٨/ ٤٥٧).

الشرح:

هذا الحديث - حديث ثابت بن الضحّاك رضي الله عنه - أصل في هذا الباب، وأصل في سدّ الذرائع مطلقًا، والحكم الّذي اشتمل عليه هو أنّ الذي نذر نَذْر طاعة أن يذبح لله ببوانة.

(بوانة): اسم موضع، ومعلوم أنّه كان المشركون يذبحون في أماكن كثيرة لغير الله، فالنبي ﷺ استفصل من هذا النّاذر، لم خصّ بوانة؛ لأنّه لمّا خص بوانة قد يكون خصّها لأجل أنّه كان يعتاد الذبح فيها في الجاهلية، فسأله النبي ﷺ: «**هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟**» قد لا يكون فيها وثن، لكن كان فيها عيد يجتمعون فيه، يعتادون الإتيان لهذا المكان، فيتعبّدون فيه العبادات الشركية، ونحو ذلك، قال: «**فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لاَ وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلاَ فِيمَا لاَ يَمْلِكُهُ ابْن آدَم**».

فدلّ على أنّ الذبح في هذا المكان معصية؛ لأن النبي ﷺ أخبر أنّه معصية، قال: «**فَإِنَّهُ لاَ وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ**» فقوله: «**فَإِنَّهُ**» هذا فيه ترتيب لهذا الكلام على ما سبق.

فدلّ على أنّ ما سبق معصية، وهو أن يذبح متقرّبًا لله في مكان يُذبح فيه لغير الله، فيه وثن من الأوثان يذبح فيه له، هذا معصية، الّذبح في مكان لله، وهذا المكان كان فيه عيد من الأعياد، أنّ هذا معصية.

فإذا كان الأمر كذلك في مكان كان فيه وثن، وفي مكان كان عيدًا، فإذا كان المكان فيه وثن الآن، أو فيه عيد من أعياد المشركين الآن فهو أعظم معصية؛ لأن النبي ﷺ سأل الرجل هل كان في الماضي؟، فمعنى

ذلك أنّه إذا كان موجودًا الآن فيه فهو أعظم معصية، ولهذا لا يجوز الوفاء بهذا النّذر - نذر المعصية - بإجماع العلماء.

لكن هل إذا لم يفِ به هل يكفّر كفارة يمين، أم لا يكفّر؟ فأهل العلم مختلفون، منهم من يقول: يكفّر كفّارة يمين، وهذا هو الصحيح، ومنهم من يقول: لا يكفّر كفّارة يمين، ومبنى الخلاف على هذا هل النّذر منعقد، أم لا؟

فمن قال من أهل العلم: إنَّ النذر - نذر المعصية - منعقد، قال: إنّه لا يفعل المعصية، ولكن يجب عليه كفّارة يمين فكًّا لنذره، وحلًا لعقدة النّذر، ومن قال: إنّه لم ينعقد أصلًا، كالشافعي، ومن تابعه، أو من قال بقوله، فإنّه يقول: لا يحتاج إلى كفّارة يمين؛ لأنّ النذر بالمعصية لا ينعقد أصلًا.

وجهة الاختلاف في فهم قول النبي ﷺ: «**لاَ نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ**» هل هذا النّفي نفي للوجود، أم هو نهي؟ هنا اختلفوا، ولكن قول النبي ﷺ في الحديث الصّحيح المتّفق عليه: «**مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله، فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ الله، فَلاَ يَعْصِهِ**»[(١)] يفيد أنّ النّذر منعقد؛ لأنّه قال: «**مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ الله، فَلاَ يَعْصِهِ**».

فهذا اللفظ يفيد أنّه منعقد؛ ولهذا في الحديث الّذي رواه الإمام أحمد، وأصحاب السنن، قال: «**لاَ نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ**» أوضح ذلك الفهم، وهذا هو الصحيح، أنّه لا يجوز الوفاء به، وأنّ فيه كفارة يمين.

أما الحكم - حكم الذبح في مكان لله، وهذا المكان يُذبح فيه لغير الله -: لا يجوز، محرّم، وليس بشرك أصغر، ولا بشرك أكبر؛ لكنّه محرّم سدًّا للذّريعة، ومعصية يجب التّوبة منها، والبعد عنها.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تُؤَثِّرُ فِي الْأَرْضِ، وكَذَلِكَ الطَّاعَةُ.

الثَّالِثَةُ: رَدُّ الْمَسْأَلَةِ الْمُشْكَلَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْبَيِّنَةِ لِيَزُولَ الْإِشْكَالُ.

الرَّابِعَةُ: اسْتِفْصَالُ الْمُفْتِي إِذَا احْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ تَخْصِيصَ الْبُقْعَةِ بِالنَّذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خَلَا مِنَ الْمَوَانِعِ.

السَّادِسَةُ: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

السَّابِعَةُ: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ.

التَّاسِعَةُ: الْحَذَرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ.

الْعَاشِرَةُ: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: لَا نَذْرَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ.

١١ - بَابٌ

مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

ش: قوله: (بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ). أي: لكونه عبادة يجب الوفاء به إذا نذره لله، فيكون النذر لغير الله تعالى شركًا في العبادة.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧])، فالآية دلت على وجوب الوفاء بالنذر، ومدح من فعل ذلك طاعة لله، ووفاء بما تقرب به إليه.

قوله: (وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠]).

قال ابن كثير: يخبر تعالى أنه عالم بجميع ما يعمله العاملون من الخيرات، من النفقات والمنذورات، وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين ابتغاء وجهه. ا.هـ[(١)].

إذا علمت ذلك: فهذه النذور الواقعة من عباد القبور، تقربًا بها إليهم ليقضوا لهم حوائجهم، وليشفعوا لهم، كل ذلك شرك في العبادة

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٧٠١).

....

بلا ريب، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وأما ما نذر لغير الله كالنذر للأصنام، والشمس، والقمر، والقبور، ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه، ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوقات، فإن كلاهما شرك، والشرك ليس له حرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا، ويقول ما قال النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»[1].

وقال فيمن نذر سمعة، أو نحوها دهنًا لتنور به ويقول: إنها تقبل النذر، كما يقوله بعض الضالين، وهذا النذر معصية باتفاق المسلمين لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالًا للسدنة، أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن فيهم شبهًا من السدنة التي كانت عند اللات، والعزى، ومناة، يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله، والمجاورون هناك فيهم شبه من الذين قال فيهم الخليل عليه السلام: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] والذين اجتاز بهم موسى عليه السلام

(١) أخرجه البخاري (٤٨٦٠، ٦١٠٧، ٦٣٠١، ٦٦٥٠، ٦٦٥٢)، ومسلم (١٦٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

وقومه، قال تعالى: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فالنذر لأولئك السدنة، والمجاورين في هذه البقاع نذر معصية.

وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان، والمجاورين عندها، أو لسدنة الأبداد في الهند، والمجاورين عندها.

وقال الرافعي في «شرح المنهاج»: وأما النذر للمشاهد التي على قبر ولي، أو شيخ، أو على اسم من حلها من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من الأولياء، والصالحين، فإن قصد الناذر بذلك - وهو الغالب، أو الواقع من قصود العامة - تعظيم البقعة، والمشهد، أو الزاوية، أو تعظيم من دفن بها، أو نسبت إليه، أو بنيت على اسمه، فهذا النذر باطل غير منعقد، فإن معتقدهم أن لهذه الأماكن خصوصيات، ويرون أنها مما يدفع بها البلاء، ويستجلب بها النعماء، ويستشفى بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم ينذرون لبعض الأحجار لما قيل لهم: إنه استند إليها عبد صالح، وينذرون لبعض القبور السرج، والشموع، والزيت، ويقولون: إنها تقبل النذر، كما يقوله البعض يعنون بذلك أنه يحصل به الغرض المأمول من شفاء مريض، أو قدوم غائب أو سلامة مال، وغير ذلك من أنواع المجازاة، فهذا النذر على الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع، ونحوهما للقبور باطل مطلقًا، ومن ذلك نذر الشموع الكثيرة العظيمة، وغيرها لقبر الخليل عليه السلام، ولقبر غيره من الأنبياء، والأولياء،

....

فإن الناذر لا يقصد بذلك الإيقاد على القبر إلا تبركًا، وتعظيمًا، ظانًا أن ذلك قربة، فهذا مما لا ريب في بطلانه، والإيقاد المذكور محرم، سواء انتفع به هناك منتفع أم لا.

قال الشيخ قاسم الحنفي في شرح درر البحار: النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد، كأن يكون للإنسان غائب، أو مريض، أو له حاجة، فيأتي إلى بعض الصلحاء، ويجعل على رأسه سترة، ويقول: يا سيدي فلان إن رد الله غائبي، أو عوفي مريضي، أو قضيت حاجتي فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا، أو من الشمع، والزيت، فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه، منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق، ومنها: أن المنذور له ميت، والميت لا يملك، ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاد ذلك كفر -.. إلى أن قال: إذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم، والشمع، والزيت، وغيرها، وينقل إلى ضرائح الأولياء تقربًا إليها فحرام بإجماع المسلمين.

نقله عنه ابن نجيم في (البحر الرائق)، ونقله المرشدى في (تذكرته)، وغيرهما عنه وزاد: قد ابتلي الناس بهذا لا سيما في مولد البدوي.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء: فهذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان فهو لغير الله،

....

فيكون باطلًا، وفي التنزيل ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، **والنذر لغير الله إشراك مع الله، كالذبح لغيره.**

الشرح:

قوله: (بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ) (مِنْ) ها هنا تبعيضية.

(مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ): النذر مبتدأ مؤخر، النذر لغير الله كائن من الشرك، والشرك هنا: المقصود به الشرك الأكبر.

النذر لغير الله شرك أكبر بالله عز وجل، ووجه كون النذر شركًا بالله عز وجل: أن النذر المطلق، والمقيد إيجابُ عبادة على المكلف؛ لأن النذر هو: إلزام المكلف نفسه بعبادة لله عز وجل، هذه حقيقة النذر، فالنذر: إلزام بالعبادة، فهو عبادة، ويُلزم المرء نفسه بعبادة إما مطلقًا أو بقيد[1].

ويدل أيضًا على أن النذر عبادة أن الله عز وجل مدح الذين يوفون بالنذر، فقال عز وجل: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧]، فهذا يدل على أن الوفاء بالنذر أمر مشروع واجب، أو مستحب، وهو محبوب

(١) انظر: مادة (نذر) في لسان العرب (٥/ ٢٠٠)، ومقاييس اللغة (٥/ ٤١٤)، والمعجم الوسيط (٢/ ٩١٢)، وانظر: تفسير القرطبي (١٩/ ١٢٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٩٣).

لله عز وجل من حيث الدلالة، وإلا فإن الوفاء بالنذر واجب؛ لأنه إلزام بطاعة وقد قال ﷺ: «**مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ، الله فَلْيُطِعْهُ**»(١).

فإذًا الوفاء بالنذر مدح الله أهله، وإذا كان كذلك فيكون عبادة؛ لأنه محبوب لله عز وجل.

وكذلك قوله: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، هذا يدل على محبة الله عز وجل لذلك الذي حصل منهم تعظيمًا لله عز وجل بالنذر.

وإذا كان كذلك فإنه عبادة من العبادات، وإذا صُرِف النذر لغير الله عز وجل كان شركًا بالله عز وجل.

وها هنا سؤال معروف في هذا المقام، وهو أن النذر مكروه، فقد كره النبي ﷺ النذر، وسُئِل عنه فكرهه، وقال: «**إِنَّهُ لاَ يَأْتِى بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ**»(٢) فكيف إذًا يكون عبادة، وقد كرهه ﷺ؟!

والجواب: أن النذر قسمان: نذر مطلق، ونذر مقيد.

والنذر المطلق هو: أن يلزم العبد نفسه بعبادة لله، هكذا بلا قيد فيقول مثلًا: لله عليَّ نذر أن أُصلي ركعتين ليس في مقابلة شيء يَحدُث له في المستقبل، أو شيء حدث له، فيُلزم نفسه بعبادة صلاة، أو عبادة صيام، أو نحو ذلك، فهذا النذر المطلق وهو: إلزام العبد نفسه بطاعة لله عز وجل، أو بعبادة ليس هو الذي كرهه ط؛ لأن الذي كرهه وصفه بقوله: «**وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ**»، **وهذا هوالنذر المقيد الذي يجعل إلزام نفسه بطاعة**

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٦٥).
(٢) أخرجه البخاري (٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩).

الله ﷻ **مقابلًا بشيء يحدِثه الله ﷻ له ويقدره ويقضيه له**، يقول: مثلًا: إن شفى الله مريضي فلله علي نذر أن أتصدق بكذا وكذا، إن نجحت فسأصلي ليلة، إن عُيِّنت في هذه الوظيفة فسأصوم أسبوعًا، ونحو ذلك، فهذا كأنه يشترط به على الله ﷻ فيقول: يا رب إن أعطيتني كذا وكذا صمت لك، إن أنجحتني صليت، أو تصدقت، إن شفيت مريضي فعلت كذا وكذا، وهذا بالمقابلة، وهذا هو الذي وصفه النبي ﷺ بقوله: «**وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ**»؛ لأن البخيل هو الذي لا يتعبد العبادة حتى يُقاضَى عليها، فصار ما أعطاه الله من النعمة، أو دفع عنه من النعمة كأنه - في حِسِّ ذلك الناذر - قد أُعطي الأجر، وأُعطي ثمن تلك العبادة.

وهذا يستحضره كثير من العوام، والذين يستعملون النذور، فإنهم يظنون أن حاجاتهم لا تحصل إلا بالنذر.

وقد قال شيخ الإسلام ؒ وغيره من أهل العلم: إن من ظن أنه لا تحصل حاجة من حاجاته إلا بالنذر فإنه في اعتقاد محرم؛ لأنه ظن أن الله لا يُعطِي إلا بمقابل، وهذا سوء ظن بالله ﷻ، وسوء اعتقاد فيه ﷻ، بل هو المتفضل المنعم على خلقه(١).

فإذا تبين ذلك، فالنذر المطلق لا يدخل في الكراهة، وإذا قلنا: النذر عبادة، فننظر فيه إلى جهة المطلق، وإلى جهة عدم التقييد فيما إذا قيد، ووفى بالنذر، فإنه يكون قد تعبد الله بتلك العبادة، وألزم نفسه بها، فيكون النذر على ذلك نذرًا **يَظْهَر** أنه عبادة لله ﷻ، والكراهة إنما جاءت لصفة الاعتقاد لا لصفة أصل العبادة، فإنه - في النذر المقيد - إذا قال: إن كان كذا وكذا فلله علي نذر كذا وكذا، الكراهة راجعة إلى ذلك التقييد، لا إلى

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (١/ ١٩٤).

أصل النذر، دلَّ على ذلك التعليل حيث قال: «**وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ**».

إذًا فلا إشكال، والنذر عبادة من العبادات العظيمة، وهنا قاعدة في أنواع الاستدلال على أن عملًا من الأعمال صَرْفُه لغير الله عَزَّوَجَلَّ شرك أكبر، وذلك أن الاستدلال له نوعان:

النوع الأول استدلال عام: أي: أن كل دليل من الكتاب، أو السنة فيه إفراد الله بالعبادة يكون دليلًا على أن كل عبادة لا تصلح إلا لله، هذا نوع من الأدلة، كل دليل فيه إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بالعبادة يصلح أن تستدل به على أن عبادة ما لا يجوز صرفها لغير الله عَزَّوَجَلَّ بأن تقول: دلَّ الدليل على وجوب صرف العبادة لله وحده، وعلى أنه لا يجوز صرف العبادة لغير الله عَزَّوَجَلَّ ، وأن من صرفها لغير الله عَزَّوَجَلَّ ، فقد أشرك، وتلك العبادة الخاصة، مثلًا عندنا هنا النذر، تقول: هذه عبادة من العبادات فهي داخلة في ذلك النوع من الأدلة.

والنوع الثاني من الاستدلال: أن تستدل على المسائل بأدلة خاصة وردت فيها: تستدل على الذبح بأدلة خاصة وردت في الذبح، تستدل على وجوب الاستغاثة بالله وحده دون ما سواه بأدلة خاصة بالاستغاثة، وعلى أدلة خاصة بالاستعاذة ونحو ذلك.

فإذًا الأدلة على وجوب إفراد الله بجميع أنواع العبادة تفصيلًا وإجمالًا، وعلى أن صرفها لغير الله شرك أكبر يستقيم بهذين النوعين من الاستدلال:

النوع الأول: استدلال عام بكل آية، أو حديث فيها الأمر بإفراد الله بالعبادة، والنهي عن الشرك فتُدخِل هذه الصورة فيها ؛ لأنها عبادة بجامع تعريف العبادة.

النوع الثاني: أن تستدل على المسألة بخصوص ما ورد فيها من الأدلة؛ لهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ**)، واستدل عليها بخصوص أدلة وردت في النذر، والآيات التي قدَّمها في أول الكتاب كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ١٥١] هذه أدلة تصلح لأن تستدل بها على أن صرف النذر لغير الله شرك، فتقول: النذر لغير الله عبادة، والله عَزَّوَجَلَّ نهى أن تُصرَف العبادة لغيره، وأن من صرف العبادة لغير الله فهو مشرك، وتقول: النذر عبادة؛ لأنه كذا وكذا؛ لأنه داخل في حد العبادة حيث إنه يرضاه الله عَزَّوَجَلَّ ومَدَحَ الموفين به.

فالدليل الخاص أن تستدل بخصوص ما جاء في الكتاب، والسنة من الأدلة على النذر؛ ولهذا الشيخ هنا أتى بالدليل التفصيلي، وفي أول الكتاب أتى بالأدلة العامة على كل مسائل العبادة، وهذا من الفقه الدقيق في التصنيف، وفقه الأدلة الشرعية من أن المستدل على مسائل التوحيد ينبغي له أن يدرك التنويع؛ لأن في تنويع الاستدلال، وإيراد الأدلة من جهة، ومن جهة أخرى، وثالثة، ورابعة ما يضعف حجة الخصوم الذين يدعون الناس لعبادة غير الله، وللشرك به عَزَّوَجَلَّ، وإذا أتيت مرة بدليل خاص، ومرة بدليل عام، ونوعت فإنه يضيق، أما إذا كان ليس إلا ثَمَّ دليل واحد فربما أوَّله لك، أو ناقشك فيه، فيحصل ضعف عند المستدل، أما إذا انتبه لمقاصد أهل العلم، وحَفِظَ الأدلة فإنه يقوى على الخصوم، والله عَزَّوَجَلَّ وعد عباده بالنصر: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ

ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقد قال الشيخ رحمه الله في (كشف الشبهات): **(والعامي من الموحدين يغلب الألف من علماء المشركين)**، وهذا صحيح فإن عند العوام الذي علموا مسائل التوحيد، وأخذوها عن أهلها عندهم من الحجج، ووضوح البينات في ذلك ما ليس عند بعض المتعلمين[١].

وقول الله عز وجل: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، **وجه الاستدلال ظاهر**: وهو أن الله عز وجل مدح الموفين بالنذر، ومَدْحُه للموفين بالنذر يقتضي أن هذه العبادة محبوبة له عز وجل، وأنها مشروعة، وما كان كذلك فهو من أنواع العبادات، فيكون صرفه لغير الله عز وجل شركا أكبر.

كذلك قوله: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، دال على أن النذر عظَّمه الله عز وجل بقوله عز وجل: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وعظم أهله، وهذا يدل على أن الوفاء به عبادة محبوبة لله عز وجل.

---

(١) انظر: كشف الشبهات (ص١٦٠).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلاَ يَعْصِهِ»[(١)].

ش: قوله: (عَنْ عَائِشَةَ) هي: أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، وابنة الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تزوجها النبي ﷺ وهي ابنة سبع سنين، ودخل بها ابنة تسع، وهي أفقة النساء مطلقًا، وهي أفضل أزواج النبي ﷺ إلا خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ففيها خلاف، ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قوله: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ». أي: فليفعل ما نذره من طاعة الله، وقد أجمع العلماء على أن من نذر طاعة لشرط يرجوه، كإن شفى الله مريضي فعلي أن أتصدق بكذا، ونحو ذلك وجب عليه إن حصل له ما علق نذره على حصوله، وحكي عن أبي حنيفة: أنه لا يلزم الوفاء إلا بما جنسه واجب بأصل الشرع كالصوم، وأما ما ليس كذلك كالاعتكاف فلا يجب عليه الوفاء به.

قوله: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلاَ يَعْصِهِ» زاد الطحاوي: «وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ»[(٢)]، وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية.

قال الحافظ: اتفقوا على تحريم النذر في المعصية، وتنازعوا: هل ينعقد موجبًا للكفارة، أم لا[(٣)]؟ وتقدم.

وقد يستدل بالحديث على صحة النذر في المباح، كما هو مذهب

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).
(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٤٣).
(٣) انظر: فتح الباري (١١/ ٥٨٧).

أحمد، وغيره، يؤيده ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وأحمد، والترمذي، عن بريدة رضي الله عنه : «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتِ النبي ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ على رَأْسِكَ بِالدُّفِّ، فَقَالَ: أَوْفي بِنَذْرِكِ»(١)، وأما نذر اللجاج، والغضب فهو يمين عند أحمد، فيخير بين فعله، وكفارة يمين، لحديث عمران بن حصين مرفوعًا «لاَ نَذْرَ في غَضَبٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»(٢) رواه سعيد بن منصور، وأحمد، والنسائي، فإن نذر مكروهًا كالطلاق استحب أن يكفر، ولا يفعله.

الشرح:

قال رحمه الله : (وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهَ ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ، فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ، فَلاَ يَعْصِهِ». وجه الدلال من هذا الحديث: أن النبي ﷺ أوجب الوفاء بالنذر فقال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ، فَلْيُطِعْهُ»، وذلك إيجاب الوفاء بالنذر الذي يكون على طاعة، كأن يقول: لله علي أن أُصلي كذا وكذا، فهذا يجب عليه أن يوفي بالنذر.

أو أن يكون نذرًا مقيدًا فيقول: إن شفى الله مريضي فلله علي أن أتصدق بمائة ريال، فهذا يجب عليه أن يوفي بنذره لله عز وجل ، وإيجاب ذلك يدل على أنه عبادة محبوبة؛ لأن الواجب من أنواع العبادات، وأن ما كان

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٢)، والترمذي (٣٦٩١)، وأحمد (٥/ ٢٥٣، ٣٥٦).
(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣)، والنسائي (٧/ ٢٨، ٢٩).

وسيلة إليه فإنه أيضًا عبادة؛ لأن الوسيلة للوفاء بالنذر هو النذر فلولا النذر لم يأتِ الوفاء، فأُوجِب الوفاء؛ لأجل أن المكلف هو الذي ألزم نفسه بهذه العبادة.

«وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ، فَلاَ يَعْصِهِ»؛ لأن إيجاب المكلف على نفسه معصية الله عَزَّوَجَلَّ هذه معارضة لنهي الله عَزَّوَجَلَّ عن العصيان، وإذا نذرالعبد العصيان فإن النذر - كما هو معلوم في الفقه - قد انعقد، ويجب عليه ألا يفي بفعل تلك المعصية، لكن يجب عليه أن يكفِّر عن ذلك كفارة يمين، ومحل ذلك باب النذر في كتب الفقه.

المقصود من هذا: أن استدلال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالشق الأول وهو قوله: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ، فَلْيُطِعْهُ»، وهذا ظاهر، وكذلك في قوله: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ، فَلاَ يَعْصِهِ» وأوجب عليه كفارة يمين، فهذا يدل على أن أصله منعقد، وإنما انعقد لكونه عبادة، وإذا كان عبادة فصرفها لغير الله شرك أكبر به عَزَّوَجَلَّ .

النذر لله عَزَّوَجَلَّ عبادة عظيمة، والنذر لغير الله عَزَّوَجَلَّ أيضًا عبادة، فإذا توجه الناذر لغيرالله بالنذر فقد عبده، وإذا توجه الناذر لله عَزَّوَجَلَّ بالنذر، فقد عبد الله عَزَّوَجَلَّ .

فالنذر إذا كان لله، أو كان لغير الله فهو عبادة، فإذا كان لله فهو عبادة لله عَزَّوَجَلَّ ، وإذا كان لغير الله فهو عبادة لذلك الغير.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: وُجُوبُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً للهِ فَصَرْفُهُ إِلَى غَيْرِهِ شِرْكٌ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ نَذْرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ.

١٢ - بَابُ

مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

قوله: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ).

الاستعاذة: الالتجاء والاعتصام، ولهذا يسمى المستعاذ به: معاذًا[١]، وملجأ، فالعائذ بالله قد هرب مما يؤذيه، أو يهلكه، إلى ربه، ومالكه، واعتصم، واستجار به، والتجأ إليه.

وهذا تمثيل، وإلا فما يقوم بالقلب من الالتجاء إلى الله، والاعتصام به، والانطراح بين يدى الرب، والافتقار، والتذليل له، أمر لا تحيط به العبارة. قاله ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ[٢].

وقال ابن كثير: الاستعاذة هي: الالتجاء إلى الله، والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر، والعياذ يكون لدفع الشر، واللياذ لطلب الخير. انتهى[٣].

قلت: وهي من العبادات التي أمر الله تعالى بها عباده؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

---

(١) قال الشارح - حفظه الله - معاذًا، المُعاذ هو المستعيذ، إذا أُعيذ سمّي مُعاذًا، أم هذا مَعاذًا.
(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٧٠٤).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ١١٤).

....

[فصلت: ٣٦]، وأمثال ذلك في القرآن كثير، كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، **فما كان عبادة لله فصرفه لغير الله شرك في العبادة، فمن صرف شيئًا من هذه العبادات لغير الله جعله شريكًا لله في عبادته، ونازع الرب في إلهيته كما أن من صلى لله صلى لغيره يكون عابدًا لغير الله، ولا فرق، كما سيأتي تقريره قريبًا - إن شاء الله تعالى -.**

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]).

قال ابن كثير: أي: **كنا نرى أن لنا فضلًا على الإنس؛ لأنهم كانوا يعوذون بنا، أي: إذا نزلوا واديًا، أو مكانًا موحشًا من البراري، وغيرها كما كانت عادة العرب في جاهليتها، يعوذون بعظيم ذلك المكان من الجان أن يصيبهم بشيء يسوءهم، كما كان أحدهم يدخل بلاد أعدائه في جوار رجل كبير، وذمامه، وخفارته، فلما رأت الجن أن الإنس يعوذون بهم من خوفهم منهم زادوهم رهقًا، أي: خوفًا، وإرهابًا، وذعرًا، حتى يبقوا أشد منهم مخافة، وأكثر تعوذًا بهم -...**

إلى أن قال: قال أبو العالية، والربيع، وزيد بن أسلم: رهقًا أي: خوفًا. وقال العوفي عن ابن عباس: فزادوهم رهقًا أي: إثمًا. وكذا قال قتادة. ا. هـ[1].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٩/١٠٨).

....

وذاك أن الرجل من العرب كان إذا أمسى بواد قفر، وخاف على نفسه قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه. يريد كبير الجن(١).

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الاستعاذة بغير الله.

وقال ملا علي قاري الحنفي: لا يجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، وذكر الآية، وقال: قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨] فاستمتاع الإنسي بالجني في قضاء حوائجه، وامتثال أوامره، وإخباره بشيء من المغيبات، واستمتاع الجنى بالإنسى تعظيمه إياه، وإستعاذته به وخضوعه له. انتهى ملخصًا.

قال المصنف: وفيه أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية، لا يدل على أنه ليس من الشرك.

الشرح:

فهذا الباب ترجمه الإمام رحمه الله بقوله: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ)، وهذا الباب مع الباب الذي قبله، والأبواب أيضًا التي سلفت كلها

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢٣٩).

في بيان قصد هذا الكتاب، وبيان الغرض من تأليفه، وأن التوحيد إنما يُعرف بضده، فمن طلب التوحيد فليطلب ضد التوحيد؛ لأنه - أعني: التوحيد - يجمع بين الإثبات والنفي، يجمع بين الإيمان بالله، وبين الكفر بالطاغوت، فمن جمع بين هذين فقد عرف التوحيد؛ ولهذا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فَصَّل في أفراد توحيد العبادة، وفصَّل في أفراد الشرك، فبين أصناف الشرك الأصغر القولي، والعملي، وبين أصناف الشرك الأكبر العملي، والاعتقادي، فذكر الذبح لغير الله، وذكر النذر لغير الله، والذبح، والنذر عبادتان عظيمتان.

وعبادة الذبح، وعبادة النذر ظاهرة، عبادة الذبح فعلية عملية، والنذر قولية إنشاءً، وعملية وفاء، فذكر الذبح من العمليات، أي: من أنواع الشرك الأكبر الذي يكون من جهة العمل، وذكر النذر لغير الله وهو يحصل بالقول، والذبح والنذر - العمل والقول - كل منهما معه اعتقاد تعظيم المخلوق كتعظيم الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]، وعطف على ذلك (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ)، والاستعاذة بغير الله تكون بالقول الذي معه اعتقاد، فهي مناسبة لأن تكون بعد (بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ).

وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مِنَ الشِّرْكِ) (مِنَ) تبعيضية، وهذا الشرك هو الشرك الأكبر، من الشرك الأكبر الاستعاذة بغير الله؛ لأن (الألف واللام)، أو (اللام وحدها) الداخلة على الشرك هذه تعود إلى المعهود، وهو أن الاستعاذة بغير الله شرك أكبر بالله عَزَّوَجَلَّ.

فهذا الباب هو بداية الأبواب المتعلّقة بالدعاء، وأن صرف عبادة الدعاء لغير الله عَزَّوَجَلَّ شرك، والدّعاء أقسام:

منه الاستعاذة، ومنه الاستغاثة، ومنه السؤال - سؤال الحاجة -، ومنه الاستشفاع، ونحو ذلك، هذا كلّه داخل في الدعاء؛ لأنّ حقيقة الدعاء الطلب، طلب ما يحبّه الداعي، فتسأل ربّك، تقول: يا ربّي أطلب منك كذا وكذا، فهذا دعاء، الاستعاذة استفعال من العياذ، أي: طلب العوذ، أو طلب العياذ، كذلك الاستغاثة طلب الغوث؛ لأن الاستفعال في اللغة موضوع للطلب، فـ(السين والتاء) تُزاد لأجل معنى الطلب، فتقول: أستخبرك، إذا طلبت أن يخبرك، أستجير إذا طلبت أن يجيرك، أستعيذ إذا طلبت أن يعيذك، أستغيث إذا طلبت أن يغيثك، وهذه كلّها من معاني الطلب، والطلب بأنواعه سواءً كان طلبًا لتحصيل خير، أو طلبًا لدفع شرّ، وتحصيل الخير بالطلب أنواع، ودفع الشرّ بالطلب أنواع، كلّ هذا يشمله اسم الدعاء، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فهذه المسألة العظيمة ألا وهي مسألة أن دعاء غير الله عَزَّوَجَلَّ شرك، وأن سؤال غير الله عَزَّوَجَلَّ فيما لا يقدر عليه إلّا الله عَزَّوَجَلَّ شرك أكبر.

هذه مقرّرة في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وفي سنة نبيّه ﷺ تقريرًا متنوّعًا، ببراهين مختلفة، وأدلّة متنوّعة، ومن الأدلّة العامة ما في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾، وكما في قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝٦﴾ [الأحقاف: ٥-٦]، وغير ذلك من الآيات الّتي في هذا المعنى، كذلك فُصّلت أنواع الدّعاء، وأنواع الطلب، وفي كلّ منها دليل.

فهذا الباب وضعه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لبيان أنّ الاستعاذة بغير الله عَزَّوَجَلَّ شرك، فقال: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ**)، وقد تبيّن معنى الاستعاذة من

حيث أنّها طلب، وأصلها أصل الاستعاذة، فيها معنى الهرب إلى من يزيل الخوف، فيقول القائل: أستعيذ بفلان، أو أستعيذ بك، إذا كان هذا المستعاذ به يملك أن يزيل خوفه، أي: هرب إلى من يعيذه، وهذا هو العياذ، ويطلق على المستعاذ به: المعاذ، والملجأ، والوَزَر - بفتحتين -؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ۝ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ۝﴾ [القيامة: ١١-١٢] هذا هو المعاذ، معاذ، ملجأ، وَزَرَ، هذا هو الّذي يعيذ، ويلجئ، ويجعل المرء في طمأنينة ممّا كان يخاف منه، هذه هي الاستعاذة، وهذه هي حقيقتها اللّغوية.

إذًا هي الالتجاء إلى عظيم قادر ليزيل ما خاف منه المستعيذ، هي اعتصام، هي إقبال على من يستطيع، ويملك، ويقدر على فكّ المكروه، أو العصمة من المكروه، ومن المعلوم أنّ تلك المكروهات المتنوّعة الّتي تصيب ابن آدم أنّ الّذي يملكها حقيقة، أي: يملك دفعها، خاصة المكروهات الّتي لم تقع بعد هذه لا يملكها إلّا الله عَزَّوَجَلَّ ، وابن آدم يملك بعض ما أقدره الله عَزَّوَجَلَّ عليه، فمن طلب العوذ، أو الغوث من غير الله عَزَّوَجَلَّ ، وهذا المطلوب منه لا يقدر على أن يعيذه، ولا على أن يغيثه، فذلك الطّلب شرك، وذلك الطالب قد صرف هذه العبادة لغير الله عَزَّوَجَلَّ ، والعياذ واللّياذ، يتواردان تارة، ويفترقان تارة، وفرّق بينهما بعض أئمّة اللغة، وغيرهم.

ونقل ابن كثير هذا التفريق، فقال: إنّ العياذ يكون فيما يخاف منه، واللياذ يكون فيما يرغب فيه، فإذا هربت من شيء مخوف، تقول: أعوذ بالله، إذا رغبت في شيء محبوب إليك أن تقول: ألوذ بجنابك، ونحو ذلك.

وهذا التفريق عن بعضهم، وإلاّ فهما يتواردان، تقول: أعوذ، وتقول: ألوذ في هذا، وفي هذا، وألوذ ظاهر، وأعوذ أكثر استعمالًا، بل قد لا يكاد يستعمل إلّا فيما يخاف منه.

وقد ذكر ابن القيم: أنّ هذا المعنى الّذي هو أنّ الاستعاذة هي التجاء، واعتصام، ونحو ذلك، أنّ هذا هو للتّمثيل، والتفهيم، وإلاَّ فإنَّ الاستعاذة عمل في القلب يكون معه عبادات أخر، فيما يقوم في القلب حين الاستعاذة، حين الالتجاء بالله، والاعتصام به، والهرب ممّا يخاف إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، من معرفة أنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو القادر على أن يزيل هذا المكروه، وهو عَزَّوَجَلَّ القادر على أن ييسّر الخير لعبده، وأن يصرف عنه الشرّ، وأنّه هو المدبّر للأمور، وما يقوم بالقلب من محبّة الله عَزَّوَجَلَّ إذ هو وليّ النعم، والتوكّل عليه، وتفويض الأمر إليه، كما قال ابن القيم: أمرٌ لا تحيط به العبادة؛ لأن هذه المسائل ألا وهي مشاعر القلوب، وعبادات القلوب إنّما يُفصح عن بعضها للتّمثيل، أمّا حقيقة ما يقوم في القلب فهذا لا يكاد يأتي عليه الوصف.

قال هنا: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ)، وقوله: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ)، هذا الغير يشمل كل ما يتوجه الناس إليه بالشرك، ويدخل في ذلك بالأولية ما كان المشركون الجاهليون يتوجهون إليه بذلك من الجن، ومن الملائكة، ومن الصالحين، ومن الأشجار، والأحجار، ومن الأنبياء، والرسل إلى غير ذلك.

هل قوله هنا: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ) هل المقصود منه أن الاستعاذة جميعًا لا تصلح إلا لله، وأنه لو استعاذ بمخلوق فيما يقدر عليه أنه يدخل في الشرك ؟

الجواب: هذا فيه تفصيل:

من أهل العلم من قال: الاستعاذة لا تصلح إلا الله، وليس ثَمَّ استعاذة بمخلوق فيما يقدر عليه؛ لأن الاستعاذة توجه القلب، واعتصامه، والتجاؤه، ورغبه، ورهبه فيها هذه المعاني جميعًا فهي توجه للقلب، وهذه المعاني جميعًا لا تصلح إلا لله عَزَّوَجَلَّ.

وقال آخرون: قد جاءت أدلة بأنه يستعاذ بالمخلوق فيما يقدر عليه؛ لأن حقيقة الاستعاذة طلب انكفاف الشر -، طلب العياذ وهو: أن يعيذ من شرٍّ أحدق به، وإذا كان كذلك فإنه قد يكون المخلوق يملك شيئًا من ذلك، قالوا: فإذًا تكون الاستعاذة بغير الله شركًا أكبر إذا كان ذلك المخلوق لا يقدر على أن يعيذ، أو لا يقدر على الإعاذة مما طَلب إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

والذي يظهر من ذاك أن المقام كما ذكرت فيه تفصيل، وذاك أن الاستعاذة فيها عمل ظاهر، وفيها عمل باطن، فالعمل الظاهر أن يطلب العوذ، أن يطلب العياذ، وهو أن يُعصم من هذا الشر، أو أن ينجو من هذا الشر، وفيها عمل باطن، وهو توجه القلب، وسكينته، واضطراره، وحاجته إلى هذا المستعاذ به، واعتصامه بهذا المستعاذ به، وتفويض أمر نجاته إليه.

إذا كان هذان في الاستعاذة فإذا قيل: الاستعاذة لا تصلح إلا لله أي: لا تصلح إلا بالله، لا يستعاذ بمخلوق مطلقًا يُعنَى به: أنه لا يستعاذ به من جهة النوعين جميعًا؛ لأن منه عمل القلب، وعمل القلب الذي وصفت بالإجماع لا يصلح إلا الله عَزَّوَجَلَّ وإذا قيل: الاستعاذة تصلح للمخلوق فيما يقدر عليه، تصلح بالمخلوق فيما يقدر عليه، فهذا لِمَا جاء في بعض الأدلة من الدلالة على ذلك، وهذا إنما يُراد منه الاستعاذة بالقول، ورغب القلب في أن يخلص مما هو فيه من البلاء، وهذا يجوز أن يُتوجَّه به إلى المخلوق.

فإذًا حقيقة الاستعاذة تجمع الطلب الظاهر، وتجمع المعنى الباطن؛ ولهذا اختلف أهل العلم فيها، فالذي ينبغي أن يكون منك دائمًا على ذكر أن توجه أهل العبادات الشركية لمن يشركون به من الأولياء، أو الجن، أو الصالحين، أو الطالحين، أو غير ذلك، أنهم جمعوا بين القول باللسان، وبين أعمال القلوب التي لا تصلح إلا الله عَزَّوَجَلَّ ، وبهذا يبطل ما يقوله أولئك الخرافيون من أن الاستعاذة بهم إنما هي فيما يقدرون عليه، وأن الله أقدرهم على ذلك، فيكون إبطال مقالهم راجعًا إلى جهتين:

الجهة الأولى: أن يُبطَل قولهم في الاستعاذة، وفي أشباهها أن هذا المَيْت، أو هذا الجني يقدر على هذا الأمر، وإذا لم يقتنع بذلك، أو حصل هناك إيراد اشتباه فيه.

الجهة الثانية: أن يتوجه المورد للأدلة السنية، أن يتوجه إلى أعمال القلب، وأن هذا الذي توجَّه إلى ذلك الميت، أو الولي قد قام بقلبه من العبوديات ما لا يصلح إلا لله عَزَّوَجَلَّ .

فنقول إذًا: الاستعاذة بغير الله شرك أكبر؛ لأنها صَرْفُ العبادة لغير الله عَزَّوَجَلَّ فإن كان ذلك في الظاهر مع طمأنينة القلب بالله، وتوجه القلب إلى الله، وحسن ظنه بالله، وأن هذا العبد إنما هو سبب، وأن القلب مطمئن فيما عند الله، فإن هذه تكون استعاذة بالظاهر، وأما القلب فإنه لم تقمْ به حقيقة الاستعاذة، وإذا كان كذلك كان هذا جائزًا.

ثم ذكر قول الله: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، هذا شروع في الاستدلال على أن الاستعاذة بغير الله شرك، فاستدلّ بالآية، واستدلّ بالحديث، أمّا الآية فنظائرها كثير، والآية هذه أخبر الله عَزَّوَجَلَّ بها عن قول الجنّ، فالجنّ هم الذين قالوا: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ

رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ الّذين أسلموا، وآمنوا، والسورة، أو مطلعها في الإخبار عن مقال الجنّ في تعداد ما كان يعتقده الجنّ، وفيها بيان شيء من شركيّات أولئك، أو مخالفاتهم لرسول الله ﷺ إذ هؤلاء قد آمنوا، فقال تعالى مخبرًا عن قولهم: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾.

ووجه الاستدلال من جهتين:

الجهة الأولى: أنّ هذه الآية في مساق ذكر إشراك بعض الجنَّ.

وجه الاستدلال الثاني: في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ وقد فسّرت ﴿رَهَقًا﴾ بإثمًا، وكفرًا، وطغيانًا، فزاد الجنّ الإنس إثمًا، وكفرًا، وشركًا، وطغيانًا، أو زادوهم خوفًا، كما فسّرها بعضهم، المعنى قريب.

فإذا كان كذلك فما سبب نزولها، أو ما الحال الّذي تصفه هذه الآية؟، كما ذكر ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنّه كان من عادة العرب أنّه إذا نزل منهم نازل، طائفة، أو جماعة، نزلوا بوادٍ يخافون شرّ ما فيه من الجنَّ، أو من الهوام، أو من الدواب استعاذوا بعظيم ذلك الوادي من الجنّ فقال قائلهم: نعوذ بعظيم هذا الوادي - أي: من الجن - من سفهاء قومه، فإذا سمعها الجنّي، أو نقلت له، فرح بها إذ شياطين الجنّ يفرحون بإشراك الإنس بهم، فيعيذونهم، فوجد العرب أنّ تلك الاستعاذة قد نفعتهم، ومع ذلك حكم الله عَزَّوَجَلَّ عليهم بالشرك بفعلتهم هذه.

ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائله: في هذا بيان أن كون السبب ينفع لا يُعدّ، أو ليس بدليل على كونه ليس بشرك، فقد يكون السبب ينفع، ولكن نفعه إنّما أتى من جهة الإشراك، وهذا خاصة فيما يتعلّق بالجنّي، وبأساليبهم إذ هم يفرحون بعمل الإنس في إشراكهم بهم.

فإذا حصل هذا من الإنس استمتاع الجنّي بالإنسيّ، أي: بشركه، ثمّ يستمتع الإنسيّ بالجنّي بما حصل له من الانتفاع؛ ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٢٨] استمتع الإنس بالجنّ، واستمتع الجنّ بالإنس، فاستمتاع الجنّ بالإنس بالإشراك، واستمتاع الإنس بالجنّ بأن يجيروهم ممّا يخافه الإنس، أو يخبروهم ببعض المغيّبات كما يفعل الكهنة، ونحوهم، أو يصيبون من يشاء الإنسي أن يصيبهم بمكروه بواسطة الجنّ كما في فعل السحرة ونحوهم.

المقصود أنّه حصل استمتاع من الجنّي بالإنس، ومن الإنس بالجنّي، وهذا الاستمتاع نفع الإنس، ولكن هذا النفع ولو كان في طرد مكروه عن الإنسيّ، فإنّه لا يُعدّ سببًا مباحًا، ولا سببًا مأذونًا به في الشرع، بل رغم انتفاع العرب بذلك فقد حكم الله عَزَّوَجَلَّ عليهم بالشرك بصرفهم العبادة لغير الله عَزَّوَجَلَّ.

كذلك من أدلّة كون الاستعاذة بغير الله عَزَّوَجَلَّ شركًا: أنّ الله عَزَّوَجَلَّ أمر بأن يستعيذ به نبيّه ﷺ، وأن يستعيذ به عامة أمّة نبيّه، أو كلّ فرد من أمّة نبيّه ﷺ، فالنّاس جميعًا الجنّ والإنس مأمورون بأن يستعيذوا بالله عَزَّوَجَلَّ وحده، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، وهذا أمر بأن يستعيذ النبي ﷺ، وأن يستعيذ الناس بربّهم عَزَّوَجَلَّ وحده.

فمعنى ذلك أنّ الاستعاذة بالله عَزَّوَجَلَّ وحده مأمور بها، وما دام أنّها مأمور بها فإنّها تكون عبادة؛ لأنّ الأمر بها كان من غير اطراد عرفي، ولا اقتضاء عقليّ، فعُرف الناس كان بخلاف ذلك، وعقولهم لم ترشدهم إلى

هذا، والله نقلهم من شركهم إلى التوحيد، وأمرهم بأن يستعيذوا به وحده، فدلّ على أنّ هذا من العبادة، وهذا دليل خاص، وأمّا الدليل العام فهو دخول الاستعاذة في معنى الدّعاء؛ لأنّها طلب، فإذا أردت أن تستدلّ على أنّ الاستعاذة بغير الله شرك فتستدلّ بهذه الآية التفصيلية، ولك أن تستدلّ بالأدلّة العامة في أنّ صرف الدعاء لغير الله عَزَّوَجَلَّ شرك.

وبعد ذلك تقول: إنّ الاستعاذة والاستغاثة طلب، والطّلب من أنواع الدّعاء، فيقوم البرهان على ذلك قويًّا.

وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١)

ش: هي (خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ)، بن أمية السلمية، يقال لها: أم شريك، ويقال: إنها هي الواهبة، وكانت قبل تحت عثمان بن مظعون.

قال ابن عبد البر: وكانت صالحة فاضلة.

قوله: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ» شرع الله لأهل الإسلام أن يستعيذوا به بدلًا عما يفعله أهل الجاهلية من الإستعاذة بالجن، فشرع الله للمسلمين أن يستعيذوا بأسمائه، وصفاته.

قال القرطبي: قيل: معناه الكاملات التي لا يلحقها نقص، ولا عيب، كما يلحق كلام البشر. وقيل معناه: معناه الشافية الكافية. وقيل: الكلمات هنا هي القرآن، فإن الله أخبر عنه بأنه: ﴿هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤] وهذا الأمر على جهة الإرشاد إلى ما يدفع به الأذى، ولما كان ذلك استعاذة بصفات الله تعالى كان من باب المندوب إليه المرغب فيه، وعلى هذا فحق المستعيذ بالله، أو بأسمائه، وصفاته أن يصدق الله في التجائه إليه، ويتوكل في ذلك عليه، ويحضر ذلك في قلبه، فمتى فعل ذلك وصل إلى منتهى طلبه، ومغفرة ذنبه.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وقد نص الأئمة كأحمد، وغيره على أنه لا يجوز

الإستعاذة بمخلوق، وهذا مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق، قالوا: لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه استعاذ بكلمات الله، وأمر بذلك، ولهذا نهى العلماء عن التعازيم، والتعاويذ التي لا يعرف معناها خشية أن يكون فيها شرك[١].

وقال ابن القيم: ومن ذبح للشيطان، ودعاه، واستعاذ به، وتقرب إليه بما يجب فقد عبده، وإن لم يسم ذلك عبادة، ويسميه استخدامًا، وصدق، هو استخدام من الشيطان له، فيصير من خدم الشيطان، وعابديه، وبذلك يخدمه الشيطان، لكن خدمة الشيطان له ليست خدمة عبادة، فإن الشيطان لا يخضع له، ولا يعبده كما يفعل هو به. ا. هـ.[٢].

قوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] قال ابن القيم رحمه الله: أي: من كل شر في أي مخلوق قام به الشر من حيوان، أو غيره، إنسيًا، أو جنيًا، أو هامة، أو دابة، أو ريحًا، أو صاعقة، أو أي نوع من أنواع البلاء في الدنيا والآخرة[٣].

و(ما) ههنا موصولة وليس المراد بها العموم الإطلاقي، بل المراد

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٦).
(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٧٦٠).
(٣) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٧٢٦).

....

التقييدي الوصفي، والمعنى: من شر كل مخلوق فيه شر، لا من شر كل ما خلقه الله، فإن الجنة، والملائكة، والأنبياء ليس فيهم شر، والشر يقال على شيئين: على الألم، وعلى ما يفضي إليه.

قوله: «لَمْ يَضُرُّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». قال القرطبي: هذا خبر صحيح، وقول صادق علمنا صدقه دليلًا وتجربة، فإني منذ سمعت هذا الخبر عملت عليه، فلم يضرني شيء إلى أن تركته، فلدغتني عقرب بالمهدية ليلًا، فتفكرت في نفسي فإذا بي قد نسيت أن أتعوذ بتلك الكلمات.

الشرح:

هذا الحديث حديث خولة بنت حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دليل من الأدلّة على أنّ الاستعاذة بغير الله عَزَّ وَجَلَّ شرك، وهذا الحديث هو قول النبي ﷺ: **«مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَاك»**.

فقوله: **«مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ»** هنا استعاذة من هذا النازل استعاذة بكلمات الله التامات، وأئمّة أهل السنة - رحمهم الله تعالى - لمّا حصلت الفتنة بخلق القرآن، والقول بخلق القرآن، وابتُلي النَّاس، والأئمّة، والقضاة، والمفتون، والوعّاظ، وأئمّة الصلوات، ابتلوا بالقول بخلق القرآن، كان من ضمن البراهين الّتي أقامها أئمّة أهل السنة

على أن القرآن ليس بمخلوق هذا الحديث؛ لأن النبي ﷺ قال: «**مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ**»، وهذا معناه: استعاذة بكلام الله ﷻ، قالوا: وهذا دليل على أنّ كلمات الله ﷻ ليست بمخلوقة.

ومعنى هذا أنّه مقرّر عند الجميع عند أئمّة أهل السنّة، وعند غيرهم أنّ الاستعاذة لا تكون بمخلوق، ولهذا قال: لأنّه مقرّر عندهم أن الاستعاذة بغير الله ﷻ شرك، فما دام كذلك فلا يُمكن أن يُرشد إلى الشرك.

فمعنى هذا أنّ كلمات الله ﷻ ليست بمخلوقة، إذ لو كانت مخلوقة كان فيها أمر بأن يستعيذ النّازل في ذلك المنزل بمخلوق، وهذا معناه: أنّه شرك، وهذا ممّا يرفضه الطّرفان المتنازعان في تلك الفتنة.

وهذا من البراهين القويّة التّي أقامها أهل السنة مع براهين الكتاب المجيد.

فقوله هنا: «**أَعُوذُ**» أي: ألتجئ، وأعتصم بالله.

«**بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامّاتِ**» كلمات الله ﷻ نوعان:

كلمات قدرية كونية، وكلمات شرعية.

والكلام هو ممّا ينقسم إلى كوني قدري، وإلى شرعي، فهاهنا استعاذة بكلمات الله التامة، وهي كلمات الله الكونية القدرية، الّتي لا يلحقها نقص، هي تامة كاملة، والله ﷻ وصف كلماته الكونية بالتّمام، ووصف كلماته الشرعيّة بالتمام، فقال ﷻ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وفي القراءة الأخرى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾[1]، هذه

---

(١) قرأ نافع وابن عامر: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ بالألف على الجمع، وقرأ الباقون ﴿كَلِمَتُ﴾ وحجتهم أنها تُجمع سائر الكلمات، وتقع مفردة على الكثرة، فإذا كان ذلك كذلك استُغني بها =

كلمات شرعيّة في القرآن، أي: تمّت كلمات ربّك صدقًا فيما أخبر به من الأخبار، وعدلًا فيما أنزله من الأحكام: ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، فهذا من الكلمات الشرعية، في قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾ [الكهف: ١٠٩]، الكلمات هنا: كلمات كونية؛ لأنّه لا يحدث في ملكوت الله عَزَّوَجَلَّ شيء إلّا بإذنه ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ [النحل: ٤٠]، بين الكاف والنون تحدث الحوادث في ملكوت الله عَزَّوَجَلَّ .

فهذه كلمات كونيّة، وهذه الكلمات الكونيّة هي الّتي بها خُلق الخلق، وبها إنزال ما يُنزل الله عَزَّوَجَلَّ ، ورفع ما يشاء الله عَزَّوَجَلَّ أن يرفعه.

ففي هذا الحديث: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامّة**» الأظهر أنَّ هذه الكلمات هي الكلمات الكونيّة الّتي بها يحصل الخلق، بها يحدث الخير وبها يحدث الشرّ، أي: الشر المضاف لابن آدم.

فقول القائل: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامّاتِ**» أي: ألتجئ بالله عَزَّوَجَلَّ المتكلّم بالكلمات اللاّتي لا يلحقهنّ نقص، الكلمات الكاملة.

﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ والشرّ هو المكروه الّذي يلحق ابن آدم، إذا لحقه مكروه قال: لحقني شرٌّ من كذا، ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ «**ما**» هنا هل هي موصولة، أو مصدريّة؟

الجواب: أنّها موصولة. فقوله هنا: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ أي: من شرّ الذي خلقه، ولمّا كان هذا معنى «**ما**»، وقد تقرّر في الأصول، وفي النّحو

= عن الجمع؛ كما تقول: يعجبني قيامكم وقعودكم. انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (٢/ ٤٥٧)، وحجة القراءات (٦٢٧)، والسبعة في القراءات (ص٢٦٦)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٢٧٢).

أيضًا أنّ أسماء الموصول من ألفاظ العموم، فهل العموم هنا إطلاقي؟ أم العموم هنا عموم مقيّد ببعض الأوصاف؟

الجواب: أنّ هذا عموم مقيّد ببعض الأوصاف، وهذا هو الّذي يسمّيه بعض علماء الأصول الظّهور في العموم؛ لأنّ العموم عندهم أقسام، أعلى أقسامه: التنصيص الصريح في العموم، ومن أقسام العموم: الظهور في العموم، الظّهور هذا هو الّذي نعنيه هنا، وهو أن يكون العموم مقيّدًا ببعض الأوصاف، وهذا هنا هو المراد.

فقوله ﷺ: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ أي: من شرّ الّذي خلقه الله عز وجل ممّا فيه شرّ، ليس المعنى من شرّ كل ما خلق؛ لأنّ ما خلقه الله عز وجل بعضه فيه خير، وبعضه فيه ضدّ ذلك من الشّرّ المضاف لابن آدم، فيكون المعنى هنا مقيّدا، من شرّ كلّ خلق من مخلوقات الله فيه شرّ.

وهذا التّقييد له نظائر في الكتاب، والسنة، من ذلك قوله تعالى في وصف الرّيح الّتي دمّرت عاد، قال عز وجل : ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فهل العموم هنا عموم إطلاقي، أو عموم مقيّد ببعض الأوصاف؟

الجواب: مقيّد ببعض الأوصاف، ولذلك قال عز وجل بعدها: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾، أي: المساكن ما دخلت في ذلك، فمعنى ذلك تدمر كل شيء قبل التدمير بها، فالجبال ما دمّرتها، والأرض ما دمّرتها، والمساكن ما دمّرتها، ولكن دمّرت ما أذن لها بتدميره، فهذا من باب العموم المقيّد ببعض الأوصاف.

وهذا بحث أصولي مهمّ؛ لأنّه نافع في باب العقيدة، ونافع أيضًا في باب تفسير القرآن، وشرح الأحاديث[1].

---

(١) انظر: المسودة (ص١٤٣)، وروضة الناظر (ص٢٢١)، والمحصول للرازي (٢/ ٥٦٣)، وإرشاد الفحول (١/ ١٩٧ - ٢٠٧).

قال ﷺ: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ» يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون المقدّر، فـ(لم يضرّ)، أصلها يضر، ولكن الحرف المشدّد كما تعلمون أوّله ساكن، وثانيه متحرّك، فهل نجمع بين ساكنين، فالعرب هنا نقلت السكون الثاني من السكون إلى الفتح؛ لأنّه إذا نقلوه إلى الضمّ شابه الفعل المضارع الّذي لم يدخل عليه جازم، فإذا قال: لم يضرُّه، صارت كأنّها فعل مضارع لم يدخل عليه جازم، كأنّه يضرّه ابتداءً، ما دخل عليه، لو كسر ما ناسب هذا الفعل؛ لأنّ الفعل لا يأتيه جرّ، فنقلوه من السكون إلى الفتح لأجل ذلك، لم يضرّه شيء.

وهاهنا تنبيه على أن النبي ﷺ قال: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ»، ولم يقل ﷺ: لم يصبه شيء.

والقرطبي رحمه الله توهّم أن معنى الحديث لم يصبه شيء، ولذلك قال: «تركته ليلة فأصابتني عقرب»، وهذا خلاف الظّاهر من الحديث، إذ النبي ﷺ قال: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ»، فإن المستعيذ بهذا الدعاء، بكلمات الله التامات، القائل لهذا الدعاء إذا نزل قد يصيبه ما يصيبه، لكنّه بإذن الله لا يضرّه إذا كان العبد قد أجيبت دعوته وأعيذ؛ لأن العبد قد يستعيذ ولا يُعاذ، ليس كلّ من استعاذ أعيذ، وقد يستعيذ ويُعاذ، فإذا أصاب العبد شيء من ذلك فإنّما أتى من أحد جهتين: إمّا أنّه هو أصابه خلل في نفسه، عاقبه الله عزوجل عليه بالإعراض عنه، وبعدم إعاذته، وإمّا أن يكون هذا الشّيء الّذي أصابه أصابه إصابةً لا مضرّة معها، والنبي ﷺ قال: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ»، وجرّبنا من هذا.

فإن العبد قد يصيبه ما يصيبه، لكنه لا يضرّه، وسرعان ما يذهب بإذن الله عزوجل ، وبلطفه، ورحمته.

(المنزل): يشمل البيت، ويشمل أيّ مقام تقوم فيه، حتّى إذا ظهرت، إذا خرجت إلى البرّية مثلًا، ومكثت لو ساعة، نصف ساعة، ربع ساعة، جلست في مكان، إذا قلت: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامّاتِ مَنْ شَرِّ مَا خَلَقَ**»، أو بالدعاء الآخر: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَة مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ، وَهَامةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لاَمَّةٍ**»[١].

هذا فيه مناسبة لنزول ذلك المنزل، وليس المنزل معناه البيت، المنزل: أيّ مكان تنزل فيه بعد قيامك.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْجِنِّ.

الثَّانِيَةُ: كَوْنُهُ مِنَ الشِّرْكِ.

الثَّالِثَةُ: الاسْتِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّ كَلِمَاتِ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، قَالُوا: لِأَنَّ الاسْتِعَاذَةَ بِالْمَخْلُوقِ شِرْكٌ.

الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذَا الدُّعَاءِ مَعَ اخْتِصَارِهِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيءِ يَحْصُلُ بِهِ مَصْلَحَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ مِنْ كَفِّ شَرٍّ، أَوْ جَلْبِ نَفْعٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشِّرْكِ.

١٣ - بَابُ

مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٦-١٠٧].

وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

ش: قوله: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وَالِاسْتِغَاثَةُ طَلَبُ الْغَوْثِ، وَهُوَ إِزَالَةُ الشِّدَّةِ، كَالِاسْتِنْصَارِ طَلَبُ النَّصْرِ، وَالِاسْتِعَانَةِ طَلَبُ الْعَوْنِ[1].

وقال غيره: الفرق بين الاستغاثة، والدعاء أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، والدعاء أعم من الاستغاثة؛ لأنه يكون من المكروب وغيره، فعطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص، فبينهما عموم، وخصوص مطلق، يجتمعان في مادة، وينفرد الدعاء عنها في مادة، فكل استغاثة دعاء، وليس كل دعاء استغاثة.

وقوله: (أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ). اعلم أن الدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعاء

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٠٣).

....

مسألة، ويراد به في القرآن هذا تارة، وهذا تارة، ويراد به مجموعهما.

فدعاء المسألة هو: طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع، أو كشف ضر؛ ولهذا أنكر الله على من يدعو أحدًا من دونه ممن لا يملك ضرًا، ولا نفعًا؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦]، وقوله: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾

قال شيخ الإسلام رحمه الله: فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة، قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَـٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَـٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وأمثال هذا في القرآن في دعاء المسألة أكثر من أن يحصر، وهو يتضمن دعاء العبادة؛ لأن السائل أخلص سؤاله لله، وذلك من أفضل العبادات.

....

وكذلك الذاكر لله، والتالي لكتابه، ونحوه، طالب من الله في المعنى، فيكون داعيًا عابدًا(١).

فتبين بهذا من قول شيخ الإسلام: «أن دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، كما أن دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة»، وقد قال الله تعالى عن خليله: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾﴾ [مريم: ٤٨-٤٩]، فصار الدعاء من أنواع العبادة، فإن قوله: ﴿وَأَدْعُواْ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا﴾ كقول زكريا: ﴿إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] وقد أمر الله تعالى به في مواضع من كتابه كقوله: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف: ٥٥-٥٦]، وهذا هو دعاء المسألة المتضمن للعبادة، فإن الداعي يرغب إلى المدعو، ويخضع له، ويتذلل.

وضابط هذا: أن كل أمر شرعه الله لعباده، وأمرهم به ففعله لله عبادة، فإذا صرف من تلك العبادة شيئًا لغير الله، فهو مشرك مصادم لما بعث به رسوله من قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر: ١٤] وسيأتي لهذا مزيد بيان - إن شاء الله تعالى -.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ١١).

الشرح:

هذا الباب من الأبواب المهمّة؛ لأنَّه يشمل الكلام على مسألة دعاء غير الله عَزَّوَجَلَّ ، وحكم ذلك الفعل، وبوّب الشّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ**)، وقد بينّ أن الاستغاثة أخصّ من الدعاء، فكلّ استغاثة دعاء، وليس كلّ دعاء استغاثة؛ ولهذا أصل هذا الباب هو فهم مسألة الدعاء، فإذا فهمت أصل المسألة، ألا وهو وجوب إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بعبادة الدّعاء، وأنّ من دعا غير الله عَزَّوَجَلَّ فهو مشرك، ومن طلب من غير الله عَزَّوَجَلَّ ما لا يستطيع المطلوب منه أن يحقّقه، ولا أن يجعله لذلك السائل، فذلك السائل مشرك، من فروع ذلك: مسألة الاستغاثة؛ لأن الدعاء أعمّ، ولهذا قال: الاستغاثة إنّما تكون من المكروب.

فإذا وقع المرء في شدّة فطلب الغوث فيها، فإنّه يقال له: مستغيث، أي: طالب للغوث؛ لأنَّ (استغاث) هذه استفعال من الطلب، وهذه المادة (استفعل) كثيرًا ما تأتي على الطلب، فـ(السين والتاء) تزاد لكي تدلّ على معنى الطلب، استغاث: طلب الغوث، استعان: طلب العون، استنصر: طلب النصر، استسقى: طلب السقيا.

وقد تأتي هذه المادة ولا يراد بها الطلب، وهذا معروف في التصريف، وهو كثير أيضًا في اللغة، ومنه قولهم: استغنى فلان، : كان في غناة، ليس معناه: طلب الغنا. كذلك في قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَٱسْتَغْنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن: ٦] أي: غنيّ عَزَّوَجَلَّ غناءً كاملًا، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، والله عَزَّوَجَلَّ غنيّ حميد، محمود، ممجّد، مثنى عليه عَزَّوَجَلَّ بهذه الصّفة الّتي هي الغنى مع غيرها من الصّفات.

إذًا فأصل هذا الباب - باب استفعل - أنّه للطلب، فإذا قال: أستغيث بفلان فمعناه: أنّه طلب منه، أستنصر، أستغفر، أستعين، أستعيذ، ونحو ذلك.

فهذا كلّه داخل في الطلب، والدعاء حقيقة الطلب، ولذلك يسمّي الناس الاستسقاء استغاثة، يسمّون صلاة الاستسقاء استغاثة؛ لأنّها في حقيقتها طلب للغوث من الله ﷿ بعد أن يصيب العباد ما يصيبهم من نقص في المياه، أو جدب في الأرض، أو نقص في زروعهم، أو ماشيتهم.

المقصود من هذا أنّ الدعاء أعمّ، والاستغاثة أخصّ، الدعاء هو الطلب، وقال هنا الشيخ ﷺ: (أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ). لا بدّ هنا في الاستغاثة من ضابط أن يستغيث بغير الله، وكذلك في قوله ﷿: (أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ). لا بدّ أن يكون هناك ضابط لها؛ لأنّه ليس كلّ استغاثة شركًا، وإنّما الشرك هو إذا استغاث بغير الله فيما لا يقدر عليه المستغاث به حال الاستغاثة، فهو قد يستغيث بغير الله ﷿ لكن فيما يقدر عليه المستغاث به، كرجل أصابه غرق، فقال لرجل: أغثني، وهو يستطيع أن يغيثه، أو يغلب على ظنّ هذا الّذي طلب أن هذا يستطيع إنقاذه، إمّا بنفسه، أو بدعوة غيره إلى إنقاذه، فلا بأس؛ لأنّ هذا المستغاث به يمكنه، ويستطيع أن يغيث في هذه الحال، وأمّا الاستغاثة فيما لا يقدر عليه المستغاث به، فإنّها محض حقّ الله ﷿ ، بل الواجب أن المستغيث يستغيث بالله ﷿ في كلّ حال، وينزل حاجاته بالله ﷿ على كلّ حال، ويتوجّه إلى الله ﷿ بطلب فكّ كربه على أيّ حال، فإنّ هذا فيه حقيقة توجّه القلب بإخلاص لله ﷿ ، كذلك الدعاء جاء في الحديث الصحيح أنّ النبي ﷺ قال: «**مَنْ دَعَاكُمْ**،

فَأَجِيبُوهُ»[١]، فهنا الداعي دعا غيره، لكن دعا غيره دعوة إكرام، فليس هذا داخلًا في هذا اللّفظ، في قوله: « **أو يدعو غيره**».

المقصود بقوله: **(أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ)**، يسأل غيره سؤال عبادة، أمّا إذا سأله أنّه يحضر دعاه، قال: أنا أدعوك لحضور زواجي هذه الليلة، أدعوك لحضور اجتماع للأحباب عندنا الليلة، هذا دعاء الإكرام، دعاء ليس دعاء عبادة، إنّما هذا دعاء بمعنى سؤال للحضور، فلا يدخل فيه بلا إشكال، وإنّما المراد في قوله: **(أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ)** أنه يدعوه، ويسأله سؤال عبادة فيما يرجى من عند الله عَزَّوَجَلَّ.

ثمّ بيّن أنّ الدعاء ينقسم إلى قسمين:

دعاء عبادة، ودعاء مسألة.

دعاء العبادة: كلّ عبادة فإنّها تسمّى دعاء، وإذا ذكرت الله عَزَّوَجَلَّ، فيقال لك: داع، وإذا صلّيت فيقال: أنت داع.

ودعاء المسألة إذا سألته: يا ربّ أعطني، يا ربّ أفض علي من جودك، يا رب أصلح قلبي، ربّ آت نفسي تقواها، هذا دعاء مسألة، وفي الغالب العرفي يسمّى هذا النوع من الدّعاء - دعاء المسألة - يسمّى دعاءً، والآخر يسمّى عبادة، فالّذي يصلّي لا يقال: إنّه داع، لكن إذا رأيت أحدًا يرفع يديه قلت هذا يدعو، أمّا المصلّي فلا تقول: هذا، يدعو؛ لأنّه غلب العرف الخاص في أنّهم جعلوا دعاء المسألة هو الخاص باسم الدعاء، والنّوع الآخر يسمّى عبادة، لكن هناك اتّصال بينهما من جهة التضمّن،

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٤٣)، وأحمد في المسند (٢/ ٦٨)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٨٥)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٩٩)، والطبراني في الكبير (١٣٤٦٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٧٣) وصححه، والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٩٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والالتزام، وذلك أنّ دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، فإنّ حقيقة الداعي دعاء العبادة حقيقة المصلي، حقيقة الذاكر، حقيقة المتنفّل بصيام، حقيقة المجاهد، حقيقة الساجد، حقيقة الراكع، هم فعلهم هذا مستلزم لشيءخارج عن هذا الفعل، عن حقيقة ألا وهو أنّهم يطلبون من الله عَزَّوَجَلَّ الحسنى عنده، يطلبون ثواب ذلك العمل، فهم يفعلون العبادة، ويسألون الله عَزَّوَجَلَّ الثواب، لكن هل سألوه لفظًا؟، لا، لكن فعلهم للعبادة هذا دعاء مستلزم لطلبهم الأجر والثواب، أو ما شاءوا أن يطلبوه بهذا الصّلاة، مثل صلاة الاستخارة، هو في هذه الصلاة جعلها مقدّمة قبل أو بين يدي سؤاله الاستخارة، فهي للسّؤال في أن يختار له الله عَزَّوَجَلَّ ما فيه الخيرة له من أمره.

أمّا دعاء المسألة فهو متضمّن لدعاء العبادة، أي: وهو يسأل هو في عبادة، إذا رأيته رافعًا يديه، ويقول: يا ربّ، يا ربّ، هو سائل، وهو في نفس الحال عابد.

ولهذا قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ودعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، أي: دعاء العبادة ليس خارج دعاء المسألة، ولكنّه متضمّن لدعاء المسألة، فدعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، وهو يسأل في داخل هذا السؤال عبادة، ومزيد عليها، وهو أنّه يسأل الله عَزَّوَجَلَّ، ويطلب منه، فإذًا بينهما تضمّن والتزام(١).

إذا تبيّن ذلك فالآيات كثيرة جدًّا في القرآن الّتي فيها ذكر نوعي الدعاء: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ

(١) راجع (ص٢٥٢).

ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ونحو ذلك من الآيات الّتي فيها ذكر لفظ الدعاء، بل إنّه في سورة مريم جعل الله عزوجل الدّعاء هو العبادة، فقال مخبرًا عن قول إبراهيم عليه السلام لأبيه وقومه، قال عزوجل في سورة مريم: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨]، قال عزوجل: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٩].

فإذًا الدعاء هو العبادة، قول إبراهيم عليه السلام هنا: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ﴾ يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة؛ لأنّ حال عباد الأصنام أنّهم يسألونهم تارة، فيدعونهم دعاء مسألة، وتارة يعبدونهم لأن يقربوهم إلى الله عزوجل زلفى، فدعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة؛ كما قال أحد مشركي قريش: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

فإذًا بين عزوجل أن قول إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أنّ هذا هو العبادة، قال: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾.

فإذًا دعاء المسألة، ودعاء العبادة جميعًا يشتركان في أنّهما عبادة، إمّا على وجه المطابقة، مثل الصلاة، أو على وجه الاستلزام، مثل أن يصلي ويسأل، وذلك مستلزم لسؤاله.

وهنا قاعدة مهمّة وهي: أنّ المبطلين، والخرافيين في هذا الباب يقولون: إنّ الآيات الّتي فيها ذكر الدّعاء إنّما يقصد به دعاء العبادة، أي: يُقصد به العبادة، فيقول: أنا لا أصلّي للمقبور، وأنا لا أصوم له، وأنا لا أسجد له، ولكني سألته سؤالًا، استغثت به استغاثة، طلبت منه طلبًا، نقول له: إنّ الدعاء ينقسم إلى قسمين، ودعاء العبادة مستلزم لدعاء

المسألة، متضمّن لدعاء العبادة، فالواحد إذا سأل الله عز وجل وأخلص في سؤاله، أليس هذا يسأل ربّه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] هو مأمور بأن يسأل الله عز وجل، وإذا كان كذلك فسؤاله الله عز وجل سؤال طلب، يدخل في تعريف العبادة، فهو عبادة من العبادات.

إذًا الّذي يسأل فعله متضمّن للعبادة، فما يأتي ذلك المبطل يقول: أنا أسأل سؤالا، وهذا ليس بعبادة، والّذي ورد أننا نصرف العبادة لغير الله، لكن هذا لا يدخل في هذه العبادة، نقول: لا، السؤال هذا دعاء، ولكنه متضمّن للعبادة؛ لأنّ الله عز وجل أمرنا أن نذكره، وأن نسأله، وأن ننزل حاجاتنا به عز وجل وحده: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، فهو إذًا في حال سؤاله سؤال الطلب هو في عبادة.

فإذًا نقول لهم: إذا فهمتهم الفرق بين نوعي الدعاء - دعاء العبادة، ودعاء المسألة -، أنّ هذا مستلزم، أي دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، صارت حقيقة الدعاء واحدة، وصار صرف الصلاة للميّت والسجود للميّت كصرف الاستغاثة به، كصرف الاستغاثة إليه، أي: فيما لا يقدر عليه، أو الاستغاثة، أو الذكر، أو أيّ نوع من أنواع السؤال؛ لأنّهما مقترنان أحدهما مستلزم للآخر، والآخر متضمّن للثاني.

فإذًا التّفريق بينهما في النّصوص، أو في الاحتجاج باطل.

فتنتبه لهذه الفائدة المهمّة الّتي أفادنا إيّاها شيخ الإسلام رحمه الله في أنّ الدعاء ينقسم إلى هذين القسمين، وحبّذا لو راجعت الآيات الّتي ذكر فيها

لفظ الدعاء، ورأيت تفاسير السّلف للفظ الدعاء، فإنّهم تارة يفسّرونه بدعاء العبادة، وتارة يفسّرونه بدعاء المسألة؛ لأنّ هذا مستلزم للثّاني، فدعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، فإذا ذكر أحدهما فإنّه يُذكر الآخر، إمّا على سبيل الالتزام، أو سبيل التضمّن.

....

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الرسالة السنية): فإذا كان على عهد النبي ﷺ ممن انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام، والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضًا من الإسلام لأسباب منها: الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح، فكل من غلا في نبي، أو رجل صالح، وجعل فيه نوعًا من الإلهية مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني، أو ارزقني، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك، وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإن الله - سبحانه وتعالى - إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ليعبد وحده لا شريك له، ولا يدعى معه إله آخر، والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل: المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم، أو يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم، يقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨] فبعث الله - سبحانه - رسله تنهى عن أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استعانة. ا.هـ.(١).

(١) انظر: (الوصية الكبرى) لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٣ - ٣٩٥).

الشرح:

حقيقة عبادة المشركين لآلهتهم، وأصنامهم هي في السؤال، ما نعبدهم، هم عبدوهم لأي شيء؟ قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ أي: غرضنا من العبادة هو أنّ يقرّبونا، ففي هذه العبادة يريدون أن يستجيب هذا المعبود، فيسأل الله عَزَّوَجَلَّ لهم المغفرة، أو القربى، أو نحو ذلك، فإذا كان هذا حكم عليها بالكفر، والشرك من أجله، مع أنّه كما يقال: مرتبة ثانية، فكونهم يتوجّهون بالسؤال مباشرة لهم أليس من باب أولى؟ أي: هو قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ ومع ذلك أشركوا، فهم توجّهوا بالعبادة لكي يطلب هؤلاء لهم الله عَزَّوَجَلَّ ، فإذا كانوا يصرّحون بذلك الطلب، ومع ذلك حكم عليهم بالشرك لهذا الغرض؛ حيث أنّهم فعلوا هذا الفعل لغاية أن يسأل ذلك المؤله الله عَزَّوَجَلَّ في تحصيل مطلوب أولئك، فلأن يحكم عليهم بالشرك في حال سؤالهم مباشرة لهم، ذلك من باب أولى، أي يأتي ويقول: أعطني، ارزقني، اغفر لي، ارحمني، المرأة تأتي وتقول: ما تزوّجت، ابعث لي زوجا، يسّر لي زوجا، أنا فقير، مديون، خلّصني من الدين، هذا لا شكّ أنه قصد، فأتوا للأمر قصدًا.

أمّا المشركون الأوّلون فكانوا في بعض أحوالهم يعبدون، ولا يذكرون السؤال، يريدون السؤال ضمنًا، والبعض الآخر يسألون مباشرة؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ أي: سألوا الله عَزَّوَجَلَّ مخلصين له الدين: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وقال أيضًا: من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويدعوهم، ويسألهم كفر إجماعًا.

نقله عنه صاحب الفروع، وصاحب الإنصاف[١]، وصاحب الإقناع[٢]، وغيرهم، وذكره شيخ الإسلام، ونقلته عنه في الرد على ابن جرجيس في مسألة الوسائط[٣].

وقال ابن القيم رحمه الله: ومن أنواعه - يعني: الشرك - طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم والتوجه إليهم - وهذا أصل شرك العالم - فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعًا، ولا ضرًا، فضلًا عمن استغاث به، أو سأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده[٤]، وسيأتي تتمة كلامه في باب الشفاعة - إن شاء الله تعالى -.

الشرح:

هذه كلمة مهمّة، ونريد أن نؤصل فيها أصلًا.

وقول ابن القيم هنا: هذا أصل شرك هذا العالم، وهو صرف العبادة لغير الله، دعوة غير الله أصل شرك هذا العالم، واليوم هناك طوائف تعتقد

(١) انظر: الفروع (٦/ ١٦٥)، والإنصاف (١٠/ ٣٢٧).
(٢) انظر: الاقناع (٤/ ٢٩٧).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤).
(٤) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٤٦).

أن عبادة غير الله عَزَّوَجَلَّ شرك، ولكن في الدعوة إلى ذلك تراهم مقصّرين، أو متخلّفين عن عمل، ودعوة أئمّة الإسلام، فهم يرون أنّ الدعوة تكون إلى شرك ما يسمّونه (شرك الحاكمية)، وهذا موجود في أكثر بلاد المسلمين إن لم يكن في كلّها، فتجد أن كثيرًا منهم عنده اعتقاد صحيح، فلا يعتقد في الأولياء، ولا يعتقد في جواز صرف العبادة لغير الله عَزَّوَجَلَّ، لكن يقول: البلاء اليوم ليس في هذا، البلاء اليوم في تحكيم غير الله عَزَّوَجَلَّ، في وجود هذه الطواغيت - طواغيت الحكّام - الّذين يحكمون بغير شرع الله عَزَّوَجَلَّ، ولذلك يجب أن نتوجّه إلى هذا الأمر بخصوصه في هذا الزمان حتّى نفضح أولئك الطواغيت، وحتى نجعل الناس يعرفون حقيقة الحكم بغير ما أنزل الله.

وأمّا الأمر الثاني: الذي هو شرك القبور، وما يتعلّق به من الشرك في العبادة يقول: هذا لا نهتمّ به؛ لأنّ الناس واضح هذا عندهم، وهذا غلط أصلي، ومنهجي في نفس الحال؛ وذلك لأنّ أصل شرك العالم، وإذا قابلت كلمة «**أصل**» في كلام أحد من أهل العلم، فعضّوا عليها بالنواجذ؛ لأنّ معرفة الأصول مهمة، قال: أصل شرك العالم هو هذا، وإذا كان أصل شرك العالم هو دعوة غير الله، سؤال غير الله، وصرف العبادات لغير الله عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ الواجب أكثر الواجب، وأكبر الواجب، وأعظم الواجب أن تتوجّه الدعوة إلى تطهير الناس من هذا الشرك الّذي هو أصل الشرك؛ لأنّ ما بعده من أنواع الشرك أتت تبعا له.

ولهذا ترى من الناس الآن من يبيّن له هذا الأمر - أمر الحكم بغير ما أنزل الله، وما يتعلّق به -، وتراه يعتقد في بطلان الحكم بغير ما أنزل الله، وأنّه كفر، ولكن تجد أنّه متوجِّه إلى غير الله في سؤاله، وفي دعواته.

وهذا معروف مثلًا من كبار قادة بعض الدعوات أنّهم وُجد عندهم ألفاظ شركية، وتوجّهات شركية، مع أنّ مسألة الحكم بغير ما أنزل الله أو ما يسمّونه (الثقافة السياسية)، أو ما يتعلّق بذلك، ثقافة الحكومات، هذا تجده عنده واضحا، لكن الأمر الثاني تجده فيه في ضلال مبين، وظهرت منهم الاستشفاعات، والسؤالات الشركية، ونحو ذلك.

واليوم ظهرت طوائف في كثير من بلاد المسلمين بعد أن عرفوا منهج السلف، وأن الاهتمام بالعقيدة طيب، لكن قالوا: صحيح هذا الاعتقاد يجب علينا أن نعتقد ذلك، وأن نلتزم ذلك، ولكن الدعوة إليه هنا يختلف فيها الناس، هل ندعو إلى إبطال الحكم بغير ما أنزل الله، أو ندعو إلى إبطال دعوة غير الله، وإبطال الشرك بالله عَزَّوَجَلَّ في صوره المختلفة؟ فهنا أتوا من جرّاء التأثّر ببعض المدارس وقالوا: إنّا ندعو إلى إبطال هذا الشرك الخاص الذي هو الشرك في الطاعة، وشرك التحاكم هذا ونترك ذلك؛ لأنّ المسألة واضحة، أو ربّما دخلهم ما دخلهم من أنّ ذلك يفرّق الناس، أو غير هذا.

وهذا اليوم موجود، وهذا خلاف منهج علماء المسلمين، وأئمّة السلف فإنّك لا تجد موحّدًا عرف توحيد الله عَزَّوَجَلَّ في عبادته، عرف أنّ التوجّه إلى الأولياء، أو التوجّه إلى المقبورين بالدعاء والسؤال، عرف أنّ هذا شرك لا تجد بين هؤلاء من يقول: إنّ الحكم بغير ما أنزل الله جائز؛ لأنّه إذا أخلص العبادة لله عَزَّوَجَلَّ في ذلك، فإنّه سيفهم أنّ من أنواع العبادة الطاعة، وأنّه يجب أن يفردها عَزَّوَجَلَّ .

ولذلك الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب واحد عالج هذه المسألة، وهو: باب ما

جاء في أنَّ طاعة العلماء والأمراء في تحريم ما أحلّ الله، أو تحليل ما حرّم الله يصيرهم أربابًا من دون الله.

وهذا هو المقصود منها، الباب واحد، ولكن الدعوة لا تكون إلى هذا مثل ما هو حاصل الآن إلى ما يبطل كما يسمّونه الشرك السياسي، هذا لا شكّ أنه ضلال عن منهج الأنبياء، والمرسلين في الدعوة.

ومن صنّف في هذا، وظنّ أنّ دعوة الأنبياء، والمرسلين هي إبطال هذا النوع فإنّه لم يفهم أصل شرك العالم الّذي نبّه عليه الآن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، الآن أصل شرك العالم في أيّ شيء؟ ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ [نوح: ٢٣-٢٤] هذا أصل شرك العالم؛ لأنّ أول شرك وقع في الأرض هو بهذا، وانتشر في الناس هذا الشرك بخصوصه.

ولهذا قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما ثبت في صحيح البخاري: هذه أسماء رجال صالحين(١).

فهذا أصل شرك العالم، فإذا دعونا الدعوة الحقّ كما دعا أئمّة الإسلام، وأئمّة السلف، ومن سار على نهجهم من أئمّة هذه الدعوة، دعونا إلى أصل هذا الدّين، وإلى ما يُبعد، ويباعد من أصل شرك العالم،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وُدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجُرُفِ عِنْدَ سَبَا، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ، لآلِ ذِي الْكَلَاعِ. أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ، وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ».

وهو الشّرك في الأولياء، والصالحين، أو صرف أنواع العبادة لغير الله ﷻ فإنّ غيره سيأتي تبعًا.

وهذا واقع بالتجربة، ونحن رأينا الدّعوة السلفيّة الصحيحة في هذه البلاد كيف أثمرت، وهي تجربة واضحة.

وأمّا اليوم فإنّنا إذا توجّه الناس إلى إبطال غير أصل الشرك، فإنّهم يتوجّهون إلى هدم ما ليس بأصل، وعند ذلك فإنّهم لا يهدمون الأصل، ومن المعلوم أنّه إذا هُدم الأصل يُهدم ما سواه تبعًا.

ولهذا تجد أنّ الجماعات الإسلامية المنتشرة في كثير من بلاد المسلمين، تجد أن الجماعات التي تدعو إلى ما كان عليه السلف الصالح، وتركّز على جانب، أو على توحيد العبادة، وتدعو الناس إليه، لا تجد بينهم من يشكك في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، واضحة عندهم؛ لأنّها نوع من الأنواع، وهم وضحت عندهم كما وضح باقي المسائل.

أمّا الّذين قلبوا الأمر فتوجّهوا إلى نوع هذا الكلام في الحكم بغير ما أنزل الله، والكلام، والتفصيلات والمؤلفات، وإلى غير ذلك فإنّهم توجّهوا إلى ما ليس بأصل؛ ولهذا لا تجد عندهم الدعوة صحيحة إلى إبطال عبادة غير الله ﷻ ، فإذا أتى الواحد سيستقيم، وأرادوا التّأثير عليه، أوّل ما يتكلّمون معه في الحكم بغير ما أنزل الله، وما يتعلّق بذلك، هؤلاء الّذين أعنيهم هم الّذين عندهم عقيدة صحيحة في أنفسهم، فهم لا يعتقدون في الأولياء، ولا يعتقدون في القبور، ونحو ذلك، أمّا الّذين يعتقدون فهؤلاء أمرهم منته.

وهذه شبهة الآن تسير في بعض بلاد المسلمين، وهم هؤلاء الّذين اقتنعوا بهذا الأمر، وهو أنهم يقولون: نحن على اعتقاد سليم، ونحن نهتمّ

باعتقاد أهل السنة والجماعة، ونهتم بما كان عليه سلف هذه الأمة، ولكن في طريق الدعوة يدعون إلى إبطال ما يسمّونه بالشرك السياسي، وذاك يتركونه إلى اعتقاد الأفراد الفردي، لكنهم لا يدعون إليه دعوة واضحة، هذه كالتقرير، والشرح لقول ابن القيم هنا: «**وهذا أصل شرك العالم**».

فتهتم بقوله: أصل شرك العالم.

وما دام أنّ هذا هو الأصل فهو الّذي يجب أن تبذل الجهود في إبطاله، وما هو غيره من أنواع الشرك، فإنّه سيبطل تبعًا لإبطال ذلك الأصل، فإذا هدم الأساس، فإنّ البنيان كلّه ينهدم.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٦-١٠٧].

ش: قال ابن عطية: معناه قيل لي: ﴿وَلَا تَدْعُ﴾، فهو عطف على أقم، وهذا الأمر، والمخاطبة للنبي ﷺ. إذا كانت هكذا، فأحرى أن يحذر من ذلك غيره، والخطاب خرج مخرج الخصوص، وهو عام للأمة(١).

قال أبو جعفر ابن جرير في هذه الآية: يقول تعالى ذكره: «ولا تدع» يا محمد من دون معبودك، وخالقك شيئًا لا ينفعك في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا يضرك في دين، ولا دنيا، يعني بذلك: الآلهة والأصنام، يقول: لا تعبدها راجيًا نفعها، أو خائفًا ضرها، فإنها لا تنفع، ولا تضر، فإن فعلت ذلك فدعوتها من دون الله، فإنك إذًا من الظالمين، يكون من المشركين بالله، الظالم لنفسه(٢).

قلت: وهذه الآية لها نظائر كقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، **وقوله:** ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ﴾ [القصص: ٨٨] **ففي هذه الآيات بيان أن كل مدعو يكون إلهًا، والإلهية حق لله لا يصلح منها شئ لغيره؛ ولهذا قال:** ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ﴾**؛ كما قال تعالى:** ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (٩/ ٩٩).
(٢) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ٢١٨).

....

ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢] وهذا هو التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] والدين: كل ما يدان الله به من العبادات الظاهرة، والباطنة.

وفسره ابن جرير في تفسيره بالدعاء، وهو فرد من أفراد العبادة، على عادة السلف في التفسير، يفسرون الآية ببعض أفراد معناها، فمن صرف منها شيئًا لقبر، أو صنم، أو وثن، أو غير ذلك، فقد اتخذه معبودًا، وجعله شريكًا لله في الإلهية التي لا يستحقها إلا هو؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فتبين بهذه الآية، ونحوها أن دعوة غير الله كفر، وشرك، وضلال.

وقوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧] فإنه المنفرد بالملك، والقهر، والعطاء، والمنع، والضر، والنفع، دون كل ما سواه، فيلزم من ذلك أن يكون هو المدعو وحده، المعبود وحده، فإن العبادة لا تصلح إلا لمالك الضر، والنفع، ولا يملك ذلك، ولا شيئًا منه غيره تعالى، فهو المستحق للعبادة وحده، دون من لا يضر، ولا ينفع.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ

....

ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨] وقال: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢] فهذا ما أخبر به الله تعالى في كتابه من تفرده بالإلهية، والربوبية، ونصب الأدلة على ذلك.

فاعتقد عباد القبور، والمشاهد، نقيض ما أخبر به الله تعالى، واتخذوهم شركاء لله في استجلاب المنافع، ودفع المكاره، بسؤالهم، والالتجاء بالرغبة، والرهبة، والتضرع، وغير ذلك من العبادات التي لا يستحقها إلا الله تعالى، واتخذوهم شركاء لله في ربوبيته، وإلهيته.

وهذا فوق شرك كفار العرب القائلين: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨] فإن أولئك يدعونهم ليشفعوا لهم، ويقربوهم إلى الله.

وكانوا يقولون في تلبيتهم: «لَبَّيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ إِلاَّ شَرِيكًا، هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»(١).

وأما هؤلاء المشركون فاعتقدوا في أهل القبور، والمشاهد ما هو أعظم من ذلك، فجعلوا لهم نصيبًا من التصرف، والتدبير، وجعلوهم معاذًا لهم، وملاذًا في الرغبات، والرهبات ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [الطور: ٤٣]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ أي: لمن تاب إليه.

---

(١) أخرجه مسلم (١١٨٥) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ لَبَّيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ - قَالَ: - فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْلَكُمْ قَدْ قَدْ، فَيَقُولُونَ إِلاَّ شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ. يَقُولُونَ هَذَا، وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ».

الشرح:

في آية سورة يونس: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧]

هذا الخطاب للنبي ﷺ: ﴿وَلَا تَدْعُ﴾ نهي، وقوله هنا: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يشمل ما إذا كان الدعاء استقلالًا، أو كان الدّعاء اشتراكًا، قال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ أي: لا تدع على وجه الاستقلال من هو دون الله ﷻ، لا تدع غير الله ﷻ، لا على وجه الاستقلال، - أي: أن تعتقد أنّه مستقلّ -، ولا على وجه المشاركة - تعتقد أنّه مشارك معاون، واسطة - ﴿مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾، هذا وصف لحال أولئك الّذين ألّهوا، ودعوا من دون الله ﷻ، أو معه: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ أي: الذين لا ينفعون، ولا يضرّون، فهؤلاء الّذين توجّه إليهم بالعبادة، هؤلاء هم في حاجة إلى النفع، إلى جلب المنافع لهم، وهم في حاجة إلى دفع المضار عنهم، إذا تأمّلت في حياته، تجد أنّهم في حياتهم محتاجون لأن يُنفعوا، ومحتاجون لأن تدفع عنهم المكاره، سواءً كانوا صالحين، أو كانوا أنبياء، أو كانوا غير ذلك، هم في حياتهم محتاجون، وكذلك الصالحون محتاجون بعد مماتهم إلى الله ﷻ، في أن يخفّف عنهم الحساب، وأن يجعلهم من المرحومين، ومحتاجون أيضًا إلى الأحياء في أن يدعوا لهم، وأن يسألوا الله ﷻ لهم المغفرة، ونحو ذلك، أو إذا كانوا أنبياء أن يُصلي الناس عليهم، وأن يسلّموا عليهم.

إذًا فهم في الواقع ليسوا مالكين لا لنفع، ولا لضرّ، والنبي ﷺ بيّن

ذلك عن نفسه فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فهو لا يملك لنفسه نفعا، ولا يملك لنفسه ضرّا ﷺ، مع كونه أكمل الناس، بل مع كونه أشرف المخلوقات - عليه الصلاة والسلام -، مع ذلك يبيّن للناس أنّه من عباد الله عَزَّوَجَلَّ لقوله: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ أي: إلّا الّذي شاءه الله عَزَّوَجَلَّ لي من جلب بعض الأشياء التي أقدرني الله عَزَّوَجَلَّ عليها لنفسي، أو دفع المكاره عني بما أقدر عليها.

﴿وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ﴾ أي: حتى الغيب ما عندي علم به، وهذا فيه تقرير إلى أنه - عليه الصلاة والسلام - بشر يُوحى إليه فقط؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ في الآية الأخرى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [الكهف: ١١٠].

إذًا في هذه الآية، آية يونس، قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ﴾ [يونس: ١٠٦]، نهي، وهذا النهي للتّحريم؛ لأنّه شرك، لو دعا غير الله عَزَّوَجَلَّ فإنّه يكون من الظالمين، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِن فَعَلۡتَ﴾ أي: حصل منك هذه الدعوة: ﴿فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وهذا يهزّ قلوب المؤمنين جميعًا، إذا كان النبي ﷺ وُجّه بهذا الخطاب، وهذا المقال من أنّه لو فعل ذلك كان من الظالمين: ﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله عَزَّوَجَلَّ في الآية الأخرى: ﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣] خوطب النبي ﷺ بأنّه لو دعا غير الله عَزَّوَجَلَّ ، وهو أكمل الخلق، وأشرف الخلق، وأرفعهم مقامًا في الإيمان، لو دعا غير الله عَزَّوَجَلَّ ، وتوجّه إليه لكان من الظالمين أبشع الظلم، وأبشع العدوان، ألا هو بتأليه غير الله، ولكان من المعذّبين جزاء شركه، أفيأمن من هو دون النبي ﷺ ذلك؟ لا يمكن، أفيأمن موحد أن يكون

متوجّهًا إلى شيء من ذلك؟ لا يأمن، والله ﷻ له مكر بعباده، ولا يأمن مكر الله أهل الإيمان، بل هم دائمو الوجل من أن تصرف قلوبهم إلى غير طاعة الله، أو تقلب قلوبهم؛ ولهذا قال إبراهيم ﵇ داعيًا ربّه الدعاء العظيم: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥] دعا ربه، أليس هو في تقييد من دينه؟ أليس هو في وضوح من أمر التوحيد؟ بلى، ولكن خاف؛ لأنّه يعلم أن تسلّط الشيطان على العباد إنّما هو بالشرك.

قال إبراهيم التيمي - أحد أئمّة التابعين ﵀ - عندما تلا هذه الآية: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ قال: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم(١).

إذا كان إبراهيم ﵇ ما أمن البلاء، فكذلك غيره لا يأمن البلاء، ويكون الطريق إلى عدم الوقوع في مثل هذا، وإلى أمن مثل هذا، بحسب قدرة العبد، وبتعلم التوحيد، وعدم نسيانه، وتعلم الشرك، واجتنابه، ليكون المرء في حساسية جديدة؛ ولهذا لو تأمّلت سورة الفاتحة فإنّها كلّها في التوحيد، والعبد يقولها كل يوم خمس مرات تذكيرًا به بهذا الأمر، وهو توحيده لله ﷻ ، واستسلامه له، وعبادته وحده دون ما سواه، لكن لمّا كان العباد في غفلة عن معاني هذه السورة، وغيرها من آيات القرآن، فإنّهم يحتاجون إلى تبيين مسائل التوحيد تنصيصًا، في كلّ حال، حتى لا يقع ذلك في المؤمنين، يقول ﷻ : ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦] أي: من المشركين؛ كما قال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

ثمّ بيّن ﷻ أنّه لا يرفع الضرّ، ولا يمسك الشرّ إلّا هو ﷻ ، فقال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] هذا فيه حصر،

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨٦).

لا كاشف له لذلك الضرّ مهما بلغ، سواءً كان شديدًا، أو كان ضعيفًا، كان كثيرًا، أو كان قليلًا، فإنّه لا يكشف ذلك الضرّ إلا الله عز وجل: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ﴾ هو الّذي مسّ بالضرّ، وهو الّذي يستطيع كشفه دون ما سواه: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ هذا حصر، حصر الكشف في الله عز وجل، فغيره (لا يستطيع أن يكشف الضرّ، ولا أن يحوله من حال إلى حال، وهذا معنى قولنا: (لا حول ولا قوة إلّا بالله عز وجل.

﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ أي: إن أفاض عليك خيرًا فإنّه لا رادّ لفضله، ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وهذا مثل الآية الأخرى في أول سورة فاطر قال عز وجل: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ﴾ [فاطر: ٢]، وهذا في معنى حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي، وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلاَّ بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلاَّ بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ**»[1].

فإذًا ننتبه لمثل هذه الآية، إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم خوطب بهذا فنحن وغيره صلى الله عليه وسلم سواءً كانوا صحابة، أو من هم دونهم، هم مخاطبون بذلك من باب أولى؛ ولهذا تجد من المفسّرين الّذين لم يفهموا كلام مفسّري السلف في هذه الآية يقول: هذا ليس المقصود به، وأنّ المقصود به النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وليس مقصودًا به، وإنّما المقصود به أمّته، هو

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد في المسند (١/ ٢٩٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٨٣٩٥)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٣٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢١٧).

ليس هذا أنّه يقع الشرك منه ﷺ، حاشاه من ذلك: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٧].

لكن هذا فيه التحذير الشديد لأكمل الناس دينًا، ولأكمل الناس إيمانًا من هذا الأمر، فيكون فيه تحذير لمن دونه عن الوقوع في مثل شرك هذا البلاء العظيم.

إذًا الخطاب هنا للنبي ﷺ، والتّحذير له ﷺ، وغيره ﷺ أولى بذلك.

وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

ش: يأمر تعالى عباده بابتغاء الرزق منه وحده دون ما سواه ممن لا يملك لهم رزقًا من السماوات، والأرض شيئًا، فتقديم الظرف يفيد الاختصاص.

وقوله: ﴿وَٱعْبُدُوهُ﴾ من عطف العام على الخاص، فإن ابتغاء الرزق عنده من العبادة التي أمر الله بها.

قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿فَٱبْتَغُواْ﴾ أي: فاطلبوا عند الله الرزق، أي: لا عند غيره؛ لأنه المالك له، وغيره لا يملك شيئًا من ذلك ﴿وَٱعْبُدُوهُ﴾ أي: أخلصوا له العبادة وحده لا شريك له، ﴿وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ﴾ أي: على ما أنعم عليكم ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ أي: يوم القيامة فيجازي كل عامل بعمله[1].

الشرح:

هذا صلة لما تقدّم من الأدلّة على ما ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة الباب، وهو قوله: (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ**)، وذكر آيات تدلّ على هذا دلالة واضحة، ومنها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، وهذه الآية فيها عطف للعام

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٢٦٩).

الّذي هو العبادة على الخاص الّذي هو ابتغاء الرزق؛ وذلك لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أمر بأن يبتغى عنده وحده دون ما سواه من الرزق، فقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾ وهذا أمر، وما دام أنّه أمرٌ داخل في العبادة، وهو فرد من أفراد العبادة، ثمّ عمّ بعد ذلك فقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَٱعْبُدُوهُ﴾ أي: وحده دون ما سواه، وفي أول الآية: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾ وفرق بين هذا السياق، وبين ما لو قيل: فابتغوا الرزق عند الله؛ لأنّه قدم الظرف، فإنّه تقرر في علم المعاني أن تقديم ما حقّه التّأخير يفيد أشياء، منها في هذا المقام: الاختصاص، فهو يفيد الحصر، والقصر، ويفيد الاختصاص فإذًا ابتغاء الرزق لا بدّ أن يُحصر في الله عَزَّوَجَلَّ ، وطلب الرزق يُحصر في الله عَزَّوَجَلَّ ، الابتغاء هو: الطلب، يطلب الرزق من مالكه، وقوله هنا: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ أي: عنده وحده دون ما سواه، ابتغوا الرزق عنده وحده؛ لأنّه هو المالك للنّفع، هو المالك لمقاليد السموات، والأرض، هو المالك لخزائن السموات، والأرض، وهو الّذي يفيض على عباده أنواع الرزق التي يتقلّبون فيها، فهو مالك المفاتيح، كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ومعنى قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ أي: مفاتيح الأمور الغيبية الّتي لا يعلمها الإنسان هي عنده وحده دون ما سواه، ومن ذلك ما سيرزقه المرء، ومع ذلك فهو عَزَّوَجَلَّ يمينه ملأى، سحاء الليل والنهار، لا تغيضها نفقة، قال ﷺ: **«يَمِينُ اللهِ مَلأَى لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَالقِسْطُ بِيَدِهِ الأُخْرَى يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»**[1].

---

(١) حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورد بألفاظ متقاربة، رواه البخاري (٤٦٨٤، ٧٤١١) بلفظ: «**يَدُ اللهِ** =

فما دام أنّه عَزَّوَجَلَّ هو المالك لهذا وحده، فإنّه يفرد بهذا النوع من العبادة، فالرّزق يُطلب من عنده وحده دون ما سواه، فالعبد إذا كان له حاجة لأن يُرزق فليتوجّه إلى الله عَزَّوَجَلَّ بطلب الرزق، بطلب أن يُرزق، بطلب أن يكون عنده ما يكفيه، أن يكون غنيًّا، أن يكون عنده سعة من أمره، ونحو ذلك من أنواع الطلب، فإذا قبل الله عَزَّوَجَلَّ دعائه يسّر أسباب ذلك، فعمل العبد بأسباب تنتج له ما قدره الله عَزَّوَجَلَّ له، أو يأتيه ذلك من غير فعل سبب فعله، وإذا كان هذا واقعًا، وهذا لا جدال فيه عند المشركين، فإنّهم يعلمون أنّ الّذي يرزق هو الله عَزَّوَجَلَّ ، وأنّ الذي يملك النّفع، والضرّ هو الله عَزَّوَجَلَّ دون ما سواه.

فمعنى ذلك أنّه يلزمهم أن يتوجّهوا إليه عَزَّوَجَلَّ وحده دون ما سواه؛ لأنّهم ما داموا أقرّوا أنّ الّذي ينفع، ومالك النفع الحقيقي هو الله عَزَّوَجَلَّ فمعنى ذلك أنّ الذي يجب أن يُعبد وحده دون ما سواه هو الّذي ينفع، لم عبد العابدون غير الله عَزَّوَجَلَّ ؟

الجواب: لأنّهم يعتقدون أنّهم ينفعون، يعتقدون أنّهم يمكنهم أن يفيضوا عليهم ممّا بأيديهم، وما دام أنّ الثابت عند الجميع أن المالك لأزمّة النفع، المالك للرزق هو الله عَزَّوَجَلَّ وحده دون ما سواه.

فيجب إذًا أن تتوجّه القلوب له، وأن يُسأل وحده دون ما سواه.

فإذا كان كذلك صحّ الاستدلال بهذه الآية على ما أراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ**)؛ لأنّ الاستغاثة سؤال،

= مَلأَى»، وفيه: «**وَبِيَدِهِ الميزانُ، يَخفِضُ ويَرفَعُ**»، ورواه مسلم (٩٩٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «**وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ**»، وكلاهما ليس فيه «**الْقِسْطَ**».

وروى نحوه ابن ماجه (١٩٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وفيه: «**وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْمِيزَانُ يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُ**».

وكثيرًا ما يكون المستغيث يستغيث في رزق، أو في نفع يريده لنفسه بدفع المضرّات عنه، إذا كان فقيرًا يقول: أغثني من فقري، أي: يطلب الرزق، إذا كان صاحب دين، أي: عليه دين، يقول: أغثني من هذا الدين الّذي ركبني، معناه: يطلب الرزق، ونحو ذلك.

فإذًا الله عَزَّوَجَلَّ هو الّذي يملك النفع، ويملك الضرّ وحده دون ما سواه، وهذا دليل كثير في القرآن ما يتردّد من أنّه يقرّر عَزَّوَجَلَّ إقرار المشركين بأنّه هو الّذي يملك النّفع، ويملك الضرّ، ويلزمهم بهذا الإقرار الّذي هو نوع من أنواع توحيد الربوبية، يلزمهم بهذا النوع من الإقرار على ما جحدوه، وهو توحيد الإلهية؛ لأنّهم معترفون بأنّ الذي يجب أن يُسأل وحده هو الّذي يملك النفع، والضرّ.

فإذًا الّذي يملك النفع، والضرّ هو الله عَزَّوَجَلَّ ، فينبغي أن يُعبد وحده دون ما سواه، ولهذا عطف على ابتغاء الرزق بقوله: ﴿وَٱعۡبُدُوهُ﴾ يعني: ابتغوا عند الله الرزق وحده دون ما سواه، واعبدوه أيضًا وحده دون ما سواه؛ لأنّه هو الّذي يملك نفعكم، ويملك دفع الضرّ عنكم، وهذا كما في قوله عَزَّوَجَلَّ في سورة الإسراء: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] لا يملكون كشف الضرّ، ولو استغثتم بهم، لا يملكون إفاضة الخير عليكم، وتحويل الفقر الّذي بكم، أو تحويل البلاء الّذي بكم من حال إلى حال، لا يملكون ذلك، فمعنى ذلك أنّ هؤلاء الّذين سُئلوا لا يملكون ذلك، فمعناه أنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو وحده الّذي يملك ذلك، فإذًا هو الحقيق بأن تتوجّه القلوب إليه محبّةً، وتعظيمًا، وسؤالًا، وطلبًا، والتجاءً، ورغبةً، ورهبةً، وهذا تقرير بديع، وهو كثير في القرآن جدًّا، من أمثلة ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٣٨]، وهذا فيه ظهور لهذا الدليل، ما وجه الاستدلال؟ من أين استفدت هذا الإلزام؟ من أيّ لفظ؟ وجه الاستدلال لا بدّ يكون لفظ: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ نحن نقول: الآن يلزمهم بتوحيد الإلهية بما اعترفوا به من توحيد الربوبية.

هذه استفادة من الفاء، من قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم﴾ من الهمزة والفاء؛ لأنّ الفاء هذه الّتي تأتي بعد الاستفهام، هذه عاطفة لجملة حُذفت بين الهمزة، والفاء يدلّ عليها السياق، وهذا كثير في القرآن، الواو والفاء، بعد همزة الاستفهام على جملة عاطفة، الجملة المذكورة على جملة محذوفة دلّ عليها السّياق، وهذا واضح أنّ فيه ترتيبا ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم﴾ أي: أإذا قلتم هذا، وأقررتم بأنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو خالق السموات والأرض وحده، وأنّه هو المالك لها، فهذا الّذي تدعونه من دون الله.

﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨] هذا واضح أنّ فيه إلزاما وترتيبا، ترتيب الثاني على الأوّل، فتقرير هذه المسائل هو: أنه يستدلّ عليهم بما أثبتوه على ما أنكروه.

وآية سور العنكبوت واضحة في ذلك: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]﴿وَٱعْبُدُوهُ﴾ عام أتى بعد الخاص؛ لأنّ هذا الخاص هم يقرّون به، وهو أنّ الله عَزَّوَجَلَّ مالك الرزق وحده، فإذًا ابتغوا الرزق عنده وحده، واعبدوه وحده دون ما سواه، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ أي: مرجعكم إليه، والناس صائرون إليه، ومحشورون إليه في يوم القيامة، فلا تظلم نفس شيئًا.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥-٦].

ش: نفى سبحانه أن يكون أحد أضل ممن يدعو غيره، وأخبر أنه لا يستجيب له ما طلب منه إلى يوم القيامة.

والآية تعم على كل من يدعى من دون الله، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] **وفي هذه الآية أخبر أنه لا يستجيب، وأنه غافل عن داعيه** ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾، **فتناولت الآية كل داع، وكل مدعو من دون الله.**

قال أبو جعفر بن جرير في قوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ **يقول تعالى ذكره: وإذا جمع الناس ليوم القيامة في موقف الحساب كانت هذه الآلهة التي يدعونها في الدنيا لهم أعداء؛ لأنهم يتبرأون منهم:** ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ **يقول تعالى ذكره: وكانت آلهتهم التي يعبدونها في الدنيا بعبادتهم جاحدين؛ لأنهم يقولون يوم القيامة: ما أمرناهم، ولا شعرنا بعبادتها إيانا، تبرأنا منهم يا ربنا[1]؛ كما قال تعالى:** ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكْرَ وَكَانُواْ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٨﴾﴾ [الفرقان: ١٧-١٨].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٦/ ٤).

....

قال ابن جرير: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ من الملائكة، والإنس، والجن، وساق بسنده عن مجاهد قال: عيسى، وعزير، والملائكة(١).

ثم قال: يقول تعالى ذكره: قالت الملائكة الذين كان هؤلاء المشركون يعبدونهم من دون الله، وعيسى: تنزيهًا لك يا ربنا، وتبرئةً مما أضاف إليك هؤلاء المشركون: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ نواليهم ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم﴾ انتهى(٢).

قلت: وأكثر ما يستعمل الدعاء في الكتاب، والسنة، واللغة، ولسان الصحابة، ومن بعدهم من العلماء في السؤال، والطلب، كما قال العلماء من أهل اللغة وغيرهم: الصلاة لغة الدعاء، وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] الآيتين، وقال: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣]، وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ [يونس: ١٢].

وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، وقال: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] الآية، وقال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] الآية.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٨/ ١٨٩).
(٢) انظر: تفسير الطبري (١٨/ ١٩٠).

....

وفي حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «الدُّعاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»[1]، وفي الحديث الصحيح: «ادْعوا اللهَ، وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بالإِجَابَةِ»[2]، وفي آخر: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللهَ يَغضَبْ عَلَيْهِ»[3]، وحديث: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللهِ مِنْ الدُّعَاءِ»[4]، رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وصححه، وقوله: «الدُّعَاءُ سِلاحُ الْمُؤْمِنِ، وَعِمَادُ الدِّينِ، وَنُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ»[5] رواه الحاكم وصححه. وقوله: «سَلُوا اللهَ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الشِّسْعَ إِذَا انْقَطَعَ»[6] الحديث.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: أفضل العبادة الدعاء، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] الآية. رواه ابن المنذر، والحاكم وصححه[7].) وحديث: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ. . . . الحديث»[8]، وحديث: «اللَّهمَّ إِنِّي أسألُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٧٣)، وابن ماجه (٣٨٢٧)، وأحمد (٢/ ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٧٧)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٥٨).

(٤) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٧٢)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (٤/ ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٧)، والبخاري في الأدب المفرد (٧١٤)، والحاكم (١/ ٤٩٠).

(٥) أخرجه الحاكم (١/ ٤٩٢) وصححه.

(٦) أخرجه الترمذي (٣٦٠٧، ٣٦٠٨).

(٧) أخرجه ابن المنذر في التفسير كما في الدر المنثور (٧/ ٣٠٢)، والحاكم (١/ ٤٩١) وصححه.

(٨) أخرجه أبو داود (١٤٩٧)، والترمذي (٣٥٤٤)، وأحمد (٢١/ ١٩٢)، والحاكم (١/ ٦٨٣)، والطبراني في الكبير (٥/ ١٠١).

أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ، لاَ إِلهَ إِلَّا أَنْتَ، الأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوا أَحَدٌ»(١)، وأمثال هذا في الكتاب، والسنة أكثر من أن يحصر، في الدعاء الذي هو السؤال، والطلب، فمن جحد كون السؤال، والطلب عبادة فقد صادم النصوص، وخالف اللغة، واستعمال الأمة سلفًا، وخلفًا.

وأما ما تقدم من كلام شيخ الإسلام، وتبعه العلامة ابن القيم - رحمهما الله تعالى - من أن الدعاء نوعان: دعاء مسألة، ودعاء عبادة، وما ذكر بينهما من التلازم، وتضمن أحدهما للآخر، فذلك باعتبار كون الذاكر، والتالي، والمصلي، والمتقرب بالنسك، وغيره طالبًا في المعنى. فيدخل في مسمى الدعاء بهذا الاعتبار، وقد شرح الله تعالى في الصلاة الشرعية من دعاء المسألة ما لا تصح الصلاة إلا به، كما في الفاتحة، والسجدتين، وفي التشهد، وذلك عبادة كالركوع، والسجود. فتدبر هذا المقام يتبين لك جهل الجاهلين بالتوحيد.

الشرح:

ثم ذكر قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَافِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥] هذه الآية يحكم

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٣)، والترمذي (٣٤٧٥)، وأحمد (٣٨/ ١٤٩).

الله عَزَّوَجَلَّ فيها على الّذين يدعون الآلهة المختلفة بأنّهم هم أضلّ الخلائق، وهم بلغوا في الضلال مبلغًا لا مبلغ بعده، يقول عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ﴾ أي: ليس ثمّ أضل من هؤلاء: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، هنا في قوله: (يَدْعُوا) هذا يعني السؤال الّذي فيه العبادة، أي: سألوهم، طلبوا منهم أشياء، فهو جمع معنى السؤال، وجمع أيضًا معنى العبادة، ولذلك قال في آخرها: ﴿كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦]؛ لأنَّ السؤال لفظ (يدعوا) يدلّ على السؤال، ويدلّ على العبادة بالتضمّن، أي: دعاء المسألة يدلّ على دعاء العبادة بالتضمّن، وهذا ظاهر، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا﴾ (ممّن) هذه من كلمتين، من الجارّة (وَمَن يَدْعُ) و(مَن) هذه للعقلاء، يدعون من دون الله، هذا يشمل كلّ من دعي من دون الله عَزَّوَجَلَّ .

إذًا هذه الآية تعمّ؛ لأنّ الله عَزَّوَجَلَّ قال: (يَدْعُوا)، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: يدعوا سوى الله عَزَّوَجَلَّ ، دعوا غير الله عَزَّوَجَلَّ ، وهذه الآلهة الّتي دُعيت من دون الله، ما أنواعها؟

الجواب: ذكر الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه أربعة أنواع، ذكر الأنبياء، والمرسلين، وذكر الصالحين، وذكر الأصنام، وذكر الملائكة، وذكر الجن، هذه أربعة أصناف.

النوع الأول: البشر من الأنبياء، والمرسلين والصالحين، والعبّاد والأولياء، أو الّذين ليسوا بعبّاد، ولا أولياء صالحين، هذا نوع.

النوع الثاني: الأصنام المصوّرة، أحجار، أخشاب، ونحو ذلك.

النوع الثالث: الجنّ.

النوع الرابع: الملائكة، وهذه تأمّلوها في القرآن، هذه الآية، في قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ تعمّ الأربعة جميعًا، وهي كقوله عَزَّوَجَلَّ في سورة الفرقان: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ

عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧] ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ كذلك هذا فيه عموم؛ لأنّ «ما» هنا بمعنى الّذي، والأسماء الموصولة تعمّ ما كان في حيز صلتها، إذن هذا عموم، كلّ من دعي من دون الله فإنّه يدخل في هذا، فإذًا حكم الله عَزَّوَجَلَّ - وهو أحكم الحاكمين، وأصدق القائلين - بأنّه ليس ثمّ أضلّ ممّن دعا أحدًا من دونه عَزَّوَجَلَّ ، ليس ثم أضلّ ممّن دعا نبيًّا من الأنبياء، ولو كان نبيّنا محمدًا ﷺ، ليس ثم أضلّ ممّن دعا من دون الله رسولًا من الرّسل، ليس ثم أضلّ ممّن دعا صالحًا من الصالحين، ليس ثم أضلّ ممّن دعا وليًّا من الأولياء، وكذلك من باب أولى، وأحرى ليس ثم أضلّ بل ضلاله مضاعف ممّن دعا ضالًا مضلًا فاسقًا فاجرًا، وخارجًا عن دين الإسلام، ومات، ثمّ عكف النّاس على قبره، وسألوه، هؤلاء هم أضلّ الناس، كذلك حكم الله عَزَّوَجَلَّ بأنّه ليس ثم أضلّ ممّن دعا الجنّ، وسألهم، واستغاث بهم، واستمتع بهم، وحكم الله عَزَّوَجَلَّ بأنّه ليس ثم أضلّ ممّن سأل الملائكة، وحكم الله عَزَّوَجَلَّ بأنّه ليس ثم أضلّ ممّن سأل الأصنام، والصور المصوّرة من الأخشاب، أو الأحجار، أو الأشجار، أو نحو ذلك، كل هؤلاء سألوا غير الله، ودعوا غير الله، وعبدوا غير الله عَزَّوَجَلَّ ، فهم أضلّ الناس بحكم أحكم الحاكمين، وإذا كان كذلك كانوا هم المشركين الشّرك الأكبر، بل شركهم أكبر من أنواع الشرك الأكبر، فإنّ الشرك الأكبر درجات، أو الشرك الأكبر دركات، أشدّها هو شرك الاستغاثة، شرك الدّعوة، هذا هو أشدّها.

وإذا كان كذلك فإنّ الشيطان حريص على أن يوقع الناس في هذا البلاء، وحصل له بعض ما أراد، فانصرف فئات من الأمّة إلى هذا النّوع من الشرك، فألّهوا الأنبياء، ألّهوا الصالحين، ألّهوا الفسقة، ألّهوا الجن، ونحو ذلك ممّا هو معروف.

فإذًا في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ هذا ظاهر الدلالة على ما ذكرت، قال عَزَّوَجَلَّ مبيّنًا وجه ذلك: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ﴾ وهذا مفعول به «من» هنا مفعول به، ومن للعقلاء، أو غير العقلاء، الغالب أنّها للعقلاء، ولكن قد تأتي لغير العقلاء.

وقد قدّمنا أنَّ الآية هذه فيها عموم ممّن دُعي من دون الله.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ﴾ يدخل دخولًا أوّليًا العقلاء، لدلالة لفظ «من» عليه، ويدخل غير العقلاء، يدخلون من الأصنام، وغيره، يدخلون تبعًا، ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ هو لا يستجيب له، وعدم الاستجابة إلى يوم القيامة، معنى ذلك: أنّ هؤلاء الّذين في البرزخ لا يملكون الإجابة إلى يوم القيامة، أمّا يوم القيامة فإنّهم سيكونون أحياء، فإنّه لو استغاث المستغيث بالنبي ﷺ في عرصات القيامة كان ذلك جائزًا، بل الناس يستغيثون بالأنبياء يوم القيامة، فإذًا قوله هناك عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ فيه دلالة على أنّ هؤلاء الّذين سئلوا من دون الله عَزَّوَجَلَّ، أو مع الله عَزَّوَجَلَّ أنّهم لا يستجيبون إلى يوم القيامة، فلو ادخر أولئك السائلون سؤالهم لأولئك الّذين ألّهوا، وأخروه إلى يوم القيامة لأمكن أن يجيبوهم، لكن الحال أنّهم لا يستجيبون، فهم إلى يوم القيامة، وأيضًا من أوصاف هؤلاء الّذين سئلوا ودُعوا من دون الله، ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ﴾، أي: هم عن سؤال هذا السائل غافلون، هم عن دعاء هذا الداعي غافلون، هم عن استغاثة هذا المستغيث غافلون، فكيف إذًا يكون حال هذا الّذي يسأل من هو غافل عنه، ويتعلّق بمن هو غافل عنه، ويستغيث بمن هو غافل عنه، أهذا يعدّ في ضمن العقلاء، أم في ضمن الجهلاء؟

لا شكّ هذا غافل عنك، لا يستجيب لك، هو مشغول بنفسه، وأنت

تسأله، والله عَزَّوَجَلَّ هو الّذي حكم، وأخبر، ومن أخبر من الله عَزَّوَجَلَّ ؟ ومن أعلم من الله عَزَّوَجَلَّ بأنّ هؤلاء مشغولون بأنفسهم؟، فقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾، أي: في فترة البرزخ هم عن دعائهم غافلون، هذه حجّة الآية.

ثمّ بيّن تعالى أنّ الّذي سأل سيكون له يوم القيامة مصير مع الّذين سألهم فقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ [الأحقاف: ٦]؛ لأنّ هؤلاء الذين سُئلوا لايرضون أن يسألهم أحد، وإذا عاينوا يوم القيامة النار فإنّهم لا يرضون أن يكون أحد قد أشرك بهم، أو توجّه إليهم، أو دعاهم، أو سألهم؛ لهذا إذا حُشر النّاس تبرّؤوا منهم: ﴿كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ عداوةً ظاهرة بيّنة تكون يوم القيامة، فهل هذا الّذي يسأل من سيكون عدوًّا له يوم القيامة في هذه المسألة الّتي سألها، هل هذا على وجه صواب، أم على وجه ضلال، وهل ضلاله هذا بسيط، أم ضلاله أعظم الضّلال؟

فإذًا قوله هنا: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، وقوله: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾، وقوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾، وقوله: ﴿وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ هذه الأربع كلّها في بيان كون ذلك الضلال أعظم الضلال؛ لأنّه قال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ هؤلاء الّذين عبدتموهم ترجون شفاعتهم يوم القيامة، أو سألتموهم تريدون منهم النفع في الدنيا، هؤلاء يوم القيامة يكونون أعداءً لكم، ويكونون بهذه العبادة، وذلك الدّعاء الّذي دعوتموهم، وتلك المسألة التي سألتموهم يكونون متبرّئين منكم: ﴿وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾، وهذا كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] تقطّعت، كانوا يظنّون أنّ الدعاء

سبب يصل بهم، وإذا بهذا السبب انقطع، يظنّون أنّ التوسّل بهم سبب يصلهم بهؤلاء الصالحين، أو الأنبياء، والمرسلين، أو الأولياء، فإذا به يوم القيامة ينقطع، وليس ثم سبب إلّا توحيد الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

....

ش: ومما يبين هذا المقام، ويزيده إيضاحًا، قول العلامة ابن القيم رحمه الله في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وهذا الدعاء المشهور أنه دعاء المسألة، قالوا: كان النبي ﷺ يدعو ربه، ويقول مرة: يا الله، ومرة يا رحمن، فظن المشركون أنه يدعو إلهين، فأنزل الله هذه الآية. ذكر هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقيل: إن هذا الدعاء هنا بمعنى التسمية، والمعنى: أي: سميتموه به من أسماء الله تعالى، إما الله، وإما الرحمن، فله الأسماء الحسنى، وهذا من لوازم المعنى في الآية، وليس هو عين المراد، بل المراد بالدعاء معناه المعهود المطرد في القرآن، وهو دعاء السؤال، ودعاء الثناء.

ثم قال: إذا عرف هذا فقوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] يتناول نوعي الدعاء لكنه ظاهر في دعاء المسألة، متضمن لدعاء العبادة، ولهذا أمر بإخفائه.

قال الحسن: بين دعاء السر، ودعاء العلانية سبعون ضعيفًا، ولقد كان المسلمون يجتهدون في الدعاء، ولم يسمع لهم صوت، إن كان إلا همسًا بينهم، وبين ربهم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] يتناول نوعي الدعاء، وبكل منهما فسرت الآية قيل: أعطيه إذا سألني، وقيل: أثيبه إذا عبدني، وليس هذا من استعمال

....

اللفظ في حقيقته، ومجازه، بل هذا استعمال في حقيقته الواحدة المتضمنة للأمرين جمعيًا،

وهذا يأتي في مسألة الصلاة، وإنها نقل عن مسماها في اللغة، وصارت حقيقة شرعية، واستعملت في هذه العبادة مجازًا للعلاقة بينهما، وبين المسمى اللغوي، وهي باقية على الوضع اللغوي، وضم إليها أركان، وشرائط.

فعلى ما قررناه لا حاجة إلى شيء من ذلك، فإن المصلي من أول صلاته إلى آخرها لا ينفك عن دعاء، إما عبادة، وثناء، أو دعاء طلب، ومسألة، وهو في الحالتين داع. ا هـ. ملخصًا من البدائع(١).

الشرح:

هنا في كلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ والّذي قبله يقول: إنَّ لفظ الدّعاء في الغالب في القرآن، وفي السنة، وفي كلام العرب أنّه يراد به دعاء السؤال، وقد يراد به دعاء العبادة، أي: أنّه خصّت العبادة باسم العبادة، والدعاء صار للعرف، الاستعمال العرفي في القرآن، وفي السنة، وفي كلام العرب أنّ هذا يُراد به دعاء المسألة، فإذا قال القائل: دعوت ربّي، أي: سألته؛ ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ ادعوا الله، أو ادعوا

(١) انظر: بدائع الفوائد (٣/ ٨٤٢).

الرحمن، ليس معناه اعبدوا الله، أو اعبدوا الرحمن، ليس هذا مراد بالآية إنّما المراد اسألوا الله، أو اسألوا الرحمن: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ أي: سواءً أسألتم الله عز وجل، أو سألتم الرحمن، فإنّما تسألون ربًّا واحدًا، وإلهًا واحدًا، لا تسألون اثنين، قال عز وجل: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فالأسماء الحسنى من حيث دلالتها على ذات الله عز وجل مترادفة، هي كلّها دالة على ذات واحدة؛ لهذا قال عز وجل: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ اسألوا الله، أو اسألوا الرحمن.

كذلك من أدلّة كون الدعاء الغالب عليه أنّه المسألة هو قوله عز وجل: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ أي: حالة كونكم متضرّعين، وحالة كونكم مخفين ذلك، ولهذا قال بعض السلف: إن كان دعائهم سرًّا، سرًّا يعني: همسًا بينهم، وبين ربّهم؛ كما قال النبي ﷺ حينما سمع الصحابة رضي الله عنهم يرفعون أصواتهم قال: «**أَيُّهَا النَّاسُ: ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ - يَعْنِي: تَسْأَلُونَ - أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**»[1] أي: قريب منكم، فلم رفع الصوت؟؛ لهذا سأل سائل فقال: أبعيد ربّنا فنناديه، أم قريب فنناجيه؟ يريد نناديه فنرفع الصوت بالدعاء، أم قريب فنناجيه همسًا، وسرًّا.

هنا في قوله عز وجل في سورة الأعراف: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ أي: سرًّا، هذه السرّية تكون في العبادة فيما علمنا من أمر الشرع، أم في السؤال؟ في السؤال؛ لأنّ العبادات ظاهرة، الصلاة واضحة، ما هي خفيّة، الواحد يدعو ربّه، مطلوب منه أن يخفي صلاته، لا، كذلك عبادة الصيام، كذلك عبادة الزكاة، الحجّ، الأذكار، جميع العبادات، هل المراد

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

من فاعلها أن يخفيها، أم المراد أن يسرّ بها؟ الأصل فيها الإظهار، إلّا إذا كان في الإسرار زيادة في الأجر لما ورد في الشرع، وإلاّ الأصل في العبادات خاصة الفرائض الأصل فيها إظهارها، صلاة الفرض ما يجوز لواحد أن يقول: أنا أريد أستسر بها أعظم لأجري، حتّى ما اتّهم بالرياء، لا، الفرائض عمومًا الأصل فيها إظهار العبادة، الصلاة، الصيام، الحجّ، حتّى الزكاة إظهارها لا بأس به، خاصة في الأموال الظاهرة، أمّا الأموال الباطنة ففيها تفصيل، ونحو ذلك.

المقصود أنّ هذه الآية في قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ ليست آتية في العبادة، إنما هي في السؤال؛ لأنّه هو الذي يكون على وجه الخفاء، وهذا ظاهر.

إذًا أصل المسألة وهي أنّ الدعاء في هذه الآية هو دعاء المسألة، فنصوص الكتاب، والسنة الغالب أنّ الدعاء دعاء مسألة، إذا قال قائل: إنّ دعاء المسألة ليس ظاهرًا أنّه لا يجوز صرفه لغير الله، وأن صرفه لغير الله شرك فالجواب: لأنّ هذا في ترجمة هذا الباب قال: «**أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ**» فالجواب: أن دعاء المسألة متضمّن لعبادة، فلا يمكن لأحد أن يقول: هذا السائل ليس في عبادة، إذا سأل الله عَزَّوَجَلَّ ، تسأله أنت سألت على وجه العبادة، أم لا؟ سيقول: نعم؛ لأنّ السائل عابد، فإذا كان السائل عابدًا فمعنى ذلك أنّ كلّ دعاء مسألة متضمّن لدعاء العبادة، هذا واضح، حجّة ظاهرة على الّذين يقولون: لا، دعاء العبادة ليس داخلًا، دعاء المسألة ليس شركًا، دعاء المسألة إذا صرف لغير الله ليس شركًا. وهذا تجده في كتب الّذين عارضوا دعوة الإمام المجدّد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثل ابن جرجيس، وجماعته، ودحلان، وغيره، يأتون يحتجّون يقولون: لا،

دعاء المسألة هذا ليس شركًا إذا صرف لغير الله، صحيح الأولى أنّ يسأل الله عز وجل ، لكن من سأل غير الله عز وجل فيما لا يقدر عليه المسؤول، فلا يكون شركًا؟ والجواب: أنّ الآيات في هذا ظاهرة واضحة، والأدلة في هذا ظاهرة واضحة، بل هو لبّ العبادة؛ كما قال النبي ﷺ: «**الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةِ**»[1] هذا رواه أبو داود، وغيره بإسناد صحيح عن النعمان بن بشير رضي الله عنه ، وكما روى الترمذي عن أنس بإسناد فيه بعض الضعف، ولكن المعنى صحيح أنّه قال ﷺ: «**الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ**»[2] أي: لبّها، وعظمها، وهذا صحيح فدعاء المسألة ليس هو العبادة كلّها، ولكن هو مخّها، هو لبّها، فقوله في حديث النعمان ابن بشير رضي الله عنه الدعاء هو العبادة أي: معظمها، كما قال ﷺ: «**الْحَجُّ عَرَفَةَ**»[3]. أي: عرفة ركن الحجّ الأعظم، وهذا كثير في السنة.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩٤).
(٢) سبق تخريجه (ص١٩٥).
(٣) سبق تخريجه (ص١٣٢).

وَقَوْلِهِ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]. **بين تعالى أن المشركين من العرب، ونحوهم قد علموا أنه لا يجيب المضطر، ويكشف السوء إلا الله وحده، فذكر ذلك سبحانه محتجًا عليهم في اتخاذهم الشفعاء من دونه؛ ولهذا قال:** ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ **يعني: يفعل ذلك، فإذا كانت آلهتهم لا تجيبهم في حال الاضطرار، فلا يصلح أن يجعلوها شركاء لله الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء وحده.**

وهذا أصح ما فسرت به الآية كسابقتها من قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦١]، **ولاحقتها إلى قوله:** ﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [النمل: ٦٣-٦٤].

فتأمل هذه الآيات يتبين لك أن الله تعالى احتج على المشركين بما

....

أقروا به على ما جحدوه، من قصر العبادة جمعيها عليه، كما في فاتحة الكتاب: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

قال أبو جعفر بن جرير قوله: - إلى قوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ - ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ يقول تعالى ذكره: أم ما تشركون بالله خير، أم الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء النازل به عنه؟ وقوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ يقول: يستخلف بعد أمواتكم في الأرض منكم خلفاء أحياء يخلفونهم، وقوله: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ أإله سواه يفعل هذه الأشياء بكم، وينعم عليكم هذه النعم؟ وقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ يقول: تذكرًا قليلًا من عظمة الله، وأياديه عندكم تذكرون، وتعتبرون حجج الله عليكم يسيرًا، فلذلك أشركوا بالله، وغيره في عبادته. ا.هـ(١).

الشرح:

هذه الآية من سورة النمل، وهي قوله عز وجل: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]. هذه الآية مع ما قبلها من الآيات هي من جنس ما سبق أن ذكرت أنَّ القرآن فيه الاحتجاج على المشركين الّذين يشركون بالله عز وجل غيره في العبادة،

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٠/ ٤).

الاحتجاج عليهم بما يقرّون به، وهم يقرّون بأنّ الله عز وجل هو الّذي يجيب المضطرّ إذا دعاه؛ لأنّهم كانوا يخلصون الدين لله عز وجل في الشدائد؛ كما قال عز وجل: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: ٣٢]، فبيّن الله عز وجل في هاتين الآيتين أنّ المشركين يخلصون الدعاء لله عز وجل وقت الشدة، وقت الاضطرار، كما ذكر عز وجل في آية يونس: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، فهذه الآيات وغيرها كثير في القرآن تبيّن أنّ المشركين يعلمون أنّ الذي يجيب المضطرّ إذا دعاه، وأنّ الّذي يقيض الخيرات على من دعاه مضطرًّا إنّما هو الله عز وجل وحده، وأنّ تلك الآلهة التي يعبدها أولئك المشركون، ويتوجّهون إليها بأنواع العبادات أنّها لا تملك ذلك، فكم استغاثوا بها في شدّة فلم تغثهم، وكم وقع بهم كرب فلم تنفعهم، إذ توجّهوا إليها فلم ينتقل الكرب عنهم، ولم يتحوّل من حال إلى حال، ولكن إذا دعوا الله باضطرار، وبإخلاص، ودعوا الله عز وجل وحده في شدائدهم، فإنّه يجيب دعوتهم كما أخبر عز وجل بذلك عن نفسه، والمضطرّ تجاب دعوته ولو كان كافرًا، ولو كان مشركًا، فإنّه ليس من شروط إجابة الدعوة الإسلام، قد يجاب للكافر لأسباب منها: أن يكون مضطرًّا، ومنها: أن يكون مظلوما، ومنها: أن يكون له حسنات يجازى عليها بإجابة بعض دعائه من صحة في بدنه، أو سعة في رزقه، أو نحو ذلك، فليس الإسلام شرطًا في إجابة الدعاء، بل قد أجيب لإبليس وهو

رأس الكفر، ورأس الاستكبار؛ لأنّه استكبر، وكفر، ومع ذلك دعا الله بدعوة فأجابه الله عَزَّوَجَلَّ ، وأخّره إلى الوقت الّذي يريد التّأخير إليه، وهؤلاء يعلمون ذلك، أعني: المشركين، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ لهم: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ يعني: أولئك الآلهة الّتي سألتموها، وعبدتموها، وتوجّهتم إليها خير، وأعظم مقامًا، وأرفع درجة، وأقرب إلى الاستحقاق - استحقاق العبادة -، أم من تعلمون صفته، وهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه، وهو الّذي يكشف السوء عنكم، وهو الّذي يجعلكم خلفاء الأرض.

ثم قال عَزَّوَجَلَّ ما دام أنّ الذي فعل هذه هو الله عَزَّوَجَلَّ فإذًا هو الذي يستحقّ أن يؤلّه وحده؛ لأنّ معنى ذلك أنّه هو الّذي يملك النفع المطلق، ويملك الضرّ المطلق، فما دام كذلك فهو المستحق لأن يعبد، لذلك قال: ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ يعني: أمعبود يعبد حقًّا مع الله عَزَّوَجَلَّ ؟ لا، بل كل المعبودات التي عُبدت مع الله عَزَّوَجَلَّ فإنّما عُبدت بالباطل، والبغي، والظلم، والعدوان، ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾؟ ولهذا هذا الاستفهام إنكاري، ينكر عليهم اتّخاذ الآلهة مع الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ والآيات التي هي قبل هذه الآية، والتي بعدها كلها فيها قوله: ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ وفيها تقرير توحيد الربوبية الّذي يقربه المشركون، ويحتجّ به عَزَّوَجَلَّ عليهم في إيجاب إقرارهم بما يستحقّه عَزَّوَجَلَّ من توحيده في العبادة وحده لا شريك له.

وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ: «أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٌ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قُومُوا بِنَا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»(١).

ش: (الطَّبَرَانِيُّ): هو الإمام الحافظ، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة، وغيرها، روى عن النسائي، وإسحاق بن إبراهيم الديري، وخلق كثير، مات سنة ستين وثلاثمائة، روى هذا الحديث عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

قوله: «أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٌ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ». لم أقف على اسم هذا المنافق.

قلت: هو عبد الله بن أبي كما صرح به ابن أبي حاتم في روايته.

قوله: (فَقَالَ بَعْضُهم) أي: الصحابة رضي الله عنهم ، هو أبو بكر رضي الله عنه .

قوله: «قُومُوا بِنَا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ»: لأنه ﷺ يقدر على كف أذاه.

قوله: «إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ». فيه النص على أنه لا يستغاث بالنبي ﷺ، ولا بمن دونه، كره ﷺ أن يستعمل هذا اللفظ في حقه، وإن كان مما يقدر عليه في حياته، حماية لجناب التوحيد، وسدًا

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، في مسند عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وهو من القسم المفقود من المعجم. وذكره الخطابي في الغنية عن الكلام وأهله (ص٥، ٣٢)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٥٩) وقال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث، وقد رواه أحمد بغير هذا السياق.

....

لذرائع الشرك، وأدبًا، وتواضعًا لربه، وتحذيرًا للأمة من وسائل الشرك في الأقوال، والأفعال.

فإذا كان فيما يقدر عليه ﷺ في حياته، فكيف يجوز أن يستغاث به بعد وفاته، ويطلب منه أمور لا يقدر عليها إلا الله تعالى؟ كما جرى على ألسنة كثير من الشعراء كالبوصيري، والبرعي، وغيرهم، من الاستغاثة بمن لا يملك لنفسه ضرًا، ولا نفعًا، ولا موتًا، ولا حياة، ولا نشورًا، ويعرضون عن الاستغاثة بالرب العظيم القادر على كل شيء الذي له الخلق، والأمر وحده، وله الملك وحده، لا إله غيره، ولا رب سواه.

قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨] **في مواضع من القرآن:** ﴿قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا﴾ [الجن: ٢١] **فأعرض هؤلاء عن القرآن واعتقدوا نقيض ما دلت عليه هذه الآيات المحكمات، وتبعهم على ذلك الضلال الخلق الكثير، والجم الغفير. فاعتقدوا الشرك بالله دينًا، والهدى ضلالًا - فإنا لله، وإنا إليه راجعون - فما أعظمها من مصيبة عمت بها البلوى، فعاندوا أهل التوحيد، وبدعوا أهل التجريد، فالله المستعان.**

الشرح:

هذا الحديث كما ذكر الإمام رحمه الله أنّه رواه الطبراني بإسناده، والطبراني ذكر أنّه هو: سليمان بن أحمد بن أيوب اللّخمي الطبراني المولود سنة ستين

ومائتين، والمتوفي سنة ستين وثلاثمائة، له المعاجم الثلاثة المشهورة، المعجم الكبير، ورتبه على أسماء الصحابة، ذكر فيه مسانيد الصحابة، لكنه مختصر، وليست كلّ مسانيد الصحابة موجودة فيه، بل هناك بعض الصحابة لا توجد مسانيدهم فيه، وله المعجم الأوسط، والمعجم الصغير، وهما مرتّبان على أسماء شيوخه، فالمعجم الكبير على أسماء الصحابة، على الترتيب الألفبائي، والمعجم الأوسط والصغير على ترتيب شيوخه، لكن المعجم الأوسط يختلف عن المعجم الصغير، فالمعجم الأوسط طريقته فيه أنّه يورد غرائب شيوخه، والمعجم الصغير يورد لكل شيخ من شيوخه حديثا أو حديثين، فانتخب بعض الشيوخ، وهذا يدلّك على أنّ الحافظ الطبراني كان كثير المشايخ؛ لأنه رحل وعمّر، فأخذ عن جمع كثير، فله أكثر من ألف شيخ تلقّى عنهم العلم، وأخذ عنهم علم الحديث، وهو إمام في السنّة له مصنّف في السنّة من أجلّ المصنّفات، روى الطبراني هذا الحديث، وذكر أصحاب الزوائد أنّه رواه في معجمه الكبير.

وقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: روى الطبراني بإسناده. يعني بهذه الكلمة في مقام إيراد الإسناد؛ لأنّ أهل العلم إذا قالوا: روى فلان بإسناده، فمعنى ذلك أنّه في مقام ذكر الإسناد، وأهل العلم أكثروا من إيراد الأسانيد من الشيخ إلى النبي ﷺ، أي: من الراوي إلى النبي ﷺ؛ ذلك لأنّه قد يكون في الإسناد شيء يحبّ أن يطلع عليه المصنف القاري، أو من روى هذا الحديث، وهذا الحديث ممّا تكلّم فيه بعض الّذين عاصروا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنّ شيخ الإسلام ابن تيمية كتب كتابه في الاستغاثة، وضمّنها هذا الحديث، واحتجّ به، وأطال الكلام عليه، فأتى المعاند له، وطعن فيه بقوله: إنّك أوردت هذا الحديث، وهذا الحديث ليس بحديث

صحيح، قال له شيخ الإسلام في كتابه «**الاستغاثة الكبرى**» قال: هذا كلام جاهل لا يعلم طريقة أهل الحديث في إيرادهم الأحاديث، ولا في اعتمادهم، ولا في اعتضادهم، فإنّ كثيرًا من الأحاديث تُذكر، ويحتجّ بها، لا على وجه الاعتماد، لكن على وجه الاعتضاد، فإذا كان ما جاء في الحديث له أصوله التّي تشهد له، وله ما يدلّ عليه فإنّ هذا الحديث يوردونه، ويستشهدون به، ويفرّعون عليه، ويشرحونه؛ ولهذا قال في موضع آخر: (**أهل الحديث لا يستدلّون بحديث ضعيف في أصل من الأصول، بل إمّا في تأييده، وإمّا في فرع من الفروع**)[١]، هذه طريقة أهل الحديث، أنّهم يوردون الأحاديث ولو كانت ضعيفة، لكن إذا معناها ليس فيه ما يُستغرب، وحبّذا لو راجعتم كتاب الردّ على البكري المسمّى: «**الاستغاثة الكبرى**» فإنّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أطال الكلام على هذا الحديث فيه جدًّا، بحيث استغرق نحوًا من خمسين أو ستّين صفحة على هذا الحديث؛ لأنّ ذلك المعاند الّذي انتقد شيخ الإسلام في إيراده هذا الحديث قال: إنّ هذا الحديث ليس بصحيح، فبيّن له طريقة أهل الحديث في إيرادهم هذا الحديث[٢].

ثمّ ذكر أنّ هذا الحديث رواه الطبراني، ورواه غيره بإسناد فيه ابن لهيعة قاضي مصر، وذكر من فضله، وذكر من علمه وقال: إنّ بعض أهل العلم لم يحتجّ بحديثه، وإنّ بعضهم احتجّ بحديثه، وبعضهم توقّف في حديثه إلّا ما علم أنّه سمعه قبل الاختلاط، ويميّز هذا برواية أكابر أصحابه عنه، سواءً كانوا العبادلة، أو غير العبادلة؛ لأنّ الّذين رووا عن ابن لهيعة قبل الاختلاط جمع منهم العبادلة الثلاثة، وغيرهم كالحسن بن موسى الأشيب، وجماعة معروفين عند أهل الحديث.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥).
(٢) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري (ص١١٨).

المقصود من هذا أنّ هذا الحديث معناه الّذي فيه وهو أنّ النبي ﷺ قال: «**إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ**» هذا هو ما دلّت عليه كلّ الآيات الّتي قبل هذا الحديث، فهذا الحديث ليس بجديد فيما تحمله قول النبي ﷺ: «**إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**»، وكما قال شيخ الإسلام رحمه الله في بيانه، وشروحه لهذا الحديث، قال: إنّ هذه الكلمة منه ﷺ وهي قوله: «**إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**» كلمة في بيان الأصل في هذا الباب، الأصل في بيان عبادة الاستغاثة، وهو أنّه لا يستغاث بالنبي ﷺ، وهو أفضل هذه الأمّة، وأعظمها قدرًا، وأرفعها منزلة عند الله عز وجل ، فإنّه لا يستغاث به فضلًا عمّن هو دونه، وإنّما يستغاث بالله عز وجل وحده، وهذا فيه بيان الأصل في هذا الباب، وهو أنّه لا يستغاث إلّا بالله عز وجل وحده، وهذا الأصل قد تواردت عليه كلمات العلماء، والأئمّة، وكلمات الصالحين، وكلمات الزهّاد، فمن ذلك ممّا أورده شيخ الإسلام من ذلك قول أبي يزيد البسطامي: (استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق).

لفظ: «**لاَ يُسْتَغَاثُ**» إلّا بالله لفظ صحيح، وعند الإطلاق لا يقيّد بشيء فنقول: لا يستغاث إلا بالله، الاستغاثة حق الله عز وجل ، ومعلوم أنه إذا استغيث المخلوق فيما يقدر عليه ذلك المخلوق فإنّه لا بأس بذلك، كما فعل الصحابة رضي الله عنهم هنا حينما استغاثوا بالنبي ﷺ من شرّ المنافقين؛ لعلّهم بأنّه يقدر على الإغاثة، لعلمهم بأنه يمكن أن يضرب عنقه، يمكن أن يصيبه من الأذى، والعذاب ما يناله ممّا يقدر عليه النبي ﷺ في حياته، لكنه ﷺ لمّا رأى هذا الفزع منهم، وذلك اللجأ إليه، بيّن لهم الأصل العام الّذي يجب أن لا يغيب عن الأذهان حتّى حين الطلب ممّن يقدر على شيء أن

يفعل ما يقدر عليه فإنّه لا يغيب عن الذهن أنّ المغيث حقيقة هو الله عزّوجلّ ، وأنّه لا يستغاث إلّا بالله عزّوجلّ ، فهنا في قول النبي ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ» بيان لهذا الأصل، وسدّ لطرق الغلو التي قد يفتحها الشيطان على بعض المرضى، وقد يغوي بها الشيطان طوائف من هذه الأمة، فهذا ما جاء في هذا الحديث معروف، ولهذا في أسماء الله الحسنى (المغيث) و(غياث المستغيثين)، كما أوردها بعض من ألّف في ذلك، ومعنى (المغيث): الذي يغيث على وجه الحقيقة، فإنّ الّذي يغيث على الوجه المطلق الّذي هو غير مقيد بقيد من القيود إنّما هو الله عزّوجلّ ، وغيره من الخلق فإنّما يغيثون فيما أقدرهم الله عزّوجلّ عليه، إنّما يغيثون فيما مكنّهم الله عزّوجلّ منه، فالقدرة على الاستغاثة من الله عزّوجلّ ، ولهذا المغيث حقيقة هو الله عزّوجلّ ، ولهذا العبد لا يتوجّه إلّا لمن يغيث حقيقة، فالقلب لا يلتفت إلى غير الله عزّوجلّ ، حتّى حين طلب الاستغاثة حين يستغيث، فإنّما يستغيث بمن يقدر على الإغاثة مع استحضار أنّ المغيث هو الله عزّوجلّ ، وأنّ الّذي يخلق هذه الإغاثة التي تنفعه هو الله عزّوجلّ .

فإذًا هو حين يستغيث بالمخلوق فيما يقدر عليه ذلك المخلوق بشرط كونه حيًّا قادرًا على أن يغيث حاضرًا، فإنّه حينما يستغيث إنّما يجعل ذلك المخلوق سببًا، والسبب معروف أنّه لا ينفع وحده، فيبقى تعلّق القلب بالله عزّوجلّ وحده، كذلك نقول: لا ناصر إلّا الله، مع أنّه يجوز أن تستنصر بمن يستطيع أن ينصرك في أمر من الأمور، لا معين إلّا الله.

هذه الإطلاقات صحيحة؛ لأنّها تبيّن الأصل، تبيّن القاعدة في هذا الباب، والنبي ﷺ لمّا رأى من فزعهم إليه مع أنّه يقدر على ذلك، ولأنّ هؤلاء صحابة، أبو بكر رضي الله عنه ، وغيره، وهم أكمل هذه الأمة، لما رأى من

فزعهم، ذكر هذا الأصل العظيم وسدّ الطرق الّتي فيها توجّه القلب، ونوع اعتماده على من يغيث من البشر، وهذا ولو كان مع استحضار إغاثة الله عَزَّوَجَلَّ لكنه يجب أن يكون القلب مخلصًا الاستغاثة بالله عَزَّوَجَلَّ ، وأن يكون العبد المستغيث يعتقد أنّ المغيث، أو من يملك الإغاثة من البشر، إنّما هو سبب من الأسباب كالدواء الذي يتناوله، قد ينفع، وقد لا ينفع، فيبقى تعلّق القلب ليس بالبشر، إنّما هو تعلق بالله عَزَّوَجَلَّ ، وهذا محض التوحيد، وهو الذي أراد النبي ﷺ أن يبيّنه للأمّة بأجمعها.

ولهذا هذا الحديث ليس فيه إبانة الشرك؛ لأنّ أولئك استغاثوا به فيما يقدر عليه، ففعلهم صحيح، وليس يلحقهم لوم، لكنه ﷺ حَمَى حِمَى التوحيد وقطع الذرائع لغير هؤلاء التي قد يغوي بها الشيطان من يغوي من هذه الأمة، فبيّن هذا الأمر.

وإذا تبيّن ذلك فهذا الأصل الّذي دل عليه هذا الحديث، أصل مجمع عليه.

فإذًا ليس في الحديث ما يستغرب، وليس فيه ما يستنكر؛ ولهذا اعتمده أئمّة الإسلام في بيان ما دلّ عليه.

بعض المخرّفين القبوريين، قال: إنّ قول النبي ﷺ: «**إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ**» هذا فيه بيان أنّ الاستغاثة الّتي هي اعتقاد الإغاثة في أحد على وجه الاستقلال إنّما تكون من الله عَزَّوَجَلَّ ، وأمّا إذا كانت الاستغاثة على وجه التسبّب فإنّه لا شيء في ذلك.

ولهذا قال هنا في قوله: «**إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ**» هذا قطع على الّذين يريدون جعل النبي ﷺ مغيثًا إغاثة مطلقة على وجه الاستقلال، وهم يقولون: لم يستغيثوا به على وجه التسبّب، إنّما استغاثوا

به على وجه الاستقلال فلذلك ردّ عليهم النبي ﷺ بهذا الردّ، فقال: «**إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي**» على وجه الاستقلال، إنّما يستغاث بالله عز وجل على وجه الاستقلال.

وهذا الكلام من أبطل الباطل، بل هو فيه استنقاص الصحابة رضي الله عنهم فيه تنقصّ لأبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ لأنّه لا يحوم حول ذهن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أنّ النبي ﷺ يمكّن من التأثير على وجه الاستقلال، هل هذا يمكن؟ أن يعتقد صحابي كريم في النبي ﷺ أنّه يكون على وجه الاستقلال مغيثا؟، فأين إذًا إغاثة الله عز وجل ؟ فوقع في تنقّص الصحابة، ورميهم بالاعتقاد الفاسد، وهذا كثير في المخرّفين دائمًا إذا أوردوا هذا الحديث يوردونه بهذا التوجيه، مثل الّذي ردّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر هذا المعنى، وقال شيخ الإسلام رحمه الله في ردّه عليه يقول ضمن ما قال: هذا لا يُظنّ بمن هو دون الصحابة بمراحل فكيف يُظنّ بالصحابة الكرام، ورأسهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه كيف يُظنّ بهم أنّهم يعتقدون أنّ النبي ﷺ يغيث على وجه الاستقلال.

لا شكّ أنّ هذا لا يحوم حول ذهن أحد من الصحابة، ولو كان من أصغرهم فضلًا من أن يكون ذلك الصحابي هو أبا بكر الصديق رضي الله عنه وهذا كلام صحيح، وكلام نفيس؛ لأنّ قوله ﷺ: «**إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ**» فيه بيان الأصل أن المغيث هو الله عز وجل ، وأن العبد في استغاثته يجب عليه أن ينزلها بالله عز وجل ، لكن الأصل لما كان هذا فلا مانع أن يستغيث بغيره لكن بشروط، فإذا توفّرت هذه الشروط فلا حرج؛ لأنّ ما كان خلاف الأصل فإنّه لا بدّ فيه من شروط، أمّا الأصل فهو على الجادة، كذلك نقول: لا استنصار إلّا بالله، فلا تطلب النّصر إلّا من الله، لقوله:

﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] لا عون إلّا من الله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، لا إغاثة إلّا من الله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] ونحو ذلك، فهذه صحيحة، معانٍ صحيحة، وكلمات صحيحة؛ لأنّها في بيان الأصل، لكن إذا أراد العبد أن يفصّل يقول: ويجوز أن يستغيث بحيٍّ قادر حاضر مع عدم اعتقاد أنّه مستقلّ بذلك، يجوز كذا وكذا ببيان ما يخالف الأصل مع شروط جوازه، وهذا ظاهر من قوله: «إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: أَنَّ عَطْفَ الدُّعَاءِ عَلَى الِاسْتِغَاثَةِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا هُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ يَفْعَلُهُ إِرْضَاءً لِغَيْرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ.

الْخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا.

السَّادِسَةُ: كَوْنُ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا.

السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ.

الثَّامِنَةُ: إِنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنَ اللهِ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّةَ لَا تُطْلَبُ إِلَّا مِنْهُ.

التَّاسِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الرَّابِعَةِ.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ لَا أَضَلَ مِمَّنْ دَعَا غَيْرَ اللهِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنْ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَدْرِي عَنْهُ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِبُغْضِ الْمَدْعُوِّ الدَّاعِيَ وَعَدَاوَتِهِ لَهُ.

قَوْلُهُ: «قُومُوا بِنَا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ»؛ لِأَنَّهُ ﷺ يَقْدِرُ عَلَى كَفِّ أَذَاهُ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةً لِلْمَدْعُوِّ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كُفْرُ الْمَدْعُوِّ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: هِيَ سَبَبُ كَوْنِهِ أَضَلَّ النَّاسِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْخَامِسَةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْأَمْرُ الْعَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرَارُ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللهُ، وَلِأَجْلِ هَذَا يَدْعُونَهُ فِي الشَّدَائِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: حِمَايَةُ الْمُصْطَفَى ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَالتَّأَدُّبُ مَعَ اللهِ.

❁ ❁ ❁

١٤ - بَابُ

قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴿١٩٢﴾﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢].

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴿١٩٢﴾﴾.

قوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ﴾ أي: في العبادة.

قال المفسرون: في هذه الآية توبيخ، وتعنيف للمشركين في عبادتهم مع الله تعالى ما لا يخلق شيئًا وهو مخلوق، والمخلوق لا يكون شريكًا للخالق في العبادة التي خلقهم لها، وبين أنهم لا يستطيعون لهم نصرًا، ولا أنفسهم ينصرون، فكيف يشركون به من لا يستطيع نصر عابديه، ولا نصر نفسه؟

وهذا برهان ظاهر على بطلان ما كانوا يعبدونه من دون الله، وهذا وصف كل مخلوق، حتى الملائكة، والأنبياء، والصالحين.

وأشرف الخلق محمد ﷺ قد كان يستنصر ربه على المشركين ويقول: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضُدِي وَنَصِيرِي بِكَ أَحُولُ بِكَ أُصُولُ وَبِكَ أُقَاتِلُ»[1]، وهذا كقوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣] ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٣٢)، والترمذي (٣٥٨٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

....

مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقوله: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾ [الجن: ٢١-٢٢].

فكفى بهذه الآيات برهانًا على بطلان دعوة غير الله كائنًا من كان، فإن كان نبيًا، أو صالحًا فقد شرفه الله تعالى بإخلاص العبادة له، والرضاء به ربًا ومعبودًا، فكيف يجوز أن يجعل العابد معبودًا مع توجيه الخطاب إليه بالنهي عن هذا الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]. فقد أمر عباده من الأنبياء، والصالحين، وغيرهم بإخلاص العبادة له وحده، ونهاهم أن يعبدوا معه غيره، وهذا هو دينه الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، ورضيه لعباده، وهو دين الإسلام، كما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه في سؤال جبريل عليه السلام قال: «يا رَسُولَ اللَّهِ ما الْإِسْلَامُ قال الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ ولا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ». الحديث[١].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠، ٤٧٧٧).

الشرح:

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾) هذه الأبواب السالفة كانت في حكم أنواع من الشرك، في بيان أنواع من الشرك، وحكم تلك الأفعال من النذر، والذبح لغير الله، والتمائم، والاستغاثة بغير الله، والاستعاذة بغير الله، ودعاء غير الله عز وجل.

وفي هذا الباب، والباب الّذي بعده ذكر الشيخ رحمه الله الأدلّة، أو ذكر بعض الأدلّة الّتي يستدلّ بها على بطلان التوجّه لغير الله عز وجل.

وتلخيص ذلك أنّ الربّ - تبارك وتعالى - أقام الأدلّة في كتابه على بطلان دعوة غير الله، وعلى بطلان الإشراك بغيره، الإشراك به غيره، وعلى بطلان الاستغاثة بغيره عز وجل أدلّة متنوعة:

النوع الأول: ذكر الله عز وجل ربوبيّته، وأنّه واحد في ربوبيّته، وذكر هذا يلزم بالقول بأنّه واحد عز وجل في إلهيته، لا شريك معه في إلهيته، كما أنّه لا شريك معه في ربوبيته، فلا يشرك معه أحد في العبادة، والتوجّه، وإخلاص العمل، وجميع أنواع التوجّهات، لا يشرك معه أحد فيها.

كما أنّه لا ربّ، لا متصرّف، لا خالق، لا مدبّر للأمر إلّا هو، لا نافع، ولا ضار إلّا هو عز وجل، فالأدلّة الدالة على توحيد الله عز وجل في ربوبيته هي أدلة لتوحيده عز وجل في إلهيته باللزوم؛ لأنّه يلزم منها أن يكون واحدًا في إلهيته، فمن كان هو الربّ وحده، هو المتصرف في الأمر وحده، هو الخالق عز وجل وحده، هو الّذي ينفع وحده، وهو الّذي يضرّ وحده، وأنّه إذا أراد بعبد سوءًا حاق به، وإذا أراد به خيرًا فإنَّه لا معقّب لمشيئته، وأنّه يفيض الخير، ويفيض الرحمة فلا تمسك، وأنّه يأذن بالشرّ على العبد فلا يمسك، وأنه هو الذي بيده ملكوت كلّ شيء.

من كانت هذه هي أوصاف ربوبيّته فهو المستحقُّ لأن يُعبد وحده، هو المستحقّ لأن تخضع له القلوب، وأن تجلّه القلوب، وأن تحبّه القلوب، وأن ترجوه، وأن ترغب فيما عنده، وأن ترهب ممّا عنده.

وهذا لا شكّ دليل واضح على أنّه عَزَّوَجَلَّ هو الواحد في إلهيته، فأدلّة الربوبية يلزم منها توحيد الإلهية، فمن أيقن بتوحيد الربوبية إيقانًا تامًّا فإنّه يلزمه أن يوحّد الله عَزَّوَجَلَّ في إلهيته، هذا نوع من أنواع الأدلّة.

النوع الثاني: أنّه عَزَّوَجَلَّ متوحّد في أسمائه وصفاته، له الصفات العلى، والأسماء الحسنى الكاملة الّتي لا يعتريها نقص بوجه من الوجوه، فهي الحسنى البالغة في الحسن نهايته، والعليا البالغة في العلوّ، علو الصّفات، نهاية العلوّ، فليس اتّصاف العباد بصفاتهم مثل اتّصاف الله عَزَّوَجَلَّ بصفاته، فصفاته عَزَّوَجَلَّ تناسب ذاته الغنيّة الكاملة الّتي ليس فيها نقص، ولا يعتريها نقص بوجه من الوجوه، فصفات الله عَزَّوَجَلَّ ، وأسمائه - تبارك وتعالى - الّتي في الكتاب، في كتابه، أو في سنّة نبيّه ﷺ هي أدلّة ظاهرة على أنّ عبادة غيره، والتوجّه لغيره، أنّها باطلة بل هي ظلم، وأبشع الظلم، وسفه، وأبشع السفه؛ لأنّه إذا كان هو المحيي، هو المميت، هو النافع الضار، هو المعطي المانع، هو الحميد الغفور، هو الودود، هو الرّزّاق، هو ذو القوّة، هو القدير، هو السميع، هو البصير، وغير ذلك من أنواع الصفات التي يتّصف بها الربّ - تبارك وتعالى -، والأسماء الّتي أخبرنا بأنّه سمّى نفسه بها، فإنّ ذلك دليل بأنّه هو المستحقّ لأن تجلّه القلوب، وأن تعبده، وأن تتوجّه إليه دون ما سواه، وأن تذلّ لها، وأن تخضع له، وأن تعلم أنّه لا غنى إلّا به، وأنّه لا حول ولا قوّة إلّا منه، وأنّه لا شفاء للأمراض إلّا منه، وأنّه لا خير إلّا منه، وأن العباد كلّهم ضعفاء، هذه الصفات، صفات

الله عَزَّوَجَلَّ إذا تدبّرناها علمنا أنّها دالة على أنّه هو ذو الكمال سبحانه الّذي لا يعتريه نقص بأيّ أنواع النقص، ولذلك له المحامد كلّها، وفي حديث الشفاعة أنّ النبي ﷺ قال: «**فَأَسْجُد بَيْنَ يَدَي الْعَرْشِ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ لاَ أُحْسِنُهَا الآنَ**»(١) تلك المحامد معناها أنّه يثني على ربّه بما له من الأسماء والصفات، يثني على ربّه بما هو أهله، يمجّده عَزَّوَجَلَّ، ويمدحه، ويتملّق بين يديه سبحانه وتعالى، وهو أهل ذلك سبحانه وتعالى، من له تلك الصفات الكثيرة، وله تلك الأسماء الحسنى البالغة في الحسن نهاية الحسن، وله الجمال الباهر، وله الجلال الكامل، وله الجمال الكامل، من كان كذلك، وكانت له صفات الجلال، والجمال، والكمال كان هو المستحقّ لأن يجلّ؛ لأنّه هو المتوحّد في أسمائه، وصفاته، وصفاته كثرتها، وأسمائه وكثرتها تدلّ على أنّه هو ذو الكمال المطلق، فمن كان كذلك وهو الله - تبارك وتعالى - كان واجبًا على العباد أن يذلّوا له، وأن يتوجّهوا له، وأن يجعلوا عباداتهم بأنواعها له - تبارك وتعالى -، صلاتهم له، سجودهم له، دعائهم له، سؤالهم منه، طلبهم منه، استغاثتهم به، استعانتهم به، خوفهم خوف السرّ به، رجاءهم رجاء العبادة له - تبارك وتعالى -، رغبهم له، رهبهم منه، وهكذا؛ لأنّه هو ذو الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

النوع الثالث: من الأدلّة على أنّه عَزَّوَجَلَّ هو المتوحّد في إلهيته هو بيان عجز المخلوقين، بيان أنّ كل مخلوق لا يستطيع شيئًا، وأنّ كل مخلوق ضعيف، وأنّه لا يملك حتّى القطمير، وأنّه لا يستطيع لنفسه نصرًا،

---

(١) كما في حديث الشفاعة الذي رواه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولا يستطيع للناس نصرًا، وأنّه لا يملك لنفسه نفعًا، ولا ضرًّا، وأنّه ليس له من الأمر شيء، فهذا الدليل الثالث هو دليل وصف المخلوق، وصف المخلوقات جميعًا، سواءً كانت الملائكة، أو كانت الأنبياء، أو كانت المخلوقات تلك الأنبياء، والصالحين، وغير الصالحين، أو كانت الجنّ، أو كانت الأصنام، فكلّ تلك المخلوقات إذا عرفت صفاتها، فإنّك تستدلّ بصفاتها على أنّها لا تستحقّ شيئًا من أنواع العبادة، لا تستحقّ شيئًا من أنواع التوجّهات، وأنّ التوجّه، والعبادة، وجميع أنواع العبادة صغرت، أم كبرت إنّها إنّما تكون لذي الكمال، وذي الجلال.

هذا الباب والّذي بعده في بيان صفة المخلوقات الّتي جُعلت مع الله عَزَّوَجَلَّ آلهة في بيان صفة المخلوقات، وهذا دليل من أدلّة توحيد الإلهية، ولهذا ناسب هذا الباب، والّذي بعده كتاب التوحيد أعظم مناسبة؛ لأنّه دليل من أدلّة توحيد الإلهية،لأنّ معرفة العبد بصفات المخلوقين توجب له أن لا يتوجّه إليهم، توجب له أن لا يعبدهم، توجب له أن لا يدعوهم، أن لا يسألهم، ونحو ذلك، فبدأها المصنّف بقوله تعالى قال: (**بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى**: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢] هذه صفات الّذين أشركوا، أشرك بهم مع الله عَزَّوَجَلَّ ، وأشركوا في العبادة، ما صفاتهم، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿أَيُشْرِكُونَ﴾ الاستفهام هنا الهمزة هذه استفهام توبيخ، وتقريع، وتعنيف، وتعجّيب أيضًا؛ لأنّ الاستفهام في العربيّة له أحوال، منها أن يكون الاستفهام على بابه، يُطلب بأداة الاستفهام الفهم، تقول: هل أتاك أحد؟ تطلب الفهم أنّه ما تعلم أنّه أتاه أحد، أو لم يأته أحد، فتطلب الفهم، تطلب الجواب، هذا يسمّى الاستفهام على بابه، لكن يأتي الاستفهام

ولا يراد أنّه على بابه، فيكون المستفهم يكون الّذي أتى بأداة الاستفهام المتكلّم يعلم الجواب، ولكن يريد تعنيفًا، يريد توبيخًا، يريد تقريعًا، يريد تعجّبًا، يريد إنكارًا.

فهنا في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ الجواب معلوم عند الله عَزَّوَجَلَّ، فما فائدة الاستفهام هاهنا؟ هذا يسمّيه أهل العلم بالعربيّة يسمّونه استفهام تقريع، وتوبيخ، وتعنيف، ويكون أيضًا استفهام تعجيب من حالهم، وتعجّب من حالهم، وأيضًا يمكن أن يكون استفهاما إنكاريا في هذا الفعل، قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ﴾ أي: أيجعلون مع الله عَزَّوَجَلَّ إلهًا؟ أيجعلون مع الله عَزَّوَجَلَّ معبودًا؟ أيجعلون مع الله عَزَّوَجَلَّ مسؤولًا، مرغوبًا إليه؟، ما صفة هذا المرغوب إليه، ما صفة هذا المشرك به؟، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ يقرّع، ويوبّخ أولئك بأن انظروا في حالة هؤلاء الّذين أشركتم به، وجعلتموهم آلهة مع الله، هل يخلقون شيئًا؟ هذا برهان من نوع بيان صفة تلك الآلهة، فإذا عرفنا أنّ الآلهة الّتي دُعيت مع الله، عرفنا صفاتها، عرفنا أحوالها، ثمّ بعد ذلك نفكّر وننظر هل هذه تستحقّ شيئا من العبادة؟ هل تستحقّ شيئا من السؤال؟ هل تستحقّ شيئًا من الاستشفاع أم لا؟ ولهذا الدّعاة إلى التوحيد ينبغي أن يكون عندهم تنويع في الدعوة، كيف يبيّنون بطلان دعوة غير الله، والاستشفاع بغير الله، وسؤال غير الله عَزَّوَجَلَّ كيف؟ بأنواع، أوّلًا يأتي بتوحيد الربوبية وما فيه، وينتقل من توحيد الربوبيّة إلى توحيد الإلهية باللزوم بالأسماء والصفات، بصفات هؤلاء المخلوقين، والله عَزَّوَجَلَّ هو الّذي بيّن هذا البرهان، ولا أعظم من البراهين الموجودة في القرآن، فإنّ كلّ مسألة من مسائل العلم في القرآن من براهينها ما ليس في غيره، والناس وإن شقّقوا العلوم، ونوّعوا العلوم،

ونوّعوا الأدلّة، والبراهين، فكلّ برهان ليس موجودًا في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ فإنّه أضعف من البرهان الّذي في كتاب الله، ولهذا لو تأمّلنا البراهين الّتي في كتاب الله، واستوعبناها، وتدبّرناها فإنّها أقوى حجّة، هذا البرهان ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ هذه الآلهة مخلوقة، هؤلاء الصالحون مخلوقون، أم يخلقون؟ مخلوقون، المخلوق محتاج أم لا؟ محتاج، المخلوق مربوب أم لا؟ مربوب، المخلوق إله، أم مألوه؟ لا إله ولا مألوه، ولكنّه عبد يؤله ربّا، يعبد ربّه، فذوا الألوهة من هو؟ هو الله عَزَّوَجَلَّ ، فهذه صفة هذا المخلوق، فكيف إذًا يجعل العبد إلهًا ومألوهًا؟ كيف يجعل الّذي لا يخلق إلهًا ومعبودًا قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ فإنّه قد يكون لا يخلق شيئًا، ولكن هو أوجد نفسه، قال (مبيّنًا ضعفه حتّى في نفسه، هو محتاج، قال: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (ما) هنا عامة ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا﴾ بمعنى (الّذي)، فهي تعمّ الأصنام، والملائكة، والأنبياء، والصالحين، وغير الصالحين، أي: الذين عبدوا مع الله عَزَّوَجَلَّ وأشرك بهم ما صفتهم؟ ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ فإذًا هم لا يخلقون غيرهم، وأيضًا هم في أنفسهم مخلوقون، خلقهم الله عَزَّوَجَلَّ .

إذًا بالبرهان العقلي المخلوق يتوجّه إليه بالعبادة، أم الخالق؟ وهذا برهان عقليّ، وأيضًا قد يكون فطريًّا صحيحًا.

ولأنّ المشرك قد يكون عنده شبهة أخرى، فقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٢] يمكن أن يقول المشرك: صحيح إنّا ما نقول: إنّ هذا يخلق، ولا أنّه هو خلق نفسه، ولا أنه يخلق غيره، لكن يستطيع ينصر، يستطيع يغيث، يستطيع يأتي بالخيرات، ونحو ذلك من أنواع النّصر، قال عَزَّوَجَلَّ في بيان الصفة ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾

[النساء: ١٢٢]، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ﴾ لا يستطيعون أن ينصروا غيرهم، لا يستطيعون أن ينصروا من توجّه إليهم، أو توجّه بهم، ومع ذلك قال: ﴿وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ﴾ فهم ضعفاء لا يستطيعون أن ينصروا أنفسهم، وكذلك لا يستطيعون أن ينصروا غيرهم، وهذا في غاية الضعف، من لا يستطيع أن ينصر نفسه، ولا أن يجلب لنفسه خيرًا، أو أن يدفع عن نفسه شرًّا فإنّه في غاية الضعف، معنى ذلك أنّه محتاج إلى من ينصره، فإذًا من كان محتاجًا إلى من ينصره أولى بالعبادة، أم من كان ينصر، وكان يخلق؟ أيّهما؟ لا شكّ الجواب واضح، جواب عقليّ واضح أنّ الّذي ينصر هو المستحقّ، والّذي يُنصر أنّه ضعيف، أنا أتوجّه إلى من يُنصر حتّى نفسه لا يستطيع لها نصر، كيف أتوجّه له؟

وهذا الإجمال في هذه الآية بيّنه الله عَزَّوَجَلَّ في آيات كثيرة كما ذكر الشارح، منها قول الله عَزَّوَجَلَّ في بيان صفة نبيّه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨] يأمر الله نبيّه أن يقول للناس: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ يعني: إذا أقدرني الله عَزَّوَجَلَّ على شيء أن أنفع به نفسي نفعت به نفسي، فإذا كان النبي ﷺ لا يستطيع لنفسه نفعا ولا ضرّا فكيف إذًا يُسأل؟ ومن هو دون النبي ﷺ من الأولياء، والصالحين، أو أيضًا الصالحين هم من باب أولى لا مجال للمقارنة، كذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا ٢١ قُلۡ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٞ وَلَنۡ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا ٢٢ إِلَّا بَلَٰغٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦۚ ٢٣﴾ [الجن: ٢١-٢٣]، بيان أيضًا لحاله، كذلك قوله عَزَّوَجَلَّ في أوّل سورة الفرقان: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗ لَّا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ وَلَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا وَلَا يَمۡلِكُونَ مَوۡتٗا وَلَا حَيَوٰةٗ وَلَا نُشُورٗا﴾ [الفرقان: ٣] هذه الصفات

﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾ ما صفة هذه الآلهة: ﴿يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ مثل ما في آية الأعراف هذه: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ حتّى النفع لا يملكه لنفسه، والضرّ دفعه عن نفسه كذلك لا يملكه، فهل يملكه لغيره من لا يستطيع أن ينفع نفسه، أو أن يدفع الضرّ عن نفسه، هل يمكن أن يدفع الضرّ عن غيره؟ لا، هل يمكن أن يجلب النّفع إلى غيره؟ لا، هذا برهان من الله عَزَّوَجَلَّ .

فإذًا كيف يتوجّه إلى غير الله؟ كيف يتوجّه إلى هذه الآلهة، لماذا تذهب إلى الوليّ الفلاني، قال: أنا أطلب منه أن يشفيني من المرض، أو أنّه يسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يشفيني من المرض، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ هو لا يملك لنفسه، هو في الدّنيا إذا كان محتاجًا إلى أن يدفع عنه المرض، سأل الله عَزَّوَجَلَّ لنفسه، وقد يدفع عنه المرض، وقد لا يدفع، فكيف أنت تذهب إليه، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ أي: في غاية الضعف، وهذه هي صفة تلك الآلهة، مربوبة، مقهورة، تحت تدبير الله عَزَّوَجَلَّ ، وتحت سيطرة الله، في حال حياتهم هم تحت التّكليف، وبعد مماتهم هم مجزيّون بأعمالهم.

وهذا لا شكّ يجعل القلب يقول: لم إذًا يتوجّه الناس إلى أولئك؟ فظهر أن المستحقّ للألوهية وحده هو الله عَزَّوَجَلَّ ، فلابد في المناقشة مع الذين عندهم شبه، أو عندهم بعض الخرافات، بعض طلاب العلم لايحسنون النّقاش، لايحسنون كيف يوصّلون لهم البرهان، ولهذا قال أهل العلم: إنّه لا بدّ من إقامة الحجّة على المشرك، فإقامة الحجّة من يقيمها؟

يقيمها العارف بها، ليس كلُّ واحد ممكن يظنُّ نفسه أقام حجّة، وهو

أتى بشبهة زيادة، ولهذا طلاّب العلم من أمثالكم والّذين اهتمّوا بهذا العلم - علم التوحيد - الّذي هو أعلى العلوم، وأشرف العلوم، واتّخذوا الدعوة إليه سبيلًا لهم - إن شاء الله تعالى -، لا بدّ أن يتدبّروا البراهين الّتي أقامها الله عَزَّوَجَلَّ للدّلالة على أنّه واحد في ألوهيّته، لا يستحقّ العبادة إلّا هو، تنوّع الأدلّة والبراهين، ويكون عندك هدوء، وبصيرة في بيان تلك البراهين، وبهذا تنفع إن شاء الله عَزَّوَجَلَّ بعد توفيقه - تبارك وتعالى-.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣].

ش: يخبر تعالى عن حال المدعوين من دونه من الملائكة، والأنبياء، والأصنام، وغيرها بما يدل على عجزهم، وضعفهم، وأنهم قد انتفت عنهم الأسباب التي تكون في المدعو، وهي الملك، وسماع الدعاء، والقدرة على استجابته، فمتى لم توجد هذه الشروط تامة بطلت دعوته فكيف إذا عدمت بالكلية؟

فنفى عنهم الملك بقوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ قال ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء، والحسن، وقتادة: القطمير: اللفافة التي تكون على نواة التمر(١).

كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣]، وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣].

ونفى عنهم سماع الدعاء بقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ﴾ [فاطر: ١٤] لأنه ما بين ميت وغائب عنهم، مشتغل بما خلق له، مسخر بما أمر به كالملائكة، ثم قال: ﴿وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لأن ذلك ليس لهم، فإن الله تعالى لم يأذن لأحد من عباده في دعاء أحد منهم، لا استقلالًا، ولا واسطة، كما تقدم بعض أدلة ذلك.

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٢٢/ ١٢٥).

....

وقوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ فتبين بهذا أن دعوة غير الله شرك، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم: ٨١-٨٢] وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ قال ابن كثير: يتبرأون منكم، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَـٰفِرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥، ٦]

قال: وقوله: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤] أي: ولا يخبرك بعواقب الأمور، ومآلها، وما تصير إليه مثل خبير بها. قال قتادة: يعني نفسه - تبارك وتعالى -، فإنه أخبر بالواقع لا محالة(١).

قلت: والمشركون لم يسلموا للعليم الخبير ما أخبر به عن معبوداتهم فقالوا: تملك، وتسمع، وتستجيب، وتشفع لمن دعاها، ولم يلتفتوا إلى ما أخبر به الخبير من أن كل معبود يعادي عابده يوم القيامة، ويتبرأ منه، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ ۚ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ۖ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَـٰفِلِينَ ﴿٢٩﴾ هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ۚ وَرُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [يونس: ٢٨-٣٠].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٥٤١).

....

أخرج ابن جرير عن ابن جريج قال: قال مجاهد: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ قال: يقول ذلك كل شيء كان يعبد من دون الله[١].

فالكيس يستقبل هذه الآيات التي هي الحجة، والنور، والبرهان بالإيمان، والقبول، والعمل، فيجرد أعماله لله وحده دون كل ماسواه ممن لا يملك لنفسه نفعًا، ولا دفعًا، فضلًا عن غيره.

الشرح:

هذه الآية الثانية، وهي على ما سبق ذكره من بيان صفة المخلوقين الّذين عُبدوا مع الله عز وجل.

قال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ ۝١٤﴾ [فاطر: ١٣-١٤] الآية.

فقوله هنا: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ هذا يشمل كلّ من دُعي مع الله عز وجل وهو دون الله عز وجل، ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ كلّ هؤلاء الّذين دعوا مع الله عز وجل وهم دونه ما صفتهم؟ قال: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ وهاهنا بحثان:

البحث الأول: ما هو القطمير؟ القطمير: اللفافة البيضاء الرقيقة الّتي على نواة التّمر، على الفصم، فهؤلاء الّذين دعوا مع الله عز وجل ما يملكون

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١١/ ١١٢).

من قطمير، وهب أنهم ملكوا القطمير ملكًا تامًّا، فماذا ينفع القطمير؟ القطمير ما ذا ينفع؟ بينفع النّاس، هل يوجب توجها إليهم؟ لا، ولكن هذه مبالغة في نفي ملكهم الملك الاستقلالي بأيّ شيء، فالله عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ وقد قدّمت مرارًا أنّ «ما» النافية، إذا أتت بعدها نكرة فإنّها تكون عامة، وإذا أتى قبل النكرة «من» فإنّها تفيد التّنصيص الصريح في العموم[1]، أي: لا يخرج من هذا العموم شيء، فقوله هنا: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ أي: أنّ قطميرا كان ما يملكونه، وهو أقلّ شيء وأتفه شيء يُهتمّ به، فمعنى ذلك أنّهم لا يملكون أيّ شيء، فهم لا يملكون أيّ شيء استقلالًا، حتّى الآن نحن نملك أشياء، واحد يقول: أنا أملك مالا، الثاني يقول: أنا أملك كتبا، الثالث يقول: أنا أملك سيارة، هذه الأملاك في الدّنيا إنّما هي أملاك ليست على وجه الحقيقة، إنّما هي أملاك إضافيّة، أضيفت لك لأنّك اكتسبتها بعد توفيق الله عز وجل ، وإلاّ فالملك فيها لمن؟ لله عز وجل ، فأنت في حياتك يمكن أن تعطي منها، لكن لو أنفقتها في شيء لا يحبّه مالكه مالك المال، المالك الحقيقي، تأثم.

لأنّك لا تستقلّ بملكها، ولهذا إذا مات المالك فماله من الّذي يتصرّف فيه؟ الله عز وجل هو الذي يقسم، هو الذي يقسم التركة، هو الذي يقسم ذلك الورث، ما يقسمه الإنسان بنفسه، فلو أتى الإنسان بنفسه قال: أنا مالك المال، أعطي هذا نصفا وهذا نصفا والثاني ربعا والثالث خمسا والباقون لا يأخذون شيئًا، لا يجوز ذلك؛ لأنّه لا يملك هذا، فملكه إضافي، ملكه

---

(١) انظر: المسودة (ص١٤٣)، وروضة الناظر (ص٢٢١)، والمحصول للرازي (٢/ ٥٦٣)، وإرشاد الفحول (١/ ٢٠٧).

على ما يشبه العارية، فهو بيده يصرفه على ما يحبّ الله عز وجل ويرضى، يصرفه على ما يوجبه الشرع، ليس ملكًا حقيقيًا، ولهذا ليس له أن يتصرّف فيه على نحو ما يشاء، فلو أنفقه في المحرّمات عدّ مسرفًا مبذّرًا، ونحو ذلك.

المقصود من هذا أنّ الملك إنّما هو لله عز وجل ، وأنّ أولئك الّذين سئلوا مع الله عز وجل لا يملكون شيئًا ملكًا حقيقيًا، إذا كان في الدّنيا فإنّ التوجّه لهم ما يسمّى عبادة فيما يملكون، ويقدرون عليه، أي: تأتي واحدا فتقول: أنا والله محتاج، أريدك أن تعطيني مثلًا كتابا هديّة، أو عطاء منك، هذا تسأل من يملك، ويقدر على الإجابة، وهو مطلوب منه إذا كان فائضًا عن حاجته أن يعطيك، وهذا إنّما هو على الامتثال لأمر الله عز وجل ، ولكن الّذي مات انقطع ملكه؛ ولهذا هو يتصرّف في ماله، «**إذا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ صَدَقَةٍ تَجْرِي لَهُ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**»[1]، وإذا دفن ابن آدم بقي معه واحد، ورجع اثنان بقي معه عمله، ورجع الأهل، والمال، فإذًا المال انتهى وهو الّذي كان يفتخر بأنّه يملكه، هو ما يملك في الدّنيا شيئا إلّا المال، وهذا المال انتهى بموته.

فإذًا أولئك الّذين توجّه إليهم هم لا يملكون شيئًا، قال عز وجل : ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾. قال المشرك: قال: صحيح، هم ما يملكون على وجه الاستقلال، **أنا أقرّ بهذا**، لكن هم يسمعون الدّعاء، هم يسمعون الدعاء، نتوجّه لهم، ليس يعطونا ممّا يملكون، لكن لأجل أن يتوجّهوا لنا عند الله عز وجل ؛ **لأنّها أشياء مقرّبة عند الله** عز وجل ، مثل الملك عنده خاصة

---

(١) أخرجه مسلم (٥٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

مقرّبون فإذا أراد أحد شيئًا من الملك فإنّما يذهب إلى تلك الخاصة ليسألوه فيجيبهم، فهذا في البشر سائغ، لكن عند الله عزوجل جعلوا الناس الصالحين، أو جعلوا الأنبياء، وجعلوا الملائكة، وجعلوا الجنّ وسائط، يعتقدون أنّ الله عزوجل قد أكرمهم، وجعل لهم من المنزلة عنده مثل ما لأصحاب الملوك عند الملوك.

وهذا غاية الضلال، والتشبيه، لأنّهم شبّهوا ملك الله عزوجل بملك خلقه، وأيضًا فالملك محتاج إلى الأعوان، ولذلك يرضيهم، الملك في الدنيا محتاج إلى من حوله فلذلك يرضيهم، يجيب طلباتهم، توسّطوا لهذا يقبل وساطتهم؛ لأنّه يريد أن يرضيهم، أمّا الله عزوجل فالجميع محتاجون إليه، ليس محتاجًا إلى أحد أن يرضيه، وإذا أرضى أحدًا فإنّما هو محض تفضّل وتكرّم منه، وليس محتاجا إلى أحد، فتشبيه أولئك الّذين توجّه إليهم مع الله بخاصة ملوك الدّنيا، هذا تشبيه المخلوق بالخالق، أو تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا كفر في حدّ ذاته، كفر في نفسه، ومع ذلك قال الله عزوجل لهم أنّهم سألوا، أو دار في أنفسهم هذا السؤال، نحن نسألهم ندعوهم لأجل هذه الشبهة، أنّهم يتوسّطون لنا وسائط ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ﴾ [الزمر: ٣]، وذكرنا أنّ الّذين عُبدوا مع الله عزوجل أربعة أنواع: الملائكة، أي: البشر، الأنبياء، والصالحون والطالحون، والجن، والأصنام، ونحوها، يدخل فيها الأشجار، والأحجار، والشّمس، والقمر، إلى آخره، هذه أربعة أنواع في القرآن حسب استقرائي لذلك، الآن هؤلاء قالوا: نتوجّه للأصنام، نتوجّه للموتى لعلّهم يسمعون ويجيبونا، قال تعالى بعد هذه الآية: ﴿مَا يَمۡلِكُونَ مِن

قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴿١٤﴾﴾، إذًا هذه شبهة انتهت بحكم الحكيم الخبير، ليس بحكم الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولا بحكم ابن تيمية، ولا بحكم فلان، بل بحكم الله عز وجل الّذي هو أعلم بخلقه ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾، يأتي ذلك المشرك يقول: يا أخي هذه في الأصنام، في الجمادات الّتي لا تسمع، أمّا الّذين يسمعون فلا يدخلون في هذه الآية: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ لأنّ هذه في الأصنام، ماذا قال الله عز وجل بعدها: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ لنفرض أنّكم قلتم تسمعون، لم سمعوا ما استجابوا لكم؛ لأنّ أولئك إذا كانوا صالحين، ملائكة، أنبياء، رسلا، إذا كانوا صالحين فكيف يستجيبون لمشرك؟ تأتي تسأله تشرك به مع الله عز وجل وهو يدعو ذلك؟ وهو يتقرّب لك على فرض وقوع هذا، هل يمكن أنّ أولئك يستجيبون للمشركين؟ لا، فهم لا يسمعون، ولو سمعوا لا يستجيبون للمشرك، لا يستجيبون لمن توجّه إلى غير الله عز وجل ، وعبد غيره، أبدًا، ولهذا الشفاعة يوم القيامة هي لمن؟ أحظى الناس بها هم أهل التوحيد، وأحرى الناس بها، وأسعد الناس بها هم أهل الإخلاص، فهذا المشرك الّذي سأل الشفاعة ذلك الحيّ، ذلك الميت، أو عبده، أو استغاث به، طلبًا للوساطة، طلبًا للزلفي، ونحو ذلك، ماذا سوف يكون يوم القيامة، قال عز وجل : ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ هذا حكم الله عز وجل ، وهو أعظم من ينبئ، وأعظم من يخبر، وأعظم من يحكم، قال بعدها: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ فإذًا هذا حكم الله، هذا بيان الله - تبارك وتعالى -، هذا كتاب الله، هذا كلام الله، فهل بعد ذلك من

حجّة؟، هذه صفة الّذين دعوا مع الله عز وجل : ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ كلّ الذين تدعون، ما يخرج منهم أحد ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾، لو توهّم أنّ هذا ليس فيه عموم إنّما هو خاص بالأصنام الّتي لا تسمع قال: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟﴾ إذًا فرض أنّكم فهمتهم أنّهم يسمعون: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ الملائكة، لو كانوا سألوا الملائكة، الملائكة خلق مسخّر، لا يسمعون دعاء الدّاعين هؤلاء، ولو كانوا سمعوا دعاء الدّاعين، مثل الملائكة القريبة من ابن آدم، الحفظة، أو الكتبة فإنّ الله عز وجل يقول: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ لو سمعوا يكتبها لك سيّئة، أي من الناس من يأتي عنده شبهة، لأنّ الملائكة مقربة عند الله عز وجل ، المشركون عندهم شبه كثيرة، الملائكة المقرّبة، أنا الآن لو سألت الملك الذي معي ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ هو سيكتبها عليك سيّئة؛ لأنّها شرك، سيكتبها عليك شركًا، ويخرج بها القائل من الدّين، وهل سيستجيبون؟

قال عز وجل : ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شُجَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، فَقَالَ: كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟ فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٢٨]»(١).

ش: قوله: (وَفِي الصَّحِيحِ) أي: الصحيحين، علقه البخاري قال: وقال حميد، وعن ثابت، عن أنس(٢).

ووصله أحمد، والترمذي، والنسائي عن حميد، عن أنس(٣).

ووصله مسلم عن ثابت، عن أنس.

وقال ابن إسحاق في المغازي. حدثنا حميد الطويل، عن أنس قال: كسرت رباعية النبي ﷺ يوم أحد، وشج وجهه، فجعل الدم يسيل على وجهه، وجعل يمسح الدم وهو يقول: كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم وهو يدعوهم إلى ربهم؟ فأنزل الله الآية(٤).

قوله: «شُجَّ النَّبِيُّ ﷺ». قال أبو السعادات: الشج في الرأس خاصة في الأصل، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه فيه، ويشقه، ثم استعمل في غيره من الأعضاء(٥).

وذكر ابن هشام من حديث أبي سعيد الخدري أن عتبة بن أبي وقاص

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا (ص٧٣٧) كتاب المغازي، باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ومسلم موصولًا (١٧٩١).

(٢) انظر فتح الباري (٧/ ٣٦٥).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٩٩، ١٧٨، ٢٠٦)، والترمذي (٢٠٠٥)، والنسائي (٤/ ١٠٨).

(٤) انظر: السيرة لابن هشام (٣/ ٢٨).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٤٥).

....

هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ السفلي، وجرح شفته العليا، وأن عبد الله بن شهاب الزهري هو الذي شجه في وجهه، وأن عبد الله بن قمئة جرحه في وجنته، فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته، وأن مالك ابن سنان مص الدم من وجه رسول الله ﷺ وازدرده، فقال له: لن تمسك النار[(١)].

قال القرطبي: والرباعية - بفتح الراء وتخفيف الياء - وهي كل سن بعد ثنية.

قال النووي رحمه الله: وللإنسان أربع رباعيات.

قال الحافظ: والمراد أنها كسرت، فذهب منها فلقة، ولم تقلع من أصلها.

قال النووي: وفي هذا وقوع الأسقام، والابتلاء بالأنبياء - صلوات الله، وسلامه عليهم - لينالوا بذلك جزيل الأجر، والثواب، ولتعرف الأمم ما أصابهم، ويأتسوا بهم.

قال القاضي: وليعلم أنهم من البشر، تصيبهم محن الدنيا، ويطرأ على أجسامهم ما يطرأ على أجسام البشر، ليتيقن أنهم مخلوقون مربوبون، ولا يفتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، ويلبس الشيطان من أمرهم ما لبسه على النصارى، وغيرهم. انتهى[(٢)].

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام (٣/ ٢٨).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ١٤٨).

....

قلت: يعني من الغلو، والعبادة.

قوله: «يوم أُحُدٍ» هو شرقي المدينة، قال ﷺ: «أُحُدٌ، جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»(١)، وهو جبل معروف كانت عنده الواقعة المشهورة، فأضيفت إليه.

قوله: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟». زاد مسلم: «وَكَسَرُوا رَبَاعِيَتَهُ، وَأَدْمَوْا وَجْهَهُ».

قوله: «فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾» قال ابن عطية: كأن النبي ﷺ لحقه في تلك الحال يأس من فلاح كفار قريش، فقيل له بسبب ذلك ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أي: عواقب الأمور بيد الله، فامض أنت لشأنك، ودم على الدعاء لربك(٢).

وقال ابن إسحاق: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ في عبادي إلا ما أمرتك به فيهم(٣).

الشرح:

في قول الإمام رحمه الله في أصل الباب بعد أن ساق الآيات الّتي هي دالة على أنَّ المخلوق الذي عُبد مع الله عز وجل أنّه لا يملك شيئًا، وأنّه لا يستطيع

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٨٢)، ومسلم (١٣٦٥).
(٢) انظر: تفسير ابن عطية (٣/ ٢٢٦).
(٣) انظر: سيرة ابن هشام (٣/ ٤٩).

لنفسه نصرًا، ولا يستطيع لغيره نصرًا، وأنّه لا يملك ولو القطمير، وأنّه لا يسمع الدعاء، ولو سمع ما استجاب، أي: بعد الممات، ذكر من الأحاديث ما يؤيّد هذا المعنى، وما يدلّ عليه، وما هو كالتفصيل له، فإنّ قصّة غزوة أحد، وما فيها من العبر العظام هي أصل في هذا الباب، ألا وهو الباب الّذي عقد من أجله المؤلف رحمه الله هذا الباب، وهو أنّ المخلوق له صفات لا يمكن معها أن يكون معبودًا، إنّما هو عبد لا معبود، لا يستطيع لنفسه نصرًا، ولا يستطيع تحويل الضرّ عنه إذا أراده الله عز وجل به، ولا يملك شيئًا من الأمر، ولهذا غزوة أحد، وما فيها ممّا أصاب المسلمين من البلاء وما فيها من قتل جمع غفير من خيارهم، أكثر من سبعين من خيار الصحابة رضي الله عنهم ، ومن انتصار المشركين، هؤلاء المؤمنون، ومعهم إمامهم، وقائدهم رسول الله ﷺ هؤلاء لم يستطيعوا أن يدفعوا عنهم ذلك البلاء الّذي حكم الله عز وجل به قضاءً وقدرًا عليهم، لم يستطيعوا أن يدفعوا عن أنفسهم ذلك التسلّط من المشركين عليهم في تلك الغزوة، وانهزام المؤمنين في ذلك الموقف العظيم، فلو كانوا جميعًا في استطاعتهم أن يدفعوا الضرّ عن أنفسهم لدفعوه، لو استطاعوا أن ينصروا أنفسهم لفعلوا ذلك، معهم رسول الله ﷺ أنزل الله عز وجل عليه قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨] لـمّا دعا على أقوام في هذا الحديث شُجّ النبي ﷺ وكُسرت رباعيته، فقال: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ»، فأنزل الله عز وجل عليه قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾، فهذا رسول الله ﷺ أخبره الله بأنّه ليس له من الأمر شيء، وهؤلاء هم سادات الصحابة لم يستطيعوا أن ينصروا أنفسهم، ولا أن يدفعوا عدّوهم، بل ابتلاهم الله عز وجل بعدم النصر، ونفذ فيهم ذلك الحكم، وغلبهم المشركون،

وكانت الدائرة للكافرين، والمشركين على المؤمنين، فكيف إذًا يُطلب من شهداء أحد أولئك الّذين قُتلوا، والّذين لم يستطيعوا أن يدفعوا عن أنفسهم ذلك البلاء، ولا أن يجلبوا النصر لهم، كيف يتوجّه اليوم الناس لهم بزيارة مدافنهم بالقرب من جبل أحد، وهي مقبرة مسورة معروفة الآن، وتجد عندهم من الاستغاثة بهم والتوسّل بهم، ومناداتهم الشيء الكثير.

الأصل أنّ هؤلاء مخلوقون، والمخلوق لا يستطيع لنفسه نصرًا، يقول عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢]، فهؤلاء لا يستطيعون النصر لأنفسهم، ولا يستطيعون النّصر كذلك من باب أولى لغيرهم.

وهذه قصّة أحد ظاهرة للبيان، ولهذا تجد من العجب أن يعرض كثير ممّن يعظمون، أو يذكرون، أو يخطبون لهذه الغزوة، وما فيها من العبر، والدروس، ولا يأتون إلى هذا الأصل العظيم، ولا يأتون لقصّة استشهاد هؤلاء، وقصّة ما أصاب المؤمنين، ومعهم رسول الله ﷺ، وما فيها من أنّهم لا يملكون شيئًا.

فكيف إذا يتوجّه إليه بالعبادة، بالدعاء، بالاستغاثة عند قبر النبي ﷺ، أو بعيدًا عنه، وعند قبور شهداء أحد، أو بعيدًا عنها، لا شكّ أن هؤلاء كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهذا يصدق عليه ﷺ، وعلى من هو دونه من أمّته من باب الأولى، والأحرى؛ لأنّه هو أكمل هذه الأمّة، فالّذين قُتلوا، واستشهدوا في غزوة أحد، وفي غيرها هؤلاء ليس لهم من الأمر شيء، ولو كان لهم من الأمر شيء لنصروا المسلمين، ولأعلوا رايتهم على راية عدوّهم، ولما رضوا بانهزام المؤمنين، أو بانتصار أعدائهم عليهم.

فدلّ هذا على أنّهم مخلوقون مربوبون من خلق الله، أنّهم عبّاد الله عزوجل يمضي فيهم حكمه، وليس لهم الخيرة من أمرهم، والله عزوجل هو الّذي يختار، يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، وأنّ البشر جميعًا لا يستطيعون أن ينفعوا أنفسهم، ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضرًّا، وذلك لأنّ الله هو الّذي بيده أزمة الأمور، وهذا ظاهر، فهذا نبيّ الله ابتلي بما ابتلي به، كُسرت رباعيته، وشج وجهه، وغرست حلق المغفر في وجنته، فسال الدّم عن وجهه ﷺ، وأنزل الله عليه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾.

فهذا برهان قويّ ظاهر على أنّ هؤلاء الشّهداء مع أنّهم أحياء بنص القرآن، أنّهم لا يملكون لأنفسهم شيئًا، وكذلك النبي ﷺ حياته البرزخيّة أكمل من حياة الشهداء، ومع ذلك قال الله له في حياته: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ فكيف إذًا يتوجّه إليه، والله عزوجل لا يرضى عمّن أشرك به مخلوقًا أيًّا كان، ملكًا، أو نبيًّا، أو صالحًا، أو شهيدًا، أو غير ذلك.

فدلّ هذا الحديث على صفة المخلوق، صفة الّذين توجّه الناس إليهم بالعبادة أنّهم لم يستطيعوا أن يدفعوا عن أنفسهم البأس إذا حاق بهم، ولم يستطيعوا أن ينصروا أنفسهم وهم محتاجون للنصر، ابتلوا، وجُرح إمامهم نبي الله ﷺ، ولم يستطيعوا أن يدفعوا عن نبيّ الله، وهم كانوا بودّهم لو أن دفعوا عن النبي ﷺ الشوكة يشاكها، فكيف والدّم يسيل من وجهه، ويصاب بما يصاب به، ومعه سادات المؤمنين وخيرة هذه الأمّة بالنّص، ومع ذلك لم يستطيعوا أن يفعلوا لأحبّ الخلق إليهم شيئًا، فكيف إذًا يستطيعون أن يفعلوا لغيره ﷺ من النّاس الّذين يسألونهم، هم لو كانوا يستطيعون لبذلوا لرسول الله ﷺ دون سؤال، فكيف إذًا يحصل منهم ذلك بمن هو دون النبي ﷺ؟ بآماد بعيدة، ولا يقارن أحد بالنبي ﷺ، لا شكّ أن هذا برهان

ظاهر على بطلان اعتقاد أنّ أولئك الشهداء، أو أولئك الموتى الصالحين أنّهم يستطيعون شيئًا من الأمر، دفع ضرّ، أو جلب منفعة لأنفسهم، أو لمن سألهم، والدليل واضح في هذا.

وهذا برهان جيّد لينتبه له طلبة العلم وَيُنَوِّعُوا البراهين، ينوّعوا الأدلّة، لا يأتوا دائمًا بدليل واحد، بدليلين، لا، ينوّع مرّة يأتي بهذا، وبهذا؛ لأنّه إذا كثرت الأدلّة على الخرافيين، وعلى الخصوم فإنّهم يعلمون يقينًا أنّ الأمر ليس إذًا شبه، ليس الأمر في دليل، أو دليلين، يمكن أن يردّوا عليها، لا، ولكن هي أدلّة كثيرة جدًّا لا يستطيعون معها حراكًا، لا تحريك لسان ولا تحريك بنان.

وَفِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ مِنَ الرَّكْعَةِ الآخِرَةِ مِنَ الْفَجْرِ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلاَنًا وَفُلاَنًا وَفُلاَنًا، بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾»(٢).

ش: قوله: (وَفِيهِ). أي: في صحيح البخاري، رواه النسائي.

قوله: (عَنْ ابْنِ عُمَرَ). هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب، صحابي جليل، شهد له رسول الله ﷺ بالصلاح، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها، أو في أول التي تليها.

قوله: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ». هذا القنوت على هؤلاء بعد ما شج، وكسرت رباعيته يوم أحد.

قوله: «اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلاَنًا وَفُلاَنًا وَفُلاَنًا». قال أبو السعادات: أصل اللعن: الطرد والإبعاد من الله. ومن الخلق السب والدعاء(٣).

وتقدم كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

قوله: «فُلاَنًا وَفُلاَنًا». يعني: صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث.. بن هشام، كما بينه في الرواية الآتية.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٦٩، ٤٠٧٠، ٤٥٥٩، ٧٣٤٦).
(٢) أخرجها البخاري (٤٠٧٠)، والترمذي (٣٠٠٤)، وأحمد (٢/ ٩٣).
(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٥٥).

....

وفيه: جواز الدعاء على المشركين بأعيانهم في الصلاة، وأن ذلك لا يضر في الصلاة.

قوله: «بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». قال أبو السعادات: أي: أجاب حمده، وتقبيله[(١)].

وقال السهيلي: مفعول سمع محذوف؛ لأن السمع متعلق بالأقوال، والأصوات دون غيرها، فاللام تؤذن بمعنى زائد، وهو الاستجابة للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز، والدلالة على الزائد، وهو الاستجابة لمن حمده.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ما معناه: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» باللام المتضمنة معنى استجاب له، ولا حذف وإنما هو مضمن.

قوله: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». في بعض روايات البخاري بإسقاط الواو.

قال ابن دقيق العيد: كأن إثباتها دال على معنى زائد؛ لأنه يكون التقدير: ربنا استجب ولك الحمد، فيشتمل على معنى الدعاء، ومعنى الخبر.

قال شيخ الإسلام: والحمد ضد الذم، والحمد يكون على محاسن المحمود مع المحبة له، كما أن الذم يكون على مساويه مع البغض له[(٢)].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٠١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٣١٢).

....

وكذا قال ابن القيم: وفرق بينه، وبين المدح بأن الأخبار عن محاسن الغير إما أن يكون إخبار مجردًا عن حب وإرادة، أو يكون مقرونًا بحبه وإرادته، فإن كان الأول فهو المدح، وإن كان الثاني فهو الحمد.

فالحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه، وإجلاله، وتعظيمه. ولهذا كان خبرًا يتضمن الإنشاء بخلاف المدح، فإنه خبر مجرد.

فالقائل إذا قال: (الحمد لله)، أو قال: (ربنا ولك الحمد) تضمن كلامه الخبر عن كل ما يحمد عليه تعالى باسم جامع محيط متضمن لكل فرد من أفراد الجملة المحققة والمقدرة، وذلك يستلزم إثبات كل كمال يحمد عليه الرب تعالى، ولهذا لا تصلح هذه اللفظة على هذا الوجه ولا تنبغي إلا لمن هذا شأنه، وهو الحميد المجيد(١).

وفيه: التصريح بأن الإمام يجمع بين التسميع، والتحميد، وهو قول الشافعي، وأحمد، وخالف في ذلك مالك، وأبو حنيفة، وقالا: يقتصر على: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ».

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ»).

وذلك لأنهم رؤوس المشركين يوم أحد، هم وأبو سفيان بن حرب، فما استجيب له ﷺ فيهم بل أنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أو يتوب

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٥٣٦).

....

عليهم أو يعذبهم، فتاب عليهم، فأسلموا، وحسن إسلامهم، وفي كله معنى شهادة (أن لا إله إلا الله) الذي له الأمر كله، يهدي من يشاء بفضله ورحمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته.

وفي هذا من الحجج والبراهين ما يبين بطلان ما يعتقده عباد القبور في الأولياء، والصالحين، بل في الطواغيت من أنهم ينتفعون من دعاهم، ويمنعون من لاذ بحماهم، فسبحان من حال بينهم، وبين فهم الكتاب. وذلك عدله سبحانه، وهو الذي يحول بين المرء وقلبه، وبه الحول والقوة.

الشرح:

هذا الحديث حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو كالتّفسير لقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ وقد دعا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قنوت صلاته، ولعن أشخاصًا سمّاهم من المشركين، وهؤلاء هم الثلاثة الّذين سمّاهم، وقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وهذا هو الّذي صار، فإنّ الإمام أحمد روى في مسنده بإسناد جيّد أنّ هؤلاء دخلوا في الإسلام، الثلاثة جميعًا دخلوا الإسلام وصاروا مسلمين، فكانوا ممّن قال الله عَزَّ وَجَلَّ فيهم: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وقوله: ﴿أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ يعني: استحقّوا على ما فعلوا في ذلك اليوم، استحقّوا العذاب لظلمهم، ولكن الله عَزَّ وَجَلَّ تداركهم برحمته فدعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هؤلاء أنزل

الله عَزَّوَجَلَّ فيه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهم قلوبهم بيد الله عَزَّوَجَلَّ، وأمورهم بيد الله عَزَّوَجَلَّ، فالنبي ﷺ أمر بالعدل من ذلك الدّعاء عن المشركين إلى غيره، فترك ذلك بعد أن قنت زمنًا يدعو عليهم، وقد تكرّر ذلك في دعائه ﷺ بعد ذلك على طوائف من العرب، وأحياء من العرب، رعل، وذكوان، وعصيّة، ونحو ذلك، دعا عليهم، ولعنهم، وذُكر في بعض الروايات أنّ الله عَزَّوَجَلَّ أنزل فيها: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أيضًا، وهنا نظر الحفّاظ في هذه الكلمة، وقالوا: إنّ قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ هذا المعروف أنّها نزلت في غزوة أحد، أي: في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا، فكيف يوجه في الدّعاء على أحياء من العرب، على رعل، وذكوان، وعصيّة، وإنّما كانت جريمتهم بعد ذلك أنّهم قتلوا القرّاء في بئر معونة، وبئر معونة كانت بعد ذلك، بعد أحد؟ فأجيب عن ذلك بأنّه ربّما تكون الآية نزلت مرّتين، مرة هاهنا، ومرة بعد قتل القرّاء، ودعاء النبي ﷺ على من قتلهم.

وقد يقال: إنّه في ذلك الموضع إنّها أدرجت هذه الكلمة فأنزل الله فيهم ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهذا يطلب من محلّه.

والمعتمد أنّ هذا الدعاء منه ﷺ كان على وجه الاختيار منه ﷺ والله عَزَّوَجَلَّ نهاه عن ذلك بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهل النّهي عن هذا نسخ لجواز لعن الكافر المعيّن، أم لا؟

قال بعض أهل العلم: إنَّ هذا نسخ له، فإنّ الدعاء على الكافر المعيّن باللعن في الصلاة أنّ هذا لا يسوغ، ولكن الأظهر أنّ هذا جائز، لكنه ليس بمطلوب، فلعن المعيّن الكافر جائز، ولكن ليس على وجه الاختيار، وإنّما المؤمن ينبغي أن يكون منزّهًا للسانه عن اللعن، حتّى لعن الكافر المعيّن،

ولهذا قال أهل العلم: إنّ لعن الكافر المعيّن فيه روايتان عن الإمام أحمد، وفيها قولان أيضًا لأهل العلم عمومًا، منهم من أجازه مطلقًا، ومنهم من منعه مطلقًا، ومنهم من فَصَّلَ.

والمعتمد في هذا الباب أنّه لا ينهى عن لعن الكافر المعيّن، فليس بحرام، ولكن المؤمن ليس بلعّان، فلا يختار اللعن، حتّى ولو للمعيّن، وهذا قاعدة عامة، وهي أنّ لعن المعيّن يُجتنب، وأمّا اللعن بالعموم فإنّه يُلعن من لعنه الله عز وجل ورسوله ﷺ، لعنة الله على الظالمين، تقول: اللهم العن الظالمين، لعنة الله على الكاذبين، تقول: اللهم العن الكاذبين، ونحو ذلك، هذا ليس على معيّن، وإنّما تلعن من لعنه الله عز وجل، كذلك اللعن العام من لعنه الرسول ﷺ مثل: النساء الكاسيات العاريات، اللاتي ورد فيهنّ الحديث في صحيح مسلم، وقال فيه ﷺ في آخره: «**الْعَنُوهُنَّ، فَإِنَّهُنَّ مَلْعُونَاتٍ**»[1] أي: هذا على سبيل العموم، ليس على سبيل المواجهة، فالعنوا من كان على هذه الصفة إذا لقيتموهنّ، لعن الله الكاسيات العاريات، لعن الله العارية من النساء، ونحو ذلك، هذا لا بأس به، ليس معنى ذلك كما فهمه بعضهم أنّك تلعن معيّنة، لا، فلعن المعيّن المسلم لا يسوغ، ولعن الكافر المعيّن يُجتنب؛ وإن كان جائزًا، والأصل أنّ المؤمن لا يجعل لسانه معتادًا للّعن؛ لأنّه قد ثبت في الصحيح: «**إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شُفَعَاءُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»[2] يحرمون.

إذا تقرّر هذا: فمعنى اللعن ذكره بأنّ اللعن هو الطّرد، والإبعاد عن رحمة الله فإذا لعن الله عز وجل أحدًا فمعنى ذلك أنّه طرده، وأخرجه من

---

(١) أخرجه أحمد (١١/ ٦٥٤)، والطبراني في الكبير (١٣/ ٦٣، ١٤/ ١١٨)، والأوسط (٩/ ١٣١)، والصغير (٢/ ٢٥٧)، والحاكم (٤/ ٤٨٣)، وابن حبان (١٣/ ٦٤). وأصله في مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٥) (٢٥٩٨)، والبخاري في الأدب المفرد (٣١٦).

رحمته، كما قال لإبليس: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص: ٧٨]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ﴾ [الحجر: ٣٥]، فهذا طرد، وإبعاد من رحمة الله عَزَّوَجَلَّ ، ومن المخلوق، قال هنا عن ابن الأثير: هو السب والدعاء، والظاهر أنّه أعمّ من هذا، فليس سبًّا، ودعاءً فقط، بل معناه هو سؤال الله عَزَّوَجَلَّ أن يطرده، ويبعده من رحمته، ولهذا جاء الخلاف في اللّعن هل يسوغ، أم لا يسوغ من أجل هذا لأنَّ من المخلوق تطلب من الله أن يبعده من رحمته، وأن يطرده من رحمته، وهذا لا شكّ إذا كان في المؤمن فلا يسوغ، وأمّا إذا كان في الكافر فإنّ الخاتمة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الخاتمة لا تعلم، فكأنّ هنا فيه نوع اعتداء.

ذكر في قوله: أنّ النبي ﷺ كان يدعو بعدما يقول: «سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد»، وهذا القنوت هو القنوت المعروف في النوازل، والفقهاء والعلماء في قنوت النوازل لهم أقوال، أظهرها عندي أنّ القنوت خاص بالإمام، فلا تقنت جميع المساجد إنّما يقنت الإمام في المسجد الأكبر؛ لأنّه لم يأت أنّ النبي ﷺ أمر مساجد الأحياء أن تقنت، وإنّما قنت هو وحده، وقنوت النوازل يقنت به الإمام، ويؤمّن من معه، وهذه رواية عند الإمام أحمد، وهي مذهب جمع أيضًا من أهل العلم، وهي الأظهر؛ لأنَّ السنة دالة على هذا، فلم يرد أنّ مساجد المدينة جميعًا قنتت لمّا قنت النبيّ ﷺ، ولهذا فقنوت الجميع لا يُعلم له دليل، والعلماء طائفة منهم يقولون باستحباب ذلك في النوازل، لكن هل يستحبّ لجميع المساجد، هذا محلّ نظر، ومحله في النوازل، وليس قنوت الوتر.

أيضًا ذكر أنّ في قوله: «سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد» فيه دليل ظاهر فقهيّ على أنّ الإمام يجمع بين التسميع، والتحميد، وهذا

مذهب الإمام أحمد، والشافعي، وأهل الحديث[(١)]، والإمام مالك، والإمام أبو حنيفة ذهبا إلى أنَّ الإمام يقتصر على: «سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ»: لأنّ النبي ﷺ ثبت عنه أنّه قال: «**وَإِذَا قَالَ الإِمَامُ سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**»[(٢)]، فظاهر هذا أنّ الإمام يقتصر على ذلك، لكن هذا ليس بجيّد؛ لأنّ الأدلة الأخرى ظاهرة، ومنها هذا الدليل، حديث ابن عمر، ومنها غيره من الأحاديث، ويزيد على ذلك، ويستحبّ أيضًا للإمام أن يزيد على «**رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**»، والحنابلة - رحمهم الله تعالى - في مذهب متأخريهم أنّه لا يزيد على «**رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**» لكن الأظهر أنّ لهم زيادة على ذلك، أي: المأموم، ليس الإمام، فالمأموم أنّه ليس له الزيادة على «**رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**»، ولكن الأظهر أنّ له الزيادة؛ لأنّ النبي ﷺ زاد، ثبت عنه الزيادة، ولا مانع يمنع، وهذا مقام حمد، وقد ثبت إقرار النبي ﷺ للرجل الّذي زاد حين قال: «**رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ**»[(٣)]، فأقرّه النبي ﷺ على ذلك.

«**سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ**» سمع: معروف معناها من السمع، لكن السمع يتعدّى بنفسه تقول: سمع كذا، ولا تقول: سمع لكذا، بمعنى السمع، ولكن إذا كان سمع لكذا فهذا يكون هناك تضمين، وهذا معناه أن يضمّن السمع فعلا آخر يناسب حرف الجر الّذي عُدِّي به، وهو اللام هنا، فسمع

---

(١) انظر المغني (٢/ ١٨٦)، والمجموع (٣/ ٤١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٧٩٩)، ومسلم (٦٠٠)، واللفظ للبخاري، وتمام لفظه: «**كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: مَنِ المُتَكَلِّمُ؟ قَالَ: أَنَا، قَالَ: رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلاَثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ**».

لمن، ماذا يناسبها؟ يناسبها (استجاب)؛ لأنّك تقول: استجاب لذلك، أجاب كذا واستجاب لكذا، فهمنا قول المسمّع «سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ» معناه سمع سمع استجابة لمن حمد، سمع هنا مضمّنة معنى استجاب، وهذا بحث معروف في العربية، وهو بحث التضمين «سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ»، والحمد ذكر هنا عن ابن القيم معناه، وهو أنّ الحمد بخلاف المدح، الحمد وإن اشترك مع المدح في الحروف لكن هناك فرق بينهما، وهو أنّهما يجتمعان في الإخبار عن صفات المحمود أو الممدوح، الإخبار عن الصفات، المدح إخبار عن الصفات المحمودة، والحمد الإخبار عن الصفات المحمودة الحسنة الطيبة، ولكن الحمد يتميّز بأنّه إخبار مع محبّة المخبر لمن أخبر عنه، وأمّا المدح فإنّه قد لا يكون محبًّا له، ولا معظّمًا له، ولكن يمدحه لغرض، يمدحه لأجل جاه، يمدحه لأجل دنيا، يمدحه لغير ذلك، فهذا يسمّى مادحًا، ولا يسمّى حامدًا، ولذلك حمد الله عَزَّوَجَلَّ، يعني: حمد العبد لربّه أفضل من مدحه لربّه، لهذا المعنى، فإنّ المدح قد يكون لأجل رغبة في تحصيل شيء، أمّا الحمد فهو ثناء مجرّد للمحبة، ولهذا الحمد هو من أفضل المقامات، مقامات الثناء باللسان، هو مقام الحمد.

وهذا الدليل الذي ذكره حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ظاهر فيما ساق المؤلف فيه الباب، وهو أنّه ساقه لأجل هذه الآية: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، فالنبي ﷺ سأل ربّه أن يلعن هؤلاء الثلاثة: سهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وصفوان بن أمية، هؤلاء الثلاثة لعنهم النبي ﷺ وسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يطردهم، ويبعدهم من رحمته، فهل استجيب دعائه ﷺ؟ لم يستجب دعاؤه كما قدّمت في الحديث الّذي رواه أحمد في مسنده، أنهم أسلموا، وحسن

إسلامهم، ولهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ قد سبق في قضاء الله، وفي كتاب الله أنّ هؤلاء سيسلمون، وأنّ هؤلاء سيكونون من أهل الإيمان، فهو قد دعا ﷺ، وهو خير الخلق، ومع ذلك لم يجب دعاءه في حياته، لم؟ لأنّه لم يوافق الإذن من الله عَزَّوَجَلَّ ، فهو ﷺ دعا فقال الله له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ ليس كلّ ما دعا به النبي ﷺ حاصلا، ليس كلّ ما دعا به النبي ﷺ يجاب، وإنّما يجاب إذا وافق الحكمة التي يريدها الله عَزَّوَجَلَّ ، الحكمة التي قضى الله عَزَّوَجَلَّ الخلق موافقًا لما في حكمته، ولهذا يرد على الأنبياء دعواتهم، ليس النبي مجاب الدعوة مطلقًا، هذا نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ سأل ربّه قال: ﴿ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٥-٤٦]، وهذا إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قد دعا لأبيه ولم يجب فيه، وهكذا فليس دعاء الأنبياء مجابا مطلقًا، بل قد يجاب وقد يردّ، وهكذا، نبيّنا محمد ﷺ، فإنّه قد يجاب دعاؤه، وقد لا يجاب، وهذا الحديث ظاهر في هذا، فإنّه لعن هؤلاء، ومنّ الله عليهم، وأسلموا فلم يجب دعاء النبي ﷺ فيهم؛ وهذا لأنّه لم يوافق ما أذن الله عَزَّوَجَلَّ به من كونهم يموتون على الكفر وعلى الشرك، ولهذا ظهر الدليل، ظهر وجه الاستدلال من هذا الحديث، وهو أنّ النبي ﷺ دعا على هؤلاء فلم يُجب، فكذلك إذا سُئل في قبره، سُئل الشفاعة، أو استغيث به، أو استعيذ به، أو نذر له، أو استشفع به، أو نحو ذلك من أنواع السؤال، فإنّه لا يعني أنّه لو سأل على فرض أنّه يسأل، مع أنّه ﷺ لا يدعو لمشرك، لا يسأل الله لمشرك، فإنّه على فرض أنّه سأل فإنّه ليس كلّ ما يسأل به النبي ﷺ يجاب فيه، بل قد يُردّ عليه كما في هذا الحديث، وليس في هذا نقص في حقّه ﷺ، لا، ولكن هذا فيه كمال له؛

لأنّه يدلّ على عبوديّته التامة لربّه عَزَّوَجَلَّ ، وأنّه لا يسأل الله عَزَّوَجَلَّ مسألة ليس فيها إذن منه عَزَّوَجَلَّ ، فإذًا بطلت احتجاجات المشركين، واحتجاجات المستغيثين بأصحاب القبور، والمستغيثين بالأنبياء، بطلت، فإنَّ النبي في حياته ﷺ ردّ دعاؤه، لعن هؤلاء ولم تجب لعنته، فأسلموا.

فالله عَزَّوَجَلَّ إذًا له الأمر كلّه، وهو الّذي ينبغي أن يُسأل، وأن تتّجه إليه القلوب محبّةً، وإنابةً، وخضوعًا، وذلًا له، ورغبة فيما عنده، وبهذا يكون العبد عنده إخبات لله، ورغبة فيما عند الله، وبُعد عن الاعتقاد في المخلوقين، وتمحض القلب لله عَزَّوَجَلَّ ، وخلوصه له عَزَّوَجَلَّ .

وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا»(١).

قوله: (وَفِيهِ). أي: وفي صحيح البخاري.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) اختلف في اسمه، وصحح النووي أن اسمه عبد الرحمن ابن صخر، كما رواه الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة قال: «كان اسمي في الجاهلية عبد الرحمن».

وروى الدولابي بإسناده عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ سماه عبد الله، وهو دوسي من فضلاء الصحابة، وحفاظهم، حفظ عن النبي ﷺ أكثر مما حفظه غيره، مات سنة سبع، أو ثمان، أو تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة.

قوله: «قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ». في الصحيح من رواية ابن عباس: «صَعِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الصَّفَا»(٢).

قوله: «حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾» عشيرة الرجل:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٣، ٣٥٢٧)، ومسلم (٢٠٤، ٢٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٨).

....

هم بنو أبيه الأدنون، أو قبيلته؛ لأنهم أحق الناس ببرك، وإحسانك الديني، والدنيوي؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦] وقد أمره الله تعالى أيضًا بالنذارة العامة، كما قال ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ فَهُمۡ غَٰفِلُونَ﴾ [يس: ٦] ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

قوله: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ». المعشر الجماعة.

قوله: أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا». هو بنصب كلمة عطف على ما قبله.

قوله: «اشْتَرُوا أَنْفَسَكُمْ». أي: بتوحيد الله، وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له، وطاعته فيما أمر به، والانتهاء عما نهى عنه، فإن ذلك هو الذي ينجي من عذاب الله، لا الاعتماد على الأنساب، والأحساب، فإن ذلك غير نافع عند رب الأرباب.

قوله: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا». فيه حجة على من تعلق على الأنبياء، والصالحين، ورغب إليهم ليشفعوا له، وينفعوه، أو يدفعوا عنه، فإن ذلك هو الشرك الذي حرمه الله تعالى، وأقام نبيه ﷺ بالإنذار عنه، كما أخبر تعالى عن المشركين في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، هؤلاء شفعاؤنا عند الله، فأبطل الله ذلك، ونزه نفسه عن هذا الشرك، وسيأتي تقرير هذا المقام - إن شاء الله تعالى -.

وفي صحيح البخاري «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ: لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا».

....

قوله: «يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» بنصب بن ويجوز في عباس الرفع النصب. وكذا في قوله «يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ».

قوله: «سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا». بين رسول الله ﷺ أنه لا ينجي من عذاب الله إلا الإيمان، والعمل الصالح.

وفيه: أنه لا يجوز أن يسأل العبد إلا ما يقدر عليه من أمور الدنيا. وأما الرحمة، والمغفرة، والجنة، والنجاة من النار، ونحو ذلك من كل ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فلا يجوز أن يطلب إلا منه تعالى، فإن ما عند الله لا ينال إلا بتجريد التوحيد، والإخلاص له بما شرعه، ورضيه لعباده أن يتقربوا إليه به، فإذا كان لا ينفع بنته، ولا عمه، ولا عمته، ولا قرابته إلا ذلك، فغيرهم أولى، وأحرى، وفي قصة عمه أبي طالب معتبر.

فانظر إلى الواقع الآن من كثير من الناس الالتجاء إلى الأموات، والتوجه إليهم بالرغبات، والرهبات، وهم عاجزون لا يملكون لأنفسهم ضرًا، ولا نفعًا، فضلًا عن غيرهم، يتبين لك أنهم ليسو على شيء ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠] أظهر لهم الشيطان الشرك في قالب محبة الصالحين، وكل صالح يبرأ إلى الله من هذا الشرك في الدنيا، ويوم يقوم الأشهاد، ولا ريب أن محبة الصالحين إنما تحصل بموافقتهم في الدين، ومتابعتهم في طاعة رب

....

العالمين، لا باتخاذهم أندادًا من دون الله يحبونهم كحب الله إشراكًا بالله، وعبادة لغير الله، وعداوة لله ورسوله والصالحين من عباده، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧].

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في هذه الآية بعد كلام سبق: ثم نفى أن يكون قال لهم غير ما أمر به، وهو محض التوحيد فقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ﴾ ثم أخبر أن شهادته عليهم مدة مقامه فيهم، وأنه بعد الوفاة لا اطلاع له عليهم، وأن الله تعالى المنفرد بعد الوفاة بالاطلاع عليهم فقال: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ وصف الله سبحانه بأن شهادته فوق كل شهادة وأعم. ا.هـ.

قلت: ففي هذا بيان أن المشركين خالفوا ما أمر الله به رسله من توحيده الذي هو دينهم الذي اتفقوا عليه، ودعوا الناس إليه، وفارقوا فيه إلا من آمن، فكيف يقال لمن دان بدينهم، وأطاعهم فيما أمروا به من إخلاص العبادة لله وحده: إنه قد تنقصهم بهذا التوحيد الذي أطاع به

....

ربه، واتبع فيه رسله - عليهم السلام -، ونزه به ربه عن الشرك الذي هو هضم للربوبية. وتنقص للإلهية وسوء ظن برب العالمين؟.

والمشركون هم أعداء الرسل وخصماؤهم في الدنيا والآخرة، وقد شرعوا لأتباعهم أن يتبرأوا من كل مشرك، ويكفروا به، ويبغضوه، ويعادوه في ربهم، ومعبودهم ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]

الشرح:

هذا الحديث آخر حديث في هذا الباب، وهو دال على ما أراده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من عقد هذا الباب، وذلك أنّه عقده لبيان الحجة على المشركين في أنّ من سألوهم، ومن دعوهم، ومن اعتقدوا فيهم أنّهم يملكون شيئًا، وأنّهم يستحقون شيئًا من الإلهية، أنّ أولئك المخلوقين إنّما هم مربوبون لله عَزَّوَجَلَّ ، مملوكون لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا، وهذا إمام المتّقين، وسيّد الأولين، والآخرين محمد بن عبد الله ﷺ قال له ربّه: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ لنبيه ﷺ: ﴿قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا﴾ [الجن: ٢١] كذلك هذا الحديث بعد الأحاديث السابقة دال على هذا المقام، الأحاديث كلّها دالة على هذا المقام، وهذا الحديث منهم، ضمنها دال على صفة المخلوق، دال على صفة الربّ عَزَّوَجَلَّ .

فهو يبيّن صفة المخلوق، وإذا تبيّن لنا صفة المخلوق، فإنّه عند ذلك

يتبيّن لنا من يستحقّ التألهة؟ من يستحقّ العبادة؟ من يستحق أن يتوجّه له القلب؟ وأن يتوجه له العبد؟ في سره وفي علنه، في جهره، وفي جميع أحواله بالعبادة، وبإنابة القلب، وبتوجهه، وبالإسلام له، وبالتألّه له، بتبيين النبي ﷺ ما أعطاه الله عز وجل ممّا لم يعطه في هذا الحديث، فلمّا أنزل الله عز وجل هذه الآية العظيمة ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قام النبي ﷺ في عشيرته، وكما ذكر لكم أنّ عشيرة الرجل قرابته الأدنون، وقد يدخل في العشيرة على نحو من التوسّع القبيلة، فقال: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ»، وقريش قبيلة النبي ﷺ، قال: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، فَإِنِّي لاَ أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا» بيّن ﷺ أنّه لا يملك لأحد منهم، وإنّما الملك ملك الله، والتدبير بيد الله عز وجل ، وأنّه لا يملك له إلّا الإنذار إلّا هداية الدلالة والرشاد؛ لأنّ الله عز وجل أنزل عليه ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ فهو قام فيهم ينذرهم، قام فيه يبصّرهم، قام فيهم يهديهم، هداية وإرشادا، وإلاّ فإنّ التوفيق لا يملكه، وإلاّ فإن شيئًا ممّا في السماوات، أو في الأرض هو لا يملكه، ولا يستطيع أن ينفعه، ولا يستطيع أن يضرّه، والملك كلّه بيد الله - تبارك وتعالى -، قال «لاَ أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا» يعني: إذا أراد الله عز وجل بكم شيئًا فإنّي لا أملك ردّ ذلك، كذلك لا أملك أن أفيض عليكم خيرًا، لما يأذن الله عز وجل به، فالملك كله لله عز وجل ، والتدبير كلّه بيد الله عز وجل ، فهذه صيغة النبي ﷺ أنّه لا يملك شيئًا ولهذا قال: «يَا عَبَّاسُ بن عَبْدِ المطَّلِبِ لاَ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ لاَ أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ سَلِينِي مِنْ مَالي مَا شِئْتِ فَإِنِّي لاَ أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا» هؤلاء هم قرابة النبي ﷺ، وبيّن أنّه لقرابته لبنته، ولعمّته، ولعمّه لا يملك شيئًا، ولا لعشيرته.

فإذًا توجّه المشركين إلى الآلهة الّتي ادّعوها، والتي هي بقين أضعف مقامًا، وأقل مقامًا عند الله عَزَّوَجَلَّ من رسول الله ﷺ، والرسول ﷺ ابتدأ دعوته أوّل ما أنذر حينما قال الله عَزَّوَجَلَّ له: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ أنذر بقوله: «إِنِّي لاَ أَمْلِكُ لَك مِنَ اللهِ شَيْئًا»، فهذه الآية المدعاة هل تملك إذا كان الرسول الّذي أرسله الله، وأيّده بالبيّنات الظاهرة، وأيّده بالآيات الباهرة الّتي خضع لها من خضع، إذا كان هو لا يملك شيئًا ﷺ من الله، بمعنى لا يملك شيئًا يفيضه على العباد، أو يمنعه من العباد، لأحد منهم، أو لجميعهم، شيئًا لم يأذن الله عَزَّوَجَلَّ به، ولم يعطه رسول الله ﷺ، هذا في الحياة فكيف إذًا يملك غيره ﷺ من الآلهة المدعاة، ولذلك عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أخبر الله عَزَّوَجَلَّ عنه أنّه أنكر الشرك الذي فعله قومه، قال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] هذه نذارة عيسى، ودعوته لقومه، ولهذا بعد أن رفع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قال الله عَزَّوَجَلَّ له ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ لأنّه هو الذي يعلم حق الله عَزَّوَجَلَّ، ويعلم صفة الله عَزَّوَجَلَّ، فقال: ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ أي: أنزّهك تنزيها، وأجلّك عن هذا إجلالًا، وأبعدك عن كلّ نقص إبعادا، هذا معنى التسبيح عن كلّ نقص، ومنه أن يكون معك إله: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ﴾ [المائدة: ١١٦]، وهذه الآية بيّنة في أنّ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ تبرأ من فعل قومه، وأي شيء فعله الناس بعده ممّن ضلّوا؟ استغاثوا به، اعتقدوا أنّه يملك شيئًا، أن بيده شيئا من التصريف، أنّه مقرّب

عند الله، لأنّه ابن له، ولهذا سألوه ما سألوه فقال الله عَزَّوَجَلَّ له: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أمّه مريم بنت عمران عَلَيْهَا السَّلَامُ، لم يقولوا: إنّها بنت الله، ولا زوجته، وإنّما اتخذوها إلهًا بأنّهم استغاثوا بها، يقولون: يا مريم البتول أغيثينا، يا عذراء أدركينا، ونحو ذلك ممّا يفعله النصارى، وتسمعه في كنائسهم، وهذا إذا تأمّلته وأنّ الله عَزَّوَجَلَّ حكم على أولئك بالشرك، وعيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ تبرّأ منهم تبيّن أنَّ من شركهم في وصفهم، وفي أفعالهم، وفي ضلالهم التي أخبر الله عَزَّوَجَلَّ عنها فإنّه يكون مشركًا بالله عَزَّوَجَلَّ ، كيف؟ يكون الناس أشركوا بعيسى، أشركوا بمريم، ويفعل غيرهم مثل فعلهم، ولا يكونون مشركين، لا شكّ أنّ هذا من الباطل، ولهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ لنبيّه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] ينذر عن الشرك، ويدعو إلى التوحيد، وهذا أعظم ما يخبو به الخابي أهله، وقرابته، أن يبصّرهم بالتوحيد، وأن يبصرهم بالشرك حتى لا يقعوا فيه؛ لأن الشيطان أحبّ شيء إليه أن يوقع الناس في الشرك؛ لأنّه به يكونون من أهل النار، هنا قال: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ الإنذار في القرآن أتى مضافًا تارة إلى جميع الناس، كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ٢] ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وتارة يضاف الإنذار إلى من ينتفع به كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يس: ١١]، وقال عَزَّوَجَلَّ في الآية الأخرى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [فاطر: ١٨]، وذلك لأنَّ الّذي أنذر فلم يرفع رأسًا بالإنذار، ولم يأبه له، ولم يستجب للنذير، وقد وصف النبي ﷺ نفسه بقوله: «**أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ**»(١)، أنذر ولم يستجب لذلك المنذر، فإنّ من لم يستجب لذلك المنذر، ولم

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٢)، ومسلم (٢٢٨٣).

يرفع بنذارته رأسًا هذا كأنّه ما سمع النذارة، ولهذا يخصّ تارة الإنذار بمن انتفع به، كما في آية سورة يس، وآية فاطر، وفي آيات أخر: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ هنا إنذار لمن انتفع به؛ لأنَّ هؤلاء هم الذين انتفعوا بالإنذار، ونتج عن انتفاعهم بالإنذار أنّهم خشوا ربّهم بالغيب، وأقاموا الصلاة، وتزكّوا، وزكوا أنفسهم، كذلك إنذار النبي ﷺ للناس عامة، بل الثقلين عامة، فلهذا أطلقه في آيات، وجعله عامًا، وتارة يجعله الله عز وجل خاصًا، وسبب ذلك أنّ من لم ينتفع بالإنذار فينزل منزلة من لم ينذر أصلًا فكأنّ الإنذار خصّ بمن انتفع به، لأن يأتي من ينذر، وخوف العذاب الشديد، ويرغب، ويرهب، ثم بعد ذلك لا يؤبه له، وإنّما يأبه له أناس قليل فهؤلاء هم الّذين انتفعوا بالإنذار، فيقال: هؤلاء هم المنذرون بهذا الاعتبار - باعتبار الخصوص -، وهنا في هذه الآية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ بالإنذار العام؛ لأنّ منهم من لم يستجب لإنذار النبي ﷺ هنا في قوله: «لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا» (شيئًا) نكرة وأتت في سياق النفي، فدلّت على العموم، أي: لا يملك شيئًا من التصرّف في القلوب، ولا في النفع، فإنّهم إذا أرادوا الله عز وجل أن يهديهم هداهم، وإذا أردت أنا أن أهديهم هداية توفيق فإنّي لا أستطيع ذلك، ولهذا قال عز وجل لنبيّه ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] لا توفّق من أحببت، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦] يوفّق من يشاء، لكن أنت لك هداية الدلالة، والإرشاد، والبيان، كما قال عز وجل: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال في الآية الأخرى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، مبيّن، ومرشد، ودال إلى الخير، والفلاح، فالنبي ﷺ قد بيّن صفته، وأنَّه لا يملك شيئًا، فمعنى ذلك أنّ من دونه ﷺ كيف يملك شيئًا

في الحياة بشيء لم يقدره الله عز وجل عليه، إذا سُئل في الحياة وهو غائب بعيد أن يغيث فهل يملك ذلك؟ لا يملكه، إذا سُئل في الحياة أنّ يُجعل السائل من أهل الجنّة، أتى واحد لأحد الأئمّة، إمام كبير، أو عالم، أو النبي ﷺ فقال: اجعلني من أهل الجنة، هل يملك ذلك؟ لا، لا يملك ذلك، ولهذا النبي ﷺ قال حينما سأله أحد الصحابة رضي الله عنهم سأله مرافقته في الجنّة، قال له: «**أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ**»(١)؛ لأنَّ النبي ﷺ لا يملك أن يجعل أحدًا في الجنة، أو يجعل أحدًا في النار، إنّما هو مبيّن، وهاد، هذا في حياته، فكيف إذ المقام بعد وفاته، وأولئك المشركون المخرّفون يقولون: إنّ مقامه بعد وفاته عند ربّه أعظم وأجلّ من مقامه في حياته. بل الغلاة يقولون: هو بعد مماته ﷺ كما هو في حياته.

وهذا الحديث يبيّن لك حاله ﷺ في حياته، وكذلك الأحاديث قبل ذلك، حيث دعا النبي ﷺ على من دعا عليه، على سهيل ابن عمرو، ومن معه، ومع ذلك لم يجب في هذا، وأسلموا، وحسُن إسلامهم، ومنّ الله عز وجل عليهم بالإيمان، وأنزل الله عز وجل عليه قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فكان أن تاب الله عز وجل عليهم، فلم يُجب دعاءه ﷺ في الحياة؛ لأنّ دعاءه لم يكن موافقًا لما يريده الله عز وجل كونًا من هؤلاء، ولم سبق لهم في علم الله عز وجل من خاتمة السعادة.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩) من حديث رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيُّ رضي الله عنه، ولفظه: «قَالَ: كُنْتُ أَبِيتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ، فَقَالَ لِي: سَلْ. فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ: أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ.

الثَّانِيَةُ: قِصَّةُ أُحُدٍ.

الثَّالِثَةُ: قُنُوتُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَخَلْفَهُ سَادَاتُ الْأَوْلِيَاءِ يُؤَمِّنُونَ فِي الصَّلَاةِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْمَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ فَعَلُوا أَشْيَاءَ مَا فَعَلَهَا غَالِبُ الْكُفَّارِ، مِنْهَا: شَجُّهُمْ نَبِيَّهُمْ، وَحِرْصُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، وَمِنْهَا التَّمْثِيلُ بِالْقَتْلَى، مَعَ أَنَّهُمْ بَنُو عَمِّهِمْ.

السَّادِسَةُ: أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فَتَابَ عَلَيْهِمْ فَآمَنُوا.

الثَّامِنَةُ: الْقُنُوتُ فِي النَّوَازِلِ.

التَّاسِعَةُ: تَسْمِيَةُ الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ.

العَاشِرَةُ: لَعْنَةُ الْمُعَيَّنِ فِي الْقُنُوتِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: قِصَّتُهُ ﷺ لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤].

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: جِدُّه ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بِسَبَبِهِ إِلَى الْجُنُونِ، وَكَذَلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الْآنَ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ لِلْأَبْعَدِ وَالْأَقْرَبِ: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا»،

حَتَّى قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا»، فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ أَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْ سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَآمَنَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، ثُمَّ نَظَرَ فِيمَا وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ الآنَ، تَبَيَّنَ لَهُ التَّوْحِيدَ وَغُرْبَةَ الدِّينِ.

تم بحمد الله الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني: ويبدأ
بـ (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)







لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

تأليف

الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

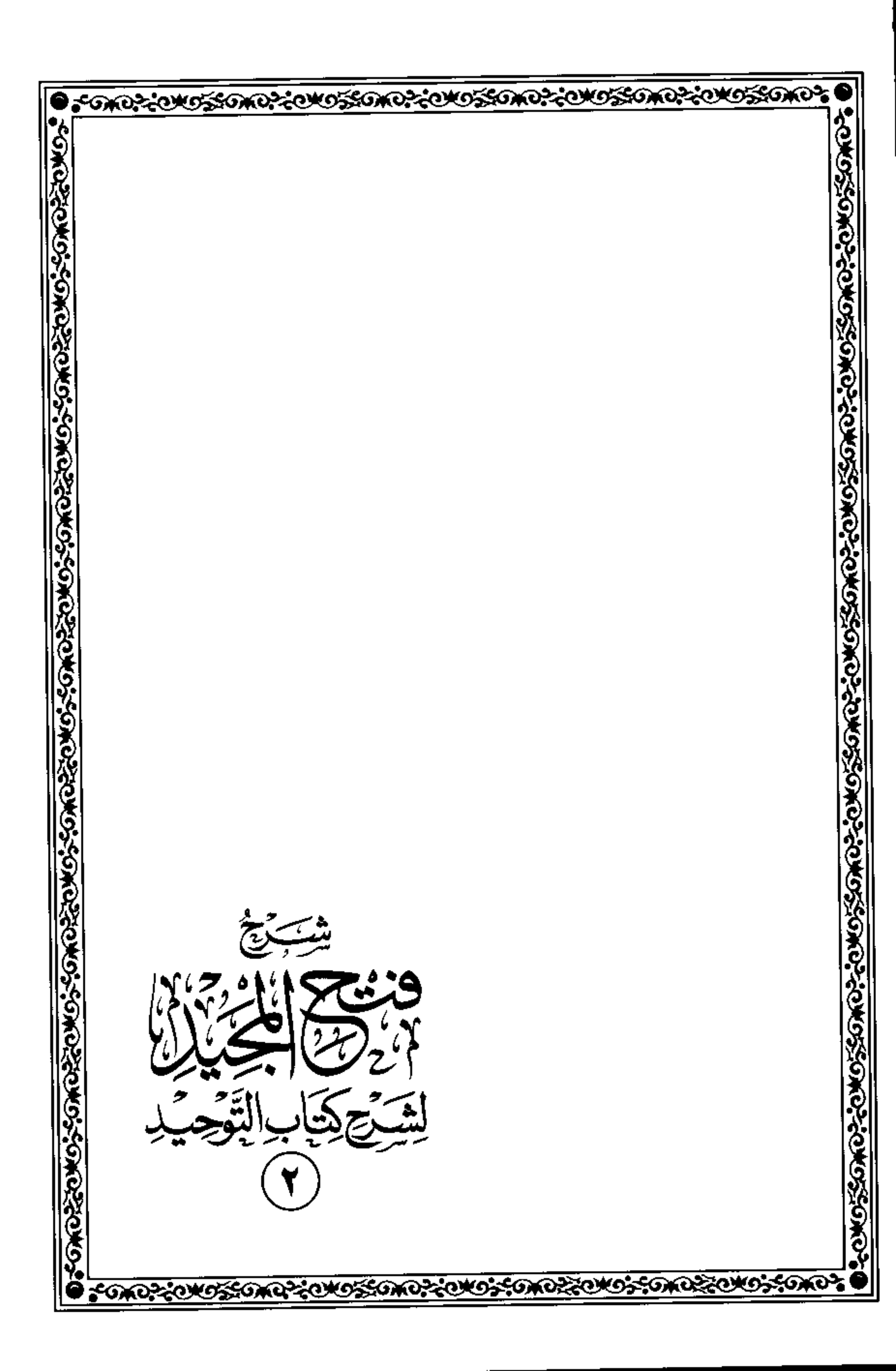
عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته وللمسلمين

الجزء الثاني



مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع


شرح
فتح المجيد
لشرح كتاب التوحيد
٢



عنوان المصنف: شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد

تحقيق: **عادل محمد مرسي رفاعي**

رقم الإيداع: ١١١٤١ / ٢٠١٢

الترقيم الدولي: ٢ - ١٨ - ٥٢٣٢ - ٩٧٧ - ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ



للنشر والتوزيع

الإدارة والمبيعات جوال ـ ٠٠٩٦٦٥٦٧٣٣٣٤١٧ ـ ٠٠٢٠١١١٦٨٩٩١٠٠ ـ ٠٠٢٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣

الإسكندرية ـ ١٧٥ ش طيبة سبورتنج بجوار مسجد الصديق هاتف: ٠٣/٥٤٦١٥٨٣ ـ جوال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥١

القاهرة ـ ٦ ش المدرسة متفرع من ش البيطار ـ خلف الجامع الأزهر الشريف ـ هاتف: ٠٢/٢٥١٠٧٤٧٢

جوال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥٠ ـ فاكس: ٠٣٤٣٨١٥٠٩

البريد الإلكتروني : dar_alhijaz@hotmail.com

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)

شرح

فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

تأليف

الشيخ عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

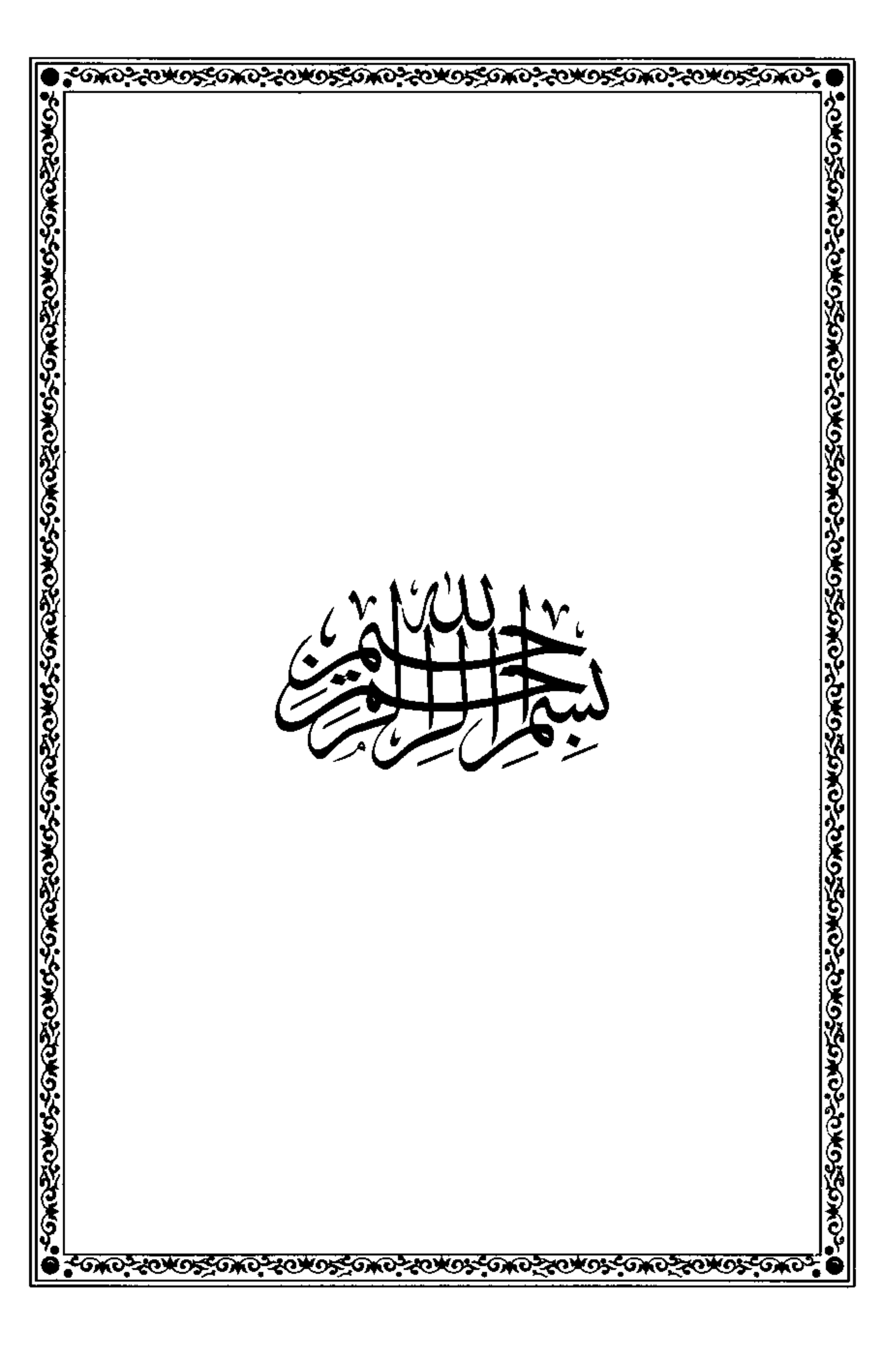
عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

الجزء الثاني

مكتبة دار الحجاز

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

١٥ - بَابُ

قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

ش: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]).

قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ أي: زال الفزع عنها.

قاله: ابن عباس، وابن عمر، وأبو عبد الرحمن السلمى، والشعبي، والحسن، وغيرهم.

وقال ابن جرير: قال بعضهم: الذين فُزِّع عن قلوبهم: الملائكة. قالوا: وإنما فُزِّع عن قلوبهم من غشية تصيبهم عند سماعهم كلام الله بالوحي[١].

وقال ابن عطية: في الكلام حذف ما يدل عليه الظاهر. كأنه قال: ولا هم شفعاءُ كما تزعمون أنتم، بل هم عَبَدَةٌ مسلمون لله أبدًا، يعني: منقادون، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، والمراد الملائكة على ما اختاره ابن جرير، وغيره[٢].

قَالَ ابنُ كثيرٍ: وهو الحق الذي لا مرية فيه؛ لصحة الأحاديث فيه والآثار[٣].

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٢٢/ ٩٠).
(٢) انظر: تفسير ابن عطية (٤/ ٤٨٣).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٥١٥).

....

وقال أبو حيان: تظاهرت الأحاديث عن رسول الله ﷺ أنَّ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، إنما هي الملائكة، إذا سمعت الوحي إلى جبريل يأمره الله به، سمعت كجر سلسلة الحديد على الصفوان، فَتَفْزَعُ عند ذلك تعظيمًا وهَيْبةً.

قال: وبهذا المعنى - من ذكر الملائكة في صدر الآية - تَتَّسق هذه الآية على الأولى، ومن لم يشعر أن الملائكة مشارٌ إليهم مِنْ أول قوله: ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [سبأ: ٢٣] لم تتصل له هذه الآية بما قبلها[(١)].

قوله: ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، ولم يقولوا: ماذا خلق ربنا؟ ولو كان كلام الله مخلوقًا، لقالوا: ماذا خلق؟! انتهى من شرح سنن ابن ماجه.

ومثله الحديث: «مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيلُ»[(٢)]، وأمثال هذا في الكتاب والسنة كثير.

وقوله: ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] أي: قال الله الحق.

وذلك لأنهم إذا سمعوا كلام الله صعقوا، ثم إذا أفاقوا، أخذوا يسألون، فيقولون: ماذا قال ربكم؟ فيقولون: قال الحق.

قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ علو القدر، وعلو القهر، وعلو الذات، فله العلو الكامل من جميع الوجوه؛ كما قال عبد الله بن المبارك لَمَّا قِيل

---

(١) انظر: تفسير ابن عطية (٤/ ٤٨٣).

(٢) سيأتي تخريجه (ص٢٩).

....

له: بِمَ نعرف ربنا؟ قال: بأنه على عرشه بائن من خلقه. تمسكًا منه بالقرآن؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٥٩] **في سبعة مواضع من القرآن.**

قوله: ﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ **أي: الذي لا أكبر منه، ولا أعظم منه تبارك وتعالى.**

الشرح:

هذا الباب لم يترجم له المؤلف الشيخ الإمام رحمه الله، وإنَّما جعل الترجمة هي الآية، (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾)، وهذا الباب، وما فيه من الآية وبيان تفسيرها، والأحاديث التي تدلّ على ذلك التفسير مناسب جدًّا لموضوع الكتاب - لكتاب التوحيد -؛ وذلك أنَّ ما ذكرنا فيما قبل أنَّ البراهين الدالة على أنَّ الله عز وجل هو المستحقّ للعبادة وحده دون ما سواه براهين كثيرة، متعدّدة، متنوعة، فمن تلك البراهين بيان صفة المخلوقين الّذين جُعلوا آلهة مع الله عز وجل ؛ كما جاء في الباب الّذي قبل هذا من بيان صفة الّذين دُعوا مع الله عز وجل : ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]، ونحو ذلك من الآيات والأحاديث، هذا الباب فيه تتمّة للباب الّذي قبله، وفيه زيادة، أمَّا التتمة، فهي بيان صفة الملائكة، والملائكة جُعلوا آلهة، جُعلت الملائكة معبودات مع الله عز وجل : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، فالملائكة عُبدت، عبدتها طائفة من

العرب، وزعموا أنَّها بنات الله عَزَّوَجَلَّ وتقدس وتعاظم، كذلك هذا الباب فيه بيان صفة المولى، وفيه بيان صفة الله عَزَّوَجَلَّ من كونه له العظمة، وله العلوّ، وله الكبرياء، والكِبر عَزَّوَجَلَّ ، وأنَّه عَزَّوَجَلَّ يفزع منه من في السماوات، وأنَّ صفة الكلام له (ثابتة، وأنَّها مُفْزِعَةٌ للملائكة الأشدَّاء الّذين في السماء، فالله عَزَّوَجَلَّ له الصفاتُ الباهرة، له الصفاتُ العالية، التي تخضع لسماعها ولمعرفة بعض معانيها، فضلًا عن معرفة حقائقها، تخضع لها القلوب، وتذلّ، وتعلم أنَّ الذي هذه صفته، وهذا نعته هو المستحقّ لأنْ يُعبد وحده، وأنَّ من لم يكن على هذه الصفة من كان في النهاية من الدُّنوّ، في النهاية من الضَّعف، في النهاية من الافتقار، في النهاية من الفزع من المولى عَزَّوَجَلَّ ، أنَّه لا يستحقُّ لأَنْ يُجْعَلَ له شيء من أنواع العبادةِ، ولا من أنواع التَّألُّه، ولا أَنْ يُصرف له شيء من أنواع العبادات المختلفة: لا الدعاء، ولا الاستغاثات، ولا الاستعانة، ولا الاستشفاع، ولا الذبح، ولا النذر، ولا غير ذلك من أنواع العبادة، فهذا الباب مشتمل على أمرين:

الأمر الأول: تتمّة للباب الذي قبله، وهو بيانُ صفةِ الملائكةِ الّذين جُعلوا آلهة مع الله عَزَّوَجَلَّ ، وأنَّهم ضعاف فَزِعُونَ، وأنَّهم كما أخبر الله عَزَّوَجَلَّ عنهم أنَّهم يرهبون من الله عَزَّوَجَلَّ ، وأنَّهم ينزعجون، ويفزعون من كلامه - تبارك وتعالى -؛ لأنَّهم في غاية الذلّ، والله عَزَّوَجَلَّ في غاية العلوّ، وكما وصَف نفسه: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾، هذا شيء.

الأمر الثاني: مما اشتمل عليه الباب: هو بيان شيء من صفات الله - تبارك وتعالى -، بيان شيء ممّا له عَزَّوَجَلَّ من النعوت العظيمة الجليلة، منها صفة التكلّم، ونوع ذلك الكلام من أنَّه إذا قضى بالوحي في السماء، سُمع في السماء كجرّ سلسلة الحديد على الصفوان، فيفزع الملائكة جميعًا، يفزع

من في السماء، ثمّ بعد ذلك يزول فزعهم بعد أن يُقْضَى الأمر في السماء، فيسمعه جبريل عليه السلام فيفزّعون يعني: يزال عنهم الفزع، فيقولون: ماذا قال ربّكم؟ فيجيبون: ﴿قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ يعني: قال الحق.

فإذًا هذا الباب من الأبواب المهمّة - أيضًا - التي يحتاج إليها طالب العلم في عرض التوحيد، وفي الدعوة إلى هذا الأمر العظيم، ألا وهو التوحيد، أن يكون بصيرًا بصفات الله عز وجل ، وأن يكون بصيرًا بكيفيَّة تكلمه عن صفات الله عز وجل ، فإنَّ صفات الله عز وجل وتقدس وتعاظم إذا وفِّق العبد لشرحها وبيانها، فإنَّها تجعل القلوب معظِّمة لله عز وجل ، وتجعل القلوب متعلّقة بالله عز وجل ، وهذا الباب معقود لهذا الأمر، وهو أنَّ هذه هي صفات الله عز وجل ، وأنَّه عز وجل له الصفات العلى البالغة في العظمة أعلى المبالغ، والتي بلغ فيها عز وجل من الكمال والعظمة، ومن الجمال والجلال ما لا يدركه أحد، كيف لا؟ وهو الله عز وجل العليُّ الكبيرُ.

لهذا نهتمُّ بهذا الأمر اهتمامًا ضروريًّا، فإذا اهتمَّ العبدُ بمعاني الأسماء والصفات، عمرت القلوب بإجلاله وبعظمته وبمعرفته، والمعرفة فعل القلب، عِلْمٌ بالله عز وجل وبأسمائه وصفاته.

ولهذا ينبغي أن نعتني بهذا اعتناءً خاصًّا، وأن يُعوِّدَ طالب العلم نفسه على شرح الأسماء والصفات. كيف يكون هذا؟ يأخذ اسمًا من أسماء الله، وصفة من صفات الله، ويحاول أن يشرحها بنفسه، حتَّى يتعوَّد على ذلك، ثُمَّ يدخل في هذا الإيمان، كيف يكون الإيمان بهذه الصفة وهذا الاسم، وآثار هذه الأسماء والصفات، ونحو ذلك، فمثلًا هنا ذكر قوله عز وجل : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ﴾ يعني: قال الحق: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ العليُّ! من هو العليُّ؟ هو الله عز وجل ، له علوُّ القهرِ، فهو عالٍ على جميع المخلوقات بقهره لها، وكذلك عالٍ عز وجل على جميع

المخلوقات بقدره، فقدره أعظم من سائر المخلوقات، قدره أعظم من جميع المخلوقات، قدره ومنزلته أعظم، وهو قد بلغ في هذا العلوِّ الكمال، يعني: أعلى القدر هو قدر الله ﷿، والمخلوقات لا تبلغ شيئًا من العلوِّ ولا القدر إذا قيست وقورنت بعلوِّ الله ﷿ في قدره، كذلك له علوّ الذات ﷿، هو عالٍ بذاته كما أخبر عن نفسه، فهذه ثلاثة المعاني من العلوِّ، إذا أخذت علوَّ الذات، وتصوّرت كما وصف النبي ﷺ ربّه ﷿، وكما أخبر الله ﷿ عن نفسه أنَّ سماواته السبع طباقًا واحدة فوق الأخرى، وأنَّ فوق السماوات الماء، وأنَّ فوق الماء الكرسيِّ والعرشِ، وأنَّ السماوات هذه والأرض، السماوات هذه العظيمة الّتي بين كلّ سماء وسماء مسيرة خمسمائة عام، وبين الأرض والسماء الأولى السماء الدنيا مسيرة خمسمائة عام أيضًا[1]، وأنَّ هذه السماوات وهذه الأرض الّتي نراها ضخمة كبيرة جدًّا، ونحن فيها كلا شيءٍ، هذه جميعًا في الكرسيِّ كدراهم سبعة ألقيت في ترس[2]، يعني: نسبة صغيرة بالنسبة إلى الكرسيِّ، والكرسي - كرسي الرحمن - الذي هو موضع قدميه - تبارك وتعالى وجل وتعاظم - بالنسبة إلى عرشه كحلقة حديد ألقيت في فلاة من الأرض[3]، والله ﷿ فوق عرشه مطّلع على خلقه، مستغن عن العرش، لا يحويه عرشه، بل هو أعظم من ذلك ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾.

إذا تبيّن ذلك علمت أنَّك لا شيء، وأنَّك في النهاية من الفقر، في

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٩٣)، وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٨٨٥)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٦٥) من حديث ابن مسعود ﷺ، وأبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وأحمد (١/ ٢٠٦) من حديث العباس ﷺ.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٧).

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٣٥) من حديث أبي ذر ﷺ.

النهاية من الضعف، وأنَّك إنَّما تشرف بعبادتك لله عَزَّوَجَلَّ ، وبتعظيمك، وأنَّك إنَّما يزيد قدرك إذا زاد في قلبك حبّ الله وتعظيم الله عَزَّوَجَلَّ وإجلاله، واتباع الأمر، واتباع النهي، والسعي في الدعوة إلى ما فيه إجلال الله عَزَّوَجَلَّ ، وما فيه تنزيه الله وتقديسه وتعظيمه.

هذه صفة من الصفات - صفةُ العلوِّ -، وكذلك غيرها من الصفات: الكبير، السميع، البصير... عرفنا الله عَزَّوَجَلَّ على نفسه بأيِّ شيء؟ بصفاته؟ لا، بغير ذلك، فنحن إذا تأمَّلنا الأسماء والصفات لا شكّ أنَّها تحدث لقلوبنا تعظيمًا لله وإجلالًا له، وحبًّا له، واستجابة ورغبة فيما عنده، ورهبة ممّا عنده.

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: المخلوقات بالنسبة إلى المولى عَزَّوَجَلَّ في نهاية الصغر - المخلوقات كلها، العرش وما فيه، والكرسي، والسماوات والأرض ومن فيها، وما فيها - بالنسبة إلى الرب عَزَّوَجَلَّ في نهاية الصغر، والله عَزَّوَجَلَّ لا يُقَدَّرُ قَدْرَهُ.

هذه صفة من الصفاتِ التى تَجَلُ لها القلوب، وتخضع، وتعلم أنَّها هي المحتاجة لله، وأنَّه هو عَزَّوَجَلَّ شرف ابن آدم حقيقة بكونه يعبد الله عَزَّوَجَلَّ عبادة اختيارية، ولهذا يعلم أنَّ الله حباه، فيستجيب لذلك، ويعظم الله وينزّهه.

فهذا الباب عقده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لبيان ذلك، وأنَّ معرفة صفات الله، والعلم بصفات الله عَزَّوَجَلَّ قائدة لعلم العبد بأنَّه هو المستحقّ بأن يُعبد وحده، وأن يجلّ وحده، ولأن يجعل وحده - دون ما سواه - هو الإله المعبود. هذا كالمقدّمة، وكلام الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ واضح.

وهذه الآية قيل فيها أقوال، لكن الصحيح أنَّها الملائكة؛ لأنَّه في الآية التي قبلها: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣] قلوب مَن؟ الّذين دعوا من دون الله، إذًا هؤلاء هم الملائكة ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، لهذا هذه الآية فيها مطامع المشركين، وفيها ادّعاءات المشركين، ماذا ادّعوا؟ قالوا: إنَّ الآلهة هذه تملك ملكًا استقلاليًا، منهم الآن من يقول: أليس كذلك؟ منهم من يقول: أن هذه الآلهة تملك ملكًا استقلاليًا، تتصرف كما تشاء.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: زاعم: زعم بشيء، يقال له: ادع الذين زعمت من دون الله، فالله عَزَّوَجَلَّ وصف هؤلاء الّذين دعوا مع الله ومن دون الله بأنَّهم لا يملكون مثقال ذرّة، والذرّة هي الهباء التي ترى في الشمس، إذا دخلت الشمس من النافذة، فترى فيها هباءات، هذه هي الذرة ﴿لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ أي: حتّى الأرض هذه لا يملكونها، بمعنى أنَّهم يتصرفون بها استقلالًا، لا يملكون ذلك ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾، إذا كان ما يملكون استقلالًا، ادّعى أناس أنَّهم شركاء، يعني: بالشركة، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا﴾ يعني: في السماوات وفي الأرض ﴿مِن شِرۡكٖ﴾ يعني: أيّ شرك، ولو قل، هنا (من) أضيفت إلى النكرة، هنا (من) أتت قبل النكرة، و(من) هذه صلة تفيد التنصيص الصريح في العموم أنَّه ليس لهم فيها أيّ شيء[1]، أيّ نوع من أنواع الشركة مهما قلّ، بقي أن يقال: أن تكون معاونة لله عَزَّوَجَلَّ، أن تكون معاونة ظهيرًا لله - تبارك وتعالى -، معاونة، قال: ﴿وَمَا لَهُۥ﴾ يعني: لله عَزَّوَجَلَّ لكمال غناه، وكمال قدرته، وكمال عظمته،

(١) انظر: المسودة (ص١٤٣)، وروضة الناظر (ص٢٢١)، والمحصول للرازي (٢/ ٥٦٣)، وإرشاد الفحول (١/ ١٩٧-٢٠٧).

وكمال جبروته وقهره وعزّته وعلوّه، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ كيف يكون الحقير الضعيف الّذي لا يملك لنفسه شيئًا معاونًا لله، يكون ظهيرًا لله عَزَّوَجَلَّ؟ يكون مساعدًا لله عَزَّوَجَلَّ؟ هذه دعوة ادّعوها، أنَّ هذه مساعدة، والله عَزَّوَجَلَّ قادر على أن يعطي الناس كلّهم، لكن هذه وسائط، هذه تعينه على حوائج الناس. قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾، ثم قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ بقي أن يقال: الشفاعة. قالوا: صحيح لا نملك استقلالًا، وليس له شريك مهما قلّ، وليس له معاون، ولكن هناك شفعاء، يشفعون، بقي هذا، هل بقي غير هذا؟ باقي أنَّ هذه تشفع، يا أخي ما نعبدهم إلّا ليشفعوا؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، هذه الشفاعة شرك؛ لأنَّه قال في آخر الآية: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨] يعني: هل تنبئ الله عَزَّوَجَلَّ إذا كان يحتاج إلى شفيع يشفع، هل ينبئه هذا الشفيع بشيء لا يعلمه في السماوات؟ أو بشيء لا يعلمه في الأرض؟!! أم أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو العليم بكل شيء؟ لا تخفى عليه خافية، لا في السماوات، ولا في الأرض، قال عَزَّوَجَلَّ هنا: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨] عجيب!! كيف يقولون: إنَّ هؤلاء شفعاء؟!! هل هذه الآلهة التي توجّهوا إليها بالشفاعة: اشفع لنا، هل هذه تنبئ الله عَزَّوَجَلَّ وتخبره بشيء لا يعلمه؟ هل هو محتاج إلى أن يشفع عنده أناس لأنَّه لا يعلم؛ مثل ما يحصل من الملوك؟ الملك لا يعلم حاجات الناس جميعًا، الملك البشري نعم لا يعلم حاجات الناس جميعًا، فيحتاج إلى من يشفع، يوصل له طلبات الناس؛ لأنَّه ناقص، قاصر، ضعيف، ولكن الله عَزَّوَجَلَّ قال عن نفسه: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى

ٱلْأَرْضِ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، ولهذا من ادّعى شفيعًا من البشر إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، فإنَّه ادّعى فيه أنَّه إله، ويكون أشرك به؛ لذلك قال في آخر الآية: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ في الآية التي معنا، آية سورة سبأ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ الشفاعة عنده لا تنفع أيَّ أحدٍ، لكن تنفع من أذن له بشروطها، هل يأذن الله عَزَّوَجَلَّ لمشرك؟ لا، هل يأذن الله عَزَّوَجَلَّ بالشرك؟ لا.

إذًا متى تنفع الشفاعة؟ تنفع الشفاعة في حالين:

الحالة الأولى في الدنيا: في حال الحياة يشفع، وقد تنفع، وقد لا تنفع، دعاء، وكذلك أنَّه إذا أذن له ورضي الله عَزَّوَجَلَّ ، يتكرّم بجعل الشافع يشفع في الدنيا، ويتكرّم أيضًا بقبول هذه الشفاعة.

الحالة الثانية الآخرة: بشروطها الإذن والرضا، هذه الآية قال فيها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في (مدارج السالكين) وفي غيرها: هذه الآية من سورة سبأ تقطع شجرة الشرك من قلب من وعاها وعقلها(١).

وهذا واقع، ولهذا اهتمّوا بهذه الآية وبفهمها؛ لأنَّ أحوال المشركين هذه الأربعة: إمّا أن يدّعي الاستقلال، وإمَّا أن يُدَّعي الشركة (أنَّ هذه الآلهة شركاء)، وإمَّا أن يقول: معاونة (نتعاون)، أو يقول: هذه شفعاء، فالآية شملت هذه الأنواع الأربعة، وليس ثَمَّ نوع خامس من أنواع الشرك.

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٤١).

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، ضَرَبَتِ الْمَلائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خَضَعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُ السَّمْعِ، وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ - وَصَفَهُ سُفْيَانُ بِكَفِّهِ فَحَرَّفَهَا وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ - فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوِ الْكَاهِنِ، فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشِّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ، فَيُقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا؛ فَيُصَدَّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ»(١).

ش: قوله: (في الصَّحِيحِ) أي: صحيح البخاري.

قوله: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ». أي: إذا تكلم الله بالأمر الذي يوحيه إلى جبريل بما أراد؛ كما صرح به في الحديث الآتي.

وكما روى سعيد بن منصور وأبو داود وابن جرير عن ابن مسعود: «إذا تَكَلَّمَ الله بِالْوَحْيِ، سَمِعَ أهلُ السماءِ صَلْصَلَةً، كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفَوانِ»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٠١، ٤٨٠٠، ٧٤٨١).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور كما في الدر المنثور (٦/ ٦٩٩)، وأبو داود (٤٧٤٠)، وابن جرير في تفسيره (٢٢/ ٩٠).

....

وروى ابن أبي حاتم وابن مردويه عن ابن عباس ﷺ قال: (لما أوحي الجبار إلى محمد ﷺ دعا الرسول من الملائكة ليبعثه بالوحي، فسمعت الملائكة صوت الجبار يتكلم بالوحي، فلما كشف عن قلوبهم، سألوا عما قال الله، فقالوا: الحق، وعلموا أن الله لا يقول إلا حقًّا)(١).

قوله: «ضَرَبَتِ الْمَلاَئِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خَضَعَانًا لِقَوْلِهِ». أي: لقول الله تعالى.

قال الحافظ: «خَضَعَانًا» بفتحتين من الخضوع. وفي رواية بضم أوله وسكون ثانيه. وهو مصدر بمعنى خاضعين(٢).

قوله: «كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ». أي: كأن الصوت المسموع سلسلة على صفوان، وهو الحجر الأملس.

قوله: «يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ» هو بفتح التحتية وسكون النون وضم الفاء والذال المعجمة «ذَلِكَ» أي: القول، والضمير في «يَنْفُذُهُمْ» للملائكة، أي: ينفذ ذلك القول الملائكة. أي: يخلص ذلك القول، ويمضي فيهم، حتى يفزعوا منه.

وعند ابن مردويه من حديث ابن عباس ﷺ: «فَلَا يَنْزِلُ عَلَى أَهْلِ سَمَاءٍ إِلَّا صُعِقُوا».

وعند أبي داود وغيره مرفوعًا: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ الدُّنْيَا صَلْصَلَةً كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفْوَانِ، فَيُصْعَقُونَ فَلاَ يَزَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ جِبْرِيلُ. . . . » الحديث.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه؛ كما في الدر المنثور (٦/ ٦٩٧).
(٢) انظر: فتح الباري (٨/ ٥٣٨).

....

قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ تقدم معناه.

قوله: ﴿قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ﴾ أي: قالوا: قال الله الحق، فعلموا أن الله لا يقول إلا الحق.

قوله: «فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُ السَّمْعِ». أي: يسمع الكلمة التي قضاها الله، وهم الشياطين يركب بعضهم بعضًا.

وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ - وَهُوَ السَّحَابُ -، فَتَذْكُرُ الْأَمْرَ قُضِيَ فِي السَّمَاءِ، فَتَسْتَرِقُ الشَّيَاطِينُ السَّمْعَ، فَتَسْمَعُهُ، فَتُوحِيهِ إِلَى الْكُهَّانِ، فَيَكْذِبُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ»[1].

قوله: «وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ، هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ، وَصَفَهُ سُفْيَانُ بِكَفِّهِ» أي: وصف ركوب بعضهم فوق بعض.

و(سُفْيَانُ) هو ابن عيينة أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ، فقيه، إمام حجة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وله إحدى وتسعون سنة.

قوله: «فَحَرَّفَهَا» بحاء مهملة وراء مشددة وفاء.

قوله: «وَبَدَّدَ» أي: فرق بين أصابعه.

قوله: «فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوِ الْكَاهِنِ». أي: يسمع الفوقاني

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢١٠، ٣٢٨٨، ٥٧٦٢، ٦٢١٣، ٧٥٦١).

....

الكلمة، فيلقيها إلى آخر تحته، ثم يلقيها إلى من تحته، حتى يلقيها على لسان الساحر أو الكاهن.

قوله: «فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشِّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا»، الشهاب هو النجم الذي يرمي به، أي: ربما أدرك الشهاب المسترق.

وهذا يدل على أن الرمي بالشهب قبل المبعث؛ لما روى أحمد وغيره - والسياق له - في المسند من طريق معمر: قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنَ الأَنْصَارِ - فَرُمِيَ بِنَجْمٍ عَظِيمٍ فَاسْتَنَارَ قَالَ: مَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ إِذَا كَانَ مِثْلُ هَذَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ: كُنَّا نَقُولُ يُولَدُ عَظِيمٌ، أَوْ يَمُوتُ عَظِيمٌ. قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: أَكَانَ يُرْمَى بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. ولَكِنْ غُلِّظَتْ حِينَ بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَنَّهُ لاَ يُرْمَى بِهَا لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ ولَكِنَّ رَبَّنَا تَبَارَكَ اسْمُهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، حَتَّى يَبْلُغَ التَّسْبِيحُ هَذِهِ السَّمَاءَ الدُّنْيَا ثُمَّ يَسْتَخْبِرُ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ فَيَقُولُ الَّذِينَ يَلُونَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ لِحَمَلَةِ الْعَرْشِ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَيُخْبِرُونَهُمْ وَيُخْبِرُ أَهْلُ كُلِّ سَمَاءٍ سَمَاءً حَتَّى يَنْتَهِيَ الْخَبَرُ إِلَى هَذِهِ السَّمَاءِ. وَيَخْطَفُ الْجِنُّ السَّمْعَ فَيُرْمَوْنَ؛ فَمَا جَاءُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فَهُوَ حَقٌّ وَلَكِنَّهُمْ يَقْذِفُونَ وَيَزِيدُونَ»[1].

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٧٢)، ومسلم (٢٢٢٩).

....

قوله: «فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ» أي: الكاهن أو الساحر.

و«كَذْبَةٍ» بفتح الكاف وسكون الذال المعجمة.

قوله: «فَيُقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا» هكذا في نسخة بخط المصنف رَحِمَهُ اللهُ، وكالذي في صحيح البخاري سواء.

قال المصنف: وفيه قبول النفوس للباطل، كيف يتعلقون بواحدة، ولا يعتبرون بمائة كذبة؟

وفيه: أن الشيء إذا كان فيه شيء من الحق، فلا يدل على أنه حق كله، فكثيرًا ما يلبس أهل الضلال الحق بالباطل؛ ليكون أقبل لباطلهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

الشرح:

هذا الحديث الّذي رواه البخاري في صحيحه، وهو قول النبي ﷺ: «إِذَا قَضَى الله الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ» بمعنى: إذا تكلّم الربّ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنّه جاء في روايات (إذا تكلم)، و(إذا أوحى)، فالقضاء هنا بمعنى الكلام أو الوحي، لِمَ سمّي قضاءً؟

لأنَّ كلام الله عَزَّوَجَلَّ إذا تكلّم بالشيء لا معقّب لحكمه، ولا معقّب لقوله ولا لكلامه، فكلامه عَزَّوَجَلَّ بالأمر وبالوحي قضاء نافذ، يعني: إنهاء لذلك، وذلك أنَّ لفظ القضاء يأتي على معاني، (قضى) «إِذَا قَضَى الله الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ» يعني: أتمّ، أتمّ الأمر في السماء، فالقضاء يأتي تارة بمعنى أتمّ، ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]، يعني: أتمّ الشيء، إمّا أتمّ الخلق، أو

نحو ذلك، ويأتي (قضى) بمعنى: نفذ ومضى؛ كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤]، يعني: فلمّا أنفذنا عليه الموت، ويأتي قضاء بمعنى أوحى وأخبر؛ كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]، يعني: أوحينا لهم في الكتاب، وأخبرناهم، وأعلمناهم بذلك، ومنه أيضًا قوله عَزَّوَجَلَّ في آخر سورة الحجر، في قصة لوط عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]، ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ يعني: أوحينا إليه ذلك الأمر، ما هذا الوحي ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾. ويأتي قضى بمعنى: وصى وألزم، وهذا هو القضاء الشرعي، يعني: معنى ألزم ووصى؛ كما في قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] [(١)]، ثُمَّ إنَّ قضاء الله، ينقسم إلى قسمين:

قضاء كوني، وقضاء شرعي، أمّا القضاء الكوني، فهو إنفاذ المقدر الّذي قدره الله عَزَّوَجَلَّ، فقدر الله عَزَّوَجَلَّ سابق، وهو تقديره عَزَّوَجَلَّ لكلّ ما هو كائن قبل أن يكون، بل قبل خلق السماوات والأرض، وهو علمه عَزَّوَجَلَّ بما سيكون كتابته له، وخلقه له، ومشيئته النافذة في كلّ شيء، وإنفاذ القدر يسمّى قضاء[(٢)]. يعني: قبل أن يكون مقضيًا، قبل أن يكون القدر مشاهدًا يقال له: قضاء. هذا عند طائفة من أهل العلم، وطائفة يقولون: لا فرق بين القضاء والقدر، فالقضاء هو القدر، والقدر هو القضاء[(٣)]. لكن لعلّ

(١) انظر: مادة: (ق ض ى) في معجم مقاييس اللغة (٥/ ٩٩)، ولسان العرب (١٥/ ١٨٦)، والقاموس المحيط (ص١٧٠٨)، وانظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٤٤١ - ٤٤٢).

(٢) انظر: فتح الباري (١١/ ٤٨٦)، والدرر السنية (١ / ٥١٢ - ٥١٣).

(٣) قال الزهري: (القضاء والقدر أمران متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء، فمن رام الفصل بينهما، فقد رام هدم البناء ونقضه). ا.هـ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ٧٨)، ولسان العرب (١٥/ ١٨٦)، وشرح قصيدة ابن القيم لابن عيسى (١/ ٧١).

الظاهر أنَّ القضاء هو ما ذكرت من أنَّه إنفاذ ما سبق من القدر، القضاء هو إنفاذ ما سبق من القدر، فقوله هنا في الحديث: «**إِذَا قَضَى الله الأَمْرَ فِي السَّمَاوَاتِ**» بمعنى: تكلّم به، يعني: أوحى به؛ لأنَّ كلامه وحي عَزَّوَجَلَّ، «**ضَرَبَت الْمَلاَئِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خَضَعَانًا لِقَوْلِهِ**» فالملائكة عباد مكرمون وجلون خائفون من الله عَزَّوَجَلَّ، يعلمون عظمة الربّ عَزَّوَجَلَّ، يعلمون عظمة الله، ويعلمون جبروته، ويعلمون صفاته، ولهذا هم أشدّ تعظيمًا له، قال: «**ضَرَبَت الْمَلاَئِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خَضَعَانًا لِقَوْلِهِ**» فتحتين، أو (**خُضْعَانًا**) لقوله، يعني: خاضعين لقوله، لوحيه ولمقاله عَزَّوَجَلَّ، فهم يتلقّون مقاله عَزَّوَجَلَّ ووحيه في سمائه، على نهاية الوجل والخوف والرهبة؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] يعني: أنَّهم في فزع، وإذا قضى الله الوحي في السماء، سمع له صوت شديد مخيف كجر السلسلة على الصفوان، ينفذ الملائكة ذلك، بمعنى: أنَّه يسمعه جميع الملائكة، ينفذهم بمعنى لا يغادر منهم أحدًا كالسهم إذا نفذ من الرمية، كالسهم إذا نفذ ممّا وجه إليه السهم، يعني: أنَّه مضى، مضى منه، نفذ، دخل فيه ومضى منه، فينفذهم ذلك، يعني: يمرّ بهم جميعًا ذلك، وذلك لعظمة الله عَزَّوَجَلَّ.

هذا الحديث، وما ذكر من شرحه - قبل أن نأتي لتتمّة الكلام على الشهب وما يتعلّق بها - ساقه المصنّف لبيان صفة الله عَزَّوَجَلَّ، ولبيان عظمته، ولبيان خوف الملائكة منه، ولبيان جبروته وتعظيم ملائكة السماء له - تبارك وتعالى -.

وإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ على هذا الوصف، فمعنى ذلك أنَّه هو المستحقُّ أن يُعْبَدَ وحده دون ما سواه؛ لما سبق أن قدّمت من أنَّ البراهين المهمَّة في إثبات أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو المستحقّ للعبادة وحده، معرفة صفاته، والعلم بصفاته، وهذا الحديث يبيّن لك معرفة الملائكة بصفات الله عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه عَزَّوَجَلَّ مُعَظَّمٌ عندهم، وأنَّه ذو الجبروت وذو القهر، وأنهم يرهبون

ويخافون، حتى أنَّ الملائكة تضرب بأجنحتها خَضَعانًا لقوله، ويكون عندهم من الفزع ما الله عَزَّوَجَلَّ به عليم، ولهذا عبدوه وحده دون ما سواه، عبدته الملائكة، ولهذا أيضًا تبرَّأت الملائكة ممّن عبدها، فالملائكة عُبدت، ومع ذلك هي مقرة بأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو المستحقّ للعبادة، لم؟ لأنَّها عارفة وعالمة بصفات الله عَزَّوَجَلَّ ، فهي - جنس الملائكة - من عباد الله عَزَّوَجَلَّ ، العالمين به - تبارك وتعالى -، لأجل هذا ساقه المصنف بيان صفة الله عَزَّوَجَلَّ ، وأنَّ هذه من صفاته، ومن يُعظمه الملأ الأعلى بهذا التعظيم هو الحقيق بأن يُعبد وحده دون ما سواه، وأنَّ كل ما سواه لا يستحقّ ذلك، من الّذي تخاف منه الملائكة كهذا الخوف؟ لا يوجد ولا يقارب، ومع أنَّ الملائكة عُبدت، ولكنها خائفة وجلة من الله عَزَّوَجَلَّ ، فما دام أنَّها خائفة من العظيم الأعلى، فالمستحقّ لأن يعبد ليس الخائف، وإنَّما الّذي يستحقّ هو المخوف منه، الجبار، القهار، ذو الملك والملكوت عَزَّوَجَلَّ .

ثمّ ذكر النبي ﷺ تتمّة لذلك بسبب وجود الخبر الصادق عند السحرة والكهنة، ما سبب وجود الخبر الصادق عند السحرة والكهنة؟ قال: أنَّ الشياطين يركب بعضها بعضًا، وكما وصفهم سفيان بكفّه وحرفها، يعني هكذا أو هكذا، يركب بعضهم بعضًا، يعني: ليسوا على استقامة، لكن فيه انحراف حتّى يصعدوا إلى السماء، فيسمعون ما قضى الله عَزَّوَجَلَّ وما أوحى به؛ لأنَّ الوحي يصل إلى السماء الدنيا، كلّ سماء ينقل ملائكتها ما سمعوا ممّن فوقهم، إلى أن يصل إلى السماء الدنيا، فيسمع بعض الشياطين بعض مسترقي السمع، يسمعون ذلك القضاء الّذي في السماء، وهذا - والله أعلم - قد يكون قضاء يوم، أو قد يكون القضاء السنوي، ونحو ذلك، الله أعلم، لكن قد يكون القضاء اليومي؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ له تقدير يومي في

خلقه، وقد يكون تقديرًا سنويًّا، فيعلم بذلك الّذي استرق السمع، فيلقيه على الكاهن الّذي استرق السمع، يسمعها العلوي، فيلقيها على من تحته، ثُمَّ على من تحته، فيرسل الله عَزَّوَجَلَّ الشهاب لذلك، وهذا لأجل الابتلاء، فيقذفون، وربما ينفذ ذلك، يعني: ينفذ الخبر، فيقتل من فوق، يعني: يُرمون بذلك، ويبقى الآخرون، فيصل الخبر إلى الأرض، والله عَزَّوَجَلَّ قادر على أن لا يسمعوا، ولكنه أراد ذلك كونًا منه، أن يكون منهم الاستراق لحكمة عظيمة في ملكوت الله عَزَّوَجَلَّ ، يسمعون الخبر، الخبر الواحد، وهم لا يسمعون دائمًا، لكن ربّما سمعوا، واحدة، ثنتين، ثلاث في السنة، أربع مثلًا، وهم يلقونها على ذلك الساحر، الساحر يتوسّل أو يستغيث بالجنّ، والجنّ هم الّذين سمعوا ذلك، والخبر عندهم.

فلهذا إذا استغاث ذلك الساحر بالجنّ وتقرّب إليهم، أعلموه ببعض الحوادث.

كذلك الكاهن يتقرّب إلى الجنّ، فيعلمه الجنّ بما سمعوا، فيصدق مرة، يصدق مرة، فيأتي الناس إلى ذلك الساحر أو الكاهن، فيقال: إنَّه في مقاله يصدق دائمًا؛ ألم يقل يوم كذا: كذا وكذا؟ يعني: قد قال مرة وصدق ما رأيتموه، فيستدلّون بهذه المرة على صدقه في جميع المرّات، فيكذب معها مائة كذبة، مائة العدد هنا ليس مقصودًا، ربّما أكثر من ذلك.

ثمّ ننبّه على المسألة المهمّة، وهي أنَّه لما بُعث النبي ﷺ، وتكلّم الله عَزَّوَجَلَّ بالقرآن وبالوحي في السماء، فإنَّ السماء مُلئت بالحرس الشديد، فلا يستمع الجنّ ولا الشياطين إلى شيء من ذلك بعد بعثة النبي ﷺ، وأنَّ من رام ذلك أُرْسِلَ إليه الشهاب، فقذفت ودحرت، قذفت من كل جانب، ودحرت من كلّ جانب: ﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ۝٩﴾ [الصافات: ٨-٩]، وذلك كما قال عَزَّوَجَلَّ مخبرًا عن قول الجن: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ﴾

لمسنا السماء يعني: صعدنا إلى السماء: ﴿فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾ [الجن: ٨] يعني: من الملائكة ﴿وَشُهُبًا﴾ ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩] يعني: الآن لا يمكن لأحد أن يستمع، انتهى وقت السمع؛ لأنَّه لمّا بُعث النبي ﷺ في زمن بعثه يقضي الله بالوحي وبالقرآن، فحمى الله عز وجل كلامه وقرآنه عن أن يخطفه الجنّي، فيسبق ذلك القرآن إلى الساحر قبل ذلك، فيخبر به الساحر، فتقع الفتنة العظيمة.

بذلك حَمى الله عز وجل كلامه بالقرآن أن يتسرَّب، وحَمى نبيّه ﷺ أن يخبر أحد بما يوحي الله عز وجل إليه.

....

ش: وفي هذه الأحاديث وما بعدها وما في معناها: إثبات علو الله تعالى على خلقه على ما يليق بجلاله وعظمته، وأنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء بكلام يسمعه الملائكة، وهذا قول أهل السنة قاطبة سلفًا وخلفًا. خلافًا للأشاعرة والجهمية، ونفاة المعتزلة. فإياك أن تلتفت إلى ما زخرفه أهل التعطيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الشرح:

هنا تكلّم عن العلوّ وصفة الكلام، فقال: إنَّ هذا الحديث فيه إثبات صفة العلوّ لله عَزَّوَجَلَّ ، وأنَّه عَزَّوَجَلَّ لم يزل متكلّمًا إذا شاء كيف شاء، فهاتان صفتان: صفة العلوّ، وصفة الكلام، أمّا العلوّ لله عَزَّوَجَلَّ ، فهو ثلاثة أنواع، ذكرها المؤلف في أول الباب:

النوع الأوَّل: علو الذَّات.

والنوع الثاني: علو القدر.

والنوع الثالث: علو القهر.

والله عَزَّوَجَلَّ عال بذاته على خلقه، وعال بقدره، فقدره أعظم وأجلّ، وأرفع، وعال بقهره في ملكوته وعلى خلقه، فله عَزَّوَجَلَّ هذه الأنواع الثلاثة من العلوّ: علو الذّات، والقدر، والقهر، أهل السنة يثبتونها جميعًا؛ وذلك لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾، ومن الأصول المقرّرة أنَّ لفظ (أل) لما دخل على هذه الصفة (علي)، دلّ على استغراق الصفة، يعني جميع معاني العلوّ، (وهو العليُّ)، يعني: وهو الّذي له جميع معاني العلوّ،

العلوّ المقرَّر ثلاثة أنواع عند الجميع: ذاتًا علو الذات، وقهرًا علو القهر، وقدرًا علو القدر[١]. كذلك الله عَزَّوَجَلَّ أخبر بقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وهذا يدلّ على علوّ الذات؛ لأنَّ الفوقية هنا سبقت بـ(من) الدالة على أنَّها جهة فوقية، مكان، يعني أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ فوق خلقه بذاته، ليست فوقية قدر ولا قهر، كذلك ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

وأدلّة العلو كثيرة، حتّى أوصلها بعض العلماء إلى ألف دليل، فعلو ذات الله عَزَّوَجَلَّ على خلقه ثابت بالعقل، وثابت بالنقل، وثابت بالفطرة أيضًا، وليس هذا مكان بسط هذه الأدلّة.

وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النونية جمع أنواع الأدلة على العلو، وقسمها إلى أكثر من عشرين نوعًا[٢].

المقصود أنَّ أهل السنة أثبتوا جميع الأنواع، أمّا الضُّلال، فإنَّما أثبتوا

---

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيته:

وَهُوَ العَلِيُّ فَكُلُّ أنواعِ العُلُوّ ... لَهُ فَثَابِتَةٌ بِلاَ نُكرَانِ

انظر: النونية بشرح ابن عيسى (٢/ ٢١٤).

(٢) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَقَد أتَانَا عَشرُ أنوَاعٍ مِنَ الـ ... مَنقُولِ فِي فَوقِيةِ الرَّحمَنِ

مَعْ مِثلِهَا أيضًا تَزِيدُ بِوَاحِدٍ ... هَا نَحنُ نَسرُدُهَا بِلاَ كِتمَانِ

مِنْهَا استِوَاءُ الرَّبِّ فَوقَ العَرشِ ... سَبعٍ أتَت فِي مُحكَمِ الْقُرآنِ

وَكَذَلِكَ اطَّرَدَت بِلاَ لاَم وَلَو ... كَانَت بِمَعنَى اللاَّم فِي الأذهَانِ

لأتَت بهَا فِي مَوضِعٍ كَي يَحمِل الـ ... بَاقِي عَلَيهَا بِالبَيَانِ الثَّانِي

وَنَظِير ذَا إضمَارُهُم فِي مَوضِعٍ ... حَملًا عَلَى المَذكُورِ فِي التِّبيَانِ

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَهُ العُلُوُّ مِنَ الوُجوهِ جَمِيعَها ... ذَاتًا وَقَهرًا مَعَ عُلُوّ الشَّانِ

لَكِن نُفَاةُ عُلُوهِ سَلبُوهُ إكـ ... مَالَ العُلُوّ فَصَارَ ذَا نُقصَانِ

حَاشَاهُ مِن إفكِ النُّفَاةِ وَسَلبِهِم ... فَلَهُ الكَمَالُ المُطلَقُ الرَّبَّانِي

وَعُلُوُّهُ فَوقَ الخَلِيقَةِ كُلِّهَا ... فُطِرَت عَلَيهِ الخَلقُ وَالثَّقَلاَنِ

انظر: النونية بشرح ابن عيسى (١/ ٣٩٦ وما بعدها).

النوعين الآخرين (علو القدر، والقهر)، قال: علوه وفوقيته، يقولون: فوقية قدر وقهر، وعلو قدر وقهر، تنتبه لهذا في التفسير حينما يقول: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، يقول: الّذي علا بقدره وبقهره لجميع مخلوقاته، هذا ماذا يعني؟ يعني: أنّه ينفي علوّ الذات، فربّما مرّ على بعض الناس أنه هنا أثبت العلوّ، لا، العلو الّذي يراد إثباته هو علوّ الذات، أمّا علوّ القهر والقدر، فلا يخالف فيه أهل الضلال، وأنّما يخالفون في علوّه بذاته الّذي ثبت من أوجه كثيرة متعدّدة في القرآن، لا في غيره، كذلك صفة الكلام لله عَزَّوَجَلَّ ، هذا الكلام الّذي جاء في هذا الحديث يُسمع، أليس كذلك؟ قال: «يَنْفذهُمْ ذَلِكَ» إذا تكلّم الله بالوحي في السماء، سمع له صلصلة كجرّ السلسلة على الصفوان، هذا يُسمع أم لا؟ يُسمع. المبتدعة الّذين أثبتوا الكلام، أو الّذين نفوا الكلام قالوا: إنَّ كلامه لا يسمع منه، فالأشاعرة مثلًا يقولون: هو متكلّم، وله الكلام، ولكن كلامه صفة قائمة به، وذلك من جهة المعنى لا من جهة الألفاظ، فلا يخرج منه كلامٌ يُسمع، ولا صوت يسمع، وإنّما هو معنى قائم به، وأمّا كلامه الّذي يُسمع، فهو قديم. انتهى. وهم يحجزون الله عَزَّوَجَلَّ عن أن يكون متّصفًا بصفاته في كلّ وقت، ولهذا يقولون: هذه معنى، معنى عبارة، تارة يقولون: عبارة. تارة يقولون: معنى. نقول: من الّذي يأخذ هذا المعنى؟ قال: يُلقى هذا المعنى في روع جبريل، ثم يبلغه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وهذا - والعياذ بالله - معناه: نفي صفة الكلام، وهذا الحديث واضح أنّه يُسمع، أليس كلام الله عَزَّوَجَلَّ في هذا الحديث مسموعًا؟ بلى، تسمعه الملائكة، بل له صفة، كلامه ليس ككلام غيره، يُسمع، له دويٌّ وصوتٌ ورجّةٌ، والله أعلم بذلك، كيف اتّصافه بذلك، كذلك يوم القيامة يتكلَّمُ الله عَزَّوَجَلَّ والناس في الموقف، فيسمعه من قرُب كما يسمعه من بعُد؛ كما

في الحديث، «**يَحْشُرُ اللَّهُ الْعِبَادَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ**»[(١)].

وهذا يبيّن أنَّ كلام الله عز وجل وإن كان بصوت وبحرف مسموع متميّز بعضه عن بعض، لكنه ليس ككلام المخلوقين؛ لأنَّ كلام المخلوقين إذا ازدادت المسافة ضعف، وأمّا كلام الله عز وجل ، فقال: «**يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ**»، يعني: متساوين فيه.

وهذا - ولا شكّ - يبيّن القاعدة الأصليّة عند أهل السنة والجماعة: أنَّ إثبات الصفات لله - تبارك وتعالى - إثبات وجود ومعنى، لا إثبات كيفيّة، فالكيفيّة ما نعلم كيف هي، كيف اتّصاف الله بصفاته؟ كيف صفة الكلام؟ كيف صفة السمع؟ خلافًا للمبتدعة الذين خاضوا في الكيفية - والعياذ بالله -، وجعلوا القرآن عضين.

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٣٣٧)، وخلق أفعال العباد (٩٨)، والإمام أحمد في المسند (٣/ ٤٩٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٢٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٧٥، ٤/ ٦١٨)، والضياء في المختارة (٩/ ٢٥) من حديث عبد الله بن أنيس رضي الله عنه .

وَعَنْ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّه ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُوحِي بالأمرِ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ، أَخَذَتْ السَّمَاوَات مِنْهُ رَجْفَةٌ - أَوْ قَالَ رَعْدَةٌ - شَدِيدَةٌ، خَوْفًا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ أَهْل السَّمَاوَات صُعِقُوا وَخَرُّوا لِلَّهِ سُجَّدًا، فَيَكُون أَوَّل مَنْ يَرْفَع رَأْسَهُ جِبْرِيلُ، فَيُكَلِّمهُ اللَّهُ مِنْ وَحْيه بِمَا أَرَادَ، ثُمَّ يَمُرُّ جِبْرِيلُ عَلَى الْمَلَائِكَة، كُلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيلُ؟ فَيَقُول جِبْرِيلُ: قَالَ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبا: ٢٣]. قَالَ: فَيَقُولُونَ كُلّهمْ مِثْل مَا قَالَ جِبْرِيلُ. فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ إلى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ»[1].

ش: هذا الحديث رواه ابن أبي حاتم بسنده، كما ذكره العماد ابن كثير في تفسيره.

(النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ)، بكسر السين، بن خالد الكلابي، ويقال: الأنصاري. صحابي. ويقال: إن أباه صحابي أيضًا.

قوله: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُوحِي بالأمرِ...». إلى آخره. فيه النص على أن الله تعالى يتكلم بالوحي. وهذا من حجة أهل السنة على النفاة: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء.

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٢٧)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢٣٦)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٣٤٨)، والآجري في الشريعة (٣٠٧)، والطبري في تفسيره (٢٢/ ٩١)، وابن أبي حاتم كما ذكر ابن كثير في تفسيره، وساقه بإسناده (٣/ ٥٣٨)، وأبونعيم في الحلية (٥/ ١٥٢)، والطبراني في مسند الشاميين (١/ ٣٦٦)، والبغوي في تفسيره (٣/ ٥٥٧).

....

قوله: «أَخَذَتْ السَّمَاوَات مِنْهُ رَجْفَةٌ» السموات مفعول مقدم، والفاعل رجفة، أي: أصاب السموات من كلامه تعالى رجفة، أي: ارتجفت. وهو صريح في أنها تسمع كلامه تعالى؛ كما روى ابن أبي حاتم عن عكرمة. قال: «إذا قضى الله أمرًا، تكلم - تبارك وتعالى - رجفت السموات والأرض والجبال، وخرت الملائكة كلهم سجدًا».

قوله: «أَوْ قَالَ رَعْدَةٌ شَدِيدَةٌ». شك من الراوي. هل قال النبي ﷺ: رجفة، أو قال: رعدة؟ والراء مفتوحة فيهما.

قوله: «خَوْفًا مِنْ اللَّه ﷻ»، وهذا ظاهر في أن السموات تخاف الله، بما يجعل تعالى فيها من الإحساس ومعرفة من خلقها.

وقد أخبر تعالى أن هذه المخلوقات العظيمة تسبحه؛ كما قال تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

وقد قرر العلامة ابن القيم رحمه الله أن هذه المخلوقات تسبح الله وتخشاه حقيقة، مستدلًا بهذه الآيات وما في معناها[١].

وفي البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «وَلَقَدْ كُنَّا نَسْمَعُ تَسْبِيحَ الطَّعَامِ وَهُوَ يُؤْكَلُ»[٢]، وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ أخذ في

---

(١) انظر: زاد المعاد (١/ ٣٣-٣٤).
(٢) أخرجه البخاري (٣٥٧٩).

....

يده حصيات، فسمع لهن تسبيح...» الحديث[١]، وفي الصحيح قصة حنين الجذع الذي كان يخطب عليه النبي ﷺ قبل اتخاذ المنبر[٢]. ومثل هذا كثير.

قوله: «صُعِقُوا وَخَرُّوا لِلَّهِ سُجَّدًا». الصعوق هو الغشي، ومعه السجود.

قوله: «فَيَكُون أَوَّل مَنْ يَرْفَع رَأْسَهُ جِبْرِيلُ». بنصب أول خبر يكون مقدم على اسمها، ويجوز العكس. ومعنى جبريل: عبد الله؛ كما روى ابن جرير وغيره عن علي بن الحسين قال: «كان اسم جبريل: عبد الله، واسم ميكائيل: عبيد الله، وإسرافيل: عبد الرحمن، وكل شيء رجع إلى إيل، فهو معبد لله عز وجل»[٣].

وفيه فضيلة جبريل عليه السلام؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ١٩-٢١].

قال ابن كثير رحمه الله: إن هذا القرآن لتبليغ رسول كريم[٤].

وقال أبو صالح في الآية: جبريل يدخل في سبعين حجابًا من نور بغير إذن[٥].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (ص٢١٤)، وقال الهيثمي في المجمع (٨/ ٢٩٩): رواه البزار بإسنادين، ورجال أحدهما ثقات، وفي بعضهم ضعف، ورواه الطبراني في الأوسط.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٨٣) من حديث ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِلَى جِذْعٍ فَلَمَّا اتَّخَذَ الْمِنْبَرَ تَحَوَّلَ إِلَيْهِ، فَحَنَّ الْجِذْعُ فَأَتَاهُ فَمَسَحَ يَدَهُ عَلَيْهِ».

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري (١/ ٤٣٧).

(٤) انظر: تفسيرابن كثير (٨/ ٣٣٨).

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٠/ ٨٠).

....

ولأحمد بإسناد صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ، وَلَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ، كُلُّ جَنَاحٍ مِنْهَا قَدْ سَدَّ الأُفُقَ، يَسْقُطُ مِنْ جَنَاحِهِ مِنَ التَّهَاوِيلِ وَالدُّرِّ وَالْيَاقُوتِ، مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ»[1].

الشرح:

كلمة (إيل) هنا بمعنى (الله) في اللغة العبرانية أو السريانية.

فهذه تسميات، فجبرائيل، معناه: (عبد الله)، ميكائيل معناه: (عبد الله)، إسرافيل معناه: (عبد الله)، وهكذا، إسرائيل - الذي هو يعقوب عليه السلام - معناها: (عبد الله)، وهكذا، هو يقول هنا: (إسرافيل) لأجل أنَّها إسرافيل، وليست (إيل) صارت عبد الرحمن، إسرافيل (عبد الرحمن)، فيكون إسرائيل هذا (عبد الله)، وإسرافيل (عبد الرحمن) على اللغة التي سمّيت بها الملائكة بهذه الأسماء، الله أعلم، إمّا سريانية أو عبرانية، وبعض أهل العلم جعل منها قوله عز وجل: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ١٠] قال: (إلّا) أصلها (إيلا) يعني نسبة إلى الله عز وجل، فجعلت (إلّا) لأنَّ أصلها النسبة إليه، يعني: لا يرقبون في مؤمن عبادة لله عز وجل، ولا نسبة لله عز وجل، ولا ذمّة، يعني: لا جعلوا فيه قربة؛ لأنَّ هؤلاء يعبدون الله، يمتنع عنهم، ولا كذلك الذّمة والعهد الّذي بينهم وبينهم.

وهذا البحث في (تفسير القرطبي) في أوّل سورة البقرة عند قوله عز وجل:

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٩٥)، وابن جرير في تفسيره (٢٧/ ٤٩)، وأبو يعلى (٩/ ٢٤٣)، وابن حبان (١٤/ ٣٣٧)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٧٨)، وأصله عند البخاري (٣٢٣٢)، ومسلم (١٧٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٧-٩٨]، فقوله هنا: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ هذا تعريب، من باب التعريب نطقها بالعربية.

وصفة جبريل عليه السلام ثابتة له. يعني: خلقته الّتي خلقه الله عليها، وهو يتشكّل؛ لأنّه من نور، لكن يتشكّل، فصفته الّتي خلقه الله عليها أنّه له ستمائة جناح، كلُّ جناحٍ مدَّ البصر، تَسقط من أجنحته التهاويل، يعني: الألوان الزاهية العجيبة، الّتي تخرج من الجواهر الكريمة، التهاويل، والدرّ، والياقوت، يتناثر تناثرًا، له ستمائة جناح، فهذا مخلوق من مخلوقات الله، ولهذا «إنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»، يعني: جمال المخلوقات، هو أثر ضعيف وضئيل لجمال الله عز وجل، فالله عز وجل موصوف بالجمال، فأعطى الله عز وجل بعض مخلوقاته جمالًا؛ ليستدلّ الخلق بذلك الجمال الّذي بهرهم في مخلوقات الله على جمال الله - تبارك وتعالى -، ولهذا لمّا ساق ابن القيم رحمه الله في نونيته وصف المخلوقات بالجمال قال:

وَهْوَ الْجَمِيلُ عَلَى الحَقِيقَةِ كَيفَ لاَ ... وَجَمَالُ سَائِرِ هَذِهِ الأكْوَانِ

مِن بَعضِ آثَارِ الجَمِيلِ فَرَبُّهَا ... أَوْلَى وأجدَرُ عِنْدَ ذِي الْعِرْفَانِ

فَجَمَالُهُ بِالذَّاتِ وَالأوصَافِ وَالـ ... أفعَالِ والأسمَاءِ بِالبُرهَانِ[1]

فربّها أولىَ ولا شكّ - يعني هذا دليل عقليّ واضح - ربّها أولىَ «إنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»[2]، ولهذا الناس يختلفون فيما يحبّون وما يشتهون.

---

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى(٢/ ٢١٤).

(٢) أخرجه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

....

ش: فإذا كان هذا عِظَم هذه المخلوقات، فخالقها أعظم وأجل وأكبر، فكيف يُسوَّى به غيره في العبادة دعاءً، وخوفاً، ورجاءً، وتوكلاً، وغير ذلك من العبادات التي لا يستحقها غيره؟! فانظر إلى حال الملائكة وشدة خوفهم من ا لله تعالى، وقد قال تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٩].

قوله: «فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّه تَعَالَى مَنْ السَّماءِ والأَرْضِ». وهذا تمام الحديث.

والآيات المذكورة في هذا الباب والأحاديث تقرر التوحيد الذي هو مدلول شهادة أن لا إله إلا الله، فإن الملك العظيم الذي تصعق الأملاك من كلامه خوفًا منه ومهابة، وترجف منه المخلوقات، الكامل في ذاته، وصفاته، وعلمه، وقدرته، وملكه، وعزه، وغناه عن جميع خلقه، وافتقارهم جميعًا إليه، ونفوذ تصرفه وقدره فيهم لعلمه وحكمته، لا يجوز شرعًا ولا عقلًا أن يجعل له شريك من خلقه في عبادته التي هي حقه عليهم، فكيف يُجعل المربوبُ ربًا، والعبدُ معبودًا؟! أين ذهبت عقول المشركين؟! سبحان الله عما يشركون.

وقال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] من أولهم إلى آخرهم تزجرهم عن ذلك الشرك، وتنهاهم عن عبادة ما سوى الله. انتهى من شرح سنن ابن ماجه.

الشرح:

هذان الحديثان في باب واحد، وهما يدلان على إثبات عدد من صفات الرب عَزَّوَجَلَّ ، ومن نعته الحسن تَعَالَى .

فمنها: صفة العلو لله عَزَّوَجَلَّ .

ومنها: صفة الكلام له عَزَّوَجَلَّ .

والمقصود من إيراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لهذين الحديثين أن من الإيمان بالله الإيمان بعلوه وبصفاته وبكلامه عَزَّوَجَلَّ ، كذلك الإيمان بالملائكة، وهذا كله من أصول الإيمان.

ومناسبة الحديثين: أن فيهما برهانًا على أن المستحق للعبادة هو الله جَلَّ جَلَالُهُ ؛ وذلك أنه هو المتصف بصفات الكمال والجلال، وهذا الباب فيه ذِكر لصفات الجلال لله عَزَّوَجَلَّ ، والله تَعَالَى كلّ من في السماوات ومن في الأرض خائف منه وجِلٌ في الحقيقة؛ إذْ هو الجليل تَعَالَى ؛ ولذلك كان الأعرف به في السماء الملائكة، فإن الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال عَزَّوَجَلَّ في وصفهم أيضًا: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فصفات الجلال لله عَزَّوَجَلَّ ، وصفات الكمال له تَعَالَى ، وصفات الجمال له تَعَالَى ، هذه كلها دلائل على أنه هو المستحق للعبادة وحده دون غيره؛ لأنه المتصف بالعظمة الكاملة، فكل ما في السماوات وما في الأرض جارٍ على وفق أمره تَعَالَى .

فهو تَعَالَى ذو الأسماء الحسنى، وذو الصفات العلى؛ ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، : ﴿فُزِّعَ﴾ أزيل الفزع عن قلوب الملائكة، فالملائكة مع أنهم مقربون إلا أنهم شديدو المعرفة بالله عَزَّوَجَلَّ ، شديدو العلم به، عظيم علمهم

بالرب عَزَّوَجَلَّ ، ومما يعلمونه عن الله عَزَّوَجَلَّ أنه هو الجبار، وأنه هو الجليل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، وأنه ذو الملكوت؛ لهذا يشتد فزعهم منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ؛ لأنه لا غِنى بهم عنه عَزَّوَجَلَّ طرفة عين.

والصفات التي فيها هذا البرهان هي صفات الجلال لله عَزَّوَجَلَّ ، وصفات الجلال هي الصفات التي تورث الخوف في القلب؛ لأن الصفات تنقسم إلى أقسام متنوعة باعتبارات، ومن تقسيمات الصفات أنها تنقسم إلى: صفات جلال، وصفات جمال.

فالصفات التي تحدث في القلب الخوف والهلع والرهبة من الرب عَزَّوَجَلَّ تسمى صفات الجلال، والذي يتصف بصفات الجلال على الحقيقة هو الله عَزَّوَجَلَّ ؛ لأنه هو الكامل في صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، فإذا كان كذلك، كان الكامل في صفاته هو المستحق للعبادة، وأمّا المخلوقون، فإنهم ناقصون في صفاتهم، يعلمون أن حياتهم ليست حياة كاملة، وإنما هي حياة إذا عرض لها أي عارض، صار المخلوق مَيتًا، وإذا عرض له أي عارض، صار مريضًا، وإذا عرض له أي عارض، صار ضعيفًا، لا يستطيع أن يعمل شيئًا، فهم ضعاف فقراء، محتاجون، ليست لهم صفات الكمال، وهذا دليل نقصهم، ودليل عجزهم، ودليل على أنهم مقهورون مربوبون، فيجب أن يتوجه العباد إلى من له صفات الكمال ونعوت الجلال والجمال، وهو الله عَزَّوَجَلَّ وحده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ .

بقي الكلام على مسألة - وهي من المسائل المهمة -، وهي أن صفة كلام الرب عَزَّوَجَلَّ في ظاهر الحديث، قال: «إِذَا أَرَادَ اللَّه أَنْ يُوحِي بالأمرِ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ، أَخَذَتْ السَّمَاوَات رَجْفَةٌ - أَوْ قَالَ رَعْدَةٌ - شَدِيدَةٌ، خَوْفًا مِنْ اللَّه عَزَّوَجَلَّ ، فَإِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ أَهْل السَّمَاوَات صُعِقُوا»، وقد وُصف سماع الملائكة للصوت بأنه كجر السلسلة على الصفوان، أي: على الصخر، وهذا جعله بعض الناس صفة للكلام، وظاهر الحديث أنه وصف للسماع،

لا وصف للكلام، فصفة الكلام لله عَزَّوَجَلَّ ثابتة، لكن لم يثبت فيها شيء من جهة التفصيل، إلا ما جاء في الحديث الصحيح: «**يَحْشُرُ اللَّهُ الْعِبَادَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ**»(١).

وحديث النواس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هنا قال فيه: «**إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُوحِيَ بالأمرِ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ، أَخَذَتْ السَّمَاوَات رَجْفَةٌ - أَوْ قَالَ رَعْدَةٌ - شَدِيدَةٌ، خَوْفًا مِنْ اللَّهِ** عَزَّوَجَلَّ **، فَإِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ أَهْل السَّمَاوَات صُعِقُوا**»، أي: أن السماوات تأخذها الرعدة أو الخوف من كلام الله عَزَّوَجَلَّ .

وقد غلا في صفة الكلام طائفة من المنتسبين للإمام أحمد ولغيره من أهل السنة، فجعلوا صفة كلام الله عَزَّوَجَلَّ بما في هذه الأحاديث التي فيها تكلم الله عَزَّوَجَلَّ بالوحي، وأن صفة كلامه كجر السلسلة على صفوان، أو أن كلامه كما جاء في روايات أخرى، مثل ما ذكرها أبو يعلى في (**إبطال التأويلات**)، وغيره، فهذا ينبغي أن يُترك، لا يقال به، وإنما يؤخذ بما دل عليه النص الذي لا يحتمل التأويل؛ لأن صفة الكلام الواردة في الأحاديث إنما هي محتملة لأن تكون صفة للسماع، أي: لما سُمِع؛ لهذا جاء هنا: «أَخَذَتْ السَّمَاوَات رَجْفَةٌ - أَوْ قَالَ رَعْدَةٌ - شَدِيدَةٌ، خَوْفًا مِنْ اللَّه عَزَّوَجَلَّ ، فَإِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ أَهْل السَّمَاوَات صُعِقُوا وَخَرُّوا لِلَّهِ سُجَّدًا فَيَكُون أَوَّل مَنْ يَرْفَع رَأْسَهُ: جِبْرِيلُ، فَيُكَلِّمهُ اللَّهُ مِنْ وَحْيه بِمَا أَرَادَ، فَيَمْضِي جِبْرِيلُ عَلَى الْمَلَائِكَة، كُلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ سَأَلَهُ مَلَائِكَتهَا: مَاذَا قَالَ رَبّنَا يَا جِبْرِيلُ، فَيَقُولُ جِبْرِيلُ قَالَ ﴿ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]»، فهذا محتمل أن يكون بعد إرادة الكلام، أو أنه وصْفٌ لما سُمِع من حال السماوات، أما وصف كلام الله عَزَّوَجَلَّ ، فهذا لا يقال فيه بشيء إلا ما ثبت في الحديث أنه: «**يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ**».

(١) سبق تخريجه (ص٢٨).

فِيهِ مَسَائِلُ:

اَلْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَةِ.

الثَّانِيَةُ: مَا فِيهَا مِنَ الْحُجَّةِ عَلَى إِبْطَالِ الشِّرْكِ، خُصُوصًا مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي قِيلَ: إِنَّهَا تَقْطَعُ عُرُوقَ شَجَرَةِ الشِّرْكِ مِنَ الْقَلْبِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

الرَّابِعَةُ: سَبَبُ سُؤَالِهِمْ عَنْ ذَلِكَ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي يُجِيبُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «قَالَ كَذَا وَكَذَا».

السَّادِسَةُ: ذِكْرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ.

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَقُولُ لِأَهْلِ السَّمَاوَاتِ كُلِّهِمْ، لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْغَشْيَ يَعُمُّ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ كُلَّهُمْ.

التَّاسِعَةُ: اِرْتِجَافُ السَّمَاوَاتِ لِكَلَامِ اللهِ.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللهُ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذِكْرُ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: صِفَةُ رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: إِرْسَالُ الشُّهُبِ.

الرَّابِعَةَ عَشَرَ: أَنَّهُ تَارَةً يُدْرِكُهُ الشِّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَتَارَةً يُلْقِيهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ مِنَ الْإِنْسِ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُ الْكَاهِنِ يَصْدُقُ بَعْضَ الْأَحْيَانِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُ يَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَمْ يَصْدُقْ كَذِبُهُ إِلَّا بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: قَبُولُ النُّفُوسِ لِلْبَاطِلِ، كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بِوَاحِدَةٍ وَلَا يَعْتَبِرُونَ بِمَائَةٍ؟

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُم يُلْقِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ تِلْكَ الْكَلِمَةَ وَيَحْفَظُونَهَا وَيَسْتَدِلُّونَ بِهَا.

الْعِشْرُونَ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ خِلَافًا لِلأَشْعَرِيَّةِ الْمُعَطِّلَةِ.

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ تِلْكَ الرَّجْفَةَ وَالْغَشْيَ كَانَا خَوْفًا مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُمْ يَخِرُّونَ للهِ سُجَّدًا.

❊ ❊ ❊

١٦ - بَابُ الشَّفَاعَةِ

ش: قوله: (بَابُ الشَّفَـاعَـةِ).

أي: بيان ما أثبته القرآن منها وما نفاه، وحقيقة ما دل القرآن على إثباته.

الشرح:

هذا: (بَابُ الشَّفَاعَةِ)، وإيرادُ هذا البابِ بعد البابين قبله مناسب جدًا؛ ذلك أن الذين يسألون النبي ﷺ، ويستغيثون به، ويطلبون منه، أو يسألون غيره من الأولياء أو الأنبياء، إذا أقمت عليهم الحجة بما ذُكر من توحيد الربوبية، قالوا: نحن نعتقد ذلك، ولكن هؤلاء مقربون عند الله معظمون، ورفَعَهُم الله عز وجل عنده، ولهم الجاه عند الرب عز وجل، وإذا كانوا كذلك فهم يشفعون عند الله؛ لأن لهم جاهًا عنده، فمن توجَّه إليهم أرضوه بالشفاعة، وهم ممن رفعهم الله، ولهذا يقبل شفاعاتهم.

فكأن الشيخ رحمه الله رأى حال المشركين وحال الخرافيين، واستحضر حججهم، وهوكذلك إذ هو أخبر أهل هذه العصور المتأخرة بحجج المشركين.

استحضر ذلك، فقال: لم يبق إلا الشفاعة لهم، إذا حاججتهم فهذا (بَابُ الشَّفَاعَةِ).

والشفاعة في اللغة: من الشفع، وهو الزوج ضد الفرد؛ لأن الداعي والمتوسط صار زوجًا للسائل، بعد أن كان السائل فردًا، فسمي شفيعًا؛

لأنه شفعه، يعني: صار ثانيًا معه، وحقيقة الشفاعة في اللغة هي: السؤال، سؤال الشافع للمشفوع له في حاجة ما، وطلب ذلك، فرجعت في اللغة إلى معنى السؤال والدعاء، فمن قال لأحد: اشفع لي عند فلان، يعني: اسأل لي، واطلب لي، وتوسط لي، ونحو ذلك(١).

وأما في الاصطلاح: فالشفاعة اسم عام لكل دعاء للنبي ﷺ يوم القيامة لأمته، فكل دعوة يدعو بها ﷺ في العرصات يوم القيامة، فإنها تعد من الشفاعة، مثلما جاء في الحديث: «**أُمَّتِي أُمَّتِي**»(٢)، أو «**أُمَّتِي يا رَبِّ**»(٣)، أو نحو ذلك، هذه كلها شفاعة؛ ولهذا أهل العلم جعلوا الشفاعة عدة أقسام؛ لأجل ما جاء في الأحاديث، ولتنوع العبارات في ذلك.

والشفاعة هي الدعاء، وطلب الشفاعة هو طلب الدعاء، فإذا قال قائل: أستشفع برسول الله، كأنه قال: أطلب من الرسول ﷺ أن يدعو لي عند الله ﷻ، فالشفاعة طلب؛ ولهذا من استشفع، فقد طلب الشفاعة، فالشفاعة دعاء، وهي طلب الدعاء أيضًا، فلهذا صار كل دليل تقدم لنا وكل دليل في الكتاب أو في السنة فيه إبطال أن يُدعَى مع الله ﷻ إله آخر يصلح أن يكون دليلًا للشفاعة، يعني: لإبطال الاستشفاع بالموتى، وبالذين غابوا عن دار التكليف؛ لأن حقيقة الشافع أنه طالب؛ ولأن حقيقة المستشفِع أنه طالب، فالشافع في ظن المستشفع يدعو، والمستشفع يدعو من أراد منه الشفاعة، يعني: إذا أتى آتٍ إلى قبر النبي، أو قبر ولي، أو نحو ذلك، فقال: أستشفع بك، أو أسأل الشفاعة. يعني: طلب منه ودعا أن يدعو له،

---

(١) انظر: مادة: (ش ف ع) في النهاية (٢/ ٤٨٥)، وطلبة الطلبة (١/ ٢٥٣)، ولسان العرب (٨/ ١٨٤)، ومختار الصحاح (١/ ١٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٣)، وهو حديث طويل في قصة الشفاعة العظمى لنبينا ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

فلهذا صار صرفها، أو صار التوجه بها إلى غير الله عَزَّوَجَلَّ شرك أكبر؛ لأنها في الحقيقة دعوة لغير الله؛ لأنها في الحقيقة سؤال من هذا الميت، سؤال وتوجُّه بالطلب والدعاء من غير الله عَزَّوَجَلَّ ، فيتوجه إلى غير الله بالسؤال والطلب والدعاء.

إذًا فالشفاعة عرفتَ معناها، وأن التوجه إلى غير الله بطلب الشفاعة شرك أكبر، إذا كان هذا المتوجَّه إليه من الأموات، أما إذا كان حيًا، فإنه في دارالتكليف يُطلَب منه أن يشفع عند الله بمعنى أن يدعو، وقد يجاب دعاؤه، وقد لا يجاب، أو كما يحصل أن يشفع بعض الناس لبعض بالشفاعة الحسنة، أو بالشفاعة السيئة: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥]، فهذا يحصل؛ لأنهم في دار تكليف، ويقدرون على الإجابة، وقد أذن الله في طلب الشفاعة منهم بأن يدعو، ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم في عهد النبي ﷺ ربما أتى بعضهم النبي ﷺ وطلب أن يشفع له، يعني: أن يدعو له.

فمسألة الشفاعة من المسائل التي تخفى على كثيرين، ولهذا وقع بعض أهل العلم في أغلاط من جهة طلب الشفاعة من النبي ﷺ، فأوردوا قصصًا في كتبهم فيها استشفاع بالنبي ﷺ دون إنكار؛ كما فعل النووي[1]، وكما فعل ابن قدامة في المغني[2] وغيرهما، وهذا لا يعدُّ خلافًا في المسألة؛ لأن هذا الخلاف راجع إلى عدم فهم حقيقة هذا الأمر. ومسألة الشفاعة مسألة فيها خفاء؛ ولهذا يقول أهل العلم من أئمة الدعوة - رحمهم الله -: إقامة الحجة في مسائل التوحيد تختلف بحسب قوة الشبهة، فأقل الشبهات ورودًا

(١) انظر: الأذكار (ص١٦٠).
(٢) انظر: المغني (٣/ ٢٩٨).

وأيسر الحجج قدومًا على المخالف فيما يتعلق بأصل دعوة غير الله معه، وبالاستغاثة لغير الله، وفي الذبح لغير الله، ونحو ذلك. ومن أكثرها اشتباهًا - إلا على المحقق من أهل العلم - مسألة الشفاعة؛ ولهذا أتى الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بهذا الباب.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].

ش: قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]) **المخافة والتحذير منها.**

قوله: ﴿بِهِ﴾ **قال ابن عباس** رضي الله عنهما: **بالقرآن** ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾، **وهم المؤمنون.**

وعن الفضيل بن عياض: ليس كل خلقه عاتب، إنما عاتب الذين يعقلون، فقال: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾، **وهم المؤمنون أصحاب العقول الواعية.**

قوله: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾، **قال الزجاج: موضع (ليس) نصب على الحال، كأنه قال: متخلين من كل ولي وشفيع. والعامل فيه (يخافون).**

قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ **أي: فيعملون في هذه الدار عملًا ينجيهم الله به من عذاب يوم القيامة.**

الشرح:

الشيخ رحمه الله أتى بهذا الباب، وقال: (**بَابُ الشَّفَاعَةِ**)، وبين بما ساق من الأدلة من الكتاب والسنة أن الشفاعة التي تنفع لا تصح إلا بشروط، وكذلك هناك شفاعة منفية، ليست كل شفاعة تقبل، وإنما هناك شفاعة

تقبل، وهناك شفاعة ترد، تقبل بشروط وترد أيضًا بأوصاف، فإذًا الشفاعة الواردة في القرآن والسنة قسمان: شفاعة منفية، وشفاعة مثبتة.

فهناك فرق بين الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية، يعني: الشفاعة النافعة، والشفاعة المنفية غير النافعة، وهناك فرق أيضًا بين الشفاعة في الدنيا والشفاعة في الآخرة، فالله عز وجل أثبت أن الشفاعة عنده لا تنفع إلا بشروط، قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وقال عز وجل: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم: ٢٦] أي: أن أصل الشفاعة عند الله عز وجل ثابتة، وهذه الشفاعة في مقام الافتقار، وليست في مقام الوجاهة، وبيان ذلك أن العبد إذا شفع عند الله عز وجل، فإنه يشفع وهو عبدٌ ذليلٌ، مفتقر إلى الله عز وجل، ليس كحال الشفاعة عند أهل الدنيا؛ وذلك أن الشفاعة عند الناس تكون لمن له جاه وعز عند المشفوع عنده؛ حتى يجيب، والمشفوع عنده كملك، أو أمير، أو مسؤول، أو عالم، أو شيخ، أو تاجر... إلى آخره يجيب شفاعة هذا الشفيع شيئًا؛ لما يرجوه عنده من إجابة شفاعته؛ ولهذا يكون الشفيع متفضلًا على الشافع، وأمّا الشفاعة عند الله عز وجل، فهي ليست من هذا القبيل، إنما هو عز وجل الذي يُكرم من شاء من عباده أن يكون شفيعًا، ثم يُكرم من شاء من عباده أن يؤذن له في الشفاعة، وأن يلهمه القول الحسن فيها حتى يجاب، فالفضل فيها لله عز وجل ابتداءً وانتهاءً، وهذا بخلاف الشفاعة عند أهل الدنيا.

ولهذا ظن المشركون أن الشفاعة عند الله عز وجل من جنس شفاعة الناس بعضهم لبعض، فاتخذوا الآلهة والأصنام شفعاء؛ لأنهم يظنون أنهم

يشفعون عند الله عز وجل ولو لم يأذن الله عز وجل بذلك أو لم يرض، فلهم المقام عند الله الذي يجعله عز وجل يجيب سؤالهم، ويجيب شفاعتهم.

وهذا الباب يطول البحث فيه، لكن يُفرق فيه بين الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية، التي هي الشفاعة النافعة والشفاعة غير النافعة، والشفاعة في الدنيا والشفاعة في الآخرة، والشفاعة عند المشركين في فهمهم والشفاعة في الشرع، وبهذا يتقرر هذا الباب بما ينفع في باب الاعتقاد العام، وفي توحيد العبادة.

الخلاصة أن الشفاعة المنفية: هي التي نفاها الله عز وجل عن أهل الإشراك؛ كما ساق الشيخ رحمه الله أول دليل قال: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١])، فهذه الشفاعة منفية، وهي منفية عن الجميع، عن الذين يخافون، عن أهل التوحيد وعن غيرهم، أما عن أهل التوحيد، فهي منفية إلا بشروط، وهي: إذن الله للشافع أن يشفع، ورضاه عز وجل عن الشافع وعن المشفوع له.

فإذًا قوله هنا: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ يعني: أنَّ الشفيع في الحقيقة هو الله عز وجل دون ما سواه.

وَقَوْلِهِ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].

ش: قوله: (وَقَوْلِهِ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾)، وقبلها ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣]، وهذه كقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، فبين تعالى في هذه الآيات وأمثالها أن وقوع الشفاعة على هذا الوجه منتف وممتنع، وأن اتخاذهم شفعاء شرك، يتنزه الرب تعالى عنه، وقد قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، فبين تعالى أن دعواهم أنهم يشفعون لهم بتأليههم أن ذلك منهم إفك وافتراء.

وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ أي: هو مالكها، فليس لمن تطلب منه شيء منها، وإنما تطلب ممن يملكها دون كل من سواه، لأن ذلك عبادة وتأليه وتألُّه لا يصلح إلى لله.

قال البيضاوي: لعله ردٌّ لما عسى أن يجيبوا به، وهو أن الشفعاء أشخاص مقربون[١].

وقوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧] تقرير لبطلان اتخاذ الشفعاء من دونه؛ لأنه مالك الملك، فاندرج في ذلك ملك الشفاعة، فإذا كان هو مالكها، بطل أن تطلب ممن لا يملكها ﴿مَن ذَا

---

(١) انظر: تفسير البيضاوي (٥/ ٧٠).

....

ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

قال ابن جرير: نزلت لما قال الكفار: ما نعبد أوثاننا هذه إلا ليقربونا إلى الله زُلفى، قال الله تعالى: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[1].

الشرح:

قوله: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا لَّهُۥ﴾ فالشفاعة جميعًا ملك لله عزوجل، وأهل الإيمان وغيرهم في الحقيقة ليس لهم من دون الله ولي ولا شفيع، ليس لأحد أن يشفع لهم من دون الله عزوجل، بل لا بد أن تكون الشفاعة بالله، يعني: بإذنه وبرضاه.

فإذا تقرر ذلك، فإنه إذا نُفيَت الشفاعة عن أحد سوى الله عزوجل، وأن الذي يملك الشفاعة إنما هو الله عزوجل وحده، فإذًا بطل التعلق - تعلق قلوب أهل الشفاعة الذين يسألون الموتى الشفاعة - بطل تعلقهم بمسألة الشفاعة؛ لأن الشفاعة ملك لله وهذا لا يملكها.

وشروط الشفاعة النافعة هي:

الشرط الأول: الإذن، وهو نوعان:

إذن كوني: وهو أن لا تحصل شفاعة إلا من بعد أن يأذن الله للشافع

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٥/ ٣٩٥).

كونًا، فلا يمكن أن يشفع شافع من عند نفسه إلا بعد أن يأذن الله له بالشفاعة في كونه، فلا يحدث شيء في ملكوت الله إلا من بعد الإذن الكوني، يعني: ليس لأحد حق الابتداء، فإن لم يرد الله عز وجل للشافع أن يشفع، فإنه لا يُمكنه من أن يشفع أصلًا بأن يصرف قلبه، ويصرف نفسه عن هذه الشفاعة، فلا تقع أصلًا؛ لأنه لابد من أن يكون ثمة إذن كوني بحصول الشفاعة من الشافع.

وإذن شرعي: وهو أن تكون الشفاعة على وفق الشروط الشرعية فيمن شفع له الشافع، وفي الشافع نفسه، فالمشرك لا تنفع شفاعته لأنه مشرك، والمشرك لا ينفع أن يُشفع له؛ كما قال: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠]، فإذًا هو لا ينفع أن يشفع، ولا أن يُشفع فيه، إلا أبا طالب في حالة خاصة، وهذا ظاهر في حال ابن نوح عليه السلام، وحال أبي إبراهيم عليه السلام، وحال عم النبي ﷺ في الدنيا... إلى آخره.

والشرط الثاني: الرضا، وقد جاء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ونحو ذلك من الآيات.

والرضا نوعان:

- رضا عن الشافع.
- ورضا عن المشفوع له.

والرضا إنما يكون عن أهل التوحيد؛ وذلك لما ثبت في الصحيح أن أبا هريرة سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال ﷺ: «**لقد ظَنَنْتُ يا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الحَدِيث أَحَدٌ أَوَّلَى مِنْكَ، لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ**

بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ»[١]، وفي رواية: «**خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ**»[٢]، فهذا شرط الإخلاص، وهو لأهل التوحيد[٣].

فالشفاعة لا تنفع إلا أهل التوحيد، أما أهل الإشراك بالله، فلا تنفعهم الشفاعة؛ لأنها إنما تكون لمن ارتضى ربنا عَزَّوَجَلَّ ، وهو تَعَالَى لا يرضى إلا التوحيد، وقد قال عَزَّوَجَلَّ في المشركين: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وقال عَزَّوَجَلَّ أيضًا: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠]، وقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠] الرضا عن الشافع والرضا عن المشفوع له، وهذا الرضا عن الشافع والرضا عن المشفوع له مع الشرط الأول، فقد تقع الشفاعة مع عدم وجود بعض هذه الشروط، فتقع من غير إذن شرعي، فلا تنفع، لكن الإذن الكوني لابد منه حتى تقع الشفاعة، فليس لأحد أن يُحدث شيئًا في ملكوت الله إلا من بعد إذنه الكوني، فإن وقعت الشفاعة من غير رضا عن الشافع أو رضا عن المشفوع له، فإنها لا تنفع، إلا إذا وجدت هذه الشروط مجتمعة.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٩٩).

(٣) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في نونيته:

وَلَهُ الشَّفَاعَةُ كُلُّهَا وَهُوَ الَّذِي ... فِي ذَاكَ يَأْذَنُ لِلشَّفِيعِ الدَّانِي

لِمَنِ ارْتَضَى مِمَّنْ يُوَحِّدُهُ وَلَمْ ... يُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا لِمَا قَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٤٥٣).

وَقَوْلِهِ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]). **قد تبين مما تقدم من الآيات أن الشفاعة التي نفاها القرآن هي التي تطلب من غير الله.**

وفي هذه الآية بيان أن الشفاعة إنما تقع في الدار الآخرة بإذنه؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩] **فبين أنه لا تقع لأحد إلا بشرطين: إذن الرب تعالى للشافع أن يشفع، ورضاه عن المأذون بالشفاعة فيه، وهو تعالى لا يرضى من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة إلا ما أريد به وجهه، ولقي العبد به ربه مخلصًا غير شاك في ذلك؛ كما دل على ذلك الحديث الصحيح. وسيأتي ذلك مقررًا أيضًا في كلام شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشرح:

هل تنفع الشفاعة مطلقًا، أم لا بد أيضًا من قيود؟

الجواب: الشفاعة تنفع، لكن لا بد من شروط؛ ولهذا أورد هذه الآية، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فوجه الاستدلال من الآية: أن فيها قيد الإذن، فليس أحد يشفع إلا بشرط أن يأذن الله له ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ يعني: لا أحد يشفع عند الله إلا بإذنه، لا الملائكة، ولا الأنبياء، ولا المقربون، وإنَّما الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يملك الشفاعة، وإذا كان كذلك، وأنه لا بد من

إذنه عَزَّوَجَلَّ ، فمن الذين يأذن الله عَزَّوَجَلَّ لهم؟؟!! لا أحد إذًا يبتدئ بالشفاعة دون أن يؤذن له، فإذا كان كذلك، فإذًا رجع الأمر إلى أن الله هو الذي يوفِّق للشفاعة، وهو الذي يأذن بها، ولا أحد يبتدئ بالشفاعة. فالشفاعة لها شروط:

الشرط الأول: قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾، يعني: من هذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه، وهذا فيه حصر أنه لا يشفع أحد عند الله إلا بعد إذنه.

الشرط الثاني: أنه لا يشفع أحد عند الله عَزَّوَجَلَّ إلا فيمن يرضاه الله عَزَّوَجَلَّ أن يُشفع له، والله عَزَّوَجَلَّ لا يرضى أن يُشفع لغير أهل التوحيد، لغير أهل محبته وتوحيده وطاعته، الطاعة التي هي إخلاص الدين له، فلا حَظَّ لِمشرك في شفاعة أحد عند الله عَزَّوَجَلَّ ، حاشا النبي ﷺ في شفاعته لأبي طالب أن يُخفف عنه شيء من العذاب[1]، وهذه شفاعة ليست بإخراجه من النار، ولكن بتخفيف العذاب عنه.

قال هنا: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ﴾، والعندية من الألفاظ التي تدل على علو الله عَزَّوَجَلَّ في القرآن والسنة؛ لأنها عندية ذات، أي: عندية علو، فقوله: ﴿يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ عني: في علوه عَزَّوَجَلَّ .

---

(١) أخرج البخاري (٣٨٨٥)، ومسلم (٢١٠) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع النبي ﷺ، وذكر عنده عمه، فقال: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ، يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ».

وَقَوْلِهِ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

ش: **وقوله:** (وَقَوْلِهِ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]) **قال ابن كثير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ **كقوله:** ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ ﴿لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [طه: ١٠٩] **فإذا كان هذا في حق الملائكة المقربين، فكيف ترجون أيها الجاهلون شفاعة هذه الأنداد عند الله، وهو لم يشرع عبادتها ولا أذن فيها، بل قد نهى عنها على ألسنة جميع رسله، وأنزل بالنهي عن ذلك جميع كتبه؟**[1].

الشرح:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ يعني: من الشافعين ﴿وَيَرْضَىٰٓ﴾ يرضى قول الشافع، ويرضى أيضًا عن المشفوع له.

هذه الشروط فائدتها - وهي فائدة هذا الباب -: أنه لا أحد يتعلق إذًا بأن هذا الذي طُلبَت منه الشفاعة أن له مقامًا عند الله يملك به أن يشفع؛ كما يعتقد أهل الشرك في أن آلهتهم تشفع، ولا بد أن تشفع. فاعتقاد المشركين الذين بُعِثَ إليهم رسول الله ﷺ سواء أكانوا من الأميين، أم من أهل الكتاب، يعتقدون أن من توجهوا له بالشفاعة من الآلهة أنه يشفع جزمًا

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير(٧/ ٤٣٤).

إذا تُوجِّه إليه، وتُذلِّل له، وتُقرِّب إليه بالعبادات، وطُلبَت منه الشفاعة عند الله، فإنه يشفع جزمًا، وأن الله عَزَّوَجَلَّ لا يَردُّ شفاعته.

فهذه الآيات فيها إبطال لدعوى أولئك المشركين في أنه ثمَّ أحد يملك الشفاعة بدون إذن الله، وبدون رضاه عن المشفوع، وإذا ثبت أنه لا أحد يملكها، وأن من يشفع إنما يشفع بإكرام الله له، وبإذنه عَزَّوَجَلَّ له، فإذًا كيف يتعلق المتعلق بهذا المخلوق؟ إنما يتعلق بالذي يملك الشفاعة؛ ولهذا شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة حاصلة، لكن نطلبها ممن؟ نطلبها من الله، فنقول: اللهم شفِّع فينا نبيك؛ لأنه هو الذي يفتح، ويُلْهِم النبي ﷺ أن يشفع في فلان وفي فلان فيمن سألوا الله أن يشفع لهم النبي ﷺ.

وَقَوْلِهِ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣]).

قال ابن القيم رحمه الله في الكلام على هذه الآيات: وقد قطع الله الأسباب التي يتعلق بها المشركون جميعها، فالمشرك إنما يتخذ معبوده لما يحصل له من النفع، والنفع لا يكون إلا ممن فيه خصلة من هذه الأربع: إما مالك لما يريد عابده منه، فإن لم يكن مالكًا كان شريكًا للمالك، فإن لم يكن شريكًا له كان معينًا له وظهيرًا، فإن لم يكن له معينًا ولا ظهيرًا كان شفيعًا عنده.

فنفى الله سبحانه المراتب الأربع نفيًا مرتبًا، متنقلًا من الأعلى إلى الأدنى، فنفى الملك، والشركة، والمظاهرة، والشفاعة التي يطلبها المشرك، وأثبت شفاعة لا نصيب فيها لمشرك، وهي الشفاعة بإذنه.

فكفى بهذه الآية نورًا وبرهانًا وتجريدًا للتوحيد، وقطعًا لأصول الشرك ومواده لمن عقلها.

....

والقرآن مملوء من أمثالها ونظائرها، ولكن أكثر الناس لا يشعرون بدخول الواقع تحته وتضمنه له، ويظنونها في نوع وقوم قد خَلوا من قبلُ ولم يُعقبوا وارثًا، فهذا هو الذي يحول بين القلب وبين فهم القرآن.

ولعمر الله، إن كان أولئك قد خلوا فقد ورثهم من هو مثلهم أو شر منهم أو دونهم، وتناول القرآن لهم كتناوله لأولئك.

ثم قال: ومن أنواعه - أي الشرك - طلب الحوائج من الموتى والإستغاثة بهم، وهذا أصل شرك العالم؛ فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا، فضلًا عمن استغاث به، وسأله أن يشفع له إلى الله. وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده، فإنه لا يقدر أن يشفع له عند الله إلا بإذنه، والله لم يجعل استغاثته وسؤاله سببًا لإذنه، فإنه لا يقدر أن يشفع له عند الله إلا بإذنه، والله لم يجعل استغاثته وسؤاله سببًا لإذنه، وإنما السبب كمال التوحيد، فجاء هذا الشرك بسبب يمنع الإذن، وهو بمنزلة من استعان في حاجته بما يمنع حصولها.

وهذه حالة كل مشرك، فجمعوا بين الشرك بالمعبود وتغيير دينه، ومعاداة أهل التوحيد، ونسبة أهله إلى التنقص بالأموات، وهم قد تنقصوا الخالق بالشرك، وأولياءه الموحدين بذمهم وعيبهم ومعاداتهم، وتنقصوا من أشركوا به غاية التنقص، إذا ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، وأنهم أمروهم به، وأنهم يوالونهم عليه، وهؤلاء هم أعداء الرسل في كل زمان ومكان، وما أكثر المستجيبين لهم، وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلا من جرد توحيده لله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم

....

إلى الله، واتخذ الله وحده وليه وإلهه ومعبوده، فجرد حبه لله، وخوفه لله، ورجاءه لله، وذله لله، وتوكله على الله، واستعانته بالله، والتجاءه إلى الله، واستغاثته بالله، وقصده لله، متبعًا لأمره، متطلبًا لمرضاته، إذا سأل سأل الله، وإذا استعان استعان بالله، وإذا عمل عمل فهو لله وبالله ومع الله. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١).

وهذا الذي ذكره هذا الإمام في معنى الآية هو حقيقة دين الإسلام؛ كما قال تعالى ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

الشرح:

وَقَوْلِهِ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣] هذه أربع حالات:

الحالة الأولى: أن يدعوا الذين زعموهم من دون الله، وأن ينظروا هل يملكون مثقال ذرة في السماوات أو في الأرض؟! قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فإذًا الملك الاستقلالي لهم نُفِي.

الحالة الثانية: قال: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ أيضًا نُفِي أن يكونوا

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٤٣-٣٤٦).

شركاء لله في الملك، في تدبير السماوات والأرض، في مِلْك شيء من السماوات والأرض، فنُفِي أولًا أن يملكوا استقلالًا، ونُفِي ثانيًا أن يملكوا شَرِكَة.

الحالة الثالثة: قال عز وجل بعدها: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ الظهير: هو المعاون والمؤازر، والوزير، قال عز وجل: ﴿وَمَا لَهُۥ﴾ ﴿مِنْهُم﴾ يعني: من تلك الآلهة من وزير ولا معاون؛ لأنه قد يتبادر إلى ذهن بعض الناس أن ثم من يعين الله على أمره مثل الملائكة، أو مثل الأنبياء، فإذا تُوجِّه إلى أولئك بالدعاء وبالطلب كان التوجُّه إلى من يعين الله، فيكون إذا طلب من الله فإن الله لا يرده؛ لأنه يعينه، بنوا ذلك على تشبيه الخالق عز وجل على ما يحصل من المخلوقين فإن الملك في هذه الدنيا، أو الحاكم، أو الأمير، إذا كان له من يعينه ومن يظاهره وشَفَعَ لأحد فإنه لا يَرُدُّ شفاعته؛ لأنه يحتاجه فلأجل هذه الحاجة لا يرد الأمير، أو الملك، شفاعة من كان له ظهير، فيظن المشركون أن بعض تلك الآلهة معاونة لله عز وجل فنَفَى الله هذا الاعتقاد الجاهلي.

الحالة الرابعة: ونَفَى أخيرًا آخر اعتقاد وهو أن تلك الآلهة تملك الشفاعة، قال عز وجل: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، فنفى آخر ما نفى الشفاعة وأثبتها بشرط قال: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

فالشفاعة تنفع بشرط أن يأذن الله، فإذًا لا يبتديء هذا الشافع فيشفع، فإذا كان كذلك توجه السؤال إذًا الآن من يأذن الله لهم؟! إذا كان ليس له شريك، وليس له ظهير، وليس عنده شفيع إلا بإذن، فمن ذا الذي إذًا يشفع عنده بإذنه؟ مَنْ هم؟ ومن الذي يأذن له الله عز وجل؟ **الجواب**: فيما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية فيما ساقه الشيخ رحمه الله بعد ذلك.

إذًا: فالآيات التي سبقت من أول الباب إلى هنا رتبها الإمام رَحِمَهُ اللهُ ترتيبًا موضوعيًا، فالآيات الأُوَل وجه الاستدلال فيها: أن الشفاعة مِلك لله، الآية الأولى والثانية، وأنه ليس لأحد شيء من الشفاعة، يعني: ليس أحد يملك شيئًا من الشفاعة، فإذا كان لا يملك إذًا من يشفع؟ كيف يشفع؟ يشفع بأن يُعطَى الشفاعة، يُؤذَن له بالشفاعة، يُكرَم بالشفاعة.

مَنْ يشفع هل يشفع استقلالًا؟ نفى شفاعة الاستقلال وأثبت الشفاعة بشرط وهو شرط الإذن والرضا.

إذا كان كذلك فمن الذي يُؤذن له؟ ومن الذي يُرضى له أن يشفع؟ ومن الذي يُرضى عنه أن يُشفَّع فيه، هذه ثلاثة أسئلة جوابها في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ الذي سيأتي.

قَالَ أَبُو العَبَّاسِ: فَنَفَى عَمَّا سِوَاهُ كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، فَنَفَى أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ مُلْكٌ، أَوْ قِسْطٌ مِنَ الْمُلْكِ، أَوْ يَكُونَ عَوْنًا لِلَّهِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ؛ فَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا الْمُشْرِكُونَ؛ هِيَ مُنْتَفِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا نَفَاهَا الْقُرْآنُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوَّلًا، فَإِذَا سَجَدَ وَحَمِدَ رَبَّهُ بِمَحَامِدَ يَفْتَحُهَا عَلَيْهِ؛ يُقَالُ لَهُ: «ارْفَعْ رَأْسَك، وَقُلْ تُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ»[(١)].

وَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِك يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»[(٢)]، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ الشَّافِعِ الَّذِي أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ، لِيُكْرِمَهُ بِذَلِكَ، وَيَنَالَ بِهِ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ، فَالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَفَاهَا الْقُرْآنُ مُطْلَقًا؛ مَا كَانَ فِيهَا شِرْكٌ وَتِلْكَ مُنْتَفِيَةٌ مُطْلَقًا؛ وَلِهَذَا أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ وَتِلْكَ قَدْ بَيَّنَ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ. انتهى[(٣)].

---

(١) كما في حديث الشفاعة الذي رواه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه: «... ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئاً لم يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ....».

(٢) سبق تخريجه (ص٥٠).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٧٧-٧٩).

. . . .

ش: قوله: (قَالَ أَبُو العَبَّاسِ). هذه كنية شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية الحراني إمام المسلمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

قوله: (وَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ... إلى آخره). هذا الحديث رواه البخاري والنسائي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [1].

ورواه أحمد وصححه ابن حبان وفيه «وَشَفَاعَتِي لِمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا يُصَدِّقُ قَلْبُهُ لِسَانَهُ وَلِسَانُهُ قَلْبَهُ»[2].

وشاهده في صحيح مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَأَنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يوم الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إن شَاءَ الله من مَاتَ من أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شيئًا»[3].

وقد ساق المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ كلام شيخ الإسلام هنا، فقام مقام الشرح والتفسير لما في هذا الباب من الآيات، وهو كاف واف بتحقيق مع الإيجاز. والله أعلم.

وقد عرف الإخلاص بتعريف حسن فقال: الإخلاص محبة الله وحده وإرادة وجهه[4].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تأمل هذا

---

(١) أخرجه البخاري (٩٩، ٦٥٧٠)، والنسائي (٩/ ٤٨٣).
(٢) أخرجه أحمد (١٣/ ٤٣٢)، وابن حبان (٨/ ١٣١).
(٣) أخرجه البخاري (٦٣٠٤) مختصرًا، وأخرجه مسلم (١٩٩) بلفظه، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) انظر: مدارج السالكين (٢/ ٨٩).

. . . .

الحديث، كيف جعل أعظم الأسباب التي تنال بها شفاعته تجريد التوحيد، عكس ما عند المشركين أن الشفاعة تنال باتخاذهم شفعاء وعبادتهم وموالاتهم، فقلب النبي ﷺ ما في زعمهم الكاذب، وأخبر أن سبب الشفاعة تجريد التوحيد، فحينئذ يأذن الله للشافع أن يشفع. ومن جهل المشرك اعتقاده أن من اتخذه وليًا أو شفيعًا أنه يشفع له، وينفعه عند الله؛ كما يكون خواص الولاة والملوك تنفع من والاهم، ولم يعلموا أنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه في الشفاعة، ولا يأذن في الشفاعة إلا لمن رضى قوله وعمله؛ كما قال في الفصل الأول: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي الفصل الثاني: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ وبقى فصل ثالث، وهو أنه لا يرضى من القول والعمل إلا توحيده واتباع رسولن ﷺ. فهذه ثلاثة فصول تقطع شجرة الشرك من قلب من عقلها ووعاها. ا.هـ[١].

وذكر أيضًا رحمه الله أن الشفاعة ستة أنواع:

الأول: الشفاعة الكبرى، التي يتأخر عنها أولو العزم - عليهم الصلاة والسلام - حتى ظتنتهي إليه ﷺ، فيقول: أنا لها. وذلك حين يرغب الخلائق إلى الأنبياء ليشفعوا لهم إلى ربهم؛ حتى يريحهم من مقامهم في الموقف[٢].

وهذه شفاعة يختص بها لا يشاركه فيها أحد.

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٤١).

(٢) سبق تخريجه (ص٦٠).

....

الثاني: شفاعته لأهل الجنة في دخولها. وقد ذكرها أبو هريرة ﵁ في حديثه الطويل المتفق عليه[(١)].

الثالث: شفاعته لقوم من العصاة من أمته قد استوجبوا النار بذنوبهم، فيشفع لهم أن لا يدخلوها.

الرابع: شفاعته في العصاة من أهل التوحيد الذين يدخلون النار بذنوبهم[(٢)]، والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ. وقد أجمع عليها الصحابة وأهل السنة قاطبة، وبدَّعوا من أنكرها، وصاحوا به من كل جانب، ونادوا عليه بالضلال.

الخامس: شفاعته لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ورفعة درجاتهم، وهذه مما لم ينازع فيها أحد[(٣)].

وكلها مختصة بأهل الإخلاص الذين لم يتخذوا من دون الله وليًا ولا شفيعًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

السادس: شفاعته في بعض أهل الكفار من أهل النار حتى يخفف عذابه، وهذه خاصة بأبي طالب وحده.

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢-٦٥٦٠)، ومسلم (١٨٤)، وفيه: «فَيَخْرُجُونَ مِنْ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عليهم مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كما تَنْبُتُ الْحِبَّةُ في حَمِيلِ السَّيْلِ».

(٣) انظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧/ ١٣٤) مع مختصر المنذري، قال: والنوع الثاني: شفاعته ﷺ لقوم من المؤمنين في زيادة الثواب ورفعة الدرجات، وهذا قد يستدل عليه بدعاء النبي ﷺ لأبي سلمة ﵁، وقوله: «اللهم اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ في الْمَهْدِيِّينَ». وقوله في حديث أبي موسى ﵁: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعُبَيْدٍ أَبِي عَامِرٍ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَوْقَ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِكَ».

الشرح:

قال المصنف رحمه الله: (قَالَ أَبُو العَبَّاسِ: فَنَفَى عَمَّا سِوَاهُ كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، فَنَفَى أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ مُلْكٌ، أَوْ قِسْطٌ مِنَ الْمُلْكِ، أَوْ يَكُونَ عَوْنًا لِلَّهِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ؛ فَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا الْمُشْرِكُونَ؛ هِيَ مُنْتَفِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا نَفَاهَا الْقُرْآنُ،...) منتفية يوم القيامة يعني: عن جميع الخلق إلا لمن أثبت الله عز وجل له الاستحقاق، أو أن يكون نائلًا تلك الشفاعة، فالأصل أنْ لا شفاعة إلا لمن رضي الله قوله أو أذن له عز وجل.

قال: (.. وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ) قول الشيخ رحمه الله: (فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا الْمُشْرِكُونَ؛ هِيَ مُنْتَفِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا نَفَاهَا الْقُرْآنُ) يعني: منتفية بدون شروط؛ لأن المشركين يعتقدون أنها تحصل بدون إذن من الله ولا رضا؛ لأن الشافع عندهم يملك الشفاعة، ولكن هي تحصل بالشرط؛ كما أثبت ذلك الكتاب والسنة.

قال: (.. وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوَّلًا، فَإِذَا سَجَدَ وَحَمِدَ رَبَّهُ بِمَحَامِدَ يَفْتَحُهَا عَلَيْهِ؛ يُقَالُ لَهُ: «ارْفَعْ رَأْسَك، وَقُلْ تُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ»)(١).

وَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ: «يا رَسُولَ اللَّهِ من أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِكَ يوم الْقِيَامَةِ؟» فقال ﷺ: «أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ»(٢)، فالدليل الأول من السنة في أن النبي ﷺ

---

(١) سبق تخريجه (ص٦٠).

(٢) سبق تخريجه (ص٥٠).

- وهو سيد ولد آدم - لا يشفع حتى يُؤذَن له: «ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ» هذا في دليل الإذن، من الذي يُؤذَن له؟ يؤذن للنبي ﷺ، ويؤذَن لغيره، لا يبتدئون، وإنما يستأذنون في الشفاعة، فيُؤذَن لهم، لِمَ؟ لأنهم لا يملكونها، وإنما الذي يملكها عند الله إنما هو الله عز وجل .

من الذي يُؤذَن في الشفاعة فيه؟ من الذي يُرضَى عنه في الشفاعة؟ جاء في الحديث الآخر حيث قال أبو هريرة رضي الله عنه للنبي ﷺ: «يا رَسُولَ اللَّهِ من أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِكَ يوم الْقِيَامَةِ؟» فقال ﷺ: «أَسْعَدُ النَّاسَ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ»، فهذا الذي يُرضَى عنه، فيُشفَع فيه بعد إذن الله عز وجل ، هو صاحب الإخلاص، هم أهل التوحيد. فإذًا تلك الشفاعة منتفية عن أهل الشرك؛ لهذا قال: (وَلِهَذَا أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ وَتِلْكَ قَدْ بَيَّنَ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ)، فإذا كان كذلك، فيكون الذي توجَّه إلى الموتى، إلى الرسل، أو إلى الأنبياء، أو إلى الصالحين، أو إلى الطالحين، يطلب منهم الشفاعة، فإنه مشرك؛ لأنه توجَّه بالدعاء لغير الله، وأولئك لا يملكون الشفاعة، وإنما يشفعون بعد الإذن والرضا، والرضا يكون عن أهل التوحيد، وأهل التوحيد هم الذين لا يسألون الشفاعة أحدًا من الموتى.

فإذًا كل من سأل ميتًا الشفاعة، فقد حَرَم نفسه الشفاعة؛ لأنه أشرك بالله عز وجل ، والشفاعة المثبتة إنما هي لأهل الإخلاص ليس لأهل الشرك فيها نصيب.

(وَحَقِيقَتُهُ): يعني حقيقة الشفاعة.

(وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ الشَّافِعِ الَّذِي أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ، لِيُكْرِمَهُ بِذَلِكَ، وَيَنَالَ

بِهِ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ) هذا في حقيقة الشفاعة، فإننا ذكرنا أن الشفاعة نُفِيَ أن يملكها أحد إلا الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤] اللام هذه لام الملك، يعني: الذي يملك الشفاعة هو الله عَزَّوَجَلَّ ، وقال: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]، فإن الشفاعة إنما هي لله عَزَّوَجَلَّ ، وجاء في الأدلة أن الشفاعة منفية عن المشركين، وأن الشفاعة النافعة إنما هي لأهل الإخلاص بشرطين: الإذن، والرضا.

إذا تقرر ذلك، فما حقيقة الشفاعة؟ يعني: ما حقيقة حصولها؟ وكيف تحصل؟

الجواب: في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: (وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ) يعني: أن الذين شُفِعَ لهم إنما ذلك بتفضل الله عَزَّوَجَلَّ عليهم، وهم أهل الإخلاص؛ حيث جاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال ﷺ: «أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِي يوم الْقِيَامَةِ من قال لَا إِلَهَ إلا الله خَالِصًا من قَلْبِهِ أو نَفْسِهِ»، فأهل الإخلاص هم الذين يكرمهم الله بالشفاعة، فالمتفضل بالشفاعة هو الله عَزَّوَجَلَّ ، فإذا ثبت ذلك، انقطع القلب من التعلق بغير الله لأجل الشفاعة، فإن الذين توجهوا إلى المعبودات المختلفة - إلى الأولياء، إلى الصالحين، إلى الملائكة، إلى غير ذلك -، توجهوا إليهم رجاء الشفاعة؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فإذًا بطل أن تكون لهم الشفاعة، وثبت أن المتفضل بالشفاعة هو الله عَزَّوَجَلَّ ، فإن الله عَزَّوَجَلَّ إنما يتفضل على أهل الإخلاص، فيغفر لهم بواسطة من دعا، بواسطة دعاء الذي أذن له أن يشفع.

وها هنا سؤال: لِم لم يتفضل الله عليهم أن غفر لهم بدون واسطة الشفاعة؟

والجواب عن ذلك: ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ هنا بقوله:

(ليكرمه)، فهو إظهار فضل الشافع، إظهار إكرام الله عَزَّوَجَلَّ للشافع في ذلك المقام إذ - كما هو معلوم - إن الشافع الذي قُبِلت شفاعته ليس في المقام مثل المشفوع له، فالله عَزَّوَجَلَّ يُظهِر إكرامه لمن أذن له أن يشفع، ويُظهِر رحمته بالشافع؛ لأن الشافع له قرابة يريد أن يشفع لهم، له أحباب يريد أن يشفع لهم؛ لذلك الشفاعة يوم القيامة لأهل الكبائر ليست خاصة بالنبي ﷺ، بل يشفع الأنبياء، وتشفع الملائكة، ويشفع أيضًا الصالحون، فهذه شفاعات مختلفة في أهل الكبائر لإكرام الله (للشافع، ورحمة بالشافع، وأيضًا رحمة بالمشفوع له، وإظهار فضل الله عَزَّوَجَلَّ على الشافع والمشفوع له.

هذه هي حقيقة الشفاعة أن الله عَزَّوَجَلَّ يتفضل، فيقبل الشفاعة بإذنه، يتفضل على الشافع، ويكرمه بأن يشفع، يتفضل ويرحم المشفوع له، فيقبل الشفاعة. فإذًا هي كلها دالة - لمن كان له قلب - على عظم الله عَزَّوَجَلَّ وتفرده بالملك، وتفرده بتدبير الأمر، وأنه الذي يجير ولا يجار عليه عَزَّوَجَلَّ، هو الذي له الشفاعة كلها، هو الذي له ملك الأمر كله، ليس لأحد منه شيء، وإنما يُظهِر فضله، ويُظهِر إحسانه، ويُظهِر رحمته، ويُظهِر كرمه لتتعلق القلوب به، فبطل إذًا أن يكون ثَمَّ تعلق للقلب بغير الله عَزَّوَجَلَّ لأجل الشفاعة.

فالذين تعلقوا بالأولياء، أو تعلقوا بالصالحين، أو بالأنبياء، أو بالملائكة لأجل الشفاعة، هذه هي حقيقة الشفاعة مِنْ أنها فضل من الله عَزَّوَجَلَّ وإكرام، فإذا كانت كذلك، وجب أن تتعلق القلوب به عَزَّوَجَلَّ في رجاء الشفاعة؛ إذ هوالمتفضل بها على الحقيقة، والعباد مُكرَمُون بها، لا يبتدئون بالقول، ولا يسبقون بالقول، وإنما يجلون، ويخافون، ويثنون على الله، ويحمدون، حتى يؤذَن لهم بالشفاعة.

(فَالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَفَاهَا الْقُرْآنُ مُطْلَقًا؛ مَا كَانَ فِيهَا شِرْكٌ وَتِلْكَ مُنْتَفِيَةٌ مُطْلَقًا) التي نفاها القرآن في مثل قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

هذه شفاعة منفية، هي الشفاعة التي فيها شرك، كذلك الشفاعة للمشركين منفية؛ لأنهم لم يُرضَ عنهم، فالشفاعة التي فيها شرك من جهة الطلب، أو من جهة من سُئل له بأن كان ذلك مشركًا، فإنها منفية عن أهلها لا تنفعهم. فإذًا ثبت بذلك أن الذي هو حقيق بالشفاعة هو الذي أنعم الله عليه بالإخلاص، ووفَّقه لتعظيمه وتعليق القلب به وحده دون ما سواه.

فإذا كل مشرك الشرك الأكبر فالشفاعة عنه منفية؛ لأن الشفاعة فضل من الله لأهل الإخلاص.

أما الشفاعة المثبتة، فهي التي أُثبتت، يعني: جاء إثباتها بشرط الإذن والرضا.

قال شيخ الإسلام بعد ذلك: (وَلِهَذَا أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ وَتِلْكَ قَدْ بَيَّنَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ) وهذه هي الشفاعة المثبتة: (وَلِهَذَا أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ) يعني: بشرط الإذن، والإذن: إذن كوني، وإذن شرعي، فالمأذون له لا يمكن أن تحصل منه الشفاعة إلا أن يأذن الله له كونًا بأن يشفع، فإذا منعه الله كونًا أن يشفع، ما حصلت منه الشفاعة، ولا تحرَّك بها لسانه.

كذلك الإذن الشرعي في الشفاعة بأن تكون الشفاعة ليس فيها شرك، وأن يكون المشفوع له ليس من أهل الشرك، ويُخصُّ من ذلك أبو طالب؛ حيث يشفع له النبي ﷺ في تخفيف العذاب عنه، فهي شفاعة ليست في الانتفاع بالإخراج من النار، إنما هي في تخفيف العذاب، وهي خاصة بالنبي ﷺ بما أوحى الله عز وجل إليه وأذن له بذلك.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر كلامه: (قَدْ بَيَّنَ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ) وهذه هي الشفاعة المثبتة، فتبين بهذا الباب أن الشفاعة التي تعلقت بها قلوب الخرافيين والمتعلقين بغير الله باطلة، وأن قولهم: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ هذا قول باطل؛ إذ الشفاعة التي تنفع إنما هي لأهل الإخلاص، وما دام أنهم طلبوا الشفاعة من غير الله، فقد سألوا غير الله عَزَّ وَجَلَّ الشفاعة، وهذا مُؤْذِنٌ بحرمانهم من الشفاعة، فإنما هي لأهل الإخلاص.

وخلاصة الباب: أن تعلُّق أولئك بالشفاعة إنما هو عليهم، ليس لهم؛ لأنهم لما تعلقوا بالشفاعة حُرِمُوها؛ لأنهم تعلقوا بشيء لم يأذن الله عَزَّ وَجَلَّ به شرعًا، بأن استخدموا الشفاعات الشركية، وتوجَّهوا إلى غير الله، وتعلقت قلوبهم بغير الله.

فِيهِ مَسَائِلُ:

اَلْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَاتِ.

الثَّانِيَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمَنْفِيَّةِ.

الثَّالِثَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمُثْبَتَةِ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ.

الْخَامِسَةُ: صِفَةُ مَا يَفْعَلُهُ ﷺ، وَأَنَّهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوَّلًا، بَلْ يَسْجُدُ، فَإِذَا أَذِنَ اللهُ لَهُ شَفَعَ.

السَّادِسَةُ: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِهَا؟.

السَّابِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ.

الثَّامِنَةُ: بَيَانُ حَقِيقَتِهَا.

❊ ❊ ❊

١٧ - بَابُ

قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦].

ش: سبب نزول هذه الآية موت أبي طالب على ملة عبد المطلب؛ كما سيأتي بيان ذلك في حديث الباب.

قال ابن كثير رحمه الله: يقول تعالى لرسوله: إنك يا محمد لا تهدي من أحببت، أي: ليس إليك ذلك، إنما عليك البلاغ، والله يهدي من يشاء، وله الحكمة البالغة، والحجة الدامغة؛ كما قال تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣] (١).

قلتُ: والمنفِيُّ هُنا هِدايةُ التوفيقِ والقبولِ، فإن أمر ذلك إلى الله، وهو القادر عليه. وأما الهداية المذكورة في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فإنها هداية الدلالة والبيان، فهو المبين عن الله والدال على دينه وشرعه.

الشرح:

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن الهداية من أعز المطالب، وأعظم ما تعلق به الذين تعلقوا بغير الله أن يكون لهم النفع في الاستشفاع

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٢٤٦).

وفي التوجه في الدنيا وفي الآخرة، والنبي ﷺ - وهو سيد ولد آدم، وهو أفضل الخلق عند ربه عز وجل - نُفِيَ عنه أن يملك الهداية - وهي نوع من أنواع المنافع -، فدل على أنه ﷺ ليس له من الأمر شيء؛ كما جاء فيما سبق في (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢])[(١)] في سبب نزول قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فإذا كان النبي ﷺ ليس له من الأمر شيء، ولا يستطيع أن ينفع قرابته «**وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِينِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا**»[(٢)].

فإذا كان هذا في المصطفى ﷺ، وأنه لا يُغنِي من الله عز وجل عن أحبابه شيئًا، وعن أقاربه شيئًا، وأنه لا يملك شيئًا من الأمر، وأنه ليس بيده هداية التوفيق، فإنه أَنْ ينتفي ذلك وما دونه عن غير النبي ﷺ من باب أولى.

فبطل إذًا كُلُّ تعلق للمشركين من هذه الأمة بغير الله عز وجل ؛ لأن كل من تعلقوا به هو دون النبي ﷺ بالإجماع، فإذا كانت هذه حال النبي ﷺ وما نُفِي عنه، فإن نَفْي ذلك عن غيره ﷺ من باب أولى.

قال هنا: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾): ﴿لَا﴾ **هنا نافية، وقوله:** ﴿تَهْدِي﴾ الهداية المنفية هنا هي هداية التوفيق والإلهام الخاص والإعانة الخاصة، هي التي يسميها العلماء: هداية التوفيق والإلهام، ومعناها: أن الله عز وجل يجعل في قلب العبد من الإعانة الخاصة على قبول الهدى ما لا يجعله لغيره، فالتوفيق إعانة خاصة لمن أراد الله توفيقه بحيث يقبل الهدى ويسعى فيه، فَجَعْلُ هذا في القلوب

---

(١) انظر: (١/ ٥٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٥٣، ٣٥٢٧)، ومسلم (٢٠٤، ٢٠٦).

ليس إلى النبي ﷺ؛ إذ القلوب بيد الله يقلبها كيف يشاء، حتى مَنْ أحب لا يستطيع ﷺ أن يجعله مسلمًا مهتديًا، فمِنْ أنفعِ قرابته له أبو طالب، ومع ذلك لم يستطع أن يهديه هداية توفيق، فالمنفي هنا هو هداية التوفيق.

والنوع الثاني من الهداية المتعلقة بالمكلف: هداية الدلالة والإرشاد، وهذه ثابتة للنبي ﷺ بخصوصه، ولكل داعٍ إلى الله، ولكل نبي ورسول، قال ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقال ﷻ في نبيه ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]، (لتهدي) يعني: لتدل وترشد إلى صراط مستقيم بأبلغ أنواع الدلالة، وأبلغ أنواع الإرشاد، الدلالة والإرشاد المؤيَّدَان بالمعجزات والبراهين الدالة على صدق ذلك الهادي وصدق ذلك المرشد.

فإذًا الهداية المنتفية هي هداية التوفيق، وهذا يعني: أن النفع وطلب النفع في هذه المطالب المهمة يجب أن يكون من الله ﷻ، وأن محمدًا ﷺ مع عظم شأنه عند ربه، وعظم مقامه عند ربه، وأنه سيد ولد آدم، وأنه أفضل الخلق ﷺ، وأشرف الأنبياء والمرسلين، إلا أنه لا يملك من الأمر شيئًا ﷺ.

فبطل إذًا تعلق القلوب في المطالب المهمة، في الهداية، وفي المغفرة، وفي الرضوان، وفي بعد الشرور، وفي جلب الخيرات، إلا بالله ﷻ؛ فإنه هو الذي تتعلق القلوب به ﷻ خضوعًا، وإنابة، ورغبًا، ورهبًا، وإقبالًا عليه، وإعراضًا عما سواه ﷻ.

في الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أبيهِ قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبِ الْوَفَاةُ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَام وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فقَالَ لَهُ: يَا عَمِّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةً أُحاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَقَالاَ لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَعَادَا: فَكَانَ آخِرَ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي طَالِبٍ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]»(١).

ش: قوله: (في الصَّحيحِ). أي: في الصحيحين.

و(ابْنِ الْمُسَيَّبِ) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمر بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء والفقهاء الكبار السبعة من التابعين. اتفق أهل الحديث على أن مراسيله أصح المراسيل.

وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علمًا منه. مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٠، ٣٨٨٤، ٤٦٧٥، ٤٧٧٢، ٦٦٨١)، ومسلم (٢٤).

....

وأبوه المسيب صحابي، بقي إلى خلافة عثمان رضي الله عنه، وكذلك جده حزن، صحابي استشهد باليمامة.

قوله: «لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ». أي: علاماتها ومقدماتها.

قوله: «جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». يحتمل أن يكون المسيب حضر مع الاثنين، فإنهما من بني مخزوم، وهو أيضًا مخزومي، وكان الثلاثة إذ ذاك كفارًا، فقتل أبو جهل على كفره، وأسلم الآخران.

قوله: «يَا عَمِّ» منادي مضاف يجوز فيه إثبات الياء وحذفها، حذفت الياء هنا، وبقيت الكسرة دليلًا عليها.

قوله: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أمره أن يقولها؛ لعلم أبي طالب بما دلت عليه من نفي الشرك بالله وإخلاص العبادة له وحده.

فإن من قالها عن علم ويقين، فقد برىء من الشرك والمشركين، ودخل في الإسلام؛ لأنهم يعلمون ما دلت عليه، وفي ذلك الوقت لم يكن بمكة إلا مسلم أو كافر. فلا يقولها إلا من ترك الشرك، وبرىء منه.

ولما هاجر النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة كان فيها المسلمون الموحدون والمنافقون الذين يقولونها بألسنتهم، وهم يعرفون معناها، لكن لا يعتقدونها؛ لما في قلوبهم من العداوة والشك والريب، فهم مع المسلمين بظاهر الأعمال دون الباطن، وفيها اليهود، وقد أقرهم رسول الله ﷺ لما هاجر، ووادعهم بأن لا يظاهروا عليه عدوًا؛ كما هو مذكور في كتب الحديث والسير.

قوله: «كَلِمَةً» قال القرطبي: بالنصب على أنه بدل من لا إله إلا الله، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

. . . .

قوله: «أُحاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ» هو بتشديد الجيم من المحاجة، والمراد بها بيان الحجة بها لو قالها في تلك الحال. وفيه دليل على أن الأعمال بالخواتيم؛ لأنه لو قالها في تلك الحال معتقدًا ما دلت عليه مطابقة من النفي والإثبات، لنفعته.

قوله: «فَقَالاَ لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟» ذكراه الحجة الملعونة التي يحتج بها المشركون على المرسلين؛ كقول فرعون لموسى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٥١]، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

قوله: «فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَعَادَا» فيه معرفتهما لمعنى لا إله إلا الله؛ لأنهما عرفا أن أبا طالب لو قالها، لبرىء من ملة عبد المطلب. فإن ملة عبد المطلب هي الشرك بالله في إلهيته. وأما الربوبية، فقد أقروا بها؛ كما تقدم.

وقد قال عبد المطلب لأبرهة: أنَا رَبُّ الإبلِ، والبيتُ لَهُ رَبٌّ يَمْنَعُهُ مِنْكَ(١).

وهذه المقالة منهما عند قول النبي ﷺ لعمه: (قل: لا إله إلَّا الله) استكبارًا عن العمل بمدلولها. كما قال الله تعالى عنهما وعن أمثالهما من أولئك المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ ﴿٣٦﴾﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦]، فرد عليهم بقوله: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧].

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/ ٩٠).

....

فبين تعالى أن استكبارهم عن قوله: لا إله إلا الله؛ لدلالتها على نفي عبادتهم الآلهة التي كانوا يعبدونها من دون الله. فإن دلالة هذه الكلمة على نفي ذلك دلالة تضمن، ودلالتها عليه وعلى الإخلاص دلالة مطابقة.

ومن حكمة الرب تعالى في عدم هداية أبي طالب إلى الإسلام ليبين لعباده أن ذلك إليه، وهو القادر عليه دون من سواه، فلو كان عند النبي ﷺ - الذي هو أفضل خلقه - من هداية القلوب وتفريج الكروب، ومغفرة الذنوب، والنجاة من العذاب، ونحو ذلك شيء، لكان أحق الناس بذلك وأولاهم به عمه، الذي كان يحوطه، ويحميه، وينصره، ويؤويه، فسبحان من بَهَرت حكمتُه العقول، وأَرشد العباد إلى ما يدلهم على معرفته وتوحيده، وإخلاص العمل له وتجريده.

قوله: «فَكَانَ آخِرَ مَا قَالَ». الأحسن فيه الرفع على أنه اسم كان، وجملة هو وما بعدها الخبر.

قوله: «هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». الظاهر أن أبا طالب قال: (أنا) فغيره الراوي استقباحًا للفظ المذكور، وهو من التصرفات الحسنة، قاله الحافظ[1].

قوله: «وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». قال الحافظ: هذا تأكيد من الراوي في نفي وقوع ذلك من أبي طالب.

قال المصنف رحمه الله: وفيه الرد على من زعم إسلام عبد المطلب وأسلافه ومضرة أصحاب السوء على الإنسان، ومضرة تعظيم الأسلاف.

---

(١) انظر: فتح الباري (٨/ ٥٠٧).

. . . .

أي: إذا زاد على المشروع، بحيث تجعل أقوالهم حجة يرجع إليها عند التنازع.

قوله: «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ».

قال النووي: وفيه جواز الحلف من غير استحلاف. وكان الحلف هنا لتأكيد العزم على الاستغفار تطييبًا لنفس أبي طالب.

وكانت وفاة أبي طالب بمكة قبل الهجرة بقليل.

قال ابن فارس: مات أبو طالب ولرسول الله ﷺ تسع وأربعون سنة وثمانية أشهر وأحد عشر يومًا.

وتوفيت خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها بعد موت أبي طالب بثمانية أيام.

قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣] الآية. أي: ما ينبغي لهم ذلك. وهو خبر بمعنى النهي، والظاهر أن هذه الآية نزلت في أبي طالب. فإن الإتيان بالفاء المفيدة للترتيب في قوله: فأنزل الله بعد قوله: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ» يفيد ذلك.

وقد ذكر العلماء أن نزول الآية الثانية واضح في قصة أبي طالب. وأما نزول الآية التي قبلها، ففيه نظر، ويظهر أن المراد أن الآية المتعلقة بالاستغفار نزلت بعد أبي طالب بمدة، وهي عامة في حقه وحق غيره، ويوضح ذلك ما يأتي في التفسير، فأنزل الله بعد ذلك: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] الآية. ونزل في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

....

كله ظاهر في أنه مات على غير الإسلام. ويضعف ما ذكره السهيلي أنه روى في بعض كتب (المسعودي) أنه أسلم؛ لأن مثل ذلك لا يعارض ما في الصحيح. انتهى.

وفيه تحريم الاستغفار للمشركين وموالاتهم ومحبتهم؛ لأنه إذا حرم الاستغفار لهم، فموالاتهم ومحبتهم أولى.

الشرح:

في هذا القدر من الفائدة أَنَّ هذه الكلمةَ كلمةَ (لا إله إلا الله) ليست كلمةً مجردةً عن المعنى، تنفع من قالها، ولو لم يُقرَّ بمعناها، والعرب كانوا لصلابتهم، وعزتهم، ورجولتهم، ومعرفتهم بما يقولون، كانوا إذا تكلموا بكلام، يعون ما يتكلمون به، يعون كل حرف، وكل كلمة خوطبوا به، أو نطقوا به هم، فلما قيل لهم: قولوا: لا إله إلا الله. مع أنها كلمة يسيرة لكن أبوا؛ لأنهم يعلمون أن هذه الكلمة معناها: إبطال إلهة من سوى الله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ في سورة الصافات: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ ﴿٣٦﴾ بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الصافات: ٣٥-٣٧]، وكذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ مخبرًا عن قولهم في أول سورة ص: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، استنكروا (لا إله إلا الله)، وهذا هو الذي حصل مع أبي طالب؛ حيث قال له النبي ﷺ: «**قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أُحاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ**»، فلو كانت مجردة من المعنى عندهم، أو يمكن أن يقولها دون اعتقاد ما

فيها، ورضىً بما فيها ويقين وانتفاء الريب لقالها، ولكن ليس هذا هو المقصود من قول: (لا إله إلا الله) بل المقصود هو قولها مع تمام اليقين بها، وانتفاء الريب، والعلم، والمحبة، إلى آخر الشروط.

«فَقَالاَ لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟»، وهذا فيه - والعياذ بالله - ضَرَرُ جليسِ السوءِ على المُجَالسِ له.

«فَكَانَ آخِرَ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ»، وهذا موطن الشاهد من هذا الحديث، فمناسبة هذا الحديث لهذا الباب أن النبي ﷺ قال: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ»، واللام هنا هي التي تقع في جواب القسم، فثَمَّ قسم مقدَّر، تقديره: والله لأستغفرن لك، وحصل من النبي ﷺ أن استغفر لعمِّه، ولكن هل نفع عمَّه استغفارُ النبي ﷺ له؟ لم ينفعه ذلك.

وطلب الشفاعة والاستشفاع هو من جنس طلب المغفرة، فالاستغفار طلب المغفرة، والشفاعة قد يكون منها طلب المغفرة، فرُدَّ ذلك؛ لأن المطلوب له، المستشفَع له هومشرك؛ لأن المشفوع له مشرك بالله، والاستغفار والشفاعة لا تنفع أهل الشرك، والنبي ﷺ لايملك أن ينفع مشركًا بمغفرة ذنوبه، أو أن ينفع أحدًا ممن توجَّه إليه بشرك في إزالة ما به من كربات أو جلب الخيرات له؛ لهذا قال: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ»، فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]، وهذا ظاهر في المقام أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ نهى النبي ﷺ أن يستغفر للمشركين.

كلمة ﴿مَا كَانَ﴾ في الكتاب والسنة تأتي على استعمالين:

الاستعمال الأول: النهي.

والاستعمال الثاني: النفي.

النهي: مثل هذه الآية، وهي قوله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ هذا نهيٌ عن الاستغفار لهم، وكذلك قوله: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢]، والنفي كقوله ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى الْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩]، نحو ذلك من الآيات.

فإذًا: (ما كان) في القرآن تأتي على هذين المعنيين، وهنا المراد بها: النهي، نهي أن يستغفر أحد لمشرك، وإذا كان كذلك، فالميت الذي هو من الأولياء، من الأنبياء، من الرسل، فإذا نُهِي في الحياة الدنيا أن يستغفر لمشرك، فهو أيضًا لو فُرِضَ أنه يقدر على الاستغفار في حال البرزخ، فإنه لن يستغفر لمشرك، ولن يسأل الله لمشرك توجَّه إليه بالاستشفاع، أو توجه إليه بالاستغاثة، أو بالذبح، أو بالنذر، أو تألهه، أو توكل عليه، أو أنزل به حاجاته من دون الله ﷻ.

قال: «وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي طَالِبٍ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]».

فِيهِ مَسَائِلُ:

اَلْأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ اَلْآيَةُ.

الثَّالِثَةُ: وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْكُبْرَى، تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ﷺ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ قَالَ لِلرَّجُلِ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» فَقَبَّحَ اللهُ مَنْ أَبُو جَهْلٍ أَعْلَمُ مِنْهُ بِأَصْلِ الْإِسْلَامِ.

الْخَامِسَةُ: جِدُّهُ ﷺ وَمُبَالَغَتُهُ فِي إِسْلَامِ عَمِّهِ.

السَّادِسَةُ: الرَّدُ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلَامَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَسْلَافِهِ.

السَّابِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، بَلْ نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ.

الثَّامِنَةُ: مَضَرَّةُ أَصْحَابِ السُّوءِ عَلَى الْإِنْسَانِ.

التَّاسِعَةُ: مَضَرَّةُ تَعْظِيمِ الْأَسْلَافِ وَالْأَكَابِرِ.

الْعَاشِرَةُ: الشُّبْهَةُ لِلْمُبْطِلِينَ فِي ذَلِكَ، لِاسْتِدْلَالِ أَبِي جَهْلٍ بِذَلِكَ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الشَّاهِدُ لِكَوْنِ الْأَعْمَالِ بِالْخَوَاتِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَهَا لَنَفَعَتْهُ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: التَّأَمُّلُ فِي كِبَرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي قُلُوبِ الضَّالِينَ؛ لِأَنَّ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُمْ لَمْ يُجَادِلُوهُ إِلَّا بِهَا، مَعَ مُبَالَغَتِهِ ﷺ وَتَكْرِيرِهِ، فَلِأَجْلِ عَظَمَتِهَا وَوُضُوحِهَا عِنْدَهُمْ، اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا.

١٨ - بَابُ
مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفرِ بَنِي آدمَ وَتَرْكِهِمْ دينَهم هُوَ الغُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفرِ بني آدمَ وَتَرْكِهِمْ دينَهم هُوَ الغُلُوُّ في الصَّالِحِينَ).

قوله: (وَتَرْكِهِمْ) بالجر عطفًا على المضاف إليه. وأراد المصنف رحمه الله بيان ما يؤول إله الغلو في الصالحين من الشرك بالله في الإلهية الذي هو أعظم ذنب عصي الله به، وهو ينافي التوحيد الذي دلت عليه كلمة الإخلاص: شهادة أن لا إله إلى الله.

الشرح:

هذا: (بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفرِ بني آدمَ وَتَرْكِهِمْ دينَهم هُوَ الغُلُوُّ في الصَّالِحِينَ).

هذا الباب جاء بعد الأبواب قبله من أول الكتاب إلى هنا، والشيخ رحمه الله فيما سبق بيَّن أصولًا عظيمة، بيَّن شيئًا من البراهين على التوحيد، وبيَّن ما يتعلق به المشركون، وأبطل أصول اعتقادهم بالشريك، أو الظهير، أو الشفيع، ونحو ذلك.

فإذا كان هذا الاعتقاد مع ما أُورِد من النصوص بهذه المثابة من الوضوح والبيان، وأن النصوص دالة على ذلك دلالة واضحة، فكيف إذًا دخل الشرك؟ كيف صار الناس إلى الشرك بالله عز وجل والأدلة على انتفائه

وعلى عدم جوازه وعلى بطلانه واضحة ظاهرة، وأن الرسل جميعًا بعثت ليعبد الله وحده دون ما سواه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦]؟ فما سبب الغواية؟ ما سبب الشرك؟ هذا الذي بُين من أوضح الواضحات، الأبواب السالفة دالة بظهور ووضوح على إحقاق عبادة الله وحده، وعلى إبطال عبادة كل من سوى الله - جل جلاله وتقدست أسماؤه -، فإذًا ما سبب وقوع الشرك؟ كيف وقع الشرك في الأمم؟ جاء الشيخ رحمه الله بهذا الباب وما بعده ليبين أن سبب الشرك وسبب الكفر هو الغلو الذي نهى الله عز وجل عنه، ونهى عنه رسوله ﷺ سواء في هذه الأمة أو في الأمم من قبل، فسبب وقوع الكفر والشرك هو الغلو في الصالحين، هذا أحد أسباب وقوع الكفر والشرك، بل هو سببها الأعظم.

قال هنا: (**بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفرِ بني آدمَ وَتَرْكِهِمْ دينَهم هُوَ الغُلُوُّ في الصَّالِحِينَ**) هذا ذِكْرٌ للأسباب بعد ذكر الأصول والعقائد.

قوله: (**هُوَ الغُلُوُّ في الصَّالِحِينَ**) الغلو: مأخوذ من غلا في الشيء، يغلو، غلوًا إذا جاوز به حده[1]، وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ لما رمى الجمرات بحصيات قال: «**بِأَمْثَالِ هَؤُلاءِ فَارْمُوا، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ**»[2] يعني: مجاوزة الحد حتى في حجم تلك الحصاة، وفي مقدار الحصا، قال: «**بِأَمْثَالِ هَؤُلاءِ، فَارْمُوا**»، فإذا جاوز في المثلية بأن رمى بكبيرة، فإنه قد غلا، يعني: جاوز الحد الذي حُدَّ له في ذلك، فإذًا الغلو هو: مجاوزة الحد.

---

(١) انظر: لسان العرب (١٥/ ١٣٢)، وتهذيب اللغة (٨/ ١٦٧)، ومقاييس اللغة (٤/ ٣٨٨).
(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٤٧)، والنسائي (٣٠٥٧)، وابن ماجه (٣٠٢٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قال هنا: (الغُلُوُّ في الصَّالحِينَ) معناه: أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم الذي أمرهم الله به هو مجاوزة الحد الذي أذن به في الصالحين، والصالحون يشمل: الأنبياء والرسل، ويشمل أيضًا الأولياء، ويشمل كل من اتصف بالصلاح في الأمم.

وأصل كلمة (الصالحين) أصلها جمع (الصالح) والصالح: هو اسم من قام به الصلاح، والصلاح في الكتاب والسنة تارة يكون بمعنى نفي الفساد، ما يقابل الفساد، وتارة يكون بمعنى ما يقابل السيئات، فيُقال: صالح بمعنى: ليس بذي فساد، ويقال أيضًا: صالح بمعنى: ليس بسيء، فهذا جاء وهذا جاء.

والصالحون هنا المراد بهم: أهل الصلاح، يعني: أهل الطاعة والإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ ، الذين اجتنبوا الفساد، واجتنبوا السيئات، وهم الذين اشتركوا في فعل الطاعات وترك المحرمات، أو كانوا من السابقين بالخيرات، فاسم الصالح يقع شرعًا على المقتصد، وعلى السابق بالخيرات، فالمقتصد صالح، والسابق بالخيرات صالح، وكلٌّ درجات عند الله عَزَّوَجَلَّ .

قوله: (هُوَ الغُلُوُّ في الصَّالحِينَ) يعني: مجاوزة الحد في الصالحين، ما هو الحد الذي أذن به الشرع في الصالحين حتى نعلم ما الذي يكون مجاوزة له؟ الصالحون أذن في حقهم بأن يُحبُّوا في الله، وأن يُوقَّروا في الله، وأن يُقتدَى بهم في صلاحهم، وفي علمهم، وإذا كانوا من الرسل والأنبياء، فإنهم يُؤخَذ بشرائعهم وبما أَمروا به، ويُتَّبع ذلك، ويُقتدَى بآثارهم، هذا هو الحد الذي أذن به: احترام، ومحبة، وموالاة لهم، ودفع عنهم، ونصرة لهم، ونحو ذلك من المعاني، أما الغلو فيهم بأن يُجاوَز ذلك الحد، فهو بَحرٌ لا ساحل له، فمما حصل من الغلو فيهم أنهم جُعلَت فيهم خصائص الإلهية،

جُعِلَ في بعض البشر أنه يعلم سر اللوح والقلم، وأنه من جوده الدنيا وضُرَّتها؛ كما قال البوصيري في منظومته الميمية المعروفة[(١)]:

فإنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وضَرَّتِهَا   وَمَنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوحِ وَالقَلَمِ[(٢)]

وهذا ليس إلا لله عز وجل، هذا من الغلو المنهي عنه، كذلك قوله في النبي ﷺ غاليًا فيه أعظم الغلو قال[(٣)]:

لو نَاسَبَتْ قَدْرَهُ آياتُهُ عِظَمًا   أَحْيَا اسْمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرِّمَمِ

يقول: إن النبي ﷺ لم يُعطَ آية تناسب قدره، قال الشُّرَّاح: حتى القرآن لا يناسب قدر النبي ﷺ - والعياذ بالله - يقولون: القرآن المتلو بخلاف غير المتلو عند الأشاعرة؛ لأنهم يفرقون بين هذا وهذا.

فهذا البويصري يغلو ويقول:

لو نَاسَبَتْ قَدْرَهُ - يعني: النبي ﷺ - **آياتُهُ عِظَمًا** - يعني: في العظمة -

....   **أَحْيَا اسْمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرِّمَمِ**

لكان لا يناسب قدره إلا إذا ذُكِراسمه على ميت قد دَرَسَ، وذهب رميمه في الأرض، وذهبت عظامه، لتجمَّعت هذه العظام وحَيت؛ لأجل ذكر اسم النبي ﷺ عليه، وهذا من أنواع الغلو الذي يحصل من الذين يعبدون غير الله عز وجل، ويتوجهون إلى الأنبياء والرسل، ويجعلون في حقهم

---

(١) هي قصيدة البردة المعروفة في مائة واثنين وستين بيتًا، الموسومة بـ(الكواكب الدرية في مدح خير البرية، نظمها شرف الدين أبو عبد الله محمد بن سعيد الدولاصي ثم البوصيري، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة. انظر: كشف الظنون (٢/ ١٣٣١)، وفوات الوفيات للكتبي(٣/ ٣٦٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥/ ٤٣٢).

(٢) انظر: ديوان البوصيري (ص٢٥٢).

(٣) انظر: ديوان البوصيري (ص٢٤١).

من خصائص الألوهية ما لا إذن لهم به، بل هو من الشرك الأكبر بالله عَزَّوَجَلَّ ، ومن سوء الظن بالله، ومن تشبيه المخلوق بالخالق، وهذا كفر والعياذ بالله عَزَّوَجَلَّ .

ويقابل ذلك أن هناك حدٌّ مأذون به، وهناك غُلُوٌّ، والحالة الثالثة: الجفاء، الجفاء في حق الصالحين، وهذا بعدم موالاتهم، وعدم احترامهم، وعدم إعطائهم حقهم، وترك محبة الصالحين، فكل تقصير في الأمر يعدُّ جفاء، وكل زيادة فيه يعدُّ غلوًا.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

ش: قوله: (**وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى**: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]) **الغلو هو: الإفراط في التعظيم بالقول والاعتقاد، أي: لا ترفعوا المخلوق عن منزلته التي أنزله الله، فتنزلوه المنزلة التي لا تنبغي إلا لله.**

والخطاب وإن كان لأهل الكتاب فإنه عام يتناول جميع الأمة، تحذيرًا لهم أن يفعلوا بنبيهم ﷺ فعل النصارى في عيسى، واليهود في العزير؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦]، **ولهذا قال النبي ﷺ: «لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ»**[١] **. ويأتي.**

فكل من دعا نبيًا أو وليًا من دون الله فقد اتخذ إلهًا، وضاهأ النصارى في شركهم، وضاهأ اليهود في تفريطهم. فإن النصارى غلوا في عيسى عليه السلام، واليهود عادوه وسبوه وتنقصوه. فالنصارى أفرطوا، واليهود فرطوا.

وقال تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٥، ٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١).

....

﴿ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ [المائدة: ٧٥]، ففي هذه الآية وأمثالها الرد على اليهود والنصارى.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: ومن تشبه من هذه الأمة باليهود والنصارى، وغلا في الدين، فإفراط فيه أو تفريط، فقد شابههم. قال: وعلي رضي الله عنه حرق الغالية من الرافضة، فأمر بأخاديد خدت لهم عند باب كندة، فقذفهم فيها. واتفق الصحابة على قتلهم. لكن ابن عباس مذهبه أن يقتلوا بالسيف من غير تحريق. وهو قول أكثر العلماء[١].

الشرح:

قوله: (**وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى**: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾ [النساء: ١٧١].

مناسبته للباب ظاهرة: وهي أنه نهى أهل الكتاب عن الغلو، فقال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ ووجه الاستدلال: أنه قال: ﴿لَا تَغۡلُواْ﴾، و(تغلوا) فعل جاء في سياق النهي، وهذا يعم جميع أنواع الغلو في الدين: ﴿لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ يعني: لا تغلوا بأي نوع من أنواع الغلو في الدين، فنُهوا عن أي نوع من أنواع الغلو، هذا موطن الشاهد ووجه الاستدلال من الآية على الحديث، وإذا كان كذلك، دخل في هذا العموم الغلو في الصالحين.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٠، ٣٩٤).

والمتأمل لحال أهل الكتاب ولما قَصَّ الله عَزَّوَجَلَّ من أخبارهم يجد أنهم قد غلوا في صالحيهم، قد غلا النصارى في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وفي أمه وفي حوارييه، وقد غلا اليهود أيضًا في عزير عَلَيْهِ السَّلَامُ، وفي أصحاب موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وفي أحبارهم وفي رهبانهم، وهكذا، فحصل الغلو في أهل الكتاب تارة بأن جَعَلوا الرسل والأنبياء لهم خصائص الألوهية من جهة التوجُّه لهم، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [المائدة: ٧٢-٧٣]، وفي آخر سورة المائدة أيضًا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ [المائدة: ١١٦-١١٧] يعني: تنزيهًا وتعظيمًا لك أن أقول لهم ذلك، وذلك من الشرك، فكيف أقول لهم ذلك؟! وهذا كله في التوحيد، فحصل أن غَلا أتباع الرسل وأتباع الأنبياء في الأنبياء والرسل، وغلوا أيضًا في الصالحين من أتباعهم، وجعلوا لهم بعض خصائص الإلهية، جعلوا لهم الشفاعة، جعلوا لهم أنَّ لهم نصيبًا من الملك، أو أنهم يدبرون الأمر، أو أنهم يصرفون شيئًا من الملكوت، فيعتقد الآن بعض الصوفية أن للكون أقطابًا أربعة، وربما في ربع العالم المسؤول عنه فلان، وفي الربع الثاني المسؤول عنه فلان، إلى آخره، فجلعوا لهم نصيبًا من

الملك، جعلوا لهم نصيبًا من الربوبية، وجعلوا لهم أيضًا نصيبًا من الإلهية، فتقربوا إليهم بأنواع القربات: من الذبح، والاستغاثة، والتذلل، والخضوع، والمحبة، والتوكل، والرَّغب، والرهب، وخوف السر، إلى آخر أنواع العبادات القلبية والعملية.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ ۚ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]. **قَالَ: «هذهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ، وَنُسِيَ العِلْمُ عُبِدَتْ»**(١).

ش: قوله: (وفي الصَّحِيحِ) أي: صحيح البخاري.

وهذا الأثر اختصره المصنف. ولفظ ما في البخاري: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ،...» إلى آخره.

وروى عكرمة والضحاك وابن إسحاق نحو هذا.

قال ابن جرير: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا مهران عن سفيان عن موسى عن محمد بن قيس أن يغوث ويعوق ونسرًا كانوا قومًا صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم. فلما ماتوا، قال أصحابهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة، فصوروهم، فلما ماتوا وجاء آخرون

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠).

....

دب إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يسقون المطر. فعبدوهم[(١)].

قوله: «أَنِ انْصِبُوا» هو بكسر الصاد المهملة.

قوله: «أَنْصَابًا» جمع نصب، والمراد به هنا: الأصنام المصورة على صور أولئك الصالحين، التي نصبوها في مجالسهم، وسموها بأسمائهم. وفي سياق حديث ابن عباس ما يدل على أن الأصنام تسمى أوثانًا. فاسم الوثن يتناول كل معبود من دون الله، سواء كان ذلك المعبود قبرًا، أو مشهدًا، أو صورة، أو غير ذلك.

قوله: «حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ» أي: الذين صوروا تلك الأصنام.

قوله: «وَنُسِيَ العِلْمُ عُبِدَتْ»، ورواية البخاري «وَتَنَسَّخَ العِلْمُ» وللكشميهني «ونُسِخَ العِلْمُ» أي: درست آثاره بذهاب العلماء، وعم الجهل حتى صاروا لا يميزون بين التوحيد والشرك، فوقعوا في الشرك ظنًا منهم أنه ينفعهم عند الله.

قوله: «عُبِدَتْ» لما قال لهم إبليس: إن من كان قبلكم كانوا يعبدونهم وبهم يسقون المطر. هو الذي زين لهم عبادة الأصنام وأمرهم بها، فصار هو معبودهم في الحقيقة؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِي هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يس: ٦٠-٦٢]، وهذا يفيد الحذر من الغلو ووسائل الشرك، وإن كان القصد بها حسنًا.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٩/٩٨).

....

فإن الشيطان أدخل أولئك في الشرك من باب الغلو في الصالحين والإفراط في محبتهم؛ كما قد وقع مثل ذلك في هذه الأمة، أظهر لهم الغلو والبدع في قالب تعظيم الصالحين ومحبتهم؛ ليوقعهم فيما هو أعظم من ذلك، من عبادتهم لهم من دون الله.

وفي رواية أنهم قالوا: ما عظم أولنا هؤلاء إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله، أي: يرجون شفاعة أولئك الصالحين الذين صوروا تلك الأصنام على صورهم، وسموها بأسمائهم.

ومن هنا يعلم أن اتخاذ الشفعاء ورجاء شفاعتهم بطلبها منهم شرك بالله؛ كما تقدم بيانه في الآيات المحكمات.

الشرح:

هذا الأثر عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا محمول على الرفع؛ لأن هذ خبر غيبي، وهذا الخبر الغيبي فيه أنه لا يُستقى إلا من مشكاة النبوة، و(ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر) هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ.

نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ أتى بالرسالة بأن يُعبَد الله وحده دون ما سواه، بالتوحيد، فكيف دخل الشرك في قوم نوح؟ في القرآن ذِكْرٌ لأصلين من أصول الشرك، وثَمَّ غيرهما أيضًا:

الأصل الأول: شرك قوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ.

والأصل الثاني: شرك قوم إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وشرك قوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ كان بالغلو في الصالحين وأرواح الصالحين، فجاءهم الشيطان من جهة روح

ذلك العبد الصالح وأثر تلك الروح، وأنَّ من تعلَّق به، فإنه يشفع له، ثم ساقهم من ذلك التعظيم إلى الصور والأنصاب والأوثان والأصنام.

والنوع الثاني: شرك قوم إبراهيم عليه السلام، وذلك شرك من جهة النظر في الكواكب ومن يؤثِّر ويحرِّك، فهذا شرك في الربوبية وما تبعه من الشرك في الألوهية؛ لأنهم جعلوا لتلك الكواكب أصنامًا، وجعلوا لها صورًا، وجعلوها أوثانًا، فعبدوها من دون الله عز وجل، وتوجهوا إليها، وأما قوم نوح عليه السلام، فكان شركهم في الغلو في الصالحين؛ كما قال ابن عباس رضي الله عنهما هنا في بيان أصل وقوع هذا الشرك: «**فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ: أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَنُسِيَ العِلْمُ عُبِدَتْ**».

وقَالَ ابْنُ القَيِّم: قَالَ غَيرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: «لَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تماثيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ»[(١)].

ش: قوله: (وقَالَ ابْنُ القَيِّم). هو الإمام العلامة محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية.

قال الحافظ السخاوي: العلامة الحجة المتقدم في سعة العلم ومعرفة الخلاف وقوة الجنان، المجمع عليه بين الموافق والمخالف، صاحب التصانيف السائرة والمحاسن الجمة. مات سنة إحدى وخمسين وسبعمائة.

قوله: «قَالَ غَيرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ» هو بمعنى ما ذكره البخاري وابن جرير إلا أنه ذكر عكوفهم على قبورهم قبل تصويرهم تماثيلهم. وذلك من وسائل الشرك، بل هو الشرك؛ لأن العكوف لله في المساجد عبادة، فإذا عكفوا على القبور، صار عكوفهم تعظيمًا ومحبة عبادة لها.

قوله: «ثُمَّ طَالَ عليهِمُ الْأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ» أي: طال عليهم الزمان. وسبب تلك العبادة والموصل إليها هو ما جرى من الأولين من التعظيم بالعكوف على قبورهم، ونصب صورهم في مجالسهم، فصارت بذلك أوثانًا تعبد من دون الله؛ كما ترجم به المصنف رحمه الله.

فإنهم تركوا بذلك دين الإسلام الذي كان أولئك عليه قبل حدوث وسائل هذا الشرك، وكفروا بعبادة تلك الصور، واتخذوهم شفعاء. وهذا أول شرك حدث في الأرض.

قال القرطبي: وإنما صور أوائلهم الصور ليتأسوا بهم ويتذكروا

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٠٣).

....

أفعالهم الصالحة، فيجتهدوا كاجتهادهم، ويعبدوا الله عند قبورهم. ثم خلفهم قوم جهلوا مرادهم، فوسوس لهم الشيطان أسلافهم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها. ا.هـ.

قال ابن القيم: وما زال الشيطان يوحي إلى عباد القبور، ويلقي إليهم أن البناء والعكوف عليها من محبة أهل القبور من الأنبياء والصالحين، وأن الدعاء عندها مستجاب، ثم ينقلها من هذه المرتبة إلى الدعاء بها، والإقسام على الله بها، فإن شأن الله أعظم من أن يقسم عليه أو يسأل بأحد من خلقه.

فإذا تقرر ذلك عندهم، نقلهم منه إلى دعائه وعبادته، وسؤاله الشفاعة من دون الله، واتخاذ قبره وثنًا تعلق عليه القناديل والستور، ويطاف به، ويستلم، ويقبل، ويحج إليه، ويذبح عنده، فإذا تقرر ذلك عندهم، نقلهم منه إلى دعاء الناس إلى عبادته، واتخاذه عيدًا ومنسكًا، ورأوا أن ذلك أنفع لهم في دنياهم وأخراهم.

وكل هذا مما قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أنه مضاد لما بعث الله به رسوله ﷺ من تجديد التوحيد، وأن لا يعبد إلا الله.

فإذا تقرر ذلك عندهم، نقلهم منه إلى أن من نهى عن ذلك، فقد تنقص أهل هذه الرتب العالية، وحطهم عن منزلتهم، وزعم أنه لا حرمة لهم ولا قدر، فغضب المشركون، واشمأزت قلوبهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥]، وسرى ذلك في نفوس كثير من الجهال

....

والطغام، وكثير ممن ينتسب إلى العلم والدين، حتى عادوا أهل التوحيد، ورموهم بالعظائم، ونفروا الناس عنهم، ووالوا أهل الشرك وعظموهم، وزعموا أنهم أولياء الله وأنصار دينه ورسوله، ويأبي الله ذلك: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤]. ا.هـ. كلام ابن القيم رحمه الله [١].

وفي القصة فوائد ذكرها المصنف رحمه الله.

ومنها: رد الشبه التي يسميها أهل الكلام عقليات، ويدفعون بها ما جاء به الكتاب والسنة من توحيد الصفات، وإثباتها على ما يليق بجلال الله وعظمته وكبريائه.

ومنها: مضرة التقليد.

ومنها: ضرورة الأمة إلى ما جاء به رسول الله ﷺ علمًا وعملًا بما يدل عليه الكتاب والسنة، فإن ضرورة العبد إلى ذلك فوق كل ضرورة.

الشـرح:

الشاهد من هذا: أن أولئك توجهوا إلى الصور - صور الصالحين - فكانوا أهلَ علمٍ، يعلمون أَنَّهم إذا اتخذوا الصُّورَ، فإنهم لن يعبدوها، لكن كانت الصور تلك للصالحين والمعظمين وسيلة وطريق وسبب لأن عُبِدَت في المستقبل لما نُسِيَ العلم، والشيطان ربما أَتَى إلى الصورة، فجعل في عيني الناظر إليها أو المخاطِب لها أنها تتحدث، وأن فَمَ المصوَّر يتكلم،

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢١٣).

وأنه يُسمع منه كلام، ونحو ذلك من الأشياء وأصناف التصرفات التي تجعل القلوب تتعلق بتلك الروحانيات كما يقول وتلك الأرواح، فيُغرَى أولئك بهم، وهذا هو الذي حصل عند القوم الذين عكفوا على القبور وعبدوا أهلها مع الله عَزَّوَجَلَّ ، يأتي ويقول: ذهبت إلى القبر الفلاني، فكلمني أبي، وهو شيطان نطق على لسان أبيه، وربما تصوَّر بصورة أبيه، فخرج له في ظلامٍ ونحوه، فيحدِّثه أبوه بصوته الذي يعرفه، أو يحدثه العالم أو الولي بصوته الذي يعرفه منه، فتقع الفتنة، وهذا من الشيطان؛ ولهذا قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هنا كلمة تبين السبب في ذلك، فقال: «**أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ**»، والوحي: إلقاءٌ في خفاء[١]، الشيطان ما يتحدث علنًا، لكن أوحى، يعني: ألقى في خفاء، الوحي هو: إلقاء الخبر في خفاء، فألقى في رُوعِهم، ألقى في أنفسهم ذلك الأمر، فكان سببًا للشرك بالله عَزَّوَجَلَّ ، أول الأمر ما عُبِدت، جُعِلَت وسائل الشرك من الصور، والأنصاب، والتسمية بأسماء الصالحين، وكان ذلك وسيلة إلى الشرك، لم تُعبَد، جعلوا الوسائل، لكنهم عندهم من العلم ما يحجزهم عن أن يعبدوا أولئك الصالحين، لكن لما نُسِي العلم عُبِدت.

وهذا الفعل الذي فعلوه بإيحاء الشيطان كان من الغلو في أولئك الصالحين، **وهذا وجه الشاهد** من أَنَّهم لمَّا مَاتوا عَكفُوا على قبورِهم، أو صوَّرُوا تلك الصور، أَو نَصَبُوا الأنصاب في أماكنهم ليتذكروهم، وليكون أنشط لهم في العبادة أو العلم، ولكنهم لما فعلوا ذلك، كان ذلك سببًا من أسبابِ العبادةِ؛ لأنهم غَلُوا في الصالحين، وهذا هو مراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من إيراد هذا الأثر.

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ص١٠٤٦)، والقاموس المحيط (٤/ ٣٩١)، فصل(الحاء باب الواو والياء)، والمصباح المنير (ص٥٣٥)، ومختار الصحاح (ص٧١٣) مادة: (و ح ى).

وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ». أَخْرَجَاهُ(١).

ش: قوله: (وَعَنْ عُمَرَ) هو ابن الخطاب بن نفيل - بنون وفاء مصغرًا - العدوي أمير المؤمنين، وأفضل الصحابة بعد الصديق رضي الله عنهما. ولي الخلافة عشر سنين ونصفا، فامتلأت الدنيا عدلًا، وفتحت في أيامه ممالك كسرى وقيصر، واستشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين رضي الله عنه.

قوله: «لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ». الإطراء مجاوزة الحد في المدح والكذب عليه. قاله أبو السعادات(٢).

وقال غيره: أي: لا تمدحوني بالباطل، ولا تجاوزوا الحد في مدحي.

قوله: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ» أي: لا تمدحوني، فتغلوا في مدحي كما غلت النصارى في عيسى عليه السلام، فادعوا فيه الإلهية. وإنما أنا عبد الله ورسوله، فصفوني بذلك كما وصفني ربي، فقولوا عبد الله ورسوله، فأبى المشركون إلا مخالفة أمره وارتكاب نهيه، وعظموه بما نهاهم عنه وحذرهم منه، وناقضوه أعظم مناقضة، وضاهوا النصارى في غلوهم وشركهم، ووقعوا في المحذور، وجرى منهم من الغلو والشرك شعرًا ونثرًا ما يطول عده، وصنفوا فيه مصنفات.

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله عن بعض أهل زمانه أنه جوز الاستغاثة

---

(١) سبق تخريجه (ص٨٨).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٢٣).

....

بالرسول ﷺ في كل ما يستغاث فيه بالله، وصنف في ذلك مصنفًا رده شيخ الإسلام، ورده موجود بحمد الله(١).

ويقول: إنه يعلم مفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا الله. وذكر لهم أشياء من هذا النمط. نعوذ بالله من عمى البصيرة، وقد اشتهر في نظم البوصيري قوله(٢):

يا أكرمَ الخلقِ مَا لِيَ مَنْ أَلُوذُ بِهِ   سِوَاكَ عِنْدَ حُدُوثِ الْحَادثِ الْعَمَمِ

وما بعده من الأبيات التي مضمونها إخلاص الدعاء واللياذ والرجاء والاعتماد في أضيق الحالات وأعظم الاضطرار لغير الله، فناقضوا الرسول ﷺ بارتكاب ما نهى عنه أعظم مناقضة، وشاقوا الله ورسوله أعظم مشاقة، وذلك أن الشيطان أظهر لهم هذا الشرك العظيم في قالب محبة النبي ﷺ وتعظيمه، وأظهر لهم التوحيد والإخلاص الذي بعثه الله به في قالب تنقيصه، وهؤلاء المشركون هم المتنقصون الناقصون، أفرطوا في تعظيمه بما نهاهم عنه أشد النهي، وفرطوا في متابعته، فلم يعبؤوا بأقواله وأفعاله، ولا رضوا بحكمه ولا سلموا له. وإنما يحصل تعظيم الرسول ﷺ بتعظيم أمره ونهيه، والاهتداء بهديه، واتباع سنته، والدعوة إلى دينه الذي دعا إليه ونصرته، وموالاة من عمل به، ومعاداة من خالفه. فعكس أولئك المشركون ما أراد الله ورسوله علمًا وعملًا، وارتكبوا ما نهى عنه ورسوله. فالله المستعان.

---

(١) وهو كتاب (الاستغاثة)، أو (الرد على البكري)، وهومطبوع ولله الحمد والمنة.
(٢) انظر: ديوان البوصيري (ص٢٤٨).

الشرح:

هذا فيه نهي عن إطرائه ﷺ، والإطراء هو: **مُجاوزةِ الحدِّ** - أيضًا - في المدح، فالغلو عام في أشياء كثيرة، قد يكون في المدح، قد يكون في الذم، قد يكون في الفهم، قد يكون في العلم، قد يكون في العمل، لكن الإطراء الغلو في المدح، الغلو في الثناء، الغلو في الوصف، والنبي ﷺ نهى عن إطرائه كإطراء النصارى ابن مريم وقال: «**إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ**».

قوله هنا: «**كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ**» (الكاف) هنا بعض الناس يظن أنها كاف المثلية، يعني: لا تطروني بمثل ما أطرت النصارى ابن مريم، ويقول: إن النصارى أطرت ابن مريم في شيء واحد، وهو أن قالوا: هو ولد لله عَزَّوَجَلَّ ، والنبي ﷺ نهى أن تُجعَل له رتبة البنوة، فإذا كان كذلك ما عداه فجائز، وهذا هو قول الخرافيين؛ كما قال البوصيري في هذا المقام(١):

دَعْ مَا ادَّعَتْهُ النَّصَارَى فِي نَبِيِّهِمُ ... وَاحْكُمْ بِمَا شِئْتَ مَدْحًا فِيهِ واحْتَكِمِ

يعني: لا تقل: إنه ولد لله، أو إنه ابن لله، وبعد ذلك قل ما شئت غير ملوم وغير مُثرَّب عليك.

الوجه الثاني: وهو الفهم الصحيح، وهو الذي يدل عليه السياق: أن (الكاف) هنا هي كاف القياس، أي: لا تطروني إطراءً كما أطرت النصارى ابن مريم.

وكاف القياس هي كاف التمثيل الناقص بأن يكون هناك شبه بين ما بعدها وما قبلها في أصل الفعل «**لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ**

(١) انظر: ديوان البوصيري (ص٢٤١).

مَرْيَمَ»، فهنا نَهى أن يُطرى ﷺ كما حصل أن النصارى أطرت، فهو تمثيل للحدث بالحدث، لا تمثيل أو نهي عن نوع الإطراء، قال: «**لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ**»، فنهى عن إطراءٍ له ﷺ لأجل أن النصارى أطرت ابن مريم، فقادهم ذلك إلى الكفر والشرك بالله وادعاء أنه ولد لله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا قال: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ».

فإذًا الكاف هنا ليست كاف التمثيل الكامل بأن يكون ما بعدها مماثلًا لما قبلها تمامًا في الوصف، وإنما هي كاف التمثيل الذي يكون ما بعده مشتركًا مع ما قبله في المعنى، وهي القياسية التي تجمعها العلة؛ ولهذا يقول الفقهاء - كما هو معلوم -: هذا كهذا، يقول مثلًا: نبيذ غيرالتمر والعنب كنبيذ التمر والعنب، مساواة بين هذا وهذا؛ لوجود أصل المعنى بينهما، وهنا نهيٌ عن الإطراء لأجل وجود أصل الإطراء في الاشتراك بين إطراء النصارى وما سبَّبه من الشرك وإطراء ما لو أُطرِي النبي ﷺ وما سيُسبِّبه من الشرك.

والأمة في كثير من طوائفها خالفت ذلك، وأطرت النبي ﷺ إطراءً، حتى بلغ أن جعلوا من علومه علم اللوح والقلم، وأن جعلوا من جوده الدنيا وضرتها، وأن جعلوا له من الملك نصيبًا، وتعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

أرشدهم بقوله: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ»، وهذا هو الكمال في حقه ﷺ أن يكون رسولًا، هذا أشرف مقاماته ﷺ.

وَقَالَ: قَالَ: رَسُولُ الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ»[١].

ش: هذا الحديث ذكره المصنف بدون ذكر راويه. وقد رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وهذا لفظ رواية أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ الْعَقَبَةِ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ: هَاتِ، الْقُطْ لِي فَلَقَطْتُ لَهُ حَصَيَاتٍ هُنَّ حَصَى الْخَذْفِ، فَلَمَّا وَضَعْتُهُنَّ فِي يَدِهِ، قَالَ: بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ».

قال شيخ الإسلام: هذا عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال، وسبب هذا اللفظ العام رمي الجمار، وهو داخل فيه، مثل الرمي بالحجارة الكبار، بناء على أنه أبلغ من الصغار. ثم علله بما يقتضي مجانبة هدي من كان قبلنا إبعادًا عن الوقوع فيما هلكوا به، فإن المشارك لهم في بعض هديهم يخاف عليه من الهلاك[٢].

الشرح:

هذا نهيٌ عن الغلو بأنواعه، وأن من قبلنا إنما أهلكهم الغلو، أهلكهم من جهة الدين، وأهلكهم أيضًا من جهة الدنيا أنهم غلوا في دينهم، فالغلو سبب لكل شر، والاقتصاد سبب في كل فلاح وخير، والغلو منهيٌ عنه

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٠، ٥/ ٢٩٨)، والنسائي (٣٠٥٩)، وابن ماجه (٣٠٢٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٢٨-٣٢٩).

بجميع صوره في الأقوال والأعمال، أقوال القلب وأعمال القلوب، وكذلك أقوال اللسان وأعمال الجوارح، فالغلو سبب لهلاك العبد في دينه ودنياه.

والغلو لفظ جاء في الكتاب والسنة؛ كما قال الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال ﷺ: «**أَمْثَالَ هَؤُلَاءِ فَارْمُوا - لما قبض على حصى الخذف - يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ في الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ في الدِّينِ**»، فنهى عن الغلو، والغلو كما أنه يكون في الاعتقاد، كذلك يكون في العبادة، وحقيقة الغلو في تعريفه الشرعي: (هو الزيادة عما أذن به شرعًا في السلوك، أو في التعبد، أو في الاعتقاد) يعني: في التدين إذا زاد في الدين عما أذن به، فإنه يكون غاليًا، كما أنه إذا زاد في الإنفاق، أو في الفعل عما أذن به، صار مسرفًا، أما التقصير، فهو: ترك ما أمر به العبد، بأن يقصر، ويجفو، ويتبع الشهوات، وهو عكس الغلو، فأولئك يغلون في الاعتقاد، أو يغلون في الإثبات، أو يغلون في السلوك، مثاله: الخوارج غلوا في عدة جوانب، غلوا في العقيدة، فضلوا، وكفروا، وتركوا نهج الصحابة رضي الله عنهم، وغلوا في العبادة، حتى إن أحد الصحابة رضي الله عنهم يحقر صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم؛ كما جاء في الحديث[1]، وغلوا أيضًا في الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقاتلوا جهادًا من

---

(١) الخوارج هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حين جرى أمر المحكمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، وفيهم قال النبي ﷺ: «**يَحْقِرُ أحدكم صَلَاتَهُ مع صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مع صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**». أخرجه البخاري (٦٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيًا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان. انظر: مقالات الإسلاميين (ص٤، ٨٦)، والفرق بين الفرق (ص٥٤)، والملل والنحل (١/ ١١٤).

لا يستحق القتال شرعًا، بل من يحرم قتاله، حتى آل الأمر بغلوهم أنهم تعبدوا بقتل خيار الناس مثل الصحابة ﷺ، فأكرم الصحابة ﷺ وأعلاهم منزلة وأفضلهم في زمنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومع ذلك تقربوا إلى الله بقتله، بل أساس قتل عثمان رضي الله عنه هو من فعل الخوارج، قتلوا عليًا رضي الله عنه، وهم يتمنون الجنة بقتل عثمان وبقتل علي رضي الله عنه لشدة غلوهم؛ كما وصفهم النبي ﷺ: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»(١)، يعني: أهل الشرك.

وأما التقصير، فهو حال أهل الشهوات الذين تركوا العبادة، وتركوا طاعة الله عز وجل، ولم يبلغوا ما أمر الله عز وجل به، بل هم في تقصير وغشيان للشهوات والمحرمات والكبائر، لا يتوبون، ولا يتذكرون، هؤلاء يقابلون المتشددين، يقابلهم أهل التساهل والكبائر والذنوب والمعاصي.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ. قَالَهَا ثَلَاثًا»[1].

ش: قوله: (وَلِمُسْلِم عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ. قَالَهَا ثَلَاثًا»).

قال الخطابي: المتنطع: المتعمق في الشيء، المتكلف البحث عنه على مذاهب أهل الكلام الداخلين فيما لا يعنيهم، الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم[2].

ومن التنطع: الامتناع من المباح مطلقًا، كالذي يمتنع من أكل اللحم والخبز، ومن لبس الكتان والقطن، ولا يلبس إلا الصوف، ويمتنع من نكاح النساء، ويظن أن هذا من الزهد المستحب. قال الشيخ تقي الدين: فهذا جاهل ضال، انتهى[3].

وقال ابن القيم ﵀: قال الغزالي: والمتنطعون في البحث والاستقصاء.

وقال أبو السعادات: هم المتعمقون الغالون في الكلام، المتكلمون بأقصى حلوقهم. مأخوذ من النطع، وهو الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل متعمق قولًا وفعلًا[4].

وقال النووي: فيه كراهة التقعر في الكلام بالتشدق وتكلف

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠).
(٢) انظر: معالم السنن (٧/ ١٣).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٥١١).
(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ٧٤).

....

الفصاحة، واستعمال وحشى اللغة ودقائق الإعراب في مخاطبة العوام ونحوهم[١].

قوله: «قَالَهَا ثَلَاثًا». أي: قال هذه الكلمة ثلاث مرات، مبالغة في التعليم والإبلاغ، فقد بلغ البلاغ المبين. صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

الشرح:

قوله: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ». أي: الذين تنطعوا في ما يأتون به في أفعالهم، أو أقوالهم، وهم الذين جاوزوا الحد في ذلك، وابتغوا علم شيء، أو تكلفوا شيئًا لم يأذن به الله، فزادوا عما أذن لهم، فأتوا بأشياء لم يُؤذَن لهم فيها.

والتنطع والإطراء والغلو معانٍ متقاربة يجمعها الغلو، الغلو يشمل الإطراء، ويشمل التنطع، فكل تنطع وكل إطراء غلو، والغلو اسم جامع لهذه جميعًا، فالشيخ ﷺ في هذا الباب بين أن سبب كفر بني آدم وسبب تركهم دينهم هو الغلو في الصالحين بأن جاوزوا الحد فيهم، جاوز قوم نوح الحد في الصالحين فيهم، فعكفوا على قبورهم، وألَّهوها فصارت آلهة، والنصارى غَلَت في رسولهم عيسى عليه السلام وفي الحواريين وفي البطارقة حتى جعلوهم آلهة مع الله عز وجل يستغيثون بهم، ويألهونهم،

(١) انظر: رياض الصالحين (ص٥٩٠).

ويسألونهم، ويعبدونهم، وكذلك في هذه الأمة جُعِلَ للنبي ﷺ نصيب من خصائص الإله، وهذا هو عين ما نَهَى عنه ﷺ بقوله: **«لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ»**.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: أَنَّ مَنْ فَهِمَ هَذَا الْبَابَ وَبَابَيْنِ بَعْدَهُ، تَبَيَّنَ لَهُ غُرْبَةَ الْإِسْلَامِ، وَرَأَى مِنْ قُدْرَةِ اللهِ وَتَقْلِيبِهِ لِلْقُلُوبِ الْعَجَبَ.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَوَّلِ شِرْكٍ حَدَثَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَنَّهُ بِشُبْهَةِ الصَّالِحِينَ.

الثَّالِثَةُ: أَوَّلُ شَيْءٍ غُيِّرَ بِهِ دِينُ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَا سَبَبُ ذَلِكَ مَعَ مَعْرِفَةِ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَهُمْ.

الرَّابِعَةُ: قَبُولُ الْبِدَعِ مَعَ كَوْنِ الشَّرَائِعِ وَالْفِطَرِ تَرُدُّهَا.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ كُلِّهِ مَزْجُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ، فَالْأَوَّلُ: مَحَبَّةُ الصَّالِحِينَ، وَالثَّانِي: فِعْلُ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ شَيْئًا أَرَادُوا بِهِ خَيْرًا، فَظَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِهِ غَيْرَهُ.

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ نُوحٍ.

السَّابِعَةُ: جِبِلَّةُ الْآدَمِيِّ فِي كَوْنِ الْحَقِّ يَنْقُصُ فِي قَلْبِهِ، وَالْبَاطِلُ يَزِيدُ.

الثَّامِنَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِمَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ الْبِدْعَةَ سَبَبُ الْكُفْرِ.

التَّاسِعَةُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِمَا تَؤُولُ إِلَيْهِ الْبِدْعَةُ وَلَوْ حَسُنَ قَصْدُ الْفَاعِلِ.

الْعَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَهِيَ النَّهْيُ عَنِ الْغُلُوِّ، وَمَعْرِفَةُ مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مَضَرَّةُ الْعُكُوفِ عَلَى الْقَبْرِ لِأَجْلِ عَمَلٍ صَالِحٍ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ النَّهْيِ عَنِ التَّمَاثِيلِ، وَالْحِكْمَةِ فِي إِزَالَتِهَا.

الثالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ عِظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْهَا.

الرَّابِعَةَ عَشَرَ: وَهِيَ أَعْجَبُ وَأَعْجَبُ قِرَاءَتُهُمْ إِيَّاهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَتُهُمْ بِمَعْنَى الْكَلَامِ، وَكَوْنِ اللهِ حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ قُلُوبِهِمْ حَتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ فِعْلَ قَوْمِ نُوحٍ هُوَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ مَا نَهَى اللهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ، فَهُوَ الْكُفْرُ الْمُبِيحُ لِلدَّمِ وَالْمَالِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: ظَنُّهُمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ صَوَّرُوا الصُّوَرَ أَرَادُوا ذَلِكَ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْبَيَانُ الْعَظِيمُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ»، فَصَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ بَلَّغَ الْبَلَاغَ الْمُبِينَ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: نَصِيحَتُهُ إِيَّانَا بِهَلَاكِ الْمُتَنَطِّعِينَ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا لَمْ تُعْبَدْ حَتَّى نُسِيَ الْعِلْمُ، فَفِيهَا بَيَانُ مَعْرِفَةِ قَدْرِ وُجُودِهِ وَمَضَرَّةِ فَقْدِهِ.

الْعِشْرُونَ: أَنَّ سَبَبَ فَقْدِ الْعِلْمِ مَوْتُ الْعُلَمَاءِ.

❀ ❀ ❀

١٩ - بَابُ
مَا جَاءَ مَنْ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبَدَ اللَّهَ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ فَكَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟!

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ مَنْ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبَدَ اللهَ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ فَكَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟!). أي: الرجل الصالح؛ فإن عبادته هي الشرك الأكبر، وعبادة الله عنده وسيلة إلى عبادته، ووسائل الشرك محرمة؛ لأنها تؤدي إلى الشرك الأكبر وهو أعظم الذنوب.

الشرح:

هذا (بَابُ مَا جَاءَ مَنْ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبَدَ اللهَ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ فَكَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟!). هذا الباب مع الأبواب بعده في بيان أن النبي ﷺ كان حريصًا على هذه الأمة، وكان بالمؤمنين ﷺ رؤوفًا رحيمًا، ومن تمام حرصه على الأمة أنْ حذَّرهم كل وسيلة من وسائل الشرك التي تصل بهم إلى الشرك، وسدَّ جميع الذرائع الموصلة إلى الشرك، وغَلَّظ في ذلك، وشدَّد فيه، وأبدى، وأعاد، حتى إنه بيَّن ذلك خشية أن يفوت تأكيده، وهو يعاني سكرات الموت ﷺ.

فهذه الأبواب في بيان وسائل الشرك الأكبر، وأن الشرك الأكبر له وسائل، وله ذرائع يجب سدها، ويجب منعها رعاية وحماية للتوحيد؛ ولأن النبي ﷺ غَلَّظ فيمن يفعلون شيئًا من تلك الوسائل، أو الذرائع الموصلة إلى الشرك. فهذا الباب في بيانِ أَحد الوسائل الموصلة إلى الشرك، والذرائع التي يحب منعها.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (بَابُ مَا جَاءَ مَنْ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبَدَ اللهَ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ فَكَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟!) صورة ذلك: أن يأتي إلى قبر رجل صالح يعلم صلاحه، إما أن يكون من الأنبياء والمرسلين، أو أن يكون من صالحي هذه الأمة، أو صالحي أمة غير هذه الأمة، فيتحرى ذلك المكان كي يعبد الله وحده دون ما سواه، فيأتي إلى هذا القبر، أو يأتي إلى هذه البقعة لكي يعبد الله فيها رجاء بركة هذه البقعة.

وهذا يروج عند كثيرين في أن ما حول القبور - قبور الصالحين، أو قبور الأنبياء - مبارك، وأن العبادة عندها ليست كالعبادة عند غيرها، والنبي ﷺ غلَّظ في ذلك، مع أن المغلَّظ عليه لم يعبُد إلا الله عَزَّوَجَلَّ، ولم يعبد صاحب القبر، لكنه اتخذ ذلك المكان رجاء بركته، ورجاء تنزل الرحمات - كما يقولون - ورجاء تنزل النسمات والفضل من الله عليه، واختاره لأجل بركته، ولكنه لم يعبد إلا الله عَزَّوَجَلَّ، ومع ذلك لعن النبي ﷺ ذلك الصنف الذين يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد.

(فِيمَنْ عَبَدَ اللهَ) يعني: لم يشرك بالله، عبد الله وحده، صلى لله مخلصًا، أو دعا لله مخلصًا، أو تضرع واستغاث واستعاذ بالله عَزَّوَجَلَّ مخلصًا.

(عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ) لكنه تحرى القبر لأجل البركة، والرجل الصالح - كما سبق أن ذكرنا - هو المقتصد الذي أتى بالواجبات، وابتعد عن المحرمات، وأعلى منه درجة السابق بالخيرات، فالصالحون من الرجال والنساء مقامات: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٣] بعض أهل العلم يعبر في تعريف الرجل الصالح بقوله: الصالح من عباد الله هو: القائم بحقوق الله، القائم بحقوق عباده، وهذا صحيح، ولأن المقتصد قائم بحقوق الله قائم بحقوق عباده، أتى بالواجبات، وانتهى عن المحرمات، وأعظم منه درجة السابق بالخيرات، فأهل السبق بالخيرات من

العباد لا يجوز أن تُعظَّم قبورهم، وأن يُغلَى فيها بظنٍّ أن البقعة التي حول القبر بقعة مباركة، فإن هذا جاء فيه الوعيد الذي يأتي في هذا الباب وغلَّظ فيه ﷺ.

(فَكَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟!) يعني: هذا التغليظ، ولَعْن من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد ومن أسرج على القبور، أو من عظم القبور، وعظَّم من فيها، وعبد الله عَزَّوَجَلَّ عندها، عبد الله وحده، جاء فيه اللعن، وجاء فيه أنه من شرار الخلق عند الله، فكيف إذا توجه ذلك العابد إلى صاحب القبر يدعوه، ويرجوه، أو يخافه، أو يأمل منه، أو يستغيث به، أو يصلي له، أو يذبح له، أو يستشفع به؟!! لاشك أن هذا أعظم وأعظم في التغليظ من عبادة الله وحده عند قبر رجل صالح؛ لهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من تأمل هذه الأحاديث التي سترد فإنه - هذا مقتضى كلام الشيخ في التبويب - فإنه يجد أن التغليظ يكون أشد وأشد - لو كان في القلوب إيمان ومحبة للنبي ﷺ - يكون أشد وأشد إذا عُبِد صاحب ذلك القبر، فإذا صُلِّي له، هل هو بمنزلة من صلَّى لله عنده؟ ذاك وسيلة، وهذا غاية، هذا شركٌ أكبر، فأولئكَ شرار الخلق عند الله مع أنهم فعلوا وسائل الشرك ووسائل المحرمات، فكيف بمن فعل الشرك الأكبر بعينه، وتوجه إلى قبور الصالحين، واتخذها أوثانًا مع الله عَزَّوَجَلَّ ؟!! لا شك أن هذا أبلغ وأبلغ في التغليظ، وذلك لأنه من الشرك الأكبر المخرج من ملة الإسلام إذا فعله مسلم.

(فَكَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟!) عَبَدهُ يعني: عَبَدَ القبرَ، أو عبدَ الرَّجُلَ؛ لأن العبادة - عبادة القبوريين - تارة تتوجه إلى القبر، وتارة تتوجه إلى صاحب القبر، بل وتارة تتوجه إلى ما حول القبر، فالأبنية المحاطة بالقبور في قبور الأولياء عندهم التي بُنيت على القبور، وصارت مشاهد، تارة تتخذ تلك الستور الحديدية أنها آلهة، فإذا تمسحوا بها، رجوا منها البركة، واتخذوها

وسيلة إلى الله عَزَّوَجَلَّ يعكفون عندها، فيتخذون تلك المشاهد أوثانًا، يعبدونها، ويرجونها، ويخافونها، وإذا ضم أحدهم إلى صدره تلك المشاهد، أو الحديد، أو الستور، ونحو ذلك، فكأنه صار مقرَّبًا عن الله، وقُبلَت وسيلته تلك، وهذا نوع من أنواع اتخاذ المشاهد أوثانًا، كذلك اتخاذ القبور أوثانًا، أو اتخاذ الرجل الصالح، الذي هو متبرئ من أولئك ومن عبادتهم له، يتخذونهم آلهة مع الله إذا توجهوا إليهم بالعبادة، وقد علمنا أن العبادة معناها واسع، وأنه قد تكون بالصلاة له، أو بدعوته، بسؤاله، بطلبه كشف المدلهمات، أو جلب الخيرات، أو الذبح له، أو وضع النذور له، ونحو ذلك من أنواع العبادة، وهذا هو الواقع عند أولئك الذين يعبدون الأوثان وقبور الصالحين.

فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الحَبَشَةِ وما فِيهَا مِنَ الصُّوَرِ، فَقَالَ: أُولَئِكِ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ العَبْدُ الصَّالِحُ، أَوِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكِ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»(١).

فَهؤلاءِ جَمَعُوا بينَ فِتْنَتَينِ: فِتْنَةِ القُبُورِ، وَفِتْنَةِ التَّمَاثِيلِ(٢).

ش: قوله: (فِي الصَّحِيحِ) أي: الصحيحين.

قوله: «أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ» هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر ابن مخزوم القرشية المخزومية. تزوجها رسول الله ﷺ بعد أبي سلمة سنة أربع، وقيل: ثلاث، وكانت قد هاجرت مع أبي سلمة إلى الحبشة ماتت سنة اثنتين وستين.

قوله: «ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وفي الصحيحين أن أم حبيبة وأم سلمة رضي الله عنهما ذكرتا ذلك لرسول الله ﷺ، والكنيسة بفتح الكاف وكسر النون: معبد النصارى.

قوله: «أُولَئِكِ» بكسر الكاف خطاب للمرأة.

قوله: «إِذَا مَاتَ فِيهِمُ العَبْدُ الصَّالِحُ، أَوِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ» هذا - والله أعلم - شك من بعض رواة الحديث: هل قال النبي ﷺ هذا أو هذا؟ ففيه التحري في الرواية، وجواز الرواية بالمعنى.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٧، ٤٣٤، ١٣٤١، ٣٨٧٨)، ومسلم (٥٢٨).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٠٣).

....

قوله: «وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ» الإشارة إلى ما ذكرت أم سلمة وأم حبيبة من التصاوير التي في الكنيسة.

قوله: «أُولَئِكِ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»، وهذا يقتضي تحريم بناء المساجد على القبور، وقد لعن ﷺ من فعل ذلك كما سيأتي.

قال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيمًا لشأنهم، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها، واتخذوها أوثانًا لعنهم النبي ﷺ.

قال القرطبي: وإنما صور أوائلهم الصور ليتأسوا بها، ويتذكروا أعمالهم الصالحة، فيجتهدوا كاجتهادهم، ويعبدوا الله عند قبورهم، ثم خلفهم قوم جهلوا مرادهم، ووسوس لهم الشيطان أن أسلافهم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها. فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك؛ سدًا للذريعة المؤدية إلى ذلك.

قوله: «فَهؤلاءِ جَمَعُوا بينَ فِتْنَتَينِ: فِتْنَةِ القُبُورِ، وَفِتْنَةِ التَّمَاثِيلِ» فتنة القبورِ وفتنة التماثيلِ. هذا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ذكره المصنف رحمه الله تنبيهًا على ما وقع من شدة الفتنة بالقبور والتماثيل، فإن الفتنة بالقبور كالفتنة بالأصنام أو أشد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وهذه العلة - التي لأجلها نهى الشارع ﷺ عن اتخاذ المساجد على القبور - هي التي أوقعت كثيراً من الأمم إما في الشرك الأكبر أو فيما دونه من الشرك.

فإن النفوس قد أشركت بتماثيل الصالحين، وتماثيل يزعمون أنها

....

طلاسم الكواكب ونحو ذلك. فإن الشرك بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه أقرب إلى النفوس من الشرك بخشبة أو حجر.

ولهذا تجد أهل الشرك يتضرعون عندها، ويخشعون ويخضعون، ويعبدون بقلوبهم عبادة لا يفعلونها في بيوت الله ولا وقت السحر، ومنهم من يسجد لها، وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها والدعاء ما لا رَحِمَهُ اللهُيرجونه في المساجد.

فلأجل هذه المفسدة حسم النبي ﷺ مادتها، حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقًا، وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته، كما يقصد بصلاته بركة المساجد، كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها، لأنها أوقات يقصد فيها المشركون الصلاة للشمس، فنهى أمته عن الصلاة حينئذ، وإن لم يقصد ما قصده المشركون؛ سدًا للذريعة.

وأما إذا قصد الرجل الصلاة عند القبور متبركًا بالصلاة في تلك البقعة، فهذا عين المحادة لله ولرسوله، والمخالفة لدينه وابتداع دين لم يأذن به الله، فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين الرسول ﷺ: أن الصلاة عند القبور منهي عنها، وأنه ﷺ لعن من اتخذها مساجد، فمن أعظم المحدثات وأسباب الشرك: الصلاة عندها واتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها. وقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك والتغليظ فيه.

وقد صرح عامة الطوائف بالنهي عن بناء المساجد عليها؛ متابعة منهم للسنة الصحيحة الصريحة، وصرح أصحاب أحمد وغيرهم من

....

أصحاب مالك والشافعي بتحريم ذلك، وطائفة أطلقت الكراهة، والذي ينبغي أن تحمل على كراهة التحريم؛ إحسانًا للظن بالعلماء، وأن لا يظن بهم أن يجوزوا فعل ما تواتر عن رسول الله ﷺ لعن فاعله والنهي عنه. ا.هـ. كلامه رحمه الله [(١)].

الشرح:

أم سلمة رضي الله عنها لما كانت في الحبشة رأت كنيسة، ورأت في تلك الكنيسة صور الصالحين، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «**أُولَئِكِ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ العَبْدُ الصَّالِحُ، أَوِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ**» قد يكون نبيًا من أنبيائهم، أو عبدًا من عباد الله الصالحين فيهم، ماذا عملوا معه؟ قال: «**بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا**»، فيجعلون المسجد، وهو مكان العبادة في اللغة بما يدخل فيه الكنيسة، مكان العبادة يقال له: مسجد، والمسجد مكان السجود، والسجود هو: الخضوع والتذلل لله عز وجل، فالمسجد يطلق على كل مكان يتخذ لعبادة الله عز وجل؛ كما قال النبي ﷺ: «**وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»[(٢)]، فمكان العبادة يقال له: مسجد[(٣)]، فالكنيسة هنا قال النبي ﷺ

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، بلفظ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**». واللفظ للبخاري.

(٣) انظر: لسان العرب (٣/ ٢٠٤، ٢٠٥)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٣٠١).

في شأنها: «بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا»، يعني: مكانًا للعبادة، فإذًا الكنائس بُنيت على القبور، قبور أولئك الصالحين، وصوروا فيها الصور، جعلوا صورة ذلك العبد على قبره أو فوق قبره على الحائط؛ لكي يدلوا الناس على عبادة الله بتعظيم ذلك الرجل الصالح وتعظيم قبره، فاتخذوا البناء على القبور - الذي هو وسيلة من وسائل الشرك الأكبر ومن البدع التي يحدثها الخلوف بعد الأنبياء - اتخذوا ذلك فوق القبور، وتعبدوا فيها، قال ﷺ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ».

«أُولَئِكِ» الخطاب لأم سلمة رضي الله عنها، والخطاب إذا توجَّه إلى مؤنث تُكسر فيه كاف الخطاب «أُولَئِكِ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ».

من هم شرار الخلق عند الله؟ هم الذين عظَّموا الصالحين، فبنوا على قبورهم مساجد، هل في هذا الحديث أنهم توجهوا بالعبادة لأولئك الصالحين؟ لا، إنما عظموا قبور الصالحين، وجعلوا لهم صورًا، فجمعوا بين فتنتين: فتنة القبور، وفتنة الصور، وفتنة الصور وسيلة من وسائل حدوث الشرك الأكبر، وكذلك فتنة القبور بالبناء عليها، وبتعظيمها، وبإرشاد الناس لها، هذا وسيلة إلى أن يُعتقد في صاحب القبر أن له شيئًا من خصائص الإلهية، أو أنه يتوسط عند الله عز وجل في الحاجات؛ كما حصل ذلك فعلًا.

(فَهؤلاءِ جَمَعُوا بينَ فِتنتينِ: فِتنةِ القُبُورِ، وفِتنةِ التَّمَاثيلِ)، وهذا هو الواقع، وهذا التغليظ في أنهم شرار الخلق عند الله نفهم منه تحذير هذه الأمة أنْ يبنوا على قبر أحدٍ مسجدًا؛ لأنه إن بُني على قبر أحد مسجدٌ من بَنى ذلك، ودل الخلق على تعظيم ذلك القبر، فإنَّهُ من شرار الخلقِ عند الله، وقد قال ﷺ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى

لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: اليَهُودَ، وَالنَّصَارَى، قَالَ: فَمَنْ؟»[1].

فإذًا وجه الدلالة من هذا الحديث: أنه قال: «**أُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ**»، وهذا تغليظ فيمن عبد الله في الكنيسة التي فيها القبور والصور، والقبور والصور من وسائل الشرك بالله عَزَّوَجَلَّ.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَهُمَا عَنْهَا قَالتْ: «لَمَّا نُزِلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ. يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا لَوْلاَ ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» أَخْرَجَاهُ[1].

ش: قوله: (وَلَهُمَا عَنْهَا) أي: البخاري ومسلم. وهو يغنى عن قوله: في آخره: أخرجاه. وعنها أي: عائشة لما قالت:....

قوله: «لَمَّا نُزِلَ» هو بضم النون وكسر الزاي. أي نزل به ملك الموت والملائكة الكرام عليهم السلام.

قوله: «طَفِقَ» بكسر الفاء وفتحها، والكسر أفصح. وبه جاء القرآن، ومعناه: جعل.

قوله: «خَمِيصَةً» بفتح المعجمة والصاد المهملة. كساء له أعلام.

قوله: «فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا». أي: عن وجهه.

قوله: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُبينُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ مِثل ذلك حَلَّ عليه من اللعنة ما حل على اليهودِ والنصاري.

قوله: «يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا» الظاهر أن هذا كلام عائشة رضي الله عنها؛ لأنها فهمت من قول النبي ﷺ ذلك تحذير أمته من هذا الصنيع الذي كانت

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٥، ٤٣٦، ١٣٣٠، ١٣٩٠، ٣٤٥٣، ٤٤٤١، ٥٨١٥)، ومسلم (٥٣١).

....

تفعله اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم، فإنه من الغلو في الأنبياء، ومن أعظم الوسائل إلى الشرك.

ومن غربة الإسلام أن هذا الذي لعن رسول الله ﷺ فاعليه؛ تحذيرًا لأمته أن يفعلوه معه ﷺ ومع الصالحين من أمته قد فعله الخلق الكثير من متأخري هذه الأمة، واعتقدوه قربة من القربات، وهو من أعظم السيئات والمنكرات، وما شعروا أن ذلك محادة لله ورسوله.

قال القرطبي في معنى الحديث: وكل ذلك لقطع الذريعة المؤدية إلى عبادة من فيها؛ كما كان السبب في عبادة الأصنام. انتهى.

إذ لا فرق بين عبادة القبر ومن فيه وعبادة الصنم، وتأمل قول الله تعالى عن نبيه يوسف بن يعقوب حيث قال: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۚ﴾ [يوسف: ٣٨] نكرة في سياق النفي تعم كل شرك.

قوله: «لَوْلاَ ذَلِكَ» أي: ما كان يحذر من اتخاذ قبر النبي ﷺ مسجدًا لَأُبرِزَ قبره، وجعل مع قبور الصحابة الذين كانت قبورهم في البقيع.

قوله: «غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنَّ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» روى بفتح الخاء وضمها، فعلى الفتح يكون هو الذي خشي ذلك ﷺ، وأمرهم أن يدفنوه في المكان الذي قبض فيه. وعلى رواية الضم يحتمل أن يكون الصحابة هم الذين خافوا أن يقع ذلك من بعض الأمة، فلم يبرزوا قبره؛ خشية أن يقع ذلك من بعض الأمة غلوًا وتعظيمًا بما أبدى وأعاد من النهي والتحذير منه، ولعن فاعله.

....

قال القرطبي: ولهذا بالغ المسلمون في سد الذريعة في قبر النبي ﷺ، فأعلوا حيطان تربته، وسدوا المداخل إليها، وجعلوها محدقة بقبره ﷺ، ثم خافوا أن يُتَّخَذَ موضع قبره قبلة إذا كان مستقبل المصلين، فتصور الصلاة إليه بصورة العبادة، فبنوا جدارين من ركني القبر الشماليين، وحرفوهما حتى التقيا على زاوية مثلثة من ناحية الشمال، حتى لا يمكنوا أحدًا من استقبال قبره. انتهى[١].

الشرح:

هذا الحديث من أعظم الأحاديث التي فيها التغليظ في وسائل الشرك، وبناء المساجد على القبور، واتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد.

ووجه ذلك: أنه ﷺ - وهو في ذلك الغم وتلك الشدة ونزول سكرات الموت به ﷺ يعانيها - لم يغفل ﷺ، بل اهتم اهتمامًا عظيمًا - وهو في تلك الحال - بتحذير الأمة من وسيلة من وسائل الشرك، وتوجيه اللعن والدعاء على اليهود والنصارى بلعنة الله؛ لأنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد.

سبب ذلك: أنه ﷺ في تلك الحال يخشى أن يتخذ قبره مسجدًا؛ كما اتخذت قبور الأنبياء قبله مساجد، ومن الذي اتخذ قبور الأنبياء مساجد؟ شرار الخلق عند الله من اليهود والنصارى، الذين لعنهم النبي ﷺ، فقال: «**لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى**»، واللعنة هي: الطرد والإبعاد من رحمة

(١) انظر: المفهم لما أشكل على صحيح مسلم (٢/١٢٨).

الله[1]، وذلك يدل على أنهم فعلوا كبيرة من كبائر الذنوب، وهذا كذلك؛ فإن البناء على القبور واتخاذ قبور الأنبياء مساجد هذا من وسائل الشرك، وهو كبيرة من الكبائر.

قال: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، فإذًا سبب اللعن أنهم اتخذوا قبور الأنبياء مساجد، والنبي ﷺ يلعن ويحذر، وهو في ذلك الموقف العصيب، فقام ذلك مقام آخر وصية أوصى بها ﷺ ألاتُتَّخذ القبور مساجد، فخالف كثير من الفئام في هذه الأمة وصيته ﷺ.

قوله: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» اتخاذ القبور مساجد يكون على أحد ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يَسجُد على القبر، يعني: يجعل القبر مكان سجوده: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يعني: جعلوا القبر مكان السجود، هذه صورة، وهذه الصورة في الواقع لم تحصل بانتشار؛ لأن قبور الأنبياء في اليهود والنصارى لم تكن مباشِرة للناس يمكن أن يصلوا على القبر، وأن يسجدوا عليه، بل كانوا يعظمون قبور أنبيائهم، فلا يُصلُّوا عليها مباشرة، لكن قوله: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» أبلغ صوره أن يتحذ القبر نفسه مسجدًا، يعني: يصلى عليه مباشرة، وهذه أفظع تلك الأنواع، وهي التي تدل على أعظم وسيلة من وسائل الشرك والغلو بالقبر.

الصورة الثانية: أن يصلى إلى القبر، أن يتخذ القبر مسجدًا، يعني: أن يكون أمام القبر يصلي إليه، فإنه اتخذ القبر - وما حوله له حكمه - اتخذه مكانًا للتذلل والخضوع، والمسجد لا يُعنَى به مكان السجود الذي هو وضع الجبهة على الأرض فقط، وإنما يُعنَى به مكان التذلل والخضوع،

(١) انظر: لسان العرب (١٣/ ٣٨٧)، وتهذيب اللغة (٢/ ٢٤٠)، ومقاييس اللغة (٥/ ٢٥٢).

فاتخذوا قبورهم مساجد، يعني: جعلوها قبلة لهم؛ ولهذا نهى النبي ﷺ أن يُصلَّى إلى القبر؛ لأجل أن الصلاة إليه وسيلة من وسائل التعظيم، وهذا يوافق قول الشيخ رحمه الله في الباب: (**بَابُ مَا جَاءَ مَنْ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبَدَ اللَّهَ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ فَكَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟!**).

قوله: (**عِنْدَ قَبْرٍ**)، نفهم منه هذه الصورة، التي هي أن يكون أمامه القبر، فيجعل القبر بينه وبين القبلة تعظيمًا للقبر.

الصورة الثالثة: أن يتخذ القبر مسجدًا، بأن يَجعَل القبر في داخل بناء، وذلك البناء هو المسجد، فإذا دُفِنَ النبي، قام أولئك بالبناء عليه، فجعلوا حول قبره مسجدًا، واتخذوا ذلك المكان للتعبد وللصلاة فيه، هذه هي الصورة الثالثة، وهي أيضًا موافقة لقول الشيخ رحمه الله: (**عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ**)، وهذا يبين بعض المناسبة في إيراد هذا الحديث تحت الباب.

«**يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا**» يعني: ما سبب اللعن؟ لماذا لعن النبي ﷺ اليهود والنصارى في ذلك المقام العظيم، وهو أنه في سكرات الموت؟

السبب: أنه يريد أن يحذرالصحابة رضي الله عنهم من ذلك، قالت: «**يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا**»، وقد قَبِل الصحابة رضي الله عنهم تحذيره، وعملوا بوصيته، قالت: «**لَوْلاَ ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ**» يعني: أُظهِر وجُعِل قبره مع سائر القبور في البقيع أو نحو ذلك، ولكن كان من العلل التي جعلتهم لا ينقلونه ﷺ من مكانه الذي يُتوفَّى فيه، قوله هنا ﷺ: «**لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**» قالت: «**يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا لَوْلاَ ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ**»، فهذه أحد علتين.

والعلة الثانية: قول أبي بكر رضي الله عنه إنه سمع النبي ﷺ يقول: «**مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ يُقْبَضُ**»[1].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٦٢٨)، والبزار (١/ ٧٠، ١٣٠، ١٨٦)، وأبو يعلى (١/ ٣١، ٣٢)، والآجري في الشريعة (٥/ ٢٣٦١).

قالت: «غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ»، أو «خُشِيَ» تروى بالوجهين.

قوله: «غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ» يعني: ﷺ.

قوله: «أَنَّ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» يعني: أن يتخذ قبره مسجدًا، ويجوز أن تقرأها «غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنَّ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» يعني: خشي الصحابة ﷺ أن يُتخَذ قبره مسجدًا، وهذا تنبيه على إحدى العلتين.

الصحابة ﷺ قبلوا هذه الوصية، وجعلوا دفنه ﷺ في مكانه، وحجرة عائشة التي دُفِن فيها ﷺ كانت عائشة ﵂ أقامت جدارًا بينها وبين القبور، فكانت غرفة عائشة فيها قسمان: قسم فيه القبر، وقسم هي فيه.

وكذلك لما توفي أبو بكر ﵁، ودُفِن بعد رسول الله ﷺ من جهة الشمال كانت أيضًا في ذلك المقام في جزء من الحجرة، ثم بعد ذلك لما دُفِن عمر ﵁ تركت الحجرة ﵄، ثم أُغلِقت الحجرة، فلم يكن ثمَّ باب فيها يُدخَل، وإنما كان فيها نافذة صغيرة، وكانت الغرفة من بناء ليس من حجر ولا من بناء مجصَّص، وإنما كانت من البناء الذي كان في عهده ﷺ من خشب ونحو ذلك.

ثم بعد ذلك لما جاءت الزيادة في المسجد النبوي في عهد الوليد بن عبد الملك، وكان أمير المدينة يومذاك عمر بن عبد العزيز ﵀، وأخذوا شيئًا من حجر زوجات النبي ﷺ، بقيت حجرة النبي ﷺ كذلك، فأخذوا من الروضة - روضة المسجد - أخذوا منها شيئًا، وجعلوا عليه بناء، فبنوه من ثلاث جهات - جدار آخر غير الجدار الأول - بنوه من ثلاث جهات، وجعلوا الجهة التي تكون شمالًا، يعني: جهة الشمال جعلوها مسنمة، جعلوها مثلثة قائمة هكذا، وصار عندنا الآن جداران:

الجدار الأول: مغلق تمامًا، وهو جدار حجرة عائشة، والجدار الثاني: الذي عُمِل في زمن عمر بن عبد العزيز ﵀ في زمن الوليد بن عبد الملك، جعلوا جهة الشمال - وهي عكس القبلة - جعلوها مسنمة؛ لأنه

في تلك الجهة جاءت التوسعة وسعوها من جهة الشمال، فخشوا أن يكون ذلك الجدار مربعًا، يعني: مسامتًا للمستقبِل، فيكون إذا استقبله أحد استقبالًا للقبر، فجعلوه مثلثًا يبعد كثيرًا عن الجدار الأول، وهو جدار حجرة عائشة رحمها الله؛ لأجل أن لا يمكن أحد أن يستقبل؛ لبعد المسافة، ولأجل أن الجدار صار مثلثًا.

ثم بعد ذلك بأزمان جاء جدار ثالث أيضًا، وبُني حول ذينك الجدارين، وهو الذي قال فيه ابن القيم ﷺ في النونية في وصف دعاء النبي ﷺ بقوله: «**اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**»[1] قال[2]:

وَدَعَا بِأَنْ لَا يَجْعَلَ الْقَبْرَ الَّذِي ... قَدْ ضَمَّهُ وَثَنًا مِنَ الأَوْثَانِ

فَأَجَابَ رَبُّ العَالَمِينَ دُعَاءَهُ ... وَأَحَاطَهُ بِثَلَاثَةِ الجُدْرَانِ

حَتَّى غَدتْ أَرْجَاؤهُ بِدُعَائِهِ ... فِي عِزةٍ وَحِمَايةٍ وَصِيانِ

فالنبي ﷺ صار قبره في ثلاثة جدران، وكل جدار ليس فيه باب، ولا يمكن لأحد حتى في زمن الصحابة ﷺ - يعني: في زمن المتأخرين منهم في عهد الوليد وما قبله - لا يمكن أن يدخل ويقف على القبر بنفسه؛ لأنه صار ثَمَّ جداران، وكل جدار ليس له باب، ثم بعد ذلك وُضِعَ الجدار الثالث، وهذا الجدار أيضًا كبير مرتفع إلى فوق، وضعت عليه القبة فيما بعد، وهذا الجدار أيضًا ليس له باب، فلا يستطيع الآن أحد أن يدخل إلى القبر، أو أن يصل القبر، أو أن يتمسح بالقبر، أو أن يرى قبر النبي ﷺ، ثم بعد ذلك وُضِع السور الحديدي هذا، وهذا السور الحديدي بينه وبين الجدار الثالث - الذي ذكرت - نحو متر ونصف في بعض المناطق، ونحو متر في بعضها، وبعضها نحو متر وثمانين إلى مترين في بعضها، يضيق

(١) سيأتي تخريجه (ص١٥٠).
(٢) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٣٥٢).

ويزداد، لكن من مشى، فإنه يمشي بين ذلك الجدار الحديدي وبين الجدار الثالث، فقبر النبي ﷺ عَمِل المسلمون بوصيته ﷺ وأُبعد تمامًا، فلا يمكن أن يصل أحدٌ إلى القبر، ولا يمكن أيضًا أن يُتخَذَ ذلك القبر مسجدًا؛ ولهذا لما جاء الخرافيون في الدولة العثمانية، جعلوا التوسعة التي هي من جهة الشرق جعلوا فيها ممرًا؛ لكي يُمكِّن من يريد أن يطوف بالقبر أو أن يصلي في تلك الجهة، ذلك الممر الشرقي - الذي هو قدر مترين أو نحو ذلك أو يزيد قليلًا - ذلك الممر الشرقي في عهد الدولة السعودية الأولى وما بعدها مُنِع من الصلاة فيه، فكأنه أُخرج من كونه مسجدًا؛ لأنه إذا كان من مسجد النبي ﷺ، فلا يجوز أن يمنعوا أحدًا من الصلاة فيه، فلما منعوا أحدًا أن يصلي فيه، جعلوا له حكم المقبرة، ولم يجعلوا له حكم المسجد، فلا يمكن لأحد أن يصلي فيه، بل يغلقونه وقت الصلاة، أما وقت السلام أو وقت الزيارة، فإنهم يفتحونه للمرور.

فإذًا تبين بذلك أن قبر النبي ﷺ لم يُتخَذ مسجدًا، وإنما دخلت الغرف بالتوسعة في عهد التابعين في المسجد، ولكن جهتها الشرقية خارجة عن المسجد، فصارت كالشيء الذي دخل في المسجد، ولكن حيطان متعددة تمنع أن يكون القبر في داخل مسجد النبي ﷺ، وإنما فيه أربعة جدران تفصل بين المسجد وبين قبر النبي ﷺ، يعني: مكان الدفن، وأعظم من ذلك - مما يدل على أخذ الصحابة والتابعين ﷺ ومن بعدهم بوصية النبي ﷺ هذه وسَدِّ الطرق الموصلة إلى الشرك به ﷺ، وباتخاذ قبره مسجدًا - أنهم أخذوا من الروضة الشريفة - التي هي روضة من رياض الجنة؛ كما قال ﷺ: **«مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي، رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»**[1]، - أخذوا منها قدر ثلاثة أمتار؛ لكي يقوم الجدار الثاني، ثم يقوم الجدار الثالث، ثم يقوم

(١) أخرجه البخاري (١١٩٥)، ومسلم (١٣٩٠)، من حديث عبد الله بن زيد ﷺ، وأخرجه البخاري (١١٩٦)، ومسلم (١٣٩١) من حديث أبي هريرة ﷺ.

السور الحديدي، وأكثر من ثلاثة أمتار، فهذا من أعظم التطبيق، وهو أنهم أخذوا من الروضة، وأجازوا أن يأخذوا من المسجد لأجل أن يُحمَى قبر النبي ﷺ من أن يُتخَذ مسجدًا، وهذا ولا شك من أعظم الفقه في من فعل ذلك، ومن رحمة الله عَزَّوَجَلَّ بهذه الأمة، ومِنْ إجابة دعوة النبي ﷺ بقوله فيما سيأتي بعد هذا الباب: «**اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**»[1].

إذًا فقوله ﷺ: «**لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ. يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا**»: فإنه ﷺ لم يتخذ قبره مسجدًا.

واليوم الموجود قد يكون صورته عند غير المتأمل وغير الفقيه صورته صورة قبر في داخل مسجد، وفي الحقيقة ليست حقيقته أنه قبر في داخل مسجد؛ لوجود الجدران المختلفة التي تفصل بين المسجد وبين القبر؛ ولأن الجهة الشرقية منه ليست من المسجد؛ ولهذا لما جاءت التوسعة الأخيرة، كان مبتدؤها من جهة الشمال بعد نهاية الحجرة بكثير؛ حتى لا تكون الحجرة في وسط المسجد من جهة أنه يكون ثمَّ توسعة من جهة الشرق، وثمَّ الروضة من جهة الغرب، فتكون وسط المسجد، فيكون ذلك من اتخاذ قبره مسجدًا ﷺ.

المقصود من هذا البيان المهم الذي ينبغي أن تعيه جيدًا: أن قبر النبي ﷺ ما اتخذ مسجدًا، ولكن وصيته ﷺ في التحذير قد أُخذ بها في مسجده وفي قبره، ولكن خالفتها الأمة في قبور الصالحين من هذه الأمة، فاتخذوا قبور بعض آل البيت مساجد، وعظموها كما تعظم الأوثان.

---

(١) سيأتي تخريجه (ص١٥٠).

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جُنْدُبِ بَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: «أَنَّهُ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ: إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِيَ مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»(١).

فَقَدْ نَهَى عنهُ في آخِرِ حَيَاتِهِ، ثُمَّ أَنَّهُ لَعَنَ - وَهُوَ في السِّياقِ - مَنْ فعلَهُ، والصَّلاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُبْنَ مَسْجِدٌ، وَهُوَ مَعْنَى قولِهَا: «خُشِيَ أَنَّ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»: فَإِنَّ الصَّحابةَ لَمْ يَكُونُوا لِيبنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلاةُ فِيهِ فَقَدِ اتُخِذَ مَسْجِدًا، بَلْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُصَلَّى فيهِ يُسَمَّى مَسْجِدًا؛ كَمَا قَالَ: «وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»(٢).

ش: قوله: (عَنْ جُنْدُبِ بَنْ عَبدِ اللَّهِ). أي: ابن سفيان البجلي، وينسب إلى جده، صحابي مشهور، مات بعد الستين.

قوله: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ» أي: أمتنع عما لا يجوز لي أن أفعله.

والخلة فوق المحبة، والخليل هو المحبوب غاية الحب، مشتق من الخَلة - بفتح الخاء -، وهي تخلل المودة في القلب؛ كما قال الشاعر:

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢).

(٢) سبق تخريجه (ص١١٩).

....

قَدْ تَخَلَّلْتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَلِذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا

هذا هو الصحيح في معناها؛ كما ذكره شيخ الإسلام وابن القيم وابن كثير وغيرهم رحمهم الله تعالى[١].

قال القرطبي: وإنما كان ذلك؛ لأن قلبه ﷺ قد امتلأ من محبة الله وتعظيمه ومعرفته، فلا يسع خُلَّة غيره.

قوله: «فَإِنَّ اللهِ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا» فيه بيان أن الخلة فوق المحبة[٢].

قال ابن القيم رحمه الله: وأما ما يظنه بعض الغالطين من أن المحبة أكمل من الخلة، وأن إبراهيم خليل الله، ومحمد حبيب الله. فمن جهلهم، فإن المحبة عامة، والخلة خاصة، وهي نهاية المحبة. وقد أخبر النبي ﷺ أن الله قد اتخذه خليلًا، ونفى أن يكون له خليل غير ربه، مع إخباره بحبه لعائشة ولأبيها، ولعمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل وغيرهم رضي الله عنهم. وأيضًا فإن الله يحب التوابين، ويحب المتطهرين، ويحب الصابرين، وخلته خاصة بالخليلين[٣].

قوله: «وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا». فيه بيان أن الصديق أفضل الصحابة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٠٣)، والجواب الكافي (١٣٤).
(٢) انظر: مراتب المحبة في: مدارج السالكين (٣/ ٢٢، ٢٣)، وروضة المحبين (ص٤٧)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص١٦٤).
(٣) انظر: الجواب الكافي (٢٠٠).

....

وفيه الرد على الرافضة وعلى الجهمية، وهما شر أهل البدع، وأخرجهم بعض السلف من الثنتين والسبعين فرقة.

وبسبب الرافضة حدث الشرك، وعبادة القبور، وهم أول من بنى عليها المساجد. قاله المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو كما قال بلا ريب.

وفيه إشارة إلى خلافة أبي بكر؛ لأن من كانت محبته لشخص أشد كان أولى به من غيره. وقد استخلفه على الصلاة بالناس، وغضب ﷺ لما قيل يصلي بهم عمر، وذلك في مرضه الذي توفى فيه ﷺ [(١)].

واسم أبي بكر: عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة الصديق الأكبر، خليفة رسول الله ﷺ، وأفضل الصحابة بإجماع من يعتد بقوله من أهل العلم. مات في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة، وله ثلاث وستون سنة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [(٢)].

قوله: «أَلَا». حرف استفتاح «أَلَا وَأَنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ،...». الحديث.

قال الخلخالي: وإنكار النبي ﷺ صنيعهم هذا مخرج على وجهين:

أحدهما: أنهم يسجدون لقبور الأنبياء تعظيمًا.

الثاني: أنهم يجوزون الصلاة في مدافن الأنبياء والتوجه إليها حالة الصلاة، نظرًا منهم بذلك إلى عبادة الله والمبالغة في تعظيم الأنبياء.

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٦٤، ٧١٢، ٧١٣)، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفيه: «...مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ...».

(٢) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ١٦٩).

....

والأول: هو الشرك الجلي. والثاني: الخفي، فلذلك استحقوا اللعن.

قوله: (فَقَدْ نَهَى عنهُ في آخِرِ حَيَاتِهِ، أي: كما في حديث جندب. وهذا من كلام شيخ الإسلام، وكذا ما بعده.

قوله: (ثُمَّ أَنَّهُ لَعَنَ - وَهُوَ في السِّياقِ - مَنْ فعلَهُ). كما في حديث عائشة رضي الله عنها.

قلت: فكيف يسوغُ بعد هذا التغليظ من سيد المرسلين أن تعظم القبور، ويبنى عليها، ويصلى عندها وإليها؟ هذا أعظم مشاقة ومحادة لله تعالى ولرسوله لو كانوا يعقلون.

قوله: (والصَّلاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُبْنَ مَسْجِدٌ)، أي: من اتخاذها مساجد الملعون فاعله. وهذا يقتضي تحريم الصلاة عند القبور وإليها.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْحَمَّامَ وَالْمَقْبَرَةَ». رواه أحمد وأهل السنن وصححه ابن حبان والحاكم[1].

قال ابن القيم رحمه الله: وبالجملة فمن له معرفة بالشرك وأسبابه وذرائعه وفهم عن رسول الله ﷺ مقاصده، جزم جزمًا لا يحتمل النقيض أن هذه المبالغة واللعن والنهي بصيغته - صيغة: (لا تفعلوا) وصيغة: (فإني أنهاكم عن ذلك) - ليس لأجل النجاسة، بل هو لأجل نجاسة الشرك

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٢)، والترمذي (٣١٧)، وابن ماجه (٧٤٥)، وأحمد (١٨/ ٣٠٧، ٣١٢)، وابن حبان (٣/ ١٠٣، ٤/ ٣٢)، والحاكم (١/ ٢٥١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

. . . .

اللاحقة لمن عصاه، وارتكب ما عنه نهاه، واتبع هواه، ولم يخش ربه ومولاه، وقل نصيبه أوعدم من لا إله إلا الله.

فإن هذا وأمثاله من النبي ﷺ صيانة لحمى التوحيد أن يلحقه الشرك ويغشاه، وتجريد له، وغضب لربه أن يعدل به سواه، فأبى المشركون إلا معصية لأمره وارتكابًا لنهيه، وغرهم الشيطان بأن هذا تعظيم لقبور المشايخ والصالحين، وكلما كنتم لها أشد تعظيمًا وأشد فيهم غلوا، كنتم بقربهم أسعد، ومن أعدائهم أبعد.

ولعمر الله، من هذا الباب دخل الشيطان على عباد يعوق ويغوث ونسر، ودخل على عباد الأصنام منذ كانوا إلى يوم القيامة، فجمع المشركون بين الغلو فيهم والطعن في طريقتهم، فهدى الله أهل التوحيد لسلوك طريقتهم وإنزالهم منازلهم التي أنزلهم الله إياها من العبودية وسلب خصائص الإلهية عنهم[١].

قال الشارح رحمه الله: وممن علل بخوف الفتنة بالشرك: الإمام الشافعي، وأبو بكر الأثرم، وأبو محمد المقدسي، وشيخ الإسلام وغيرهم - رحمهم الله -. وهو الحق الذي لا ريب فيه[٢].

قوله: (فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لِيبنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا). أي: لما علموا من تشديده في ذلك وتغليظه النهي عنه، ولعن من فعله.

قوله: (وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلاةُ فِيهِ فَقَدِ اتُّخِذَ مَسْجِدًا). أي: وإن

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٠٨).

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد (ص٣٢٩).

. . . .

لم يبن مسجدًا، بل كل موضع يصلى فيه يسمى مسجدًا، يعني: وإن لم يقصد بذلك؛ كما إذا عرض لمن أراد أن يصلي، فأوقع الصلاة في ذلك الموضع الذي حانت الصلاة عنده من غير أن يقصد ذلك الموضع بخصوصه، فصار بفعل الصلاة فيه مسجدًا.

قوله: (كَمَا قَالَ: «وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»). أي: فسمى الأرض مسجدًا، تجوز الصلاة في كل بقعة منها إلا ما استثنى من المواضع التي لا تجوز الصلاة فيها، كالمقبرة ونحوها.

قال البغوي في شرح السنة: أراد أن أهل الكتاب لم تبح لهم الصلاة إلا في بيعهم وكنائسهم، فأباح الله لهذه الأمة الصلاة حيث كانوا، تخفيفًا عليهم وتيسيرًا، ثم خص من جميع المواضع: الحمام والمقبرة والمكان النجس. انتهى[(١)].

الشرح:

سبب ذلك أنَّ الخِلةَ هي أعظم درجات المحبة، وهي التي تتخلل الروح، وتتخلل القلب وشغاف الصدر، بحيث لا يكون ثَمَّ مكان لغير ذلك الخليل؛ لهذا النبي ﷺ ليس له من أصحابه خليل قال: «وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا».

وجه الشاهد من هذا الحديث قوله بعد ذلك: «أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ

---

(١) انظر: شرح السنة للبغوي (٢/ ٤١٢).

كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»، وهذا جاء في رواية أخرى أيضًا: «كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ»، وهذا هو الذي وقع في هذه الأمة، وهذا وسيلة من وسائل الشرك.

مناسبة الحديث للباب ظاهرة: من أن تحريم اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، مع أنه قد يكون العابد لا يعبد إلا الله؛ لأنها وسيلة من وسائل الشرك الأكبر، والوسائل تفضي إلى ما بعدها، وقد تقرر في القواعد الشرعية وأجمع عليها المحققون أن سد الذرائع الموصلة إلى الشرك وإلى المحرمات واجبة، فإن الذريعة التي توصل إلى المحرم يجب سدها؛ لأن الشريعة جاءت بسد أصول المحرمات وسد الذرائع إليها، فيجب أن يُغلَق كل باب من أبواب الشرك بالله، ومِنْ ذلك اتخاذ قبور الأنبياء والصاحين مساجد؛ ولهذا لا تصح الصلاة في مسجد بُني على قبر، المسجد الذي يبنى على قبر فإنه لا تصح الصلاة فيه؛ لأن ذلك منافٍ لنهي النبي ﷺ، النبي ﷺ نهى، وهم فعلوا، والنهي توجه إلى بقعة الصلاة، فبطلت الصلاة، فالذي يصلي في مسجد أقيم على قبر صلاته باطلة لا تصح؛ لقوله ﷺ: «أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ» يعني: بالبناء عليها وبالصلاة حولها: «فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ» قوله: (فَقَدْ نَهَى عنهُ في آخِرِ حَيَاتِهِ، ثُمَّ أَنَّهُ لَعَنَ - وَهُوَ في السِّياقِ - مَنْ فعلَهُ، والصَّلاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُبْنَ مَسْجِدٌ، وَهُوَ مَعْنَى قولِهَا: «خُشِيَ أَنَّ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»). يعني: الصلاة عند القبور لا تجوز، سواء صَلَّى إليها أو صَلَّى عندها رجاء بركة ذلك المكان، أو لم يَرجُ بركة ذلك المكان، وإنما صلَّى صلاة نافلة غير صلاة الجنازة عندها، كل هذا لا يجوز سواء كان ثَمَّ بناء على القبر كمسجد، أو كان قبرًا أو قبرين في غير بناء عليهما، فإن الصلاة لا تجوز؛ ولهذا جاء في الصحيح أن

النبي ﷺ قال: «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا»[١]، وفي البخاري أيضًا معلقًا من كلام عمر رضي الله عنه قال: «وَرَأَى عُمَرُ ابْنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يُصَلِّي عِنْدَ قَبْرٍ، فَقَالَ: القَبْرَ، القَبْرَ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالإِعَادَةِ»[٢] يعني: احذر القبر، احذر القبر، وهذا يدل على أن الصلاة عند القبور لا تجوز؛ لأنها وسيلة من وسائل الشرك، وأعظم إذا كان ثَمَّ بنيان واتخاذ لما حول القبر من الأبنية مسجدًا للصلاة، والدعاء، والقراءة، ونحو ذلك.

قوله: (وَهُوَ مَعْنَى قولِهَا: «خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»: فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لِيبنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلاةُ فِيهِ فَقَدِ اتُّخِذَ مَسْجِدًا، بَلْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُصَلَّى فيهِ يُسَمَّى مَسْجِدًا؛ كَمَا قَالَ: «وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»). وهذا ظاهر.

(١) أخرجه البخاري (٤٣٢)، ومسلم (٧٧٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه البخاري معلقًا مجزومًا به (١/ ٥٢٤ فتح)، باب هل تنبش قبور المشركين.

وَلِأَحْمَدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». وَرَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي صَحِيحِهِ[1].

ش: قوله: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ» بكسر الشين جمع شرير.

قوله: «مَنْ تُدْرِكُهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ». أي: مقدمتها؛ كخروج الدابة، وطلوع الشمس في مغربها. وبعد ذلك ينفخ في الصور نفخة الفزع.

قوله: «وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». معطوف على خبر إن في محل نصب على نية تكرار العامل، أي: وإنَّ من شرارِ النَّاسِ الذين يتخذُون القبور مساجد أي بالصلاة عندها وإليها، وبناء المساجد عليها. وتقدم في الأحاديث الصحيحة أن هذا من عمل اليهود والنصارى، وأن النبي ﷺ لعنهم على ذلك؛ تحذيرًا للأمة أن يفعلوا مع نبيهم وصالحيهم مثل اليهود والنصارى. فما رَفَعَ أكثرهم بذلك رَأسًا، بل اعتقدوا أنَّ هذا الأمر قربة لله تعالى، وهو مما يبعدهم عن الله، ويطردهم عن رحمته ومغفرته. والعجب أن أكثر من يدعي العلم ممن هو من هذه الأمة لا ينكرون ذلك، بل ربما استحسنوه ورغبوا في فعله، فلقد اشتدت غربة الإسلام، وعاد المعروف منكرًا والمنكر معروفًا، والسنة بدعة والبدعة سنة، نشأ على هذا الصغير، وهرم عليه الكبير.

قال شيخ الإسلام: أما بناء المساجد على القبور، فقد صرح عامة

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٠٥)، وابن حبان (٦٨٤٧).

....

الطوائف بالنهي عنه؛ متابعة للأحاديث الصحيحة، وصرح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريمه، ثم ذكر الأحاديث في ذلك، إلى أن قال: وهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين، أو الملوك وغيرهم تتعين إزالتها بهدم أو غيره. هذا مما لا أعلم فيه خلافًا بين العلماء المعروفين[١].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: يجب هدم القباب التي بنيت على القبور؛ لأنها أسست على معصية الرسول ﷺ[٢].

وقد أفتى جماعة من الشافعية بهدم ما في القرافة من الأبنية، منهم ابن الجُمَّيزي، والظهير التَّزْمَنتي وغيرهما.

وقال القاضي ابن كجٍّ: ولا يجوز أن تجصص القبور، ولا أن يبنى عليها قباب، ولا غير قباب، والوصية بها باطلة.

وقال الأذْرُعي: وأما بطلان الوصية ببناء القباب وغيرها من الأبنية وإنفاق الأموال الكثيرة، فلا ريب في تحريمه.

وقال القرطبي في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نهى أن يجصص القبر أو يبنى عليه. وبظاهر هذا الحديث قال مالك، وكره البناء والجص على القبور. وقد أجازه غيره، وهذا الحديث حجة عليه.

وقال ابنُ رُشْد: كره مالك البناء على القبر، وجعل البلاطة المكتوبة، وهو من بدع أهل الطول، أحدثوه إرادة الفخر والمباهاة والسمعة، وهو مما لا اختلاف عليه.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٦٧).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٢٨).

....

وقال الزَّيْلعي في شرح الكنز: ويكره أن يبنى على القبر. وذكر قاضي خان: أنه لا يجصص القبر، ولا يبني عليه؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن التجصيص وللبناء فوق القبر. والمراد بالكراهة ـ عند الحنفية رحمهم الله ـ كراهة التحريم. وقد ذكر ذلك ابن نجيم في شرح الكنز[١].

وقال الشافعي رحمه الله: أكره أن يعظم مخلوق، حتى يجعل قبره مسجدًا؛ مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس[٢]. وكلام الشافعي رضي الله عنه يبين أن مراده بالكراهة كراهة التحريم.

قال الشارح رحمه الله: وجزم النووي رحمه الله في شرح المهذب بتحريم البناء مطلقًا[٣]، وذكر في شرح مسلم نحوه أيضًا[٤].

وقال أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة إمام الحنابلة صاحب المصنفات الكبار كالمغنى، والكافى وغيرهما رحمه الله: ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى...» الحديث.

وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام: تعظيم الأموات واتخاذ صورهم، والتمسح بها والصلاة عندها، انتهى[٥].

---

(١) انظر: البحر الرائق (٢/ ٢٠٩).
(٢) انظر: الأم (١/ ٢٧٨).
(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٢٧٠).
(٤) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (٧/ ٣٧).
(٥) انظر: المغني (٢/ ٥٠٨).

....

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأما المقبرة، فلا فرق فيها بين الجديدة والعتقية، انقلبت تربتها أو لم تنقلب. ولا فرق بين أن يكون بينه وبين الأرض حائل أو لا؛ لعموم الاسم وعموم العلة؛ ولأن النبي ﷺ لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، ومعلوم أن قبور الأنبياء لا تنجس.

وبالجملة فمن علل النهي عن الصلاة في المقبرة بنجاسة التربة خاصة، فهو بعيد عن مقصود النبي ﷺ، ثم لا يخلو أن يكون القبر قد بُني عليه مسجد، فلا يصلى في هذا المكان، سواء صلي خلف القبر أو أمامه بغير خلاف في المذهب؛ لأن النبي ﷺ قال: «أَلَا وَأَنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»، وخص قبور الأنبياء؛ لأن عكوف الناس على قبورهم أعظم، واتخاذها مساجد أشد، وكذلك إن لم يكن عليه بني مسجد، فهذا قد ارتكب حقيقة المفسدة التي كان النهي عن الصلاة عند القبور من أجلها، فإن كل مكان صلي فيه يسمى مسجدًا؛ كما قال ﷺ: «وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»[(١)]، وإن كان موضع قبر أو قبرين.

وقال بعض أصحابنا: لا يمنع الصلاة فيها؛ لأنه لا يتناولها اسم المقبرة، وليس في كلام أحمد ولا بعض أصحابه هذا الفرق، بل عموم كلامهم يقتضي منع الصلاة عند كل قبر.

وقد تقدم عن علي رضي الله عنه أنه قال: «لا أصلي في حمام ولا عند قبر».

---

(١) سبق تخريجه (ص١١٩).

....

فعلى هذا ينبغي أن يكون النهي متناولًا لحريم القبر وفنائه، ولا تجوز الصلاة في مسجد بني في مقبرة، سواء كان له حيطان تحجز بينه وبين القبور أو كان مكشوفًا.

قال في رواية الأثرم: إذا كان المسجد بين القبور لا يصلى فيه الفريضة، وإن كان بينها وبين المسجد حاجز فرخص أن يصلى فيه على الجنائز ولا يصلى فيه على غير الجنائز. وذكر حديث أبي مرثد عن النبي ﷺ: «لَا تُصَلُّوا عَلَى الْقُبُورِ...»(١)، وقال: إسناده جيد، انتهى(٢).

ولو تتبعنا كلام العلماء في ذلك، لاحتمل عدة أوراق.

فتبين بهذا أن العلماء - رحمهم الله - بينوا أن علة النهي ما يؤدي إليه ذلك من الغلو فيها وعبادتها من دون الله؛ كما هو الواقع، والله المستعان.

وقد حدث بعد الأئمة الذين يعتد بقولهم أناس كثر في أبواب العلم بالله اضطرابهم، وغلظ عن معرفة ما بعث الله به رسوله من الهدى والعلم حجابهم، فقيدوا نصوص الكتاب والسنة بقيود أوهنت الانقياد، وغيروا بها ما قصده الرسول ﷺ بالنهي وأراد، فقال لتنجسها بصديد الموتى.

وهذا كله باطل من وجوه: منها: أنه من القول على الله بلا علم، وهو حرام بنص الكتاب.

ومنها: أن ما قاله لا يقتضي لعن فاعله والتغليظ عليه، وما المانع له أن يقول: من صَلىَّ في بقعة نجسة، فعليه لعنة الله.

---

(١) أخرجه مسلم (٩٧٢).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٧٢).

....

ويلزم على ما قاله هؤلاء أن النبي ﷺ لم يبين العلة، وأحال الأمة في بيانها على من يجيء بعده ﷺ وبعد القرون المفضلة والأئمة، وهذا باطل قطعًا وعقلًا وشرعًا، لا يلزم عليه من أن الرسول ﷺ عجز عن البيان أو قصر في البلاغ، وهذا من أبطل الباطل.

فإن النبي ﷺ بلغ البلاغ المبين، وقدرته في البيان فوق قدرة كل أحد، فإذا بطل اللازم، بطل الملزوم.

ويقال أيضًا: هذا اللعن والتغليظ الشديد إنما هو فيمن اتخذ قبور الأنبياء مساجد، وجاء في بعض النصوص ما يعم الأنبياء وغيرهم، فلو كانت هذه هي العلة، لكانت منتفية في قبور الأنبياء؛ لكون أجسادهم طرية لا يكون لها صديد يمنع من الصلاة عند قبورهم، فإذا كان النهي عن اتخاذ المساجد عند القبور يتناول قبور الأنبياء بالنص، علم أن العلة ما ذكره هؤلاء العلماء الذين قد نقلت أقوالهم.

والحمد لله على ظهور الحجة وبيان المحجة، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الشرح:

وجه الشاهد من هذا الحديث: أنه قال: «وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ» يعني: أنهم من شرار الناس، فالذين يتخذون القبور مساجد من شرار الناس؛ وذلك لأن اتخاذ القبور مساجد وسيلة من وسائل الشرك بالله عَزَّوَجَلَّ .

وقوله: «وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ» هذا يعمُّ كلَّ متخذ القبر مسجدًا، سواء اتخذه بالصلاة عليه، أو بالصلاة إليه، أو بالصلاة عنده، فذلك القصد للصلاة عند القبر يجعل من قَصَد في شرار الناس الذين وصفهم النبي ﷺ بذلك.

ومناسبة هذا الحديث للباب ظاهرة: فإنه ذَكَر أن من شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد، والقصد من اتخاذ القبر مسجدًا أن يَعبُدَ الله عند قبر ذلك الرجل الصالح، فكيف حال الذي توجه إلى النبي ﷺ بالعبادة؟!! القبر لا يُخلَص إليه، والاستغاثة بالنبي ﷺ وتأليه النبي ﷺ هذا قد يقع بحسب الاعتقادات وبحسب المناداة؛ كما حصل من الجاهليين مناداة الملائكة واتخاذ الملائكة آلهة مع الله عز وجل.

كذلك اتخاذ الأولياء معبودين، هل هؤلاء من خيار الناس عند الله؟!! بل هم أشر من الذين وصفهم النبي ﷺ بقوله: «**إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ**»، فإن الذي اتخذ القبر مسجدًا ملعون بلعنة النبي ﷺ، ولوكان لم يعبد إلا الله عز وجل، فكيف حال الذي عَبَد صاحب ذلك القبر؟!! نسأل الله العافية والسلامة من كل وسائل الشرك.

تأمل هذا مع ما فشا في بلاد المسلمين من البناء على القبور والقباب عليها، ومن بناء المشاهد وتعظيم ذلك، وتوجيه الناس إليها، وذِكْر الحكايات الطويلة في مناقب أولئك الأولياء، وفي إجابتهم للدعوات، وإغاثتهم للهفات، ونحو ذلك، يتبين لك غربة الإسلام أشد غربة في هذه الأزمنة وما قبلها، كيف إذا قالوا: إن ذلك جائز، وذلك توحيد!! بل كيف إذا اتهموا من نهاهم عن ذلك بعدم المعرفة، وعدم الفهم، وهو يدعوهم إلى الله عز وجل وهم يدعونه إلى النار، نسأل الله السلامة والعافية.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: مَا ذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ فِيمَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُعْبَدُ اللهُ فِيهِ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ، وَلَوْ صَحَتْ نِيَّةُ الْفَاعِلِ.

الثَّانِيَةُ: النَّهْيُ عَنِ التَّمَاثِيلِ، وَغِلَظُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ: الْعِبْرَةُ فِي مُبَالَغَتِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، كَيْفَ بَيَّنَ لَهُمْ هَذَا أَوَّلًا، ثُمَّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ قَالَ مَا قَالَ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ فِي السِّيَاقِ لَمْ يَكْتَفِ بِمَا تَقَدَّمَ.

الرَّابِعَةُ: نَهْيُهُ عَنْ فِعْلِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ الْقَبْرُ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ.

السَّادِسَةُ: لَعْنُهُ إِيَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

السَّابِعَةُ: أَنَّ مُرَادَهُ ﷺ تَحْذِيرُهُ إِيَّانَا عَنْ قَبْرِهِ.

الثَّامِنَةُ: الْعِلَّةُ فِي عَدَمِ إِبْرَازِ قَبْرِهِ.

التَّاسِعَةُ: فِي مَعْنَى اتِّخَاذِهَا مَسْجِدًا.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ مَنِ اتَّخَذَهَا مَسْجِدًا وَبَيْنَ مَنْ تَقُومُ عَلَيْهِمُ السَّاعَةُ، فَذَكَرَ الذَّرِيعَةَ إِلَى الشِّرْكِ قَبْلَ وُقُوعِهِ مَعَ خَاتِمَتِهِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذِكْرُهُ فِي خُطْبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ: الرَّدُّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا شَرُّ أَهْلِ الْبِدَعِ، بَلْ أَخْرَجَهُمْ بَعْضُ السَّلَفِ مِنَ الثِّنْتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً، وَهُمُ الرَّافِضَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَبِسَبَبِ الرَّافِضَةِ حَدَثَ الشِّرْكُ وَعِبَادَةُ الْقُبُورِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ بَنَى عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَا بُلِيَ بِهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ النَّزْعِ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَا أُكْرِمَ بِهِ مِنَ الْخُلَّةِ.

الرَّابِعَةَ عَشَرَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا أَعْلَى مِنَ الْمَحَبَّةِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الصِّدِّيقَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الْإِشَارَةُ إِلَى خِلَافَتِهِ.

٢٠ - بَابُ
مَا جَاءَ أَنَّ الْغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا تُعْبَدُ مَنْ دُونِ اللَّهِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا تُعْبَدُ مَنْ دُونِ اللَّهِ).

الشـرح:

قوله: (بَابُمَا جَاءَ أَنَّ الْغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصيِّرُهَا أَوْثَانًا تُعْبَدُ مَنْ دُونِ اللهِ). الغلو في قبور الصالحين وسيلة من وسائل الشرك، بل يصل الغلو إلى أن يكون شركًا بالله عَزَّوَجَلَّ، وأن يُصيِّرَ ذلك القبر وثنًا يُعبَد، فالغلو درجات مَرَّ علينا في الأبواب قبله بعض الغلو في القبور، وهنا بين أن الغلو يصل إلى أن يصير تلك القبور أوثانًا تُعبَد من دون الله.

و(الْغُلُوَّ) هو: مجاوزة الحد[1]، و(القبور) - قبور الصالحين وغير الصالحين - صفتها في الشرع واحدة، لم يميز الشرع، ولم يأتِ دليل في الشريعة بأن قبر الصالح يُميز عن قبر غيره، بل القبور تتساوى هذا وهذا لا يُفرَّق بين قبر صالح وبين قبر طالح، بل الصفة واحدة، وهو إما أن يكون القبر في ظاهره مسنمًا، وإما أن يكون مربعًا، وهذه الصورة من حيث الظاهر واحدة.

(١) راجع معنى الغلو (ص٨٤).

فنهى النبي ﷺ عن الكتابة عليها، وعن تجصيص القبر، وعن رفع القبر، في أنواع من السنن التي جاءت في أحكام القبور، وهذا لأجل سد الطرق التي توصل إلى الغلو في قبور الصالحين.

فإذًا مجاوزة الحد في قبور الصالحين هي مجاوزة ما أُمِر به أو نُهِي عنه في القبور؛ لأن قبور الصالحين لا تختلف عن قبور غير الصالحين، فالغلو فيها يكون بالكتابة عليها، يكون برفعها، يكون بالبناء عليها، يكون بأن تُتخَذ مساجد، يكون الغلو فيها - ذلك الذي سبق كله من جهة الوسائل - يكون الغلو في قبور الصالحين بأن يُجعَل القبر وسيلة من الوسائل التي تقرِّب إلى الله عز وجل، ويُجعَل القبر أو من في القبر شفيعًا لهم عند الله عز وجل، يُجعَل القبر له حق أن يُنذَر له، أو أن يُذبَح له، أو أن يُستشفَع بترابه اعتقادًا أنه وسيلة عند الله عز وجل، ونحو ذلك من أنواع الشرك الأكبر بالله عز وجل؛ لهذا الغلو في قبور الصالحين يكون بمجاوزة ما أذن فيها، فمن المجاوزة ما هو من الوسائل، ومن المجاوزة ما هو من اتخاذها أوثانًا من دون الله عز وجل؛ ولهذا قال رحمه الله: (**بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا تُعْبَدُ مَنْ دُونِ اللهِ**).

وقوله: (يُصَيِّرُهَا) يعني: يجعلها، قد يكون جَعْل الوسائل للغايات، يعني: أن الغلو صار وسيلة لاتخاذها أوثانًا، وقد يكون أن الغلو جعلها وثنًا يُعبَد من دون الله عز وجل.

وهذا هو الذي حصل، ويُرَى في البلاد من أن القبور صارت أوثانًا تُعبَد من دون الله لما أُقيمَت عليها المشاهد والقباب، ودُعِي الناس إليها، وذُبِح لها، وقُبِلت النذور لها، وصار يُطَاف حولها، ويُعكَف عندها، ونحو ذلك من أنواع الشرك الأكبر بالله.

وَرَوىَ مَالِكٌ فِي المُوطَّأِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»(١).

ش: هذا الحديث رواه مالك مرسلًا عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: «أن رسول الله ﷺ قال...» الحديث.

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم به، ولم يذكر عطاء، ورواه البزار عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا.

وله شاهد عند الإمام أحمد بسنده عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»(٢).

قوله: (وَرَوىَ مَالِكٌ في المُوطَّأِ). هو الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني. إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة، وأحد المتقنين للحديث؛ حتى قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، مات سنة تسع وسبعين ومائة. وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، وقيل: أربع وتسعين. وقال الواقدي: بلغ تسعين سنة.

قوله: «اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ» قد استجاب الله دعاءه.

---

(١) أخرجه مالك (٨٥)، وابن أبي شيبة (٣/ ٣٤٥)، والبزار (١٢/ ٢١٦، ١٤/ ١٦٣).
(٢) أخرجه أحمد (١٢/ ٣١٤).

....

كما قال ابن القيم رحمه الله [(١)]:

فَأَجَابَ رَبُّ العَالَمِينَ دُعَاءَهُ ... وَأَحَاطَهُ بِثَلاثَةِ الجُدْرَانِ
حَتَّى غَدتْ أَرْجَاؤهُ بْدُعَائِهِ ... فِي عِزةٍ وَحِمَايَةٍ وَصِيَانِ

ودل الحديث على أن قبر النبي ﷺ لو عبد، لكان وثنًا، لكن حماه الله تعالى بما حال بينه وبين الناس، فلا يوصل إليه.

ودل الحديث على أن الوثن هو ما يباشره العابد من القبور والتوابيت التي عليها.

وقد عظمت الفتنة بالقبور لتعظيمها وعبادتها؛ كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبِسَتْكُمْ فِتْنَةٌ يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَتَّخِذُهَا النَّاسُ سُنَّةً، فَإِذَا غُيِّرَتْ قَالُوا: غُيِّرَتِ السُّنَّةُ»[(٢)] انتهى[(٣)].

ولخوف الفتنة نهى عمر عن تتبع آثار النبي ﷺ.

قال ابن وضاح: سمعت عيسى بن يونس يقول: «أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِقَطْعِ الشَّجَرَةِ الَّتِي بُويِعَ تَحْتَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَطَعَهَا؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَذْهَبُونَ فَيُصَلُّونَ تَحْتَهَا، فَخَافَ عَلَيْهِمُ الْفِتْنَةَ»[(٤)].

---

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٣٥٢).
(٢) أخرجه الدارمي (١٩١)، وابن ماجه (٢٨٦٥)، والبدع لابن وضاح (٨٠).
(٣) انظر: تيسير العزيز الحميد (ص٣٤٠).
(٤) أخرجه ابن وضاح في البدع (١٠٢)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ١٠٠)، وابن أبي شيبة (٢/ ١٥٠).

. . . .

وقال المعرور بن سويد: «خَرَجْتُ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا صَلَّى بِنَا الْغَدَاةَ، ثُمَّ رَأَى النَّاسَ يَذْهَبُونَ مَذْهَبًا فَقَالَ: أَيْنَ يَذْهَبُ هَؤُلَاءِ؟ قِيلَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَسْجِدٌ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُمْ يَأْتُونَ يُصَلُّونَ فِيهِ، فَقَالَ: أنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِمِثْلِ هَذَا، يَتَّبِعُونَ آثَارَ أَنْبِيَائِهِمْ فَيَتَّخِذُونَهَا كَنَائِسَ وَبِيَعًا، مَنْ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ فَلْيُصَلِّ، وَمَنْ لَا فَلْيَمْضِ، وَلَا يَتَعَمَّدَهَا»[١].

وفي مغازي ابن إسحاق من زيادات يونس بن بكير عن أبي خلدة خالد ابن دينار. حدثنا أبو العالية قال: لما فتحنا تستر وجدنا في بيت مال الهرمزان سريرًا عليه رجل ميت، عند رأسه مصحف. فأخذنا المصحف، فحملناه إلى عمر، فدعا له كعبًا، فنسخه بالعربية، فأنا أول رجل قرأه من العرب، قرأته مثل ما أقرأ القرآن. فقلت لأبي العالية: ما كان فيه؟ قال: سيرتكم وأموركم ولحون كلامكم وما هو كائن بعد. قلت: فماذا صنعتم بالرجل؟ قال: حفرنا له بالنهار ثلاثة عشر قبرًا متفرقة. فلما كان الليل دفناه، وسوينا القبور كلها لنعميه عن الناس لا ينبشونه. قلت: وما يرجون منه؟ قال: كانت السماء إذا حبست عنهم برزوا بسريره، فيمطرون. فقلت: من كنتم تظنون الرجل؟ قال: رجل يقال له دانيال. فقلت: منذ كم وجدتموه مات؟ قال: منذ ثلاثمائة سنة.

---

(١) أخرجه ابن وضاح في البدع (١٠٠)، وعبد الرزاق (١١٨/٢).

....

قلت: ما كان تغير منه شيء؟ قال: لا، إلا شعيرات من قفاه، إن لحوم الأنبياء لا تُبليها الأرضُ(١).

قال ابن القيم رحمه الله: ففي هذه القصة ما فعله المهاجرون والأنصار رضي الله عنهم من تعمية قبره لئلا يفتتن به، ولم يبرزوه للدعاء عنده والتبرك به، ولو ظفر به المتأخرون، لجالدوا عليه بالسيف، ولعبدوه من دون الله(٢).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وهو إنكار منهم لذلك، فمن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها - ولم يستحب الشارع قصدها -، فهو من المنكرات، وبعضه أشد من بعض، سواء قصدها ليصلي عندها، أو ليدعو عندها، أو ليقرأ عندها، أو ليذكر الله عندها، أو لينسك عندها، بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التى لم يشرع تخصيصها به لا نوعًا ولا عينًا، إلا أن ذلك قد يجوز بحكم الاتفاق، لا لقصد الدعاء فيها؛ كمن يزورها ويسلم عليها، ويسأل الله العافية له وللموتى؛ كما جاءت به السنة. وأما تحرى الدعاء عندها بحيث يستشعر أن الدعاء هناك أجوب منه فى غيره، فهذا هو المنهى عنه. انتهى ملخصًا(٣).

قوله: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». فيه تحريم البناء على القبور، وتحريم الصلاة عندها، وأن ذلك من الكبائر.

---

(١) انظر: البداية والنهاية (٢/ ٣٧).
(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٢٢).
(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٨١).

....

وفي القِرَى للطبري من أصحاب مالك عن مالك أنه كره أن يقول: زرت قبر النبي ﷺ، وعلل ذلك بقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ». الحديث.

كره إضافة هذا اللفظ إلى القبر؛ لئلا يقع التشبه بفعل أولئك، سَدًّا للذريعة(١).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: ومالك قد أدرك التابعين، وهم أعلم الناس بهذه المسألة، فدل ذلك على أنه لم يكن مَعروفًا عِندهم ألفاظ زيارة قبر النبي ﷺ.

إلى أن قال: وقد ذكروا أسباب كراهته لأن يقول: زُرت قبر النبي ﷺ؛ لأن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية، وهو قصد الميت لسؤاله ودعائه، والرغبة إليه في قضاء الحوائج، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس، فهم يعنون بلفظ الزيارة مثل هذا. وهذا ليس بمشروع باتفاق الأئمة.

وكَره مالك أن يتكلم بلفظ مجمل يدل على معنى فاسد، بخلاف الصلاة والسلام عليه، فإن ذلك مما أمر الله به. أما لفظ الزيارة في عموم القبور، فلا يفهم منها مثل هذا المعنى.

أَلا ترى إلى قوله: «فَزُورُوا الْقُبُورَ؛ فَأَنَّهَا تُذَكِّرُكُمُ الْآخِرَةَ». مع زيارته لقبر أمه(٢). فإن هذا يتناول قبور الكفار، فلا يفهم من ذلك زيارة

(١) انظر: القِرَي لقاصد أم القرى (ص٦٢٩).
(٢) أخرجه مسلم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

. . . .

الميت لدعائه وسؤاله والاستغاثة به، ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك والبدع، بخلاف ما إذا كان المزور معظمًا في الدين كالأنبياء والصالحين، فإنه كثيرًا ما يعني بزيارة قبورهم هذه الزيارة البدعية الشركية؛ فلهذا كره مالك ذلك في مثل هذا، وإن لم يكره ذلك في موضع آخر ليس فيه هذه المفسدة.ا.هـ[١].

وفيه: أَنَّ النبي ﷺ لم يستعذ إلا مما يُخاف وقوعه. ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشرح:

قوله: «**اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**». هذه استعاذة ودعاء لخوف أن يقع ذلك، ولوكان ذلك لا يقع أصلًا، ولا يمكن أن يقع لما دعا النبي ﷺ بذلك الدعاء العظيم، بل دعا أن لا يُجعَل القبر وثنًا يُعبَد كما جُعِلت قبور غيره من الأنبياء والمرسلين ﷺ، فإنَّ عددًا من قبور الأنبياء والمرسلين - عليهم الصلاة والسلام - اتُخِذَت أوثانًا تُعبَد قال: «**اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**». معنى ذلك أن القبر يمكن أن يكون وثنًا يعبد، قال ﷺ: «**اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**»، فالغاية أن يكون القبر وثنًا يعبد، ودعا النبي ﷺ بأن لا يكون، والوسيلة إلى ذلك ما جاء بعد ذلك؛ قال: «**اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»، وهذا هو الغلو غُلو الوسائل، فاتخاذ قبور الأنبياء مساجد غلو من غلو الوسائل، يصير تلك القبور أوثانًا،

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٦٢)، ومجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٥٨).

فالنبي ﷺ في هذا الحديث جمع بين ذ كر الوسيلة، والتنفير منها، واشتداد غضب الله على من فعلها، وذِكْر نهاية ما تصل إليه بأصحابها تلك الوسيلة، وهي أَنْ تكون القبور أوثانًا تعبد من دون الله عز وجل .

فإذًا هذا الحديث فيه بيان أن القبر يمكن أن يكون وثنًا، والخرافيون يقولون: القبور لا يمكن أن تكون أوثانًا، والأوثان هي أوثان الجاهلية وأصنام الجاهلية.

ونقول: إن الجاهليين إذا كانوا تَعلقوا بأَصنام، وبأحجار، وبأَشجار، وبغير ذلك من الأشياء، واعتقدوا فيها، ووصلوا فيها إلى الشرك الأكبر، مع أن المبرر العقلي والمبرر النفسي غير قوي فيها، فلأَن تُتخَذ قبورُ الصالحين والأنبياء والمرسلين أوثانًا، أو أن يُتوجَّه إلى أصحابها بالعبادة ذلك من باب أولى؛ لأَنَّ تعلق القلوب بالصالحين أولى من تعلقها بالأحجار، تعلق القلوب بالأنبياء والمرسلين أولى من تعلقها بالجن، أو تعلقها بالأشجار، أو بالأحجار، أو نحو ذلك.

فإذًا سَببُ الشِّركِ ووسيلة الشرك في القبور أولى وأظهر من النظر في الأصنام ونحو ذلك؛ لأنها جميعًا من جهة اعتقاد القلب وتأثير تلك الأصنام والأوثان في الحالين جميعًا في الشفاعة عند الله، فأولئك المشركون يقولون في آلهتهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقالوا أيضًا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، والعصور التي فشا فيها الشرك إذا سألتهم يقولون: هذا توسل، وهذا استشفاع، والحال واحدة، والسبيل الذي جعل تلك القبور أوثانًا هو اتخاذ تلك القبور مساجد، والبناء عليها، والحث على مجيئها، وذِكْر الكرامات التي تحصل عندها، أو إجابة الدعوات عندها، أو التبرك بها، إلى غير ذلك.

وَلابْنِ جَرِيرٍ بِسَنَدِهِ عَنْ سُفيانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجاهِدٍ فِي قولِهِ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، قَالَ: «كَانَ يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ، فَمَاتَ، فَعَكَفُوا عَلَى قَبرِهِ»[(١)].

وَكَذَا قَالَ أَبُو الجَوْزَاءِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَانَ يَلُتُّ السَّوِيقَ للحَاجِّ»[(٢)].

ش: قوله: (وَلابْنِ جَرِيرٍ) هو الإمام الحافظ محمد بن جرير بن يزيد الطبري، صاحب التفسير والتاريخ والأحكام وغيرها. قال ابن خزيمة: لا أعلم على الأرض أعلم من محمد بن جرير. وكان من المجتهدين لا يقلد أحدًا. وله أصحاب يتفقهون على مذهبه ويأخذون بأقواله. ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، ومات ليومين بقيا من شوال سنة عشر وثلاثمائة.

قوله: (عَنْ سُفيانَ) الظاهر: أنه سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه إمام عابد، كان مجتهدًا، وله أتباع يتفقهون على مذهبه. مات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون سنة.

قوله: (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر بن عبد الله السلمي ثقة ثبت فقيه. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

قوله: (عَنْ مُجاهِدٍ) هو ابن جبر - بالجيم الواحدة - أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة، إمام في التفسير، أخذ عن ابن عباس

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٧/ ٥٨).
(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٧/ ٥٩).

. . . .

وغيره رضي الله عنهما. مات سنة أربع ومائة، قاله يحيى القطان، وقال ابن حبان: مات سنة اثنتين أو ثلاث ومائة وهو ساجد، ولد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر رضي الله عنه.

قوله: «كَانَ يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ، فَمَاتَ، فَعَكَفُوا عَلَى قَبرِهِ».

في رواية: «فيطعم من يمر من الناس. فلما مات عبدوه، وقالوا: هو اللات». رواه سعيد بن منصور.

ومناسبته للترجمة: أَنهم غَلوا فيه لصلاحه، حتى عَبدُوه، وصَار قبره وثنًا من أوثان المشركين.

قوله: (وَكَذَا قَالَ أبو الجَوْزَاءِ). هو أوس بن عبد الله الرَّبْعي، فتح الراء والباء، مات سنة ثلاث وثمانين.

قال البخاري: حدثنا مسلم - وهو ابن إبراهيم - حدثنا أبو الأشهب حدثنا أبو الجوزاء عن ابن عباس قال: «كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلُتُّ سَوِيقَ الحَاجِّ»[1].

قال ابن خزيمة: وكذا العزى، وكانت شجرة عليها بناء وأستار بنخلة، بين مكة والطائف، كانت قريش يعظمونها؛ كما قال أبو سفيان يوم أحد: «لَنَا الْعُزَّى، وَلاَ عُزَّى لَكُمْ...»[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٣٩، ٣٩٨٦، ٤٠٤٣، ٤٠٦٧، ٤٥٦١).

الشرح:

الشاهد منه: قول مجاهد: «فَمَاتَ، فَعَكَفُوا عَلَى قَبرِهِ»: لأجل أنه رجل كان ينفعهم بِلتِّ السويق لَهم على قراءة: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّاتَّ وَالْعُزَّى﴾ [النجم: ١٩] [(١)] بتشديد التاء.

ووجه المناسبة ظاهر: من أن صلاح ذلك الرجل جعلهم يغلون في قبره، «فَعَكَفُوا عَلَى قَبرِهِ»، والعكوف على القبور يُصيرها أوثانًا، العكوف معناه: لزوم القبر بتعظيمه، واعتقاد البركة في لزومه، والثواب، والنفع، ودفع الضر، هذا معنى العكوف.

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٧/٥٨)، والحجة في القراءات العشر (ص٣٦٦).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ». رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ[١].

ش: قلت: وفي الباب حديث أبي هريرة وحديث حسان بن ثابت. فأما حديث أبي هريرة، فرواه أحمد والترمذي وصححه[٢].

وحديث حسان أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الرحمن بن حسان بن ثابت عن أبيه قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوْارَاتِ الْقُبُورِ....»[٣].

وحديث ابن عباس هذا في إسناده أبو صالح مولى أم هانئ، وقد ضعفه بعضهم، ووثقه بعضهم. قال علي بن المديني عن يحيى القطان: لم أر أحدًا من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ. وما سمعت أحدًا من الناس يقول فيه شيئًا، ولم يتركه شعبة ولا زائدة ولا عبد الله بن عثمان. وقال ابن معين: ليس به بأس، ولهذا أخرجه ابن السكن في صحيحه. انتهى من الذهب الإبريز عن الحافظ المزي.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد جاء عن النبي ﷺ من طريقين: فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله ﷺ لَعَنَ زَوْارَاتِ الْقُبُورِ»، وذكر حديث ابن عباس. ثم قال: ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر. وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، ومثل هذا حجة بلا ريب.

وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي، فإنه جعل الحسن ما

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٧، ٣٥٦)، والترمذي (١٠٥٦).
(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٢٠٤٣).
(٣) أخرجه ابن ماجه (١٥٧٤).

. . . .

تعددت طرقه، ولم يكن فيه متهم، ولم يكن شاذًا، أي: مخالفًا لما ثبت بنقل الثقات.

وهذا الحديث تعددت طرقه، وليس فيها متهمن ولا خالفه أحد من الثقات، هذا لو كان عن صاحب واحد، فكيف إذا كان رواه عن صاحب وذاك عن آخر؟ فهذا كله يبين أن الحديث في الأصل معروف.

والذين رخصوا في الزيارة اعتمدوا على ما روي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن، وقالت: «لَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ»[١]، وهذا يدل على أن الزيارة ليست مستحبة للنساء كما تستحب الرجال؛ إذ لو كان كذلك لاستحبت زيارته، سواء شهدته أم لا[٢].

قلت: فعلى هذا لا حجة فيه لمن قال بالرخصة.

وهذا السياق لحديث عائشة رواه الترمذي من رواية عبد الله بن أبي مليكة عنها، وهو يخالف سياق الأثرم له عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: «أَنَّ عَائِشَةَ أَقْبَلَتْ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْمَقَابِرِ فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتِ؟ قَالَتْ: مِنْ قَبْرِ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقُلْتُ لَهَا: أَلَيْسَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، كَانَ قَدْ نَهَى، ثُمَّ أَمِرَ بِزِيَارَتِهَا»[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي (١٠٥٥)، وأحمد (٤/ ٣٦٥)، وابن أبي شيبة (٣/ ٢٩).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٤٥-٣٥١).
(٣) أخرجه الحاكم (١/ ٥٣٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٣١).

....

فأجاب شيخ الإسلام رحمه الله عن هذا، وقال: ولا حجة في حديث عائشة فإن المحتج عليها احتج بالنهي العام، فدفعت ذلك بأن النهي منسوخ، ولم يذكر لها المحتج النهي الخاص بالنساء، الذي فيه لعنهن على الزيارة.

يبين ذلك قولها: «ثُمَّ أُمِرَ بِزِيَارَتِهَا». فهذا يبين أنه أمر بها أمرًا يقتضي الاستحباب، والاستحباب إنما هو ثابت للرجال خاصة.

ولو كانت تعتقد أن النساء مأمورات بزيارة القبور، لكانت تفعل ذلك كما يفعله الرجال، ولم تقل لأخيها لما زرتك، واللعن صريح في التحريم، والخطاب بالإذن في قوله: «فَزُورُوهَا»[1] لم يتناول النساء، فلا يدخلن في الحكم الناسخ، والعام إذا عرف أنه بعد الخاص لم يكن ناسخًا له عند جمهور العلماء، وهو مذهب الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين عنه، وهو المعروف عند أصحابه، فكيف إذا لم يعلم أن هذا العام بعد الخاص؟! إذ قد يكون قوله: «لَعَنَ اللهُ زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ» - بعد إذنه للرجال في الزيارة - يدل على ذلك أنه قرنه بالمتخذين عليها المساجد والسرج، ومعلوم أن اتخاذ المساجد والسرج المنهي عنها محكم؛ كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة وكذلك الآخر.

والصحيح: أن النساء لم يدخلن في الإذن في زيارة القبور لعدة أوجه:

أحدها: أن قوله ﷺ: «فَزُورُوهَا» صيغة تذكير. وإنما يتناول النساء

---

(١) أخرجه مسلم (٩٧٧) من حديث بريدة رضي الله عنه.

. . . .

أيضًا على سبيل التغليب، لكن هذا فيه قولان، قيل: إنه يحتاج إلى دليل منفصل، وحينئذ فيحتاج تناول ذلك للنساء إلى دليل منفصل، وقيل: إنه يحتمل على ذلك عند الإطلاق.

وعلى هذا فيكون دخول النساء بطريق العموم الضعيف، والعام لا يعارض الأدلة الخاصة، ولا ينسخها عند جمهور العلماء، ولو كان النساء داخلات في هذا الخطاب، لاستحب لهن زيارة القبور، وما علمنا أحدًا من الأئمة استحب لهن زيارة القبور، ولا كان النساء على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين يخرجن إلى زيارة القبور.

ومنها: أن النبي ﷺ علل الإذن للرجال بأن ذلك: «تُرِقُّ الْقَلْبَ، وَتُدْمِعُ الْعَيْنَ، وَتُذَكِّرُ الْآخِرَةَ». هكذا في مسند أحمد[١].

ومعلوم أن المرأة إذا فتح لها هذا الباب، أخرجها إلى الجزع والندب والنياحة؛ لما فيها من الضعف وقلة الصبر.

وإذا كانت زيارة النساء مظنة، وسببًا للأمور المحرمة، فإنه لا يمكن أن يحد المقدار الذي لا يفضي إلى ذلك، ولا التمييز بين نوع ونوع.

ومن أصول الشريعة: أن الحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة علق الحكم بمظنتها، فيحرم هذا الباب سدًا للذريعة؛ كما حرم النظر إلى الزينة الباطنة، وكما حرم الخلوة بالأجنبية وغير ذلك. وليس في ذلك من المصلحة ما يعارض هذه المفسدة، فإنه ليس في ذلك إلا دعاؤها للميت، وذلك ممكن في بيتها.

---

(١) أخرجه أحمد (٢١/ ١٤٠، ٢٢٣) من حديث أنس ﷺ.

....

ومن العلماء من يقول: التشييع كذلك، ويحتج بقوله ﷺ: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ، فإنكنَّ تَفتنَّ الْحَيَّ وتُؤذينَ الْمِيَتَ»[١]، وقوله لفاطمة: «أَما إِنَّكِ لَوْ بَلَغْتِ مَعَهُمُ الْكُدَى، مَا رَأَيْتِ الْجَنَّةَ»[٢]، ويؤيده ما ثبت في الصحيحين من أنه نهى النساء عن اتباع الجنائز[٣]، ومعلوم أن قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَلَمْ يَتْبَعْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ تَبِعَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ»[٤]، وهو أدل على العموم من صيغة التذكير.

فإن لفظ (من) يتناول الرجال والنساء باتفاق الناس، وقد علم بالأحاديث الصحيحة أن هذا العموم لم يتناول النساء لنهي النبي ﷺ لهن عن اتباع الجنائز، فإذا لم يدخلن في هذا العموم، فكذلك في ذلك بطريق الأولى. انتهى ملخصًا[٥].

قلت: ويكون الإذن في زيارة القبور مخصوصًا للرجال، خص بقوله: «لَعَنَ اللهُ زَوْارَاتِ الْقُبُورِ...» الحديث. فيكون من العام المخصوص.

وعن ما استدل به القائلون بالنسخ أجوبة أيضًا.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣/ ٤٥٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٢٣)، وأحمد (١١/ ٦٥٣)، وابن حبان (٧/ ٤٥١)، والحاكم (١/ ٥٢٩)، والطبراني في الكبير (١٣/ ٢٤، ١٤/ ٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٩٩).

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٣١٣، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣)، ومسلم (٩٣٨).

(٤) أخرجه البخاري (١٣٢٥)، ومسلم (٩٤٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٤٣-٣٥٦).

....

منها: أن ما ذكروه عن عائشة وفاطمة رضي الله عنهما معارض مما ورد عنهما في هذا الباب، فلا يثبت به نسخ.

ومنها: أن قول الصحابي وفعله ليس حجة على الحديث بلا نزاع، وأما تعليمه عائشة كيف تقول إذا زارت القبور ونحو ذلك، فلا يدل على نسخ ما دلت عليه الأحاديث الثلاثة من لعن زائرات القبور؛ لاحتمال أن يكون ذلك قبل هذا النهي الأكيد والوعيد الشديد، والله أعلم.

قال محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمه الله في كتابه تطهير الاعتقاد: فإن هذه القباب والمشاهد التي صارت أعظم ذريعة إلى الشرك والإلحاد، وأكبر وسيلة إلى هدم الإسلام وخراب بنيانه: غالب - بل كل - من يعمرها هم الملوك والسلاطين والرؤساء والولاة، إما على قريب لهم، أو على من يحسنون الظن فيه من فاضل أو عالم أو صوفي أو فقير أو شيخ أو كبير، ويزوره الناس الذي يعرفونه زيارة الأموات من دون توسل به ولا هتف باسمه، بل يدعون له ويستغفرون حتى ينقرض من يعرفه أو أكثرهم، فيأتي من بعدهم، فيجد قبرًا قد شيد عليه البناء، وسرجت عليه الشموع، وفرش بالفراش الفاخر، وأرخيت عليه الستور، وألقيت عليه الأوراد والزهور، فيعتقد أن ذلك لنفع أو دفع ضر، وتأتيه السدنة يكذبون على الميت بأنه فعل وفعل، وأنزل بفلان الضر والنفع؛ حتى يغرسوا في جبلته كل باطل، والأمر ما ثبت في الأحاديث النبوية من لعن من أسرج على القبور، وكتب عليها، وبنى عليها، وأحاديث ذلك واسعة معروفة،

....

فإن ذلك في نفسه منهى عنه، ثم هو ذريعة إلى مفسدة عظيمة. انتهى[١].

ومنه تعلم مطابقة الحديث للترجمة، والله أعلم.

قوله: «وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ» تقدم شرحه في الباب قبله.

قوله: «وَالسُّرُجَ». قال أبو محمد المقدسي: لو أبيح اتخاذ السرج عليها، لم يلعن من فعله؛ لأن فيه تضييعًا للمال في غير فائدة، وإفراطًا في تعظيم القبور أشبه بتعظيم الأصنام.

وقال ابن القيم رحمه الله: اتخاذها مساجد وإيقاد السرج عليها من الكبائر[٢].

قوله: (رواه أهل السنن). يعني: أن أبا داود والترمذي وابن ماجه فقط، ولم يروه النسائي[٣].

الشرح:

وجه الدلالة من الحديث ظاهرة: أن النبي ﷺ لعن المتخذين على القبور المساجد والسُّرج، المساجد سبق الكلام عليها، والسُّرج لأنها وسيلة لتعظيم تلك القبور، ونوع من أنواع الغلو فيها، فتُسرَج القبور، ويُجعَل عليها في الزمن الماضي القناديل، واليوم تُجعَل عليها الأنوار

---

(١) انظر: تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد (ص٤٨).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢١٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، و ابن ماجه (١٥٧٤)، وقد رواه النسائي (٢٠٤٣).

العظيمة التي تُبين أَنَّ هذا المكان مقصود، وأنه مطلوب، ويُجعَل عليها من عقود الأنوار والكشافات، التي تسطع ما يدل الناس على تعظيم هذا القبر، فهؤلاء مَلعُونون بلعنة رسول الله ﷺ، فلا يجوز أَنْ تُتخَذَ السرج على القبور؛ لأن اتخاذ السرج على القبور من نوع الغلو فيها؛ ولأنه يدعو الناس إليها، وذلك قد يكون بعده أن تُتخَذ آلهة وأوثانًا مع الله عز وجل.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْأَوْثَانِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ الْعِبَادَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مِمَّا يَخَافُ وُقُوعَهُ.

الرَّابِعَةُ: قَرْنُهُ بِهَذَا اتِّخَاذَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ.

الْخَامِسَةُ: ذِكْرُ شِدَّةِ الْغَضَبِ مِنَ اللهِ.

السَّادِسَةُ: وَهِيَ مِنْ أَهَمِّهَا: مَعْرِفَةُ صِفَةِ عِبَادَةِ الَّلاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَكْبَرِ الْأَوْثَانِ.

السَّابِعَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ قَبْرُ رَجُلٍ صَالِحٍ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ اسْمُ صَاحِبِ الْقَبْرِ، وَذِكْرُ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ.

التَّاسِعَةُ: لَعْنُهُ زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ.

الْعَاشِرَةُ: لَعْنُهُ مَنْ أَسْرَجَهَا.

٢١ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ المُصْطَفَى جَنَابَ التَّوْحِيدِ وَسدِّه كُلَّ طَرِيقٍ يُوصِّلُ إِلَى الشِّركِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ [التوبة: ١٢٨-١٢٩].

ش: **قوله:** (بَابُ مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ المُصْطَفَى جَنَابَ التَّوْحِيدِ وَسدِّه كُلَّ طَرِيقٍ يُوصِّلُ إِلَى الشِّركِ).

الجناب: هو الجانب. والمراد حمايته عما يقرب منه أو يخالطه من الشرك وأسبابه.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ [التوبة: ١٢٨-١٢٩]).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: يقول الله تعالى ممتنًا على المؤمنين بما أرسل إليهم رسولًا من أنفسهم، أي: من جنسهم وعلى لغتهم؛ كما قال إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]،

....

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، **أي: منكم؛ كما قال جعفر بن أبي طالب للنجاشي**[(١)]، **والمغيرة بن شعبة لرسول كسرى: إن الله بعث فينا رسولًا منا نعرف نسبه وصفته، ومدخله ومخرجه، وصدقه وأمانته... وذكر الحديث**[(٢)].

قال سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ **قال: لم يصبه شيء من ولادة الجاهلية**[(٣)].

وقوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ **أي: يعز عليه الشيء الذي يعنت أمته، ويشق عليها، ولهذا جاء في الحديث المروي من طرق عنه ﷺ أنه قال: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»**[(٤)]**، وفي الصحيح: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرٌ»**[(٥)]**، وشريعته كلها سمحة سهلة كاملة، ميسرة على من يسرها الله عليه.**

قوله: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ **أي: على هدايتكم ووصول النفع الدنيوي والأخروي إليكم.**

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢٦٦، ٢٧/ ١٧٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١١٥)، والبيهقي في سننه (٩/ ٩)، وابن خزيمة (٤/ ١٣)، وانظر: تاريخ الإسلام (١/ ١٩٢-١٩٣)، والبداية والنهاية (٣/ ٩٣)، والكامل في التاريخ (١/ ٦٧٧).

(٢) أخرجه الطبري في التاريخ (٣/ ٤٩٦)، وأبو نعيم في الدلائل (١/ ٥٤٥ رقم ٤٧٦)، وانظر: البداية والنهاية (٧/ ٤٩).

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١١/ ٧٦)، والبيهقي في السنن (٧/ ١٩٠).

(٤) أخرجه أحمد (٣٦/ ٦٢٤، ٦٢٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) أخرجه البخاري (٣٩، ٥٦٧٣، ٦٤٦٣، ٧٢٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

وعن أبي ذر رضي الله عنه قَالَ: «تَرَكْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي الْهَوَاءِ، إِلَّا وَهُوَ يُذَكِّرُنَا مِنْهُ عِلْمًا، قَالَ: فَقَالَ: ﷺ: مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ، إِلَّا وَقَدْ بُيِّنَ لَكُمْ»(١).

وقوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، كما قال تعالى ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١٥﴾ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢١٦﴾ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾﴾ [الشعراء: ٢١٥-٢١٧]، وهكذا أمره تعالى في هذه الآية الكريمة، وهي قوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ أي: عما جئتم به من الشريعة العظيمة المطهرة الكاملة ﴿حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩].

قلت: فاقتضت هذه الأوصاف التي وصف بها رسول الله ﷺ في حق أمته أن أنذرهم وحذرهم الشرك الذي هو أعظم الذنوب، وبين لهم ذرائعه الموصلة إليه، وأبلغ في نهيهم عنها، ومن ذلك تعظيم القبور والغلو فيها، والصلاة عندها وإليها، ونحو ذلك مما يوصل إلى عبادتها، كما تقدم، وكما سيأتي في أحاديث الباب.

الشرح:

هذا الباب من جنس الأبواب التى قبله في حماية النبي ﷺ جناب التوحيد وفي سده كل طريق يوصل إلى الشرك، وأتى بآية براءة.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ١٥٥).

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]).

قوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ يعني: عزيز عليه عنتكم، عزيز عليه العنت، يعني: أن تكونوا في عنت ومشقة هذا عزيز عليه، لا يرغب فيه ﷺ.

﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ فهو ﷺ عزيز عليه عنت أمته، وهذا يؤدي أن يأمرهم بكل خير، وأن ينهاهم عن كل شر، وأن يحمي حِمَى ما أمرهم به وما نهاهم عنه؛ لأن الناس إذا أقدموا على ما نُهوا عنه، فإنهم أقدموا على مهلكتهم، وأقدموا على ما فيه عنتهم في الدنيا وفي الآخرة، والنبي ﷺ عزيز عليه عنتهم، عزيز عليه أن يقعوا في وبال عليهم وفي مشقة عليهم؛ ولهذا قال بعدها: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾؛ لأن هذه وهذه متلازمة، ومن حرصه علينا ﷺ ومن كونه يعزُّ عليه عنتنا ﷺ أنْ حمى حمى التوحيد، وحمى جناب التوحيد، وسدَّ كل طريق قد نصل بها إلى الشرك ﷺ، وهذا وجه الاستدلال من الآية على الباب.

وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ رُواتُهُ ثِقَاتٌ[1].

ش: **قوله: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا».**

قال شيخ الإسلام: أي: لا تعطلوها من الصلاة فيها والدعاء والقراءة، فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري العبادة في البيوت، ونهى عن تحريهما عند القبور، عكس ما يفعله المشركون من النصارى ومن تَشَبَّهَ بهم من هذه الأمة.

وفي الصحيحين عن ابن عمر ﵄ مرفوعًا: «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا»[2]، وفي صحيح مسلم عن ابن عمر ﵄ مرفوعًا: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ»[3][4].

قوله: «وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا» قال شيخ الإسلام ﵀: العيد اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد، عائدًا إما بعود السنة، أو بعود الأسبوع، أو الشهر، ونحو ذلك[5].

وقال ابن القيم ﵀: العيدُ ما يُعتاد مَجيئه وقَصده من زمان ومكان،

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وابن أبي شيبة (٢/ ٦٠)، والطبراني في الأوسط (٨/ ٨١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥٢).
(٢) أخرجه البخاري (٤٣٢، ١١٨٧)، ومسلم (٧٧٧).
(٣) أخرجه مسلم (٧٨٠) من حديث أبي هريرة ﵁.
(٤) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٥٧).
(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٤١).

....

مأخوذ من المعاودة والاعتياد. فإذا كان اسمًا للمكان، فهو المكان الذي يقصد فيه الاجتماع وانتيابه للعبادة وغيرها؛ كما أن المسجد الحرام ومنى ومزدلفة وعرفة والمشاعر جعلها الله عيدًا للحنفاء ومثابة؛ كما جعل أيام العيد فيها عيدًا.

وكان للمشركين أعياد زمنية ومكانية، فلما جاء الله بالإسلام أبطلها، وعوض الحنفاء منها عيد الفطر وعيد النحر وأيام منى، كما عوضهم من أعياد المشركين المكانية بالكعبة ومنى ومزدلفة وعرفة والمشاعر[1].

قوله: «وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ».

قال شيخ الإسلام رحمه الله: يشير بذلك إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام يحصل مع قربكم من قبري وبعدكم، فلا حاجة لكم إلى اتخاذه عيدًا[2].

قوله: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا». تقدم كلام شيخ الإسلام في معنى الحديث قبله.ا.هـ.

الشرح:

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فوجه الشاهد منه قوله: «وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا»، والعيد يكون عيدًا مكانيًا؛ كما جاء هنا، ويكون عيدًا زمانيًا

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٠٩).
(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٥٦).

«وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا»، يعني: مكانًا تعودون إليه في وقت معلوم من السنة، أو في أوقات معلومة تعتادون المجيء إلى القبر، فإن هذا قد يوصل إلى أن يُعظَّم النبي ﷺ، وأن يُجعَل تعظيمه كتعظيم الله عَزَّوَجَلَّ ، فإن اتخاذ القبور عيدًا من وسائل الشرك؛ ولهذا قال: «وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ».

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﵄: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةٍ كَانَتْ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيَدْعُو، فَدَعَاهُ فَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَمَا كُنْتُمْ». رَوَاهُ فِي المُخْتَارَةِ[(١)] .

ش: هذا الحديث والذي قبله جيدان حسنا الإسنادين[(٢)] .

أما الأول، فرواه أبو داود وغيره من حديث عبد الله بن نافع الصائغ، قال: أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، فذكره، ورواته ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع قال فيه أبو حاتم: ليس بالحافظ، تعرف وتنكر. وقال ابن معين: هو ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به.

قال شيخ الإسلام ﵀: ومثل هذا إذا كان لحديث شواهد علم أنه محفوظ، وهذا له شواهد متعددة[(٣)] .

وقال الحافظ محمد بن عبد الهادي: هو حديث حسن جيد الإسناد، وله شواهد يرتقي بها إلى درجة الصحة[(٤)] .

وأما الحديث الثاني، فرواه أبو يعلى والقاضي إسماعيل والحافظ الضياء محمد بن عبد الواحد المقدسي في المختارة.

---

(١) أخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٢/ ٤٩)، وابن أبي شيبة (٢/ ١٥٠)، وأبو يعلى (١/ ٣٦١).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٥٤).

(٣) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (٤١٤).

(٤) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٦٠).

....

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: فانظر هذه السنة كيف مخرجها من أهل المدينة وأهل البيت الذين لهم من رسول الله ﷺ قرب النسب وقرب الدار؛ لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم، فكانوا له أضبط. ا.هـ[١].

وقال سعيد بن منصور في سننه: حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي سهل قال: رآني الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام عند القبر، فناداني، وهو في بيت فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يتعشى، فقال: هلم إلى العشاء. فقلت: لا أريده. فقال: ما لي رأيتك عند القبر؟ فقلت: سلمت على النبي ﷺ. فقال: إذا دخلت المسجد، فسلم. ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ مقابر، وَصَلُّوا عَلِيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي، لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا، مَا أَنْتُمْ وَمَنْ بِالْأَنْدلُسِ إِلَّا سَوَاءً»[٢].

وقال سعيد أيضًا: حدثنا حبان بن علي، حدثنا محمد عجلان عن أبي سعيد مولى المهري قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي»[٣].

---

(١) أخرجه إسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص٤٠) من مراسيل الحسن بن علي، وابن أبي شيبة (٢/ ١٥٠، ٣/ ٣٠)، وعبد الرزاق (٣/ ٥٧٦)، وأما سنن سعيد بن منصور فأكثره مفقود، وهذا الحديث لم أجده في المطبوع منه.

(٢) وقد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٦٠) وعزاه إلى سنن سعيد بن منصور، وقال: (فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث، لاسيما وقد احتج به من أرسله، وذلك يقتضي ثبوته عنده لو لم يكن روي من وجوه مسندة غير هذين، فكيف وقد تقدم مسندًا؟!).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ١٥٠، ٣/ ٣٠)، وعبد الرزاق (٣/ ٥٧٦).

. . . .

قال شيخ الإسلام: فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث، لا سيما وقد احتج به من أرسله، وذلك يقتضي ثبوته عنده، هذا لو لم يرو من وجوه مسندة غير هذين، فكيف وقد تقدم مسندًا؟!(١).

قوله: (علي بن الحسين). أي: ابن علي بن أبي طالب، المعروف بزين العابدين رضي الله عنه، أفضل التابعين من أهل بيته وأعلمهم.

قال الزهري: ما رأيتُ قُرشيًا أفضل منه(٢).

مات سنة ثلاث وتسعين على الصحيح. وأبوه الحسين سبط رسول الله ﷺ وريحانته، حفظ عن النبي ﷺ واستشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وله ست وخمسون سنة رضي الله عنه.

قوله: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةٍ» بضم الفاء وسكون الراء، وهي الكوة في الجدار والخوخة ونحوهما.

قوله: «فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيَدْعُو» هذا يدل على النهي عن قصد القبور والمشاهد لأجل الدعاء والصلاة عندها.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: ما علمت أحدًا رخص فيه؛ لأن ذلك نوع من اتخاذه عيدًا، ويدل أيضًا على أن قصد القبر للسلام إذا دخل المسجد ليصلي منهى عنه؛ لأن ذلك لم يشرع(٣).

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٦٠).
(٢) انظر: تقريب التهذيب (ص٤٠٠)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٦٧).
(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٥٦).

....

وكره مالك لأهل المدينة كلما دخل الإنسان المسجد أن يأتي قبر النبي ﷺ؛ لأن السلف لم يكونوا يفعلون ذلك، قال: ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها(١).

وكان الصحابة والتابعون ﷺ يأتون إلى مسجد النبي ﷺ فيصلون، فإذا قضوا الصلاة، قعدوا أو خرجوا، ولم يكونوا يأتون القبر للسلام؛ لعلمهم أن الصلاة والسلام عليه في الصلاة أكمل وأفضل، وأما دخولهم عند قبره للصلاة والسلام عليه هناك، أو للصلاة والدعاء، فلم يشرعه لهم، بل نهاهم عنه في قوله: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي».

فبين أن الصلاة تصل إليه من بعد وكذلك السلام، ولعن من اتخذ قبور الأنبياء مساجد(٢).

وكانت الحجرة في زمانهم يدخل إليها من الباب، إذا كانت عائشة ﵂ فيها، وبعد ذلك إلى أن بنى الحائط الآخر، وهم مع ذلك التمكن من الوصول إلى قبره لا يدخلون عليه، لا للسلام ولا للصلاة، ولا للدعاء لأنفسهم ولا لغيرهم، ولا لسؤال عن حديث أو علم، ولا كان الشيطان يطمع فيهم حتى يسمعهم كلامًا أو سلامًا، فيظنون أنه هو كلمهم وأفتاهم، وبين لهم الأحاديث، أو أنه قد رد عليهم السلام بصوت يسمع من خارج؛ كما طمع الشيطان في غيرهم، فأضلهم عند

(١) انظر: تنقيح تحقيق أحاديث التعليق لابن عبد الهادي (٢/ ٤٢٣).
(٢) سبق تخريجه (ص١٥٠).

. . . .

قبره وقبر غيره، حتى ظنوا أن صاحب القبر يأمرهم وينهاهم، ويفتيهم، ويحدثهم في الظاهر، وأنه يخرج من القبر ويرونه خارجًا من القبر، ويظنون أن نفس أبدان الموتى خرجت تكلمهم، وأن روح الميت تجسدت لهم، فرأوها كما رآهم النبي ﷺ ليلة المعراج[١].

والمقصود: أن الصحابة ﷺ لم يكونوا يعتادون السلام عليه عند قبره؛ كما يفعله من بعدهم من الخلوف، وإنما كان بعضهم يأتي من خارج، فيسلم عليه إذا قد من سفر؛ كما كان ابن عمر يفعله.

قال عبيد الله بن عمر عن نافع كان ابن عمر رضي الله عنهما إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَتَى قَبْرَ النبي ﷺ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ»[٢].

قال عبيد الله: ما نعلم أحدًا من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر، وهذا يدل على أنه لا يقف عند القبر للدعاء إذا سلم كما يفعله كثير.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: لأن ذلك لم ينقل عن أحد من الصحابة، فكان بدعة محضة[٣].

وفي المبسوط: قال مالك: لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ، ولكن يسلم ويمضي.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٨٦).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٦٦)، والبيهقي في الصغرى (٢/ ٢١٠)، وفي الكبرى (٥/ ٤٠٢، ٤٠٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٥، ٥٢)، وابن أبي شيبة (٣/ ٢٨)، وعبد الرزاق (٣/ ٥٧٦).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٩٦).

....

ونص أحمد أنه يستقبل القبلة، ويجعل الحجرة عن يساره؛ لئلا يستدبره.

وبالجملة فقد اتفق الأئمة على أنه إذا دعا لا يستقبل القبر، وتنازعوا: هل يستقبله عند السلام عليه أم لا؟[(١)].

وفي الحديث دليل على منع شد الرحال إلى قبره وإلى غيره من القبور والمشاهد؛ لأن ذلك من اتخاذها أعيادًا، بل من أعظم أسباب الإشراك بأصحابها.

وهذه هي المسألة التي أفتى بها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ - أعني: من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين -، ونقل فيها اختلاف العلماء، فمن مبيح لذلك - كالغزالي وأبي محمد المقدسي - ومن مانع لذلك - كابن بطة وابن عقيل، وأبي محمد الجويني، والقاضي عياض -، وهو قول الجمهور، نص عليه مالك، ولم يخالفه أحد من الأئمة، وهو الصواب.

لما في الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الأَقْصَى»[(٢)]، فدخل في النهي شدها لزيارة القبور والمشاهد، فإما أن يكون نهيًا، وإما أن يكون نفيًا.

وجاء في رواية بصيغة النهي، فتعين أن يكون للنهي، ولهذا فهم منه الصحابة رضي الله عنهم المنع؛ كما في الموطأ والمسند والسنن عن بَصْرَةَ بْنَ أَبِي

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٣٠).
(٢) أخرجه البخاري (١١٩٧، ١٩٩٥)، ومسلم (٨٢٧).

....

بَصْرَةَ الْغِفَارِيّ أنه قَالَ لأبي هريرة ﷺ، وقد جاء مِنَ الطُّورِ، قَالَ: لَوْ أَدْرَكْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ، مَا خَرَجْتَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُعْمَلُ الْمَطِيُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَمَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ»(١).

وروى الإمام أحمد وعمر بن شبة في أخبار المدينة بإسناد جيد عن قَزَعَةَ، قَالَ: «أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ آتِيَ الطُّورَ قَالَ: إِنَّمَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَدَعْ عَنْكَ الطُّورَ فَلَا تَأْتِهِ»(٢).

فابن عمر وبصرة بن أبي بصرة الغفاري جعلا الطور مما نهي عن شد الرحال إليه؛ لأن اللفظ الذي ذكراه فيه النهي عن شدها إلى غير الثلاثة مما يقصد به القربة، فعلم أن المستثنى منه عام في المساجد وغيرها، وأن النهي ليس خاصًا بالمساجد، ولهذا نهيا عن شدها إلى الطور مستدلين بهذا الحديث.

والطور إنما يسافر من يسافر إليه لفضيلة البقعة، فإن الله سماه الوادي المقدس، والبقعة المباركة، وكلم كليمه موسى عليه السلام هناك، وهذا هو الذي عليه الأئمة الأربعة وجمهور العلماء، ومن أراد بسط القول في

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١٦)، وأحمد (٣٩/ ٢٦٧)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٢٩٣)، والبيهقي في الصغرى (١/ ٢٣٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٨/٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/٥٨)، والفاكهي في أخبار مكة (٢/ ٨٧).

....

ذلك والجواب عما يعارضه، فعليه بما كتبه شيخ الإسلام مجيبًا لابن الاخنائي فيما أعترض به على ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة وأخذ به العلماء وقياس الأولى؛ لأن المفسدة في ذلك ظاهرة.

وأما النهي عن زيارة غير المساجد الثلاثة، فغاية ما فيها: أنها لا مصلحة في ذلك توجب شد الرحال، ولا مزية تدعو إليه.

وقد بسط القول في ذلك الحافظ محمد بن عبد الهادي في كتاب الصارم المنكي في رده على السبكي(١)، وذكر فيه علل الأحاديث الواردة في زيارة قبر النبي ﷺ.

وذكر هو وشيخ الإسلام - رحمهما الله تعالى - أنه لا يصح منها حديث عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه، مع أنها لا تدل على محل النزاع؛ إذ ليس فيها إلا مطلق الزيارة، وذلك لا ينكره أحد بدون شد الرحال، فيحمل على الزيارة الشرعية التي ليس فيها شرك ولا بدعة.

قوله: (رَوَاهُ فِي المُخْتَارةِ). المختارة: كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث الجياد الزائدة عن الصحيحين.

ومؤلفه: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ ضياء الدين الحنبلي أحد الأعلام.

قال الذهبي: أفنى عمره في هذا الشأن مع الدين المتين، والورع والفضيلة التامة والإتقان. فالله يرحمه ويرضى عنه(٢).

---

(١) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص٤١).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٢٦).

....

وقال شيخ الإسلام: تصحيحه في مختاراته خير من تصحيح الحاكم بلا ريب. مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة[١].

الشرح:

حديث علي بن الحسين رضي الله عنهما قال: «أَلَا أُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَمَا كُنْتُمْ» في معنى ما قبله، ونَهَى الرجل الذي كان يعتاد المجيء إلى فرجة كانت عند القبر؛ لأن اعتياده أن يدعو عند القبر هذا نوع غلو ووسيلة من وسائل تعظيم القبور، واتخاذها عيدًا، وهذا من وسائل الشرك، فَحمى النبي ﷺ حِمى التوحيد وحَمى جنابه، وَسَدَّ كل طريق توصل إلى الشرك حتى في قبره ﷺ. إذا كان كذلك، فمن باب أولى قبور غيره - قبور الصالحين والأنبياء والمرسلين -؛ فإنهم أولى بذلك، فالذي حصل أن هذه الأمة لم تقبل - في كثير من فئامها - حماية النبي ﷺ ذلك، واتخذت القبور مساجد وعيدًا، بل بنت عليها المشاهد، بل أسرجتها، بل قبلت لها الذبائح والنذور، وطِيف حولها، وجُعِلت كالكعبة، وجُعِلت الأمكنة حولها مقدسة أعظم من تقديس بقاع الله المباركة، بل إنَّ عُبَّاد القبور تجد عندهم من الذل والخضوع والإنابة والرغب والرهب حين يأتون إلى قبر النبي ﷺ، أو قبر الرجلِ الصالحِ، أو قبر الولي ما ليس في قلوبهم إذا كانوا في خلوة مع الله عز وجل، وهذا عين المحادة لله عز وجل، ولرسوله ﷺ.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٥٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ بَرَاءَةٍ.

الثَّانِيَةُ: إِبْعَادُهُ أُمَّتَهُ عَنْ هَذَا الْحِمَى غَايَةَ الْبُعْدِ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ حِرْصِهِ عَلَيْنَا وَرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ.

الرَّابِعَةُ: نَهْيُهُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِهِ عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ، مَعَ أَنَّ زِيَارَتَهُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ.

الْخَامِسَةُ: نَهْيُهُ عَنِ الْإِكْثَارِ مِنَ الزِّيَارَةِ.

السَّادِسَةُ: حَثُّهُ عَلَى النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ.

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ مُتَقَرِّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى فِي الْمَقْبَرَةِ.

الثَّامِنَةُ: تَعْلِيلُهُ ذَلِكَ بِأَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ يَبْلُغُهُ وَإِنْ بَعُدَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا يَتَوَهَّمُهُ مَنْ أَرَادَ الْقُرْبَ.

التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ فِي الْبَرْزَخِ تُعْرَضُ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ.

❊ ❊ ❊

٢٢ - بَابُ
مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةَ يَعْبُدُ الأَوْثَانَ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةَ يَعْبُدُ الأَوْثَانَ).

الوثن يطلق على ما قصد بنوع من أنواع العبادة من دون الله من القبور والمشاهد وغيرها؛ لقول الخليل عليه السلام: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، **ومع قوله:** ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١]، **وقوله:** ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، **فبذلك يعلم أن الوثن يطلق على الأصنام وغيرها مما عبد من دون الله؛ كما تقدم في الحديث.**

الشرح:

قال: (بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةَ يَعْبُدُ الأَوْثَانَ)، وكتاب التوحيد من أوله إلى هذا الموضع ذَكَر فيه الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله مسائل كثيرة: مِنْ بيان وجوب معرفة التوحيد والعلم به، والخوف من الشرك، وبيان بعض أفراد التوحيد، وبعض أفراد الشرك الأكبر والأصغر، ثم بين شيئًا مما يتعلق بوسائل ذلك، وما يتعلق بالصور المختلفة التي وقعت من هذا الشرك في الأمم قبلنا وعند الجاهليين - يعني: في الأميين -، وفي أهل الكتاب، وكذلك مما وقع في هذه الأمة، ثم ذكر وسائل ذلك وطرقه الموصلة إلى الشرك، ووسائل الشرك التي توصل إليه، وطرق الشرك الموصلة إليه.

بعد هذا يأتي احتجاج المشركين والخرافيين من أن هذه الأمة حماها الله عَزَّوَجَلَّ من أن تعود إلى عبادة الأوثان، فاستحضر بعد كل ما سبق أن قائلًا يقول له: كل هذا صحيح، ولكن هذه الأمة عُصِمَت أن تقع في الشرك الأكبر؛ وذلك لقول النبي ﷺ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ**»[1]، فلما قال ﷺ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ**»، علمنا أن عبادة الشيطان لا تكون في هذه الأمة، وأن الشرك الأكبر لا يكون، هذا قاله الخرافيون.

والجواب: أن هذا الاحتجاج في غير موضعه، وفهم ذلك الدليل وذلك الحديث ليس على ذلك النحو، وجواب ما قالوا من أن قوله ﷺ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ**». نقول: أيس الشيطان، والشيطان لا يعلم الغيب، وهو حريص على إغواء بني آدم: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]، هو أيس، ولكن لم يُأيِّسه الله عَزَّوَجَلَّ، أيس بنفسه لما رأى عز الإسلام، ولما رأى ظهور التوحيد على الكفر في جزيرة العرب، فأيس لما رأى ذلك، ولكنه لم يأيسه الله عَزَّوَجَلَّ من أن يُعبد في جزيرة العرب.

ثم إن في قوله: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ**» إن المصلين لا شك أنهم آمرون بالمعروف ناهون عن المنكر؛ لأن المصلي هو الذي أقام الصلاة، ومن أقام الصلاة، فإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وأعظم المنكر الذي سينكره المصلي هو الشرك بالله عَزَّوَجَلَّ، فإن الشيطان ييأس أن يعبده من قام بالصلاة على حقيقتها، وأقامها كما أراد الله عَزَّوَجَلَّ.

(١) أخرجه مسلم (٢٨١٢) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإذًا نقول: هذا الحديث ليس فيه أن العبادة - عبادة الشيطان - لا تكون في هذه الأمة، بل فيه أن الشيطان أيس لما رأى عز الإسلام، ولكنه لم يُأيَّس؛ ولهذا لما كان بعد وفاة النبي ﷺ بقليل، وارتدت طائفة من العرب، كان ذلك من عبادة الشيطان؛ لأن عبادة الشيطان بطاعته؛ كما قال ﷻ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]، وعبادة الشيطان - كما في تفسير الآية -: بطاعته في الأمر والنهي، طاعته في الشرك، وطاعته في ترك الإيمان وترك لوازمه.

إذًا هذا الدليل استحضره الإمام رحمه الله، وقال: إن هذا الدليل ليس واقعًا كما زعمه أولئك، والدليل على ذلك التفسير ما جاء في الأدلة أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان، فيُصحِّحُ ما فهمنا من أن معنى الحديث أن الشيطان أيس بنفسه، ولم يأيس، وإياسه بنفسه لأجل عدم اطلاعه على علم الغيب مع حرصه على دعوة الناس إلى عبادة غير الله تبارك وتعالى وجل وتقدس.

قال الإمام رحمه الله: (بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةَ يَعْبُدُ الأَوْثَانَ). يعني: أن عبادة الأوثان واقعة في هذه الأمة بنصِّ النبي ﷺ؛ كما وقعت في الأمم السالفة، فهذه الأمة تقع فيها عبادة غير الله ﷻ.

وقوله: (بَابُ مَا جَاءَ) يعني: من النصوص في الكتاب وفي السنة.

(بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةَ) هذا التبعيض؛ لأن عبادة الأوثان لم تكن من الأمة كلها، وإنما كانت من بعض هذه الأمة، وإلا فلا تزال طائفة من هذه الأمة ظاهرة على الحق؛ كما قال ﷺ: «**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»(١).

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤١) من حديث معاوية رضي الله عنه، ومسلم (١٩٢٠) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

فإذًا قوله: (بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةَ) يعني: ذلك البعض المرذول، فنفهم منه أن هناك من يقوم بالاستمساك بالأمر الأول الذي كان عليه الرسول ﷺ، وكان عليه صحابته في أمر التوحيد وأمر العبادة والسنن.

(بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةَ) المقصود بقوله: (هَذِهِ الأُمَّةَ) أمة الدعوة أو أمة الإجابة؟ إذا قلنا أمة الدعوة، فلا شك أن هناك من أمة الدعوة - وهم جميع الناس، بل من الجن والإنس - منهم من عبد الأوثان، واستمر على عبادتها بعد بعثة النبي ﷺ، ولم يرضَ ببعثته، ولم يقبل ذلك.

وإذا قلنا إن المراد بالأمة: أمة الإجابة، يعني: أن من أجاب الرسول ﷺ في دعوته تتقادم بهم العهود، حتى يرتدوا على أدبارهم، ويتركوا دينهم؛ كما جاء في بابٍ سَلَف في أن سبب كفر بني آدم وتركِهم دينهم الغلو في الصالحين، فإن الظاهر هنا أن قوله: (بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةَ يَعْبُدُ الأَوْثَانَ) يعني به أمة الإجابة في أنهم يتركون دينهم، ويتوجهون إلى الأوثان يعبدونها.

و(الأَوْثَانَ): جمع وثن، والوثن هو: كل شيء توجه إليه الناس بالعبادة، إما بأن يدعوه مع الله عَزَّوَجَلَّ، أو أن يستغيثوا به، أو أن يعتقدوا فيه أنه ينفع ويضر بدون إذن الله عَزَّوَجَلَّ، أو أنه يُرجَى رجاء العبادة، ويُخَاف منه كخوفٍ من الله عَزَّوَجَلَّ خوف السر، ونحو ذلك من الأشياء، من اعتُقِد فيه ذلك، فذلك الشيء وثن من الأوثان، وقد يكون راضيًا بتلك العبادة، وقد لا يكون راضيًا بتلك العبادة. والوثن ليس مصورًا على شكل صورة، والصنم هو ما كان على شكل صورة؛ كما سبق أن ذكرنا[1].

فالفرق بين الأوثان والأصنام: أن الأصنام هي: الآلهة التي صُوِّرت

(١) راجع معنى الوثن والصنم (١/ ١٨٨).

على شكل صور، كأن يجعل لنبي من الأنبياء صورة، ويعبدها، أو يجعل لرجل من الرجال - كبوذا ونحوه - صورة، ويسجد لها، ويعبدها، هذه أصنام. أو أن تكون أوثانًا، والأوثان هي الأشياء التي تُعبَد، قد يكون جدارًا، وقد يكون قبرًا، وقد يكون رجلًا ميتًا، وقد يكون صفة من الصفات يتخذها معبودة من دون الله، فكل ما تَوجَّه إليه العباد بنوع من أنواع العبادة، فهو وثن من الأوثان.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

ش: قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ روى ابن أبي حاتم عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: «جَاءَ حُيَيُّ بْنُ أَخْطَبَ وَكَعْبَ بْنَ الأَشْرَفِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَالُوا لَهُمْ: أَنْتُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ وَأَهْلُ الْعِلْمِ، فَأَخْبِرُونَا عَنَّا وَعَنْ مُحَمَّدٍ، فَقَالُوا: مَا أَنْتُمْ وَمَا مُحَمَّدٌ؟ فَقَالُوا: نَحْنُ نَصِلُ الأَرْحَامَ وَنَنْحَرُ الْكَوْمَاءَ[١]، وَنَسْقِي الْمَاءَ عَلَى اللَّبَنِ، وَنَفُكُّ الْعُنَاةَ، وَنَسْقِي الْحَجِيجَ، وَمُحَمَّدٌ صُنْبُورٌ[٢]، قَطَعَ أَرْحَامَنَا وَاتَّبَعَهُ سُرَّاقُ الْحَجِيجِ بنوا غفار، فنحن خير أم هو؟ قَالُوا: أَنْتُمْ خَيْرٌ وَأَهْدَى سَبِيلا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١]»[٣].

وفي مسند أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه.

---

(١) الكوماء هي النَّاقة الْعَظِيمَة السنام طويلته، والكَوَمُ: العِظَمُ في كل شيء. انظر: مادة (كوم) في العين للخليل (٥/ ٤١٨)، وغريب الحديث للقاسم ابن سلام (٣/ ٨٤)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٢٢٠)، ومقاييس اللغة (٥/ ١٤٨)، ولسان العرب (١٥/ ٢٣٢).

(٢) الصُّنْبُور: أَيْ أَبْتَرُ، لاَ عَقِبَ لَهُ. قال ابن الأعرابي: (الصُّنْبُور: الوَحيدُ، و الصُّنْبُور: الضعيف، و الصُّنْبُور: الذي لا ولد له، ولا عشيرة، ولا ناصر من قريب ولا غريب). انظر: مادة (صنبر) في لسان العرب (٤/ ٤٦٩)، وغريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٦٠٥)، وتهذيب اللغة (١٢/ ١٩٠). وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٥٥): (وأصل الصنبور: سعفه تنبت في جذع النخلة لا في الأرض، وقيل: هي النخلة المنفردة التي يدق أسفلها. أرادوا أنه إذا قُلع انقطع ذكره، كما ذهب أثر الصنبور؛ لأنه لا عقب له).

(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٧٤)، ونقله عنه ابن كثير (٢/ ٣٣٠).

....

قال عمر بن الخطاب ﷺ : الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان(١).

وكذلك قول ابن عباس وأبو العالية ومجاهد والحسن وغيرهم. وعن ابن عباس وعكرمة وأبي مالك الجبت: الشيطان. زاد ابن عباس: بالحبشية.

وعن ابن عباس ﷺ أيضًا: الجبت: الشرك. وعنه: الجبت: الأصنام.

وعنه: الجبت: حيي بن أخطب.

وعن الشعبي: الجبت: الكاهن.

وعن مجاهد: الجبت: كعب بن الأشرف(٢).

قال الجوهري: الجبت: كلمة تقع على الصنم والكاهن والساحر ونحو ذلك(٣).

قال المصنف ﷺ: وفيه معرفة الإيمان بالجبت والطاغوت في هذا الموضع هل هو اعتقاد قلب، أو هو موافقة أصحابها، مع بغضها ومعرفة بطلانها؟

---

(١) انظر: تفسير الطبري [(٥/ ٤١٧) برقم (٥٨٣٤، ٥٨٣٥)]، والمحرر الوجيز (١/ ٣٣٨)، وتفسير ابن أبي حاتم [(٢/ ٤٩٥)، و(٣/ ٩٧٥)].

(٢) أخرج هذه الآثار الطبري في تفسيره (٥/ ١٣٤، ١٣٥).

(٣) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٢٤٥).

الشرح:

الجبت: اسم عام لكل ما فيه مخالفة لأمر الله عَزَّوَجَلَّ ، وأمر رسوله ﷺ في الاعتقاد، قد يكون الجبت سحرًا - وهذا هو الذي فسره كثير من السلف بأن الجبت: السحر - وقد يكون الجبت الكاهن، وقد يكون الجبت الشيء المرذول الذي يضر صاحبه.

﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ يعني: يؤمنون بالسحر، ويؤمنون بالباطل، وبعبادة غير الله عَزَّوَجَلَّ .

ويؤمنون بـ﴿وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ والطاغوت مشتق من الطغيان، وهو: مجاوزة الحد[١]، فالطاغية هو الذي تجاوز الحد في أمر الدين بأن جعل ما لله له؛[٢] ولهذا يُعرِّف ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الطاغوت بأنه: (**مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ**)[٣]، فإذا تجاوز به العبد حده، يعني: حد ذلك الشيء الذي توجهوا إليه، الذي أذن به شرعًا له، تجاوزوا الحد به، فتوجهوا إليه بالعبادة، أو اعتقدوا فيه بعض خصائص الإلهية: من أنه يغيثهم كيفما شاء، ومن أنه يملك غوثهم، ويملك الاستشفاع لهم، ويملك أن يغفر لهم، وأن يعطيهم، ويملك أن يقربهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، ونحو ذلك مما لا يملكه المعبودون. فإن ذلك مجاوزة بذلك عن الحد الذي جُعِلَ له في الشرع.

مجاوزة الحد في المعبودين، أو المتبوعين: (**مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ**

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١٩)، ولسان العرب (١٥/ ٨).

(٢) قال الطبري في تفسيره (٣/ ١٩): (والصواب من القول عندي في الطاغوت أنه كل ذي طغيان على الله فعبد من دونه، إما بقهر منه لمن عبده، وإما بطاعة ممن عبده له إنسانًا كان ذلك المعبود أو شيطانًا أو وثنًا أو صنمًا أو كائنًا ما كان من شيء).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٥٣).

مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ) **(أَوْ مَتْبُوعٍ)** مثل: العلماء، والقادة في أمرالدين، إذا تجاوز الناس بهم حدهم، فصاروا يتبعونهم في كل ما قالوا، وإن أحلُّوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال، أو جعلوا لهم السنة بدعة والبدعة سنة، وهم يعلمون أصل الدين، ولكنهم خالفوا لأجل ما قال فلان، فإن هذا قد تُجُوِّز به حده.

فإنَّ حد المتبوع في الدين أن يكون آمرًا بما أَمَر به الشرع، ناهيًا عما نهى عنه الشرع، فإذا أحل الحرام، أو حرم الحلال، فإنه يعتبر طاغوتًا، ومن اتبعه، فإنه يكون قد تجاوز به حده، وقد أقر بأنه طاغوت، واتخذه كذلك.

(أَوْ مُطَاعٍ) يطاع كذلك من الأمراء، والملوك، والحكام، والرؤساء الذين يأمرون بالحرام، فيُطاعُون، ويأمرون بتحريم الحلال، فيطَاعُون في ذلك مع علم المُطيع بما أمر الله ﷻ به، فهؤلاء اتخذوهم طواغيت؛ لأنهم جاوزوا بهم حدهم.

قال: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ فيدخل في الطاغوت كل هذه الأنواع: الذين عُبِدوا، والذين اتُّبِعُوا، والذين أُطِيعُوا.

وجه مناسبة هذه الآية للباب: أن ذلك - وهو الإيمان بالجبت والطاغوت - حَصَل وَوقع مِنَ الذين أوتُوا نصيبًا من الكتاب من اليهود والنصارى، والنبي ﷺ أخبر أن ما وقع في الأمم قبلنا سيقع في هذه الأمة؛ كما قال في حديث أبي سعيد ﵁ الآتي: «**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اليَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ**»[1]، فمثل بشيء صغير، وهو

(١) سيأتي تخريجه (ص٢٠٣).

دخول جحر الضب - الذي لا يمكن أن يُفعَل - تنبيهًا على أن ما هو أعلى من ذلك سيقع من هذه الأمة؛ كما وقع من الأمم قبلنا. ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١]، وهذا حصل من هذه الأمة، فإن منهم من آمن بالسحر، ومنهم من آمن بعبادة غير الله، ومنهم من أطاع العلماء والأمراء في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، فكانوا بذلك متبعين سنن من كان قبلهم، وحصل منهم إيمان بالجبت والطاغوت؛ كما حصل من الأمم قبلهم.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠].

ش: **قوله: (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾)، يقول تعالى لنبيه محمد ﷺ: قل يا محمد: هل أخبركم بشر جزاء عند الله يوم القيامة مما تظنونه بنا؟ وهم أنتم أيها المتصفون بهذه الصفات المفسرة بقوله: من لعنه الله. أي: أبعده من رحمته، وغضب عليه. أي: غضبًا لا يرضى بعده أبدًا، ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ وقد قال الثوري: عن علقمة بن مرثد عن المغيرة بن عبد الله اليشكري عن المعرور بن سويد أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، أهي مِمَّا مُسِخَ؟ فَقَالَ: أنَّ اللَّهَ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا، - أو قَالَ: - لم يَمْسخْ قومًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا وَلَا عَاقِبَةً، وَأنَّ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ كانوا قَبْلَ ذَلِكَ»(١)، ورواه مسلم(٢).**

قال البغوي في تفسيره: قل يا محمد: هل أنبئكم - أخبركم - بشر من ذلك الذي ذكرتم - يعني قولهم: لم نر أهل دين أقل حظًا في الدنيا والآخرة منكم، ولا دينًا شرًا من دينكم -، فذكر الجواب بلفظ الإبتداء،

---

(١) أخرجه ابن مردويه كما في الدر المنثور (٣/ ١٩٠)، وأحمد (٦/ ٢٣٠، ٢٣١، ٢٩٢، ٣١٢- ٧/ ٣٩، ٤٠، ١٠٢، ١٩١، ٢٨٦، ٤٣٩، ٤٤٠)، والبزار (٥/ ٣٠٠)، وأبويعلي (٩/ ٢١٢، ٢١٥)، وابن أبي حاتم (٤/ ١١٦٥)، والطيالسي (١/ ٢٤٣)، وابن أبي شيبة (١/ ١٩٥، ٦/ ١٩).
(٢) أخرجه مسلم (٢٦٦٣).

. . . .

وإن لم يكن الإبتداء شرًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢].

وقوله: ﴿مَثُوبَةً﴾: ثوابًا وجزاء، نصب على التفسير عند الله، من لعنه الله، أي: هو من لعنه الله وغضب عليه، يعني: اليهود ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ فالقردة أصحاب السبت، والخنازير كفار مائدة عيسى.

وعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أن المسخين كلاهما من أصحاب السبت، فشبابهم مسخوا قردة، وشيوخهم مسخوا خنازير.

﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ أي: وجعل منهم من عبد الطاغوت، أي: أطاع الشيطان فيما سول له)[1].

وقرأ ابن مَسْعُودٍ رضي الله عنه (وَعَبَدُوا الطَّاغُوتَ)، وَقَرَأَ حَمْزَةُ (وَعَبُدَ) بِضَمِّ الْبَاءِ (الطَّاغُوتِ) بِجَرِّ التَّاءِ، أَرَادَ الْعَبُدَ وَهُمَا لُغَتَانِ (عَبْدٌ) بِجَزْمِ الْبَاءِ، وَ(عَبُدٌ) بِضَمِّ الْبَاءِ، مِثْلُ (سَبْعٍ)، وَ(سَبُعٌ)، وَقِيلَ: هُوَ جَمْعُ الْعِبَادِ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ)، عَلَى الْوَاحِدِ[2].

وفي تفسير الطبري: قرأ حمزة وحده (وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ) بضم الباء وجر التاء، والباقون (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) بنصب الباء وفتح التاء.

وقرأ ابن عباس وابن مسعود وإبراهيم النخعي والأعمش وأبان بن تغلب (وعُبُدَ الطَّاغُوتِ) بضم العين والباء وفتح الدال وخفض التاء.

---

(١) انظر: تفسير البغوي (٢/ ٤٩).
(٢) انظر: تفسير البغوي (٣/ ٧٥).

. . . .

قال: وحجة حمزة في قراءته: (وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ) أنه يحمله على ما عمل فيه، جعل كأنه (وجعل منهم عبد الطاغوت).

ومعنى (جَعَلَ): خلق؛ كقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ [الأنعام: ١]، وليس (عبد) لفظ جمع؛ لأنه ليس من أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة، ألا ترى أن في الأسماء المفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه الإفراد ومعناه الجمع؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [النحل: ١٨]، ولأن بناء فعل يراد به المبالغة والكثرة نحو: يقظ ودنس، وكأن تقديره: أنه ذهب في عبادة الطاغوت كل مذهب.

وأما من فتح، فقال: (وعَبَدَ الطَّاغُوتِ)، فإنه عطفه على بناء المضي الذي في الصلة وهو قوله: (لعنه الله)، وأفرد الضمير في عبد، وإن كان المعنى فيه الكثرة؛ لأن الكلام محمول على لفظه دون معناه، وفاعله ضمير (من) كما أن فاعل الأمثلة المعطوف عليها ضمير (من)، فأفرد لحمل ذلك جميعًا على اللفظ. وأما قوله: (عبد الطاغوت)، فهو جمع عبد.

وقال أحمد بن يحيى: عبد جمع عابد، كبازل وبزل، وشارف وشرف، وكذلك عبد جمع عابد. ومثله عباد وعبَّاد. ا.هـ[١].

وقال شيخ الإسلام في قوله: (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ): الصواب أنه معطوف على ماقبله من الأفعال، أي: من لعنه وغضب عليه، ومن جعل

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٢٩٤، ٢٩٥).

....

منهم القردة والخنازير ومن عبد الطاغوت. قال: والأفعال المتقدمة الفاعل فيها اسم الله، مظهرًا أو مضمرًا، وهنا الفاعل اسم من عبد الطاغوت، وهو الضمير في عبد ولم يعد سبحانه من؛ لأنه جعل هذه الأفعال صفة لصنف واحد وهم اليهود[1].

قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ مما تظنون بنا ﴿وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾، وهذا من باب استعمال أفعل التفضيل فيما ليس في الطرف الآخر له مشارك كقوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] **قاله العماد ابن كثير في تفسيره، وهو ظاهر[2].**

الشرح:

وجه الشاهد من هذه الآية: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ على هذه القراءة: (**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**)، فإنَّ الطاغوت مفعول (عبد)، و(عبد) تكون معطوفة على قوله: (لعن) ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ إلى أن قال: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ يعني: كأنه قال بتقديم وتأخير: من لعنه الله ومن عبد الطاغوت، وعبادة الطاغوت وقعت في أولئك الملعونين، وبما أن ما وقع في الأمم السالفة بخبر النبي ﷺ سيقع في هذه الأمة، فإننا نعلم أن في هذه الأمة من سيعبد الطاغوت؛ كما عبدها أولئك، وعبادة الطاغوت عامة - كما ذكرنا - يدخل فيها عبادة الأوثان مِنْ عبادة القبور، وتأليه أصحابها، والتوسل بهم إلى

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٥٥).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ١٤٤).

الله عَزَّوَجَلَّ ، يعني: الاستشفاع بهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، أو طلب الشفاعة منهم، ونحو ذلك من الوسائل الشركية، أو ما هو من الشرك الأكبر، فحصلت عبادة للأوثان من القبور، ومن المشاهد، ومن الأشجار، ومن الأحجار، ونحو ذلك مما اعتقد فيه الجهلة الذين تركوا دين محمد ﷺ.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١].

ش: (قوله: وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١])، **والمراد أنهم فعلوا مع الفتية بعد موتهم ما يذم فاعله؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»[(١)]. أراد تحذير أمته أن يفعلوا كفعلهم.**

الشرح:

قوله: (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾) قصة أصحاب الكهف معروفة، وهذه الجملة بعض آية من قصة أصحاب الكهف، ولَمَّا حصل أن جعلهم الله عز وجل آية: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]، ثم أحياهم الله عز وجل، واطَّلع الناس على أنهم مكثوا أحياء هذه المدة الطويلة، وأنهم أماتهم الله ثم أحياهم، اعتقدوا فيهم، ولَمَّا اعتقدوا فيهم وماتوا، تنازعوا في أمرهم: فمنهم من قال: افعلوا لهم كذا: ﴿فَقَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا﴾، ومنهم من قال: اجعلوا لهم فناء ودارًا وعظِّموا مكانهم، واختلف الناس فيهم في ذلك الزمان، قال الله عز وجل: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ مَنْ الذين غلبوا على الأمر؟ اختلف المفسرون في ذلك:

القول الأول: قال قائلون: هم المسلمون - مسلمو ذلك الزمان -

---

(١) سبق تخريجه (ص١٥٠).

حصل منهم تعظيم لأصحاب الكهف، ﴿فَقَالُواْ ٱبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَـٰنًا﴾ [الكهف: ٢١]، وقالوا: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ تعظيمًا لهم ودلالةً للناس عليهم، فإذا كان هذا القول راجحًا، فإنه من وسائل الشرك بالله، ويؤدي إلى عبادة تلك القبور والاعتقاد في أصحاب الكهف، وهذا القدر حصل في هذه الأمة.

والقول الثاني: أن الذين غلبوا على أمرهم هم المشركون، يعني: أتباع ذلك الدين لاعتقادهم الجاهلي، ولما في قلوبهم من الشرك والبدع التي خالفوا بها أنبياءهم، قالوا: ابنوا عليهم مسجدًا؛ كما قال عز وجل هنا: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾.

والقول الثالث - وهو الذي رجحه ابن كثير رحمه الله، ورجحه عدد أيضًا من أهل العلم -: أن الذين غلبوا على أمرهم هم الكبراء، والأمراء، وأصحاب النفوذ فيهم، يعني: الذين كانت لهم الغلبة في الأمر، والذي له الغلبة في الأمر هو من يملك الأمر والنهي في الناس، وهم الكبراء، وأصحاب النفوذ، وملوك ذلك الزمان، وأمراء ذلك الزمان، فأولئك عظَّموا أولئك الصالحين وقالوا: ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾[1].

وقد حصل هذا في تلك الأمة، وما دام أنه حصل، فإنه سيحصل في هذه الأمة؛ لأنه ما من خصلة من الشرك حصلت في الأمم قبلنا إلا وحصلت في هذه الأمة، حتى ادعى بعض هذه الأمة أنه هو الله عز وجل، وأن الله يحل فيه ونحو ذلك، بل قد ادعوا أن روح الإله تتناسخ في أناس معينين؛ كما هواعتقاد طوائف من الباطنيين ونحو ذلك، وهذا كما قال ﷺ: «**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**»[2].

---

(١) انظر هذه الأقوال في: تفسير الطبري (١٧/ ٦٤٠)، وزاد المسير (٣/ ٧٤)، والقرطبي (١٠/ ٣٥١)، وابن كثير (٥/ ١٣٣).

(٢) سيأتي تخريجه الصفحة القادمة.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اليَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟». أَخْرَجَاهُ[1].

ش: قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اليَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟» أَخْرَجَاهُ)، وهذا سياق مسلم.

قوله: «سَنَنَ» بفتح المهملة أي: طريق من كان قبلكم. قال المهلب: فتح أولى.

قوله: «حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ» بنصب (حَذْوَ) على المصدر. والقذة بضم القاف واحدة القذذ، وهو ريش السهم. أي: لتتبعن طريقهم في كل ما فعلوه، وتشبهوهم في ذلك؛ كما تشبه قذة السهم القذة الآخرى. وبهذا تظهر مناسبة الآيات للترجمة، وقد وقع كما أخبر، وهو علم من أعلام النبوة.

قوله: «حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»، وفي حديث آخر: حَتَّى لَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَأْتِي أُمَّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ»[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، والطبراني في الكبير (١٣/ ٣٠).

....

أراد ﷺ أن أمته لا تدع شيئًا مما كان يفعله اليهود والنصارى إلا فعلته كله، لا تترك منه شيئًا، ولهذا قال سفيان بن عيينة: من فسد من علمائنا، ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا، ففيه شبه من النصارى. ا. هـ[١].

قلت: فما أكثر الفريقين! لكن من رحمة الله تعالى ونعمته أن جعل هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة؛ كما في حديث ثوبان الآتي قريبًا.

قوله: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اليَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟» من برفع اليهود خبر مبتدأ محذوف، أي: أهم اليهود والنصارى الذين نتبع سننهم؟ ويجوز النصب بفعل محذوف تقديره: تعني.

قوله: «قَالَ: فَمَنْ؟» استفهام إنكاري. أي: فمن هم غير أولئك؟

الشرح:

وهذا الحديث - وهو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».

قوله: «سَنَن» هذه تُروَى هكذا «سَنَن» بفتحتين: فتح السين، والنون.

وتُروَى أيضًا «سُنن»، والسُّنَن جمع سنة، وهي: الطريقة، يعني: كأنه قال: «لَتَتْبَعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، يعني: طرائق من كان قبلكم أيعني: في الدين -، وعلى الضبط الآخر الذي أقرأ به: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٩٧)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٣٥١).

السَّنَن مفرد، وهو: السبيل والطريق، يعني: لتتبعن سبيل من كان قبلكم.

واللام في قوله: «لَتَتْبَعُنَّ» هي الواقعة في جواب القسم، نفهم من وجود اللام أن النبي ﷺ أقسم على ذلك، فقال مؤكدًا: والله لتتبعن سنن من كان قبلكم؛ لأن اللام هذه واقعة في جواب القسم، فإذا رأيت اللام هذه المفتوحة، فهي الواقعة في جواب القسم، فكأنه بل قد أقسم عليه، والقسم محذوف، واللام واقعة في جوابه.

لِمَ أقسم ﷺ؟ ليؤكد هذا الأمر تأكيدًا عظيمًا بأن هذه الأمة ستتبع طريق وسبيل من كان قبلها من الأمم، وهذا تحذير؛ لأن الأمم السالفة إما أن تكون من أهل الكتاب اليهود والنصارى، وهؤلاء قد وصفهم الله عز وجل بأنهم مغضوب عليهم وضالون، فإذا اتُّخذَت سبيلهم سبيلًا في هذه الأمة، معنى ذلك أن هذه الأمة تعرضت للغضب واللعنة، وهذا حصل في هذه الأمة، فإن منهم من سلك سبيل اليهود، ومنهم من سلك سبيل النصارى؛ ولهذا قال بعض السلف: من فسد من علمائنا، ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عُبَّادنا، ففيه شبه من النصارى؛ لأن اليهود خالفوا على علم، والنصارى خالفت على ضلالة، وقد قال عز وجل: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، والمغضوب عليهم هم اليهود، والضالون هم النصارى؛ كما فسرها النبي ﷺ.

قوله: «حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ» يعني: من التساوي، القذة، والقذة تكون في السهم، وتكون هذه مساوية لتلك، لا تُفرِّق بين واحدة والأخرى، فإذا نظرت في هذه، ونظرت في هذه، وجدت أنهما متماثلتان لا فرق بينهما، وهذا هو الواقع؛ فإنه في هذه الأمة وقع التماثل، ففي هذه الأمة حصل من مثل ما حصل في الأمم قبلنا في أبواب الربوبية، وفي أبواب الإلهية، وفي الأسماء والصفات، وكذلك في العمل، وكذلك في السلوك، وكذلك في

أفعال الله عز وجل ، فكل شيء كان فيمن قبلنا جاء ووقع في هذه الأمة، نسأل الله عز وجل السلامة والعافية.

قوله: «**حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اليَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟**» أخرجاه.

وجه الدلالة من هذ الحديث ظاهرة، بل عماد هذا الباب على هذا الحديث مِنْ أن كل كفر وشرك وقع في الأمم السالفة فسيقع في هذه الأمة، الأمم السالفة عبدت الأوثان، وكفرت بالله عز وجل ، فسيقع في هذه الأمة من يعبد الأوثان ومن يكفر بالله عز وجل في الربوبية، وفي الإلهية، وفي الأسماء والصفات، وفي أفعال الله عز وجل ، وفي الحكم والتحاكم، وهكذا في أنواع كثيرة مما حصل فيمن قبلنا، حتى في أمور السلوك والبدع، بل حتى في أمور الأخلاق والعادات، التي قد تتصل بالدين، فإنه سلكت هذه الأمة مسلك الأمم قبلها مخالفة نهي النبي ﷺ.

ولِمُسْلِمٍ عَنْ ثَوْبَانَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِيَ الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَأَنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ، وَلَوِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا - أَوْ قَالَ مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا - حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا»(١).

وَرَوَاهُ الْبُرْقَانِي فِي صَحِيحِهِ وَزادَ: «وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تُعْبَدَ فِئَامٌ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيُّهُمْ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٩).

(٢) أخرجه بهذه الزيادة: أبو داود (٤٢٥٢)، وابن ماجه (٣٩٥٢)، وأحمد (٥/ ٢٧٨).

....

ش: هذا الحديث رواه أبو داود في سننه، وابن ماجه بالزيادة التي ذكرها المصنف.

قوله: «عَنْ ثَوْبَانَ». هو مولى النبي ﷺ صحبه، ولازمه، ونزل بعده الشام، ومات بحمص سنة أربع وخمسين.

قوله: «زَوَى لِي الْأَرْضَ». قال التُّورِبِشْتِي(١): زَويت الشيء: جمعته وقبضته، يريد تقريب البعيد منها، حتى اطلع عليه اطلاعه على القريب(٢). وحاصله أنه طوى له الأرض، وجعلها مجموعة كهيئة كف في مرآة ينظره.

قال الطيبي(٣): أي: جمعها، حتى بصرت ما تملكه أمتي من أقصى المشارق والمغارب منها.

قوله: «وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا». قال القرطبي: هذا الخبر وجد مخبره كما قال، وكان ذلك من دلائل نبوته، وذلك أن ملك أمته اتسع إلى أن بلغ أقصى طنجة - بالنون والجيم - الذي هو منتهى عمارة المغرب، إلى أقصى المشرق مما هو وراء خراسان والنهر، وكثير

---

(١) هو شهاب الدين فضل الله بن حسن التوربشتي، محدث وفقيه من أهل شيراز، قال السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٤٩): (شرح مصابيح البغوي شرحًا حسنًا، وروى صحيح البخاري... وأظن هذا الشيخ مات في حدود الستين والستمائة، وواقعة التتار أوجبت عدم المعرفة بحاله). وانظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٣٤).

(٢) انظر: تحفة الأحوذي (٦/ ٣٣٢).

(٣) هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، الإمام المشهور، صاحب شرح المشكاة، وحاشية الكشاف، وغيرهما، كان كريمًا، متواضعًا، حسن المعتقد، شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، مظهرا فضائحهم، مع استيلائهم على بلاد المسلمين في عصره، توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة. انظر: الدرر الكامنة (٢/ ١٨٥)، والبدر الطالع (١/ ٢٢٩).

....

من بلاد السند والهند والصغد، ولم يتسع ذلك الاتساع من جهة الجنوب والشمال. وذلك لم يذكر ﷺ أنه أريه، ولا أخبر أن ملك أمته يبلغه[١].

قوله: «مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا». يحتمل أن يكون مبينًا للفاعل، وأن يكون مبنيًا للمفعول.

قوله: «وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ». قال القرطبي: عني به كنز كسرى، وهو ملك الفرس، وكنز قيصر، وهو ملك الروم وقصورهما وبلادهما.

وقد قال ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ، فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»[٢]، وعبر بالأحمر عن كنز قيصر؛ لأن الغالب عندهم كان الذهب، وبالأبيض عن كنز كسرى لأن الغالب عندهم كان الجوهر والفضة.

ووجد ذلك في خلافة عمر رضي الله عنه، فإنه سيق إليه تاج كسرى وحليته وما كان في بيوت أمواله، وجميع ما حوته مملكته على سعتها وعظمتها، وكذلك فعل الله بقيصر. والأبيض والأحمر منصوبان على البدل.

قوله: «وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ». هكذا ثبت في أصل المصنف رحمه الله (بِعَامَّةٍ) بالباء، وهي رواية صحيحة في صحيح مسلم، وفي بعضها بحذفها.

---

(١) انظر: المفهم لما أشكل على صحيح مسلم (٧/ ٢١٧).
(٢) أخرجه البخاري (٣١٢٠)، ومسلم (٢٩١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري (٣١٢١)، ومسلم (٢٩١٩) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

....

قال القرطبي: وكأنها زائدة لأن (عامة): صفة السنة(١).

والسنة: الجدب الذي يكون به الهلاك العام، ويسمى الجدب والقحط: سنة. يجمع على سنين؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠] أي: الجدب المتوالي. قوله: «مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ». أي: من غيرهم من الكفار من إهلاك بعضهم بعضًا، وسبي بعضهم بعضًا، كما هو مبسوط في التاريخ فيما قيل، وفي زماننا هذا، نسأل الله العفو والعافية.

قوله: «فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ».

قال الجوهري: بيضة كل شيء جوزته، وبيضة القوم ساحتهم(٢).

وعلى هذا فيكون معنى الحديث: إن الله تعالى لا يسلط العدو على كافة المسلمين حتى يستبيح جميع ما حازوه من البلاد والأرض، ولو اجتمع عليهم من بأقطار الأرض، وهي جوانبها. وقيل: بيضتهم: معظمهم وجماعتهم، وإن قلوا.

قوله: «حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا»، والظاهر أن (حَتَّى) عاطفة، أو تكون لانتهاء الغاية، أي إن أمر الأمة ينتهي إلى أن يكون بعضهم يهلك بعضًا. وقد سلط بعضهم على بعض كما هو الواقع؛ وذلك لكثرة اختلافهم وتفرقهم.

قوله: «وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ».

---

(١) انظر: المفهم لما أشكل على صحيح مسلم (٧/ ٢١٧).

(٢) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١٠٦٨)، وانظر: مادة (بيض) في لسان العرب (٧/ ١٢٧)، ومختار الصحاح (ص٢٩).

....

قال بعضهم: أي إذا حكمت حكمًا مبرمًا نافذًا، فإنه لا يرد بشيء، ولا يقدر أحد على رده، كما قال النبي ﷺ: «وَلَا رَادَّ لِمَا قَضَيْتَ»[1].

قوله: (وَرَوَاهُ البُرْقَانِي فِي صَحِيحِهِ). هو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، ومات سنة خمس وعشرين وأربعمائة.

قال الخطيب: كان ثبتًا ورعًا، لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفًا بالفقه كثير التصانيف. صنف مسندًا ضمنه ما اشتمل عليه الصحيحان، وجمع حديث الثوري، وحديث شعبة وطائفة[2].

وهذا الحديث رواه أبو داود بتمامه بسنده إلى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ - أَوْ قَالَ: - إِنَّ رَبِّي زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ مُلْكَ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ، وَلَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَأَنَّ رَبِّي قَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً، فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَلَا أُهْلِكُهُمْ بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ، وَلَا أُسَلِّطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَلَوِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٤٤٠)، وعبد بن حميد في مسنده (ص١٥٠)، والطبراني في الكبير (١٩٦٣٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٥٣) من حديث المغيرة ﷺ.

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٥/ ١٩٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٧).

....

أَقْطَارِهَا - أَوْ قَالَ بِأَقْطَارِهَا - حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَحَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَسْبِي بَعْضًا، وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ، وَإِذَا وُضِعَ السَّيْفُ فِي أُمَّتِي لَمْ يُرْفَعْ عَنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَلْحَقَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ - قَالَ ابْنُ عِيسَى: ظَاهِرِينَ. ثُمَّ اتَّفَقَا - لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالى»[1].

وروى أبو داود أيضًا عن عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «تَدُورُ رَحَى الْإِسْلَامِ لِخَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، أَوْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، أَوْ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِنْ يَهْلَكُوا فَسَبِيلُ مَنْ هَلَكَ، وَإِنْ يَقُمْ لَهُمْ دِينُهُمْ، يَقُمْ لَهُمْ سَبْعِينَ عَامًا، قَالَ: قُلْتُ: أَمِمَّا بَقِيَ أَوْ مِمَّا مَضَى؟ قَالَ: مِمَّا مَضَى»[2].

وروى في سننه أيضًا عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعِلْمُ، وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَّةُ هُوَ؟ قَالَ: الْقَتْلُ، الْقَتْلُ»[3].

قوله: «وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ». أي: الأمراء والعلماء والعباد، فيحكمون فيهم بغير علم، فيضلونهم؛ كما قال تعالى:

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٠٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٢٥٥)، وأصله في البخاري (٨٥، ١٠٣٦)، ومسلم (١٥٧).

....

﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وكان بعض هؤلاء يقول لأصحابه: من كان له حاجة، فليأت إلى قبري، فإني أقضيها له، ولا خير في رجل يحجبه عن أصحابه ذراع من تراب، ونحو هذا.

وهذا هو الضلال البعيد، يدعو أصحابه إلى أن يعبدوه من دون الله، ويسألوه ما لا يقدر عليه من قضاء حاجاتهم وتفريج كرباتهم، وقد قال تعالى: ﴿يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾ [الحج: ١٢-١٣]، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣]، وقال تعالى: ﴿ فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، وأمثال هذا في القرآن كثير، يبين الله تعالى به الهدى من الضلال.

ومن هذا الضرب من يدعي أنه يصل مع الله إلى حال تسقط فيها عنه التكاليف، ويدعي أن الأولياء يدعون ويستغاث بهم في حياتهم ومماتهم، وأنهم ينفعون ويضرون، ويدبرون الأمور على سبيل الكرامة، وأنه يطلع على اللوح المحفوظ، يعلم أسرار الناس وما في ضمائرهم، ويجوز بناء المساجد على قبور الأنبياء والصالحين وإيقادها بالسرج ونحو ذلك من الغلو والإفراط والعبادة لغير الله. فما أكثر هذا الهذيان والكفر والمحادة لله ولكتابه ولرسوله!

....

وقوله ﷺ: «وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ». أتى بإنما التي قد تأتي للحصر بيانًا لشدة خوفه على أمته من أئمة الضلال، وما وقع في خلد النبي ﷺ من ذلك إلا لما أطلعه الله عليه من غيبه أنه سيقع نظير ما في الحديث قبله من قوله: «لَتَتْبَعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ..» الحديث[١].

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الْأَئِمَّةُ الْمُضِلُّونَ». رواه أبو داود الطيالسي[٢].

وعن ثوبان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ». رواه الدارمي[٣].

وقد بين الله تعالى في كتابه صراطه المستقيم الذي هو سبيل المؤمنين، فكل من أحدث حدثًا ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ، فهو ملعون، وحدثه مردود؛ كما قال ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا»[٤] وقال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ»[٥]، وقال: «كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[٦]، وهذه أحاديث صحيحة، ومدار أصول الدين وأحكامه على هذه الأحاديث ونحوها.

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٥٥)، وأصله في البخاري (٨٥، ١٠٣٦)، ومسلم (١٥٧).
(٢) أخرجه أحمد (٤٥/٤٧٨)، والطيالسي (٢/ ٣١٢).
(٣) أخرجه الدارمي (٢١٧).
(٤) أخرجه البخاري (١٨٧٠، ٣١٧٢، ٣١٧٩، ٦٧٥٥)، ومسلم (١٣٧٠).
(٥) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رحمها الله.
(٦) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣، ٤٤)، =

....

وقد بين الله تعالى هذا الأصل في مواضع من كتابه العزيز؛ كما قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨]، ونظائرها في القرآن كثير.

وَعَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ رضي الله عنه: «هَلْ تَعْرِفُ مَا يَهْدِمُ الإِسْلَامَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَ: يَهْدِمُهُ زَلَّةُ الْعَالِمِ، وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْكِتَابِ، وَحُكْمُ الأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ». رواه الدارمي(١).

وقال يَزِيدُ بْنَ عُمَيْرَةَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه - قَالَ: «كَانَ لَا يَجْلِسُ مَجْلِسًا لِلذِّكْرِ حِينَ يَجْلِسُ إِلَّا قَالَ: اللَّهُ حَكَمٌ قِسْطٌ هَلَكَ الْمُرْتَابُونَ، فَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَوْمًا: أَنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ فِتَنًا يَكْثُرُ فِيهَا الْمَالُ، وَيُفْتَحُ فِيهَا الْقُرْآنُ حَتَّى يَأْخُذَهُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُنَافِقُ، وَالرَّجُلُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالصَّغِيرُ، وَالْكَبِيرُ، وَالْعَبْدُ، وَالْحُرُّ، فَيُوشِكُ قَائِلٌ أَنْ يَقُولَ: مَا لِلنَّاسِ لَا يَتَّبِعُونِي وَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ؟ مَا هُمْ بِمُتَّبِعِيَّ حَتَّى أَبْتَدِعَ لَهُمْ غَيْرَهُ، فَإِيَّاكُمْ وَمَا ابْتُدِعَ، فَأَنَّ مَا ابْتُدِعَ ضَلَالَةٌ، وَأُحَذِّرُكُمْ زَيْغَةَ الْحَكِيمِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ عَلَى لِسَانِ الْحَكِيمِ، وَقَدْ يَقُولُ الْمُنَافِقُ كَلِمَةَ الْحَقِّ، قَالَ: قُلْتُ لِمُعَاذٍ: مَا يُدْرِينِي رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ الْحَكِيمَ قَدْ يَقُولُ

= وأحمد (٢٨/ ٣٧٣، ٣٧٥)، والدارمي (٩٦)، والطبراني في الكبير (٦٢٣)، وابن حبان (١/ ١٧٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٦)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١١٤).

(١) أخرجه الدارمي في سننه (٢١٤).

....

كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ وَأَنَّ الْمُنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟ قَالَ: بَلَى، اجْتَنِبْ مِنْ كَلَامِ الْحَكِيمِ الْمُشْتَهِرَاتِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا مَا هَذِهِ، وَلَا يُثْنِيَنَّكَ ذَلِكَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُرَاجِعَ، وَتَلَقَّ الْحَقَّ إِذَا سَمِعْتَهُ فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا». رواه أبوداود وغيره[١].

قوله: «وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وكذلك وقع. فإن السيف لما وقع بقتل عثمان ﷺ لم يرفع، وكذلك يكون إلى يوم القيامة، ولكن قد يكثر تارة ويقل أخرى، ويكون في جهة، ويرتفع عن أخرى.

قوله: «وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ». الحي واحد الأحياء، وهي القبائل، وفي رواية أبي داود: «حَتَّى تَلْحَقَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ»، والمعنى: أنهم يكونون معهم، ويرتدون برغبتهم عن أهل الإسلام، ويلحقون بأهل الشرك.

وقوله: «وَحَتَّى تُعْبَدَ فِئَامٌ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ». الفئام بكسر الفاء مهموز: الجماعات الكبيرة، قاله أبو السعادات[٢].

وفي رواية أبي داود: «وَحَتَّى تَعْبُدَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ». وهذا هو شاهد الترجمة، ففيه الرد على من قال بخلافه من عباد القبور الجاحدين لما يقع منهم من الشرك بالله بعبادتهم الأوثان.

وذلك لجهلهم بحقيقة التوحيد وما يناقضه من الشرك والتنديد، فالتوحيد هو أعظم مطلوب، والشرك هو أعظم الذنوب.

(١) أخرجه أبو داود (٤٦١١).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٠٧).

....

وفي معنى هذا الحديث ما في الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ عَلَى ذِي الخَلَصَةِ».

قال: «وَذُو الخَلَصَةِ طَاغِيَةُ دَوْسٍ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ»[١].

وروى ابن حبان عن معمر قال: «إِنَّ عَلَيْهِ الْآنَ بَيْتًا مَبْنِيًّا مُغْلَقًا»[٢].

قال العلامة ابن القيم ﷺ في قصة هدم اللات، لما أسلمت ثقيف: فيه أنه لا يجوز إبقاء مواضع الشرك والطواغيت بعد القدرة على هدمها وإبطالها يومًا واحدًا، وكذا حكم المشاهد التي بنيت على القبور، والتي اتخذت أوثانًا تعبد من دون الله، والأحجار التي تقصد للتبرك والنذر لا يجوز إبقاء شيء منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالتها، وكثير منها بمنزلة اللات والعزى ومناة، أو أعظم شركًا عندها وبها.

فاتبع هؤلاء سنن من كان قبلهم، وسلكوا سبيلهم حذو القذة بالقذة، وغلب الشرك على أكثر النفوس؛ لظهور الجهل وخفاء العلم، وصار المعروف منكرًا والمنكر معروفًا، والسنة بدعة والبدعة سنة، وطمست الأعلام، واشتدت غربة الإسلام، وقل العلماء، وغلب السفهاء، وتفاقم الأمر، واشتد البأس، وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، ولكن لا تزال طائفة من العصابة المحمدية بالحق قائمين،

---

(١) أخرجه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦).
(٢) أخرجه ابن حبان (١٥/ ١٥٠).

....

ولأهل الشرك والبدع مجاهدين، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين. ا.هـ. ملخصًا[١].

قلت: فإذا كان هذا في القرن السابع وقبله، فما بعده أعظم فسادًا؛ كما هو الواقع.

وقوله: «أَنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ».

قال القرطبي: وقد جاء عددهم معينًا في حديث حذيفة ﵁ قال: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ وَدَجَّالُونَ سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ: مِنْهُمْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، وَإِنِّي خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي». أخرجه أبو نعيم، وقال: هذا حديث غريب. انتهى[٢]. وحديث ثوبان أصح من هذا.

قال القاضي عياض: عد من تنبأ من زمن رسول الله ﷺ إلى الآن ممن اشتهر بذلك، وعرف واتبعه جماعة على ضلالة، فوجد هذا العدد فيهم، ومن طالع كتب الأخبار والتواريخ، عرف صحة هذا.

وقال الحافظ: وقد ظهر مصداق ذلك في زمن رسول الله ﷺ، فخرج مسيلمة الكذاب باليمامة، والأسود العنسي باليمن، وفي خلافة أبي بكر: طليحة بن خويلد في بني أسد بن خزيمة، وسجاح في بني تميم، وقتل الأسود قبل أن يموت النبي ﷺ، وقتل مسيلمة في خلافة أبي بكر ﵁، قتله وحشي قاتل حمزة يوم أحد، وشاركه في قتل مسيلمة يوم اليمامة

(١) انظر: زاد المعاد (٣/ ٥٠٦).
(٢) أخرجه أحمد (٣٨/ ٣٨٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٧٩)، والطبراني في الكبير (٣٠٢٦) والأوسط (٥/ ٣٢٧) من حديث حذيفة ﵁.

. . . .

رجل من الأنصار، وتاب طليحة، ومات على الإسلام في زمن عمر رضي الله عنه، ونقل أن سجاح تابت أيضًا.

ثم خرج المختار بن أبي عبيد الثقفي، وغلب على الكوفة في أول خلافة الزبير، وأظهر محبة أهل البيت، ودعا الناس إلى طلب قتلة الحسين، فتتبعهم، فقتل كثيرًا ممن باشر ذلك، وأعان عليه، فأحبه الناس، ثم ادعى النبوة، وزعم أن جبريلَ عليه السلام يأتيه، ومنهم الحرث الكذاب، خرج في خلافة عبد الملك بن مروان فقتل، وخرج في خلافة بني العباس جماعة.

وليس المراد بالحديث من ادعى النبوة مطلقًا، فإنهم لا يصحون كثرة؛ لكون غالبهم تنشأ دعوته عن جنون أو سوداء، وإنما المراد من قامت له شوكة، وبدا له شبهة؛ كمن وصفنا.

وقد أهلك الله تعالى من وقع له منهم ذلك، وبقي منهم من يلحقه بأصحابه، وآخرهم الدجال الأكبر(١).

قوله: «وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ». قال الحسن: الخاتم الذي ختم به يعني أنه آخر النبيين؛ كما قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وإنما ينزل عيسى ابن مريم في آخر الزمان حاكمًا بشريعة محمد ﷺ مصليًا إلى قبلته، فهو كأحد من أمته، بل هو أفضل هذه الأمة. قال النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ،

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٦١٧).

....

لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَلَهُ أَحَدٌ»[١].

قوله: «وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالى». قال يزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم؟[٢].

قال ابن المبارك وعلى بن المديني، وأحمد بن سنان والبخاري وغيرهم: إنهم أهل الحديث.

وعن ابن المديني رواية: (هم العرب)، واستدل برواية من روى: (هم أهل الغرب)، وفسر الغرب بالدلو العظيمة؛ لأن العرب هم الذين يستقون بها[٣].

قال النووي: يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بالحرب، وفقيه ومحدث ومفسر، وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاهد وعابد، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد، وافتراقهم في أقطار الأرض، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد، وأن يكونوا في بعض دون بعض منه، ويجوز إخلاء الأرض من بعضهم أولًا بأول إلى

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٢، ٣٤٤٨)، ومسلم (١٥٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢)، وشرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص٢٥، ٢٦)، وتاريخ بغداد (٤/ ١١٨)، وعمدة القاري (٢/ ٥٢)، وفتح الباري (١/ ١٦٤، ١٣/ ٢٩٣)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٣/ ٦٧).

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٣/ ٦٧).

....

أن لا يبقى إلا فرقة واحدة ببلد واحد، فإذا انقرضوا، جاء أمر الله. ا.هـ. ملخصًا. مع زيادة فيه. قاله الحافظ(١).

قال القرطبي: وفيه دليل على أن الإجماع حجة؛ لأن الأمة إذا اجتمعت، فقد دخل فيهم الطائفة المنصورة.

قال المصنف ﷺ: وفي الآية العظيمة: أنهم مع قلتهم لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، وفيه البشارة بأن الحق لا يزول بالكلية.

قلت: واحتج به الإمام أحمد على أن الاجتهاد لا ينقطع ما دامت هذه الطائفة موجودة.

قوله: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالى». الظاهر أن المراد به ما رُوي مِنْ قبض مَنْ بقي من المؤمنين بالريح الطيبة، ووقوع الآيات العظام، ثم لا يبقى إلا شرار الناس؛ كما روى الحاكم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، هُمْ شَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَدْعُونَ اللهَ بِشَيْءٍ إِلَّا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عُقْبَةُ، اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ اللهِ، فَقَالَ عُقْبَةُ: هُوَ أَعْلَمُ، وَأَمَّا أَنَا فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: لَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللهِ، قَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: أَجَلْ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ رِيحًا، كَرِيحِ الْمِسْكِ مَسُّهَا مَسُّ الْحَرِيرِ، فَلَا تَتْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٣/ ٦٧)، وفتح الباري (١٣/ ٢٩٥).

....

مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ بَقِيَ شِرَارُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ»[(١)].

وفي صحيح مسلم: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ»[(٢)].

وعلى هذا فالمراد بقوله في حديث عقبة وما أشبهه: (حتى تأتيهم الساعة) ساعتهم، وهي وقت موتهم بهبوب الريح. ذكره الحافظ[(٣)].

وقد اختلف في محل هذه الطائفة، فقال ابن بطال: إنها تكون في بيت المقدس؛ كما رواه الطبراني من حديث أبي أمامة رضي الله عنه: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَيْنَ هُمْ؟ قَالَ: بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ»[(٤)]، قَالَ مُعَاذٌ رضي الله عنه: «وَهُمْ بِالشَّامِ»[(٥)].

وفي كلام الطبري ما يدل على أنه لا يجب أن تكون في الشام أو في بيت المقدس دائمًا، بل قد تكون في موضع آخر في بعض الأزمنة.

قلت: ويشهد له الواقع وحال أهل الشام وأهل بيت المقدس، فإنهم من أزمنة طويلة لا يعرف فيهم من قام بهذا الأمر بعد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وأصحابه في القرن السابع وأول الثامن، فإنهم كانوا في زمانهم على الحق يدعون إليه، ويناظرون عليه، ويجاهدون فيه. وقد يجيء من

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٤)، والحاكم (٤/ ٥٠٣).
(٢) أخرجه مسلم (١٤٨).
(٣) انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٩٥).
(٤) أخرجه الطبراني (٧٦٤٣)، وأحمد (٣٦/ ٦٥٧).
(٥) أخرجه البخاري (٣٦٤١).

....

أمثالهم بعد بالشام من يقوم مقامهم بالدعوة إلى الحق والتمسك بالسنة. والله على كل شيء قدير.

ومما يؤيد هذا أن أهل الحق والسنة في زمن الأئمة الأربعة وتوافر العلماء في ذلك الزمان وقبله وبعده لم يكونوا في محل واحد، بل هم في غالب الأمصار في الشام منهم الأئمة، وفي الحجار وفي مصر، وفي العراق واليمن، وكلهم على الحق يناضلون، ويجاهدون أهل البدع، ولهم المصنفات التي صارت أعلامًا لأهل السنة، وحجة على كل مبتدع.

فعلى هذا فهذه الطائفة قد تجتمع وقد تتفرق، وقد تكون في الشام، وقد تكون في غيره، فإن حديث أبي أمامة وقول معاذ لا يفيد حصرها بالشام، وإنما يفيد أنها تكون في الشام في مصر بعض الأزمنة لا في كلها.

وكل جملة من هذا الحديث علم من أعلام النبوة، فإن كل ما أخبر به النبي ﷺ في هذا الحديث وقع كما أخبر ﷺ.

وقوله: «تَبَارَكَ وَتَعَالى». قال ابن القيم: البركة نوعان:

أحدهما: بركة هي فعلة، والفعل منها بارك، ويتعدى بنفسه تارة وبأداة على تارة، وبأداة في تارة، والمفعول منها مبارك، وهو ما جعل منها كذلك، فكان مباركًا بجعله تعالى.

والنوع الثاني: بركة تضاف إليه إضافة الرحمة والعزة، والفعل منها تبارك، ولهذا لا يقال لغيره ذلك، ولا يصلح إلا له تعالى، فهو سبحانه المتبارك، وعبده ورسوله المبارك؛ كما قال المسيح عليه السلام: ﴿وَجَعَلَنِي

يجعلهم يفرضون على الناس أشياء ويلزمونهم بأشياء مضادة لشرع محمد ﷺ من أمور العقيدة والتوحيد، ومن أمور السلوك والعمل، ومن أمور الحكم والتحاكم، وهكذا وقع في هذه الأمة، وخوف النبي ﷺ من الأئمة المضلين وقع ما خاف منه ﷺ، فَكَثُرَ الأئمة المضلون في الأمة، الأئمة المضلون من جهة الاتباع، والأئمة المضلون من جهة الطاعة.

«وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تُعْبَدَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ»: هذا نص صحيح من رواية البرقاني في صحيحه قال: «وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ». يلحقوا بالمشركين هل هو من جهة ترك بلاد المسلمين والذهاب إلى أرض المشركين؟ أم يلحقوا بالمشركين في الصفات والخصال؟ يحتمل هذا وهذا «حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ». يعني: من جهة ترك بلاد الإسلام والذهاب إلى بلاد المشركين رضى بهم وبدينهم، أو «حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ». من جهة الصفات، فيشركون كما أشرك المشركون ويرتدوا على أدبارهم.

«وَحَتَّى تُعْبَدَ فِئَامٌ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ»: الفئام، هي: الجماعات الكبيرة، قال: «وَحَتَّى تُعْبَدَ فِئَامٌ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ»، وهذا ظاهر المناسبة للباب في قول الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في الباب: (بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةَ يَعْبُدُ الأَوْثَانَ).

إلى أن قال ﷺ في هذا الحديث: «وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» هذه الطائفة المنصورة هي التي قال فيها ﷺ في حديث آخر: «وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ»، وهي التي قال فيها ﷺ: «وَسَتَفْتَرِقُ

هذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً» قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هِيَ الْجَمَاعَةُ»(١).

فالطائفة المنصورة هي الفرقة الناجية، وهي الجماعة بجمع أحاديث النبي ﷺ.

وسميت منصورة؛ لأن الله عز وجل نصرها على من ناوءها بالحجة والبيان، نَصْرُها الذي وُعِدَت به ليس نصرًا بالسنان، ولكنه نصر بالحجة والبيان فهم وإن هُزِمُوا في بعض المعارك أو أُدِيلَت دولتهم في بعض الأحيان فهم الظاهرون على من سواهم بالحجة والبيان، وهم المنصورون بما أعطاهم الله عز وجل من الحجة والنصوص والصواب والحق على من سواهم فهم على الحق وسواهم على الباطل.

هذان اللفظان: فرقة ناجية، وطائفة منصورة، اسمان لشيء واحد وإنما هو من باب تنوع الصفات فقال عنها الطائفة المنصورة هنا «وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ»: لأنها موعودة بالنصر كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، فهم منصورون كما قال الله عز وجل أيضًا: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ۝١٧١ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ۝١٧٢ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَٰلِبُونَ ۝١٧٣﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٣]، فقولهم هو المنصور وهو الظاهر وحجتهم هي الظاهرة، وقد يكون أيضًا لهم من النصر والتمكين في أرض الله ما أعطاهم الله عز وجل من ذلك.

وهم أيضًا الفرقة الناجية التي جاءت في حديث الافتراق، ناجية: يعني

---

(١) هذا حديث الافتراق المشهور، وهو حديث حسن، وله طرق، وورد عن عدد من الصحابة بنحو هذا اللفظ، منهم: معاوية رضي الله عنه عند أبي داود في السنن (٤٥٩٧)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٣٧٧). وعوف بن مالك رضي الله عنه عند ابن ماجه (٣٩٩٢)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٧٠). وأنس رضي الله عنه عند ابن ماجه (٣٩٩٣)، وأحمد في المسند (٣/ ١٤٥)، وأبي يعلى في مسنده (٧/ ١٥٥). وانظر تمام تخريجه في السلسلة الصحيحة (ح ٢٠٤).

موعودة بالنجاة من النار، فهم موصوفون بالنصر، وموصوفون بالنجاة من النار، وموصوفون بالنصر على عدوهم بالحجة والبيان، وقد يكون مع ذلك نصر بالسيف والسنان ونحو ذلك.

و(**الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ**)، الفرقة هي: الطائفة من الناس، أو الطائفة من أي شيء، فيُقال: فرقة من الطير؛ كما جاء في الحديث الصحيح: «**اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا**»[1] يعني طائفتان من طير صواف، وكما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣]، (الطود): هو الجبل، يعني انفلق البحر فكان هذا كالجبل العظيم وهذا كالجبل العظيم، وما بينهما يابس آية لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقال تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِي ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]، والفرقة الناجية سميت فرقة لأجل أنها طائفة، ولأنها مقابلة بالفرق الأخرى، ولم يرد - فيما أعلم - هذا النص (**الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ**) في الحديث، لكن العلماء أخذوه مما جاء في حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره، في حديث الافتراق المشهور أن النبي ﷺ قال: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ. قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: الْجَمَاعَةُ**»[2].

فيفهم من هذا الحديث أن هذه الفرقة التي هي الجماعة هي الفرقة

(١) أخرجه مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) سبق تخريجه (الصفحة السابقة).

الناجية، وغيرها من الفرق فرق هالكة؛ ولهذا قال أهل العلم في وصف من اعتقد الاعتقاد الحق وكان مع الجماعة: إنه من الفرقة الناجية. ووصفها بأنها ناجية يعني: ناجية من النار، وهي ناجية في الدنيا من عقاب الله ﷻ، ومن أنواع عقوباته وسخطه، وناجية في الآخرة من النار لقوله ﷺ: «**وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً». قَالُوا: مَنْ هي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هي الْجَمَاعَةُ**».

فكل الفرق متوعدة بالهلاك، وأما هذه الفرقة فهي الناجية.

فإذًا (الناجية) هي صفتها في الآخرة، يعني: ناجية في الآخرة، والفرقة الناجية والطائفة المنصورة بمعنى واحد، ولكن وصفها بأنها ناجية باعتبار الآخرة وفي ذلك أيضًا نجاة في الدنيا، ووصفها بأنها منصورة باعتبار الدنيا، وهذا لأجل ما جاء في الأحاديث الكثيرة أن النبي ﷺ قال: «**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»[1]، فهي طائفة منصورة، وهم على الحق ظاهرون ومنصورون، ينصرهم الله ﷻ على من عاداهم، إما بالحجة نَصْرَ بيانٍ، وإما بالسنان نَصر سِنان إذا كان ثم جهاد قائم، وهذا لا يخلو منه أهل السنة والجماعة، وقد قال الإمام أحمد وغيره في تحديد من هي الفرقة الناجية المنصورة: (**إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم**)[2]؛ وذلك لأن أهل الحديث في زمن الإمام أحمد، كانوا هم القائمين لنصرة الدين، والمنافحة عن الاعتقاد الصحيح، والرد على المخالفين من أهل البدع الذين أدخلوا في الإسلام ما ليس منه، الذين رَاموا تحريف الكلم عَنْ مواضعه.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٠٧).

(٢) سبق عزوه (ص٢٢٠).

والإمام البخاري رحمه الله لما ذكر هذا الحديث، قال: (**الجماعة هم أهل العلم**)[١]، وإليه مال الترمذي في جامعه وغيره[٢].

فالفرقة الناجية المنصورة هم أهل الحديث؛ كما عليه أقوال أكثر أهل العلم، وهم أهل العلم، وهم الذين اعتقدوا الاعتقاد الحق، فمن اعتقد الاعتقاد الحق فهو ناجٍ بوعد الله عز وجل له، ووعد الرسول ﷺ له في الآخرة، وهو منصور في الدنيا ومنصور في الآخرة؛ كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، فهم منصورون في الدنيا ومنصورون في الآخرة.

فهذا النعت يُنبئ عما كان كالإجماع عند أهل السنة والجماعة، وعند أهل الحديث، وعند أئمة الإسلام أن الفرقة الناجية والطائفة المنصورة كلها تدل على طائفة واحدة وعلى فرقة واحدة، وهم الذين اعتقدوا الاعتقاد الحق، وساروا على نهج السلف الصالح رضي الله عنهم.

وقد عُقد لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مجلس محاكمة على العقيدة الواسطية لما ألفها[٣]، وقيل له: إنك تقول في هذا الاعتقاد: (**فَهَذَا اعْتِقَادُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ**)، فهل معنى ذلك أنك تقول: إن من لم يعتقد هذا الاعتقاد فليس بناجٍ من النار؟ فقال رحمه الله مجيبًا في المجلس الذي حُوكِمَ فيه مِنْ قبل القضاة ومشايخ زمنه: لَمْ أقل هذا ولم يقتضه كَلامي، وإنما قُلتُ: فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة، فمن اعتقد هذا الاعتقاد، كان موعودًا بالنجاة، ومن لم يعتقد هذا الاعتقاد، لم

---

(١) قال البخاري رحمه الله: (باب ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم) ا.هـ. انظر: فتح الباري (١٣/ ٣١٦).

(٢) قال أبو عيسى الترمذي في جامع السنن (٤/ ٤٦٦): (وتفسير الجماعة عند أهل العلم: هم أهل الفقه والعلم والحديث). ا.هـ.

(٣) انظر: قصة المحاكمة ومجالسها في مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٠وما بعدها).

يكن موعودًا بالنجاة، وكان متوعدًا بالعذاب، وقد ينجو بأسباب، منها: صدق المقام في الإسلام، وكثرة الحسنات الماحية في الجهاد في نصرة الإسلام، وذلك لمن عنده نوع مخالفة لهذا الاعتقاد.

كما هو عند طائفة من أهل العلم، فإنهم قد يكون عندهم - كما قال شيخ الإسلام - من الحسناتِ الماحيةِ وصدق المقام في نصرة الإسلام ما يكفِّر الله عَزَّوَجَلَّ به عنهم المعصية والكبيرة التي عملوها، وهي سوء الاعتقاد الذي اعتقدوه، ولم يعتقدوا ما كان عليه أهل السنة والجماعة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ**)، يعني: إلي قيام ساعة المؤمنين، أي: الطائفة المنصورة، وذلك يكون قبل طلوع الشمس من مغربها بزمن قليل عند كثير من أهل العلم؛ كما قال النبي ﷺ فيما صح عنه في الحديث: «**.. يُرْسِلُ اللَّهُ رِيحًا بَارِدَةً مِنْ قِبَلِ الشَّأْمِ فَلاَ يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ أَوْ إِيمَانٍ إِلاَّ قَبَضَتْهُ حَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ دَخَلَ فِي كَبِدِ جَبَلٍ لَدَخَلَتْهُ عَلَيْهِ حَتَّى تَقْبِضَهُ، فَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ فِي خِفَّةِ الطَّيْرِ وَأَحْلاَمِ السِّبَاعِ لاَ يَعْرِفُونَ مَعْرُوفًا وَلاَ يُنْكِرُونَ مُنْكَرًا..**»[١].

(١) أخرجه مسلم (٢٩٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النِّسَاءِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْمَائِدَةِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْكَهْفِ.

الرَّابِعَةُ: وَهِيَ أَهَمُّهَا: مَا مَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟: هَلْ هُوَ اعْتِقَادُ قَلْبٍ، أَوْ هُوَ مُوَافَقَةُ أَصْحَابِهَا مَعَ بُغْضِهَا وَمَعْرِفَةِ بُطْلَانِهَا؟.

الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُمْ إِنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ كُفْرَهُمْ أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

السَّادِسَةُ: وَهِيَ الْمَقْصُودُ بِالتَّرْجَمَةِ: أَنَّ هَذَا لَا بُدَ أَنْ يُوجَدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

السَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِوُقُوعِهَا، أَعْنِي عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي جُمُوعٍ كَثِيرَةٍ.

الثَّامِنَةُ: الْعَجَبُ الْعُجَابُ خُرُوجُ مَنْ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ، مِثْلَ الْمُخْتَارِ، مَعَ تَكَلُّمِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَتَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ وَفِيهِ أَنَّ مُحَمَّدًا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَمَعَ هَذَا يُصَدَّقُ فِي هَذَا كُلِّهِ مَعَ التَّضَادِ الْوَاضِحِ. وَقَدْ خَرَجَ الْمُخْتَارُ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، وَتَبِعَهُ فِئَامٌ كَثِيرَةٌ.

التَّاسِعَةُ: الْبِشَارَةُ بِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَزُولُ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا زَالَ فِيمَا مَضَى، بَلْ لَا تَزَالُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ.

الْعَاشِرَةُ: الْآيَةُ الْعُظْمَى أَنَّهُمْ مَعَ قِلَّتِهِمْ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَا فِيهِ مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ، مِنْهَا: إِخْبَارُهُ بِأَنَّ اللهَ زَوَى لَهُ الْمَشَارِقَ وَالْمَغَارِبَ، وَأَخْبَرَ بِمَعْنَى ذَلِكَ فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، بِخِلَافِ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ، وَإِخْبَارُهُ بِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْكَنْزَيْنِ، وَإِخْبَارُهُ بِإِجَابَةِ دَعْوَتِهِ لِأُمَّتِهِ فِي الِاثْنَتَيْنِ، وَإِخْبَارُهُ بِأَنَّهُ مُنِعَ الثَّالِثَةَ، وَإِخْبَارُهُ بِوُقُوعِ السَّيْفِ، وَأَنَّهُ لَا يُرْفَعُ إِذَا وَقَعَ، وَإِخْبَارُهُ بِإِهْلَاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَسَبْيِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَخَوْفُهُ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ، وَإِخْبَارُهُ بِظُهُورِ الْمُتَنَبِّئِينَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِخْبَارُهُ بِبَقَاءِ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ. وَكُلُّ هَذَا وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ مِنَ الْعُقُولِ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: حَصْرُ الْخَوْفِ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ.

الرَّابِعَةَ عَشَرَ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ.

٢٣ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي السِّحْرِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّحْرِ). أي: والكهانة.

السحر في اللغة: عبارة عما خفي ولطُف سببه[(١)]، ولهذا جاء الحديث: «إنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»[(٢)].

وسمي السحر سحرًا؛ لأَنَّهُ يقع خفيًّا آخر الليل.

قال أبو محمد المقدسي في الكافي: (السحر عزائم، ورُقى، وعقد يؤثر في القلوب والأبدان، فيمرض ويقتل، ويفرق بين المرء وزوجه. قال الله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، يعني: السَّواحرَ اللاتي يعقدن في سحرهن وينفثن في عقدهن. ولولا أن للسحر حقيقة لم يأمر الله بالاستعاذة منه.

وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «سُحِرَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ عِنْدِي، دَعَا اللَّهَ وَدَعَاهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشَعَرْتِ يَا عَائِشَةُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ. قُلْتُ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: جَاءَنِي رَجُلَانِ، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟

(١) انظر: مادة (سحر) في: تهذيب اللغة (٤/ ١٧٠)، ومقاييس اللغة (٣/ ١٣٨)، ولسان العرب (٤/ ٣٤٨)، والتعاريف (ص١٩١).

(٢) أخرجه البخاري (٥١٤٦، ٥٧٦٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ اليَهُودِيُّ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، قَالَ: فِيمَا ذَا؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ وَجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذِي أَرْوَانَ، قَالَ: فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى البِئْرِ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا وَعَلَيْهَا نَخْلٌ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ، وَلَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَأَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: لاَ، أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَافَانِيَ اللَّهُ وَشَفَانِي، وَخَشِيتُ أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا، وَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ»[1]. رواه البخاري[2].

الشرح:

هذا: (بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّحْرِ).

ومناسبة ذكر السحر لكتاب التوحيد: أنَّ السَّحرَ نوعٌ من الشرك، وقد قال ﷺ: «مَنْ سَحَرَ فَقَدْ أَشْرَكَ»[3]، فالسحر أحدُ أنواعِ الشرك الأكبر بالله عز وجل، فمناسبته ظاهرة: أنَّه مُضادٌّ لأصل التوحيد.

والسِّحر في اللغة هو: عبارة عما خفي ولطف سببه، خفي يعني: صار سبب ذلك الشيء خفيًا، لا يقع بظهور، وإنما يقع على وجه الخفاء؛ ولهذا سمي آخر الليل سحرًا لذلك، وكذلك قيل في أكلة آخر الليل: سحور؛

(١) أخرجه البخاري (٥٧٦٣)، ومسلم (٢١٨٩).
(٢) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (٤/ ١٦٤).
(٣) أخرجه النسائي (٤٠٧٩)، والطبراني في الأوسط (٢/ ١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وذلك لأنَّها تقعُ على وجه الخفاء، وعدم الاشتهار، والظهور من الناس[١].

فهذه اللفظة (سِحْرٌ)، وما اشتقت منه تدلُّ على خفاءٍ في الشيء؛ ولهذا فإنه في اللغة يُطْلَقُ السحر على أشياء كثيرة، منها ما يكون من جهة المقال، ومنها ما يكون من جهة الفعل، ومنها ما يكون من جهة الاعتقاد، وسيأتي في هذا الباب، وفي الباب الذي بعده: (**بَابُ بَيَانِ شيءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ**) ما يتصل بذلك.

وأما السحر الذي هو كفر وشرك أكبر بالله عَزَّوَجَلَّ، فهو استخدام الشياطين، والاستعانة بها لحصول أمر بواسطة التقرب لذلك الشيطان بشيء من أنواع العبادة.

والسحر عَرَّفه الفقهاء بقولهم: رُقَى وعَزائم وعُقَد يُنفَث فيها، فيكون سحرًا يضُرُّ حقيقة، ويُمرِض حقيقةً، ويَقْتُلْ حقيقة[٢].

فإذًا حقيقة السحر: أنه استخدام للشياطين في التأثير، ولا يمكن للساحر أن يصل إلى إنفاذ سحره، حتى يكون متقربًا إلى الشياطين؛ فإذا تقرب إليها، خدمته شياطين الجن، بأن أثَّرت في بدن المسحور، فلكل سحر خادم من الشياطين يخدمه، ولكل ساحر مستعان به من الشياطين، فلا يمكن للساحر أن يكون ساحرًا على الحقيقة إلا وهو يتقرب إلى الشياطين؛ ولهذا نقول: السحر شركٌ بالله عَزَّوَجَلَّ.

وهناك شيء قد يكون في الظاهر أَنَّه سحر، ولكنه في الباطن ليس بسحر، وهذا الكلام ليس فيه، وإنما الكلام، فيما كان من السحر

(١) راجع (ص٢٣٣).
(٢) انظر: المغني (٩/ ٢٨)، والكافي في فقه الإمام أحمد (٤/ ١٦٤).

بالاستعانة بالشياطين، وباستخدام الرقى والتعويذات والعُقَد والنَّفث فيها، وقد قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، والنفاثات: هَنَّ السَّواحرَ اللاتي يعقدن العقد، وينفثن فيها، خُصَّت الإناث بذلك بالاستعاذة؛ لأن الغالب في السحر - ممن يستخدمه في الجاهلية، وعند أهل الكتاب - أنَّ الذي يستخدمه النساء، فجرى ذلك مجرى الغالب، قال عَزَّوَجَلَّ :﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ النفاثات: جمع نفَّاثة، صيغة مبالغة في النفث؛ لأنها تكثر النفث في العقدة، وتنفث برقى وتعازيم وتعويذات، تستخدم فيها الجن؛ لتخدم هذه العقدة التي فيها شيء من بدن المسحور، أو فيها شيء يتعلق بالمسحور، حتى يكون ذلك مؤثرًا فيه.

وقد سحر يهودي النبي ﷺ في مُشْطٍ ومُشَاطَة[1]، يعني: في أشياء من شعره ﷺ، حتى يخيل للنبي ﷺ أنه يفعل الشيء ولا يفعله من جهة نسائه ﷺ، يعني: كان سِحْر ذلك اليهودي مؤثرًا في بدنه ﷺ، لكنه لم يكن مؤثرًا في علمه، ولا في عقله، ولا في روحه ط، وإنما في بدنه، يخيل إليه أنه قد واقع نساءه، وهو لم يواقع، ونحو ذلك.

هذا السحر الذي فيه استخدام الشياطين شرك وكفر بالله عَزَّوَجَلَّ ، قد قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والذي تلته الشياطين على ملك سليمان هو ما قرؤوا في كتب السحر وما يتصل بذلك من عمل السحر، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾، فعلل كفر الشياطين بقوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾، قال الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٣٤).

فإذًا تَعَلُّم السحر من جهة فهم كيف يكون السحر، وكيف يعمل السحر، هذا لايمكن أن يكون إلا بالكفر والشرك، لكن هناك مرتبة أنه يتعلم ذلك نظريًا، ولا يعمله، وهناك مرتبة أنه يتعلمه، ويعمله ولو مرة، وهناك مرتبة الساحر الذي يتعلم ويعمل به دائمًا، قال عز وجل: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

فَدلَ على أن تعلُّمه بمجردهِ كفرٌ؛ ولهذا نقول: الصحيح أن تعلم السحر ولو بدون عمل شرك وكفر بالله عز وجل بنصِّ الآية، لِمَ؟ لأنه لا يمكن أن يتعلم السحر إلا بتعلم الشرك بالله عز وجل وكيف يُشرك، وإذا تعلم الشرك، فهو مشركٌ بالله عز وجل.

بعض العلماء يقول: السحر قسمان - كقول الشافعي وغيره[1] -: منه ما يكون بالاستعانة بالشياطين، فهذا كفر وشرك أكبر، ومنه ما يكون بالأدوية والتدخينات، فهذا فسقٌ ومحرم، ولا يكفر فاعله إلا إذا استحله.

وهذا التقسيم من الشافعي وممن تبعه هو من جهة الواقع، يعني: نظروا في الذين يمارسون ذلك، فمنهم من يقول: إنه ساحر، وليس كذلك من جهة السحر الشرعي الحقيقي، يعني: السحر الذي وُصِفَ في الشرع، فيقول هو ساحر، وهو يستخدم أدوية وتعويذات، وفي الحقيقة هو مشعوذ، ولا يصْدُق عليه اسم الساحر، وهذا فيما يَفْعَل يُؤَثِّر عن طريق الأدوية.

وأما الصَّرفُ والعطفُ، يعني: جلب محبة امرأة لزوجها أو صرف محبة المرأة لزوجها، أو العكس، فهذا من القسم الأول؛ لأنه من نواقض الإسلام، فالسحر من نواقض الإسلام؛ لأنه شرك بالله، ومنه الصرف والعطف؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يصل إلى روح وقلب من يُراد صرفه أو

---

(١) انظر: الأم (١/ ٢٥٦).

العطف إليه إلا بالشرك؛ لأن الشيطان هو الذي يُؤَثِّر على النفس، ولن يخدم الشيطان الإنسي الساحر إلا بعد أن يشرك بالله عَزَّوَجَلَّ .

إذًا فتحصل أَنَّ السِّحر بجميع أنواعه فيه استخدام للشياطين واستعانة بها، والشياطين لا تخدم إلا من تَقرَّب إليها، يتقرَّب إليها بأي شيء؟ بالذبح، يتقرَّب إليها بأي شيء؟ بالاستغاثة، يتقرب إليها بالاستعاذة، ونحو ذلك، يعني: يصرف إليها شيئًا من أنواع العبادة، بل قد نظرت في بعض كتب السحر، فوجدت أن الساحر - بحسب ما وَصَفَ ذلك الكاتب - لا يصل إلى حقيقة السحر، وتخدمه الجن كما ينبغي حتى يُهين القرآن، ويُهين المصحف، وحتى يكفر بالله، ويسبُّ الله عَزَّوَجَلَّ ونبيه ﷺ، وهذا قد ذكره أيضًا بعضُ من اطلع على حقيقة الحال.

إذًا فنقول: السِّحر شركٌ بالله تعالى، وكلُّ ساحرٍ مشرك، وقتل الساحر - فيما سيأتي - على الصحيح أنه قتل ردة، لا قتل تعزير - كما سيأتي -، فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَقَدَ هذا البابُ (**بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّحْرِ**) لبيانِ تلك المسألةِ.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ش: قال ابن عباس رضي الله عنهما: من نصيب[١].

قال قتادة: قد علم ذلك أهل الكتاب في عهد الله إليهم أن الساحِرَ لا خلاقَ لهُ عندَّ الله يوم القيامة[٢].

وقال الحسن: ليس له دينٌ[٣].

فدلت الآية على تحريم السحر، وكذلك هو محرم في جميع أديان الرسل عليهم السلام؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]، وقد نص أصحاب أحمد أنه يكفر بتعلمه وتعليمه[٤].

وروى عبد الرزاق عن صفوان بن سليم قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ شَيْئًا مِنَ السِّحْرِ قَلِيلًا، أَوْ كَثِيرًا، كَانَ آخِرُ عَهْدِهِ مَعَ اللَّهِ»[٥]، وهذا مرسل.

واختلفوا: هل يكفر الساحر أو لا؟ فذهب طائفة من السلف إلى أنه يكفر، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد - رحمهم الله - قال لأصحابه: إلا أن يكون سحره بأدوية وتدخين وسقي شيء يضر، فلا يكفر.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ١٩٥).
(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/ ٤٥١).
(٣) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٥٤).
(٤) انظر: المغني (٩/ ٢٩).
(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ١٨٤).

....

وقال الشافعي: إذا تعلم السحر، قلنا له: صف لنا سحرك، فإن وصف ما يوجب الكفر، مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يلتمس منها، فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر، فإن اعتقد إباحته كفر. ا. هـ[(١)].

وقد سماه الله كفرا بقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ وَذَلِكَ أَنَّهُمَا عَلِمَا الْخَيْرَ وَالشَّرَّ وَالْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ، فَعَرَفَا أَنَّ السِّحْرَ مِنَ الْكُفْرِ[(٢)].

الشرح:

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾) [البقرة: ١٠٢] **وجه الاستدلال بهذه الآية قوله:** ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ﴾ ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ يعني: ماله في الآخرة من نصيب، الخلاق بمعنى: النصيب ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ يعني: اشترى السحر، والاشتراء فيه دفع شيء، يعني: أن يأخذ شيئًا، ويدفع عوضه، حقيقة الشراء أن تشتري سلعة مثلًا تدفع ثمنها، تأخذ مثمنًا، وتدفع ثمنه، والساحر اشترى، من تعلم السحر، اشترى أي شيء؟ اشترى السِّحرَ، بذل أي شيء؟ بذل توحيده، فالثمن هو التوحيد، الثمن هو الإيمان بالله وحده، والـمُثَمَّنْ هو السحر؛ ولهذا قال عز وجل هنا:

(١) انظر: المغني (٩/ ٢٩-٣٠).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٢).

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ يعني: من دفع دينه عوضًا عن ذلك الشيء الذي أخذه وهو السحر ﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾ يعني: من نصيب، وهكذا المشرك ليس له في الآخرة من نصيب، فوجه الاستدلال ظاهر مِنْ أن الساحر قَد جعل دِينهُ عوضًا عن ذلك الذي اشتراه، وتعلمه وعمل به.

وَقَوْلِهِ: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْجِبْتُ: السِّحْرُ. والطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ(١).

وَقَالَ جَابرٌ: الطَّوَاغِيتُ كُهَّانٌ كَانَ ينزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحدٍ(٢).

ش: قوله: (قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الجبتُ: السِّحْرُ. والطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ). هَذَا الأَثَرُ رَوَاهُ ابْنِ أَبِي حَاتمٍ وَغَيره.

قوله: (وَقَالَ جَابرٌ: الطَّوَاغِيتُ كُهَّانٌ كَانَ ينزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيطانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحدٍ). هذا الأثر رواه ابن أبي حاتم بنحوه مطولًا عَن وهب بن مُنَبّه قَالَ: «سَأَلت جَابر بن عبد الله عَنِ الطَّوَاغِيتِ الَّتِي كَانُوا يتحاكون إِلَيْهَا قَالَ: إن فِي جُهَيْنَة، وَاحِدًا، وَفِي أسلم وَاحِدًا، وَفِي هِلَال وَاحِدًا، وَفِي كُلِّ حَيّ وَاحِدًا، وَهُمْ كُهَّانٌ تنزل عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينَ».

قوله: (وَقَالَ جَابرٌ). هو عبد الله بن حرام الأنصاري.

قوله: (الطَّوَاغِيتُ). أراد أن الكهان من الطواغيت: فهو من إفراد المعنى.

قوله: (كَانَ ينزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ). أراد الجنس لا الشيطان الذي هو

---

(١) أخرج هذا الأثر الطبري في تفسيره (٥/ ١٣١)، وأخرجه مقتصرًا على شطره الأول ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٧٤). وأخرجه البخاري معلقًا في صحيحه (ص٨٣٥)، كتاب تفسير القرآن، (باب: وإن كنتم مرضى أو على سفر).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ١٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٧٦)، وأخرجه البخاري معلقًا في صحيحه (ص٨٣٥)، كتاب تفسير القرآن، (باب: وإن كنتم مرضى أو على سفر).

....

إبليس خاصة، بل تنزل عليهم الشياطين، ويخاطبونهم، ويخبرونهم بما يسترقون من السمع، فيصدقون مرة، ويكذبون مائة.

قوله: (فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدٍ). الحيُّ واحد الأحياء، وهم القبائل، أي: في كل قبيلة كاهن يتحاكمون إليه، ويسألونه عن الغيب، وكذلك كان الأمر قبل مبعث النبي ﷺ، فأبطل الله ذلك بالإسلام، وحرست السماء بكثرة الشهب.

الشرح:

وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

وقوله: **(قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: الجِبْتُ: السِّحْرُ. والطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ)**، وهذا في ذم أهل الكتاب، فإن أهل الكتاب لما آمنوا بالسحر ذمهم الله عز وجل، ولعنهم وغضب عليهم، وهذا يكثر في اليهود، فيكثر السحر واستعمال السحر فيهم؛ ولهذا ذمهم الله عز وجل، ولعنهم، وغضب عليهم، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **(الجِبْتُ: السِّحْرُ)**، وإذا كان الله ذمهم ولعنهم وغضب عليهم لأجل ذلك، فهذا يفيد أنه من المحرمات، ومن الكبائر، وإذا كان فيه إشراك بالله عز وجل، فظاهر أنه شرك بالله عز وجل، وهكذا جميع أصنافه كذلك.

(والطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ): يعني: الجبت اسم عام يشمل أشياء كثيرة - كما ذكرنا -، ومِنْ أبرزها وأظهرها عند اليهود السحر، فيؤمنون بالجبت يعني: بالسحر؛ لأنه هو أظهر الأشياء عندهم، ويؤمنون بالطاغوت يعني:

بالشيطان، وهو كل ما توجهوا إليه بالطاعة، وبَعُدَ عن الحق وعن الصواب.

قوله: (وَقَالَ جَابرٌ: الطَّوَاغِيتُ كُهَّانٌ كَانَ ينزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيطانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحدٍ)، وهذا يأتي بيانه في: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الكُهَّانِ**).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الغَافِلاَتِ»[1].

ش: كذا أورده المصنف غير مَعْزُوٍّ. وقد رواه البخاري ومسلم.

قوله: «اجْتَنِبُوا».

أي: ابعدوا، وهو أبلغ من قوله: دعوا واتركوا؛ لأن النهي عن القربان أبلغ؛ كقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

قوله: «الْمُوبِقَاتِ». بموحدة وقاف - أي: المهلكات -، وسميت هذه موبقات؛ لأنها تهلك فاعلها في الدنيا بما يترتب عليها من العقوبات، وفي الآخرة من العذاب.

وفي حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عند البخاري في الأدب المفرد والطبري في التفسير، وعبد الرزاق مرفوعًا وموقوفًا قال: «الكَبَائِرُ تِسْعٌ» - وذكر السبع المذكورة - وزاد: «والإِلْحَادُ في الْحَرَمِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»[1].

ولابن أبي حاتم عن علي قال: الكبائر - فذكر السبع - إِلَّا مَالَ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٦، ٥٧٦٤، ٦٨٥٧)، ومسلم (٨٩).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨)، وابن جرير (٨/ ٢٣٥)، وعبد الرزاق (١٠/ ٤٦٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣١٣)، وفي شعب الإيمان (١/ ٤٥٠).

....

اليتيم - وزَادَ - وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَالتَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَفِرَاقُ الْجَمَاعَةِ، وَنَكْثُ الصَّفْقَةِ»[١].

قال الحافظ: ويحتاج عندي هذا الجواب عن الحكمة في الاقتصار على سبع.

ويجاب: بأن مفهوم العدد ليس بحجة، وهو ضعيف، أو بأنه أعلم أولًا بالمذكورات، ثم أعلم بما زاد، فيجب الأخذ بالزائد، أو أن الاقتصار وقع بحسب المقام بالنسبة إلى السائل.

وقد أخرج الطبراني وإسماعيل القاضي عن ابن عباس رضي الله عنهما: «الْكَبَائِرُ سَبْعٌ؟ قَالَ: هُنَّ أَكْثَرُ من سَبْعٍ وسَبْعٍ»[٢].

وفي رواية: «هِيَ إِلَى السَّبْعِينَ أَقْرَبُ»[٣]، وفي رواية: «إِلَى السَّبْعِمَائَةِ»[٤].

قوله: «قَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ». هو أن يجعل لله ندًا يدعوه ويرجوه، ويخافه كما يخاف الله، بدأ به لأنه أعظم ذنب عصي الله به؛ كما في الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه: «سَأَلتُ النبي ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ...». الحديث[٥].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٣٣).
(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/ ٢٤٥).
(٣) أخرجه عبد الرزاق (١/ ٤٧٧)، وابن أبي حاتم (٣/ ٩٣٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٤٦٣)، وابن جرير (٨/ ٢٤٥).
(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/ ٢٤٥). وانظر: فتح الباري (١٢/ ١٨٣).
(٥) أخرجه البخاري (٤٤٧٧، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٧٢٥٠)، ومسلم (٨٦).

....

وأخرج الترمذي بسنده عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: «قَالَ يَهُودِيٌّ لِصَاحِبِهِ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ فَقَالَ صَاحِبُهُ: لَا تَقُلْ نَبِيٌّ، أَنَّهُ لَوْ سَمِعَكَ كَانَ لَهُ أَرْبَعَ أَعْيُنٍ، فَأَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَاهُ عَنْ تِسْعِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ. فَقَالَ لَهُمْ: لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وَلَا تَمْشُوا بِبَرِيءٍ إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيَقْتُلَهُ، وَلَا تَسْحَرُوا، وَلَا تَأْكُلُوا الرِّبَا، وَلَا تَقْذِفُوا مُحْصَنَةً، وَلَا تُوَلُّوا الفِرَارَ يَوْمَ الزَّحْفِ، وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةً اليَهُودَ أَنْ لَا تَعْتَدُوا فِي السَّبْتِ، قَالَ: فَقَبَّلُوا يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ. فَقَالَا: نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ....». الحديث. وقال: حسن صحيح[(١)].

قوله: «وَالسِّحْرُ» تقدم معناه. وهذا وجه مناسبة الحديث للترجمة.

وقوله: «وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ». أي: حَرَّمَ قتلها، وهي نفسُ المُسلمِ المعصومِ.

قوله: «إِلَّا بِالحَقِّ». أي: بأن تفعل ما يوجب قتلها؛ كالشرك، والنفس بالنفس، والزاني بعد الإحصان، وكذا قتل المعاهد؛ كما في الحديث: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا، لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ»[(٢)].

واختلف العلماءُ في من قتل مؤمنًا متعمدًا، وهل له توبة أم لا؟ فذهب ابن عباس وأبو هريرة وغيرهما إلى أنه لا توبة له؛ استدلالًا بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾

(١) أخرجه الترمذي (٢٧٣٣، ٣١٤٤).
(٢) أخرجه البخاري (٣١٦٦، ٦٩١٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

....

[النساء: ٩٣] (١)، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «هِيَ آخِرُ مَا نَزَلَ، وَمَا نَسَخَهَا شَيْءٌ»(٢)، وفي رواية: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ فِي آخِرِ مَا نَزَلَ، مَا نَسَخَهَا شَيْءٌ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَمَا نَزَلَ وَحْيٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ»(٣).

وروي في ذلك آثار تدل لما ذهب إليه هؤلاء؛ كما عند الإمام أحمد والنسائي وابن المنذر عن معاوية رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ، إِلَّا الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا، أَوِ الرَّجُلُ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا»(٤).

وذهب جمهور الأمة سلفًا وخلفًا إلى أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله، فإن تاب وأناب عمل صالحًا بدل الله سيئاته حسنات؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠] الآيات.

قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ قال أبو هريرة وغيره: «هُوَ جَزَاؤُهُ إِنْ جَازَاهُ»(٥).

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٥/ ٢١٧ . ٢٢١)، وزاد المسير (٢/ ١٦٧).
(٢) أخرجه البخاري (٤٥٩٠، ٤٧٦٦)، ومسلم (٣٠٢٣).
(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٤٤)، وابن جرير (٩/ ٦٣).
(٤) أخرجه أحمد (٢٨/ ١١٢)، والنسائي (٣٩٤٨)، وفي الكبرى (٣٤٣٢)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٣٦٤)، والأوسط (٥/ ٢١٩)، والحاكم (٤/ ٣٩١).
(٥) أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني كما في الدر المنثور (٢/ ٦٢٧).

....

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يوافق قول الجمهور، فروى عبد بن حميد والنحاس عن سعيد بن عبادة أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول: «لِمَنْ قَتَلَ مُؤمنًا تَوْبَة»[(١)]، وكذلك ابن عمر رضي الله عنهما [(٢)].

وَرُوِي مَرْفُوعًا: «جَزَاؤُهُ جَهَنَّم إِن جَازَاهُ»[(٣)].

قوله: «وَأَكْلُ الرِّبَا». أي: تناوله بأي وجه كان؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] الآيات. قال ابن دقيق العيد: وهو مجرب لسوء الخاتمة. نعوذ بالله من ذلك.

قوله: «وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ». يعني: التعدي فيه، وعبر بالأكل لأنه أعم وجوه الانتفاع؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

قوله: «وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ». أي: الإدبار عن الكفار وقت التحام القتال، وإنما يكون كبيرة إذا فر إلى غير فئة، أو غير متحرف لقتال؛ كما قيد به في الآية.

قوله: «وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلاَتِ»، وهو بفتح الصاد:

المحفوظات من الزنا، وبكسرها الحافظات فروجهن منه، والمراد بالحرائر العفيفات، والمراد رميهن بزنا أو لواط.

---

(١) أخرجه عبد بن حميد والنحاس كما في الدر المنثور (٢/ ٦٢٩).
(٢) أخرجه النحاس كما في الدر المنثور (٢/ ٦٢٩).
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٢/ ٦٢٧).

....

و«الغَافِلاَتِ»، أي: عن الفواحش وما رمين به، فهو كناية عن البريئات؛ لأَنَّ الغافلَ بريءٌ عما بُهِتَ به. والمؤمنات، أي: بالله تعالى؛ احترازًا من قذف الكافرات.

الشرح:

قوله: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ**».

وجه الاستدلال من ذلك: أن السحر من الموبقات، والموبقات هي التي توبِق صاحبها، وتجعله في هلاك وخسار في الدنيا وفي الآخرة، وهي أكبر الكبائر، هذه السبع، وعَطْفَ السحر على الشرك بالله ليس عطفًا بين متغايرين في الحقيقة، وإنما هو عطف بين خاص وعام، فالشرك بالله يكون بالسحر، ويكون بغيره، فعَطَفَ السحر على الشرك للتنصيص عليه، والسحر أحد أفراد الشرك بالله عز وجل، وعَطْفُ الخاص على العام أمثلته كثيرة؛ كقوله عز وجل: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، هنا عطف جبريل وميكال على الملائكة، وهذا من عطف الخاص على العام.

وَعَنْ جُنْدُبٍ مَرْفُوعًا: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ[١].

ش: قوله: (وَعَنْ جُنْدُبٍ). ظاهر صنيع الطبراني في الكبير أنه جندب بن عبد الله البجلي[٢]. لا جندب الخير الأزدي قاتل الساحر، فإنه رواه في ترجمة جندب البجلي من طريق خالد العبد عن الحسن عن جندب عن النبي ﷺ. وخالد العبد ضعيف.

قال الحافظ: والصواب أنه غيره. وقد رواه ابن قانع والحسن بن سفيان من وجهين عن الحسن عن جندب الخير: «أنه جاء إلى ساحر، فضربه بالسيف حتى مات، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول...» - فذكره[٣].

وجُندب الخير هو جُندب بن كعب، وقيل: جُندب بن زهير، وقيل: هما واحد؛ كما قال ابن حبان: أبو عبد الله الأزدي الغامدي صحابي.

روى ابن السكن من حديث بريدة أن النبي ﷺ قال: «يُضْرَبُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، فَيَكُونُ أُمَّةً وَاحِدَةً».

قوله: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ». وروي بالهاء وبالتاء، وكلاهما صحيح.

وبهذا الحديث أخذ مالك وأحمد وأبو حنيفة، فقالوا: يقتل الساحر.

---

(١) أخرجه الترمذي (١٤٦٠)، والدارقطني (٤/ ١٢٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٣٤)، والطبراني في الكبير (٢/ ١٦١)، وعبد الرزاق في المصنف (١٠/ ١٨٤)، والحاكم (٤/ ٤٠١).
(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١٦٦٥، ١٦٦٦).
(٣) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٥١٢).

....

وروي ذلك عن عمر، وعثمان، وابن عمر، وحفصة، وجندب بن عبد الله، وجندب بن كعب، وقيس بن سعد، وعمر بن عبد العزيز.

ولم ير الشافعي القتل عليه بمجرد السحر، إلا إن عمل في سحره ما يبلغ الكفر[١]. وبه قال ابن المنذر، وهو رواية عن أحمد[٢].

والأول أولى للحديث، ولأثر عمر، وعمل به الناس في خلافته من غير نكير.

الشرح:

قوله: (وَعَنْ جُنْدُبٍ مرفوعًا: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ الترمِذِيُّ. وَقَالَ: الصحيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ) رويت هكذا «ضَرْبُهُ»، وهو الأصح، ورُويت: «ضَرْبَةٌ» «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ».

فعلى رواية: «ضَرْبَةٌ» لا يكون لها مفهوم، يعني: إن مات بضربة أو يضرب ضربتين أو ثلاث؛ لأن العدد لا مفهوم له.

قوله: «حَدُّ السَّاحِرِ». هنا لم يُفصِّل بين ساحر وساحر، فقال: «حَدُّ السَّاحِرِ». ولم يأتِ في أدلة الكتاب والسنة التفصيل في اسم الساحر الذي يُحَدّ، أو الذي وُصِف بالكفر، بين نوع ونوع من التأثير، فالأنواع التي يستخدمها السحرة مما يصْدق عليه أنه سحر في التأثير، وفي الإمراض، وفي التفريق، وفي التأثير على العقول وعلى القلوب، ونحو ذلك من أنواع

(١) انظر: الاستذكار (٨/ ١٦٠، ١٦١)، وتفسير ابن كثير (١/ ١٤٨)، وفتح الباري (١٠/ ٢٢٤).
(٢) انظر: المغني (١٢/ ٣٠٢).

التأثير الخفي، الذي يكون باستخدام الشياطين، أو بأمور خفية، فهذا كله لا يفرَّق فيه بين فاعل وفاعل، والأدلة ما فرَّقت؛ فلهذا قال العلماء: الصحيح أن الساحر من أي نوع حَدُّه أن يقتل، وهل حدُّه حدُّ كفر وردة، أو حد لأجل أنه قتل، فيكون حدًّا لأجل القتل، أو حد تعزير؟ اختلف العلماء في ذلك، والصحيح من هذه أنه في الجميع حد ردة؛ لأن حقيقة السحر أنه لا بد أن يكون فيه إشراك بالله عز وجل، فمن أشرك بالله عز وجل، فقد ارتد وحل دمه وماله.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية له تفصيل يقول فيه: إن الساحر قد لا تُدرَك حقيقة سحره، فيُترك الأمر في قتله إلى الإمام، إذا رأى المصلحة في قَتْله، قَتَله، وإن لم ير المصلحة في قَتْله، لم يَقْتُله، ويعني بالمصلحة: المصلحة الشرعية[1].

فتحصَّل في ذلك أنه ثَمَّ أقوالٌ في حدِّ السَّاحرِ:

القول الأول: أنه يقتل مطلقًا ردة؛ لأنه لا يكون السحر إلا بشرك.

والقول الثاني: أنه يقتل ردة إذا كان سحره بشرك، ويقتل حدًّا إذا كان سحره أدى إلى قتل غيره بغير ما فيه إشراك، مِنْ مثل الأدوية، والتعوذيات، ونحو ذلك الذي ذكرنا.

والقول الثالث الذي عُزِي إلى شيخ الإسلام: مِنْ أنه كالزنديق يُترك أمره إلى الإمام بحسب ما يراه، إنْ رأى المصلحة الشرعية في قَتْله، قَتَله، وإلا عاقبه بما دون القتل.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٤٦).

وَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ عَنْ بَجَالَةَ بنِ عَبْدَةَ قَالَ: «كَتَبَ عُمَرُ رضي الله عنه: أَنِ اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ، قَالَ: فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ»(١).

ش: هذا الأثر رواه البخاري؛ كما قال المصنف رحمه الله، لكن لم يذكر قتل السواحر.

قوله: (عَنْ بَجَالَةَ). بفتح الموحدة بعدها جيم، ابن عبدة - بفتحتين - التميمي العنبري، بصرى ثقة.

قوله: «كَتَبَ عُمَرُ رضي الله عنه: أَنِ اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ. قَالَ: فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ»، وظاهره أنه يقتل من غير استتابة.

وهو كذلك على المشهور عن أحمد، وبه قال مالك؛ لأن علم السحر لا يزول بالتوبة.

وعن أحمد يستتاب، فإن تاب، قبلت توبته، وبه قال الشافعي؛ لأن ذنبه لا يزيد عن الشرك، والمشرك يستتاب، وتقبل توبته؛ ولذلك صح إيمانُ سَحرةِ فِرعونَ وتوبتِهِم.

الشرح:

هذا ظاهر في الأمر بقتل الساحر والساحرة بدون تفصيل؛ ولأن حقيقة السحر لا تكون إلا بشرك بالله عز وجل، وذلك ردة.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٤٣)، وأحمد في المسند (١/ ١٩٠)، والشافعي في مسنده (ص٣٨٣). وأخرجه البخاري بغير هذا اللفظ، ولم يذكر قتل السواحر (٣١٥٦).

وَصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ أَنَّها أَمَرَتْ بِقَتْلِ جَارِيَةٍ لَهَا سَحَرَتْهَا فَقُتِلَتْ»[١]، وَكَذَلِكَ صَحَ عَنْ جُنْدُبٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: عَنْ ثَلاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

ش: هذا الأثر رواه مالك في الموطأ.

وحفصة هي أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب، تزوجها النبي ﷺ بعد خنيس بن حذافة، وماتت سنة خمس وأربعين.

قوله: (وَكَذَلِكَ صَحَ عَنْ جُنْدُبٍ). أشار المصنف بهذا إلى قتلة الساحر؛ كما رواه البخاري في تاريخه عن أبي عثمان النهدي قال: «**كان عند الوليد رجل يلعب، فذبح إنسانًا، وأبان رأسه، فعجبنا، فأعاد رأسه، فجاء جندب الأزدي، فقتله**»[٢].

ورواه البيهقي في الدلائل مطولًا. وفيه: فأمر به الوليد فسجن، فذكر القصة بتمامها[٣]، ولها طرق كثيرة.

قوله: (قَالَ أَحْمَدُ: عَنْ ثَلاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ). أحمد هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل.

قوله: (عَنْ ثَلاثَةٍ). أي: صَحَّ قتلُ الساحِرِ عن ثلاثةٍ، أو جاءَ قتلُ السَّاحرِ عن ثلاثةٍ من أصحابِ النبي ﷺ، **يعني: عمر، وحفصة، وجندبًا. والله أعلم.**

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٨١)، والشافعي في مسنده (ص٣٨٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٤٥٣)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢٢٢).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٣٦).

الشرح:

قوله: (وَصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ أنها أَمَرَتْ بِقَتْلِ جَارِيَةٍ لَهَا سَحَرَتْهَا فَقُتِلَتْ"، وَكَذَلِكَ صَح عَنْ جُندُبٍ. قَالَ أَحْمَدُ: عَنْ ثَلاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) يعني: أن الساحر يجب أن يقتل، وهذا حده، سواء قلنا: يقتل لحد الردة، أو يقتل لحد القتل، أو يقتل تعزيرًا، فالصحابة ﷺ أفتوا بقتله، وأمروا بقتله، وذلك بدون تفريق، وهذا هو الواجب ألا يفرَّق بين نوع ونوع، والواجب على المسلمين أن يحذروا السحر بأنواعه، وأن يتعاونوا في الإبلاغ - براءة للذمة، وإنكارًا للمنكر - عن كل من يعلمون عنده شعوذة، أو استخدامًا لشيء من الخرافات أو السحر ونحو ذلك؛ لأنه - كما قال الأئمة - ما يدخل السحرة إلى بلد إلا ويفشو فيها الفساد، والظلم، والاعتداء، والطغيان؛ ذلك لأنهم يستخدمون الشياطين، فتطيع الشياطين السحرة، أعاذنا الله منهم ومن أقوالهم وأعمالهم وتأثيراتهم.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ النِّسَاءِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ الْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْجِنِّ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْإِنْسِ.

الْخَامِسَةُ: مَعْرِفَةُ السَّبْعِ الْمُوبِقَاتِ الْمَخْصُوصَاتِ بِالنَّهْيِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ السَّاحِرَ يَكْفُرُ.

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ.

الثَّامِنَةُ: وُجُودُ هَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَكَيْفَ بَعْدَهُ؟

❊ ❊ ❊

٢٤ - بَابُ
بَيَانِ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ

ش: قوله: (بَابُ بَيَانِ شيءٍ مِنْ أَنْوَاعٍ).

قلت: ذكر الشارح رحمه الله ها هنا شيئًا من الخوارق وكرامات الأولياء، وذكر ما اغتر به كثير من الناس من الأحوال الشيطانية التي غرت كثيرًا من العوام والجهال، وظنوا أنها تدل على ولاية من جرت على يديه ممن هو من أولياء الشيطان، لا من أولياء الرحمن، ثم قال: ولشيخ الإسلام كتاب (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان). فراجعه. انتهى[1].

الشرح:

هذا: (بَابُ بَيَانِ شيءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ).

لما ذكر الإمام رحمه الله ما جاء في السحر، وما اتصل بذلك من حكمه، وتفصيل الكلام عليه، ذَكَر أن السحر قد يأتي في النصوص، ولا يراد منه السحر الذي يكون بالشرك بالله عز وجل ، فإن اسم السحر عام في اللغة، يدخل فيه ذلك الاسم الخاص الذي فيه استعانة بالشياطين، وتقرب إلى الشياطين، وعبادة الشياطين لتخدم الساحر، وقد يكون بأسماء أخر يُطلِق عليها الشارع أنها سحر، وليست كالسحر الحقيقي الأول في الحقيقة، ولا في الحكم.

---

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد (ص٣٩٨)، ولشيخنا الشارح صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ - حفظه الله - شرح ممتع عليه، وهو مطبوع ولله الحمد والمنة.

وهو درجات، فمما يسمى سحرًا البيان، والبيان - كما جاء في آخر الباب -: «**إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا**»[1] البيان ليس سحرًا فيه استعانة بالشياطين، ولكنه داخل في حقيقة السحر اللغوية؛ لأنه تأثير خفي على القلوب، فإن الرجل البليغ - ذا البيان، وذا الإيضاح، وذا اللسان الجميل الفصيح - يؤثر على القلوب حتى يسبيها، وربما قلب الحق باطلًا والباطل حقًّا ببيانه، فسُمِّي سحرًا لخفاء وصوله إلى القلوب وقلب الرأي وفهم المخاطَب من شيء إلى آخر.

كذلك ما ذُكر من أن الطيرة من السحر، فالطيرة نوع اعتقاد، كذلك العيافة، وهي شبيهة بها، أو بعض أنواعها، كذلك الخط في الرمل، ونحو ذلك من الأشياء التي ربما أُطلق عليها أنها سحر، وهي ليست كالسحر الأول في الحد، والحقيقة، ولا في الحكم.

إذًا هذا الباب قال فيه الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ: (بَابُ بَيَانِ شيءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ)، وأنواع السحر منها ما هو شرك أكبر بالله عَزَّوَجَلَّ، وهوالمراد إذا قلنا: السحر. وهذه هي الحقيقة العرفية.

وهناك في ألفاظ الشرع أشياء يكون المرجع فيها إلى الحقيقة اللغوية، وهناك أشياء يكون المرجع فيها إلى الحقيقة العرفية، ويكون هناك أشياء المرجع فيها إلى الحقيقة الشرعية، وهنا في هذا الباب فيما يشمل ما يطلق عليه لغة أنه سحر، ويطلق عليه عرفًا أنه سحر، ويطلق عليه شرعًا أنه سحر.

فإذًا التفريق بين هذه الأنواع مهم؛ ولهذا ذكر الإمام هذا الباب حتى تفرِّق بين نوع وآخر، فالحد الذي فيه: «**حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ**»[2] لا ينطبق على كل هذه الأنواع التي ستذكر؛ لأنها سحر لغة وليست بسحر شرعًا.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٣٣).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٥١).

قَاَلَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ حَيَّانَ، حَدَّثَنِي قَطَنُ ابْنُ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إنَّ الْعِيَافَةَ، وَالطَّرْقَ، وَالطِّيَرَةَ مِنَ الْجِبْتِ، قَالَ عَوْفٌ: الْعِيَافَةُ: زَجْرُ الطَّيْرِ، وَالطَّرْقُ: الْخَطُّ يُخَطُّ فِي الْأَرْضِ، وَالْجِبْتُ، قَالَ الْحَسَنُ: رَنَّهُ الشَّيْطَانُ»[(١)]. إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَلأَبِي دَاوُدَ والنَّسَائِيِّ وابنِ حِبَّانَ فِي (صَحِيحِهِ) المُسْنَدِ مِنْهُ[(٢)].

ش: قوله: (قَاَلَ أَحْمَدُ). هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل.

و(مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو المشهور بغندر الهذلي البصري، ثقة مشهور، مات سنة ست ومائتين.

و(عَوْفٌ) هو ابن أبي جميلة - بفتح الجيم - العبدي البصري، المعروف بعوف الأعرابي، ثقة مات سنة ست أو سبع وأربعين، وله ست وثمانون سنة.

و(حَيَّانَ) بن العلاء هو بالتحتية، ويقال حيان بن مخارق، أبو العلاء البصري، مقبول.

و(قَطَنُ)، بفتحتين أبو سهل البصري، صدوق.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٤/ ٢٠٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٠٧)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٣٢٤)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٥٠٢).

....

قوله: (عَنْ أَبِيهِ) هو قبيصة - بفتح أوله - ابن مخارق - بضم الميم - أبو عبد الله الهلالي. صحابي، نزل البصرة.

قوله: «إِنَّ الْعِيَافَةَ، وَالطَّرْقَ، وَالطِّيَرَةَ مِنَ الْجِبْتِ».

قَالَ عَوْفٌ: «الْعِيَافَةُ: زَجْرُ الطَّيْرِ»، والتفاؤل بأسمائها وأصواتها وممرها، وهو من عادات العرب، وكثير من أشعارهم، يقال: عاف يعيف عيفًا. إذا زجر وحدس وظن(١).

قوله: «وَالطَّرْقُ: الْخَطُّ يُخَطُّ فِي الْأَرْضِ». كذا فسره عوف، وهو كذلك. وقال أبو السعادات: هو الضَّربُ بالحصَى الذي يفعله النساء(٢).

وأما «الطِّيَرَةَ»، فيأتي الكلام عليها في بابها إن شاء الله تعالى.

قوله: «وَالْجِبْتُ». أي: السحر. قال القاضي: والجبت في الأصل: الفشل الذي لا خير فيه، ثم استعير لما يعبد من دون الله، وللساحر والسحر.

قوله: «قَالَ الْحَسَنُ: رَنَّهُ الشَّيْطَانُ». قلت: ذكر إبراهيم بن محمد بن مفلح أن في تفسير بقي بن مخلد: «إِنَّ إِبْلِيسَ رَنَّ أَرْبَعَ رَنَّاتٍ: رَنَّةً حِينَ لُعِنَ، وَرَنَّةً حِينَ أُهْبِطَ، وَرَنَّةً حِيْنَ وُلِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَرَنَّةً حِينَ أُنْزِلَتْ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ»(٣).

---

(١) انظر: مادة (عيف) في: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٣٠)، ولسان العرب (٩/ ٢٦١).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٢١).
(٣) انظر: الروض الأنف للسهيلي (١/ ٢٧٨)، وتفسير القرطبي (١/ ١٠٩)، والبداية والنهاية (٢/ ٢٦٦).

. . . .

قال سعيد بن جبير: «لَمَّا لَعَنَ اللَّهُ إِبْلِيسَ تَغَيَّرَتْ صُورَتُهُ عَنْ صُورَةِ الْمَلَائِكَةِ، فَرَنَّ رَنَّةً، فَكُلُّ رَنَّةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ مِنْ رَنَّةِ إِبْلِيسَ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ». رواه ابن أبي حاتم(١).

وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَمَّا افْتَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ رَنَّ إِبْلِيسُ رَنَّةً اجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ جُنُودُهُ، فَقَالَ: ايْئَسُوا أَنْ نُرِيدَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ عَلَى الشِّرْكِ بَعْدَ يَوْمِكُمْ هَذَا، وَلَكِنِ افْتُنُوهُمْ فِي دِينِهِمْ، وَأَفْشُوا فِيهِمُ النَّوْحَ». رواه الحافظ الضياء في المختارة: الرنين الصوت(٢). وقد رَنَّ يَرِنُّ رنينًا، وبهذا يظهر معنى قول الحسن رحمه الله.

قوله: (ولأَبِي دَاوُدَ والنَّسَائِيِّ وابنِ حِبَّانَ في (صحيحهِ): المُسْنَدِ مِنْهُ)، ولم يذكر التفسير الذي فسره به عوف. وقد رواه أبو داود بالتفسير المذكور بدون كلام الحسن.

الشرح:

قال في الحديث الأول: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعِيَافَةَ، وَالطَّرْقَ، وَالطِّيَرَةَ مِنَ الْجِبْتِ»: العيافة مأخوذة من عِيَاف الشيء وهو تركه، عاف الشيء يعافه إذا تركه، فلم تبغِه نفسه، والعيافة - كما فسرها عوف -: «الْعِيَافَةُ: زَجْرُ الطَّيْرِ»، وهذا أحد تفسيرات العيافة(٣)، وزجر الطير أن يحرِّك

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/ ٦٣). وانظر: الروض الأنف للسهيلي (١/ ٢٧٨)، وتفسير القرطبي (١/ ١٠٩)، والبداية والنهاية (٢/ ٢٦٦).
(٢) أخرج الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٦/ ١٨٨)، والطبراني في الكبير (١٢/ ١١)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٦٢). وانظر: النهاية في غريب الأثر (٢/ ٢٧١).
(٣) راجع (ص٢٦١).

طيرًا؛ حتى ينظر إلى أين تتحرك، ويزجر الطير في حركته، ثم يفهم من ذلك الزجر هل هذا الأمر الذي سيُقدِم عليه أنه أمر محمود أو أمر مذموم، أو يطَّلع بحقيقة زجر الطير على مستقبل الحال، فهذا نوع من الجبت، وهو السحر، لِمَ؟ سبق بيان أن معنى الجبت هو الشيء المرذول المطَّرح الذي يصرف الواحد عن الحق.

والسحر شيءٌ خفي، يؤثر على النفوس، والعيافة من التأثر بالطير وبزجرها وبانتقالها من هنا إلى هنا أو بحركتها، شيء خفي دخل في النفس، فأثر عليها من جهة الإقدام أو الكف، فصار نوعًا من السحر لأجل ذلك، وهو جبت؛ لأنه شيء مرذول أدى إلى الإقبال أو الامتناع، والطيرة أعم من العيافة؛ لأن العيافة - على حسب تفسير عوف، وهو أحد تفسيراتها - متعلق بالطير وحده، وأما الطيرة، فهو اسم عام لما فيه تشاؤم أو تفاؤل بشيء من الأشياء، وسيأتي باب مستقل لذكر أحكام الطيرة، وصورتها، وما يقي منها، يأتي إن شاء الله تعالى.

وحقيقة الطيرة أنه يرى شيئًا كان في الأول من الطير تحرك يمينًا أو يسارًا، فلما رآه تحرك يمينًا، قال: هذا تفاؤل أنني سأنجح في هذا العمل أو في هذا السفر، وإذا رآه تحرك شمالًا، قال: هذا معناه أني سَأُضَرُّ في هذا السفر، أو سيصيبني مكروه، فرجع، وقد قالﷺ: «**مَنْ رَدَّتْهُ الطِّيَرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ**»[1].

قد يتشاءم بحركة شيء، بكلمة يسمعها، بشيء في الجو، بتصادم سيارة أمامه، بسواد في الجو حصل أمامه، أو في ذلك اليوم الذي سينتقل فيه، أو تشاءم بشيء حصل له في أول زواجه، ونحو ذلك من أنواع التشاؤم، أو التشاؤم بالأشهر، أو بالأيام، هذا كله من أنواع الطيرة.

---

(١) سيأتي تخريجه (ص٣٣٨).

ومتى يكون طيرة؟ إذا ردَّه عن حاجته، أو جعله يقبل على حاجته، فإذا تشاءم، وذلك التشاؤم حينما سيطر على قلبه جعله يُقدِم أو يُحجِم، فإنه يكون متطيرًا.

وكذلك في باب التفاؤل، إذا رأى شيئًا، فجعله ذلك الشيء يُقدِم، ولولا ذلك الشيء لما جعله يُقدِم، فإن ذلك أيضًا من الطيرة، وهي نوع من أنواع التأثيرات الخفية على القلوب، وذلك ضرب من السحر.

وأما الطرق، فهو مأخوذ من وضع طرق في الأرض، وهي الخطوط، فيأتي بخطوط متنوعة، ويخطها في الأرض، خطوط كثيرة ليس لها عدد، ثم يبدأ الكاهن الذي يستخدم الخطوط فيمسح خطًا خطًا أو يمسح خطين خطين بسرعة، ثم ينظر ما بقي، فيقول: هذا الذي بقي يدل على كذا وكذا، هذا الذي بقي يدل على أنك ستغتني، يدل على أنك سيصيبك كذا وكذا، ونحو ذلك، وهو نوع من أنوع الكهانة، والكهانة ضرب من السحر.

قال هنا: «وَالطَّرْقُ: الْخَطُّ يُخَطُّ فِي الْأَرْضِ، وَالْجِبْتُ، قَالَ الْحَسَنُ: رَنَّهُ الشَّيْطَانُ»، وهو من أنواع السحر؛ لأن الشيطان يدعو إلى ذلك بصوته وبعويله.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ، فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ[١].

ش: قوله: وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ، فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ». رواه أبو داود بإسناد صحيح. وكذا صححه النووي والذهبي ورواه أحمد وابن ماجه.

قوله: «مَنِ اقْتَبَسَ». قال أبو السعادات: قبست العلم واقتبسته إذا علمته. اهـ[٢].

قوله: «شُعْبَةً». أي: طائفة من علم النجوم - والشعبة الطائفة - ومنه الحديث: «الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»[٣]. أي: جزء منه.

قوله: «فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ». المحرم تعلمه.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: فقد صرح رسول الله ﷺ بأن علم النجوم من السحر، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩][٤].

قوله: «زَادَ مَا زَادَ». من تعلم علم النجوم زاد في الإثم الحاصل بزيادة الاقتباس من شعبه، فإن ما يعتقده في النجوم من التأثير باطل، كما أن تأثير السحر باطل.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، وأحمد في المسند (١/ ٢٢٧).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٤).
(٣) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٣).

الشرح:

هذا الحديث فيه بيان أَنَّ تعلم النجوم تَعَلمٌ للسحر، ويأتي في باب خاص (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ) أنواع تعلم النجوم، وما جعل الله عَزَّوَجَلَّ النجوم له.

«مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً». يعني: من تعلم بعضًا من علم النجوم؛ لأن الشعبة هي الطائفة من الشيء أو جزء من أجزائه، فكل جزء من أجزاء علم النجوم - الذي هو علم التأثير - نوعٌ من أنواع السحر.

قال: «فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ» يعني: كلما زاد في تعلم علم النجوم، زاد في تعلم السحر، حتى يصل إلى آخر حقيقة علم التأثير - كما يسمونه -، فيصبح سحرًا، وكهانة على الحقيقة، ويأتي أَنَّ التنجيم منه علم التأثير، وهو جعل الكواكب والنجوم في حركتها، والتقائها، وافتراقها، وطلوعها، وغروبها مؤثرة في الحوادث الأرضية، أو دالة على ما سيحدث في الأرض، فيجعلونها دالة على علم الغيب، دالة على المغيبات، وهذا القدر من السحر؛ لأنه يشترك معه في حقيقته، وهو أنه جَعْلٌ للتأثير بأمر خفي.

وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا، فَقَدْ سَحَرَ، وَمَنْ سَحَرَ، فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ»[1].

ش: قوله: (وَلِلنَّسائِي مِنْ حَدِيثِ أبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا، فَقَدْ سَحَرَ، وَمَنْ سَحَرَ، فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ»). هذا حديث ذكره المصنف من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وعزاه للنسائي. وقد رواه النسائي مرفوعًا، وحسنه ابن مفلح[2].

قوله: (وَلِلنَّسَائِيِّ) هو الإمام الحافظ أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن صاحب السنن وغيرها، وروى عن محمد بن المثنى وابن بشار وقتيبة وخلق، وكان إليه المنتهي في العلم بعلل الحديث، مات سنة ثلاث وثلثمائة، وله ثمان وثمانون سنة رحمه الله.

قوله: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا، فَقَدْ سَحَرَ». اعلم أن السحرة إذا أرادوا عمل السحر، عقدوا الخيوط، ونفثوا على كل عقدة، حتى ينعقد ما يريدون من السحر، قال الله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] يعني: السواحر اللاتي يفعلن ذلك، والنفث هو النفخ مع الريق، وهو دون التفل. والنفث فعل الساحر، فإذا تكيفت نفسه بالخبث والشر الذي يريده المسحور، ويستعين عليه بالأرواح الخبيثة، نفخ في تلك العقيدة نفخًا معه ريق، فيخرج من نفسه الخبيثة نفس ممازج للشر والأذى مقارن للريق الممازج لذلك، وقد يتساعد هو والروح

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٢/ ٣٠٧) والمجتبى (٧/ ١١٢)، والطبراني في الأوسط (٢/ ١٢٨).
(٢) انظر: الآداب الشرعية (٣/ ٦٨، ٦٩).

. . . .

الشيطانية على أذى المسحور، فيصيبه بإذن الله الكوني القدري لا الشرعي، قاله ابن القيم رحمه الله (١).

قوله: «وَمَنْ سَحَرَ، فَقَدْ أَشْرَكَ». نص في أن الساحر مشرك؛ إذ لا يتأتى السحر بدون الشرك؛ كما حكاه الحافظ عن بعضهم.

قوله: «وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ» أي: من تعلق قلبه شيئًا، بحيث يعتمد عليه ويرجوه، وكله الله إلى ذلك الشيء. فمن تعلق على ربه وإلهه وسيده ومولاه رب كل شيء ومليكه، كفاه، ووقاه، وحفظه، وتولاه. فنعم المولى، ونعم النصير. قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، ومن تعلق على السحرة والشياطين وغيرهم من المخلوقين، وكله الله إلى من تعلق، فهلك، ومن تأمل ذلك في أحوال الخلق، ونظر بعين البصيرة، رأى ذلك عيانًا، وهذا من جوامع الكلم. والله أعلم.

الشرح:

قوله: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا، فَقَدْ سَحَرَ». إن عقد العقد والنفث فيها من أنواع السحر، والنفث المقصود به هنا: النفث الذي فيه استعاذة، واستعانة بالشياطين، فليس كل نفث في عقدة يعقد السحر، بل لا بد أن يكون النفث بأدعية معينة، ورقى شركية وتعويذات، وكلام تحضر الجن عند تلاوته، وتخدم هذه العقدة السحرية، «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا، فَقَدْ سَحَرَ» على ما كان يتعاطاه الناس المردة في ذلك الزمان - زمان

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٢٢١).

النبي ﷺ - من النفث في العقد؛ كما قال الله عز وجل: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، وهن السواحر.

«فَقَدْ سَحَرَ»: لأن الجني يخدم هذا السِّحر بالنفث في العقدة، وفائدة العقدة عند السحرة أَنَّهُ لا ينحل السحر ما دامت معقودة، فينعقد الأمر الذي أراده الساحر بشيئين: بالعقدة، وبالنفث، العقدة عقدة حبل أو خيط أو نحو ذلك، وبالنفث فيها بالأدعية الشركية والاستعانة بالشياطين، ومن الأمور المهمة أن تُعْلَمَ في هذا الباب أَنَّ العقد هذه تارة تكون مرئية واضحة، وتارة تكون صغيرة جدًا.

«وَمَنْ سَحَرَ، فَقَدْ أَشْرَكَ»: هذا عام؛ لأنه رتب جزاء على فعل بصيغة (مَنْ)، فكأنه قال: كل من سحر، فقد أشرك. يعني: سحر بذلك النحو الذي ذُكر، وهو أن يعقد عقدة، ثم ينفث فيها، «وَمَنْ سَحَرَ فَقَدْ أَشْرَكَ» هذا دليل لما ذكرت في الباب قبله أن كل سحر يعد من أنواع الشرك؛ لأنه لا يمكن أن يحدث السحر إلا بالنفث في العقد، أو باستحضار الجني، وبعبادة الجن، ونحو ذلك، وهذا شرك بالله.

«وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ»: هذا سبق مثاله، ومعنى هذا الحديث: أن القلب إذا تعلق شيئًا - بمعنى أحبه ورضيه وتعلق القلب به - فإنه يوكل إليه، ويُجعَل هو السبب الذي من أجله يجيء نفعه، أو يجيء ضره، ومعلوم أن كل الأسباب الشركية تعود على فاعلها أو على الراضي بها بالضرر، لا بالنفع، والعبد إذا تخلى عن الله عز وجل، ووُكِل إلى نفسه، أو وكل إلى غير الله عز وجل، فقد خاب وخسر، وضُرَّ أعظم الضرر، فسعادة العبد وعِظَم صلاح قلبه، وعِظَم صلاح روحه بأن يكون تعلقه بالله عز وجل وحده.

وقوله هنا: «وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ»، فإنه من تعلق بالله، فإن الله كافيه، من تعلق قلبه بالله إنزالًا لحوائجه بالله، ورغبًا فيما عند الله، ورهبًا

مما يخافه ويؤذيه أيعني: يؤذي العبد - فإن الله عز وجل كافيه: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، وإذا تعلق العبد بغير الله، فإنه يوكل إلى ذلك العبد، والعباد فقراء إلى الله، والله عز وجل هو ولي النعمة وولي الفضل، قال عز وجل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، فمن أنزل حاجته بالله، أفلح، ومن تعلق قلبه بالله، أفلح، وأما من تعلق بالخرافات، أو تعلق بالأمور الشركية - كالسحر، وكالذهاب إلى الأولياء، وطَلَب المدد منهم، أو طلب الإغاثة منهم -، فإنه يوكل إلى المخلوق، ومن يوكل إلى المخلوق، فإنه يضره ذلك أعظم الضرر؛ كما قال عز وجل: ﴿يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣].

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: أَلَا أُنَبِّئُكُمْ مَا الْعَضْهُ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[١].

ش: قوله: (أَلَا أُنَبِّئُكُمْ). أُخبركم و(الْعَضْهُ). بفتح المهملة وسكون المعجمة.

قال أبو السعادات: هكذا يروي في كتب الحديث. والذي في كتب الغريب «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ مَا الْعِضَهُ». بكسر العين وفتح الضاد[٢].

قال الزمخشري: أصلها (العِضْهَة) فعلة من العضة، وهو البهت. فحذفت لامه، كما حذفت من السَّنة والشَّفة، وتجمع على عِضِين، ثم فسره بقوله: هي النميمة القالة بين الناس، فأطلق عليها العضه؛ لأنها لا تنفك من الكذب والبهتان غالبًا. ذكره القرطبي.

وذكر ابن عبد البر عن يحيى بن أبي كثير قال: يُفْسدُ النَّمام والكذَّاب في ساعةٍ مَا لا يُفْسِدِ السَّاحرِ في سنةٍ[٣].

وقال أبو الخطاب في عيون المسائل: ومن السِّحرِ السعيِ بالنميمةِ والإفسادِ بين الناسِ[٤].

قال في الفروع: ووجهه أن يقصد الأذى بكلامه وعمله على وجه المكر والحيلة، أشبه السحر، وهذا يعرف بالعرف والعادة أنه يؤثر وينتج ما يعمله

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٠٦).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٥٤).
(٣) انظر: الفروع (١٠/ ٢١١).
(٤) انظر: الفروع (١٠/ ٢١٠)، والإنصاف للمرداوي (١٠/ ٣٥٢).

....

السحر، أو أكثر، فيعطى حكمه تسوية بين المتماثلين أو المتقاربين. لكن يقال: الساحر إنما يكفر لوصف السحر، وهو أمر خاص، ودليله خاص، وهذا ليس بساحر. وإنما يؤثر عمله ما يؤثره، فيعطى حكمه إلا فيما اختص به من الكفر وعدم قبول التوبة. انتهى ملخصًا[١].

وبه يظهر مطابقة الحديث للترجمة. وهو يدل على تحريم النميمة، وهو مجمع عليه.

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: اتفقوا على تحريم الغيبة والنميمة في غير النصيحة الواجبة[٢].

وفيه دليل على أنها من الكبائر.

قوله: «الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ». قال أبو السعادات: أي: كثرة القول وإيقاع الخصومة بين الناس، ومنه الحديث: «فَشَتْ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ»[٣].

الشرح:

في الحديث: (العَضْهُ)، هكذا تُروى في كتب الحديث (العَضْهُ)، وفي كتب غريب الحديث واللغة تنطق هكذا (العِضَه) «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ مَا الْعَضْهُ؟» فأشباهما في وزنها[٤]، وهي كما فسرها النبي ﷺ: «هِيَ النَّمِيمَةُ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ».

(١) انظر: مراتب الإجماع (ص١٥٦).
(٢) انظر: الفروع (١٠/ ٢١٠).
(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٢٣).
(٤) قال النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٦/ ١٥٩): (هذه اللفظة رووها على وجهين: =

وأصل العَضْه في اللغة يطلق على أشياء، ومنها السحر، والنميمة القالة بين الناس نوع من أنواع السحر، وهي كبيرة من الكبائر، ومحرم من المحرمات.

ووجه الشَّبهِ بين النَّميمةِ وبين السحرِ: أن تأثير السحر في التفريق بين المتحابّين، أو في جمع المتفارقين، تأثيره على القلوب خفي، وهذا عمل النَّمامِ، فإنه يفرق بين الأحباب، لأجل كلام يسوقه لهذا، وكلام يسوقه لذاك، فيفرق بين القلوب، ويجعل العداوة والبغضاء بين قلب هذا وهذا، فحقيقة النميمة كما قال الله عَزَّوَجَلَّ عن السحر: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والنميمة هي القالة بين الناس، وهذا - كما هو ظاهر - من أنواع السحر، وهذا النوع محرم؛ لأنه كبيرة من الكبائر؛ لأن النميمة نوع من أنواع الكبائر، والكبائر من أعظم الذنوب العملية.

= أحدهما: العِضَة بكسر العين وفتح الضاد المعجمة، على وزن العدة والزنة، والثاني: العَضْه بفتح العين وإسكان الضاد، على وزن الوجه، وهذا الثاني هو الأشهر في روايات بلادنا، والأشهر في كتب الحديث وكتب غريبه، والأول أشهر في كتب اللغة).

وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»[١].

ش: «الْبَيَانِ»: البلاغة والفصاحة.

قَالَ صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ: «صَدَقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَالرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَهُوَ أَلْحَنُ بِالْحُجَجِ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ، فَيَسْحَرُ الْقَوْمَ بِبَيَانِهِ فَيَذْهَبُ بِالْحَقِّ»[٢].

وقال ابن عبد البر: تأوله طائفة على الذم. لأن السحر مذموم، وذهب أكثر أهل العلم وجماعة أهل الأدب إلى أنه على المدح؛ لأن الله تعالى مدح البيان. قال: وقد قال عمر بن عبد العزيز لرجل سأله عن حاجة فأحسن المسألة فأعجبه قوله. قال: هذا والله السحر الحلال. انتهى[٣].

والأول أصح والمراد به البيان الذي فيه تمويه على السامع وتلبيس.

فِي زُخْرفِ الْقُولِ تَزِينٌ لِبَاطِلِهِ وَالْحَقُّ قَدْ يَعْترِيهِ سُوءُ تَعْبِيرِ

مَأْخُوذٌ مَنْ قَوْلِ الشَاعِرِ[٤]:

---

(١) أخرجه البخاري (٥١٤٦، ٥٧٦٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وأخرجه مسلم (٨٦٩) من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠١٢)، والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٣٦٥).

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٥/ ١٧٤).

(٤) نظم ابن الرومي، علي بن العباس بن جريج أبو الحسن، الشاعر المشهور، في ديوانه (ص٢٢٦٩)، أبياتًا تشبه هذه الأبيات، فقال:

فِي زُخْرفِ الْقُولِ تَرْجِيحٌ لِقَائِلِهِ وَالْحَقُّ قَدْ يَعْتَرِيهِ بعضُ تَغْيِيرِ

تَقُولُ هَذَا مُجَاجُ النَّحْلِ تَمْدَحُهُ وإنْ تعِبْ قُلْتَ ذَا قَيْءُ الزَّنَابِيرِ =

....

تَقُولُ هَذَا مُجَاجُ النَّحْلِ تَمْدَحُهُ وَإِنْ تَشَا قُلْتَ ذَا قَيءُ الزَّنَابِيرِ
مَدْحًا وَذَمًّا وَمَا جَاوَزْتَ وَصْفَهُمَا وَالْحَقُّ قَدْ يَعْتَرِيهِ سُوءُ تَعْبِيرِ

قوله: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا». هذا من التشبيه البليغ؛ لكون ذلك يعمل عمل السحر، فيجعل الحق في قالب الباطل، والباطل في قالب الحق، فيستميل به قلوب الجهال؛ حتى يقبلوا الباطل، وينكروا الحق. ونسأل الله الثبات والاستقامة على الهدى.

وأما البيان الذي يوضح الحق ويقرره، ويبطل الباطل ويبينه، فهذا هو الممدوح. وهكذا حال الرسل وأتباعهم، ولهذا علت مراتبهم في الفضائل وعظمت حسناتهم.

وبالجملة فالبيان لا يحمد إلا إذا لم يخرج إلى حد الإسهاب والإطناب، وتغطية الحق، وتحسين الباطل، فإذا خرج إلى هذا، فهو مذموم. وعلى هذا تدل الأحاديث كحديث الباب وحديث: «إِنَّ اللَّهَ يَبْغَضُ البَلِيغَ مِنْ الرِّجَالِ الذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ، كَمَا تَتَخَلَّلُ البَقَرَةُ بِلِسَانِهَا». رواه الترمذي وأبو داود[1].

= مَدْحًا وَذَمًّا وَمَا جَاوَزْتَ وَصْفَهُمَا سِحْرُ البَيَانِ يُرِي الظلماءَ كَالنُّورِ
وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة (ص٢٢٥).

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٠٥)، والترمذي (٢٨٥٣)، والإمام أحمد في المسند (٢/ ١٦٥، ١٨٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٠٠)، والبزار في مسنده (٦/ ٤٢٢)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٢٠٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٥١).

الشرح:

قال عن البيان: إن منه ما هو سحر، والمقصود بالبيان هنا: التبيين عما في النفس بالألفاظ الفصيحة البينة، التي تأخذ المسامع والقلوب، فتسحر القلوب، فتقلب ربما الحق باطلًا والباطل حقًا، حتى يغدو ذلك - الذي يعد من أهل البيان والفصاحة - يغدو في قلوب الناس أَنَّ ما قاله هو الحق، وأن ما لم يقله أو رده هو الباطل، وهذا ضرب من السحر؛ لأنه تأثير خفي على النفوس بالألفاظ، هذا التأثير الخفي، بقلب الحق باطلًا وبقلب الباطل حقًا تأثيره خفي، كتأثير السحر في الخفاء؛ ولهذا قال: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا».

والصحيح من أقوال أهل العلم: أنَّ هذا فيه ذم للبيان، وليس مدحًا له، قال: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا» على جهة الذم، وبعض أهل العلم يقول: إن ذاك على جهة المدح؛ لأنَّه يصل في التأثير إلى أن يؤثِّر تأثيرًا بالغًا، كتأثير السحر في النفوس، والتأثير البالغ إذا كان من جهة البيان يقولون: فإنه جائز، وهذا من جهة المدح له، وبيان عِظَم تأثيره، ولكن هذا فيه نظر، والظاهر أنه لما جعل البيان سحرًا، علمنا أنه أراد ذمه؛ ولهذا أورده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب الذي اشتمل على أنواع من المحرمات.

فالذي يستغل ما آتاه الله عَزَّ وَجَلَّ من اللسان والبيان والفصاحة في قلب الباطل حقًا، وفي قلب الحق باطلًا، هذا لا شك أنه من أهل الوعيد ومذموم على فعله؛ لأن البيان إنما يُقصَد به نصرة الحق، لا أن يَجعل ما أبطله الله عَزَّ وَجَلَّ حقًا في أنفس النَّاس وفي قلوبهم.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: أَنَّ الْعِيَافَةَ وَالطَّرْقَ وَالطِّيَرَةَ مِنَ الْجِبْتِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ الْعِيَافَةِ وَالطَّرْقِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ نَوْعٌ مِنَ السِّحْرِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْعَقْدَ مَعَ النَّفْثِ مِنْ ذَلِكَ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ النَّمِيمَةَ مِنْ ذَلِكَ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ مِنْ ذَلِكَ بَعْضَ الْفَصَاحَةِ.

٢٥ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي الْكُهَّانِ وَنَحْوِهِمِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُهَّانِ وَنَحْوِهِمِ).

الكاهن: هو الذي يأخذ عن مسترق السمع، وكانوا قبل المبعث كثيرًا. وأما بعد المبعث، فإنهم قليل؛ لأن الله تعالى حرس السماء بالشهب.

وأكثر ما يقع في هذه الأمة: ما يخبر به الجن أولياءهم من الإنس، عن الأشياء الغائبة بما يقع في الأرض من الأخبار، فيظنه الجاهل كشفًا وكرامة، وقد اغتر بذلك كثير من الناس يظنون المخبر لهم بذلك عن الجن وليًا لله، وهو من أولياء الشيطان، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

الشرح:

هذا: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُهَّانِ وَنَحْوِهِمِ)، وقد أتى به بعد أبواب السحر؛ لأن حقيقة عمل الكاهن أنه يستخدم الجن لإخباره بالأمور المغيبة، إما التي غابت في الماضي، أو الأمور المغيبة في المستقبل التي لا يعلمها إلا الله عَزَّوَجَلَّ، فالكاهن يجتمع مع الساحر في أن كلًا منهما يستخدم الجن لغرضه ويستمتع بالجن لغرضه.

ومناسبة الباب لكتاب التوحيد: أن الكهانة استخدام للجن، واستخدام الجن كفر وشرك أكبر بالله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه لا يجوز أن يستخدم الجن في مثل هذه الأشياء، واستخدام الجن في مثل هذه الأشياء لا يكون إلا بأن يتقرب إلى الجن بشيء من العبادات، فالكُهَّان لابد حتى يُخدَمُوا بذكر الأمور المغيبَة لهم أن يتقربوا إلى الجني ببعض العبادات: إما بالذبح، أو الاستغاثة، أو بالكفر بالله عَزَّوَجَلَّ بإهانة المصحف، أو بسب الله، أو نحو ذلك من الأعمال الشركية الكفرية.

فالكهانة صنعة مضادة لأصل التوحيد، والكاهن مشرك بالله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه يستخدم الجن، ويتقرب إلى الجن بالعبادات؛ حتى تخدمه الجن وتخبره بالمغيبَات، وهذا لا يمكن إلا بأن يتقرب إلى الجن بأنواع العبادات.

وأصل الكهان في الجاهلية أنهم كانوا كما سبق في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في باب سبق أن الكهان كانت منتشرة في بلاد العرب في الجزيرة وفي غيرها، والكهان أُناس يُدَّعَى فيهم الولاية والصلاح عندهم، وأن عندهم عِلْم ما سيكون في المستقبل، أو عندهم علم المغيبات، التي ستحدث للناس، أو تحدث في الأرض؛ ولهذا كانت العرب تعظِّم الكهان، وكانت تخاف من الكهان، وكانت تُعطِي الكاهن أجرًا عظيمًا؛ لأجل ما يُخبِر عنه.

والكاهن - كما ذكرنا - لا يصل إلى حقيقة عمله بأن يُخبِر عن الأمور المغيبة إلا باستخدام الجن، والتقرب إلى الجن التقربات الشركية، فتستمتع الجن به من جهة ما صرف لها من العبادة، ويستمتع هو بالجني من جهة ما يُخبره به الجن من الأمور المغيبة.

والجن تصل إلى الأمور المغيبة التي تصدق فيها عن طريق استراق

السمع، فإن بعضهم يركب بعضًا؛ حتى يسمعوا الوحي الذي يوحيه الله عَزَّوَجَلَّ في السماء، فربما أدرك الشهابُ الجنيَّ قبل أن يلقي الكلمة لمن تحته، وربما أدرك الشهابُ الجنيَّ بعد أن ألقى الكلمة، فتأتي هذه الكلمة للجن، فيعطونها الكُهَّان، فيكذب معها الكاهن، أو تكذب معها الجن مئة كذبة؛ حتى يعظُم شأن الكهان، وحتى تعظُم عبادة الإنس للجن.

وقبل بعثة النبي ﷺ كان استراق السمع كثيرًا جدًا، وبعد بعثته ﷺ حُرِسَت السماء من أن تسترق الجن السمع؛ لأجل تنزل القرآن والوحي؛ حتى لا يقع الاشتباه في أصل الوحي والنبوة، وبعد وفاة النبي ﷺ يقع الاستراق، ولكنه قليل بالنسبة لما كان عليه قبل البعثة، فصارت عندنا أحوال استراق السمع ثلاثة:

الحالة الأولى: قبل البعثة: كثيرٌ جدًا.

الحالة الثانية: وبعد بعثة النبي ﷺ: لم يحصل استراق من الجن، وإن حصل، فهو نادر في غير وحي الله عَزَّوَجَلَّ بكتابه لنبيه.

الحالة الثالثة: بعد وفاته ﷺ: رجع استرق السمع أيضًا، ولكنه ليس بالكثرة التي كانت قبل ذلك؛ لأن السماء مُلِئَت حرسًا شديدًا وشهبًا، والله عَزَّوَجَلَّ بيَّن ذلك في القرآن في آيات كثيرة من أن النجوم والشهب تَرمي الجن؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨]، ونحو ذلك من الآيات التي فيها أن الشهب مرصدة للجن.

إذا ظهر ذلك؛ فالكاهن قد يُطلق عليه العراف، وهذان الاسمان (الكاهن أو العرَّاف) اسمان متداخلان، قد يكون أحدهما يدل على الآخر، وعند بعض الناس، أو في بعض الفئات يُستخدَم الكاهن للإخبار بما يحصل في المستقبل، ويستخدم كلمة أو لفظ العرَّاف لمن يُخبر عن الغائب عن الأعين مما حصل في الماضي من مثل مكان المسروق، أو السارق من

هو؟ ونحو ذلك مما هو غائب عن الأنظار، وإنما يعلمه العرَّاف بواسطة الجن.

والصحيح في ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية[1] أن العرَّاف اسم للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم، ممن يتكلمون في معرفة الأمور بتلك الطرق، من تكلم في معرفة الأمور المغيبة - إما الماضية أو المستقبلة - بتلك الطرق - طريق التنجيم، أو الخط في الرمل بطريق الطرق، أو بالودع - ونحو ذلك من الأساليب، أو بالخشبة المكتوب عليها أبا جاد، ونحو ذلك من قراءة الفنجان، أو قراءة الكف، كل من يخبر عن الأمور المغيبة بشيء يجعله وسيلة لمعرفة الأمور المغيبة يسمى كاهنًا، ويسمى عرافًا؛ لأنه لا يحصل له أمره إلا بنوع من أنواع الكهانة، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُهَّانِ وَنَحْوِهِمِ): يعني من العرافين، والمنجمين، والذين يخطون في الرمل، والذين يكتبون على الخشب، ونحو ذلك.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٧٣).

رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَصَدَّقَهُ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»[١].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ[٢].

وَلِلأَرْبَعَةِ وَالْحَاكِم - وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»[٣]. وَلأَبِي يَعْلَى بِسَنَدٍ جَيْدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُهُ مَوْقُوفًا[٤].

ش: قوله: «عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ»، هي حفصة، ذكره أبو مسعود الثقفي؛ لأنه ذكر هذا الحديث في الأطراف في مسندها.

قوله: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا» سيأتي بيان العراف إن شاء الله تعالى.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣٠) من طريق نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي عن النبي ﷺ، وليس فيه: «فَصَدَّقَهُ».

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، والدارمي (١١٣٦).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند (٢/ ٤٢٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه بنحوه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣٢٣)، والدارمي في سننه (١١٣٦). قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٢١٧): (وله شاهد من حديث جابر وعمران بن حصين، أخرجهما البزار بسندين جيدين).

(٤) أخرجه أبو يعلى (٩/ ٢٨٠).

....

وظاهر هذا الحديث أن الوعيد مرتب على مجيئه وسؤاله، سواء صدقه أو شك في خبره. فإن في بعض روايات الصحيح: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»(١).

قوله: «لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ» إذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول؟!

قال النووي وغيره: معناه أنه لا ثواب له فيها، وإن كانت مجزئة بسقوط الفرض عنه، ولا بد من هذا التأويل في هذا الحديث، فإن العلماء متفقون على أنه لا يلزم من أتى العراف إعادة صلاة أربعين ليلة.ا.هـ. ملخصًا(٢).

وفي الحديث النهي عن إتيان الكاهن ونحوه.

قال القرطبي: يجب على من قدر على ذلك من محتسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئًا من ذلك من الأسواق، وينكر عليهم أشد النكير، وعلى من يجيء إليهم، ولا يغتر بصدقهم في بعض الأمور ولا بكثرة من يجيء إليهم ممن ينتسب إلى العلم، فإنهم غير راسخين في العلم، بل من الجهال بما في إتيانهم من المحذور.

قال: (وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاودَ)، وفي رواية أبي داود: «أَوْ أَتَى امْرَأَةً» قَالَ مُسَدَّدٌ: «امْرَأَتَهُ حَائِضًا، أَوْ أَتَى

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣٠).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٢٢٧).

. . . .

امْرَأَةً» قَالَ مُسَدَّدٌ: «امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». فناقل هذا الحديث من السنن حذف منه هذه الجملة، واقتصر على ما يناسب الترجمة.

قال: (وَلِلأَرْبَعَةِ وَالْحَاكِم - وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». هكذا بيض المصنف لاسم الراوي.

وقد رواه أحمد والبيهقي والحاكم عن أبي هريرة مرفوعًا.

قوله: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا» قال بعضهم: لا تعارض بين هذا وبين حديث: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا». هذا على قول من يقول: هو كفر دون كفر، أما على قول من يقول بظاهر الحديث، فيسأل عن وجه الجمع بين الحديثين.

وظاهر الحديث أنه يكفر متى اعتقد صدقه بأي وجه كان. وكان غالب الكهان قبل النبوة إنما كانوا يأخذون عن الشياطين.

قوله: «فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». قال القرطبي: المراد بالمنزل الكتاب والسنة. ا.هـ. وهل الكفر في هذا الموضع كفر دون كفر، فلا ينقل عن الملة، أم يتوقف فيه، فلا يقال: يخرج عن الملة ولا يخرج؟ وهذا أشهر الروايتين عن أحمد رحمه الله.

قوله: (وَلأَبِي يَعْلَى بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُهُ مَوْقُوفًا).

أبو يعلى اسمه أحمد بن علي بن المثنى الموصلي الإمام صاحب التصانيف كالمسند وغيره، روى عن يحيى بن معين وأبي بكر بن أبي شيبة وخلق، وكان من الأئمة الحفاظ، مات سنة سبع وثلاثمائة.

....

وهذا الأثر رواه البزار أيضًا، ولفظه: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا، أَوْسَاحِرًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ» (١)، وفيه دليل على كفر الكاهن والساحر؛ لأنهما يّدعيانِ علم الغيب، وذلك كفر، والمصدق لهما يعتقد ذلك، ويرضى به، وذلك كفر أيضًا.

الشرح:

هذا الحديث نبَّه الشُّراح على أن لفظه في مسلم: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» (٢).

بدون كلمة: «فَصَدَّقَهُ»، وكلمة «فَصَدَّقَهُ» هذا الحديث موجودة في مسند الإمام أحمد، فالشيخ رحمه الله ذكر هذا اللفظ، وعَزَاه لمسلم على طريقة أهل العلم في عَزْو الحديث لأحد صاحبي الصحيح إذا كان أصله فيهما لاتحاد الطريق أو نحو ذلك.

«مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» هذا الحديث فيه جزاء الذي يأتي العراف، فيسأل العراف، وقلنا: إن العراف يشمل اسم الكاهن ونحو ذلك، فمن أتى عرافًا، فسأله بمجرد سُؤال، ولم يصدقه، فإنه لا تقبل له صلاة أربعين يَوْمًا.

والمقصود من قوله: «لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» أنها تقع مجزئة، لا يجب عليه قضاؤها، ولكن لا ثواب له فيها؛ لأن الذنب والإثم الذي

---

(١) أخرجه البزار (٥/٢٥٦، ٣١٥).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٨٢).

حصله حين أتى العراف، فسأله عن شيء يقابل ثواب الصلاة أربعين يومًا، فأسقط هذا هذا، ويدل ذلك على عظم ذنب الذي يأتي العراف، فيسأل العراف عن شيء، ولو لم يصدقه، وهذا عند أهل العلم على حالتين:

الحالة الأولى: من أتى العراف، فسأله عن شيء رغبة في الاطلاع، أما من أتى العراف، فسأله للإنكار عليه، وحتى يتحقق أنه عراف، فلا يدخل في ذلك؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد.

الحال الثانية: أن يأتي العراف أو الكاهن، فيسأل عن شيء، فإذا أخبره الكاهن أو العراف، صدقه بما يقول، فالحديث الأول الذي عن بعض أزواج النبي ﷺ فيه أنه: «**لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا**»، والحديث الثاني فيه أنه: «**فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ**»، فيتضح بالحديثين أن الحال الثانية - وهي من أتى العراف أو الكاهن فسأله عن شيء فصدقه - أنه كفر بما أنزل على محمد ﷺ وأنه لا تقبل له صلاة أربعين يومًا.

وهذا الحال يدل على أن الذي أتى الكاهن أو العراف، فصدقه أنه لم يخرج عن الملة؛ لأنه حَدَّ ﷺ عدم قبول صلاته بأربعين يومًا، والذي أتى الكاهن إذا حُكِم عليه بأنه كافر كفرًا أكبر، ومرتد وخارج من الملة؛ فإن صلاته لا تقبل بتاتًا حتى يرجع إلى الإسلام.

قال طائفة من أهل العلم: دلَّ قوله: «**فَصَدَّقَهُ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا**» على أن قوله: «**فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ**» أنه كفر أصغر، وليس بالكفر المخرج من الملة، **وهذا القول هو القول الأول وهوالصحيح**، وهو الذي يتعين جمعًا بين النصوص، فإن قول النبي ﷺ: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَصَدَّقَهُ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا**» يدل على أنه لم يخرج من الإسلام، والحديث الآخر - وهو قوله: «**مَنْ**

أَتَى كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ» - يدل على كفره، فعلمنا بذلك أن كفرَه كفر أصغر، وليس كفرًا مخرجًا من الملة، هذا أحد الأقوال في مسألة كفر من أتى الكاهن فصدقه بما يقول.

والقول الثاني: أنه يُتوقَّف فيه، فلا يقال: يكفر كفرًا أكبر، ولا يقال: أصغر، وإنما يقال: إتيان الكاهن وتصديقه كُفْرٌ بالله عَزَّوَجَلَّ ، ويُسْكَت عن ذلك، ويُطْلَق القول كما جاء في الأحاديث، وهذا لأجل التهديد والتخويف؛ حتى لا يتجاسر الناس على هذا الأمر، وهذا هو مذهب الإمام أحمد في المنصوص عنه.

والقول الثالث من أقوال أهل العلم في ذلك: أن الذي يصدِّق الكاهن كافر كفرًا أكبر، كفره مخرج من الملة، إذا أتى الكاهن فسأله فصدقه، أو صدق الكُهَّان بما يقولون، قال طائفة من أهل العلم: كفره كُفْرٌ مخرِج من الملة، وهذا القول فيه نظر من جهتين:

الجهة الأولى: ما ذكرنا من الدليل من أن قوله ﷺ: «لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» يدل على أنه لم يكفر الكفر الأكبر، ولو كان كفر الكفر الأكبر لم يحدد عدم قبول صلاته بتلك المدة من الأيام.

والجهة الثانية: أن تصديق الكاهن فيه شبهة، وادعاء علم الغيب، أو تصديق أحد ممن يدعي علم الغيب كُفْرٌ بالله عَزَّوَجَلَّ كفر أكبر، لكن هذا الكاهن الذي ادَّعى علم الغيب، كما نعلم أنه يُخبِر بالأمور المغيبة فيما صدق فيه عن طريق استراق الجن للسمع، فيكون إذًا هو نقل ذلك الخبر عن الجني، والجن نقلوه عمَّا سمعوه في السماء، وهذه شبهة قد يأتي الآتي الذي يأتي إلى الكاهن ويقول: أنا أصدقه فيما أخبر من الغيب؛ لأنه قد جاءه علم ذلك الغيب من السماء عن طريق الجن، وهذه الشبهة تمنع من التكفير، تكفير (من صدق الكاهن) الكفر الأكبر.

فصار عندنا إذًا أن القول الأظهر أن كفرَه كفرٌ أصغر، وليس بأكبر؛ لدلالة الأحاديث، ولظهور التعليل في ذلك.

«فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»، وهو القرآن؛ لأنه قد جاء في القرآن وما بينه النبي ﷺ من السنة أن الكاهن والساحر والعراف لا يفلحون، وأنهم إنما يكذبون، ولا يصدقون.

وَعَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطُيِّرَ لَهُ، أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رَوَاهُ البَزارُ بِإسْنَادٍ جَيْدٍ[1]، وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الأَوْسطِ بِإسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَاسٍ دُونَ قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا....» إِلَى آخِرِهِ[2].

ش: قوله: «لَيْسَ مِنَّا» فيه وعيد شديد يدل على أن هذه الأمور من الكبائر، وتقدم أن الكهانة والسحر كفر.

قوله: «مَنْ تَطَيَّرَ». أي: فعل الطيرة، «أَوْ تُطُيِّرَ لَهُ». أي: قبل قول المتطير له، وتابعه كذا معنى «أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ»: كالذي يأتي الكاهن، ويصدقه ويتابعه، وكذلك من عمل الساحر له السحر.

فكل من تلقى هذه الأمور عمن تعاطاها فقد بريء منه رسول الله ﷺ؛ لكونها إما شركًا كالطيرة، أو كفرًا كالكهانة والسحر، فمن رضي بذلك، وتابع عليه، فهو كالفاعل؛ لقبوله الباطل واتباعه.

قوله: (رَوَاهُ البَزارُ) هو أحمد بن عمر بن عبد الخالق، أبو بكر البزار البصري، صاحب المسند الكبير. وروى عن ابن بشار وابن المثنى وخلق، مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين.

---

(١) أخرجه البزار (٩/ ٥٢).
(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤/ ٣٠٢).

الشرح:

حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يأتي في (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَيُّرِ).

«لَيْسَ مِنَّا»: يدل على أن الفعل محرم، وبعض أهل العلم يقول: إن قوله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا» يدل على أنه من الكبائر، فقال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطُيِّرَ لَهُ»، والطيرة من الكبائر «أَوْ تَكَهَّنَ» يعني: ادعى علم الغيب، وادعى أنه كاهن، أو أخبر بأمور من المغيبة، يخدع من رآه بأنه كاهن، قال: «أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ» يعني: من رضي أن يُتكهَّن له، فأتى فسأل عن شيء.

«أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»، وهذا كله لأجل أن تصديق الكاهن فيه إعانة له على الشرك الأكبر بالله عَزَّوَجَلَّ ، هذا حكم الذي يأتي الكاهن.

أما الكاهن، فذكرنا حكمه، وهو أنه مشركٌ الشرك الأكبر بالله؛ لأنه لا يمكن له أن يُخبَر بالأمور المغيبة إلا بأن يُشرِك.

قَالَ البَغَوِيُّ: (العَرَّافُ: الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الأُمُورِ بِمُقَدِّمَاتٍ يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى المَسْرُوقِ وَمَكَانِ الضَّالَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ)(١).

وَقِيلَ: (هُوَ الكَاهِنُ، وَالكَاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ المُغَيَّبَاتِ فِي المُسْتَقبلِ، وَقِيلَ: الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ).

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: (العَرَّافُ اسْمٌ للكَاهِنِ، وَالمُنَجِّمِ، وَالرَّمَّالِ، وَنَحْوِهِمْ، مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ فِي مَعْرِفَةِ الأُمُورِ بِهَذِهِ الطُّرُقِ)(٢).

ش: قوله: (قَالَ البَغَوِيُّ. . . .) إلى آخره البَغَوي - بفتحتين - هو الحسين ابن مسعود الفراء الشافعي، صاحب التصانيف، وعالم أهل خراسان، كان ثقة، فقيهًا زاهدًا، مات في شوال سنة ست عشرة وخمسمائة رحمه الله.

قوله: (العَرَّافُ): الذي يدعى معرفة الأمور، ظاهره أن العراف هو الذي يخبر عن الوقائع: كالسرقة، وسارقها، والضالة، ومكانها.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (العَرَّافُ اسْمٌ للكَاهِنِ، وَالمُنَجِّمِ، وَالرَّمَّالِ)، وَنَحْوِهِمْ؛ كالحازر الذي يدعي علم الغيب، أو يدعي الكشف.

وقال أيضًا: والمنجم يدخل في اسم العراف، وعند بعضهم هو معناه. وقال أيضًا: والمنجم يدخل في اسم الكاهن عند الخطابي وغيره

---

(١) انظر: شرح السنة (١٢/ ١٨٢).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٧٣).

....

من العلماء، وحكى ذلك عن العرب. وعند آخرين هو من جنس الكاهن، وأسوأ حالًا منه، فيلحق به من جهة المعنى[١].

وقال الإمام أحمد: العرافة: طرف من السحر، والساحر أخبث.

وقال أبو السعادات: العراف: المنجم، والحازر: الذي يدعي علم الغيب، وقد استأثر الله تعالى به[٢].

وقال ابن القيم رحمه الله: من اشتهر بإحسان الزجر عندهم سموه عائفًا وعرافًا[٣].

والمقصود من هذا: معرفة أَنَّ من يدعى علم الشيء من المغيبات، فهو إما داخل في اسم الكاهن، وإما مشارك له في المعنى، فيلحق به. وذلك أن إصابة المخبر ببعض الأمور الغائبة في بعض الأحيان يكون بالكشف.

ومنه ما هو من الشياطين، ويكون بالفأل، والزجر، والطيرة، والضرب بالحصى، والخط في الأرض، والتنجيم، والكهانة، والسحر، ونحو هذا من علوم الجاهلية، ونعني بالجاهلية: كل من ليس من أتباع الرسل عليهم السلام؛ كالفلاسفة، والكهان، والمنجمين، وجاهلية العرب الذين كانوا قبل مبعث النبي ﷺ؛ فإن هذه علوم لقوم ليس لهم علم بما جاءت به الرسل عليهم السلام.

وكل هذه الأمور تسمى صاحبها كاهنًا، أو عرافًا، أو في معناهما،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٧٣، ١٩٣).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢١٨).
(٣) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٢٩).

....

فمن أتاهم، فصدقهم بما يقولون، لحقه الوعيد. وقد ورث هذه العلوم عنهم أقوام، فادعوا بها علم الغيب الذي استأثر الله بعلمه، وادعوا أنهم أولياء، وأن ذلك كرامة. ولا ريب أن من ادعى الولاية، واستدل بإخباره ببعض المغيبات، فهو من أولياء الشيطان، لا من أولياء الرحمن.

إن الكرامة أمر يجريه الله على يد عبده المؤمن التقي، إما بدعاء، أو أعمال صالحة لا صنع للولي فيها، ولا قدرة له عليها، بخلاف من يدعي أنه ولي، ويقول للناس: اعلموا أني أعلم المغيبات، فإن هذه الأمور قد تحصل بما ذكرنا من الأسباب، وإن كانت أسبابًا محرمة كاذبة في الغالب.

ولهذا قال النبي ﷺ في وصف الكهان: «فَيَكْذِبُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ»[1]، فبين أنهم يصدقون مرة، ويكذبون مئة، وهكذا حال من سلك سبيل الكهان ممن يدعي الولاية والعلم بما في ضمائر الناس، مع أن نفس دعواه دليل على كذبه؛ لأن في دعواه الولاية تزكية النفس المنهي عنها بقوله: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢]، وليس هذا من شأن الأولياء، فإن شأنهم الإزراء على نفوسهم وعيبهم لها، وخوفهم من ربهم، فكيف يأتون الناس، ويقولون: اعرفوا أننا أولياء، وأنا نعلم الغيب؟ وفي ضمن ذلك طلب المنزلة في قلوب الخلق واقتناص الدنيا بهذه الأمور.

وحسبك بحال الصحابة والتابعين ﷺ - وهم سادات الأولياء -، أفكان عندهم من هذه الدعاوى والشطحات شيء؟ لا، والله، بل كان

(١) أخرجه البخاري (٣٢١٠، ٣٢٨٨، ٥٧٦٢، ٦٢١٣، ٧٥٦١)، ومسلم (٢٢٢٨).

....

أحدهم لا يملك نفسه من البكاء إذا قرأ القرآن؛ كالصديق رضي الله عنه [(١)]، وكان عمر رضي الله عنه يُسْمع نَشيجه من وراءِ الصفوفَ يبكي في صلاته [(٢)]، وكان يمر بالآية في ورده من الليل، فيمرض منها ليالي يعودونه [(٣)]، وكان تميم الداري رضي الله عنه يتقلب على فراشه، ولا يستطيع النوم إلا قليلًا خوفًا من النار، ثم يقوم إلى صلاته.

ويكفيك في صفات الأولياء ما ذكره الله تعالى في صفاتهم في سورة الرعد، والمؤمنين، والفرقان، والذاريات، والطور. فالمتصفون بتلك الصفات هم الأولياء الأصفياء، لا أهل الدعوى، والكذب، ومنازعة رب العالمين فيما اختص به: من الكبرياء، والعظمة، وعلم الغيب، بل مجرد دعواه علم الغيب كفر، فكيف يكون المدعى لذلك وليًّا لله؟! ولقد عظم الضرر، واشتد الخطب بهؤلاء المفترين الذين ورثوا هذه العلوم عن المشركين، ولبسوا بها على خفافيش القلوب، نسأل الله السلامة والعافية في الدنيا والآخرة.

الشرح:

قوله: (قَالَ البَغَوِيُّ: العَرَّافُ: الذي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الأُمُورِ بِمُقَدِّمَاتٍ يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى المَسْرُوقِ وَمَكَانِ الضَّالَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ): هذا الذي ذكرنا من

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٧١٦)، ومسلم (٤١٨).
(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري معلقًا (٢/ ٢٠٦ فتح)، وابن أبي شيبة (١/ ٣٥٥).
(٣) كما في الحديث الذي أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ٢٦٩).

أن العرَّاف عند بعض أهل العلم مَن يُخبر بأمور سبقت، لكنها خفية غيبية عن الناس، لكنها من حيث الوجود وقعت في ملكوت الله.

(وَقِيلَ: هُوَ الكَاهِنُ): يعني: أن العرَّاف والكاهن اسمان لشيء واحد.

قوله: (**وَقِيلَ: هُوَ الكَاهِنُ، وَالكَاهِنُ: هُوَ الذي يُخْبِرُ عَنْ المُغَيَّبَاتِ فِي المُسْتَقبلِ، وَقِيلَ: الذي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ. وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ** رَحِمَهُ اللهُ: **العَرَّافُ اسْمٌ للكَاهِنِ، وَالمُنَجِّمِ، وَالرَّمَّالِ، وَنَحْوِهِمْ، مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ فِي مَعْرِفَةِ الأُمُورِ بِهَذِهِ الطُرُقِ.**) (وَالمُنَجِّمِ): هو الذي يستخدم علم التأثير، يقول: ظهر نجم كذا، والتقى بنجم كذا، فمعناه أنه سيحدث كذا وكذا، أو إذا وُلِد لفلان ولد في برج كذا، فإنه سيحصل كذا وكذا له من الغنى، والفقر، أو السعادة، أو الشقاوة، ونحو ذلك. فيستدلون بحركة النجوم على حال الأرض وحال الناس فيها، وسيأتي تفصيله إن شاء الله.

(وَالرَّمَّالِ): الرَّمَّالُ هو صاحبُ الطَّرق، أو الذي يخط في الرمل، أو يستخدم الحصى على الرمل، يقال له: رمَّال.

(وَنَحْوِهِمْ): يعني: مِنْ مثل الذين يقرؤون الكف، ويقرؤون الفنجان، أو في هذا العصرالذين يكتبون في الصحف والجرائد والمجلات البروج، وما يحصل في ذلك البرج، وأنت إذا ولدت في هذا البرج، فمعناه أنه سيحصل لك في هذا الشهر كذا وكذا، هذه كلها من أنواع الكهانة كما سيأتي.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْمٍ يَكْتُبُونَ (أَبَا جَادٍ)، وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ: «مَا أَرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ خَلَاقٍ»(١).

ش: قوله: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي قَوْمٍ يَكْتُبُونَ (أَبَا جَادٍ)، . . . . إلى آخره). هذا الأثر رواه الطبراني عن ابن عباس مرفوعًا. وإسناده ضعيف، ولفظه: «رُبَّ مُعَلِّم حُرُوفِ أَبَا جَادٍ، دَارِسٍ فِي النُّجُومِ، لَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ خَلَاقٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(٢).

ورواه حمد بن زنجويه عنه بلفظ: «رُبَّ نَاظِرٍ فِي النُّجُومِ، وَمُتَعَلِّمٍ حُرُوفَ أَبَا جَادٍ، لَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ خَلَاقٌ».

قوله: «مَا أَرَى» يجوز فتح الهمزة بمعنى: لا أعلم. ويجوز ضمها بمعنى: لا أظن، وكتابة أبي جاد وتعلمها لمن يدعي بها علم الغيب هو الذي يسمى علم الحرف، وهو الذي جاء في الوعيد، فأما تعلمها للتهجي وحساب الحمل، فلا بأس به.

قوله: «وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ». أي: يعتقدون أن لها تأثيرًا - كما سيأتي في باب التنجيم -، وفيه من الفوائد عدم الاغترار بما يؤتاه أهل الباطل من معارفهم وعلومهم؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [غافر: ٨٣].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٦)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٣٩) وشعب الإيمان (٤/ ٣٠٦)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٤٠).
(٢) أخرجه الطبراني (١١/ ٤١).

الشرح:

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فِي قَوْمٍ يَكْتُبُونَ (أَبَا جَادٍ)، وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ، مَا أَرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ خَلَاقٍ»)، ذلك لأن كتابة (أَبَا جَادٍ)، والنظر في النجوم للتأثير نوع من أنواع الكهانة، والكهانةُ محرمة وكفر بالله عَزَّوَجَلَّ .

بقي أن نقول: إن أصناف الكهانة كثيرة جدًا، وجامعها الذي يجمعها أنه يستخدم الكاهن وسيلة ظاهرية عنده ليقنع السائل بأنه وصل إليه العلم عن طريق أمور ظاهرية علمية، تارة يقول: عن طريق النجوم، وتارة يقول: عن طريق الخط، أو عن طريق الطرق، أو عن طريق الودع، أو عن طريق الفنجان، أو عن طريق الكف، أو عن طريق النظر في الأرض في حصى يجعله، أو عن طريق الخشب ونحو ذلك، هذه كلها وسائل يغرُّ بها الكاهن من يأتيه، في الحقيقة هي وسائل لا تحصِّل العلم ذاك؛ ولكن العلم جاءه عن طريق الجن، وهذه الوسيلة إنما هي وسيلة للضحك على الناس، وسيلة لكي يظن الظان أنَّها تؤدي إلى العلم، وأن هؤلاء أصحاب علم وفن بهذه الأمور، وفي الواقع هولا يتحصل على العلم الغيبي عن طريق خط، أو عن طريق فنجان، أو عن طريق النظر في البروج، أو نحو ذلك، وإنما يأتيه العلم عن طريق الجن، وهو يُظهِر هذه الأشياء؛ حتى يحصل على المقصود؛ حتى تصدقه الناس أنه لا يستخدم الجن، لكنه ولي من الأولياء، كيف يستنتج المغيبات من هذه الأمور الظاهرية؟ في بعض البلاد كغرب أفريقيا، وبعض شمالها ونحو ذلك، وفي كثير من البلاد يجعلون من يتعاطى هذه الأشياء وليًا من الأولياء، ويقولون: الملائكة تخبره بكذا، فهو لا يفعل الفعل إلا بإرشاد من الملائكة، فالذين يفعلون هذه الأفعال من الأمور السحرية، أو الكهانية عندهم أنهم أولياء، ولهذا ترى بعض الشُّرَّاح

يذكر في مقدمة هذه الأبواب أن أولياء الله تعالى لا يتعاطون الشرك، ولا يتعاطون مثل هذه الأمور، فأولياء الله مقيدون بالشرع، وليسوا من أولياء الجن.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: لَا يَجْتَمِعُ تَصْدِيقُ الْكَاهِنِ مَعَ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ.

الثَّانِيَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُكُهِنَ لَهُ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُطُيِّرَ لَهُ.

الْخَامِسَةُ: ذِكْرُ مَنْ سُحِرَ لَهُ.

السَّادِسَةُ: ذِكْرُ مَنْ تَعَلَّمَ أَبَا جَادَ.

السَّابِعَةُ: ذِكْرُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ.

٢٦ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ). بضم النون؛ كما في القاموس[١].

قال أبو السعادات: النُّشْرَةُ ضرب من العلاج والرقية، يعالج به من يظن أن به مسًا من الجن، سميت نشرة لأنه ينشر بها عنه ما خامره من الداء، أي: يكشف ويزال.

قال الحسن: النُّشْرَةُ من السِّحْرِ[٢]، وقد نُشِرت عنه تَنشيرًا، ومنه الحديث: «فَلَعَلَ طَبًّا أَصَابَهُ، ثُمَّ نَشَّره بـ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١] أي: رَقَاهُ»[٣].

وقال ابن الجوزي: النُّشْرَةُ: حل السحر عن المسحور. ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر[٤].

الشرح:

(بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ) النشرة متعلقة بالسحر، وأصلها من النَّشْر، وهو: قيام المريض صحيحًا، النشرة اسم لعلاج المسحور، سميت نشرة؛ لأنه ينتشر بها، أي: يقوم، ويرجع إلى حاله المعتادة.

---

(١) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس (١٤/ ٢١٧).
(٢) أخرجه الخطابي في معالم السنن (٤/ ٢٠١).
(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ٥٤).
(٤) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٤٠٨).

....

وقول الشيخ رحمه الله هنا: (بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ)، يعني: من التفصيل، وهل النشرة جميعًا - وهي حل السحر - مذمومة؟ أو أن منها ما هو مذمومٌ، ومنها ما هو مأذونٌ به؟

ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة: وهي أنه كما أن السحر شرك بالله عز وجل، يقدح في أصل التوحيد، وأن الساحر مشرك الشرك الأكبر بالله، فالنشرة - التي هي حلُّ السحر - قد تكون من ساحر، وقد تكون من غير ساحر بالأدوية المأذون بها، أو الأدعية ونحو ذلك، فإذا كانت من ساحر، فإنها مناقضة لأصل التوحيد، ومنافية لأصله.

فإذًا المناسبة ظاهرة في الصلة بين هذا الباب، و(**بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّحْرِ**)، وكذلك مناسبتها لباب التوحيد؛ لأن كثيرين ممن يستعملون النشرة يشركون بالله عز وجل.

والنشرة - كما جاء في الباب - قسمان: نشرة جائزة، ونشرة ممنوعة.

القسم الأول النشرة الجائزة: هي ما كانت بالقرآن، أو بالأدعية المعروفة، أو بالأدوية عند الأطباء، ونحو ذلك، فإن السحر يكون - كما سبق - عن طريق الجن، والسحر يحصل منه إمراض حقيقة في البدن، ويحصل منه تغيير حقيقة في العقل والذهن والفهم، وإذا كان كذلك، فإنه يُعالَج بالمضادات التي تزيل ذلك السحر، فمما يزيله: القرآن، والقرآن هو أعظم ما ينفع في إزالة السحر، وكذلك الأدعية، والأوراد، ونحو ذلك مما هو معروف من الرقى الشرعية.

ونوع من السحر يكون في البدن - يعني: من جهةٍ عضوية -، فهذا أحيانًا يُعالَجَ بالرقى والأدعية والقرآن، وأحيانًا يعالج عن طريق الأطباء العضويين، وذلك لأن السحر - كما سبق - يُمرِض حقيقة، فإذا أُزيل

....

المرض، أو سبب المرض، فإنه يَبطُل السحر؛ ولهذا قال ابن القيم رحمه الله - كما سيأتي في آخر الكلام -: (**وَالثَّانِي: النَّشْرَةُ بِالرُّقْيَةِ، وَالتَّعَوُّذَاتِ، وَالأَدْوِيَةِ، وَالدَّعَوَاتِ الْمبَاحَةِ فَهَذَا جَائِزٌ**)؛ لأنه يحصل منه المرض، وإذا كان كذلك، فإنه يُعالج بما أذن به شرعًا من الرقى والأدوية المباحة.

والقسم الثاني من النشرة وهي التي من أنواع الشرك: أن يُنشَّر عنه بغيرالطريق الأول، بطريق السحر، فيحل السحر بسحر آخر، يحل السحر الأول بسحر آخر، وذكرنا أن السحر لا ينعقد أصلًا إلا بأن يتقرب الساحر للجني، أو أن يكون الجني يخدم الساحر الذي يشرك بالله دائمًا فيخدِم.

كذلك حل السحر لا بد فيه من إزالة سببه، وهو خدمة شياطين الجن للسحر، وهذا لا يمكن إلا الجن، فإن الساحر الثاني الذي يُنشِّر السحر، ويرفع السحر لا بد أن يستغيث، أو أن يتوجه إلى بعض جِنِّه في أن يرفع أولئك الجن الذين عقدوا هذا السحر، أن يرفعوا أثره، فصار إذًا هذه الجهة أنها من حيث العقد والابتداء لا تكون إلا بالشرك بالله، ومن حيث الرفع والنشر لا تكون إلا بالشرك بالله عز وجل؛ ولهذا قال: «**لَا يَحُلُّ السِّحْرِ إِلَّا سَاحِرٌ**»[1]، يعني: لا يحل السحر بغير الطريق الشرعية المعروفة إلا ساحر، لا يأتي أحد، ويقول: أنا أحل السحر، هل تستخدم القراءة والتلاوة والأدعية؟ قال: لا، قال: أنت طبيب تُطِبُّ ذلك المسحور؟ قال: لا، إذًا فهو ساحر، إذا لم يستخدم الطريق الثانية، فإنه لا يمكن أن يَحُل السِّحر إلا ساحر؛ لأنه فَكُّ أثر الجن في ذلك السحر، ولا يمكن إلا عن طريق شياطين الجن، الذين يؤثرون على ذاك.

---

(١) سيأتي تخريجه (ص٣٠٧).

عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ النُّشْرَةِ، فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَد جَيِّدٍ، وَأَبُو دَاودَ، وَقَالَ: «سُئِلَ أَحْمَدَ عَنْهَا فَقَالَ: ابْنُ مَسْعودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ»[(١)].

ش: هذا الحديث رواه أحمد، ورواه عنه أبو داود في سننه، والفضل بن زياد في كتاب المسائل عن عبد الرزاق عن عقيل بن معقل بن منبه عن جابر، فذكره، قال ابن مفلح: إسناد جيد، وحسَّن الحافظ إسناده[(٢)].

قوله: «سُئِلَ عَنِ النُّشْرَةِ»، والألف واللام في النشرة للعهد، أي: النشرة المعهودة التي كان أهل الجاهلية يصنعونها، هي من عمل الشيطان.

قوله: (وَقَالَ: «سُئِلَ أَحْمَدَ عَنْهَا فَقَالَ: ابْنُ مَسْعودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ»).

أراد أحمد ﷺ أن ابن مسعود يكره النشرة - التي هي من عمل الشيطان - كما يكره تعليق التمائم مطلقًا.

الشرح:

قوله: (عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ النُّشْرَةِ، فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»): السائل سأله عما كان معهودًا معروفًا عندهم في هذا الاسم، وهو اسم النُّشْرة، والذي كان معروفًا معهودًا هو أن اسم النُّشْرة إنما هو من جهة الساحر، النُّشْرة عند العرب: هي حل السحر بمثله، هذه هي النُّشْرة عند العرب؛ لهذا سُئِلَ النبي ﷺ عن النُّشْرة، فقال: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ».

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٩٤)، وأبو داود (٣٨٦٨).
(٢) انظر: الآداب الشرعية (٣/ ٦٣)، وفتح الباري (١٠/ ٢٣٣).

قال العلماء: (ال)، أو لام التعريف في قوله: «النُّشْرَةِ» هذه للعهد، يعني: النُّشْرة المعهود استعمالها، وهي حل السحر بمثله، فقال ﷺ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»: لأن رفع السحر لا يكون إلا بعمل شيطان جني؛ ولهذا قال ﷺ: «هِيَ» - يعني: الرفع والنشر - «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»: لأن العقد أصلًا من عمل الشيطان، والرفع والنشر من عمل الشيطان.

فإذًا هو سؤال عن النشرة التي كانت تستخدم في الجاهلية.

قوله: (رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَد جَيْدٍ، وَأَبُو دَاودَ، وَقَالَ: «سُئِلَ أَحْمَدَ عَنْهَا فَقَالَ: ابْنُ مَسْعودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ»): يعني: أن تكون النُّشْرة عن طريق التمائم، التي فيها القرآن؛ لأنه مَرَّ فيما سبق أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره جميع أنواع التمائم، حتى من القرآن؛ كما قال إبراهيم النخعي رحمه الله: «**كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ الْقُرْآنِ**»[١]، يعني: أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، وابن مسعود رضي الله عنه كذلك، فابن مسعود رضي الله عنه كان يكره التمائم من القرآن، وهو أن يُعلِّق شيئًا من القرآن لأي غرض لدفع العين، أو لإزالة السحر ورفع الضرر؛ لهذا الإمام أحمد لما قال أبو داود: «سُئِلَ أَحْمَدَ عَنْهَا»، يعني: عن النشرة التي تكون بالتمائم من القرآن، «فَقَالَ: ابْنُ مَسْعودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ».

أما النشرة باستخدام النفث والرقية من غير تعليق، فلا يمكن للإمام أحمد، ولا لابن مسعود أن يكرهوا ذلك؛ لأنَّ النبي ﷺ استخدم ذلك، وأَذِنَ به عملًا في نفسه، وكذلك في غيره ﷺ.

---

(١) سبق تخريجه (١/ ٣٧٧).

وَفِي البُخَارِيِّ عَنْ قَتَادَةَ: «قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ: رَجُلٌ بِهِ طِبٌّ، أَوْ: يُؤَخَّذُ عَنِ امْرَأَتِهِ، أَيُحَلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ؟ قَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلاَحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ، فَلَمْ يُنْهَ عَنْهُ». انْتَهَى(١).

ش: قوله: (عَنْ قَتَادَةَ) هو ابن دِعامة - بكسر الدال - الدوسي، ثقة، فقيه، من أحفظ التابعين. قالوا: إنه ولد أكمه. مات سنة بضع عشرة ومائة.

قوله: «رَجُلٌ بِهِ طِبٌّ» بكسر الطاء. أي: سحر، يقال: طُب الرجل - بالضم - إذا سُحِرَ، ويقال: كنوا عن السحر بالطب تفاؤلًا؛ كما يقال لِلَّدِيغ: سليم.

وقال ابن الأنباري: الطب من الأضداد. يقال لعلاج الداء: طب، والسحر من الداء، يقال له: طب.

قوله: (يُؤَخَّذُ) بفتح الواو مهموزة، وتشديد الخاء المعجمة، وبعدها ذال معجمة. أي: يحبس عن امرأته، ولا يصل إلى جماعها. والأُخذة - بضم الهمزة -: الكلام الذي يقوله الساحر.

قوله: «أَيُحَلُّ عَنْهُ» بضم الياء، وفتح الحاء، مبني للمفعول.

قوله: «أَوْ يُنَشَّرُ» بتشديد المعجمة.

قوله: «لاَ بَأْسَ بِهِ». يعني: أن النشرة لا بأس بها.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب: هل يستخرج السحر؟ (ص١٠٨٨). ووصله الطبري في التهذيب، والأثرم في السنن؛ كما في تغليق التعليق (٥/ ٤٩).

. . . .

«إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلاَحَ». أي: إزالة السحر، ولم ينه عما يراد به الإصلاح، وهذا من ابن المسيب يحمل على نوع من النشرة لا يعلم أنه سحر.

الشرح:

يُريد ابن المسيب بذلك ما ينفع من النشرة بالتعوذات، والأدعية، والقرآن، والدواء المباح، ونحو ذلك، أما النشرة التي هي بالسحر؛ فابن مسعود ﷺ أرفع من أن يقول: إنها جائزة، ولم يُنهَ عنها. والنبي ﷺ يقول: «**هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ**»: لهذا قال: «**إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلاَحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَلَمْ يُنْهَ عَنْهُ**». يعني: من الأدوية المباحة، ومن الرقى، والتعوذات الشرعية، وقراءة القرآن، ونحو ذلك، فهذا لم ينه عنه، بل أذن فيه.

إذًا فالسحر بلاء، وسُئِلَ ابن المسيب عن هذا الذي به طِبٌّ - يعني: سحر -، أو يُؤخذ عن امرأته بصرف القلب عنها: أيُحَلُّ عنه، أو يُنشَّر بأصل الحل والنشر؟ يعني: أيجوز أن يُرْفَع ذلك الطَّب الذي به، أو ذلك الأخذ عن امرأته بأي وسيلة؟ فقال: «**لاَ بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلاَحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ، فَلَمْ يُنْهَ عَنْهُ**»، ومعلوم أنه يريد بذلك ما أُذِنَ به في الشرع من القسم الذي ذكرنا فيه، من جواز استخدام الرقى، والتعوذات، والأدوية، والدعوات المباحة.

وَرُوِيَ عَنْ الحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحُلُّ السِّحْرَ إِلَّا سَاحِرٌ»(١).

قَالَ ابْنُ القَيِّمِ: النُّشْرَةُ: حَلُّ السِّحْرِ عَنْ المَسْحُورِ، وَهِيَ نَوْعَانِ: حَلُّ سِحْرٍ بِمِثْلِهِ، وَهُوَ الذي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الحَسَنِ، فَيَتقَرَّبُ النَّاشِرُ وَالمُنْتَشِرُ إِلى الشَّيْطَانِ بِمَا يُحِبُ، فَيُبْطِلُ عَمَلَهُ عَنِ المَسْحُورِ.

وَالثَّانِي: النُّشْرَةُ بِالرُّقْيَةِ، وَالتَّعَوُّذَاتِ، وَالأَدْوِيَةِ، وَالدَّعَوَاتِ المُبَاحَةِ، فَهَذَا جَائِزٌ(٢).

ش: قوله: (وَرُوِيَ عَنْ الحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحُلُّ السِّحْرَ إِلَّا سَاحِرٌ»). هذا الأثر ذكره ابن الجوزي في جامع المسانيد.

والحسن: هو ابن أبي الحسن، واسمه: يسار - بالتحتية والمهملة - البصري الأنصاري، مولاهم، ثقة فقيه، إمام من خيار التابعين، مات سنة عشرة ومائة رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد قارب التسعين.

قوله: (قَالَ ابْنُ القَيِّمِ: النُّشْرَةُ: حَلُّ السِّحْرِ عَنْ المَسْحُورِ، وَهِيَ نَوْعَانِ: حَلُّ سِحْرٍ بِمِثْلِهِ، وَهُوَ الذي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، . . .) إلى آخره.

ومما جاء في صفة النشرة الجائزة: ما رواه ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن ليث بن أبي سليم قال: بلغني أن هؤلاء الآيات شفاء من السحر بإذن الله، تقرأ في إناء فيه ماء، ثم يصب على رأس المسحور: الآية التي في

---

(١) أخرجه الطبري في تهذيب الآثار. ذكر ذلك ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٤٩). وانظر: فتح الباري (١٠/ ٢٣٣)، والآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ٦٤).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٤/ ٣٩٦)، وزاد المعاد (٤/ ١٢٤-١٨١).

. . . .

سورة يونس: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾ وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [يونس: ٨١، ٨٢]، وقوله: ﴿فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، إلى آخر الآيات الأربع، وقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩] (١).

وقال ابن بطال في كتاب وهب بن منبه: إنه يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر، فيدقه بين حجرين، ثم يضربه بالماء، ويقرأ فيه آية الكرسي والقواقل، ثم يحسو منه ثلاث حسوات، ثم يغتسل به، يذهب عنه كل مابه، هو جيد للرجل إذا حبس عن أهله (٢).

قلت: قول العلامة ابن القيم: (والثاني النشرة بالرقية، والتعوذات والدعوات، والأدوية المباحة، فهو جائز) يشير رحمه الله إلى مثل هذا، وعليه يُحمل كلام مَن أجاز النشرة من العلماء.

والحاصل: أن ما كان منه بالسحر، فيحرم، وما كان بالقرآن والدعوات والأدوية المباحة، فجائز، والله أعلم.

الشرح:

قوله: (قَالَ ابْنُ القَيِّمِ: النُّشْرَةُ: حَلُّ السِّحْرِ عَنْ المَسْحُورِ، وَهِيَ

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٩٧٤). وأورده السيوطي في الدر المنثور (٤/ ٣٨١) وعزاه إلى أبي الشيخ.

(٢) انظر: مصنف عبد الرزاق (١١/ ١٣)، وفتح الباري (١٠/ ٢٣٣).

نَوْعَانِ: حَلُّ سِحْرٍ بِمِثْلِهِ، وَهُوَ الذي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الحَسَنِ، فَيَتقَرَّبُ النَّاشِرُ وَالمُنْتَشِرُ إِلى الشَّيْطَانِ بِمَا يُحِبُ، فَيُبْطِلُ عَمَلَهُ عَنِ المَسْحُورِ): كما ذكرنا لكم سلفًا.

قوله: (فَيُبْطِلُ عَمَلَهُ عَنِ المَسْحُورِ): هذه حقيقة النشرة الشركية.

إذا تبين ذلك، فإن حكم حل السحر بمثله أنه لا يجوز، ومحرم، بل هو شرك بالله عز وجل؛ لأنه لا يحل السحر إلا ساحر.

بعض العلماء من أتباع المذاهب يرى جواز حل السحر بمثله إذا كان للضرورة؛ كما قال فقهاء مذهب الإمام أحمد في بعض كتبهم: (**وَيَجُوزُ حَلُّ سِحْرٍ بِمِثْلِهِ ضَرُورَةً**)(١).

وهذا القول ليس بصواب، بل هو غلط؛ لأن الضرورة لا تكون جائزة ببذل الدين والتوحيد عوضًا عنها. معروف أن الأصول الخمسة التي جاءت بها الشرائع أولها حفظ الدين، وما هو دونها مرتبة لا يُبذَل ما هو أعلى لتحصيل ما هو أدنى، وضرورة الحفاظ على النفس هذه لا شك أنها من الضروريات الخمس، لكنها دون حفظ الدين مرتبةً؛ ولهذا لا يُقدَّم ما هو أدنى على ما هو أعلى، أو أن يُبذَل ما هو أعلى لتحصيل ما هو أدنى من الضروريات الخمس، والأنفس لا يجوز حفظها بالشرك، وهذا أَنْ يموت وهو على التوحيد لا شك أنه خير له من أن يُعافَى، وقد أَتَى بشركٍ بالله عز وجل، والسحر لا يكون إلا بشرك، والذي يأتي الساحر، ويطلب منه حل السحر هذا معناه أنه رضي قوله وعمله، ورضي أن يَعْمَل به ذاك، ورضي أن يُشرِك ذاك بالله لأجل منفعته، وهذا غير جائز.

---

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٣/ ٤٠٤)، وكشاف القناع (٦/ ١٨٧)، وحاشية الروض المربع لابن قاسم (٧/ ٤١٤).

فإذًا تَحصَّل أَن أكثر السحر وقوعًا، وأن أكثر السحر نشرًا لا يكون إلا بالشرك الأكبر الله عَزَّوَجَلَّ ، وعليه فلا يجوز أن يُحَلُّ لا من جهة الضرورة، ولا من جهة غير الضرورة من باب أولى بسحرٍ مثله، بل يُحلُّ ويُنشَّرُ بالرقى الشرعية.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنِ النُّشَرَةِ.

الثَّانِيَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ وَالْمُرَخَّصِ فِيهِ مِمَّا يُزِيلُ الْأَشْكَالَ.

٢٧ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي التَّطَيُّرِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَيُّرِ). أي: من النهي عنه والوعيد فيه، مصدر تَطَيَّرَ يَتَطَيَّرُ، والطِيَرةُ بكسر الطاء وفتح الياء وقد تسكن: اسم مصدر من تطير طيرة؛ كما يقال: تخير خيرة، ولم يجئ في المصادر على هذه الزنة غيرهما، وأصله التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرهما، وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم، فنفاه الشارع وأبطله، وأخبر أنه لا تأثير له في جلب نفع ولا دفع ضر[١].

قال المدائني: سألت رؤبه بن العجاج، قلت: ما السانحُ؟ قال: ما ولاك ميامِنه. قلتُ: فما البارحُ؟ قال: ما ولاك مياسِره، والذي يجيء من أمامك فهو النَّاَطحُ والنَّطيحُ، والذي يجيءُ من خلفك فهو القَاعدُ والقَعيدُ[٢].

ولما كانت الطيرة من الشرك المنافي لكمال التوحيد الواجب؛ لكونها من إلقاء الشيطان وتخويفه ووسوسته ذكرها المصنف رحمه الله في كتاب التوحيد؛ تحذيرًا مما ينافي كمال التوحيد الواجب.

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٥٢).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٤/ ١٨٧)، والأمالي في لغة العرب (٢/ ٢٤٤)، ومفتاح دار السعادة (٢/ ٢٢٩).

الشرح:

هذا (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَيُّرِ)، سبق بيان أن الطيرة من أنواع السحر، ولهذا جاء الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الباب بعد الأبواب المتعلقة بالسحر؛ لأنها من أنواعه بنص الحديث، ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن التطيرَ نوع من الشرك بالله عَزَّوَجَلَّ بشرطه، والشرك الذي يكون من جهة التطير مُنافٍ لكمال التوحيد الواجب؛ لأنه شرك أصغر.

وحقيقة التطير: أنه التشاؤم، أو التفاؤل بحركة الطير من السوانح، والبوارح، أو النطيح، أو القعيد، أو بغير الطير مما يحدث. إذا أراد أحد أن يذهب إلى مكان، أو يمضي في سفر، أو أن يعقد له خيارًا، فيستدل بما يحدث له من أنواع حركات الطيور، أو بما يحدث له من الحوادث أن هذا السفر سفر سعيد، فيمضي فيه، أو أنه سفر سيء، وعليه فيه وبال، فيرجع عنه؛ ولذلك ضابط الطيرة الشركية - التي من قامت في قلبه، وحصل له شرطها، وضابطها، فهو مشرك الشرك الأصغر - ما جاء في آخر الباب أنه قال ﷺ: «**إِنَّمَا الطِّيَرَةُ مَا أَمْضَاكَ، أَوْ رَدَّكَ**»[1]، فالطيرة شرك، وهي التي تقع في القلب، ويبني عليها المرء مضاء في الفعل أو ردًا عن الفعل، فإذا خرج مثلًا من بيته، وحصل أمامه وهو ينوي سفرًا، أو ينوي رحلة، أو ينوي القيام بصفقة تجارة، أو نحو ذلك، فحصل أمامه حادث، فهذا الحادث الذي حصل أمامه من تصادم سيارة، أو اعتداء من واحد على آخر، أو نحو ذلك، جعل من هذا الحادث في قلبه شؤمًا، ثم استدل بهذا الحادث على أنه سيفشل في سفره أو في تجارته، أو أنه سيصيبه مكروه في سفره، فإذا رجع ولم يمضِ فقد حصل له التطير الشركي، أما إذا حصل

(١) سيأتي تخريجه (ص٣٣٨).

ذلك في قلبه مجرد وقوع، وحصل له نوع تشاؤم، ولكنه مضى وتوكل على الله، فهذا لا يكاد يسلم منه أحد، وكما جاء في حديث ابن مسعود ﵁: «**وَمَا مِنَّا إِلَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ**»[1] كما سيأتي.

إذًا فهذه حقيقة التطير الشركي وضابطه، وبيان أن التطير اسم عام ليس خاصًا بالطير وحركاتها، مَرَّ معنا العيافة - كما سبق - في: (**بَابُ بَيَانِ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ**)، وأن العيافة متعلقة بالطير، كما فسرها عوف الأعرابي بقوله: العيافة زجر الطير، متعلقة بالطير من حيث أنه يحرك الطير، ويزجرها حتى ينظر أين تتحرك، وأما الطيرة، فهو أن يتشاءم، أو يتفاءل، ويمضي، أو يرجع بحركة تحصل أمامه، ولو لم يزجر أو يفعل، أو بشيء يحصل أمامه إما من الطير أو من غيره.

(**بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَيُّرِ**)، يعني: من أنه شرك بالله ﷿ إذا أمضى أو رد، وكفارة التطير إذا وقع في القلب، ونحو ذلك من الأحكام.

---

(١) سيأتي تخريجه (ص٣٣٦).

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١].

ش: قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١]). الآية. ذكر تعالى هذه الآية في سياق قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١] الآية. المعنى: أن آل فرعون كانوا إذا أصابتهم الحسنة - أي: الخصب والسعة والعافية؛ كما فسره مجاهد وغيره -[(١)] قالوا: لنا هذه - أي: نحن الجديرون والحقيقيون به، ونحن أهله -، وإن تصبهم سيئة - أي: بلاء وقحط - تطيروا بموسى ومن معه، فيقولون: هذا بسبب موسى وأصحابه، أصابنا بشؤمهم. فقال الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ قال ابن عباس: طائرهم: ماقضى عليهم، وقدر لهم. وفي رواية: شؤمهم عند الله ومن قبله. أي: إنما جاءهم الشؤم من قبله بكفرهم وتكذيبهم بآياته ورسله[(٢)].

قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: إن أكثرهم جهال لا يدرون. ولو فهموا وعقلوا، لعلموا أنه ليس فيما جاء به موسى عليه السلام إلا الخير، والبركة، والسعادة، والفلاح لمن آمن به واتبعه.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٢٩).
(٢) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٣٠)، وتفسير البغوي (٢/ ١٩٠).

الشـرح:

قـولـه: (وَقَـوْلِ اللهِ تَـعَـالَـى: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١]): **هذه آية في سورة الأعراف** ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يعني: **إذا أتاهم خصب وسعة وزيادة في الأرزاق** ﴿قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾ يعني: نحن المستحقون لها ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ يعني: أصابهم جدب، أو نقص في الأرزاق، أو بلاء، قالوا: هذا بسبب شؤم موسى ومن معه؛ فهم الذين بسببهم وبسبب أقوالهم وأعمالهم حصل لنا هذا السوء وهذه الويلات، فتطيروا بهم، يعني: جعلوهم سببًا لما حصل لهم، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ طائرهم يعني: ما يطير عنهم من عمل صالح، أو طالح، وأنهم يستحقون الحسنات، أو يستحقون السيئات، كل هذا عند الله عَزَّوَجَلَّ ، أو أن معنى قوله: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ يعني: أن سبب ما يأتيهم من الحسنات أو ما يأتيهم من السيئات أن ذلك من جهة القضاء والقدر، فهو عند الله عَزَّوَجَلَّ .

ومناسبة هذه الآية لهذا الباب: أن هذه الخصلة من صفات أعداء الرسل، من صفات المشركين، فالتطير من صفات أهل الإشراك، من صفات أعداء الرسل، وإذا كان كذلك، فهو مذموم، ومن خصال المشركين الشركية، وهذه هي مناسبة إيراد الآية تحت هذا الباب من جهة أنه خصلة من خصال أعداء الرسل، وليست من خصال أتباع الرسل، وإنما أتباع الرسل، فإنهم يعلقون ذلك بما عند الله من القضاء والقدر، أو بما جعله الله عَزَّوَجَلَّ لهم من ثواب أعمالهم، أو العقاب على أعمالهم؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩].

ش: **قوله: (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩]) الآية. المعنى - والله أعلم - حظكم وما نابكم من شر معكم بسبب أفعالكم وكفركم ومخالفتكم الناصحين، ليس هو من أجلنا ولا بسببنا، بل ببغيكم وعدوانكم، فطائر الباغي الظالم معه، فما وقع به من الشر، فهو سببه الجالب له، وذلك بقضاء الله وقدره وحكمته وعدله؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥-٣٦].**

ويحتمل أن يكون المعنى: طائركم معكم. أي: راجع عليكم، فالتطير الذي حصل لكم إنما يعود عليكم، وهذا من باب القصاص في الكلام، ونظيره قوله ﷺ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الكِتَابِ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»[(١)]. ذكره ابن القيم رحمه الله[(٢)].

قوله تعالى: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ أي: من أجل أنا ذكرناكم وأمرناكم بتوحيد الله قابلتمونا بهذا الكلام ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾.

قال قتادة: أإن ذكرناكم بالله تطيرتم بنا؟![(٣)].

ومناسبة الآيتين للترجمة: أن التطير من عمل أهل الجاهلية والمشركين، وقد ذمهم الله تعالى به، ومقتهم، وقد نهى رسول الله ﷺ عن التطير، وأخبر أنه شرك؛ كما سيأتي في أحاديث الباب.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٨٥، ٦٩٢٦)، ومسلم (٢١٦٣) من حديث أنس رضي الله عنه.
(٢) انظر: مفتاح دار السعادة (ص٥٧٩).
(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٢/ ١٥٨).

الشرح:

ما أورده من الآية الثانية، وهي قوله: ﴿قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ الآية، وهي من سورة يس: ﴿قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ الذي تطير بأولئك هم المشركون أصحاب تلك القرية، حيث قالوا: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا۟ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يس: ١٨]، قالت أتباع الرسل ﴿قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ يعني: حقيقة سبب السيئات عليكم، أو سبب قدوم الحسنات عليكم، هذه من شيء فيكم، فالسوء الذي سينالكم، والعقاب الذي سينالكم ملازم لكم ملازمة ما يطير عنكم لكم، فما يطير عنكم من عمل سوء، ومن معاداة للرسل، وتكذيب للرسل، هذا ملازم لكم، وستتطيرون به ﴿قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾؛ لأنه من جهة، أنهم فعلوا السيئات، وكذبوا الرسل، وهذا سيقع عليهم وباله، ومناسبة هذه الآية للباب كمناسبة الآية قبلها: من أن هذه هي قالة المشركين وأعداء الرسل.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَى، وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ، وَلاَ صَفَرَ». أَخْرَجَاهُ[1]، زَادَ مُسْلِمٌ: «وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ»[2].

ش: قال أبو السعادات: العدوى اسم من الإعداء - كالرَّعوى -، يقال: أعداه الداءُ يُعديه إعداءً إذا أصابه مثل ما بصاحب الداء[3].

وقال غيره: لا عدوى هو اسم من الإعداء، وهو مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، والمنفي نفس سراية العلة، أو إضافتها إلى العلة. والأول هو الظاهر.

وفي رواية لمسلم أن أبا هريرة كان يحدث بحديث: «لاَ عَدْوَى»، ويحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»[4]، ثم إن أبا هريرة اقتصر على حديث: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»، وأمسك عن حديث: «لاَ عَدْوَى»، فراجعوه، وقالوا: سمعناك تحدث به، فأبى أن يعترف به. قال أبو مسلمة - الراوي عن أبي هريرة -: فلا أدري أنسي أبو هريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر؟

وقد روى حديث: «لاَ عَدْوَى»، جماعة من الصحابة: أنس بن مالك[5]، . . . .

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠).
(٢) أخرجه مسلم (٢٢٢٢) من حديث جابر رضي الله عنه.
(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٩٢).
(٤) أخرجه مسلم (٢٢٢١).
(٥) أخرجه البخاري (٥٧٥٦، ٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢٢٤).

....

وجابر بن عبد الله[١]، والسائب بن يزيد[٢]،.. وابن عمر[٣]، وغيرهم[٤]، وفي بعض روايات هذا الحديث: «وَفِرَّ مِنَ المَجْذُومِ، كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ»[٥].

وقد اختلف العلماء في ذلك، وأحسن ما قيل فيه قول البيهقي، وتبعه ابن الصلاح، وابن القيم، وابن رجب، وابن مفلح، وغيرهم[٦]: أن قوله: «لاَ عَدْوَى» على الوجه الذي يعتقده أهل الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وأن هذه الأمور تعدي بطبعها، وإلا فقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من الأمراض سببًا لحدوث ذلك، ولهذا قال: «وَفِرَّ مِنَ المَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ»، وقال: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»، وقال في الطاعون: «فَمَنْ سَمِعَ بِهِ فِي أَرْضٍ، فَلَا يَقْدَمْ عَلَيْهِ»[٧]، وكل ذلك بتقدير الله تعالى.

ولأحمد والترمذي عن ابن مسعود مرفوعًا: «لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا، لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا، ثَلَاثًا، قَالَ: فَقَامَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٢٦٩، ٣٢٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، و(٢/ ٢٢٢) من حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما، و(١/ ١٨٠) من حديث سعد بن أبي وقاص، و(١/ ٤٤٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أحمد (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

(٥) أخرجه البخاري (٥٧٠٧) تعليقًا.

(٦) انظر: البيهقي في السنن (٧/ ٢١٦)، وابن الصلاح (ص٤١٥)، وابن القيم في مفتاح دار السعادة (ص٥٨٢)، وابن رجب في اللطائف (ص٦٩)، وابن مفلح (٣/ ٣٦٣).

(٧) أخرجه البخاري (٥٧٢٨، ٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢١٨) من حديث أسامة رضي الله عنه.

....

النُّقْبَةَ تَكُونُ بِمِشْفَرِ الْبَعِيرِ، أَوْ بِعَجْبِهِ، فَتَشْتَمِلُ الْإِبِلَ جَرَبًا، قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: مَا أَعْدَى الْأَوَّلَ، لَا عَدْوَى، وَلَا صَفَرَ، وَلَا هَامَةَ، خَلَقَ اللهُ كُلَّ نَفْسٍ، فَكَتَبَ حَيَاتَهَا وَمَوْتَهَا وَمُصِيبَاتِهَا وَرِزْقَهَا»[١].

فأخبر ﷺ أن ذلك كله قضاء الله وقدره، والعبد مأمور باتقاء أسباب الشر إذا كان في عافية؛ فكما أنه يؤمر أن لا يلقي نفسه في الماء والنار - مما جرت العادة أن يهلك أو يضر -، فكذلك اجتناب مقاربة المريض كالمجذوم، والقدوم على بلد الطاعون، فإن هذه كلها أسباب للمرض والتلف، فالله - سبحانه - هو خالق الأسباب ومسبباتها، لا خالق غيره، ولا مقدر غيره.

وأما إذا قوي التوكل على الله، والإيمان بقضاء الله وقدره، فقويت النفس على مباشرة بعض هذه الأسباب اعتمادًا على الله، ورجاء منه أن لا يحصل به ضرر، ففي هذه الحال تجوز مباشرة ذلك، لاسيما إذا كانت مصلحة عامة أو خاصة، وعلى هذا يحمل الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ فَوَضَعَهَا مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ، وَقَالَ: كُلْ ثِقَةً بِاللَّهِ وَتَوَكُّلًا عَلَيْهِ»[٢].

وقد أخذ به الإمام أحمد، وَرُوِي ذلك عن عمر وابنه وسلمان رضي الله عنهم[٣].

---

(١) أخرجه أحمد (٧/ ٢٥٢، ١٤/ ٨٥)، والترمذي (٢١٤٣)، وابن أبي شيبة (١/ ٢٢٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٢٥)، والترمذي (١٨١٧)، ابن ماجه (٣٥٤٢)، وابن أبي شيبة (٥/ ١٤١)، والحاكم (٤/ ١٥٢)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٣٥٧)، وشعب الإيمان (٢/ ٤٨٩)، وابن حبان (١٣/ ٤٨٨).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٠/ ٤٠٥، ١١/ ٢٠٥)، وابن أبي شيبة (٨/ ٣١٧).

....

ونظير ذلك ما روي عن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه أكل السم[١]، ومنه مشي سعد بن أبي وقاص[٢] وأبي مسلم الخولاني على متن البحر، قاله ابن رجب رحمه الله[٣].

قوله: «وَلاَ طِيَرَةَ». قال ابن القيم رحمه الله: يحتمل أن يكون نفيًا أو نهيًا، أي: لا تطيروا، ولكن قوله في الحديث: «لاَ عَدْوَى، وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ، وَلاَ صَفَرَ» يدل على أن المراد النفي، وإبطال هذه الأمور التي كانت الجاهلية تعانيها. والنفي في هذا أبلغ من النهي؛ لأن النفي يدل على بطلان ذلك وعدم تأثيره، والنهي إنما يدل على المنع منه.

وفي صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم أنه قال لرسول الله ﷺ «وَمِنَّا رِجَالٌ يَتَطَيَّرُونَ، قَالَ: ذَاكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ، فَلَا يَصُدَّنَّهُمْ - قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: فَلَا يَصُدَّنَّكُمْ»[٤]، فأخبر أن تأذيه وتَشاؤُمه بالطيرة إنما هو في نفسه وعقيدته، لا في المتطير به، فوهمه وخوفه وإشراكه هو الذي يطيره ويصده لما رآه وسمعه، فأوضح ﷺ لأمته الأمر، وبين لهم فساد الطيرة؛ ليعلموا أن الله - سبحانه - لم يجعل لهم عليه علامة، ولا فيها دلالة، ولا نصبها سببًا لما يخافونه ويحذرونه، ولتطمئن قلوبهم، وتسكن نفوسهم إلى وحدانيته تعالى التي أرسل بها رسله، وأنزل بها كتبه، وخلق

---

(١) أخرجه أبو يعلى (١٣/ ١٤١)، والطبراني في الكبير (٤/ ١٠٥)، وانظر ترجمة خالد رضي الله عنه في: سير أعلام النبلاء للذهبي (١/ ٣٦٦)، وصفة الصفوة (١/ ٦٥٠).
(٢) أخرجه أبو نعيم في الدلائل(٥٢٢).
(٣) انظر: لطائف المعارف لابن رجب (ص٦٩).
(٤) أخرجه مسلم (٥٣٧).

....

لأجلها السماوات والأرض، وعمر الدارين - الجنة والنار - بسبب التوحيد، فقطع ﷺ علق الشرك في قلوبهم؛ لئلا يبقى فيها علقة منها، ولا يتلبسوا بعمل من أعمال أهل النار ألبتة.

فمن استمسك بعروة التوحيد الوثقى، واعتصم بحبله المتين، وتوكل على الله، قطع هاجس الطيرة من قبل استقرارها، وبادر خواطرها من قبل استمكانها. قال عكرمة: «كنا جلوسًا عند ابن عباس، فمر طائر يصيح، فقال رجل من القوم: خير خير. فقال له ابن عباس: لاخير ولا شر»[(١)].

فبادره بالإنكار عليه لئلا يعتقد تأثيره في الخير والشر، وخرج طاوس مع صاحب له في سفر، فصاح غراب، فقال الرجل: خير. فقال طاوس: وأي خير عند هذا؟ لا تصحبني[(٢)]. ا.هـ. ملخصًا[(٣)].

وقد جاءت أحاديث، ظن بعض الناس أنها تدل على جواز الطيرة؛ كقوله: «الشُّؤْمُ فِي ثَلاَثٍ: فِي الفَرَسِ، وَالمَرْأَةِ، وَالدَّارِ»[(٤)]، ونحو هذا.

قال ابن القيم رحمه الله: إخباره ﷺ بالشؤم في هذه الثلاثة ليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها الله سبحانه، وإنما غايته أن الله - سبحانه - قد يخلق منها أعيانًا مشؤومة على من قاربها وساكنها، وأعيانًا مباركة

---

(١) أورده ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص١٠٨) بلا إسناد، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ١٩٤) فقال: روينا عن عكرمة، وأورده ابن حجر في الفتح (١٠/ ٢١٥) وعزاه إلى الطبري.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٤٠٦)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٤، ٥)، أورده ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٣٦٦) وعزاه إلى الخلال.

(٣) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٣٤، ٢٣٥).

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٥٨)، ومسلم (٢٢٢٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

. . . .

لا يلحق من قاربها شؤم ولا شر، وهذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولدًا مباركًا يريان الخير على وجهه، ويعطى غيرهما ولدًا مشؤومًا يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد من ولاية وغيرها، فكذلك الدار والمرأة والفرس.

والله سبحانه خالق الخير والشر، والسعود والنحوس، فيخلق بعض هذه الأعيان سعودًا مباركة، ويقضي بسعادة من قاربها وحصول اليمن والبركة له، ويخلق بعضها نحوسًا يتنحس بها من قاربها.

وكل ذلك بقضائه وقدره؛ كما خلق سائر الأسباب، وربطها بمسبباتها المتضادة والمختلفة، كما خلق المسك وغيره من الأرواح الطيبة، ولذَّذ بها من قاربها من الناس، وخلق ضدها، وجعلها سببًا لألم من قاربها من الناس.

والفرق بين هذين النوعين مُدرَك بالحس، فكذلك الديار والنساء والخيل، فهذا لون، والطيرة الشركية لون. انتهى(١).

قوله: «وَلَا هَامَةَ». بتخفيف الميم على الصحيح(٢).

قال الفراء: الهامة طير من طير الليل. كأنه يعني البومة.

قال ابن الأعرابي: كانوا يتشاءمون بها إذا وقعت على بيت أحدهم،

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٣٤، ٢٣٥).

(٢) قال ابن حجر في الفتح (١٠/ ٢٤١): قال أبو زيد: هي بالتشديد، وخالفه الجميع فخففوها، وهو المحفوظ في الرواية، وكأن من شددها ذهب إلى واحدة الهوام.

. . . .

يقول: نعت إليَّ نفسي أو أحدًا من أهل داري، فجاء الحديث بنفي ذلك وإبطاله(١).

قوله: «وَلَا صَفَرَ». بفتح الفاء، روى أبو عبيدة في غريب الحديث عن رُؤْبة أنه قال: هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس، وهي أعدى من الجرب عند العرب(٢).

وعلى هذا فالمراد بنفيه ما كانوا يعتقدونه من العدوى، وممن قال بهذا سفيان بن عيينة، والإمام أحمد، والبخاري، وابن جرير(٣).

وقال آخرون: المراد به شهر صفر، والنفي لما كان أهل الجاهلية يفعلونه في النسيء، وكانوا يحلون المحرم، ويحرمون صفر مكانه(٤)، وهو قول مالك(٥).

وروى أبو داود عن محمد بن راشد عمن سمعه يقول: «إن أهل الجاهلية يتشاءمون بصفر، ويقولون: إنه مشؤوم، فأبطل النبي ﷺ ذلك»(٦).

قال ابن رجب: ولعل هذا القول أشبه الأقوال، والتشاؤم بصفر هو

---

(١) انظر: فتح الباري (١٠/ ٢٤١).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٥، ٢٦).
(٣) انظر: فتح الباري (١٠/ ١٧١)، وتحفة الأحوذي (٦/ ٢٩٦).
(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٦).
(٥) أخرج نحوه أبو داود في سننه (٣٩١٤)، وانظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٤/ ١٩٩)، ومشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/ ٤٩)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٢١٤، ٢١٥).
(٦) أخرجه أبو داود (٣٩١٥).

. . . .

من جنس الطيرة المنهي عنها، وكذلك التشاؤم بيوم من الأيام كيوم الأربعاء، وتشاؤم أهل الجاهلية بشوال في النكاح فية خاصة(١).

قوله: «وَلَا نَوْءَ» النوء واحد الأنواء، وسيأتي الكلام عليه في بابه إن شاء الله تعالى.

قوله: «وَلَا غُولَ» هو بالضم اسم، وجمعه أغوالٌ وغيلان، وهو المراد هنا.

قال أبو السعادات: الغولُ واحد الغيلان، وهو جنس من الجنِّ والشياطين كانت العرب تزعم أن الغولَ في الفلاة تتراءى للناس، تتلون تلونًا في صور شتى، وتغولهم، أي: تضلهم عن الطريق وتهلكهم، فنفاه النبي ﷺ وأبطله(٢).

فإن قيل: ما معنى النفي، وقد قال النبي ﷺ: «إِذَا تَغَوَّلَتِ الْغِيلانُ، فَبَادِرُوا بِالأَذَانِ»(٣).

أجيب عنه: بأن ذلك كان في الابتداء، ثم دفعها الله عن عباده. أو يقال: المنفي ليس وجود الغول، بل ما يزعمه العرب من تصرفه في نفسه، أو يكون المعنى بقوله: «لَا غُولَ» أنها لا تستطيع أن تضل أحدًا مع ذكر الله والتوكل عليه، ويشهد له الحديث الآخر: «لَا غُولَ، وَلَكِنَّ

---

(١) انظر: لطائف المعارف (ص١٤٧).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٩٦).
(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٣٦)، وأحمد في المسند (٣/ ٣٠٥)، والبزار (٤/ ٧٨)، وأبو يعلى (٤/ ١٥٣)، والطبراني في الأوسط (٧/ ٢٥٦)، وابن أبي شيبة (٦/ ٩٣)، وعبد الرزاق (٥/ ١٦٣)، والبغوي في شرح السنة (١٢/ ١٧٣) من حديث جابر ﷺ.

....

السَّعَالِي سَحَرَةُ الْجِنِّ»[١] أي: ولكن في الجن سحرة لهم تلبيس وتخييل. ومنه الحديث «إِذَا تَغَوَّلَتِ الْغِيلانُ، فَبَادِرُوا بِالأَذَانِ». أي: ادفعوا شرها بذلك بذكر الله[٢]. وهذا يدل على أنه لم يرد بنفيها أو عدمه.

ومنه حديث أبي أيوب: «كَانَ لِي تَمْرٌ فِي سَهْوَةٍ، فَكَانَتِ الْغُولُ تَجِيءُ، فَتَأْخُذُ...»[٣].

الشرح:

قوله: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَى، وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ، وَلاَ صَفَرَ». أَخْرَجَاهُ، زَادَ مُسْلِمٌ: «وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ»).

مناسبة هذا الحديث للباب: قوله: «وَلاَ طِيَرَةَ»، ومن المعلوم أن المنفي هنا ليس هو وجود الطيرة؛ لأن الطيرة موجودة من جهة اعتقاد الناس، ومن جهة استعمالها، ولكنها باطلة، كذلك العدوى موجودة من جهة الوقوع؛ ولهذا قال العلماء: النفي هنا راجع إلى ما تعتقده العرب، ويعتقده أهل الجاهلية؛ لأن (لا) نافية للجنس، واسمها مذكور، وخبرها محذوف لأجل العلم به، فإنَّ الجاهليين يؤمنون بوجود هذه الأشياء،

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥/ ٦٢).
(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٢١٧).
(٣) أخرجه أحمد (٣٨/ ٥٦٣)، وابن أبي شيبة (٦/ ٩٤)، والطبراني في الكبير (٤/ ١٦٢)، وأبو الشيخ في العظمة (٥/ ١٦٥١).

ويؤمنون أيضًا بتأثيرها، فالمنفي ليس هو وجودها، وإنما هو تأثيرها، فيكون التقدير هنا: لا عدوى مؤثرة بطبعها ونفسها، وإنما تنتقل العدوى بإذن الله عز وجل، وأهل الجاهلية يعتقدون أن العدوى تنتقل بنفسها، فأبطل ذلك الله عز وجل، أبطل ذلك الاعتقاد، فقال ﷺ: «لاَ عَدْوَى» يعني: مؤثرة بنفسها.

«وَلاَ طِيَرَةَ»: مؤثرة أيضًا، فإن الطيرة شيء وهمي يكون في القلب، لا أثر له في قضاء الله وفي قدره، فحركة الطائر يمينًا أوشمالًا، أو السانح[1]، أو البارح[2]، ، أو النطيح[3]، أو القعيد[4]، لا أثر لها في حكم الله، وفي ملكوت الله، وفي قضائه وقدره، فإذًا الخبر قوله: «وَلاَ طِيَرَةَ»، يعني: تقدره بقولك: ولا طيرة مؤثرة، بل الطيرة شيء وهمي.

قوله: «وَلاَ هَامَةَ، وَلاَ صَفَرَ...» الحديث.

وسبق أن ذكرت[5] أن خبر (لا) النافية للجنس يحذف كثيرًا في لغة العرب كما قال ابن مالك في الألفية في آخر باب (لا) النافية للجنس[6]:

وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إسقَاطُ الخبَر إِذَا المُرَادُ مَع سُقُوطِهِ ظَهَر

وهذا مهم في العربية.

---

(١) قَالَ اللَّيْثُ: السانِحُ: (مَا أتاكَ عَن يمينِك من طَائِرٍ أو ظَبْي أو غير ذَلِك يُتَيَمَّن بِهِ تَقول: سنح لنا سُنُوحًا). انظر: العين (٣/ ٢١٧)، وتهذيب اللغة (٤/ ٨٦)، و لسان العرب (٢/ ٤٩٠).

(٢) والبارِحُ: (مَا مَرَّ مِنَ الطَّيْرِ وَالْوَحْشِ مِنْ يَمِينِكَ إلى يَسَارِكَ). انظر: مقاييس اللغة (١/ ٢٣٩)، وتهذيب اللغة (٤/ ١٨٧)، و لسان العرب (٢/ ٤١١).

(٣) النَّطِيحُ: (الَّذِي يَسْتَقْبِلُك من الظِّبَاءِ والطُّيورِ وَمَا يُزْجَر). انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٢٥)، ولسان العرب (٢/ ٦٢١).

(٤) وَالْقَعِيدُ مِنَ الْوَحْشِ: (مَا يَأْتِيكَ مِنْ وَرَائِكَ).). انظر: مقاييس اللغة (٥/ ١٠٨)، ولسان العرب (٣/ ٣٦٠).

(٥) راجع (١/ ١٢١).

(٦) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٧).

وَلَهُمَا عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الفَأْلُ. قَالُوا: وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ»[١].

ش: قوله: «وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ». قال أبو السعادات: الفأل، مهموز فيما يسر ويسوء، والطيرة لا تكون إلا فيما يسوء، وربما استعملت فيما يسر. يقال: تفاءلت بكذا وتفاولت، على التحفيف والقلب، وقد أولع الناس بترك الهمزة تخفيفًا، وإنما أحب الفأل لأن الناس إذا أملوا فائدة الله، ورجوا عائدته عند كل سبب ضعيف أو قوي، فهم على خير، وإذا قطعوا آمالهم ورجاءهم من الله تعالى، كان ذلك من الشر.

وأما الطيرة، فإن فيها سوء الظن بالله وتوقع البلاء، والتفاؤل: أن يكون رجل مريض، فيسمع آخر يقول: يا سالم، أو يكون طالب ضالة، فيسمع آخر يقول: يا واجد، فيقع في ظنه أنه يبرأ من مرضه، ويجد ضالته. ومنه الحديث: «قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ».

قوله: «قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ». بين ﷺ أن الفأل يعجبه، فدل على أنه ليس من الطيرة المنهى عنها[٢].

قال ابن القيم رحمه الله: ليس في الإعجاب بالفأل ومحبته شيء من الشرك، بل ذلك إبانة عن مقتضى الطبيعة وموجب الفطرة الإنسانية، التي تميل إلى ما يوافقها ويلائمها؛ كما أخبرهم ﷺ أنه حبب إليه من الدنيا

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢٢٤).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٠٥).

....

النساء والطيب[١]، وكان يحب الحلواء والعسل[٢]، ويحب حسن الصوت بالقرآن والأذان، ويستمع إليه[٣]، ويحب معالي الأخلاق ومكارم الشيم[٤].

وبالجملة يحب كل كمال وخير ما يفضي إليهما، والله سبحانه قد جعل في غرائز الناس الإعجاب بسماع الاسم الحسن، ومحبته، وميل نفوسهم إليه، وكذلك جعل فيها الارتياح، والاستبشار، والسرور باسم الفلاح، والسلام والنجاح، والتهنئة والبشرى، والفوز والظفر، ونحو ذلك، فإذا قرعت هذه الأسماء الأسماع استبشرت بها النفوس، وانشرح لها الصدر، وقوى بها القلب، وإذا سمعت أضدادها، أوجب لها ضد هذه الحال، فأحزنها ذلك، وأثار لها خوفًا، وطيرة، وانكماشًا، وانقباضًا عما قصدت له، وعزمت عليه، فأورث لها ضررًا في الدنيا، ونقصًا في الإيمان، ومقارفة الشرك[٥].

وقال الحليمي: وإنما كان ﷺ يعجبه الفأل؛ لأن التشاؤم سوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق، والتفاؤل حسن ظن به، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال[٦].

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه النسائي في المجتبى (٧/ ٦١)، وأحمد (٣/ ١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥) من حديث أنس رضي الله عنه.
(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٥٤٣١)، ومسلم (١٤٧٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٥٠٤٩)، ومسلم (٨٠٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
(٤) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٨٦١)، ومسلم (٢٤٧٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.
(٥) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٤٤).
(٦) انظر: المنهاج في شعب الإيمان (٢/ ٢٥).

الشرح:

قوله: (**وَلَهُمَا عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ عَدْوَى، وَلاَ طِيَرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الفَأْلُ. قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ»**). يعني: لا عدوى مؤثرة بنفسها، بل بإذن الله عَزَّوَجَلَّ.

«**وَلاَ طِيَرَةَ**» مؤثرة أصلًا، وإنما ذلك راجع إلى قضاء الله وقدره.

«**وَيُعْجِبُنِي الفَأْل. قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ**»: الفأل كان ﷺ يحبه، وفسره بأنه الكلمة الطيبة؛ لأن الكلمة الطيبة إذا سمعها، فتفاءل بها أنه سيحصل له كذا وكذا من الخيرات، ففيه أنها حُسْن ظن بالله عَزَّوَجَلَّ، الفأل حُسن ظن بالله، والتشاؤم سُوء ظن بالله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهذا صار الفأل ممدوحًا ومحمودًا، وصار التشاؤم مذمومًا.

والفأل ممدوح من جهة أن فيه تحسين الظن بالرب عَزَّوَجَلَّ، وهذا مأمور به العبد؛ لهذا كان ﷺ يتفاءل، وكل ذلك من تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ، وحسن الظن به، وتعلق القلب به، وأنه لا يفعل للعبد إلا ما هو أصلح له.

وَلِأَبِي دَاودَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ ﵁ قَالَ: «ذُكِرَتِ الطِّيَرَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَحْسَنُهَا الْفَأْلُ، وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ، فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ»(١).

ش: قوله: (عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ) هكذا وقع في نسخ التوحيد، وصوابه: عن عروة بن عامر، كذا أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما، وهو مكي، اختلف في نسبه، فقال أحمد: عن عروة بن عامر القرشي، وقال غيره: الجهني. واختلف في صحبته، فقال الماوردي: له صحبة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين(٢)، وقال المزي: لا صحبة له تصح(٣).

قوله: «فَقَالَ: أَحْسَنُهَا الْفَأْلُ» قد تقدم أن النبي ﷺ كان يعجبه الفأل.

وروى الترمذي، وصححه عن أنس ﵁: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةٍ أَنْ يَسْمَعَ: يَا نَجِيحُ، يَا رَاشِدُ»(٤).

وروى أبو داود عن بريدة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ مِنْ شَيْءٍ، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ عَامِلًا سَأَلَ عَنِ اسْمِهِ، فَإِذَا أَعْجَبَهُ اسْمُهُ فَرِحَ بِهِ، وَرُئِيَ

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩١٩).
(٢) انظر: الثقات (٥/ ١٩٥).
(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٦)، والإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٩٠).
(٤) أخرجه الترمذي (١٦١٦)، والطبراني في الصغير (١/ ٣٣١).

....

بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهُ رُئِيَ كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ. . .»[١]، وإسناده حسن.

وهذا فيه استعمال الفأل.

قال ابن القيم: أخبر ﷺ أن الفأل من الطيرة، وهو خيرها، فأبطل الطيرة، وأخبر أن الفأل منها، ولكنه خير منها، ففصل بين الفأل والطيرة؛ لما بينهما من الامتياز والتضاد، ونفع أحدهما ومضرة الآخر، ونظير هذا: منعه من الرقى بالشرك، وإذنه في الرقية إذا لم يكن فيها شرك؛ لما فيها من المنفعة الخالية من المفسدة[٢].

قوله: «وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا». قال الطيبي: تعريض بأن الكافر بخلافه[٣].

قوله: «اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ». أي: لا تأتي الطيرة الحسنة، ولا تدفع المكروهات، بل أنت وحدك لا شريك لك الذي تأتي بالحسنات، وتدفع السيئات، والحسنات هنا النعم، والسيئات المصائب كقوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٨-٧٩]، ففيه نفي تعليق القلب بغير الله في جلب نفع أو دفع ضر، وهذا هو التوحيد، وهو دعاء مناسب لمن وقع في قلبه شيء من الطيرة وتصريح بأنها لا تجلب نفعًا ولا تدفع ضرًا، ويعد من اعتقدها سفيهًا مشركًا.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٢٠)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ٢٤٠)، وفي شعب الإيمان (٢/ ٣٩٩).
(٢) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٤٥).
(٣) انظر: فتح الباري (١٠/ ٢١٤).

. . . .

قوله: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ». استعانة بالله تعالى على فعل التوكل، وعدم الالتفات إلى الطيرة التي قد تكون سببًا لوقوع المكروه عقوبة لفاعلها، وذلك الدعاء إنما يصدر عن حقيقة التوكل الذي هو أقوى الأسباب في جلب الخيرات ودفع المكروهات.

والحول: التحول والانتقال من حال إلى حال، والقوة على ذلك بالله وحده لا شريك له.

ففيه التبري من الحول والقوة والمشيئة بدون حول الله وقوته ومشيئته، وهذا هو التوحيد في الربوبية، وهو الدليل على توحيد الإلهية، الذي هو إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة، وهو توحيد القصد والإرادة، وقد تقدم بيان ذلك بحمد الله.

الشرح:

قوله: (وَلِأَبِي دَاودَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ ﵁ قَالَ: «ذُكِرَتِ الطِّيَرَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَحْسَنُهَا الْفَأْلُ»: الطيرة: يعني: التأثر بالكلمة؛ لأننا ذكرنا أن الطيرة عامة تشمل الأقوال والأعمال التي تحصل أمام العبد، فإذا كان ثَمَّ تطير، فإن أحسنه الفأل، يعني: أن يقع في قلبه أنه سيحصل له كذا وكذا من جراء كلمة سمعها، أو من جراء فعل حصل له. أحسن ذلك الفأل، وغيره مذموم، لِمَ كان الفأل محمودًا وممدوحًا ومأذونًا به؟ لما ذكرنا من أنه إذا تطير متفائلًا، فإنه مُحسِّن الظن بالله ﷿، وأما الفأل في نفسه، فهو مطلوب؛ لأن التفاؤل يَشرح الصدر، ويُؤنس العبد،

ويُذهب الضيق الذي يوحيه الشيطان، ويسببه الشيطان في قلب العبد، والشيطان يأتي للعبد، فيجعله يتوهم أشياء وأشياء كلها في مضرته، فإذا فتح العبد على قلبه باب التفاؤل، أبعد عن قلبه باب تأثير الشيطان على النفس.

قَالَ: «وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا»: هذا خبر، لكنه مُضمَّن النهي، وقد ذكرت أن النهي قد يُعْدَل عنه للخبر؛ كما أن الأمر قد يعدل عنه إلى الخبر؛ لتأكيد النهي، ولتأكيد الأمر: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: ٤٩]، هذا خبر لكنه كالأمر المؤكَّد، هذا خبر مثبت، والخبر المنفي كقوله هنا: «وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا». هذا خبر، لكن فيه النهي أن ترد الطيرة مسلمًا عن حاجته، فإذا ردته عن حاجته، فقد حصل له الشرك بالتطير.

قَالَ: «فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ، فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ»: هذا دعاء عظيم في دفع ما يأتي للقلب من أنواع التشاؤم وأنواع الطيرة.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، ثَلَاثًا، وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ وَالتِّرْمذيُّ وَصَحَّحهُ، وَجَعَلَ آخرَهُ مِنْ قَولِ ابْنِ مَسْعُودٍ[(١)].

ش: ورواه ابن ماجه وابن حبان[(٢)].

ولفظ أبي داود: «الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، ثَلَاثًا». ثلاثًا، وهذا صريح في تحريم الطيرة، وأنها من الشرك؛ لما فيها من تعلق القلب على غير الله تعالى.

قال ابن حمدان: تُكره الطيرة، وكذا قال غيره من أصحاب أحمد.

قال ابن مفلح: والأولى القطع بتحريمها؛ لأنها شرك، وكيف يكون الشرك مكروهًا الكراهية الاصطلاحية[(٣)]؟!!

قال في شرح السنن: وإنما جعل الطيرة من الشرك؛ لأنهم كانوا يعتقدون أَنَّ الطيرة تجلب لهم نفعًا، أو تدفع عنهم ضرًا إذا عملوا بموجبها، فكأنهم أشركوا مع الله تعالى[(٤)].

قوله: «وَمَا مِنَّا إِلَّا». قال أبو القاسم الأصبهاني والمنذري: في الحديث إضمار. التقدير: وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك. ا. هـ[(٥)].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩١٠)، والترمذي (١٦١٤)، وابن ماجه (٣٥٣٨)، وأحمد في المسند (١/ ٣٨٩)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٣١٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٣٨)، وابن حبان (٧/ ٦٤٢)، وأحمد في المسند (١/ ٣٨٩)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٣١٣).

(٣) انظر: الآداب الشرعية (٣/ ٣٦٠).

(٤) انظر: معالم السنن (٤/ ١٣٤).

(٥) انظر: الترغيب والترهيب (٤/ ٣٣)، ونيل الأوطار (٧/ ٣٧٢).

....

وقال الخلخاني: حذف المستثنى لما يتضمنه من الحالة المكروهة، وهذا من أدب الكلام.

قوله: «وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ». أي: لكن لما توكلنا على الله في جلب النفع، ودفع الضر، أذهبه الله عنا بتوكلنا عليه وحده.

قوله: «وَجَعَلَ آخِرَهُ مِنْ قَوِلِ ابْنِ مَسْعُودٍ». قال ابن القيم: وهو من الصواب، فإن الطيرة نوع من الشرك[١].

الشرح:

قوله: (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، ثَلَاثًا»): يعني: شرك أصغر بالله عَزَّ وَجَلَّ.

قوله: «وَمَا مِنَّا إِلَّا»: يعني: إلا وقد أتى لقلبه بعض التطير؛ لأن هذا من الشيطان، والشيطان يأتي القلوب، فيغريها بما يفسدها «وَمَا مِنَّا إِلَّا»: يعني: ويعرض له ذلك.

قوله: «وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ»؛ لأن حسنة التوكل، وإتيان العبد بواجب التوكل يذهب عنه كيد الشيطان بالتطير، فالواجب على العبد إذا عرض له شيء من التشاؤم أن لا يرجع عما أراد عمله، بل يُعْظِم التوكل على الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأن هذه الأشياء التي تحصل لا تدل على الأمور المغيبة؛ لأنها أمور طرأت، ووافقت هكذا أمام العبد، وليس لها أثر فيما يحصل مستقبلًا.

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٣٤).

وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما: «مَنْ رَدَّتْهُ الطِّيَرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ لَاخَيْرَ إِلَّاخَيْرُكَ، وَلَاطَيْرَ إِلَّاطَيْرُكَ، وَلَاإِلَهَ غَيْرُكَ»[(١)].

وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ الفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا الطِّيَرَةُ مَا أَمْضَاكَ، أَوْ رَدَّكَ»[(٢)].

ش: هذا الحديث رواه أحمد والطبراني عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي إسناده ابن لهيعة وبقية رجاله ثقات.

قوله: من حديث ابن عمرو، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي أبو محمد. وقيل أبو عبد الرحمن، أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف[(٣)].

قوله: «مَنْ رَدَّتْهُ الطِّيَرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ»، وذلك أن الطيرة هي التشاؤم بالشيء المرئي أو المسموع، فإذا رده شيء من ذلك عن حاجته التي عزم عليها كإرادة السفر ونحوه، فمنعه عما أراده وسعى فيه ما رأى وما سمع تشاؤمًا، فقد دخل في الشرك - كما تقدم -، فلم يخلص توكله على الله بالتفاته إلى ما سواه، فيكون للشيطان منه نصيب.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٢٠)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٢٥٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٢٠١). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ١٠٥): (رواه أحمد والطبراني، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات).
(٢) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢١٣).
(٣) انظر: الطبقات الكبرى (٤/ ٢٦١)، والإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٩٢).

. . . .

قوله: «فَمَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ؟ . . .» إلى آخره. فإذا قال ذلك، وأعرض عما وقع في قلبه، ولم يلتفت إليه، كفر الله عنه ما وقع في قلبه ابتداء؛ لزواله عن قلبه بهذا الدعاء المتضمن للاعتماد على الله وحده، والإعراض عما سواه.

وتضمن الحديث أن الطيرة لا تضر من كرهها ومضى في طريقه، وأما من لا يخلص توكله على الله، واسترسل مع الشيطان في ذلك، فقد يعاقب بالوقوع فيما يكره؛ لأنه أعرض عن واجب الإيمان بالله، وأن الخير كله بيده، فهو الذي يجلبه لعبده بمشيئته وإرادته، وهو الذي يدفع عنه الضر وحده بقدرته ولطفه وإحسانه، فلا خير إلا منه، وهو الذي يدفع الشر عن عبده، فما أصابه من ذلك فبذنبه؛ كما قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

قوله: (وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ الفَضْلِ بنِ عَبَاسٍ: «إِنَّمَا الطِّيَرَةُ مَا أَمْضَاكَ، أَوْ رَدَّكَ»).

هذا الحديث عند الإمام أحمد من حديث الفضل بن عباس، قال: «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَوْمًا فَبَرِحَ ظَبْيٌ، فَمَالَ فِي شِقِّهِ فَاحْتَضَنْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَطَيَّرْتَ؟ قَالَ: إِنَّمَا الطِّيَرَةُ مَا أَمْضَاكَ، أَوْ رَدَّكَ». وفي إسناده انقطاع، أي: بين مسلمة - روايه -، وبين الفضل، وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ.

قال ابن معين: قتل يوم اليرموك. وقال غيره: قتل يوم مرج الصفر سنة ثلاث عشرة، وهو ابن اثنتين وعشرين سنة. وقال أبو داود: قتل بدمشق. كان عليه درع رسول الله ﷺ [(١)].

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٤/ ٥٤)، والإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٣٧٥).

....

قوله: «إِنَّمَا الطِّيَرَةُ مَا أَمْضَاكَ، أَوْ رَدَّكَ». هذا حد الطيرة المنهى عنها: أنها ما يحمل الإنسان على المضي فيما أراده، ويمنعه من المضي فيه كذلك.

وأما الفأل الذي كان يحبه النبي ﷺ، فيه نوع من بشارة، فيسر به العبد، ولا يعتمد عليه بخلاف ما يمضيه أو يرده، فإن للقلب عليه نوع اعتماد، فافهم الفرق. والله أعلم.

الشرح:

قوله: (وَلأحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرُو رضي الله عنهما: «مَنْ رَدَّتْهُ الطِّيَرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ»: هذا الضابط ذكرناه في أول الباب أن ضابط كون الطيرة شركًا: أن ترد المتطير عن حاجته، فإذا لم ترده عن حاجته، فإنه لم يستأنس لها، فلا حرج عليه في ذلك، إلا أن عظمت في قلبه، فربما دخلت في أنواع محرمات القلوب، والذي يجب أن يُذهِبَه بالتوكل، وتعظيم الرغب فيما عند الله، وحسن الظن بالله عز وجل .

قوله: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ: اللهُمَّ لَاخَيْرَ إِلَّاخَيْرُكَ، وَلَاطَيْرَ إِلَّاطَيْرُكَ، وَلَاإِلَهَ غَيْرُكَ»: «وَلَاطَيْرَ إِلَّاطَيْرُكَ» يعني: لن يحصل إلا قضاؤك الذي قضيته، أولن يحصل ويُقْضَى إلا ما قدرته على العبد، والعلم - علم المغيبات - إنما هو عند الله عز وجل .

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: التَّنْبِيهُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١] مَعَ قَوْلِهِ: ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ﴾ [يس: ١٩].

الثَّانِيَةُ: نَفْيُ الْعَدْوَى.

الثَّالِثَةُ: نَفْيُ الطِّيَرَةِ.

الرَّابِعَةُ: نَفْيُ الهَامَّةِ.

الْخَامِسَةُ: نَفْيُ الصَّفَرِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ الْفَأْلَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ بَلْ مُسْتَحَبٌّ.

السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْفَأْلِ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْقُلُوبِ مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَا يَضُرُّ بَلْ يُذْهِبُهُ اللهُ بِالتَّوَكُّلِ.

التَّاسِعَةُ: ذِكْرُ مَا يَقُولُهُ مَنْ وَجَدَهُ.

الْعَاشِرَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الطِّيَرَةَ شِرْكٌ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الطِّيَرَةِ الْمَذْمُومَةِ.

٢٨ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: التنجيم هو: الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية(١).

وقال الخطابي: علم النجوم المنهي عنه هو: ما يدعيه أهل التنجيم، من علم الكوائن والحوادث التي ستقع في مستقبل الزمان: كأوقات هبوب الرياح، ومجيء المطر، وتغير الأسعار، وما في معناها من الأمور التي يزعمون أنها تدرك معرفتها بمسير الكواكب في مجاريها، واجتماعها وافتراقها، يدعون أن لها تأثيراً في السفليات، وهذا منهم تحكم على الغيب، وتعاطٍ لعلم قد استأثر الله به، ولا يعلم الغيب سواه(٢).

الشرح:

قال رحمه الله: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ**): يعني: في حكم التنجيم، وأنه منقسم إلى جائز ومحرم، والمحرم منه نوعٌ من أنواع السحر، وهو كفر وشرك بالله عز وجل، فالتنجيم: هو ادعاء معرفة المغيبات عن طريق النجوم، هذا هو التنجيم المذموم المحرم، الذي هو من أنواع الكهانة والسحر.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٢).

(٢) انظر: معالم السنن (٤/ ٢٣٠)، والترغيب والترهيب (٤/ ١٩)، والزواجر لابن حجر (٢/ ٧٢٦)، وعون المعبود (١٠/ ٢٨٥).

وفيما هو موجود عند الناس، وفيما يتعلمونه من التنجيم ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التنجيم الذي هو اعتقاد أن النجوم فاعلة مؤثرة بنفسها، وأن الحوادث الأرضية منفعلة ناتجة عن النجوم وعن إرادات النجوم، وهذا تأليه للنجوم، وهو الذي كان يصنعه الصابئة، ويجعلون لكل نجم وكوكب صورة وتمثالًا، وتَحلُّ فيها أرواح الشياطين، فتأمر أولئك بعبادة تلك الأصنام والأوثان، وهذا بالإجماع كفر أكبر، وشرك كشرك قوم إبراهيم.

والنوع الثاني من التنجيم: هو ما يسمى علم التأثير، وهو الاستدلال بحركة النجوم والتقائها وافتراقها، وطلوعها وغروبها، الاستدلال بذلك على ما سيحصل في الأرض، فيجعلون حركة النجوم دالة على ما سيقع مستقبلًا في الأرض، والذي يفعل هذه الأشياء ويُحسِنها يقال له: المنجِّم، وهو من أنواع الكهان؛ لأن فيه أنه يخبر بالأمور المغيبة عن طريق الاستدلال بحركات الأفلاك وتحرك النجوم، وهذا النوع محرم وكبيرة من الكبائر، وهو نوع من الكهانة، وهي كفر بالله عز وجل؛ لأن النجوم ما خلقت لذلك، وهؤلاء تأتيهم الشياطين، فتوحي إليهم بما يريدون ويما سيحصل في المستقبل، ويجعلون حركة النجوم دليلًا على ذلك.

وقد أُبطل قول المنجمين في أشياء كثيرة من الواقع ونحو ذلك؛ كما في فتح عمورية في قصيدة أبي تمام المشهورة[1]:

السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءً مِنْ الكُتُبِ ....

النوع الثالث مما يدخل في اسم التنجيم: ما يسمى بعلم التسيير، وهو أن يعلم النجوم وحركات النجوم لأجل أن يعلم القبلة، والأوقات، وما

---

(١) من شعر أبي تمام، وهو حبيب بن أوس الطائي. انظر: تاريخ بغداد (٣/ ٢٤٨)، وديوان أبي تمام للعكبري (٣/ ٣٥٢)، وديوان المعاني (٢/ ٧٧)، والحماسة المغربية (١/ ٣٢١)، وعجزه:
.... فِي حدِّهِ الحَدُّ بَينَ الجدّ وَاللعِبِ

يصلح من الأوقات للزرع وما لا يصلح، والاستدلال بذلك على وقت هبوب الرياح، وعلى الوقت الذي أجرى فيه سنته أنه يحصل فيه من المطر كذا، ونحو ذلك.

فهذا يسمى علم التسيير، فهذا رخص فيه بعض العلماء، وسبب الترخيص فيه: أنه يجعل النجوم وحركتها، والتقاءها وافتراقها، وطلوعها أوغروبها، يجعل ذلك وقتًا وزمنا، لا يجعله سببًا، فيجعل هذه النجوم علامة على زمن يصلح فيه كذا وكذا، والله عَزَّوَجَلَّ جعل النجوم علامات كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]، فهي علامة على أشياء يحصل أنه بطلوع النجم الفلاني يدخل وقت الشتاء، ليس بسبب طلوعه، ولكن حين طلع، استدللنا بطلوعه على دخول الوقت، وإلا فهو ليس بسببٍ لحصول البرد، وليس بسبب لحصول الحر، وليس بسبب للمطر، وليس بسبب لمناسبة غرس النخل أو زرع المزروعات ونحو ذلك، ولكنه وقت، فإذا كان على ذلك، فلا بأس به قولًا أو تعلمًا؛ لأنه يجعل النجوم وظهورها وغروبها أزمنة وذلك مأذون به.

قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: وَقَالَ قَتَادَةُ: «خَلَقَ اللهُ هَذِهِ النُّجُومَ لِثَلاَثٍ: جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ، وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، وَعَلاَمَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ أَخْطَأَ، وَأَضَاعَ نَصِيبَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لاَ عِلْمَ لَهُ بِهِ». انْتَهَى[١]

ش: هذا الأثر علقه البخاري في صحيحه.

وأخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وغيرهم.

وأخرجه الخطيب في كتاب النجوم عن قتادة، ولفظه قال: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِنَّمَا جَعَلَ هَذِهِ النُّجُومَ لِثَلاثِ خِصَالٍ: جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ وَجَعَلَهَا يُهْتَدَى بِهَا، وَجَعَلَهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ. فَمَنْ تَعَاطَى فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ، فَقَدْ قَالَ رَأْيَهُ، وَأَخْطَأَ حَظَّهُ، وَأَضَاعَ نَصِيبَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَإِنَّ نَاسًا جَهَلَةً بِأَمْرِ اللَّهِ، قَدْ أَحْدَثُوا فِي هَذِهِ النُّجُوم كَهَانَةً: مَنْ أَعْرَسَ بِنَجْمِ كَذَا وَكَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَمَنْ سَافَرَ بِنَجْمِ كَذَا وَكَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا. وَلَعَمْرِي مَا مِنْ نَجْمٍ إِلا يُولَدُ بِهِ الأَحْمَرُ وَالأَسْوَدُ وَالطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ وَالْحَسَنُ وَالذَّمِيمُ. وَمَا عَلِمَ هَذَا النَّجْمُ وَهَذِهِ الدَّابَّةُ، وَهَذَا الطَّائِرُ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَيْبِ. وَقَضَى اللَّهُ أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يبعثون، وَلَعَمْرِي لَوْ أَنَّ أَحَدًا

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا - كتاب بدء الخلق، باب في النجوم (ص٥٧٨)، والطبري في تفسيره (١٤/ ٩١)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩/ ٢٩١٣)، والبغوي في شرح السنة (٤/ ٣٩٥). وانظر: الدر المنثور (٣/ ٣٢٨).

....

عَلِمَ الْغَيْبَ لَعَلِمَهُ آدَمُ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَهُ مَلائِكَتَهُ، وَعَلَّمَهُ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ» انتهى(١).

فتأمل ما أنكره هذا الإمام مما حدث من المنكرات في عصر التابعين، وما زال الشر يزداد في كل عصر بعدهم، حتى بلغ الغاية في هذه الأعصار، وعمت به البلوى في جميع الأمصار، فمقل ومستكثر، وعز في الناس من ينكره، وعظمت المصيبة به في الدين. فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

قوله: «خَلَقَ اللهُ هَذِهِ النُّجُومَ لِثَلاَثٍ». قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥]، قال تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

وفيه إشارة إلى أن النجوم في السماء الدنيا، كما روى ابن مردويه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أمَا السَّمَاء الدُّنْيَا، فَإِن اللهَ خلقهَا مِنْ دُخانٍ، ثمَّ رَفعهَا، وَجعل فِيهَا سِرَاجًا، وقمرًا منيرًا، وزينها بمصابيح النُّجُوم، وَجعلهَا رُجُومًا للشياطينِ، وحَفِظَهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ»(٢).

قوله: «وَعَلاَمَاتٍ». أي: دلالات على الجهات.

«يُهْتَدَى بِهَا». أي: يهتدي بها الناس في ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧] أي:

---

(١) نقله عن الخطيب في الدر المنثور (٣/ ٣٢٨).

(٢) انظر: الدر المنثور (٣/ ٣٢٨).

....

لتعرفوا بها جهة قصدكم، وليس المراد أن يُهتدى بها في علم الغيب؛ كما يعتقده المنجمون، وقد تقدم وجه بطلانه، وأنه لا حقيقة له؛ كما قال قتادة: «فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ». أي: زعم فيها غير ما ذكر الله في كتابه من هذه الثلاث، «فَقَد أَخْطَأَ». حيث زعم شيئًا ما أنزل الله به من سلطان، «وَأَضَاعَ نَصِيبَهُ» من كل خير؛ لأنه شغل نفسه بما يضره ولا ينفعه.

فإن قيل: المنجم قد يصدق؟ قيل: صدقه كصدق الكاهن، ويصدق في كلمة، ويكذب في مئة، وصدقه ليس عن علم، بل قد يوافق قدرًا، فيكون فتنة في حق من صدقه.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣١]، «وَعَلاَمَاتٍ» فقوله: «وَعَلاَمَاتٍ» معطوف على ما تقدم مما ذكره في الأرض، ثم استأنف، فقال: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]، ذكره ابن جرير عن ابن عباس بمعناه[١].

وقد جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ بإبطال علم التنجيم؛ كقوله: «مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ، فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ»[٢].

وعن رجاء بن حيوة أن النبي ﷺ قال: «ممَّا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي ثَلَاثًا: التَّصْدِيقُ بِالنُّجُومِ، وَالتَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ، وَحَيْفُ الْأَئِمَّةِ»[٣]، رواه عبد بن حميد.

(١) انظر: ابن جرير (١٤/ ٩١).
(٢) سبق تخريجه (ص٢٦٥).
(٣) رواه عبد بن حميد كما في الدر المنثور (٨/ ٣١).

....

وعن أبي محجن مرفوعًا: «أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي ثلاثًا: التَّصْدِيقُ بِالنُّجُومِ، وَالتَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ، وَحَيْفُ الْأَئِمَّةِ». رواه ابن عساكر، وحسنه السيوطي.

وعن أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «أَخَافُ عَلَى أُمَتِي بَعْدِي خَصْلَتِينِ: تَكْذِيبًا بِالقَدَرِ، وَإِيمَانًا بِالنُّجُومِ». رواه أبو يعلى وابن عدي والخطاب في كتاب النجوم، وحسنه السيوطي أيضًا[1]. والأحاديث في ذم التنجيم والتحذير منه كثيرة.

الشرح:

قوله: (قَالَ البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: وَقَالَ قَتَادَةُ: «خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ النُّجُومَ لِثَلاَثٍ: جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ»)، كما قال عز وجل: ﴿وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفْظًاۚ﴾ [فصلت: ١٢].

قوله: «وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ»، **والآيات على ذلك كثيرة.**

قوله: «وَعَلاَمَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا»: **حيث قال** عز وجل: ﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [النمل: ٦٣]، وقال الله عز وجل: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]، ونحو ذلك من الآيات، فهي علامات يهتدى بها، يهتدَى بها إلى أي شيء؟ يهتدى بها إلى الجهات: جهة القبلة، جهة الشمال، جهة الغرب، جهة الشرق، يهتدى بها أيضًا على الاتجاهات

---

(١) أخرجه أبو يعلى (٤١٣٥)، وابن عدي في الكامل (٤/ ١٣٥٠) كما في الدر المنثور (٣/ ٣٣٠).

حيث تُعرَف أن البلد الفلانية باتجاه النجم الفلاني، فإذا أراد السائر ليلًا في البر أو في البحر يتجه نحو اتجاه هذا النجم، فيعلم أنه متجه إلى تلك البلدة ونحو ذلك مما أجرى الله سنته به.

«فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ أَخْطَأَ، وَأَضَاعَ نَصِيبَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لاَ عِلْمَ لَهُ بِهِ»، وهذا صحيح؛ لأن النجوم خَلْق من خلق الله، ولا نفهم سرها إلا بما أخبر الله عز وجل به، فما أُخبرنا به، أخذناه، وما لم نخبر به، فلا يجوز أن نتكلف فيه ذلك؛ ولهذا قال ﷺ: «إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا»[(١)]، والمراد هنا بذكر النجوم يعني: في غير ما جاء به الدليل، إذا ذُكر القدر في غير ما جاءت به الأدلة، فأمسكوا، وإذا ذكر أصحابي في غير ما جاء به من فضلهم وحسن صحابتهم وسابقتهم ونحو ذلك من الدليل، فأمسكوا، وكذلك إذا ذُكرت النجوم وما فيها بغير ما جاء فيه الدليل، فأمسكوا؛ لأن ذلك ذريعة لأمور محرمة.

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٤٤٨)، والحارث في مسنده (٢/ ٧٤٨ - زوائد الهيثمي)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٢٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٨)، وقال المباركفوري في تحفة الأحوذي (٦/ ٢٨١): «**رواه الطبراني بإسناد حسن من حديث ابن مسعود**»، وانظر: مجمع الزوائد (٧/ ٢٠٢)، وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/ ٤١): «**إسناده حسن**». وكذا حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/ ٤٧٧).

وَكَرِهَ قَتَادَةُ تَعَلُّمِ مَنَازِلَ القَمَرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ ابْنُ عُيينَةَ فِيهِ، ذَكَرَهُ حَرْبٌ عَنْهُمَا.

وَرَخَصَ فِي تَعَلُّمِ المَنَازِلِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ(١).

ش: قوله: (وَكَرِهَ قَتَادَةُ تَعَلُّمِ مَنَازِلَ القَمَرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ ابْنُ عُيينَةَ فِيهِ، ذَكَرَهُ حَرْبٌ عَنْهُمَا، وَرَخَصَ فِي تَعَلُّمِ المَنَازِلِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ).

قال الخطابي: أما علم النجوم الذي يدرك من طريق المشاهدة والخبر الذي يعرف به الزوال، وتعلم به جهة القبلة، فإنه غير داخل فيما نهي عنه، وذلك أن معرفة رصد الظل ليس شيئاً بأكثر من أن الظل مادام متناقصًا، فالشمس بعد صاعدة نحو وسط السماء من الأفق الشرقي، وإذا أخذ في الزيادة فالشمس هابطة من وسط السماء نحو الأفق الغربي، وهذا علم يصح إدراكه بالمشاهدة، إلا أن أهل هذه الصناعة قد دبروها بما اتخذوا له من الآلات التي يستغني الناظر فيها عن مراعاة مدته ومراصدته.

وأما ما يستدل به من النجوم على جهة القبلة، فإنها كواكب رصدها أهل الخبرة بها من الأئمة الذين لا نشك في عنايتهم بأمر الدين ومعرفتهم بها، وصدقهم فيما أخبروا به عنها، مثل أن يشاهدها بحضرة الكعبة، ويشاهدها على حال الغيبة عنها، فكان إدراكهم الدلالة منها بالمعاينة، وإدراكنا ذلك بقبول خبرهم، إذ كانوا عندنا غير متهمين في دينهم، ولا مقصرين في معرفتهم. انتهى(٢).

---

(١) انظر: شرح العمدة في الفقه لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٥٥٣)، ومطالب أولي النهى (١/ ٣٨٥).

(٢) انظر: معالم السنن (٤/ ٢٣٠).

. . . .

وروى ابن المنذر عَن مُجَاهِد قَالَ: «لَا بَأْس أَن يتَعَلَّم الرجل من النُّجُوم مَا يَهْتَدِي بِهِ فِي الْبر وَالْبَحْر ويتعلم منَازِل الْقَمَر»[1].

وروى عَنْ إِبْرَاهِيمَ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النُّجُومِ مَا يَهْتَدِي بِهِ»[2].

قال ابن رجب: والمأذون في تعلمه التسيير، لا علم التأثير؛ فإنه باطل محرم، قليله وكثيره. وأما علم التسيير، فيتعلم ما يحتاج إليه منه للاهتداء ومعرفة القبلة والطرق، جائز عند الجمهور[3].

قوله: «ذَكَرَهُ حَرْبٌ عَنْهَمَا». هو الإمام الحافظ حرب بن إسماعيل أبو محمد الكرماني الفقيه من جلة أصحاب الإمام أحمد.

روى عن أحمد وإسحاق وابن المديني وابن معين وغيرهم. وله كتاب المسائل التي سئل عنها الإمام أحمد وغيره، مات سنة ثمانين ومائتين.

وأما إسحاق، فهو ابن إبراهيم بن مخلد أبو أيوب الحنظلي النيسابوري، الإمام المعروف بابن راهويه. روى عن ابن المبارك وأبي أسامة وابن عيينة وطبقتهم.

قال أحمد: إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين. روى عنه أحمد

---

(١) ذكر ذلك السيوطي في الدر المنثور (٥/ ١١٩).
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢٤٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٢٥)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٧٩٢).
(٣) انظر: فضل علم السلف على علم الخلف (ص٤٥-٤٧).

....

والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، وروى هو أيضًا عن أحمد، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين.

الشـرح:

قوله: (وَكَرِهَ قَتَادَةُ تَعَلُّم مَنَازِلَ القَمَرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ ابْنُ عُيينَةَ فِيهِ، ذَكَرَهُ حَرْبٌ عَنْهَمَا. وَرَخَصَ فِي تَعَلُّم المَنَازِلِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ): جعل الله عز وجل القمر منازل؛ كما قال عز وجل: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وله ثمانية وعشرون منزلًا، ينزل في كل يوم منزلة منها، تعلُّم هذه المنازل هل هو جائز أم لا؟ منعه بعض السلف كراهة، ورخَّص فيه طائفة من أهل العلم، وهو الصحيح؛ لأنه عز وجل امتن على عباده بذلك قال: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ لتعلموا عدد السنين والحساب، ظاهر الآية أن حصول المنة به في تعلمه، وذلك دليل الجواز.

وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ، وَمُصَدِّقٌ بِالسِّحْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ(١).

ش: هذا الحديث رواه أيضًا الطبراني والحاكم وقال: صحيح. وأقره الذهبي. وتمامه «وَمَنْ مَاتَ مُدْمِنًا لِلْخَمْرِ، سَقَاهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا مِنْ نَهْرِ الْغُوطَةِ، قِيلَ: وَمَا نَهْرُ الْغُوطَةِ؟ قَالَ: نَهْرٌ يَجْرِي مِنْ فُرُوجِ الْمُومِسَاتِ يُؤْذِي أَهْلَ النَّارِ رِيحُ فُرُوجِهِنَّ».

قوله: (وَعَنْ أَبِي مُوسَى). هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضّار - بفتح المهملة وتشديد الضاد، أبي موسى الأشعري - صحابي جليل. مات سنة خمسين.

قوله: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ» هذا من نصوص الوعيد التي كره السلف تأويلها، وقالوا: أمِرُّوها كما جاءت، وعن تأولها، فهو على خطر من القول على الله بلا علم.

وأحسن ما يقال: إن كل عمل دون الشرك والكفر المخرج من ملة الإسلام، فإنه يرجع إلى مشيئة الله، فإن عذبه به، فقد استوجب العذاب، وإن غفر له، فبفضله وعفوه ورحمته.

قوله: «مُدْمِنُ خَمْرٍ». أي: المداوم على شربها.

قوله: «وَقَاطِعُ الرَّحِمِ». يعني القرابة؛ كما قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢] الآية.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/٣٩٩)، وابن حبان في صحيحه (١٣/٥٠٧)، والحاكم في المستدرك (٤/١٦٣).

....

قوله: «وَمُصَدِّقٌ بِالسِّحْرِ». أي: مطلقًا. ومنه التنجيم؛ لما تقدم من الحديث، وهذا وجه مطابقة الحديث للترجمة.

قال الذهبي في الكبائر: ويدخل فيه تعلم السيميا وعملها، وعقد المرء عن زوجته، ومحبة الزوج لامرأته، وبغضها وبغضه - وأشباه ذلك بكلمات مجهولة - قال: وكثير من الكبائر - بل عامتها إلا الأقل - يجهل خلق من الأمة تحريمه، وما بلغه الزجر فيه، ولا الوعيد عليه. ا.هـ(١).

الشرح:

قوله: (وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ، وَمُصَدِّقٌ بِالسِّحْرِ**»): **ووجه الاستدلال من هذا الحديث قوله**: «وَمُصَدِّقٌ بِالسِّحْرِ»، وقد سبق بيان أن التنجيم نوع من أنواع السحر؛ كما قال ﷺ: «**مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ، فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ**»(٢)، وإذا صدَّق بالنجوم، فإنه مصدِّق بالسحر، والمصدِّق بالسحر لا يدخل الجنة.

قال هنا: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ خَمْرٍ»: وإدمان الخمر من الكبائر.

«وَقَاطِعُ الرَّحِمِ»: وهي من الكبائر.

---

(١) انظر: الكبائر (ص١٥).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٦٥).

«وَمُصَدِّقٌ بِالسِّحْرِ»: وهو أيضًا من الكبائر.

مما يدخل في التنجيم في هذا العصر بوضوح مع غفلة الناس عنه ما يكثر في المجلات مما يسمونه البروج، يضعون صفحة أو أقل منها في الجرائد، ويجعلون عليها رسم بروج السنة: برج الأسد، والعقرب، والثور، إلى آخره، ويجعلون أمام كل برج ما سيحصل فيه، فإذا كان المرء أو المرأة مولودًا في ذلك البرج، يقول: سيحصل لك في هذا الشهر كذا وكذا وكذا، وهذا هو التنجيم الذي هو التأثير، الاستدلال بالنجوم والبروج على التأثير في الأرض، وعلى ما سيحصل في الأرض، وهو نوع من الكهانة، ووجوده في المجلات والجرائد على ذلك النحو وجود للكهان فيها، فهذا يجب إنكاره إنكارًا للشركيات، ولادعاء معرفة الغيب، وللسحر، وللتنجيم؛ لأن التنجيم من السحر - كما ذكرنا - يجب إنكاره على كل صعيد، ويجب أيضًا على كل مسلم أن لا يدخله بيته، وأن لا يقرأه، ولا يطَّلع عليه؛ لأنه إن رأى تلك البروج وما فيها - ولو أن يعرف ذلك معرفة -، فإنه يدخل في النهي من جهة أنه أتى إلى الكاهن غير منكِر له، فإذا أتى لهذه البروج، وهو يعرف البرج الذي وُلِد فيه، ولكن يقول: سأطلع ماذا قالوا عني؟ أو ماذا قالوا عما سيحصل لمن ولد في هذا البرج؟ فإنه يكون كمن أتى كاهنًا، فسأله، فإنه لا تقبل له صلاة أربعين ليلة.

وإذا أتى وقرأ، وهو يعلم بُرجه الذي وُلِد فيه، أو يعلم البرج الذي يناسبه، وقرأ ما فيه، فهذا سؤال، فإذا صدقه به، فقد كفر بما أنزل على محمد، وهذا يدلك على غربة التوحيد بين أهله، وغربة فهم حقيقة هذا الكتاب - كتاب التوحيد - حتى عند أهل الفطرة وأهل هذه الدعوة، فإنه يجب إنكار ذلك على كل صعيد، وأن لا يؤثم المرأ نفسه ولا من في بيته بإدخال شيء من الجرائد التي فيها ذلك في البيوت؛ لأن هذا معناه إدخال

للكهنة إلى البيوت، وهذا - والعياذ بالله - من الكبائر، فواجب إنكار ذلك وتمزيقه، والسعي فيه بكل سبيل؛ حتى يُدْحَر أولئك؛ لأن أهل التنجيم أهل البروج أولئك هم من الكهنة، والتنجيم له معاهد معمورة في لبنان وفي غيرها، يتعلم فيها الناس حركة النجوم، وما سيحصل بحسابات معروفة، وجداول معينة، ويخبرون بأنه ما كان في البرج الفلاني - يعني: من أهل البرج الفلاني -، فإنه سيحصل كذا وكذا عن طريق تعلم وهمي يغرهم به رؤوسهم وكهانهم، فالواجب على طلبة العلم أن يسعوا في تبصير الناس في ذلك في الكلمات، وبعد الصلوات، وفي خطب الجمع؛ لأن هذا مما كثر البلاء به، والإنكار فيه قليل، والتنبيه عليه ضعيف، والله المستعان.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ النُّجُومِ.

الثَّانِيَةُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي تَعَلُّمِ الْمَنَازِلِ.

الرَّابِعَةُ: الْوَعِيدُ فِيمَنْ صَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ السِّحْرِ وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ بَاطِلٌ.

٢٩ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي الاسْتِسْقَاءِ بِالأَنْوَاءِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الاسْتِسْقَاءِ بِالأَنْوَاء).

أي: من الوعيد، والمراد: نسبة السُّقيا ومجيء المطر إلى الأنواء. جمع نَوء، وهي منازل القمر.

قال أبو السعادات: وهي ثمان وعشرون منزلة، ينزل القمر كل ليلة منها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] يسقط في الغرب كل ثلاث عشرة ليلة منزلة طلوع الفجر، وتطلع أخرى مقابلتها ذلك الوقت من المشرق، فتنقضي جميعها مع انقضاء السنة.

وكانت العرب تزعم أن مع سقوط المنزلة وطلوع رقيبها يكون مطر، وينسبونه إليها، ويقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا، وإنما سمي نوءًا؛ لأنه إذا سقط الساقط منها، ناء الطالع بالمشرق، أي: نهض وطلع[(١)].

الشرح:

هذا (بَابُ مَا جَاءَ فِي الاسْتِسْقَاءِ بِالأَنْوَاء)، والاستسقاء بالأنواء هو نسبة السُّقيا إلى الأنواء، والأنواء هي: النجوم، يقال للنجم: نوء.

والعرب والجاهليون كانوا يعتقدون أن النجوم والأنواء سبب في نزول المطر، فيجعلونها أسبابًا، ومنهم - وهم طائفة قليلة - من يجعل النوء

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٢١).

والنجم، هو الذي يأتي بالمطر؛ كما ذكرت في حال الطائفة الأولى من المنجمين الذين يجعلون المفعولات منفعلة عن النجوم وعن حركتها.

فقوله ﷺ: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الاسْتِسْقَاءِ بِالأَنْوَاء**) يعني: باب ما جاء في نسبة السقيا إلى النوء، وعَبَّر بلفظ الاستسقاء؛ لأنه جاء في الحديث: «**وَالْاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ**»(١).

ومناسبة هذا الباب لما قبله من الأبواب: أن الاستسقاء بالأنواء نوعٌ من التنجيم؛ لأنه نسبة السقيا إلى النجم، وذلك أيضًا من السحر؛ لأن التنجيم من السحر بمعناه العام.

ومناسبة ذلك لكتاب التوحيد: أن الذي ينسب السقيا والنعمة والفضل الذي أتاه حينما جاءه المطر، ينسب ذلك إلى النوء وإلى النجم، هذا ملتفِتٌ قلبه عن الله ﷻ إلى غيره، ومتعلق قلبه بغيره، وناسب النعم إلى غير الله ﷻ، ومعتقد أن النجوم أسباب لهذه المسببات، من نزول المطر ونحوه، وهذا منافٍ لكمال التوحيد، فإن كمال التوحيد الواجب يوجب على العبد أن ينسب النعم جميعًا إلى الله وحده، وأن لا ينسب شيئًا منها إلى غير الله، ولو كان ذلك الغير سببًا، فينسب النعمة إلى مسديها، ولو كان من أجرى الله على يديه تلك النعم سببًا من الأسباب، فإنه لا ينسبها إلى غير الله ﷻ، كيف وأن النجوم ليست بسبب أصلًا؟!! ففي ذلك نوعان من التعدي:

النوع الأول: أنها ليست بأسباب.

النوع الثاني: أن تجعل أسبابًا لم يجعلها الله ﷻ أسبابًا، وتنسب النعم والفضل والسُّقيا إليها، وهذا منافٍ لكمال التوحيد، وكفر أصغر بالله ﷻ.

---

(١) سيأتي تخريجه (ص٣٦٢).

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

ش: قال: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]).

روى الإمام أحمد والترمذي أوحسنه - وابن جرير وابن أبي حاتم والضياء في المختارة عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] قَالَ: شُكْرُكُمْ، تَقُولُونَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا وَبِنَجْمِ كَذَا وَكَذَا»(١)، وهذ أولى ما فسرت به الآية.

وروي ذلك عن علي وابن عباس وقتادة والضحاك وعطاء الخراساني وغيرهم، وهو قول جمهور المفسرين(٢)، وبه يظهر وجه استدلال المصنف رحمه الله بالآية.

قال ابن القيم رحمه الله: أي: تجعلون حظكم من هذا الرزق الذي به حياتكم: التكذيب به، يعني: بالقرآن(٣).

قال الحسن: تجعلون حظكم ونصيبكم من القرآن أنكم تكذبون(٤).
قال: وخسر عبد لا يكون حظه من القرآن إلا التكذيب(٥).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٩٥)، وأحمد (١/ ٨٩، ١٠٨)، والطبري في تفسيره (٢٧/ ٢٠٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٣٣٤)، والضياء المقدسي في المختارة (٢/ ١٩١).
(٢) انظر هذه الآثار وغيرها في: تفسير عبد الرزاق (٣/ ٢٣٧، ٢٣٨)، وتفسير الطبري (٢٧/ ٢٠٨، ٢٠٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٠٧)، والدر المنثور (٦/ ٢٦٤، ٢٦٥)، (٨/ ٢٩، ٣٠).
(٣) انظر: التبيان في أقسام القرآن (١/ ٤١٨).
(٤) أخرجه عبد بن حميد كما في الدر المنثور (٨/ ٣٠). وانظر: شفاء العليل (ص٤٢).
(٥) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٣٧)، والطبري في تفسيره (٢٧/ ٢٠٩).

الشرح:

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]).
قال علماء التفسير: معنى هذه الآية: وتجعلون شكر رزقكم - شُكْر ما رزقكم الله من النعم ومن المطر - أنكم تكذبون بأن النعمة من عند الله بنسبتها لغير الله عَزَّوَجَلَّ، تارة بنسبتها إلى الأنواء، أو بنسبتها إلى غير الله عَزَّوَجَلَّ، والواجب - شكرًا لنعم الله عَزَّوَجَلَّ، وشكرًا لله عَزَّوَجَلَّ على ما رزق، وأنعم، وتفضل - أن تُنسب النعم جميعًا إلى الله، وأن يُنسَب الفضل إلى الرب وحده دون ما سواه.

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالْاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ». وَقَالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا، تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

ش: أبو مالك اسمه: الحرث بن الحرث الشامي. صحابي تفرد عنه بالرواية أبو سلام. وفي الصحابة أبو مالك الأشعري اثنان غير هذا.

قوله: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَتْرُكُونَهُنَّ» ستفعلها هذه الأمة، إما مع العلم بتحريمها، أو مع الجهل بذلك، مع كونها من أعمال الجاهلية المذمومة المكروهة المحرمة.

والمراد بالجاهلية هنا: ما قبل المبعث. سموا ذلك لفرط جهلهم. وكل ما يخالف ما جاء به الرسول ﷺ، فهو جاهلية، فقد خالفهم رسول الله ﷺ في كثير من أمورهم أو أكثرها، وذلك يدرك بتدبر القرآن ومعرفة السنة.

ولشيخنا رحمه الله مصنف لطيف ذكر فيه ما خالف رسول الله ﷺ فيه أهل الجاهلية، بلغ مائة وعشرين مسألة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: أخبر أن بعض أمر الجاهلية لا يتركه الناس كلهم ذمًّا لمن لم يتركه، وهذا يقتضي أن كل ما كان من أمر الجاهلية وفعلهم، فهو مذموم في دين الإسلام، وإلا لم يكن في إضافة هذه

---

(١) أخرجه مسلم (٩٣٤) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

....

المنكرات إلى الجاهلية ذم لها، ومعلوم أن إضافتها إلى الجاهلية خرج مخرج الذم، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فإن في ذلك ذمًا للتبرج، وذمًا لحال الجاهلية الأولى، وذلك يقتضي المنع من مشابهتهم في الجملة(١).

قوله: «الْفَخْرُ بِالأَحْسَابِ». أي: التعاظم على الناس بالآباء ومآثرهم، وذلك جهل عظيم؛ إذ لا كرم إلا بالتقوى؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقال - تعالى -: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَـٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧].

ولأبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، النَّاسُ رَجُلَانِ: مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ، لَيَدَعَنَّ رِجَالٌ فَخْرَهُمْ بِأَقْوَامٍ، إِنَّمَا هُمْ فَحْمٌ مِنْ فَحْمِ جَهَنَّمَ، أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْجِعْلَانِ الَّتِي تَدْفَعُ بِأَنْفِهَا النَّتِنَ»(٢).

قوله: «وَالطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ». أي: الوقوع فيها بالعيب والتنقص.

ولما عير أبو ذر رضي الله عنه رجلًا بأمه، قال له النبي ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»(٣) متفق عليه.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٠٥).
(٢) أخرجه أبو داود (٥١١٦)، والترمذي (٣٩٥٥)، وقال: حديث حسن، وأحمد في المسند (٢/ ٣٦١).
(٣) أخرجه البخاري (٦٠٥٠)، ومسلم (١٦٦١).

....

فدل على أن الطعن في الأنساب من عمل الجاهلية، وأن المسلم قد يكون فيه شيء من هذه الخصال بجاهلية ويهودية ونصرانية، ولا يوجب ذلك كفره ولا فسقه. قاله شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)].

قوله: «وَالْاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ». أي: نسبة المطر إلى النوء، وهو سقوط النجم.

كما أخرج الإمام أحمد وابن جرير عن جابر السوائي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي ثَلَاثًا: اسْتِسْقَاءٌ بِالْأَنْوَاءِ، وَحَيْفُ السُّلْطَانِ، وَتَكْذِيبٌ بِالْقَدَرِ»[(٢)].

فإذا قال قائلهم: مطرنا بنجم كذا، أو بنوء كذا. فلا يخلوا إما أن يعتقد أن له تأثيرًا في إنزال المطر. فهذا شرك وكفر، وهو الذي يعتقده أهل الجاهلية؛ كاعتقادهم أن دعاء الميت والغائب يجلب لهم نفعًا، أو يدفع عنهم ضرًا، أو أنه يشفع بدعائهم إياه، فهذا هو الشرك الذي بعث الله رسوله ﷺ بالنهي عنه وقتال من فعله؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، والفتنة: الشرك.

وإما أن يقول: مطرنا بنوء كذا. مثلًا، لكن مع اعتقاده أن المؤثر هو الله وحده، لكنه أجرى العادة بوجود المطر عند سقوط ذلك النجم، والصحيح: أنه يحرم نسبة ذلك إلى النجم، ولو على طريق المجاز، فقد

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٢٠).

(٢) أخرجه أحمد (٣٤/ ٤٢٣)، والبزار (١٠/ ٢٠٠)، وأبو يعلى (١٣/ ٤٥٥، ٤٦٠)، والطبراني في المعجم الصغير (١/ ٨٥)، وفي الأوسط (٢/ ٢٣٨)، وفي الكبير (٢/ ٢٠٨، ٨/ ٢٨٩)، والسنة لابن أبي عاصم (١/ ١٤٢).

....

صرح ابن مفلح في الفروع بأنه يحرم قول: مطرنا بنوء كذا[١]. وجزم في الإنصاف بتحريمه، ولو على طريق المجاز، ولم يذكر خلافًا[٢].

وذلك أن القائل لذلك نسب ما هو من فعل الله تعالى الذي لا يقدر عليه غيره إلى خلق مسخر، لا ينفع ولا يضر، ولا قدرة له على شيء، فيكون ذلك شركًا أصغر. والله أعلم.

قوله: «وَالنِّيَاحَةُ». أي: رفع الصوت بالندب على الميت؛ لأنها تسخط بقضاء الله، وذلك ينافي الصبر الواجب، وهي من الكبائر لشدة الوعيد والعقوبة.

قوله: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا»[٣] فيه تنبيه على أن التوبة تكفر الذنب، وإن عظم، هذا مجمع عليه في الجملة، ويكفر أيضًا الحسنات الماحية والمصائب، ودعاء المسلمين بعضهم لبعض، وبالشفاعة بإذن الله، وعفو الله عمن شاء ممن لا يشرك به شيئًا. وفي الحديث عن ابن عمر مرفوعًا: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ العَبْدِ مَا لَمْ يُغَرْغِرْ»، رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان.

قوله: «تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ».

قال القرطبي: السربال واحد السرابيل، وهي الثياب والقميص،

(١) انظر: الفروع (٢/ ١٢٩).
(٢) انظر: الإنصاف للمرداوي (٢/ ٤٦١).
(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٣٧)، وابن ماجه (٤٢٥٣)، وأحمد (١٠/ ٣٠٠، ٢٤/ ٢٥٦، ٢٥٨، ٣٥/ ٤١١، ٤١٢)، والبزار (١٠/ ٢٠٠)، وأبو يعلى (١٠/ ٨١)، والطبراني في الكبير (١٣/ ٣١٥)، وابن حبان (٢/ ٣٩٥).

....

يعني: أنهن يلطخن بالقطران، فيكون لهم كالقمص؛ حتى يكون اشتعال النار بأجسادهن أعظم، ورائحتهن أنتن، وألمهن بسبب الجرب أشد.

وروى عن ابن عباس: «إِنَّ الْقَطِرَانَ هُوَ النُّحَاسُ الْمُذَابُ»[١].

الشرح:

الجاهلية راجعة إلى الجهل بالله عز وجل، وبما يستحقه، وبما يحبه من الدين والطاعة، وهذه الجاهلية هي كل ما كان عليه الناس قبل رسول الله ﷺ، مما خالفوا فيه الدين المشترك للرسل - صلوات الله وسلامه عليهم -، أو ما شرعه من الدين الحق على ألسنة رسله، فيشترك في ذلك ما كان عليه أهل الجاهلية من العرب، وأهل الجاهلية من اليهود، وأهل الجاهلية من النصارى، وأهل الجاهلية من المجوس، وأهل الجاهلية من الصابئة، وهكذا... إلى جميع أنواع أهل الملل.

الجاهلية غالب إطلاقها في الكتاب والسنة يُعنى بها: الحال، وقد تُطلق ويُعنى بها صاحب الحال.

فمن الأول - وهو أن تُطلق ويُعنى بها الحال -: يعنى بها الصفة الراجعة إلى نفي العلم، والإغراق في الجهل بما أنزل الله عز وجل على رسوله، هذه الجاهلية - التي هي الحال والصفة - منها قول النبي ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه حين عَيَّر رجلًا أسودَ بأمه - وهو بلال رضي الله عنه في الراجح - قال له ﷺ: **«يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»**[٢].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٢٥٦، ٢٥٧).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٦٣).

وكذلك قوله ﷺ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ»[1]، ونحو ذلك من الأحاديث التي فيها ذكر الجاهلية.

ويدل لذلك قول الله ﷻ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فإنه في هذه النصوص يُعنى بالجاهلية الحال والصفة.

الحالة الثانية: قد يراد بها ذو الحال، فيقال: فلان جاهلي؛ كما يقال: امرؤالقيس شاعر جاهلي، يريدون بذلك أنه هو الجاهلي؛ لعيشه في تلك الفترة التي هي الجاهلية المطلقة.

والجاهلية تُقسم باعتبارات، فتارة تنقسم إلى قسمين:

وهما: الجاهلية المطلقة، والجاهلية المقيدة.

وتارة تقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي:

جاهلية في المكان، جاهلية في الزمان، جاهلية في الأشخاص.

فالقسمة الأولى، الجاهلية المطلقة والجاهلية المقيدة وهي: الجاهلية المطلقة، والمقيَّدة.

فالجاهلية المطلقة: الكاملة من جميع الوجوه بأحد الاعتبارات الثلاثة.

والجاهلية المقيَّدة: هي المقيَّدة بوجه من الوجوه: إما مقيدة بمكان، أو بزمان، أو بشخص، أو ببعض الصفات.

فالجاهلية في المكان تكون مطلقة ومقيدة: فالمطلقة في بلاد الكفار دار الحرب، هذه يقال لها: أمكنة جاهلية، والمكان جاهلي؛ لأجل أنها دار كُفَّار.

وقد يكون المكان فيه جاهلية مقيدة ببعض الأمور؛ كما هو في بلاد المسلمين؛ فإنه لا يزال فيهم بعض خصال الجاهلية، فيكون فيهم بعض

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٦٢).

الجاهلية، تكون مقيدة ببعض الأشياء، أو مقيدة ببعض الأمكنة دون بعض، فنقول: البلد الفلاني من بلاد المسلمين هذا فيه جاهلية، أو أن بلدًا أصبح جاهليًا، إذا رجع أهله وارتدوا عن الإسلام إلى الشرك.

وجاهلية الزمان أيضًا مطلقة ومقيدة:

فالجاهلية في الزمان المطلقة هي: ما كان قبل مبعث رسول الله ﷺ، كانت جاهلية مطلقة في الزمان، يعني: كل ما كان قبل زمن رسول الله ﷺ - وحَدُّهُ بعثة النبي ﷺ - يقال له: جاهلية بإطلاق.

والجاهلية المقيدة بالزمان هذه هي التي تكون في بعض ظهور خصال الجاهلية في وقت دون وقت، لكنها جاهلية مقيدة، وليست مطلقة، يعني: مقيدة بوقت ظهرت فيه خصال الجاهلية، فتكون مقيدة في الوقت، فلا يصح إطلاق من أطلق بجاهلية القرن العشرين، أو نحوها من العبارات التي يستعملها من لم يدقق؛ لأنه بعد بعثة رسول الله ﷺ انقضت الجاهلية المطلقة، ولا يزال في أمته من ينافح عن هذا الدين، ويرفع رايته، فليس ثم جاهلية منسوبة إلى زمن كالقرن العشرين.

وإنما تكون منسوبة إلى وقت من الأوقات فيما إذا ظهرت بعض الصفات، ثم يجاهدها، ويظهر عليها أهل الحق بالإنكار، فلا تصبح جاهلية - يعني: الزمن - فمثلًا تقول: القرن العشرين ظهرت فيه أنواع من الجاهليات، فهو زمن فيه جاهليات كثيرة، لكن ما نطلق، ونقول: جاهلية القرن العشرين؛ لأن هذا إطلاق للزمن بكامله.

والنبي ﷺ أخبر أنه: «**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»[1]، فهؤلاء يبينون وينصحون.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٠٧).

القسم الثالث: جاهلية في الأشخاص، وهي أيضًا مطلقة، ومقيدة: فالمطلقة في الكافر، والمقيدة في شخص دون شخص، أو في شخص في بعض حاله دون بعض؛ كما قال النبي ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**»[١] يعني بعض خصال الجاهلية.

هذه التقسيمات التي ذكرها أهل العلم في هذا المقام مبناها ما رواه البخاري وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال «**أَبْغَضُ النَّاسِ إِلى اللهِ ثَلاثَةٌ: مُلحِدٌ فِي الحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امْرِئٍ مسلم بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهَرِيقَ دَمَهُ**»، رواه البخاري[٢].

فمن طلب وابتغى في الإسلام سنة - يعني: مسألة من مسائل الجاهلية -، فهو داخل في قوله: «**أَبْغَضُ النَّاسِ إِلى اللهِ ثَلاثَةٌ**»، فمن ابتغى شيئًا من أمر الجاهلية وطلبه، أو كان فيه ولم يتركه بعد البيان له، فهو داخل في هذا الوعيد الذي أخبر به ﷺ.

والجاهليون الذين خالفهم رسول الله ﷺ، والذين تُذكر هذه المسائل ببيان سننهم وما كانوا عليه، قد يكونون من العرب - كما ذكرت - أو من أهل الكتاب، أو من غيرهم.

وأهمية معرفة سنن الجاهلية؛ لأنه يذكر عن عمر رضي الله عنه بخبر لم نعرف إسناده، ولم نجد له إسنادًا أنه قال: (**إنما تُنقض عرى الإسلام عروة عروة، إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية**).

فإذا عرف المرء الجاهلية، وعرف أنه يجب عليه أن يتباعد عنها، كان أحرى له أن يكون على بينة من أمره، ولا تدخله سنة من سنن الجاهلية، ولا مسألة من مسائل الجاهلية.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٨٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقوله ﷺ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لاَ يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ بِالأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ، وَالاِسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ وَالنِّيَاحَةُ»[(١)] «الْفَخْرُ بالأَحْسَابِ»، شرح بعض خصال الجاهلية، المراد به: الترفع على القبائل الأخرى، يفخر بحسبه؛ لإظهار فضله على غيره، فهذا من أمر الجاهلية، أما الفخر في الحسب لإظهار حسبه، وأنه أصيل، ونحو ذلك، دون ترفع على غيره، فليس هذا بمراد هنا؛ لأنه ليس من أمر الجاهلية، كذلك الطعن في النسب المقصود منه طعن في الأنساب من غير دليل؛ لازدراء الناس، ونحو ذلك. والقاعدة الشرعية: أن الناس مؤتمنون على أنسابهم، فإذا كان لا يترتب على ذكر النسب، وأن فلانًا ينتسب إلى آل فلان، أو إلى القبيلة الفلانية، إذا لم يترتب عليه أثر شرعي: من إعطاء حق لغير أهله، أو بميراث، أو بعقد نسبة، أو بزواج، ونحو ذلك، فإن الناس مؤتمنون على أنسابهم، أما إذا كان له أثر، فلا بد من الإثبات؛ سيما إذا كان مخالفًا لما هو شائع متواتر عند الناس، فالطعن في الأنساب من أمور الجاهلية، لكن من ادعى نسبًا هو فيه كاذب، فتكذيبك له بما يُعلم أنه كاذب فيه ليس طعنًا في النسب.

وقوله ﷺ: «مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ» هذا دليل على ذمها، وأنها من شعب الجاهلية، ومن المعلوم أن شعب الجاهلية جميعًا مطلوب من هذه الأمة أن تبتعد عنها؛ لأن خصال أهل الجاهلية مذمومة؛ كما جاء في الصحيح عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَال: «أَبْغَضُ النَّاسِ إلى اللهِ ثَلاثَةٌ: مُلحِدٌ فِي الحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلبُ دَمِ امْرِئٍ مسلم بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهَرِيقَ دَمَهُ»[(٢)]. فكل شعبة من شعب أهل الجاهلية إذا أُرجِعَت إلى أهل

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٦٢).

(٢) سبق تخريجه الصفحة السابقة.

الإسلام بعد أن أنقذهم الله من ذلك ببعثة النبي ﷺ، وظهور القرآن والسنة، وبيان الأحكام، فإنه مبتغٍ في الإسلام سنة الجاهلية، وهو من أبغض الرجال إلى الله عز وجل.

إذًا قوله: «مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ»، هذا دليل الذم، وليس الإخبار بأنها باقية دليل الإباحة.

«الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ»: يعني: على وجه التكبر والرفعة.

«وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ»: بالطعن في نسب فلان وفلان، والتكذيب بنسب فلان وفلان من غير دليل شرعي، ومن غير حاجة شرعية، فإن القاعدة التي ذكرها الإمام مالك وغيره من أهل العلم: أن الناس مؤتمنون على أنسابهم، فإذا كان لا يترتب على ذكر النسب، وأن فلانًا ينتسب إلى آل فلان، أو إلى القبيلة الفلانية، إذا لم يترتب عليه أثر شرعي من إعطاء حق لغير أهله، أو بميراث، أو بعقد نسبة، أو بزواج، ونحو ذلك، فإن الناس مؤتمنون على أنسابهم. أما إذا كان له أثر، فلا بد من الإثبات، سيما إذا كان مخالفًا لما هو شائع متواتر عند الناس، فالطعن في الأنساب من أمور الجاهلية.

«وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ»: وهو نسبة السقيا إلى النجوم، ويشمل أيضًا قوله: «وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ» يشمل ما هو أعظم من ذلك، وهو أن تُطلب السقيا من النجم؛ كحال الذين يعتقدون أن الحوادث الأرضية تحصل بالنجوم نفسها، وأن النجوم هي التي تحدث المقدرات الأرضية والمنفعلات الأرضية.

«وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»، ثم قال: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا، تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ» النياحة: من الكبائر، وهي: رفع الصوت عند المصيبة، وشق الجيب ونحو ذلك، وهي منافية للصبر الواجب، ومن خصال الجاهلية.

وَلَهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلاَةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ»[1].

ش: (زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ) صحابي مشهور، مات سنة ثمان وستين، وقيل: غير ذلك، وله خمس وثمانون سنة.

قوله: «صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». أي: بنا، فاللام بمعنى الباء.

قال الحافظ: وفيه إطلاق ذلك مجازًا. وإنما الصلاة لله.

قوله: «بِالْحُدَيْبِيَةِ» بالمهملة المضمومة، وتخفيف يائها، وتثقل[2].

قوله: «عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ» كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ بكسر الهمزة وسكون المثلثة على المشهور، وهو ما يعقب الشيء[3].

قوله: «سَمَاءٍ». أي: مطر. لأنه ينزل من السحاب، والسماء يطلق على كل ما ارتفع.

قوله: فَلَمَّا انْصَرَفَ - أي: من صلاته - أي: التفت إلى المأمومين؛ كما يدل عليه قوله: أقبل على الناس. ويحتمل أنه أراد السلام.

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦، ١٠٣٨، ٤١٤٧، ٧٥٠٣)، ومسلم (٧١).

(٢) انظر: فتح الباري (٢/ ٥٢٣).

(٣) انظر: فتح الباري (٢/ ٥٢٣).

....

قوله: «هَلْ تَدْرُونَ». لفظ استفهام، ومعناه: التنبيه.

وفي النسائي: «أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ رَبُّكُمُ اللَّيْلَةَ؟»(١)، وهذا من الأحاديث القدسية. وفيه إلقاء العالم على أصحابه المسألة ليختبرهم.

قوله: «قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ». فيه حسن الأدب للمسؤول عما لا يعلم أن يكل العلم إلى عالمه. وذلك يجب.

قوله: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي» الإضافة هنا للعموم بدليل التقسيم إلى مؤمن وكافر؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾.

قوله: «مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ» إذا اعتقد أن للنوء تأثيرًا في إنزال المطر، فهذا كفر؛ لأنه أشرك في الربوبية، والمشرك كافر. وإن لم يعتقد ذلك، فهو من الشرك الأصغر؛ لأنه نسب نعمة الله إلى غيره، ولأن الله لم يجعل النوء سببًا لإنزال المطر فيه، وإنما هو فضل من الله ورحمته، يحبسه إذا شاء، وينزله إذا شاء.

ودل هذا الحديث على أنه لا يجوز لأحد أن يضيف أفعال الله إلى غيره، ولو على سبيل المجاز.

وأيضًا الباء تحتمل معاني، وكلها لا تصدق بهذا اللفظ، فليست للسببية ولا للاستعانة؛ لما عرفت من أن هذا باطل، ولا تصدق أيضًا على أنها للمصاحبة.

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (١/ ٥٦٣)، وأحمد في المسند (٤/ ١١٦) من حديث زيد بن خالد رضي الله عنه.

....

لأن المطر قد يجيء في هذا الوقت، وقد لا يجيء فيه، وإنما يجيء المطر في الوقت الذي أراد الله مجيئه فيه برحمته وحكمته وفضله. فكل معنى تحمل عليه الباء في هذا اللفظ المنهى عنه فاسد، فيظهر على هذا تحريم هذه اللفظة مطلقًا؛ لفساد المعنى، وقد تقدم القطع بتحريمه في كلام صاحب الفروع والإنصاف.

قال المصنف رحمه الله: وفيه التفطن للإيمان في هذا الموضع. يشير إلى أنه الإخلاص.

قوله: «فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِى وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ»، فالفضل والرحمة صفتان لله، ومذهب أهل السنة والجماعة: أن ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله من صفات الذات - كالحياة، والعلم -، وصفات الأفعال - كالرحمة التي يرحم بها عباده - كلها صفات لله قائمة بذاته، ليست قائمة بغيره. فتفطن لهذا؛ فقد غلط فيه طوائف.

وفي هذا الحديث: إن نعم الله لا يجوز أن تضاف إلا إليه وحده، وهو الذي يحمد عليها، وهذه حال أهل التوحيد.

قوله: «وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، . . . .» إلى أخره، تقدم ما يتعلق بذلك.

قال المصنف رحمه الله: وفيه التفطن للكفر في هذا الموضع. يشير إلى أن نسبة النعمة إلى غير الله كفر، ولهذا قطع بعض العلماء بتحريمه، وإن لم يعتقد تأثير النوء بإنزال المطر، فيكون من كفر النعم؛ لعدم نسبتها إلى

....

الذي أنعم بها، ونسبتها إلى غيره؛ كما سيأتي في قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣].

قال القرطبي في شرح حديث زيد بن خالد: وكانت العرب إذا طلع نجم من الشرق، وسقط آخر من المغرب، فحدث عند ذلك مطر أو ريح، فمنهم من ينسبه إلى الطالع، ومنهم من ينسبه إلى الغارب؛ نسبة إلى إيجاد واختراع، ويطلقون ذلك القول المذكور في الحديث.

فنهى الشارع عن إطلاق ذلك؛ لئلا يعتقد أحد اعتقادهم، ولا يتشبه بهم في نطقهم. انتهى.

قوله: فمنهم من ينسبه نسبة إيجاد. يدل على أن بعضهم كان لا يعتقد ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، فدل على أن منهم من يعرف، ويقر بأن الله هو الذي أوجد المطر، وقد يعتقد هؤلاء أن للنوء فيه شيئًا من التأثير.

والقرطبي في شرحه لم يصرح أن العرب كلهم يعتقدون ذلك المعتقد الذي ذكره، فلا اعتراض عليه بالآية للاحتمال المذكور.

الشرح:

قوله: «عَلَى أَثَرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنْ اللَّيْلِ» يعني: مطر، المطر يطلق عليه سماء؛ لأنه يأتي من جهة العلو، ويقال له: سماء؛ كما في قول الشاعر[1]:

(١) هذا البيت من شعر الشاعر الجاهلي معاوية بن مالك بن جعفر، المعروف بمعود الحكماء. انظر: =

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابًا

يعني: إذا نزل المطر.

«فَلَمَّا انْصَرَفَ»: يعني: من صلاة الصبح.

«أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ». هذه من الكلمات التي تُقال في حياته ﷺ. وبعد وفاته ﷺ إذا سئل المرء عما لا يعلم، فليقل: لا أدري، أو فليقل: الله أعلم. ولا يقل: الله ورسوله أعلم؛ لأن ذِكْر علم النبي ﷺ مقيد بحياته الشريفة ﷺ.

«قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ». **هنا قسم العباد إلى قسمين:**

القسم الأول: مؤمن بالله عز وجل ، وهو الذي نسب هذه النعمة، وأضافها إلى الله عز وجل ، وشكر الله عليها، وعرف أنها من عند الله، فشكر ذلك الرزق، وحمد الله، وأثنى عليه به.

القسم الثاني: «وَكَافِرٌ»، ولفظ (كافر) اسم فاعل الكفر، أو اسم من قام به الكفر، وهذا قد يصدق على الكفر الأصغر، أو الكفر الأكبر، فهم قد انقسموا إلى: مؤمنين، وإلى كافرين، والكافرون منهم من كَفَر كفرًا أصغر، ومنهم من كفر كفرًا أكبر، فالذي كفر كفرًا أصغر هو الذي قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، يعتقد أن النوء والنجم والكوكب سبب في المطر، فهذا كفره كُفر أصغر؛ لأنه ما اعتقد التشريك والاستقلال، ولكنه جعل ما ليس سببًا سببًا، ونَسَبَ النعمة إلى غير الله، فقوله من أقوال أهل الكفر، وهو كفر أصغر بالله عز وجل ؛ كما قال العلماء.

= غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٤٤٠)، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ص٣٣٢)، والحماسة البصرية (١/ ٧٩)، ولسان العرب (١٤/ ٣٩٩).

والصنف الثاني: كافرٌ الكفر الأكبر، وهوالذي اعتقد أن المطر أثر من آثار الكواكب والنجوم، وأنَّها هي التي تفضلت بالمطر، وهي التي تحركت بحركة لما توجه إليها عابدوها، فأنزلت المطر؛ إجابة لدعوة عابديها، وهذا كفر أكبر بالإجماع؛ لأنَّه اعتقاد ربوبية وإلهية غير الله عَزَّ وَجَلَّ.

«فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ»: لأنه نسب النعمة لله وحده، ونسبة النعمة لله وحده دلت على إيمانه.

«وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ»: **و(الباء) في قوله: «مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا»** إن كانت للسببية - لأن الباء تأتي للسبب: مطرنا بسبب نوء كذا وكذا -، فهذا كفر أصغر، وأما إذا كان المراد أن النوء هو الذي أتى بالمطر؛ إجابة لدعوة عابديه، أو لرحمته بالناس، فهذا كفر أكبر بالله عَزَّ وَجَلَّ.

وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ، وَفِيهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢][1].

ش: وبلفظه عن ابن عباس قال: «مُطِرَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَمِنْهُمْ كَافِرٌ، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾.

هذا قسم من الله عز وجل، يقسم بما شاء من خلقه على ما شاء. وجواب القسم: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٧]، فتكون (لا) صلة لتأكيد النفي، فتقدير الكلام، ليس الأمر كما زعمتم في القرآن أنه سحر، أو كهانة، بل هو قرآن كريم.

قال ابن جرير: قال بعض أهل العربية: معنى قوله: فليس الأمر ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ﴾ كما تقولون؛ ثم استؤنف القسم بعد، فقيل: أقسم[2].

ومواقع النجوم. قال ابن عباس: يعني: نجوم القرآن، فإنه نزل جملة ليلة القدر من السماء العليا إلى السماء الدنيا، ثم نزل مفرقًا في السنين بعد، ثم قرأ ابن عباس هذه الآية[3].

ومواقعها: نزولها شيئًا بعد شيء.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٣).
(٢) انظر: تفسير ابن جرير (٢٧/ ٢٠٣).
(٣) انظر: تفسير ابن جرير (٢٧/ ٢٠٣).

....

وقال مجاهد: مواقع النجوم: مطالعها ومشارقها، واختاره ابن جرير.

وعلى هذه فتكون المناسبة بين المقسم به والمقسم عليه - وهو القرآن - من وجوه:

أحدها: أن النجوم جعلها الله يهتدى بها في ظلمات البر والبحر، وآيات القرآن يهتدى بها في ظلمات الغي والجهل. فتلك هداية في الظلمات الحسية، والقرآن هداية في الظلمات المعنوية. فجمع بين الهدايتين.

مع ما في النجوم من الزينة الظاهرة، وفي القرآن من الزينة الباطنة، ومع ما في النجوم من الرجوم للشياطين، وفي القرآن من رجوم شياطين الجن والإنس. والنجوم آياته المشهودة العيانية، والقرآن آياته المتلوة السمعية، مع ما في مواقعها عند الغروب من العبرة والدلالة على آياته القرآنية، ومواقعها عند النزول، ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ [(١)].

وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ قال ابن كثير: أَيْ: وَإِنَّ هَذَا الْقَسَمَ الَّذِي أَقْسَمْتُ بِهِ لَقَسَمٌ عَظِيمٌ، لَوْ تَعْلَمُونَ عَظَمَتَهُ لَعَظَّمْتُمُ الْمُقْسِمَ بِهِ عَلَيْهِ[(٢)].

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ هذا هو المقسم عليه، وهو القرآن، أي: إنه وحي الله وتنزيله وكلامه، لا كما يقول الكفار: إنه سحر، أو كهانة،

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن (١/ ٣٩٣).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٤٤).

. . . .

أو شعر. بل هو قرآن كريم، أي: عظيم كثير الخير؛ لأنه كلام الله.

قال ابن القيم رحمه الله: فوصفه بما يقتضي حسنه وكثرة خيره ومنافعه وجلالته، فإن الكريم هو البهي، الكثير الخير، العظيم النفع، وهو من كل شيء أحسنه وأفضله.

والله - سبحانه وتعالى - وصف نفسه بالكرم، ووصف به كلامه، ووصف به عرشه، ووصف به ما كثر خيره وحسن منظره من النبات وغيره؛ ولذلك فسر السلف الكريم بالحسن. قال الأزهري: الكريم: اسم جامع لما يحمد، والله تعالى كريم جميل الفعال، وإنه لقرآن كريم، يحمد لما فيه من الهدى، والبيان، والعلم، والحكمة[١].

وقوله: ﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ أَيْ: مُعَظَّمٌ فِي كِتَابٍ مُعَظَّمٍ مَحْفُوظٍ مُوَقَّرٍ. قاله ابن كثير[٢]. وقال ابن القيم رحمه الله: اختلف المفسرون في هذا، فقيل: هو اللوح المحفوظ، والصحيح أنه الكتاب الذي بأيدي الملائكة، وهو المذكور في قوله: ﴿فِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ ﴿١٣﴾ مَّرۡفُوعَةٖ مُّطَهَّرَةِۭ ﴿١٤﴾ بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ ﴿١٥﴾ كِرَامِۭ بَرَرَةٖ ﴿١٦﴾﴾ [عبس: ١٣-١٦]، ويدل على أنه الكتاب الذي بأيدي الملائكة قوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ فهذا يدل على أنه بأيديهم يمسونه[٣].

قوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن (١/ ٤٠٠).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٤٤).
(٣) انظر: التبيان في أقسام القرآن (١/ ٤٠٢).

....

إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾. قال: الكتاب الذي في السماء.

وفي رواية: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ يعني: الملائكة[١].

وقال قتادة: لا يمسه عند الله إلا المطهرون، فأما في الدنيا، فإنه يمسه المجوسي النجس، والمنافق الرجس[٢].

واختار هذا القول كثيرون، منهم ابن القيم ﷺ، ورجحه.

وقال ابن زيد: زعمت قريش أن هذا القرآن تنزلت به الشياطين، أخبر الله تعالى أنه لا يمسه إلا المطهرون؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴿٢١٢﴾﴾ [الشعراء: ٢١٠-٢١٢] قال ابن كثير: هذا قول جيد. وهو لا يخرج عن القول قبله[٣].

وقال البخاري ﷺ في صحيحه في هذه الآية: لا يجد طعمه إلا من آمن به.

قال ابن القيم ﷺ: هذا من إشارة الآية وتنبيهها، وهو أنه لا يلتذ به، وبقراءته، وفهمه، وتدبره إلا من يشهد أنه كلام الله تكلم به حقًا، وأنزله على رسوله وحيًا، لا ينال معانيه إلا من لم يكن في قلبه حرج منه بوجه من الوجوه[٤].

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٢٧/ ٢٠٥).
(٢) انظر: تفسير ابن جرير (٢٧/ ٢٠٦).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢٢).
(٤) انظر: التبيان في أقسام القرآن (١/ ٤١٠).

....

وقال آخرون: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ أي: من الجنابة والحدث. قالوا: ولفظ الآية خبر معناه الطلب.

وقالوا: والمراد بالقرآن ههنا المصحف. واحتجوا على ذلك بما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: «إِنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَنْ لاَ يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلاَّ طَاهِرٌ»(١).

وقوله: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ قال ابن كثير: هذا القرآن منزل من رب العالمين، وليس كما يقولون: إنه سحر، أو كهانة، أو شعر. بل هو الحق الذي لا مرية فيه، وليس وراءه حق نافع. وفي هذه الآية: أنه كلام الله تكلم به(٢).

قال ابن القيم ﵀: ونظيره: ﴿وَلَـٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢] هو إثبات علو الله تعالى على خلقه.

فإن النزول والتنزيل الذي تعقله العقول، وتعرفه الفطر هو وصول الشيء من أعلى إلى أسفل، ولا يرد عليه.

قوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦] لأنَّا نقول: إن الذي أنزلها فوق سماواته، فأنزلها لنا بأمره.

قال ابن القيم ﵀: وذكر التنزيل مضافًا إلى ربوبيته للعالمين،

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١)، والدارمي (٢٣١٢)، والبغوي في شرح السنة (٢/ ٤٧).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٣٢).

....

المستلزمة لملكه لها وتصرفه فيهم، وحكمه عليهم، وإحسانه إليهم، وإنعامه عليهم، وأن من هذا شأنه مع الخلق، كيف يليق به مع ربوبيته التامة أن يتركهم سدى، ويدعهم هملًا، ويخلقهم عبثًا: لا يأمرهم، ولا ينهاهم، ولا يثيبهم، ولا يعاقبهم؟ فمن أقر بأنه رب العالمين، أقر بأن القرآن تنزيله على رسوله، واستدل بكونه رب العالمين على ثبوت رسالة رسوله وصحة ما جاء به، وهذا الاستدلال أقوى وأشرف من الاستدلال بالمعجزات والخوارق، وإن كانت دلالتها أقرب إلى أذهان عموم الناس، وتلك إنما تكون لخواص العقلاء[(١)].

قوله: ﴿أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ﴾ [الواقعة: ٨١] قال مجاهد: أتريدون أن تمالئوهم فيه، وتركنوا إليهم؟

قال ابن القيم رحمه الله: ثم وبخهم على وضعهم الإدهان في غير موضعه، وأنهم يداهنون فيما حقه أن يصدع به، ويعرف به، ويعض عليه بالنواجذ، وتثني عليه الخناصر، وتعقد عليه القلوب والأفئدة، ويحارب ويسالم لأجله، ولا يلتوى عنه يمنة ولا يسرة، ولا يكون للقلب التفات إلى غيره، ولا محاكمة إلا إليه، ولا مخاصمة إلا به، ولا اهتداء في طرق المطالب العالية إلا بنوره، ولا شفاء إلا به، فهو روح الوجود، وحياة العالم، ومدار السعادة، وقائد الفلاح، وطريق النجاة، وسبيل الرشاد، ونور البصائر. فكيف تطلب المداهنة بمن هذا شأنه، ولم ينزل للمداهنة، وإنما نزل بالحق وللحق، والمداهنة إنما تكون في باطل قوى

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن (١/ ٤١٢).

. . . .

لا تمكن إزالته، أو في حق ضعيف لا تمكن إقامته، فيحتاج المداهن إلى أن يترك بعض الحق، ويلتزم بعض الباطل؟ فأما الحق الذي قام به كل حق، فكيف يداهن به؟(١).

قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] **تقدم الكلام عليها أول الباب، والله تعالى أعلم.**

الشرح:

قوله: (وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ، وَفِيهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وَكَذَا قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، إلى قَوْلِهِ: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]).

هنا تنبيه في هذه المسألة: وهو ما يحصل أحيانًا من بعض الناس من أنهم يقولون: في الوسمي(٢) - مثلًا - يأتي مطر، والوسم جاء معناه أنه يأتي فيه مطر، ونجم سُهيل طلع، فسيحصل كذا، ونحو ذلك، فهذا القول بما علمتَ له حالان:

الحالة الأولى: أن يقول ذلك لأجل أن النجم أو البرج الذي أتى هو زمنٌ جعل الله سنته فيه أنه يأتي فيه المطر، فإذا كان هذا القول بأن الوسم

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن (١/ ٤١٦).

(٢) قَالَ اللَّيْث: (إِنَّمَا سُمِّي الوَسْمِيُّ من الْمَطَر وَسْمِيًّا لأنَّه يَسِم الأَرْض بالنبات، فيُصَيِّر فِيهَا أثرا فِي أوّل السنَة. وأرضٌ مَوْسومة: أصابَها الوَسْمِيّ، وَهُوَ مطرٌ يكون بعد الخَرَفِيّ فِي البَرْد). انظر تهذيب اللغة (١٣/ ٧٧)، ولسان العرب (١٢/ ٦٣٦)، ومقاييس اللغة (٦/ ١١٠).

جاء، معناه: هذا وقت المطر، وإن شاء الله يأتي مطر، ونحو ذلك، فهذا جَعْلٌ للوسم زمنًا، وهذا جائز.

الحالة الثانية: إذا قال في ذلك: الوسم جاء؛ سيأتي المطر، أو طلع النجم الفلاني؛ سيأتينا كذا وكذا، بجعل هذا الفصل، أو ذلك البرج، أو ذلك النجم سببًا، فهذا كفرٌ، ونسبةٌ للنعمة لغيرِ الله، واعتقاد تأثير أشياء لا تأثير لها.

فينبغي أن يُفرَّق بين ما يستعمله العوام فيما فيه أن المطر، والبرد، والصيف، ونحو ذلك في تعلقه بالنجوم تعلق زمن ووقت وظرف، وما بين نسبة أهل الشرك والضلال الأفعال للنجوم، إما استقلالًا، وإما على وجه التسبب.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْوَاقِعَةِ.

الثَّانِيَةُ: ذِكْرُ الْأَرْبَعِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ الْكُفْرِ فِي بَعْضِهَا.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْكُفْرِ مَا لَا يُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ.

الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ» بِسَبَبِ نُزُولِ النِّعْمَةِ.

السَّادِسَةُ: التَّفَطُّنُ لِلْإِيمَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

السَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ لِلْكُفْرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

الثَّامِنَةُ: التَّفَطُّنُ لِقَوْلِهِ: «لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وَكَذَا».

التَّاسِعَةُ: إِخْرَاجُ الْعَالِمِ لِلْمُتَعَلِّمِ الْمَسْأَلَةَ بِالِاسْتِفْهَامِ عَنْهَا، لِقَوْلِهِ: «أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟».

الْعَاشِرَةُ: وَعِيدُ النَّائِحَةِ.

❀ ❀ ❀

٣٠ - بَابُ

قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

ش: قوله: (بَابُ قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]).

لما كانت محبته سبحانه هي أصل دين الإسلام، الذي يدور عليه قطب رحاه، فبكمالها يكمل، وبنقصها ينقص توحيد الإنسان، نبه المصنف على ذلك بهذه الترجمة.

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ **الآية.**

قال في شرح المنازل: أخبر تعالى أن من أحب من دون الله شيئًا كما يحب الله تعالى، فهو ممن اتخذ من دون الله أندادًا، فهذا ند في المحبة لا في الخلق والربوبية، فإن أحدًا من أهل الأرض لا يثبت هذا الند، بخلاف ند المحبة، فإن أكثر أهل الأرض قد اتخذوا من دون الله أندادًا في الحب والتعظيم.

ثم قال تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ **وفي تقدير الآية قولان:**

أحدهما: والذين آمنوا أشد حبًا لله من أصحاب الأنداد لأندادهم وآلهتهم التي يحبونها ويعظمونها من دون الله.

وروى ابن جرير عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ **مُبَاهَاةً، وَمُضَاهَاةً لِلْحَقِّ بِالْأَنْدَادِ** ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. **مِنَ الْكُفَّارِ لِأَوْثَانِهِمْ**[١].

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٣/ ٢٧٩رقم ٢٤٠٧، ٢٤٠٨).

....

ثم روى عَنْ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ: هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ أَنْدَادُهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي عَبَدُوا مَعَ اللَّهِ يُحِبُّونَهُمْ كَمَا يُحِبُّ الَّذِينَ آمَنُوا اللَّهَ، وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ مِنْ حُبِّهِمْ هُمْ آلِهَتَهُمْ. انتهى(١).

والثاني: والذين آمنوا أشد حبًا لله من المشركين بالأنداد لله؛ فإن محبة المؤمنين خالصة، ومحبة أصحاب الأنداد قد ذهبت أندادهم بقسط منها، والمحبة الخالصة أشد من المشتركة. والقولان مرتبان على القولين في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ فإن فيها قولين أيضًا:

أحدهما: يحبونهم كما يحبون الله. فيكون قد أثبت لهم محبة الله، ولكنها محبة أشركوا فيها مع الله تعالى أندادهم.

والثاني: أن المعنى يحبون أندادهم كما يحب المؤمنون الله، ثم بين تعالى أن محبة المؤمنين لله أشد من محبة أصحاب الأنداد لأندادهم.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يرجح القول الأول، ويقول: إنما ذموا بأن شركوا بين الله وبين أندادهم في المحبة، ولم يخلصوها لله كمحبة المؤمنين له.

وهذه التسوية المذكورة في قوله تعالى حكاية عنهم، وهم في النار أنهم يقولون لآلهتهم وأندادهم، وهي محضرة معهم في العذاب: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]، ومعلوم أنهم ما سووهم برب العالمين في الخلق والربوبية، وإنما سووهم

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٣/ ٢٨٠رقم ٢٤١٠).

....

به في المحبة والتعظيم، وهذا أيضًا هو العدل المذكور في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] أي: يعدلون به غيره في العبادة، التي هي المحبة والتعظيم.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وهذه تسمى آية المحنة.

قال بعض السلف: ادعى قوم محبة الله، فأنزل الله تعالى آية المحنة: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ إشارة إلى دليل المحبة وثمرتها وفائدتها، فدليلها وعلامتها: اتباع الرسول ط، وفائدتها وثمرتها محبة المرسل لكم، فما لم تحصل منكم المتابعة، فمحبتكم له غير حاصلة، ومحبته لكم منتفية.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ﴾ [المائدة: ٥٤] ذكر لها أربع علامات:

أحدُها: أنهم أذلة على المؤمنين، قيل: معناه أرقاء، رحماء، مشفقين، عاطفين عليهم، فلما ضمن أذلة هذا المعنى، عداه بأداة على.

قال عطاء رحمه الله: للمؤمنين كالولد لوالده وكالعبد لسيده، وعلى الكافرين كالأسد على فريسته: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [الفتح: ٢٩].

العلامة الثالثة: الجهاد في سبيل الله بالنفس واليد والمال واللسان. وذلك تحقيق دعوى المحبة.

....

العلامة الرابعة: أنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم. وهذه علامة صحة المحبة، فكل محب أخذه اللوم على محبوبه، فليس بمحب على الحقيقة.

وقال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فذكر المقامات الثلاثة: الحب - وهو ابتغاء القرب إليه، والتوسل إليه بالأعمال الصالحة -، والرجاء، والخوف يدل على أن ابتغاء الوسيلة أمر زائد على رجاء الرحمة وخوف العذاب.

ومن المعلوم قطعًا أنه لا يتنافس إلا في قرب من يحب قربه، وحب قربه تبع لمحبة ذاته، بل محبة ذاته أوجبت محبة القرب منه.

وعند الجهمية والمعطلة: ما من ذلك كله شيء، فإنه عندهم لا تقرب ذاته من شيء، ولا يقرب من ذاته شيء، ولا يحب، فأنكروا حياة القلوب، ونعيم الأرواح، وبهجة النفوس، وقرة العيون، وأعلى نعيم الدنيا والآخرة؛ ولذلك ضربت قلوبهم بالقسوة، وضرب دونهم ودون الله حجاب على معرفته ومحبته، فلا يعرفونه، ولا يحبونه، ولا يذكرونه إلا عند تعطيل أسمائه وصفاته، فذكرهم أعظم آثامهم وأوزارهم، بل يعاقبون من يذكره بأسمائه وصفاته ونعوت جلاله، ويرمونهم بالأدواء التي هم أحق بها وأهلها.

وحسب ذي البصيرة وحياة القلب ما يرى على كلامهم من القسوة

....

والمقت والتنفير عن محبة الله تعالى ومعرفته وتوحيده والله المستعان[1].

وقال رحمه الله أيضًا: لا تحد المحبة بحد أوضح منها، فالحدود لا تزيدها إلا خفاء.

فحدها وجودها، ولا توصف المحبة بوصف أظهر من المحبة، وإنما يتكلم الناس في أسبابها وموجباتها وعلاماتها وشواهدها وثمراتها وأحكامها.

وأجمع ما قيل في ذلك: ما ذكره أبو بكر الكتاني عن الجنيد.

قال أبو بكر: جرت مسألة في المحبة بمكة - أعزها الله في أيام الموسم -، فتكلم الشيوخ فيها، وكان الجنيد أصغرهم سنًّا، فقالوا: هات ما عندك يا عراقي، فأطرق رأسه، ودمعت عيناه، ثم قال: عبد ذاهب عن نفسه، متصل بذكر ربه، قائم بأداء حقوقه، ناظر إليه بقلبه، أحرق قلبه أنوار هيبته، وصفا شرابه من كأس مودته، وانكشف له الحياء من أستار غيبه، فإن تكلم فبالله، وإن نطق فعن الله، وإن تحرك فبأمر الله، وإن سكن فمع الله، فهو لله وبالله ومع الله. فبكى الشيوخ، وقالوا: ما على هذا مزيد، جبرك الله يا تاج العارفين.

وذكر رحمه الله: أن الأسباب الجالبة للمحبة عشرة:

أحدهما: قراءة القرآن بالتدبر والتفهم لمعانيه وما أريد به.

الثاني: التقرب إلى الله تعالى بالنوافل بعد الفرائض.

---

(١) انظر: مدارج السالكين شرح منازل السائرين (٣/ ٢٠-٢٣).

....

الثالث: دوام ذكره على كل حال باللسان والقلب والعمل والحال، فنصيبه من المحبة على قدر هذا.

الرابع: إيثار محابه على محابك عند غلبات الهوى.

الخامس: مطالعة القلب لأسمائه ومشاهدتها وتقلبه في رياض هذه المعرفة وميادينها.

السادس: مشاهدة بره وإحسانه ونعمه الظاهرة والباطنة.

السابع: - وهو أعجبها - إنكسار القلب بين يديه.

الثامن: الخلوة وقت النزول الإلهي وتلاوة كتابه، ثم ختم ذلك بالاستغفار والتوبة.

التاسع: مجالسة المحبين الصادقين، والتقاط أطايب ثمرات كلامهم، ولا تتكلم إلا إذا ترجحت مصلحة الكلام، وعلمت أن فيه مزيدًا لحالك ومنفعة لغيرك.

العاشرة: مباعدة كل سبب يحول بين القلب وبين الله عز وجل.

فمن هذه الأسباب العشرة وصل المحبون إلى منازل المحبة، ودخلوا على الحبيب[(١)].

---

(١) انظر: مدارج السالكين شرح منازل السائرين (٣/ ٩، ١٦-١٨).

الشرح:

هذا الباب والأبواب التي بعده شروع من الإمام الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في ذكر العبادات القلبية، وما يجب من أن تكون تلك العبادات لله عز وجل، فهذا في ذكر واجبات التوحيد ومكملاته، وبعض العبادات القلبية، وكيف يكون إفراد الله عز وجل بها.

وابتدأها بباب المحبة، وأن العبد يجب أن يكون الله عز وجل أحب إليه من كل شيء، حتى من نفسه، وهذه المحبة المراد منها محبة العبادة، وهي المحبة التي فيها تعلق بالمحبوب، بما يكون معه امتثال للأمر رغبة واختيارًا ورغب إلى المحبوب، واجتناب النهي رغبة واختيارًا.

فمحبة العبادة هي المحبة التي تكون في القلب، يكون معها الرغب والرهب، يكون معها الطاعة، يكون معها السعي في مراضي المحبوب، والبعد عما لا يحب المحبوب، والموحد ما أتى للتوحيد إلا بشيء وقر في قلبه من محبة الله عز وجل؛ لأنه دلته ربوبية الله عز وجل، وأنه الخالق وحده، وأنه ذو الملكوت وحده، وأنه ذو الفضل والنعمة على عباده وحده: من أنه محبوب، وأنه يجب أن يُحَب، وإذا أَحَب العبد ربه، فإنه يجب عليه أن يوحده بأفعاله، أن يوحد الله بأفعاله، أي: أفعال العبد حتى يكون محبًا له على الحقيقة؛ لذلك نقول: المحبة التي هي من العبادة هي المحبة التي يكون فيها اتباع للأمر والنهي، ورغب ورهب.

ولهذا قال طائفة من أهل العلم: المحبة المتعلقة بالله ثلاثة أنواع:

النوع الأول: محبة الله على النحو الذي وصفنا، وهذا نوع من العبادات الجليلة، ويجب إفراد الله عز وجل بها.

النوع الثاني: محبة في الله، وهو أن يحب الرسل في الله - عليهم

الصلاة والسلام -، وأن يحب الصالحين في الله، يحب في الله، ويبغض في الله.

النوع الثالث: محبة مع الله، وهذه محبة المشركين لآلهتهم، فإنهم يحبونها مع الله عز وجل، فيتقربون إلى الله رغبًا ورهبًا؛ نتيجة محبة الله، ويتقربون إلى الآلهة رغبًا ورهبًا؛ نتيجة لمحبتهم لتلك الالهة، ويتضح المقام بتأمل حال المشركين، وعبدة الأوثان، وعبدة القبور في مثل هذه الأزمنة، فإنك تجد المتوجه لقبر الولي في قلبه من محبة ذلك الولي وتعظيمه، ومحبة سدنة ذلك القبر ما يجعله في رغب ورهب، وفي خوف وطمع، وفي إجلال حين يعبد ذلك الولي، أو يتوجه إليه بأنواع العبادة لأجل تحصيل مطلوبه، فهذه هي محبة العبادة التي صرْفُها لغير الله عز وجل شرك أكبر به، بل هي عماد الدين، بل هي عماد صلاح القلب، فإن القلب لا يصلح إلا بأن يكون محبًا لله عز وجل، وأن تكون محبته لله (أعظم من كل شيء، فالمحبة - محبة الله وحده يعني: محبة العبادة - هذه من أعظم أنواع العبادات، وإفراد الله بها واجب، والمحبة مع الله محبة العبادة هذه شركية، من أحب غير الله عز وجل معه محبة العبادة، فإنه مشرك الشرك الأكبر بالله عز وجل.

هذه الأنواع الثلاثة هي المحبة المتعلقة بالله، أما النوع الثاني من أنوع المحبة، وهي المحبة المتعلقة بغير الله من جهة المحبة الطبيعية، وهذا أَذِنَ فيه الشرع وجائز؛ لأن المحبة فيها ليست محبة العبادة والرغب والرهب الذي هو من العبادة، وإنما هي محبة للدنيا، وذلك كمحبة الوالد لولده، والولد لوالده، والرجل لزوجته، والأقارب لأقربائهم، والتلميذ لشيخه، والمعلم لأبنائه، ونحو ذلك من الأحوال، هذه محبة طبيعية، لا بأس بها، بل الله عز وجل جعلها غريزة.

(**بَابُ قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾** [البقرة: ١٦٥]).

أندادًا يعني أشباهًا ونظراء وأكفاء، يعني: يساوونه في المحبة؛ لهذا قال: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ وأحد وجهي التفسير في قوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ يعني: يحب المشركون الأنداد كحبهم لله.

والوجه الثاني من التفسير: أن قوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ معناه: يحب المشركون الأنداد كحب المؤمنين لله.

والوجه الأول أظهر، والكاف فيه هنا في قوله: ﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ بمعنى: مثل، يعني: يحبونهم مثل حب الله، وهي كاف المساواة، ومثلية المساواة، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ مخبرًا عن قول أهل النار: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٩].

قال العلماء: سووهم برب العالمين في المحبة، بدليل هذه الآية، ولم يسووهم برب العالمين في الخلق، والرزق،وأفراد الربوبية.

وجه الاستدلال من الآية ومناسبتها للباب ظاهرة: في أن التشريك في المحبة منافٍ لكلمة التوحيد، منافٍ للتوحيد من أصله، بل حكم الله عليهم بأنهم اتخذوا أندادًا من دون الله، ووصفَهم بأنهم اتخذوا الأنداد في المحبة، والمحبة مُحَرِّكَة، وهي التي تبعث على التصرفات، فإذًا هنا فيه ذكر للمحبة، والمحبة نوع من أنواع العبادة، ولَمَّا لم يفردوا الله بهذه العبادة، صاروا متخذين أندادًا من دون الله، وهذا معنى التوحيد ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

قَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

ش: أمر الله نبيه ﷺ أن يتوعد من أحب أهله وماله وعشيرته وتجارته ومسكنه، فآثرها - أو بعضها - على فعل ما أوجبه الله عليه من الأعمال التي يحبها الله تعالى ويرضاها: كالهجرة، والجهاد، ونحو ذلك.

قال العماد ابن كثير رحمه الله: أَيْ: إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾ أَيْ: فَانْتَظِرُوا مَاذَا يَحِلُّ بِكُمْ مِنْ عِقَابِهِ.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»(١) (٢).

فلا بد من إيثار ما أحبه الله من عبده وأراده على ما يحبه العبد ويريده، فيحب ما يحبه الله، ويبغض ما يبغضه، ويوالي فيه، ويعادي فيه، ويتابع رسوله ﷺ كما تقدم في آية المحنة ونظائرها.

---

(١) أخرجه أحمد (٨/ ٤٤٠، ٩/ ٥١، ٣٩٥)، وأبو داود (٣٤٦٢) واللفظ له.
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ١٢٤).

الشرح:

فهذه الآية هي من جملة الآيات التي فيها ذكر عبادة المحبة لله عَزَّوَجَلَّ ، والمحبّة - أي: محبة الله عَزَّوَجَلَّ - عبادة من العبادات القلبية، التي يحبّ أن تكون في قلب المؤمن خالصة لله عَزَّوَجَلَّ وحده، بمعنى أنّ القلب لا يمكن أن يجتمع فيه حبّان، لا يمكن أن يجتمع فيه حبان: حب لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله ولدينه، وحب للدنيا، بل إمّا أن يغلب هذا، وإمّا أن يغلب هذا، إمّا مطلقًا، وإمّا مقيّدًا، بمعنى أن يغلب مطلقًا، فيكون في جميع أعماله على تقديم أمر الدنيا، وإمّا أن يكون مقيّدًا بمعنى أن يقدم أمر الدنيا وأمر نفسه - محاب نفسه - على محاب الله عَزَّوَجَلَّ في أمور مقيدة، وليس بإطلاق، الأوّل كفر، والثاني معصية، بمعنى أنه إذا قدم محباته دائمًا على ما يريده الله عَزَّوَجَلَّ ، فلم يستسلم لما يحبه الله عَزَّوَجَلَّ ويرضاه، بل يقدم دائمًا بإطلاق ما تحبه نفسه، أو ما تشتهيه نفسه على ما يحبه الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله، فإنَّ هذا كفر.

وأمّا النوع الثاني، فإنّه أيضًا كفر، ولكنه كفر نعمة، أو فسق، وخروج عن ما يحبّ، وذلك إذا كان لله عَزَّوَجَلَّ أمر في مسألة مقيدة معينة، وقدم هواه، قدم ما تشتهيه نفسه على أمر الله في تلك الواقعة المعينة، فهذا معصية من المعاصي، والله عَزَّوَجَلَّ توعد عليها بقوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

فإذًا ترك المأمورات التي أمر الله عَزَّوَجَلَّ بها، أو فعل المحرمات التي حرّمها الله عَزَّوَجَلَّ ، لا شكّ أن الباعث عليه المحبة، إذا ترك المأمورات، فبعثه على الترك محبة الدنيا ومحبة الشهوات، أو من محبة شيء من هذه الأصناف والأشياء التي ذكرت في آية براءة، وقد يفعل بعض المحرمات محبة لهذه الأشياء، ويقدّمها على أمر الله عَزَّوَجَلَّ ، فهذا ينظر فيه، فإن كان التقديم دائمًا، فإنّه يعد ذلك من فاعله كفرًا، وإن كان التقديم في حال دون

حال، في بعض دون بعض، يعني قدمها وهو يعلم ويعتقد أنّ ما أمر الله عَزَّوَجَلَّ به هو الواجب، لكن قدّم محابه، قدم محاب النفس لشيء غلبه، فهذا من جنس سائر المعاصي.

والمقصود بالمحبّة التي هي العبادة النوع الأول، التي صرفها لغير الله عَزَّوَجَلَّ شرك، وذلك كما قرّره شيخ الإسلام في رسالته العظيمة: (قاعدة في المحبة)[١] المحبة هي التي تنشئ الأفعال والحركات، فالعبد الذي يحب الله عَزَّوَجَلَّ والدار الآخرة إذا قام في قلبه ذلك، نشأ عنه أفعال تقرّبه من الله عَزَّوَجَلَّ والدار الآخرة، الذي يحب الجنة يفعل الأفعال التي تقربه إليها، الذي يحبّ الله يفعل الأفعال التي يرضى الله عَزَّوَجَلَّ عنها، ويبتعد عن الأفعال التي يسخطها الله عَزَّوَجَلَّ ، كذلك الّذي يحب الدنيا يفعل أفعالًا هي لأجل الدنيا.

فإذًا المحبة إذا قامت في القلب، نشأ عنها أعمال، فالأعمال مترجمة للمحبة التي في القلب، المحبة إذا كانت خالصة في القلب معنى ذلك أنّه يتابع أمر الله عَزَّوَجَلَّ وأمر رسوله دائمًا، فإذا خلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا، دلّ ذلك على أنّ في قلبه محبة لله، ولكنه أيضًا أحب الدنيا، وقدمها في بعض الأمور، فهذا من جنس المعاصي، وأمّا المحبة التي يفعلها لغير الله: محبته إمّا للأوثان، أو للمعبودات من غير الله، أو محبّته للدنيا بحيث لا يستجيب لأمر الله عَزَّوَجَلَّ ، ولأمر رسوله ﷺ في كلّ الأمور، في أي أمر لا يستجيب، لا في أصل الدين، وكذلك في الأعمال - في الصلاة وفي غيرها - لا يستجيب، إنّما يقدّم محاب النفس على محاب الله عَزَّوَجَلَّ ، فهذا كفر بالله عَزَّوَجَلَّ وشرك في المحبة.

هذه الآية فيها بيان أنّ هذه الأشياء التي ذُكرت لا يجوز تقديمها على

(١) انظر: قاعدة في المحبة (ص١٣).

ما يحبّ الله عزّ وجلّ وما يحبّه رسوله ﷺ، بل إذا كانت هذه الأشياء المذكورة في قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ إلى آخر الآية، قال في آخرها: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾ [التوبة: ٢٤] إذا كانت هذه الأشياء أحبّ، فمعناه أنّه سيترك ما أمر الله لهذه الأشياء، ولو كان الله ورسوله أحبّ في قلبه، لقدم أمر الله وأمر رسوله على هذه الأشياء، وكذلك ما ورد في الحديث الحسن، الذي رواه أبو داوود وغيره، قال رسول الله ﷺ فيه: «**إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالعَيْنَةِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ**»، «**رَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ**». هذا موقع الشاهد، «**رَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ**» يعني: صار الزرع أربى عندكم من الجهاد، وصار الزرع أحبّ عندكم من الجهاد، «**وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ الله عَلَيْكُمْ ذُلًّا**» يعني: هذه عقوبة؛ لأنّه قدم محاب نفسه، وقدم راحة بدنه على أمر الله، فالله عزّ وجلّ أمره بالجهاد - يعني: العيني أو الكفائي -، ولم يفعله الناس، فمعنى ذلك أنّهم فعلوا معصية من المعاصي، وهذه المعصية يعاقب عليها، جاءت العقوبة بالذلّ، و«**سَلَّطَ الله عَلَيْكُمْ ذُلًّا لاَ يَنْزِعُهُ عَنْكُمْ حَتَّى تُرَاجِعُوا دِينَكُمْ**»، أو «**تُرَاجِعُوا أَمْرَ دِينِكُمْ**»، وهذه المراجعة بالنظر في المحبة، وتقديم محاب الله على محاب النفس، هذه المحبة يغلط فيها كثيرون من جهة أنّ المحبة - التي هي العبادة، وصرفها لغير الله عزّ وجلّ شرك - هذه يترجم عنها بالأعمال، ومن هذه الجهة وقع الغلط، من غلط في وصمه لبعض الناس بالشرك أو الكفر من جهة النظر في الأعمال، فالمحبة عمل قلبي، ينشأ عنه أعمال. فإذًا يسير الحكم على الشخص من جهة النظر في الأعمال، لا من جهة دلالة الأعمال على المحبة، لأنّ المحبة أمر قلبي، قد يفعل أعمالًا، وهو في قلبه يعتقد أنّه عاص، يعتقد أنّه مخالف، يعتقد أنّه لم يوافق الله عزّ وجلّ في أمره، بل خالفه وعصاه، فهذا يعني أنّه في قلبه عدم إصرار على ذلك، يعني على تقديم محابّ النفس على محاب الله ورسوله.

فإذًا هذه المحبة - التي هي العبادة - هي نعم عبادة، ومن صرفها لغير الله ﷻ أشرك - كما ذكرنا من قبل -، لكن ذلك في محبة العبادة التي ينشأ عنها التشريك مع الله ﷻ ؛ لأنّ المحبة لها ترجمة، لها آثار، لها عمل، فإذا صارت المحبة نشأ عنها الشرك بالله ﷻ ، فنعلم أنّها محبة شركية، إذا نشأ عمّا في القلب عملٌ صالحٌ وآخر سيئٌ، علمنا أنَّ المحبة مخلوطة، فيه محبة الله، وفيه محبة للدنيا، إذا نشأ عن قلبه محبة للدنيا، ونشأ عن هذه المحبة التي للدنيا أن يترك أمر الدين تمامًا، فهذا ناقض من نواقض الإسلام.

مثل ما ذكر الشيخ ﵀ في نواقض الإسلام العشرة، فقال: (**العاشر: الإعراض عن دين الله لا يتعلّمه ولا يعمل به**)[1]، يعني: كلّيًا، لا يتعلمه بالكلية، ولا يعمل به بالكلية، فهذا لا شكّ الإعراض، هذا كفر، ومنشأ هذا الإعراض محبة الدنيا الخالصة، ليس في قلبه محبة لله وللدار الآخرة؛ لأنَّ الّذي في قلبه نوع محبة لله يعمل بقدر تلك المحبة، بقدر المحبة يعمل، فإذا وقع في قلبه محبة للدنيا، عمل للدنيا بقدر ما فيه، ولذلك ترى الناس منهم الحريص على الطاعة، ومنهم غير الحريص على الطاعة، سبب الحرص على الطاعة محبة للدار الآخرة، محبته لله، محبته للجنة، خوفه من النار. الآخر الذي لا يحرص على الطاعة سببها أنّه ليس في قلبه محبة خالصة قوية، بحيث أنّه تحمله على العمل لله وللدار الآخرة، بل محبته للدنيا، فانصرف عن الآخرة؛ لضعف محبتها في نفسه إلى الدنيا، لقوة محبتها في نفسه.

فإذًا المقام هنا في هذه الآية وفي الحديث من جهة الكفر وغيره فيه تفصيل، هو الذي وصفته هنا.

---

(١) انظر: مجموع مؤلفات الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ﵀ (٣/ ١١٨).

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ، وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». أَخْرَجَاهُ(١).

ش: قوله: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ» أي: الإيمان الواجب، والمراد كماله، حتى يكون الرسول أحب إلى العبد من ولده ووالده والناس أجمعين، بل ولا يحصل هذا الكمال إلا بأن يكون الرسول أحب إليه من نفسه؛ كما في الحديث: «أَنْ عُمَرَ ابْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّك الآنَ، وَاللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ: الآنَ يَا عُمَر» رَوَاهُ البُخَارِيُّ(٢).

فمن قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد الكمال الواجب الذي يذم تاركه، ويعرض للعقوبة، فقد صدق، وإن أراد أن المنفي الكمال المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله ﷺ. قاله شيخ الإسلام رحمه الله.

فمن ادعى محبة النبي ﷺ بدون متابعة وتقديم قوله على قول غيره، فقد كذب؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧]، فنفى الإيمان عمن تولى عن طاعة الرسول ﷺ، لكن كل مسلم يكون محبًا بقدر ما معه من

---

(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).
(٢) أخرجه البخاري (٦٦٣٢).

....

الإسلام، وكل مسلم لا بد أن يكون مؤمنًا، وإن لم يكن مؤمنًا الإيمان المطلق؛ لأن ذلك لايحصل إلا لخواص المؤمنين.

قال شيخ الإسلام ﷺ: (فَعَامَّةُ النَّاسِ إذَا أَسْلَمُوا بَعْدَ كُفْرٍ، أَوْ وُلِدُوا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْتَزَمُوا شَرَائِعَهُ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الطَّاعَةِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهُمْ مُسْلِمُونَ وَمَعَهُمْ إيمَانٌ مُجْمَلٌ، وَلَكِنَّ دُخُولَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ إلَى قُلُوبِهِمْ إنَّمَا يَحْصُلُ شَيْئًا فَشَيْئًا إنْ أَعْطَاهُمْ اللَّهُ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَكَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ لَا يَصِلُونَ لَا إلَى الْيَقِينِ وَلَا إلَى الْجِهَادِ، وَلَوْ شُكِّكُوا لَشَكُّوا، وَلَوْ أُمِرُوا بِالْجِهَادِ لَمَا جَاهَدُوا، وَلَيْسُوا كُفَّارًا وَلَا مُنَافِقِينَ بَلْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنْ عِلْمِ الْقَلْبِ وَمَعْرِفَتِهِ وَيَقِينِهِ مَا يَدْرَأُ الرَّيْبَ وَلَا عِنْدَهُمْ مِنْ قُوَّةِ الْحُبِّ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ مَا يُقَدِّمُونَهُ عَلَى الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَهَؤُلَاءِ إنْ عَرَفُوا مِنْ الْمِحْنَةِ وَمَاتُوا دَخَلُوا الْجَنَّةَ. وَإِنْ أُبْتُلُوا بِمَنْ يُورِدُ عَلَيْهِمْ شُبُهَاتٍ تُوجِبُ رَيْبَهُمْ فَإِنْ لَمْ يُنْعِمْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِمَا يُزِيلُ الرَّيْبَ وَإِلَّا صَارُوا مُرْتَابِينَ وَانْتَقَلُوا إلَى نَوْعٍ مِنْ النِّفَاقِ) انتهى[1].

وفي هذا الحديث: أن الأعمال من الإيمان؛ لأن المحبة عمل القلب.

وفيه: أن محبة الرسول ﷺ واجبة، تابعة لمحبة الله، لازمة لها، فإنها لله ولأجله، تزيد بزيادة محبة الله في قلب المؤمن، وتنقص بنقصها، وكل من كان محبًا لله، فإنما يحب في الله ولأجله، كما يحب الإيمان والعمل الصالح.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧١).

....

وهذه المحبة ليس فيها شيء من شوائب الشرك، كالاعتماد عليه ورجائه في حصول مرغوب منه، أو دفع مرهوب منه، وما كان فيها ذلك، فمحبته مع الله؛ لما فيها من التعلق على غيره، والرغبة إليه من دون الله، فبهذا يحصل التمييز بين المحبة في الله ولأجله، التي هي من كمال التوحيد، وبين المحبة مع الله، التي هي محبة الأنداد من دون الله؛ لما يتعلق في قلوب المشركين من الإلهية، التي لا تجوز إلا لله وحده.

الشرح:

هذا الحديث من الأحاديث التي فيها نفي كمال الإيمان: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ، وَوَلَدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**».

ومثله قوله: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ الله وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا**»[(١)]، ونحو ذلك من الأحاديث التي فيها نفي الإيمان، فإنَّ نفي الإيمان في الأصل قد يكون لنفي الإيمان الّذي يجب على المرء، وذلك بسبب تركه لخصلة من الخصال الواجبة، وقد يكون لنفي الإيمان المستحبّ؛ لأنّ خصال الإيمان منها الواجب، ومنها المستحبّ، **يقول شيخ الإسلام فيما ذكر هنا**: إنَّ ما نفي فيه الإيمان في الكتاب والسنة، فإنّما يراد به نفي كمال الإيمان الواجب.

يعني: أنَّه وإن كان نفيًا للكمال، لكن ما نفي في الكتاب والسنة، الإيمان فيه من الخصال بسبب الخصال عن بعض الناس، فإنَّ هذا يدلّ

(١) أخرجه أحمد (٢٠/ ٣٩٧، ٢١/ ٣٨٧).

على أنَّ هذه الخصلة واجبة، ولهذا عدوا الخصال التي نفي لأجل تركها الإيمان أنَّها من الكبائر، فمثلًا تقديم محبة النفس على محبة الرسول ﷺ هذه كبيرة، بل الواجب على العبد أن يقدم محبة النبي ﷺ على محبة نفسه، مثل ما قال لعمر رضي الله عنه للنبي ﷺ: «**يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّك الآنَ، وَاللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ: الآنَ يَا عُمَر**»، ولهذا ذكر العلماء أنّ من حدّ الكبيرة التي ينفى فيها الإيمان في النصوص؛ كما جاء في نظم ابن عبد القوي للكبائر بقوله في تعريف الكبيرة: جمع في منظومته الطويلة في الآداب قول الإمام أحمد، وإضافة ابن تيمية، وذكر تعريفًا للكبائر، فقال[1] [2]:

فَمَا كَانَ فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنَا أَوْ تَوَعُّدٌ بِأُخْرَى فَسَمِ كُبْرَى عَلَى نَصِ أَحْمَدَ

وَزَادَ حَفِيدُ الْمجْدِ أَوْ جَاءَ وَعِيدُهُ بِنَفْيٍ لإِيمَانٍ وَلَعْنٍ لِمُبْعَدِ

فإذًا نفي الإيمان في النصوص يدلّ على أنّ الفعل الذي بسببه نفي الإيمان أنَّه كبيرة «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ كذا...**»، هذا نفي لكمال الإيمان الواجب، يعني: معصية، وبعض العلماء ينازع في كونه كبيرة، ويقول: هو معصية من المعاصي، لكن ليس من الكبائر، وذلك لأجل مجيئه في الحديث «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»، ولهذا منع قوم من أهل العلم أن يحمل على أنَّه كبيرة؛ لأنَّ هذا من الأمور

---

(١) انظر: منظومة الآداب لابن عبد القوي (ص٤٩٣)، وراجع غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب للسفاريني (١/ ٢٨٧).

(٢) هو العلامة شمس الدين محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي الصالحي الحنبلي أبو عبد الله ولد سنة ثلاثين وستمائة، قال الذهبي: كان حسن الديانة دمث الأخلاق كثير الإفادة مطرحًا للتكلف. توفي سنة ٦٩٩هـ. انظر: الوافي بالوفيات (٣/ ٢٢٨)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٥٢).

التي يتخلّف عنها أكثر الأمة، والقول بأنّها من الكبائر، هذا يحتاج إلى دليل أخصّ من ذلك.

المقصود نفي الإيمان عند شيخ الإسلام هو دليل على أنَّه كبيرة، ومنعه قوم، ودلّ عليه قول ابن عبد القوي: (**وزاد حفيد المجد**). يعني: أنَّه زادها، أو تفرّد بها، وتوبع عليها طبعًا بعد ذلك.

وَزَادَ حَفِيدُ الْمجْدِ أَوْ جَاءَ وَعِيدُهُ   بِنَفْيٍ لإِيمَانٍ وَلَعْنٍ لِمُبْعَدِ

القسم الثاني: يعني في الأصل نفي الإيمان المستحبّ، وهذا كما قال شيخ الإسلام لم يقع في الكتاب والسنة، لكن قد يقال أنّه وقع في مثل هذا الحديث الّذي هو حديث: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»، كما قاله طائفة من أهل العلم، يعني: الإيمان المستحبّ، بمعنى: أنّ هذا إذا تركه، انتفى كمال الإيمان، لكن لا يعد معصية يؤاخذ عليها إن كان كذلك أجر، ولم يكن كذلك، فإنّه لا يعاقب، على اختيار طائفة، هنا الشاهد من ذلك أنّ المحبة يجب أن تقدم، محبة الله عز وجل ومحبة رسوله يجب أن تقدّم، وتقديمها يكون بالاتباع، اتباع ما أمر الله عز وجل به وما أمر به رسوله ﷺ، والانتهاء عن ما نهى الله عز وجل عنه، أو نهى عنه رسوله ﷺ، كما قال عز وجل: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١] المحبة الإيمانية التي هي العبادة، يجب أن تكون خالصة لله، يعني: أنّه إنّما يجب لذاته الله عز وجل، المحبة عبادة، فتكون خالصة لله، في معنى أنّه لا شيء يحب لذاته في قلب المسلم إلّا الله عز وجل، هو الذي يحب لذاته، وأمّا غيره عز وجل، فإنّ محبته تابعة لمحبة الله عز وجل، قال شيخ الإسلام في (**قاعدة في المحبة**) قال: حتى محبة الرسول ﷺ ليست لذاته، بل لأجل أنّ الله عز وجل أمر العباد بحبه، فمحبة الله خالصة له لذاته عز وجل، ليس لسبب آخر، وأمّا محبة الخلق، فإنّها تبع

لمحبة الله، يعني: فما كان الله عَزَّوَجَلَّ أذن بمحبته، فإنّه يحب، وما لم يأذن بمحبته، فلا يجوز أن يحبّ، وهذا معنى كون المحبة في الله ولله، ومن أجل الله، تابعة لمحبة الله، فهذه محبة ليست مستقلة، وإنّما هي تابعة، بخلاف محبة المشركين للآلهة، للأنداد، للمقبورين، للأولياء، الذين يعتقدون فيهم للسادة المشاهد، ونحو ذلك، فإنّها محبة ليست تابعة، وإنّما هي محبة استقلالية، ولهذا ليست في الله ولا لله، ولا من أجل الله، وإن ادعوا ذلك، وإنّما هي استقلالًا لذاته؛ فإنّه يحبه لذاته؛ لأنَّه يعتقد أنّه ينفعه ويضره، والناس جبلوا على أنّهم إنّما يحبون من ينفعهم، يُحَبُّ الشيء لأنَّه يجلب له خير، أو يدفع عنه شر، يحب الأشياء للمصلحة، ما يحبّ الشيء لغير مصلحة، هو يحب الأشياء لأجل أنّ له مصلحة فيها، والذي يجب أن يحبّ لهذا الغرض هو الله عَزَّوَجَلَّ ؛ لأنَّه هو الذي يأتي بالخيرات، وهو الذي يدفع عن العبد المساوئ، الله عَزَّوَجَلَّ هو صاحب الخير والنعمة على العبد، وهو الذي يدفع النقم على العبد: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

فإذًا المحبة الخالصة الذاتية هي لله عَزَّوَجَلَّ ، فلا شيء يحبّ لذاته المحبة المأذون بها شرعًا إلّا الله عَزَّوَجَلَّ ، وأمَّا غيره عَزَّوَجَلَّ ، فإنَّه لا يحبّ لذاته، ولو حُبّ لذاته استقلالًا، صار شركًا في المحبة، فإنَّما محبة الأشياء تبع لمحبة الله عَزَّوَجَلَّ ، والرسول ﷺ أحبّه من اتبعه؛ لأنَّه جاء من عند الله، وصارت محبته واجبة؛ لأنَّه رسول من عند الله عَزَّوَجَلَّ ، وصارت محبته قربة من القرب، التي يتقرّب العباد بها إلى الله عَزَّوَجَلَّ ؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أوجبها، فمحبة الرسول ﷺ من محبة الله، ولأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أمر بذلك.

كذلك محبة العبد للأمور، إذا أحبّ ما أحبّ في الدنيا، فإنَّما هو لأجل أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أذن بذلك، فإذا أحبّ المرء لا يحبه إلّا لله، فهذا لأجل

أنَّه آمن بالله، محبة المسلم لأخيه المسلم في الله ولله، ليست لذات المسلم، ولكن لأنَّه قام بهذا الجسد الإيمان بالله، ولهذا الأجساد لا عبرة بها، لو هذا المسلم الذي أحبّه، وصار في قلبه له القدر العظيم ارتدّ، تنقلب المحبة عداوة في لحظة؛ وذلك لأنَّ المحبة ليست لذاته، وإنّما هي لما قام في قلبه من حب الله، وحب رسوله ﷺ، هذا من جهة. الجهة الأخرى محبة المشركين لآلهتهم، أو لمن يعتقدون فيهم، هذه محبة حقيقتها أنّها ذاتية، والدليل على ذلك أنّ الله ﷻ لم يأذن بأن يحبوا المحبة التي ينتج عنها أن يتقرب إليهم بأنواع القربات التي لا تصلح إلّا لله، هو يحب الصالح، يقول: أنا أحبه في الله، محبتك له في الله ولله معناها: أنّك في هذه المحبة متابع لأمر الله وأمر رسوله ﷺ، وهذه المحبة التي تزعم أنّها في الله ولله إنّما صارت جائزة ومعتبرة شرعًا، ومأذونًا بها، ومأجورا أنت عليها، إذا لم يكن فيها ومن ورائها مخالفة لأمر الله وأمر رسوله، لكن الواقع المشرك تبعت محبته أنواع من التوجهات لهذه الآلهة، فإذًا صارت المحبة، وإن ادعى أصحاب المحبة للأولياء أنّها في الله ولله، أحبه لأنّه ولي الله، أحبه لأنه مجاهد في سبيل الله، هذه المحبة إذا نتج عنها عمل لهذا المقبور، معناه أنّها لم تكن في الله، وإنّما هي مضادة لأمر الله، لكن إذا أحبّ كما يحب المسلمون الصحابة ﵃، أوكما يحبون علماءهم الموتى، لكن لا يتصرفون لهم بشيء، هذه تكون في الله؛ لأنّها تابعة لأمر الله، لكن لو توجه بشيء لهم هنا خرجت عن كونها في الله إلى كونها له خالصة ذاتًا؛ لأنّها مخالفة لما أمر الله ﷻ به.

هو يريد بهذا الكلام الذي سبق جميعًا التفريق بين المحاب التي هي تابعة لمحبة الله ومحبة المشركين لآلهتهم، فالمحبة الخالصة لله هذه واجبة، محبة خالصة لله ﷻ لذاته ﷻ، محبة النبي ﷺ، محبة المسلمين، محبة

المؤمنين، هذه تبع، ليست ذاتية، لذلك ينتج عنها أفعال هي مأمور بها شرعًا، ولا يمكن لو خالف في ذلك لصارت محبة غير شرعية، فهذا الفرق مهم بين المحبة التي أذن الله عز وجل بها من المسلم لإخوانه المسلمين، والمحبة التي لم يأذن الله عز وجل بها من الناس للآلهة والمقبورين والأولياء، ونحو ذلك.

ومحبة المسلم للمسلم جائزة، وأمّا محبة المشركين لآلهتهم، فهي عبادة صرفت لغير الله، السبب لأنّ محبة المسلم للمسلم أو للمؤمن أو للعلماء ونحو ذلك هي تبع لمحبة الله، لم ينتج عنها فعل يخالف أمر الله، وأمّا محبة الناس للأولياء، أو للأصنام، أو للأوثان أو نحو ذلك، فهذه نتج عنها أفعال مضادة لما أمر الله عز وجل به، وهذا الفرق مهم جدًا في المحبة.

بقي أن يقال: إنّ المحبة التي تكون في قلوب المشركين لآلهتهم قد تكون مخلوطة: محبة لله، ومحبة للآلهة؛ كما قال عز وجل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، على أحد الوجهين في التفسير يعني: يحب المشركون آلهتهم كحب المشركين لله، فجعلوا المحبة مساوية للمحبة، فليس من شرط الشرك بالمحبة أن لا يكون في قلب المشرك محبة لله أصلًا، هذا ليس بصحيح، بل يكون إذا كان في قلبه محبة لله عظيمة نتج عنها عبادات عظيمة: صيام، وصلاة، وقيام، وجهاد، ونحو ذلك من الأعمال العظيمة، وقام في قلبه محبة لغير الله لذاته: للآلهة، للمقبورين، للسادة، للأولياء، نتج عنها أفعال شركية، فصار عنده شرك في المحبة؛ لأنَّ المحبة وقعت في قلبه لله، نتج عنها أعمال من الطاعات عظيمة، ووقعت في قلبه المحبة لغير الله - لهؤلاء الأولياء، ونحوهم - نتج عنها عبادات لأولئك الأولياء.

فليس من شرط الشرك في المحبة، أن تكون في قلب المشرك محبة خالصة لغير الله، هذا ليس بصحيح، وليس بمشترط، بل المشركون في عهد النبي ﷺ كانوا بنص القرآن كان فيهم محبة لله، ومحبة لغير الله، فلا يعترض على الحكم بالشرك على أولئك الذين في قلوبهم محبة لله عظيمة، نتج عنها صيام، صلاة، قيام ليل، نتج عنها جهاد، نتج عنها أمور عظيمة من أمور العبادات.

نقول: نعم، هذه الأمور لا شكّ أنها نتجت عن محبة الله، لكن ليس العبرة في الشرك أن تزول محبة الله من القلب تمامًا، بل إذا وقع تشريك في المحبة هنا حكم بالشرك.

وهذه مسألة مهمة؛ لأنَّ كثير من الناس تردّدوا في الحكم بالشرك على عبدة الأوثان والقبور؛ لأنَّ هذا وقع فيه تردد كثيرين، تردّد كثيرون في ذلك، نعم يقال: كيف تحكم بالشرك على واحد في الليل شهدناه صاحب قيام وصلاة، وفي النهار صاحب صيام، صاحب جهاد، وصاحب مقامات، كيف يكون مشركًا بمجرد أنّه يستغيث بغير الله؟! وهذه العبادات العظيمة؟ نقول: هنا العبرة ليست بهذا، العبرة لا شك القلب، إذا كان في قلب هذا محبة لله، نتج عنها هذه الأعمال العظيمة، وخوف من النار، وإقبال على الجنة، لكن وقع في قلبه أيضًا محبة لغير الله، نتج عنها أنَّه تقرب إلى ذلك الغير بأعمال، وصارت عنده محبة ذاتية لله ومحبة ذاتية لأولئك، وليست محبة أولئك في الله المأذون بها، وإنّما هي لذاته غير المأذون بها، هذا الّذي يراد تقريره فيما سبق.

وَلَهُمَا عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «لاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى...» إِلَى آخِرِهِ(٢).

ش: قوله: «ثَلاَثٌ». أي: ثلاث خصال.

قوله: «مَنْ كُنَّ فِيهِ». أي: وجدت فيه تامة.

قوله: «وَجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ». الحلاوة هنا هي التي يعبر عنها بالذوق لما يحصل به من لذة القلب ونعيمه وسروره وغذائه، وهي شيء محسوس يجده أهل الإيمان في قلوبهم.

قال السيوطي رحمه الله في التوشيح: وجد حلاوة الإيمان فيه استعارة تخييلية. شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلو، وأثبت له لازم ذلك الشيء، وأضافه إليه.

وقال النووي: معنى حلاوة الإيمان: استلذاذ الطاعات، وتحمل المشاق، وإيثار ذلك على أغراض الدنيا، ومحبة العبد لله بفعل طاعته وترك مخالفته. وكذلك الرسول ﷺ(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (١٦، ٢١)، ومسلم (٤٣).
(٢) أخرجه البخاري (٦٠٤١).
(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (٢/ ١٣).

الشرح:

هنا ذكر ما يتعلق بحلاوة الإيمان، كلام السيوطي من باب المجاز، وكلام النووي فيما سمعت تفسير للحلاوة بأثرها.

وكلا القولين ليس بصواب؛ لأنَّ كون هذا اللفظ فيه استعارة معناه أنَّ فيه مجازًا، ومعناه أن يقال: ليس للإيمان حلاوة، لأنّ المجاز عندهم والاستعارة في علم البيان من أنواع المجاز، ولها طرفان: طرف المشبه، والمشبه به، ومعنى صحة المجاز عندهم أن يصح نفيه، والنبي ﷺ يقول: «**ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ**»، فالذي يقول: إنّ حلاوة الإيمان هذا مجاز. يقول: ليست بحلاوة. لأنَّ قاعدة المجاز عندهم أنّ كل مجاز يصح نفيه؛ ولهذا منع كثير من العلماء وقوع المجاز في الكتاب، ومنعه طائفة في السنة أيضًا، ومنعه قلة في اللغة أيضًا، هنا كونه فيه استعارة معناه أنَّه تشبيه ليس حقيقة، وهذا ليس بصحيح، فإنّ العبد المؤمن يجد - ولا شكّ - في قلبه حلاوة الإيمان، هذه الحلاوة - كما ذكرت من قبل - هي شيء باطن، ويغلط الناس كثيرًا في تفسير الأشياء الباطنة، مثل ما ذكرنا في المحبة؛ حيث ذكر ابن القيم أنَّ المحبة لا يمكن أن تُفسّر بغير المحبة؛ وذلك لأنَّها عمل قلبي، كذلك الحلاوة هي عمل قلبي، أو شيء يجده المرء في قلبه، لا يغير إلّا بالحلاوة، لا يمكن أن تفسره بشيء آخر، والنبي ﷺ يقول: «**وَجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ**»، وهم يقولون: لا، ليست بحلاوة، وهذا لاشك فيه نوع اعتراض ضمني، مع أنهم لا يقصدون ذلك بلا شكّ، لكن فيه نوع اعتراض، وحصول هذا الاعتراض يدلّ على بطلان القول بأنّها استعارة؛ كقول السيوطي في التوشيح، وكذلك قول النووي بأنّها ما ينشأ عن ذلك من محبة من فعل المأمورات وترك المنهيات، ونحو ذلك «**وَجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ**» نعم، إنّ للإيمان حلاوة في النفوس،

يعرفها كلُّ من خالط الإيمان بشاشة قلبه، له حلاوة، له لذّة، لا شكّ تجد لذّة للإيمان، تفعل الطاعة، تجد في قلبك لذة، وتجد فيه حلاوة خالصة، لكن الحلاوة التي في اللسان غير الحلاوة الخاصة بالقلب، غير اللّذة الحاصلة بالجوارح، لكلّ جارحة في الجسم لذّة خاصة بها، فمثلًا لذة اللمس ليست هي لذة الذوق، مثلًا ما تستلذّ له ببصرك، وقد تذوقه بلسانك، فيكون بشعًا، لكنه للعين يسر، العين تلتذّ به، لكن اللسان لا يلتذّ به، كذلك القلب، القلب له لذّة خاصة به، هذه اللذة أعظم ما تكون بالإيمان، وكلّما قوي الإيمان في القلب، وجد اللذة والحلاوة التي تنافس في تحصيلها المتنافسون، ولهذا نقول: قول النبي ﷺ: «وجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ» على ظاهره وحقيقته، فالإيمان له حلاوة، والقلب يجد تلك الحلاوة، والنفس تجد تلك الحلاوة، وتتذوقها، وهي حقيقة، لكن حلاوة كلّ شيء بحسبه، ليست حلاوة العين مثل حلاوة اليد، وليست لذة اللسان والحلاوة التي يجدها في لسانه مثل الحلاوة التي يجدها في ملمسه، مثلًا: هو يأخذ قطعة سكر، فيجعلها في لسانه، هل يجد لها حلاوة، لكن إذا مسكها بيده يجد حلاوة؟ لا يجد، إذا مسّ بيده حريرًا وجد له حلاوة في يده، إذا مسك بيده مالًا ذهب أو فضة أو دراهم، وجد له في اليد نوع حلاوة، لكن لو جعله في لسانه، ما صارت له تلك الحلاوة، كذلك القلب هناك أشياء فيه من الأعمال الكثيرة منها الحلاوة واللذة الحاصلة للنفس، وهذه لا يمكن أن تنفى، أو يقال: إنَّها تشبيه، أو إنَّها استعارات، أو المراد منها: أثرها؛ كما قال النووي.

....

ش: قال يحيى بن معاذ: حقيقة الحب في الله: أن لا يزيد بالبر، ولا ينقص بالجفاء.

قوله: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما يعني بالسوى: ما يحبه الإنسان بطبعه؛ كمحبة الولد، والمال، والأزواج، ونحوها. فتكون أحب هنا على بابها.

وقال الخطابي: المراد بالمحبة هنا: حب الاختيار، لا حب الطبع. كذا قال.

وأما المحبة الشركية، التي قد تقدم بيانها، فقليلها وكثيرها ينافي محبة الله ورسوله.

وفي بعض الأحاديث: «أَحِبُّوا اللَّهَ مِنْ كُلِّ قُلُوبِكُمْ»(١).

فمن علامات محبة الله ورسوله: أن يحب ما يحبه الله، ويكره ما يكرهه الله، ويؤثر مرضاته على ما سواه، ويسعى في مرضاته ما استطاع، ويبعد عما حرمه الله ويكرهه أشد الكراهة، ويتابع رسوله، ويمتثل أمره، ويترك نهيه؛ كما قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، فمن آثر أمر غيره على أمره، وخالف ما نهى عنه، فذلك عِلْمٌ(٢) على عدم محبته لله ورسوله؛ فإنَّ محبة الرسول من لوازم محبة الله، فمن

---

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة: (٢/ ٥٢٤ - ٥٢٥)، وانظر: كلمة الإخلاص لابن رجب: (ص ٣٦)، وسير ابن هشام: (٢/١٤٦- ١٤٧). والحديث من طريق أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف.

(٢) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (فذلك، عَلَمٌ، أو عِلْمٌ، الأحسن عِلْمٌ، فذلك عِلْمٌ عَلَى... كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١] علم للساعة يعني علامة، =

. . . .

أحب الله وأطاعه، أحب الرسول وأطاعه. ومن لا، فلا؛ كما في آية المحبة ونظائرها. والله المستعان.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ وَجْدَ الْحَلَاوَةِ بِالشَّيْءِ يَتْبَعُ الْمَحَبَّةَ لَهُ فَمَنْ أَحَبَّ شَيْئًا أَوْ اشْتَهَاهُ إِذَا حَصَلَ لَهُ مُرَادُهُ فَإِنَّهُ يَجِدُ الْحَلَاوَةَ وَاللَّذَّةَ وَالسُّرُورَ بِذَلِكَ وَاللَّذَّةُ أَمْرٌ يَحْصُلُ عَقِيبَ إِدْرَاكِ الْمُلَائِمِ الَّذِي هُوَ الْمَحْبُوبُ أَوْ الْمُشْتَهَى.

قال: فَحَلَاوَةُ الْإِيمَانِ الْمُتَضَمَّنَةُ مِنْ اللَّذَّةِ بِهِ وَالْفَرَحِ مَا يَجِدُهُ الْمُؤْمِنُ الْوَاجِدُ مِنْ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ تَتْبَعُ كَمَالَ مَحَبَّةِ الْعَبْدِ لِلَّهِ وَذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ. تَكْمِيلُ هَذِهِ الْمَحَبَّةِ وَتَفْرِيعُهَا وَدَفْعُ ضِدِّهَا. فَتَكْمِيلُهَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا)[١].

قلت: ومحبة الله تعالى تستلزم محبة طاعته، فإنه يحب من عبده أن يطيعه، والمحب يحب ما يحبه محبوبه ولا بد.

ومن لوازم محبة الله أيضًا: محبة أهل طاعته؛ كمحبة أنبيائه ورسله والصالحين من عباده. فمحبة ما يحبه الله ومن يحبه الله من كمال الإيمان؛ كما في حديث ابن عباس الآتي.

= العلامة يقال لها: عَلَم، مثل ما جاء في القراءة الأخرى (وعِلم) عِلم على كذا، يعني علامة، وعَلَم على كذا كذلك، لكن كونها عِلم أنسب).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٠٥-٢٠٦).

....

قال: وتَفْرِيعُهَا: «أَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ». ودَفْعُ ضِدِّهَا أَنْ يَكْرَهَ ضِدَّ الْإِيمَانِ أَعْظَمَ مِنْ كَرَاهَتِهِ الْإِلْقَاءَ فِي النَّارِ. انتهى[١].

قوله: «أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» فيه جمع ضمير الله تعالى وضمير رسوله ﷺ، وفيه قولان:

أحدهما: أنه ثنى الضمير هنا إيماء إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين، لا كل واحدة؛ فإنها وحدها لاغية، وأمر بالإفراد في حديث الخطيب[٢]؛ إشعارًا بأن كل واحد من العصيانين مستقل باستلزام الغواية؛ إذ العطف في تقدير التكرير، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم.

الثاني: حمل حديث الخطيب على الأدب والأولى، وهذا هو الجواز.

وجوب ثالث: وهو أن هذا وارد على الأصل، وحديث الخطيب ناقل، فيكون أرجح.

قوله: «كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ». أي: يستوي عنده الأمران.

وفيه: رد على الغلاة الذين يتوهمون أن صدور الذنب من العبد نقص في حقه مطلقًا، وإن تاب منه.

والصواب: أنه إن لم يتب كان نقصًا، وإن تاب فلا، ولهذا كان

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/٢٠٦).
(٢) أخرجه مسلم (٨٧٠).

....

المهاجرون والأنصار ﷺ أفضل هذه الأمة، مع كونهم في الأصل كفارًا، فهداهم الله إلى الإسلام، والإسلام يمحو ما قبله، وكذلك الهجرة؛ كما صح الحديث بذلك[١].

قوله: وفي رواية: «لاَ يَجِدُ أَحَدٌ» هذه الرواية أخرجها البخاري في الأدب من صحيحه. ولفظها: «لاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ المَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَحَتَّى أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ، وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا»[٢].

وقد تقدم أن المحبة هنا عبارة: عما يجده المؤمن من اللذة، والبهجة، والسرور، والإجلال، والهيبة، ولوازم ذلك، قال الشاعر[٣]:

أَهَابُكِ إِجْلاَلا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ ولكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

الشـرح:

قوله: (**حديث الخطيب**) يعني: الذي جاء في صحيح مسلم في قول الخطيب: «**مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فَقَدْ غَوَى**».

(١) أخرجه أحمد (٢٩/ ٣١٢، ٣٤٩).
(٢) أخرجه البخاري (٦٠٤١).
(٣) البيت قيل لمجنون ليلى في ديوانه (ص٥٨)، و قيل لنصيب بن رباح في ديوانه (ص٦٨). انظر: سمط اللآلي (ص٤٠١)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٧)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (ص١٢٣).

قال الخطيب: «وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فَقَدْ غَوَى»، قال له النبي ﷺ: «**بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، أَلاَ قُلْتَ: وَمَنْ يَعْصِ الله وَرَسُولَهُ، فَقَدْ غَوَى**»، فجمع بين الله ورسوله في ضمير واحد، «**وَمَنْ يَعْصِهِمَا**»، قال له النبي ﷺ: «**بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ**»، وهنا في هذا الحديث فيه قوله: «**أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا**»، فكيف قال النبي ﷺ: «**مِمَّا سِوَاهُمَا**»، وهناك أنكر على الخطيب؟! هذا هنا قال فيه قولان:

التوجيه الأول: أن يكون مما سواهما، يعني: سوى المحبتين، ليس سوى الله ورسوله، ولكن سوى المحبتين: «**أَنْ يَكُونَ الله وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا**» يعني: ممّا سوى المحبتين: محبة الله، ومحبة رسوله، وجمع المحبتين في ضمير لا يعارض ما ذكره للخطيب، ويأتي التوجيه الصحيح إن شاء الله.

هذا أيضًا حمله طائفة من أهل العلم على أن مقام الخطيب مقام تفصيل، والخطيب حينما تكلم عن طاعة الله، وطاعة رسوله، وعن عصيان الله وعصيان رسوله، كلامه يقتضي أن يفصل؛ لأنَّ الطاعة - طاعة الله عَزَّوَجَلَّ وطاعة رسوله - يقصد بيانهما للناس على وجه التفصيل، وعصيان الله عَزَّوَجَلَّ وعصيان رسوله يقصد بيانهما للناس على وجه التفصيل، ومقام الخطب مقام تفصيل، لا مقام إجمال؛ ولهذا النبي ﷺ قال له: «**بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ**».

قال العلماء الذين وجهوا بهذا: فعلقه بكونه خطيبًا، بقوله: «**بِئْسَ الْخَطِيبُ**»، فدلّ على أنَّه إنَّما صار مذمومًا؛ لأنَّه خطيب، وأمَّا في كلام النبي ﷺ هذا «**أَنْ يَكُونَ الله وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا**» هنا ليس المقام مقام تفصيل، وليس المقام مقام خطابة، ولهذا يقال: إنَّه في الخطب لا يجمع؛ لأنَّ المقام مقام تفصيل، وأمَّا في غيرها، فإنَّه لا بأس أن يجمع.

التوجيه الثاني: أن يكون على الأدب، يعني: لو جمع لم يكن مرتكبًا لمعصية، لكن خالف الأدب، يعني: مكروه، والاستدلال بحديث ابن عباس رضي الله عنهما ظاهر على أن محبة الله ورسوله يجب أن تكون مقدمة على محبة ما سواهما، وأنها من كمال الإيمان وأن العبد لن يجد كمال الإيمان إلا بذلك.

وفي رواية: «**لاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى.. إلى آخره**»: المقصود بالحلاوة هنا: الحلاوة الناتجة عن تحصيل كماله؛ لأن الإيمان له حلاوة توجد في الروح، وكلما سعى العبد في تكميل إيمانه، اشتد وجْده لهذه الحلاوة، واشتد شعوره بتلك الحلاوة، واللذة التي تكون في القلب.

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ في اللَّهِ، وَأَبْغَضَ في اللَّهِ، وَوَالى في اللَّهِ، وَعَادَى في اللَّهِ، فَإِنَّمَا تُنالُ وَلايةُ اللهِ بِذَلِكَ، وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعْمَ الإيمَانِ وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُه وَصَوْمُهُ حَتَّى يكونَ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مؤاخاةِ النَّاسِ عَلَى أمرِ الدُّنْيا، وَذَلِكَ لا يُجْدِي عَلَى أَهْلِهِ شَيْئًا». رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ[1].

ش: قوله: «مَنْ أَحَبَّ في اللهِ». أي: أحب أهل الإيمان بالله وطاعته من أجل ذلك.

قوله: «وَأَبْغَضَ في اللهِ». أي: أبغض من كفر بالله وأشرك به وفسق عن طاعته؛ لأجل ما فعلوه مما يسخط الله وإن كانوا أقرب الناس إليه؛ كما قال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية.

قوله: «وَوَالى في اللهِ». هذا والذي قبله من لوازم محبة العبد لله تعالى، فمن أحب فيه، ووالى أولياءه، وعادى أهل معصيته وأبغضهم، وجاهد أعداءه ونصر أنصاره. وكلما قويت محبة العبد لله في قلبه، قويت هذه الأعمال المترتبة عليها؛ وبكمالها يكمل توحيد العبد، ويكون ضعفها على قدر ضعف محبة العبد لربه، فمقل ومستكثر ومحروم.

قوله: «فَإِنَّمَا تُنالُ وَلايةُ اللهِ بِذَلِكَ». أي: توليه لعبده. وولاية بفتح

---

(١) أخرج نحوه ابن أبي شيبه في مصنفه (٧/ ١٣٤)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٥/ ٩٣٥، ٩٣٦) موقوفًا على ابن عباس رضي الله عنهما. وأخرجه أبو نعيم في الحلية عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال لي النبي ﷺ: «أَحَبَّ في اللَّهِ، وَأَبْغَضَ في اللَّهِ...» الحديث.

....

الواو لا غير. أي: الأخوة والمحبة والنصرة، وبالكسر الإمارة، والمراد هنا الأول[١].

ولأحمد والطبراني عن النبي ﷺ قال: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ صَرِيحَ الْإِيمَانِ، حَتَّى يُحِبَّ لِلَّهِ وَيُبْغِضَ لِلَّهِ، فَإِذَا أَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، فَقَدِ اسْتَحَقَّ وِلَايَةً مِنَ اللَّهِ»[٢]، وفي حديث آخر: **«أَوْثَقَ عُرى الإيمانِ أَنْ تُحِبَّ في اللَّهِ، وتبغضَ في اللَّهِ»** رواه الطبراني[٣].

قوله: «وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعْمَ الإيمَانِ..» إلى آخره. أي: لا يحصل له ذوق الإيمان ولذته وسروره، «وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُه وَصَوْمُهُ، حَتَّى يكونَ كَذَلِكَ»، أي: حتى يحب في الله، ويبغض في الله، ويعادي في الله، ويوالي فيه.

وفي حديث أبي أمامة مرفوعًا: «مَنْ أَحَبَّ للَّهَ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، وَأَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ». رواه أبو داود[٤].

قوله: «وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مؤاخاةِ النَّاسِ عَلَى أمرِ الدُّنْيا، وَذَلِكَ لاَ يُجْدِي عَلَى أَهْلِهِ شيئًا». أي: لا ينفعهم، بل يضرهم؛ كما قال تعالى: **﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذِۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾** [الزخرف: ٦٧]، **فإذا كانت**

---

(١) الوِلاية بالكسر السلطان، والوِلاية بالفتح والكسر النصرة، والوَلِيُّ ضد العدو، يقال منه تَوَلَّاهُ، وكل من وُلِيَ أمر واحد فهو وَلِيُّه، و المَوْلَى المُعْتِق والمُعْتَق. انظر: مختار الصحاح (ص٣٠٦)، ولسان العرب (١٥/ ٤٠٦)، والمصباح المنير (٢/ ٦٧٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤/ ٣١٧).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٣٥٧، ١٠٥٣١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه في الكبير أيضًا (١١٥٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٨١).

....

البلوى قد عمت بهذا في زمن ابن عباس خير القرون، فما زاد الأمر بعد ذلك إلا شدة، حتى وقعت الموالاة على الشرك والبدع والفسوق والعصيان.

وقد وقع ما أخبر به ﷺ بقوله: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ»(١).

وقد كان الصحابة ﷺ من المهاجرين والأنصار في عهد نبيهم ﷺ وعهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما يؤثر بعضهم بعضًا على نفسه محبة في الله وتقربًا إليه؛ كما قال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لَقَدْ رَأَيْتُنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَا مِنَّا أَحَدٌ يَرَى أَنَّهُ أَحَقَّ بِدِينَارِهِ وَدِرْهَمِهِ مِنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ». رواه ابن ماجه(٢).

الشرح:

«مَنْ أَحَبَّ في اللَّهِ، وَأَبْغَضَ في اللَّهِ، وَوَالى في اللَّهِ، وَعَادَى في اللَّهِ، فَإِنَّمَا تُنالُ وَلايةُ اللهِ بِذَلِكَ»: هذه محبة في الله راجعة إلى الأمر والنهي، وهي من أقسام المحبة.

«مَنْ أَحَبَّ في اللَّهِ»: أي: كانت محبته لذلك المحبوب لأجل أمر الله عز وجل.

(١) أخرجه مسلم (١٤٥).
(٢) أخرجه أحمد (٩/ ٣٩٥)، والطبراني في الأوسط (٤/ ١٧٨)، وابن أبي شيبة (٥/ ٣٤١).

«**وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ**»: يعني: كان بغضه لذلك المبغَض لأجل أمر الله عَزَّوَجَلَّ .

«**وَوَالَى فِي اللَّهِ**»: كانت موالاته للعقد الذي بينه وبين ذاك في الله عَزَّوَجَلَّ من أخوة إيمانية.

«**وَعَادَى فِي اللَّهِ**»: يعني: لما حصل بينه وبين ذاك الذي خالف أمر الله إما بكفر، أو بما دونه.

«**فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلايةُ اللهِ بِذَلِكَ**»: يعني: إنما يكون العبد وليًا من أولياء الله بهذا الفعل، وهو أن يوالي في الله، وأن يعادي في الله عَزَّوَجَلَّ .

والوَلاَية - بالفتح - هي: المحبة والنصرة، والَى ولاَيةً يعني: أحب محبة، ونصر نصرة، وأما الوِلاية - بالكسر -، فهي: الملك والإمارة، قال: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤] يعني: المحبة والنصرة إنما هي لله عَزَّوَجَلَّ ، وليست لغيره، والوِلاية - بالكسر - هي الإمارة[١]، ونحو ذلك.

فقوله: «**فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلايةُ اللهِ بِذَلِكَ**» يعني: تنال محبة الله ونصرته بذلك، بأن يأتي بالمحبة في الله والبغض في الله.

«**وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعْمَ الإِيمَانِ وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُه وَصَوْمُهُ حَتَّى يكونَ كَذَلِكَ. وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مؤاخاةِ النَّاسِ عَلَى أمرِ الدُّنْيا، وَذَلِكَ لا يُجْدِي عَلَى أَهْلِهِ شيئًا**»: المؤاخاة والمحبة في الدنيا هذه تراد للدنيا، والدنيا قصيرة زائلة، وإنما يغتر بها أهل الغرور، وأما أهل المعرفة بالله والعلم بالله، وأهل كمال توحيده، وأهل إكمال الإيمان وتحقيق التوحيد، فإنما تكون محابهم ومشاعرهم القلبية، وأنواع العلوم والمعارف التي تكون في

(١) راجع (ص٤٢٠).

القلب، وأنواع العبادات والمقامات والأحوال التي تكون في القلب يكون ذلك كله تبعًا لأمر الله ونهيه، ورغبة في الآخرة، أما الدنيا، فلها أهلون، وهي مرتحلة عنهم، وهم مقبلون على أمر آخرتهم؛ ولذلك لن تجدي المحبة في الدنيا على أهلها شيئًا، إنما الذي يُجدِي هو الحب في الله والرغب في الآخرة.

وقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]. **قَالَ: المَوَدَّةَ**[1].

ش: قوله: (قَالَ: المَوَدَّةَ). أي: التي كانت بينهم في الدنيا خانتهم أحوج ما كانوا إليها، وتبرأ بعضهم من بعض؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٥].

قال العلامة ابن القيم في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٦] ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧] **الآيتين، فهؤلاء المتبوعون كانوا على الهدى، وأتباعهم ادعوا أنهم على طريقهم ومنهاجهم، وهم مخالفون لهم سالكون غير طريقهم، ويزعمون أن محبتهم لهم تنفعهم مع مخالفتهم، فيتبرؤون منهم يوم القيامة؛ فإنهم اتخذوهم أولياء من دون الله، وهذا حال كل من اتخذ من دون الله أولياء، يوالي لهم، ويعادي لهم، ويرضى لهم، ويغضب لهم؛ فإن أعماله كلها باطلة، يراها يوم القيامة حسرات عليه، مع كثرتها وشدة تعبه فيها ونصبه؛ إذ لم يجرد موالاته ومعاداته، وحبه وبغضه، وانتصاره وإيثاره لله ورسوله، فأبطل الله عَزَّوَجَلَّ ذلك العمل كله، وقطع تلك الأسباب، فينقطع يوم القيامة كل سبب وصلة ووسيلة ومودة كانت لغير الله، ولا يبقى إلا السبب الواصل بين العبد وربه، وهو**

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ٢٧)، وابن أبي حاتم (١/ ٢٧٨)، والبخاري معلقا مجزوما به (٨/ ١١٠ فتح) قَالَ: «الوُصُلاَتُ فِي الدُّنْيَا».

....

حظه من الهجرة إليه وإلى رسوله، وتجريده عبادته لله وحده ولوازمها: من الحب والبغض، والعطاء والمنع، والموالاة والمعاداة، والتقرب والإبعاد، وتجريد ومتابعة رسول الله ﷺ تجريدًا محضًا بريئًا من شوائب الالتفات إلى غيره، فضلًا عن الشرك بينه وبين غيره، فضلًا عن تقديم قول غيره عليه.

فهذا السبب هو الذي لا ينقطع بصاحبه، وهذه هي النسبة التي بين العبد وربه، وهي نسبة العبودية المحضة، وهي آخيته التي يجول ما يجول وإليها مرجعه، ولا تتحقق إلا بتجريده متابعة الرسل - صلوات الله وسلامه عليهم -؛ إذ هذه العبودية إنما جاءت على ألسنتهم، وما عرفت إلا بهم، ولا سبيل إليها إلا بمتابعتهم، وقد قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، فهذه هي الأعمال التي كانت في الدنيا على غير سنة رسله وطريقتهم ولغير وجهه، يجعلها الله هباءً منثورًا، لا ينتفع منها صاحبها بشئ أصلًا، وهذا من أعظم الحسرات على العبد يوم القيامة أن يرى سعيه ضائعًا، وقد سعد أهل السعي النافع بسعيهم. انتهى ملخصًا[1].

الشرح:

وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ (قال: المودَّة)؛ لأن المشركين كانوا يشركون بآلهتهم، ويحبونها، ويظنون أنها

---

(١) انظر: الرسالة التبوكية (ص٥٠).

ستشفع لهم يوم القيامة؛ لأجل مودتهم لها ومحبتهم لهاز وستتقطع تلك الأسباب وتلك الحبال المدعاة الموهومة يوم القيامة، ولن يجدوا نصيرًا، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ يعني: كل ما ظنوه سببًا نافعًا ينفعهم عند الله، فإنه سينقطع يوم القيامة: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٦].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ بَرَاءَةٍ.

الثَّالِثَةُ: وُجُوبُ مَحَبَّتِهِ ﷺ عَلَى النَّفْسِ وَالْأَهْلِ وَالْمَالِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ نَفْيَ الْإِيمَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ لِلْإِيمَانِ حَلَاوَةً قَدْ يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ وَقَدْ لَا يَجِدُهَا.

السَّادِسَةُ: أَعْمَالُ الْقَلْبِ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي لَا تُنَالُ ولَايَةُ اللهِ إِلَّا بِهَا، وَلَا يَجِدُ أَحَدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِهَا.

السَّابِعَةُ: فَهْمُ الصَّحَابِيِّ لِلْوَاقِعِ: أَنَّ عَامَّةَ الْمُؤَاخَاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا.

الثَّامِنَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَنْ يُحِبُّ اللهَ حُبًّا شَدِيدًا.

الْعَاشِرَةُ: الْوَعِيدُ عَلَى مَنْ كَانَتِ الثَّمَانِيَةُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ دِينِهِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنِ اتَّخَذَ نِدًّا تُسَاوِي مَحَبَّتُهُ مَحَبَّةَ اللهِ فَهُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ.

❊ ❊ ❊

٣١ - بَابُ

قَـولِ اللهِ تَـعَـالَـى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

ش: قوله: (بَابُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]).

الخوف من أفضل مقامات الدين وأجلها، وأجمع أنواع العبادة التي يجب إخلاصها لله تعالى. قال تعالى: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، **وقال تعالى:** ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، **وقال تعالى:** ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمٰن: ٤٦]، **وقال تعالى:** ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١] **وقال تعالى:** ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، **وأمثال هذه الآيات في القرآن كثير.**

والخوف من حيث هو على ثلاثة أقسام:

أحدها: خوف السر، وهو أن يخاف من غير الله من وثن أو طاغوت أن يصيبه بما يكره؛ كما قال تعالى عن قوم هود عليه السلام إنهم قالوا له: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: ٥٤]، ﴿مِن دُونِهِۦ ۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: ٥٥] **وقال تعالى:** ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٦]، **وهذا هو الواقع من عباد القبور ونحوها من الأوثان يخافونها، ويخوفون بها أهل التوحيد إذا أنكروا عبادتها، وأمروا بإخلاص العبادة لله، وهذا ينافي التوحيد.**

. . . .

الثاني: أن يترك الإنسان ما يجب عليه؛ خوفًا من بعض الناس، فهذا محرم، وهو نوع من الشرك بالله المنافي لكمال التوحيد، وهذا هو سبب نزول هذه الآية؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٧٤]﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] **الآية.**

وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ الْعَبْدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَ الْمُنْكَرَ أَنْ لَا تُغَيِّرَهُ؟ فَيَقُولُ: خَشْيَةُ النَّاسِ، فَيَقُولُ: فَإِيَّايَ كُنْتَ أَحَقَّ أَنْ تَخْشَى».

الثالث: الخوف الطبيعي، وهو الخوف من عدو أو سبع أو غير ذلك.

فهذا لا يذم؛ كما قال تعالى في قصة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١] **الآية.**

ومعنى قوله: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] **أي: يخوفكم أولياءه** ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥]**، وهذا نهي من الله تعالى للمؤمنين أن يخافوا غيره، وأمر لهم أن يقصروا خوفهم على الله، فلا يخافون إلا إياه، وهذا هو الإخلاص الذي أمر به عباده، ورضيه منهم.**

فإذا أخلصوا له الخوف وجميع العبادة، أعطاهم ما يرجون، وأمنهم

....

من مخاوف الدنيا والآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٦] الآية.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: ومن كيد عدو الله أنه يخوف المؤمنين من جنده وأوليائه؛ لئلا يجاهدوهم، لا يأمروهم بمعروف، ولا ينهوهم عن منكر. وأخبر تعالى أن هذا من كيد الشيطان وتخويفه، ونهانا أن نخافهم، قال: والمعنى عند جميع المفسرين: يخوفهم بأوليائه. قال قتادة: يعظمهم في صدوركم(١).

فكلما قوى إيمان العبد، زال خوف أولياء الشيطان من قلبه، وكلما ضعف إيمانه، قوى خوفه منهم(٢).

فدلت هذه الآية على أن إخلاص الخوف من كمال شروط الإيمان(٣).

---

(١) أخرج الطبري في تفسيره (٤/ ١٨٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٨٢١) عن قتادة أنه قال: (قوله: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥]: يخوف والله المؤمن بالكافر، ويُرهب المؤمن بالكافر). أما الوجه الذي ذكره ابن القيم عن قتادة في تفسير الآية، فقد أخرجه الطبري في تفسيره (٤/ ١٨٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٨٢٠) عن السدي، قال: (يعظم أولياءه في صدوركم فتخافونهم).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ١١٠).

(٣) انظر: تفسير عبد الرزاق (١/ ٣٨١)، وتفسير الطبري (٤/ ١٨١، ١٨٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨١٧).

الشرح:

قال رَحِمَهُ اللهُ: (بَابُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]).

هذا الباب في بيان عبادة الخوف، ومناسبته لكتاب التوحيد ظاهرة: وهي أن خوف العبد من الله عَزَّ وَجَلَّ عبادة من العبادات التي أوجبها الله عَزَّ وَجَلَّ، فالخوف والمحبة والرجاء عبادات قلبية واجبة، وتكميلها تكميل للتوحيد، والنقص فيه نقص لكمال التوحيد.

وفي هذه الآية دليل على أن الخوف يجب أن يفرد به الله عَزَّ وَجَلَّ، قال هنا: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، فجعل حصول الإيمان مشروطًا بالخوف منه عَزَّ وَجَلَّ [(١)]، وهذا فيه دليل على إفراد الله عَزَّ وَجَلَّ بهذا النوع من الخوف.

وهذا الخوف بيان خوف السر الذي يجب إفراد الله عَزَّ وَجَلَّ به، ومن لم يفرد الله عَزَّ وَجَلَّ به، فهو مشرك كافر، هو نوع من أنواع الخوف، وليس كل أنواع الخوف، وهو أن يخاف غير الله عَزَّ وَجَلَّ بما لا يقدر عليه إلا الله عَزَّ وَجَلَّ، وهو المسمى عند العلماء خوف السر[(٢)]، وهو أن يخاف أن يصيبه هذا

---

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في طريق الهجرتين (ص٤٢٢، ٤٢٣): (فجعل الخوف منه شرطا في تحقيق الإيمان، وإن كان الشرط داخلا في الصيغة على الإيمان فهو المشروط في المعنى، والخوف شرط في حصوله وتحققه، وذلك لأن الإيمان سبب الخوف الحاصل عليه، وحصول المسبب شرط في تحقق السبب؛ كما أن حصول السبب موجب لحصول مسببه، فانتفاء الإيمان عند انتفاء الخوف انتفاء للمشروط عند انتفاء شرطه، وانتفاء الخوف عند انتفاء الإيمان انتفاء للمعلول عند انتفاء علته فتدبره). وانظر: مجموع الفتاوى (١/ ٥٧)، وتيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص (٤٢٩).

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص(٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦)، ومجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ - قسم الرسائل الشخصية - الرسالة السابعة (٣/ ٢٧)، والدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٥٦٧).

المخوف منه بشيء في نفسه - في نفس ذلك الخائف -؛ كما يصيبه الله عَزَّوَجَلَّ بأنواع المصائب من غير أسباب ظاهرة، ولا شيء يمكن الاحتراز منه، فإن الله عَزَّوَجَلَّ له الملكوت كله، وله الملك، وهو على كل شيء قدير، بيده تصريف الأمر، يرسل ما يشاء من الخير، ويمسك ما يشاء من الخير، يرسل المصائب، وكل ذلك دون أسباب يعلمها العبد، وقد يكون لبعضها أسباب، لكن هو في الجملة من دون أسباب يمكن للعبد أن يعلمها، يموت هذا، ينقضي عمر ذاك، وهذا يموت صغيرًا، وذاك يموت كبيرًا، هذا يأتيه مرض، وذاك يصيبه بلاء في ماله ونحو ذلك، فالذي يفعل هذه الأشياء هو الله عَزَّوَجَلَّ ، فيُخاف من الله عَزَّوَجَلَّ خوف السرأن يصيب العبد بشيء من العذاب في الدنيا أو في الآخرة.

والمشركون يخافون آلهتهم خوف السر أن يصيبهم ذلك الإله، وذلك السيد أو الولي كما يصيبهم الله عَزَّوَجَلَّ بالأشياء، فيقع في قلوبهم الخوف من تلك الآلهة من جنس الخوف الذي يكون من الله عَزَّوَجَلَّ ، يوضح ذلك أن عُبَّاد القبور، وعُبَّاد الأضرحة، وعُبَّاد الأولياء يخافون أشد الخوف من الولي أن يصيبهم بشيء، إذا تُنُقِّص الولي، أو إذا لم يُقَم بحقه.

والخوف من غير الله عَزَّوَجَلَّ ينقسم إلى ما هو شرك، وإلى ما هو محرم، وإلى ما هو مباح، فهذه ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الخوف الشركي، وهو خوف السر، يعني: أن يخاف في داخله من هذا المخوف منه، وخوفه لأجل ما عند هذا المخوف منه مما يرجوه، أو يخافه مِنْ أن يمسه سرًا بشيء، أو أنه يملك له في آخرته ضرًا أو نفعًا، فالخوف الشركي متعلق في الدنيا بخوف السر بأن يخاف أن يصيبه ذلك الإله بشر، وذلك شرك، وربما يأتي تفصيله.

والخوف المتعلق بالآخرة: خاف غير الله، وتعلق خوفه بغير الله؛

لأجل أنه يخاف أن لا ينفعه ذلك الإله في الآخرة، فلأجل رغبه في أن ينفعه ذلك الإله في الآخرة، وأن يشفع له، وأن يقربه منه في الآخرة، وأن يبعد عنه العذاب في الآخرة، خاف منه، فأنزل خوفه به.

فالخوف من العبادات العظيمة، التي يجب أن يُفرَد الله عَزَّوَجَلَّ بها، وسيأتي مزيد تفصيل لذلك.

والقسم الثاني: الخوف المحرم، وهو أن يخاف من مخلوق في امتثال واجب، أو البعد عن المحرم مما أوجبه الله أو حرمه، يخاف من مخلوق في أداء فرض من فرائض الله، يخاف من مخلوق في أداء واجب من الواجبات، لا يصلي خوفًا من مخلوق، لا يحضر الجماعة خوفًا من ذم المخلوق له، أو استنقاصه له، فهذا محرم، قال بعض العلماء: وهو نوع من أنواع الشرك، يترك الأمر والنهي الواجب بشرطه خوفًا من ذم الناس، أو من ترك مدحهم له، أو من وصمهم له بأشياء، فهذا خوف رجع على الخائف بترك أمر الله، وهذا محرم؛ لأن الوسيلة إلى المحرم محرمة[1].

القسم الثالث: خوف جائز، وهو الخوف الطبيعي: أن يخاف من الأسباب العادية التي جعل الله فيها ما يخاف ابن آدم منه؛ كأن يخاف من النار أن تحرقه، أو يخاف من السبع أن يعدو عليه، أو من العقرب أن تلدغه، أو يخاف من ذي سلطان غشوم أن يعتدي عليه، ونحو ذلك، هذا النوع خوف طبيعي من الأشياء، لا يُنقص الإيمان؛ لأنه مما جبل الله عَزَّوَجَلَّ الخلق عليه.

---

(١) قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما خوف المخلوق، فالمراد به: الخوف الذي يحملك أن تترك ما فرض الله عليك، وتفعل ما حرم الله عليك، خوفًا من ذلك المخلوق، وأما: الرجاء فلعل المراد: الذي يخرج العبد عن التوكل على الله والثقة بوعده، وكل هذه الأمور كثيرة جدا. وأما قولك: هل المراد به الشرك الأصغر، أو الأكبر؟ فهذا يختلف باختلاف الأحوال، وقد يتصنع لمخلوق فيخافه أو يرجوه، فيدخل في الشرك الأصغر، وقد يتزايد ذلك ويتوغل فيه حتى يصل إلى الشرك الأكبر). انظر: الدرر السنية (٢/ ١٥١).

هذه أقسام ثلاثة مشهورة، وبها تجمع مسائل أقسام الخوف - الشركي منه وما ليس بشركي -، وهذه المسألة مما يكثر فيها اضطراب طلاب العلم؛ لأنه ليس عندهم ضبط للخوف الذي يحصل به - إن صُرف لغير الله عَزَّوَجَلَّ - الشركُ الذي يوصف مَنْ قام به أنه مشرك، أيُّ خوف هذا؟ هو خوف السِّر، ووصفه وضبط حاله هو ما سبق، فليكن طالب العلم منه على ذكر وبينة في فهمه لهذه المسألة العظيمة. الخوف عبادة قلبية موردها القلب، قد يظهر أثره على الجوارح.

(بَابُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾): **وجه الاستدلال من هذه الآية**: أنه قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾، وهذا نهي، والنهي للتحريم، ونَهَى عن إنزال عبادة الخوف بغيره، فهذا يدل على أنه نهيٌ عن أحد أفراد الشرك ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، وأمر بالخوف، فدل على أن الخوف عبادة من العبادات، وتوحيد الله بهذه العبادة توحيد، وإشراك غير الله معه في هذه العبادة شرك؛ ولهذا قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، والخوف من الخلق - كما ذكرنا - في ترك فريضة الجهاد إنما يكون من جرَّاء الشيطان، فالشيطان هو الذي يخوف المؤمنين من أوليائه، ويخوف أهل التوحيد وأهل الإيمان من أعداء الله عَزَّوَجَلَّ لكي يتركوا الفريضة؛ فلهذا صار ذلك الخوف محرمًا، يعني: الخوف من الأعداء، الذي يترتب عليه ترك فريضة من فرائض الله من الجهاد وغيره، والواجب ألا يخاف العبد إلا ربه عَزَّوَجَلَّ ، وأن يُنزِل خوفه به، وألا يخاف أولياء الشيطان.

وقوله عَزَّوَجَلَّ هنا: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ معناها - على الصحيح من التفسير، أو على الراجح -: يخوفكم أولياءه، يعني: يخوف أهل الإيمان أولياءَ الشيطان، ففاعل يخوف محذوف دل عليه السياق،

يخوف الناسَ - الفاعل هو الشيطان - يخوف الشيطانُ الناسَ أولياءَه - أولياء الشيطان -، أي: يجعل الشيطان أهل التوحيد في خوف من أعدائهم؛ لهذا قال السلف في تفسيرها: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ يعني: يخوفكم أولياءه، وهذا ظاهر من الآيات قبلها كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

قــولِــهِ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِـرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُوْلَـٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨].

ش: أخبر تعالى أن مساجد الله لا يعمرها إلا أهل الإيمان بالله واليوم الآخر، الذين آمنوا بقلوبهم، وعملوا بجوارحهم، وأخلصوا له الخشية دون من سواه، فأثبت لهم عمارة المساجد بعد أن نفاها عن المشركين؛ لأن عمارة المساجد بالطاعة والعمل الصالح، والمشرك وإن عمل فعمله: ﴿كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩]، أو ﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وما كان كذلك فالعدم خير منه، فلا تكون المساجد عامرة إلا بالإيمان، الذي معظمه التوحيد مع العمل الصالح الخالص من شوائب الشرك والبدع، وذلك كله داخل في مسمى الإيمان المطلق عند أهل السنة والإجماع.

قوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ قال ابن عطية: يريد خشية التعظيم والعبادة والطاعة، ولا محالة أن الإنسان يخشى المحاذير الدنيوية، وينبغي في ذلك كله قضاء الله وتصريفه[1].

وقال ابن القيم رحمه الله: الخوف عبودية القلب؛ فلا يصلح إلا لله، كالذل والإنابة والمحبة والتوكل والرجاء وغيرها من عبودية القلب[2].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (٨/١٤٨).
(٢) انظر: طريق الهجرتين (ص٤٣٧).

. . . .

قوله: ﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨] **قال ابن أبي طلحة عن ابن عباس** رضي الله عنهما **يقول: «إِنَّ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَكُلُّ عَسَى فِي الْقُرْآنِ، فَهِيَ وَاجِبَةٌ»**[١].

وفي الحديث: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ المَسْجِدَ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالإِيمَانِ قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٨]. رواه أحمد والترمذي والحاكم[٢].

الشرح:

قولِهِ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨].

وجه الدلالة من الآية قوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾، وهذا نفي واستثناء، وسبق أن مجيء أداة الاستثناء بعد النفي يدل على الحصر والقصر، فإذًا الآية دالة بظهور على أن الخشية يجب أن تكون في الله، وأن الله أثنى على أولئك؛ لأنهم جعلوا خشيتهم من الله وحده دون ما سواه، والخشية أخص من الخوف.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ٩٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٧٦٦)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ١٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٩٣)، والدارمي (١٢٥٩)، وأحمد (١٨/ ١٩٤، ٢٥١)، والحاكم (١/ ٢٣٢)، وابن خزيمة (٢/ ٣٧٩)، وابن حبان (٥/ ٦)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٣٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠].

ش: قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: يَقُولُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ صِفَاتِ قَوْمٍ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الَّذِينَ يَدَّعُونَ الْإِيمَانَ بِأَلْسِنَتِهِمْ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ، بِأَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ فِتْنَةٌ وَمِحْنَةٌ فِي الدُّنْيَا، اعْتَقَدُوا أَنَّ هَذَا مِنْ نِقْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِمْ، فَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَعْنِي فِتْنَتَهُ أَنْ يَرْتَدَّ عَنْ دِينِهِ إِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ[1].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَإِنَّ النَّاسَ إِذَا أُرْسِلَ إِلَيْهِم الرُّسُلُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ: آمَنَّا، وَإِمَّا أَلَّا يَقُولَ ذَلِكَ، بَلْ يَسْتَمِرُّ عَلَى السَّيِّئَاتِ وَالْكُفْرِ، فَمَنْ قَالَ: آمَنَّا امْتَحَنَهُ رَبُّهُ وَابْتَلَاهُ وَفَتَنَهُ، وَالْفِتْنَةُ الِابْتِلَاءُ وَالِاخْتِبَارُ لِيَتَبَيَّنَ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ آمَنَّا فَلَا يَحْسِبْ أَنَّهُ يُعْجِزُ اللَّهَ وَيَفُوتُهُ وَيَسْبِقُهُ.

فَمَنْ آمَنَ بِالرُّسُلِ وَأَطَاعَهُمْ عَادَاهُ أَعْدَاؤُهُمْ وَآذَوْهُ، فَابْتُلِيَ بِمَا يُؤْلِمُهُ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِمْ، وَلَمْ يُطِعْهُمْ عُوقِبَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَحَصَلَ لَهُ مَا يُؤْلِمُهُ، وَكَانَ هَذَا الْمُؤْلِمُ لَهُ أَعْظَمَ أَلَمًا وَأَدْوَمَ مِنْ أَلَمِ اتِّبَاعِهِمْ.

فَلَا بُدَّ مِنْ حُصُولِ الْأَلَمِ لِكُلِّ نَفْسٍ، آمَنَتْ أَوْ رَغِبَتْ عَنِ الْإِيمَانِ، لَكِنَّ الْمُؤْمِنَ يَحْصُلُ لَهُ الْأَلَمُ فِي الدُّنْيَا ابْتِدَاءً، ثُمَّ تَكُونُ لَهُ الْعَاقِبَةُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٢٦٥).

....

وَالْمُعْرِضُ عَنِ الْإِيمَانِ تَحْصُلُ لَهُ اللَّذَّةُ ابْتِدَاءً، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى الْأَلَمِ الدَّائِمِ.

فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ، لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَعِيشَ مَعَ النَّاسِ، وَالنَّاسُ لَهُمْ إِرَادَاتٌ وَتَصَوُّرَاتٌ، فَيَطْلُبُونَ مِنْهُ أَنْ يُوَافِقَهُمْ عَلَيْهَا، فَإِنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ آذَوْهُ وَعَذَّبُوهُ، وَإِنْ وَافَقَهُمْ، حَصَلَ لَهُ الْأَذَى وَالْعَذَابُ، تَارَةً مِنْهُمْ وَتَارَةً مِنْ غَيْرِهِمْ، كَمَنْ عِنْدَهُ دِينٌ وَتُقًى حَلَّ بَيْنَ قَوْمٍ فُجَّارٍ ظَلَمَةٍ ؛ لَا يَتَمَكَّنُونَ مِنْ فُجُورِهِمْ وَظُلْمِهِمْ إِلَّا بِمُوَافَقَتِهِ لَهُمْ، أَوْ سُكُوتِهِ عَنْهُمْ، فَإِنْ وَافَقَهُمْ أَوْ سَكَتَ عَنْهُمْ سَلِمَ مِنْ شَرِّهِمْ فِي الِابْتِدَاءِ، ثُمَّ يَتَسَلَّطُونَ عَلَيْهِ بِالْإِهَانَةِ وَالْأَذَى أَضْعَافَ مَا كَانَ يَخَافُهُ ابْتِدَاءً لَوْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ وَخَالَفَهُمْ، وَإِنْ سَلِمَ مِنْهُمْ فَلَا بُدَّ أَنْ يُهَانَ وَيُعَاقَبَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِمْ.

فَالْحَزْمُ كُلُّ الْحَزْمِ فِي الْأَخْذِ بِمَا قَالَتْ عائشة أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَرْضَى اللَّهَ بِسَخَطِ النَّاسِ، كَفَاهُ اللَّهُ مُؤْنَةَ النَّاسِ، وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، لَمْ يُغْنُوا عَنْهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»[1].

فَمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ، وَأَلْهَمَهُ رُشْدَهُ، وَوَقَاهُ شَرَّ نَفْسِهِ، امْتَنَعَ مِنَ الْمُوَافَقَةِ عَلَى فِعْلِ الْمُحَرَّمِ، وَصَبَرَ عَلَى عُدْوَانِهِمْ، ثُمَّ تَكُونُ لَهُ الْعَاقِبَةُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ كَمَا كَانَتْ لِلرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ.

ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ حَالِ الدَّاخِلِ فِي الْإِيمَانِ بِلَا بَصِيرَةٍ، وَأَنَّهُ إِذَا أُوذِيَ فِي

(١) أخرجه الترمذي (٢٤١٤)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٨/١٤٤٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

....

اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ لَهُ، كَعَذَابِ اللَّهِ، وَهِيَ أَذَاهُمْ لَهُ، وَنَيْلُهُمْ إِيَّاهُ بِالْمَكْرُوهِ وَالْأَلَمِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَنَالَهُ الرُّسُلُ وَأَتْبَاعُهُمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، جَعَلَ ذَلِكَ فِي فِرَارِهِ مِنْهُمْ وَتَرْكِهِ السَّبَبَ الَّذِي نَالَهُ كَعَذَابِ اللَّهِ الَّذِي فَرَّ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ بِالْإِيمَانِ.

فَالْمُؤْمِنُونَ لِكَمَالِ بَصِيرَتِهِمْ فَرُّوا مِنْ أَلَمِ عَذَابِ اللَّهِ إِلَى الْإِيمَانِ، وَتَحَمَّلُوا مَا فِيهِ مِنَ الْأَلَمِ الزَّائِلِ الْمُفَارِقِ عَنْ قَرِيبٍ.

وَهَذَا لِضَعْفِ بَصِيرَتِهِ فَرَّ مِنْ أَلَمِ عَذَابِ أَعْدَاءِ الرُّسُلِ إِلَى مُوَافَقَتِهِمْ وَمُتَابَعَتِهِمْ، فَفَرَّ مِنْ أَلَمِ عَذَابِهِمْ إِلَى أَلَمِ عَذَابِ اللَّهِ، فَجَعَلَ أَلَمَ فِتْنَةِ النَّاسِ فِي الْفِرَارِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ أَلَمِ عَذَابِ اللَّهِ، وَغُبِنَ كُلَّ الْغَبْنِ إِذِ اسْتَجَارَ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ، وَفَرَّ مِنْ أَلَمِ سَاعَةٍ إِلَى أَلَمِ الْأَبَدِ، وَإِذَا نَصَرَ اللَّهُ جُنْدَهُ وَأَوْلِيَاءَهُ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ مَعَكُمْ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا انْطَوَى عَلَيْهِ صَدْرُهُ مِنَ النِّفَاقِ). انتهى(١).

وفي الآية رد على المرجئة والكرامية، ووجهه: أنه لم ينفع هؤلاء قولهم: آمنا بالله. مع عدم صبرهم على أذى من عاداهم في الله، فلا ينفع القول والتصديق بدون العمل، فلا يصدق الإيمان الشرعي على الإنسان إلا باجتماع الثلاثة: التصديق بالقلب وعمله، والقول باللسان، والعمل بالأركان، وهذا قول أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا، والله عز وجل أعلم.

وفيه الخوف من مداهنة الخلق في الحق. والمعصوم من عصمه الله.

(١) انظر: زاد المعاد (٣/ ١٤- ١٨).

الشرح:

وَقَولِهِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠].

﴿جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾؛ بأن خاف منها، وترك ما أوجب الله عليه، أو أقدم على ما حرم الله عليه، خشية من كلام الناس.

هذه الآية من سورة العنكبوت، وموضوع سورة العنكبوت هو الفتنة التي ابتلى الله عز وجل الناس بها، واقرأ في مطلعها قول الحق عز وجل: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٣﴾ [العنكبوت: ٢-٣]، هذا المطلع لهذه السورة العظيمة دل على أن الله عز وجل اقتضت حكمته وإرادته العلية أن يجعل الناس يفتنون، كل يفتن بحسب ما هو فيه، والعلة في ذلك أن يختبر الله الناس: هل هم صادقون في إيمانهم، أم أنهم غير صادقين في إيمانهم؟ ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣].

المعنى الحقيقي للفتنة: هو كل ما يرد على القلوب ليفتنها وليختبرها: هل هي مستسلمة لأمر الله عز وجل وأمر رسوله ﷺ، أم ليست مستسلمة؟

والفتنة في القرآن من أوله إلى آخره تدور حول هذا المعنى: ما يرد على القلوب، ويرد على الإنسان بروحه وبدنه؛ ليختبر: هل إيمانه صحيح قوي صادق، أم أنه آمن إيمانًا ضعيفًا غير قوي الصدق فيه، أم أنه ليس بمؤمن أصلًا، بل هو من المنافقين؟

وهذه السورة العظيمة دارت حول هذا الموضوع، فذكر الله عز وجل فيها أمورًا كثيرة مما تفتتن به الناس، ويختبر، ويبتلى به الناس، كل بحسب ما هو فيه.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ: أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ، وَأَنْ تَذِمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ، اللهُ إِنَّ رِزْقَ اللهِ لَا يَجُرُّهُ حِرْصُ حَرِيصٍ، وَلَا يَرُدُّهُ كُرْهُ كَارِهٍ»[١].

ش: هذا الحديث رواه أبو نعيم في الحلية والبيهقي، وأعله بمحمد بن مروان السدى، وقال: ضعيف، وفيه أيضًا عطية العوفي: ذكره الذهبي في الضعفاء والمتروكين، ومعنى الحديث صحيح، وتمامه: «وَإِنَّ اللَّهَ بِحِكْمَتِهِ جَعَلَ الرُّوحَ وَالْفَرَحَ في الرِّضَى وَالْيَقِينِ، وَجَعَلَ الْهَمَّ وَالْحُزْنَ فِي الشَّكِّ وَالسُّخْطِ».

قوله: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ». الضعف يضم ويحرك، ضد القوة، ضعف ككرم ونصر، ضعفًا، وضعفة، وضعافية، فهو ضعيف وضعوف وضعفان، والجمع: ضعاف وضعفاء وضعفة وضعفى، أو الضعف - بالفتح - في الرأي وبالضم في البدن، فهي ضعيفة وضعوف. اليقين: كمال الإيمان. قال ابن مسعود: «اليَقِينُ الإِيمَانُ كُلُّهُ، وَالصَّبْرُ نِصْفُ الْإِيمَانِ».

رواه أبو نعيم الحلية، والبيهقي في الزهد من حديثه مرفوعًا[٢].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ١٠٦)، (١٠/ ٤١)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢٢١).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٥٤٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٨٤) وصححه، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٣٤)، وأخرجه البخاري معلقًا مقتصرًا على شطره الأول، في أول كتاب الإيمان (ص٩). قال المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ١٤٠): (رواه الطبراني في الكبير، ورواته رواة الصحيح، وهو موقوف، وقد رفعه بعضهم).

. . . .

قال: ويدخل في ذلك تحقيق الإيمان بالقدر السابق؛ كما في حديث ابن عباس مرفوعًا: «فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ بِالرِّضَى فِي الْيَقِينِ فَافْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُ خَيْرًا كَثِيرًا»[١]، وفي رواية: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِالْيَقِينِ؟ قَالَ: أَنْ تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»[٢].

قوله: «أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللهِ» أي: تؤثر رضاهم على رضى الله، وذلك إذا لم يقم بقلبه من إعظام الله وإجلاله وهيبته ما يمنعه من استجلاب رضى المخلوق بما يجلب له سخط خالقه وربه ومليكه، الذي يتصرف في القلوب، ويفرج الكروب، ويغفر الذنوب، وبهذا الاعتبار يدخل في نوع من الشرك؛ لأنه آثر رضى المخلوق على رضى الله، وتقرب إليه بما يسخط الله، ولا يسلم من هذا إلا من سلمه الله، ووفقه لمعرفته ومعرفة ما يجوز على الله من إثبات صفاته على ما يليق بجلاله وتنزيهه - تعالى عن كل ما ينافي كماله -، ومعرفة توحيده من ربوبيته وإلهيته، وبالله التوفيق.

قوله: «وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ». أي: على ما وصل إليك من أيديهم، بأن تضيفه إليهم، وتحمدهم عليه، فإن المتفضل في الحقيقة هو الله وحده الذي قدره لك، وأوصله إليك، وإذا أراد أمرًا قيض له أسبابًا،

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٣١٤)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٥٤١)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٢/ ٣٥٣)، والفريابي في القدر (ص١٣٠ رقم١٥٥).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة (١٩٨).

ولا ينافي هذا حديث: «مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ»[1]: لأن شكرهم إنما هو بالدعاء لهم؛ لكون اللَّه ساقه على أيديهم، فتدعو لهم، أو تكافئهم، لحديث: «وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[2].

فإضافة الصنيعة إليهم؛ لكونهم صاروا سببًا في إيصال المعروف إليك، والذي قدره وساقه هو الله وحده.

قوله: «وَأَنْ تَذِمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللهُ»: لأنه لم يقدر لك ما طلبته على أيديهم، فلو قدره لك، لساقته المقادير إليك، فمن علم أن المتفرد بالعطاء والمنع هو الله وحده، وأنه هو الذي يرزق العبد بسبب وبلا سبب، ومن حيث لا يحتسب، لم يمدح مخلوقًا على رزق، ولم يذمه على منع، ويفوض أمره إلى الله، ويعتمد عليه في أمر دينه ودنياه. وقد قرر النبي هذا المعنى بقوله في الحديث: «إِنَّ رِزْقَ اللهِ لَا يَجُرُّهُ حِرْصُ حَرِيصٍ، وَلَا يَرُدُّهُ كُرْهُ كَارِهٍ»: كما قال تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨١١)، والترمذي (١٩٥٤) وقال: (حسن صحيح)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٩٥)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٨٥)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٩٨)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ١٨٢) من حديث أبي هريرة ﷺ. وفي الباب من حديث أبي سعيد الخدري، والأشعث بن قيس، والنعمان بن بشير ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٤٣)، وأحمد في المسند (٢/ ٦٨)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٨٥)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٩٩)، والطبراني في الكبير (١٣٤٦٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٧٣) وصححه، والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٩٩) من حديث ابن عمر ﷺ.

....

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (الْيَقِينَ يَتَضَمَّنُ الْيَقِينَ فِي الْقِيَامِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَمَا وَعَدَ اللَّهُ أَهْلَ طَاعَتِهِ، وَيَتَضَمَّنُ الْيَقِينَ بِقَدَرِ اللَّهِ وَخَلْقِهِ وَتَدْبِيرِهِ، فَإِذَا أَرْضَيْتَهُمْ بِسَخَطِ اللَّهِ لَمْ تَكُنْ مُوقِنًا لَا بِوَعْدِهِ وَلَا بِرِزْقِهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَحْمِلُ الْإِنْسَانَ عَلَى ذَلِكَ إِمَّا مَيْلٌ إِلَى مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ الدُّنْيَا، فَيَتْرُكُ الْقِيَامَ فِيهِمْ بِأَمْرِ اللَّهِ؛ لِمَا يَرْجُوهُ مِنْهُمْ.

وَإِمَّا ضَعْفُ تَصْدِيقٍ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ أَهْلَ طَاعَتِهِ مِنْ النَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ وَالثَّوَابِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَإِنَّك إذَا أَرْضَيْتَ اللَّهَ نَصَرَكَ، وَرَزَقَكَ، وَكَفَاكَ مُؤْنَتَهُمْ، فَإِرْضَاؤُهُمْ بِسَخَطِهِ إنَّمَا يَكُونُ خَوْفًا مِنْهُمْ وَرَجَاءً لَهُمْ؛ وَذَلِكَ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ، وَإِذَا لَمْ يُقَدَّرْ لَك مَا تَظُنُّ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَهُ مَعَك: فَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ إلَى اللَّهِ لَا لَهُمْ، فَإِنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، فَإِذَا ذَمَمْتَهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُقَدَّرْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ ضَعْفِ يَقِينِكِ، فَلَا تَخَفْهُمْ وَلَا تَرْجُهُمْ وَلَا تَذُمَّهُمْ مِنْ جِهَةِ نَفْسِكَ وَهَوَاكَ؛ لَكِنْ مَنْ حَمِدَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ فَهُوَ الْمَحْمُودُ، وَمَنْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ فَهُوَ الْمَذْمُومُ. وَلَمَّا قَالَ بَعْضُ وَفْدِ بَنِي تَمِيمٍ: «يَا مُحَمَّدُ أَعْطِنِي، فَإِنَّ حَمْدِي زَيْنٌ وَإِنَّ ذَمِّي شَيْنٌ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»)[1].

ودل الحديث على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال من مسمى الإيمان.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٥١، ٥٢).

الشـرح:

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ، وَأَنْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللهُ إِنَّ رِزْقَ اللهِ لَا يَجُرُّهُ حِرْصُ حَرِيصٍ، وَلَا يَرُدُّهُ كُرْهُ كَارِهٍ»).

وجه الاستدلال من هذا الحديث قوله: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ».

«إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ». يعني: من أسباب ضعف الإيمان، والذي يضعف الإيمان المحرمات؛ لأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، فدل على أن إرضاء الناس بسخط الله معصية، وذنب ومحرم؛ لأن هذا الذي أرضى الناس بسخط الله، خافهم أو رجاهم، وهذا مناسبة إيراد الحديث في الباب.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ الْتَمَسَ رِضَى اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَأَرْضَى النَّاسَ عَنْهُ، وَمَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ، سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَسْخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ». رَوَاهُ ابنُ حِبَّانَ في صَحِيحِهِ[١].

ش: هذا الحديث رواه ابن حبان بهذا اللفظ، ورواه الترمذي عن رجل من أهل المدينة قال: «كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنِ اكْتُبِي إِلَيَّ كِتَابًا تُوصِينِي فِيهِ، وَلَا تُكْثِرِي عَلَيَّ، فَكَتَبَتْ عَائِشَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: سَلَامٌ عَلَيْكَ. أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ الْتَمَسَ رِضَا اللَّهَ بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَاهُ اللَّهُ مَؤُونَةَ النَّاسَ. مَنْ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهَ، وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَى النَّاسِ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ». ورواه أبو نعيم في الحلية[٢].

قوله: «مَنِ الْتَمَسَ». أي: طلب.

قال شيخ الإسلام: وَكَتَبَتْ عَائِشَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَرُوِيَ أَنَّهَا رَفَعَتْهُ: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَرْضَى اللَّهَ بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَاهُ مُؤْنَةَ النَّاسِ، وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، لَمْ يُغْنُوا عَنْهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا». هَذَا لَفْظُ الْمَرْفُوعِ، وَلَفْظُ الْمَوْقُوفِ: «مَنْ أَرْضَى اللَّهَ بِسَخَطِ النَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ عَادَ حَامِدُهُ مِنْ النَّاسِ لَهُ ذَامًّا»[٣]. وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّ مَنْ أَرْضَى اللَّهَ بِسَخَطِهِمْ كَانَ قَدْ

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١/ ٥١٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣٠٠).
(٢) أخرجه الترمذي (٢٤١٤)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٨٨).
(٣) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١/ ٢٩٩)، والبيهقي في الزهد الكبير (٢/ ٣٣١، ٣٣٢).

. . . .

اتَّقَاهُ، وَكَانَ عَبْدَهُ الصَّالِحَ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ وَهُوَ كَافٍ عَبْدَهُ ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴿٣﴾﴾ [الطلاق: ٢-٣]. فَاللَّهُ يَكْفِيهِ مُؤْنَةَ النَّاسِ بِلَا رَيْبٍ.

وَأَمَّا كَوْنُ النَّاسِ كُلِّهِمْ يَرْضَوْنَ عَنْهُ: فَقَدْ لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ؛ لَكِنْ يَرْضَوْنَ عَنْهُ إذَا سَلِمُوا مِنْ الْأَغْرَاضِ وَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُمْ الْعَاقِبَةُ وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ لَمْ يُغْنُوا عَنْهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا كَالظَّالِمِ الَّذِي يَعَضُّ عَلَى يَدِهِ، وَأَمَّا كَوْنُ حَامِدِهِ يَنْقَلِبُ ذَامًّا: فَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا، وَيَحْصُلُ فِي الْعَاقِبَةِ، فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلتَّقْوَى، لَا يَحْصُلُ ابْتِدَاءً عِنْدَ أَهْوَائِهِمْ. ا.هـ[1].

وقد أحسن من قال:

إِذَا صَحَّ مِنْكَ الْوُدُّ يَا غَايَةَ الْمُنَى   فَكُلُّ الَّذِي فَوْقَ التُّرَابِ تُرَابُ

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: فمن تحقق أن كل مخلوق فوق التراب فهو تراب، فكيف يقدم طاعة من هو تراب على طاعة رب الأرباب؟ أم كيف يرضى التراب بسخط الملك الوهاب؟ إن هذا لشئ عجاب[2].

وفي الحديث: عقوبة من خاف الناس، وآثرهم رضاهم على الله، وأن العقوبة قد تكون في الدين - عياذًا بالله من ذلك -؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟﴾ [التوبة: ٧٧].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٥٢).
(٢) انظر: نور الاقتباس (ص٨٩).

الشرح:

قوله: (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ الْتَمَسَ رِضَى اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَأَرْضَى النَّاسَ عَنْهُ، وَمَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ، سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَسْخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ». رَوَاهُ ابنُ حِبَّانَ في صَحِيحِهِ): هذا جزاء الذي أفرد الله بعبادة الخوف، وجزاء الذي لم يُكْمِل التوحيد في عبادة الخوف، فالذي التمس رضا الله بسخط الناس هذا عظم الله وخافه، ولم يجعل فتنة الناس كعذاب الله، بل جعل عذاب الله عز وجل أعظم، فخاف الله، وخشيه، وطمع فيما عنده، فلم يلتفت إلى الناس، ولم يرفع بهم رأسًا.

«مَنِ الْتَمَسَ رِضَى اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَأَرْضَى النَّاسَ عَنْهُ، وَمَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ، سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَسْخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ»: لأنه ارتكب ذنبًا أن خاف الناس، وجعل خوفه من الناس سببًا لعمل المحرم، أو ترك فريضة من فرائض الله؛ لهذا قال ﷺ: «مَنِ الْتَمَسَ رِضَى اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ»، فكان جزاؤه أن سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلَ عِمْرَانَ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ بَرَاءَةٍ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْعَنْكَبُوتِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْيَقِينَ يَضْعُفُ وَيَقْوَى.

الْخَامِسَةُ: عَلَامَةُ ضَعْفِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ هَذِهِ الثَّلَاثُ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ إِخْلَاصَ الْخَوْفِ للهِ مِنَ الْفَرَائِضِ.

السَّابِعَةُ: ذِكْرُ ثَوَابِ مَنْ فَعَلَهُ.

الثَّامِنَةُ: ذِكْرُ عِقَابِ مَنْ تَرَكَهُ.

❊ ❊ ❊

٣٢ - بَابُ

قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].

ش: قوله: (بَابُ قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]).

قال أبو السعادات: يقال: توكل بالأمر إذا ضمن القيام به، ووكلت أمري إلى فلان، إذا اعتمدت عليه، ووكل فلان فلانًا إذا استكفاه أمره ثقة بكفايته، أو عجزًا عن القيام بأمر نفسه. ا.هـ(١).

وأراد المصنف رحمه الله بهذه الترجمة بالآية بيان أن التوكل فريضة يجب إخلاصه لله تعالى؛ فإن تقديم المعمول يفيد الحصر. أي: وعلى الله فتوكلوا لا على غيره، فهو من أجمع أنواع العبادة وأعظمها؛ لما ينشأ عنه من الأعمال الصالحة، فإنه إذا اعتمد على الله في جميع أموره الدينية والدنيوية، دون كل من سواه، صح إخلاصه ومعاملته مع الله تعالى.

فهو من أعظم منازل ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فلا يحصل كمال التوحيد بأنواعه الثلاثة إلا بكمال التوكل على الله؛ كما في هذه الآية، وكما قال تعالى: ﴿فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقوله: ﴿رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا﴾ [المزمل: ٩].

الآيات في الأمر به كثيرة جدًا، قال الإمام أحمد رحمه الله: (التوكل عمل القلب)(٢).

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٢١).

(٢) ذكر ذلك ابن القيم في طريق الهجرتين (ص٣٨٩)، ومدارج السالكين (٢/ ١١٤).

....

وقال ابن القيم في معنى الآية المترجم بها: فجعل التوكل على الله شرطًا في الإيمان، فدل على انتفاء الإيمان عند انتفائه، وفي الآية الآخرى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، **فجعل دليل صحة الإسلام التوكل، وكلما قوى إيمان العبد، كان توكله أقوى، وإذا ضعف الإيمان، ضعف التوكل، وإذا كان التوكل ضعيفًا، كان دليلًا على ضعف الإيمان ولا بد، والله تعالى يجمع بين التوكل والعبادة، وبين التوكل والإيمان، وبين التوكل والتقوى، وبين التوكل والإسلام، وبين التوكل والهداية.**

فظهر أن التوكل أصل جميع مقامات الإيمان والإحسان، ولجميع أعمال الإسلام، وأن منزلته منها كمنزلة الجسد من الرأس، فكما لا يقوم الرأس إلا على البدن، فكذلك لا يقوم الإيمان ومقاماته وأعماله إلا على ساق التوكل(١)**.**

قال شيخ الإسلام رحمه الله**: وَمَا رَجَا أَحَدٌ مَخْلُوقًا، أَوْ تَوَكَّلَ عَلَيْهِ إِلَّا خَابَ ظَنُّهُ فِيهِ، فَإِنَّهُ مُشْرِكٌ:** ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١] (٢)**.**

قال الشارح رحمه الله**: قلت: لكن التوكل على الله قسمان:**

أحدهما: التوكل في الأمور التي لا يقدرعليها إلا الله؛ كالذين يتوكلون على الأموات والطواغيت في رجاء مطالبهم من نصر، أو حفظ، أو رزق، أو شفاعة، فهذا شرك أكبر.

---

(١) انظر: طريق الهجرتين (ص٣٨٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٥٧).

....

الثاني: التوكل في الأسباب الظاهرة كمن يتوكل على أمير أو سلطان فيما أقدره الله تعالى عليه من رزق، أو دفع أذى ونحو ذلك، فهو نوع شرك أصغر.

والوكالة الجائزة: هي توكيل الإنسان الإنسان في فعل ما يقدر عليه نيابة عنه، لكن ليس له أن يعتمد في حصوله ما وكل فيه، بل يتوكل على الله في تيسير أمره الذي يطلبه بنفسه أو نائبه، وذلك من جملة الأسباب التي يجوز فعلها، ولا يعتمد عليها، بل يعتمد على المسبب الذي أوجد السبب والمسبب.

الشرح:

فهذا: (بَابُ قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]).

وهذا الباب عقده الإمام المصلح المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في هذا الكتاب العظيم كتاب التوحيد - لبيان أن التوكل على الله فريضة من الفرائض، وواجب من الواجبات، وأن إفراد الله عَزَّوَجَلَّ به توحيد، وأن التوكل على غير الله شرك مخرج من الملة، والتوكل على الله شرط في صحة الإسلام، وشرط في صحة الإيمان، فالتوكل عبادة عظيمة، فعقد هذا الباب لبيان هذه العبادة.

وحقيقة التوكل على الله عَزَّوَجَلَّ أن العبد يعلم أن هذا الملكوت إنما هو بيد الله عَزَّوَجَلَّ يصرفه كيف يشاء، فيفوض الأمر إليه، ويلتجئ بقلبه في تحقيق

مطلوبه، وفي الهرب مما يسوؤه، يلتجئ في ذلك، ويعتصم بالله عز وجل وحده، فيُنزِل حاجته بالله، ويفوض أمره إلى الله، ثم يعمل السبب الذي أمر الله به، فحقيقة التوكل في الشرع تجمع تفويض الأمر إلى الله عز وجل وفعْلَ الأسباب، بل إن نفس الإيمان سبب من الأسباب التي يفعلها المتوكلون على الله، بل إن نفس التوكل على الله عز وجل سبب من الأسباب، فالتوكل حقيقته في الشرع تجمع عبادة قلبية عظيمة، وهي تفويض الأمر إليه، والالتجاء إليه، والعلم بأنه لا أمر إلا أمره، ولا شيء إلا بما قدره وأَذِن به كونًا، ثم فعل السبب الذي أوجب الله عز وجل فعلَه أو أمر بفعله، فترك فعل الأسباب ينافي حقيقة التوكل الشرعية؛ كما أن الاعتماد على السبب وترك تفويض الأمر إلى الله عز وجل ينافي حقيقة التوكل الشرعية، فالمتوكل في الشرع هو من عمل السبب، وفوَّض الأمر إلى الله عز وجل في الانتفاع بالسبب، وفي حدوث المسبب في ذلك السبب، وفي توفيق الله وإعانته، فإنه لا حول ولا قوة إلا به عز وجل .

والتوكل - كما قال الإمام أحمد -: (عمل القلب)، فالتوكل عبادة قلبية محضة؛ ولهذا صار إفراد الله عز وجل بها واجبًا، وصار صرفها لغير الله عز وجل شركًا.

والتوكل على غير الله عز وجل له حالان:

الحال الأولى: أن يكون شركًا أكبر، وهو أن يتوكل على أحد من الخلق فيما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل ، يتوكل على المخلوق في مغفرة الذنب، يتوكل على المخلوق في تحصيل الخيرات الأخروية، أو يتوكل على المخلوق في تحصيل ولد له، أو في تحصيل وظيفة له، يتوكل عليه بقلبه، وهو لا يقدر على ذلك الشيء، وهذا يكثر عند عباد القبور، وعباد الأولياء، فإنهم يتوجهون إلى الموتى بقلوبهم، يتوكلون عليهم بمعنى

يفوضون أمر صلاحهم فيما يريدون في الدنيا والآخرة على أولئك الموتى، وعلى تلك الآلهة، والأوثان التي لا تقدر على شيء من ذلك، فهذا عبادة صُرِفَت لغير الله عز وجل ، وهو شرك أكبر بالله عز وجل منافٍ لأصل التوحيد.

والنوع الثاني: أن يتوكل على المخلوق فيما أقدره الله عز وجل ، يتوكل على مخلوق فيما أقدره الله عليه، وهذا نوع شرك، بل هو شرك خفي وشرك أصغر؛ ولهذا قال طائفة من أهل العلم: إذا قال: توكلت على الله وعليك. فإن هذا شرك أصغر؛ ولهذا قالوا: لا يجوز أن يقول: توكلت على الله ثم عليك. لأن المخلوق ليس له نصيب من التوكل، فإن التوكل إنما هو تفويض الأمر والالتجاء بالقلب إلى من بيده الأمر، وهو الله عز وجل ، والمخلوق لا يستحق شيئًا من ذلك.

فإذًا التوكل على المخلوق فيما يقدر عليه هذا شرك خفي، ونوع شرك أصغر، والتوكل على المخلوق فيما لا يقدر عليه المخلوق - وهذا يكثر عند عباد القبور والمتوجهين إلى الأولياء والموتى - هذا شرك مخرج من الملة.

وحقيقة التوكل الذي ذكرناه لا يصلح إلا لله عز وجل ؛ لأنه تفويض الأمر إلى من بيده الأمر، والمخلوق ليس بيده الأمر، التجاء القلب ورَغَب القلب، وطَمَع القلب في تحصيل المطلوب إنما يكون ذلك ممن يملكه، وهو الله عز وجل ، أما المخلوق، فلا يقدر على شيء استقلالًا، وإنما هو سبب، فإذا كان سببًا، فإنه لا يجوز التوكل عليه؛ لأن التوكل عمل القلب، وإنما يجعله سببًا بأن يجعله شفيعًا، يجعله واسطة ونحو ذلك، فهذا لا يعني أنه متوكل عليه، فيجعل المخلوق سببًا فيما أقدره الله عليه، ولكن يفوض أمر النفع بهذا السبب إلى الله عز وجل ، فيتوكل على الله، ويأتي بالسبب الذي هو الانتفاع من هذا المخلوق بما جعل الله عز وجل له من الانتفاع أو من القدرة ونحو ذلك.

قوله: (بَابُ قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]). هذه الآية فيها الأمر بالتوكل، ولَمَّا أمر به، علمنا أنه من العبادة، ولَمَّا قدَّم الجاروالمجرور في قوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ﴾، قدَّمه على ما يتعلق به، وهو الفعل ﴿فَتَوَكَّلُوٓاْ﴾، دل على وجوب إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بالتوكل، وأن التوكل عبادة يجب أن تُحصر وتُقصر في الله عَزَّوَجَلَّ، هذا وجه الاستدلال من الآية.

ودليل آخر في هذه الآية، وهو قوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ جعل الإيمان لا يصح إلا بالتوكل، قال ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ﴾ يعني: أفردوا الله بالتوكل وحده ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فجعل الشرط ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، فأفردوا الله بالتوكل، فجزاء الشرط هو إفراد الله بالتوكل، فصارت دلالة الآية من جهتين.

وكذلك قوله عَزَّوَجَلَّ في آية سورة يونس: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، قال: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ﴾ أفرد التوكل به عَزَّوَجَلَّ وأمر به، فقدَّم الجار والمجرور بما يفيد الحصر والقصر والاختصاص بالله عَزَّوَجَلَّ، ثم جعل إفراد التوكل به عَزَّوَجَلَّ شرط في صحة الإسلام، فقال: ﴿إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾، فهتان الآيتان دلتا على أن التوكل عبادة، وأن إفراد الله به عَزَّوَجَلَّ واجب، وأنه شرط في صحة الإسلام، وشرط في صحة الإيمان، وهذا كله يدل على أن انتفاءه مُذْهِب لأصل التوحيد ومنافٍ لأصله إذا توكل على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

ونبه الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ على شيء آخر ليس من توكل العبادة، وهو التوكيل، وهو المعروف في باب الوكالة عند الفقهاء[1]: وكلت فلانًا في أمري،

(١) قال البهوتي في الروض المربع (٢/ ٢٣٩): (الوكالة بفتح الواو وكسرها التفويض، تقول: =

وكما جاء في الحديث: «**كَانَ عَلِيُّ بنُ أَبي طَالِبٍ ﷺ يَكْرَهُ الْخُصُومَةَ، فَكَانَ إِذَا كَانَتْ لَهُ خُصُومَةٌ وَكَّلَ فِيهَا عقيلَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ**»[1] هذا من باب الوكالة، وهو شيء آخر غير التوكل، التوكيل والوكالة باب آخر، أما التوكل، فهو عبادة قلبية، يضبط ذلك أن الوكالة فيها المعنى الظاهر، فيها شيء ظاهر، أما التوكل، فهو عمل قلبي، فالتوكل من العبادات القلبية[2].

وحقيقة التوكل أنه يجمع شيئين[3]:

الأول: تفويض الأمر إلى الله عز وجل.

الثاني: عدم رؤية السبب بعد عمله.

والتفويض وعدم رؤية السبب شيئان قلبيان، فالعبد المؤمن إذا فعل السبب - وهو جزء بما تحصل به حقيقة التوكل -، فإنه لا يلتفت لهذا السبب؛ لأنه يعلم أن هذا السبب لا يُحَصِّل المقصود، ولا يحصل المراد به وحده، وإنما قد يحصل المراد به، وقد لا يحصل؛ لأن حصول المرادات يكون بأشياء منها:

● السبب.

= وكلت أمري إلى الله، أي: فوضته إليه، واصطلاحا استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة)، وقال المناوي في التعاريف (ص٢١٧): (التوكيل إقامة الغير مقام نفسه في تصرف تملكه). وانظر: التعريفات للجرجاني (ص٩٧).

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٦/ ٨١).

(٢) قال النووي رحمه الله في شرحه على صحيح مسلم (٣/ ٩١): (قال الإمام الأستاذ أبو القاسم القشيري: اعلم أن التوكل محله القلب، وأما الحركة بالظاهر فلا تنافي التوكل بالقلب بعد ما تحقق العبد أن الثقة من قبل الله تعالى، فإن تعسر شيء فبتقديره، وإن تيسر فبتيسيره). وانظر: فتح الباري (٦/ ٨٢).

(٣) قال البيهقي رحمه الله في شعب الإيمان (٢/ ٥٧): (وجملة التوكل تفويض الأمر إلى الله جل ثناؤه والثقة به). وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح (٣/ ٣٨٤): (وإنما التوكل المحمود أن لا يستعين بأحد في شيء، وقيل: هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهيئة الأسباب). وانظر: الروح لابن القيم (ص٢٥٤).

- صلاحية المحل.
- خلو الأمر من المضاد.

فثَم ثلاثة أشياء تحصل بها المرادات:

الأول: نعلم بما خلق الله عَزَّوَجَلَّ خلقه عليه أن هذا السبب يُنتج المسبَّب (النتيجة).

الثاني: صلاحية المحل لقيام الأمر به؛ أي: الأمر المراد.

الثالث: خلو المحل من المضاد له.

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

ش: قال ابن عباس في الآية: (لَا يَدْخُلُ قُلُوبَهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عِنْدَ أَدَاءِ فَرَائِضِهِ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِشَيْءٍ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَلَا يَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا يُصَلُّونَ إِذَا غَابُوا، وَلَا يُؤَدُّونَ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ. فَأَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ وَصَفَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]. فَأَدُّوا فَرَائِضَهُ). رواه ابن جرير وابن أبي حاتم(١).

ووجل القلب من الله مستلزم القيام بفعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه. قال السدي: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ قَالَ: هُوَ الرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَظْلِمَ، أَوْ قَالَ: يَهِمَّ بِمَعْصِيَةٍ، فَيُقَالُ لَهُ: اتَّقِ اللهَ، فَيَجِلُّ قَلْبُهُ». رواه ابن أبي شيبة وابن جرير(٢).

قوله: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]. استدل الصحابة ﷺ والتابعون ومن تبعهم من أهل السنة بهذه الآية ونظائرها على زيادة الإيمان ونقصانه.

قال عمير بن حبيب الصحابي: «إِنَّ الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ» فَقِيلَ: وَمَا زِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ؟ قَالَ: إِذَا ذَكَرْنَا اللَّهَ وَخَشِينَاهُ، فَذَلِكَ زِيَادَتُهُ، وَإِذَا غَفَلْنَا وَنَسِينَا وَضَيَّعْنَا، فَذَلِكَ نُقْصَانُهُ». رواه ابن سعد(٣).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٧٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٥٥).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٧٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٥٥).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٦٠)، وفي الإيمان (١/ ٢٠رقم ١٤)، وعبد الله بن =

....

وقال مجاهد: «الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَهُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ». رواه ابن أبي حاتم[(١)].

وحكى الإجماع على ذلك الشافعي وأحمد وأبو عبيد وغيرهم. رحمهم الله تعالى.

قوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، أي: يعتمدون عليه بقلوبهم، مفوضين إليه أمورهم، فلا يرجون سواه، ولا يقصدون إلا إياه، ولا يرغبون إلا إليه، يعلمون أن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه المتصرف في الملك وحده، والمعبود وحده، لا شريك له. وفي الآية وصف المؤمنين حقًا بثلاث مقامات من مقامات الإحسان، وهي: الخوف، وزياة الإيمان، والتوكل على الله وحده، وهذه المقامات تقتضي كمال الإيمان وحصول أعماله الباطنة والظاهرة، مثال ذلك: الصلاة، فمن أقام الصلاة، وحافظ عليها، وأدى الزكاة كما أمره الله، استلزم ذلك العمل بما يقدر عليه من الواجبات، وترك جميع المحرمات؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

= أحمد في السنة (١/ ٣١٥ رقم ٦٢٤)، والخلال (٥/ ٤٨)، والآجري في الشريعة (٢/ ٥٨٣رقم ٢١٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ١٥٤رقم ٥٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٨٤٥ رقم ١١٣١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥/ ١٠١٩رقم ١٧٢٠).

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣١١ رقم ٦١١)، والخلال (٤/ ٤٨ رقم ١١٤٤)، والآجري في الشريعة (٢/ ٥٨٣رقم٢١٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٨٥٩ رقم ١١٦٧)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥/ ١٠٢٣ رقم ١٧٢٨).

الشرح:

قوله: (وَقَولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]).

وجه الدلالة من الآية: أنه وصف المؤمنين بهذه الصفات الخمس، وآخرها قوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

وظاهر من دلالة الآية حيث قدم الجار والمجرور على أنهم أفردوا التوكل بالله عز وجل، فوصف المؤمنين بهذه الصفات، فدل على أن هذه هي أعظم مقامات أهل الإيمان، وأن هذه العبادات الخمس هي أعظم المقامات، وهذا عظيمٌ التنبه له؛ إذ كل أمور الدين والعبادات والفروع العملية التي يعملها العبد إنما هي فرع عن تحقيق هذه الخمس التي جاءت في هذه الآية.

وَقَولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾، وهذه الصفة تجمع الكلمات الشرعية، وتجمع الدين جميعًا؛ لأن ذكر الله فيه القرآن وفيه السنة.

ومسألة زيادة الإيمان ونقصانه اختلف فيها العلماء على أقوال:

القول الأول، وهو قول جمهور أهل العلم من أهل السنة، ومن المرجئة وغيرهم، قول الجمهور من جميع الطوائف: أن الإيمان يزيد وينقص؛ كما قال ابن القيم رحمه الله في النونية في وصف الإيمان عند أهل السنة[1]:

وَاشهَد عَلَيْهِمْ أَنَّ إِيمَانَ الوَرَى ... قَولٌ وفِعلٌ ثُمَّ عَقدُ جَنَانِ

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ١٣٣).

وَيزِيدُ بالطَّاعَاتِ قَطعًا هَكَذَا بِالضِّدِّ يُمسِي وَهوَ ذُو نُقصَانِ
وَاللهُ مَا إيمَانُ عَاصِينَا كإيـ مَانِ الأمِيـنِ مُنَـزِّلِ القُـرآنِ
كَـلاَّ وَلاَ إيـمَانُ مُؤمِنِنَا كإيـ مَانِ الرَّسُولِ مُعَلِّـمِ الإيـمَانِ

القول الثاني: أن الإيمان يزيد، ولا ينقص، هذا منسوب إلى بعض أئمة أهل السنة؛ لأن الدليل دل على زيادته، وهذا أمر لا يدخله القياس، فلا نقول بنقصانه؛ لعدم ورود الدليل في ذلك[١].

القول الثالث: من قال: إن الإيمان لا يزيد، ولا ينقص. وهو قول طائفة من المرجئة ومن غيرهم[٢]، ولا ارتباط ما بين الإرجاء والخلاف في الأركان الثلاثة الأولى وبين القول بزيادة الإيمان ونقصانه، تارةً تجد من ذهب إلى أحد الأقوال يقول بزيادته ونقصانه، ومن ذهب إليه لا يقول بزيادته ونقصانه، يعني مثلًا: الأشاعرة - الذين هم من المرجئة، والماتريدية - منهم من يقول بزيادته ونقصانه، ومنهم من لا يقول بذلك؛ لعدم ترتبها على حقيقة الإيمان، هذا أمر زائد أدخلوه في البحث.

فإذًا لا أثر في الخلاف في مسألة زيادته ونقصانه على كونهم مرجئة، فإذا قال أحد: الإيمان لا يزيد، ولا ينقص، فلا يدل على كونه من المرجئة، لكنه يدل على أنه ليس من أهل السنة. إذا قال: الإيمان يزيد وينقص. فلا يدل قوله على أنه من أهل السنة والجماعة، بل قد يكون مرجئًا، فلا ارتباط ما بين مسألة الزيادة والنقصان ومسائل التعريف السالفة للإيمان.

---

(١) انظر: السنة للخلال (٣/ ٥٦٩)، والفرق بين الفرق (ص١٩١)، وشرح قصيدة ابن القيم (٢/ ١٤٠).

(٢) انظر: الاعتقاد للبيهقي (ص١٨٣)، والفرق بين الفرق (ص١٩١).

وَقَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

ش: قال ابن القيم رحمه الله: أَيِ: اللَّهُ وَحْدَهُ كَافِيكَ، وَكَافِي أَتْبَاعَكَ، فَلَا تَحْتَاجُونَ مَعَهُ إِلَى أَحَدٍ(١).

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٢).

وقيل: المعنى: حسبك الله، وحسبك المؤمنون.

قال ابن القيم رحمه الله: (وَهَذَا خَطَأٌ مَحْضٌ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْحَسْبَ وَالْكِفَايَةَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، كَالتَّوَكُّلِ وَالتَّقْوَى وَالْعِبَادَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢].

فَفَرَّقَ بَيْنَ الْحَسْبِ وَالتَّأْيِيدِ، فَجَعَلَ الْحَسْبَ لَهُ وَحْدَهُ، وَجَعَلَ التَّأْيِيدَ لَهُ بِنَصْرِهِ وَبِعِبَادِهِ، وَأَثْنَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالتَّوَكُّلِ مِنْ عِبَادِهِ حَيْثُ أَفْرَدُوهُ بِالْحَسْبِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وَلَمْ يَقُولُوا: حَسْبُنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩].

---

(١) انظر: زاد المعاد (١/ ٣٧).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ٢٠١)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ١٥٤، ٢٩٣).

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ جَعَلَ الْإِيتَاءَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَجَعَلَ الْحَسْبَ لَهُ وَحْدَهُ، فَلَمْ يَقُلْ: وَقَالُوا: حَسْبُنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، بَلْ جَعَلَهُ خَالِصَ حَقِّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩].

فَالرَّغْبَةُ وَالتَّوَكُّلُ وَالْإِنَابَةُ وَالْحَسْبُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، كَمَا أَنَّ الْعِبَادَةَ وَالتَّقْوَى وَالسُّجُودَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالنَّذْرُ وَالْحَلِفُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى). انتهى[١].

وبهذا يتبين مطابقة الآية للترجمة. فإذا كان هو الكافي لعبده، وجب ألا يتوكل إلا عليه، ومتى التفت بقلبه إلى سواه، وكله الله إلى من التفت إليه؛ كما في الحديث: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ».

وقولِهِ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

قال ابن القيم رحمه الله وغيره: أي: كافيه، ومن كان الله كافيه وواقيه، فلا مطمع فيه لعدوه، ولا يضره إلا أذى لا بد منه: كالحر، والبرد، والجوع، والعطش، وأما أن يضره بما يبلغ به مراده منه، فلا يكون أبدًا، وفرق بين الأذى الذي هو الظاهر إيذاء وفي الحقيقة إحسان وإضرار بنفسه، وبين الضرر الذي يتشفى به منه.

قال بعض السلف: جعل الله لكل عمل جزاء من نفسه، وجعل جزاء التوكل عليه نفس كفايته، فقال: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ فلم يقل: فله كذا وكذا من الأجر؛ كما قال في الأعمال، بل جعل نفسه

(١) انظر: زاد المعاد (١/ ٣٧- ٣٩).

....

- سبحانه - كافي عبده المتوكل عليه وحسبه وواقيه، فلو توكل العبد على الله حق توكله، وكادته السموات والأرض ومن فيهن، لجعل الله له مخرجًا، وكفاه رزقه، ونصره. انتهى(١).

وفي أثر رواه أحمد في الزهد عن وهب بن منبه قال: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيَ بَعْضِ كُتُبِهِ: بِعِزَّتِي إِنَّهُ مَنِ اعْتَصَمَ بِي فَكَادَتْهُ السَّمَاوَاتُ بِمَنْ فِيهِنَّ، وَالْأَرْضُونَ بِمَنْ فِيهِنَّ، فَإِنِّي أَجْعَلُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مَخْرَجًا، وَمَنْ لَمْ يَعْتَصِمْ بِي فَإِنِّي أَقْطَعُ يَدَيْهِ مِنْ أَسْبَابُ السَّمَاءِ وَأَخْسِفُ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ الْأَرْضَ، فَأَجْعَلُهُ فِي الْهَوَاءِ، ثُمَّ أَكِلُهُ إِلَى نَفْسِهِ. كَفَى بِي لِعَبْدِي مَآلًا. إِذَا كَانَ عَبْدِي فِي طَاعَتِي أُعْطِيهِ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَنِي، وَأَسْتَجِيبَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْعُوَنِي، فَأَنَا أَعْلَمُ بِحَاجَتِهِ الَّتِي تَرْفُقُ بِهِ مِنْهُ»(٢).

وفي الآية دليل على فضل التوكل، وأنه أعظم الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار؛ لأن الله تعالى علق الجملة الأخيرة على الأولى تعليق الجزاء على الشرط، فيمتنع أن يكون وجود الشرط كعدمه؛ لأن الله تعالى رتب الحكم على الوصف المناسب له، فعلم أن توكله هو سبب كون الله حسبًا له.

وفيها تنبيه على القيام بالأسباب مع التوكل؛ لأنه تعالى ذكر التقوى، ثم ذكر التوكل؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٤٦٥).
(٢) أخرجه أبو داود في الزهد (ص٣٢)، وأبو حاتم في تفسيره (٩/ ٢٩١٠).

....

[المائدة: ١١]، **فجعل التوكل مع التقوى الذي هو قيام الأسباب المأمور بها.**

فالتوكل بدون القيام بالأسباب المأمور بها عجز محض، وإن كان مشوبًا بنوع من التوكل، فلا ينبغي للعبد أن يجعل توكله عجزًا، ولا عجزه توكلًا، بل يجعل توكله من جملة الأسباب التي لا يتم المقصود إلا بها كلها. ذكره ابن القيم بمعناه(١).

الشرح:

وقوله: (وَقَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]): يعني: كافيك الله، وكافٍ من اتبعك من المؤمنين؛ لأن الحسب هو الكافي، والكلمة المشابهة لها (حَسَب) تقول: هذا بحسب كذا، يعني: بناءً على كذا، وأما الكافي، فهو (الحسْب) بسكون السين ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: كافيك الله، وكافٍ من اتبعك من المؤمنين.

وجه مناسبة هذه الآية لهذا الباب: أن الله حَسْب من توكل عليه؛ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾، فالله حسْب من توكل عليه، فدل على أن الله عَزَّوَجَلَّ أمر عباده بالتوكل عليه؛ حتى يكون كافيهم من أعدائهم، وحتى يكون عَزَّوَجَلَّ كافي المؤمنين من المشركين، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ يعني: كافيك الله؛ ولهذا أعقبها بالآية الأخرى،

---

(١) انظر: مدارج السالكين (٢/ ١٢٨).

وهي قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ والتوكل على الله عَزَّوَجَلَّ - كما ذكرنا - يرجع إلى فهم توحيد الربوبية، وإلى عِظَم الإيمان بتوحيد الربوبية، فإن بعض المشركين قد يكون عنده من التوكل على الله الشيء العظيم.

والتوكل على الله من العبادات التي تُطلَب من المؤمن، ومن العبادات الواجبة، والعبادات العظيمة؛ لهذا نقول: إن إحداث التوكل في القلب يرجع إلى التأمل في آثار الربوبية، فكلما كان العبد أكثر تأملًا في ملكوت الله، وفي السماوات والأرض، وفي الأنفس وفي الآفاق، كان علمه بأن الله هو ذو الملكوت، وأنه هو المتصرف، وأن نَصْرَه لعبده شيء يسير جدًا بالنسبة إلى ما يجريه الله عَزَّوَجَلَّ في ملكوته، فَيُعْظِّم المؤمن بهذا التدبر اللهَ عَزَّوَجَلَّ ، ويُعظِّم التوكل عليه، ويُعَظِّم أمره ونهيه، وينظر أن الله عَزَّوَجَلَّ لا يعجِزُه شيء في الأرض ولا في السماء عَزَّوَجَلَّ .

﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾: رتب الحسْب - وهو الكفاية - بالتوكل عليه، وهذه فضيلة التوكل وفضيلة المتوكلين عليه.

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِين أُلقِي في النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا لَهُ ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ رَوَاهُ البُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ[(١)].

ش: قوله: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ أي: كافينا، فلا نتوكل إلا عليه. قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦].

قوله: ﴿وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ أي: نعم الموكول إليه؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨]**، ومخصوص (نِعمَ) محذوف تقديره (هو).**

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: هو حسب من توكل عليه، وكافٍ من لجأ إليه، وهو الذي يؤمن خوف الخائف، ويجير المستجير، فمن تولاه واستنصر به وتوكل عليه، وانقطع بكليته إليه، تولاه، وحفظه، وحرسه، وصانه، ومن خافه واتقاه، أمنه مما يخاف ويحذر، ويجلب إليه ما يحتاج إليه من المنافع[(٢)].

قوله: «قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِين أُلقِي في النَّارِ». قال تعالى: ﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ۝٦٨ قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ۝٦٩ وَأَرَادُوا بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ۝٧٠﴾ [الأنبياء: ٦٨-٧٠].

قوله: «وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا لَهُ: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٣، ٤٥٦٤)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٥٤، ٣١٦).

(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٢٣٧).

....

فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾» رَوَاهُ البُخَارِي والنَّسَائِي.

وذلك بعد منصرف قريش والأحزاب من أحد، بلغه أن أبا سفيان ومن معه قد أجمعوا الكرة عليهم، فخرج النبي ﷺ في سبعين راكبًا، حتى انتهى إلى حمراء الأسد، فألقى الله الرعب في قلب أبي سفيان، فرجع إلى مكة بمن معه.

وَمَرَّ بِهِ رَكْبٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَقَالَ، أَيْنَ تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: نُرِيدُ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَهَلْ أَنْتُمْ مُبَلِّغُونَ عَنِي مُحَمَّدًا رِسَالَةً أُرْسِلُكُمْ بِهَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِذَا جِئْتُمُوهُ، فَأَخْبِرُوهُ أَنَّا قَدْ أَجْمَعْنَا السَّيْرَ إِلَيْهِ وَإِلَى أَصْحَابِهِ لِنَسْتَأْصِلَ بَقِيَّتَهُمْ، فَمَرَّ الرَّكْبُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِحَمْرَاءِ الْأَسَدِ، فَأَخْبَرُوهُ بِالَّذِي قَالَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»[1].

ففي هاتين القصتين فضل هذه الكلمة العظيمة، وأنها قول الخليلين - عليهما الصلاة والسلام - في الشدائد، وجاء في الحديث: «إِذَا وَقَعْتُمْ فِي الأَمْرِ العظيمِ، فَقُولُوا: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»[2].

---

(١) أخرجه ابن جرير (٧/ ٤٠٦).

(٢) أخرجه ابن مردويه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٧٠)، والدر المنثور (٢/ ٣٩٠).

الشرح:

قوله: (وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ قَالَهَا إبراهيمُ عليه السلام حِينَ أُلقي في النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا لَهُ: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾) هذا يبين عِظَم هذه الكلمة، وهو قول المؤمن: حسبنا الله ونعم الوكيل.

فإذا حقق العبد التوكل على الله، وحققه في القلب، معناه أنه حقق هذا النوع من التوحيد، توحيد التوكل في النفس. فإن العبد إذا أعْظَم رجاءه في الله، وتوكله على الله، فإنه وإن كادته السماوات والأرض ومن فيهن فإن الله سيجعل له من أمره يسرًا، وسيجعل له من بينها مخرجًا.

﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾: يعني: كافينا الله.

﴿وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾: يعني: ونعم الوكيل ربنا، هذه كلمة عظيمة قالها إبراهيم عليه السلام في الكرب، وقالها النبي ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم في الكرب لَمَّا قال لهم الناس: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾؛ وذلك لعظم توكلهم على الرب عز وجل.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: أَنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الْفَرَائِضِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِيمَانِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَنْفَالِ.

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي آخِرِهَا.

الْخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الطَّلَاقِ.

السَّادِسَةُ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَأَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ فِي الشَّدَائِدِ.

٣٣ - بَابُ

قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

ش: قوله: (بَابُ قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]).

قصد المصنف رَحِمَهُ اللهُ بهذه الآية التنبيه على أن الأمن من مكر الله من أعظم الذنوب، وأنه ينافي كمال التوحيد، كما أن القنوط من رحمة الله كذلك، وذلك يرشد إلى أن المؤمن يسير إلى الله بين الخوف والرجاء؛ كما دل على ذلك الكتاب والسنة، وأرشد إليه سلف الأمة والأئمة.

ومعنى الآية: أن الله - تبارك وتعالى - لما ذكر حال أهل القرى المكذبين للرسل، بيَّن أن الذي حملهم على ذلك هو الأمن من مكر الله، وعدم الخوف منه؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف: ٩٧-٩٩]. **أي: الهالكون.**

وذلك أنهم أمنوا مكر الله لما استدرجهم بالسراء والنعم، فاستبعدوا أن يكون ذلك مكرًا.

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: «مَنْ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرَ أَنَّهُ يَمْكُرُ بِهِ، فَلَا رَأْيَ لَهُ»[(١)].

---

(١) أخرجه ابن كثير (٣/ ٢٥٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢٩١)، وانظر: الدر المنثور (٣/ ٢٧٠).

....

وَقَالَ قَتَادَةُ: «بَغَت القومَ أمرُ اللَّهِ، وَمَا أَخَذَ اللَّهُ قَوْمًا قَطُّ إِلَّا عِنْدَ سَكْرَتِهِمْ وَغِرَّتِهِمْ وَنَعِيمِهِمْ، فَلَا تَغْتَرُّوا بِاللَّهِ، إِنَّهُ لَا يَغْتَرُّ بِاللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ»[١].

وفي الحديث: «إِذَا رَأَيْتَ اللهَ يُعْطِي الْعَبْدَ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى مَعَاصِيهِ مَا يُحِبُّ، فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْرَاجٌ» رواه أحمد وابن جرير وابن أبي حاتم[٢].

وقال إسماعيل بن رافع[٣]: «مِنَ الْأَمْنِ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ: إِقَامَةُ العَبْدُ عَلَى الذَّنْبِ يَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ المَغْفِرَةِ» رواه ابن أبي حاتم[٤].

وهذا هو تفسير المكر في قول بعض السلف: يستدرجهم الله بالنعم إذا عصوه، ويملي لهم، ثم يأخذهم أخذ عزيز مقتدر، وهذا هو معنى المكر والخديعة ونحو ذلك، ذكره ابن جرير بمعناه[٥].

---

(١) أخرجه ابن كثير (٣/ ٢٥٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٥٢٨)، وانظر: الدر المنثور (٣/ ٢٧٠).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٨/ ٥٤٧)، وفي الزهد (ص١٣ رقم ٦٣)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٣٣٠)، وفي الأوسط (٩/ ١١٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤٤١)، وفي شعب الإيمان (٦/ ٢٩٨)، وفي القضاء والقدر (ص٢٤٢، ٢٤٣)، وابن أبي حاتم (٤/ ١٢٩٠).

(٣) هو إسماعيل بن رافع بن عويمر، ويقال ابن أبي عويمر، أبو رافع المدني، حدث عن سعيد المقبري، ومحمد بن المنكدر، وسمع مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، وسلمان مولى أبي سعيد الخدري، وروى عنه أخوه إسحاق بن رافع، والليث بن سعد وهو من أقرانه، ووكيع، وعبدة بن سليمان، وغيرهم. ضعفه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والنسائي، وجماعة. انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٦٨)، والكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٨٠)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٣٨٤).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٥٢٩)، وانظر: الدر المنثور (٣/ ٥٠٧).

(٥) أخرجه ابن جرير (١٢/ ٥٧٩).

الشـرح:

هذا: (بَابُ قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩])، **وقولِهِ**: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

باب قول الله تعالى في الآية الأولى والآية الثانية جميعًا، فالباب منعقِد للآيتين جميعًا لاتصالهما.

والمراد بهذا الباب: بيان أن الجمع بين الخوف والرجاء واجب من واجبات الإيمان، ولا يتم التوحيد إلا بذلك، فانتفاء الجمع بين الخوف والرجاء هذا منافٍ لكمال التوحيد، فالواجب على العبد أن يجعل خوفه مع الرجاء، وأن يجعل رجاءه مع الخوف، وأن لا يأمن المكر، كما لا يقنط من رحمة الله عز وجل.

فالآية الأولى - وهي قول الله عز وجل: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ - فيها أن المشركين من صفاتهم أنهم أَمِنُوا عقاب الله، فلم يخافوا، والواجب بالمقابل أن تكون قلوبهم خائفة وجِلة من الله عز وجل، قال عز وجل: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ﴾ يعني: أيعلمون تلك المثلات وفعْلَ الله عز وجل بالأمم السالفة التي قصها الله في سورة الأعراف، أفأمنوا مكر الله؟!!

فإذا كان كذلك، وحصل منهم الأمن مع وجود النذر فيما حولهم، وأن الله قصَّ عليهم القصص والأنباء قال عز وجل: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

والأمن من مكر الله هو ناتج عن عدم الخوف وترك عبادة الخوف، وعبادة الخوف قلبية، الخوف - خوف العبادة - من الله عز وجل، وهذا الخوف إذا كان في القلب، فإن العبد سيسعى في مراضي الله، ويبتعد عن

مناهي الله، وسيعظِّم الله عَزَّوَجَلَّ ، ويتقرب إليه بالخوف؛ لأن الخوف عبادة، ويكون عبادة بمعاني، ومنها: أن يتقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ بالخوف، وأن يتقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ بعدم الأمن من مكر الله، وذلك أن الله هو ذو الجبروت، فعدم الأمن من مكر الله راجع إلى فهم صفات الله عَزَّوَجَلَّ وأسمائه، التي منها: القهار، والجبار، وهو الذي يجير ولا يجار عليه، ونحو ذلك من صفات الربوبية.

ومكر الله عَزَّوَجَلَّ من صفاته التي تطلق مقيدة، فالله عَزَّوَجَلَّ يمكر بمن مكر بأوليائه وأنبيائه، وبمن مكر بدينه؛ لأنها في الأصل صفة نقص، لكن تكون صفة كمال إذا كانت بالمقابلة؛ لأنها حينئذ إظهار العزة والقدرة والقهر والجبروت وسائر صفات الجلال، فمكر الله عَزَّوَجَلَّ من صفاته التي يتصف بها، لكن يكون ذلك على وجه التقييد، نقول: يمكر بأعداء رسله، يمكر بأعدائه، يمكر بمن مكر به، ونحو ذلك.

وحقيقة مكر الله عَزَّوَجَلَّ ومعنى هذه الصفة: أنه عَزَّوَجَلَّ يستدرج العبد، ويملي له، حتى إذا أخذه لم يفلته، ييسر له الأمور، حتى يظن أنه في مأمن غاية المأمن، فيكون ذلك استدراجًا في حقه؛ كما قال النبي ﷺ: **إِذَا رَأَيْتَ اللهَ يُعْطِي الْعَبْدَ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى مَعَاصِيهِ مَا يُحِبُّ، فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْرَاجٌ**»[1]، وهذا ظاهر من معنى المكر؛ لأن في معنى المكر والكيد وأمثالهما معنى الاستدراج.

لا ترادف في اللغة، بل هناك فروق بين المكر والاستدراج، والكيد والاستدراج، ونحو ذلك، لكن نقول: هذا من جهة التقرير، فالمكر فيه استدراج، وفيه زيادة أيضًا على الاستدراج، حتى يكون قلب ذلك المستدرَج آمنًا من كل جهة.

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٧٣).

وقولِهِ: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

ش: القنوط: استبعاد الفرج واليأس منه. وهو يقابل الأمن من مكر الله، وكلاهما ذنب عظيم، وتقدم ما فيه لمنافاته لكمال التوحيد.

وذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **هذه الآية مع التي قبلها تنبيهًا على أنه لا يجوز لمن خاف الله أن يقنط من رحمته، بل يكون خائفًا راجيًا، يخاف ذنوبه ويعمل بطاعته، ويرجو رحمته؛ كما قال تعالى:** ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩]، **وقال:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]، **فالرجاء مع المعصية وترك الطاعة غرور من الشيطان؛ ليوقع العبد في المخاوف مع ترك الأسباب المنجية من المهالك، بخلاف حال أهل الإيمان الذين أخذوا بأسباب النجاة؛ خوفًا من الله تعالى، وهربًا من عقابه، وطمعًا في المغفرة، ورجاء لثوابه.**

والمعنى أن الله تعالى حكى قول خليله إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **لما بشرته الملائكة بابنه إسحاق:** ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]؛ **لأن العادة أن الرجل إذا كبر سنه وسن زوجته استبعد أن يولد له منها. والله على كل شيء قدير، فقالت الملائكة:** ﴿قَالُواْ بَشَّرْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٥٥] **الذي لا ريب فيه؛ فإن الله إذا أراد شيئًا، إنما يقول له كن فيكون** ﴿فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ﴾ **أي: من الأيسين، فقال** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، **فإنه يعلم من قدرة**

....

الله ورحمته ما هو أبلغ من ذلك وأعظم، لكنه - والله أعلم - قال ذلك على وجه التعجب.

قوله: ﴿إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ قال بعضهم: إلا المخطئون طريق الصواب، أو إلا الكافرون. كقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

الشرح:

قوله: (وقولِهِ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]: هذا فيه أن صفة الضالين أنهم يقنطون من رحمة الله عَزَّوَجَلَّ ، ومعنى ذلك بالمفهوم: أن صفة المتقين وصفة المهتدين أنهم لا يقنطون من رحمة الله؛ بل يرجون رحمة الله عَزَّوَجَلَّ ، والجمع بين الخوف والرجاء واجب شرعًا، فإن الخوف عبادة، والرجاء عبادة، واجتماعهما في القلب واجب، فلابد أن يكون هذا وهذا جميعًا في القلب؛ حتى تصح العبادة.

ومن هنا اختلف العلماء: الخوف والرجاء أيهما يُغلَّب في القلب؟ هل يُغلِّب العبد جانب الرجاء، أو يُغلِّب جانب الخوف؟

والتحقيق: أن الحال تختلف على حالين:

الحالة الأولى: إذا كان العبد في حال الصحة والسلامة، فإنه إما أن يكون مسددًا مسارعًا في الخيرات، فهذا يتساوى، يعني: يجب أن يتساوى في قلبه الخوف والرجاء، يخاف ويرجو؛ لأنه من المسارعين في الخيرات، وإذا كان في حال الصحة والسلامة وعدم دنو الموت من أهل

العصيان، فالواجب عليه أن يغلِّب جانب الخوف؛ حتى ينكفَّ عن المعصية.

الحالة الثانية: إذا كان في حال المرض المخوف؛ فإنه يجب عليه أن يُعظِّم جانب الرجاء على الخوف، فيقوم في قلبه الرجاء والخوف، ولكن يكون رجاؤه أعظم من خوفه، وذلك لقول النبي ﷺ: «**لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ**»(١)، وذلك من جهة رجائه في الله عز وجل.

ومن هنا اختلفت كلمات أهل العلم، فتجد أن بعضهم يقول: يجب أن يتساوى الخوف والرجاء، وبعض السلف قال: يُغلِّب جانب الخوف على جانب الرجاء، وبعض السلف قال: يُغلِّب جانب الرجاء على جانب الخوف، وهي أقوال متباينة ظاهرًا، لكنها متفقة في الحقيقة؛ لأن كل قول منها يرجع إلى حالة مما ذكرنا.

فمن قال: يُغلِّب جانب الخوف على الرجاء، فهو في حق الصحيح العاصي.

ومن قال: يُغلِّب جانب الرجاء على الخوف، فهو في حق المريض الذي يخاف الهلاك أو من يخاف الموت.

ومن قال: يساوي بين الخوف والرجاء، فنظر إلى حال المسددين المسارعين في الخيرات، وهذه الحال التي هي حال المسددين هي التي وصَفَ الله عز وجل أهلها بقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، ونحوه قوله عز وجل في سورة الإسراء: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، وهذا ظاهر من ذلك.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

فالشيخ رحمه الله عقد هذا الباب لبيان وجوب أن يجتمع الخوف والرجاء في القلب، كما ذكرنا هذه أبواب متتالية لبيان حالات القلب والعبادات القلبية وأحكام ذلك.

عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الكَبَائِرِ، فَقَالَ: الشَّرْكُ باللَّهِ، واليَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ»[١].

ش: هذا الحديث رواه البزار وابن أبي حاتم من طريق شبيب بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس ورجاله ثقات إلا شبيب بن بشر. فقال ابن معين: ثقة. ولينه أبو حاتم. وقال ابن كثير: في إسناده نظر. والأشبه أن يكون موقوفًا[٢].

قوله: «الشَّرْكُ باللَّهِ». هو أكبر الكبائر.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: الشرك بالله هضم للربوبية، وتنقص للإلهية، وسوء ظن برب العالمين. انتهى[٣].

ولقد صدق ونصح، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ولهذا لا يغفره الله إلا بالتوبة منه.

قوله: «واليَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ». أي: قطع الرجاء الأول والأمل من الله فيما يخافه ويرجوه، وذلك إساءة ظن بالله، وجهل به وبسعة رحمته وجوده ومغفرته.

قوله: «وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ». أي: من استدراجه للعبد وسلبه ما

---

(١) أخرجه البزار في كشف الأستار (١/ ٧١)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٣٩١)، والطبراني في الكبير (١٣٠٢٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢٧١).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٤٨٥).

(٣) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٦٠).

....

أعطاه من الإيمان - نعوذ بالله من ذلك -، وذلك جهل بالله وبقدرته، وثقة بالنفس وعجب بها.

واعلم أن هذا الحديث لم يرد به حصر الكبائر في الثلاث، بل الكبائر كثير وهذه الثلاث من أكبر الكبائر المذكورة في الكتاب والسنة، وضابطها ما قاله المحققون من العلماء: كل ذنب ختمه الله بنار أو لعنة أو غضب أو عذاب. زاد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: أو نفى الإيمان(١).

قلت: ومن برىء منه رسول الله ﷺ، أو قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا».

وعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «هي إِلَى سَبْعِمِائَةٍ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى سَبْعٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا كَبِيرَةَ مَعَ اسْتِغْفَارٍ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ إِصْرَارٍ»(٢).

الشرح:

قوله: (وَعَنْ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الكَبَائِرِ، فَقَالَ: الشِّرْكُ باللَّهِ، واليَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ»): وجه الشاهد من ذلك: أنه جعل اليأس من روح الله، وهو عدم الرجاء، ذهاب الرجاء من القلب، وتَرْكَ الإتيان بعبادة الرجاء، جعله من الكبائر، وجعل

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٢).

(٢) أخرجه ابن جرير (٨/ ٢٤٥)، وابن أبي حاتم (٣/ ٩٣٤)، البيهقي في شعب الإيمان (٩/ ٤٠٦)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦/ ١١١٠).

الأمن من مكر الله، وهو ذهاب الخوف من الله عَزَّوَجَلَّ من القلب، جعله من الكبائر، فعدم الرجاء في الله من الكبائر، وعدم الخوف من الله عَزَّوَجَلَّ من الكبائر، وهي كبائر في القلب، كبائر من جهة أعمال القلوب، واجتماعهما جميعًا بأن لا يكون عنده رجاء، ولا خوف، هذه كبيرة أعظم من كبيرة ترك الخوف وحده من الله، أو ترك الرجاء وحده من الله عَزَّوَجَلَّ ؛ ولهذا قرن بينهما في هذا الحديث؛ حيث قال: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِل عَنِ الكَبَائِرِ، فَقَالَ: الشِّرْكُ باللهِ، واليَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ، وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ**»، وبهذا يتبين الفرق بين اليأس والأمن، اليأس من روح الله أو القنوط من رحمة الله، والأمن من مكر الله، مِنْ أن اليأس راجعٌ إلى ترك عبادة الرجاء، والأمن من مكر الله راجع إلى ترك عبادة الخوف، واجتماعهما واجب من الواجبات، وذهابهما أو الانتقاص منهما نقص في كمال توحيد من قام ذلك بقلبه.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ(١).

ش: ورواه ابن جرير بأسانيد صحاح عن ابن مسعود رضي الله عنه.

قوله: «وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». قال أبو السعادات: هو أشد اليأس(٢).

وفيه التنبيه على الرجاء والخوف، فإذا خاف، فلا يقنط، ولا ييأس، بل يرجو رحمة الله.

وكان السلف يستحبون أن يقوى في الصحة الخوف، وفي المرض الرجاء. وهذه طريقة أبي سليمان الداراني وغيره. قال: ينبغي للقلب أن يكون الغالب عليه الخوف، فإذا غلب الرجاء الخوف، فسد القلب.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الملك: ١٢]، وقال: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [النور: ٣٧]، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ۝٦٠ أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ۝٦١﴾ [المؤمنون: ٦٠-٦١]، وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩] الآية. قدم الحذر على الرجاء في هذه الآية.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ١٥٥)، وفي مصنفه (١٠/ ٤٥٩)، والطبري في تفسيره (٥/ ٤٠).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١١٣).

الشـرح:

قوله: (وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ»): فيها ما في الحديث قبله، لكن هنا فصَّل في القنوط من رحمة الله واليأس من روح الله، فجعل القنوط من رحمة الله شيئًا، وجعل اليأس من روح الله شيئًا آخر، وهذا باعتبار بعض الصفات لا باعتبار أصل المعنى، فإن القنوط من الرحمة واليأس من الروح بمعنى واحد، لكن يختلفان من حيث ما يتناوله هذا، ويتناوله هذا، فالقنوط من رحمة الله عام؛ لأن الرحمة أعم من الروح، والرحمة تشمل جلب النعم ودفع النقم، وروح الله عَزَّ وَجَلَّ يُطلَق في الغالب في الخلاص من المصائب، فقوله ﷺ: «وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ» هذا أعم؛ ولهذا قدمه، فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام، أو أن يكون هناك ترادف في أصل المعنى واختلاف في الصفات، أو بعض ما يتعلق باللفظ.

ولهذا نقول: هذا الحديث مع الحديث قبله مع الآيتين دلالتهما على ما أراد الشيخ من عقد هذا الباب واحدة، ودلالة الجميع: أن الخوف والرجاء واجب اجتماعهما في القلب وإفراد الله عَزَّ وَجَلَّ بهما، والمقصود خوف العبادة ورجاء العبادة.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَعْرَافِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْحِجْرِ.

الثَّالِثَةُ: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي مَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللهِ.

الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي الْقُنُوطِ.

٣٤ - بَابٌ
مِنَ الإِيمَانِ باللَّهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ

ش: قولِهِ: (بَابٌ مِنَ الإِيمَانِ باللَّهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ).

قال الإمام أحمد: ذكر الله عز وجل الصبر في تسعين موضعًا من كتابه[(١)].

وفي الحديث الصحيح: «الصَّبْرُ ضِيَاءٌ». رواه أحمد ومسلم[(٢)].

وللبخاري ومسلم مرفوعًا: «مَا أَعْطَى أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ»[(٣)].

وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «وَجَدْنَا خَيْرَ عَيْشِنَا بِالصَّبْرِ». رواه البخاري[(٤)].

قال علي رضي الله عنه: «إِنَّ الصَّبْرَ مِنَ الإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ - ثُمَّ رَفَعَ صَوْتَهُ - فَقَالَ: إِلَّا أَنَّهُ لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ»[(٥)].

واشتقاقه: من صبر إذا حبس ومنع[(٦)]. والصبر: حبس النفس عن الجزع، حبس اللسان عن التشكي والتسخط، والجوارح عن لطم الخدود وشق الجيوب. ونحوهما ذكره ابن القيم رحمه الله[(٧)].

(١) انظر: عدة الصابرين (ص٥٧)، ومدارج السالكين (١/ ١١٠).
(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣)، وأحمد في المسند (٥/ ٣٤٢) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري (١٤٦٩، ٦٤٧٠)، ومسلم (١٠٥٣) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.
(٤) أخرجه البخاري معلقًا. كتاب الرقاق، باب الصبر عن محارم الله (ص١٢٠٢).
(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٤٦٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٧٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٧٥، ٧٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٧١)، (٧/ ١٢٤).
(٦) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٣٢٩)، ولسان العرب (٤/ ٤٣٨)، وتهذيب اللغة (١٢/ ١٢١).
(٧) انظر: عدة الصابرين (ص٥٧)، ومدارج السالكين (١/ ١١٠).

....

واعلم أن الصبر ثلاثة أقسام: صبر على ما أمر الله به، وصبر عما نهى عنه، وصبر على ما قدره من المصائب.

الشرح:

قوله رحمه الله: (بَابٌ مِنَ الإِيمَانِ باللهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللهِ).

الصبر من المقامات العظيمة والعبادات الجليلة، التي تكون في القلب وفي اللسان وفي الجوارح، وحقيقة العبودية لا تثبت إلا بالصبر؛ لأن العبادة أمر، ونهي، وابتلاء، العبادة أمر شرعي، أو نهي شرعي، أو أن يصيب الله العبد بمصيبة قدرية.

فحقيقة العبادة أن يمتثل الأمر الشرعي، وأن يجتنب النهي الشرعي، وأن يصبر على المصائب القدرية التي ابتلى الله عز وجل العباد بها؛ ولهذا الابتلاء حاصل بالدين وحاصل بالأقدار، فبالدين؛ كما قال عز وجل لنبيه ﷺ في الحديث القدسي الذي رواه مسلم عن عياض بن حمار رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**قَالَ اللهُ تَعَالَى: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيَكَ، وَأَبْتَلِيَ بِكَ**»(١)، فحقيقة بعثة النبي ﷺ الابتلاء، والابتلاء يجب معه الصبر، والابتلاء الحاصل ببعثته بالأوامر والنواهي.

فإذا الواجبات تحتاج إلى صبر، والمنهيات تحتاج إلى صبر، والأقدار الكونية تحتاج إلى صبر؛ ولهذا قال طائفة من أهل العلم: إن الصبر ثلاثة أقسام: صبر على الطاعة، وصبر عن المعصية، وصبر على أقدار الله المؤلمة.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

ولما كان الصبر على المصائب قليلًا، ويظهر عدم الصبر، أفرد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب لبيان أنه من كمال التوحيد، ومن الواجب على العبد أن يصبر على أقدار الله؛ لأن تسخط العباد وعدم صبرهم كثيرًا ما يظهر في حال الابتلاء بالمصائب، فعقد هذا الباب لبيان أن الصبر واجب على أقدار الله المؤلمة، ونبَّه بذلك على أن الصبر على الطاعة واجب، وأن الصبر عن المعصية واجب.

وحقيقة الصبر: **الحبس في اللغة**، ومنه قوله: قُتِل فلان صبرًا إذا حُبِسَ أو ربط، فقُتِل من دون مبارزة ولا قتال، ويقال للصبر الشرعي: إنه صبر؛ لأن فيه الحبس، وهو حبس اللسان عن التشكي، وحبس القلب عن السخط، وحبس الجوارح عن إظهار السخط من لطم الخدود وشق الجيوب ونحو ذلك، فحبس هذه الأشياء هو حقيقة الصبر، فالصبر إذًا: حبس اللسان عن التشكي، وحبس القلب عن التسخط، وحبس الجوارح عن إظهار السخط بشق أو نحو ذلك[1].

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ذُكِر الصبر في القرآن في أكثر من تسعين موضعًا)، وقال علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **«إِنَّ الصَّبْرَ مِنَ الإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ - ثُمَّ رَفَعَ صَوْتَهُ - فَقَالَ: إِلَّا أَنَّهُ لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ»**: لأن من لا صبر له على الطاعة، ولا صبر له عن المعصية، ولا صبر له على أقدار الله المؤلمة، فإنه يفوته أكثر الإيمان.

(**بَابٌ مِنَ الإِيمَانِ باللَّهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ**). يعني: من خصال الإيمان بالله الصبر على أقدار الله، والإيمان له شعب؛ كما أن الكفر له شعب، فنبه بقوله: (**مِنَ الإِيمَانِ باللَّهِ الصَّبْرُ**) على أن من شعب الإيمان

---

(١) راجع (ص٤٨٦).

الصبر، ونبَّه في الحديث الذي ساقه من صحيح مسلم أن النياحة من شعب الكفر[١]، فيقابِل كل شعبة من شعب الكفر شعبة من شعب الإيمان، فالنياحة على الميت شعبة من شعب الكفر، يقابلها في شعب الإيمان الصبر على أقدار الله المؤلمة.

---

(١) انظر: (ص٤٩٤).

وقـولِ اللهِ تـعـالـى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١].

قَالَ عَلْقَمَةُ: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبهُ المُصِيبةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّها مِنْ عِنْدِ اللهِ، فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ»(١).

ش: **وأول الآية:** ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ﴾ [التغابن: ١١] **أي: بمشيئته وإرادته وحكمته؛ كما قال في الآية الآخرى:** ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] **وقال:** ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧].

قوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ﴾ **قال ابن عباس في قوله:** ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ﴾**: إلا بأمر الله، يعني: عن قدره ومشيئته** ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ﴾ **أي: من صابته مصيبة، فعلم أنها بقدر الله، فصبر، واحتسب، واستسلم لقضاء الله، هدى الله قلبه، وعوضه عما فاته من الدنيا هدى في قلبه، ويقينًا صادقًا، وقد يخلف عليه ما كان أخذ منه.**

قوله: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ **تنبيه على أن ذلك إنما يصدر عن علمه المتضمن لحكمته، وذلك يوجب الصبر والرضا.**

قوله: (قَالَ عَلْقَمَةُ: هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبهُ المُصِيبةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّها مِنْ عِنْدِ اللهِ، فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٨/ ١٢٣)، والبخاري معلقًا - كتاب التفسير، باب تفسير سورة التغابن- (ص٩٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٦٦)، وشعب الإيمان (٧/ ١٩٦)، وانظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٣٧٦).

....

هذا الأثر رواه ابن جرير وابن أبي حاتم.

وعلقمة: هو قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ولد في حياة النبي ﷺ، وسمع من أبي بكر وعثمان وعلي وسعد وابن مسعود وعائشة وغيرهم ﷺ. وهو من كبار التابعين وأجلائهم وعلمائهم وثقاتهم، مات بعد الستين.

قوله: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبهُ المُصِيبَةُ...». إلخ. هذا الأثر رواه الأعمش عن أبي ظبيان، قال: كنا عند علقمة، فقرىء عليه هذه الآية: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ قال: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبهُ المُصِيبةُ فَيَعْلَمُ أَنَّها مِنْ عِنْدِ اللهِ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ». هذا سياق ابن جرير.

وفي هذا دليل على أن الأعمال من مسمى الإيمان.

قال سعيد بن جبير: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ يعني: يسترجع. يقول: إنا لله وإنا إليه راجعون.

وفي الآية بيان أن الصبر سبب لهداية القلب، وأنها من ثواب الصابرين.

الشرح:

قوله: (وقولِ اللهِ تَعالَى: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ قَالَ عَلْقَمَةُ: هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبهُ المُصِيبةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّها مِنْ عِنْدِ اللهِ، فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ): هذا تفسير من علقمة أحد التابعين لهذه الآية، وهوتفسير ظاهر

الصحة والصواب؛ وذلك أن قوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ إنما سيق في سياق ذكر ابتلاء الله بالمصائب، فـ ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ يعني: يُعظِّم الله ﷻ، ويمتثل أمره، ويجتنب نهيه ﴿يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ للصبر ﴿يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ لعدم التسخط ﴿يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ للعبادات؛ ولهذا قال: (هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبهُ المُصِيبةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّها مِنْ عِنْدِ اللهِ، فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ)، وهذا هو الإيمان بالله (فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ).

والمصائب من القدر، والقدر راجع إلى حكمة الله ﷻ، وحكمة الله ﷻ هي: وضع الأمور في مواضعها الموافقة للغايات المحمودة منها، فالحكمة بعامة مرتبطة بالغايات المحمودة من وضع الأمر في موضعه، فمَن وضع الأمر في غير موضعه، فقد ظلم، ومن وضع الأمر في موضعه، عدل، وقد يكون غير حكيم، عادل، ولكن غير حكيم، فإذا وضع الأمر في موضعه الموافق للغاية المحمودة منه، فذاك هو الحكيم، والله ﷻ منفيٌّ عنه الظلم، ومثبت له كمال العدل ﷻ؛ حيث يضع الأمور مواضعها، ومثبت له ﷻ كمال الحكمة؛ حيث إن وضعه الأمور في مواضعها موافق للغايات المحمودة منها، فنعلم بذلك أن المصيبة إذا أصابت العبد، فإن الخير له فيها، إما أن يصبر، فيؤجَر، وإما أن يتسخط، فيؤزر على ذلك، وهذا في حق الخاسرين، فالله ﷻ له الحكمة من الابتلاء بالمصائب؛ لهذا يجب على العبد أن يعلم أن ما جاء من عند الله هو قدر الله ﷻ، وقضاؤه الموافق لحكمته، فيجب الصبر على ذلك.

(فَيَعْلَمُ أَنَّها مِنْ عِنْدِ اللَّهِ): يعني: أن الله هو الذي أتى بها، وهوالذي أذن بها قدرًا وكونًا.

(فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ): والرضى بالمصيبة مستحب، وليس بواجب؛ ولهذا يختلط على كثيرين الفرق بين الرضا والصبر، وتحرير المقام في ذلك: أن الصبر على المصائب واجب من الواجبات؛ لأن فيه ترك التسخط على قضاء الله وقدره، والرضى هذا له جهتان:

الجهة الأولى: راجعة إلى فعل الله عَزَّوَجَلَّ ، فيرضى بقدر الله الذي هو فعله، يرضى بفعل الله، يرضى بحكمة الله، يرضى بما قسَم الله عَزَّوَجَلَّ ، يعني: بقسمة الله، هذا الرضى بفعل الله عَزَّوَجَلَّ واجب من الواجبات، وتركه محرم ومنافٍ لكمال التوحيد.

الجهة الثانية: الرضا بالمقضِي، الرضا بالمصيبة في نفسها، هذا مستحب، ليس واجبًا على العباد أن يرضوا بالمرض، أن يرضوا بفقد الولد، أن يرضوا بفقد المال، لكن هذا مستحب، وهو رتبة الخاصة من عباد الله، لكن الرضا بفعل الله عَزَّوَجَلَّ ، الرضا بقضاء الله، من حيث هو هذا واجب، أما الرضا بالمقضِي، فإنه مستحب؛ ولهذا قال علقمة هنا: (هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبهُ المُصِيبةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّها مِنْ عِنْدِ اللهِ، فَيَرْضَى) يعني: على قضاء الله (وَيُسَلِّمُ)؛ لعلمه أنها من عند لله عَزَّوَجَلَّ ، وهذا من خصال الإيمان.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»[(١)].

ش: أي: هما بالناس كفر؛ حيث كانتا من أعمال الجاهلية، وهما قائمتان بالناس، ولا يسلم منهما إلا من سلمه الله تعالى، ورزقه علمًا وإيمانًا يستضيء به، لكن ليس من قام بشعبة من شعب الكفر يصير كافرًا كالكفر المطلق، كما أنه ليس من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير مؤمنًا الإيمان المطلق.

وفرق بين الكفر المعرف باللام؛ كما في قوله: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ، أَوِ الشِّرْكِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ»[(٢)]، وبين كفر منكر في الإثبات.

قوله: «الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ». أي: عيبه، يدخل فيه أن يقال: هذا ليس ابن فلان. مع ثبوت نسبه.

قوله: «وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ». أي: رفع الصوت بالندب وتعداد فضائل الميت؛ لما فيه من التسخط على القدر المنافي للصبر، كقول النائحة: واعضداه، واناصراه، ونحو ذلك.

وفيه دليل على أن الصبر واجب، وأن من الكفر ما لا ينقل عن الملة.

---

(١) أخرجه مسلم (٦٧).
(٢) أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر رضي الله عنه .

الشرح:

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ» يعني: خصلتان من شعب الكفر قائمتان في الناس، وستبقيان في الناس.

«الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ»: من شعب الكفر.

«وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»: من شعب الكفر.

وجه الشاهد من هذا الحديث: قوله: «وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»، والنياحة مخالفة للصبر، والصبر الواجب فيه حبس الجوارح عن لطم الخدود وشق الجيوب ونحو ذلك، وحبس اللسان عن التشكي والعويل، وهذه هي النياحة، فالنياحة من شعب الكفر؛ لأنها منافية للصبر.

وكونها من شعب الكفر لا يدل على أن من قامت به، فهو كافر الكفر المطلق المخرج من الملة، بل يدل على أن من قامت به، قامت به خصلة من خصال الكفار، وشعبة من شعب الكفر؛ ولهذا قال هنا: «اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ»، فنكَّر كلمة «كُفْرٌ».

والقاعدة في فهم ألفاظ الكفر التي تأتي في الكتاب والسنة: أن الكفر إذا أتى مُعرَّفًا بالألف واللام، فإن المراد به الكفر الأكبر، وإذا أتى الكفر منكرًا - «كُفْرٌ» كلمة هكذا بدون الألف واللام -، فإنه يدل على أن الخصلة تلك من شعب الكفر، ومن خصال أهل الكفر، وأن ذلك كفر أصغر؛ كما قال ﷺ: «لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[١] يعني: لأن ذلك من خصال الكفار، ونحو ذلك قوله: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[٢]، هذا في الكفر الأصغر.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥) من حديث جرير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

(٢) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

وأما الكفر المعرَّف بالألف واللام، فالقاعدة التي حررها الأئمة كشيخ الإسلام وغيره: أنه إذا أتى، فيراد به الكفر الأكبر؛ كقوله ﷺ: «**إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ**»[١].

(١) أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر رضي الله عنه.

وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ»[١].

ش: هذا من نصوص الوعيد، وقد جاء عن سفيان الثوري وأحمد كراهية تأويلها؛ ليكون أوقع في النفوس، وأبلغ في الزجر، وهو يدل على أن ذلك ينافي كمال الإيمان الواجب.

قوله: «مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ». وقال الحافظ: خص الخد لكونه الغالب، وإلا فضرب بقية الوجه مثله[٢].

قوله: «وَشَقَّ الجُيُوبَ». هو الذي يدخل فيه الرأس من الثوب، وذلك من عادة أهل الجاهلية حزنًا على الميت.

قوله: «وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ». قال شيخ الإسلام رحمه الله: هو ندب الميت[٣]. وقال غيره: هو الدعاء بالويل والثبور.

وقال ابن القيم رحمه الله: الدعاء بدعوى الجاهلية كالدعاء إلى القبائل والعصبية، ومثله التعصب إلى المذاهب والطوائف والمشايخ، وتفضيل بعضهم على بعض، يدعو إلى ذلك، ويوالي عليه، ويعادي، فكل هذا من دعوى الجاهلية[٤].

وعند ابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبي أمامة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ الْخَامِشَةَ وَجْهَهَا، وَالشَّاقَّةَ جَيْبَهَا، وَالدَّاعِيَةَ بِالْوَيْلِ وَالثُّبُورِ»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (١٠٣).

(٢) انظر: فتح الباري (٣/ ١٦٤).

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٦٩).

(٤) انظر: زاد المعاد (٢/ ٤٧١).

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٥٨٥)، والدارمي (٢٥١٩)، وابن حبان (٧/ ٤٢٧)، وابن أبي شيبة =

....

وهذا يدل على أن هذه الأمور من الكبائر، وقد يعفى عنه الشيء اليسير من ذلك إذا كان صدقًا، وليس على وجه النوح والتسخط. نص عليه أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لما وقع لأبي بكر وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما توفي رسول الله ﷺ[1].

وليس في هذه الأحاديث ما يدل على النهي عن البكاء؛ لما في الصحيح أن رسول الله ﷺ لما مات ابنه إبراهيم قال: «تَدْمَعُ الْعَيْنُ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبَّنَا، وَاللَّهِ يَا إِبْرَاهِيمُ إِنَّا بِكَ لَمَحْزُونُونَ»[2].

وفي الصحيحين عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْطَلَقَ إِلَى إِحْدَى بَنَاتِهِ وَلَهَا صَبِيٌّ فِي الْمَوْتِ فَرُفِعَ إِلَيْهِ الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ تَقَعْقَعُ كَأَنَّهَا فِي شَنَّةٍ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ»[3].

= (٢/٤٨٦، ٤/٢٥٨، ٤٣٢، ٥/١٢٢، ٢٠١، ٧/٢٩٣)، والطبراني في الكبير (٨/ ١٣٠، ١٨٧، ١٩٥).

(١) انظر: عدة الصابرين (ص٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٨٤، ٥٦٥٥، ٦٦٠٢، ٦٦٥٥، ٧٣٧٧، ٧٤٤٨)، ومسلم (٩٢٣).

الشرح:

قوله: (وَلَهُمَا عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ»: ذلك يدل على أن من فعل هذه الأفعال، فهو ليس من أهل الإيمان، وقد سبق أن كلمة: «**لَيْسَ مِنَّا**» تدل على أن الفعل من الكبائر؛ ولهذا نقول: ترك الصبر وإظهار التسخط كبيرة من الكبائر، والمعاصي تُنقِص الإيمان؛ لأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ونقص الإيمان قد يُنقِص كمال التوحيد، بل إن ترك الصبر منافٍ لكمال التوحيد الواجب.

وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ عَجَّلَ لَهُ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُوَافِيَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»(١).

ش: هذا الحديث رواه الترمذي والحاكم وحسنه الترمذي. وأخرجه الطبراني والحاكم عن عبد الله بن مغفل ابن عدي عن أبي هريرة، والطبراني عن عمار بن ياسر.

قوله: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ عَجَّلَ لَهُ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا». أي: يصب عليه البلاء والمصائب لما فرط من الذنوب منه، فيخرج منها، وليس عليه ذنب يوافي به يوم القيامة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: المصائب نعمة؛ لأنها مكفرات للذنوب، وتدعو إلى الصبر، فيثاب عليها، وتقتضي الإنابة إلى الله والذل له، والإعراض عن الخلق، إلى غير ذلك من المصالح العظيمة.

فنفس البلاء يكفر الله به الذنوب والخطايا، وهذا من أعظم النعم.

فالمصائب رحمة ونعمة في حق عموم الخلق، إلا أن يدخل صاحبها بسببها في معاصي أعظم مما كان قبل ذلك، فيكون شرًا عليه من جهة ما أصابه في دينه، فإن من الناس من إذا ابتلي بفقر أو مرض أو وجع، حصل له من النفاق والجزع ومرض القلب أوالكفر الظاهر أوترك بعض الواجبات أوفعل بعض المحرمات ما يوجب له الضرر في دينه، فهذا كانت العافية خيرًا له من جهة ما أورثته المصيبة، لا من جهة نفس

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٩٦)، وأبو يعلى في مسنده (٧/ ٢٤٧)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٦٥١).

....

المصيبة، كما أن من أوجبت له المصيبة صبرًا وطاعة، كانت في حقه نعمة دينية، فهي بعينها فعل الرب عزوجل ورحمة للخلق، والله تعالى محمود عليها، فمن ابتلي، فرزق الصبر، كان الصبر عليه نعمة في دينه، وحصل له بعد ما كفر من خطاياه رحمة، وحصل له بثنائه على ربه صلاة ربه عليه، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وحصل له غفران السيئات ورفع الدرجات، فمن قام بالصبر الواجب، حصل له ذلك. انتهى ملخصًا[1].

قوله: «وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ». أي: أخر عنه العقوبة بذنبه «حَتَّى يُوَافِيَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وهو بضم الياء وكسر الفاء منصوبًا بحتى مبنيًا للفاعل.

قال العزيزي: أي: لا يجازيه بذنبه في الدنيا، حتى يجيء في الآخرة مستوفر الذنوب وافيها، فيستوفي ما يستحقه من العقاب. وهذه الجملة هي آخر الحديث، وأول حديث آخر، لكن لما رواهما الترمذي بإسناد واحد وصحابي واحد، جعلهما المصنف كالحديث الواحد.

وفيه التنبيه على حسن الرجاء وحسن الظن بالله فيما يقضيه لك؛ كما قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٨).

الشرح:

هذا الباب في الحث على الصبر، ومعلوم أن الصبر يكون في الغالب على المصائب، والعبد المؤمن في هذه الحياة الدنيا لابد أن يكون منه الزلل، وهذا الزلل والإعراض، أو العصيان، أو الذنوب التي يكتسبها، والإثم هذا يدفع بأشياء، فمنها:

أشياء من فعله، ومنها أشياء من فعل غيره، ومنها أشياء من فعل الله عَزَّوَجَلَّ ، وما هو من فعله مثل: التوبة، والاستغفار، والحسنات الماحية. ومثال ما هو من فعل غيره: دعاء المسلمين له، واستغفارهم له، وصدقتهم عنه، وتقربهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ ببعض العبادات عنه؛ كعمرة، أو حج، أو نحو ذلك مما يزيد في حسناته، فتطفئ أثر الذنوب. ومنها ما هو من الله عَزَّوَجَلَّ ، وهي على أقسام: منها أشياء في الدنيا، ومنها في البرزخ، ومنها يوم القيامة، فلا بد إذا عفا الله عَزَّوَجَلَّ عن العبد أن يصيبه أثر معصيته - إذا كان ذلك مما يؤاخذ به، ولم يكفر عنه -، فمثلا: في الدنيا مما هو من فعل الله: المصائب المختلفة، سواء كانت صغيرة: الشوكة يشاكها، هم، حزن، أو كانت كبيرة: كفقد بعض ما يحب من الدنيا، أو أمراض،أو عاهات، ونحو ذلك، وقد تكون في البرزخ: من عذاب يعجل له في البرزخ قبل يوم القيامة، وإذا أتى يوم القيامة، يكون قد أخذ جزاءه في البرزخ، وقد يكون يوم القيامة عذاب في النار، إذا لم يشأ الله عَزَّوَجَلَّ أن يغفر له ذلك.

فإذا أراد الله عَزَّوَجَلَّ بعبده الخير، وفقه لكثرة الإنابة والاستغفار وللتوبة من الذنوب، ولعمل الحسنات التي تذهب السيئات: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]، ويكون مع توفيقه هذا ابتلاء له

بأنواع من المصائب؛ حتى تكفر عنه سيئاته، ويوافي الله عزوجل، وهو طاهر مطهر من الذنوب؛ ولهذا جاء في الحديث الذي في الصحيح: «**مَا يُصِيبُ المُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ وَلاَ وَصَبٍ، وَلاَ هَمٍّ وَلاَ حُزْنٍ وَلاَ أَذًى وَلاَ غَمٍّ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ**»[1]، فيأتي المسلم أمر خبر يهمه ويحزنه، هذا نوع من البلاء، فتتنغص عليه أمور تعكر عليه بعض أمور حياته، فيهتم لذلك، ويكون في شيء من ضيق الصدر في منامه، هذا يكفر الله عزوجل به من خطاياه، وهذا بعض ما يدخل في قوله في هذا الحديث: «**إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ عَجَّلَ لَهُ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا**»، وقد يبتلي بالمصائب أكثر من ذلك، والمصائب لها فوائد غير تكفير السيئات، فبالمصائب يرجع العبد إلى ربه عزوجل، ويتذكر ربه عزوجل، ويعظمه، ويقبل عليه، وينيب إليه، فكثير من عباد الله يكونون على غفلة، فإذا أتت المصائب ذكرتهم بالله عزوجل، وأحدثت لهم إنابة وخضوع، ولكن هذا يكون مع الصبر، إذا صبر العبد، أتته هذه الأبواب من الخيرات، ولهذا ذكر المصنف هذا الحديث في هذا الباب: (**بَابٌ مِنَ الإِيمَانِ باللهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ**)، وفضيلة الصبر؛ لأنه بالصبر يكون تكفير، ثم تثمر المصيبة أنواعا من الخيرات على العبد، فيقبل على ربه، وينيب، وتصغر في عينه الدنيا، وتعظم في عينه الآخرة، ويكون الخلق عنده مبغوضين، ويكون الله عزوجل محبوبا، يزهد في الدنيا، ويقبل على الآخرة، وما يكون مع ذلك من أنواع العبادات، ولهذا الصبر على المصائب واجب، يجب عليه الصبر، ومن لم يصبر، فإنه يفوته هذا الواجب، معنى ذلك أنه قد ارتكب محرما. فما معنى الصبر الواجب؟

الصبر كما قد عرفه: أنه حبس اللسان عن التشكي، وحبس القلب عن

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٢).

التسخط، وحبس الجوارح عن إظهار السخط بلطم للخدود، وشق للجيوب؛ كما كان في الزمن الأول، أو بصراخ أو نحو ذلك من الأفعال، التي لا تدل على الصبر، فإذًا الصبر واجب، ومن فاته الصبر بأن أظهر التسخط بلسانه، أو أضمر التسخط على قضاء الله بقلبه، ولم يصبر، وأظهر الشكوى، فإنه يأثم على عدم الإتيان بهذا الواجب، ألا وهو الصبر، وكذلك يحرم كثير من الخيرات التي تأتي بعد الصبر، من انفتاح القلب لعبادة الله ﷻ ، والأنس به والإقبال عليه، والإنابة، والتخلص من الذنوب قبل الممات؛ ولهذا قال هنا في هذا الحديث: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ»، يعني: الخير في الدنيا وفي الآخرة «عَجَّلَ لَهُ العُقُوبَةَ»، وتعجيل العقوبة في الدنيا خير من أن تدخر وتؤخر له يوم القيامة؛ لأن عذاب الدنيا ومصائب الدنيا أهون من مصائب الآخرة، هذا شأن الصبر، وقد ذكرت لكم ما ينبغي تكرير التنبيه عليه: بأنه يختلط كثيرًا على الناس أن الصبر بالنسبة للمصائب غير الرضا، الرضا يختلف عن الصبر، الصبر واجب بحبس اللسان عن التشكي، والرضا قسمان:

القسم الأول: الرضا الواجب: أن يرضى بقضاء الله ﷻ الذي هو فعل الله ﷻ .

القسم الثاني: الرضا المستحب: أن يرضى بالمقضي - يعني: بالمصيبة -، هذا ما لا يكون إلا لخاصة من عباد الله الموفقين لأولياء الله، أن يرضى بالمصيبة، وأن لا يسخط المصيبة في نفسها، وأما الرضا الواجب، فهو أن يرضى بما فعله الله ﷻ ؛ حيث إن الله ﷻ هو ذو الملكوت وذو الربوبية، له الملك، يتصرف في ملكه كيف يشاء، ونحو عبيده يفعل بنا ﷻ ما يشاء.

وأما إذا نظر للمصيبة، فقد يسخطها، مثال ذلك: مرض أصيب به فلان من الناس، هذا المرض له جهتان:

الجهة الأولى: فعل الله، قدر الله، قضاء الله، فهذا يجب الرضا به، والرضا عنه.

الجهة الثانية: أنه أصيب بهذه المصيبة، جاءه هذا المرض، جاءته هذه العاهة، جاءه هذا البلاء، فهو يسخط المرض، يكره المرض الذي أصابه، يضيق صدره بما أصابه، هذا ليس بمحرم أن يضيق صدره بما أصابه، أو أن يكره ويسخط ما أصابه، يعني: المرض الذي هو المقضي، فهذا من المستحب أن يرضى به، وإذا سخطه، فليس عليه إثم، بخلاف الرضا بقضاء الله الذي هو فعله عز وجل.

إذا نظرت إلى هذا، فالرضا الواجب يكون مثمرا للصبر، إذا رضي عن قضاء الله عز وجل، أثمر الصبر الواجب، وإذا ضعف عنده الرضا بقضاء الله عز وجل فاته.

وقوله ﷺ: «**وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُوَافَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

هذا كما جاء في الأحاديث الأخر من تمثيل المؤمن بخامة الزرع؛ كما ثبت في الصحيح أنّ النبي ﷺ قال: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ، تَفِيئُهَا الرِّيَاحُ تَارَةً هُنَا وَتَارَةً هُنَاكَ، وَمَثَلُ الْكَافِرِ كَالأُرْزَةِ لاَ يَكُونُ انجاعفها إِلَى مَرَّةً وَاحِدَةً**»[1] يعني: عود صلب أو ساق إذا أتت الرياح كسرتها مرة واحدة، أمّا المؤمن، فيصيب مثل خامة الزرع، تارة تأتيه الرياح ذات اليمين، فتجعفها إلى الأرض، ثم تستقيم مرة أخرى، ثم تأتيها الرياح من جهة أخرى، وهكذا حال المؤمن، وقد قال ﷺ في ذلك: «**أَشَدُّ النَّاسُ بَلاَءً الأَنْبِيَاء، ثُمَّ الأَمْثَل فَالأَمْثَل، يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى قَدْرِ دِينِهِ**»[2]، وقد دخل ابن

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٣)، ومسلم (٢٨١٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٩٨)، والنسائي في الكبرى (٤/ ٣٥٢)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، والدارمي في=

مسعود ﷺ - كما في الصحيح أيضًا - على النبي ﷺ، وقد كان النبي ﷺ يوعك، قال: «**دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ طوَهُوَ يُوعَكُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا؟ قَالَ: أَجَلْ، إِنِّي أُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلاَنِ مِنْكُمْ**»[١]: وذلك لأنّهم يشدد عليهم في ذلك؛ حتى تعظم درجاتهم، وترفع، ويكون لهم بذلك من الخيرات ما جعل الله ﷻ مكانتهم عليها، وهكذا الصالحون، يكون عليهم الابتلاءات، وما من شكّ أن المصائب هي بسبب الذنوب، وأنَّ العبد لو سلم من الذنوب تمامًا، لكانت المصائب لرفع درجاته؛ كما قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وإذا قُدّر أن العبد قد خلي من الذنوب تمامًا، فإنّ المصائب تكون في حقّه لإحداث أنواع من العبادات، وأنواع من الإيمان، فتكونه خيرًا له ولرفع درجاته، وليكون على تمام العبودية والذل والافتقار لله ﷻ، ووجود البلاء والشرّ في الأرض هذا بالنسبة إلى الخلق، فهو شرّ بالنسبة إليهم، أمّا فعل الله ﷻ، فليس فيه شر - كما هو معلوم -، وقد قال ﷺ في دعائه وتحميده وتنزيهه لله ﷻ قال: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[٢] يعني: أنّ الله ﷻ ليس في أفعاله شرّ، بل أفعال الله ﷻ خير كلّها، حتى ما يصيب العبد من الشرور هو شر بالنسبة له، أما بالنسبة لفعل الله ﷻ، فهو خير؛ وذلك لأنّ وجود الشر بالنسبة للعباد لا

= سننه (٢٧٨٣)، وأحمد في المسند (١/ ١٧٢)، وابن حبان في صحيحه (٧/ ١٦٠)، والبزار في مسنده (٣/ ٢٤٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٩٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٤٢) من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، وترجم البخاري في صحيحه (ص١٠٦٩) فقال: (باب أشد الناس بلاءً الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل).

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٨)، ومسلم (٢٥٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث طويل عن علي ﷺ فيه أن النبي ﷺ كان يقول في دعاء الاستفتاح في صلاة الليل: «... وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ...» الحديث.

بدّ منه لحدوث الخير، ولتمييز الخير من الشر، فوجود النعمة والرحمة لا تستبين إلّا مع وجود أضدادها.

فلهذا من أساسيات الإيمان بالقدر أن نؤمن بالقدر خيره بالنسبة لنا، وشره بالنسبة لنا من الله عز وجل، وأن كل ما يصيب العباد من خير وشر إنه من الله عز وجل.

إذا تبين ذلك، فإنَّ من سوء حظ العبد أن يؤجل له العقاب، ولهذا كان بعض السلف يفرح بالحمى إذا جاءته، وعلمهم النبي ﷺ أن لا يسبوا الحمى، وقد قال: «**إِنَّهَا لَتَنْفِي الذُّنُوبُ، كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ**»[1]، وكانوا لا يسبون البلاء؛ لعلمهم بأن البلاء فيه خير للعباد، وأن العبد إذا أريد به الشر، أُجل له العقاب، حتى يُوافي به الله عز وجل يوم القيامة.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٤٦٩)، والبزار (١٥/ ٢١).

وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ عِظَمَ الجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ البَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ». حَسّنهُ التِّرمِذِيُّ[1].

ش: قال الترمذي: حدثنا قتيبة، ثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس، فذكر الحديث السابق، ثم قال: وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ عِظَمَ الجَزَاءِ...» الحديث. ثم قال: حديث حسن غريب من هذا الوجه. ورواه ابن ماجه.

وروى الإمام أحمد عن محمود بن لبيد رفعه: «إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ صَبَرَ فَلَهُ الصَّبْرُ، وَمَنْ جَزِعَ فَلَهُ الْجَزَعُ». قال المنذري: رواته ثقات[2].

قوله: «إِنَّ عِظَمَ الجَزَاءِ» بكسر العين وفتح الظاء فيها. ويجوز ضمها مع سكون الطاء. أي: من كان ابتلاؤه أعظم كمية وكيفية.

وقد يحتج بهذا الحديث من يقول: إن المصائب يثاب عليها مع تكفير الخطايا، ورجح ابن القيم أن ثوابها تكفير الخطايا فقط، إلا إذا كانت سببًا لعمل صالح - كالصبر، والرضا، والتوبة، والإستغفار -، فإنه حينئذ يثاب على ما تولد منها، وعلى هذا يقال في معنى الحديث: إن عظم الجزاء مع عظم البلاء إذا صبر واحتسب.

قوله: «وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ»، ولهذا ورد في حديث سعد:

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٩٦)، وابن ماجه (٤٠٣١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٤٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٤٢٧، ٤٢٩). وانظر: الترهيب والترغيب (٤/ ٢٨٣).

....

«سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلاءً؟ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ، فَالْأَمْثَلُ، يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ دِينُهُ صُلْبًا اشْتَدَّ بَلاؤُهُ، ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ ابْتُلِيَ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ قدر، فَمَا يَبْرَحُ الْبَلاءُ بِالْعَبْدِ حَتَّى يَتْرُكَهُ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ». رواه الدرامى وابن ماجه والترمذي وصححه[(١)].

وهذا الحديث ونحوه من أدلة التوحيد، فإذا عرف العبد أن الأنبياء والأولياء يصيبهم البلاء في أنفسهم الذي هو في الحقيقة رحمة، ولا يدفعه عنهم إلا الله، عرف أنهم لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا دفعًا، فلأن لا يملكوه لغيرهم أولى وأحرى، فيحرم قصدهم والرغبة إليهم في قضاء حاجة أو تفريج كربة، وفي وقوع الإبتلاء بالأنبياء والصالحين من الأسرار والحكم والمصالح وحسن العاقبة ما لا يحصى.

قوله: «فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا». أي: من الله تعالى، والرضاء قد وصف الله تعالى به نفسه في مواضع من كتابه كقوله تعالى: ﴿جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٨].

ومذهب السلف وأتباعهم من أهل السنة: إثبات الصفات التي وصف

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٩٨)، والنسائي في الكبرى (٤/ ٣٥٢)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، والدارمي في سننه (٢٧٨٣)، وأحمد في المسند (١/ ١٧٢)، وابن حبان في صحيحه (٧/ ١٦٠)، والبزار في مسنده (٣/ ٢٤٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٩٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٤٢) من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، وترجم البخاري في صحيحه (ص١٠٦٩) فقال: (باب أشد الناس بلاءً الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل).

الله بها نفسه، ووصفه بها رسول الله ﷺ على ما يليق بجلاله وعظمته إثباتًا بلا تمثيل وتنزيهًا بلا تعطيل. فإذا رضي الله تعالى عنه حصل له كل خير، وسلم من كل شر، والرضى هو أن يسلم العبد أمره إلى الله، ويحسن الظن به، ويرغب في ثوابه، وقد يجد لذلك راحة وانبساطًا محبة لله وثقة به؛ كما قال ابن مسعود رضي الله عنه : (إن الله بقسطه وعدله جعل الروح والفرح في اليقين والرضا، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط).

قوله: «وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ»، وهو بكسر الخاء، قال أبو السعادات: السخط الكراهية للشئ وعدم الرضا به[١]. أي: من سخط على الله فيما دبره، فله السخط - أي: من الله -، وكفى بذلك عقوبة.

وقد يستدل به على وجوب الرضا، وهو اختيار ابن عقيل. واختار القاضي عدم الوجوب، ورجحه شيخ الإسلام وابن القيم.

قال شيخ الإسلام: ولم يجئ الأمر به كما جاء الأمر بالصبر، وإنما جاء الثناء على أصحابه.

قال: وأما ما يروى: (من لم يصبر على بلائي، ولم يرض بقضائي، فليتخذ ربًا سوائي). فهذا إسرائيلي، لم يصح عن النبي ﷺ.

قال شيخ الإسلام: وأعلى من ذلك - أي: من الرضا - أن يشكر الله على المصيبة؛ لما يرى من إنعام الله عليه بها. ا.هـ. والله أعلم[٢].

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٥٠).
(٢) انظر مجموع الفتاوى (١١/ ٢٦٠).

الشرح:

نبه هنا على قوله: «فَمَنْ رَضِيَ، فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ، فَلَهُ السَّخَطُ».

وأن مذهب أهل السنة والجماعة في صفة الرضا والسخط، وأمثال هذه الصفات أنّها من الصفات الاختيارية، التي تقوم بالله عز وجل بمشيئته، وقدرته، فيتصف الله عز وجل بها إذا شاء، وهو عز وجل موصوف بأنّه يرضى ويغضب ويسخط، ورضاه وسخطه من حيث الجنس، من حيث الاتصاف قديم كسائر الصفات، ولكن الرضا عن المعين والسخط عن المعين هذا يعتبر آحاد الرضا، فهذا يتعلق بالمعين إذا وجد منه سبب الرضا، أو إذا وجد منه سبب السخط، يعني: أنّ الله عز وجل رضي عن المؤمنين الّذين بايعوا النبي ﷺ تحت الشجرة؛ كما في قوله: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] رضي عنهم حين بايعوا، قال: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ فهؤلاء حلّ عليهم رضوان الله، فمعنى ذلك أنّ الرضا عنهم إنّما حلّ حين المبايعة، ولم يكن قبل ذلك بخصوص الفعل، نعم المؤمنون مرضيّ عنهم، لكن الرضا عنهم بخصوص هذا الفعل كان بعد حصوله، وهذا من مثل قول الله عز وجل: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، ومن مثل قوله ﷺ: «**إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**»[1]، فدلّ على أن الغضب يكون متعلقًا بالأشياء، ويتصف الله عز وجل به وبنحوه من الصفات الاختيارية بمشيئته وقدرته عز وجل.

فإذًا تعلق الرضا يكون عند أهل السنة والجماعة بعد حصول السبب،

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

وهذا خلافًا لأقوال أهل البدع الذين ينفون اتصاف الله عز وجل بالصفات الاختيارية، ويقولون: صفاته هي كلها قد يمة، فيجعلون الرضا عن المؤمن قديمًا حتى في حال كفره أيعني: في حال الشرك قبل أن يسلم -، إذا علم الله عز وجل على قولهم أنّه يختم له بالإسلام، فإنّه مرضيّ عنه، حتى في حال الشرك، ومسخوط على الكافر الذي يختم له بالكفر، حتى ولو كان قبل ذلك مؤمنًا.

وهذا باطل عظيم من أنواع الأقاويل الباطلة لهم، وتعدٍ على الله عز وجل في صفاته، فيجعلون المؤمن في حال كفره مرضيًّا عنه، ويجعلون الكافر الذي هو الآن في حال الإيمان أنّه مسخوط عنه الآن، وأهل السنة عندهم - كما قد سبق وبينت - أنّ الرضا يكون حين الإتيان بسببه؛ كما دلّ عليه قوله عز وجل: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾، و(إذ) ظرفية، فتعلق وقت الرضى ببيعتهم، فكانت البيعة سببًا في الرضا وهم مؤمنون، كان الله عز وجل راضيًا عنهم قبل ذلك؛ لأنّهم على الإيمان، وخص رضاه عنهم بسبب البيعة برضى خاص؛ لقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾.

فقوله هنا في الحديث: «فَمَنْ رَضِيَ، فَلَهُ الرِّضَا». يعني: يرضى الله عز وجل عنه لرضاه عما أصابه، لرضاه عن البلاء الذي أصابه، فمن رضي البلاء، الذي رضي البلاء من جهة فعل الله عز وجل، فله الرضا؛ لأنّ الرضا بالبلاء، الرضا بالمصيبة من جهة فعل الله واجب، فمن رضي هذا، فله الرضا، رضي الله عز وجل عنه بذلك، وقد يكون في حق المعين أسباب للرضا وأسباب للسخط، فيجتمع في حقه رضا الله عز وجل عنه في أشياء، وسخط الله عز وجل عليه في أشياء، وهذا اعتقاد أهل السنة والجماعة، مخالفين بذلك الّذين ينفون اتصاف الله عز وجل بالصفات الاختيارية الفعلية التي تقوم

بالله عَزَّوَجَلَّ ، بمشيئته وقدرته، ما ذكره في آخر الكلام من أن الرضا مستحب، وأن الصبر واجب من كلام شيخ الإسلام، ونقله عن ابن القيم، هذا يعنون به الرضا المستحب، يعني: الرضا بالمصيبة.

وقد فصل ابن القيم وشيخ الإسلام رحمهما الله في مواضع، وهو مذكور أيضًا في شرح الطحاوية، ومذكور في كتب الاعتقاد التفصيل في مسألة الرضا، بين الرضا بالقضاء والرضا بالمقضي، وينبغي أن يحمل كلام شيخ الإسلام هنا وابن القيم والاختلاف الذي ذكره الشيخ الإمام عبد الرحمن بن حسن - رحمهم الله -، الخلاف فيه هل هو واجب أو مستحب في الرضا بالمقضي؟ أمّا الرضى بالقضاء، فمعلوم أنّه واجب؛ لأنّهم ذكروا ذلك في موضع آخر.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ التَّغَابُنِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللهِ.

الثَّالِثَةُ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ.

الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ.

الْخَامِسَةُ: عَلَامَةُ إِرَادَةِ اللهِ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ.

السَّادِسَةُ: إِرَادَةُ اللهِ بِهِ الشَّرَّ.

السَّابِعَةُ: عَلَامَةُ حُبِّ اللهِ لِلْعَبْدِ.

الثَّامِنَةُ: تَحْرِيمُ السُّخْطِ.

التَّاسِعَةُ: ثَوَابُ الرِّضَا بِالْبَلَاءِ.

* * *

٣٥ - بَابُ

مَا جَاءَ في الرِّيَاءِ

وقولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ في الرِّيَاءِ).

أي: من النهي والتحذير.

قال الحافظ: هو مشتق من الرؤية. والمراد بها: إظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها، فيحمدون صاحبها[1].

والفرق بينه وبين السمعة: أن الرياء لما يرى من العمل كالصلاة، والسمعة لما يسمع كالقراءة والوعظ والذكر، ويدخل في ذلك التحدث بما عمله.

قوله: (وقولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]).

أي: ليس لي من الربوبية ولا من الإلهية شيء، بل ذلك كله وحده لا شريك له، أوحاه إليّ ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ أي: يخافه ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ

---

(١) انظر: فتح الباري (١١/٣٣٦).

. . . .

رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾، قوله: (أحدًا) نكرة في سياق النهي تعم، وهذا العموم يتناول الأنبياء والملائكة والصالحين والأولياء وغيرهم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: أما اللقاء، فقد فسره طائفة من السلف والخلف بما يتضمن المعاينة، وقالوا: لقاء الله يتضمن رؤيته عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة(١). وذكر الأدلة على ذلك.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في الآية: أي: كما أن الله واحد لا إله سواه، فكذلك ينبغي أن تكون العبادة له وحده لا شريك له، فكما تفرد بالإلهية يجب أن يفرد بالعبودية، فالعمل الصالح: هو الخالص من الرياء المقيد بالسنة(٢).

وفي الآية دليل على أن أصل الدين الذي بعث الله به رسول الله ﷺ والمرسلين قبله هو إفراده تعالى بأنواع العبادة؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، والمخالف لهذا الأصل من هذه الأمة أقسام: إما طاغوت ينازع الله في ربوبيته وإلهيته، ويدعو الناس إلى عبادته، أو طاغوت يدعو الناس إلى عبادة الأوثان، أو مشرك يدعو غير الله، ويتقرب إليه بأنواع العبادة أو بعضها، أو شاك في التوحيد: أهو حق أم يجوز أن يجعل لله شريك في عبادته؟ أو جاهل يعتقد أن الشرك دين يقرب إلى الله، وهذا هو الغالب على أكثر العوام

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٤٦٢).

(٢) انظر: الجواب الكافي (ص٩١).

....

لجهلهم وتقليدهم من قبلهم لما اشتدت غربة الدين ونسي العلم بدين المرسلين.

الشرح:

فهذا الباب: (بَابُ مَا جَاءَ في الرِّيَاءِ). يعني: ما جاء في الرياء من النهي والتحذير عنه، وأن النبي ﷺ خافه على أمته، وأنّه من الشرك والرياء مثل ما نقل الشارح عن الحافظ - رحمهم الله - قال: مأخوذ من الرؤية، ويختلف عن التسميع أو السمعة، والرؤية التي منها أُخذ الرياء فيما إذا قام يعمل عملًا من أنواع العبادات، إمَّا صلاة، أو صام، أو جاهد، أو نحو ذلك؛ ليُري الناس عبادته، ليري الناس جهاده، غرضه الرؤية، إمّا أن يكون غرضًا كاملًا، أو أن يكون بعض غرضه، فهذا يسمّى (مرائيًا) وفعله رياء؛ لأنّه طلب بعمله رؤية الناس، لم يطلب بعمله وجه الله عَزَّ وَجَلَّ على وجه الكمال، أو على وجه البعضية.

فالرياء على درجتين:

الدرجة الأولى: رياء المنافقين، بأن يُظهر الإسلام، ويبطن الكفر؛ لأجل رؤية الخلق، وهذا منافٍ للتوحيد من أصله، وكفر أكبر بالله عَزَّ وَجَلَّ ؛ لهذا وصف الله المنافقين بقوله: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ يعني: الرياء الأكبر، الذي هو إظهار أصل الإسلام وشعب الإسلام، وإبطان الكفر وشعب الكفر.

الدرجة الثانية: أن يكون الرجل مسلمًا أو المرأة مسلمة، ولكن يُرائي

بعمله أو ببعض عمله، فهذا شرك خفي، وذلك الشرك منافٍ لكمال التوحيد، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] على اختيار من قال إن قوله: ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ يدخل فيه الشرك الخفي والأصغر.

أمّا السمعة والتسميع، فهو ما يكون من العبد لعبادة مسموعة، أو إذا عمل عبادة ترى وتسمع، حدَّث بذلك؛ حتى يسمع الناس بعبادته، يعني: يقصد بعبادته إسماع الناس، إمّا بالتحدّث بفعل ما يرى من العبادات، مثل: الصلاة، أو ما يخفى من العبادات مثل: الصيام، أو أن يسمع الناس عبادته، فيما يُسمع تلاوة القرآن أو طلب علم برفع صوته بذلك، ونحو هذا.

كذلك إذا أمر بمعروف، ذكر ذلك للخلق، إذا نهى عن منكر، ذكر ذلك للخلق، إذا كان له مقام من مقامات الإيمان التي يُبتغى فيها الأجر، ذكر ذلك للخلق؛ لكي يسمعهم عبادته، فهذا لا شكّ أنه داخل في التسميع، ومن يسمع ومن يرائي الجميع يدخلون في أنّهم قصدوا غير الله عَزَّوَجَلَّ، إمّا بالعمل كاملًا، أو ببعض العمل، والرياء والتسميع لمَّا كان فيه شركة وإشراك لغير الله عَزَّوَجَلَّ معه، صار العمل الذي عُمل للرياء أو عمل للسمعة صار العمل باطلًا، وذلك لنهي الله عَزَّوَجَلَّ عنه في الآية الأولى؛ حيث قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، فلمَّا نهى عن الإشراك، دلّنا على أنّه لو تعبد العبادات العظيمة، وأشرك فيها، فإنَّ عبادته فاسدة؛ لأنَّ هذه العبادة التي أشرك مع الله عَزَّوَجَلَّ فيها عبادة منهي عنها، وإذا كانت منهيًّا عنها، فإنّها فاسدة؛ لأنَّ النهي يقتضي الفساد في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] يقول الله عَزَّوَجَلَّ لنبيّه محمّد ﷺ: قل يا محمّد للناس جميعًا وللمشركين الذين أنت بينهم خصوصًا قل لهم: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠

بَشَرٌ﴾، يعني لست بإله، ولست بآت بشي من عندي، وإنّما أنا بشر أشارككم في هذه البشرية، آكل كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، وأنكح النساء كما تنكحون، وأدخل الأسواق وأخرج منها، وأسافر، وأنام، وأصحو، وغير ذلك من صفات البشرية، فأنا من هذه الجهة مثلكم، لا فرق بيني وبينكم من جهة كوني بشرًا، لكن أنعم الله عَزَّوَجَلَّ عليّ بالوحي: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾، وهذا الذي تميّز به الرسول، فهو ليس له شيء من خصائص الإله، وليس عنده شيء يأتي به من نفسه، وإنّما هو بشر مثل البشر، ولكن أنعم عليه بأعظم نعمة، وهي نعمة النبوة، قال: ﴿بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، والوحي هو إلقاء الخبر في سرعة وخفاء، فيدخل في الوحي الإلهام؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨]، ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ يعني: ألقى إليها ذلك العلم وذلك الخبر بأن تتّخذ من الجبال بيوتًا على وجه الخفاء والسرعة، بالإلهام[1]، كذلك الوحي يكون عن طريق رسول يبعثه الله عَزَّوَجَلَّ ليبلغ رسوله البشري ما أوحى الله عَزَّوَجَلَّ، كذلك الوحي يكون بالسماع من وراء حجاب، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١] هذه كلّها داخلة في الوحي، قال: ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ﴾ ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ يعني: عن طريق الوحي، عن طريق الرسول من الملائكة، يلقي إليّ خبر الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنّه ما من إله إلّا الله ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ الإله: الّذي يستحق العبادة واحد، وليس ثمّ آلهة متعدّدة كما تزعمون، قال عَزَّوَجَلَّ بعد ذلك: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ص١٠٤٦)، والقاموس المحيط (٤/ ٣٩١)، فصل الحاء باب الواو والياء، والمصباح المنير (ص٥٣٥)، ومختار الصحاح (ص٧١٣) مادة: (و ح ى).

﴿وَلَا يُشْرِكْ﴾ هذا رتّب على ما قبله بالفاء؛ لأنّه معناه، فقوله عز وجل : ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ هو في معنى الحصر، في معنى: لا تتّخذوا إلّهًا إلّا الله؛ لأنّ الحصر بإنّما هو في مقام الحصر ب (لا)، و(إلّا)، فقوله: إنّما محمد رسول هو في معنى قوله عز وجل : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، قوله عز وجل : ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ﴾ [هود: ١٢] هو في معنى قوله عز وجل : ﴿إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٣]؛ لأنّ (إن) بمعنى (ما)، فإذًا (إنّما) هذه حاصرة وقاصرة، فهي في مقام استعمال كلمة نفي (ما) أو (إن) مع حرف أو أداة الحصر (إلّا)، فقوله هنا: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ أي: ما إلهكم، ما معبودكم إلّا معبود واحد، معناه: لا تعبدوا إلّا الإله الواحد الّذي يستحق العبادة، وهو الله عز وجل ، ولهذا رتّب عليها عز وجل قوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾، ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ الرجاء هنا بمعنى الاعتقاد، والرجاء والظنّ في القرآن يكونان بمعنى الاعتقاد في آيات كثيرة؛ كما في قوله مثلًا في الظنّ: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وكما في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦] يعني: يعتقدون ذلك، كذلك الرجاء هنا: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ يعني: فمن كان يعتقد لقاء ربّه؛ رجاء منه لذلك، ويريد أن يُسر عند لقاء ربّه، فليس ثمّ طريق إلّا أن يعمل عملًا صالحًا ﴿وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾، فاشترط لذلك العمل، وليس أيّ عمل، ولكن العمل الصالح، والعمل الصالح هو ما كان باطنه لله، باطنه صالح، وظاهره صالح، وصلاح الظاهر بميزان حديث عائشة س حيث قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[1]. هذا ميزان لظاهر الأعمال،

---

(١) أخرجه مسلم (١٧١٨)، ورواه البخاري معلقًا في كتاب البيوع - باب النجش (٤/ ٣٥٦ فتح)، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ (١٣/ ٣١٧ فتح).

وميزان باطن؛ وهو ما جاء في حديث عمر رضي الله عنه: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[(١)]، فلا بدّ من النية لصلاح باطن العمل، ولا بدّ من المتابعة لصلاح ظاهر العمل.

ثم قال: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ يعني: يكون مخلصًا في عبادته، ومن هاهنا قال جماعة من أهل العلم: إنّ شروط قبول العمل ثلاثة: النية، والإخلاص، والمتابعة، يعنون بالنية: ما يتميّز به العمل عن غيره، والإخلاص: أن يكون المراد به الله عز وجل وحده، وبالمتابعة: أن يكون على وفق سنة النبي ﷺ، فقد يكون نوى العبادة بما يميزها عن غيرها، وتابع فيها السنة، لكن لم يرد بها الله عز وجل، فهذا عمله حاد، أراد بها الخلق، أراد بها التزيّن، قد يكون مخلصًا في عبادته، متابعًا فيها السنة، لكنه نوى بها غير ما أمر به، نوى بصلاة الظهر صلاة العصر، نوى بركعتي الفجر النافلة ركعتي الفريضة، وهكذا، يعني: لم يميّز بين العبادات، وهذا تكون عبادته مردودة، لأنّه لم يأت بالنية، التي هي تمييز العمل بعضه عن بعض، آخرون من أهل العلم - وهم الأكثر - قالوا: شرطا قبول العمل: الإخلاص، والمتابعة، النية والمتابعة، والنية يعنون بها: ما يشمل النية عند أهل السلوك، والنية عند أهل الفقه؛ لأنّ النية عند أهل السلوك: الإخلاص، وعند أهل الفقه: تمييز العبادة عن غيرها، تمييز الفرض عن النفل، تمييز الفروض بعضها عن بعض، النوافل بعضها عن بعض.

قال عز وجل: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾، وكما ذُكر عن شيخ الإسلام أنّ لقاء الله تفسّره السلف بتفسيرات تتضمّن الرؤية، تتضمّن المعاينة، وهذا أفضل النعيم، أفضل النعيم رؤية الله عز وجل، رؤية وجه الله الكريم سبحانه وتعالى، قال: ﴿فَمَن

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾ لا يشرك أحدًا، جملة النهي هذه فيها نوعان من العموم:

أولًا: عموم أنواع الشرك.

الثاني: عموم الآحاد، عموم الأشخاص.

الأول: فأمّا عموم أنواع الشرك، فمستفاد من قوله: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ﴾؛ لأنَّ ﴿يُشْرِكْ﴾ فعل مضارع، وهو مشتمل على نكرة في سياق النهي، فتعمّ أنواع الشرك، يعني: لا يشرك أحدًا بالشرك الأكبر، ولا بالشرك الأصغر، ولا الشرك الخفيّ، فلهذا العموم لأجل هذا العموم أورد الشيخ ﷺ هذه الآية في هذا الباب، (بَابُ مَا جَاءَ في الرِّيَاءِ)؛ لأنَّها تشمل الرياء في العبادة، أو السبب الآخر، وهو أنّ السلف فسّروا الشرك هنا بالرياء، فإذًا قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾ تضمّن الشرك الأكبر، والشرك الأصغر، والشرك الخفيّ. هذا النوع الأوّل من العموم، عموم أنواع الشرك.

الثاني: مستفاد من مجيء النكرة **(أَحَدًا)** في سياق النهي، وقد تقرّر أنَّ النكرة في سياق النهي أنّها تعمّ، **(يُشْرِكْ)** نكرة في سياق النهي، لأنّها مشتملة على حدث، المضارع مشتمل على حدث، والحدث نكرة، كذلك **(أَحَدًا)** هنا نكرة في سياق النهي، فتعمّ الأشخاص، تعمّ أيّ أحد، تعمّ الملائكة، الأنبياء، والرسل والصالحين، الطالحين، الجنّ، من صدق عليه أنّه أحد، فإنَّ هذه الآية تنهى عن الإشراك به.

إذا تقرّر ذلك، فالشرك هو: اتّخاذ النّدّ مع الله ﷻ ، وقسّمه بعض العلماء إلى: أكبر وأصغر فقط، وقسّمه آخرون إلى: أكبر، وأصغر، وخفيّ، وهذا هو الّذي جرى عليه إمام الدعوة ﵀ ، وهذا التّقسيم إلى نوعين، أو ذاك التقسيم إلى ثلاثة كلّ منهما يعود إلى الآخر، أكبر وأصغر،

أو أكبر وأصغر وخفي، أو تقسيم ثالث إلى شرك ظاهر وشرك خفي، فعندنا هذه ثلاث تقسيمات، كلّها بمعنى واحد، إنّما هو مجرّد إيضاح للتقسيم، فالرياء هو من الشرك الظاهر أو الخفي؟ هو من الشرك الخفي، ليس ظاهرًا، ولهذا أورد الشيخ في الحديث حديث أبي سعيد رضي الله عنه في آخره، هنا من جهة الظهور الرياء باطن، الرياء خفي؛ لأنَّ الرياء والتسميع هو شيء باطن في النفس، يريد أن يرائي، يريد أن يسمّع بعمله هذا، فهو شرك خفيّ، ولهذا يعرّف الشرك الخفيّ بأنّه يسير الرياء، لماذا؟ لأنَّ تقسيم الشرك بأكبر وأصغر وخفي، الخفي غير الأكبر في هذا التقسيم، جعلوا الخفيّ ما لا يصل إلى الشرك الأكبر، وفي الأصل - يعني: في نصوص القرآن - الرياء يشمل الأكبر والأصغر، فرياء المنافقين أكبر، يراؤون الناس، يعني: بإظهار الإسلام وإبطان الكفر، وهم لم يراؤوا في عبادة أو عبادات، وإنّما راءوا في أصل الدين، ولذلك يقيّد الرياء الّذي هو شرك أصغر أو شرك خفيّ بأنّه يسير الرياء، أمّا كثير الرياء، فهذا قد يكون أكبر، أو يكون أصغر، بحسب الحال، فإن كان الرياء كرياء المنافقين، صار أكبر، مخرج من الملة، وإن كان كرياء من يحسن صلاته للعبد، فهذا أصغر، أو خفيّ، يعني: بحسب الحال. فقوله عز وجل: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ هذا نهي عن الشرك مقتض لتحريمه، وقد جاءت النصوص الكثيرة في تحريم الشرك الّذي هو اتّخاذ النّدّ مع الله عز وجل في محبّته، والرغبة إليه، وعبادته، والمراءاة فيها نوع من أنواع الشرك الّذي يحبط العمل؛ كما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَرْفُوعًا: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ. مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِي فِيهِ غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

ش: قوله: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِي فيهِ غَيْرِي». أي: من قصد بعمله غيري من المخلوقين، تركته وشركه.

ولابن ماجه: «فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ لِلَّذِي أَشْرَكَ».

قال الطيبي: الضمير المنصوب في قوله: تركته. يجوز أن يرجع إلى العمل(٢).

قال ابن رجب رحمه الله: واعلم أن العمل لغير الله أقسام، فتارة يكون رياء محضًا كحال المنافقين؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، وهذا الرياء المحض لا يكاد يصدر عن مؤمن في فرض الصلاة أو التي يتعدى نفعها، فإن الإخلاص فيها عزيز، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط، وأن صاحبه يستحق المقت من الله والعقوبة.

وتارة يكون العمل لله، ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله، فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه.

وذكر أحاديث تدل على ذلك منها: هذا الحديث، وحديث شداد بن أوس مرفوعًا: «مَنْ صَلَّى يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ صَامَ يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥).

(٢) انظر: مرقاة المفاتيح (٩/ ٥٠٢).

. . . .

وَمَنْ تَصَدَّقَ يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ، وَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: أَنَا خَيْرُ قَسِيمٍ لِمَنْ أَشْرَكَ بِي، مَنْ أَشْرَكَ بِي شَيْئًا فَإِنَّ حَشْدَهُ عَمَلَهُ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ لِشَرِيكِهِ الَّذِي أَشْرَكَهُ بِهِ، وَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ». رواه أحمد[1]، وذكر أحاديث في المعنى، ثم قال: فإن خالط نية الجهاد مثلًا نية غير الرياء، مثل: أخذ أجرة الخدمة، أو أخذ من الغنيمة، أو التجارة، نقص بذلك أجر جهاده، ولم يبطل بالكلية.

قال ابن رجب: وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: التاجر والمستأجر والمكري أجرهم على قدر ما يخلص من نياتهم في غزواتهم، ولا يكون مثل من جاهد بنفسه وماله لا يخلط به غيره.

وقال أيضًا فيمن يأخذ جعل الجهاد: إذا لم يخرج لأجل الدراهم، فلا بأس، كأنه خرج لدينه إن أعطي شيئًا أخذه.

وروي عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: «إذا أجمع أحدكم على الغزو، فعوضه الله رزقًا، فلا بأس بذلك، وأما إن أحدكم أعطي دراهم غزا، وإن لم يعط لم يغز، فلا خير في ذلك».

وروي عن مجاهد رَحِمَهُ اللهُ أنه قال في حج الجمال وحج الأجير، وحج التاجر: «هو تام لا ينقص من أجرهم شيء. أي: لأن قصدهم الأصلي كان هو الحج دون التكسب».

قال: وأما إن كان أصل العمل لله، ثم طرأ عليه نية الرياء، فإن كان خاطرًا ثم دفعه، فلا يضره بغير خلاف، وإن استرسل معه، فهل يحبط

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ١٢٥).

عمله أم لا فيجازى على أصل نيته؟ في ذلك اختلاف بين العلماء من السلف، قد حكاه الإمام أحمد وابن جرير، ورجحا أن عمله لا يبطل بذلك، وأنه يجازي بنيته الأولى، وهو مروي عن الحسن وغيره.

وفي هذا المعنى جاء حديث أبي ذر عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَعْمَلُ الْعَمَلَ مِنَ الْخَيْرِ، وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ» رواه مسلم[١]. انتهى ملخصًا[٢].

قلت: وتمام هذا المقام يتبين في شرح حديث أبي سعيد إن شاء الله تعالى.

الشرح:

قوله هنا: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَة ﷺ مَرْفُوعًا: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: أنا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكُ. مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِي فيهِ غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»).

في هذا الحديث بيان العلة في امتناع الشركة في الأعمال، ووجوب أن يكون العمل لله عز وجل وحده، وهو كمال غناه عز وجل.

ولهذا نبّه الشيخ في المسائل بأنَّ السبب هو كمال غنى الله عز وجل؛ لقوله في هذا الحديث: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ». يعني: أنَّ الناس فيما يزاولونه في أمورهم إذا كانت لهم شركة ومشتركون في عمل، أو

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٢).
(٢) انظر: جامع العلوم والحكم (ص١٦، ١٧).

مشتركون في عبد مشترك، أو أجير مشترك، فإنَّ العزيز منهم، أو من كان أغنى منهم طلب التوحّد بهذا الأجير، طلب التوحد بهذا العامل، لكن من كان أقلّ غنى، أو من كان فقيرًا، فإنَّه يقبل أن يأتيه بعض الشيء، والله عَزَّوَجَلَّ موصوف بكمال الغني له، الغنى التام المطلق الّذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه - تبارك ربّنا وتعالى -؛ ولهذا لا يقبل الله عَزَّوَجَلَّ أن يتوجّه إليه أحد، ويتوجّه أيضًا إلى غيره من هذه الجهة، فمن آثار اسم الله (الغني) أنّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يقبل من أحد إلّا الإخلاص، لا يقبل عملًا عمله العامل لله ولغيره، وأيضًا يمتنع الشرك؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو مالك الملك، وهو ذو الملكوت، وذو القدرة التامة عليه، وهو الربّ السيّد المطاع في هذا الملك.

لهذا قال عَزَّوَجَلَّ في بيان بطلان الشرك: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢] يعني: لو كان ثَمَّ أحد يستحقّ العبادة مع الله عَزَّوَجَلَّ في هذا الملكوت، لفسدت السماوات ولفسدت الأرض، لأنَّه يلزم من استحقاق العبادة أن يكون للمعبود نصيب من الملك، يلزم من كونه استحقّ العبادة أن يكون له ربوبيّة، والرّبوبية لأحد مع الله عَزَّوَجَلَّ في هذا الملكوت ممتنعة، والمشركون أنفسهم يمتنعون من القول بذلك؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾ [الزخرف: ٨٧]، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨]، وكما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [يونس: ٣١] ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ

﴿ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]، وغير ذلك من الأدلّة التي تدلّ على بطلان الشرك؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الواحد في الربوبية، فمن استحقّ شيئًا من العبادة، فمعنى ذلك أنّ القائل بهذا يقول: إنَّ له نصيبًا في هذا الملك، له نصيب من الربوبية، وهذا باطل، لا قائل به، فبطلت النتيجة، وهي أنّه ثَمَّ أحدٌ يستحق العبادة، والمستحق للعبادة وحده هو الله عَزَّوَجَلَّ ، الرب ذو الربوبية، وذو الألوهية على خلقه أجمعين - تبارك وتعالى -؛ وذلك لكماله بربوبيته، وإلهيته، وفي أسمائه وصفاته، وكماله في أمره، وكماله في حكمه وفي قضائه وقدره، والله عَزَّوَجَلَّ قال هنا في الحديث القدسي: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ»، ورتب ذلك على قوله: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ».

فقوله: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا». هذا يشمل جميع الأعمال التي أشرك فيها مع الله، ويدخل في ذلك العبادات، أو الأعمال البدنية، والأعمال القلبية، والأعمال المالية، فالأعمال القلبية - العبادات القلبية - إذا كان فيها مع الله أحد بطلت؛ لأنَّه عمل قلب، دخل فيه غير الله عَزَّوَجَلَّ ، كذلك أعمال البدن - مثل: الصلاة، والصيام - إذا كان فيها غير الله عَزَّوَجَلَّ ، أو كانت لغير الله، أو كانت لله ولغيره، تركها الله عَزَّوَجَلَّ ، وبطل ذلك، كذلك العبادات المالية، كالصدقة ونحو ذلك، أو المختلطة من مال وبدن كالحجّ، يعني أنَّه عام في جميع الأعمال.

هنا المسألة التي نقلها عن الحافظ ابن رجب في كلامه الطويل، خلاصة هذا الكلام في ضبط مسألة الرياء، وكيف يُحبط العمل: أنّ الرياء له أحوال، فإمّا أن يخالط العبادة من أصلها، فيكون أنشأ العبادة لغير الله، صلى لغير الله قام يتسنّن بعد الصلاة، وهو لا يريد بالسنة الله عَزَّوَجَلَّ ، ولكن يريد أن يُري من حوله أنّه يصلي الراتبة، أو يصلي النافلة، فهذا آثم وغير

مأجور وصلاته هذه باطلة، جاهد لغير الله، تصدق وقصده في الأصل الرياء، قصده أن يُري الناس، تلا القرآن لم يقصد به وجه الله، لم يقصد به الثواب، وإنّما أراد به أن يسمعه الناس، أو أن يروا ذلك، هذا باطل من أصله في العبادات البدنية والمالية، وما كان من هذا وهذا كالحج.

الحال الثانية: أن يكون أصل العمل لله، أنشأ العبادة قاصدًا الله عَزَّوَجَلَّ، يرجو ثواب الله، لله، لم يرد غير الله بذلك، ولكن في أثناء العمل طرأ له الرياء، وهو يصلي، من عادته أنّه لا يطيل القراءة بعد الفاتحة، فأطال المقام مثلًا، وهو لا يقرأ؛ حتّى يوهم الناس أنه يطيل القراء بعد الفاتحة، أو ركع ولمّا سبّح استحضر رؤية من حوله، فأطال الركوع، أو أطال السجود على هذا النحو، ونحو ذلك، أو يقنت بالناس، فأطال القنوت لأجل ذلك، أتى بأدعية لأجل الناس، فهذا هل يحبط عمله من أصله، أم يحبط العمل الّذي راءى به؟ الصواب: أنّه يحبط العمل الّذي راءى به، فالزيادة مثلًا في القيام هذه باطلة، يؤزر عليها، الزيادة في الركوع هذه باطلة ويأثم عليها؛ لأنّ هذا العمل منقسم «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي»، وهو عمِل عَمَل التسبيح، إطالة الركوع، فيكون هذا العمل الزائد باطل، كذلك في القنوت يكون دعاؤه هذا باطلًا، ويأثم عليه، ويكون مأزورًا غير مأجور، وهكذا.

هذا في الحال الثانية أن يكون العمل الذي خالطه الرياء طرأ على العبادة، أي: ليست نيّته من الأصل الرياء.

الحال الثالثة: أنّه يعرض له الرياء في صلاته، في عبادته، في جهاده، فيدافع ويجاهد نفسه، فكلّما أتاه الشيطان ليريه رؤية الناس، أو يحضر له في قلبه رؤية الناس، أو التسميع، يدافع ذلك، ويستعيذ بالله من الشيطان، ويقوم بالعبادة لله عَزَّوَجَلَّ، فهذا له حكم من يجاهد نفسه، وله حكم

المخلصين؛ لأنَّ هذا الّذي طرأ لم يسترسل معه، وإنَّما هو من كيد الشيطان، فدفعه وجاهده.

الحال الرابعة: وهي التي ذُكر فيها الخلاف عن الإمام أحمد وابن جرير، أنَّه دخل في العبادة، وبعد دخوله فيها مباشرة عرض له الرياء، فاستمرَّ معه إلى آخرها، يعني: نوى أن يصلي مثلًا الراتبة، أو نوى أن يقرأ القرآن، فلمَّا افتتح راءى إلى أن تمّت العبادة، فهل يحبط عمله جميعًا، أم يؤجر على نيته؟

فيه خلاف، والصواب: أنَّ الله ﷻ حكمٌ عدلٌ لا يضيع عمل العامل، والنية عمل، عمل صالح، من نوى الخير يُؤجر عليه، ويحبط العمل، وأمَّا النية الصالحة الأولى فيُؤجر عليها، ويحبط العمل ويأثم على الرياء.

فإذًا المقام هنا مقام تفصيل في ذلك.

قوله في كلام ابن رجب رحمه الله: (أنَّ الرياء المحض لا يصدر، أو لا يكاد يصدر عن مؤمن في فرض الصلاة والصيام)، يعني بفرض الصلاة، مع أنّ المنافقين يصلّون ويراؤون: الرياء المحض فرض الصلاة، يعني: في المحافظة عليها، في الصيام يعني: في المحافظة على الصيام، فالصيام والصلاة منقسمان ما بين ظاهر للناس وما بين خفيّ عنهم، فإنَّ الرياء المحض في الصلاة والصيام، لا يكون عند مؤمن؛ لأنَّ المؤمن لا بدّ أن يصلّي، يحافظ على الصلوات لله، أمَّا المنافق، فهو الّذي تصدر منه الصلاة إذا حضر مع الناس، لكنه إذا خلا تركها؛ لأنّه ما صلّى إلّا للناس، كذلك يصوم أمام الناس، لكنه إذا خلا بنفسه لم يرع لله ﷻ حرمة؛ لعدم صلاح نيته، فأفسد صيامه، أمَّا الصدقة والحجّ، فهذه منقسمة؛ لأنَّ الصدقة فعل يفعل أمام الناس، وهذا قد يدخله الرياء المحض، يعني: يكون أصل الصدقة في مؤمن من أولها إلى آخرها أنَّه نوى بها الرياء، كذلك الحجّ،

الجهاد يكون أصله جميعًا نوى به الرياء، هذا ممكن؛ لأنَّه عمل ظاهر، ليس ثَمَّ فيه عمل باطن، بخلاف الصلاة والصيام. هذا قصد الحافظ ابن رجب بما ذكر، مع أنّ المقام يحتاج إلى أن يوضحه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

في قول الله عَزَّوَجَلَّ في هذا الحديث: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتهُ وَشِرْكَهُ». هنا الضمير يرجع إلى أيّ شيء؟ (تَرَكْتهُ) هل تركت العمل أو تركت العامل؟ الأرجح أنّ المراد تركت العامل، وشركه يعني: وشرك العامل.

وهذا يفيد التحذير والوعيد لمن فعل ذلك؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يتركه، فهو من أحاديث الوعيد العظيم على من فعل ذلك.

فإذًا يُستفاد من ذلك أنّه ليس المقام مقام بطلان للعمل الّذي راءى به فقط، بل هو متوعّد على الرياء، فهو راءى يبطل عمله، وأيضًا هو مأزور وآثم لأنّه أشرك بالله عَزَّوَجَلَّ .

والفرق بين الحال الثانية والرابعة: أن الحال الثانية عرض له الرياء في أثناء العبادة، ليس بعد الدخول فيها مباشرة، الحال الأخيرة: نوى النية ثم كبر مثلًا في الصلاة هنا بدأ الرياء، وصارت كل صلاته رياء، أمَّا ذاك نوى، وكبر، واستمرّ في صلاته، صلاته لله، ثم عرض له الرياء في تطويله في القراءة، عرض له الرياء في تطويله في الركوع، ونحو ذلك، فرق بينهما.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ؟ قَالَ: قُلْنَا: بَلَى، فَقَالَ: الشِّرْكُ الْخَفِيُّ، أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ يُصَلِّي، فَيُزَيِّنُ صَلَاتَهُ، لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ[1].

ش: وروى ابن خزيمة في صحيحه عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَشِرْكَ السَّرَائِرِ، قَالُوا: وَمَا شِرْكُ السَّرَائِرِ؟ قَالَ: أَنْ يَقُومَ أَحَدُكُمْ يُزَيِّنُ صَلَاتَهُ جَاهِدًا، لِيَنْظُرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَذَلِكَ شِرْكُ السَّرَائِرِ»[2].

قوله: (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ)، هو الخدري، وتقدم.

قوله: «الشِّرْكُ الْخَفِيُّ». سماه خفيًا؛ لأن صاحبه يظهر أن عمله لله، وقد قصد به غيره، أو شركه فيه بتزيين صلاته لأجله.

وعن شداد بن أوس قال: «كُنَّا نَعُدُّ الرِّيَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الشِّرْكَ الْأَصْغَرَ». رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخلاص، وابن جرير في التهذيب، والطبراني والحاكم وصححه[3].

قال ابن القيم: وأما الشرك الأصغر، فكيسير الرياء، والتصنع للخلق، والحلف بغير الله، وقول الرجل للرجل: ماشاء الله وشئت،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٠).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٦٧)، وأحمد (٣٩/ ٤٠)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤١٣)، وفي شعب الإيمان (٤/ ٥٠٢)، وابن أبي شيبة (٢/ ٢٢٧).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٧/ ٢٨٩)، والحاكم (٤/ ٣٢٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩/ ١٦٥).

....

وهذا من الله، ومنك، وأنا بالله وبك، وما لي إلا الله وأنت، وأنا متوكل على الله عليك، ولولا الله وأنت لم يكن كذا وكذا. وقد يكون هذا شرك أكبر بحسب حال قائله ومقصده. انتهى[(١)].

ولا خلاف أن الإخلاص شرط لصحة العمل وقبوله، وكذلك المتابعة؛ كما قال الفضيل بن عياض رحمه الله في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] قال: (أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ خَالِصًا، ولَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا، وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ، حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صوابًا، وَالْخَالِصُ إِذَا كَانَ لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ إِذَا كَانَ عَلَى السُّنَّةِ)[(٢)].

وفي الحديث من الفوائد: شفقة النبي ﷺ على أمته ونصحه لهم، وأن الرياء أخوف على الصالحين من فتنة الدجال. فإن كان النبي ﷺ يخافه على سادات الأولياء مع قوة إيمانهم وعلمهم، فغيرهم ممن هو دونهم بأضعاف أولى بالخوف من الشرك أصغره وأكبره.

الشرح:

قال ﷺ في حديث أبي سعيد رضي الله عنه : «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَّال».

المسيح الدجال وصفه النبي ﷺ للصحابة رضي الله عنهم ، وحذّرهم منه، وبيّن

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٤٤).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٩٥)، وانظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٦٠٠).

لهم صفته، وبين لهم أحواله؛ وذلك لكي يحذروه[١]، وإن خرج يكونون حجيجين على أنفسهم، أي: يعرفونه، ولا يلتبس عليهم أمره، فأمره ظاهر بين، وصفاته ظاهرة بيّنة، والحذر منه والتحذير - تحذير النبي ﷺ - قائم بيّن، وهم في حذر منه؛ لكثرة تخويف النبي ﷺ منه[٢]، واستعاذة المؤمن دائمًا في صلاته من فتنة المسيح الدجال، والشيطان يظفر من العبد بما هو أسهل عليه، فالشرك الخفيّ الّذي منه أن يصلّي فيزين صلاته؛ لما يرى من نظر الرجل، هذا يظنه المرء سهلًا، فيقع فيه لخفائه وسهولته، وأمّا الدجال، فيكون أمره عظيم في نفسه، فيأخذ عدته وأهبته للخلاص من فتنته وشره؛ لهذا بعض صغار الأمور تكون أخوف على العبد من الكبائر، لأنَّ الكبائر يمكن أن تتقى، لكن الصغار والوسائل هذه تروج، فلا تتقى، فيكون المرء الناصح خائفًا على نفسه، وعلى من يحب من الصغائر والوسائل والعظائم أكثر من خوفه من العظائم، فمثلًا انظر من جهة ذنب من الذنوب، وهو - والعياذ بالله - الزنا، فالزنا لا يغوي الشيطان العبد المؤمن المسدّد به، فنقول مثلًا لفلان: لا نخاف عليك الزنا، أو هناك شيء أخوف عندنا عليك من الزنا، ما هو؟ نقول: النظر، وتتبع النساء

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٠٥٧)، ومسلم (١٦٩) من حديث ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ في النَّاس، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَّالَ، فَقَالَ: إِنِّي أُنْذِرُكُمُوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، لَقَدْ أَنْذَرَهُ نُوحٌ قَوْمَهُ، وَلَكِنْ سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ: تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النواس ابن سمعان رضي الله عنه قال: «ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الدَّجَّالَ ذَاتَ غَدَاةٍ، فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَفَّعَ، حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ فِينَا، فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ ذَكَرْتَ الدَّجَّالَ غَدَاةً، فَخَفَّضْتَ فِيهِ وَرَفَّعْتَ، حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَقَالَ: غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ، إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ، فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ وَاللهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ».

بالنظر، والتلذّذ بذلك، لماذا؟ لأنَّ الزنا بعيد أن يوقعه الشيطان فيه، وهو على حصانة من إيمانه، لكن هذه الوسيلة إليه، يجعله الشيطان يجترئ عليها شيئًا فشيئًا، حتى يألفها قلبه، فإذا ألف قلبه التلذّذ بالنظر إلى النساء، ومتابعة النظر، أوقعه في حبّ ذلك، حتى يوقع فيما بعد ذلك.

المقصود أنَّ: من الأمور الصغيرة ما يخاف بها على الصالحين، أعظم من الأمور الكبيرة؛ لأنَّ الأمور الكبيرة تجبه وتضاده، وينكرها قلب المؤمن، لكن الصغائر تلتبس، ويتساهل فيها، حتى تكون وسيلة للوقوع في الكبيرة وعظائم الأمور، وهذا ظاهر بيّن في حال كل واحد منا، نسأل الله ﷻ أن يعاملنا بعفوه ومنه وكرمه، وأن لا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْكَهْفِ.

الثَّانِيَةُ: الْأَمْرُ الْعَظِيمُ فِي رَدِّ الْعَمَلِ الصَّالِحِ إِذَا دَخَلَهُ شَيْءٌ لِغَيْرِ اللهِ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ السَّبَبِ الْمُوجِبُ لِذَلِكَ، وَهُوَ كَمَالُ الْغِنَى.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْأَسْبَابِ، أَنَّهُ تَعَالَى خَيْرُ الشُّرَكَاءِ.

الْخَامِسَةُ: خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ مِنَ الرِّيَاءِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ فَسَّرَ ذَلِكَ بِأَنْ يُصَلِّيَ الْمَرْءُ للهِ، لَكِنْ يُزَيِّنُهَا لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ إِلَيْهِ.

٣٦ - بَابٌ
مِنَ الشِّرْكِ إِرَادَةُ الإنسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا

وقولِهِ تَعَالَى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥-١٦].

ش: قوله: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ: إِرَادَةُ الإنسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا).

فإن قيل: فما الفرق بين هذه الترجمة وبين ترجمة الباب قبله؟

قلت: بينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في مادة، وهو ما إذا أراد الإنسان بعمله التزين عند الناس والتصنع لهم والثناء، فهذا رياء - كما تقدم بيانه - كحال المنافقين، وهو أيضًا إرادة الدنيا بالتصنع عند الناس، وطلب المدحة منهم والإكرام.

ويفارق الرياء بكونه عمل عملًا صالحًا، أراد به عرضًا من الدنيا، كمن يجاهد ليأخذ مالًا؛ كما في الحديث: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ»، أو يجاهد للمغنم أو غير ذلك من الأمور التي ذكرها شيخنا عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من المفسرين في معنى قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ [هود: ١٥].

وأراد المصنف رحمه الله بهذه الترجمة وما بعدها أن العمل لأجل الدنيا شرك ينافي كمال التوحيد الواجب، ويحبط الأعمال، وهو أعظم من

....

الرياء؛ لأن مريد الدنيا قد تغلب إرادته تلك على كثير من عمله، وأما الرياء، فقد يعرض له في عمل دون عمل، ولا يسترسل معه، والمؤمن يكون حذرًا من هذا وهذا.

وقولِهِ تَعَالَى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ۝١٥ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٦﴾ [هود: ١٥-١٦].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ **أي: ثوابها. وزينتها، أي: مالها. نوف، أي: نوفر له** ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ **من ثواب أعمالهم بالصحة والسرور في المال والأهل والولد: لا ينقصون، ثم نسختها:** ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨] **الآيتين. رواه النحاس في ناسخه**[١].

قوله: (ثم نسختها). أي: قيدتها، فلم تبق الآية على إطلاقها.

وقال قتادة: «مَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ وَسَدَمُهُ وَطِلْبَتُهُ وَنِيَّتُهُ، جَازَاهُ اللَّهُ بِحَسَنَاتِهِ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ يُفْضِي إِلَى الْآخِرَةِ وَلَيْسَ لَهُ حَسَنَةٌ يُعْطَى بِهَا جَزَاءً.

وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَيُجَازَى بِحَسَنَاتِهِ فِي الدُّنْيَا، وَيُثَابُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ». ذكره ابن جرير بسنده[٢]**، ثم ساق حديث أبي هريرة عن ابن المبارك عن حيوة ابن شريح قال: حدثني الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان**

---

(١) أخرجه ابن النحاس في الناسخ والمنسوخ (ص٥٣١)، وقال عقبه: (محال أن يكون هاهنا نسخ؛ لأنه خبر، والنسخ في الأخبار محال، لو جاز النسخ فيها ما عُرف حق من باطل، ولا صدق من كذب، ولبطلت المعاني، ولجاز لرجل أن يقول: لقيت فلانًا، ثم يقول: نسخته ما لقيته).

(٢) أخرجه ابن جرير (١٢/٣٤٨).

....

أن عقبة بن مسلم حدثه أن شفي بن ماتع الأصبحي حدثه: «أَنَّهُ، دَخَلَ المَدِينَةَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَدْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: أَبُو هُرَيْرَةَ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى قَعَدْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهُوَ يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَلَمَّا سَكَتَ وَخَلَا قُلْتُ لَهُ: أَسْأَلُكَ بِحَقٍّ وَبِحَقٍّ لَمَا حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَقَلْتَهُ وَعَلِمْتَهُ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَفْعَلُ، لَأُحَدِّثَنَّكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا البَيْتِ مَا مَعَنَا أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُهُ، ثُمَّ نَشَغَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَشْغَةً، ثُمَّ أَفَاقَ فقَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا البَيْتِ مَا مَعَنَا أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُهُ، ثُمَّ نَشَغَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَشْغَةً أُخْرَى، ثُمَّ مَالَ خَارًّا عَلَى وَجْهِهِ، فَأَسْنَدْتُهُ عَلَيَّ طَوِيلًا، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ نَزَلَ إِلَى القِيَامَةِ لِيَقْضِيَ بَيْنَهُمْ وَكُلُّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٌ . فَأَوَّلُ مَنْ يَدْعُو بِهِ رَجُلٌ جَمَعَ الْقُرْآنَ، وَرَجُلٌ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ كَثِيرُ المَالِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْقَارِئِ: أَلَمْ أُعَلِّمْكَ مَا أَنْزَلْتُ عَلَى رَسُولِي ﷺ؟، قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ؟قَالَ: كُنْتُ أَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: كَذَبْتَ وَتَقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: كَذَبْتَ، وَيَقُولُ اللَّهُ: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: فُلَانٌ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ , وَيُؤْتَى بِصَاحِبِ الْمَالِ فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَمْ أُوَسِّعْ عَلَيْكَ حَتَّى لَمْ أَدَعْكَ تَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا آتَيْتُكَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَصِلُ الرَّحِمَ وَأَتَصَدَّقُ؟ فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَيَقُولُ اللَّهُ: بَلْ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: فُلَانٌ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ وَيُؤْتَى بِالَّذِي قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقَالُ لَهُ: فَبِمَاذَا قُتِلْتَ؟ فَيَقُولُ: أُمِرْتُ بِالْجِهَادِ فِي

....

سَبِيلِكَ، فَقَاتَلْتُ حَتَّى قُتِلْتُ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَتَقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: كَذَبْتَ وَيَقُولُ اللَّهُ: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: فُلَانٌ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ ثُمَّ ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُكْبَتِي، فقَالَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أُولَئِكَ الثَّلَاثَةُ أَوَّلُ خَلْقِ اللَّهِ تُسَعَّرُ بِهِمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[1].

وقد سئل شيخنا المصنف رحمه الله عن هذه الآية، فأجاب بما حاصله: ذكر عن السلف فيها أنواع مما يفعله الناس اليوم، ولا يعرفون معناه.

فمن ذلك: العمل الصالح الذي يفعله كثير من الناس ابتغاء وجه الله: من صدقة، وصلاة، وصلة، وإحسان إلى الناس، وترك ظلم، ونحو ذلك مما يفعله الإنسان، أو يتركه خالصًا لله، لكنه لا يريد ثوابه في الآخرة، إنما يريد أن يجازيه الله بحفظ ماله وتنميته، أو حفظ أهله وعياله، أو إدامة النعمة عليهم، ولا همة له في طلب الجنة والهرب من النار، فهذا يعطى ثواب عمله في الدنيا، وليس له في الآخرة من نصيب. وهذا النوع ذكره ابن عباس.

النوع الثاني: وهو أكبر من الأول وأخوف، وهو الذي ذكره مجاهد في الآية: أنها نزلت فيه، وهو أن يعمل أعمالًا صالحة، ونيته رياء الناس، لا طلب ثواب الآخرة.

النوع الثالث: أن يعمل أعمالًا صالحة يقصد بها مالًا، مثل أن يحج

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/ ١٣)، والترمذي (٢٣٨٢)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ١٣٦) من طريق شفي بن ماتع عن أبي هريرة مرفوعًا. وأصل الحديث في صحيح مسلم (١٩٠٥) من طريق سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه.

....

لمال يأخذه، أو يهاجر لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، أو يجاهد لأجل المغنم، فقد ذكر أيضًا هذا النوع في تفسير هذه الآية؛ كما يتعلم الرجل لأجل مدرسة أهله أو مكسبهم أو رياستهم، أو يتعلم القرآن، ويواظب على الصلاة لأجل وظيفة المسجد؛ كما هو واقع كثيرًا.

النوع الرابع: أن يعمل بطاعة الله مخلصًا في ذلك لله وحده لا شريك له، لكنه على عمل يكفره كفرًا يخرجه عن الإسلام، مثل: اليهود والنصارى إذا عبدوا الله، أو تصدقوا، أو صاموا ابتغاء وجه الله والدار الآخرة، ومثل كثير من هذه الأمة الذين فيهم كفر أو شرك أكبر يخرجهم من الإسلام بالكلية، إذا أطاعوا الله طاعة خالصة يريدون بها ثواب الله في الدار الآخرة، لكنهم على أعمال تخرجهم من الإسلام، وتمنع قبول أعمالهم، فهذا النوع أيضًا قد ذكر في هذه الآية عن أنس بن مالك وغيره، وكان السلف يخافون منها، قال بعضهم: لو أعلم أن الله تقبل مني سجدة واحدة لتمنيت الموت؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

ثم قال: بقي أن يقال: إذا عمل الرجل الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج إبتغاء وجه الله، طالبًا ثواب الآخرة، ثم بعد ذلك عمل أعمالًا قاصدًا بها الدنيا، مثل أن يحج فرضه لله، ثم يحج بعده لأجل الدنيا - كما هو واقع -، فهو لما غلب عليه منهما. وقد قال بعضهم: القرآن كثيرًا ما يذكر أهل الجنة الخلص وأهل النار الخلص، ويسكت عن صاحب الشائبتين، وهو هذا وأمثاله.ا.هـ.

الشـرح:

هذا الباب باب عظيم من أبواب هذا الكتاب، ترجمه الإمام رحمه الله بقوله: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ: إِرَادَةُ الإنسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا).

(بَابُ مِنَ الشِّرْكِ): يعني: الشرك الأصغر، أن يريد الإنسان بأعماله التي يعملها من الطاعات الدنيا، ولا يريد بها الآخرة، وإرادة الإنسان الدنيا - يعني: ثواب الدنيا - أعم من حال الرياء، فالرياء حالة واحدة من أحوال إرادة الإنسان الدنيا، فهو يصلي، أو يزيد، ويزين في صلاته؛ لأجل الرؤية، ولأجل المدح. لكن هناك أحوال أُخَر لإرادة الناس بأعمالهم الدنيا؛ فلهذا عطف الشيخ رحمه الله هذا الباب على الذي قبله؛ ليبين أن إرادة الإنسان الدنيا تأتي في أحوال كثيرة أعم من حال الرياء بخاصة، لكن الرياء جاء فيه الحديث، وخافه النبي ﷺ على أمته، فهو في وقوعه كثير، والخوف منه جلل.

وهذا الباب اشتمل على الحكم بأن إرادة الإنسان بعمله الدنيا من الشرك.

وقوله: (إِرَادَةُ الإنسَانِ): يعني: أن يعمل العمل، وفي إرادته بَعْثَه على العمل ثواب الدنيا، فهذا من الشرك بالله عز وجل، وسيأتي تفصيل أحوال ذلك.

وقوله: (وقولِهِ تَعالَى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥-١٦]).

هذه الآية آية سورة هود مخصوصة بقوله عز وجل: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٨]، فهي مخصوصة بمن شاء الله عز وجل.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾ يعني: ممن أراد الله عَزَّوَجَلَّ له ذلك وممن شاءه الله، فهذا العموم الذي هنا مخصوص بآية الإسراء وآية سورة الشورى.

الذين يريدون الحياة الدنيا أصلًا وقصدًا وتحركًا هم الكفار؛ ولهذا نزلت هذه الآية في الكفار، لكن لفظها يشمل كل من أراد الحياة الدنيا بعمله الصالح؛ ولهذا جمع الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة له أحوال الناس فيما قال السلف تفسيرًا لهذه الآية، وجعل كلام السلف يتناول أربعة أنواع من الناس، كلهم يدخل في هذا الوعيد[1]:

النوع الأول ممن ركبوا هذا الشرك الأصغر، وأرادوا بعملهم الحياة الدنيا: أنه يعمل العمل الصالح، وهو فيه مخلص لله عَزَّوَجَلَّ، ولكن يريد به ثواب الدنيا، ولا يريد به ثواب الآخرة، مثلًا: يتعبد الله عَزَّوَجَلَّ بالصلاة، وهو فيها مخلص لله، أدَّاها على طواعية واختيار وامتثال لأمر الله، لكن يريد منها أن يصحَّ بدنه، أو وصل رحمه، وهو يريد منه أن يحصل له في الدنيا الذكر الطيب، والصلة ونحو ذلك، أو عمل أعمالًا من التجارة والصدقات، وهو يريد بذلك تجارة لكي يكون عنده مال، فيتصدق، وهو يريد بذلك ثواب الدنيا.

فهذا النوع عمل العبادة امتثالًا للأمر ومخلصًا فيها لله، ولكنه طامع في ثواب الدنيا، وليس له همة في الآخرة، ولم يعمل هربًا من النار وطمعًا في الجنة، فهذا داخل في هذا النوع، وداخل في قوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾.

والأعمال التي يعملها العبد ويستحضر فيها ثواب الدنيا على قسمين:

---

(١) انظر: تفسير آيات من القرآن الكريم (ص١٢٠).

القسم الأول: أن يكون العمل الذي عمله، واستحضر فيه ثواب الدنيا وأراده، ولم يرد ثواب الآخرة، لم يُرغِّب الشرع فيه بذكر ثواب الدنيا، مثل: الصلاة، والصيام، ونحو ذلك من الأعمال والطاعات، فهذا لا يجوز له أن يريد به الدنيا، ولو أراد به الدنيا، فإنه مشرك ذلك الشرك.

والقسم الثاني: أعمال رتَّب الشارع عليها ثوابًا في الدنيا، ورغَّب فيها بذكر ثوابٍ لها في الدنيا، مثل: صلة الرحم، وبر الوالدين، ونحو ذلك، وقد قال ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»[1]، فهذا النوع إذا استحضر في عمله حين يعمل ذلك العمل، استحضر ذلك الثواب الدنيوي، وأخلص لله في العمل، ولم يستحضر الثواب الأخروي، فإنه داخل في الوعيد، فهو من أنواع هذا الشرك، لكن إن استحضر الثواب الدنيوي والثواب الأخروي معًا، له رغبة فيما عند الله في الآخرة، يطمع في الجنة، ويهرب من النار، واستحضر ثواب هذا العمل في الدنيا، فإنَّه لا بأس بذلك؛ لأنَّ الشرع ما رغب فيه بذكر الثواب في الدنيا إلا للحض عليه: «**مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَلَهُ سَلَبُهُ**»[2]، فقتل القتيل في الجهاد؛ لكي يحصل على السلب هذا، ولكن قصده من الجهاد الرغبة فيما عند الله عَزَّوَجَلَّ مخلصًا فيه لوجه الله، لكن أتى هذا من زيادة الترغيب له، ولم يقتصر على هذه الدنيا، بل قلبه معلق أيضًا بالآخرة، فهذا النوع لا بأس به، ولا يدخل في النوع الأول مما ذكره السلف في هذه الآية.

النوع الثاني: مما ذكره السلف مما يدخل تحت هذه الآية: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾: أنه يعمل

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (٢٥٥٧) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العمل الصالح لأجل ما يحصله من المال، مثل: أن يدرس يتعلم العلم الشرعي؛ لأجل الوظيفة فقط، وليس في همه رفع الجهالة عن نفسه، ومعرفة العبد بأمر ربه ونهيه، والرغب في الجنة وما يقرب منها، والهرب من النار وما يقرب منها، فهذا داخل في ذلك، أو حفظ القرآن ليكون إمامًا في المسجد، ويكون له الرِّزْق الذي يأتي من بيت المال، فغرضه من هذا العمل إنما هوالمال، فهذا لم يعمل العمل صالحًا، وإنما عمل العمل الذي في ظاهره أنه صالح، ولكن في باطنه قد أراد به الدنيا.

النوع الثالث: أهل الرياء الذين يعملون الأعمال لأجل الرياء.

النوع الرابع: الذين يعملون الأعمال الصالحة ومعهم ناقض من نواقض الإسلام، يعمل أعمال صالحة: يصلي، ويزكي، ويتصدق، ويقرأ القرآن، ويتلو، ولكن هو مشرك الشرك الأكبر، فهذا وإن قال إنه مؤمن، فليس بصادق في ذلك؛ لأنه لوكان صادقًا لوحَّد الله عَزَّوَجَلَّ.

فهذه بعض الأنواع التي ذُكِرت في تفسير هذه الآية، وكلها داخلة تحت قوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾، فهؤلاء جميعًا أرادوا الحياة الدنيا وزينتها، ولم يكن لهم هَمٌّ في رضا الله عَزَّوَجَلَّ، وطلب الآخرة بذلك العمل الذي عملوه.

هنا إشكال أورده بعض أهل العلم وهو: أن الله عَزَّوَجَلَّ قال في الآية التي تليها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾، وأن هذه في الكفار الأصليين أو في من قام به مكفِّر، أما المسلم الذي قامت به إرادة الدنيا، فإنه لا يدخل في هذه الآية.

والجواب: أنه يدخل؛ لأنَّ السلف أدخلوا أصنافًا من المسلمين في هذه الآية، والوعيد بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ﴾ فيمن كانت إرادته الحياة الدنيا، فلم يتقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ بشيء: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ

ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾، **فهؤلاء أرادوا** الدنيا بكل عمل، وليس معهم من الإيمان والإسلام مصحح لأصل أعمالهم، فهؤلاء مخلدون في النار، أمَّا الذي معه أصل الإيمان وأصل الإسلام الذي يصح به عمله، فهذا يحبط عمله الذي أشرك فيه وأراد به الدنيا، وما عداه لا يحبط؛ لأنَّ معه أصل الإيمان الذي يصحح العمل الذي لم يخالطه شرك.

فإذًا هذه الآية فيها الوعيد، وهذا الوعيد يشمل - كما ذكرنا - أربعة أصناف، وكما قال أهل العلم: إن العبرة هنا بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فهي وإن كانت في الكفار، لكن لفظها يشمل من أراد الحياة الدنيا من غير الكفار.

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلاَ انْتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ»[١].

ش: قوله: (فِي الصَّحِيحِ). أي: صحيح البخاري.

قوله: «تَعِسَ». هو بكسر العين، ويجوز الفتح، أي: سقط، والمراد هنا: هلك. قاله الحافظ، وقال في موضع آخر: وهو ضد سعد. أي: شقي[٢].

قال أبو السعادات: يقال: تعس، يتعس، إذا عثر وانكب لوجهه. وهو دعاء عليه بالهلاك[٣].

قوله: «عَبْدُ الدِّينَارِ»، هو المعروف من الذهب كالمثقال في الوزن.

قوله: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ»، وهو من الفضة، قدره الفقهاء بالشعير وزنًا، وعندنا منه درهم من ضرب بني أمية، وهو زنة خمسين حبة شعير، وخمسا حبة، سماه عبدًا له؛ لكونه هو المقصود بعمله، فكل من توجه بقصده لغير الله، فقد جعله شريكًا له في عبوديته؛ كما هو حال الأكثر.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٦، ٢٨٨٧).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٨٢، ١١/ ٢٥٤).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٩٠).

....

قوله: «تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيصَةِ». قال أبو السعادات: هي ثوب خز أو صوف معلم، وقيل: لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء معلمة، وتجمع على خمائص. والخميلة بفتح الخاء المعجمة. وقال أبو السعادات: ذات الخمل، ثياب لها خمل من أي شيء كان(١).

قوله: «تَعِسَ وَانْتَكَسَ». قال الحافظ: هو بالمهملة، أي: عاوده المرض.

وقال أبو السعادات: أي: انقلب على رأسه. وهو دعاء عليه بالخيبة(٢).

قال الطيبي: فيه الترقي بالدعاء عليه؛ لأنه إذا تعس، انكب على وجهه، وإذا انتكس، انقلب على رأسه بعد أن سقط.

قوله: «وَإِذَا شِيكَ». أي: أصابته شوكة، «فَلاَ انْتَقَشَ»، أي: فلا يقدر على إخراجها بالمنقاش. قاله أبو السعادات(٣).

والمراد أن من كانت هذه حاله، فإنه يستحق أن يدعى عليه بما يسوؤه في العواقب، ومن كانت هذه حاله، فلا بد أن يجد أثر هذه الدعوات في الوقوع فيما يضره في عاجل دنياه وآجل أخراه.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: فسماه النبي ﷺ عبد الدينار والدرهم، وعبد القطيفة، وعبد الخميصة، وذكر فيه ما هو دعاء بلفظ الخبر، وهو قوله:

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٨١).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١١٤).
(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٠٥).

....

«تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلاَ انْتَقَشَ»، «فَلاَ انْتَقَشَ»، وهذه حال من إذا أصابه شر، لم يخرج منه، ولم يفلح؛ لكونه تعس وانتكس، فلا نال المطلوب، ولا خلص من المكروه، وهذا حال من عبد المال.

وقد وصف ذلك بأنه: «إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ»: كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨]، فرضاؤهم لغير الله، وسخطهم لغير الله، وهكذا حال من كان متعلقًا منها برياسة أو صورة ونحو ذلك من أهواء نفسه، إن حصل له رضى، وإن لم يحصل له سخط، فهذا عبد ما يهواه من ذلك، وهو رقيق له؛ إذ الرق والعبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته، فما استرق القلب واستعبده، فهو عبده، إلى أن قال: وهكذا أيضًا طالب المال؛ فإن ذلك يستعبده، ويسترقه، وهذه الأمور نوعان:

فمنها: ما يحتاج إليه العبد؛ كما يحتاج إلى طعامه وشرابه ومنكحه ومسكنه ونحو ذلك، فهذا يطلب من الله، ويرغب إليه فيه، فيكون المال عنده يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي يركبه، وبساطه الذي يجلس عليه، من غير أن يستعبده، فيكون هلوعًا.

ومنها: ما لا يحتاج إليه العبد، فهذا ينبغي أن لا يعلق قلبه بها، فإذا تعلق قلبه بها، صار مستعبدًا لها، وربما صار مستعبدًا متعمدًا على غير الله فيها، فلا يبقى معه حقيقة العبودية لله، ولا حقيقة التوكل عليه، بل فيه شعبة من العبادة لغير الله وشعبة من التوكل على غير الله.

. . . .

وهذا من أحق الناس بقوله ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيصَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيلَةِ»، وهذا هو عبد لهذه الأمور ولو طلبها من الله، فإن الله إذا أعطاه إياه رضي، وإن منعه إياها سخط، وإنما عبد الله من يرضيه ما يرضي الله، ويسخطه ما يسخط الله، ويحب ما أحبه الله ورسوله، ويبغض ما أبغضه الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداء الله، فهذا الذي استكمل الإيمان. انتهى ملخصًا[(١)].

الشرح:

قال المؤلف رحمه الله: أن هذا ظاهر على من أراد هذه الأشياء، وجعل قلبه رقيقا للدنيا، فإنه لا يزال في تعاسة وظهرت، ولا تزال تظهر في أصحاب هذه العبودية أنواع التعاسة: تعاسة القلب، ورِق القلب، فإنَّه يكون حبه وبغضه لها، وولاؤه وبراؤه من أجلها، ويسعى فيها، وينصرف عما يصرفه عنه، وهذا له ضابط ذكره في الحديث، وذلك قوله: «إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ»: كما سيأتي في التقسيم إن شاء الله تعالى.

قال هنا: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ»، الدينار والدرهم مختلفان، الدينار عملة ذهبية، والدرهم عملة فضية، وكان الدينار في بعض الأزمنة يصرف بعشرة دراهم، ثم باثني عشر درهما، وهكذا، فالصرف بين

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٨٠ - ١٩٠).

الدينار والدرهم ليس واحدا، بل هو تبعا لاختلاف سعر هذا، أو سعر هذا.

المقصود أن: الدينار ذهب، وهي العملة الأكبر قيمة، والدرهم أقل وهو فضة.

وقوله ﷺ هنا: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ» هذا فيه تنويع أحوال الناس، وأنه ليس المقصود أن يكون القلب رقيقا للمال الكثير، بل أن يكون القلب رقيقا لجنس المال، سواء كان المال كثيرًا كدينار، أو كان قليلا كدرهم؛ لأن العبرة ليست بمقداره، وإنما العبرة بانصراف القلب عن قصده وتوجهه لله عَزَّوَجَلَّ.

الدينار بحسب العملة الحاضرة، الدينار في الأول هو مثقال، مثل ما جاء في أحاديث الزكاة في عشرين مثقال، أي: في عشرين دينار.

وبالنسبة في وقتنا الحاضر العشرين دينار تبلغ أحد عشر وثلاثة أسباع بالجنيه السعودي من الذهب، ومن المهم أن تعرف ما يقابل الدينار شرعا؛ لأن الدينار مذكور في مسائل شرعية كثيرة، فمنها في نصاب الزكاة، ومنها في كفارة من أتى حائضا، فإن يتصدق بدينار أو بنصف دينار، فلابد أن تعرف أن العشرين دينار تقابل أحد عشر وثلاثة أسباع الجنيه، وهذا يختلف، فقيمة الدينار تختلف باختلاف قيمة الجنيه الذهب السعودي، وهذا ينبغي تقديره، ثم تعرف ما يكون عليه الدينار.

يعني: أن الجنيه الذهب الواحد أكثر من الدينار قيمة؛ لأن العشرين بأحد عشر وثلاثة أسباع جنية، معنى ذلك: أن الدينار يكون أكثر من نصف الجنيه، يعني: عندك أحد عشر وثلاثة أسباع، إذا قلت: سبعة في أحد عشر، بسبعة وسبعين وثلاثة ثمانين، يعني: ثمانين على سبعة وعشرين، يعني: أربعة أسباع الجنيه، الدينار أربعة أسباع الجنيه السعودي.

إذا كان مثلا الجنيه السعودي بسبعمائة ريال، مثلا ما وصل إلى هذا، ماذا نقول مثلا على الحساب، فيكون الدينار بكم؟ أربعمائة.

هنا قوله: - هذا من باب التنبيه، لا علاقة له ببحث الحديث - قوله هنا: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيصَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيلَةِ**» هنا كرر لاختلاف همم الناس - مثل ما ذكرت -، وليبين أن المقصود هو الدعاء على من كانت الدنيا همه، وهذا يناسب تبويب الشيخ في قوله: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ: إِرَادَةُ الإنسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا**)، فإنه فعل هذا للدنيا، فلذلك دعي عليه، والمؤمن الذي لم يخالف عمله يدعى له، ولا يدعى عليه، وفهمنا هذه الدعوة العظيمة؛ لأجل رق القلب لهذا المال، وكما ذكر شيخ الإسلام أن طلب المال، أو طلب هذه الأشياء ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: طلب لما يحتاجه المرء، يحتاج إلى مركب، يحتاج إلى مسكن، يحتاج إلى ملبس، يحتاج إلى حاجياته المعتادة، وطلب هذه والسعي فيها هذه من المأمور به شرعا، والله عَزَّوَجَلَّ أمر بطلب الرزق، ويحب الذين يعملون بأيديهم لكفاية أنفسهم، ولا يحب من يكون عالة على الناس يتكفف هذا وهذا. وهذا القسم له حالتان:

الحالة الأولى: إذا طلب هذه الأشياء، فإنه يعتقد أن هذا الفعل منه سبب، وأن الرزاق في الحقيقة هو الله عَزَّوَجَلَّ، فيكون في هذا الأمر في مقام التوكل على الله عَزَّوَجَلَّ.

الحالة الثانية: أن يجعل ما يكسب من هذه الأشياء، وما يحصل له في يده لا في قلبه، وإذا كان في يده، فإنه يصرفها بدون تعلق القلب بما حصل له من المال، وهذان الأمران مشروعان، ولا حرج فيهما، ولو استكثر العبد.

القسم الثاني: أن يطلب زيادة على حاجته، يطلب أن يكون غنيًا، ويطلب أن يكون ثريًا، ويسعى في طلب المال، **فهذا له حالتان**:

الحالة الأولى: أن يطلب ذلك مع التوكل على الله عز وجل، وما يفعله يكون من باب الأسباب - مثل ما ذكرنا في الأول -، فيحقق مقام التوكل على الله في طلب الرزق الثاني، أن يكون فيما يحصله من المال ويسعى في تحصيله غير معلق القلب به، فإذا أعطي وحصل له مال، رضي وشكر، وأثنى على الله عز وجل الذي أنعم بهذا المال عليه، وإن لم يحصل له المال، فإنَّه يعلم أن الله عز وجل له التصرف في ملكوته، ولا يكون في قلبه سخط لهذا القدر، ولا سخط لما حجز عنه من المال، هذا محمود، هذه الحالة الأولى، والصحابة رضي الله عنهم كان منهم من هو من أهل الضرب في الأسواق، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قيل: إن تركته حين توفي بلغت ملايين - في ذلك الوقت - من الذهب، وهذا الكسب منه رضي الله عنه ومن غيره من كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، إنما هو كسب يد، لا كسب قلب، يعني: أن القلب غير متعلق بهذه الدنيا، وإنَّما يكسبونها لأجل ما جعل الله عز وجل في قلب المرء من حب المال.

الحالة الثانية: في طلب الازدياد، أن يطلب الازدياد من المال، والازدياد من الدنيا وقلبه معلق بها، ويعلم هو في نفسه أنه إن ازداد في نشاطه، فإن هذا يحصل قطعا الزيادة في الدنيا.

فيحجب عنه تمام التوكل كذلك من حاله، وهي الصفة الثانية له أنه هلوع، إن أعطي من هذه الدنيا وجاءته، فرح ورضي واستبشر، وإن حجزت عنه سخط ذلك، مع أن عنده كفايته وزيادة، فإن كان يوالي على ذلك يحب من كان من أهل المال، ويبغض من كان ليس من أهل المال، وقلبه يجده في نفسه ذل ورق للمال، وانكسار في النفس حينما يسمع بالأموال، ويسمع بالبيوعات، أو صفقات أو نحو ذلك، وهو من أهل هذا

الاستكثار، فهذا هو المقصود بالحديث هذا النوع، فإذا صار عندنا أربعة أقسام، المقصود بالحديث هو القسم الرابع منها.

«تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيصَةِ،تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيلَةِتَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ».

من الناس - نسأل الله العافية - من حاله أنه يكون رقيقا، ولو للقليل من المال، فإذا كان رقيقًا ولو للقليل من المال، يعني: مما فيه زيادة، فإنَّه يحصل عليه هذا الوعيد، وهذا الدعاء من النبي ﷺ.

التبويب: (**بَابُ مِنَ الشَّرْكِ: إِرَادَةُ الإنسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا**)، وهنا سماه عبدًا، في قوله: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ»، و«تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ»، تدل على أن ما فعله شرك، وبه يتضح مناسبة الحديث للباب، فإنَّ العبودية تجمع بين الرجاء والخوف والمحبة، والذي تعلق قلبه بالدينار والدرهم بالمال، يرجو ويخاف، يرجو فيرضى إذا أعطي، ويخاف فيسخط إذا منع، وأيضا في قلبه محبة للمال تحركه في العمل له، وينسى الله عزوجل.

القاعدة العامة في المكاسب هي قول الله عزوجل: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾ [القصص: ٧٧] في المكاسب وغيرها من شهوات الدنيا، أو مما يحتاجه المرء في الدنيا، فالأصل ابتغاء الآخرة، هي المحرك، وهي الغاية، وهي التي يتنقل القلب فيها في الآخرة، فيشهد الجنة، فيحدث ذلك له مقام الرجاء، ويشهد بقلبه النار، فيحدث له ذلك مقام الخوف الشديد، والمحبة هي التي تحرك؛ كما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه (قاعدة في المحبة) قال: (**إن محاب الناس هي التي تحركهم في أعمالهم، فمن أحب الدار الآخرة تحرك لها، ومن أحب الدنيا تحرك لها**)[1].

---

(١) انظر: قاعدة في المحبة (ص١٣).

المحبة هي المحرك للقلب، فإذا وقر في القلب محبة الدينار والدرهم تحرك لها، فإن كان تحركه له مشروع لم يأثم، بل ربما أثيب، وإن كان تحركه له غير مشروع من جهة عبودية القلب أو من جهة المكسب الحرام، فهو آثم على ذلك؛ لأن قلبه حركه لهذا الشيء الباطل المحرم.

ومن رأى حال الناس اليوم، وجد أن أكثر من يشتغل في تجارة المال هم على هذا الوصف الذي وصفهم به ﷺ في قوله: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ**».

نسأل الله عز وجل الخلاص - تخليص القلوب من رقها لغير الله عز وجل -، فما أحسن قول شمس الدين ابن القيم رحمه الله في نونيته حيث قال[1]:

هَرَبُوا مِنْ الرِّقِ الَّذي خُلِقُوا لَهُ فَبُلُوا بِرِقِّ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ

لأنَّ القلب خلق ليكون عبدًا، القلب لا بد أن يكون عبدًا، لا يمكن إلا أن يكون عبدًا، فالقلب لابد أن يكون رقيقًا، فإمَّا أن يكون رقيقًا لله عز وجل، وإمَّا أن يكون رقيقًا عبدًا لغيره، إمَّا أن يكون طائعًا راغبًا في الله وإمَّا أن يكون هاربًا طائعًا راغبًا في غير الله عز وجل.

هَرَبُوا مِنْ الرِّقِ الَّذي خُلِقُوا لَهُ فَبُلُوا بِرِقِّ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ

تجد أن أحدهم يتعب من خمس دقائق، أو عشر دقائق في الصلاة، ولكن وقوف من أجل الدنيا، ولو طال لا يتعب، السبب تحرك القلب؛ لأنَّ القلب له إرادة وله همة، فإذا تحركت همته وإرادته لشيء، سهل عليه ما يبذل فيه، فإذا تحركت همة القلب وإرادته للآخرة، سهل عليه ما يبذله بنفسه، ولو بذهاب نفسه، وإذا تحركت همته وإرادته للدنيا، سهل عليه ما يبذله للدنيا، فنسأل الله العافية، يتعب الواحد في زمن طويل؛ لتحصيل

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسي (١/ ٣٠٨).

معصية في زمن وجيز، يكون عنده ذل إذلال ليعصى الله عز وجل في دقائق أو في ساعات ونحو ذلك، مع أنه ابتلي برق طويل، والعبادة التي شرعها الله عز وجل يجدها ثقيلة على نفسه. خذ أبسط الأمثلة على ذلك، الذكر سهل ميسور، حركة اللسان في ذكر الله عز وجل ليست خفيفة على كل نفس، بل من الناس من يكون عنده تحريك اللسان بذكر الله أثقل من الجبال؛ وذلك لأن القلب استثقله، والقلب هو المحرك، فإذا استثقل القلب ذلك، لم يتحرك اللسان به، تجد أنه يتحدث في أحاديث طويلة جدا لا فائدة منها، فإذا قيل له: اذكر الله، أو سبح،أو هلل، أو نحو ذلك، ثقل عليه، وأخذ يعتذر بمعاذير، أو يهرب من ذلك بأنواع الهروب، وهذا ظاهر؛ فلهذا صلاح القلب يصلح الحال «**أَلاَ إِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلاَ وَهِيَ القَلْبُ**»[(١)].

ولهذا يلزم على طالب العلم أن يكون بصيرا بحال نفسه، وبصيرا بحال من يريد إصلاحهم، وأن صلاح القلب ينتج عنه كل خير، وفساد القلب - وإن صلحت الجوارح بأعمالها - يعقبه شر، فإذا كان القلب صالحا، آب العبد وإن عصى، وإن كان القلب فاسدا، وإن كان ظاهره طاعة، فإنه لا يؤمن عليه الانتكاس؛ لأنَّ القلب هو معدن الخير، ومعدن ضد ذلك من الشر والفساد.

ماوجه كون الفاعل لهذا مشركا؟

الجواب: هو سماه عبدا له، وعبوديته - مثل ما ذكرنا - في أنه والى وعادى فيه، إذا أعطي رضي، وإن لم يعطَ سخط، فهو سخط للمال، ورضي لأجل مجيء المال، فصار رضاؤه وسخطه لأجله، وهذه هي حقيقة العبودية، الحب والبغض والرضا والسخط هذه حقيقة العبودية.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢، ٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩).

....

ش: قوله: «طُوبَى لِعَبْد». قال أبو السعادات: طوبى اسم الجنة، وقيل: هي شجرة فيها[(١)].

ويؤيد هذا ما روى ابن وهب بسنده عن أبي سعيد قال: «قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا طُوبَى؟ قَالَ: «شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ مَسِيرَةُ مِائَةِ سَنَةٍ، ثِيَابُ أَهْلِ الْجَنَّةِ تَخْرُجُ مِنْ أَكْمَامِهَا»[(٢)].

ورواه الإمام أحمد: حدثنا حسن بن موسى سمعت عبد الله بن لهيعة حدثنا دراج أبو السمح أن أبا الهيثم حدثه أبو سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، طُوبَى لِمَنْ رَآكَ، وَآمَنَ بِكَ»، قَالَ: «طُوبَى لِمَنْ رَآنِي وَآمَنَ بِي، ثُمَّ طُوبَى، ثُمَّ طُوبَى، ثُمَّ طُوبَى لِمَنْ آمَنَ بِي وَلَمْ يَرَنِي» قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا طُوبَى؟ قَالَ: «شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ مَسِيرَةُ مِائَةِ سَنَةٍ، ثِيَابُ أَهْلِ الْجَنَّةِ تَخْرُجُ مِنْ أَكْمَامِهَا»[(٣)]. وله شواهد في الصحيحين[(٤)]، وغيرهما[(٥)].

وقد روى ابن جرير عن وهب بن منبه هاهنا أثرًا غريبًا عجيبًا. قال وهب رحمه الله: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يُقَالُ لَهَا طُوبَى، يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِئَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا، زَهْرُهَا رِيَاطٌ، وَوَرَقُهَا بُرُودٌ، وَقُضْبَانُهَا عَنْبَرٌ، وَبَطْحَاؤُهَا يَاقُوتٌ، وَتُرَابُهَا كَافُورٌ، وَوَحْلُهَا مِسْكٌ، يَخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٤١).
(٢) أخرجه ابن جرير (١٣/ ٥٢٩).
(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٧١).
(٤) أخرجه البخاري (٦٥٥٣)، ومسلم (٢٨٢٨).
(٥) أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٦٤)، وابن حبان (٩/ ١٧٨).

أَنْهَارُ الْخَمْرِ وَاللَّبَنِ وَالْعَسَلِ، وَهِيَ مَجْلِسٌ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، فَبَيْنَا هُمْ فِي مَجْلِسِهِمْ إِذْ أَتَتْهُمْ مَلَائِكَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ، يَقُودُونَ نُجُبًا مَزْمُومَةً بِسَلَاسِلَ مِنْ ذَهَبٍ، وُجُوهُهَا كَالْمَصَابِيحِ مِنْ حُسْنِهَا، وَبَرُهَا كَخَزِّ الْمِرْعَزِّيِّ مِنْ لِينِهِ، عَلَيْهَا رِحَالٌ أَلْوَاحُهَا مِنْ يَاقُوتٍ، وَدُفُوفُهَا مِنْ ذَهَبٍ، وَثِيَابُهَا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ، فَيُنِيخُونَهَا وَيَقُولُونَ: إِنَّ رَبَّنَا أَرْسَلَنَا إِلَيْكُمْ لِتَزُورُوهُ وَتُسَلِّمُوا عَلَيْهِ، قَالَ: فَيَرْكَبُونَهَا، قَالَ: فَهِيَ أَسْرَعُ مِنَ الطَّائِرِ، وَأَوْطَأُ مِنَ الْفِرَاشِ نُجُبًا مِنْ غَيْرِ مِهْنَةٍ، يَسِيرُ الرَّجُلُ إِلَى جَنْبِ أَخِيهِ وَهُوَ يُكَلِّمُهُ وَيُنَاجِيهِ، لَا تُصِيبُ أُذُنُ رَاحِلَةٍ مِنْهَا أُذُنَ صَاحِبَتِهَا، وَلَا بَرْكُ رَاحِلَةٍ بَرْكَ صَاحِبَتِهَا، حَتَّى إِنَّ الشَّجَرَةَ لَتَتَنَحَّى عَنْ طُرُقِهِمْ لِئَلَّا تُفَرِّقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَأَخِيهِ. قَالَ: فَيَأْتُونَ إِلَى الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَيُسْفِرُ لَهُمْ عَنْ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ حَتَّى يَنْظُرُوا إِلَيْهِ، فَإِذَا رَأَوْهُ قَالُوا: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، وَحُقَّ لَكَ الْجَلَالُ وَالْإِكْرَامُ. قَالَ: فَيَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عِنْدَ ذَلِكَ: أَنَا السَّلَامُ، وَمِنِّي السَّلَامُ، وَعَلَيْكُمْ حَقَّتْ رَحْمَتِي وَمَحَبَّتِي، مَرْحَبًا بِعِبَادِي الَّذِينَ خَشَوْنِي بِغَيْبٍ وَأَطَاعُوا أَمْرِي قَالَ: فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا إِنَّا لَمْ نَعْبُدْكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ، وَلَمْ نُقَدِّرْكَ حَقَّ قَدْرِكَ، فَأْذَنْ لَنَا بِالسُّجُودِ قُدَّامَكَ قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَارِ نَصَبٍ وَلَا عِبَادَةٍ، وَلَكِنَّهَا دَارُ مُلْكٍ وَنَعِيمٍ، وَإِنِّي قَدْ رَفَعْتُ عَنْكُمْ نَصَبَ الْعِبَادَةِ، فَسَلُونِي مَا شِئْتُمْ، فَإِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْكُمْ أُمْنِيَّتَهُ فَيَسْأَلُونَهُ حَتَّى إِنَّ أَقْصَرَهُمْ أُمْنِيَّةً لَيَقُولُ: رَبِّ تَنَافَسَ أَهْلُ الدُّنْيَا فِي دُنْيَاهُمْ فَتَضَايَقُوا فِيهَا، رَبِّ فَأْتِنِي كُلَّ شَيْءٍ كَانُوا فِيهِ مِنْ يَوْمِ خَلَقْتَهَا إِلَى أَنِ انْتَهَتِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ اللَّهُ: لَقَدْ قَصَّرَتْ بِكَ الْيَوْمَ أُمْنِيَّتُكَ، وَلَقَدْ سَأَلْتَ دُونَ مَنْزِلَتِكَ، هَذَا لَكَ

....

مِنِّي، وَسَأُتْحِفُكَ بِمَنْزِلَتِي، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي عَطَائِي نَكَدٌ وَلَا تَصْرِيدٌ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ: اعْرِضُوا عَلَى عِبَادِي مَا لَمْ تَبْلُغْ أَمَانِيُّهُمْ وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُمْ عَلَى بَالٍ قَالَ: فَيُعْرَضُونَ عَلَيْهِمْ حَتَّى يُقْضُوهُمْ أَمَانِيَّهُمُ الَّتِي فِي أَنْفُسِهِمْ، فَيَكُونُ فِيمَا يُعْرَضُونَ عَلَيْهِمْ بَرَاذِينُ مُقَرَّنَةٌ، عَلَى كُلِّ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا سَرِيرٌ مِنْ يَاقُوتَةٍ وَاحِدَةٍ، عَلَى كُلِّ سَرِيرٍ مِنْهَا قُبَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ مُفْرَغَةٌ، فِي كُلِّ قُبَّةٍ مِنْهَا فُرُشٌ مِنْ فُرُشِ الْجَنَّةِ مُظَاهَرَةٌ، فِي كُلِّ قُبَّةٍ مِنْهَا جَارِيَتَانِ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، عَلَى كُلِّ جَارِيَةٍ مِنْهُنَّ ثَوْبَانِ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ، لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ لَوْنٌ إِلَّا وَهُوَ فِيهِمَا، وَلَا رِيحٌ طَيِّبَةٌ إِلَّا قَدْ عُبِّقَتَا بِهِ، يَنْفُذُ ضَوْءُ وجُوهِهِمَا غِلَظَ الْقُبَّةِ، حَتَّى يَظُنَّ مَنْ يَرَاهُمَا أَنَّهُمَا مِنْ دُونِ الْقُبَّةِ يُرَى مُخُّهُمَا مِنْ فَوْقِ سُوقِهِمَا كَالسِّلْكِ الْأَبْيَضِ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، يَرَيَانِ لَهُ مِنَ الْفَضْلِ عَلَى صَحَابَتِهِ كَفَضْلِ الشَّمْسِ عَلَى الْحِجَارَةِ أَوْ أَفْضَلُ، وَيَرَى هُوَ لَهُمَا مِثْلُ ذَلِكَ ثُمَّ يَدْخُلُ إِلَيْهِمَا فَيُحَيِّيَانِهِ وَيُقَبِّلَانِهِ وَيُعَانِقَانِهِ، وَيَقُولَانِ لَهُ: وَاللَّهِ مَا ظَنَنَّا أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مِثْلَكَ ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ فَيَسِيرُونَ بِهِمْ صَفًّا فِي الْجَنَّةِ حَتَّى يَنْتَهِي كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَى مَنْزِلَتِهِ الَّتِي أُعِدَّتْ لَهُ»[١].

وقد روى هذا الأثر ابن أبي حاتم بسنده عن وهب بن منبه، وزاد: «فانظروا إِلَى مواهب ربكُم الَّتِي وهبكم، فَإِذا بقباب فِي الرفيق الْأَعْلَى، وغرف مَبْنِيَّة من الدّرّ والمرجان، أَبْوَابهَا من ذهب، وسررها من ياقوت، وفرشها من سندس واستبرق، ومنابرها من نور، يفور من أَبْوَابهَا وأعراصها نور مثل شُعَاع الشَّمْس، عِنْده مثل الْكَوْكَب الدُّرِّي فِي النَّهَار

(١) أخرجه ابن جرير (١٣/ ٥٢٥).

....

المضيء، وَإِذا بقصور شامخة فِي أَعلَى عليين، من الْيَاقُوت يزهر نورها، فلولا أَنه مسخر إِذا لالتمع الْأَبْصَار. فَمَا كَانَ من تِلْكَ الْقُصُور من الْيَاقُوت الْأَبْيَض، فَهُوَ مفروش بالحرير الْأَبْيَض، وَمَا كَانَ مِنْهَا من الْيَاقُوت الْأَحْمَر فَهُوَ مفروش بالعبقري، وَمَا كَانَ مِنْهَا من الْيَاقُوت الْأَخْضَر فَهُوَ مفروش بالسندس الْأَخْضَر، وَمَا كَانَ مِنْهَا من الْيَاقُوت الْأَصْفَر فَهُوَ مفروش بالأرجوان الْأَصْفَر، مبوبة بالزمرد الْأَخْضَر، وَالذَّهَب الْأَحْمَر، وَالْفِضَّة الْبَيْضَاء، قواعدها وأركانها من الْجَوْهَر، وشرفها قباب من لُؤْلُؤ، وبروجها غرف من المرجان، فَلَمَّا انصرفوا إِلَى مَا أَعْطَاهُم رَبهم، قربت لَهُم براذين من ياقوت أبيض، منفوخ فِيهَا الرّوح، بجنبها الْولدَان المخلدون، بيد كل وليد مِنْهُم حِكْمَة برذون من تِلْكَ البراذين، ولجمها وأعنتها من فضَّة بَيْضَاء منظومة بالدر والياقوت، سُرُوجهَا سرر موضونة مفروشة بالسندس والاستبرق.

فَانْطَلَقت بهم تِلْكَ البراذين، تزف بهم وَتَطأ رياض الْجنَّة، فَلَمَّا انْتَهوا إِلَى مَنَازِلهمْ، وجدوا الْمَلَائِكَة قعُودا على مَنَابِر من نور ينتظرونهم؛ ليزوروهم ويصافحوهم ويهنوهم كَرَامَة رَبهم.

فَلَمَّا دخلُوا قصورهم وجدوا فِيهَا جَمِيع مَا تطاول بِهِ عَلَيْهِم رَبهم مِمَّا سَأَلُوا وتمنوا، وَإِذا على بَاب كل قصر من تِلْكَ الْقُصُور أَرْبَعَة جنان: جنتان ذواتا أفنان، وجنتان مدهامتان، وفيهمَا عينان نضاختان، وَفِيهِمَا من كل فَاكِهَة زوجان، وحور مقصورات فِي الْخيام، فَلَمَّا تبوؤوا مَنَازِلهمْ واستقروا قرارهم، قَالَ لَهُم رَبهم: هَل وجدْتُم مَا وعد ربكُم حَقًّا قَالُوا: نعم وربنا.

....

قَالَ: هَل رَضِيتُمْ بِثَوَاب ربكُم قَالُوا: رَبنَا رَضِينَا فارض عَنَّا قَالَ: برضاي عَنْكُم حللتم دَاري ونظرتم إِلَى وَجْهي، فعند ذلك قالوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ۝٣٤ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ۝٣٥﴾ [فاطر: ٣٤-٣٥]»[١].

وهذا سياق غريب، وأثر عجيب، ولبعضه شواهد في الصحيحين[٢].

وقال خالد بن معدان: «إِنَّ فِي الْجنَّة شَجَرَة يُقَال لَهَا: طُوبَى، ضروع كلهَا، تُرْضع صبيان أهل الْجنَّة، فَمن مَاتَ من الصّبيان الَّذين يرضعون، رضع من طُوبَى، وأنّ سقط الْمَرْأَة يكون فِي نهر من أَنهَار الْجنَّة يتقلب فِيهِ حَتَّى تقوم الْقِيَامَة، فيبعث ابْن أَرْبَعِينَ سنة». رواه ابن أبي حاتم[٣].

الشرح:

هذه الجملة الأولى من هذا الأثر في الصحيحين: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ شَجَرَةً، يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَام، مَا يَقْطَعُهَا». هذا القدر في الصحيحين[٤]، لكن الزيادة أنه: «ثِيَابُ أَهْلِ الْجَنَّةِ تَخْرُجُ مِنْ أَكْمَامِهَا». خارجة عن الصحيحين، وهي ضعيفة.

قوله هنا: «طُوبَى لِعَبْدٍ»، هذا مثل سابقه في كونه خبرًا، والمقصود منه

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور(٤/ ٦٤٩).
(٢) انظر تفسير ابن كثير (٤/ ٤٥٦).
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور(٤/ ٦٤٥).
(٤) راجع (ص٥٥٧).

الدعاء، قال: «طُوبَى لِعَبْدٍ» يعني: الجنة لعبد، أو هذه الشجرة التي في الجنة بهذا الاسم: «طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» إلى آخر صفاته.

وهذا الأثر الطويل الذي ساقه وهب بن منبه هو من مجموع ما في روايات بني إسرائيل وما في الكتاب والسنة، رواه جماعة بين ما يعلمه من القرآن، ويعلمه من السنة، وما في أخبار بني إسرائيل، ولهذا صار فيه هذه الألفاظ التي فيها غرابة، أو لم تأت الأدلة بإثباتها، والقاعدة في أخبار بني إسرائيل كما قال النبي ﷺ: «**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ**»(١).

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٦٢)، وأحمد (٢/ ٤٧٤) من حديث أبي هريرة ﷺ.

....

ش: قوله: «آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». أي: في جهاد المشركين.

قوله: «أَشْعَثَ» مجرور بالفتحة؛ لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل، ورأسه مرفوع على الفاعلية، وهو طائر الشعر، شغله الجهاد في سبيل الله عن التنعم بالادهان وتسريح الشعر.

قوله: «مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ». هو بالجر صفة ثانية لعبد.

قوله: «إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ». هو بكسر الحاء أي: حمى الجيش عن أن يهجم العدو عليهم.

قوله: «كَانَ فِي الحِرَاسَةِ». أي: غير مقصر فيها ولا غافل، وهذا اللفظ يستعمل في حق من قام بالأمر على وجه الكمال.

قوله: «وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ». أي: في مؤخرة الجيش، يقلب نفسه في مصالح الجهاد، فكل مقام يقوم فيه إن كان ليلًا أو نهارًا؛ رغبة في ثواب الله وطلبًا لمرضاته ومحبة لطاعته.

قال ابن الجوزي رحمه الله: وهو خامل الذكر لا يقصد السمو.

وقال الخلخالي: المعنى: ائتماره بما أمر، وإقامته حيث أقيم، لا يفقد من مقامه، وإنما ذكر الحراسة والساقة؛ لأنهما أشد مشقة. انتهى[1].

وفيه فضل الحراسة في سبيل الله.

---

(١) انظر: عمدة القاري (١٤/ ١٧٢)، ومرقاة المفاتيح (٩/ ٣٥٧).

....

قوله: «إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ». أي: إن استأذن على الأمراء ونحوهم لم يؤذن له؛ لأنه لا جاه له عندهم ولا منزلة؛ لأنه ليس من طلابها، وإنما يطلب ما عند الله لا يقصد بعمله سواه.

قوله: «وَإِنْ شَفَعَ» - بفتح أوله وثانيه - «لَمْ يُشَفَّعْ» - بفتح الفاء مشددة - يعني: لو ألجأته الحال إلى أن يشفع في أمر يحبه الله ورسوله، لم تقبل شفاعته عند الأمراء ونحوهم.

وروى الإمام أحمد ومسلم عن أبي هريرة مرفوعًا: «رُبَّ أَشْعَثَ، مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ»[(١)].

وروى الإمام أحمد أيضًا عن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير قال: «قَالَ عُثْمَانُ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى مِنْبَرِهِ: إِنِّي مُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ إِلَّا الضَّنُّ بِكُمْ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: حَرَسُ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ لَيْلَةٍ يُقَامُ لَيْلُهَا وَيُصَامُ نَهَارُهَا»[(٢)].

وروى الحافظ ابن عساكر في ترجمة عبد الله بن المبارك، قال عبد الله ابن محمد قاضي نصيبين: حدثني محمد بن إبراهيم بن أبي سكينة، أنه أملى عليه عبد الله بن المبارك هذه الأبيات بطرسوس، وواعده الخروج، وأنشدها معه إلى الفضيل بن عياض في سنة سبع وسبعين ومائة. قال:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٢، ٢٨٥٤)، وأحمد (٣/ ١٢٨، ١٦٧، ٢٨٤) من حديث أبي هريرة ٣، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٥٠٩)، والطبراني في الكبير (١/ ٩١ رقم ١٤٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٩١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ١٦).

....

يَا عَابِدَ الْحَرَمَيْنِ لَوْ أَبْصَرْتَنَا لَعَلِمْتَ أَنَّكَ فِي العِبَادِةِ تَلْعَبُ
مَنْ كَانَ يَخْضِبُ خدَّه بِدُمُوعِهِ فَنُحُورُنَا بِدِمَائِنَا تَتَخضَّب
أَوْ كَانَ يُتْعِبُ خَيْلَه فِي بَاطِلٍ فَخُيولنا يَومَ الصَّبِيحة تَتْعبُ
رِيحُ العَبِيرِ لَكُمْ وَنحنُ عَبِيرُنَا وَهَجُ السنابِك والغبارُ الأطيبُ
وَلَقَدْ أَتَانَا مِنْ مَقَالِ نَبِيِّنَا قَوْلٌ صَحِيحٌ صَادِقٌ لَا يَكْذبُ
لَا يَسْتَوِي غُبَارَ خَيْلِ اللَّهِ فِي أَنْفِ امْرِئٍ وَدُخَانَ نَارٍ تَلْهَبُ
هَذَا كِتَابُ اللَّهِ يَنْطق بَيْنَنَا لَيْسَ الشهيدُ بمَيِّت لَا يَكْذبُ

قال: فلقيت الفضيل بكتابه في المسجد الحرام، فلما قرأه، ذرفت عيناه، فقال: صدق أبو عبد الرحمن ونصحني، ثم قال: أنت ممن يكتب الحديث؟ قلت: نعم. قال لي: اكتب هذا الحديث، وأملى علي الفضيل بن عياض: حدثنا منصور بن المعتمر عن أبي صالح عن أبي هريرة: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي عَمَلًا أَنَالُ بِهِ ثَوَابَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ الْمُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ فَتَقُومَ وَلاَ تَفْتُرَ، وَتَصُومَ وَلاَ تُفْطِرَ؟ أَنْ تُصَلِّيَ وَلاَ تَفْتُرَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَضْعَفُ مِنْ أَنْ أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لوطوقت ذلك مَا بَلَغَتْ فَضْلُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَمَا عَلِمْتَ إِنَّ فَرَسَ الْمُجَاهِدِ لَيَسْتَنُّ فِي طِوَلِهِ، فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٍ؟»[1].

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢/ ٤٤٩، ٤٥٠)، وأصل الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ، أخرجه البخاري (٢٧٨٥)، ومسلم (١٨٧٨).

الشرح:

المقصود في قوله: «ثَوَابَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». يعني: إذا كان قصده أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن تكون كلمة الذين كفروا السفلى، فهذا هو الذي في سبيل الله، وهذا من جهة جهاد الطلب، وأمَّا جهاد الدفاع، فإذا قاتل المرء حماية لنفسه، فهو في سبيل الله، وإذا قاتل المرء حماية لعرضه وأهله، فهو في سبيل الله، وإذا قاتل المرء حماية لماله، فهو في سبيل الله، وقد قال ﷺ: «**مَنْ قُتِلَ دُونَ نَفْسِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ عِرْضِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ**»(١)، واسم الشهادة إنما يكون لمن قتل في سبيل الله، وذلك لقوله ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ يُكْلَمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَاللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالرِّيحُ رِيحُ المِسْكِ**»(٢).

المقصود من هذا التنبيه على معنى في سبيل الله، والتفريق بين جهاد الطلب والدفاع، والجهاد بالسنان، والجهاد بالبيان، وهذه موضوعات مهمة ينبغي أن تحرر في ذهن طالب العلم.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٧٢)، والترمذي (١٤١٨، ١٤٢١)، وابن ماجه (٢٥٨٠)، والنسائي في الكبرى (٣/ ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥)، وأحمد (٣/ ١٧٣، ١٩٠)، والبزار (٨٨، ٨٩)، والطيالسي (١/ ١٩٤)، والحاكم (٤/ ٣٢٩)، وابن أبي شيبة (٥/ ٤٠٨)، وعبد الرزاق (١٠/ ١٤٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٠٣)، ومسلم (١٨٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ هُودٍ.

الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ الْإِنْسانِ الْمُسْلِمِ: عَبْدَ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالْخَمِيصَةِ.

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ.

الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «تَعِسَ وَانْتَكَسَ».

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ».

السَّابِعَةُ: الثَّنَاءُ عَلَى الْمُجَاهِدِ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ.

٣٧ - بَابُ

مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ والأُمَرَاءَ في تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ أو تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ.

ش: قوله: (بَابُ مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ والأُمَرَاءَ في تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ أو تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ).

لقول الله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] **وتقديم تفسير هذا في أصل المصنف** رحمه الله **عند ذكر حديث عدي بن حاتم** رضي الله عنه .

الشرح:

فهذا الباب ترجمه إمام هذه الدعوة بقوله: **(بَابُ مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ والأُمَرَاءَ في تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ أو تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ)**. وراعى فيه ما جاء في آية براءة؛ لأنّها فيها ذكر الربوبية؛ حيث قال عز وجل: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾، والآية فيها ذكر الأحبار والرهبان، وهم العلماء والعباد، وأضاف الشيخ في الترجمة ذكر الأمراء؛ لأنَّ الأمراء في الأعصار الإسلامية صار منهم نوع إلزام للناس بما يخالف السنة، وما يخالف ما جاء في القرآن وكلام النبي ﷺ، فمن أطاعهم في ذلك التحريم - تحريم الحلال وتحريم الحرام -، فقد اتّخذهم أربابًا، وسبب ذكر الربوبية هنا

دون الإلهية أنَّ الربوبية فيها أنَّ الربّ هو الّذي خلق ورزق، وهو السيّد الذي يتصرف في ملكه، ومن كان كذلك، فهو المطاع، فالطاعة من آثار ربوبية الله عَزَّوَجَلَّ على خلقه، يعني: وجوب طاعة الله عَزَّوَجَلَّ هذا لكونه عَزَّوَجَلَّ ربًّا، لكونه هو الّذي خلق الخلق، وهو الذي أنشأهم، ورزقهم، وهو الذي يملكهم، ويتصرف فيهم كيف يشاء.

فإذًا لما كان أمره نافذًا فيهم، فهم يجب عليهم أن يطيعوه وحده عَزَّوَجَلَّ؛ إذ لا ربّ لهم سواه، وآية براءة فيها ذكر الربوبية والألوهية، قال: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾، فذكر الألوهية بعد ذكر الربوبية، وسبب ذلك أنّ الربوبية والألوهية من الألفاظ التي إذا اجتمعت تفرقت، وإذا تفرقت اجتمعت، والربوبية تدل على الإلهية بدلالة اللزوم، والإلهية تدل على الربوبية بدلالة التضمّن؛ لهذا إذا أطلقت الربوبية استلزمت الإلهية، وإذا أطلقت الإلهية تضمنت الربوبية، وهذا كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًاۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وأولئك اتّخذوا الملائكة آلهة، اتّخذوا بعض النبيين آلهة، عبر أو ذكر لفظ الربوبية؛ لأنَّ لفظ الربوبية إذا أفرد، فإنّه يدخل فيه الإلهية بدلالة اللزوم، كما أنَّ الإلهية إذا أفردت دخلت فيها الربوبية بدلالة التضمّن، فقول القائل: لا إله إلّا الله، فيه توحيده لله عَزَّوَجَلَّ في ألوهيته، ويتضمّن ذلك أنَّه موحد لله عَزَّوَجَلَّ في ربوبيته، وإذا قال: لا رب لنا سوى الله عَزَّوَجَلَّ فإنّ ذلك يستلزم منه، ويلزم منه أنّه إنّما يعبد الله وحده دون ما سواه، ولهذا في القرآن كثيرًا ما يحتج على المشركين بعدم التزامهم بهذا اللازم، فيقرون بالربوبية، ولا يلتزمون بالإلهية، يقرون بأنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الخالق، الرازق، المحيي المميت، الذي يجير، ولا يجار عليه، السيّد،

المتصرف في ملكه، الذي له الملكوت وحده، وله نفوذ الأمر وحده، ومع ذلك لا يوحّدونه في عبادته، فلم يجعلوا الربوبية مستلزمة للإلهية، يعني: ما قادهم توحيدهم بالربوبية أو في أكثر أفراد الربوبية إلى أن يوحدوا الله بالإلهية.

فإذًا من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحلّ الله، أو تحليل ما حرّم الله، فقد اتّخذهم آلهة، واتّخذهم أربابًا.

والمعنى واحد؛ لأنَّ عبادتهم داخلة في معنى الإلهية، والطاعة متفرعة عن الربوبية، فأحد المعنيين يقود إلى الآخر - كما أسلفت -، ويأتي بيان الضوابط في ذلك في موضعه عند شرح حديث عدي بن حاتم ﵁ إن شاء الله تعالى.

والأرباب جمع الرب، والرب والإله لفظان يفترقان؛ لأنَّ الرب هو: السيد الملك المتصرف في الأمر، والإله هو: المعبود، وقد سُئِلَ المصنف الإمام محمد بن عبد الوهاب ﵀ عن الفرق بين الإله والرب في مثل هذه السياقات في نحو قوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾: ما معنى الربوبية هنا؟ قال: الربوبية هنا بمعنى الألوهية، بمعنى المعبود؛ لأن من أطاع على ذلك النحو، فقد عَبَدَ؛ لقول النبي ﷺ لعدي ﵁ حين قال: إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. قَالَ: «**أَلَيْسَ يُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحِلُّونَهُ، وَيُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ؟ قَالَ: بَلَى قَالَ: فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ**»، فعدي ﵁ فهم من كلمة (أربابًا) العبادة، وقال النبي ﷺ مقررًا لذلك: «**أَلَيْسَ يُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحِلُّونَهُ،...**» إلى آخره، فهو إقرار منه ﵁ بأن معنى الربوبية هنا العبودية.

فإذا قال الشيخ ﵀ حينما سئل قال: الألوهية والربوبية، أو كلمة الرب والإله من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت

اجتمعت[١]، يعني: كلفظ الفقير والمسكين، وكلفظ الإسلام والإيمان، وكنحوهما، لِمَ؟ لأن الإله يطلَق على المعبود، وجاء في نصوص كثيرة إطلاق الرب على المعبود؛ كما ذكرنا في الآيات وفي الحديث، وكقوله ﷺ في مسائل القبر: «. . . **فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولاَنَ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟**. . . »[٢] يعني: من معبودك؛ لأن الابتلاء لم يقع في الرب الذي هو الخالق الرازق المحيي المميت.

فهذا الباب والأبواب بعده في بيان مقتضيات التوحيد ولوازم تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن شهادة أن لا إله إلا الله تقتضي وتستلزم أن يكون العبد مطيعًا لله عز وجل فيما أحل وما حرم، مُحِلًا للحلال، محرمًا للحرام، لا يتحاكم إلا إليه عز وجل، ولا يحكم في الدين إلا شرع الله عز وجل.

والعلماء وظيفتهم تبيين معاني ما أَنْزَل الله عز وجل على رسوله ﷺ، وليست وظيفة العلماء التي أُذن لهم بها في الشرع أنهم يحللون ما يشاؤون، أو يحرمون، بل وظيفتهم الاجتهاد في فقه النصوص، وأن يبينوا ما أحل الله وما حرم الله عز وجل، فهم أدوات ووسائل لفهم نصوص الكتاب والسنة، ولذلك طاعتهم تبعٌ لطاعة الله ورسوله، فيطاعون فيما فيه طاعة لله عز وجل ولرسوله، وما كان من الأمور الاجتهادية، فيطاعون؛ لأنَّهم هم أفقه بالنصوص من غيرهم، فتكون طاعة العلماء والأمراء من جهة الطاعة التبعية لله ولرسوله، أما الطاعة الاستقلالية، فليست إلا لله عز وجل، حتى طاعة النبي ﷺ إنما هي تبع لطاعة الله عز وجل، فإن الله هو الذي أذن بطاعته،

---

(١) انظر: الرسائل الشخصية للإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (ص١٧).

(٢) كما ورد في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، الذي رواه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد (٤/ ٢٨٧)، وابن أبي شيبة (٣/ ٥٤)، والحاكم (١/ ٩٣)، والبيهقي في الشعب (١/ ٣٥٦)، وغيرهم. وهو حديث طويل في كيفية قبض الروح، وسؤال الميت في قبره، وأحوال من نعيم القبر وعذابه.

وهو الذي أمر بطاعة رسوله ﷺ، وهذا معنى الشهادة له بأنه رسول الله، قال عز وجل: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، **وقال** عز وجل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [النساء: ٦٤].

فإذًا الطاعة الاستقلالية هذه من العبادة، وهي نوع من أنواع العبادة، فيجب إفراد الله عز وجل بها، وغير الله عز وجل فإنما يطاع لأن الله عز وجل أذن بطاعته، ويطاع فيما أذن الله به في طاعته، فالمخلوق لا يطاع في معصية الله؛ لأن الله لم يأذن أن يطاع مخلوق في معصية الخالق عز وجل، وإنما يطاع فيما أطاع الله عز وجل فيه على النحو الذي يأتي.

إذًا هذا الباب عقده الشيخ رحمه الله ليبين أن الطاعة من أنواع العبادة، بل إن الطاعة في التحليل وفي التحريم هذه هي معنى اتخاذ الأرباب؛ حيث قال الله عز وجل: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ﴾ وما سيأتي من بيان حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(**بَابُ مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ والأُمَرَاءَ**): العلماء والأمراء هم أولوا الأمر في قوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾.

قال العلماء: أولوا الأمر يشمل من له الأمر في حياة الناس في دينهم - وهم العلماء -، وفي دنياهم - وهم الأمراء -، وقد قال هنا عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يكرر فعل الطاعة، قال ابن القيم وغيره: دل هذا على أن طاعة أولي الأمر ليست استقلالًا، وإنما يطاعون في طاعة الله ورسوله ﷺ، فإذا أمروا بمعصية، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

والأمور الاجتهادية التي ليس فيها نص من الكتاب والسنة، فإنهم

يطاعون في ذلك؛ لِمَا أَذِنَ الله به في ذلك؛ ولِمَا في ذلك من المصالح المرعية في الشرع.

هنا ذَكَرَ هذا الباب لأجل أن الطاعة نوع من أنواع العبادة، وهذه العبادة يجب أن يفرَد الله عَزَّوَجَلَّ بها، فمن أطاع غير الله على هذا النحو الذي ذكره الشيخ، فقد أشرك الشرك الأكبر بالله عَزَّوَجَلَّ.

(**في تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ**): يعني: في تحريم الذي أحل الله، فيكون هناك حلال في الشرع، فيحرمونه، يحرمه العالم، أو يحرمه الأمير، فيطيعه الناس، وهم يعلمون أنه حلال، لكن يطيعونه في التحريم، والحلال يعني: الذي أحله الله، أحل الله أكل الخبز، فيقولون: الخبز حرام عليكم دينًا، فلا تأكلوا الخبز تدينًا، ويحرمونه لأجل ذلك، هذا طاعة لهم في تحريم ما أحل الله.

(**أو تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ**): أي: أحلوا ما يُعْلَم أن الله حرمه، حرم الله الخمر، فأحله العلماء، أو أحله الأمراء، فمن أطاع عالمًا أو أميرًا في اعتقاد أن الخمر حلال، وهو يعلم أنها حرام، وأن الله حرمها، فقد اتخذه ربًا من دون الله.

إذًا في هذا الباب حكم، وهناك شرط، فالحكم قوله في آخره: (**فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ**) وهو جزاء الشرط، والشرط قوله: (**بَابُ مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ**)، وضابط هذا الشرط ما بينهما وهو قوله: (**في تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ أو تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ**) وهذا يستفاد منه - يعني من اللفظ - أنهم عالمون بما أحل، فحرموا طاعة، عالمون بما حرم، فأحلوه طاعة لأولئك.

قوله في آخره: (**فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ**): ذلك لأجل آية سورة براءة: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ وحديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ذلك.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، أَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقُولُونَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرَ؟»[1].

ش: قوله: «يُوشِكُ» بضم أوله وكسر الشين المعجمة. أي: يقرب ويسرع.

وهذا القول من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جواب لمن قال: إنَّ أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يريان التمتع بالعمرة إلى الحج، ويريان أن إفراد الحج أفضل، أو ما هو معنى هذا.

وكان ابن عباس يرى أن التمتع بالعمرة إلى الحج واجب، ويقول: إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط، فقد حل من عمرته، شاء أم أبى؛ لِحَدِيثِ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ: «حِينَ أَمَرَهُمُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً وَيَحِلُّوا إِذَا طَافُوا بِالْبَيْتِ، وَسَعَوْا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَالَ سُرَاقَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَلِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِأَبَدٍ؟ فَقَالَ: بَلْ لِأَبَدِ». والحديث في الصحيحين[2].

وحينئذ فلا عذر لمن استفتى أن ينظر في مذاهب العلماء وما استدل به كل إمام، ويأخذ من أقوالهم ما دل عليه الدليل إذا كان له ملكة يقتدر بها على ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وللبخاري ومسلم وغيرهما أن النبي ﷺ قال: «لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٢٢٨ رقم ٣١٢١).
(٢) أخرجه البخاري (١٧٨٥، ٧٢٣٠)، ومسلم (١٢١٦).

. . . .

مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلاَ أَنَّ مَعِي الهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ»[١] هذا لفظ البخاري في حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه في حديث جابر: «افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَلَوْلاَ أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ»[٢] في عدة أحاديث تؤيد قول ابن عباس.

وبالجملة، فلهذا قال ابن عباس لما عارضوا الحديث برأي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ. . . .». الحديث.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: (أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ، لم يكن له أن يدعها لقول أحد)[٣].

وقال الإمام مالك رحمه الله: (ما منا إلا راد ومردود عليه، إلا صاحب هذا القبر ﷺ)[٤]. وكلام الأئمة في هذا المعنى كثير.

وما زال العلماء - رحمهم الله - يجتهدون في الوقائع، فمن أصاب منهم، فله أجران، ومن أخطأ، فله أجر؛ كما في الحديث[٥]، لكن إذا استبان لهم الدليل، أخذوا به، وتركوا اجتهادهم.

وأما إذا لم يبلغهم الحديث، أو لم يثبت عن النبي ﷺ عندهم فيه

(١) أخرجه البخاري (٧٢٢٩)، ومسلم (١٢١١).
(٢) أخرجه البخاري (١٦٥١، ١٧٥٨)، ومسلم (١٢١٦، ١٢١٨).
(٣) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ٢٨٢)، ومدارج السالكين (٢/ ٣٣٥).
(٤) انظر: الإحكام لابن حزم (٦/ ٣١٧)، ومنهاج السنة النبوية (٣/ ٥٠٣)، والبداية والنهاية (١٤/ ١٤٠)، والآداب الشرعية (٢/ ٢٩٣)، وإعلام الموقعين (٣/ ٢٨٤، ٢٨٥).
(٥) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

....

حديث، أو ثبت وله معارض أو مخصص ونحو ذلك، فحينئذ يسوغ للإمام أن يجتهد. وفي عصر الأئمة الأربعة - رحمهم الله تعالى - إنما كان طلب الأحاديث ممن هي عنده باللقى والسماع، ويسافر الرجل في طلب الحديث إلى الأمصار عدة سنين.

ثم اعتنى الأئمة بالتصانيف، ودونوا الأحاديث، ورووها بأسانيدها، وبينوا صحيحها من حسنها من ضعيفها. والفقهاء صنفوا في كل مذهب، وذكروا حجج المجتهدين، فسهل الأمر على طالب العلم، وكل إمام يذكر الحكم بدليله عنده، وفي كلام ابن عباس رضي الله عنهما ما يدل على أن من يبلغه الدليل، فلم يأخذ به - تقليدًا لإمامه -، فإنه يجب الإنكار عليه بالتغليظ لمخالفته الدليل.

الشرح:

الإنكار يكون لمخالفة الدليل بعد التسليم بصحته وبدلالته، أمَّا إذا كانت صحة الدليل فيها بحث، وكذلك دلالته فيها بحث، فهذه (لا إنكار في مسائل الاجتهاد)، وهذه العبارة (لا إنكار في مسائل الاجتهاد) من عبارات أهل العلم؛ لأنَّ المجتهد إمّا في المسألة النازلة أو في الحديث أو في معنى الآية، فإنَّ اجتهاده هو الذي ينبغي عليه، والواجب عليه، فإذا بان له شيء من وجه الحجة، وخالفه غيره، فليس لأحد أن ينكر عليه ذلك؛ لأنَّ أصول أهل العلم في النظر في الأدلة مختلفة، فتجد أنَّ أصول أبي حنيفة في الفقه تختلف عن أصول مالك، تختلف عن أصول الشافعي

وأحمد، فمالك والشافعي وأحمد أصولهم متقاربة، وأمَّا الإمام أبو حنيفة، فأصول الفقه عنده تبعد، أو تختلف كثيرًا عن أصول الشافعي وأحمد مع قربه معهم في أكثرها.

المقصود أنّ سبب الخلاف النظر، وأصول الفقه - كما هو معلوم - منها ما هو راجع إلى الدليل، ومنها ما هو راجع إلى الاستدلال، فالدليل والاستدلال ركنان من أركان علم أصول الفقه، لأنَّ أصول الفقه له أربعة أركان: الحكم، والدليل، والاستدلال، والمستدل، فالدّليل منه الكلام في القراءات، ومنه الكلام في ثبوت السنة، وحجّية السند، وهل يُؤخذ بحديث بزيادة الثقة مثلًا، أو لا يؤخذ، هل يُؤخذ بالمرسل يحتجّ به، أم لا يؤخذ، هذه تبحث في أصول الفقه، وهي المسماة بـ(مصطلح الحديث)، كذلك من جهة الاستدلال تختلف أنظارهم فيه، فمن جهة الأمر والنهي مخصّصات أو صوراف الأمر إلى الاستحباب، صوارف النهي إلى الكراهة، يعني: من التحريم إلى الكراهة، هذه تختلف فيها أنظار أهل العلم، كذلك المخصّصات، هل هذا مخصص أم العام باق على عمومه، هل يُؤخذ بالمطلق ويحكم به على المقيّد، أم يحكم بالمقيد على المطلق، وهذه تختلف فيه الأنظار، كذلك هل تعدّ السنة بيانًا للمجملات - مجملات القرآن أو مجملات السنة -، يعني السنة العملية تعد بيانًا واجبًا، يعني: حكمه الوجوب من جهة بيان البيان، لكن أعني حكم المسألة هو الوجوب، أم أنَّه الاستحباب؟ حجية قول الصاحب؟ هل القياس حجة؟ هل يسلّم أنَّ هذه علة؟ هل هذه العلة غير معارضة؟ إلى خلاف كثير في هذه المسائل، فهذه مسائل كثيرة يكون الخلاف والاجتهاد في النصوص راجعًا إلى هذه المسائل.

فإذًا هناك اجتهاد يرجع إلى الدليل، وهناك اجتهاد يرجع إلى الاستدلال، والخلاف بين الأئمة في هذا كثير، ومن حيث الاجتهاد لا إنكار في مسائل الاجتهاد، وهناك عبارة أخرى وهي (لا إنكار في مسائل الخلاف)، فعبارة (لا إنكار في مسائل الاجتهاد) صحيحة على إطلاقها - يعني بإطلاق -، وأمَّا عبارة (لا إنكار في مسائل الخلاف) فهذه صحيحة باعتبار، بقيد، وهو أن يكون الخلاف قويًا، يعني: إذا رجع الخلاف إلى كونه اجتهادًا صحيحًا، وذلك أنّ الخلاف منه ما هو خلاف قوي، ومنه ما هو خلاف ضعيف، والخلاف القوي ما كان للاجتهاد فيه مشرح؛ لهذا بعض العلماء يقول: عبارة لا إنكار في مسائل الخلاف هذه عبارة حادثة، وأن تصويبها لا إنكار في مسائل الاجتهاد.

وشيخ الإسلام والأئمة يقولون: كلتا العبارتين صحيح، وإذا قلنا: لا إنكار في مسائل الخلاف، نعني به الخلاف القوي، أمَّا الخلاف الضعيف، فإنَّه ينكر فيه على أصحابه، فننكر على من رأيناه يشرب النبيذ المسكر، ولو كان قولًا محكيًا عن أبي حنيفة رحمه الله، ننكر على من أحلّ، أو على من عمل بربا الفضل، وأكل مال ربا الفضل، وتعامل به، وإن كان قولًا لابن عباس رضي الله عنهما محكيًّا عنه، أو مشهورًا عنه، ننكر على من تمتّع أيعني: تزوّج امرأة متعة -، وإن كان قولًا معروفًا لطوائف من السنة، وهكذا.

فإذًا ليست كلّ مسألة فيها خلاف يترك فيها الإنكار، بل إذا كان الخلاف قويًا لا إنكار؛ لأنَّه ترجع المسألة إلى الاجتهاد - الاجتهاد الصحيح -، وإذا كان الخلاف ضعيفًا، فإنَّه يكون قد قوبل بالدليل، يكون تقديم لقول هذا على الدليل.

وممّا تقرر في هذا الباب أنّه من عارض الدليل لقول أحد، فإنّه ينكر عليه، ويغلظ عليه، ولهذا فإنَّ الأئمة - أئمة الحديث والسنة رحمهم الله - صنفوا في الأشربة والأطعمة، الأشربة يريدون بذلك الردّ على الحنفية، والأطعمة يريدون بذلك الرد على المالكية، الذين لم يحرموا كل ذي ناب من السباع، وكلّ ذي مخلب من الطير؛ كما جاءت به السنة، وهكذا في غير هذه المسائل.

ش: وقال الإمام أحمد: حدثنا أحمد بن عمر البزار، حدثنا زياد بن أيوب، حدثنا أبو عبيدة الحداد عن مالك بن دينار عن عكرمة ابن عباس قال: «لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَدَعُ غَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

الشرح:

وهذا من كمال مرتبة أهل العلم، وما من عالم إلّا وله غلط، ولا بدّ؛ لأنَّه إذا فرض أنَّ ثَمَّ عالم يصيب في كل مسألة، معنى ذلك أنَّه بلغ مرتبة النبوة؛ لأنَّ الأنبياء هم الذين لا يخطئون.

ولا يوجد عالم إلّا وله شيء خالف فيه، خالف فيه ما نعلمه من السنة، وهذا دليل كماله؛ لأنَّ كمال طالب العلم وكمال العلم أن تكون مخالفاته للفهم الصحيح للسنة قليلة، وإذا كان فهمه الكثير صوابًا، فهذا يدلّ على ارتفاع مقامه، فمالك له أقوال مخالفة في السنة، مثل: عدم تحريم أكل ذي الناب من السباع، وذي المخلب من الطير، حتى حكي أو نسب للمالكية أنهم يبيحون أكل لحوم الكلاب، وهذا لا يصح؛ لأنّهم يكرهونه، ومنهم من يحرمه، ونسب إلى الشافعي إباحة، بل ثابت عنه أنَّه يجيز اللعب بالشطرنج، وللإمام أبي حنيفة الأخذ بإباحة شرب النبيذ، ولو أسكر إذا لم يكن من التمر، ويعني من العنب والتمر، وكذلك الإمام أحمد له أقوال خالف فيها ما نعلمه من السنة في مسائل التوسّل، بعض مسائل التوسّل، كذلك شيخ الإسلام ابن تيمية له مسائل خالف فيها السنة، هو أتى بأشياء من عند نفسه، باجتهاده، وهو مأجور على ذلك، لكن ما نعلم من

أين أخذها، كقوله: إنّ النبي ﷺ غرس الجريدتين على قبري اللذين يعذبان؛[١] لأن الجريدتين إذا كانتا خضراوين، فإنّ فيها الحياة، فهما يسبّحان ما دامتا خضراوين، فإذا يبستا، فإنّه ينقطع التسبيح، فالتخفيف لأجل تسبيح الجريدتين، لأجل مجاورة المسبّح، وهذا يفتح باب شرّ، بل فتحه، واستدلّ به المبتدعة على أنه أولى من هاتين الجريدتين أن يُستأجر قوم يقرؤون القرآن، يكون أبلغ، أو من يسبّحون عند القبور، وهذا اجتهاد منه ﷺ؛ لهذا لمّا ساق هذا القول الحافظ ابن حجر في الفتح قال: وهو على عهدته[٢]. يعني: ما يعرف أنّ أحدًا علل بهذا التعليل، وهكذا، فما من أحد إلّا وله أقوال، لكن إذا كان العالم الغالب عليه الصواب، فإنَّ هذا دليل على كماله، وقد قال بعضهم في ذلك بيتًا، يقول[٣]:

شَخِصَ الْأَنَامُ إِلَى كَمَالِكَ فَاسْتَعِذْ   مِنْ شَرِّ أَعْيُنِهِمْ بعَيْبٍ وَاحِدِ

وهذا من جهة. من جهة أخرى أن دليل الاجتهاد والمتابعة هو أن يكون للعالم نبوة، أو عفوة، أو مخالفة، إمّا في عمله؛ حتى يستغفر وينيب، وإمّا في قوله وفتواه؛ حتى يكون ذلك دليلًا على أنّه عالم مجتهد في الشرع، والله المستعان.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٧٨)، ومسلم (٢٩٢) من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ. ثُمَّ قَالَ: بَلَى أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ. قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ عُودًا رَطْبًا، فَكَسَرَهُ بِاثْنَتَيْنِ، ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرٍ، ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا».

(٢) انظر: فتح الباري (١/ ٣٢٠).

(٣) هذه أبيات للمتنبي يمدح بها سيف الدولة. انظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٥٢)، وديوان المعاني (١/ ٦٨)، وصبح الأعشى في صناعة الانشاء (١٤/ ٢٧٥).

....

ش: وعلى هذا فيجب الإنكار على من ترك الدليل لقول أحد من العلماء كائنًا من كان، ونصوص الأئمة على هذا، وأنه لا يسوغ التقليد إلا في مسائل الاجتهاد، التي لا دليل فيها يرجع إليه من كتاب ولا سنة، فهذا هو الذي عناه بعض العلماء بقوله: لا إنكار في مسائل الإجتهاد، وأما من خالف الكتاب والسنة، فيجب الرد عليه؛ كما قال ابن عباس والشافعي ومالك وأحمد، وذلك مجمع عليه كما تقدم في كلام الشافعي رحمه الله.

الشـرح:

ذكر الشيخ رحمه الله أثر ابن عباس رضي الله عنهما، فقال: وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، أَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللهِ، وَتَقُولُونَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرَ».

وهذا الأثر مروي بهذا اللفظ بإسناد صحيح، وإسناده موجود، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من رواية الإمام أحمد[١] في كتاب (طاعة الرسول ﷺ) للإمام أحمد، وهذا الكتاب كان موجودًا، ولكنه اليوم إنَّما وُقف على أوراق منه، جُعلت في آخر إحدى الطبعات لمسائل عبد الله بن الإمام أحمد، كتاب (طاعة الرسول) صدّره الإمام أحمد بالمواضع التي

(١) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٤٥)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٦٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨٩). وانظر: مجموع الفتاوى (٢٦/ ٥٠)، والآداب لابن مفلح (٢/ ٦٦)، والاستذكار (٤/ ٦١).

زادت على الثلاثين، التي أمر الله عَزَّوَجَلَّ بها في القرآن: أن يُطاع الرسول ﷺ، وطاعة الرسول ﷺ فرض وواجب؛ لأنَّه لم يأت بشيء من عنده ﷺ، وإنَّما هو مبلغ عن الله، ومرسل من عند الله عَزَّوَجَلَّ، وإذا اجتهد ﷺ، فإنَّ اجتهاده إمَّا أن يقرّ عليه، أو لا يقرّ عليه، يقر عليه، فيكون شرعًا؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقرره على ذلك، ولا يقرّ عليه، فيرد ما اجتهد فيه ﷺ؛ كما اجتهد في أسارى بدر، وغير ذلك.

إذًا فما يقوله النبي ﷺ هو وحي من الله عَزَّوَجَلَّ، وقد قال حسان بن عطية أحد التابعين: «**كَانَ جِبْرِيلُ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالسُّنَّةِ، كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ**»[(١)]. وهذا المعنى صحيح؛ لمَّا دلّ عليه الحديث الصحيح، الّذي فيه قول النبي ﷺ: «**أَلاَ وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ**»[(٢)] يعني: كالذي حرّم الله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، أَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقُولُونَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرَ**».

هذه قالها لمّا احتجّ عليه في مسألة التمتّع في الحجّ، فكان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يرى وجوب ذلك، ويحتجّ عليه في حديث النبي ﷺ، وأبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كانا يريان إفراد الحجّ ويقولان: الإفراد بالحجّ أفضل من التمتع، والنبي ﷺ كان قارنًا في حجه، ولولا أنَّه ساق الهدي لفسخ القران إلى عمرة، فصار متمتّعًا بالعمرة إلى الحج، وقوله: «**لَو اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي**

---

(١) أخرجه الدارمي (٦٠٨)، وابن المبارك في الزهد والرقائق (٢/ ٢٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/ ٢٥٤، ٣٤٥، ٣٤٦)، والمروزي في السنة (ص٣٢)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٢٦٦، ٢٦٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، والدارمي (٦٠٦)، واحمد (٢٨/ ٤١٠، ٤٢٩)، والبيهقي (٩/ ٥٥٦)، والدارقطني (٥/ ٦١٦)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٧٤)، والحاكم (١/ ١٩١).

مَا اسْتَدْبَرْتُ»[(١)] يدلّ على أنّ التمتع هو أفضل الأنساك، وأبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأيضًا جمع من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رأوا أنَّ الإفراد أفضل، وذلك حتى لا يخلو البيت من المعتمرين، والله عَزَّ وَجَلَّ جعل البيت مثابة للناس، يعني يثوبون إليه، وعمارة البيت بالطواف والسعي بين الصفا والمروة من العبادات العظيمة التي يحبّها الله عَزَّ وَجَلَّ، رأى أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وجمع أيضًا من غيرهما، رأوا أنَّ الاكتفاء بالتمتّع يجعل الناس يكتفون في سنه برحلة واحدة إلى بيت الله، يعتمرون فيها ويحجّون، ويتركون البيت في باقي السنة، فلا يقصدونه، ولا يؤمونه بالعمرة، وهذا فيه إخلاء لبيت الله الحرام من قاصديه، إذا اكتُفي بالتمتع، والناس منازلهم تباعدت وفتحت البلاد، وصار الناس يبعدون عن بيت الله الحرام، لهذا كان رأي أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو اجتهاد اجتهداه، بما يناسب حال الناس، وبما يحقّق القصد الشرعي من كثرة ورود الناس على بيت الله الحرام، وأبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يجعلا الإفراد أفضل مطلقًا، وإنّما قالوا: إنَّ الإفراد أفضل؛ لأنّه يأتي بعمرة مستقلة بسفر مستقل، فيأتي إلى الحج في سفر، ويقصد أيضًا البيت الحرام بالعمرة في سفر آخر، ويفرد العمرة عن الحج، ويفرد الحجّ عن العمرة، وينشئ لكلّ واحد منهما سفرًا، وأمّا من أراد التمتّع وهو يريد أن يُنشئ سفرًا آخر للعمرة فهذا أفضل، وليس هو ممّا نهى عنه أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رأى أنَّ التمتّع واجب، للأحاديث التي جاءت في الحج، والأدلّة معروفة في كتاب الحجّ من الفقه.

المقصود من هذا الأثر هو أنّه أنكر على من احتجّ بقول أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقابل به قول النبي ﷺ.

ولا شكّ أنَّ هذا لا يجوز أن يقول لك قائل، قال رسول الله ﷺ، كذا

---

(١) سبق تخريجه (ص٥٧٥).

بحكم، وتقول: قال العالم الفلاني كذا، وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما أفضل هذه الأمة وإذا كان قولهم لا يجوز أن يقابل به قول النبي ﷺ، كذلك من هو أدنى منهم من باب أولى وأحرى، فمن جاءته سنة عن النبي ﷺ، وعلمها لم يكن له أن يدعها لقول أحد من أهل العلم، بل يجب عليه أن يتبع السنة إذا كان هو ممن يعلم معاني ألفاظ الأحاديث، أمّا من لا يفهم اللغة تمامًا فإنّه يعمل بها إذا بُيّن له معناه، ومن جهة العمل كما سيأتي العمل بالسنن.
المقام فيه له جهتان:

الجهة الأولى: أن يسمع السنة فيفهم معناها بحسب ما عنده من الكلام العربي، ويعمل به في نفسه، فهذا هو الذي ينبغي، ولا يتوقف ذلك على أن يعلم ما عند أهل العلم، أو ما عند أصحاب المذاهب المتبوعة، لأنّه حين الحاجة إلى السنة يعمل بها، فإذا تركها وهو محتاج فيها إلى العمل، محتاج في المسألة إلى العمل بهذه السنة، فقال: لا أعمل حتى أرى أقوال الناس، يكون قد خالف مقتضى طاعة الرسول ﷺ، فإن أخطأ في العمل، يكون قد أصاب من جهة الطاعة والاتباع، وأخطأ من جهة أنّه قد يكون هذا الدليل منسوخًا، وقد يكون مخصوصًا، وقد يكون مقيّدًا، أو يكون عامًا مرادًا به النصوص، أو يكون مجملًا له بيان أو نحو ذلك.

الجهة الثانية: أن يأمر به غيره، والأمر بما يعلمه من الحديث يأمر به غيره، هذه ليست لأفراد الناس، وإنّما هي لأهل العلم الّذين يعلمون الخاص والعام، يعلمون كيف تستنبط الأحكام من حديث النبي ﷺ، بل ومن كتاب الله عز وجل، فهناك فرق بين العمل بالسنة في النفس، ويعني في حالك إذا احتجت إلى ذلك، أو إذا جاءك ما تتذكر فيه سنة أو حديث، وبين أمرك لغيرك بذلك، الأمر للآخرين إنّما هو لأهل العلم، أمّا من لم يكن عالمًا، فيكون معذورًا إذا عمل بما بلغه من الحديث؛ كما جاء في

الحديث الذي مرّ معنا في الأثر: «**قَدْ أَحْسَنَ مَن انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ**»[1]، فمن انتهى إلى ما سمع من السنة، فقد أحسن، ولكن لا يأمر غيره إلّا إذا كان عالمًا بذلك، وإذا احتاج غيره إلى أن يذكر بالسنة وهو غير عالم، يتلو عليه حديث النبي ﷺ الذي حفظه، فيكون غيره يعمل به كما عمل به الأول، ولا يأمره بذلك، وإنّما يتلو عليه السنة، فيكون بذلك مخاطبًا من جهة العمل، أمّا من جهة التفقّه العام، فكلام أهل العلم، وكلام صحابة رسول الله ﷺ وفتاواهم، كذلك كلام التابعين وفتاوى التابعين، وكلام الأئمة، كذلك كلام الفقهاء الذين صنفوا الكتب، وهذه الكتب الكثيرة المؤلفة في بيان الكتاب والسنة وبيان الأحكام، هذه كلها معينة على فهم الكتاب والسنة، ووظيفتها الإعانة، وظيفتها ومنزلتها أنّها وسائل لفهم الكتاب والسنة، كتب الفقه تصور لك المسائل، وتذكر لك دليلًا على المسألة على حسب ما استدلّ به عالم، فتستفيد منها صورة المسألة، والدليل الذي استدلّ به، وكتب الفقه لا يجوز أن تجعل كالكتاب والسنة في إلزام الناس بها، أو جعل ما فيها حجة مطلقًا، وتترك المراجعة لكتب السنة والحديث والنظر فيها، واقتضاء العلم منها، ولهذا لما قام إمام هذه الدعوة الشيخ محمد بدعوته، وكانت له فتاوى مخالفة لما عهده الناس من كلام علماء المذاهب - رحمهم الله تعالى، وأجزل لهم المثوبة -، احتجّوا عليه بكلامهم، فبين أنّه قال ذلك لما دلّ عليه الدليل في مسائل، في مسائل معروفة كثيرة، قالوا: هو يبطل العمل بالمذاهب، ويدعي الاجتهاد، حتّى إنّه تحمس من تحمس، فأعلن بإغلاق باب الاجتهاد مطلقًا، وقال - والعياذ بالله - من قال: إنّ نصوص الكتاب والسنة ظواهر، لا يحلّ لأحد أن يعمل بها الآن، وذلك باشتراط شروط فيها، فشرطوا في الأخذ

---

(١) سبق تخريجه (١/ ١٦١).

بالكتاب والسنة أن يكون كذا، أن يكون عالمًا باللغات، أن يكون عالمًا بالناسخ والمنسوخ، يكون عالمًا بأصول الفقه، يكون عالمًا بالكتاب، بآيات الأحكام من الكتاب، أن يكون عالمًا بكثير من السنة، أن يعلم الأحاديث المنسوخة والأحكام المنسوخة، أن يعلم الأحاديث المخصوصة، والآيات المخصوصة، وأن يعلم المقيدّ والمطلق، ونحو ذلك من الشروط، التي قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّها إذا تحقق الأمر، فإنّها لا تجتمع في أكثر الصحابة؛ لأنَّها شروط صعبة، فإذا توقف العمل بالكتاب والسنة على هذه الشروط، فإنّ معنى ذلك أن لا يعمل أحد بالقرآن والسنة.

فنقول: نعم، تلك الشروط صحيحة، لكن في مسائل الاجتهاد، لا يجوز لأحد أن يجتهد، أن يجعل نفسه مجتهدًا في المسائل إلّا إذا كان قد توفّرت فيه آلة الاجتهاد، وهي تلك الشروط التي ذكرت بعضها، أمَّا العمل - ليس الاجتهاد -، أمَّا العمل بنصوص الكتاب والسنة، فهو يعمل إذا سمع ذلك، فإذا كان يعلم فتوى لعالم يثق بعلمه، وعارض قولُ العالم الحديثَ، فإنّه يراجع العالم فيه، يقول: السنة، رأيت حديثًا فيه كذا وكذا، وأنت قلت كذا، فما توجيهه ونحو ذلك، فإذا وجّهه له، كان على بيّنة من الأمر.

المقصود من هذا: التفريق بين ما يعمل به المرء في نفسه، وبما يفتي به غيره أو يأمر به غيره، فلا يجوز لأحد أن يفتي هكذا بمجرّد سماعه للحديث، لكن إذا عمل به، فإنَّه قد أطاع الرسول ﷺ، وهذا هو الواجب عليه، وهذا فيما إذا لم يتمكّن من سؤال أهل العلم عن معنى السنة.

قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هنا: «**أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرَ**». هذا في مقام المعارضة، معارضة قول الرسول ﷺ بقول أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هذا لا يجوز، ومحرّم، بل أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يُؤخذ

قولهما - وهما أفضل الأمة، وأفضل الخلفاء الراشدين ﷺ في فهم الكتاب والسنة -، وكذا في الفتاوى التي نقلت عنهما، وفيما بينا فيه معاني الكتاب والسنة، ثم في مسائل الاجتهاد العام، إذا عارضا الكتاب والسنة، وهذا هو الّذي ذكره الشارح الشيخ عبد الرحمن رحمه الله في أنَّ مسائل الاجتهاد يقبل فيها قول العالم، ويعنى بمسائل الاجتهاد: المسائل التي اجتهد فيها العلماء فيما نزل من الحوادث، فيما استجدّ، إذا استجدت حادثة، فتأخذ بكلام العالم؛ لأنَّه اجتهد في هذه النازلة.

أمَّا إذا كانت المسألة موجودة في عهد النبي ﷺ، وفيها سنة، فإنَّه يُعرض كلام العالم على السنة، إن كان من طالب العلم الذي يحسن الفهم، فإن وافق، قبله، وإن لم يوافق السنة، لم يقبله، وهذا أصل عظيم في طاعة الله عز وجل وطاعة رسوله ﷺ، وكما سبق أن ذكرت أنَّ الكتب التي بين أيدينا إنَّما هي آلات لفهم دلالات الكتاب والسنة، وأمَّا الطاعة والاستجابة، فإنَّما هي لله ولرسوله ﷺ، وما عدا ذلك من كلام أهل العلم، فإنَّما هو لتقريب وفهم كلام الله عز وجل وكلام رسوله ﷺ.

فبهذا يتبيّن أن المسألة نخرج بها عن طرفي الغلو والجفاء، أمّا الجفاء، ففي قول جهلة مقلّدي الفقهاء، الّذين يقولون: نأخذ بقول العالم، وإن خالف السنة؛ لأنَّه أدرى منَّا بالسنة، ولعلّ عنده معارض، لعلّ عنده مخصّص، لعلّ عنده مقيّد لم نطلع عليه، نقول: نعم، لعلّ عنده، ولكن الواجب علينا أن نأخذ ما بين أيدينا من كلام الله وكلام رسوله، وما ينفعنا من كلام النبي ﷺ؛ فإنّه لن يحجب عن الأمة، بل الحق باق في الأمة، لايجوز أن يُقال: إنّه تخلو الأمّة من معرفة ما يحتاج إليه من كلام النبي ﷺ. بين الغلو والجفاء، هؤلاء الجفاة من مثل ما وقفت عليه في بعض الكتب: أنّه قال: قال أبو حنيفة كذا، وقال.. وفي صحيح مسلم

عند فلان - سمى الصحابي -، قال رسول الله ﷺ: كذا. وساق حديثًا، ثمّ قال: (**اللَّهُ أَعْلَمُ**)، وهذا من الجفاء الذي فيه أخذ لقول أهل العلم الذي يخالف السنة، وترك السنة، ثم يقول: (**اللَّهُ أَعْلَمُ**)، يعني: الله أعلم أيهما الصواب، والله أعلم ما الحكم، فإنَّ الواجب إذا قامت السنة أن نأخذ بها، وقول العالم على احترامه، وهو مأجور فيه بأجرين إن أصاب، وبأجر واحد إن أخطأ؛ لأنَّه مجتهد، ولكن المتبعة مع استبانة الدليل لا تجوز إلّا في مواضع الدليل، أمَّا أهل الغلو، فالّذين ذهبوا إلى أنَّه يعمل بنصوص الكتاب والسنة من الجهلة، ويؤمر الناس بذلك، ويلزمون، وينكرون، ويصدعون بذلك دون تفقّه منهم، فلم يسلكوا طريقة أهل العلم في التفقّه والعلم والفهم بمعاني الكتاب والسنة، ومعلوم أن نصوص الكتاب والسنة تفهم باللسان العربي، فإذا كان اللسان العربي قويمًا سليمًا، كان للمرء أن يعمل بذلك، ويأمر به، وهذا انتهى مع نهاية القرن الثالث، الذي هو قرن تابع التابعين؛ لهذا ينصّ علماء اللغة على أنّه لا يحتجّ في اللغة بأقوال من بعد سنة مائة وخمسين هجرية، ومن ذلك الشعراء، يقولون: آخر الشعراء الّذين يحتجّ بقولهم: (إبراهيم بن هرمة) وكانت وفاته قريبًا من ذلك، لماذا لا يحتجّ بمن بعدهم؟ لأنّه فشت المولّدات، وفشى الاختلاط بالأعاجم، واحتاج الناس بعد ذلك إلى ضبط اللغة بوضعها في نحوها وصرفها ومفرداتها، كذلك إلى وضع قوانين استنباط الأحكام من النصوص، وهو المسمّى بعلم أصول الفقه، وأصلًا علم أصول الفقه من اللغة يفهمه العربي؛ لأنَّه خاص وعام، ومطلق ومقيدّ، هذا كلّه من مباحث اللغة في الأصل؛ لهذا أهل الغلوّ راموا أن يعملوا بذلك، ويأمروا الناس به، وينهوا عمَّا فهموه، دون نظر في هذا الأصل المهمّ، فإذا تفقّه المرء في الكتاب والسنة، وعلم ما يحتاجه من اللغة بما يفهم به المعاني والتراكيب، ونظر

في فهم أهل العلم في المسائل والنصوص، صار عنده ملكة يمكنه بها أن يفهم بها النصوص على وجه الصواب، فأهل الغلوّ هم الّذين طردوا هذا الباب، وجعلوا أنَّ سماع الحديث فقط كافٍ، ولهذا الأئمّة لم يأخذوا به، الإمام أحمد اختلف إلى أبي عبيد، يقرأ عليه اللغة مدّة، اختلف إلى فلان، يقرأ عليه الفقه مدّة، وهكذا الشافعي اختلف إلى مالك، وقرأ عليه مدة، وروى عنه من الأحاديث، وأخذ عنه الفقه، وكان يحفظ من اللغة ديوان الهذليين، ويقول: طلبت الأدب في عشرين سنة، وطلبت الفقه في سبع سنين، أو نحو ما قال، وبهذا صارت لهم آلات الاجتهاد التي بها يفهم معاني الكتاب والسنة، ويمكنه أن يستنبط ويجتهد.

فإذًا تفرق في هذا المقام بين عمل المرء في نفسه - الذي أوضحت فيما سلف - وما بين أمره غيره، وهذا الناس فيه بين الغالي والجافي على هذا النحو.

أيضًا من الغلاة من ترك كتب الفقه ألبتة، وقال: هذه كتب ليس فيها أحاديث، وليس فيها نفع، بل هي آراء الرجال وأقوال مطّرحة، ولا يجوز الأخذ بها، هي الرأي المجرد، وهذا صحيح من جهة، وباطل من جهة أخرى، أمَّا وجه صحته، فإنَّه إذا اقتصر عليه، وترك طالب العلم النظر في النصوص وطلب الدليل في المسائل والاهتمام بذلك، إذا تركه في طلبه للعلم، واقتصر على كلام الفقهاء، فإنَّ ذلك قصور منه لا شكّ، ومخالف لما عليه سنة أهل الحديث في العلم، وموافق لطريقة أهل الرأي، وباطل من جهة أخرى، ووجه بطلانه أنه بتركها يحصل عدم الفهم للنصوص، وعدم التصوّر للمسائل؛ لأن كتب الفقه ميزتها أنها تصوّر لك المسائل، تصوّر لك الوقائع، تفهم بها النصوص، فالّذين يقرؤون في كتب الفقه، ويحفظونها، حتى يحفظوا صورة المسألة، وقول عالم في هذه المسألة التي اتّضحت له صورتها.

ومعلوم أنّ المسائل منها ما عليه دليل من الكتاب والسنة، ومنها ما دليله قول الصحابي، ومنها ما دليله الإجماع، ومنها ما دليله القياس، ومنها ما دليله اجتهاد الإمام الذي في المذهب، فليست مسائل الفقه كلها راجعة من جهة الدليل إلى الكتاب والسنة، بل فيها مسائل أدلتها في غير ذلك.

المقصود أنَّ: فائدة كتب الفقه هي إحداث التصوّر، فمن ترك ذلك، صار عليه من النقص بقدر ما فاته من ذلك؛ لهذا كلّ أهل العلم الذين نعلمهم، ونعرفهم، ونحسبهم - والله حسيبهم، ولا نزكي على الله أحدًا - أنّهم من أهل الاتباع التام للنصوص، كلّ هؤلاء درسوا الفقه على مذهب من المذاهب، وفائدة هذه الدراسة أنها تحدث لك ملكة التصور والفهم، ومعرفة قول الإمام بدليله، أو قول المصنّف بدليله، أو قوله بتعليل، أو بإلحاقه بقاعدة، ونحو ذلك؛ حتى إذا احتجت إلى عمل في مسألة لم تستحضر فيها سنة، فأن تعمل فيها بقول عالم أولى من أن تجتهد فيها رأيك، ولست من أهل الاجتهاد.

لهذا نحتاج كثيرًا في مسائل تقع ما نتذكّر فيها دليل، ولكن نذكر فيها قول لعالم من أهل العلم، فوقت الحاجة لا تجتهد رأيك، ولست من أهل الاجتهاد في النصوص، وإنّما أن تعمل بقول عالم هذا يخلّصك من التبعة.

فإذًا المقام هنا الناس فيه بين مفرّطين ومُفْرِطين، وما بين جفاة وغلاة، وعجبًا أن تجد هذا في أهل التوحيد الذين في كتابهم هذا الباب العظيم، فالناس فيه ما بين غال وجاف، والله المستعان.

هناك عبارة أخيرة، التي هي آخر كلمة في مسائل الاجتهاد، قوله في الشرح: كما جاء في الحديث؛ يعني حديث معاوية ﷺ: «**إِذَا اجْتَهَدَ**

الْحَاكِمُ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»[1]، والحاكم يعني به: القاضي، وألحق به كل عالم لأجل أن مدار الاجتهاد واحد، ومشترك، والعلة فيهما واحدة.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص ﷺ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «عَجِبْتُ لِقَومٍ عَرَفُوا الإِسْنَادَ وَصِحَّتَهُ، يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفْيَانَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] أَتَدْرِي مَا الفِتْنَةُ؟ الفِتْنَةُ الشِّرْكُ، لَعَلَّهُ إذا رَدَّ بعض قَولِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٍ مِنَ الزَّيْغِ فَيَهْلِكَ»[1].

ش: هذا الكلام من الإمام أحمد رحمه الله رواه عنه الفضل بن زياد وأبو طالب. قال الفضل عن أحمد: نظرت في المصحف، فوجدت طاعة الرسول ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ثم جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ الآية[2].

فذكر من قوله: (الفِتْنَةُ الشِّرْكُ). إلى قوله: (فَيَهْلِكَ). ثم جعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال أبو طالب عن أحمد وقيل له: إن قومًا يدعون الحديث، ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره، فقال: أعجب لقوم سمعوا الحديث، وعرفوا الإسناد وصحته، يدعونه، ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الكفر. قال الله تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (رقم ٩٧)، وانظر: مسائل عبد الله بن أحمد بن حنبل (٣/ ١٣٥٥)، والصارم المسلول على شاتم الرسول (٢/ ١١٦).

(٢) انظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول (٢/ ١١٦).

....

ٱلْقَتْلِۚ﴾ [البقرة: ١٩١]، فيدعون الحديث عن رسول الله ﷺ، وتغلبهم أهواؤهم إلى الرأي. ذكر ذلك عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ الله.

قوله: (عَرَفُوا الإسنادَ). أي: إسناد الحديث وصحته، فإن صح إسناد الحديث، فهو صحيح عند أهل الحديث وغيرهم من العلماء.

وسفيان: هو الثوري، الإمام الزاهد العابد الثقة الفقيه(١)، وكان له أصحاب يأخذون عنه، ومذهبه مشهور، يذكره العلماء - رحمهم الله - في الكتب التي يذكر فيها مذاهب الأئمة، كالتمهيد لابن عبد البر، والاستذكار له، وكتاب الإشراف على مذاهب الأشراف لابن المنذر، والمحلى لابن حزم، والمغنى لأبي محمد بن عبد الله بن أحمد بن قدامة الحنبلي. وغير هؤلاء.

فقول الإمام أحمد رَحِمَهُ الله: (عَجِبْتُ لِقَومٍ عَرَفُوا الإسنادَ وَصِحَّتَهُ... إلخ). إنكار منه لذلك، وأنه يؤول إلى زيغ القلوب، الذي يكون به المرء كافرًا.

وقد عمت البلوى بهذا المنكر، خصوصًا ممن ينتسب إلى العلم، نصبوا الحبائل في الصد عن الأخذ بالكتاب والسنة، وصدوا عن متابعة الرسول ﷺ وتعظيم أمره ونهيه، فمن ذلك قولهم: لا يستدل بالكتاب والسنة إلا المجتهد.

---

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري، من أهل الكوفة، ولد سنة سبع وتسعين، كان من كبار أئمة المسلمين لا يختلف في إمامته وأمانته وحفظه وعلمه وزهده، توفي سنة إحدى وستين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧١)، وحلية الأولياء (٦/ ٣٥٦) وتاريخ بغداد (٩/ ١٢٥)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٩)، وطبقات الحفاظ (ص٩٥).

. . . .

والاجتهاد قد انقطع، ويقول: هذا الذي قلدته أعلم منك بالحديث وبناسخه ومنسوخه، ونحو ذلك من الأقوال التي غايتها ترك متابعة الرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، والاعتماد على قول من يجوز عليه الخطأ، وغيره من الأئمة يخالفه، ويمنع قوله بدليل، فما من إمام إلا والذي معه بعض العلم لا كله.

فالواجب على كل مكلف إذا بلغه الدليل من كتاب الله وسنة رسوله، وفهم معنى ذلك أن ينتهي إليه، ويعمل به، وإن خالفه من خالفه؛ كما قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقد تقدم حكاية الإجماع على ذلك، وبيان أن المقلد ليس من أهل العلم، وقد حكى أيضًا أبو عمر ابن عبد البر وغيره الإجماع على ذلك[١].

قلت: ولا يخالف في ذلك إلا جهال المقلدة؛ لجهلهم بالكتاب والسنة، ورغبتهم عنها، وهؤلاء وإن ظنوا أنهم قد اتبعوا الأئمة، فإنهم في الحقيقة قد خالفوهم، واتبعوا غير سبيلهم؛ كما قدمنا من قول مالك والشافعي وأحمد، ولكن في كلام أحمد رحمه الله إشارة إلى أنَّ التقليد قبل بلوغ الحجة لا يذم، وإنما ينكر على من بلغته الحجة، وخالفهم لقول إمام من الأئمة، وذلك إنما ينشأ عن الإعراض عن تدبر كتاب الله وسنة رسوله، والإقبال على كتب من تأخروا والاستغناء بها عن الوحيين،

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٧).

....

وهذا يشبه ما وقع من أهل الكتاب الذين قال الله فيهم: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]؛ كما سيأتي بيان ذلك في حديث عدي بن حاتم.

فيجب على من نصح نفسه إذا قرأ كتب العلماء، ونظر فيها، وعرف أقوالهم أن يعرضها على ما في الكتاب والسنة، فإنَّ كل مجتهد من العلماء ومن تبعه وانتسب إلى مذهبه لابد أن يذكر دليله.

والحق في المسألة واحد، والأئمة مثابون على اجتهادهم، فالمنصف يجعل النظر في كلامهم وتأمله طريقًا إلى معرفة المسائل واستحضارها ذهنًا وتمييزًا للصواب من الخطأ بالأدلة، التي يذكرها المستدلون، ويعرف بذلك من هو أسعد بالدليل من العلماء، فيتبعه. والأدلة على هذا الأصل في كتاب الله أكثر وفي السنة كذلك؛ كما أخرج أبو داود بسنده عن أناس من أصحاب معاذ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آلُو فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ، رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ»، وساق بسنده عن الحارث ابن عمر عن أناس من أصحاب معاذ بن جبل رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن. بمعناه[1].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٢، ٣٥٩٣).

. . . .

والأئمة - رحمهم الله - لم يقصروا في البيان، بل نهوا عن تقليدهم إذا استبانت السنة؛ لعلمهم أن من العلم شيئًا لم يعلموه، وقد يبلغ غيرهم، وذلك كثير؛ كما لا يخفى على من نظر في أقوال العلماء.

قال أبو حنيفة رحمه الله: (إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ، فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة رضي الله عنهم، فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن التابعين، فنحن رجال، وهم رجال)[(١)].

وقال: (إذا قلت قولًا وكتاب الله يخالفه، فاتركوا قولي لكتاب الله. قيل: إذا كان قول رسول الله ﷺ يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لخبر الرسول ﷺ. وقيل إذا كان قول الصحابة يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لقول الصحابة)[(٢)].

وقال الربيع: سمعت الشافعي رحمه الله يقول: (إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ، فخذوا سنة رسول الله ﷺ، ودعوا ما قلت).

وقال: (إذا صح الحديث بما يخالف قولي، فاضربوا بقولي الحائط).

وقال مالك: (كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ).

وتقدم له مثل ذلك، فلا عذر لمقلد بعد هذا. ولو استقصينا كلام

---

(١) أخرج البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص١١١) نحو هذا الأثر، وفيه: (إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن أصحاب النبي ﷺ نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم). وانظر: الإحكام لابن حزم (٤/ ٥٧٣)، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للقرطبي (ص١٤٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٩/ ٣١٠).

(٢) انظر: إرشاد النقاد للأمير الصنعاني (ص١٤٢)، وعقد الجيد للدهلوي (ص٢٢).

....

العلماء في هذا، لخرج عما قصدناه من الاختصار، وفيما ذكرناه كفاية لطالب الهدى.

قوله: (لَعَلَّهُ إذا رَدَّ بَعضَ قَولِهِ). أي: قول الرسول ﷺ(أَنْ يَقَعَ في قَلْبِهِ شيء مِنَ الزَّيْغِ فَيَهْلِكَ).

نبه رحمه الله أن رد قول الرسول ﷺ سبب لزيغ القلب، وذلك هو الهلاك في الدنيا والآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [الصف: ٥].

قال شيخ الإسلام رحمه الله في معنى قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، فإن كان المخالف لأمره قد حذر من الكفر والشرك، أو من العذاب الأليم، دل على أنه قد يكون مفضيًا إلى الكفر والعذاب الأليم، ومعلوم أن إفضاءه إلى العذاب الأليم هو مجرد فعل المعصية، فإفضاؤه إلى الكفر إنما هو لما يقترن به من الاستخفاف في حق الأمر؛ كما فعل إبليس لعنه الله تعالى. ا.هـ.

وقال أبو جعفر ابن جرير رحمه الله عن الضحاك: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣] قال: يطبع على قلبه، فلا يؤمن أن يظهر الكفر بلسانه، فتضرب عنقه.

قال أبو جعفر بن جرير: أدخلت عن؛ لأن معنى الكلام: فليحذر الذين يلوذون عن أمره، ويدبرون عنه معرضين[(١)].

قوله: ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ﴾ في الدنيا عذاب من الله موجع على خلافهم أمر رسول الله ﷺ.

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١٨/ ١٧٨).

الشرح:

وهذا المذكور في كلام الشارح رحمه الله هو الذي جعله الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب طريقًا في دعوته؛ لأنه رحمه الله أتى إلى أناس في هذه الديار، وهم يعكفون على كتب المذاهب، ولا يعرفون كتب الحديث ألبتة.

حتى إن صحيح البخاري يذكر في ذلك الزمان أنه يوجد عند فلان، أو يوجد عند فلان، يعني: قد لا يكون منه إلّا نسخة أو نسختين أو ثلاث، فضلًا عن غيره من كتب السنة، وقراءتها - إذا وجدت - فهي للتبرك، أو لأخذ الأوقاف التي يقف فيها الموقفون على قراءة البخاري ونحوه على الناس في المساجد تبركًا، أمّا أخذ العلم من كتب السنة، والاهتمام بكتب السنة والحديث، هذا لم يكن في نجد ألبتة، والشيخ رحمه الله لمَّا قام بدعوته وأظهرها، قال أقوالًا على حسب مقتضى الدليل بما ذكرمن كلام الأئمّة في ما ذكر هنا، فخالفه من خالفه، وكتبت له رسائل، فقال في بعض حججه: (وأكثر الإقناع والمنتهى مخالف لمذهب أحمد ونصه)[(١)]، وهما من كتب المذهب الحنبلي، التي يعتمد عليها المتأخرون، قال: وأدخل الشيخ رحمه الله كتب الحديث في نجد، وأدخل الاحتجاج بالدليل والنظر في أقوال أهل العلم، فرجح في مسائل كثيرة ما ليس في مذهب أحمد، وقبل قول المذهب في مسائل أيضًا كثيرة لموافقته للدليل، ومن المتقرّر أنَّ مذهب الإمام أحمد هو أقرب المذاهب إلى الدليل، وما يخالفون فيه مقتضى الدليل أقلّ ممّا عند غيره من المذاهب، الشيخ رحمه الله ظهر في البلاد، وهم لا يعرفون كتب الحديث، فأدخلها، ونشرها، حتى رأيت في شرح الشيخ سليمان بن عبد الله رحمه الله- الذي لم يغادر الدرعية - في شرحه على كتاب

(١) انظر: مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (٣/ ١٢).

التوحيد، رأيت أنَّه نقل عن كتب، حتى من كتب السنة والحديث، ممّا لم نقف عليه الآن فيه أكثر من ستمائة مرجع في السنة والحديث، وكان أبناء الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يدرسون كتب الحديث في الجامع في الدرعية وفي قصر الإمارة ممّا هو معروف مشهور، الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لما دعا إلى الالتزام بالسنة، وترك التعصب، وترك التقليد، الذي هو ليس عن وجه حجة، الناس عارضوه، وكان من سبب تأليفه لرسالة (آداب المشي إلى الصلاة) التي انتزعها من (الإقناع وشرحه) كان من سبب ذلك أنه قيل في حقه: إنَّه يبطل كتب المذهب الحنبلي؛ كما ذكر ذلك ابن بشر في تاريخه[1]، وكتب المذهب فيها خير كثير، فيها فقه عظيم، فصنّف الشيخ هذه الرسالة منتزعة من (الإقناع) و(المنتهى)؛ حتى لا تتم هذه المقالة؛ لأنَّه مصلح، ويريد بدعوته الإصلاح، ونبه الناس على الاهتمام بالسنة والدعوة، وترك ما فيه نوع جفاء بالنسبة لكتب أهل الفقه، حتى إنَّه اختصر (الإنصاف)، و(الشرح الكبير)، وهما من الكتب التي فيها ذكر الأقوال في المسائل، ممّا هو معروف في ذكر أقوال السلف وأقوال الأئمة المتبوعين ونحو ذلك، وكان له اهتمام كثير باختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية.

فالمقصود من ذلك أنَّ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ طبق هذا الكلام الذي سمعنا، وطبقه أبناؤه وتلامذته، وهذا هو الذي انتشر في هذه البلاد، بأنّهم إنّما يفتون بما قام عليه الدليل عند المفتي والمجتهد، فالشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في الفقه على هذه الطريقة، فليس مقلّدًا في الفقه، وإنَّما هو يأخذ في الفقه بما وافق الدليل، وكيف يقلّد فيه، وهو الذي يذكر هذا الباب العظيم من أبواب كتاب التوحيد، فهو رَحِمَهُ اللَّهُ سلفي الاعتقاد، سلفي الفقه، صحيح النظر في ذلك كله، ونشر الدعوة على الوسط بين طريقتي أهل الغلو والجفاء في اتباع الأدلة.

---

(١) انظر: عنوان المجد في تاريخ نجد (١/ ٢٠٣).

وقسم الشيخ رَحِمَهُ اللهُ طريقته في ذلك إلى قسمين:

القسم الأول: من جهة الفتوى، فعلى ما ذكرت من جهة التعليم على ما ذكرت من قراءة كتب السنة والحديث، واستنباط العلم منها، وإقراء كتب الفقه، وتصوير المسائل، والأخذ بما ترجح فيه دليل.

القسم الثاني: في الحكم والقضاء، فإنَّه لم يفتح الباب للقضاة في أن يجتهدوا على ما وافق عليه الدليل عندهم؛ لأنَّ هذا يفضي أن يكون للقاضي وللحاكم اجتهاد في مسألة، يحكم فيها بقطع رأس، والآخر لا يحكم في عين تلك المسألة، فيفضي ذلك إلى خلل كبير في المجتمع، وخلل كبير في الدولة، وعدم رضا الناس بالأحكام الشرعية، وفتن تكون بينهم، فإنَّما قال للقضاة يكون مرجعكم في ذلك كتب المذهب الحنبلي، فإنَّه يكتب إلى مرجعه في القضاء، في وقت الشيخ محمد يكتبون إلى الشيخ محمد، فيذكر لهم ما يرجحه هو في هذه المسألة، حتى تكون البلاد في مسائل القضاء لها مرجع واحد؛ لأنَّ ترك ذلك يكون فيه خلل كبير، ولمَّا فتح الملك عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ مكة، قال بعض من في مكة من أهل العلم: (لو قننت ما في الإقناع والمنتهى للقضاة، فجعلته على شكل مواد، المادة الثانية بالأحكام الموجودة في الإقناع والمنتهى)، قالوا: والسبب في ذلك أن القضاة يجتهدون، وربّما حصلت فتن بين اجتهاد أهل مكة، واجتهاد أهل الرياض، واجتهاد أهل الجنوب، واجتهاد أهل الشمال، وهذا يسبب نزاعًا، ويسبب خلافًا، وكتبت في ذلك مجلة (الأحكام الشرعية) التي طبعت لأحمد بن عبد الله القاري وآخر معه، جعلوا الفقه الحنبلي كمواد، وجعل الفقه الحنبلي كمواد، عرضه الملك عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ على المشايخ والعلماء، فرفضوه ألبتة، وقالوا: هذا يفضي إلى أن تتبع هذه الأقوال دون نظر واجتهاد، فتصير كالقوانين، وهذا باطل؛ لأنَّ الأصل أن كلامهم

للإعانة على فهم النصوص، فإذا جعلت مواد، صار القاضي يرجع إلى المادة، ويحتج بها؛ كصنيع أهل القانون وأهل التقنين، وهذا مخالف لأصل الدعوة، فرفضوا ذلك، والفرق عندهم ما بين ما في (الإقناع) و(المنتهى) متنًا ممّا هو موجود، وما بين هذا الكتاب الذي فيه التقنين أيعني: جعل المسائل على مواد -، الفرق بينهم أن ذاك يرجع فيه القاضي إلى شروحه، فينظر في الدليل، وإذا لم يقتنع بذلك، كتب إلى مرجعه في القول الآخر.

أمّا المواد، وجعلها كقوانين، هذه تكون مع الزمن ملزمة صارمة، وهذا لا يجوز أن يجعل قول أحد ملزم وصارم، ولا يقال بخلافه إلّا الرسول ﷺ - يعني: من البشر -؛ ولهذا رُفض ذلك، فدعوة الشيخ محمد رحمه الله في وقته ومن بعده أبناؤه وتلامذته وأئمّة الدعوة - رحمهم الله - نشروا الفقه أخذًا بالدليل، وترجيحًا من المفتي فيما يفتي به الناس، دون رجوع إلى المفتي الكبير، أو إلى أكبر العلماء في الإفتاء، أمّا في القضاء، فلم يمنعوا أحدًا أن يجتهد في مسائل القضاء، ولمّا كثر الاجتهاد في هذه البلاد، أو صارت بعض الأحكام قد يكون عليها ملاحظات، لما احتاجت البلاد إلى قضاة كثر، فصار من يلي القضاء ربما ليس على مستوى من العلم ما يُؤهّله أن يكون نظره صائبًا دائمًا في المسائل المعروضة عليه، لَمّا كان كذلك، شكلت محاكم (التمييز) أو محكمة (التمييز) في الرياض، ومحكمة (التميز) في المنطقة الغربية، شكلت محاكم (التميز) ووظيفتها أن تميّز الأحكام التي يصدرها القضاة: هل هي موافقة أم مخالفة؟ لأنَّ القاضي في أول أمره يحكم بما يراه في الكتاب من كتب الفقه، أو قد يجتهد، فيحكم بما وافق عليه الدليل في اجتهاده، ولا ينظر إلى المصلحة العظمى في ألّا تتفاوت الأحكام في البلاد، فيكون قاضي يحكم بشيء في

مسائل عظيمة، في القتل، مثل انتزاع حقوق، ونحو ذلك، وآخر يفتي أو يحكم بخلاف ذلك.

فشكّلت محاكم (التمييز)؛ لأجل الفصل في قضايا القضاة التي يعترض عليها أحد الخصمين، وهذا كلّه في تأسيس هذه المسألة العظيمة، ولا أكاد أعرف أنه نظمت مسائل القضاء على وفق الدليل في مسائل القضاء والإفتاء على وفق الدليل، وعلى وفق طريقة أهل السنة والحديث بعد القرون الثلاثة - يعني: بعد الثلاثمائة، بعد شيوع كتب المذاهب والمتون - كما جُعلت في دعوة الشيخ محمد ﷺ فإنّها ضُبطت ضبطًا شرعيًّا سليمًا، ونقول: هذا بعد معرفة ونظر وتأمّل، وهذا هو الّذي أصلح هذه البلاد في هذه المسائل، وفيه توسط، والحمد لله.

وهذه الأمة في عقيدتها واتّباعها وسط بين الغالي والجافي، رحم الله إمام هذه الدعوة، ورحم أبناءه وتلاميذه، رحم من آواه ونصره، وأيّد هذا الدين، رحم كلّ من جاهد في سبيل تقرير هذه العقيدة، وإتمام إلزام الناس بطاعة الله عز وجل وطاعة رسوله، وأجزل لهم الثواب، ووفّق من عقبهم خيرًا في العلم أو في الإمامة، ورزقهم الهدى والسداد، وجعلهم من المتّبعين للكتاب والسنة قولًا وعملًا واعتقادًا، وأعاذنا وإيّاكم وإيّاهم من الفتنة في الدين، ومن الفتنة في الدنيا.

فهذا الحديث أو هذا الخبر عن الإمام أحمد رحمه الله يفيد التّغليظ الشديد فيمن ترك الدليل من الكتاب أو من السنة إلى قول أحد، بعد وضوح دلالته، وضعف دلالة صاحب الرأي، والنبي ﷺ أمره ونهيه كأمر الله ونهيه من جهة الطاعة والسنة كما ذكرنا، وهي من الله عز وجل.

فقول الإمام أحمد: (عَجِبْتُ لِقَوْمٍ عَرَفُوا الإِسْنَادَ وَصِحَّتَهُ يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفْيَان، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ

يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أَتَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ الْفِتْنَةُ: الشِّرْكُ، لَعَلَّهُ إِذَا رُدَّ بَعْضُ قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ فَيَهْلَكَ)، والآية فيها أنّ من ترك أمر النبي ﷺ - وأولى منه أمر الله عَزَّوَجَلَّ - من ترك ذلك بعد العلم به وظهور الصحبة فيه على المسألة، أنَّه متوعّد بالعذاب الأليم، أو بالعقوبة في قلبه، بأن ينقلب مشركًا، وهذا يدلّ على أنَّ - مثل ما ذكر في الشرح شيخ الإسلام - المخالف لأمر النبي ﷺ قد يقع في الكفر؛ عقوبة على مخالفته، وذلك إذا كانت مخالفته من جهة تركه للأمر رغبة عنه، أمَّا إذا خالفه مع العلم بأنَّه عاصي، فهذا له حكم أمثاله من أهل الوعيد.

فإذًا قوله هنا: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ المخالفة مترتّب عليها وقوع الشرك، وقوع الفتنة، أو وقوع العذاب الأليم، أو المترتّب عليها الوعيد بهذا أو ذاك، هذه فيها نوع إجمال، والسنة تفسّر بعضها بعضًا، كذلك السنة تفسّر بمجمل الكتاب، والكتاب أيضًا يفسّر مجمل السنة، ولهذا نقول: إنّ قوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ هي كما استدلّ بها الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكن ينضبط هذا من جهة الكفر والشرك، أو من جهة التوعّد بالعذاب بما جاء ضبطه به في الأدلّة الأخرى؛ لأنّ هذا فيه نوع إجمال، الذي هو المخالفة؛ ولهذا ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: إنَّ في قوله: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ هي بمعنى يلوذون عن أمره، يعني: خالفه، تركه، ولاذ عنه، وفرّ عنه، وهذا يفهم منه أنّه قصد ذلك بعد العلم به، ورغب عنه إلى غيره، وهذا الأصل الّذي قاله ابن جرير ظاهر؛ لأنَّ تعدية المخالفة بحرف (عن) يدلّ على أنّه ضمن الفعل، يخالفون معنى اللّياذ والفرار؛ لأنَّ المخالفة تتعدّى بنفسها.

يقول: خالف فلانٌ أمر النبي ﷺ، ما تقول: خالف عنه، ولكن هنا لمّا عداها بعن، فإمَّا أنّه ضمن هذا الفعل معنى فعل آخر يناسب التعدية بعن،

وهو يلوذ أو يفرّ؛ لأنَّك تقول: فرَّ عن هذا الشيء، ولاذ عن هذا الشيء، ومجيء (عن) هنا أفاد أنَّه فرّ مع العلم بذلك؛ لأنَّه قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾، فأمره قد وضح لهم، وبأن رغبوا في آرائهم، ويدلّ على ذلك الآية التي قبلها؛ حيث قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ﴾ [النور: ٦٢] إلى آخر الآية، فدلّ على أنّ هؤلاء الّذين خالفوا، وذهبوا من غير استئذان، أنّهم علموا بالأمر، وتعمّدوا خلافه؛ لأجل رأي رأوه، ظنّوا أنَّ غيره أحسن من أمر النبي ﷺ، أو أنّه مثله، أو أنَّه يسوغ لهم هذه المخالفة وهذا الوعيد؛ مثل ما في قوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ يعني: فليحذر أولئك إصابة الفتنة لهم، والفتنة تفسّر في القرآن بالشرك؛ وذلك لقوله: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، أو ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] يعني: الشرك أشدّ من القتل، والشرك أكبر من القتل، وإن كان اللفظ هنا عامًا - أعني قوله: ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ - لأنّه يمكن أو يصلح أن يكون لأي فتنة، يعني: أن تكون فتنة من الفتن - أعني بالعموم هنا: عموم مطلق -؛ لأنّ الفتنة هنا نكرة في سياق الإثبات، فتفيد الإطلاق، يعني: أي فتنة من الفتن، يمكن تصيبه فتنة المال، فتنة عدم رؤية المعروف معروفًا والمنكر منكرًا، أن تصيبه فتنة الشرك، وتفسير الإمام أحمد لها هنا بقوله: (الْفِتْنَةُ الشِّرْكُ)؛ هذا لأجل أنّها وردت في القرآن بمعنى الشرك، ثمّ لأنّها أبلغ وأعظم في النهي؛ لأنَّ الشرك هو أشدّ ما يخشى منه.

قال: ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وهذا فيه الوعيد لمن خالف فيه أمر النبي ﷺ، ولهذا كان أصحاب الإمام أحمد قد تقاسموا مسائل العلماء، فكان منهم من يسأله عن مسائل سفيان، وكان منهم من يسأله عن مسائل مالك، وكان منهم من يسأله عن مسائل أبي حنيفة، وكان منهم من يسأله عن مسائل الليث، . . . إلى آخره.

فأصحاب الإمام أحمد منهم من تخصّص في بعض آراء أهل العلم، أو بعض أقوالهم، فتنوّعت المسائل عن الإمام أحمد لأجل هذا، فمنهم من سأله، وهذه المسائل ما استوعب فيها أحكام الأبواب جميعًا - يعني: مسائل الأبواب جميعًا -، وإنّما سأله عن آراء سفيان، وآخر سأله عن آراء أبي حنيفة، وآخر سأله عن آراء فلان، وتنوّعت المسائل لأجل ذلك؛ كما نصّ على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، مع تسمية كلّ صاحب للإمام أحمد، وتسمية من اختصّ به من أهل العلم في السؤالات.

المقصود من هذا: أن طلب الدليل، وطلب أمر النبي ﷺ والرغبة في ذلك هو الواجب على المسلم، الواجب أن يحرص على طاعة الله وطاعة رسوله، وطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ لا تكون إلّا بامتثال الأمر واجتناب النهي، وامتثال الأمر واجتناب النهي فرع عن العلم بذلك، فنتج أنَّ العلم بما أنزل الله على رسوله من الكتاب والسنة لا بدّ منه، وهو فرض.

وقوله: (لَعَلَّهُ إِذَا رُدَّ بَعْض قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ، فَيَهْلَكَ) هذا الترجي قوله: (لَعَلَّهُ) يعني: ترجي فيه تخويف؛ وذلك لأنَّ من العقوبات التي يعاقب الله عَزَّوَجَلَّ بها العباد أن يعاقبهم في قلوبهم، نسأل الله العافية.

وهذه هي أعظم العقوبات أن يعاقب المرء في قلبه، فإذا عوقب في قلبه، لم يعرف الحقّ من الباطل، فاشتبه عليه هذا وهذا، خالط الباطل، وترك الحقّ لأجل هذا الاشتباه؛ ولهذا النور والبصيرة يؤتيها الله عَزَّوَجَلَّ من جاهد نفسه في طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾

ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [النساء: ٦٦-٧٠] استدلّ شيخ الإسلام وغيره في هذه الآية على أن من فعل من عمل بما علم أنّه يثبت له في صدره العلم؛ لأنَّ الله عز وجل قال: ، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ فهذا يشمل تثبيت القلب في البصيرة، وأيضًا تثبيت المعلومات، كذلك لو قال عز وجل : ﴿فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٢١] يعني: لو صدقوا الله في فعل ما أمر، واجتناب ما نهى لكان خيرًا لهم، ومن الخير أن يثبت العلم، ويُفقّه المرء فيما لم يعلم، ولهذا أثر عن السلف أنَّهم قالوا: **(من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم)**. أي: يُيسر له الفقه في أشياء لم يعلمها في مدّة وجيزة، إذا جاهد نفسه في طاعة الله وطاعة رسوله، وكان عنده استعداد من جهة الطبيعة أن يفهم، وأن يستقرّ في ذهنه العلم. الإمام أحمد رحمه الله كان شديد الإنكار أن يكتب عنه، كذلك الشافعيّ، وكذلك مالك، إلّا بما سُئلوا عنه، وأمّا كتابة كلّ كلامهم وكل أقوالهم، قد حذّروا من ذلك، وقالوا: ربّما يقول المرء يومًا قولًا، ثم يرجع عنه. اتّبعوا الدليل؛ وذلك لأنَّهم كانوا على قرب أثارة من عصر النبوّة، وعندهم الآلات فهم العلم متيسّرة.

وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِم ﷺ: «أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرأُهَذِه الْآيَةَ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] **فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ قَالَ: أَلَيْسَ يُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحِلُّونَهُ، وَيُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ؟ قَالَ: بَلَى قَالَ: فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ والتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ**(١).

ش: هذا الحديث قد روي من طرق، فرواه ابن سعد وعبد بن حميد وابن المنذر وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني، وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي.

قوله: (وَعَنْ عَدِيِّ بنِ حَاتِم). أي: الطائي المشهور. وحاتم هو ابن عبد الله بن سعد بن الحشرج - بفتح الحاء - المشهور بالسخاء والكرم. قدم عدي على النبي ﷺ في شعبان سنة تسع من الهجرة. فأسلم وعاش مائة وعشرين سنة.

وفي الحديث دليل على أن طاعة الأحبار والرهبان في معصية الله عبادة لهم من دون الله، ومن الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله؛ لقوله تعالى في آخر الآية: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]**، ونظير ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ وَإِنْ**

---

(١) أخرجه الترمذي بنحو هذا اللفظ (٣٠٩٥)، وابن أبي حاتم (٦/ ١٧٨٤)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٩٢)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٩٨).

. . . .

أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وهذا قد وقع فيه كثير من الناس مع من قلدوهم؛ لعدم اعتبارهم الدليل إذا خالف المقلد، وهو من هذا الشرك. ومنهم من يغلو في ذلك، ويعتقد أن الأخذ بالدليل والحالة هذه يكره، أو يحرم، فعظمت الفتنة. ويقول: هم أعلم منا بالأدلة، ولا يأخذ بالدليل إلا المجتهد، وربما تفوهوا بذم من يعمل بالدليل، ولا ريب أن هذا من غربة الإسلام؛ كما قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ في المسائل، فتغيرت الأحوال، وآلت إلى هذه الغاية، فصارت عند الأكثر عبادة الرهبان هي أفضل الأعمال، ويسمونها ولاية، وعبادة الأحبار هي العلم والفقه. ثم تغيرت الحال إلى أن عبد من ليس من الصالحين، وعبد بالمعنى الثاني من هو من الجاهلين.

وأما طاعة الأمراء ومتابعتهم فيما يخالف ما شرعه الله ورسوله، فقد عمت بها البلوى قديمًا وحديثًا في أكثر الولاة بعد الخلفاء الراشدين، وهلم جرا. وقد قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

وعن زياد بن حدير قال: قال لي عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وَعَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «هَلْ تَعْرِفُ مَا يَهْدِمُ الإِسْلاَمَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لاَ. قَالَ: يَهْدِمُهُ زَلَّةُ الْعَالِمِ، وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْكِتَابِ، وَحُكْمُ الأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ». رواه الدارمي أيضًا[1].

جعلنا الله وإياكم من الذين يهدون بالحق، وبه يعدلون.

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (٢١٤).

الشرح:

هذا حديث عديّ بن حاتم رضي الله عنه **أنَّه دخل على رسول الله ﷺ، وكان في عنقه صليب**، فلمّا رآه النبي ﷺ - يعني: أول ما أسلم - قال: **«أَلْقِ عَنْكَ هَذَا الْوَثَنَ»**، وتلا النبي ﷺ على عديّ رضي الله عنه هذه الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ فقال عديّ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ»، ففهم عديّ من الآية أنّ العبادة هي أن يتوجّهوا إلى هؤلاء الأحبار والرهبان بأنواع الشعائر بالصلاة بالزكاة بالصيام، وأنواع العبادات المعروفة، فبيّن النبي ﷺ أنَّ أصل العبادة هو الطاعة، وقد صرفتم إليهم الطاعة، فقال ﷺ: «أَلَمْ يُحِلُّوا لَكُمْ مَا حَرَّمَ اللهُ فَأَحْلَلْتُمُوهُ!» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «أَلَمْ يُحَرِّمُوا عَلَيْكُمْ مَا أَحَلَّ اللهُ فَحَرَّمْتُمُوهُ؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ».

قوله ﷺ: **«أَلَمْ يُحِلُّوا لَكُمْ مَا حَرَّمَ اللهُ»**، (مَا) هنا بمعنى الّذي، ومقتضى الأسماء الموصولة أنّها تعمّ، يعني: ألم يحلّوا لكم الّذي حرّم الله، وعمومها قد يكون على أصله، يعني: أنَّه يشمل جميع الأفراد، فكلّ ما أحلّ الله حرّموه، وقد يكون العموم يراد به الخصوص، وهو أنّهم حرموا عليهم بعض ما أحلّ الله، وكذلك قوله: **«أَلَمْ يُحَرِّمُوا عَلَيْكُمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ»**. قَالَ: **«أَلَمْ يُحِلُّوا لَكُمْ مَا حَرَّمَ اللهُ فَأَحْلَلْتُمُوهُ!»**. قَالَ: بَلَى، قَالَ: **«فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»** الجملة الثانية مثل الأولى؛ لأن تحليل الحرام مثل تحريم الحلال، ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله في شرحه لهذا الحديث قال: (فدلّ هذا الحديث على أن تبديل الدين كفر وشرك أكبر)، والذي يطيع المبدل للدين على مرتبتين:

المرتبة الأولى: أن يطيعه عالمًا أن شرع الله في خلافه، يعلم أنّ حكم

الله هو كذا، يطيع ذاك في تحليل الحرام، في تغيير الحكم، فيعتقد أن ما أحله العالم هو الحلال، وأنّ ما حرّم الله ليس بحرام، وأن ما أحل الله ليس بحلال، فيكون غير وبدّل في أصل الدين، فيكون الله عزوجل أحلّ الخبز، فيحرّمه العالم، فيعتقد حرمة الخبز، حرمة أكله، والله أباحه، وهذا العالم حرّمه، فأطاع العالم معتقدًا أن هذا الّذي قاله هو الحقّ، هو الصواب، فاعتقد أنَّ هذا الذي أحلّه الله حرام، هذا تبديل للدين في هذه المسألة، وحقيقته أنَّه ردّ حكم الله، ولم يطع الله، وأطاع غيره في خصوص المسألة هذه، واعتقد أنّ حكم غير الله هو الصواب، واعتقد أن حكم الله عزوجل غلط؛ لأنّه قال فيه: «**أَلَمْ يُحَرِّمُوا عَلَيْكُمْ الْحَلاَلَ فَحَرَّمْتُمُوهُ**» حرموا عليهم الحلال، فحرموه اعتقادًا منهم أنّه حرام.

هذه الصورة الأولى التي فيها تبديل الدين، تبديل الدين من أصله باعتقاد أنّ الدين المبدّل هو الحقّ، وأنّه جائز.

الحالة الثانية: التي ذكرها شيخ الإسلام أن يطيعهم في تبديل الدين، ولكنه لا يعتقد تصويبه، وهذا له حكم أمثاله من أهل المعاصي، فشيخ الإسلام رحمه الله قسّم الّذين يطيعون في التحليل والتحريم، قسّمهم إلى قسمين:

القسم الأول: من أطاعهم في تبديل الدين باعتقاد، وتبديل الدين يعني أنَّ هذا الشيء المعين حلال، فأطاعهم في أنّه حرام، يعني: أصبح في الدين حرامًا، والدين المقصود منه الطاعة والشرع، يعني: في تشريع الله أنّه حلال، فقالوا: هو حرام، فأطاعهم في أنّ هذا الحكم في التشريع حرام، فالتزمه، التزمه يعني قال: أنا لست مخاطبًا بالحكم بأنّه حلال، بل الآن أنا مخاطب بالحكم بأنّه حرام، وهذا الّذي يلزمني الآن، أمّا الحكم بأنّه حلال، فهذا لا يلزمني.

القسم الثاني: أن يطيعهم، فيحلّ الحرام، ويحرم الحلال شهوة وطاعة لهم، فهذا له حكم أمثاله من أهل المعاصي، يعني: يطيع ويعتقد أنّ الحلال هو ما أحلّ الله، وأنّ الحرام هو ما حرّم الله، هذا اعتقاده في باطنه، ولكنه أطاعهم ظاهرًا، هذا في حال الأحبار، وكذلك في حال الرهبان، وكذلك في حال الأمراء.

فإذًا طاعة العلماء والأمراء التي بنى عليها الشيخ رَحِمَهُ اللهُ هذا الباب في قوله: (**بَابُ مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ والأُمَرَاءَ في تَحْرِيم مَا أَحَلَّ اللهُ أو تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ**)، يعني: أطاعهم في تبديل الدين، فجعل غير دين الله هو الملتزم، هو الذي يعتقد أنَّه الصواب، أو أنَّه الملتزم، مثل ما يعتقد اليوم الطوائف من أهل الجاهلية، يعتقدون أنَّ حكم القوانين هو أفضل من حكم الله، وأنَّه الصواب، وأنَّ أحكام الله عَزَّوَجَلَّ في الكتاب والسنة، ليست بصواب، ولا تناسب هذا الزمن، فمن أطاعهم في ذلك معتقدًا هذا الكلام، فهو كافر مشرك، اتّخذهم أربابًا من دون الله، واتّخذهم آلهة؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] يعني: أطعتموهم في جعل الحلال محرمًا معتقدين حرمته، أو أطعتموهم في جعل المحرّم حلالًا، معتقدين حلّه، فهؤلاء مشركون الشرك الأكبر، ويخرجون بذلك عن الملة؛ لأنّهم اتّخذوا أربابًا من دون الله، أمّا لو أطاع ظاهرًا، وباطنه يعتقد أنّه الصواب، أنَّ الصواب في حكم الله، ولكنه في الظاهر أطاع، هذا له حكم أمثاله من أهل الشهوات، مثل: الزاني الذي يزني، فهو حين يزني قدّم شهوته على أمر الله عَزَّوَجَلَّ ، لكن إذا كان في قرارة نفسه مخالفًا لأمر الله، وأنّ الزنى حرام حين فعله، لكنه أقدم على ذلك لشهوة، فإنّه لم يستحلّه، بل فعله عن شهوة، فهذا عاصي، كذلك من شرب الخمر وهو يعتقد حرمته، هذا كذلك من أطاع، وهو يعتقد أنه عاص في هذه الطاعة، هذا أيضًا له حكم أمثاله من أهل المعصية.

إذًا فصارت المعصية على كلام شيخ الإسلام منقسمة إلى قسمين، وهذا النصّ الذي جاء في الحديث وفي تبويب الشيخ هذا يراد به من أطاع في تحريم الحلال، أو في تحليل الحرام معتقدًا أنّ الحرام صار حلالًا، وأنّ الحلال صار حرامًا، إذا اعتقد ذلك، فقد كفر بالله، واتّخذ ذلك ربًّا من دون الله؛ لأنّ أصل العبودية الطاعة، فإذا كان التحليل والتحريم يطاع فيه غير الله عز وجل، معناه أنّه جُعل الحكم لغير الله، والله عز وجل يقول: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وفي كلام سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله في أول رسالته (تحكيم القوانين) ما نصه[1]: (**إن من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين، منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين للحكم به بين العالمين، وللرد إليه عند تنازع المتنازعين، معاندة ومناقضة، لقول الله** عز وجل : ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]). ورسالته هذه بسَط فيها القول، وهي رسالة دقيقة مهمّة في هذا الباب.

فجعل هذه الطاعة في تحكيم القانون جعلها كفرًا أكبر؛ لأنّه من نزل القانون منزلة الشرع معتقدًا أنّ الحكم به مثل الحكم بالشرع، أو لا بأس فيما فيه شيء، أو نحى الشرع تمامًا عن الحكم، وبدّل الدين، وأتى بشريعة أخرى، فإنّ هذا كفر أكبر مخرج من الملّة؛ ولأنّه اتّخذ ربًّا، اتّخذ إلهًا من دون الله عز وجل، أمّا لو فعل ذلك، وهو يقول: إنّي عاصي، أطاعهم في الحكم، أو أطاع في مثل هذه الأمور في تحليل الحرام وتحريم الحلال، وهو يقول: أنا عاصي، أنا أعرف أنّ الحكم لله، لكن طاعتهم ظاهرة، فهذا عاص مرتكب الكبيرة، وكافر الكفر الأصغر، الّذي هو أعظم من الزنى وشرب الخمر والسرقة، نسأل الله العافية والسلامة.

---

(١) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ رحمه الله (١٢/ ٢٨٤، رقم ٤٠٦٥).

وعلى هذا ينبني الكلام في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، فإذًا قوله هنا في الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا﴾ [التوبة: ٣١]؛ لأنَّ الربّ هو المطاع، وإذا جعلوا الأحبار والرهبان هم المطاعين يأمرونهم بالشيء، فيطيعونه، فإنّ ذلك اتّخاذ لهم أربابًا من دون الله عَزَّوَجَلَّ ؛ لأنَّ الطاعة لله عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، فمن أطاع الطاعة هذه في تحليل الحرام وتحريم الحلال، واعتقد صحة الدين الجديد أيعني: الطاعة الجديدة -، فإنَّه بذلك خارج من الإسلام إن كان مسلمًا، وكافر بالله عَزَّوَجَلَّ ، نسأل الله السلامة والعافية، وهذا سبب، يعني: إيراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب أنّه في عصره كان مشايخ البادية يحكمون بين الناس بما يسمّونه (السلوم) و(حكايات الآباء والأجداد) يعني: قوانين يضعها مشايخ البدو، إذا تخاصم الناس رجعوا إليهم، فحكموا بينهم بهذه الأعراف - أعراف البدو -، و(السلوم) - سلوم أهل البادية -، والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان ينصّ على أنَّ أولئك إذا بلغوا الشرع، وأصرّوا على الحكم بغير الشرع بعد علمهم به، فإنّهم كفار؛ لأنَّهم لم يحكموا بما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ بعد البيان لهم، ورغبوا عن ذلك طاعة لأمرائهم ولمشايخهم.

إذًا فالمسألة تحتاج إلى ضبط في ما بين جهة الأحبار والرهبان والأمراء والمشايخ، يعني: مشايخ البادية والرؤساء، وما بين جهة المطيع، فهؤلاء مطاعون، وأولئك مطيعون، فحال المطيع على التفصيل، وحال المطاع أنَّه كافر إذا أحلّ وحرّم، وهو كافر بالله عَزَّوَجَلَّ ، والذي يُشرع القانون مناقضة لحكم الله هذا كافر بالله عَزَّوَجَلَّ ، إذا كان يعلم حكم الله، ويشرع قانونًا مخالفًا لحكم الله، فهذا المشرع له كافر بالله عَزَّوَجَلَّ ، فإذا كان مثلًا شيخ بادية أو رئيس قوم أو أمير أو ملك أو رئيس دولة، أو نحو ذلك، يأمر ويقول: شرّعوا القانون الفلاني، شرعوه بمخالفة، وهو يعلم أنَّ حكم الله

في المسألة كذا، يقول: شرّعوا القانون الّذي فيه أنّ الزنا لا يُعاقب عليه إلّا إذا كان عن غصب، أمّا إذا كان عن تراض، فتؤمر المحاكم بأنّها لا تنظر في ذلك، أو تؤمر المحاكم أن تحكم بالقانون الفرنسي ونحو ذلك في مثل هذه المسائل، هذا كفر، كفر بالله من جهة المشرّع، أمّا من جهة الطائع، ففيه التفصيل الذي ذكر، في أنّه إذا أحل معتقدًا إذا أحلّ له الحرام، فأطاع معتقدًا أنّه حلال، فهذا يكفر، وأمّا إذا أطاع، وهو يقول: إني عاصي، والصواب في حكم الله. فهذا ليس بكافر، ففرق ما بين المشرع وما بين المتلقّي، المشرّع هذا مناقض، مناقض لأصل الكلام، لأصل الدين؛ لهذا قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في رسالة (تحكيم القوانين): (**إنّ من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين.. إلى آخره**).

فتنزيل القانون منزلة الشرع هذا كفر أكبر، والمنزل له أيعني: المشرّع له - المشرع الذي يشرع هذا القانون، ويأمر به، فهذا كافر الكفر الأكبر بالله عَزَّ وَجَلَّ ؛ ولهذا قال في آخر رسالته قال: (**فهذه المحاكم القانونية اليوم الناس إليها أسراب إثر أسراب، يحكم فيها الحاكمون بما يخالف السنة والكتاب، ولهم إمدادهم وتدوينهم مثل ما في المحاكم التي تحكم بحكم السنة والكتاب، قال: فأيّ مناقضة للشهادة بأن محمدًا رسول الله فوق هذه المناقضة**)؛ لأنَّ هذا تشريع، التشريع هذا هام، هو ما يمكن يقبل من أحد أن يكون يشرع، ولا يكون كافرًا، المشرّع الذي شرعه، وألزم الناس به، هذا لا يكون إلّا كافرًا، وإذا تقرّر هذا، فثم مسألة متصلة بذلك، وهو أنَّ موافقة القانون في الحكم ليست كفرًا؛ لأنَّ من القوانين ما يكون فيه مواد توافق الشرع، فليس كلّ حكم بنظام أو قانون كفرًا، بل إذا كان القانون أو النظام مناقضًا للشرع، فإنّ هذا فيه الكلام السابق، وأمّا إذا كان يوافق

الشرع، فليس مدار الكلام السابق على تسميته قانونًا أو تسميته نظامًا، بل على الإلزام بما يخالف كلام الله عزوجل وكلام رسوله ﷺ، وما يخالف حكم الله وحكم رسوله ﷺ، وفي هذه البلاد ثم أنظمة موجودة وقوانين أيضًا موجودة في بعض القطاعات معروفة، ودخولها في هذه البلاد له سبب، ويعلم ذلك أهل العلم والمتصلون بالعلماء، وهو أنّه لمّا توسعت الدولة، وكثرت القضايا المختلفة، وصارت القضية إذا عُرضت على القاضي، وكانت قضيّة مستجدّة، إمّا في مشاكل تجارية بأوضاع جديدة، أو في مشاكل الشركات لمّا جاءت (أرامكو) أو في نحو ذلك، لمّا عرضت على بعض المشايخ، صارت القضايا تطول، فعُرض عليهم أن ينظروا في أنظمة أو قوانين موجودة سابقًا، إمّا من القانون الأمريكي أو الفرنسي أو البريطاني، ويُنظر فيها، فما وافق منها الشرع، قبل، وما خالف منها الشرع، ردّ، فالمشايخ في وقت الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله أذنوا بذلك الشرط أن يشارك، على أن تعرض تلك المواد والأنظمة على مجموعة من القضاة لينظروا فيها، والقضاة مشاربهم مختلفة، فكان أول الأمر أنّ المواد يُنظر فيها من جهة المذهب الحنبلي، ثم رُؤي أن في ذلك حذفًا لأكثر تلك المواد، وبعد ذلك نظر فيها من جهة المذاهب الأربعة، فزادت المواد، يعني: ما كانت المادة فيه - التي هي من نظام أو من قانون - موافقة لأحد المذاهب الأربعة، أُقرّت، ثم توسّع فيه، حتى إذا كان القول في المادة موافقًا لقول أحد علماء الإسلام، فإنّه يقبل، وغيره يُردّ، وهذا هو الّذي مشى في وقت الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله، وبعد ذلك توسع الناس في هذا، وزادوا موادًا بناءً على اجتهاد الناظر لهذا النظام، لهذا هذه المسألة ينبغي أن تكون واضحة؛ لأنّ من الناس من يجعل الأنظمة الموجودة هنا مثل القوانين الموجودة في البلاد التي تحكم بالقوانين الوضعية، والمسألة

مختلفة، نعم، الواجب في هذه البلاد أن يتقي الله عز وجل من ولي هذه الأمور، وأن يجعل الحكم بما يوافق نصوص الكتاب والسنة، وأن تعرض هذه الأنظمة والقوانين على المحقّقين من أهل العلم، حتّى يقرّوا ما وافق الدليل، نعم، ما وافق أحد المذاهب أو قول أحد من أهل العلم لا يخرج المسألة أو القول عن كونه قولًا من أقوال المنتسبين للشريعة، أو من أقوال علماء الإسلام، لكن هذا ربّما رجع إلى ابتغاء الرخص، والأخذ من كلّ مذهب يوافق الموجود، وهذا ليس مسلّمًا به، بل هو باطل، والواجب أن تردّ تلك إلى حكم الكتاب والسنة عن طريق أهل العلم، الفقهاء بالكتاب والسنة، الذين يعلمون حدود ما أنزل الله على رسوله، وإذا قام الأمر على ذلك، فإنّ المقام يظهر فيه الفرق بين أن تجعل الأنظمة لم ينظر فيها أصلًا إلى موافقة أقوال العلماء في الشريعة.

ولهذا تجد أن الذين يتكلّمون في مسألة الأنظمة والقوانين، تجد كلام العلماء الراسخين فيها، الذين يعون هذا الترتيب الذي ذكرته، غير كلام الشباب أو الصغار الذين ما وعوا تاريخها، وكيف دخلت هذه الأنظمة؟ وكيف بدأت؟ والذي ينظر في فتاوى العلماء في ذلك الوقت - فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله- يجد ما ذكرته جليًّا في أنه تعرض عليه مواد كثيرة، فيبطل مواد، ويصحّح مواد، فليس الشّأن في التحريم كونه قانونًا، أو كونه نظامًا، وإنّما الشّأن أن يكون ثمّ فيه مواد مخالفة لحكم الله وحكم رسوله ﷺ، فتنبّه في هذه المسألة الخطيرة المهمّة لقول أهل العلم الراسخين؛ لأنّهم هم الذين أدركوا التاريخ - تاريخ دخول هذه الأشياء، وكيف جاءت، وكيف شكّلت اللجان؟ -، ولهذا تجد اليوم أن المحاكم التي تعقد مثل هذه الأمور مثل: (المحكمة التجارية) و(محكمة فضّ المنازعات) - أظنّه التجارية -، ومحاكم من جنس هذا تجد أن فيها من

قضاة المحكمة الشرعية، فإذا جاءت المواد هذه يأتي القاضي، يعني: إذا كانت المسألة ينظر فيها من جهة المواد، يأتي القاضي، وتكون مهمّته الآن في المحكمة أن ينظر إلى هذه، هل هذه المادة موافقة للشرع أم مضادة للشرع؟ فينظرون فيها من جهة النظام الموضوع، نظام (المحكمة التجارية) أو كذا، ثم القاضي ينظر: هل هذه المادة موافقة للشرع أو غير موافقة، وهذا ترتيب مرّ عليه زمن طويل من تأسيس المحاكم القضائية في هذه البلاد من وقت الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله، وأسسّت على هذا، نعم، دخل نقص كبير في هذا، وتساهل الناس في ذلك، وسبب التساهل ضعف المشتركين من القضاة في مثل هذه الأمور، وليس من خلل أصل الوضع، ولكن من جهة ضعف المشارك، قد يكون القاضي المشارك ليس عنده من العلم ما يرفض هذه المادة، وقد يكون ليس عنده من الجرأة ما يرفض هذه المادة، يقوم في نفسه أنّ هذه قد تكون صحيحة، وقد لا تكون صحيحة، فيمشي المسألة دون تعب ونظر، فرجعت المسألة إلى ذنوب العباد، وليست إلى هدم أصل الدين والتكفير بهذه المسائل.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النُّورِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ بَرَاءَةٍ.

الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى الْعِبَادَةِ الَّتِي أَنْكَرَهَا عَدِيٌّ.

الرَّابِعَةُ: تَمْثِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَتَمْثِيلُ أَحْمَدَ بِسُفْيَانَ.

الْخَامِسَةُ: تَغَيُّرُ الْأَحْوَالِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، حَتَّى صَارَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ عِبَادَةُ الرُّهْبَانِ هِيَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، وَتُسَمَّى الْوِلَايَةَ، وَعِبَادَةُ الْأَحْبَارِ هِيَ الْعِلْمُ وَالْفِقْهُ ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الْحَالُ إِلَى أَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لَيْسَ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَعُبِدَ بِالْمَعْنَى الثَّانِي مَنْ هُوَ مِنَ الْجَاهِلِينَ.

تم بحمد الله الجزء الثاني، ويليه الجزء الثالث:

ويبدأ بـ (٣٨ - بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [النساء: ٦٠]

فهرس الموضوعات

الموضوع | **الصفحة**

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)



شرح
فتح المجيد
لشرح كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب التميمي
أجزل الله له المثوبة والمغفرة

تأليف
الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب
أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية
عادل بن محمد مرسي رفاعي
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

الجزء الثالث

مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)

شرح

فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

تأليف

الشيخ عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

الجزء الثالث

مكتبة دار الحجاز

للنشر والتوزيع



عنوان المصنف: شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد

تحقيق: **عادل محمد مرسي رفاعي**

رقم الإيداع: ١١١٤٢ / ٢٠١٢

الترقيم الدولي: ٩ - ١٩ - ٥٢٣٢ - ٩٧٧ - ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ



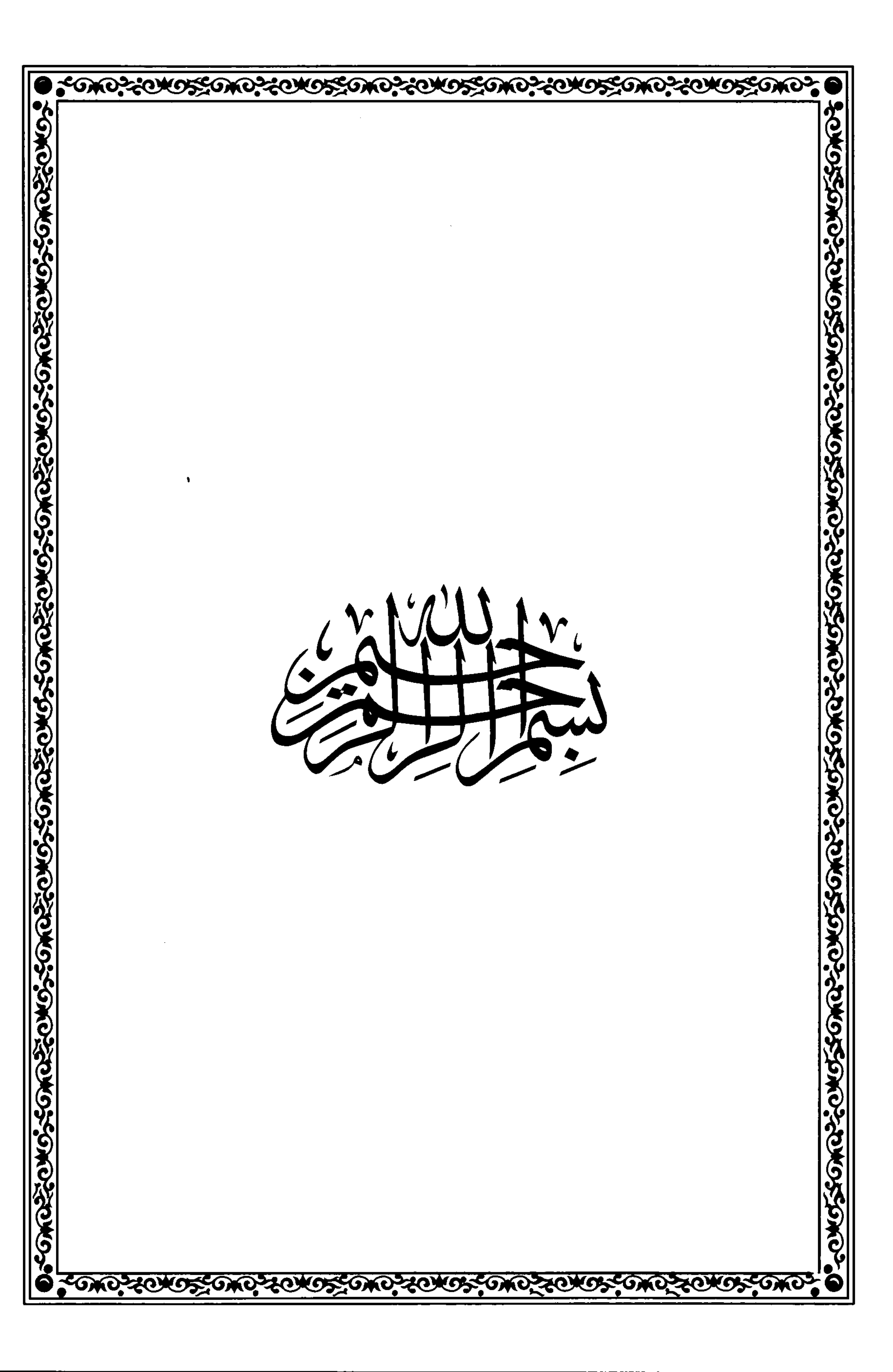
الإدارة والمبيعات جوال ٠٠٩٦٦٥٦٧٣٣٣٤١٧ - ٠٠٢٠١١١٦٨٩٩١٠٠ - ٠٠٢٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣

الإسكندرية - ١٧٥ ش طيبة سبورتنج بجوار مسجد الصديق هاتف: ٠٣/٥٤٦١٥٨٣ - جوال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥١

القاهرة - ٦ ش المدرسة متفرع من ش البطار - خلف الجامع الأزهر الشريف - هاتف: ٠٢/٢٥١٠٧٤٧٢

جوال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥٠ - فاكس: ٠٣٤٣٨١٥٠٩

البريد الإلكتروني: dar_alhijaz@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

٣٨ - بَابُ

قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾﴾ [النساء: ٦٠-٦٢].

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [النساء: ٦٠] الآيات).

قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: والآية ذامة لمن عدل عن الكتاب والسنة، وتحاكم إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت ههنا[١].

وتقدم ما ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في حده للطاغوت، وأنه كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع، فكل من حاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فقد حاكم إلى الطاغوت الذي أمر الله تعالى عباده المؤمنين أن يكفروا به، فإن التحاكم ليس إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومن كان يحكم بهما، فمن تحاكم إلى غيرهما، فقد تجاوز به حده، وخرج عما شرعه الله ورسوله ﷺ وأنزله منزلة لا يستحقها، وكذلك من عبد شيئًا دون الله، فإنما عبد الطاغوت، فإن كان المعبود

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٥٢٠).

....

صالحًا، صارت عبادة العابد له راجعة إلى الشيطان الذي أمره بها؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴿٢٩﴾ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [يونس: ٢٨-٣٠]، وكقوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، وإن كان ممن يدعو إلى عبادة نفسه، أو كان شجرًا أو حجرًا أو قبرًا وغير ذلك مما يتخذه المشركون أصنامًا على صور الصالحين والملائكة وغير ذلك، فهي من الطاغوت الذي أمر الله تعالى عباده أن يكفروا بعبادته، ويتبرؤوا منه، ومن عبادة كل معبود سوى الله كائنًا من كان، وهذا كله من عمل الشيطان وتسويله، فهو الذي دعا إلى كل باطل، وزينه لمن فعل، وهذا ينافي التوحيد الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله. فالتوحيد هو: الكفر بكل طاغوت عبده العابدون من دون الله؛ كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، وكل من عبد غير الله، فقد جاوز به حده، وأعطاه من العبادة ما لا يستحقه.

قال الإمام مالك رحمه الله: الطاغوت: ما عبد من دون الله.

....

وكذلك من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله، فقد ترك ما جاء به الرسول ﷺ، ورغب عنه، وجعل لله شريكًا في الطاعة، وخالف ما جاء به رسول الله ﷺ فيما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] فمن خالف ما أمر الله به ورسوله ﷺ بأن حكم بين الناس بغير ما أنزل الله، أو طلب ذلك اتباعًا لما يهواه ويريده، فقد خلع ربقة الإسلام والإيمان من عنقه، وإن زعم أنه مؤمن، فإن الله ﷻ أنكر على من أراد ذلك، وأكذبهم في زعمهم الإيمان؛ لما في ضمن قوله: (يَزْعُمُونَ) من نفي إيمانهم، فإنَّ (يَزْعُمُونَ) إنما يقال غالبًا لمن ادعى دعوى هو فيها كاذب؛ لمخالفته لموجبها، وعمله بما ينافيها، يحقق هذا قوله: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠]؛ لأن الكفر بالطاغوت ركن التوحيد؛ كما في آية البقرة، فإن لم يحصل هذا الركن، لم يكن موحدًا، والتوحيد هو أساس الإيمان، الذي تصلح به جميع الأعمال، وتفسد بعدمه؛ كما أن ذلك بين في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦] الآية. وذلك أن التحاكم إلى الطاغوت إيمان به.

وقوله: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

يبين تعالى في هذه الآية أن التحاكم إلى الطاغوت مما يأمر به الشيطان، ويزينه لمن أطاعه، ويبين أن ذلك مما أضل به الشيطان من

....

أضله، وأكده بالمصدر، ووصفه بالبعد، فدل على أن ذلك من أعظم الضلال وأبعده عن الهدى. ففي هذه الآية أربعة أمور:

الأول: أنه إرادة الشيطان.

الثاني: إنه ضلال.

الثالث: تأكيده بالمصدر.

الرابع: وصفه بالبعد عن سبيل الحق والهدى.

فسبحان الله! ما أعظم هذا القرآن! وما أبلغه! وما أدله على أنه كلام رب العالمين! أوحاه إلى رسوله الكريم، وبلغه عبده الصادق الأمين. صلوات الله وسلامه عليه.

قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١] بين تعالى أن هذه صفة المنافقين، وأن من فعل ذلك أو طلبه، وإن زعم أنه مؤمن، فإنه في غاية البعد عن الإيمان.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: هذا دليل على أن من دعي إلى تحكيم الكتاب والسنة فأبى، أنه من المنافقين(١).

قوله: ﴿يَصُدُّونَ﴾ لازم، وهو بمعنى: يعرضون؛ لأن مصدره صدودًا، فما أكثر من اتصف بهذا الوصف، خصوصًا ممن يدعى العلم، فإنهم صدوا عما توجبه الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلى أقوال

(١) انظر: زاد المعاد (٤/ ٥).

....

من يخطىء كثيرًا ممن ينتسب إلى الأئمة الأربعة في تقليدهم من لا يجوز تقليده، واعتمادهم على قول من لا يجوز الاعتماد على قوله، ويجعلون قوله المخالف لنص الكتاب والسنة وقواعد الشريعة هو المعتمد عندهم، الذي لا تصح الفتوى إلا به.

فصار المتبع للرسول ﷺ بين أولئك غريبًا؛ كما تقدم التنبيه على هذا في الباب الذي قبل هذا.

فتدبر هذه الآيات وما بعدها، يتبين لك ما وقع فيه غالب الناس من الإعراض عن الحق وترك العمل به في أكثر الوقائع. والله المستعان.

الشرح:

فهذا الباب: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠] الآية)، في مسألة التحاكم والحكم، فالحكم يجب أن يكون لله عز وجل؛ لأنَّ الله عز وجل جعل الحكم إليه، وقال عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وهذا حصر؛ لأنَّ (إن) هذه نافية مع ﴿إِلَّا﴾ تفيد الحصر، حصر المبتدأ في خبره، يعني: حصر الحكم في الله عز وجل، وكذلك قوله عز وجل: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢] جعل الحكم له وحده دون ما سواه.

والحكم نوعان: حكم كوني، وحكم شرعي.

فكما أنَّ الحكم الكوني لا منازع لله عز وجل فيه، ولا أحد يدعي المنازعة

فيه، فالله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يحيي ويميت، يحيي من شاء، ويميت من شاء، وهو الذي يفقر ويغني، وهو الذي يصح ويمرض، وهو الذي يوفق ويخذل، وهو الذي يجير من شاء، وهو الذي يعطي من شاء، ويمنع من شاء، وينفع من شاء، ويضر من شاء، ويفيض الخير، ويفتح أبواب رحمته على من شاء من عباده، ويمسكها عن آخرين.

فالله عَزَّوَجَلَّ له الحكم في الملكوت؛ لأنّه هو ربه، وهو سيّده، وهو المتصرف فيه، ليس لأحد من الملك شيء، هذا الحكم الكوني مختص به عَزَّوَجَلَّ ، كذلك الحكم فيما يتخاصم فيه الناس يجب أن يكون مرجعه إلى الله عَزَّوَجَلَّ ؛ لأنّ هذا الملك ملكه، وهذا الأمر أمره عَزَّوَجَلَّ ، فالحكم في التخاصم بين الناس يجب أن يرجع فيه الناس إلى الشرع، الذي أنزله الله عَزَّوَجَلَّ على كل رسول، أنزل الله عَزَّوَجَلَّ على موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ التوراة، فأمرهم أن يتحاكموا إليها؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي حكم بما فيها، وأنزل الله عَزَّوَجَلَّ الإنجيل، وأمر الناس أن يتحاكموا إليه: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال قبلها: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤] الآية، فالحكم فيما بين الناس من خصومات حق الله عَزَّوَجَلَّ ، ليس لأحد أن ينازعه فيه، ومن نازعه فيه، فهو طاغوت؛ لأنَّه تجاوز حده، وحدّ الإنسان أن يكون مطيعًا لا مطاعًا، ويطاع الإنسان فيما أذن الله عَزَّوَجَلَّ بطاعته فيه، وأمَّا في التحاكم والحكم، فالأمر راجع إلى الله عَزَّوَجَلَّ بما بلغه إلى رسوله محمّد ﷺ.

وهذا الباب في الحكم والتحاكم، والباب الذي قبله في تبديل الشرع، وطاعة الناس لمن بدّل الشرع - كما أوضحنا تفصيل ذلك -، فالمقامات إذًا في هذه المسألة متنوّعة، فمنها مقام تبديل الشرع، وهو مقام من سنّ شرعًا غير شرع الله، وهناك مقام الحاكم بغير شرع الله أو بالدين المبدّل،

وهناك أمر المتحاكم إلى هذا الحاكم بالشرع المبدّل، وهناك المُحِلّ والمُحرّم لمن جعل الشرع المبدّل، ولو لم يتحاكم إليه، فالصور متعدّدة.

وهذه الآية التي صدر بها الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب فيها دلالة على أنَّ الطاغوت يجب أن يُكفر به، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾، وجعل إرادتهم التحاكم إلى الطاغوت نافية للإيمان، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ جعلهم زاعمين لذلك، والزعم هو القول الذي قد يكون صاحبه صادقًا فيه، وقد يكون كاذبًا، فيطلق الزعم على المشكوك فيه، ويطلق على الكذب، فيقال: زعم فلان كذا، يعني: قال على جهة الشكّ، وزعم فلان كذا، أي: قال كاذبًا، ويقال أيضًا: زعم بمعنى قال، بدون شكّ ولا كذب؛ كما جاء في السنة عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلَهُ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَانَا رَسُولُكَ فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ: صَدَقَ...**»(١)، فقوله: «**أَتَانَا رَسُولُكَ فَزَعَمَ**»، هذا فيه ذكر القول الذي يكون مشكوكًا فيه عند المتكلّم، وقوله عَزَّوَجَلَّ هنا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ جعل دعواهم الإيمان مع إرادتهم التحاكم إلى الطاغوت، جعلها زعمًا، وهذا يدلّ على أنّهم كاذبون في ذلك، ولأنّه قال: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾، وقوله هنا: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ فيه اعتبار الإرادة حين التحاكم، فمن لم يرد في التحاكم، فإنّه لا يدخل في هذا الوعيد، والإرادة تفسّر في هذا المقام بالرضا؛ كما جاء في الأثر الأخير في هذا الباب: (**نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ**

(١) أخرجه البخاري (٦٣)، ومسلم (١٢)، واللفظ لمسلم.

اخْتَصَمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: نَتَرَافَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الآخَرُ: إِلَى كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ، ثُمَّ تَرَافَعَا إِلَى عُمَرَ، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا القِصَّةَ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَرْضَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَكَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ، فَقَتَلَهُ)[1]، فهنا يعتبر أن يكون مريدًا للتحاكم إلى الطاغوت؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، وهذا القيد معتبر؛ لأنَّه قد يكره في التحاكم إلى الطاغوت، فيتحاكمون لا على وجه الإرادة لذلك التحاكم، الإرادة المتضمّنة لمعنى الرضى، وقد يتحاكم لأنَّه يعلم أنَّ هذا الحكم موافق للشرع، مثاله: من يكون في بلد يحكم فيه أهله بالقانون، واعتُدي عليه في أهله أو في ماله أو في نفسه، ويريد أن يأخذ حقّه من هؤلاء من جهة القانون، فهنا إذا كان القانون في هذه المسألة يعطيه حقًا لم يعطه الله عَزَّوَجَلَّ إيّاه، وتحاكم إليه، وطلب الحقّ من عندهن ورضي بذلك، فإنّه مريد للتحاكم إلى الطاغوت، وأمّا إذا كان ما فيه يوافق ما في شرع الله عَزَّوَجَلَّ ، فإنّه يتحاكم غير مريد للتحاكم، ولكن يتحاكم ليأخذ حقّه الذي ثبت بالشرع، مثل: أن يكون في القانون أن من اعتدى على مال أحد، فإنّه يردّ إليه ماله، فلان اعتدى عليّ، وأخذ سيّارتي، أخذ مالي، فيرفع إلى هؤلاء، فيحكمون له بهذا المال، وهذه السيارة، فيرجع إليه حقّه، فهذا ثابت في الشرع، فإذا رفع، فتكون الصورة صورة مرافعة إلى القانون، ولكنه غير مريد للتحاكم إلى الطاغوت، وإنّما هو مريد للتحاكم إلى شرع الله، وحاكم إلى الطاغوت؛ لأنّه يعلم أنّ ما في حكمه هو في شرع الله عَزَّوَجَلَّ ، فتكون نيّته أن يأخذ ما جعله الله عَزَّوَجَلَّ له.

ففي قوله هنا: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ فيه اعتبار هذا القيد، وقوله: ﴿ٱلطَّٰغُوتِ﴾ كما ذكر ابن القيم أنّه (فعلوت) من الطغيان،

---

(١) سيأتي تخريجه (ص٤١).

وهو: ما تجاوز به العبد حدّه من معبود أو متبوع أو مطاع؛ لأنَّ حقيقة الطاعة أن تكون لله عَزَّوَجَلَّ ، والعبد المسلم يجب عليه أن يفرد الله عَزَّوَجَلَّ بالطاعة في الحكم والتحاكم، ولا يتحاكم إلّا إلى شرع الله؛ لأنّ الحكم للهن ومن حاكم إلى غير شريعة الله، فقد حاكم إلى الطاغوت، والطاغوت أُمرنا بالبراءة منه وبالكفر به؛ كما قال هنا عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ فيما قبل هذه الآية من الآيات؛ كما في قوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فالكفر بالطاغوت من معنى كلمة التوحيد، فإنَّ كان الطاغوت من جهة العبادة وعبادة غير الله، فإنَّ الكفر به هو معنى (لا إله إلّا الله)، والطاغوت إذا كان مطاعًا، فإنَّ الكفر به داخل في معنى الشهادتين جميعًا، بالشهادة لله بالألوهية وحده؛ لأنّ من معاني الألوهية الطاعة، ولأنّ من العبادة الطاعة، والإله هو المعبود، وداخل في قوله: (وأشهد أنّ محمدًا رسول الله)؛ لأنّ معنى ذلك أن يرجع إلى النبي ﷺ فيما يختلف فيه الناس، فصار المتحاكم إلى الطاغوت عن رضى وعن إرادة، صار قد انتفى عنه، أو صار غير محقّق للشهادتين جميعًا، إذا كان راضيًا بذلك مريدًا له؛ كما جاء في الآية، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾، وهذا من البيان العظيم في أن التحاكم إلى غير حكم الله من الضلال البعيد، وأنّه من الشيطان، وأن كل من حاكم إلى غير شريعة الله - وهو مريد لذلك -، فإنّه قد أضلّه الشيطان ضلالًا بعيدًا، والحاكم بالطاغوت والمتحاكم إليه وما سواه في الحكم إذا كانا مريدين راضيين بذلك، وأمّا إذا كان الحاكم حكم في ذلك في مسالة أو مسألتين، أو في بعض الأشياء، ولم يكن متحاكمًا إليه عن رضا، وإنّما غلبته نفسه في مسألة أو مسألتين من جهة الشهوة، وكذلك المتحاكم، فإنّهم غير داخلين في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى

﴿ٱلطَّٰغُوتِ﴾؛ لأنَّ القاضي قد يحكم في مسألة بشهوته، وقد يستحضر في هذا الحكم حكم العرف القبلي مثلًا، أو حكم شيخ البادية، فيجامله بذلك، وهو كاره لهذا الحكم، بخلاف الحاكم - يعني: القاضي - الذي يلتزم الحكم بالطاغوت، فهذا كافر بالتزامه، فالتزام حكم الطاغوت من الحاكم كفر؛ لأنّه لا يباح لأحد أن يحكم بغير شريعة الله عَزَّوَجَلَّ، وغلبة الشهوة تكون في صورة أو صورتين.

أمّا التزام الحكم بالطاغوت، وأن يكون فلان معروفًا بأنّه يحكم بالقانون، ويلزم به، فإنّ هذا خروج عن توحيد الله عَزَّوَجَلَّ.

لهذا ينبغي في هذه المسألة - كما ذكرت - التفريق بين صورها المختلفة، بين تبديل الدين، والطاعة في تبديل الدين باعتقاد ذلك - كما ذكرنا في الباب السابق -، وبين الحاكم وبين المحكوم، والمحكوم صور أحواله، والحاكم صور أحواله، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، فالذي لا يحكم بالشرع كافر، ظالم، فاسق، وهل الكفر كفر أكبر أو أصغر؟ راجع إلى التفصيل الذي ذكرته آنفًا، ولهذا جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنّه قال في هذه الآية: **(ليس هو الكفر الذي تذهبون إليه)**[(١)]، ليس هو كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله، كذلك قال عطاء وطاووس وجماعة من أصحاب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ وذلك لأنَّ الحكم والتحاكم هذا عمل، والعمل يكتنفه أحوال، فإن كان مع العمل اعتقاد بالحل والجواز، يعني: العمل بالمحرّم معه اعتقاد بالحل والجواز، فهذا كفر في كلّ المسائل، وأمّا ترك العمل مجردًا، فإنّه لا يكفر به الكفر الأكبر

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٢)، والبيهقي في السنن (٨/ ٢٠).

بمجرد الترك، بل يحتاج إلى تفصيل؛ لأنَّ الصحابة ﷺ أجمعوا على أن الأعمال جميعًا المأمور بها تركُها ليس بكفر إلا الصلاة؛ كما قال شقيق بن عبد الله فيما رواه الترمذي وغيره: «**كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنْ الأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلاةِ**»[1].

والحكم بما أنزل الله واجب، وتركه ليس مثل ترك الصلاة، فإنَّه قد يكون أعظم إذا كان معه اعتقاد أو حاكَمَ راضيًا، يكون أعظم من ترك الصلاة؛ لأنّه رجع إلى منافاة التوحيد، وقد يكون أصغر إذا كان حاكم من غير استحلال، أو حكم في مسألة أو مسألتين على غير استحلال، كمن أُعطي رشوة، فحكم بغير حكم الله، وكمن كانت له شهوة، فحكم بغير حكم الله.

فإذًا المسألة لا بد فيها من التفصيل، والأصل فيها أنّنا نقول: الحكم بغير ما أنزل الله كفر بهذا الإطلاق، ومن حكم بغير ما أنزل الله، فهو طاغوت؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، والطاغوت اسم للقانون، واسم للحاكم به.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢٢)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٤٩٠- ٥٠٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٨).

وَقَـــوْلِـــهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

ش: قال أبو العالية في الآية: يعني: لا تعصوا في الأرض؛ لأن من عصى الله في الأرض، أو أمر بمعصية الله، فقد أفسد في الأرض؛ لأن صلاح الأرض والسماء إنما هو بطاعة الله ورسوله(١).

وقد أخبر تعالى عن إخوة يوسف عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، **إلى قوله:** ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾ [يوسف: ٧٣]، **فدلت الآية على أن كل معصية فساد في الأرض.**

ومناسبة الآية للترجمة: أن التحاكم إلى غير الله ورسوله من أعمال المنافقين، وهو الفساد في الأرض.

وفي الآية: التنبيه على عدم الاغترار بأقوال أهل الأهواء، وإن زخرفوها بالدعوى.

وفيها التحذير من الاغترار بالرأي ما لم يقم على صحته دليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فما أكثر من يصدق بالكذب، ويكذب بالصدق إذا جاءه، وهذا من الفساد في الأرض، ويترتب عليه من الفساد أمور كثيرة، تخرج صاحبها عن الحق، وتدخله في الباطل. نسأل الله العفو والعافية والمعافاة الدائمة في الدين والدنيا والآخرة.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٤٤، ٤٥) من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع عن أبي العالية، وأخرجه الطبري في تفسيره (١/ ١٢٥) من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع، ولم يذكر أبا العالية.

....

فتدبر، تجد ذلك في حال الأكثر إلا من عصمه الله، ومنَّ عليه بقوة داعي الإيمان، وأعطاه عقلًا كاملًا عند ورود الشهوات، وبصرًا نافذًا عند ورود الشبهات، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

الشرح:

قوله: (وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]).

الإفساد في الأرض بتحكيم غير شرع الله، وبالإشراك بالله، فالأرض إصلاحها بالشريعة وبالتوحيد، وإفسادها بالشرك بأنواعه الذي منه الشرك في الطاعة؛ ولهذا ساق الشيخ هذه الآية تحت هذا الباب لأجل أن يبين أن صلاح الأرض بالتوحيد، الذي منه إفراد الله عَزَّ وَجَلَّ بالطاعة، وأن لا يُحاكم إلّا إلى شرعه، وأن إفساد الأرض بالشرك، الذي منه أن يُجعَل حكم غير الله عَزَّ وَجَلَّ جائزًا في التحاكم إليه.

وهذه الآية ظاهرة في أن من خصال المنافقين أنهم يسعون في الشرك وفي وسائله وأفراده، ويقولون: إنما نحن مصلحون، وفي الحقيقة أنهم هم المفسدون، ولكن لا يشعرون؛ لأنهم إذا أرادوا الشرك، ورغِبوا فيه، وحاكَموا، وتحاكموا إلى غير شرع الله، فإن ذلك هو الفساد، والسعي فيه سعيٌ في الإفساد.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

ش: قال أبو بكر بن عياش[١] في الآية: إن الله بعث محمدًا ﷺ إلى أهل الأرض، وهم في فساد، فأصلحهم الله بمحمد ﷺ، فمن دعا إلى خلاف ما جاء به محمد ﷺ فهو من المفسدين في الأرض[٢].

وقال ابن القيم رحمه الله: قال أكثر المفسرين: لا تفسدوا فيها بالمعاصي والدعاء إلى غير طاعة الله بعد إصلاح الله لها ببعث الرسل، وبيان الشريعة، والدعاء إلى طاعة الله، فإن عبادة غير الله، والدعوة إلى غيره، والشرك به هو أعظم فساد في الأرض، بل فساد الأرض في الحقيقة إنما هو بالشرك به ومخالفة أمره، فالشرك والدعوة إلى غير الله وإقامة معبود غيره، ومطاع متبع غير رسول الله ﷺ هو أعظم فساد في الأرض، ولا صلاح لها، ولا لأهلها إلا أن يكون الله وحده هو المطاع، والدعوة له لا لغيره، والطاعة والاتباع لرسوله ليس إلا، وغيره إنما تجب طاعته إذا أمر بطاعة الرسول ﷺ، فإذا أمر بمعصية وخلاف شريعته، فلا سمع ولا طاعة.

ومن تدبر أحوال العالم، وجد كل صلاح في الأرض، فسببه توحيد

---

(١) هو الإمام أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي مولاهم الكوفي، شيخ الكوفة في القراءة والحديث، قال الإمام أحمد: (قد اختلفوا في اسمه، وغلبت عليه كنيته).ا.هـ. فقيل: اسمه شعبة، وقيل: محمد، وقيل: اسمه كنيته، وقيل غير ذلك، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة. انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٧١)، والوافي بالوفيات (١٠/ ١٥١)، والعبر (١/ ٣١١)، وشذرات الذهب (١/ ٣٣٤)، وطبقات الحفاظ (ص١١٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ١٥٠١)، (٥/ ١٥٢٠). وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٤٧٦، ٤٧٧) لأبي الشيخ في التفسير.

....

الله وعبادته وطاعة رسوله، وكل شر في العالم، وفتنة وبلاء وقحط، وتسليط عدو، وغير ذلك، فسببه مخالفة رسوله، والدعوة إلى غير الله ورسوله. ا.هـ(١).

ووجه مطابقة هذه الآية للترجمة: أن التحاكم إلى غير الله ورسوله من أعظم ما يفسد الأرض من المعاصي، فلا صلاح لها إلا بتحكيم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو سبيل المؤمنين؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

الشرح:

هذه الآيات فيها أن المنافقين من خصالهم عدم الرضا بحكم الله عَزَّوَجَلَّ وحكم رسوله، والرغبة عن طاعة الله وطاعة رسوله.

وهذا قد بُيّن في آيات كثيرة؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، والحكم لله عَزَّوَجَلَّ، فإذا ترك كترك طاعات الله عَزَّوَجَلَّ عمومًا، يكون فسادٌ في الأرض، والفساد في الأرض له جهة شرعية يعرفها أهل الشرع، وله جهة دنيوية يعرفها الناس بطبائعهم، والجهة الشرعية هي أنَّ كل من لم يطع الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله، ولم يقرّ في الأرض التوحيد بأنواعه، وينبذ الشرك بأنواعه، ويقيم طاعة الله ورسوله في الحكم والتحاكم في جميع هذه

(١) انظر: بدائع الفوائد (٣/ ٥٢٥).

الأمور، فإنَّ الفساد يحصل، وبقدر امتثال العباد لهذه الأمور وتحقيقها في الأرض يكون صلاح أرضهم، وقد قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾؛ لأنَّه أصلح الأرض ببعثة الرسل، أصلح الأرض ببعثة محمد ﷺ أصلح الأرض بتجديد المصلحين لدين الناس، وإرجاع الناس إلى طاعة الله عَزَّوَجَلَّ ، فإعادتهم إلى ما كانوا عليه من التفريط في طاعة الله ورسوله هذا إفساد في الأرض بعد إصلاحها، وكلّما زاد البعد، زاد الإفساد في الأرض، فالأرض الصالحة هي التي يكون فيها تحقيق حق الله عَزَّوَجَلَّ ، وهو التوحيد بأنواعه، ونبذ الشرك بأنواعه، فكلما كانت الأرض أكثر تحقيقًا للشهادتين، كانت أصلح، وإذا كانت صالحة، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ وعد أهلها بكل خير، ويصرف عنهم الشرّ، وأمّا إذا كانوا بين هذا وهذا، فيجتمع في الأرض صلاح من جهة وفساد من جهة، وهي لما غلب منها، ولهذا ينتج في آخر الأمر من ذلك إلى أن تكون الأرض دار إسلام أو دار كفر ودار شرك، فدار الإسلام وأرض الإسلام يتفاوت التزامها بالإسلام، فالأرض والمدينة في عهد النبي ﷺ، وفي عهد الخلفاء الراشدين صلاحها ليس كحالها بعد ذلك، وكلّما كان الناس قائمون بأمر الله، كانت الأرض أصلح، وهذا ميزان دقيق يجب أن تزنوا به الأرض والأمور، وهو أنَّه كلّما كان الصلاح أكثر، صار الحبّ أكثر، وكلّما كان فساد الأرض أكثر، صار البغض أكثر، فتكون دار الإسلام المحبوبة هي الدار التي تكون صالحة، والأرض التي تكون صالحة بتحقيق أصول الإسلام، بتحقيق الشهادتين، وإقرار التوحيد، ونبذ الشرك، وطاعة الله ورسوله، ثمّ إذا كان في الأرض ما يوجب الحبّ، ويوجب البغض، فإنَّ المرء يجتمع في قلبه النظر للمحبة من جهة الصلاح الموجود، والنظر في بغض العصيان والفساد في الأرض؛ لأنَّه مأمور بمحبّة ما يحبّ الله ورسوله، وبغض ما يبغضه الله ورسوله ﷺ.

إذًا قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ هذا يشمل دعوة المنافقين إلى التحاكم إلى دين الله، وعدم التحاكم إلى كبارهم ممّن يحكمون بغير شرع الله، فإذا قيل لهم: لا تفسدوا في الأرض بالمعصية، لا تفسدوا في الأرض بالشرك، لا تفسدوا في الأرض بالتحاكم إلى غير شريعة الله، ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ قالوا: هذه القوانين تناسب الأوضاع المعاصرة، وتناسب حالة الناس، وتناسب مااستجدّ، ونحن مصلحون، نريد مصلحة الناس، ونريد ما يصلحهم، ونريد ما تستقيم به أحوالهم.

وفي الحقيقة أنّ هذا الكلام هو كلام المنافقين السابقين؛ لأنّ الله ﷻ قال لنا عن المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، والفساد والإفساد درجات يتنوّع، يزيد وينقص في حقّ الأرض، وفي حق الناس، وفي حق الولاة، فما بين صلاح زائد، وما بين فساد زائد، وما بين مجتمع هذا وهذا، تارة هاهنا وتارة هاهنا، وهكذا.

فالحكم في هذه المسائل، ينبغي أن يكون راجعًا إلى النصوص وما قرّره أهل العلم، ولا تؤخذ الصفات إجمالية؛ كما عليه بعض الناس من أنّهم يأخذون صفة من صفات المنافقين، ويجعلونها عامة، فيجعلون الذي فيه نوع صلاح وفيه نوع فساد يجعلونه مفسدًا جملة واحدة، وهذا ليس من العدل، والله ﷻ بين لنا ذلك، والله يعلم المصلح من المفسد، كذلك عباده الراسخون في العلم يعلمون هذا، ويعلمون المصلح، ويعلمون المفسد، ويعلمون من جمع هذا وهذا، فيعاملون كل أحد بحسبه، والوزن ينبغي أن يكون بالقسط وبالعدل وبالإنصاف، فإنّه إذا وزن للناس أمورهم بذلك، كانوا محكمين لما أمر الله ﷻ به.

المقصود من ذلك التنبيه على أنَّ من الناس من يجعل مثل هذه المسائل - مسائل الحكم والتحاكم، وما أشبهها - قاعدة مضطردة في وسم كلّ من حصل منه شيء من ذلك بالنفاق الاعتقادي، وقد ألّف فيه بعضهم مؤلفات، وقال: لا نسلب عنهم الإسلام، ولكن نعدهم منافقين، ونقبل منهم الإسلام الظاهر، وهذا ليس بصحيح في أكثر من عني بقوله، أو في كثير ممن عني بقوله.

فالمسألة راجعة إلى العلم، وهذه الصفة فيها إجمال، وتفصيلها وبيانها يكون بالنصوص الأخر.

إذًا فما ذكر هنا فيه التهديد والوعيد، ليس فيه ذكر الوصف المؤسس؛ لأنّ الأوصاف عند أهل العلم في الكتاب والسنة منها أوصاف كاشفة، ومنها أوصاف مؤسسة، والأوصاف الكاشفة: هي التي تكشف عن الصفات العامة، والأوصاف المؤسسة: هي التي تسلب الحكم، وتثبت نقيضه إذا اجتمعت في المرء، وهذا أمر معلوم، فليس كلّ من تخلّق بصفة من صفات المنافقين يكون منافقًا خالصًا، وليس كلّ من كان على شعبة من النفاق، فإنه يحكم عليه بالنفاق، ويعامل معاملة المنافقين، بل مرجع ذلك إلى النصوص؛ ولهذا تجد أنّ أهل العلم لهم نظر في الأحوال غير نظر من لم يكونوا من الراسخين في العلم، وهؤلاء وهؤلاء - كما رأينا في هذا الزمن - يختلف كلامهم، فأهل العلم لهم كلامهم - أعني: الراسخين فيه - والآخرون لهم كلامهم، وحصل من هذه المسائل في اسم النفاق والكفر والحكم والتحاكم. . . إلى آخره، حصل خلط كثير.

فالواجب على طالب العلم أن يرجع في هذه الأمور إلى النصوص الشرعية، وأن يفقهها على فهم أهل العلم - أعني: الراسخين فيه -؛ لأنّهم الذين يعلمون حدود ما أنزل الله على رسوله.

وقـــولِـــهِ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

ش: قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله تعالى المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات، التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله؛ كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الجهالات والضلالات، كما يحكم به التتار من السياسات المأخوذة عن جنكيزخان، الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب أحكام، قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية، والنصرانية، والملة الإسلامية، وفيها كثير من الأحكام أخذها عن مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعًا، يقدمونها على الحكم بالكتاب والسنة، فمن فعل ذلك، فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم بسواه في قليل ولا كثير)(١).

قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ استفهام إنكار، أي: لا حكم أحسن من حكمه تعالى، وهذا من باب استعمال أفعل التفضيل فيما ليس له في الطرف الآخر مشارك، أي: ومن أعدل من الله حكمًا لمن عقل عن الله شرعه، وآمن، وأيقن أنه تعالى أحكم الحاكمين، وأرحم بعباده من الوالدة بولدها، العليم بمصالح عباده، القادر على كل شيء، الحكم في أقواله وأفعاله وشره وقدره؟

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٦٨).

....

وفي الآية: التحذير من حكم الجاهلية واختياره على حكم الله ورسوله، فمن فعل ذلك، فقد أعرض عن الأحسن وهو الحق، إلى ضده من الباطل.

الشرح:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ الهمزة هنا كما ذكر همزة إنكار، وعلى القاعدة أنّ الهمزة إذا أتت بعدها الفاء، فإنّها تكون الفاء عاطفة لما بعدها على جملة محذوفة قبلها، وتقدير الكلام أيعلمون حكم الله عَزَّوَجَلَّ بعد تنزيله وتفصيله، فحكم الجاهلية يبغون، يعلمون ذلك، فيختارون حكم الجاهلية، وهذا فيه الإنكار على أولئك، وفيه أيضًا التوبيخ لأولئك على هذا القول، وقد ذكر الله عَزَّوَجَلَّ في هذه الآية أنّ من حكم بغير شرع الله، فقد حكم إلى الجاهلية، والجاهلية منسوبة إلى الجهل.

فإذًا مهما ادعى أصحاب القوانين وأصحاب الأعراف من أهل البادية وأصحاب السلوم المختلفة، مهما ادعوا أنّهم أهل علم، وأهل بصر، وأنّ هذا فيه الصلاح، فهو جاهلية، وإن كان الحاكم به، أو المشرّع له يظنّ نفسه من أهل العلم، أو ليس من أهل الجهل، فهو جاهل، وحكمه حكم جاهل، وحكم جاهلية؛ لأنّ أهل الجاهلية كانوا يحكمون بما يرون، فنسب ذلك الحكم إليهم، فكلّ من عدل عن حكم الله وحكم رسوله إلى غيره، فقد اختار حكم الجاهلية، وكذلك من حكم بذلك، فقد حكم بحكم الجاهلية، ومن تحاكم إليه، فقد تحاكم إلى حكم الجاهلية.

ولهذا نقول: إنّ هذه القوانين المنتشرة اليوم في البلاد الإسلامية، هذه جميعًا من حكم الجاهلية، سواءً كانت أخذت من القانون الأمريكي، أو القانون الفرنسي، أو القانون البريطاني، فهذه كلّها أحكام جاهلية، وهي كما وصفها الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ هي (زبالة الأذهان والأفكار)؛ لأنَّه لا يمكن أن يكون البشر يعلمون مصلحة البشر؛ ولهذا تجد أنّ أولئك يغيّرون فيها، ويبدّلون، بحسب ما يرون من مصالح الناس، أمّا حكم الله عَزَّ وَجَلَّ ، فهو ثابت؛ لأنّه حكم ممن يعلم حال العباد منذ خلقهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فإذًا هذه الحكومات التي تحكم بالقوانين هي حكومات تحكم بحكم الجاهلية، فهي حكومات جاهلية؛ لأنَّ كلّ من كان الحكم بالقانون في أرضه غالبًا ظاهرًا، فإنَّ حكمه يكون حكمًا جاهليًّا.

وقد سُئل الجد الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ عن الحكم بالقانون، متى تكون الدار دار كفر؟ أو تكون الدار فيه ليست بدار إسلام؟ فيحضرني من كلامه أنَّه قال: (إذا كان ظاهرًا فاشيًا)[١]، يعني: إذا كان ظاهرًا، وكان فاشيًا ظاهرًا بيّنًا: محاكم معروفة يراها الناس، وظاهرًا يتسامع الناس بها، ومَن كانت له خصومة، فيذهب إليها، وكان فاشيًا كثيرًا في كلّ مكان، وفي أكثر الأحكام، فإنّ الدار بذلك تكون دار كفر، وذلك بأنّ الحكم يكون حكمًا جاهليًا، وتكون الدار هنا دار حكومة جاهلية؛ لأنَّ حكم الله عَزَّ وَجَلَّ واجب الإنفاذ، وحكم غيره حكم جاهلية، مهما ادّعي أنّ فيه العلم أو فيه الصلاح؛ لأنَّه لا يدّعي الصلاح في أحكام غير الله إلّا المنافقون، لهذا قال الله عَزَّ وَجَلَّ هنا: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ هذا حكم على أن غير حكم الله هو حكم جاهلية.

---

(١) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ (٦/ ١٨١سؤال رقم ١٤٥١).

ثم قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ من أحسن من الله حكمًا؟ لا أحد؛ لأنّ الله هو الذي خلق الخلق، وهو الذي يدري مصالحهم، والعباد إنّما يريدون من التحاكم أن يحكموا بالعدل، والعدل الذي يعلمه من خلقهم؛ لأنّه هو الذي أعطاهم هذه الأشياء التي يتقلّبون فيها، وسخّر لهم ما في السماوات وما في الأرض جميعًا منه، ومايز بينهم، وجعل فقيرًا وغنيًا، وجعل شريفًا ووضيعًا، ونوّع بينهم، فحكمه هو العدل، وأمّا حكم غيره، فلا بدّ أن يكون فيه جاهلية، بل هو حكم الجاهلية؛ كما أخبر الله عَزَّوَجَلَّ به.

فإذًا في قوله عَزَّوَجَلَّ هنا: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ فيه إنكار لكل من عدل عن حكم الله، وابتغى حكم غيره، ومن ابتغى حكم غيره، فقد ابتغى حكم الجاهلية، والإسلام خلص الله عَزَّوَجَلَّ به الناس من الجاهلية.

إذًا هذه الآيات السابقة كلّها فيها الأمر بحكم الله عَزَّوَجَلَّ وبالتحاكم إليه، والأمر بطاعة الله في الحكم والتحاكم، وبأن لا يذهب إلى غير الكتاب والسنة، وأنّ الواجب أن يُحكم العباد بالكتاب والسنة، وأمّا الحكم بكلام أهل العلم وكلام الفقهاء، ونصوص الفقهاء في كتبهم، فهذا حكم راجع إلى حكم الكتاب والسنة؛ وذلك لأنّها أحكام مستنبطة من الكتاب والسنة، فلو أخذ القاضي بحكم مذكور في كتاب من الكتب الفقهية، التي يعتمدها القضاة، فهذا ليس حكمًا جاهليًّا؛ كما يقوله بعض الغلاة، وإنّما هو حكم راجع إلى حكم الله وحكم رسوله، إلّا إذا كان هذا الحكم قد ظهرت الحجة في إبطاله، وأنّه كان محض رأي، وليس عليه حجة ألبتة، وليس لصاحبه تأويل في اختيار ذلك الحكم، فإنّه يكون ليس حكمًا منسوبًا إلى الكتاب والسنة، ولكنه منسوب للعالم الذي اختاره، وقال به.

الخلاصة: هذه المسألة - وهي مسألة التحاكم إلى غير شرع الله - من

المسائل التي يقع فيها خلط كثير، خاصة عند الشباب، وذلك في هذه البلاد وفي غيرها، وهي من أسباب تفرق المسلمين؛ لأن نظر الناس فيها لم يكن واحدًا، والواجب أن يتحرى طالب العلم ما دلت عليه الأدلة، وما بيَّن العلماء من معاني تلك الأدلة، وما فقهوه من أصول الشرع والتوحيد، وما بينوه في تلك المسائل.

ومن أوجه الخلط في ذلك: أنهم جعلوا المسألة - في مسألة الحكم والتحاكم - واحدة، يعني: جعلوها صورة واحدة، وهي متعددة الصور، فمن صورها:

الحالة الأولى: أن يكون هناك تشريع لتقنين مستقل يضاهَى به حكم الله عَزَّ وَجَلَّ، يعني: قانون مستقل، يُشرَّع هذا التقنين من حيث وضْعُه كفر، والواضع له - يعني: المشرِّع والسَّان لذلك، وجاعل هذا التشريع - منسوب إليه، وهوالذي حكم بهذه الأحكام، هذا المشرِّع كافر، وكفره ظاهر؛ لأنه جعل نفسه طاغوتًا، فدعا الناس إلى عبادته، وهو راضٍ عبادة الطاعة.

الحالة الثانية: هناك من يحكم بهذا التقنين، فالمشرِّع حالة، ومن يحكم بذلك التشريع حالة، ومن يتحاكم إليه حالة، ومن يجعله في بلده من جهة الدول هذه حالة رابعة.

فصارت عندنا الأحوال أربع: المشرِّع، ومن أطاعه في جعل الحلال حرامًا والحرام حلالًا، ومناقضة شرع الله، هذا كافر، ومن أطاعه في ذلك فقد اتخذه ربًا من دون الله، والحاكم بذلك التشريع فيه تفصيل: فإن حكم مرة أو مرتين أو أكثر من ذلك، ولم يكن ذلك ديدنًا له، وهو يعلم أنه عاصٍ - يعني: من جهة القاضي الذي حكم - يعلم أنه عاصٍ، وحَكَمَ بغير شرع الله، فهذا له حكم أمثاله من أهل الذنوب، ولا يُكفَّر حتى يستحل؛

ولهذا تجد أن بعض أهل العلم يقول: الحكم بغير شرع الله لا يُكفَّر فيه إلا إذا استحل، وهذا صحيح، ولكن لا تنزَّل هذه الحالة على حالة التقنين والتشريع، فالحاكم كما قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (**ليس الكفر الذي تذهبون إليه هو كفر دون كفر**)[1]، يعني: من حكم في مسألة أو في مسألتين بهواه بغير شرع الله، وهو يعلم أنه عاصٍ، ولم يستحل، هذا كفر دون كفر.

أما الحاكم الذي لا يحكم بشرع الله بتاتًا، ويحكُم دائمًا، ويُلزِم الناس بغير شرع الله، فهذا مِن أهل العلم من قال: يكفر مطلقًا ككفر الذي سنَّ القانون؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ فجعل الذي يحكم بغير شرع الله مطلقًا جعله طاغوتًا، وقال: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾.

ومن أهل العلم من قال: حتى هذا النوع لا يكفر حتى يستحل؛ لأنه قد يعمل ذلك، ويحكم، وهو في نفسه عاصٍ، فله حكم أمثاله من المدمنين على المعصية، الذين لم يتوبوا منها، والقول الأول من أن الذي يحكم دائمًا بغير شرع الله، ويلزم الناس بغير شرع الله أنَّه كافر هو الصحيح - عندي -، وهو قول الجد الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته: (تحكيم القوانين)؛ لأنه لا يصدُر في الواقع من قلب قد كفر بالطاغوت، بل لا يصدُر إلا ممن عظَّم القانون، وعظَّم الحكم بالقانون[2].

الحالة الثالثة: حال المتحاكم - الحال الأولى ذكرنا حال المشرِّع، الحال الثانية: حال الحاكم - الحال الثالثة: حال المتحاكم، يعني: الذي يذهب هو وخصمه، ويتحاكمون إلى قانون، فهذا فيه تفصيل أيضًا، وهو:

القسم الأول: إن كان يريد التحاكم، له رغبة في ذلك، ويرى أن

---

(١) سبق (ص١٤).
(٢) انظر: فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢/ ٣١٠).

الحكم بذلك سائغ، وهو يريد أن يتحاكم إلى الطاغوت، ولا يكره ذلك، فهذا كافر أيضًا؛ لأنه داخل في هذه الآية، ولا يجتمع - كما قال العلماء - إرادة التحاكم إلى الطاغوت مع الإيمان بالله، بل هذا ينفي هذا، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾.

القسم الثاني: أنه لا يريد التحاكم، ولكنه حاكَمَ إما بإجباره على ذلك؛ كما يحصل في البلاد الأخرى، أنه يُجبَر أن يُحضَر مع خصمه إلى قاضٍ يحكم بالقانون، أو أنه عَلِمَ أن الحق له في الشرع، فرفع الأمر إلى القاضي في القانون؛ لعلمه أنه يوافق حكم الشرع، فهذا الذي رفع أمره في الدعوى على خصمه إلى قاضٍ قانوني؛ لعلمه أن الشرع يعطيه حقه، وأن القانون وافق الشرع في ذلك، فهذا الأصح أيضًا - عندي - أنه جائز.

وبعض أهل العلم يقول: يتركه، ولو كان الحق له، والله عَزَّوَجَلَّ وصف المنافقين بقوله: ﴿وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٩]، فالذي يرى أن الحق ثبت له في الشرع، وما أجاز لنفسه أن يترافع إلى غير الشرع إلا لأنه يأتيه ما جعله الله عَزَّوَجَلَّ له مشروعًا، فهذا لا يدخل في إرادة التحاكم إلى الطاغوت، فهو كاره، ولكنه حاكم إلى الشرع، فعَلِمَ أن الشرع يحكم له، فجعل الحكم الذي عند القانوني وسيلة لإيصال الحق الذي ثبت له شرعًا إليه، هذه ثلاثة أحوال.

الحالة الرابعة: حال الدولة التي تحكم بغير الشرع، تحكم بالقانون، الدول التي تحكم بالقانون أيضًا بحسب كلام الشيخ محمد بن إبراهيم وتفصيل الكلام في هذه المسألة في فتاويه[1] قال: إن الكفر بالقانون فرض، وأن تحكيم القانون في الدول إن كان خفيًا نادرًا، فالأرض أرض

---

(١) انظر: فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ (٦/ ١٣٧).

إسلام، يعني: الدولة دولة إسلام، فيكون له حكم أمثاله من الشركيات، التي تكون في الأرض، قال: وإن كان ظاهرًا فاشيًا، فالدار دار كفر، يعني: الدولة دولة كفر، فيصبح الحكم على الدولة راجعًا إلى هذا التفصيل:

إن كان تحكيم القانون قليلًا وخفيًا، فهذه لها حكم أمثالها من الدول الظالمة، أو التي لها ذنوب وعصيان، ووجود بعض الشركيات في دولتها.

وإن كان ظاهرًا فاشيًا، الظهور يضاده الخفاء، والفشو يضاده القلة، قال فالدار دار كفر، وهذا التفصيل هو الصحيح؛ لأننا نعلم أنه في دول الإسلام صار هناك تشريعات غير موافقة لشرع الله عَزَّوَجَلَّ ، والعلماء في الأزمنة الأولى ما حكموا على الدار بأنها دار كفر، ولا على تلك الدول بأنها دول كفرية؛ ذلك لأنَّ الشرك له أثر على الدار - إذا قلنا: الدار. يعني: الدولة -، فمتى كان ظاهرًا فاشيًا، فالدولة دولة كفر، ومتى كان قليلًا خفيًا، أو كان قليلًا ظاهرًا، ويُنكَر، فالأرض أرض إسلام، والدار دار إسلام، وبالتالي الدولة دولة إسلام.

فهذا التفصيل يتضح به هذا المقام، وبه تَجمع بين كلام العلماء، ولا تجد مضادة بين قول عالم وعالم، ولاتشتبه المسألة إن شاء الله تعالى.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ». قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ رُوِّيناهُ[(١)] فِي كِتَابِ الْحُجَّةِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ[(٢)].

ش: هذا الحديث رواه الشيخ أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي في كتاب: الحجة على تارك المحجة بإسناد صحيح، كما قاله المصنف رحمه الله عن النووي. ورواه الطبراني وأبو بكر بن عاصم، والحافظ أبو نعيم في الأربعين التي شرط لها أن تكون في صحيح الأخبار[(٣)].

وشاهده في القرآن قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] الآية. وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] وقوله:

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله - قوله: (رُوِّينا): هذه كلمة يستعملها ابن الصلاح والنووي ومن بعدهم إذا ذكروا الكتاب فيقولون: (رُوِّيناهُ)، إذا ذكروا الحديث، وإذا ذكروا الكتاب يقولون: (رُوِّيناهُ) في كتاب كذا، أو روّيناه في كتاب البخاري، روّيناه في كتاب مسلم، قال روّيناه عن النبي ﷺ، يعني يكون بإسناده النبي ﷺ ولو من طريق أحد الكتب.
أمّا إذا ذكر الكتاب فيضبط بقولهم: رُوِّيناه، كما ضبط في مقدمة ابن الصلاح، ضبطًا بالشكل، وعليها الشراح.
فإذًا روَيناه لها معنى، ورُوِّيناه لها معنى آخر، رويناه يعني نحن، ورؤِّيناه يعني روى مشايخنا لنا ذلك في كتاب الحجة، روِّيناه في كتاب الحجة، يعني رواه مشايخنا لنا في كتاب: (الحجة على تارك المحجّة)..

(٢) انظر: الأربعين النووية، الحديث الحادي والأربعين (ص٨٤).

(٣) رواه البغوي في شرح السنة (١/ ٢١٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٢)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ١٨٨)، وقال: (تفرد به نعيم بن حماد)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣٦٨)، وانظر: تعليل الحافظ ابن رجب للحديث في جامع العلوم والحكم (ص٣٨٧، ٣٨٨).

....

﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]، ونحو هذه الآيات.

قوله: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ». أي: لا يكون من أهل كمال الإيمان الواجب الذي وعد الله أهله عليه بدخول الجنة والنجاة من النار، وقد يكون في درجة أهل الإساءة والمعاصي من أهل الإسلام.

قوله: «حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»، (الهوى) بالقصر أي: ما يهواه، وتحبه نفسه، وتميل إليه، فإن كان الذي تحبه، وتميل إليه نفسه، ويعمل به، تابعًا لما جاء به رسول الله ﷺ، لا يخرج عنه إلى ما يخالفه، فهذه صفة أهل الإيمان المطلق، وإن كان بخلاف ذلك، أو في بعض أحواله أو أكثرها انتفى عنه من الإيمان كماله الواجب؛ كما في حديث أبي هريرة: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، مؤمن»[1].

يعني أنه بالمعصية ينتفي عنه كمال الإيمان الواجب، وينزل عنه في درجة الإسلام، وينقص إيمانه، فلا يطلق عليه الإيمان إلا بقيد المعصية، أو الفسوق، فيقال: مؤمن عاص، أو يقال: مؤمن بإيمانه، فاسق بمعصيته، فيكون معه مطلق الإيمان الذي لا يصح إسلامه إلا به؛ كما قال تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، والأدلة على ما

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥، ٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠)، ومسلم (٥٧).

....

عليه سلف الأمة وأئمتها أن الإيمان قول وعمل ونية - يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية - من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ أكثر من أن تحصى، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم إلى بيت المقدس قبل تحويل القبلة، وقول النبي ﷺ لوفد عبد القيس: «آمُرُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،..». الحديث، وهو في الصحيحين والسنن(١).

والدليل على أن الإيمان يزيد قوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [المدثر: ٣١] الآية، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنٗا﴾ [التوبة: ١٢٤] الآية. خلافًا لمن قال: إن الإيمان هو القول. وهم المرجئة، ومن قال: إن الإيمان هو التصديق. كالأشاعرة. ومن المعلوم عقلًا وشرعًا أن نية الحق تصديق، والعمل به تصديق، وقول الحق تصديق، وليس مع أهل البدع ما ينافي قول أهل السنة والجماعة، ولله الحمد والمنة.

قال الله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ﴾ أي: فيما عملوا به في هذه الآية من الأعمال الظاهرة والباطنة، وشاهده في كلام العرب قولهم: حملة صادقة، وقد سمى الله تعالى الهوى المخالف لما جاء به الرسول ﷺ إلهًا، فقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ

(١) أخرجه البخاري (٥٣، ٨٧، ٥٢٣، ١٣٩٨)، ومسلم (١٠٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

....

هَوَنٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، قال بعض المفسرين: (لَا يَهْوَى شَيْئًا إِلَّا رَكِبَهُ لَا يَخَافُ اللَّهَ)(١).

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أما معنى الحديث، فهو أن الإنسان لا يكون مؤمنًا كامل الإيمان الواجب، حتى تكون محبته تابعة لما جاء به الرسول ﷺ من الأوامر والنواهي وغيرها، فيحب ما أمر به، ويكره ما نهى عنه، وقد ورد في القرآن مثل هذا المعنى في غير موضع، وذم سبحانه من كره ما أحبه الله، أو أحب ما كرهه الله؛ كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨]، فالواجب على كل مؤمن أن يحب ما أحبه الله محبة توجب له الإتيان بما أوجب عليه منه، فإن زادت المحبة، حتى أتى بما ندب إليه منه، كان ذلك فضلًا، وأن يكره ما يكرهه الله كراهة توجب له الكف عما حرم عليه منه، فإن زادت الكراهة، حتى أوجبت الكف عما كرهه تنزيهًا، كان ذلك فضلًا. فمن أحب الله ورسوله محبة صادقة من قلبه، أوجب ذلك له أن يحب بقلبه ما يحب الله ورسوله، ويكره ما يكرهه الله ورسوله، فيرضى ما يرضي الله ورسوله، ويسخط ما يسخط الله ورسوله، ويعمل بجوارحه بمقتضى هذا الحب والبغض، فإن عمل بجوارحه شيئًا يخالف ذلك، بأن ارتكب بعض ما يكرهه الله ورسوله، وترك ما يحبه الله ورسوله، مع وجوبه والقدرة عليه، دل ذلك على نقص محبته الواجبة،

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٩٣)، وتفسير عبد الرزاق (٣/ ١٩١)، وزاد المسير (٣/ ٣٢٢)، والدر المنثور (٧/ ٤٢٦).

....

فعليه أن يتوب من ذلك، ويرجع إلى تكميل المحبة الواجبة، التي هي ركن العبادة إذا كملت، فجميع المعاصي تنشأ عن تقديم هوى النفس على محبة الله ورسوله، وقد وصف الله المشركين باتباع الهوى في مواضع من كتابه، فقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [القصص: ٥٠]، وكذلك البدع إنما تنشأ من تقديم الهوى على الشرع.

ولهذا سمي أهلها أهل الأهواء، وكذلك المعاصي إنما تنشأ من تقديم الهوى على محبة الله ومحبة ما يحبه، وكذلك حب الأشخاص: الواجب فيه أن يكون تبعًا لما جاء به الرسول ﷺ، فيجب على المؤمن محبة ما يحبه الله من الملائكة والرسل والأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين عمومًا، ولهذا كان من علامات وجود حلاوة الإيمان أن يحب المرء لا يحبه إلا لله[١]، فتحرم موالاة أعداء الله ومن يكرهه الله عمومًا، وبهذا يكون الدين كله لله.

ومن أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان، ومن كان حبه وبغضه وعطاؤه ومنعه لهوى نفسه، كان ذلك نقصًا في إيمانه الواجب، فتجب التوبة من ذلك. انتهى ملخصًا[٢].

ومناسبة الحديث للترجمة: بيان الفرق بين أهل الإيمان وأهل النفاق والمعاصي في أقوالهم وأفعالهم وإرادتهم.

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (١٦، ٢١)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رضي الله عنه.
(٢) انظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٢٧٠).

الشرح:

ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقته عند أهل العلم المتقدّمين كثيرة، وهي أنَّه إذا كان الحديث جاء في معنى آية، فإنَّهم يصحّحونه، ولو كان في إسناده من هو ضعيف، أو من هو مختلط، أو من هو صدوق.

وقد نصّ ابن جرير في التفسير على هذا، فصحّح أخبارًا، قال: لأنّها في معنى الآية، فإذا كان الحديث في معنى الآية، فإنَّه يصحّ، لكن أحيانًا صنعة المحدّث تقضي بأنّه لا يصحّح إلّا ما صحّ مجردًا عن النظر إلى غيره، وهذا ليس بجيّد؛ لأنَّ أعظم الشواهد للحديث الآية، فإذا كانت الآية شاهدة للحديث، فيكون الحديث صحيحًا؛ لأنَّك تجعل الحديث صحيحًا بروايات أُخر، تنقله من الضعيف إلى الحسن بغيره، وتنقله من الحسن إلى الصحيح لغيره، بروايات متعدّدة، فإذا كانت الآية هي معنى الحديث، فإنّه لا حرج من تصحيحه، ولو كان في إسناده بعض من ضُعِّف، على أنَّ هذا الحديث في إسناده - كما هو معلوم - نُعيم بن حماد، ونُعيم من أهل العلم من صحّح حديثه، ومنهم من ضعّفه، وكان جلدًا في السُّنة، قويًّا، ناشرًا لها رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قول النبي ﷺ في هذا الحديث: «لاَ يُؤْمِنِ أَحَدُكُمْ حَتّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» (لاَ يُؤْمِن) هذه تكثر في النصوص، ويراد منها هنا: نفي كمال الإيمان؛ لأنَّ الإيمان له كمال، وله حدّ أدنى، أمَّا الحد الأدنى منه، فهو الذي يصحّ به الإسلام، فكلّ أحد ما دام أنّه يصدق عليه اسم الإسلام، وأنّه مسلم، فمنعه من الإيمان ما يصحّح به ذلك، ذلك الإسلام، وهو اعتقاده، أو إيمانه بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشرّه من الله عَزَّوَجَلَّ ، وكمال الإيمان هو نهايته - يعني: الإيمان المطلق -، فلا يؤمن حتّى يكون هواه تبعًا لما جاء به الرسول، فمن كان

هواه ومحبته في كلّ مسألة من مسائل حياته وفي كلّ أمر من أموره ينظر فيه إلى محبته، وينظر فيه إلى أن يكون تابعًا لما جاء به الرسول، فقد كمل الإيمان، وكمل إيمانه، وقد قال ﷺ: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ**»[1]، وكمال يعني: من جهة الطاعة، لكن قد يأتي ما يجعله ناقصًا بذنب آخر، ولكن إذا خالف، فصار في بعض المسائل هواه في غير طاعة الله، تغلبه نفسه، فيفضل غير طريقة النبي ﷺ، يختار المعصية، يختار التفريط في الواجب، فهذا ينقص من إيمانه بقدر ما فوت من واجبات الإيمان.

والإيمان عند أهل السنة - كما ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ-: قول وعمل ونية؛ وذلك أنَّ الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بطاعة الرحمن، وينقص بطاعة الشيطان، فأهل السنة أثبتوا هذه الأمور الخمسة.

والمرجئة جعل طائفة منهم تقول: الإيمان هو تصديق فقط، وهو مذهب الأشعرية، يعني: تصديق بالقلب.

ومنهم من جعله تصديقًا مع اعتقاد، يعني: تصديق بالقلب الذي هو الاعتقاد، مع قول اللسان؛ كما هو كلام مرجئة الفقهاء كأبي حنيفة ومن نحا نحوه.

ومنهم الكرامية، الذين اكتفوا بالقول فقط، وهؤلاء ليسوا من المرجئة، لكن اكتفوا بالقول فقط.

ومنهم من قال: الإيمان هو المعرفة، كالجهمية.

ومنهم من قال: الإيمان قول واعتقاد، وأمَّا العمل، فمن لوازم الإيمان، وليس من مسمّاه، وهذا نوع من الإرجاء.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤١١، ٣٤٣٣، ٣٧٦٩، ٥٤١٨)، ومسلم (٢٤٣١) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أمَّا الزيادة والنقصان، فمن أهل السنة من قال بهما جميعًا، وهذا هو المعروف عن أهل السنة، ومنهم من قال: يزيد، ولا ينقص.

والصواب في ذلك: أنَّ الإيمان الذي دلّت عليه النصوص هو ما جمع هذه النونات الخمس جميعًا، فهو قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بطاعة الرحمن، وينقص بطاعة الشيطان.

فقوله هنا: «**لاَ يُؤْمِن أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**» فيه الدلالة على أنّ الإيمان ينقص، وعلى أنّ الأعمال معتبرة في الإيمان، وعلى أنّ الطاعة أيضًا من الإيمان.

وذكر أنَّ مناسبة هذا الحديث للباب: أنَّ من كان هواه في الحكم والتحاكم إلى غير شريعة الله، فإنّه يُنفى عنه الإيمان، ولا يؤمن، وقد يُنفى عنه أصل الإيمان، وقد يُنفى عنه كمال الإيمان، بحسب حاله على التفصيل السابق.

وقوله: «**حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**» الهوى: ما يختاره المرء، ويرغب فيه في أموره كلّها، فدلّ ذلك على أنّ الإيمان يوجد ويتنوّع، ويكون كاملًا في بعض الناس، ناقصًا في البعض الآخر، وأكثر الخلق أيعني: أكثر المسلمين - إيمانهم ناقص، وربّما كان إيمانهم ناقصًا جدًّا، ونفي كمال الإيمان لا يرُاد منه نفي مقاربة الكمال، ولكن قد يكون نفي لأكثر الإيمان، فإذا قال أهل العلم: هذا فيه نفي لكمال. لا يعني أنّه نفي لمقاربة الكمال، بل قد يكون نفيًا لأكثر الإيمان، ولهذا في حديث الزاني، والسارق، والّذي يشرب الخمر، قال فيهم ﷺ: «**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِن**»[(١)]، فحين الزنا ينفى عنه اسم الإيمان، فلا يزني، وهو مؤمن بالله عز وجل، لكنه مسلم، وهذا لمن غلبته شهوته.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٢).

قال بعض أهل العلم: (فمن كان مديمًا للرغبة والرضا بهذه المعصية بالزنا أو بشرب الخمر أو بالسرقة مديمًا لذلك، فإنّه يُنفى عنه اسم الإيمان، ويكون مسلمًا)؛ وذلك لأنَّه يعود الإيمان إلى المعاصي، إذا كانت شهوته غلبته في غير طاعة الله، غلبته في المعصية، أمّا إذا كان دائمًا على هذه الحال كالمدمن ونحو ذلك، فإنَّه عند كثير من أهل العلم ينفى عنه اسم الإيمان، ويبقى معه اسم الإسلام، ويكون معه ما يصحّح به الإسلام من الإيمان، يعني: الحدّ الأدنى، لكن الحدّ الأدنى لا يعني أن يسمّى بذلك؛ لهذا عند المقارنة بين الإسلام والإيمان عند الإطلاق العام، فنقول: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته. ولو كان مصرًّا مداومًا عليها؛ ولهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وذلك لأنَّ اسم الإسلام غير اسم الإيمان، فقوله ﷺ: «**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حَينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِن**» فسر في حديث آخر رواه الإمام أحمد أنَّه يكون على رأسه كالظلة، فإذا نزع عاوده، أي: رجع الإيمان إليه؛ لأنَّه حين الزنى يكون إيمانه بالله وباليوم الآخر يكون ذلك ليس معه إلّا الحدّ الأضعف، فأتت الشهوة، فأبعدت أو رفعت معظم ذلك الإيمان، وما بقي معه إلّا ما يصح به إسلامه، ويبقيه في دائرة الإسلام، فإذا نزع، فالمؤمن يراجع نفسه، ويعلم أنَّه عاصٍ، فيرجع إليه الإيمان، وهذا بخلاف الممارس لذلك الدائم عليه، المدمن للشرب، المدمن للزنا، الذي يرضى بذلك، ويسرّه، فإنّه يسلب عنه اسم الإيمان، ويبقى عليه اسم الإسلام، ما لم يستحلّ تلك الأمور، فينفى عنه اسم الإسلام أصلًا؛ لأنَّه يكون مرتدًّا بذلك.

ومعنى قول العلماء: مطلق الإيمان، والإيمان المطلق:

هذه عبارة تكثر في كلام أهل العلم، ومطلق الشيء: أدناه، والشيء

المطلق: الكامل، فإذا قال: الإيمان المطلق، يعني: الكامل، ومطلق الشيء: أدناه، نقول: الإسلام المطلق، يعني: بجميع شرائعه، ومطلق الإسلام، يعني: أقلّه، كذلك نقول: الكفر المطلق، يعني: التي استغرقت فيه أنواع الكفر، أو الكفر الأكبر الكامل، ومطلق الكفر يعني: أدناه، وقد يكون الكفر الأصغر، أو كفر نعمة، أو كفر لفظ، إلخ، يعني: كفر لفظ من جهة النعمة، والكفر الأصغر.

فإذًا الفرق بين مطلق الإيمان والإيمان المطلق أنّ مطلق الإيمان هو أقلّه، والإيمان المطلق هو الكامل.

وَقَالَ الشَّعْبي: (كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ المنُافِقِينَ، وَرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ خُصُومَةٌ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: نَتَحَاكَمُ إِلَى مُحمَّدٍ؛ لِأَنَّهُ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ. وَقَالَ المُنَافِقُ: نَتَحَاكَمُ إِلَى الْيَهُودِ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الرِّشْوَةَ، فَاتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَأْتِيَا كَاهِنًا فِي جُهَيْنَةَ، فَيَتَحَاكَمَا إِلِيهِ، قَالَ: فَنَزَلَتْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ [النساء: ٦٠] الآية)[١].

وَقِيلَ: (نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: نَتَرَافَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الآخَرُ: إِلَى كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ، ثُمَّ تَرَافَعَا إِلَى عُمَرَ، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا القِصَّةَ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَرْضَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَكَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ، فَقَتَلَهُ)[٢].

ش: هو عامر بن شراحيل الكوفي، عالم أهل زمانه، وكان حافظًا علامة، ذا فنون. كان يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء[٣]، وأدرك خلقًا كثيرًا من الصحابة، وعاش بضعًا وثمانين سنة. قاله الذهبي[٤].

وفيما قاله الشعبي ما يبين أن المنافق يكون أشد كراهة لحكم الله ورسوله من اليهود والنصارى، ويكون أشد عداوة منهم لأهل الإيمان؛

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٧/ ١٩٠).

(٢) أخرجه الواحدي في أسباب النزول (ص١٠٧، ١٠٨)، والبغوي في معالم التنزيل (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣) معلقًا من طريق الكلبي، عن أبي صالح باذام، عن ابن عباس رضي الله عنهما به.
وأخرج نحوه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٩٤) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود.

(٣) ما كتبت سوداء في بيضاء يعني ما كتبت شيئًا في ورق أبيض. معناه أنَّه كان يحفظ ما يسمع، لا يحتاج إلى الكتابة.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٠١).

....

كما هو الواقع في هذه الأزمنة وقبلها من إعانة العدو على المسلمين، وحرصهم على إطفاء نور الإسلام والإيمان.

ومن تدبر ما في التاريخ، وما وقع منهم من الوقائع، عرف أن هذا حال المنافقين قديمًا وحديثًا، وقد حذر الله نبيه ﷺ من طاعتهم والقرب منهم، وحضه على جهادهم في مواضع من كتابه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [التوبة: ٧٣] الآية.

وفي قصة عمر رضي الله عنه وقتله المنافق الذي طلب التحاكم إلى كعب بن الأشرف اليهودي دليل على قتل من أظهر الكفر والنفاق، وكان كعب بن الأشرف هذا شديد العداوة للنبي ﷺ، والأذى له، والإظهار لعداوته، فانتقض به عهده، وحل به قتله.

وروى مسلم في صحيحه عن عمرو: سَمِعْتُ جَابِرًا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: ائْذَنْ لِي، فَلْأَقُلْ، قَالَ: قُلْ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ: وَذَكَرَ مَا بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَقَةً، وَقَدْ عَنَّانَا، فَلَمَّا سَمِعَهُ قَالَ: وَأَيْضًا وَاللهِ، لَتَمَلُّنَّهُ، قَالَ: إِنَّا قَدِ اتَّبَعْنَاهُ الْآنَ، وَنَكْرَهُ أَنْ نَدَعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَصِيرُ أَمْرُهُ، قَالَ: وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسْلِفَنِي سَلَفًا، قَالَ: فَمَا تَرْهَنُنِي؟ قَالَ: مَا تُرِيدُ؟ قَالَ: تَرْهَنُنِي نِسَاءَكُمْ، قَالَ: أَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ، أَنَرْهَنُكَ نِسَاءَنَا؟ قَالَ لَهُ: تَرْهَنُونِي أَوْلَادَكُمْ، قَالَ: يُسَبُّ ابْنُ أَحَدِنَا، فَيُقَالُ: رُهِنَ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرٍ، وَلَكِنْ نَرْهَنُكَ اللَّأْمَةَ - يَعْنِي السِّلَاحَ -، قَالَ: فَنَعَمْ،

....

وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ، وَأَبِي عَبْسِ بْنِ جَبْرٍ، وَعَبَّادِ بْنِ بِشْرٍ، قَالَ: فَجَاءُوا فَدَعَوْهُ لَيْلًا فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ غَيْرُ عَمْرٍو: قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ، قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَرَضِيعُهُ، وَأَبُو نَائِلَةَ، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةٍ لَيْلًا لَأَجَابَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي إِذَا جَاءَ، فَسَوْفَ أَمُدُّ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَمْكَنْتُ مِنْهُ فَدُونَكُمْ، قَالَ: فَلَمَّا نَزَلَ وَهُوَ مُتَوَشِّحٌ، فَقَالُوا: نَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الطِّيبِ، قَالَ: نَعَمْ تَحْتِي فُلَانَةُ هِيَ أَعْطَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ، قَالَ: فَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَشُمَّ مِنْهُ، قَالَ: نَعَمْ فَشُمَّ، فَتَنَاوَلَ فَشَمَّ، ثُمَّ قَالَ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَعُودَ؟ قَالَ: فَاسْتَمْكَنَ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: دُونَكُمْ، قَالَ: فَقَتَلُوهُ»[١].

وفي قصة عمر بيان أن المنافق المغموض بالنفاق إذا أظهر نفاقه، قتل؛ كما في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ إنما ترك قتل من أظهر نفاقه منهم تأليفًا للناس، فإنه قال: «لاَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»[٢]. فصلوات الله وسلامه عليه.

الشرح:

فهذان الحديثان فيهما الدلالة لما أراده المصنف رحمه الله من أنَّ الالتزام بحكم الله عز وجل، والرضا به سمة المؤمنين، وأنَّ عدم الرضا بذلك، ورفض

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٠١).
(٢) أخرجه البخاري (٣٥١٨، ٤٩٠٥، ٤٩٠٧)، ومسلم (٢٥٨٤).

التحاكم إلى ما أنزل الله، وأنزله على رسوله ﷺ من الكتاب والسنة، أنَّ ذلك من صفات المنافقين، فإنَّ المنافق هو الذي يُظهر الإسلام، ويبطن الكفر، فإذا جاءت مسألة التحاكم، رغب ورضي بغير شرع الله عز وجل، بل أحب ذلك؛ كما ظهر في هذا المرسل الذي ذكره الشعبي رحمه الله، وهذه الخصومة التي كانت بين الرجل من المنافقين وبين اليهودي.

ومن مقتضى الإسلام الذي يظهره المنافق أن يتحاكم إلى رسول الله ﷺ، وهذا هو الذي طلبه اليهودي، واليهود إذًا أتوا يتحاكمون إلى النبي ﷺ، فهو ﷺ بالخيار: إن شاء حكم، وإن شاء أعرض عنهم؛ كما أمره ربه عز وجل في سورة المائدة: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [المائدة: ٤٢]، إلى أن قال: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾، إلى أن قال عز وجل: ﴿وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾ [المائدة: ٤٣] إلى آخر الآيات.

فهذا المنافق نفاقه أكبر، وظهر بعدم رضاه برسوله ﷺ؛ ولهذا نزلت آية النساء: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠]، ووجه سبب النزول: أنَّ هذا المنافق يزعم بظاهره أنَّه يؤمن بالله وبرسوله، ومع ذلك رضي، بل طلب طلبًا، ورغب أن يحكم في خصومته غير رسول الله ﷺ، وهذا تفسير لمعنى الإرادة في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ﴾، وهذا الأثر أو هذا الحديث والذي بعده يفسر الإرادة في هذه الآية، فإنّ الإرادة محتملة لمجرد الرغبة، ومحتملة لحصول الشيء بإرادته لغرض من الأغراض، يعني: بالميل إليه، وتحتمل أن تكون بالرضا بحكم الطاغوت، قال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ﴾؛ لأن الإرادة تكتنفها هذه الأشياء، وهذه الأحاديث دلّت على أنّ هذا المنافق لم يرض بحكم الله، ورغب في حكم غيره، فترك، وطلب

حكم اليهودي الذي هو كعب بن الأشرف، وترك رغبة اليهودي في أن يحكم بينهم رسول الله ﷺ، والمراد هنا بالنفاق النفاق الأكبر، الذي هو إظهار الإسلام وإبطان الكفر، والمنافقون كان النبي ﷺ يقبل منهم إظهارهم للإسلام، ولا يحاسبهم على ما أبطنوه من الكفر، إلّا إذا ظهر دليل على ردتهم من أنّه يقبل منهم الإسلام الظاهر على ردتهم، وكان في قتلهم مصلحة راجحة، فإنّهم يقتلون، والمنافقون في عهد النبي ﷺ منهم من قتل على الردة، ومنهم من ترك، وتركهم عند أهل العلم يجوز للمصلحة؛ لأنّ النبي ﷺ قال «**لاَ يُتَحَدَّثُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ**»[(١)].

وفعل عمر رضي الله عنه في الأثر الأخير في قوله: «**فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُرْضَ**» ظاهر في أن التحاكم إلى غير رسول الله ﷺ - أي: إلى غير الكتاب والسنة - إذا كان معه عدم الرضا بالكتاب والسنة حكمًا، فإنّه ردة، فهذا صحيح، ولأنّه به قتل عمر رضي الله عنه هذا المنافق الذي لم يرض بحكم رسول الله ﷺ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال عز وجل: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، فالأمر بالحكم بما أنزل الله تقدم لنا أنّه في آيات كثيرة، وهو حق الله عز وجل أن يُحكم بما أنزل، فإذا حكم بغير ما أنزل، كان ذلك فيه منازعة لحق الله عز وجل، ولهذا كانت هذه سمة أهل النفاق.

وفي قصة مثل قصة كعب بن الأشرف التي ذكرها الشارح رحمه الله لمناسبة ذكر كعب بن الأشرف في الحديث أن النبي ﷺ أباح دمه، فقُتل غيلةً، وقتل الغِيلة لا يجوز إلّا في حقّ من أُبيح دمه، يعني: العدوّ أو المنافق بين

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٣).

المسلمين لا يُقتل غيلة إلّا إذا أباح الإمام دمه، فقال هذا: أينما لقيتموه، فاقتلوه، أو أبحتُ دمه، فأيّ مسلم وجده، فإنّه يقتله؛ لإباحة الإمام ذلك، أمّا لو قتل المرتد في دار الإسلام بدون إذن الإمام لذلك، لم يبح لأحد أن يقتل ذلك، يعني: يقتل كعبًا، ولا أصحاب كعب؛ لأجل عدم استباحة دمائهم، فالمنافق على الإسلام يحكم له بالإسلام، ويعامل معاملة المسلمين، ولو كان في الباطن تدلّ الدلائل على أنَّه زنديق، يعني: على أنَّه كافر في الباطن، لكن إذا أظهر الإسلام، قُبل منه ذاك، وحرم الاعتداء عليه، وكما قال شيخ الإسلام في المنافقين أنَّهم يرثون، ويورّثون، ولهم حكم المسلمين في الأحكام الظاهرة، وباطنهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، أمَّا إذا أظهر الكفر، فإنّه يكون مرتدًّا. وهل يُقتل مطلقًا؟

الجواب: لا، لابدّ فيه من إذن الإمام، وإذا قتل من دون إذنه، أو من دون استباحة دمه، فإنّ هذا فيه الافتيات على الإمام، والافتيات عليه لا يجوز.

وقد نصّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائل أقلّ من هذه، في مثل كلامه على: هل لأهل العلم أن يقيموا الحدود؟ كما نقل عنه في: (مختصر الفتاوى المصرية) أنّه ليس لأحد من أهل العلم، ولا لأحد من الناس أن يقيم نفسه مقام الإمام في إقامة الحدود، ولا في إقامة التعزيرات؛ لأنَّ هذا للإمام، وإن فُعل، فإنَّ فيه افتيات على الإمام، ولا يجوز ذلك، وللإمام أن يعاقب من فعل ذلك، أو نحو ما قال، وهذا نص منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(١)].

وقتل عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ للرجل؛ لأنَّه ظهر نفاقه بدون وجه شبهة، والأثر - كما هو معلوم - في إسناده بعض الشيء، ولكن توجيهه على أنّه ظهر نفاقه،

---

(١) انظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص ٥٨٠).

مثلما كان فعل عمر رضي الله عنه في قصة حاطب، لما كاتب المشركين بمسير النبي ﷺ إليهم في مكة[1]، فإنَّ عمر رضي الله عنه لما عُثر على الرسالة، وفُضح أمر حاطب رضي الله عنه قال عمر: يا رسول الله ائذن لي أن أضرب عنق هذا المنافق، وقال ﷺ: «دَعْهُ يَا عُمَرُ. يَا حَاطِبُ مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا...». إلى آخره.

فدلّ هذا على أنَّ قتل المنافق يحتاج إلى إذن، وهذا ظاهر الدلالة من ذلك الحديث، وسيرة النبي ﷺ مع المنافقين معلومة، مع أنَّه كان يعلم ﷺ بما أخبره به ربّه عز وجل ، يعلم أسماءهم، ويعلم أفعالهم، ونزلت فيهم السورة الفاضحة، سورة براءة التي فضحت المنافقين، ومع ذلك كان هديه ﷺ فيهم أنَّه نوع ذلك، منهم من قتله، ومنهم من سالمه، وهذا كما قال ابن القيّم وغيره: هذا راجع إلى المصلحة في قتلهم، فإذا رأى المصلحة في إبقائهم، أبقاهم، وإذا رأى المصلحة في قتلهم، فإنّه يقتلهم، يعني: هذا في حقّ من ظهر كفره، من ظهرت ردّته، أمَّا من أظهر الإسلام، وأبطن الكفر، فهذا ليس لأحد عليه سبيل، وحسابه على الله، هذا المنافق يوكل باطنه إلى الله، لكن من أظهر الكفر، وبان نفاقه، وظهر، فإنَّ الكلام السابق هو الذي ينطبق عليه.

ذكر هنا أنَّ المنافقين هم أعدى أعداء أهل الإسلام، وهذا صحيح، فإنَّه ما من شرّ أصيب به المسلمون، ولا تمكّن منهم العدوّ إلّا عن طريق أهل النفاق، وإذا درست التاريخ، وجدت ذلك ماثلًا، خذ لما حصل من الفتنة الّتي أدت إلى قتل عثمان رضي الله عنه ، كان الذي أثارها جماعة من

---

(١) حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه صحابي جليل شهد بدرًا وقصته أخرجها البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤)، وانظر تفسير القرطبي (١٨/ ٥٢)، وأحكام القرآن للجصاص (٥/ ٣٢٥)، والدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٤٧٣).

المنافقين، أثاروا على عثمان ﵁ تصرّفاته في الولايات والأموال ونحو ذلك، حتّى أدّى ذلك إلى قتله.

كذلك في حرب الجمل، فإنّ عائشة ﵂ خرجت لا للقتال، كذلك عليّ ﵁ ومن معه لم يكونوا يريدون قتال عائشة ﵂، ولا من معها، وإنَّما الذي أثار الحرب بين الطائفتين جماعة من أهل النفاق، كانوا في ليلة، فذهب طائفة منهم إلى عسكر عائشة س أو من معها، فأضرموا نارًا، ثم ذهبوا إلى أولئك، فقالوا لهم، نقلوا الكلام والنميمة، حتى حصلت الحرب بغير اختيار من علي ﵁، وبغير اختيار من عائشة ﵂ ومن معها، فكانت المقتلة من صنيعة المنافقين، وما نقلوه من الأخبار بين الطرفين، كذلك في عصور الإسلام المتنوّعة، فالدولة العباسية إنّما أضعفها المنافقون ممّن دخلوا في الإسلام من الفرس وغيرهم من العجم، فإنَّهم هم الذين أضعفوا الدولة، كذلك لمّا غزا التتار البلاد، الذي مكّن التتار من بلاد المسلمين هم المنافقون الرافضة وأشباههم من الباطنية، فإنّهم هم الذين دلوا على الطريق، ومكنوهم، بل أفتى أولئك بقتل جميع علماء المسلمين، وإحلال كتب ابن سينا وأمثاله، أو إحلال كتب القوم مكان الكتب الشرعية.

وهكذا في كلّ زمان، فإنَّ المنافقين لهم الأثر الأكبر؛ لأنَّهم بين المسلمين، ويراهم المسلمون، ويأمنون شرّهم ظاهرًا، ولا يدرون ما يحيقون بهم، فالواجب الحذر من هؤلاء، فالله ﷿ في القرآن نبّه على أنّ أعداء أهل الإسلام أربعة: اليهود، والنصارى، والمشركون، والمنافقون، هؤلاء هم أعداء أهل الإسلام، وفضح كلّ طائفة بأنواع من الفضائح التي يبيّن بها أمرهم.

هذا الكلام استطرادي لأجل ما ذكره الشارح ﵀.

والمقصود من الكلام: أنَّ ترك حكم الله عَزَّوَجَلَّ وعدم الرضا بالكتاب والسنة هذه سمة المنافقين النفاق الأكبر، وأنّ الرضا بذلك، الرضا بحكم الله ورسوله سمة المؤمنين، وأنّ اليهود قد يكونون أقرب إلى الإسلام - يعني للرضا به -، والنصارى قد يكونون أقرب إلى الرضا به من أهل النفاق، وأنّ المنافق قد يكون شرّا، قد يكون شرًّا من اليهودي، فهذا اليهودي أراد التحاكم إلى النبي ﷺ، والمنافق رفض ذلك، قد يكون المنافق أكثر شرًّا، وأبعد عن حبّ العدل والإسلام من اليهود والنصارى والمشركين، وهذا ظاهر فيهم.

اسم النفاق هل يُطلق على من كان بعد زمن النبي ﷺ، أم يختصّ بما كان في زمن النبي ﷺ؟

هذه مسألة، والكلام عليها متشعّب، وفي زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يرض بوجود المنافقين، يعني: أن يُقال هذا منافق، بل من أظهر الإسلام وصلح باطنه، فهو المسلم، وأمَّا النفاق، فإنّما كان في ذلك الزمن؛ كما رُوي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّه قال: (**أنَّ النِّفَاقَ كَانَ لَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ يَنْزِلُ، أَمَّا الْآنَ فَلَيْسَ إِلَّا الْإِسْلَامُ وَالْكُفْرُ**).

وأهل العلم اختصّوا اسم النفاق فيمن أظهر الإسلام، وأبطن الكفر بزمن النبي ﷺ، ثمّ بعد ذلك جعلوا مكانه لفظ (زنديق)، ولهذا يكثر في استعمالهم لفظ (زنديق) أكثر من استعمالهم لفظ (منافق)؛ لأنَّ النفاق يحتاج إلى شيء من الدليل والبرهان، وأمّا الزندقة، فهي فيما إذا ظهر منه ما يدلّ على كفره في الباطن، فإنّه يُقال له: زنديق، وقد يُطلق عليهم (منافقون)، وقد يُقال (زنادقة منافقون).

فإذًا الزّنديق هو المنافق، وهو من يُظهر الإسلام، ويُبطن الكفر، نسأل الله العافية.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النِّسَاءِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى فَهْمِ الطَّاغُوتِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَعْرَافِ ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾.

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾.

الْخَامِسَةُ: مَا قَالَهُ الشَّعْبِيُّ فِي سَبَبِ نُزُولِ الْآيَةِ الْأُولَى.

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الْإِيمَانِ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ.

السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ الْمُنَافِقِ.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْإِيمَانِ لَا يَحْصُلُ لِأَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

٣٩ - بَابُ

مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠].

ش: سبب نزول هذه الآية معلوم مذكور في كتب التفسير وغيرها، وهو أن مشركي قريش جحدوا اسم الرحمن عنادًا[(١)].

قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، والرحمن اسم وصفته، دل هذا الاسم على أن الرحمة وصفه سبحانه وهي من صفات الكمال.

فإن كان المشركون جحدوا اسمًا من أسمائه تعالى، وهو من الأسماء التي دلت على كماله - سبحانه وبحمده - فجحود معنى هذا الاسم ونحوه من الأسماء يكون كذلك، فإن جهم بن صفوان، ومن تبعه يزعمون أنها لا تدل على صفة قائمة بالله تعالى وتبعهم على ذلك طوائف من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، فلهذا كفرهم كثيرون من أهل السنة. قال العلامة ابن القيم رحمه الله[(٢)]:

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ فِي ... عَشْرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبُلْدَانِ

والَّلالَكَائِيُّ الْإِمَامُ حَكَاهُ عَنْـ ... ـهُمْ بَلْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبَرَانِي

فإن هؤلاء الجهمية، ومن وافقهم على التعطيل جحدوا ما وصف به

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١٣/ ١٥٠).

(٢) انظر: النونية بشرح ابن عيسى (١/ ٢٩٠).

....

نفسه، ووصفه به رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله، وبنوا هذا التعطيل على أصل باطل، أصلوه من عند أنفسهم، فقالوا: هذه هي صفات الأجسام، فيلزم من إثباتها أن يكون الله جسمًا.

هذا منشأ ضلال عقولهم، لم يفهموا من صفات الله إلا ما فهموه من خصائص صفات المخلوقين، فشبهوا الله في ابتداء آرائهم الفاسدة بخلقه، ثم عطلوه من صفات كماله، وشبهوه بالناقصات والجمادات والمعدومات.

فشبهوا أولًا، وعطلوا ثانيًا، وشبهوه ثالثًا بكل ناقص ومعدوم، فتركوا ما دل عليه الكتاب والسنة من إثبات ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله على ما يليق بجلاله وعظمته.

وهذا هو الذي عليه سلف الأمة وأئمتها، فإنهم أثبتوا لله ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، فإن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحتذى حذوه فكما أن هؤلاء المعطلة يثبتون لله ذاتًا لا تشبه الذوات، فأهل السنة يقولون ذلك ويثبتون ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله من صفات كماله، ونعوت جلاله، لا تشبه صفاته صفات خلقه(١).

فإنهم آمنوا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولم يتناقضوا، وأولئك المعطلة كفروا بما في الكتاب والسنة من ذلك، وتناقضوا فبطل قول المعطلين بالعقل والنقل - ولله الحمد والمنة -، وإجماع أهل السنن من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة المسلمين.

---

(١) ذكر هذا الكلام الذهبي في العلو (ص٢٣٦، ٢٥٣) وعزاه إلى الخطابي.

....

وقد صنف العلماء - رحمهم الله تعالى - في الرد على الجهمية، والمعطلة، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم في إبطال هذه البدع، وما فيها من التناقض والتهافت، كالإمام أحمد رحمه الله في رده المشهور، وكتاب «السنة» لابنه عبدالله[1]، وصاحب «الحيدة» عبد العزيز الكناني في رده على بشر المريسي[2]، وكتاب «السنة» لأبي عبد الله المروزي[3]، ورد

---

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل الذهلي الشيباني، كان إماما خبيرًا بالحديث وعالمًا مقدمًا فيه، وكان من أروى الناس عن أبيه، وقد سمع من صغار شيوخ أبيه، وروى عنه أبو القاسم البغوي والمحاملي وأبو بكر الخلال وغيرهم، وكان ثبتًا فهمًا ثقة، ولد في جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ومائتين، وتوفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة تسعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٣٧٥)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٨٠)، والعبر (٢/ ٩٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٠٣).

(٢) هو الإمام عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي، قدم بغداد في أيام المأمون، وجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرات في القرآن، وهو صاحب كتاب (الحيدة)، وكان من أهل العلم والفضل، وله مصنفات عديدة، وكان ممن تفقه للشافعي، واشتهر بصحبته، توفي سنة أربعين ومائتين.
أما كتابه الحيدة فقد ضمنه مناظرته مع بشر المريسي، وقد أثبت نسبة الكتاب إليه غير واحد، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، ونقل منه في درء التعارض (ص٢٤٦ - ٢٥١)، وقد شرح جملًا من كلامه من (ص٢٥١ - ٢٦١)، وذكره ابن النديم في الفهرست (ص٧١٤)، والخطيب في تاريخه (١٠/ ٤٤٩) وقال: (وهو صاحب كتاب الحيدة)، وكذا ذكره ابن العماد في الشذرات (٢/ ٩٥)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٣). أما الذهبي فقد شكك فيه في الميزان (٤/ ٣٧٧)، ونسبه إليه في تاريخ الإسلام (ص٢٥٦)، وقال: (صاحب كتاب الحيدة)، وكذا قال في العبر (١/ ٤٣٤).

(٣) هو مُحَمَّدُ بنُ نَصْرِ بنِ الحَجَّاجِ المَرْوَزِيُّ أَبُو عَبْدِ اللهِ، الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَافِظُ. مَوْلِدُهُ: بِبَغْدَادَ، فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَمائَتَيْنِ، وَمَنْشَؤُهُ بِنَيْسَابُوْرَ، وَمَسْكَنُهُ سَمَرْقَنْدُ، كَانَ أَبُوْهُ مَرْوَزِيًّا، ذَكَرَهُ الحَاكِمُ، فَقَالَ: إِمَامُ عَصْرِهِ بِلاَ مُدَافعَةٍ فِي الحَدِيْثِ. كَتَبَ الكَثِيْرَ، وَبَرَعَ فِي عُلُوم الإِسْلاَمِ، وَكَانَ إِمَامًا مُجْتَهِدًا عَلاَّمَةً، مِنْ أَعْلَمِ أَهْلِ زَمَانِهِ بِاخْتِلاَفِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ، قلَّ أَنْ تَرَى العُيُونَ مِثْلَهُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيْبُ: (حَدَّثَ عَنْ: عَبْدَانَ بنِ عُثْمَانَ، ثُمَّ سمَّى جَمَاعَةً، وَقَالَ: كَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِاخْتِلاَفِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُم فِي الأَحْكَامِ). قال الذهبي: (يُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ=

....

عثمان بن سعيد على الكافر العنيد[(١)] وهو بشر المريسي، وكتاب «التوحيد» لإمام الأئمة محمد بن خزيمة الشافعي[(٢)]، وكتاب «السنة» لأبي بكر الخلال[(٣)]، وأبي عثمان الصابوني الشافعي[(٤)]، وشيخ الإسلام

= أَعْلَم الأَئِمَّةِ بِاخْتِلاَفِ العُلَمَاءِ عَلَى الإِطلاَقِ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٣)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣١٥-٣١٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٤٦)، وطبقات الحفاظ (ص٢٨٤-٢٨٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٠-٦٥٣)، والعبر (٢/ ٩٩).

(١) هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الامام العلامة الحافظ الناقد أبو سعيد التميمي الدارمي السجستاني صاحب المسند الكبير والتصانيف، ولد قبل المائتين بيسير، وطوف الأقاليم في طلب الحديث، له رد على المريسي والجهمية، وهو مطبوع باسم: (رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد)، أو (نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد). انظر: تاريخ دمشق (٣٨/ ٣٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣١٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣٠٢)، وطبقات الحفاظ (ص٢٧٧).

(٢) هو كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، للإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف، قال عنه أبو حاتم بن حبان التميمي: (ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه، إلا محمد بن إسحاق ابن خزيمة فقط) ا.هـ.، وقال الإمام أبو العباس بن سريج - وذُكر له ابن خزيمة-: (يستخرج النكت من حديث رسول الله بالمنقاش) ا.هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥ - ٣٧٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠ - ٧٢٨)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٦٢، ٢٦٣).

(٣) هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة وعالمهم أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال، ولد في سنة أربع وثلاثين ومائتين أو في التي تليها، فيجوز أن يكون رأى الإمام أحمد، ولكنه أخذ الفقه عن خلق كثير من أصحابه، وتوفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، له من المصنفات كتاب (الجامع في الفقه) في عشرين مجلدًا، و(العلل) في ثلاثة مجلدات، و(السنة) في ثلاثة مجلدات. انظر: تاريخ بغداد (٥/ ١١٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٦١)، وطبقات الحفاظ (ص٣٣١).

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل أبو عثمان الصابوني النيسابوري الحافظ الواعظ المفسر، كان من أئمة الأثر، شديدًا على المبتدعة، ولد سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، =

....

الأنصاري[١]، وأبي عمر بن عبد البر النمري[٢]، وخلق كثير من أصحاب الأئمة الأربعة، وأتباعهم، وأهل الحديث، ومن متأخريهم أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة[٣]، وشيخ الإسلام ابن تيمية وأصحابه وغيرهم - رحمهم الله تعالى -، فلله الحمد والمنة - على بقاء السنة، وأهلها مع تفرق الأهواء، وتشعب الآراء، والله أعلم.

= وتوفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة، وله كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) مشهور متداول. انظر: تاريخ دمشق (٩/ ٣)، والبداية والنهاية (١٢/ ٧٦)، والوافي بالوفيات (٩/ ٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٠)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٨٢).

(١) هو الإمام الحافظ الكبير أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي ابن جعفر بن منصور بن مت الأنصاري الهروي، من ذرية أبي أيوب الأنصاري ﷺ، كان إمام الزمان في فنون الفضائل وأنواع المحاسن، صنف كتاب الفاروق في الصفات، وكتاب ذم الكلام، وكتاب الأربعين حديثًا، وله في التصوف كتاب منازل السائرين، وقصيدة في مذهبه، ومناقب أحمد بن حنبل، كان مولده سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، وتوفي في ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وأربعمائة. انظر: الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٠٣)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٣٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٦٥).

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف المليحة، منها: التمهيد، والاستذكار والاستيعاب، وجامع بيان العلم وفضله، وغير ذلك، ولد يوم الجمعة لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مائة، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة يوم الجمعة آخر يوم شهر ربيع الآخر. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣)، والوافي بالوفيات (٢٩/ ٩٩)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٠٤)، وشذرات الذهب (٣/ ٣١٤).

(٣) هو موفق الدين المقدسي أحد الأئمة الأعلام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي صاحب التصانيف، ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، صنف المغني والكافي والمقنع والعمدة في الفقه، وغيرها الكثير، قال الذهبي: (كان عالم أهل الشام في زمانه) ا. هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٦)، والعبر (٥/ ٧٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٨٨).

الشرح:

هذا الباب: «بَابُ مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ»، والتوحيد قسمان:

القسم الأول: توحيد في المعرفة والإثبات.

القسم الثاني: توحيد في القصد والطلب.

وتوحيد القصد والطلب هو الذي يرجع إلى توحيد العبد الربّ عَزَّوَجَلَّ بأفعال العباد، وذلك راجع إلى قصد نيّتهم، وإلى طلبهم وتوجّههم إلى الله في العبادة، وهذا قسم من التوحيد وهو التوحيد العملي، أي: الذي يكون من جهة العمل.

والقسم الثاني أو هو الأول في الواقع، هو التوحيد العملي الخبري، وهذا التوحيد العملي الخبري راجع إلى إخبار الله عَزَّوَجَلَّ والعلم بالله عَزَّوَجَلَّ، وهو قسمان:

القسم الأول: توحيد في الربوبية.

القسم الثاني: توحيد في الأسماء والصفات.

لهذا كان الكلام على صفات الله عَزَّوَجَلَّ هو أحد قسمي التوحيد.

فلهذا عقد المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب؛ ليدلّ على أنَّ من التوحيد الّذي هو حقّ الله على العبيد، أن يثبت لله عَزَّوَجَلَّ ما أثبته لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، وأنَّ جحد ذلك خلاف التوحيد، ومن جحد شيئًا من الأسماء والصفات بدون تأويل، ولا شبهة سائغة، فإنَّه كافر بالله عَزَّوَجَلَّ مشرك لعدم توحيده ربّه عَزَّوَجَلَّ بهذا القسم من التوحيد.

وهذا هو الذي أراده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «بَابُ مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ»، أي: ما حكمه؟ وحكمه أنّه مشرك كافر خارج من

الملة إذا كان جحده بلا تأويل، ولا شبهة سائغة، وقولنا: (شبهة سائغة)؛ لأنَّه قد يكون عنده شبهة، لكنها ليست بسائغة، فالجهمية عندهم شبهة، ولكنها ليست بسائغة، والجهمية هم الّذين نشروا وأظهروا القول بنفي الصفات؛ لأنَّ جهم بن صفوان كان فقيهًا، ودرس القرآن، وأخذ العلم كما نُقل ذلك، وبعضهم يقول: لم يأخذ العلم أصلًا وتحيّر في أمره وفي أمر ربّه عَزَّوَجَلَّ ، وفي وجوده وهل له صفات أم لا؟ وفي القرآن، إلى أن ترك الصلاة كما ذكر عنه، ترك الصلاة أربعين يومًا، من جرّاء شكّه واضطرابه، حتى خالط طائفة من السُمنية[1]، وهم طائفة من العجم من الهند، أو ما قاربها، ويقولون بتناسخ الأرواح وبعدم وجود إله، فخالطهم يريد أن يقيم عليهم الحجّة في وجود الله، فأخذ معهم وأعطى حتّى أقام لهم الحجّة في وجود الله عَزَّوَجَلَّ ، وهذه الحجّة هي التي يسمّيها العلماء بدليل الأعراض، وحلول الأعراض في الأجسام، وأنَّ حلول الأعراض في الأجسام هو دليل على افتقار الأجسام وحدوثها، وذلك دليل على أن الأجسام محدثة وفقيرة، ولا تستغني عمّن أحدثها، وأثبت ذلك عن هذا الطريق، ثم ألزموه؛ لأنَّ هذا الذي ثبت عن هذا الطريق ليس له صفة؛ لأنَّ الصفات أعراض، وهو أثبت حدوث الأجسام عن طريق الأعراض، وأنَّ ما تحلّه الأعراض، فهو جسم محدث؛ لأنَّ الأعراض تغيّر، والأعراض مثل الحرارة والبرودة والجفاف والرطوبة والارتفاع والانخفاض والطول والعرض، وشغل المكان، ونحو ذلك، والصفات الرحمة، أن يكون

---

(١) السُّمَنِيَّةُ بضم السين وفتح الميم نسبة إلى سومنات قرية بالهند، وهي فرقة من عبدة الأصنام تقول بقدم العالم، وإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة.
انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٥٣)، ولسان العرب (١٣/ ٢٢٠)، ومختار الصحاح (ص١٣٢)، والمصباح المنير (١/ ٢٩٠)، والتعاريف للمناوي (ص٤١٥).

متّصفًا بصفات، أي: فيه رحمة فيه غضب فيه رضى فيه محبّة.. إلى آخره، الأشياء التي تعرض وتذهب، تطرأ وتزول، فأثبت حدوث الأجسام عن طريق حدوث الأعراض فيها، وأنَّ الأعراض متغيّرة، ولمَّا كانت متغيّرة فهذا دليل على أنّ الجسم لا يجلب هذه الأشياء لنفسه، فدلّ على أنّه محدث فقير، فلا بدّ له إذًا من محدث فألزموه أن يكون إلهه ليس قابلًا لحلول الأعراض، والتزم ذلك، فنفى جميع الصفات جدًّا - عامله الله بما يستحقّ -، وأدّى ذلك إلى أن يثبت صفة واحدة فقط، وهي الوجود المطلق؛ لأنّه أثبت الوجود، فقال: نثبت صفة واحدة وهي الوجود، وأخذ هذا الدليل منه - دليل حدوث الأعراض - أخذه المعتزلة، ثم أخذه بعدهم الكلابية، وعن الكلابية الأشاعرة، وعنهم المتكلّمون، وصار بهذا الدليل، حدث عظيم في الدين والملّة، وانحراف جسيم في باب الصفات من جرّاء ترك الدليل القرآني، الذي بيّن الله عزوجل به الدليل على وجوده عزوجل ، وتركوا ذلك إلى غيره، فأحدثوا هذه البدعة العظيمة، والجحد العظيم لهذا النوع من التوحيد الذي هو توحيد الصفات.

ولهذا فإنَّ أهل العلم يقولون لكلّ من جحد شيئًا من الصّفات أنَّه جهمي، وكلّ من نفى صفة من الصفات على هذا الأصل يقولون: هو جهمي؛ فيقولون للأشعري إنَّه جهمي، وللمعتزلي جهمي، وللماتريدي جهمي، وكلّ من نفى صفة من الصفات على هذا الأصل؛ لأنَّه ما نفى هذه الصفة إلّا بناءً على أصل جهم، إمَّا عالمًا به أو مقلّدًا له، ومعلوم أنَّه يُنسب القول إلى محدّثه، فمن الخوارج من لا يقول بأقوال من خرج عن عليّ رضي الله عنه ، والمسلمون مجمعون على أنّ طائفة منهم وإن كانت لا تقول بقول أولئك جميعًا من تكفير معظم الصحابة رضي الله عنهم .. إلى آخره، لكن هم خوارج؛ لأنّ أصل بدعتهم من الخوارج، كذلك المرجئة، كلّ من قال بشيء من الإرجاء يُنسب إليه؛ لأنَّ أوّل من أحدثه قال في الإرجاء ما قال.

فإذًا مسألة النسبة راجعة إلى الأصول، فكلّ من وافق جهمًا في أصله في نفي الصفات، الأصل العقلي الذي ذكرنا والدليل على وجود الله يُقال له: جهمي، ويكون جاحدًا للأسماء والصفات، فإنّ كان هذا الجحد بلا شبهة سائغة مثل الجهميّة، فإنّه يكون كفرًا بالله وشركًا، وعدم إقرار بتوحيد الله في هذا الأمر الذي هو صفات الله.

ولهذا الجهمية كفّرهم العلماء في هذه المسألة؛ لأجل مسألة الصفات وغيرها، ونقل اللالكائي والطبراني في كتاب السنة، كما ذكر كفرهم عن خمسمائة من أهل العلم.

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ فِي عَشْرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبُلْدَانِ

أي: خمسون في عشر، أي: خمسمائة، وهذا موجود في (السنة) للّالكائي، وفي (السنة) للطبراني، كما نقل عنهم ابن القيّم في غير ما موضع من كتبهم.

الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يريد أن يبيّن أن التوحيد منه توحيد الأسماء والصفات، وأنّ من جحد شيئًا،فهو إمّا أن ينافي أصل التوحيد، كالجهمية، وإمّا أن ينافي كمال التوحيد، كالّذين نفوه، نفوا شيئًا من الصفات بناءً على التأويل، أو على الشبهة السائغة.

فالواجب أن يثبت ما أثبته الله لنفسه، إذ لا أحد أعلم بالله من الله، ويُثبت ما أثبت الرسول ﷺ لربّه عَزَّ وَجَلَّ، الذي هو أفصح الخلق ﷺ، وهو أعرفهم بربّه عَزَّ وَجَلَّ، وهو الصادق المصدوق، وهو أغير الخلق على ربّه عَزَّ وَجَلَّ.

فلا يصفه إلّا بما أوحي إليه، وإلاّ بما يستحقّه الله جَلَّ جَلَالُهُ، فوجب التسليم في هذا الباب لنصوص الكتاب والسنة، وأن تثبت الصفات إثباتًا

بلا تمثيل، وأن ينزّه الله عن مماثلة المخلوقين تنزيهًا بلا تعطيل، والمعطّل يعبد عدمًا، كما أنَّ الممثّل والمشبه يعبد صنمًا، وأهل التوحيد وأهل السنة وأهل الإثبات يعبدون إلهًا واحدًا فردًا صمدًا، فشتّان ما بين هذه الأحوال، من يعبد الصنم وهم المجسّمة، ومن يعبد العدم وهم المعطّلة، ومن يعبد الإله الواحد الفرد الصّمد. وهذه هي الصفات التي نفوها، هي التي يطيل في تقريرها شيخ الإسلام في كتبه المختصرة والمطوّلة، وفي الواسطية، والحمويّة، والتدمرية، من أصول الصفات إجمالًا وتفصيلًا، ما به تقرّ عيون الموحّدين، رحم الله العلماء الذين جاهدوا في ذلك أعظم الجهاد، وبيّنوا السنة، وتركوا الناس على أمر واضح بيّن بعد ظهور البدع، والأهواء، والمتشابهات، الّتي أحدثها الناس في ذلك.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ قَالَ عَلِيٌّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»(١).

ش: «عَلِيٌّ» هو أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب، وأحد الخلفاء الراشدين، وسبب هذا القول - والله أعلم - ما حدث في خلافته من كثرة إقبال الناس على الحديث، وكثرة القصاص وأهل الوعظ، فيأتون في قصصهم بأحاديث لا تعرف من هذا القبيل، فربما استنكرها بعض الناس وردها، وقد يكون لبعضها أصل، أو معنى صحيح، فتقع بعض المفاسد لذلك، فأرشدهم أمير المؤمنين رضي الله عنه إلى أنهم لا يحدثون عامة الناس إلا بما هو معروف، ينفع الناس في أصل دينهم وأحكامه، من بيان الحلال من الحرام الذي كلفوا به علمًا وعملًا، دون ما يشغل عن ذلك مما قد يؤدي إلى رد الحق وعدم قبوله فيفضي بهم إلى التكذيب، ولا سيما مع اختلاف الناس في وقته، وكثرة خوضهم وجدلهم.

وقد كان شيخنا المصنف رحمه الله، لا يحب أن يقرأ على الناس إلا ما ينفعهم في أصل دينهم وعباداتهم ومعاملاتهم الذي لا غنى لهم عن معرفته، وينهاهم عن القراءة في مثل كتب ابن الجوزي: كالمنعش، والمرعش، والتبصرة لما في ذلك من الإعراض عما هو أوجب وأنفع، وفيها ما الله به أعلم مما لا ينبغي اعتقاده، والمعصوم من عصمه الله.

وقد كان أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان ينهى القصاص عن القصص، لما في قصصهم من الغرائب والتساهل في النقل وغير ذلك، ويقول:

(١) أخرجه البخاري (١٢٧)، وفيه: «أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

....

(لَا يَقُصُّ[١] إِلَّا أَمِيرٌ أَوْ مَأْمُورٌ)[٢]، وكل هذا محافظة على لزوم الثبات على الصراط المستقيم علمًا وعملًا ونية وقصدًا، وترك كل ما كان وسيلة إلى الخروج عنه من البدع ووسائلها، والله الموفق للصواب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الشرح:

هنا في كلام عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فائدة عظيمة وهي: أنّ الناس يجب ألا يحدّثوا إلابما يعرفون، وكما جاء في الحديث الآخر: «**مَا أَنْتَ مُحَدِّث قَوْمًا بِحِدِيثٍ لاَ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَة**»[٣]، وقد بوّب البخاري على ذلك في صحيحه في كتاب العلم بابًا عظيمًا، قال فيه: «**بَابُ مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا**»[٤].

وهذه من القواعد المهمَّة، التي ينبغي لطلاب العلم أن يعتنوا بها، وأنَّه

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (لا يقصّ) إذا قلت (لا يقصُّ) اختلف المعنى.. ليس من جهة القصّ لا، إذا كان (لا يقصُّ) هذا نفي (لا يقصُّ إلّا) فنفى نفي الوجود.
أمّا (لا يقصَّ) هذه نهي، لأنَّ (يقصَّ) هذه تكون مجزومة باللام وعلامة الجزم السكون، فلمّا كانت الشدّة أوّلها حرف ساكن وكانت علامة الإعراب تكون سكون على الثاني، ومنع من التقاء ساكنين حركت بأخفّ الحركات وهي الفتحة بدلًا من السكون، وهذا في كلّ الأفعال التي آخرها مشدّد، إذا جزمت فإنّه يظهر عليه الفتحة، (لم يقصَّ، لم ينمَّ، لم يشدَّ، لم يضرَّ.. لم يضرّه شيء...) إلى آخره.. فهذا تنتبه لها، إذا قلت (لا يقصُّ) اختلف المعنى.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٦٥)، وأحمد في المسند (٦/ ٢٧)، والبزار في مسنده (٧/ ١٩٢)، والطبراني في الكبير (١٤٠) من حديث عوف بن مالك الأشجعي مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١١) من كلام ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: فتح الباري (١/ ٢٧٢).

ليس كل العلم يقال لكلّ الناس، فإنَّ من العلم ما لا تتحمّله عقول الناس، ومنه ما لايفهمونه ولو سمعوه إلّا بشكّ فيه واضطراب، وهذا كما في بعض الكلام على الصفات، والكلام عليها وتقريرها، فإنَّ في بعضها إشكالًا يكون عند من ليس بعالم عند الجهّال، عند العوام، ولهذا كان الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ينهى عن قراءة حديث الصورة: «**إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبْ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ على صُورَتِهِ**»[١]، وفي رواية: «**لاَ تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمنِ**»[٢]، وكره التحديث به[٣]، أي: على العامة؛ لأنَّهم لن يفهموا منه الفهم الصحيح، وإنَّما سيفهمون منه أشياء باطلة، ولهذا يكره التحدّيث بأحاديث الغرائب عند أهل العلم، الأحاديث الغريبة، التي يقصر أفهام الناس عنها، فإنَّ أهل العلم يتجنّبون الخوض فيها وبيانها، لكن إذا سُئلوا عن شيء من ذلك أجابوا؛ لأنَّ الإجابة تكون متعيّنة حينئذ بعد السؤال، أما الابتداء فإنّما يبيّن للناس ما ينفعهم من ذكر العقيدة العامة، وذكر التسليم للنصوص، والتسليم لصفات الله، وأنّ ما أخبر الله به حقّ، وأنّ ما وصف به نفسه حقّ من الصفات، وتمثّل ببعض الصفات، وكذلك تُتلى الأحاديث ولا تفسّر ولا تُعبّر؛ لأنَّ ذلك أدعى لقبولها، أمّا العامة فلا يتحمّلون التفسير، ولهذا كان السلف كثيرًا ما يقولون: «أمرُّوها

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦١٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ٢٦٨)، والدارقطني في الصفات (ص٣٥، ٣٦)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/ ٤٢٣، ٤٢٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٢٨، ٢٢٩)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٨٥)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٥٨)، والطبراني في الكبير (١٣٥٨٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد صححه جمع من أهل العلم منهم: الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، والذهبي، والحافظ ابن حجر، وشيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: الإبانة لابن بطة (٣/ ٢٤٤ وما بعدها)، وفتح الباري (٥/ ١٨٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٩٦)، وعقيدة أهل الإيمان (٧٣ - ٧٦).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٣).

كما جاءت بلا تفسير». فلا يفسّرها المحدّث، حتى إنَّ المحدّث لا يفسّرها؛ لأنَّ هذا أقرب إلى ذهن عامة الناس، فهي لها معان، ومعانيها معروفة عند أهل العلم، لكن ينبغي تحديث الناس بما يعرفون، كذلك ثبت في السنن: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: نَهَى عَنِ الأُغْلُوطَاتِ**»[1]، وهي المسائل الصعبة أو المسائل التي لا تدرك، وهذا لأجل أن الناس لن يفهموا ما ينبغي فهمه في ذلك، فيقع في قلوبهم شيء من الشكّ أو الشبهة.

فالواجب أن يُترك من الحديث مع الناس ما لا ينفعهم، وأن يتحدّث معهم في ما ينفعهم في أمر العقيدة، وفي التوحيد، وفي أمر المعاملات والحلال والحرام، فما يتّخذه بعض طلبة العلم طريقة في أنَّه إذا علم شيئًا ذكره للناس، ولو كان أرفع من عقولهم إمّا في خطب أو في محاضرات، أو في وعظ من الكلام في بعض قواعد الأسماء والصفات، ونحو ذلك، هذا ليس من طريقة أهل العلم، ولهذا تجد أنّ أهل العلم إذا وعظوا الناس في خطب أو في مواعظ عامة أو نحو ذلك في جلسات عامة يحضرها أصناف من الناس مختلفون في عقولهم وإدراكاتهم، فإنَّهم يتكلّمون بالكلام المجمل، فيستدلّون عليه، تلك هي طريقة أهل السنة والجماعة، وأمّا الدخول في التفصيلات التي لا يعقلها إلّا بعض الناس، فإنَّ هذا فيه نهي، مثل ما قال عليّ رضي الله عنه هنا: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ». أي: بما تحتمله قولهم، وأمّا ما لا تحتمله عقولهم، فإنّه كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «**مَا أَنْتَ مُحَدِّث قَوْمًا بِحِدِيثٍ لاَ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَة**»، ولا بد، وهكذا في سائر الأمور، فعامة الناس يحتاجون إلى ما ينفعهم، وإذا كان

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٦)، وأحمد في المسند (٥/ ٤٣٥)، وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ١٠٦)، والطبراني في الكبير (٩١٣) وفي الأوسط (٨/ ١٣٧)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٢٩).

كلامًا يُقال عندهم وسيكون منه شكّ أو اضطراب أو عدم قناعة بالشرع أو عدم التزام بالطاعة أو تخلّف عن الطاعة، ونحو ذلك، ممّا يوقع الشبهات في النفوس والتردّد والأخذ والردّ والشكّ، فإنَّ هذا ينبغي تنزيه نفوس العامة عنه، وحملهم على الحق الواضح المبين.

فهذه طريقة أهل السنة في القديم، وأهل الحديث، وهذه طريقة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يحدث به الناس، وهذه أيضًا طريقة إمام هذه الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكانت رسائله التي يصنّفها لعامة الناس، واضحة سهلة بيّنة، وأمّا ما كتب للخاصة، فإنَّه يذكر فيه المباحث، ويدقّق في كلامه، وذلك اتباعًا لهذه القاعدة، وأئمة الدعوة - رحمهم الله - من بعده على هذا النهج، فمنعوا قراءة الكتب التي لا تنفع، مثل كتاب: (إحياء علوم الدين)؛ لأنَّ في أوّله كلامًا فيه نفي للصفات، وتقرير أشياء باطلة، وفي أثنائه أيضًا من الكلام على السلوك ما هو مخالف لطريقة أهل السنة، قد يفهمه أهل العلم، وقد يستفيدون منه في مواضع من السلوك، وتربية الناس، ومعرفة أسرار النفس، وعيوب النفس، لكن العامة لا تحتمل ذلك، وقد ضلّ به أقوام، وخرجوا به إلى الطريق ونحو ذلك، فمنعوا من قراءته حتى سمّاه بعض علماء المغرب من أهل السنة سمّوه «إماتة علوم الدين» وكذلك منع الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الناس من أن يقرؤوا في كتاب «المدهش» لابن الجوزي، وكذلك كتاب «المرعش» له، وكذلك كتاب «التبصرة»، ونحو ذلك من الكتب التي تحوي وعظًا كثيرًا، كثير منه ليس على السنة، وأيضًا تحوي كلامًا على الآيات والصفات بما هو على طريقة المشبّهة، على طريقة المعطّلة، لا تحتمله عقول الناس، فلا يفهمون ردّه، فمنع من ذلك حماية لهم، وقُرئت على الناس لصيانة عقائدهم الكتب المعروفة التي تسلم من ذلك، من كتب التفسير، والحديث، وكتب الوعظ

العام المعروفة، والسلوك الّذي لا يبلغ به الناس إلى أن يتركوا من أجله أو بسبب فهمه السنة، والطريق الصحيح، وهذه مسألة مهمّة نبّه عليها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقصد المؤلف من إيراد هذا الحديث: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ». أي: أنّ الناس لا يتكلّمون في الصفات مثل ما ذكرت بكلّ ما يعلمون، فإنّما يحدّثون العامة بما يناسبهم، وليس كلّ علم يتحمّله كلّ أحد.

ولهذا شيخ الإسلام في بعض المسائل ما فصّل الكلام فيها، وإنّما عرض لها عرضًا مقتضبًا، حتّى في كتبه، وترك تفصيلها كأنّي به أنّ الناس ربّما لم يعقلوا مراده من ذلك، وهي مسائل معروفة.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا انتَفَضَ لَمَّا سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصِّفَاتِ استِنْكارًا لِذَلِكَ، فَقَالَ: مَا فَرَقُ هَؤُلَاءِ؟ يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ؟». انْتَهَى[1].

ش: قوله: «وَرَوَى عَبْدُ الرزاقِ» هو ابن همام الصنعاني المحدث محدث اليمن صاحب التصانيف، أكثر الرواية عن معمر بن راشد صاحب الزهري. وهو شيخ عبد الرزاق يروي عنه كثيرًا.

ومعمر - بفتح الميمين وسكون العين - أبو عروة بن أبي عمرو راشد الأزدي الحراني ثم اليماني، أحد الأعلام من أصحاب محمد بن شهاب الزهري يروي عنه كثيرًا.

قوله: «عَنْ ابنِ طَاوسٍ» هو عبد الله بن طاوس اليماني، قال معمر: كان من أعلم الناس بالعربية. وقال ابن عيينة: مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

قوله: «عن أبيه» هو طاوس بن كيسان الجندي - بفتح الجيم والنون - الإمام العلم، قيل اسمه ذكوان، قاله ابن الجوزي.

قلت: وهو من أئمة التفسير ومن أوعية العلم، قال في تهذيب الكمال: عن الوليد الموقري عن الزهري قال: قدمت على عبد الملك بن مروان فقال: من أين قدمت يا زهري؟ قال: قلت: من مكة، قال: ومن خلفت يسودها وأهلها؟

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٣٩) وفي مصنفه (١١/ ٤٢٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢١٢).

....

قلت: عطاء بن أبي رباح، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قلت: من الموالي، قال: فبم سادهم؟ قال: قلت: بالديانة والرواية. قال: إن الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا. قال: فمن يسود أهل اليمن؟ قلت: طاوس بن كيسان، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فبم سادهم؟ قلت: بما ساد به عطاء، قال: إنه لينبغي ذلك. قال: فمن يسود أهل مصر؟ قلت يزيد بن حبيب، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فمن يسود أهل الشام؟ قلت: مكحول، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، عبد نوبي أعتقته امرأة من هذيل. قال: فمن يسود أهل الجزيرة؟ قلت: ميمون بن مهروان، قال: فمن العرب أم من الموالي، قال: قلت: من الموالي. قال فمن يسود أهل خراسان؟ قال: قلت: الضحاك بن مزاحم، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فمن يسود أهل البصرة؟ قال: قلت: الحسن البصري، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت: من الموالي. قال: ويلك، ومن يسود أهل الكوفة؟ قال: قلت: إبراهيم النخعي، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من العرب. قال: ويلك يا زهري فرجت عني، والله لتسودن الموالي على العرب في هذا البلد حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها. قال: قلت: يا أمير المؤمنين، إنما هو دين: من حفظه ساد ومن ضيعه سقط[1].

---

(١) أورده الحافظ المزي بصيغة التمريض في تهذيب الكمال (٢٠/ ٨١)، وأخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١٩٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠/ ٣٩٣).

....

قوله: «عَنْ ابن عَبَّاسٍ» قد تقدم، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن، ودعا له النبي ﷺ قال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»(١)، وروى عنه أصحابه أئمة التفسير: كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس وغيرهم.

قوله: «مَا فَرَقُ هَؤُلَاءِ؟» يستفهم من أصحابه، يشير إلى أناس ممن يحضر مجلسه من عامة الناس، فإذا سمعوا شيئًا من محكم القرآن ومعناه حصل معهم فرق أي: خوف، فإذا سمعوا شيئًا من أحاديث الصفات انتفضوا كالمنكرين له، فلم يحصل منهم الإيمان الواجب الذي أوجبه الله تعالى على عباده المؤمنين قال الذهبي: حدث وكيع عن إسرائيل بحديث: «إذا جلس الرب على الكرسي» فاقشعر رجل عند وكيع، فغضب وكيع. وقال: أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها. أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب الرد على الجهمية(٢).

وربما حصل معهم من عدم تلقيه بالقبول ترك ما وجب من الإيمان به، فتُشبه حالهم حال من قال الله فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، فلا يسلم من الكفر إلا من عمل بما وجب عليه في ذلك من الإيمان بكتاب الله كله واليقين؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٣١٤)، وابن أبي شيبة (٧/ ٥٢٠)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٢٦٣).

(٢) الحديث أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ٣٠١، ٣٠٢) موقوفًا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأثر وكيع أورده الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص١٥٨).

. . . .

فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

فهؤلاء الذين ذكرهم ابن عباس رضي الله عنهما تركوا ما وجب عليهم من الإيمان بما لم يعرفوا معناه من القرآن، وهو حق لا يرتاب فيه مؤمن، وبعضهم يفهم منه غير المراد من المعنى الذي أراد الله فيحمله على غير معناه، كما جرى لأهل البدع، كالخوارج والرافضة والقدرية، ونحوهم ممن يتأول بعض آيات القرآن على بدعته، وقد وقع منهم الابتداع والخروج عن الصراط المستقيم، فإن الواقع من أهل البدع وتحريفهم لمعنى الآيات يبين معنى قول ابن عباس.

وسبب هذه البدع جهل أهلها وقصورهم في الفهم، وعدم أخذ العلوم الشرعية على وجهها، وتلقيها من أهلها العارفين لمعناها الذين وفقهم الله تعالى لمعرفة المراد، والتوفيق بين النصوص، والقطع بأن بعضها لا يخالف بعضًا، ورد المتشابه إلى المحكم. وهذه طريقة أهل السنة والجماعة في كل زمان ومكان، فلله الحمد لا نحصي ثناء عليه.

ذكرما ورد عن علماء السلف في المتشابه:

قال في الدر المنثور: أخرج الحاكم وصححه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ: زَاجِرٌ، وَآمِرٌ، وَحَلَالٌ، وَحَرَامٌ، وَمُحْكَمٌ، وَمُتَشَابِهٌ، وَأَمْثَالٌ، فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وَافْعَلُوا مَا

....

أُمِرْتُمْ بِهِ، وَانْتَهُوا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ، وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ، وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا»(١).

قال: وأخرج عبد بن حميد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] الآية. قال: «طَلَبَ الْقَوْمُ التَّأْوِيلَ فَأَخْطَئُوا التَّأْوِيلَ، وَأَصَابُوا الْفِتْنَةَ، فَاتَّبَعُوا مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَهَلَكُوا مِنْ ذَلِكَ»(٢).

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] قال: «منهن قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلى ثلاث آيات، ومنهن: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، إلى آخر الآيات»(٣).

وأخرج ابن جرير من طريق أبي مالك عن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود وناس من الصحابة ﷺ: «أَمَّا الآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ: فَهُنَّ النَّاسِخَاتُ الَّتِي يُعْمَلُ بِهِنَّ؛ وَأَمَّا الْمُتَشَابِهَاتُ: فَهُنَّ الْمَنْسُوخَاتُ»(٤).

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن إسحق بن سويد أن يحيى بن يعمر وأبا فاختة تراجعا هذه الآية ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران:

---

(١) أخرجه الحاكم (١/ ٥٥٣، ٢/ ٢٨٩)، وابن حبان (١/ ٢٧٦).
(٢) أخرجه ابن جرير (٦/ ١٨٨).
(٣) أخرجه ابن جرير (٦/ ١٧٤).
(٤) أخرجه ابن جرير (٦/ ١٧٥).

....

٧]، فقال أبو فاختة: «هُنَّ فَوَاتِحُ السُّوَرِ مِنْهَا يُسْتَخْرَجُ الْقُرْآنُ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] مِنْهَا اسْتُخْرِجَتِ البقرة و﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾ [آل عمران: ١-٢] مِنْهَا اسْتُخْرِجَتِ آل عمران. وقال يحيى: «هُنَّ اللَّاتِي فِيهِنَّ الْفَرَائِضُ وَالْحُدُودُ وَعِمَادُ الدِّينِ»[1].

وأخرج ابن جرير عن محمد بن جعفر بن الزبير قال: «فِيهِنَّ حُجَّةُ الرَّبِّ وَعِصْمَةُ الْعِبَادِ، وَدَفْعُ الْخُصُومِ وَالْبَاطِلِ، لَيْسَ لَهَا تَصْرِيفٌ وَلَا تَحْرِيفٌ عَمَّا وُضِعَتْ عَلَيْهِ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَةٌ فِي الصِّدْقِ، لَهُنَّ تَصْرِيفٌ وَتَحْرِيفٌ وَتَأْوِيلٌ، ابْتَلَى اللَّهُ بِهِنَّ الْعِبَادَ، كَمَا ابْتَلَاهُمْ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، لَا يُصْرَفْنَ إِلَى الْبَاطِلِ وَلَا يُحَرَّفْنَ عَنِ الْحَقِّ»[2].

وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان: إنما قال: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ لأنه ليس من أهل دين لا يرضى بهن: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾ [آل عمران: ٧] يعني فيما بلغنا (ألم)، و(المص)، و(المر)[3].

قلت: وليس في هذه الآثار ونحوها ما يشعر بأن أسماء الله تعالى وصفاته من المتشابه، وما قال النفاة من أنها من المتشابه دعوى بلا برهان.

---

(١) أخرجه ابن جرير (٦/ ١٨٢، ١٨٣ رقم ٦٥٨٩، ٦٥٩١).

(٢) أخرجه ابن جرير(٦/ ١٧٧).

(٣) كما في الدر المنثور (٦/ ١٤٢).

الشرح:

هنا قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَا فَرَقُ هؤلاءِ» أي: ما خوف هؤلاء، وما الذي خافوا منه، «يَجِدُونَ رِقَّةً عِندَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ» أي: بالمحكم ما علموا معناه، والمتشابه ما اشتبه على السامع معناه.

وهذا من صفة أهل البدع، فإنّهم يجدون رقّةً ويأخذون القرآن ويسمعون السنة، فإذا سمعوا المحكم وجدت في قلوبهم رقة، وإذا وجدوا شيئًا متشابهًا عليهم، صار في قلبهم بعض الحرج وبعض الضيق وبعض الفرق من أن يكون هذا صحيحًا، والله عَزَّوَجَلَّ أرى نبيّه أن لا يكون في صدره حرج ممّا أنزل عليه، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿الٓمٓصٓ ① كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ١-٢]، وهذا نهي للنبي ﷺ ولجميع الأمة، فما أنزل الله في الكتاب أو ما بيّنه النبي ﷺ فإنَّ هذا حقّ، ويجب أن لا يكون في صدر أحد من المؤمنين حرج منه، وهو نوع من الحكم؛ لأنَّه حكم في الأخبار، حكم في المعلومات، وقد قال: عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] يحكموك في أمر الأخبار، كذلك في الخصومات، أي: يحكموك في الاعتقادات، يحكموك فيما اشتبه عليهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا ممّا قضيت ويسلّموا تسليمًا، فهذه صفة أهل الإيمان.

وإذا سمع المؤمن صفة يعلمها وقد سمع بها، فإنَّ هذا يزيده إيمانًا على إيمانه، وإذا سمع صفة لا يعلمها، أو لم يسبق له سماع ذلك في القرآن، أو ثبتت بذلك في السنة، فإنّه يؤمن بذلك، وتكون نفسه طيبة؛ لأنَّ الباب باب واحد، فهو آمن بتلك الصفة التي يعلمها؛ لأجل أنَّ الله أخبر بها، وإلاّ فهو لم يطّلع على ذلك بنفسه برؤية، ولكن أخبر الله بها، وأخبر بها رسوله ﷺ، وهو سلّم بذلك، وليس في نفسه حرج من هذا الذي يعلمه

وكذلك ما لا يعلمه، واستجدّ له علمه فإنّه يُسلّم على ذلك النحو؛ لأنَّ الذي أثبت ذلك هو الذي أثبت الأول، ولا فرق بين المقامين، فالّذي يجد رقّةً عند المُحكم، ويهلك عند المتشابه، ويفرق، ويخاف، ويجد في نفسه حرجًا من قبول بعض ما جاء في الكتاب والسنة، فهذا فيه من صفات أهل البدع، فأهل الإيمان يسلّمون بكلّ نصوص الكتاب والسنة بلا فرق، المُحكم ما علموا معناه وما جهلوا معناه، فإنَّهم يقولون فيه: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] هذا وهذا، المحكم والمتشابه، كلٌّ من عند الله، لا نفرّق بين شيء من كلام ربّنا، ولا بين شيء من كلام رسولنا، فالكلّ من مشكاة واحدة، والكل حقّ بلا فرق بين هذا وهذا، لأنّ الحق لا يناقض حقًّا أبدًا، بل يأت بتقريره، نعم، قد يجهل المرء شيئًا وإذا جهله سلّم بالخبر، وسأل عن المعنى، وسأل عن ما فيه، أي: ما في الخبر من عقيدة حتّى توضح له ويستبين له الأمر.

ولهذا تجد أنّ هذه تختلف باختلاف البلدان، وباختلاف الناس في ظهور السنة عندهم وخفاء السنة، فمن البلدان ما تكون نصوص الكتاب والسنة فيه ظاهرة، فيكون علمهم بأكثر الصفات مثلًا، أو بأكثر نصوص الكتاب والسنة، يكون علمهم بذلك ظاهرًا، لكثرة ما سمعوا، وكُرّر عليهم، مثل هذه البلاد.

وهنا استعمل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا استعمل كلمة (المحكم)، وكلمة (المتشابه)، ويريد بها هنا المحكَم: الذي يُعلَم، يعلمه سامعه، والمتشابه: الذي يشتبه علمه على سامعه.

والقرآن والعلم - جميعًا - والشريعة كلها محكمة، وكلها متشابهة، ومنها محكم ومنها متشابه، فهذه ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المحكم: كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ

فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، فالقرآن كله محكم بمعنى: أن معناه واضح، وأن الله عَزَّوَجَلَّ أحكمه فلا اختلاف فيه، ولا تباين، وإنَّما بعضه يصدق بعضًا، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

القسم الثاني: والقرآن والشريعة أيضًا متشابه كله، بمعنى: أن بعضه يشبه بعضًا، فهذا الحكم وهذه المسألة تشبه تلك؛ لأنها تجري معها في قاعدة واحدة، فنصوص الشريعة يصدق بعضها بعضًا، ويؤُول بعضها إلى بعض، وقد قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣] فقوله: ﴿كِتَابًا مُّتَشَابِهًا﴾، فالقرآن متشابه، أي: بعضه يشبه بعضًا، هذا خبر في الجنة وهذا خبر في الجنة، بعض الأخبار يفصل بعضها بعضًا، وهذه قصة وهذه قصة، هذه تصدق هذه وتزيدها تفصيلًا، وهكذا في كل ما في القرآن.

القسم الثالث: والقرآن أيضًا والشريعة والعلم منه محكم ومنه متشابه باعتبار ثالث، فالمحكم والمتشابه هنا هو الذي جاء في آية سورة آل عمران: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] فمنه محكم: وهو الذي اتضح لك علمه، ومنه متشابه: وهو الذي اشتبه عليك علمه؛ لأن أهل السنة والجماعة يقسمون المتشابه إلى قسمين:

القسم الأول: متشابه مطلق.

القسم الثاني: متشابه نسبي.

فالمتشابه المطلق: هو الذي لا يعلم أحد معناه، وهذا لا يوجد عندنا في الكتاب ولا في السنة.

وأما المتشابه النسبي: فهذا موجود بحيث يكون عندي آية لا أعلم

معناها، متشابهةٌ عليَّ، وآيةٌ أخرى أعلم معناها ولا تعلم أنت معناها متشابهةٌ عليك، وهذا متشابه إضافي يُشكل على واحد، أو اثنين، أو عشرة، أو عشرين، أو مائة، أو مائتين، أو ألف من أهل العلم، لكنه لا يُشكل على الأمة جميعًا، بل لابد أن يكون في الأمة من يعلم معنى ذلك؛ لأنَّه من الدين، ولأنه إنما كان بلسان عربي مبين.

وبهذا نعلم أنَّه ليس عندنا في عقيدة أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح ليس عندهم شيء من المتشابه المطلق الذي لا يعلمه أحد، بمعنى أن ثمة مسألة من مسائل التوحيد أو من مسائل العمل يشتبه علمها على كل الأمة هذا لا يوجد، بل ربما اشتبه على بعض الناس وبعضهم يعلم المعنى كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] على أحد وجهي الوقف، فهذا المتشابه الموجود الذي هو قسيم للمحكم، هذا يشتبه على بعض الناس، فإذا اشتبه عليك علم شيء من التوحيد، أو من الشريعة، فإن الواجب ألا تفرَق عنده وألا تخاف، وألا تتهم الشرع، أو يقع في قلبك شيء من الزيغ؛ لأنَّ الذين يتبعون المتشابه بمعنى لا يؤمنون به، فإنَّ هؤلاء هم الذين في قلوبهم زيغ، وهذا هوالذي عناه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين قال: «يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ» يريد به هذا الوجه مِنْ أن الذين يهلكون عند المتشابه، هم أهل الزيغ الذين قال الله عَزَّوَجَلَّ فيهم: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عمران: ٧]، فأهل الزيغ يستعملون في المتشابه هاتين الطريقتين: إمَّا أن يبتغوا بالمتشابه الفتنة، وإمَّا أن يبتغوا بالمتشابه التأويل، والواجب أن يُرَدَّ المتشابه إلى المحكم فنعلم أن الشريعة يُصدِّق بعضها بعضًا وأن التوحيد بعضه يدل على بعض وكالقاعدة المعروفة في الصفات

التي ذكرها عدد من الأئمة كالخطابي وكشيخ الإسلام في التدمرية: **«أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض»**[١]، و**«أن القول في الصفات كالقول في الذات يحتذى فيه حذوه وينهج فيه على منواله»**[٢].

(١) انظر: (التدمرية) ضمن مجموع الفتاوى (٣/١٧-٢٥).
(٢) ذكر هذا الكلام الذهبي في العلو (ص٢٣٦، ٢٥٣) وعزاه إلى الخطابي.

وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الرَّحْمَنَ أَنْكَرُوا ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠] (١).

ش: روى ابن جرير عن قتادة: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ «**ذُكِرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ حِينَ صَالَحَ قُرَيْشًا كَتَبَ: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ: لَئِنْ كُنْتَ رَسُولُ اللهِ ثم قَاتَلْنَاكَ لَقَدْ ظَلَمْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنَا نُقَاتِلْهُمْ. فَقَالَ: لَا، اكْتُبُوا كَمَا يُرِيدُونَ: إِنِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا كَتَبَ الْكَاتِبُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَتْ قُرَيْشٌ: أَمَّا الرَّحْمَنُ فَلَا نَعْرِفُهُ. وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَكْتُبُونَ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنَا نُقَاتِلْهُمْ. قَالَ: لَا، وَلَكِنِ اكْتُبُوا كَمَا يُرِيدُونَ**» (٢).

وروى أيضًا عن مجاهد قال: قوله: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠] قال: «**هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ قُرَيْشًا في الْحُدَيْبِيَة، كَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالُوا: لَا تَكْتُبِ الرَّحْمَنَ، وَمَا نَدْرِي مَا الرَّحْمَنُ، وَلَا نَكْتُبْ إِلَّا بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ قَالَ اللَّهُ تعالى ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ الآية**» (٣).

وروى أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما: «**قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو**

---

(١) أخرجه ابن جرير (١٦/ ٤٤٥).
(٢) أخرجه ابن جرير (١٦/ ٤٤٥).
(٣) أخرجه ابن جرير (١٦/ ٤٤٦).

....

سَاجِدًا: يَا رَحْمَنُ يَا رَحِيمُ. فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ يَدْعُو وَاحِدًا وَهُوَ يَدْعُو مَثْنَى مَثْنَى». فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] الآية[(١)].

الشرح:

فإنكار الصفة أو إنكار الاسم بمعنى عدم التصديق بذلك هذا جحد، وهذا يختلف عن التأويل، فالتأويل والإلحاد له مراتب يأتي بيانها - إن شاء الله تعالى - .

عقد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الباب لأجل أن يبين أن تعظيم الأسماء والصفات من كمال التوحيد، وأنَّ جحْدَ الأسماء والصفات منافٍ لأصل التوحيد، فالذي يجحد اسمًا سمى الله به نفسه، أو سماه به رسوله ﷺ، وثبت ذلك عنه وتيقنه، فإنَّه يكون كافرًا بالله عَزَّ وَجَلَّ ، كما قال سبحانه عن المشركين: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

والواجب على العباد - على أهل هذه الملة - أن يؤمنوا بتوحيد الله عَزَّ وَجَلَّ في أسمائه وصفاته، ومعنى الإيمان بالتوحيد هذا توحيد الله في أسمائه وصفاته أن يتيقن ويؤمن بأن الله عَزَّ وَجَلَّ ليس له مثيل في أسمائه، وليس له مثيل في صفاته، كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فنفى وأثبت، فنفى أن يماثل الله شيء عَزَّ وَجَلَّ ، وأثبت له صفتي السمع والبصر.

---

(١) أخرجه ابن جرير (١٧/ ٥٨٠).

قال العلماء: قدَّم النفي قبل الإثبات على القاعدة العربية المعروفة أن التخلية تسبق التحلية، حتى يتخلى القلب من كل براثن التمثيل ومن كل ما كان يعتقده المشركون الجاهلون من تشبيه الله بخلقه، أو تشبيه خلق الله به، فإذا خلا القلب من براثن التشبيه والتمثيل، أثبت ما يستحقه الله عز وجل من الصفات، فأثبت هنا صفتين وهما السمع والبصر.

وسبب ذكر السمع والبصر هنا في مقام الإثبات دون ذكر غير السمع والبصر من الصفات، أو دون ذكر غير اسم السميع والبصير من الأسماء؛ لأنَّ صفتي السمع والبصر مشتركة بين أكثر المخلوقات الحية، وجل المخلوقات الحية التي حياتها بالروح، وبالنفس، وليست حياتها بالنماء فإن السمع والبصر موجود فيها جميعًا، فالإنسان له سمع وبصر، وسائر أصناف الحيوانات كل له سمع وبصر، الذباب له سمع وبصر يناسبه، والبعير له سمع وبصر يناسبه، وسائر الطيور، والسمك في الماء، والدواب الصغيرة، والحشرات كل له سمع وبصر يناسبه.

ومن المتقرر عند كل عاقل أن سمع هذه الحيوانات ليس متماثلًا، وأنَّ بصرها ليس متماثلًا، وأن سمع الحيوان ليس مماثلًا لسمع الإنسان، فسمع الإنسان ربما كان أبلغ وأعظم من سمع كثير من الحيوانات، وكذلك البصر، فإذا كان كذلك، كان اشتراك المخلوقات التي لها سمع وبصر في السمع والبصر اشتراك في أصل المعنى، ولكلٍّ سمع وبصر بما قُدِّر له، وما يناسب ذاته، فإذا كان كذلك ولم يكن وجود السمع والبصر في الحيوان وفي الإنسان مقتضيًا لتشبيه الحيوان بالإنسان، فكذلك إثبات السمع والبصر للملك الحي القيوم ليس على وجه المماثلة للسمع والبصر في الإنسان أو في المخلوقات، فلله عز وجل سمع وبصر يليق به، كما أن للمخلوق سمع وبصر يليق بذاته الحقيرة الوضيعة، فسمْع الله كامل مطلق من جميع الوجوه لا يعتريه نقص، وبصره كذلك.

واسم الله السميع هو الذي استغرق كل الكمال في صفة السمع، وكذلك اسم الله البصير هو الذي استغرق كل الكمال في صفة البصر، فدل ذلك على أن النفي مقدم على الإثبات، والنفي يكون مجملًا والإثبات يكون مفصلًا، فالواجب على العباد أن يعلموا أن الله عَزَّوَجَلَّ متصف بالأسماء الحسنى وبالصفات العلى، وأن لا يجحدوا شيئًا من أسمائه وصفاته، ومن جَحَدَ شيئًا من أسماء الله وصفاته، فهو كافر؛ لأنَّ ذلك صنيع الكفار والمشركين.

والإيمان بالأسماء والصفات يقوي اليقين بالله، وهو سبب لمعرفة الله والعلم به، بل إن العلم بالله، ومعرفة الله عَزَّوَجَلَّ تكون بمعرفة أسمائه وصفاته، وبمعرفة آثار الأسماء والصفات في ملكوت الله عَزَّوَجَلَّ ، وهذا باب عظيم، ربما يأتي له زيادة إيضاح عند **بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالى**: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

إذا تلخص هنا أن قوله: (**بَابُ مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ**)، **صلة ذلك بكتاب التوحيد من جهتين**:

الجهة الأولى: أنَّ من براهين توحيد العبادة توحيد الأسماء والصفات.

الجهة الثانية: أن جحْدَ شيء من الأسماء والصفات شرك وكفر مخرج من الملة، إذا ثبت الاسم أو ثبتت الصفة، وعَلِمَ أن الله عَزَّوَجَلَّ أثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ، ثم جحدها أصلًا، أي: نفاها أصلًا فإنَّ هذا كفر؛ لأنَّه تكذيب بالكتاب وبالسنة.

وقول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَـٰنِ ۚ﴾: الرحمن من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ والمشركون والكفار في مكة قالوا: لا نعلم الرحمن إلا رحمن اليمامة فكفروا باسم الله الرحمن، وهذا كفر بنفسه؛ ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَـٰنِ ۚ﴾ أي: باسم الله الرحمن، وهذا اسم من أسماء الله

الحسنى، وهو مشتمل على صفة الرحمة؛ لأن الرحمن فيه صفة الرحمة ومبني على وجه المبالغة، فالرحمن أبلغ في اشتماله على صفة الرحمة من اسم الرحيم؛ ولهذا لم يتسمَّ به على الحقيقة إلا الله عز وجل فهو من أسماء الله العظيمة التي لا يشْرَكُه فيها أحد، أما الرحيم فقد أطلق الله عز وجل على بعض عباده بأنهم رحماء وأن نبيه ﷺ رحيم كما قال: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

الاسم والصفة بينهما ارتباط من جهة أن كل اسم لله عز وجل مشتمل على صفة، أسماء الله ليست جامدة، ليست مشتملة على معانٍ، بل كل اسم من أسماء الله مشتمل على صفة، فالاسم من أسماء الله يدل على مجموع شيئين بالمطابقة وهما: الذات، والصفة التي اشتمل عليها الاسم، ويدل على أحد هذين: الذات، أو الصفة بالتضمن؛ ولهذا نقول: كل اسم من أسماء الله متضمن لصفة من صفات الله ومطابقة الاسم لمعناه؛ لأنه دال على كل من الذات والصفة، الذات المتصفة بالصفة حتى اسم الله، لفظ الجلالة الله الذي هو علم على المعبود بحق عز وجل مشتق - على الصحيح من قولي أهل العلم - مشتق؛ لأن أصله الإله ولكن أُطلق الله تخفيفًا لكثرة دعائه وندائه بذلك في أصل العربية، فهو مأخوذ من الإلهة وهي العبادة، فالله هو المعبود ليس اسمًا جامدًا بل هو مشتق من ذلك.

وهكذا جميع الصفات التي تتضمنها الأسماء، كلها دالة على كمال الله عز وجل وعظمته، فالعبد المؤمن إذا أراد أن يكمِّل توحيده، فليُعظِم العناية بالأسماء والصفات؛ لأنَّ معرفة الاسم والصفة، يجعل العبد يراقب الله عز وجل ، وتؤثر هذه الأسماء والصفات في توحيده وقلبه وعلمه بالله ومعرفته - كما سيأتي في تقاسيم الأسماء والصفات -.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: عَدَمُ الْإِيمَانِ بِجَحْدِ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الرَّعْدِ.

الثَّالِثَةُ: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِمَا لَا يَفْهَمُ السَّامِعُ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الْعِلَّةِ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمُنْكِرُ.

الْخَامِسَةُ: كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنِ اسْتَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ هَلَكَ.

٤٠ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النحل: ٨٣]

قَالَ مُجَاهِدٌ - مَا مَعْنَاهُ -: (هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هَذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي).

وَقَالَ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: (يقولون: لَوْلَا فُلَانٌ مَا كَانَ كَذَا)(١).

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: (يَقُولُونَ: هَذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا)(٢).

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النحل: ٨٣]).

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ ما ذكر بعض العلماء في معناها.

وقال ابن جرير: (فَإِنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ اخْتَلَفُوا فِي الْمَعْنِيِّ بِالنِّعْمَةِ. فَذَكَرَ عَنْ سُفْيَان، عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ).

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ أَنَّ مَا عَدَّدَ اللَّهُ - تَعَالَى ذِكْرُهُ - فِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنَ النِّعَمِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُنْعِمُ بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، فَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ وَرِثُوهُ عَنْ آبَائِهِمْ(٣).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ١٥٨).

(٢) انظر: زاد المسير (٤/ ٤٧٩)، وشفاء العليل (ص٣٦).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ١٥٧).

....

وأخرج عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾، قَالَ: (هِيَ الْمَسَاكِنُ وَالْأَنْعَامُ وَمَا يُرْزَقُونَ مِنْهَا، وَالسَّرَابِيلُ مِنَ الْحَدِيدِ وَالثِّيَابِ، تَعْرِفُ هَذَا كُفَّارُ قُرَيْشٍ، ثُمَّ تُنْكِرُهُ بِأَنْ تَقُولَ: هَذَا كَانَ لِآبَائِنَا، فَوَرَّثُونَا إِيَّاهُ).

وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: مَنْ رَزَقَكُمْ، أَقَرُّوا بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي رَزَقَهُمْ، ثُمَّ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: رُزِقْنَا ذَلِكَ بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا[١].

وذكر المصنف مثل هذا عن ابن قتيبة وهو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري قاضي مصر النحوي اللغوي، صاحب المصنفات البديعة المفيدة المحتوية على علوم جمة، اشتغل ببغداد وسمع الحديث على إسحاق بن راهويه وطبقته. توفي سنة ست وسبعين ومائتين.

وقال آخرون: ما ذكره المصنف عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي الزاهد روى عن أبيه وعائشة وابن عباس وعنه قتادة وأبو الزبير والزهري، وثقة أحمد وابن معين. قال البخاري: مات بعد العشرين ومائة ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ قَالَ: (إِنْكَارُهُمْ إِيَّاهَا، أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: لَوْلَا فُلَانٌ مَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَوْلَا فُلَانٌ مَا أَصَبْتُ كَذَا وَكَذَا)[٢].

واختار ابن جرير القول الأول[٣]، واختار غيره أن الآية تعم ما ذكره

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ١٥٧-١٥٨).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ١٥٧).

(٣) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ١٥٨).

....

العلماء في معناها. وهو الصواب والله أعلم(١).

قوله: (قَالَ مُجَاهِدٌ) هو شيخ التفسير: الإمام الرباني، مجاهد بن جبر المكي مولى بني مخزوم.

قال الفضل بن ميمون: (سمعت مجاهدًا يقول عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، أَوْقَفْتُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ، وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا: فيم نزلت؟ وكيف نزلت؟ وكيف معناها؟)(٢) توفي سنة اثنتين ومائة. وله ثلاث وثمانون سنة.

الشرح:

هذا الباب من الأبواب العظيمة في هذا الكتاب خاصة في هذا الزمن؛ لشدة الحاجة إليه، وترجمه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النحل: ٨٣]). فوصف الكفار في سورة النحل التي تسمى (سورة النِّعم)(٣)، بأنهم يعرفون نعمت الله ثم ينكرونها، وإنكار النعمة بأن تُنسَب إلى غير الله، إنكارها بأشياء، ومن ذلك أن تُنسَب إلى غير الله، وأن يُجعَل المتفضل بالنعمة غير الذي أسداها وهو الله عَزَّ وَجَلَّ .

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣، ٣٤).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢/ ٣٩٥)، والطبراني في الكبير (١١٠٩٧) من طريق محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد به.
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٩١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٩٥)، وتفسير السمعاني (٣/ ١٥٨، ١٩٣)، وزاد المسير (٢/ ٥٤٨)، والدر المنثور (٥/ ١٠٧).

فالواجب على العبد أن يعلم أن كل النِّعم من الله عَزَّوَجَلَّ، وأن كمال التوحيد لا يكون إلا بإضافة كل نعمة إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وأن إضافة النعم إلى غير الله نقص في كمال التوحيد ونوع شرك بالله عَزَّوَجَلَّ؛ **ولهذا تكون مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد**: أن هناك ألفاظًا يستعملها كثير من الناس في مقابلة النعم، أو في مقابلة اندفاع النقم، فيكون ذلك القول منهم نوع شرك بالله عَزَّوَجَلَّ، بل شرك أصغر بالله عَزَّوَجَلَّ، فنبه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الباب على ما ينافي كمال التوحيد من الألفاظ، وأن نسبة النعم إلى الله عَزَّوَجَلَّ واجبة.

﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾: أخذ بعض أهل العلم من هذه الآية أن لفظ (المعرفة) إنما يأتي في الذم وأن النافع هو العلم، وأما المعرفة فتستعمل في القرآن وفي السنة غالبًا فيما يذم مِنْ أَخْذ المعلومات كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وكقوله في هذه الآية: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾، وهذا على جهة الأكثرية، وإلا فقد ورد أن المعرفة بمعنى العلم، كما جاء في صحيح مسلم في حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**أَنَّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إلى اليَمَنِ قَالَ «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليه عِبَادَةُ اللَّهِ، فإذا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قد فَرَضَ عليهم خَمْسَ صَلَوَاتٍ في يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ..**»[(١)]، فهذا يدل على أن بعض من روى الحديث من التابعين، جعل معنى العلم بالمعرفة وهم حجة في هذا المقام، فيدل على أن استعمال المعرفة بمعنى العلم لابأس به.

هذا الباب معقود لألفاظ يكون استعمالها من الشرك الأصغر، ذلك أن فيها إضافة النعمة إلى غير الله، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، وهذا نص صريح في العموم؛

---

(١) سبق تخريجه (١/ ٢١١).

لأن مجيء النكرة في سياق النفي يدل على الظهور في العموم، فإن سُبِقَت النكرة بـ(من) حرف جر الذي هو شبيه بالزائد فيكون العموم نصًا فيه، والتنصيص في العموم بمعنى أنه لا يخرج شيء من أفراده، فدلت الآية على أنه لا يخرج شيء من النعم أيًا كان ذلك الشيء صغيرًا كان أو كبيرًا عظيمًا جليلًا أو حقيرًا وضيعًا لا يكون إلا من الله عز وجل، فكل النعم صغُرَت أو عظُمَت هي من الله عز وجل وحده، وأمَّا العباد فإنَّما هم أسباب تأتي النِّعم على أيديهم، يأتي واحد ويكون سببًا في إيصال النعمة إليك، أو يكون سببًا في معالجتك، أو سببًا في تعيينك، أو سببًا في نجاحك، أو نحو ذلك، لا يدل على أنه هو ولي النعمة وهو الذي أنعم، فإن ولي النعمة هو الرب عز وجل، وهذا من كمال التوحيد، فإنَّ القلب الموحِّد يعلم أنَّه ما ثَمَّ شيء في هذا الملكوت، إلا والله عز وجل هو الذي يفتحه، وهو الذي يغلق ما يشاء كما قال عز وجل: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، فكل النعم من الله عز وجل، والعباد أسباب في ذلك، فالواجب إذًا أن تنسب النعمة إلى المسدي لا إلى السبب؛ لأنَّ السبب لو أراد الله عز وجل لأبطل كونه سببًا، وهذا السبب إذا كان آدميًا فقلبه بين إصبعين من أصابع الله عز وجل، لو شاء لصده عن أن يكون سببًا، أو أن ينفعك بشيء، فالله عز وجل هو ولي النعمة، وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله: «**ما من أحد تعلق بمخلوق إلا وخذل، وما من أحد تعلق بمخلوق في حصول شيء له، أو اندفاع مكروه عنه إلا خذل**»[1]، وهذا في غالب المسلمين وذلك لأن الواجب على المسلم أن يعلق قلبه بالله، وأن يعلم أن النعم إنما هي من عند الله والعباد أسباب يسخِّرهم الله عز وجل، وهذا هو حقيقة التوحيد ومعرفة تصرف الله عز وجل في ملكوته.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٥٠).

قَالَ مُجَاهِدٌ - مَا مَعْنَاهُ -: (هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هَذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي).

هذا القول (هَذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي) منافٍ لكمال التوحيد ونوع شرك؛ لأنَّه نسب هذا المال إليه ونسبه إلى آبائه، وفي الواقع أن هذا المال أنعم الله به على آبائه ثم أنعم الله به على هذا المؤمن، إذ جعل الله عَزَّوَجَلَّ قسمة الميراث تصل إليه، وهذا كله من فضل الله عَزَّوَجَلَّ ومن نعمته، والوالد سبب في إيصال المال إليك؛ ولهذا في قسمة الميراث لا يجوز للوالد أو لصاحب المال أن يقسم الميراث على ما يريد هو؛ لأنَّ المال في الحقيقة ليس مالًا له كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْۚ﴾ [النور: ٣٣]، فهو مال الله عَزَّوَجَلَّ يقسِمُه كيف يشاء «**إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ، كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا لِمَنْ أَحَبَّ،....**»(١).

فالواجب على العبد أن يعلم أن ما وصله من المال، أو وصله من النعمة عن طريق آبائه، هو من فضل الله عَزَّوَجَلَّ ونعمته، ووالده أو والدته أو قريبه سبب من الأسباب، فيحمد الله عَزَّوَجَلَّ على هذه النعمة، ويقابل ذلك السبب بجزائه، إما بدعاء، وإما بغيره.

وَقَالَ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: (يقولون: لَوْلَا فُلَانٌ مَا كَانَ كَذَا).

كقول القائل: لولا الطيار لذهبنا في هلكة، لولا أن صاحب السيارة - السائق - كان ماهرًا لذهبنا في كذا وكذا، أو يقول: لولا أن الشيخ كان مُعلِّمًا وأفهمنا هذه المسألة لما فهمناها أبدًا، أو يقول: لولا المدير الفلاني

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ١٨٩)، والحاكم (١/ ٨٨، ٢/ ٤٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ١١٩، ٧/ ٣٦٦)، والبغوي في شرح السنة (٨/ ١٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لفصلت، ونحو ذلك من الألفاظ التي فيها تعليق حصول الأمر بهذه الواسطة والأمر إنما حصل بقضاء الله وبقدره وبفضل الله وبنعمته من حصول النعم أو اندفاع المكروه والنقم؛ ولهذا الواجب على العبد أن يوحِّد فيقول: لولا الله ثم فلان، فيجعل مرتبة فلان ثانية ولا يجعل مرتبة فلان هي الأولى أو الوحيدة؛ لأن الله عز وجل هو المسدي للنعم المتفضل بها.

(لَوْلَا فُلَانٌ مَا كَانَ كَذَا) هنا قال: (فُلَانٌ) من جهة كثرة الاستعمال، أمَّا في الواقع، فقد يأتي لولا في استعمالها بالناس، أو بالتعلق بجمادات بيت ونحو ذلك، أو سيارة، أو طيارة من جهة صناعتها، أو التعلق ببقاع، أو التعلق بشيء من خلق الله، مطر، ماء، سحاب، هواء، ونحو ذلك، فنسبة النعمة إلى إنسان، أو إلى بقعة، أو إلى فعل فاعل، أو إلى صنعة، أو إلى مخلوق، كل ذلك من نسبة النعم إلى غير الله، وهو نوع من أنواع الشرك في اللفظ، وهو من الشرك الصغر بالله عز وجل ، كما سيأتي في الباب بعده - إن شاء الله - .

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: (يَقُولُونَ: هَذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا).

أي: إذا حصلت لهم نعمة، جاءتهم أمطار، جاءهم مال، نجحوا في تجارتهم، إذا حصل لهم ذلك تذكروا أنهم توجهوا للأولياء، أو توجهوا للأنبياء، أو توجهوا للأصنام، أو للأوثان، تذكروا أنهم قد توجهوا لهم فصرفوا لهم شيئًا من العبادة فقالوا: الآلهة شفعت لنا، فلذلك جاءنا هذا الخير، فيتذكرون آلهتهم، وينسون أنَّ المتفضل بذلك هو الله عز وجل ، وأنَّ الله عز وجل لا يقبل شفاعة شركية من تلك الشفاعات التي يذكرونها.

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ - بَعْدَ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الَّذِي فِيهِ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ...» الْحَدِيث[1]، وَقَدْ تَقَدَّمَ -: (وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُشْرِكُ بِهِ.

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: (هُوَ كَقَوْلِهِمْ: كَانَتْ الرِّيحُ طَيِّبَةً وَالْمَلَّاحُ حَاذِقًا.

وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرٍ)[2].

ش: وقوله: (وَقَالَ أَبُو العَبّاس). هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام ابن تيمية الإمام الجليل رحمه الله - بعد حديث زيد بن خالد - وقد تقدم في باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء. قال: (وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُشْرِكُ بِهِ.

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: (هُوَ كَقَوْلِهِمْ: كَانَتْ الرِّيحُ طَيِّبَةً وَالْمَلَّاحُ حَاذِقًا.

وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرٍ). ا.هـ.

وكلام شيخ الإسلام يدل على أن حكم هذه الآية عام في من نسب النعم إلى غير الله الذي أنعم بها، وأسند أسبابها إلى غيره، كما هو مذكور في كلام المفسرين المذكور بعضه هنا.

قال شيخنا رحمه الله: وفيه اجتماع الضدين في القلب، وتسمية هذا الكلام إنكارًا للنعمة.

---

(١) سبق تخريجه (٢/ ٣٧٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣).

الشرح:

وهذا باب ينبغي الاهتمام به، وتنبيه الناس عليه؛ لأن نعم الله علينا في هذه البلاد بل نعم الله على أهل الإيمان في كل مكان كثيرة لا حصر لها؛ ولهذا الواجب أن تنسب النعم إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، وأن يُذكَر بها وأن يُشكَر؛ لأنَّ من درجات شكر النعمة، أن تُضَاف إلى من أسداها هذه أول الدرجات ﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾ [الضحى: ١١]، أول درجات التحديث بالنعمة أن تقول: هذا من فضل الله، هذه نعمة الله، فإذا التفت القلب إلى مخلوق، فإنَّه يكون قد أشرك هذا النوع من الشرك المنافي لكمال التوحيد.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النِّعْمَةِ وَإِنْكَارِهَا.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرٍ.

الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ هَذَا الْكَلَامِ إِنْكَارًا لِلنِّعْمَةِ.

الرَّابِعَةُ: اِجْتِمَاعُ الضِّدَّيْنِ فِي الْقَلْبِ.

٤١ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]).

النِّد: المثل والنظير. وجعل الند لله: هو صرف أنواع العبادة أو شيء منها لغير الله، كحال عبدة الأوثان الذين يعتقدون فيمن دعوه ورجوه أنه ينفعهم ويدفع عنهم، ويشفع لهم. وهذه الآية في سياق قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

قال العماد ابن كثير رحمه الله في تفسيره: قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ **أَيْ: عُدَلَاءَ شرَكَاءَ.**

وَهَكَذَا قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ، وَقَتَادَةُ، والسُّدي، وَأَبُو مَالِكٍ: وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ[(١)].

وقال ابن عباس: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ **«أَيْ: لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْدَادِ الَّتِي لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا رَبَّ لَكُمْ يَرْزُقُكُمْ غَيْرَهُ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الَّذِي يَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ الرَّسُولُ مِنْ تَوْحِيدِهِ هُوَ الْحَقُّ لَا شَكَّ فِيهِ».**

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ١٩٦).

....

وكذلك قال قتادة ومجاهد: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ (قَالَ: أَكْفَاءَ مِنَ الرِّجَالِ تُطِيعُونَهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ).

وقال ابن زيد: (الأنداد هي الآلهة التي جعلوها معه وجعلوا لها مثل ما جعلوا له).

وعن ابن عباس: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ قَالَ: أَشْبَاهًا).

وقال مجاهد: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (قَالَ: تَعْلَمُونَ أَنَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ)(١).

وذكر حديثًا في معنى هذه الآية الكريمة، وهو ما في مسند أحمد عن الحارث الأشعري أن نبي الله ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ يَعْمَلَ بِهِنَّ، وَأَنْ يَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، وأنه كَادَ أَنْ يُبْطِئَ بها، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ تَعْمَلَ بِهِنَّ، وَتَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، فَإِمَّا أَنْ تُبَلِّغَهُنَّ، وَإِمَّا أَنْ أُبَلِّغَهُنَّ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَخِي، إِنِّي أَخْشَى إِنْ سَبَقْتَنِي أَنْ أُعَذَّبَ، أَوْ يُخْسَفَ بِي. قَالَ: فَجَمَعَ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، حَتَّى امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ، وَقُعِدَ عَلَى الشُّرَفِ، فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، أَنْ أَعْمَلَ بِهِنَّ وَآمُرَكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا بِهِنَّ: أَوَّلُهُنَّ أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ بِذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ، فَجَعَلَ يَعْمَلُ وَيُؤَدِّي غَلَّتَهُ إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ، فَأَيُّكُمْ يَسُرُّهُ، أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ كَذَلِكَ، وَإِنَّ اللهَ خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ

---

(١) أخرج هذه الآثار ابن جرير في تفسيره (١/ ١٦٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٢).

....

فَاعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ اللهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلَا تَلْتَفِتُوا، وَأَمَرَكُمْ بِالصِّيَامِ، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ مَعَهُ صُرَّةٌ مِنْ مِسْكٍ فِي عِصَابَةٍ، كُلُّهُمْ يَجِدُ رِيحَ الْمِسْكِ، وَإِنَّ خُلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ وَأَمَرَكُمْ بِالصَّدَقَةِ، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَسَرَهُ الْعَدُوُّ، فَشَدُّوا يَدَيْهِ إِلَى عُنُقِهِ، وَقَدَّمُوهُ لِيَضْرِبُوا عُنُقَهُ، فَقَالَ لَهُمْ هَلْ لَكُمْ أَنْ أَفْتَدِيَ نَفْسِي مِنْكُمْ؟ فَجَعَلَ يَفْتَدِي بِالْقَلِيلِ، وَالْكَثِيرِ، حَتَّى فَكَّ نَفْسَهُ، وَأَمَرَكُمْ بِذِكْرِ اللهِ كَثِيرًا، وَفَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ طَلَبَهُ الْعَدُوُّ سِرَاعًا فِي أَثَرِهِ، فَأَتَى حِصْنًا حَصِينًا، فَتَحَصَّنَ فِيهِ، وَإِنَّ الْعَبْدَ أَحْصَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِذَا كَانَ فِي ذِكْرِ اللهِ»، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ: الْجَمَاعَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ، إِلَّا أَنْ يُرَاجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُثَى جَهَنَّمَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى؟قَالَ: «وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى، وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، فَادْعُوا الْمُسْلِمِينَ بِأَسْمَائِهِمُ الَّتِي سَمَّاهُمُ اللهُ تعالى الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ»(١).

وهذا حديث حسن، والشاهد منه في هذه الآية قوله: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦] وهذه الآية دالة على توحيد الله تعالى

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٦٣)، وأحمد (٤/ ١٣٠)، وابن حبان (١٤/ ١٢٥)، وابن خزيمة (٣/ ١٩٥)، والطبراني في الكبير (٣٤٢٧، ٣٤٣٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٨٢)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٥٧).

....

بالعبادة وحده لا شريك له. وقد استدل بها كثير من المفسرين على وجود الصانع، وهي دالة على ذلك بطريق الأولى، والآيات الدالة على هذا المقام في القرآن كثيرة جدًا. وَسُئِلَ أَبُو نُوَاسٍ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْشَدَ[(١)]:

تَأَمَّلْ فِي نَبَاتِ الْأَرْضِ وَانْظُرْ ... إِلَى آثَارِ مَا صَنَعَ الْمَلِيكُ

عُيُونٌ مِنْ لُجَيْنٍ شَاخِصَاتٍ ... بِأَحْدَاقٍ هَي الذَّهَبُ السَّبِيكُ

عَلَى قُضُبِ الزَّبَرْجَدِ شَاهِدَاتٍ ... بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ شَرِيكُ

وَقَالَ ابْنُ الْمُعْتَزِّ[(٢)]:

---

(١) أبو نواس هو: (رَئِيسُ الشُّعَرَاءِ أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ هَانِئٍ الحكمي، وقيل: ابن وهب، وُلِدَ بِالأَهْوَازِ وَنَشَأَ بِالبَصْرَةِ، وَسَمِعَ مِنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ وَطَائِفَةٍ. وَتَلاَ عَلَى يَعْقُوْبَ وَأَخَذَ اللُّغَةَ عَنْ: أَبِي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ وَغَيْرِهِ. وَمَدَحَ الخلفاء والوزراء، ونظمه في الذروة حتى قال فِيْهِ أَبُو عُبَيْدَةَ شَيْخُهُ: أَبُو نُوَاسٍ لِلْمُحْدَثِيْنَ، كَامْرِئِ القَيْسِ لِلْمُتَقَدِّمِيْنَ. قِيْلَ: لُقِّبَ بِهَذَا، لِضَفِيْرَتَيْنِ كَانَتَا تَنُوْسَانِ عَلَى عَاتِقَيْهِ أَيْ: تَضْطَرِبُ، وَهُوَ مِنْ مَوَالِي الجَرَّاحِ الحِكَمِيِّ، أَمِيْرِ الغُزَاةِ). انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٤٨)، وترجمته في الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (٢٠/ ٦١)، وتاريخ بغداد (٧/ ٤٣٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/ ترجمة ١٧٠)، والعبر (١/ ٣٢١)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي(١/ ٣٤٥)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ١٦٨).

(٢) هي للشاعر المشهور إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان أبو إسحاق العنزي، المعروف بأبي العتاهية، ولد سنة ثلاثين ومائة، أصله من عين التمر وهي بليدة بالحجاز، ومنشؤه الكوفة، ثم سكن بغداد، وكان يقول في الغزل والمديح والهجاء، ثم تنسك وصار قوله في الوعظ والزهد، وأبو العتاهية لقب، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٢٥٠)، وبغية الطلب في تاريخ حلب (٤/ ١٧٤٩)، والمنتظم (١٠/ ٢٣٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٢١٩)، والوافي بالوفيات (٩/ ١١١)، والبداية والنهاية (١٠/ ٢٦٥)، والمستطرف في كل فن مستظرف (١/ ١٦).

ونسب ابن خلكان هذه الأبيات لأبي نواس في وفيات الأعيان (٧/ ١٣٨).

وقال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ الْوُجُودَ رَأَيْتَهُ ... إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ زُمْرَةِ الْعُمْيَانِ

بِشَهَادَةِ الْإِثْبَاتِ حَقًّا قَائِمًا ... لِلَّهِ لَا بِشَهَادَةِ النُّكْرَانِ =

....

فَيَا عَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ   أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الْجَاحِدُ
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ   تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ

الشرح:

فهذا الباب ترجمه المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢])، والشاهد منه أو الشاهد من الآية هو قوله: «أَنْدَادًا»، وذلك أنّه نهي في هذه الآية عن جعل الأنداد مع الله عَزَّوَجَلَّ، فقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، والأنداد جمع ندّ كما ذكر، والندّ هو المثيل والنظير والشبيه، كما قال حسّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ   فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

وتروى: (أَتَهْجُوهُ وَلَستَ لَهُ بِكُفءٍ)[2].

كما استشهد على ذلك ابن جرير الطبري، فالندّ هو الكفء والشبيه والمثيل، فنهى الله عَزَّوَجَلَّ أن يُجعل أحد مثيلًا لله عَزَّوَجَلَّ، أو كفؤًا له أو مساويًا له، وذلك بأن يعطيه ويجعل له بعض ما لله عَزَّوَجَلَّ، إمَّا أن يصرف له بعض أنواع العبادة، وإمَّا أن يجعل له شيئًا ممَّا هو لله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا التنديد قسمان:

= انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ١٩٩).

(١) انظر: مسند أبي يعلى (٨/ ١٠٣)، والاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٣٤٣)، وتاريخ بغداد (٤/ ١٣٥)، وسير أعلام النبلاء(٢/ ٥١٥)، ونزهة الحفاظ (١/ ١٠٩)، وتروى أيضًا: (أتشتمه ولست له بكفء). انظر: تفسير الطبري (١٨/ ٨٨).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٦٣).

القسم الأول: تنديد أكبر.

القسم الثاني: وتنديد أصغر، وهذا الأصغر يكون تارة في العمل، وتارة في اللفظ، والشرك بجميع أقسامه تنديد، ولكن المراد بالآية الشرك الأكبر؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ جعل النهي عن ذلك بعد الأمر بعبادته وحده دون ما سواه، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]، فهو خطاب لجميع الناس، ونهيهم عن اتّخاذ الأنداد هو نهيهم عن الشرك الأكبر بالله عَزَّوَجَلَّ، وهذا هو الذي جاء في الحديث الصحيح: «**سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ. قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: وَأَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ**»[1]. أي: أن تجعل لله كفؤًا ومماثلًا في استحقاق العبادة، وهو الذي خلق وغيره لم يخلق ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١] هذا القسم هو التنديد الكامل، أو التنديد الأكبر، وإذا نظرت إلى أصل كلمة (أَنْدَادَ)، وأنَّها جمع ندّ، فإنَّه يحصل التنديد بالمكافأة والمماثلة.

فمثلًا من جهة أنواع العبادات من دعا الله عَزَّوَجَلَّ، ودعا غيره فقد سواه وجعل ذلك الغير مماثلًا لله، أي: جعله ندًّا، ومن ذبح لله وذبح لغيره فقد جعله مثيلا لله في استحقاق هذه العبادة، كذلك من استغاث بالله، واستغاث بغير الله عَزَّوَجَلَّ فيما لا يقدر عليه ذلك المستغاث فإنّه ساواه بالله عَزَّوَجَلَّ، وهكذا، وأهل النار إذا دخلوا النار يتحاجون فيها، ويعترفون فيها، وينادون على أصنامهم، وأوثانهم بقولهم: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]، فهذه التسوية هي اتخاذهم الأنداد، فهم نهوا عن اتخاذ الأنداد مع الله ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وهم اتّخذوا الأنداد، والله عَزَّوَجَلَّ بيّن أنّ اتخاذ الأنداد تسوية بين الله عَزَّوَجَلَّ ، وبين خلقه بقوله: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾، ومعلوم أنّهم ما سوّوا آلهتهم وأوثانهم وأصنامهم بالله عَزَّوَجَلَّ في الخلق، ولا في الرزق ولا في الإحياء والإماتة، وإنَّما سووهم بهم فيما يتوجّهون به إلى الأوثان من أنواع العبادة، فدلّ على أنَّ اتّخاذ الأنداد الذي نهى عنه أولئك ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي: في العبادة، وهذه هي التي يدور عليها كلام السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ، هذا التنديد الأكبر، وإذا كان التنديد هو اتّخاذ الندّ، أو جعل مع الله عَزَّوَجَلَّ ندًّا مماثلًا، فإنّه يكون في الشرك الأصغر، وفي أنواعه من الأعمال، والألفاظ ومن الاعتقادات أيضًا، فمن اتّخذ تميمة، فله نصيب من هذا التنديد، ومن حلف بغير الله، فله نصيب من هذا التنديد، ومن قال: ما شاء الله وشئت فإنَّ له نصيبًا من ذلك التنديد، ومن قال: لولا كليبة هذا لأتانا اللصوص، فله نصيب من ذلك التنديد.

إذًا فالتنديد درجات يدخل فيه شرك الألفاظ، ويدخل فيه الشرك الخفيّ، ويدخل فيه الشرك الأصغر والشرك الأكبر، وكلّ ذلك تنديد، لكن إذا أطلق النهي عنه في النصوص، فإنّه يُراد به الشرك الأكبر كهذه الآية: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وهذا يبيّن أن ضدّ ذلك هو التوحيد، ضدّ اتّخاذ الأنداد في جميع ذلك هو التوحيد، فإنَّ المؤمن الذي حقّق التوحيد لا يرى أنَّ ثمت من يستحقّ أن يكون له من الأمر شيء، وإنَّما الأمر كلّه لله عَزَّوَجَلَّ وحده دون ما سواه، هو الذي بيده الملكوت، وهو الذي بيده الإحياء والإماتة، وهو الذي بيده الرزق، وهو الذي بيده مقاليد

كلّ شيء، ومصالح العباد بيده - سبحانه -، هو الّذي خلق وهو الّذي يميت، وإليه يرجع الناس.

فإذا كان وصف الله عَزَّوَجَلَّ على هذا من نعوت الربوبية، ومن مفردات الربوبية، فإنَّه بالضرورة يكون هو المستحقّ لجميع أنواع ومفردات توحيد الإلهية، لهذا ما يحصل في القلب من التنديد، قد يكون عند الموحّد، الموحّد لا يكون عنده التنديد الأكبر؛ لأنَّه لا يشرك بالله عَزَّوَجَلَّ ، ولكن قد يكون عنده نوع من التنديد، مثل ما ذكر في هذا الباب من أنواع ما يحصل، ويكون من الأقوال والأعمال والمقاصد.

فإذًا الواجب على العبد المسلم المؤمن الموحّد، أن يسعى في تكميل توحيده، بأن يجرّد قلبه من أن يكون فيه ندّ مع الله عَزَّوَجَلَّ ، حتى في التعلّق، حتى في الرؤية، فلا يتعلّق ولا يرى إلّا بالله عَزَّوَجَلَّ وحده، وإذا كان على ذلك فإنَّه يرى الأمور على غير ما هي عليه، يرى الأمور على غير ما يراها أكثر الخلق وأكثر الناس، فإنَّه يرى أنّ الله عَزَّوَجَلَّ ينزل أمره، ينفذ أمره في خليقته، يأمر فيكون الشيء، وينهى فلا يكون، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو سبحانه يتصرّف، يعطي ويمنع، يتصرّف في هذه الأرض، يتصرّف في السماء، يتصرّف في ملكوته، لا مشارك له، فإذا تمت حقيقة توحيد الربوبية في قلب العبد أداه ذلك لزامًا إلى أنَّه لا يكون في قلبه إلّا الله عَزَّوَجَلَّ ، ولهذا لَمَّا كان هذا الدليل دليل الربوبية هو الذي يؤدّي إلى عدم اتّخاذ الأنداد.

جاء في الآية إثبات توحيد الربوبية، أو تذكير القوم بتوحيدهم ربّهم عَزَّوَجَلَّ في الربوبية في الإجمال، فقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢١-٢٢] هذه من أفراد توحيد الربوبية وهذه حقيقة، فإنّ نفي الأنداد من القلب مع الله عَزَّوَجَلَّ يكون بالتأمل

في توحيد الربوبية، ومن المسلمين من طلبة العلم من يُلغي النظر في توحيد الربوبية ألبتة، ويرى أنَّ جميع النظر في توحيد الربوبية ليس من صنيع أهل التوحيد، وهذا باطل كبير، بل إنَّ القرآن مملوء من تقرير وحدانية الله عَزَّوَجَلَّ في ربوبيته وفي إلهيته، لكن حال علماء التوحيد أنَّهم لا يجعلون العبرة في توحيد المرء ربّه عَزَّوَجَلَّ في الربوبية، فإنَّه قد يوحّد في توحيد الربوبية، لكن لا يصل إلى ما يلزم من ذلك من توحيد الإلهية، والمؤمن الذي وحّد ربّه في الإلهية متضمّن توحيده ذاك أنّ يوحّد الله في الربوبية لكن مفردات توحيد الربوبية كثيرة متنوّعة، فتحتاج من المؤمن أن ينظر، وأن يعتبر في خلق الله وفي ملكوته، يتفكّر بادئ ذي بدء في نفسه، ثمّ في من حوله، ثم في ملكوت الله، ولهذا أمر الله عَزَّوَجَلَّ بالتفكّر والتدبّر في آيات كثيرة كقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]، وكقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ونحو ذلك كقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ [سبأ: ٤٦]، فالتفكّر هذا يقود المرء إلى أن يكون موحّدًا في جميع أفراد الربوبية، ويقوده ذلك إلى نفي جميع الأنداد من القلب، وإقامة القلب على كمال توحيد الربوبية، وكمال توحيد الإلهية.

لهذا الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أفرادًا من أنواع التنديد في هذا الباب ممّا هو دون الشرك الأكبر؛ لينبّه على أنّ التنديد يحصل بما دون الشرك الأكبر، ولهذا نقول: إنّ الشرك الأكبر كما ضبطه العلماء، أنّه هو اتّخاذ الندّ مع الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا أخذًا من الحديث: «**أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**»[1]، وجميع التنديدات الأخر، ممّا هي دون ذلك التنديد هي وسيلة إليه.

---

(١) سبق تخريجه (ص٩٩).

القسم بغير الله، والحلف بغير الله، وقوله: «**لَوْلاَ اللَّهُ وَفُلاَنٌ**»، ونحو ذلك من الألفاظ، هذه نوع تنديد.

فإذًا التنديد درجات ودرجات، ومن جعل شيئًا لغير الله من العبادة، فهو المندّد التنديد الأكبر الشرك بالله، وما دون ذلك مراتب بعضها أعظم من بعض، أي: التنبيه على توحيد الربوبية في الأبيات التي ذكر في هذا المقام:

تَأَمَّلْ فِي نَبَاتِ الْأَرْضِ وَانْظُرْ ... إِلَى آثَارِ مَا صَنَعَ الْمَلِيكُ

عُيُونٌ مِنْ لُجَيْنٍ شَاخِصَاتٍ ... بِأَحْدَاقٍ هِيَ الذَّهَبُ السَّبِيكُ

عَلَى قُضُبِ الزَّبَرْجَدِ شَاهِدَاتٍ ... بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ شَرِيكُ

أنت تنظر في جميع هذه الأشياء، في النبات، في الشجر، في الزهر، في الماء، في جميع ما حولك، تدلّك على أنّ الله عَزَّوَجَلَّ ليس له شريك، وإذا ثبت ذلك أنّ الله ليس له شريك في صنعته لهذه الأمور فإذًا هو المستحقّ أن يكون في القلب دون ما سواه، وإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ في القلب دون ما سواه كان القلب موحّدًا خالصًا.

قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي الآيةِ: «الأَنْدَادُ هُوَ الشِّرْكُ، أَخْفَى مِن دَبِيبِ النَّمْلِ عَلَى صَفَاةٍ سَوْدَاءَ، فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ. وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: وَاللَّهِ، وَحَيَاتِكَ يَا فُلانُ، وَحَيَاتِي. وَتَقُولُ: لَوْلا كُلَيْبَةُ هَذَا لأَتَانَا اللُّصُوصُ، وَلَوْلا الْبَطُّ فِي الدَّارِ لأَتَى اللُّصُوصُ. وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلا اللَّهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيهَا فلانًا، هَذَا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ». رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ[1].

ش: قوله: (قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي الآيةِ «الأَنْدَادُ هُوَ الشِّرْكُ، أَخْفَى مِن دَبِيبِ النَّمْلِ عَلَى صَفَاةٍ سَوْدَاءَ، فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ. وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: وَاللَّهِ، وَحَيَاتِكَ يَا فُلانُ، وَحَيَاتِي. وَتَقُولُ: لَوْلا كُلَيْبَةُ هَذَا لأَتَانَا اللُّصُوصُ، وَلَوْلا الْبَطُّ فِي الدَّارِ لأَتَى اللُّصُوصُ. وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلا اللَّهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيهَا فلانًا، هَذَا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ». رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتِم).

بين ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن هذا كله من الشرك، وهو الواقع اليوم على ألسن كثير ممن لا يعرف التوحيد ولا الشرك.

فتنبه لهذه الأمور فإنها من المنكر العظيم الذي يجب النهي عنه، والتغليظ فيه لكونه من أكبر الكبائر. وهذا من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تنبيه بالأدنى من الشرك على الأعلى.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٢).

الشرح:

قوله: (**تنبيه بالأدنى على الأعلى**). أي: إذا كان هذا من اتّخاذ الأنداد فكيف بمن دعا غير الله، واستشفع بغير الله، واستغاث بغير الله، وذبح لغير الله، ونذر لغير الله، واستعاذ بغير الله، وهو لا يقدر وذلك المستعاذ به لا يقدر على الإعاذة ونحو ذلك، أو إلى آخر أنواع العبادة.

نبّه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على هذه الأمور؛ لأنَّ الناس يغفلون عن دخول هذه في اتّخاذ الأنداد، وهذه طريقة السلف، فإنَّهم ينبهون على ما يغفل عنه الناس، فيكثر هذا في التفسير، أنَّهم ينبّهون ببعض المفردات لحاجة الناس إلى ذلك التنبيه، أمَّا الأنداد قال: الأنداد هو الشرك أخفى من دبيب النمل، ومثل عليه بالقسم بغير الله وأشياء من ذلك، والشرك معروف أنَّه منه أشياء ليست هي هذه، فهذه منها الشرك الأصغر ومنها الشرك في الألفاظ، وهذه كلّها بقائلها، أو فاعلها شرك.

فإذًا هذا تنبيه وهو من اتّخاذ النّد مع الله عَزَّوَجَلَّ ، لكن تنبيه بالأدنى على الأعلى.

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**يجب النهي عنه، والتغليظ فيه**) هذا لأنَّه إذا تساهل الناس في وسائل الشرك وفي الألفاظ تساهلوا في الكبير، وهذه منكرات، وشركيات لا يجوز إقرارها، ولا السكوت عنها، ويجب إنكارها، كما أنّه يجب إنكار الكبير.

فإذًا إذا سمعت من يقسم بغير الله، فتنهاه فورًا لتعظيمك حقّ الله عَزَّوَجَلَّ ، فإنَّ حقّ الله أن لا يقسم إلّا به، وإذا أشرك بالله عَزَّوَجَلَّ ، فيجب عليك أن تنهى، سواءً كان يقصد الحلف، أو لا يقصد، فإن قصد الحلف كان شركًا أصغر، وإن لم يقصد الحلف أي: جرى على لسانه يكون شركًا

لفظيًّا كعادة العرب في الحلف بآبائها فنهى النبي ﷺ وقال: «**إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ**»[(١)]، هذا شرك لفظي، وهذا كلّه من أقسام التنديد كذلك: لولا كذا ما حصل، وهذا كثير في الناس أن يقولوا: لولا السائق ما حصل كذا. ولولا الشيخ فلان كان حصل كذا، ولولا الملك لحصل كذا، ولولا الأمير لحصل كذا، ولولا فلان - جزاه الله خيرًا - لحصل لي كذا وكذا، وهذه كلّها من تعلّق القلب بغير الله عَزَّوَجَلَّ، وهي كما قال ابن عباس: كلها به. أي: بقائله شرك، وهي من نوع اتّخاذ الأنداد، وهي لا تصدر من قلب إلّا وقد غفل عن حقّ الله عَزَّوَجَلَّ، لا تصدر؛ لأنّ اللسان يغرف من القلب، الألسن إنّما تغرف من القلوب، فما في القلوب تظهره الألسن، اللسان أداة، فما في القلب من عدم تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ حق تعظيمه يخرجه اللسان، فإذا ندّد بهذه الأنواع، عُلم أن القلب ليس بمستقيم وليس بسليم، ولا ينفع يوم القيامة، إلّا من أتى الله بقلب سليم.

---

(١) سيأتي تخريجه (ص١٢٢).

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ أَشْرَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وحَسَّنَهُ، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ[(١)].

ش: قوله «فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ أَشْرَكَ». يحتمل لي أن يكون شكًّا من الراوي، ويحتمل أن تكون أو بمعنى الواو، فيكون قد كفر وأشرك. ويكون الكفر الذي هو دون الكفر الأكبر، كما هو من الشرك الأصغر. وورد مثل هذا عن ابن مسعود بهذا اللفظ.

الشرح:

الحلف بغير الله: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدَ كَفَرَ، أو أَشْرَكَ».

الحلف هو القسم، وسمي القسم حلفًا؛ لأنَّه يكثر عند الحالفين، وحقيقة الحلف والقسم، أن يذكر الحالف، أو المقسم من يعظمه الطرفان، الحالف والمحلوف له؛ ليؤكد الكلام بذلك بأحد أحرف القسم الثلاثة: الواو والباء والتاء، فإذا ذكر معظمًا به واستعمل فيه أحد هذه الأحرف الثلاث الواو والباء والتاء فإنَّه يكون حالفًا، يقول: والله. بالله. تالله. مثلًا، أو يقول: والرحيم، وكلام الله، وعزة الله، بعزة الله، ونحو ذلك، هذا قسم لماذا؟

لأنَّه ذكر شيئًا معظمًا بين الحالف والمحلوف له، بصيغة القسم، أي:

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وأحمد في المسند (٢/ ١٢٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٥) من حديث ابن عمر ﵄.

باستخدام أحد أحرف القسم، هذا يكون قسمًا، هذا معنى القسم والحلف في اللغة وفي الشرع.

فإذًا «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ» أي: من أكّد كلامه بمعظّم غير الله عَزَّوَجَلَّ مستخدمًا أحد الأحرف الثلاثة فقد كفر أو أشرك.

وقوله: «بِغَيْرِ اللهِ» لا يقصد به اللفظ - لفظ «اللهِ» -، وإنّما يعني حلف بغير أسماء الله وصفاته، فإنّه يجوز الحلف بأسماء الله جميعًا وبصفاته، أي: بما ليس بمخلوق وهو الله عَزَّوَجَلَّ وأسمائه وصفاته - سبحانه -، فيجوز القسم بكلّ أسماء الله ويجوز الحلف بكلّ صفات الله عَزَّوَجَلَّ ، حتى بكلامه وخلقه ورزقه ورحمته ويعني في ذلك الصفات، فإن كانت الصفة محتملة أن تكون لله عَزَّوَجَلَّ ، أو أن تكون أثر صفة الله عَزَّوَجَلَّ ، فإنّه يترك الحلف بها لأجل أن لا يوقع في التباس، هذا من باب الترغيب، ولو حلف ويريد اليمين بالله جاز، مثل الحلف بالخلق، وقال: وخلق الله، إذا أراد الخلق الذي هو صفة لله عَزَّوَجَلَّ جاز، وإن أراد الخلق بمعنى المخلوق أي: المخلوقات امتنع وصار حالفًا بغير الله، وهذا مثل الحلف بعهد الله، وأنواع معروفة عند الفقهاء يذكرونها في الأيمان.

قال: «فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ أَشْرَكَ» هذا الشكّ بقوله كفر أو شرك، إمّا أن يكون شكًّا من الراوي فلا يدري أقال: كفر، أو قال: أشرك، فذكر الاثنتين حتى يبرأ من العهدة حتى يكون ناقلًا بأمانة، وإمّا أن تكون «أَوْ» هنا بمعني الواو، فيكون اللفظ من النبي ﷺ، ويكون «أَوْ» هنا بمعنى الواو؛ لأنَّ «أَوْ» تأتي ويكون معناها الواو ليست للتخيير، كما قال عَزَّوَجَلَّ في سورة الإنسان: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] ﴿ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ ليست للتخيير، إن أطعت آثمًا، إن لم تطع الآثم فأطع الكفور، أو إن لم تطع الكفور فأطع الآثم، لا .. ﴿أَوْ﴾ هنا قال المفسرون هي بمعنى الواو، ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ يعني لا هذا ولا هذا.

فإذًا يحتمل أن يكون في الحديث إذا كان القائل له النبي ﷺ يكون المراد بـ(أَوْ) هنا الواو، يعني كفر وأشرك، والشرك هنا والكفر من الحالف بغير الله عَزَّوَجَلَّ، الأصل فيه أنّه شرك أصغر وكفر لا يخرج من الملة، أمّا وجه كونه كفرًا هو أنّه كفر نعمة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الله هو الذي خلق وهو الذي رزق، وهو الذي أعطاه، وهو الذي أنعم عليه، وهو الذي تفضّل عليه، ومع ذلك يؤكّد كلامه بمعظم غير الله، والذي يستحقّ التعظيم هو الذي أعطاك وخلقك ورزقك وأنعم عليك وهداك، ومن لا تستغني عن آلائه طرفة عين فهذا وجه كونه كفرًا، ووجه كونه شركًا أنّ فيه التنديد؛ لأنّه جعل مع الله عَزَّوَجَلَّ معظّمًا، أي: ندًّا في التعظيم على هذا، لكن هذا ليس التعظيم الأكبر، ولهذا يكون شركًا أصغر، هذا هو الأصل فيه، وقد ينتقل الحلف بغير الله عن هذا الأصل الذي هو أن يكون كفرًا أصغر وشركًا أصغر إلى أن يكون شركًا مخرجًا من الملة، وذلك إذا جعل حلف بذلك المعظم يعظمه بالعبادة مثل تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ عند الموحّدين، مثلًا يحلف بمعبوده، إذا حلف بمعبود مثل ما يعظّم البدوي ويصرف له بعض أنواع العبادة، ثمّ يحلف به، هذا الحلف بمجرّده شرك أكبر؛ لأنّه حلف بمعبوده وأمّا من حلف بغير الله وهو لا يعبده لكنّه تعظيم فهذا هو الذي يكون من الشرك الأصغر.

فإذًا نقول: إذا سمعنا أحدًا يحلف بغير الله الأصل فيه أنّه شرك أصغر، لكن قد يكون شركًا أكبر، بحسب حال الحالف، وسبب سياق الشيخ هذا الحديث في باب قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأنَّ الحلف بغير الله نوع من التنديد، والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رتّب الباب ترتيبًا لطيفًا، فإنّه بدأ بالآية ثم ذكر أثر ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا الذي فيه أنَّ الحلف بغير الله من التنديد، ثم ساق النهي عن الحلف بغير الله وأنَّه كفر وشرك، حتى يدلّ

على أنَّ الحلف بغير الله كفر وشرك، وهو من التنديد، فيثبت التقسيم الذي ذكرت لك من أنَّ كلّ من أشرك فقد اتّخذ ندًّا مع الله عَزَّوَجَلَّ سواءً كان شركه شركًا في الألفاظ أو شركًا في الأعمال ما دون الشرك الأكبر، أو كان في العبادات.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لِأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا»(١).

ش: ومن المعلوم أن الحلف بالله كاذبًا كبيرة من الكبائر لكن الشرك أكبر من الكبائر، وإن كان أصغر كما تقدم بيان ذلك.

فإذا كان هذا حال الشرك الأصغر فكيف بالشرك الأكبر الموجب للخلود في النار؟ كدعوة غير الله والاستغاثة به، والرغبة إليه، وإنزال حوائجه به، كما هو حال الأكثر من هذه الأمة في هذه الأزمان وما قبلها من تعظيم القبور، واتخاذها أوثانًا، والبناء عليها، واتخاذها مساجد، وبناء المشاهد باسم الميت لعبادة من بنيت باسمه وتعظيمه، والإقبال عليه بالقلوب والأقوال والأعمال.

وقد عظمت البلوى بهذا الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وتركوا ما دل عليه القرآن العظيم من النهي عن هذا الشرك وما يوصل إليه. قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۚ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٣٧] كفرهم الله تعالى بدعوتهم من كانوا يدعونه من دونه في دار الدنيا، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴿٢٠﴾ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾﴾ [الجن: ٢٠-٢١].

وهؤلاء المشركون عكسوا الأمر فخالفوا ما بلغ به الأمة وأخبر به

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٤٦٩)، والطبراني في الكبير (٨٩٠٢).

....

عن نفسه ﷺ، فعاملوه بما نهاهم عنه من الشرك بالله، والتعلق بغير الله حتى قال قائلهم(١):

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ ... سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الحَادِثِ العَمِمِ
إِنْ لَمْ يكُن في مَعَادِي آخِذًا بِيَدِي ... فَضْلًا وَإِلَا فَقُلْ يَا زَلَّةَ القَدَمِ
فإِنَّ مِنَ جُودِكَ الدُّنْيَا وضَرَّتَهَا ... وَمَنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوحِ وَالقَلَمِ

فانظر إلى هذا الجهل العظيم حيث اعتقد أنه لا نجاة له إلا بعياذه ولياذه بغير الله، وانظر إلى هذا الإطراء العظيم الذي تجاوز الحد في الإطراء الذي نهى عنه ﷺ بقوله: «لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ». رواه مالك وغيره(٢)، وقد قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فانظر إلى هذه المعارضة العظيمة للكتاب والسنة والمحادة لله ورسوله، وهذا الذي يقوله هذا الشاعر هو الذي في نفوس كثير خصوصًا ممن يدعون العلم والمعرفة، ورأوا قراءة هذه المنظومة ونحوها، لذلك كان تعظيمها من القربات عندهم، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

(١) انظر: ديوان البوصيري (ص٢٥٢).
(٢) سبق تخريجه (٢/ ٨٨).

الشرح:

يعني بذلك منظومة البوصيري، فإذا كان كثير من المنتسبين للعلم في الأمصار في وقت الشيخ وما قبله وما بعده، يفتخرون بحفظ هذه القصيدة، وأوّلها حسن فيه جزالة في اللفظ والمعنى، لكن بعد أن بدأ في السيرة ووصف النبي ﷺ غلا غلوًّا، أدخله في الشرك والعياذ بالله، وهناك منها أبيات على كونه جعل النبي ﷺ من جوده الدنيا، ومن جوده الآخرة، ومن علومه علم اللوح والقلم، فممن قاله في قصيدته في أثنائها يصف النبي ﷺ يقول[1]:

لو نَاسَبَتْ قَدْرَهُ آياتُهُ عِظَمًا   أَحْيَا اسمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرِّمَمِ

يقول: لو ناسبت قدر النبي ﷺ ما أوتيه من الآيات، لم يناسب قدره إلّا شيء واحد، وهو لو ذكر اسمه على ميّت أحياه هذا الذي يناسبه، قال:

لو نَاسَبَتْ قَدْرَهُ آياتُهُ عِظَمًا   أَحْيَا اسمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرِّمَمِ

وعند الشراح أنّه لا يناسب قدره أنه إذا استغيث به أغاث، ولا يناسب قدره أنّ عنده العلم - علم اللوح والقلم -، ولا يناسب قدره أن يكون من جوده الدنيا وضرتها، ولا يناسب قدره كما نصّ عليه القرآن. قالوا: فإنّ قدره ﷺ أعظم من هذا القرآن، ويُعنى به على حدّ كلامهم القرآن المتلو بخلاف القرآن القديم، هذا بعض نصّهم في شروح هذه المنظومة.

المقصود من ذلك أنَّ أولئك الذين يغلون في هذه القصيدة، يجعلون المصطفى ﷺ إلهًا، وهو الّذي نهى الناس عن الغلو والإطراء، وهو الذي نهى أمّته عن ذلك ﷺ، ادعوا بمحبته مخالفته وجعله إلهًا مع الله عز وجل.

وهذا من أعظم المصائب، ولهذا من رؤي يعظّم هذه القصيدة، أو

(١) انظر: ديوان البوصيري (ص٢٤١).

يذكر شيئًا من هذه الأبيات، أو يثني على البوصيري، فإنَّ هذا يدلّ على أنَّ قلبه زائغ محبّ للشرك، أو غير مفرق بين التوحيد والشرك؛ لأنَّ هذه القصيدة والهمزية - والهمزية أخفّ منها -، لكن فيها رفع لمقام النبي ﷺ إلى مقام الله عَزَّوَجَلَّ ، يقول: لا تناسب أنّ الله عَزَّوَجَلَّ ما أعطاه ما يناسبه.

لَوْ نَاسَبَتْ قَدْرَهُ آياتُهُ عِظَمًا أَحْيَا اسمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرِّمَمِ

مثل ما ذكر هنا قال:

فإنَّ مِنَ جُودِكَ الدُّنْيَا وضَرَّتَهَا وَمَنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوحِ وَالقَلَمِ

وقال:

يا أكرَمَ الخلقِ مَا لِي مَنْ ألوذُ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الحادِثِ العَمِمِ

والمشركون في كلّ زمان - في هذه الأزمنة وما قبلها - يحاولون، إدخال هذه القصيدة في أيّ مجال يجدون فرصة فيه، وقد قرأت قبل رمضان (بتنبيه أحد الإخوة جزاه الله خيرًا) بعض الجرائد المحلية السعودية في زاوية بعنوان (في رياض الإسلام) صفحة بعنوان (رياض الإسلام) في أحد الجرائد، قال المنسق لهذه الصفحة حكمة، وأتى بهذا البيت:

يا أكرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ عِندَ حُلُولِ الحَادِثِ العَمِمِ

وهذا يبيّن غربة الإسلام، وغربة الدين، وتربّص أهل الشرك بأهل الإسلام وأهل التوحيد الدوائر، وأنَّهم يريدون أن يكون منهم غفلة حتى يقتحموا عليه بخيلهم ورجلهم، ولو كان بدس بسيط، مرة ومرتين حتّى إذا أكثر الإمساس قل الإحساس، فنفذت.

وهذه القصيدة يتلونها في الموالد، ويفتخرون بها وينغمونها، ويكتبونها بكتابات متنوّعة، حتّى إنّ من أنواع ما تكتب به مثل كتابة المصحف، مثل

الكتاب الآخر الذي يسمّى (دلائل الخيرات)، و(دلائل الخيرات) والقصيدة هذه تكتب بمثل كتابة المصحف، وتذهّب وتجلّد حتى تُجعل شبيهة به، من كثرة تعظيمهم، ومن فرط تعظيمهم لها ولقائلها - نسأل الله عزوجل السلامة من الشرك وممّا جرّ إليه وقرّب إليه -.

فهذا يبيّن شدة الغربة أن يأتي النبي ﷺ يدعو الناس إلى التوحيد، وهم يخالفون ويذهبون إلى الشرك، والله إنّها لمأساة، هو يدعو الناس إلى التوحيد، ومن استجاب له يخالفون ويرجعون إلى الشرك، فهذه غربة عظيمة.

وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ(١).

ش: وذلك لأن المعطوف بالواو يكون مساويًا للمعطوف عليه، لكونها إنما وضعت لمطلق الجمع، فلا تقتضي ترتيبًا ولا تعقيبًا، وتسوية المخلوق بالخالق شرك، إن كان في الأصغر مثل هذا فهو أصغر، وإن كان في الأكبر فهو أكبر. كما قال تعالى عنهم في الدار الآخرة: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨] بخلاف المعطوف بثم. فإن المعطوف بها يكون متراخيًا عن المعطوف عليه بمهملة. فلا محذور لكونه صار تابعًا.

الشرح:

هذا من جهة الإرشاد إلى ما ينبغي أن يقال، فلا تُجعَل مشيئة العبد مقارِنة مشتَرَكة مع مشيئة الله، بل الواجب أن يُنزِّه العبد لفظه حتى يُعَظِّم الله عز وجل، والقلب المعظِّم لله عز وجل، لا يمكن أن يستعمل لفظًا فيه جَعْل لمخلوق في مرتبة الله عز وجل في المشيئة، أو في الحلف، أو في الصفات ونحو ذلك؛ لهذا قال: «**لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ فُلَانٌ**»، وهذا النهي للتحريم؛ لأنَّ هذا التشريك في المشيئة هذا شرك أصغر بالله عز وجل.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٨٠)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٢٤٥)، وابن ماجه (١٠٨٢١)، واحمد في المسند (٥/ ٣٨٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٤٠)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٦).

«وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ»؛ لأن (ثم) تفيد التراخي في المشيئة، وهذا لأنَّ مشيئة العبد تبعٌ لمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فمشيئة العبد ناقصة، ومشيئة الله كاملة.

وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. قَالَ: وَيَقُولُ: لَوْلَا اللَّهُ ثُمَّ فُلَانٌ، وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ»(١).

ش: وقد تقدم الفرق بين ما يجوز وما لا يجوز من ذلك. هذا إنما هو في الحي الحاضر الذي له قدرة وسبب في الشيء. وهو الذي يجري في حقه مثل ذلك. وأما في حق الأموات الذين لا إحساس لهم بمن يدعوهم ولا قدرة لهم على نفع ولا ضر، فلا يقال في حقهم شيء من ذلك، فلا يجوز التعلق عليه بشيء ما بوجه من الوجوه، والقرآن يبين ذلك وينادي بأنه يجعلهم آلهة إذا سئلوا شيئًا من ذلك، أو رغب إليهم أحد بقوله أو عمله الباطن أو الظاهر، فمن تدبر القرآن ورزق فهمه صار على بصيرة من دينه وبالله التوفيق.

والعلم لا يؤخذ قسرًا وإنما يؤخذ بأسباب ذكرها بعضهم في قوله(٢):

أَخِي لَنْ تَنَالَ الْعِلْمَ إِلَّا بِسِتَّةٍ ... سَأُنْبِيكَ عَنْ تَفْصِيلِهَا بِبَيَانِ
ذَكَاءٌ وَحِرْصٌ وَاجْتِهَادٌ وَبُلْغَةٌ ... نَصِيحَةُ أُسْتَاذٍ وَطُولُ زَمَانِ

وأعظم من هذه الستة من رزقه الله - تعالى - الفهم والحفظ، وأتعب نفسه في تحصيله فهو الموفق لمن شاء من عباده. كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

---

(١) أخرجه بنحوه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٧)، وابن أبي الدنيا في الصمت (١/ ١٩٤).
(٢) من كلام الإمام الشافعي رحمه الله. انظر: ديوان الشافعي (ص١٦٤).

....

ولقد أحسن العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ من حيث قال[1]:

وَالجَهلُ دَاءٌ قَاتِلٌ وَشِفَاؤُهُ	أمرَانِ فِي التَّركِيبِ مُتَّفِقَانِ
نَصٌّ مِنَ القُرآنِ أَوْ مِنْ سُنَّةٍ	وَطَبِيبُ ذَاكَ العَالِمُ الرَّبَّانِي
وَالعِلْمُ أقسَامٌ ثَلاَثٌ مَا لَهَا	مِنْ رَابِعٍ وَالحَقُّ ذُو تِبيَانِ
عِلمٌ بِأوصَافِ الإِلَهِ وَفِعلِهِ	وَكَذَلِكَ الأسمَاءُ لِلرَّحمَنِ
وَالأمرُ وَالنَّهيُ الَّذِي هُوَ دِينُهُ	وَجَزَاؤُهُ يَومَ المَعَادِ الثَّانِي
وَالكُلُّ فِي القُرآنِ وَالسُّنَنِ الَّتِي	جَاءَت عَنِ المَبعُوثِ بالفُرقَانِ
وَاللَّهِ مَا قَالَ امرُؤٌ مُتَحَذلِقٌ	بِسِوَاهُمَا إلاَّ مِنَ الهَذَيَانِ

الشرح:

قوله رَحِمَهُ اللهُ: (وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعيِّ: «أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أَعُوذُ باللهِ وَبِكَ»؛ لأن (الواو) تقتضي التشريك في الاستعاذة، والاستعاذة كما ذكرنا لها جهتان: جهة ظاهرة، وجهة باطنة، أما الجهة الباطنة وهي: الالتجاء، والاعتصام، والرغب، والرهب، وإقبال القلب على المستعَاذ به، فهذه لا تصلح إلا لله.

والاعتماد في الاستعاذة على المخلوق فيما أقدره الله عليه هذا جائز؛ لأن الاستعاذة بالمخلوق ظاهرًا فيما أقدره الله عليه ظاهرًا هذا جائز؛ لهذا «أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أَعُوذُ باللهِ وَبِكَ»، والكراهة في استعمال السلف

---

(١) انظر: النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٣٨٣).

يراد منها غالبًا المحرم، وقد ترد لغير المحرم ولكن يستعملونها فيما لا نصَّ فيه.

ومجيء الكراهة بمعنى التحريم في القرآن، كما في قوله تعالى لَمَّا ذكر الكبائر في سورة الإسراء: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، وفي القرآءة الأخرى: [كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً][1] أي: محرمًا التحريم الشديد.

«وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: باللهِ ثُمَّ بِكَ»، لما فيها من التراخي: «قَالَ: وَيَقُولُ: لَوْلَا اللهُ ثُمَّ فُلَانٌ وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللهُ وَفُلَانٌ».

---

(١) قَرَأَ نَافِع وَابْن كثير وَأَبُو عَمْرو [كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً] منونة. انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٥٩٩)، وتفسير البغوي (٣/ ١٣٤)، وحجة القراءات (ص٤٠٣)، والسبعة في القراءات (ص٣٨٠).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النِّعْمَةِ وَإِنْكَارِهَا.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرٍ.

الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ هَذَا الْكَلَامِ إِنْكَارًا لِلنِّعْمَةِ.

الرَّابِعَةُ: اِجْتِمَاعُ الضِّدَّيْنِ فِي الْقَلْبِ.

٤٢ - بَابُ
مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بالحَلِفِ باللَّهِ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ». رَوَاهُ ابنُ مَاجَه بِسَنَدٍ حَسَنٍ[(١)].

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بالحَلِفِ بِاللَّهِ).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ». رَوَاهُ ابنُ مَاجَه بِسَنَدٍ حَسَنٍ.

قوله: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» تقدم النهي عن الحلف بغير الله عمومًا.

قوله: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ» هذا مما أوجبه الله على عباده، وحضهم عليه في كتابه.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وقال: ﴿وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال: ﴿فَلَوْ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٢١]، وهو حال أهل البر؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٠١)، وعبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٤٦٦)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٨١) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

....

إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقوله: «وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ» أما إذا لم يكن له بحكم الشريعة على خصمه إلا اليمين فأحلفه فلا ريب أنه يجب عليه الرضا، وأما إذا كان فيما يجري بين الناس مما قد يقع في الاعتذارات من بعضهم لبعض ونحو ذلك. فهذا من حق المسلم على المسلم: أن يقبل منه إذا حلف له معتذرًا أو متبرئًا من تهمة ومن حقه عليه: أن يحسن به الظن إذا لم يتبين خلافه، كما في الأثر عن عمر رضي الله عنه: (وَلَا تَظُنَّنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ شَرًّا، وَأَنْتَ تَجِدُ لَهُ فِي الْخَيْرِ مَحْمَلًا)[1].

وفيه: من التواضع والألفة والمحبة وغير ذلك من المصالح التي يحبها الله ما لا يخفى على من له فهم، وذلك من أسباب اجتماع القلوب على طاعة الله، ثم إنه يدخل في حسن الخلق الذي هو أثقل ما يوضع في ميزان العبد، كما في الحديث[2]، وهو من مكارم الأخلاق.

فتأمل أيها الناصح لنفسه ما يصلحك مع الله تعالى من القيام بحقوقه وحقوق عباده، وإدخال السرور على المسلمين، وترك الانقباض عنهم والترفع عليهم. فإن فيه من الضرر ما لا يخطر بالبال ولا يدور بالخيال.

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٠/ ٥٥٩)، وأحمد في الزهد كما في الدر المنثور (٧/ ٥٦٥). وانظر تفسير ابن كثير (٧/ ٣٧٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٧٩)، والترمذي (٢٠٠٢)، وأحمد (٤٥/ ٥٣٥، ٥٣٧)، وابن حبان (٢/ ٣٣٠، ١٢/ ٥٠٦، ٥٠٧).

....

وبسط هذه الأمور وذكر ما ورد فيها مذكور في كتب الأدب وغيرها. فمن رزق ذلك والعمل بما ينبغي العمل به منه، وترك ما يجب تركه من ذلك، دل على وفور دينه، وكمال عقله. والله الموفق لعبده الضعيف المسكين. والله أعلم.

الشرح:

هذا الباب ترجمه إمام هذه الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (**بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بالحَلِفِ باللهِ**)؛ وذلك لأنَّه جاء في حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا الذي ساقه في ترجمة الباب أن النبي ﷺ قال فيمن لم يقنع بالحلف بالله: «**وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ**»، وهذا حكم عليه بأنَّ من لم يقنع بالحلف بالله، فإنَّه ليس من الله، وهذا يدلّ على أنَّ عدم القناعة من الكبائر؛ لأنَّه نفى أن يكون من الله، فالنفي بأن يكون المرء من المسلمين، أو من المؤمنين بقوله: «**لَيْسَ مِنَّا**»، أو ليس من النبي ﷺ في شيء أو ليس من الله، هذا يدلّ على أنَّ هذا العمل من الكبائر، ووجه كونه كذلك أنَّ من كان الله عَزَّوَجَلَّ في قلبه عظيمًا معظّمًا، فإنَّه إذا أكّد له الكلام بالحلف به وبذكر اسمه، فإنَّه يجل الله في قلبه، ويقنع بهذا الأمر، ويصدق هذا الأمر الذي حلف له بالله عَزَّوَجَلَّ عليه، وذلك لما في قلبه من تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ، فالله عَزَّوَجَلَّ في قلب العبد المسلم موقّر معظّم مجلل.

فإذا كان كذلك فإنّ من كمال ذلك أنَّه إذا حلف له بالله رضي؛ لأنَّ الله في نفسه أعظم من كلّ شيء، كما قال ﷺ هاهنا: «**وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ**» ومنْ لم يرض فإنَّ له جهتين:

الجهة الأولى: أن يكون عدم رضاه آتيًا من جهة أنّ هذا الحالف غير صادق فشكّ في صدقه، وشكّ في تحرّيه البر، في يمينه بالله عز وجل.

الجهة الثانية: أن يكون من جهة عدم تعظيمه للحلف بالله عز وجل، ولو كان شاكًّا في صدق المتكلّم فإنّه إذا أكّد كلامه بالله، وأقسم به فإنَّ الله عز وجل إذا حلف به وجد الرضا، وهذا حكم عام، لهذا من كمال التوحيد الواجب أنَّه إذا حلف للمرء بالله عز وجل رضي، ومن ترك ذلك فقد نقص من تعظيمه لله عز وجل. «**وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ**».

فإذًا عندنا جهتان:

الجهة الأولى: جهة ترجيح شكّه في صدق هذا الحالف بالله.

والجهة الثانية: ترجيح تعظيمه لله عز وجل، وإن كان الكلام كذبًا، والمؤمن لا شكّ يرجّح ما كان في جهة التعظيم لله عز وجل، فما كانت جهته التعظيم للرب عز وجل رجّحه، وإن كان في قلبه أنّ ذاك متّهم أو أنّ ذاك مشكوك في صدقه فيما حلف فيه، «**وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ**»، فإذا حلف له، وأقسم له بالله فليرض بذلك ولا يكذب، ولا يقل لست بصادق، أو يماري ويماحي، إذا كان الحالف له بالله عز وجل مسلمًا، هذا من تعظيم الله عز وجل.

فإذًا هذا الباب مشتمل على حال المعظّم لله عز وجل، بالقبول والقناعة لمن حلف له بالله، ومشتمل على الوعيد فيمن لم يقنع بالحلف بالله عز وجل.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما هذا اشتمل على مسائل:

المسألة الأولى: قوله: «**لاَ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ**»، والنهي عن الحلف بالآباء كان بعد وجود الحلف بالآباء، فإنَّه كان من عادة العرب أن تحلف بالآباء،

وأن تؤكد الكلام بذكر الآباء لأنَّهم معظّمون، فالمرء إذا حلف بِأبيه، فإنَّه يُعظم هذه المسألة، حتى جرى ذلك على ألسنتهم، وخرج في تارات كثيرة مخرج التأكيد للكلام الذي لا يراد به حقيقة القسم، فنهى النبي ﷺ عن الحلف بالآباء، فقال: «**مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ**»[(١)]، وقال أيضًا ﷺ: **أَلاَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ وَإِلاَّ فَلْيَصْمُتْ**»[(٢)] وهنا جاء: «**لاَ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ**»، فيحرم الحلف بكل مخلوق؛ لأنَّ الواجب أن يعظم المرء الله عز وجل، وأن لا يحلف بغيره؛ لأنَّ حقيقة القسم أنَّه ذكر لمعظم به بين الحالف والمحلوف له، تأكيد الكلام بذكر معظم به، وهو يؤكد الكلام الذي يسوقه الذي يسمى جواب القسم بذكر معظّم به، معظم بين الحالف والمحلوف.

فإذا كان كذلك فالمعظم على الحقيقة عند المسلم هو الله عز وجل، وهذا من كمال التوحيد، فلهذا يحرم الحلف بالآباء، وما جاء في الحديث الذي رواه مسلم أن النبي ﷺ قال في حديث الأعرابي الذي جاء وقال «**وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لاَ أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلاَ أَنْقُصُ**»، قال ﷺ: «**أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ**»[(٣)]، وفي بعض الروايات «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ**»[(٤)] على أنّ هذا كان قبل النهي، وهذا عندي ضعيف وليس بذي وجه، وذلك لأنَّ الحلف بالأب في هذا وقع بأب الرجل، وأب الرجل إنّما هو معظم عند الرجل، أمَّا عند غيره من الصحابة فإنَّه ليس بمعظّم، وحقيقة الحلف كما ذكرنا أنّه ذكر لمعظم بين الحالف والمحلوف، وتأكيد الكلام بذكره، وهذا لم يؤكّد الكلام له،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه البخاري (٦١٠٨)، ومسلم (١٦٤٦)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١).
(٤) أخرجه مسلم (١١)، من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

للرجل الذي سأل، وإنَّما للصحابة ﷺ، ولهذا يبعد أن يكون هذا وقع، حتى يقال إنّه منسوخ، والروايات الأخر ترجح، وهي قوله ﷺ: «**أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ**» بدون ذكر «**وَأَبِيهِ**».

وقال بعض أهل العلم: إنّ الرواية «**أَفْلَحَ وَاللَّهِ إِنْ صَدَقَ**»[1] مشابهة لـ «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ**» من حيث الرسم، فلعلّه وقع سهو من الناظر في الحديث، فرواه، وقد كانوا يروون من الكتب والصحف رواه مصحفًا فقال «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ**»، وأصل اللفظ «**أَفْلَحَ وَاللَّهِ**»؛ لأنَّ سنّ الباء لها سنّان، «**وَاللَّهِ**» لها بعد الألف أيضًا لها سنّان، فتشتبه خاصة في ذلك الزمن الذي لم يكن نقط الحروف فيه مشهورًا، فيشتبه هذا على الرواة، ووقع من ذلك تصحيفات كثيرة، كما هو مبيّن في تصحيفات العسكري المطبوع.

فإذًا نقول: الراجح هي رواية: «**أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ**»، ورواية: «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ**» رواية شاذة، ومن أهل العلم كما ذكرنا من حملها على أنّها كانت قبل النهي، قال ﷺ هنا في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**مَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ**»، وهذا لتعظيم الله عَزَّ وَجَلَّ .

المسألة الثانية: «**مَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللهِ فَلْيَرْضَ**» إذا كان عند القاضي وصارت خصومة، ووجبت اليمين، فإنَّه من حلف فإنَّ على خصمه أن يرضى بذلك، كذلك في الأمر المعتاد إذا حلف للمسلم بالله عَزَّ وَجَلَّ لو من غير خصومة فإنّ من كمال توقيره للربّ عَزَّ وَجَلَّ وتعظيمه له، أن يرض بالحلف

---

(١) أشار إليها ابن عبد البر في التمهيد (١٤/ ٣٧٦)، قال (وقد روي عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه: أفلح والله إن صدق، أو دخل الجنة والله إن صدق. وهذا أولى من رواية من روى وأبيه؛ لأنها لفظة منكرة تردها الآثار الصحاح).
وقال ابن العربي في أحكام القرآن (٤/ ٣٩٦) (قلت قد رأيته في نسخة مشرقية في الإسكندرية أفلح والله إن صدق، ويمكن أن يتصحف قوله: والله بقوله وأبيه).

بالله؛ لأنَّه في الحقيقة رضى عن الله ﷻ ، ويبقى ذاك وإثمه فيما فعل، قال: «وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ» أي: أنَّه متوعّد بهذا الوعيد الذي أدخل فعله في جملة كبائر القلوب واللسان، وهذا الحديث حسن، كما ذكره المصنّف.

المسألة الثالثة: استفاد منه كثير من الشرَّاح بأن المراد بهذا الباب ما يكون عند توجه اليمين على أحد المتخاصِمَين، فإنه إذا كانت الخصومة وتوجبت اليمين في الدعوى، فإنَّ الواجب على الآخر أن يقنع بما حلف عليه الآخر بالله ﷻ ، فخصُّوا ما جاء من الدليل وخصُّوا هذا الباب بمسألة الدَّعاوِي أي: اليمين عند القاضي. وقال بعض أهل العلم: إن الحديث عام.

فهذا الباب فيه نوع تردد عند الشرَّاح والظاهر في المراد منه أن الإمام المصنف ﵀ ذكره تعظيمًا لله ﷻ ، وقد ذكر في الباب قبله من حلف بغير الله، وأنَّ حكمه أنه مشرك، فهذا فيه أنَّ الحلف بالله يجب تعظيمه، وأن لا يحلف المرء بالله إلا صادقًا، وأن لا يحلف بآبائه، وأن لا يحلف بغير الله، ومن حُلِف له بالله، فواجب عليه الرضى تعظيمًا لاسم الله، وتعظيمًا لحق الله ﷻ ، حتى لا يقع في قلبه استهانة باسم الله الأعظم، وعدم اكتراث به أو بالكلام المؤكَّد به.

فصار عندنا إذا أنَّ كثيرًا من أهل العلم جعلوا قول المصنف: (**بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بالحَلِفِ باللهِ**)، أنه عند القاضي إذا توجبت اليمين على أحد المتخاصِمَين، وأنَّ طائفة من أهل العلم قالوا في قوله: «**مَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللهِ فَلْيَرْضَ**». أن هذا عام في كل من حُلِفَ له بالله فإنَّه يجب عليه الرضى، وآخرون قالوا: يفرَّق بين من ظاهره الصدق ومن ظاهره الكذب، والله أعلم.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الْحَلِفِ بِالْآبَاءِ.

الثَّانِيَةُ: الْأَمْرُ لِلْمَحْلُوفِ لَهُ بِاللهِ أَنْ يَرْضَى.

الثَّالِثَةُ: وَعِيدُ مَنْ لَمْ يَرْضَ.

٤٣ - بَابُ
قَوْلِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ

عَنْ قُتَيْلَةَ: «أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُنَدِّدُونَ، وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، وَيَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ[(١)].

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ).

عَنْ قُتَيْلَةَ: «أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، وَيَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتَ». رواه النسائي وصححه.

قوله: عن قتيلة - بمثناة مصغرة - بنت صيفي الأنصارية صحابية مهاجرة، لها حديث في سنن النسائي، وهو المذكور في الباب[(٢)]. ورواه عنها عبد الله بن يسار الجعفي.

وفيه: قبول الحق مما جاء به كائنًا من كان.

وفيه: بيان النهي عن الحلف بالكعبة، مع أنها بيت الله التي حجها وقصدها بالحج والعمرة فريضة.

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٤٥).

(٢) هي: قُتيلة بنت صيفي الجهنية، قال ابن حجر في الإصابة (٨/ ٧٩): (ويقال: الأنصارية، قال أبو عمر: كانت من المهاجرات الأول... ولم أر من نسبها أنصارية، وقوله: من المهاجرات، يأبى ذلك).

....

وهذا يبين أن النهي عن الشرك بالله عام لا يصلح منه شيء، لا لملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا للكعبة التي هي بيت الله في أرضه.

وأنت ترى ما وقع من الناس اليوم من الحلف بالكعبة وسؤالها ما لا يقدر عليه إلا الله، ومن المعلوم أن الكعبة لا تضر ولا تنفع، وإنما شرع الله لعباده الطواف بها والعبادة عندها، وجعلها للأمة قبلة، فالطواف بها مشروع، والحلف بها ودعاؤها ممنوع.

فميز أيها المكلف بين ما يشرع وما يمنع، وإن خالفك من خالفك من جهة الناس الذين هم كالأنعام، بل هم أضل سبيلًا.

قوله: «وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ»، والعبد وإن كانت له مشيئة فمشيئته تابعة لمشيئة الله، ولا قدرة له على أن يشاء شيئًا إلا إذا كان الله قد شاءه، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩] وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٢٩-٣٠].

وفي هذه الآيات والأحاديث الرد على القدرية والمعتزلة - نفاة القدر - الذين يثبتون للعبد مشيئة تخالف ما أراده الله تعالى من العبد وشاءه، وسيأتي ما يبطل قولهم في: (بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي الْقَدَرِ) إن شاء الله تعالى، وأنهم مجوس هذه الأمة.

وأما أهل السنة والجماعة فتمسكوا بالكتابة والسنة في هذا الباب وغيره. واعتقدوا أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله تعالى في كل شيء مما

....

يوافق ما شرعه الله وما يخالفه، من أفعال العباد وأقوالهم، فالكل بمشيئة الله وإرادته، فما وافق ما شرعه رضيه وأحبه، وما خالفه كرهه من العبد، كما قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ﴾ [الزمر: ٧] **الآية.**

وفيه بيان أن الحلف بالكعبة شرك، فإنَّ النبي ﷺ أقر اليهودي على قوله: «إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ».

الشرح:

ذكر المصنف رحمه الله هذا الباب، وترجمه بباب: (قَوْلِ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ)؛ لأنَّ هذا القول من أصناف الشرك، ونوع من أنواع التنديد الأصغر، فهو من شرك الألفاظ، وإن اعتقد التشريك في المشيئة فهو شرك أصغر، يعظم درجته بعظم اعتقاد مشيئة العبد مع مشيئة الله، فإن وصل إلى أن مشيئة العبد مستقلة، أي: أنه يشاء أشياء استقلالًا، لا يشاؤها الله عز وجل، وتكون مشيئة الله تبعًا لمشيئته العبد، فهذا كفر، فإن الله عز وجل لا يحدث في ملكوته إلا ما شاء.

وقد ذكر المصنف قبل باب أنواع من التنديد وذلك لشمول قول الله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] لشمول النهي عن الأنداد لأصناف كثيرة، كما جاء في أثر ابن عباس رضي الله عنهما الذي ساقه الشيخ رحمه الله قبل هذا الباب[١].

---

(١) راجع (ص١٠٤).

المقصود من هذا: أن التنديد أنواع، ومنه قول: ماشاء الله وشئت، ووجه التنديد أن هذا اللفظ فيه استعمال للواو، والواو حرف يقتضي الجمع والتشريك بين ما قبلها وما بعدها، عاطفة تقتضي الجمع والتشريك بدون تفاوت في المرتبة، وإذا كان ليس ثَمَّ تفاوت في المرتبة فإنَّه يحتمل أن يكون هناك تساوٍ في الصفة، بخلاف لفظ ثُمَّ فإنَّ هذا الحرف ثُمَّ تقتضي اشتراكًا ولكن يقتضي تأخرًا في المرتبة، ويتبعه تأخر في الصفة، فتقول مثلًا: ما شاء الله ثم شاء فلان، يقتضي أن فلانًا شاء، وأن الله ﷻ شاء، ولكن باستعمال ثُمَّ تأخرت مرتبة فلان، وإذا تأخرت مرتبته مع الاشتراك في الفعل فإنّ هذا الوصف الذي هو المشيئة، إذا تأخرت مرتبته فإنّه متأخر ناقص عن الذي قبله، وذلك لأنّ مرتبة العبد ليست كمرتبة الله ﷻ.

فإذًا لفظ (الواو) يقتضي التشريك والجمع بدون تفاوت في المرتبة ممّا قد يكون فيه تفاوت، فيه اشتراك وتساوٍ في الصفة، التي هي المشيئة في الفعل، بخلاف ثُمَّ، ولهذا كان الأولى أن يقول العبد في هذه المشيئات: ما شاء الله وحده - كما سيأتي -، فهذا هو الأولى، وهو الأكمل، كما مرّ معنا نظيره من قبل، ثمَّ هناك ما يجوز وهو أن تقول: ما شاء الله ثم شاء فلان، هذا جائز.

وقال بعض أهل العلم: إنَّه مستحبّ لما سيأتي من حديث الباب حيث قال ﷺ: «**وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»، فدلَّ على أنَّ قول ما شاء الله وحده هذا على وجه الاستحباب والكمال، وأمَّا قول: «مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتَ» فإنَّ هذا لا يجوز أن يستعمل ما هو أدنى منه؛ لأنَّ فيه التفاوت في المرتبة ولأجل الامتثال الذي جاء في الحديث، فإنه يدور بين الجواز والاستحباب، ولا شك أنه إلى الجواز أقرب، أمَّا الاستحباب فليس بظاهر، إلا إذا نظر إلى اتباع ما جاء في أحاديث الباب.

المرتبة الثالثة التي هي الشرك وهي: أن يستعمل لفظ الواو، «**مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ**»، «**مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ**»، وهذا ظاهر من قول اليهود: «**إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ**»، ويقولون أيضًا: «**مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ**»، وهذا نوع من الشرك، واليهود فقهوا أن هذا فيه نوع من التنديد كما سيأتي تفصيله في الحديث.

إذًا مبنى الباب (**بَابُ قَوْلِ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ**). على أنّ هذا نوع من التنديد، وأنه من شرك الألفاظ، وهو شرك أصغر، وقد يكون شركًا أكبر إذا جعل مشيئة العبد كمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ مساوية لها في الشمول والإطلاق، أو غير داخلة تحت مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ.

قال هنا في الشرح قال: (**وفيه قبول الحقّ ممّن جاء به كائنًا من كان**).

هذه قاعدة عظيمة، وفائدة عزيزة، وذلك أنّ النفوس قد تستكبر الحقّ ممّن هو أدنى منها، وقد تظنّ أنّ الحق لا يدركه من هو ضدّها فهؤلاء اليهود أدركوا هذا الحق وبلغوه المسلمين، فالمسلم والمؤمن أحق بالحكمة، أحق بالعلم الصحيح، فإذا جاءه به يهودي، أو جاءه به نصراني وكان صوابًا في نفسه فهو أحقّ به، فالحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحقّ بها، حتى إنّ الشيطان أفاد أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بفائدة عظيمة وهي أن يتلو حين يأوي إلى فراشه آية الكرسي، وهذه فائدة استفدناها من الشيطان، استفادها المسلمون من الشيطان إلى قيام الساعة، فكان من تعليمه ذلك، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرّ ذلك التعليم، وقال: «**صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ**»[1]، واستفدنا ذلك فالمسلم لا يتكبّر عن قبول الحق، ومن الناس من ينظر فيمن قال قبل أن يسمع، وهذا لا شكّ أنّه مخالف للسنة، ومخالف لما دلّت عليه الأدلة.

فالواجب أن ينظر في القول من حيث الدليل، ربّما ينبه عدوه، وربما

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣١١).

ينبّه حاسده، وربما ينبهه أصغر منه على الصواب والحق؛ لأنّ المؤمن قصده الحق ليس قصده الترفّع ولا التكبّر، وإذا كان قصد المؤمن هو التقرّب إلى الله ومعرفة الحقّ بدليله فإنّه يحرص عليه، ولو أتى به الصغير، أو أتى به الوضيع، أو أتى به العبد، أو أتت به المرأة، أو أتى به الكافر، أو أتى به رأس من رؤوس الضلال.

هذا من فوائد الحديث الظاهرة التي قال فيها الشارح: وفيه قبول الحقّ ممّن جاء به، وهذا واضح؛ لأنَّ هذه المسالة من مسائل التوحيد استفدناها من قول اليهود: «**إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ**»، وفي قولهم فيما سيأتي: «**إنكم تنددون**»، فهو نوع من التنديد، ونوع من الشرك.

وقال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائله: (**الثَّانِيَةُ: فَهْمُ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَى**).

وهذه مسألة مهمّة، وهي أنَّ المرء إذا كان له هوى، ولو نوع تعصّب، أو رغبة في شيء، وهواه إليه، فإنَّه ينقدح ذهنه في فهم هذا الشيء، ويكون هذا الفهم صحيحًا، فهؤلاء اليهود ضدّ المؤمنين، ضد الرسول ﷺ، وضدّ صحابته رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، هم قتلة الأنبياء، وهم الذين أشركوا بالله، لكن أرادوا مطعنًا في المسلمين، وكان لهم هوى في ذلك؛ لا لأجل أن يرشدوا إلى الحق، وإلى توحيد الله، لكن لهم رغبة في أن يطعنوا في المسلمين الذين يقولون: إنَّهم يوحّدون الله، فقالوا لهم: إنكم تشركون، إنكم تنددون، وهذا لأجل الهوى، أي: هذا الهوى الذي في نفوسهم، والبغضاء، شحذت أذهانهم، وفتقت قريحتهم إلى أن يستدركوا هذا الاستدراك، وما منعنا من قبول ذلك منهم إن كان لهم هوى.

فإذًا صاحب الهوى قد ينقدح في ذهنه فهم ينقد به صاحب الحقّ، فلا يصد صاحب الحقّ عن قبول الصواب، أن يكون من قاله من أصحاب

الهوى، أو ممّن هو عدو له، أو ممن له رغبة بأن يطعن بهذا الانتقاد، إذا كان يريد أن يطعن فذاك نية له، لكن يهمنا هل هذا القول صحيح أو لا؟ فإذا كان صوابًا فإننّا نبتعد عنه، وإذا كان خطأ فإنَّه لا يضرّنا؛ لأنَّه قد انتقدت الأنبياء والمرسلون من قبل.

لهذا في تنبيه المصنف على هذه المسألة عظيمة من عظيم الفوائد، وهي أنَّ الإنسان إذا كان له هوى فإنَّ ذهنه يشتدّ حتى يخرج الفائدة، وهذا حاصل، فإنَّه بالتعصب الذي شاع في الأمة، ظهرت فوائد كثيرة، فبالتعصب وهو نوع من الهوى ظهر تحرير المسائل، وبالتعصب الذي هو نوع هوى ظهر خدمة كتب الحديث، وشروح الأحاديث، وتنافس فيها العلماء؛ لأجل أنَّ هذه شروح للشافعية، وهذه شروح للحنفية، وهذه شروح للحنابلة، وتلك للمالكية، وتسابق إلى صحيح البخاري العلماء كلّ يشرحه بحسب مذهبه، وكذلك إلى صحيح مسلم، تسابق إليه العلماء، كلّ يشرحه على حسب مذهبه، وهذا من فوائد التعصّب هو مذموم في نفسه، ونوع هوى، لكن يشحذ الهمة على شيء، وهكذا التعصّب للأمصار، مذموم في نفسه لكن أحيانًا يفيد فوائد في العلم أو في العمل، أو في الاستقامة، ونحو ذلك، كذلك التعصب للفئات والطوائف، كل من يتعصب لفئة ولطائفة، يفيد أنَّ يظهر كلّ أصحاب طائفة ما عند غيرهم من الخطأ؛ لأنَّه إذا كان ذا هوى فإنَّه ينقدح ذهنه إلى معرفة أخطاء الآخرين، وهذا يجعل من يريد الاستقامة والصلاح يبحث عما ينجيه، وعما هو الحقّ في نفسه بدون النظر إلى قائله.

فإذًا هذه الفائدة يريد بها الشيخ ﵀ أنَّ اليهود فيهم هوى، وهذا الهوى أخرج نقدهم للمؤمنين في مسألة عظيمة من مسائل التوحيد، مسائل الشرك الأصغر، واستفدنا ذلك منهم، وكان انقداح ذلك في أذهانهم ومعرفتهم لأجل الهوى الكامن في نفوسهم.

ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام على مسألة القدر، هو ظاهر؛ لأنَّ المشيئة أحد مراتب القدر، فالقدر له مراتب منها أن يؤمن العبد بأنّ مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ مطلقة شاملة، وأنَّ مشيئة العبد خاضعة لمشيئة الله، لا يشاء العبد إلّا ما شاءه الله عَزَّوَجَلَّ فمشيئة العبد ناقصة قاصرة، ومشيئة الله عَزَّوَجَلَّ تامة كاملة كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فهذا بحث في القدر؛ لأن مراتب القدر أربعة، ومن تلك المراتب المشيئة، وهي المرتبة الثالثة.

وَلَهُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، قَالَ: أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»[(١)].

ش: هذا يقرر ما تقدم من أن هذا شرك، لوجود التسوية في العطف بالواو.

وقوله: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا»، فيه بيان أن من سوى العبد بالله، ولو في الشرك الأصغر، فقد جعله ندًا لله، شاء أم أبى، خلافًا لما يقوله الجاهلون، مما يختص بالله تعالى من عباده، وما يجب النهي عنه من الشرك بنوعيه، ومن يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين.

الشرح:

في الحديث الذي قبله قال ﷺ: «**أَجَعَلْتَنِي للَّهِ نِدًّا بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**».

قوله: «**مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»؛ لأنَّه هو الكمال، النبي ﷺ إنما قال هنا الكمال، فقول القائل: «**مَا شَاءَ وَشِئْتَ**»، هذا كان بعد النهي، ولهذا قال له النبي ﷺ: «**أَجَعَلْتَنِي للَّهِ نِدًّا**»، وفيه أن المرء يعظم أمر ربه عَزَّ وَجَلَّ بما فيه سلب بعض المديح له إذا كان باطلًا، فقول القائل: «**مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ**» للنبي ﷺ هذا نوع مديح فيما يحسبه القائل للنبي ﷺ ورفعة له، أو ترفيع

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٤٥)، وأحمد في المسند (١/ ٢٨٣)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٧) وفيه: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ عَدْلًا...». وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص٢٧٤)، والطبراني في الكبير (١٣٠٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٩٩) وفيه: «جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا...».

له ﷺ وغلو، ولم يمنعه ﷺ من ذلك، ما قام بقلبه بل نهى عن ذلك، أي: ما قام بقلب القائل، بل نهى عن ذلك؛ لأنّ اللفظ يقتضي الشرك أو اللفظ شرك.

قال: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا»، فدلّ على أنّ ما يقوم في القلب من محبة النبي ﷺ، أو من تعظيمه، أو من توقيره، وتبجيله لا يجوز أن يخرج إلى أن يخرج بقائله إلى ألفاظ شركية، أو ألفاظ بدعية، والذين يستعملون الألفاظ الشركية في حق النبي ﷺ يقولون: نحن نحبّه، ونحن نعظّمه، وهذا تعظيم للنبي ﷺ، نقول: نعم، محبته وتعظيمه ﷺ واجبان، ولكن بما لا يؤول إلى نوع من أنواع الشرك، أو الغلو الذي نهى عنه، لهذا النبي ﷺ قال لذاك القائل: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا»، ولو كان قوله صدر منه لأجل المحبة أو التعظيم والإكرام، لكن هذا ليس بعذر، وليس بسبب يجيز له ذلك المقال.

وَلابْنِ مَاجَه: عَنِ الطُفَيْلِ أَخِي عَائِشَةَ لِأُمِّهَا قَالَ: «رَأَيْتُ كَأَنِّي أَتَيْتُ عَلَى نَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، قُلْتُ: إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ، قَالُوا: وإنكم لأنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، ثُمَّ مَرَرْتُ بِنَفَرٍ مِنَ النَّصَارَى فَقُلْتُ: إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، قَالُوا: وإنكم لأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، فَلَمَّا أَصْبَحتُ أَخْبَرتُ بِهَا مَنْ أَخْبَرتُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ طُفَيْلًا رَأَى رُؤْيَا وَأَخْبَرَ بِهَا مَنْ أَخْبَرَ مِنْكُمْ، وَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ كَلِمَةً كَانَ يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا، فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»(١).

ش: قوله: (عَنِ الطُفَيْلِ أَخِي عَائِشَةَ لِأُمِّهَا) هو الطفيل بن عبد الله بن سخبرة أخو عائشة لأمها، صحابي له حديث عند ابن ماجه، وهو ما ذكره المصنف في الباب.

وهذه الرؤيا حق، أقرها رسول الله ﷺ وعمل بمقتضاها، فنهاهم أن يقولوا: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ»، وأمرهم أن يقولوا: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ».

وهذا الحديث والذي قبله فيه أن يقولوا: «مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»،

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١١٨) بغير هذا اللفظ، وأخرجه أحمد في المسند (٥/ ٧٢) بنحوه.

....

ولا ريب أن هذا أكمل في الإخلاص، وأبعد عن الشرك من أن يقولوا: ثم شاء فلان؛ لأن فيه التصريح بالتوحيد المنافي للتنديد في كل وجه، فالبصير يختار لنفسه أعلى مراتب الكمال في مقام التوحيد والإخلاص.

قوله: «كَانَ يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا». ورد في بعض الطرق: «أنه كان يمنعه الحياء منهم»، وبعد هذا الحديث الذي حدثه به الطفيل عن رؤياه خطبهم ﷺ فنهى عن ذلك نهيًا بليغًا، فما زال ﷺ يبلغهم حتى أكمل الله له الدين وأتم له به النعمة، وبلغ البلاغ المبين - صلوات الله وسلامهم عليه وعلى آله وصبحه أجمعين -.

وفيه معنى قوله ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ»(١).

قلت: وإن كانت رؤيا منام فهي وحي يثبت بها ما يثبت بالوحي أمرًا ونهيًا - والله أعلم -.

الشرح:

في هذا الحديث من البحث ما في الحديثين قبله، وفيه زيادة مسائل:

منها أنَّ النصارى أيضًا قالت ذلك في المنام، «وإنكم لأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ»، فهذا فيه أنّ النقد والعيب جاء من اليهود والنصارى جميعًا، ولا شكّ أنَّه إذا تكاثر فإنّه يقوى على النظر

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٨٩)، ومسلم (٢٢٦٣، ٢٢٦٥).

والبحث، والنبي ﷺ لمَّا أخبر بذلك قال: «إِنَّهَا رُؤْيَا حَقٌّ». ومنعه من أن ينهاهم قبل ذلك عن قول: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ» منعه من ذلك إمَّا الحياء كما جاء في بعض الطرق، وإمَّا أنَّه يتدرَّج معهم في النهي، والتوحيد ضدّه الشرك، والشرك قسمان: شرك أكبر، وشرك أصغر، والشرك الأكبر النهي عنه كان بـ(لا إله إلّا الله) فمذ بعث النبي ﷺ، وهو ينهى عن جميع أنواع الشرك الأكبر، وأمَّا أفراد الشرك الأصغر فإنَّها كثيرة جدًّا، وصار النهي عنها على مراحل، التمائم نهي عنها وكانت في الأول غير منهي عنها، الرقى نهي عنها وكانت في أوّل الأمر غير منهيّ عنها، أي: الرقى الشركية، والتّولة نُهي عنها ولم تكن منهيًا عنها، وكذلك الحلف بالآباء نهي عنه وكان شائعًا، الحلف بالكعبة نهى عنه وكان شائعًا، وهكذا قول: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ»، و«مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ».

فإذًا مسائل الشرك الأصغر تدرّج فيها، لم تأت جميعًا، وهذا يفهم منه أنَّه ﷺ منعه مانع من التنبيه، أو من بيان ذلك.

فدلّ على أنَّه يجوز تأخير البيان في هذه المسائل لمصلحة راجحة، وهذا ظاهر إذا كان المدعو ممّن يقع في الشرك الأكبر فإنَّه يُترك الكلام معه في مسائل الألفاظ، وبعض مسائل الشرك الأصغر، والحلف بغير الله، ونحو ذلك حتى تقرّ حقيقة التوحيد في نفسه؛ لأنَّه ربّما أنَّه لو كان الكلام معه في مسائل الشرك الأصغر قبل مسائل الشرك الأكبر ربّما نفر لأنَّها أكثر، ولأنَّ الشبهة فيها أو الاستعمال فيها قد ما يظهر للمدعو، فيكون الانصرافِ عن الدعوة أعظم، بخلاف مسائل الشرك الأكبر، فإنّ النفوس مجبولة على إنكارها، وعلى عدم قبولها وبغضها.

إذًا في هذا أنَّ الداعية إذا تزاحم عنده الشرك الأصغر، والشرك الأكبر فإنَّه يؤخر الكلام على الشرك الأصغر، وليس معنى ذلك أنه يترك الكلام

في الشرك الأصغر دائمًا ويسكت عنه لأجل مصلحة يتوهّمها مصلحة، بل إنَّ الدعوة تكون إلى التوحيد.

هذا الكلام لا يعني أن يقول القائل: إنَّه يجوز مثل هذه الأفعال مثل قول: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ»، أو أنَّه إذا سئل عنها يقول: لا بأس، لا بأس أن تعلق التميمة، لا بأس أن تحلف بغير الله، لا بأس أن تقول: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ» هذا باطل؛ لأنَّ النبي ﷺ حين قال: «قُولُوا مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»، «مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّد»، فهذا نسخ للتجويز قبله، يكون هذا شركًا وما قبله منسوخ، أي: من السكوت على هذا الأمر أو تجويز استعماله كالحلف بغير الله، ونحو ذلك، وفرق بين السكوت عن الإنكار وتجويز الفعل.

وهذه مسألة ربّما اختلطت في أذهان بعض الدعاة، حيث يجعلون المصلحة تبيح لهم أن يقولوا: هذه مسألة مختلف فيها، أو هذه مسألة سهلة، يوهمون الناس أنّها جائزة، وهدي الدعاة الذين يريدون إصلاح الناس على وفق طريقة الأنبياء والمرسلين أنّهم ربّما أخّروا الكلام في بعض المسائل لأجل تحصيل المهمّات، وهذا هو الّذي فعله إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّه سُئل عن مسائل، وقال: هذا ليس ممَّا نحن فيه، وهذه مسائل لم أتكلّم فيها، وقال في بعضها: سبحانك هذا بهتان عظيم؛ لأنَّه ما تطرّق إليها في أوّل الدعوة، وإنَّما سكت عنها سكوتًا.

فإذًا قد يسكت لأجل تحصيل مصلحة عظيمة، لكن لا يجيز، وفرق بين المقامين، فمن الناس من يظنّ أنّ المصلحة في الإجازة، وهذا باطل، بل هو تجويز لما حرّمه الله عَزَّوَجَلَّ، ولكن السكوت نعم، هذا تتبع تحقيق المصالح ودرء المفاسد، على أنّ مراتب الشرك الأصغر تختلف، فهناك من الشرك الأصغر ما هو يقرب من الشرك الأكبر، وهو وسيلة وقريب منه،

فهذا لا يجوز إقراره؛ لأنّه وسيلة إلى الشرك الأكبر مثل بناء القباب على القبور، ومثل تعظيم الأولياء بأنواع من التعظيم التي هي وسيلة للشرك الأكبر، فهذا لا يجوز السكوت عليه؛ لأنّ السكوت عليه مدعاة لأن يقرّ الشرك الأكبر؛ لأنّه وسيلة للشرك الأكبر، وهناك أنواع من الشرك الأصغر تكون من شرك الألفاظ، أو ممّا لا يكون وسيلة واضحة إلى التنديد الكامل، أي: إلى الشرك الأكبر بالله، فهذا هو الذي يجوز تأخيره لأجل مصلحة راجحة، فإنَّ وسائل الشرك الأكبر التي تؤدّي إليه كبناء القباب ونحو ذلك، هذا لا يجوز إقرارها؛ لأنَّها وسيلة مباشرة له، وأمَّا مثل مسائل هذه الألفاظ فإنَّه قد تؤخّر لمصلحة راجحة.

فإذًا خلاصة الكلام أنَّ مسائل الشرك الأصغر تختلف، وأن منه ما يجوز تأخير الكلام عليه لمصلحة نهي الناس عن الشرك الأكبر.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: مَعْرِفَةُ الْيَهُودِ بِالشِّرْكِ الْأَصْغَرِ.

الثَّانِيَةُ: فَهْمُ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَى.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَجَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا؟» فَكَيْفَ بِمَنْ قَالَ: يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ. . . . . .

وَالْبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ، لِقَوْلِهِ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا».

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَقْسَامِ الْوَحْيِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِشَرْعِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ.

٤٤ - بَابُ

مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذى اللَّهَ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤].

ش: **قوله: (بَابُ مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذى اللَّهَ)، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:** ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].

قال العماد ابن كثير في تفسيره: يخبر تعالى عن دهرية[(١)] الكفار ومن وافقهم من مشركي العرب في إنكار المعاد: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ **ما ثم إلا هذه الدار، يموت قوم ويعيش آخرون، وما ثم معاد ولا قيامة، وهذا يقوله مشركو العرب المنكرون للمعاد، ويقوله الفلاسفة الإلهيون منهم، وهم ينكرون البدأة والرجعة.**

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (أصل هذه الكلمة نسبة إلى الدهر يعني: الذين يقولون بهذا القول ينسبون إلى الدهر، والنسبة إليه في الأساس دهري، يعني الدهر دهري غيرت في النسبة إلى دُهري، الذي يكون علمًا على هؤلاء الذين يقولون بهذا القول.
والقياس أن يكونوا دهرية؛ لأنَّهم يقولون بأنَّ الدهر هو الذي يميت ويحيي وهو كلّ شيء، لكنّهم جعلوهم دُهرية، بضم الدال، حتى تكون علم على طائفة، وهذا له مثال، مثل الرافضة من الرفض، رفض يرفض رفضًا، هذا المصدر لكن صنيع الرافضة رِفض بالكسر، فالطوائف غير فيها شيء عن مصادرها، حتى تكون علم على الطائفة كما قال الشافعي:
إنْ كَانَ رِفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي
رِفضًا، بالكسر، كسر الراء، وهنا دُهرية.. وهكذا، نعم لها نظائر، فهذه تطلب بضبط أهل اللغة لها، على خلاف القياس؛ لأنَّها اسم للطوائف).

....

وتقول الفلاسفة الدهرية الدورية، المنكرون للصانع[(١)]، المعتقدون أن في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه، وزعموا أن هذا قد تكرر مرات لا تتناهى، فكابروا المعقول وكذبوا المنقول، ولهذا قالوا: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، أي: يتوهمون ويتخيلون[(٢)].

الشرح:

الدهر هو الزمان، اليوم والليلة، الأسابيع، الأشهر، السنون، العقود، هذا هو الدهر، وهذه الأزمنة مفعولة مفعول بها لا فاعلة، فهي لا تفعل شيئًا، وإنما هي مسخَّرة يسخرها الله عَزَّوَجَلَّ، وكلٌّ يعلم أن السنين لا تأتي بشيء، وإنما الذي يفعل هو الله عَزَّوَجَلَّ في هذه الأزمنة؛ ولهذا صار سبُّ هذه السنين سبًا لمن تصرَّف فيها وهو الله عَزَّوَجَلَّ؛ لهذا عقد هذا الباب بما يبين أنَّ سب الدهر ينافي كمال التوحيد، وأنَّ سب الدهر يعود على الله عَزَّوَجَلَّ بالإيذاء؛ لأنَّه سبٌّ لمن تصرف في هذا الدهر.

(بَابُ مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ)، السب يكون بأشياء، والسب في أصله:

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (الفلاسفة أقسام، منهم فلاسفة كما قال: إلهية، يعني الذين يقولون بوجود الإله، وأنَّ الخلق له خالق، وأنَّ العقل صدر عن عقل أكبر، عقل فعال، وهؤلاء طائفة مشهورة منهم أفلاطون وأرسطو.. إلى آخره، ويقال لهم: إلهية؛ لإثباتهم الإله، وهناك فلاسفة دهرية لا يقولون بإثبات الإله، وإنّما يقولون بقدم العالم وأنَّه لم يحدث وإنَّما هكذا وجدت، هؤلاء فلاسفة أرجعوا الأمر إلى الدهر، فيقال لهم: دُهرية، وأولئك إلهية).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ١٥١).

التنقص، أو الشتم، فيكون بتنقص الدهر، أو يكون بلعنه، أو بشتمه، أو بنسبة النقائص إليه، أو بنسبة الشر إليه، ونحو ذلك، وهذا كله من أنواع سبِّه والله عز وجل هو الذي يقلب الليل والنهار.

(**فَقَدْ آذَى اللَّهَ**)، ولفظ (**آذَى اللَّهَ**)؛ لأجل الحديث حديث أبي هريرة رضي الله عنه **عَنِ النَّبِيِّ** ﷺ **قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»**، ففيه رعاية للفظ الحديث.

فهذا الباب ترجم له المصنف رحمه الله بـ(**بَابُ مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذَى اللَّهَ**)، وظاهر أن مسبة الدهر على ما جاء في الأحاديث أنّها من أذية الله عز وجل ، والله عز وجل أثبت أنّه يتأذّى بذلك على لسان رسوله ﷺ.

فإثبات أنّ الله عز وجل يتأذّى بذلك حقّ، لمجيئه في النص والأذى غير المضرة، فإنّ أحدًا لن يضرّ الله عز وجل ، كما جاء في قوله عز وجل : ﴿لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ [محمد: ٣٢]، وكما جاء في قوله ﷺ في الحديث القدسي: **«إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي»**(١)، والأذى غير الإضرار، فالأذى أثره خفيف لا يترتّب عليه شيء، وإنّما هو من جراء عدم قدر الله عز وجل حق قدره، وإذا لم يقدر العبد ربه حق قدره، فإنّه يؤذي مولاه عز وجل ، كما قال عز وجل : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، ونحو ذلك من الآيات التي فيها ذكر من يؤذي الله عز وجل ، وهذا بخلاف الضرّ كما ذكرنا، فإنَّ العباد لن يضروا الله شيئًا، ولن يبلغوا ذلك لأنَّ الضرّ إلحاق مضرة بالشيء، والله عز وجل هو مالك الملك لن يبلغ أحد من ذلك فيه بشيء عز وجل ، أمَّا الأذى فيحصل كما قلنا بأنّه لا يقدره عز وجل حق قدره، فيؤذي، فالعبد يسبّ الله إذ ينسب له الصاحبة والولد والشريك، ويؤذي الله عز وجل بذلك، كذلك يؤذيه إذا سب الدهر،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

وكل ما هو مناف لكمال التوحيد وللتوحيد فإنّه يحصل به أذىً لله عَزَّوَجَلَّ من باب أولى.

وهذا الباب ذكره إمام الدعوة في كتاب التوحيد لمناسبة أنَّ سبّ الدهر متضمّن للشرك الأصغر، وبيان ذلك أنَّ الذي يسبّ الدهر ما سبّه إلّا لاعتقاده أنَّ الدهر هو الذي فعل ومنع، هو الذي أرسل خيرًا أو منع خيرًا، فيسبّ الده؛ لأنَّ الدهر جاءه بالنكبة، وجاءه بالمضرات، وجاءه بالشرور، فيعتقدون أنَّ الدهر هو الذي يفعل هذه الأشياء، فإذا سب الدهر صاحب ذلك، أو كان سبب هذه المسبة ذلك الاعتقاد، وذاك الاعتقاد شرك أصغر؛ لأنَّه يعتقد أنّ الدهر هو الذي يفعل هذه الأشياء، وهذا باطل؛ إذ الذي يفعل تلك الأشياء إنَّما هو ربُّ العالمين.

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة: وهو أنَّ سبَّ الدهر من الألفاظ التي لا تجوز، والتخلص منها واجب، واستعمالها منافٍ لكمال التوحيد، وهذا يحصل من الجهلة كثيرًا، فإنَّهم إذا حصل لهم في زمان شيء لا يسرهم سبوا ذلك الزمان، ولعنوا ذلك اليوم، أو لعنوا تلك السنة، أو لعنوا ذلك الشهر، ونحو ذلك من الألفاظ الوبيلة، أو شتموا الزمان، وهذا لا شك لا يتوجه إلى الزمن؛ لأنَّ الزمن شيء لا يَفعَل وإنما يُفعَل فيه وهو أذية لله عَزَّوَجَلَّ.

فسبُّ الدهر متضمّن للشرك الأصغر بالله، فمن سب الدهر فقد آذى الله عَزَّوَجَلَّ، وحصل منه شرك بالله عَزَّوَجَلَّ حيث اعتقد أنّ الدهر يملك شيئًا، وسبّ الدهر يحصل بلعنه أو شتمه أو احتقاره أو نحو ذلك مما يدخل في المسبة، وليس منه وصف شيء من الدهر كسنة أو شهر أو يوم بما حصل فيه، فلو وصفت سنة بأنّها سنة سوء أو سنة نحس أو يوم نحس أو شهر نحس، فهذا ليس فيه مسبة للدهر وإنّما وصف الدهر بأنَّه حدث فيه نحس بالنسبة إلى العباد، حصل فيه شرّ بالنسبة إلى العباد، وهذا ليس من مسبته؛

لأنَّه يحصل في الدهر، في الأيام، في الليالي، في الشهور، في الأعوام ما يسوء العباد، فقد يقال: إنَّ هذه السنة سنة بلاء، سنة شؤم، سنة مضرة، سنة نحس، يوم نحس، إلى آخره، وهذا ليس من مسبة الدهر.

وهذه نبه عليها الشارح في آخرها؛ لأنَّ هذه الأشياء حصلت فيه، وسبُّ الدهر محرم، وهو درجات وأعلاه لعن الدهر؛ لأنَّ توجه اللعن إلى الدهر أعظم أنواع المسبة وأعظم أنواع الإيذاء، وليس من مسبة الدهر وصف السنين بالشدة، ولا وصف اليوم بالسواد، ولا وصف الأشهر بالنحس، ونحو ذلك؛ لأن هذا مقيد، وهذا جاء في القرآن في نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [فصلت: ١٦] وصف الله عَزَّوَجَلَّ الأيام بأنها نحسات، المقصود: في أيام نحسات عليهم فوصف الأيام بالنحس؛ لأنَّه جرى عليهم فيها ما فيه نحس عليهم، ونحو ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ في سورة القمر: ﴿فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩]، يوم نحس، أو يقول: يوم أسود، أو سنة سوداء، هذا ليس من سب الدهر؛ لأنَّ المقصود بهذا الوصف ما حصل فيها كان من صفته كذا وكذا على هذا المتكلم، وأما سبه أن ينسب الفعل إليه فيسب الدهر؛ لأجل أنه فعل به ما يسوؤه، فهذا هو الذي يكون أذية لله عَزَّوَجَلَّ.

فتوصف الأيام بذلك لا على جهة المسبة، ولكن أنَّها كانت ظرفًا زمنيًّا حصل فيه ما هو نحس للعباد، هذا جائز، وقد ذكر الشارح في بيان الآية ما هو ظاهر.

قوله: (**وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى**: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]).

هذه الآية ظاهرة في أن نسبة الأشياء إلى الدهر هذه من خصال المشركين أعداء التوحيد، فنفهم منه أن خصلة الموحدين أن ينسبوا الأشياء إلى الله عَزَّوَجَلَّ ولا ينسبوا الإهلاك إلى الدهر بل الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يحيي ويميت.

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»[(١)].

وَفِي رِوَايَةٍ: «لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»[(٢)].

ش: فأما الحديث الذي أخرجه صاحب الصحيح وأبو داود والنسائي من رواية سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: يَقُولُ اللهُ تعالى: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

وفي رواية: «لَاتَسُبُّوا الدَّهْرَ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ».

وفي رواية: «لَا يَقُلْ ابْنُ آدَمَ يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ، أُرْسِلُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا»[(٣)].

قال في شرح السنة: حديث متفق على صحته، أخرجاه من طريق معمر، من أوجه عن أبي هريرة قال: ومعناه أن العرب كانت من شأنها ذم الدهر وسبه عند النوازل؛ لأنهم كانوا ينسبون إليه ما يصيبهم من المصائب والمكاره، فيقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهر، فإذا أضافوا إلى الدهر ما نالهم من الشدائد التي يصنعونها، فنهوا عن سب الدهر. ا.هـ. باختصار[(٤)].

وقد أورده ابن جرير بسياق غريب جدًا بهذا الطريق. قال: (كان أهل

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦)، ومسلم (٢٢٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٤٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٤٦)، وأحمد (٢/ ٣١٨)، والبخاري (٦١٨٢) مختصرا.

(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٣٥٧).

الجاهلية يقولون: إنما يهلكنا الليل والنهار وهو الذي يهلكنا ويميتنا ويحيينا، فقال الله - تعالى - في كتابه: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]. ويسبون الدهر. فقال الله تعالى: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»(١).

وكذا رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن منصور عن سريج بن النعمان عن ابن عيينة مثله.

ثم روى عن يونس عن ابن وهب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يَقُولُ اللَّهُ تعالى: يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»، وأخرجه صاحب الصحيح والنسائي من حديث يونس بن يزيد به.

وقال محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: يَقُولُ اللهُ تعالى: «اسْتَقْرَضْتُ عَبْدِي فَلَمْ يُعْطِنِي، ويَسُبَّنِي عَبْدِي، وَهُوَ لَا يَدْرِي، يَقُولُ: وَادَهْرَاهْ، وَأَنَا الدَّهْرُ»(٢).

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»: كَانَتِ الْعَرَبُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا إِذَا أَصَابَهُمْ شِدَّةٌ أَوْ بلاء أو نكبة، قالوا: خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَيُسْنِدُونَ تِلْكَ الْأَفْعَالَ إِلَى الدَّهْرِ وَيَسُبُّونَهُ، وَإِنَّمَا فَاعِلُهَا هُوَ اللَّهُ عز وجل، فَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا سَبُّوا اللَّهَ عز وجل؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ، فَلِهَذَا نُهي عَنْ

(١) أخرجه ابن جرير (٢٥/ ١٥٢).
(٢) أخرجه ابن جرير (٢٥/ ١٥٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤١٨).

....

سَبِّ الدَّهْرِ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ الَّذِي يَعْنُونَهُ، وَيُسْنِدُونَ إِلَيْهِ تِلْكَ الْأَفْعَالَ.

هَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ غَلِطَ ابْنُ حَزْمٍ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ فِي عَدِّهِمُ الدَّهْرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، أَخْذًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ... ا.هـ(١).

وقد بين معناه في الحديث بقوله: «أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»، وتقليبه تصرفه تعالى فيه بما يحبه الناس ويكرهونه.

وفي هذا الحديث زيادة لم يذكرها المصنف رحمه الله، وهي قوله: «بيدي الأمر».

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: «لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»).

معنى هذه الرواية: هو ما صرح به في الحديث من قوله: «وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

يعني ما يجري فيه من خير وشر بإرادة الله وتدبيره، بعلم منه تعالى وحكمة، لا يشاركه في ذلك غيره. ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالواجب عند ذلك حمده في الحالتين وحسن الظن به سبحانه وبحمده، والرجوع إليه بالتوبة والإنابة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٣٦٣٩-٣٧٠).

....

ونسبة الفعل إلى الدهر ومسبته كثيرة، كما في أشعار المولدين، كابن المعتز والمتنبي وغيرهما.

وليس منه وصف السنين بالشدة ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ﴾ [يوسف: ٤٨] الآية.

وقال بعض الشعراء(١):

إِنَّ اللَّيالِي مِنَ الزَّمَانِ مَهُولَةٌ ... تُطْوَى وَتُنْشَرُ بَيْنَهَا ٱلأَعْمَارُ
فَقِصَارُهُنَّ مَعَ الهُمُومِ طَوِيلَةٌ ... وَطِوَالُهُنَّ مَعَ السُّرورِ قِصَارُ

وقال أبو تمام(٢):

أعوامُ وَصْلٍ كَادَ يُنْسِي طِيبها ... ذِكْرُ النَّوَى فَكَأَنَّها أيَّامُ
ثُمَّ انْبَرَتْ أيَّامُ هَجْرٍ أَعْقَبَتْ ... نحوِي أَسًى فَكَأَنَّها أعْوامُ
ثُمَّ انقضَتْ تِلكَ السِّنونُ وَأهلُها ... فَكَأَنَّها وَكَأَنَّهُمْ أَحْلامُ

الشرح:

قوله: (فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»).

---

(١) هو عتاب بن ورقاء الشيباني، توفي في حدود الخمسين والمائتين. انظر: معجم الأدباء (٣/ ٤٦٠)، والوافي بالوفيات (١٩/ ٢٨٨)، وتاريخ الإسلام (١٨/ ٣٤٨).

(٢) انظر: ديوان أبو تمام (ص٢٨٢)، والصناعتين الكتابة والشعر (ص٤٢٥)، ومعاهدة التنصيص (١/ ٤٣).

قوله: «**يُؤْذِينِي ابْن آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْر، وَأَنَا الدَّهْر**» هنا في قوله: «**أَنَا الدَّهْر**» يعني أنَّ حقيقة الدهر أنّه مسخّر لا يملك شيئًا ولا يصنع شيئًا بإرادته، وإذا كان كذلك فإذا سبّ الدهر فإنَّه مسبّة لمن سخّره، لمن قدر فيه تلك المقادير، فلا يجوز أن يسبّ الدهر؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي سخر الدهر، فقوله هنا: «**لاَ تَسُبُّوا الدَّهْر، فَإِنَّ الله هُوَ الدَّهْر**»، أو «**يُؤْذِينِي ابْن آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْر، وَأَنَا الدَّهْر بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَار**» فيه بيان معنى أنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الدهر، ليس ذلك أنّ من أسمائه الدهر، أو أنّ الله عَزَّوَجَلَّ ذاته هي الدهر، بل الدهر أحد المخلوقات، مسخّر كما قال: «**بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَار**»، وحقيقة الدهر أنّه الليل والنهار، فإذًا هي مسخّرة لا تملك شيئًا، وأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي بيده أمر ذلك الدهر، فحقيقة الأمر أن الدهر لا يملك شيئًا ولا يفعل شيئًا، فسب الدهر سب لله؛ لأن الدهر يفعل الله عَزَّوَجَلَّ فيه، الزمان ظرف للأفعال وليس مستقلًا؛ فلهذا لا يفعل، ولا يَحرِم، ولا يعطِي، ولا يُكرِم، ولا يُهلِك، وإنَّما الذي يفعل هذه الأشياء مالك الملك، المتفرد بالملكوت وتدبير الأمر، الذي يجير ولا يجار عليه.

والمشركون في الدهر إمَّا شرك أكبر أو أصغر يعتقدون فيه اعتقادات:

الاعتقاد الأول: أنّ الدهر متصرف استقلالًا، كقول الطبائعيين والمنجمين، ونحو ذلك، في أنّ الأزمنة إنّما هي نتيجة لحركات الأفلاك، وهذا ينتج لا عن تسخير من الحي القيوم، وإنّما هي أشياء ضرورية، علل لأفعال تحصل في النجوم والأفلاك، وهذا الاعتقاد لا شك أنّه شرك أكبر.

والاعتقاد الثاني: اعتقاد طائفة أنّ الدهر والليل والنهار أنّها فوض لها أشياء، فهي تفعل بما ترى، وأنّها مخلوقات، ولكنها فوض لها أن تفعل، فحركات الرياح ليست بأمر، ومجيء الأمطار ليس بأمر، وحدوث

العوارض الفلكية من جهة غرق وهدم، إلى آخره، هذا ليس بأمر ونهي، ليست مأمورة منهية، وإنّما هذه فوض إليها ذلك، وهذا قول الذين يؤمنون بوجود الرّبّ لكن يقولون هذه الأشياء تفعل.

فإذا كانت هي تفعل بنفسها فتكون المسبة راجعة لها، وهذا لا شكّ أيضًا أنّه شرك، فالذي يسبّ الدهر يكون عنده أحد هذين الاعتقادين، إمَّا هذا أو هذا، فإذا اعتقد الاعتقاد الأول أو اعتقد الاعتقاد الثاني ينتج عنه أنه يسبّ الدهر؛ لأنَّه عنده أنّ الدهر يحصل شيئًا أو يدفع شيئًا، يدفع الشرور أو يجلب البلاء، فيسبّه؛ لأنَّه يعتقد ذلك، فصار من الشرك بالله، إمَّا الشرك الأكبر في الحال الأولى والثانية، وإمَّا الشرك الأصغر في حال من اعتقد أنَّه سبب من الأسباب لكن له إحداث مسبباته، كما قال الأول منهم، أو كما قال قائلهم: «**مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا**»[1]. على التفصيل هناك بحديث زيد بن خالد رضي الله عنه حيث قلنا إنَّ قولهم: «**مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا**» أن الباء تقتضي إمَّا الاستقلال أو السببية.

---

(١) سبق تخريجه (٢/ ٣٧٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الدَّهْرِ.

الثَّانِيَةُ: تَسْمِيَتُهُ أَذىً للهِ.

الثَّالِثَةُ: التَّأَمُّلُ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ».

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَابًّا وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ.

٤٥ - بَابُ
التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاة وَنَحْوِهِ

ش: قوله: (بَابُ التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاة وَنَحْوِهِ).

ذكر المصنف رحمه الله هذه الترجمة إشارة إلى النهي عن التسمى بقاضي القضاة قياسًا على ما في حديث الباب. لكونه شبهه في المعنى فينهى عنه.

الشرح:

التوحيد يقتضي من الموحِّد المؤمن بالله عز وجل أن يُعظِّمه، وألا يجعل مخلوقًا في منزلة الله عز وجل فيما يختص به، وتارة يُجعَل المخلوق في منزلة الله لشبهة وصفٍ قام به، أو شيء يكون عليه، ككون القاضي هو رئيس القضاة أو أعلم، فيُجعَل في اللفظ والتسمية قاضيًا للقضاة؛ فلهذا نبه الشيخ رحمه الله على أن التسمِّي بالأسماء التي معناها إنما هو لله عز وجل أن هذا لا يجوز، والتوحيد يقتضي ألا يوصف بها إلا الله، وألا يسمى بها إلا الله عز وجل .

فتسمية غير الله بتلك الأسماء، التي ستأتي، لا تجوز، ومحرم بل هي أخنع الأسماء، وأوضع تلك الأسماء، وأبغض الأسماء إلى الله عز وجل .

في هذا الباب ذكر الشيخ رحمه الله حكم التسمّي ببعض الأسماء التي تقتضي كمالًا في معناها، وبوّبه بقوله: (**بَابُ التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاة وَنَحْوِهِ**).

وقوله: (**وَنَحْوِهِ**) يعني نحو قاضي القضاة، كما ذكر شاهان شاه، وملك الأملاك، سيدّ الناس، ونحو ذلك، فهذا ونحوه ممّا جاء النهي عنه،

وجاء النهي بالمثال في الحديث الذي أورده المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ووجه ذلك، كون هذا من المنهي عنه أن في معناه ادّعاء الكمال، ذلك أنّ قول القائل: ملك الأملاك، يعني ملك الملوك، وفي الحقيقة أنّ الملوك لا يملكهم إلّا واحد وهو الله عَزَّوَجَلَّ، فهذا الذي ادّعى أنّه ملك الملوك هذا ادّعاء باطل في نفسه، ورفع لحاله فوق حقيقته، والواقع أنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يملك الملوك بيده عَزَّوَجَلَّ، يرفع من يشاء، ويخفض من يشاء، يعزُّ من يشاء، ويذلُّ من يشاء، بيده عَزَّوَجَلَّ مقاليد كلّ شيء.

فقول القائل: ملك الأملاك، الأملاك جمع ملك، هذا ادّعاء، وهذا الادّعاء فيه تسمية البشر باسم لله عَزَّوَجَلَّ، ليس لهؤلاء البشر نصيب في معناه، وذلك أنّ الأسماء التي تطلق على البشر، وتطلق على الله عَزَّوَجَلَّ يكون ثَمَّ اشتراك بين المخلوق والخالق في أصل المعنى، مثل الملك؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الملك، وسمَّى الله عَزَّوَجَلَّ بعض عباده بالملك، وذلك لأنّه ثمّ اشتراك في أصل المعنى، فالّذي يملك شيئًا هو الملك، لكن له من المِلك بحسب حاله، وله من الْمُلك بحسب حاله، والمعنى صحيح، إذا إنّ له مُلكًا، وله مِلكًا، فأنت مالك للشيء، والله عَزَّوَجَلَّ هو المالك الأعظم، والملك مِلك على بلاده، والله عَزَّوَجَلَّ هو ملك ملكوته سبحانه.

فإذًا في لفظ (مَلك) اشتراك، للعبد منها ما يصحّ أن يناسبه، كذلك لفظ (العزيز) فإنَّ من أسماء الله العزيز، والله عَزَّوَجَلَّ سمّى بعض عباده بالعزيز، وذلك أنّ له عزة تناسبه، فليس كاذبًا في هذه المقالة من تسمى بالعزيز، فهو عزيز بالقدر الذي يناسب ذاته البشرية، كذلك الجليل، الجليل إذا أطلقت على إنسان فإنَّ له جلالة تناسبه، أو صاحب الجلالة، له جلالة تناسبه، فهذا وأمثاله من الألفاظ لوجود الصّحة في أصل المعنى، فإنَّه يكون إطلاقه على البشر جائزًا، كما قيل في ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّه الجليل؛

لأنَّ له جلالة تناسبه. وكما قيل في أبي حنيفة: أنَّه المفتي الأعظم فهو مفتي زمانه الأعظم، أو المفتي الأعظم بين المفتين، فهذا يناسب الحال، هناك ألفاظ كذب في نفسها، ولا يصحّ للمخلوق منها شيء مثل: قاضي القضاة، أو أقضى القضاة، أو ملك الأملاك، أو سيد الناس، فهذه كلّها ليس لصاحبها منها نصيب، فقوله ملك الأملاك؛ هذه كذب، إذ ملك الأملاك هو الله عَزَّوَجَلَّ ، فهذا كلّه لا يجوز، استثنى العلماء من ذلك النبي ﷺ أنَّه سيد الناس، وذلك لقوله ﷺ: **«أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلاَ فَخْرَ»**(١).

فقالوا: هذه تقصر عليه ﷺ؛ لأنَّ له سيادة على ولد آدم، وعلى الناس تناسبه، فهو اسم صحيح في نفسه، والله عَزَّوَجَلَّ هو سيد الناس والمتصرّف فيهم، هو السيد - سبحانه -، ولكن النبي ﷺ له سيادة تناسبه إذ هو الرحمة المسداة والنعمة المرسلة على العالمين.

إذًا معقد الباب كما ذكرت أنَّ الاسم إذا كان المخلوق لا يستحقّ منه شيئًا، وكان يطلق على الله عَزَّوَجَلَّ ، فإنَّ التسمّي به لا يجوز، ويكون من التعدّي، والكذب، والظلم، والعدوان، أمّا إذا كان ذلك الاسم حقًا، ونصيب بقدره فإنَّه يناسب إطلاقه، كما يناسب ذلك في ما يتصف به العباد من الصفات، فالعبد سميع، والله عَزَّوَجَلَّ سميع والعبد بصير، والله عَزَّوَجَلَّ بصير، والعبد قوي، والله عَزَّوَجَلَّ هو القوي، وهكذا الله هو الملك والمالك، والعبد ملك ومالك؛ لأنَّ له من هذه المعاني ما يناسبه، فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أورد هذا الباب في كتاب التوحيد؛ ليبيِّنَ أنَّ من تسمَّى بهذه الأسماء، فقد كذب وأساء الأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ ، وإساءة الأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ في ذلك مناف لكمال التوحيد، فهو محرم ولا يجوز، ومناف لكمال التوحيد الواجب؛ لأنّ فيه اعتداءًا على حقّ الله عَزَّوَجَلَّ في الأسماء التي لا يجوز أن يتسموا بها.

(١) أخرجه الترمذي (٣١٤٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، أحمد (١٧/ ١٠) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ .

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ: رَجُلٌ تَسَمَّى: مَلِكَ الأَمْلاَكِ، لاَ مَالِكَ إِلاَّ اللَّهُ»، قَالَ سُفْيانُ مِثْلُ شَاهَانْ شَاه»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ»(٢).

ش: قوله: (فِي الصَحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلاَكِ، لاَ مَالِكَ إِلاَّ اللَّهُ»)؛ لأن هذا اللفظ إنما يصدق على الله تعالى فهو ملك الأملاك لا ملك أعظم ولا أكبر منه. مالك الملك ذو الجلال والإكرام وكل ملك يؤتيه الله من يشاء من عباده فهو عارية يسرع ردها إلى المعير وهو الله تعالى، ينزع المِلك من مُلكه تارة وينزع المُلكَ منه تارة، فيصير لا حقيقة له سوى اسم زال مسماه(٣). وأما رب العالمين، فملكه دائم كامل لا انتهاء له بيده القسط يخفضه ويرفعه، ويحفظ على عباده أعمالهم بعلمه سبحانه وتعالى، وما تكتبه الحفظة عليهم. فيجازى كل عامل بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر. كما ورد في الحديث: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ وَبِيَدِكَ الْخَيْرُ كُلُّهُ، وَإِلَيْكَ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ، وَأَنْتَ إِلَهُ الْخَلْقِ كُلِّهِ، نَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٠٦)، ومسلم [ح٢١ (٢١٤٣)].

(٢) أخرجه مسلم [ح٢٢ (٢١٤٣)].

(٣) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: يعني: ينزع الملك من ملكه، بأن يسلب منه الملك، يأتي واحد ويتولّى الملك بدله، ينزع الملِك من ملكه، يعني: يزيله، والثانية: ينزع الملك منه تارة يعني: بالموت، يذهب ويصير غير مالك لشيء.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ٧٧، ٧/ ١٤٧)، والبيهقي (٦/ ٢٣٢)، وبنحوه أحمد (٣٨/ ٣٧٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٨٦، ٣/ ٢٥) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

....

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ) يعني: ابن عيينة.

(مِثْلُ شَاهَنْشَاه) عند العجم عبارة عن ملك الأملاك. ولهذا مثل به سفيان؛ لأنه عبارة عنه بلغة العجم.

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ»).

قوله: «أَغْيَظُ» من الغيظ وهو مثل الغضب والبغض فيكون بغيضا إلى الله مغضوبًا عليه والله أعلم.

قوله: «وَأَخْبَثُهُ»، وهو يدل أيضًا على أن هذا خبيث عند الله، فاجتمعت في حقه هذه الأمور، لتعاظمه في نفسه، وتعظيم الناس له بهذه الكلمة، التي هي من أعظم التعظيم، فتعظمه في نفسه، وتعظيم الناس له بما ليس له بأهل، وضعه عند الله يوم القيامة، فصار أخبث الخلق، وأبغضهم إلى الله وأحقرهم؛ لأن الخبيث البغيض عند الله يكون يوم القيامة أحقر الخلق وأخبثهم، لتعاظمه في نفسه على خلق الله بنعم الله.

قوله: «أَخْنَعَ»، يعني: أوضع هذا هو معنى «أَخْنَعَ»، فيفيد ما ذكرنا في معنى «أَغْيَظُ». أنه يكون حقيرًا بغيضًا عند الله.

وفيه التحذير من كل ما فيه تعاظم.

كما أخرج أبو داود عن أبي مجْلز قال: «خَرَجَ مُعَاوِيَةُ فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ صَفْوَانَ حِينَ رَأَوْهُ فَقَالَ: اجْلِسَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1]، وأخرجه الترمذي أيضًا، وقال حسن.

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٢٩)، والترمذي (٢٧٥٥).

....

وعَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصًا، فَقُمْنَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: لَا تَقُومُوا كَمَا تَقُومُ الْأَعَاجِمُ، يُعَظِّمُ بَعْضُهَا بَعْضًا». رواه أبو داود(١).

قوله: «أَغْيَظُ رَجُلٍ». هذا من الصفات التي تمر كما جاءت، وليس شيء مما ورد في الكتاب والسنة إلا ويجب اتباع الكتاب والسنة في ذلك، وإثباته على وجه يليق بجلال الله وعظمته تعالى، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل كما تقدم، والباب كله واحد.

وهذا هو قول أهل السنة والجماعة من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم من الفرق الناجية من الثلاث والسبعين فرقة.

وهذا التفرق والاختلاف، إنما حدث في أواخر القرن الثالث، وما بعده، كما لا يخفى على من له معرفة بما وقع في الأمة من التفرق، والاختلاف، والخروج عن الصراط المستقيم، والله المستعان.

الشرح:

في الحديث الذي ساقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلَاكِ، لاَ مَالِكَ إِلاَّ اللَّهُ» أَخْنَعَ اسم: يعني أوضع اسم عند الله عَزَّ وَجَلَّ.

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٣٠)، وأحمد (٣٦/ ٥١٥)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٣٣)، وأصله في البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٣).

إذا كان أوضع اسم عند الله هو هذا الاسم (**مَلِكَ الأَمْلاَكِ**)، وكذلك صاحبه، الذي تسمى بهذا الاسم، وأوضع الناس عند الله عَزَّوَجَلَّ ، ويكسوه الله عَزَّوَجَلَّ ثوب مذلة يوم القيامة؛ لأنَّه أراد بهذا الاسم الرفعة في الناس، وبين الخلق.

هذه الأسماء التي تطلق، والألفاظ يستوي فيها إطلاقها عن قصد أو عن غير قصد، وهذا الذي نبه عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ، في آخر المسائل، في أنَّه ينهى عنه، ولو لم يقصد حقيقة الاسم، فإذا قال هذه كلمة تقال: شاهنشاه نقول: وهل لأنَّها كلمة تقال؟!، نقول: حتى هذه الكلمة كذب، والمؤمن لا يجوز أن ينقل الكذب، ولا يقول الكذب، فإذا قال هذا أقضى القضاة وقاضي القضاة: نقول كذلك ولو قيلت في حقه، فلا يجوز أن تقول ذلك؛ لأنَّه ولو لم تعن معناه؛ لأنَّه منازعة وكذب، والمؤمن مأمور بالصدق، وأن يكون مع الصادقين، لا مع الكاذبين، هذا مع غير القصد، أمَّا إذا كان مع القصد، فهو - والعياذ بالله - مناف كما ذكرنا لكمال التوحيد الواجب، ومضاد لما يستحقه الله عَزَّوَجَلَّ من الأسماء الحسنى والصفات العلى، وذكر الشارح في آخر كلامه مسألة تعظيم الخلق بعضهم لبعض، وتعظيم الأعاجم بعضهم لبعض، والأعاجم يعظم بعضهم بعضًا بالأسماء، وبالأفعال، فمن التعظيم بالأسماء مثل شاهنشاه، وأنواع من هذه، ومن التعظيم بالأفعال القيام على المرء، أو القيام له، وقد ذكر من الأحاديث ما يدلُّ على أنَّ القيام على المرء، أو القيام له، أنَّه من صنيع الأعاجم، والنبي ﷺ كان يكره أن يقام له، وكانوا لا يقومون لرسول الله ﷺ إذا أقبل لما يعلمون من كراهيته لذلك ﷺ.

وهذه المسألة القيام له، والقيام عليه، تخالف مسألة القيام إليه، فإنَّ ثَمَّت ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يُقام إلى الشخص.

والثاني: أن يُقام له.

والثالث: أن يُقام عليه.

وهذه جاءت في الأحاديث، كل واحدة من هذه الثلاثة.

الأول: القيام إليه، كما قال ﷺ: في حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «**لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ هُوَ ابْنُ مُعَاذٍ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَرِيبًا مِنْهُ، فَجَاءَ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ، فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** . . . .»[1] قال: فقمنا إليه. ونحو ذلك، وهذا ليس بمنهي عنه، لا كراهة، ولا تحريم من باب أولى فهو مباح، بل أحيانًا يكون مستحبًا؛ لأنَّه من مكارم الأخلاق، وصفته أن يكون لاستقبال قادم فيقام إليه، أو لغرض معه، إمَّا للسلام يقبل فيقوم لأجل أن يسلم، لا لأجل أن يُعظمه، ولكن لأجل أن يسلِّم، فهذا قيام إليه.

والثاني القيام له: كأن يدخل ويقوم الحاضرون لمجيئه لغرض تعظيمه، يقومون له، ويظلّون قيامًا لأجل أن يمر أو إنّما قام له، وهذا هذا الذي جاء فيه الوعيد في قوله ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَمَثَّلُ لَهُ الرِّجَالَ قِيَامًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[2]، فمن أحبَّ إذا دخل، قام الحاضرون له تعظيمًا حتى يجلس، ولو لم يسلّموا عليه، ولو لم يصافحوه، فهذا من أخلاق الأعاجم، ومن أنواع ما تعظم به الأعاجم بعضها، وهذا منهي عنه، ومحرَّم من الأفعال.

والثالث: القيام عليه، وهذا الذي تصنعه الأعاجم بملوكها، والمعظمين

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤٣).

(٢) سبق تخريجه (ص١٦٢).

فيهم، إذا جلس قام الناس عليه، قام طائفة عليه تعظيمًا له وإجلالًا، يقومون عليه وقوفًا، تعظيمًا، وهذا ممّا جاء النهي عنه كمال قال ﷺ لمّا صلّوا معه وكان جالسًا ﷺ صلّى قاعدًا، صلّوا خلقه قيامًا، قال: «**إِنْ كِدْتُمْ آنِفًا لَتَفْعَلُونَ فِعْلَ فَارِسَ وَالرُّومِ يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ**»(١)، يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ، فهذا قيام عليه، وهذا القيام عليه من جهة التعظيم، لا يجوز، يستثنى من ذلك القيام على الملك، أو القيام على وليّ الأمر في حال الحرب، أو في حال لقاء رسل الكفار، كما فعل النبي ﷺ، كما جاء ذلك في قصة غزوة الحديبية، «**لما آتاه عُرْوَةُ من عند المشركين وَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ فَكُلَّمَا تَكَلَّمَ أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ السَّيْفُ وَعَلَيْهِ الْمِغْفَرُ**»(٢)، ومن فوائدها عند العلامة ابن القيم رحمه الله (٣): أنَّه يقام على الإمام في هذين الحالين: في حال الحرب، وكذلك في حال قدوم رسل الكفار؛ حتى يظهر الهيبة والقوة ولا يستهان بذلك، ويعلمون أن أصحابه معظمون له، وقائمون على رأسه، يدافعون عنه، هذه إشارة أشار بها الشارح لأجل مناسبة أخلاق الأعاجم، ونحو ذلك.

وفي الأزمنة المتأخرة، شاعت أسماء كثيرة من جهة العجم، وأسماء فيها كذب كثير، وشاعت في الناس وخاصة في أهل العلم، فكان المولود إذا ولد سمي بأحد تلك الأسماء، وهي في الواقع ألقاب وليست بأسماء،

---

(١) أخرجه مسلم (٤١٣) من حديث جابر رضي الله عنه، ولفظه: «قَالَ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا فَرَآنَا قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْنَا، فَقَعَدْنَا فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ قُعُودًا، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: إِنْ كِدْتُمْ آنِفًا لَتَفْعَلُونَ فِعْلَ فَارِسَ وَالرُّومِ، يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ، فَلَا تَفْعَلُوا ائْتَمُّوا بِأَئِمَّتِكُمْ، إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا».

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣٤) في حديث طويل.

(٣) انظر: زاد المعاد (٣/ ٢٩٣).

ففلان تقيّ الدين، وهذا شمس الدين، وذاك رحمة الله، نور الدين، بهاء الدين، ولي الدين.. إلى آخر تلك الأسماء، هذه إنَّما أتى بها الأعاجم، أمَّا العرب فلا تعرف هذه الأسماء، وإنَّما جاءت من الأعاجم، فهذا الاسم حكم إطلاقه على الشخص، أنَّه إذا كان الشخص الذي قيل فيه ذلك، إذا كان الاسم يطابق حاله فإنَّه يجوز الإطلاق عليه فهو من أهل التقوى والصلاح، فيقال: تقيّ الدين، فيكون اسم مطابقًا لحاله، ولو لأصل حاله، أو يكون مثلًا: شمس الدين؛ لأنَّه نفع الإسلام؛ كشمس الدين الذهبي، وشمس الدين ابن القيم، ونحو ذلك.

أمَّا إذا كان كذبًا في حاله قال العلماء: لا يجوز؛ ولو كان أبوه سمَّاه أو لقَّبه بتقيِّ الدين، إذا كان فاسدًا، فإنّه لا يجوز أن يُقال له: تقي الدين.

فإذًا يكون الكلام في ذلك، من باب رؤية هل متّصف بتلك الصفة أم لا؟، وإن كان متّصفًا جاز، وإن لم يكن متّصفًا لم يجز، لأنَّ فيه غشًّا، وكذبًا، وخداعًا على الناس، وإذهابًا لقوة الدين وحرمة أسمائه.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنِ التَّسَمِّي بِمَلِكِ الْأَمْلَاكِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ، كَمَا قَالَ سُفْيَانُ.

الثَّالِثَةُ: التَّفَطُّنُ لِلتَّغْلِيظِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْقَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

الرَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ أَنَّ هَذَا لِإِجْلَالِ اللهِ سُبْحَانَهُ.

❊ ❊ ❊

٤٦ - بَابُ
احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالى وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ

ش: قوله: (بَابُ احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالى وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ).

الشرح:

فهذا الباب هو: (**بَابُ احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالى وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ**)، وفيه الإرشاد إلى الأدب الذي يجب أن يصدر من قلب الموحِّد، ومن لسانه، فإن الموحد متأدِّبٌ مع الله عَزَّوَجَلَّ ، ومتأدِّبٌ مع أسمائه، ومتأدِّبٌ مع صفاته، ومتأدِّبٌ مع دينه، فلا يهزل بشيء فيه ذكر الله، ولا يلقي الكلمة عن الله عَزَّوَجَلَّ هكذا دون أن يتدبَّر ما فيها.

فمناسبة هذا الباب، وهذه الترجمة لكتاب التوحيد ظاهرة: وهي أنّ احترام أسماء الله عَزَّوَجَلَّ احترام لتوحيده عَزَّوَجَلَّ في أسمائه وصفاته، وتعظيم له عَزَّوَجَلَّ ، لأنَّ أسماء الله عَزَّوَجَلَّ داخلة في توحيد الأسماء والصفات، وتعظيم ذلك النوع من التوحيد منه، أن تُعظَّم الأسماء الحسنى، وأن تُعظَّم صفات الربِّ عَزَّوَجَلَّ العليا.

فإنَّ تعظيم أسماء الله واجب، وترك التعظيم محرَّم، قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج: ٣٠]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

قال العلماء: الشعائر، جمع شعيرة وهي كلّ ما أشعر الله عَزَّوَجَلَّ بتعظيمه

من أمر العبادة، وبما يختصّ به عَزَّوَجَلَّ ، فمن تعظيم شعائر الله، تعظيم أسماء الله عَزَّوَجَلَّ ، ومن تعظيمها احترامها، واحترامها يعني أن تعظَّم وتبجَّل وتُوضع بالمكان اللائق بها، فاحترام أسماء الله عَزَّوَجَلَّ من تعظيم الحرمات، ومن تعظيم شعائره عَزَّوَجَلَّ .

ولهذا هي واجبة، ووجوبها ظاهر من الآية، واحترام أسماء الله جَلَّ جَلَالُهُ يكون في أشياء:

فمنها: أن يعظّم الاسم في ذكره، واستعماله، وحين التكلُّم به.

ومنها: أن يعظّم إذا وُجد مكتوبًا، فاحترام أسماء الله في الاستعمال من جهة اللفظ، ومن جهة الكتابة، فما وجد من أسماء الله على ورق فإنّه يجب تعظيمه، واحترامه، برفع تلك الورقة عن امتهانها، فكلٌّ ما اشتمل على ذكر الله عَزَّوَجَلَّ ، وجب تعظيمه بذاك.

ومنها: إذا تحدَّث المُتَحدِّث بأسماء الله جَلَّ جَلَالُهُ وجب عليه أن يعظم تلك الأسماء، وأن لا يجعلها في كلام لا يليق بتعظيمه لأسماء الله جَلَّ جَلَالُهُ ، كما يقع من بعض الأدباء، ومن بعض غير الموقّرين للربّ عَزَّوَجَلَّ ، حيث يستعملون أسماء الله عَزَّوَجَلَّ في أشياء لا تليق، فذلك نوع من أنواع عدم احترام أسماء الله جَلَّ جَلَالُهُ .

ومن أنواع الاحترام، أن لا يسمَّى بأسماء الله عَزَّوَجَلَّ ، وأن يغيَّر الاسم لذلك.

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ: أَنَّهُ كَانَ يُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلِمَ تُكَنَّى أَبَا الْحَكَمِ، فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِيَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟ قَالَ: شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟ قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ[١].

ش: قوله: (عَنْ أَبِي شُرَيحٍ).

قال في خلاصة التهذيب: هو أبو شريح الخزاعي اسمه خويلد بن عمرو أسلم يوم الفتح، له عشرون حديثًا، اتفقا على حديثين وانفرد البخاري بحديث، وروى عنه أبو سعيد المقبري ونافع بن جبير وطائفة. قال ابن سعد: مات بالمدينة سنة ثمان وستين[٢].

وقال الشارح اسمه هانيء بن يزيد الكندي. قاله الحافظ، وقيل: الحارث الضبابي. قاله المزي[٣].

قوله: «يُكْنَى». الكنية ما صدر بأب، أو أم، ونحو ذلك، واللقب ما ليس كذلك، كزين العابدين ونحوه.

وقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ»، فهو سبحانه

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٥٥)، والنسائي في الكبرى (٣/ ٤٦٦)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٨٢)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٢٥٧)، والطبراني في الكبير (٤٦٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٥)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٤٥).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٤/ ٢٩٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٣٨).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣٣/ ٤٠٠).

....

الحَكَمُ في الدنيا والآخرة، يحكم بين خلقه في الدنيا بوحيه الذي أنزل على أنبيائه ورسله، وما من قضية إلا ولله فيها حكم بما أنزل على نبيه من الكتاب والحكمة.

وقد يسر الله معرفة ذلك لأكثر العلماء من هذه الأمة، فإنها لا تجتمع على ضلالة، فإن العلماء وإن اختلفوا في بعض الأحكام، فلا بد أن يكون المصيب فيهم واحدًا، فمن رزقه الله تعالى قوة الفهم، وأعطاه ملكة يقتدر بها على فهم الصواب من أقوال العلماء، يسر له ذلك بفضله ومنه عليه وإحسانه إليه، فما أجلها من عطية، فنسأل الله من فضله.

قوله: «وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ» في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فالحكم إلي الله هو الحكم إلى كتابه، والحكم إلى رسوله هو الحكم إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته.

وقد قال ﷺ لمُعَاذ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟ قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آلُو فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ، رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ»[1].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧)، والدارمي (١٧٠)، وأحمد (٣٦/ ٣٣٣، ٣٨٢،=

....

فمعاذ من أجل علماء الصحابة بالأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام، ومعرفة أحكام الكتاب والسنة، ولهذا ساغ له الاجتهاد إذا لم يجد للقضية حكمًا في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ﷺ، بخلاف ما يقع اليوم وقبله من أهل التفريط في الأحكام، ممن يجهل حكم الله في كتابه وسنة رسوله، فيظن أن الاجتهاد يسوغ له مع الجهل بأحكام الكتاب والسنة وهيهات.

وأما يوم القيامة فلا يحكم بين الخلق إلا الله تعالى إذا نزل لفصل القضاء بين العباد، فيحكم بين خلقه بعلمه، وهو الذي لا يخفى عليه خافية من أعمال خلقه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، والحكم يوم القيامة، إنما هو بالحسنات والسيئات، فيؤخذ للمظلوم من الظالم، من حسناته بقدر ظلامته، إن كان له حسنات، وإن لم يكن له حسنات، أخذ من سيئات المظلوم، فطرح على سيئات الظالم(١)، لا يزيد على هذا مثقال ذرة، ولا ينقص هذا عن حقه بمثقال ذرة.

قوله: «فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِيَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَحْسَنَ هَذَا»، فالمعنى - والله أعلم - أن أبا شريح لما عرف منه قومه أنه صاحب إنصاف وتحر للعدل بينهم، ومعرفة ما يرضيهم من الجانبين، صار عندهم مرضيًا.

= ٤١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٩٥)، والصغرى (٤/ ١٣٠)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ١٧٠)، وابن أبي شيبة (٤/ ٥٤٣، ٦/ ١٣).

(١) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

وهذا هو الصلح؛ لأن مداره على الرضى لا على الإلزام، ولا على الكهان وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، ولا على الاستناد إلى أوضاع أهل الجاهلية من أحكام كبرائهم وأسلافهم التي تخالف حكم الكتاب والسنة، كما قد يقع اليوم كثيرًا، كحال الطواغيت الذين لا يلتفتون إلى حكم الله، ولا إلى حكم رسوله، وإنما المعتمد عندهم ما حكموا به بأهوائهم وآرائهم.

وقد يلتحق بهذا بعض المقلدة لمن لم يسغ تقليده، فيعتمد على قول من قلده، ويترك ما هو الصواب الموافق لأصول الكتاب والسنة. والله المستعان.

وقول رسول الله ﷺ: «فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟ قَالَ: شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟ قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ». فيه تقديم الأكبر في الكنية وغيرها غالبًا. وجاء هذا المعنى في غير ما حديث والله أعلم.

الشرح:

قوله: (بَابُ احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالى وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ).

هذا الحديث هو الذي لأجله ذكر إمام الدعوة رحمه الله هذا الباب، (وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ)، من أجله ساق هذا الحديث وهو قوله: «عن أبي شُريح أنه كان يُكْنَى»: (يُكْنَى) هي الفصيحة، أما (يُكَنَّى) فهذه ضعيفة، تقول: فلان يُكْنَى بكذا، أما يُكَنَّى فليست بجيدة؛ لأن يُكْنَى هي التي كان عليها غالب الاستعمال فيما ذكره أهل اللغة.

«**يُكْنَى أبا الحَكَم**» الحَكَم من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ ، والله عَزَّوَجَلَّ لم يلد ولم يولد، فتكْنيته بأبي الحكم غير لائقة؛ لأن الحَكَم من أسماء الله، والله عَزَّوَجَلَّ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى وهي أن **الحَكَم**، وهو: بلوغ الغاية في الحُكم، أن هذا فيما فيه فصل بين المتخاصِمِين راجع إلى من له الحُكم وهو الله عَزَّوَجَلَّ ، وأمَّا البشر فإنهم لا يصلحون أن يكونوا حُكَّامًا، أو أن يكون الواحد منهم حَكَمًا على وجه الاستقلال؛ ولكن يكون حَكَمًا على وجه التبع؛ ولهذا أنكر النبي ﷺ عليه هذه التسمية فقال له: «**إنَّ اللهَ هُوَ الحَكَم**»، ودخول (هو) بين لفظ الجلال وبين اسمه (الحَكَم) يدل على اختصاصه بذلك، كما هو مقرر في علم المعاني؛ لأنَّ (هو) ضمير عماد، أو ضمير فصل لا محل له من الإعراب، فائدته أن يُجعَل الثاني مختصًا بالأول.

فالحكم من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ ، والله عَزَّوَجَلَّ هو الحكم العدل، كما جاء في حديث: «**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مائة إِلاَّ وَاحِدَةً مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّة**» هذا القدر متّفق عليه، وفي الترمذي، وابن ماجه، وفي غيرهما سياق هذه الأسماء، وهي مدرجة كما هو معروف[(١)]، ومنها الحكم، العدل، فمن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ الحكم، ولهذا لا يليق أن يتسمَّى أحد بأبي الحكم، ويغيّر الاسم لذلك، كما غير النبي ﷺ ذلك، وعلل بقوله: «**إِنَّ الله هُوَ الْحَكَمْ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ**»، ووجه ذلك أنَّ الحكم بهذا الإطلاق، يليق بالله عَزَّوَجَلَّ ، وقد جاء في الكتاب، في القرآن أنَّه أطلق على بعض الناس أنَّه حكم، كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء: ٣٥]، وبسبب هذه المسألة حصل الاشتباه عند الخوارج، وقامت

(١) سيأتي تخريجه (ص٢٣٥).

عندهم الشبهة حيث أراد المختلفان أن يبعثوا حكمًا من هذه الطائفة، وحكمًا من هذه الطائفة، فقالت الخوارج: لا حُكم إلّا لله، فإنّ الله هو الحاكم، وهو الحكم، وإليه الحكم، فبعث عليّ إليهم ابن عباس رضي الله عنهما، فقال لهم: إنَّ الله هو الحكم، فقد سمّى بعض عباده بالحكم في قوله عز وجل: ﴿فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا﴾ [النساء: ٣٥] الآية، فدلّ كلام ابن عباس رضي الله عنهما على أن لفظ (الحكم) من الألفاظ والأسماء التي تطلق على المخلوق بما عنده من هذه الصفة، فإنّ الأسماء التي تطلق على الله تنقسم، منها ما هو مختصّ به عز وجل، ليس للمخلوق منه شيء، ومنها ما للمخلوق منه ما يليق به، مثل الملك والحكم والرحيم، ونحو ذلك إذا كان عند المخلوق بعض تلك الصفات فإنّه يطلق عليه.

فهذا القسم الثاني يطلق على المخلوق، بحسب ما عنده من تلك الصفة؛ ولهذا النبي ﷺ استفسر حينما سمع هذه الكنية فعلَّلها له، بأن الناس إذا اختلفوا جاؤوه فرضوا، ومن جهة هذا التعليل في كلّ الأحكام إنّما هو لله عز وجل الذي إذا حكم في كلّ شيء رضي بحكمه سبحانه، فهذا لا يليق بالبشر، أن يكون كلُّ ما حكم به يرضى عنه؛ لأنَّ الصواب في كلِّ الحكم، إنَّما هو لله جل جلاله، ولهذا قال ﷺ له: «**مَا أَحْسَنَ هَذَا**». أي: إذا اختلف قومه في شيء، فرجعوا إليه، فحكم بينهم، رضوا بذلك «**مَا أَحْسَنَ هَذَا**»، لكن في الحقيقة، أنَّ الذي يُرضى بجميع حكمه، وهو الحاكم الذي لا معقب لحكمه، وإليه الحكم في كلّ شيء إنّما هو الله جل جلاله، فلمّا كان هذا المعنى صار الإطلاق على هذا الرجل بأنَّه أبو الحكم ليس مناسبًا فيغيَّر الاسم لأجل ذلك؛ *لأنَّه جعل من حيث المعنى له ما يليق بالله جل جلاله*، ولهذا غير النبي ﷺ اسمه، وكنَّاه بأكبر أبنائه، وهذا ظاهر من حيث سياق

الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وأنَّ احترام أسماء الله واجب، وأنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الحكم، وإليه الحكم، وقد جاء ذلك في آيات كثيرة، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧] في آيات كثيرة من جهة الاسم، وكذلك من جهة الفعل، ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، والحاكم هو الله جَلَّ جَلَالُهُ، والحكم إليه سبحانه، وقول الرسول ﷺ: «**إِنَّ الله هُوَ الْحكمُ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ**» في إدخال (هو) بين المبتدأ والخبر ما يدلّ على الاختصاص؛ لأنّ ضمير الفصل الذي يسميه الكوفيون ضمير العماد إذا أدخل بين المبتدأ والخبر، فإنّه يدلّ على الحصر أو الاختصاص، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ﴾ [الأعراف: ٦٤]، أو ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ﴾ [الذاريات: ٤٦]، بل في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ﴾ [النجم: ٥٢]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢]، فقوله: ﴿هُمُ﴾ هنا ليست مبتدأ لا محل لها من الإعراب، إنّما هي ضمير للفصل، ضمير فصل وعماد، يعتمد عليه المعنى، ولهذا وجه قول النبي ﷺ: «**إِنَّ الله هُوَ الْحَكَمُ**» يعني: الاختصاص، والحصر، وقوله ﷺ: «**إِلَيْهِ الْحُكْمُ**» أيضًا تقديم الجار والمجرور هنا يدلُّ على هذا المعنى، وذلك للتعظيم في هذا المقام، فالله عَزَّوَجَلَّ هو الحكم، وإليه الحكم، وهو الرب عَزَّوَجَلَّ ينصب حكامًا يقضون بين الناس، ليس للناس أن يجعلوا حكامًا فيما بينهم، فيما يختلفون فيه، وإنَّما الحُكْمُ لله، إليه عَزَّوَجَلَّ الحُكْمُ، وهو عَزَّوَجَلَّ الحَكَمُ.

فإذًا هو الذي ينصب حكامًا يحكمون بين الناس، والناس لا يجوز لهم أن ينصبوا حكامًا من عند أنفسهم، إلّا إذا أذن الله بذلك في شرعه، إذ الحكم له، وهو عز وجل الحَكَمُ، وإليه الحُكْمُ، ولهذا قال: ﴿فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا﴾ [النساء: ٣٥]، ويطلق على القاضي حاكم؛ لأنَّه يحكم بما حكم الله به، فإذا استفاد بعض المسلمين من هذا الاسم حكمًا وحاكمًا من كون الله عز وجل نصبهم لذلك، أي: وافق الشرع، وأمَّا من خالف الشرع فلا يجوز أن يجعل حاكمًا، وإذا سُمِّي بذلك، فهذا غلط وتعدٍّ، إذ المستحقُّ لهذا الاسم الحكم والحاكم على الحقيقة هو الله عز وجل، أو من نصبه الله عز وجل للحكم بما أذن به شرعًا. وحكم الله نوعان:

النوع الأول: حكم كوني.

النوع الثاني: حكم شرعي.

أمّا الحكم الكوني فهذا كما في قوله عز وجل: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]، ﴿يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ﴾ [يوسف: ٨٠] يعني بشيء كوني، والشرعي كما في قوله عز وجل: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ١٠]، ونحو ذلك كما جاء في هذا الحديث «إِنَّ اللهَ هُوَ الْحَكَمُ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ» هذا يشمل الحكم الكوني والشرعي.

الشارح رحمه الله، استفاض في ذكر الذين يحكمون بغير حكم الله ورسوله، وذلك لمناسبتها للمقام، فإنَّ الحكم بما أنزل الله قليل، وأكثر الخلق في هذا الزمن، يحكمون بأحكام الجاهلية، وبغير ما أنزل الله على رسوله ﷺ، - والله المستعان -.

المقصود بذلك أن الأدب في هذا الباب، ألا يُسمَّى أحدٌ بشيء يختص الله عز وجل به؛ ولذلك أتبع هذا الباب البابَ الذي قبله لأجل هذه المناسبة،

فتسمية (ملك الأملاك) مشابهة لتسمية (أبا الحَكَم) من جهة أن في كلٍّ منهما اشتراكًا في التسمية، لكن فيها اختلاف أن (أبا الحَكَم) راجع إلى شيء يفعله هو، وهو أنه يَحْكُم فيرضون بِحُكْمِه وذاك (ملك الأملاك) ادعاء ليس له شيء؛ ولهذا كان أخنع اسم عند الله عَزَّوَجَلَّ .

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: اِحْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ وَلَوْ لَمِ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

الثَّانِيَةُ: تَغْيِيرُ الاسْمِ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ: اِخْتِيَارُ أَكْبَرِ الْأَبْنَاءِ لِلْكُنْيَةِ.



٤٧ - بَابُ
مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ

ش: قوله: (بَابُ مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ).
أي: فقد كفر.

الشرح:

هذا الباب باب عظيم، لما فيه من بيان خطر مسألة يتهاون بها كثير من الناس، أو يعرض عن تعلمها، والعمل بها كثير من الناس، أو لا يعامل الكثيرون أنفسهم بالحزم، في حركات اللسان، وفلتات المقال، وهذا الكتاب هو كتاب التوحيد، والتوحيد غايته أن يعظم الله فوق كل شيء، وأن يكون القلب محلًا راغبًا فيما عند الله، خائفًا وجلًا هاربًا جَلَّ وَعَلَا ، مما سوى الله جَلَّ وَعَلَا ، إليه عَزَّ وَجَلَّ وحده، وهذا القلب المعظم الذي وقر فيه التوحيد، لا يصدر منه إلا ما هو تعظيم لله جَلَّ وَعَلَا ، فما كان من الأقوال، والأعمال منافيا لأصل هذا التوحيد، فإن تلك الأقوال، وتلك الأعمال، لا تصدر عن قلب فيه توحيد الله، إذا توحيد الله يعصم المرء من أن يخوض في ذلك، ولو حصل أنه فرط، فإنه يستعظم ذلك، ويسرع إلى التوبة، وإلى الإنابة إلى الله جَلَّ وَعَلَا ، لما في القلب من إجلال الله الذي، له ملكوت كل شيء، وله الحكم، وإليه ترجعون.

كتاب التوحيد فيه بيان ما يعظم الله به، وبيان ما يناقض ذلك التعظيم، والاستهزاء، والهزل، والاستخفاف بآيات الله، أو بالله جَلَّ وَعَلَا ، أو برسوله ﷺ، يناقض أصل التوحيد، ولهذا صار كفرا.

فإذًا مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة، وأن الاستهزاء والهزل بشيء فيه ذكر الله تعالى، أو القرآن، أو الرسول، أن ذلك مضاد لأصل التوحيد، لما فيه من اهتضام جناب الربوبية، واهتضام التعظيم الواجب، الذي هو أصل التوحيد لله ﷻ ، فتعظيم الله واجب، بمعنى أن يكون الله موقرًا في القلب، موقرًا في الكلام، وإذا استهزأ فإن استهزاءه يهدم ذلك التعظيم من أصله، يضاد أصل التوحيد فإذًا صار كفرا من هذه الجهة.

وصارت مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: من جهة السبب أن سبب الاستهزاء، وسبب الهزل عدم تعظيم الله، وتعظيم الله ﷻ هو التوحيد، أو من أنواع التوحيد.

قول الإمام رحمه الله (بَابُ مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللهِ) هذا فيه نظر، من جهة أن قوله بشيء فيه ذكر الله. ما المراد بشيء؟ هل المراد أن هذا الشيء هو الذي فيه ذكر الله؟ أم يعني كأن يكون ذلك الشيء كتابًا، أو أن يكون مقالًا، أو أن يكون نحو ذلك. ذلك الشيء فيه ذكر الله، ذلك الشيء فيه القرآن، ذلك الشيء فيه ذكر الرسول ﷺ، فيكون في ذلك الشيء، أو من المراد بالباء في قوله بشيء؟ هي باء الوسيلة، أي: استهزئ هزل بشيء، هزل بفعل في استهزائه ذكر الله، أوالقرآن، أو الرسول.

وعلى العموم الجملة تحتاج إلى فهم من هذه الجهة، والذي يظهر لي من السياق، ومن كلام المصنف رحمه الله أنه يريد الثاني، وهو أن تكون بشيء الباء فيه باء الوسيلة أي: من هزل بفعل، من هزل بحركة، من استهزأ بالقول من استهزأ بالعمل، واستهزاؤه فيه ذكر الله، هزله فيه ذكر الله، أوالقرآن، أو الرسول، هذا من جهة فهم المعنى مع أن التركيب لا يساعد في تعيين أحد المعنيين اللذين ذكرتهما. الاستهزاء، والهزل،

والاستخفاف، والتنقص، ألفاظ متقاربة في هذا الباب، متقاربة من حيث الحصول،ومن حيث اللغة مختلفة، لكن من حيث الحقيقة، من حيث وجود ذلك متقاربة، فالمستهزئ هازل، والهزل والاستخفاف نوع من التنقص، والتنقص أيضا استخفاف واستهزاء، فكلها ترجع إلى الاستهزاء، ولهذا قوله: (باب من هزل) يشمل الجميع؛ لأن (أحد) هذه تعود إلى الأخرى، فهزل، أو استهزأ، أو تنقص، أو استخف بالله، أو بآياته، أو برسوله، فحكمه أنه كافر.

فإذًا الجواب في قوله: (بَابُ مَنْ هَزَلَ) يعني: فإنه كافر. (بَابُ مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ). أي: فهو كافر.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥].

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَمُحَمَّد بنِ كَعْب، وَزَيْدِ بنِ أَسْلَم، وَقَتَادَةَ - دَخلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ -: «أَنَّهُ قَالَ رَجُلٌ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرَّائِنَا هَؤُلَاءِ أَرْغَبَ بُطُونًا وَلَا أَكْذَبَ أَلْسِنَةً وَلَا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ، يَعْنِي: رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ القُرَّاءَ. فَقَالَ لَهُ عَوفُ بنُ مَالكٍ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ، لَأُخْبِرَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَهَبَ عَوفٌ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ، فَوَجَدَ القُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ، فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَدِ ارْتَحَلَ وَرَكِبَ نَاقَتَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَتَحَدَّثُ حَدِيثَ الرَّكْبِ، نَقْطَعُ بِهِ عَنَّا الطَّرِيقَ».

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «كَأَنِّي أَنْظُر إِليهِ مُتَعَلِّقًا بِنسْعَةِ[1] نَاقَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِنَّ الحِجَارَةَ لَتَنْكُبُ رِجْلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ مَا يَلْتَفِتُ إِليهِ، وَمَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ»[2].

ش: قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٥/ ٤٧): (النِّسعة بالكسر: سَيرٌ مَضفور يُجعل زِمامًا للبعير وغيره، وقد تُنْسَجُ عَرِيضة تُجعل على صَدر البعير، والجمع: نُسْع ونِسَع وأنْساع). وانظر لسان العرب (٨/ ٣٥٢).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ١٧٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٨٢٩).

....

نَخُوضُ وَنَلْعَبُۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]).

قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: قَالَ أَبُو مَعْشَرٍ الْمَدِينِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِي، وَغَيْرِهِ، قَالُوا: «قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ: مَا أَرَى قُرّاءنا هَؤُلَاءِ إِلَّا أَرْغَبَنَا بُطُونًا، وَأَكْذَبَنَا أَلْسِنَةً، وَأَجْبَنَنَا عِنْدَ اللِّقَاءِ. فرُفع ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَقَدِ ارْتَحَلَ وَرَكِبَ نَاقَتَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ. فَقَالَ: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، وَإِنَّ رِجْلَيْهِ لَيَسْفَعَانِ الْحِجَارَةَ وَمَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِنِسْعَةِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلم، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ فِي غزوةِ تَبُوكَ فِي مَجْلس يَوْمًا: مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرائنا هَؤُلَاءِ، أرغبَ بُطُونًا، وَلَا أكذبَ أَلْسُنًا، وَلَا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ. فَقَالَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ: كذبتَ، وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ. لَأُخْبِرَنَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَأَنَا رَأَيْتُهُ مُتَعَلِّقًا بحقَب نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَنكُبُه الْحِجَارَةُ وَهُوَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ.

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]. وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ سَعْدٍ، بِنَحْوٍ مِنْ هَذَا.

....

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ مِنْهُمْ وديعة بْنُ ثَابِتٍ، أَخُو بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَرَجُلٌ مِنْ أَشْجَعَ حَلِيفٌ لِبَنِي سَلَمَةَ يُقَالُ لَهُ: مُخَشّي بْنُ حُمير يُشِيرُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنْطَلِقٌ إِلَى تبوكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَتَحْسَبُونَ جِلادَ بَنِي الْأَصْفَرِ كَقِتَالِ الْعَرَبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا؟ وَاللَّهِ لَكَأَنَّا بِكُمْ غَدًا مُقَرّنين فِي الْحِبَالِ، إِرْجَافًا وَتَرْهِيبًا لِلْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ مُخَشّي بْنُ حُمَيّر: وَاللَّهِ لوددتُ أَنِّي أُقَاضَى عَلَى أَنْ يُضْرَبَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا مِائَةَ جَلْدَةٍ، وإما نَنْفَلتُ أَنْ يُنَزَّلَ فِينَا قُرْآنٌ لِمَقَالَتِكُمْ هَذِهِ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِيمَا بَلَغَنِي - لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: أَدْرِكِ الْقَوْمَ، فَإِنَّهُمْ قَدِ احْتَرَقُوا، فَسَلْهُمْ عَمَّا قَالُوا، فَإِنْ أَنْكَرُوا فَقُلْ: بَلَى، قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا. فَانْطَلَقَ إِلَيْهِمْ عَمَّارٌ، فَقَالَ ذَلِكَ لَهُمْ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ، فَقَالَ وَدِيعَةُ بْنُ ثَابِتٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاقِفٌ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَجَعَلَ يَقُولُ وَهُوَ آخِذٌ بحقبها: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥] فَقَالَ مُخَشّي بْنُ حُمّير: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَعَدَ بِيَ اسْمِي وَاسْمُ أَبِي. فَكَانَ الَّذِي عُنِيَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦] مُخَشّي بْنُ حُمّير، فَتَسَمَّى عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُقْتَلَ شَهِيدًا لَا يُعْلَمُ بِمَكَانِهِ، فَقُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ أَثَرٌ».

وَقَالَ عِكْرِمة فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَفَا عَنْهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْمَعُ آيَةً أَنَا أعنى بِهَا، تَقْشَعِرُّ مِنْهَا الْجُلُودُ،

....

وتجيب مِنْهَا الْقُلُوبُ، اللَّهُمَّ، فَاجْعَلْ وَفَاتِي قَتْلًا فِي سَبِيلِكَ، لَا يَقُولُ أَحَدٌ: أَنَا غُسِّلْتُ، أَنَا كُفِّنْتُ، أَنَا دُفِنْتُ، قَالَ: فَأُصِيبَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ(١)، فَمَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا وَقَدْ وُجِدَ غَيْرُهُ(٢).

وقوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ أي: بهذه المقالة التي استهزأتم بها ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ أي: مخشي بن حمير ﴿نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ﴾ أي: لا يعفى عن جميعكم، ولا بد من عذاب بعضكم ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ أي: بهذه المقالة الفاجرة الخاطئة. انتهى(٣).

قال شيخ الإسلام: فَقَدْ أَمَرَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾، وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ: إِنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ بِلِسَانِهِمْ مَعَ كُفْرِهِمْ أَوَّلًا بِقُلُوبِهِمْ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِاللِّسَانِ مَعَ كُفْرِ الْقَلْبِ قَدْ قَارَنَهُ الْكُفْرُ، فَلَا يُقَالُ: قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله - يوم دائما منصوب؛ لأنه ظرف. إلا إذا صار خبرًا، أو مجرورًا، لكن إذا عني به الزمان يعني حدوث الشيء في هذا الزمان، فإنه يكون منصوبًا. منصوب بما وقع فيه.

فانصبه بالواقع فيه مظهرا ... كان وإلا فانوه مقدرا.

فقتل يوم اليمامة، يعني أنه هو ظرف عمل فيه القتل. الذي وقع في ذلك اليوم هو العامل في هذا الظرف، فالذي وقع في ذلك اليوم القتل، فنصب بما وقع فيه وهو القتل، فانصبه بالواقع فيه مظهرًا. بالواقع فيه يعني في ذلك الظرف، مظهرًا كان وإلا فانوه مقدرًا. بخلاف ما إذا قلت هذا يوم كذا. مررت عليك في يوم كذا، هذا صار فيه الأول مراد به الخبر، هذا يوم كذا تخبر ما تقصد الظرفية، ومررت عليك في يوم كذا، استقرت عن الظرفية بذكر في التي هي للظرفية، ولو قلت مررت عليك يوم كذا كانت صحيحة.

(٢) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله - أي: ما وجد، رفعته الملائكة إلى السماء مُخَشّي بْنُ حُمّير رضي الله عنه.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ١٧١-١٧٢).

....

كَافِرِينَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّكُمْ أَظْهَرْتُمُ الْكُفْرَ بَعْدَ إِظْهَارِكُمُ الْإِيمَانَ، فَهُمْ لَمْ يُظْهِرُوا لِلنَّاسِ إِلَّا لِخَوَاصِّهِمْ، وَهُمْ مَعَ خَوَاصِّهِمْ مَا زَالُوا هَكَذَا، بَلْ لَمَّا نَافَقُوا وَحَذِرُوا أَنْ تَنْزِلَ سُورَةٌ تُبَيِّنُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ، وَتَكَلَّمُوا بِالِاسْتِهْزَاءِ صَارُوا كَافِرِينَ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَلَا يَدُلُّ اللَّفْظُ عَلَى أَنَّهُمْ مَا زَالُوا مُنَافِقِينَ(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّا تَكَلَّمْنَا بِالْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ لَهُ، بَلْ كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ وَبَيَّنَ أَنَّ الِاسْتِهْزَاءَ بِآيَاتِ اللَّهِ كُفْرٌ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا مِمَّنْ شَرَحَ صَدْرَهُ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ مَنَعَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَذَا الْكَلَامِ.

وَالْقُرْآنُ يُبَيِّنُ أَنَّ إِيمَانَ الْقَلْبِ يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ الظَّاهِرَ بِحَسَبِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [النور: ٤٧]، إلى قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]، فَنَفَى الْإِيمَانَ عَمَّنْ تَوَلَّى عَنْ طَاعَةِ الرَّسُولِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ سَمِعُوا وَأَطَاعُوا، فَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ، انتهى(٢).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٠-٢٢١).

الشرح:

قوله: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]).

البحث الأول فيها: أن قوله عز وجل: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ﴾ هو خطاب للنبي ﷺ، لئن سأل المنافقين، ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب، فالمراد بهذه الآية هم المنافقون، وهذا هو الصحيح، بخلاف ما يوهمه كلام شيخ الإسلام، وكلام شيخ الإسلام محتمل أن يكون أراد أنهم ليسوا بمنافقين، ويحتمل أنه لا يريد ذلك، وإنما أراد الاستدلال بظاهر لفظ كفرتم بعد إيمانكم، أنهم كفروا بلسانهم وقلوبهم، بعد أن كانوا كافرين بقلوبهم، وأن الإيمان هنا هو إيمان اللسان، المقصود أن الصحيح الذي يظهر لي لعدد من الأدلة أن أولئك كانوا منافقين، ويدل عليه:

أولًا: أن قوله عز وجل: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ﴾ هذا الضمير لابد أن يرجع إلى شيء، وهذه الآية في سورة التوبة، وسورة التوبة فيها ذكر المنافقين، وكثير من ضمائرها يرجع إلى المنافقين، فهي التي فضحت المنافقين، وهذا ظاهر.

والبحث الثاني: أن الآيات التي قبل هذه الآية، والآيات التي بعدها يدل على أن الكلام كان في حق المنافقين، قال قبل هذه الآية: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِءُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥] ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ﴾ يعني: من ذكر في الآية السالفة: أي: المنافقين ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ يعني المنافقين: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ

أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٧].

فإذًا سابق الآية ولاحقها في المنافقين، والضمير فيها يعود إلى أهل النفاق، ودلالة هذا ظاهرة.

والبحث الثالث: أن المعروف عن السلف من أهل التفسير، أن هذه الآية إنما نزلت في المنافقين، وهذا ظاهر فيما سمعت من الروايات التي ساقها المصنف الإمام رحمه الله، فإنها فيها ذكر المنافق «كذبتَ، وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ»، ونزل في المنافقين، ونحو ذلك من هذه الكلمات فهي عند السلف نازلة في المنافقين، وهذا هو الذي رأيناه في كتب التفسير التي تنقل عن السلف كتفسير ابن جرير رحمه الله.

والبحث الرابع: أن قوله عز وجل: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ الإيمان هنا بمعنى الإسلام؛ لأنه من المتقرر أن الإيمان والإسلام إذا افترقا اجتمعا، وإذا اجتمعا افترقا، فإذا تفرقا اجتمعا، أي: صار الإيمان بمعنى الإسلام، والإسلام بمعنى الإيمان، فيراد به ما يناسب السياق(١).

فهنا قال: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ فالإيمان هنا المراد به الإيمان الظاهر وهو الإسلام، وهذا يدل عليه ما جاء في السورة نفسها من قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟﴾ [التوبة: ٧٤] ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾، فجعل للمنافقين إسلاما، وهو المراد بالإيمان ها هنا، لما تقرر من أن الإيمان يراد به

(١) انظر: كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية من مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٩)، وفتح الباري (١/ ١١٥)، وعمدة القاري (١/ ١٩٦).

الإسلام في مواضع، وهذا ظاهر، فإن كفرهم بعد إيمانهم؛ لأنهم كانوا مستسلمين ظاهراً، فهم مع المؤمنين، وهم مع المسلمين، فإيمانهم الظاهر هذا هو الإسلام، والمنافقون مسلمون ظاهرا، لهم أحكام المسلمين في الظاهر، يرثون ويورثون ولهم حقوق عامة، والنبي ﷺ وكل سرائرهم إلى الله، وعاملهم بالظاهر، فمن أظهر منهم كفرا، ومن أظهر منهم قولًا، أو عملًا كفريًا، عومل بحسبه، فأظهروا الاستهزاء فظهر نفاقهم، أظهروا الاستهزاء بالله وبآياته وبرسوله، وبصحابة النبي ﷺ فظهر نفاقهم الباطن، والنبي ﷺ ما عاملهم بعلمه فيهم بالباطن، وإنما عاملهم بما ظهر منهم، هذا جميعه يدل على أن هذه الآية إنما هي في المنافقين، وهذا ظاهر بين قوله في هذه الآية: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ الخوض هو الدخول في أي كلام، خاض في الكلام أي: تكلم بأي كلام، واللعب هو بمعنى الاستهزاء، لعب في الكلام أي استهزأ، وتكلم بكلام من جهة اللعب، والاستخفاف، والهزل، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ في الآية ذكر هذه الثلاث، بالله، وآياته، ورسوله، هذه الثلاث الله جَلَّ وَعَلَا، آيات الله جَلَّ وَعَلَا، رسول الله ﷺ، فمن استهزأ أو هزل بشيء من هذه الثلاثة فهو كافر بنص الآية، وبإجماع المسلمين، وما ليس مذكورا في هذه الثلاث، يكفر من هزأ به، إذا كان راجعا إلى أحد هذه الثلاثة، إذا كان استهزاؤه لأجل واحدة من هذه الثلاثة أو أكثر من باب أولى، مثال ذلك في الأول إذا استهزأ بالله جَلَّ وَعَلَا، أو سب الله جَلَّ وَعَلَا، فهو كافر، أو استهزأ بالقرآن بآيات الله المتلوة، بشرع الله، بعد علمه بأن هذا هو الشرع المنزل الذي جاء به القرآن، فإن هذا يكفر، أو استهزأ بالرسول ﷺ، فإنه يكفر، من باب أولى، إذا تعدى الاستهزاء إلى التعدي، والسب، ونحو ذلك من اعتداء المقالات.

من **المثال على الثاني** مما له صلة بهذه الثلاث، أن يكون استهزاؤه أو هزله، بمن له صلة بهذه الثلاثة، أي: استهزأ بكتاب من كتب أهل العلم، استهزأ بعالم، استهزأ بحكم لفقيه، أو لعالم، أو لمفتٍ، فهذا ونحوه فيه تفصيل، فإن كان راجعا استهزاؤه إلى هذه الثلاثة، أو إلى أحدها، فإنه يكفر بذلك، فإذا استهزأ بالعالم لأجل ما معه من الدين، لا لأجل ذاته، لا لأجل ملبسه، لا لأجل هيئته، لا لأجل تصرفاته، لا لأجل عقله، فإنه يكفر؛ لأن استهزاءه بهذا العالم راجع إلى الاستهزاء بالله، أو بالقرآن الذي يحمله، أو بالرسول ﷺ، فإذا احتمل الأمر، توقف على التبين فلا يؤذن عليه إلا ببيان إلا باستفصال باستيضاح ربما يستهزأ بالعالم، أو بالمسلم، ولا يقصد الاستهزاء بالله، أو بالقرآن، أو بالسنة، أو بالرسول ﷺ وإنما بحال هذا العالم بحرصه مثلا على الدنيا، أو استهزأ به للباسه، لهيئته، لتفكيره، فهذا له حكم أمثاله من الذين استهزءوا بالمؤمنين، والمؤمن له حق على المؤمن، فله حكم أمثاله من أهل المعاصي، كذلك في مسألة الكتب استهزأ بكتاب، أو لم يوقر كتابًا، وعدم التوقير، وعدم التعظيم راجع إلى أن هذا الكتاب اشتمل على القرآن، أو على السنة، أو على أحكام شرعية، فهذا كافر؛ لأن استهزاءه رجع إلى الاستهزاء بالثلاثة، أو بأحدها، أما إذا استهزأ بكتاب، أو لم يوقره، أو أهانه لأجل شيء خارج عن ذلك؛ لأنه لم يعجبه، أو لغضب، فلم يرجع إلى هذه الثلاثة، فإنه لا يكفر بذلك، وقد رمى موسى عليه السلام الألواح التي فيها كلام الله، وقد قال عز وجل: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقال عز وجل بعد ذلك: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وشيخ الإسلام ابن تيمية غضب مرة، فألقى كتابًا بيده ونحو ذلك.

فهذه المسائل ما تحتمل الاستهزاء، وتحتاج منك إلى استفصال، إذا كانت لها صلة، تحتاج منك إلى استفصال، إذا سب عالما إذا سب دين

عالم، أو دين مسلم، فهذا أيضا مما قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية وأهل العلم. قالوا: هذا يحتمل إن أراد تبينه في خصوصه، إن أراد به الدين الذي معه، لاعتقاده بأن هذا الدين الذي معه ليس هو دين الرسول ﷺ، فهذا له حكم أمثاله من المعتدين والعصاة، فيعزر على فعله، وإن أراد بسبه دينه، أو لعنه دين فلان - دين الإسلام - هو لا يريد شيئا آخر، فرجع السب إلى أحد الثلاثة؛ لأن سب دين الإسلام هو سب للرسول ﷺ، وسب لآيات الله جل جلاله قال عز وجل: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ﴾ المقصود بالآيات هنا الآيات المتلوة. لا الآيات المنظورة؛ لأن آيات الله منها ما هو كوني، وما هو شرعي، والمقصود هنا الآيات الشرعية، ولذلك فهم المصنف هذا. فقال: (**بَابُ مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللهِ أَوِ الْقُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ**)؛ لأن المراد بالآيات في الآية القرآن.

قال الله جل جلاله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾، وهذا فيه أن الاعتذار من هذا الفعل لا يقبل ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ أي: بعد إسلامكم الذي ادعيتموه، فادعوا أنهم مسلمون ظاهرا، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ فَإِن يَتُوبُوا۟ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [التوبة: ٧٤]، إلى آخر الآيات.

قوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ﴾ [التوبة: ٦٦]، فيه دليل على أن المستهزئ تقبل توبته إذا تاب، والقصة التي مرت معنا في قصة مخشي بن حمير تدل على ذلك، فإنه تاب وصدقت توبته، فعفى الله عنه، وأكرمه بالشهادة يوم اليمامة، وفي هذه المسألة بحث لأهل العلم. هل الساب تقبل توبته أم لا تقبل؟ وعندهم في ذلك تفصيل وأقوال، فمن كلامهم أن هذه المسألة فيها أقوال:

القول الأول: أن الساب زنديق منافق، والنبي ﷺ في وقته امتنع عن قتل هؤلاء لأجل أن لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه، وبوفاته ﷺ ارتفع السبب، والعلة التي منعت قتلهم، فيبقى الحكم على أصله، أن من سَّب فكفر فقد ارتد، فيحكم عليه بالقتل، وتوبته لا تقبل؛ لأنه لم يقبل اعتذار أولئك ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾، ولأن من قبلت توبته، فإنه لا يؤمن أن ينفتح هذا الباب، فيقدم ثانيًا وثالثًا ورابعًا من المنافقين والزنادقة، فيسبون ويستهزؤن، وإذا أتي عليهم بالحكم والسيف، قالوا: تبنا، فإذا القول الأول أنه لا تقبل توبة الزنديق، ومنهم الذين يسبون الله، أو الرسول ﷺ، أو القرآن ونحو ذلك.

القول الثاني: أنها تقبل، ودليل ذلك من الآية الظاهر، قال: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ وذلك لأنه تاب وصدقت توبته، وتقبل توبته إذا دلت الدلائل على ذلك، أو إذا أظهر التوبة، تقبل توبته إذا أظهرها، وبينها وجاءنا تائبًا، هل إذا قبلنا توبته على هذا القول لا يقتل أم يقتل؟ أصحاب هذا القول اختلفوا أيضاً على مذاهب:

منهم من قال: تقبل توبته ظاهرًا، وباطنًا فيما بينه وبين الله، وظاهرا في حقنا فيما بيننا وبينه في الحكم تقبل فلا يقتل.

وقالت طائفة تقبل توبته باطنا، أما ظاهرا ففيه تفصيل:

إذا سب الله، فإنَّ التوبة تَجُبُّ ما قبلها، في حق السَّابين لله؛ لأنَّ النصراني إذا أسلم قبلت توبته، وأن المشرك إذا أسلم قبلت توبته، وهو يدعي الشريك مع الله، والصاحبة والولد، وذاك مسبة لله ﷻ ، وأما إذا كان السب للرسول ﷺ، فإنَّ حق الرسول ﷺ على الأمة أن لا يقبلوا قول أحد فيه، ولا سب أحد فيه، فهم المدافعون عن حقه، فلا يقبلون توبة التائب ظاهرًا، فلا بد من قتل السَّاب، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن

تيمية، يقول: ثَمَّ فرق بين مسبة الله، ومسبة الرسول ﷺ؛ لأن مسبة الرسول فيها حقان، حق لله، وحق للرسول ﷺ، الحق الذي لله يرتفع بالتوبة، ولكن الحق الذي للنبي ﷺ في حياته ﷺ يعفو عنه، أو يأخذ به.

أما بعد وفاته ﷺ فإننا لا نعلم ذلك. هل يعفو أو لا يعفو؟ فنحن المدافعون عن حقه ﷺ، فيقتل الساب مطلقًا، وهذا هو المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن غيره في حق من سب النبي ﷺ، من أهل الذمة، أو من غيرهم. كما ورد عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «**أَنَّهُ أَصْلَتَ عَلَى رَاهِبٍ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ بِالسَّيْفِ، وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نُصَالِحْكُمْ عَلَى شَتْمِ نَبِيِّنَا ﷺ**»(١).

القول الثالث: أن من تاب من أهل السب، أو من أهل الاستهزاء، فإنَّه يقبل إذا دلت القرائن والدلائل على صدقه، وهذا القول هو أقرب الأقوال، وهو الذي يمكن معه حمل الآية لما دلت عليه من توبة مخشي بن حمير، فإنه تاب وكان صادقا في توبته فسأل النبي ﷺ أن يغير اسمه فسماه عبد الرحمن، وهذه قد تظهر للقاضي على أنَّه صادق في توبته قرائن تدل على صدقه، وأنَّها فلتة منه وأنَّه تاب ورجع، فهذا وأمثاله ممن دلت الدلائل على صدقهم، يمكن أن يدخلوا في قوله: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٦] دلت الآية على أن الجميع لم يعف عنهم، بل عفي عن طائفة، ولم يعف عن طائفة، مع أن الجميع اعتذر، ولكن من صدق التوبة، وظهرت الدلائل، والقرائن على صدقه، فإن الله عفا عنه. قال: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ﴾ يعني: في المستقبل بحق من صدق التوبة. نعذب طائفة، وهم الذين ما صدقوا ذلك.

فإذا نقول: هذا القول هو أقرب الأقوال، فإنه ظهرت الدلائل على

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٣٠١).

صدق التائب ممن أظهر سبًا، أو زندقةً، أو نحو ذلك، فإنه يقبل ذلك منه؛ لأن التوبة تجبُّ ما قبلها.

قال بعض أهل العلم: لكن ما كان من حق الخلق، فإنه لا يقبل كما قاله شيخ الإسلام رحمه الله؛ لأنَّ الله قال في المحاربين: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]، فيعفى عن التائب من المحاربين، لكن ما كان من حق معلوم لأولياء قتيل ونحو ذلك، فإنهم يؤخذون به؛ لأنه صار الحق لمعين، وهذا فيه تفصيل معلوم في قتال أهل البغي، وكتاب الردة، أو باب حكم المرتد وهناك تفاصيل معلومة في كتب الفقه.

....

ش: وفيه: بيان أن الإنسان قد يكفر بكلمة يتكلم بها أو عمل يعمل به. وأشدها خطرًا إرادات القلوب، فهي كالبحر الذي لا ساحل له[(١)].

ويفيد الخوف من النفاق الأكبر، فإن الله تعالى أثبت لهؤلاء إيمانًا قبل أن يقولوا ما قالوه، كما قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: (أَدْرَكْت ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ كُلَّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ)[(٢)].

نسأل الله السلامة والعفو والعافية في الدنيا والآخرة.

الشرح:

الواجب على المسلمين جميعًا، وعلى طلبة العلم خاصة أن يحذروا من الكلام؛ لأن كثيرين يتكلمون بكلام لا يلقون له بالًا، خاصة في مجالس بعض المنتسبين إلى الخير، وطلبة العلم ربما استهزؤا، أو ربما تكلموا بكلام فيه شيء من الهزل، وفيه شيء من الضحك، وكان في أثناء هذا الكلام فيه ذِكْر الله، أو فيه ذِكْر القرآن، أو فيه ذِكْر بعض العلم، وهذا مما لا يجوز، وقد يدخل أحدهم في قول النبي ﷺ: «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا، يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ، أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**»[(٣)]. نسأل الله عز وجل السلامة والعافية.

---

(١) انظر: طريق الهجرتين (ص٢٢١).

(٢) أخرجه البخاري معلقًا (١/ ١٣٥ - مع الفتح) - كتاب الإيمان باب خوف المؤمن أن يحبط عمله - وقال الحافظ: وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه لكنه أبهم العدد، وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولًا في كتاب الإيمان له.ا.هـ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٧٧، ٦٤٧٨)، ومسلم (٢٩٨٨)، واللفظ لمسلم.

فالواجب على العبد أن يعظم الله، وأن لا يتلفظ بلسانه إلا بكلام عَقَلَه قبل أن يقوله؛ لأن اللسان هو مورد الهلكة، قال معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ للنبي ﷺ: **«يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»**[١].

فالله الله في اللسان، فإنه أعظم الجوارح خطرًا مما يسهل، أو يتساهل به أكثر الناس، فاحذر ما تقول، خاصة فيما يتعلق بالدين، أو بالعلم، أو بأولياء الله، أو بالعلماء، أو بصحابة النبي ﷺ، أو بالتابعين، فإن هذا مورده خطير، والله المستعان وقد عظمت الفتنة، والناجي من سلمه الله عَزَّ وَجَلَّ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٢٨)، وأحمد (٥/ ٢٣١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: وَهِيَ الْعَظِيمَةُ: أَنَّ مَنْ هَزَلَ بِهَذَا فَهُوَ كَافِرٌ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذَا هُوَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ.

الثَّالِثَةُ: الْفَرْقُ بَيْنُ النَّمِيمَةِ وَالنَّصِيحَةِ للهِ وَلِرَسُولِهِ.

الرَّابِعَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَفْوِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللهُ وَبَيْنَ الْغِلْظَةِ عَلَى أَعْدَاءِ اللهِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ مِنَ الْأَعْذَارِ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ.



٤٨ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ ۚ فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [فصلت: ٥٠].

قَالَ مُجَاهِدٌ: «هَذَا بِعَمَلِي، وَأَنَا مَحْقُوقٌ بِهِ»[(١)].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُرِيدُ مِنْ عِنْدِي»[(٢)].

وَقَوْلِهِ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ۚ﴾ [القصص: ٧٨] **قَالَ قَتَادَةُ: «عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ»[(٣)].**

وَقَالَ آخَرُونَ: «عَلَى عِلْمٍ مِنَ اللَّهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ»[(٤)].

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: «أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفٍ»[(٥)].

ش: **قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:** ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ﴾ [فصلت: ٥٠] **الآية).**

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٥/ ٣)، وأخرجه البخاري معلقًا، باب تفسير سورة حم السجدة فصلت (ص٩٠٥، ٩٠٦).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (١٥/ ٣٧٣).

(٣) انظر: تفسير الثعالبي (٤/ ٦٠)، وتفسير البحر المحيط (٧/ ٤١٥)، وشفاء العليل (ص٣٧).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠١٢) عن السدي، وانظر: تفسير الطبري (٢٤/ ١٢).

(٥) أخرجه بنحوه الطبري في تفسيره (٢٤/ ١٢).

....

ذكر المصنف رحمه الله عن ابن عباس، وغيره من المفسرين في معنى هذه الآية، وما بعدها ما يكفي في المعنى، ويشفي.

قوله: (قَالَ مُجَاهِدٌ: هَذَا بِعَمَلِي، وَأَنَا مَحْقُوقٌ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُرِيدُ مِنْ عِنْدِي.

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨] قَالَ قَتَادَةُ: عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: عَلَى عَلْمٍ مِنَ اللهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفٍ).

وليس فيما ذكروه اختلاف وإنما هي افراد المعنى.

قال العماد ابن كثير رحمه الله في معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩]، يُخْبِرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي حَالِ الضَّرَّاءِ يَضْرَعُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، وَيُنِيبُ إِلَيْهِ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ مِنْهُ نِعْمَةً طَغَى وَبَغَى، وَقَالَ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨] أَيْ: لِمَا يَعْلَمُ اللَّهُ مِنِ اسْتِحْقَاقِي لَهُ، وَلَوْلَا أَنِّي عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى حَظِيظٌ لَمَا خَوَّلني هَذَا، قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩] أَيْ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا، بَلْ إِنَّمَا أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ بِهَذِهِ النِّعْمَةِ لِنَخْتَبِرَهُ فِيمَا أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ، أَيُطِيعُ أَمْ يَعْصِي؟ مَعَ عِلْمِنَا الْمُتَقَدِّمِ بِذَلِكَ، ﴿بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩] أَيِ: اخْتِبَارٌ، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فَلِهَذَا يَقُولُونَ مَا يَقُولُونَ، وَيَدعُونَ مَا يَدعُونَ.

﴿قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٠] أَيْ: قَدْ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ وَزَعَمَ

....

هَذَا الزَّعْمَ، وَادَّعَى هَذِهِ الدَّعْوَى كَثِيرٌ مِمَّنْ سَلَفَ مِنَ الْأُمَمِ ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ أَيْ: فَمَا صَحَّ قَوْلُهُمْ وَلَا نَفَعَهُمْ جَمْعُهُمْ وَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ.

كَمَا قَالَ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ قَارُونَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ۝٧٦ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٧٧ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٧٨﴾ [القصص: ٧٦-٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَـٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [سبأ: ٣٥]. ا.هـ[(١)].

الشرح:

هذا الباب معقود لبيان أنَّ من التوحيد الذي هو واجب، أنْ تُنسب النعم إلى الله، وأنَّ ما بالمرء من خير، فإنَّما هو من الله، وأنَّ ما يصيبه من رحمة، فإنما أرسلها الله، كما قال ﷻ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾ [فاطر: ٢]، فالذي يفيض النعم، ويفيض الرحمة، ويمسك عن العباد الشرور، إنما هو الله ﷻ، والعبد ليس له تصرف فيما ينفعه، أو فيما يضره إلا إذا وفقه الله وأعانه، فلو سلب التوفيق، وسلب رحمة الله الخاصة به في الأمر المعين، فإنه لا يحصل على ما يريد.

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ١٠٥ - ١٠٦).

ولهذا كان من التوحيد، أنْ يعلم العبد أنَّ ما به من نعمة فإنما هي من الله، فيضيفها إلى من أسداها، وإلى من أولاها، ويعلم أن الرحمة التي أرسلت إليه، فإنما هي من ربه، فيقر بذلك ويعترف ويظل مخبتًا منيبًا إلى ربه، ينسب هذه النعمة لله، ويتبرأ من نسبتها إلى نفسه من جهة أنَّه هو المحصل لها، ومن جهة أنه هو المستحق لها، لا من جهة التحصيل، ولا من جهة الاستحقاق، وليعلم أنه لا يستحق شيئًا، ولكن هي رحمة من الله تستوجب الشكر له على نعمه.

وضد ذلك أن يعتقد أنه أهل للإنعام، وأنه يستحق الإنعام، ويدل على الله بذلك، كحال الذين وصفهم الله في قوله ﷻ: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ﴾ [فصلت: ٥٠] الآية، وكقوله عن قارون في قصته، وكان قارون من قوم موسى عليه السلام، وكان من أصحابه، ولكنه بغى لما آتاه الله المال، فقال ﷻ في ذكر قصته: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦] قال هنا: وآتيناه، فالمؤتي بهذه النعم، وتلك الكنوز، هو الله (، وقارون إنما هو مبتلى بتلك الأموال، هل يشكر أم يكفر؟ وهل يستعملها فيما يحب من أسداها أم يكون على غير ذلك؟

ظهرت على قارون علامات الاغترار، ونسبة هذه النعمة له من جهة التحصيل ومن جهة الاستحقاق، ولهذا فإنَّ السلف في تفسير قوله ﷻ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ على هذين القولين، إمَّا أنْ يرجعوا ذلك على جهة التحصيل وهو قول من قال: (عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ)، هذا راجع إلى جهة التحصيل أو على جهة الاستحقاق، وهو قول من قال: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ يعني: (أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفٍ)، وذلك يعني أنه مستحق لذلك شريف عند الله يعطيه هذا الأمر، فهذا من الشرك الأصغر

بالله ﷻ، وهو مناف لكمال التوحيد الواجب؛ لأن كمال التوحيد الواجب منه، أن يعلم أن النعم كلها من عند الله كما قال ﷻ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، فجميع النعم هي من الله ﷻ، هو الذي يفيضها، فمما يجب أن يعتقده العبد المنيب المخبت إلى ربه، أن يعلم علم اليقين، أنَّ ما به من أي نوع من أنواع الخير، حتى الشيء اليسير الذي يلبسه، أو الأكلة اليسيرة التي تأتيه، أو الشربة يعلم أن ذلك من عند الله، وهذا هو التوحيد، ولهذا قال في وصف نوح عليه السلام: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].

قال المفسرون: معنى هذه الآية يا ذرية من حملنا مع نوح، إنَّه كان عبدًا شكورًا[1]، فكان إذا أكل الأكلة شكر الله عليها، وإذا شرب الشربة شكر الله عليها، وإذا اكتسى شكر الله على ذلك، فيتبرأ من كل حول وقوة في ما جاءه من النعم، أو ما يسره، وأن يعترف بأنها من الله عز وجل.

وهذه الآية جاءت في صدر سورة الإسراء التى وقعت من حيث الترتيب بعد سورة النحل، وسورة النحل هي سورة النعم، كما هو معروف من اسمها عند أهل العلم، وفي آخرها وصف الله إبراهيم عليه السلام بقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾ [النحل: ١٢٠-١٢١]، فذكر في سورة النعم أن إبراهيم عليه السلام وهو والد العرب؛ لأن العرب من ذرية إسماعيل بن إبراهيم، ومن قبله وهو نوح عليه السلام في سورة الإسراء الذي كل الناس يرجعون إليه، فوالد الناس جميعًا الذين هم موجودن الآن، هو نوح عليه السلام، وإلا فكانت هناك أناس

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ١٩)، وتفسير القرطبي (١٠/ ٢١٣). وقال ابن كثير رحمه الله: (وقد ورد في الحديث وفي الأثر عن السلف أن نوحًا عليه السلام كان يحمد الله على طعامه وشرابه ولباسه وشأنه كله؛ فلهذا سمي عبدًا شكورًا). انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢٥).

لم يكن لهم نسل، إنَّما انقطع نسلهم بالطوفان، وإنَّما بقي نسل نوح عليه السلام، كما قال جل جلاله في سورة الصافات: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [٧٧].

وجعل الله ذريته هم الباقين، أي: أنَّ نسله هو الذي بقي، فما من أحد اليوم على ظهر الأرض، إلا وهو منتسب من جهة النسبة إلى نوح عليه السلام، إما من أولاد سام بن نوح، وإما من أولاد حام بن نوح، وإما من أولاد يافث بن نوح.

وقالوا: إنَّ نوحًا عليه السلام كان شكورًا، كما قال الله جل جلاله هنا: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، فكان من ثواب الله له على شكره، وإخلاصه التوحيد بنسبة النعم إلى الله أنْ جعل ذريته هي البقية، وكذلك إبراهيم عليه السلام جعل الله ذريته فيهم الرسل، وفيهم الأنبياء، فهو والد الأنبياء.

فإذا شكر النعم بنسبتها إلى الله، والتبرئ من نسبتها إلى النفس، هذا من أعظم مقامات التوحيد العملية؛ لأن به يكون رضا الله عن العبد، وهذا من آثار اليقين لتوحيد الربوبية؛ لأن شكر النعم من فروع النظر في أن الله هو ذو الربوبية على خلقه أجمعين.

فما ذكرنا يبين أن التوحيد الواجب بنسبة النعم إلى الله، وأن يتبرأ المرء من كل نسبة نعمة إليه من جهة التحصيل، أو من جهة الاستحقاق، ومن تأمل اليوم في حال الخلق، وجد أنهم ينظرون إلى الأسباب وكأنها محصلة لما يرومونه، فكأنه إذا اجتهد في تجارته، أو اجتهد في علمه، أو اجتهد في فهمه، أو اجتهد في دعوته، أنَّه يحصل له الأمر بقدر اجتهاده، وهذا نقص في التوحيد؛ لأنَّ الواجب أنْ تعمل السبب، ثم تفوض الأمر إلى الله؛ لأنَّه جل جلاله هو الذي يحدث في ملكوته ما يشاء، فلو سلب عن عبده التوفيق، وخذله لما حصل له شيء من الخيرات ألبتة، ولهذا كان من أعظم مقامات الإيمان مقام التوكل على الله، وتفويض الأمر إليه.

وكما ذكرت آنفا من مقاصد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الباب، أنْ يبين أنَّ نسبة النعم إلى النفس من جهة التحصيل، أو من جهة الاستحقاق، هذا شرك أصغر، وأكثر الخلق في هذا الزمان من المسلمين يرون أنَّهم يستحقون هذا الشيء، وخاصة في هذه البلاد، فإنهم قد يأتي على خاطر كثير منهم، أنَّهم يستحقون ما حصل لهم من الخيرات، يستحقون ما أفاض الله عليهم من المال، أو من الأمن، أو من الطمأنينة، أو من سعة الأرزاق، وأنهم يستحقون ذلك لأنهم، ولأنهم. . . . إلى آخره.

والواجب على العبد، أن ينيب إلى ربه، ويشكر الله على ما أنعم به وتفضل، ويخشى أن يكون ما أعطاه الله من الاستدراج؛ لأنَّ المعاصي والآثام كثيرة قائمة، وإعراض الناس عن الدين، وضعف اليقين به والإلتزام به كثير مشهود، ويأتي على خواطر كثيرين أنهم يستحقون ذلك، أو أن الناس يستحقونه، أو أن هذه البلاد فيها كذا وكذا، ولهذا تستحق أن يعطيها الله، كذا وكذا، وهذا ليس من خالص التوحيد بل تشكر النعم، ويقال هي من فضل الله، وتنسب إليه، ونقول نرجو أن يكون ذلك من آثار شكر النعمة، ومن آثار التوحيد، ونخشى أن يكون استدراجًا، وهذا يجعل العبد المسلم الموحد بين رجاء وخوف، ولكنه إذا قال هذه أنا أستحقها، أو أنا حصلتها، فهذه قد ينصرف معها القلب عن عبوديته وتوحيده وإخلاصه لله جَلَّ وَعَلَا ، فإذا انصرف القلب عن الله جَلَّ وَعَلَا ، خسر خسرانًا مبينًا.

بهذا نهى كثير من أهل العلم عن قول أنا كذا على جهة الافتخار بتحصيل شيء، أو بفعل شيء، وكذلك كلمة (عندي) لمجيئها في قول قارون، فلا يفتخر بالألفاظ التي فيها نسبة النعمة، أو نسبة تحصيل النعمة، أو استحقاق النعمة له، بل يظل خائفًا راجيًا مقبلًا على ربه منيبًا، إليه فإن في هذا الخير والصلاح له في دنياه وفي آخرته.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَبْرَصَ، وَأَقْرَعَ، وَأَعْمَى، فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا، فَأَتَى الأَبْرَصَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ، وَجِلْدٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عَنْهُ قَذَرُهُ، وَأُعْطِيَ لَوْنًا حَسَنًا وَجِلْدًا حَسَنًا، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْإِبِلُ - أَوْ قَالَ الْبَقَرُ، شَكَّ إِسْحَاقُ - إِلَّا أَنَّ الأَبْرَصَ، أَوِ الأَقْرَعَ، قَالَ أَحَدُهُمَا: الْإِبِلُ، وَقَالَ الآخَرُ: الْبَقَرُ، قَالَ: فَأُعْطِيَ نَاقَةً عُشَرَاءَ، فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا، قَالَ: فَأَتَى الأَقْرَعَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعَرٌ حَسَنٌ وَيَذْهَبُ عَنِّي هَذَا الَّذِي قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عَنْهُ، وَأُعْطِيَ شَعَرًا حَسَنًا، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْبَقَرُ، فَأُعْطِيَ بَقَرَةً حَامِلًا، فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا، قَالَ: فَأَتَى الأَعْمَى، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: أَنْ يَرُدَّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصَرِي، فَأُبْصِرَ بِهِ النَّاسَ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْغَنَمُ، فَأُعْطِيَ شَاةً وَالِدًا، فَأُنْتِجَ هَذَانِ وَوَلَّدَ هَذَا، قَالَ: فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْبَقَرِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ، قَدِ انْقَطَعَتْ بِيَ الْحِبَالُ فِي سَفَرِي، فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ، وَالْجِلْدَ

الْحَسَنَ، وَالْمَالَ بَعِيرًا، أَتبَلَّغُ عَلَيْهِ فِي سَفَرِي، فَقَالَ: الْحُقُوقُ كَثِيرَةٌ، فَقَالَ لَهُ: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ، أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ؟ فَقِيرًا فَأَعْطَاكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا الْمَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا، فَصَيَّرَكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ، قَالَ: وَأَتَى الْأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَى هَذَا، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ، قَالَ: وَأَتَى الْأَعْمَى فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ وَابْنُ سَبِيلٍ، انْقَطَعَتْ بِيَ الْحِبَالُ فِي سَفَرِي، فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ، شَاةً أَتبَلَّغُ بِهَا فِي سَفَرِي، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصَرِي، فَخُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ، فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ شَيْئًا أَخَذْتَهُ لِلَّهِ، فَقَالَ: أَمْسِكْ مَالَكَ، فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ، فَقَدْ رُضِيَ عَنْكَ وَسُخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ» أَخْرَجَاهُ[1].

ش: قوله: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً.. الحديث).

قوله: (أَخْرَجَاهُ) أي: البخاري ومسلم، والناقة العشراء - بضم العين وفتح الشين وبالمد - هي الحامل.

قوله: «فَأُنْتِجَ»، وفي رواية: (فنتَّج) معناه تولى نتاجها، والناتج للناقة كالقابلة للمرأة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦٤)، ومسلم (٢٩٦٤).

....

قوله: «وَوَلَّدَ هَذَا» هو بتشديد اللام، أي: تولى ولادتها، وهو بمعنى أنتج في الناقة، فالمولد والناتج والقابلة بمعنى واحد، لكن هذا للحيوان، وذلك لغيره[١].

وقوله: «انْقَطَعَتْ بِيَ الْحِبَالُ»[٢] هو بالحاء المهملة والباء الموحدة: هي الأسباب.

وقوله: «لَا أَجْهَدُكَ». معناه: لا أشق عليك في رد شيء تأخذ، أو تطلب من مالي ذكره النووي[٣].

وهذا حديث عظيم، وفيه معتبر: فإن الأولين جَحَدا نعمة الله، فما أقَرا لله بنعمة، ولا نسبا النعمة إلى المنعم بها، ولا أديا حق الله فيها، فحلَّ عليهما السخط، وأما الأعمى فاعترف بنعمة الله، ونسبها إلى من أنعم عليه بها، وأدى حق الله فيها، فاستحق الرضا من الله بقيامه بشكر النعمة، لما أتى بأركان الشكر الثلاثة التي لا يقوم الشكر إلا بها. وهي

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: ثم فروق في اللغة ما بين ما يصلح لبهيمة الأنعام، وما يكون للإنسان، في فروق عند العرب في ألفاظ كثيرة: منها ما ذكر من لفظ أنتج ولد، والقابلة، ومثل الأمهات، والأمات، فإن الأمهات تطلق على الإنسان، يعني على المرأة، من جنس الإنسان، أما الحيوان فلا يقال هذه أمهات الإبل، أو هذه أمهات الفصيل، بل يقال أمات بحذف الهاء، هذا في اللغة ثم فروق كثيرة فيما يختص بالإنسان والحيوان، وهذه معروفة قصد الشيخ رحمه الله الشارح التنبيه على الفرق، وهذا مهم أن يعرف طالب العلم الفرق بين ما يستعمل في الحيوان، وما يستعمل في الإنسان؛ لأن الإنسان النساء تلد، والحيوان أيضا يلد، فالتفريق بين هذا وهذا من جهة الاستعمال والعرف هذا موجود في اللغة.

(٢) قال ابن حجر في الفتح (٦/ ٥٠٢): (ولبعض رواة مسلم: (الحيال) بالمهملة والتحتانية، جمع: حيلة، أي: لم يبق لي حيلة).

(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (١٨/ ٩٨).

....

الإقرار بالنعمة، ونسبتها إلى المنعم، وبذلها فيما يجب[١].

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: أصل الشكر هو الاعتراف بإنعام المنعم على وجه الخضوع له، والذل والمحبة، فمن لم يعرف النعمة بل كان جاهلًا بها، لم يشكرها، ومن عرفها ولم يعرف المنعم بها لم يشكرها أيضًا، ومن عرف النعمة والمنعم، لكن جحدها، كما يجحد المنكر لنعمة المنعم عليه بها، فقد كفرها، ومن عرف النعمة والمنعم بها، وأقر بها ولم يجحدها، ولكن لم يخضع له، ولم يحبه ويرض به وعنه، لم يشكره أيضًا، ومن عرفها، وعرف المنعم بها، وأقر بها، وخضع للمنعم بها، وأحبه ورضي به وعنه، واستعملها في محابه وطاعته، فهذا هو الشاكر لها، فلا بد في الشكر من علم القلب، وعمل يتبع العلم، وهو الميل إلى المنعم، ومحبته، والخضوع له[٢].

قوله: «قَذِرَنِي النَّاسُ» بكراهة رؤيته، وقربه منهم.

الشرح:

هذا بحث في الشكر وما هو، والشكر كما ذَكَرَ له أركان، فأولًا: أركان بمعنى أنه لا يتم الشكر إلا بذلك، وبعض العلماء يعبر بمراتب، وإذا قلنا أركان، معناه الشكر الكامل، وإذا قلنا مراتب، فهو مطلق الشكر،

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: يعني فيما يحب المنعم، هذا من شكر النعمة، أعطاك وتبذلها فيما لا يحب، فيما يسخط، هذا ليس من الشكر، بل هو من كفر النعمة.

(٢) انظر: طريق الهجرتين (ص١٦٨)، ومدارج السالكين (٢/ ٢٤٢).

والكلام على الشكر من حيث هو، يتدرج بذلك، وهو لا شك أنه درجات.

الأول: الاعتراف والإقرار بالنعمة، بمعنى أن يقوم في قلبه أنَّ هذه النعمة إنَّما هي من الله، ويخلص قلبه من رؤية الأغيار، من رؤية الأشياء، من رؤية الأسباب، فإذا خلص قلبه من ذلك، وعلم أَنَّ الله هو الذي أنعم، وأيقن بذلك، صار عنده الإقرار واليقين بذلك، وهذا أحد مراتب الشكر، وأول درجاته.

الثاني: أن ينسب هذه النعمة إلى من أسداها، كما قال ﷻ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، ونسبتها إلى من أسداها يدخل فيها إظهارها، بأن لا يكتم نعمة الله عليه، بأن يكون الرب أنعم عليه، وهو يكتم يقول: ليس عندي شيء، يتشكى دائمًا، فهذا ليس من شكر النعمة، بل شكر النعمة أن يتحدث بها، وأن يظهرها عليه، كما قال ﷻ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ قال العلماء: التحديث في هذه الآية يدخل فيه التحديث بالقول، والتحديث بالعمل، ويدل على ذلك ما جاء في الحديث الصحيح عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «**أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي ثَوْبٍ دُونٍ، فَقَالَ: أَلَكَ مَالٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مِنْ أَيِّ الْمَالِ؟ قَالَ: قَدْ آتَانِي اللَّهُ مِنَ الإِبِلِ، وَالْغَنَمِ، وَالْخَيْلِ، وَالرَّقِيقِ، قَالَ: فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرَ أَثَرُ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكَ، وَكَرَامَتِهِ**»[١].

وفي الحديث الآخر: «**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ**»[٢]، فهذا من الشكر، أن تتحدث بها، أنعم الله علي بكذا، تفضل الله علي

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٦٣)، والترمذي (٢٠٠٦)، والنسائي (٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٩٤)، وأحمد (٢٥/ ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٨/ ٤٦٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨١٩)، والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٤٩).

بكذا، وتظهر ذلك، ولا تكتم نعمة الله عليك؛ لأنَّ كتمانها كأنَّك تقول: لم ينعم علي بشيء، فضلا أنْ يكون هناك زيادة من التشكي والتسخط، فهذا من كفر النعمة.

الثالث من المراتب: ما ذكره الشيخ هنا، وهو أن يستعملها فيما يحب من أسداها؛ لأنَّ النعمة إذا كان الذي أسداها، قد علم وتيقن أنَّه هو الذي أسداها، فمن شكرها أنْ تستعملها فيما يُحب، فإذا أنعم عليك، واستعملت نعمته فيما يكره، فإن هذا لا شك من كفر هذه النعمة، مثل: ما ترى لو أعطيت ولدًا عندك أو صغيرًا شيئًا من المال، وأعلمته بأنك تكره أن ينفقه في كذا وكذا وكذا، ثم أنفقه فيما تكره، فإنه لا يكون شاكرًا لك، بل يكون كافرًا لهذه النعمة، فلم يستعملها فيما تحب، والله له المثل الأعلى، والنعت الأسمى ﷻ ، فيحب أن يستعمل العبد نعمته فيما يحب، فإذا استعملها فيما يكره، فإن هذا نقص في الشكر، وقد يصل إلى كفر النعمة.

والشكر له جهتان، جهة قولية، وجهة عملية كما هو ظاهر، ولهذا قال العلماء، الشكر والحمد، بينهما عموم، وخصوص من وجه، فإنَّهما يشتركان ويفترقان، فالشكر مورده اللسان والعمل، ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] هذا يدخل فيه هذا وهذا، وقوله ﷻ : ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، فيه أن الشكر يكون بالعمل، والحمد إنَّما يكون بالقول، ليس ثم حمد بعمل، وإنما إذا قال: حمده، يعني: أثنى عليه بالعمل، فهذا من الفروق بين الحمد والشكر، ومن الفروق بينهما أن الشكر يكون على النعمة، يكون على إنعام، وعلى جميل أسدي إلى هذا المعين، وأما الحمد فلا يتعلق بنعمة أسديت، وإنما هو على صفات الكمال، أو على ما هو عليه من حمد الله، يحمد أي: يثنى عليه بما له من صفات الكمال، ونعوت

الجلال، واستحقاقه للربوبية، والألوهية، وللأسماء الحسنى، والصفات العلى، ولشرعه وأمره، وكذلك لقضائه وقدره، فهذه أنواع الحمد، الحمد يكون في هذه الخمسة التي ذكرت.

والشكر يكون على إنعام خاص، وهو ما في المرتبة الخامسة، أو ما في النوع الخامس من الحمد، وهو ما كان في القضاء والقدر يكون سارًا للعبد، أو نعمة أسديت للعبد.

فإذًا الحمد يعم أشياء كثيرة، أما الشكر فإنما هو خاص بنعمة أسديت، أما الحمد فواسع جدًا، ولهذا نقول: ما من شيء إلا وهو حامد لله، كما قال ﷻ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤] لكن ما نقول: ما من شيء إلا وهو شاكر لله؛ لأنَّ الشكر هذا متعلق بنعمة خاصة، وهذه تختلف، أما الحمد فكل من في السماوات والأرض حامد، كما قال ﷻ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾، وأصل الحمد هو إثبات صفات الكمال، الحمد إثبات، ويقابله من حيث المورد التسبيح؛ لأن التسبيح نفي للنقائص، أما الشكر فهذا من حيث المورد، من حيث ما يشكر عليه فهو مقيد بالنعمة الحادثة، وهذا من الأمور المهمة التي ينبغي التفطن لها من جهة الفرق بين الحمد والشكر، ولهذا غلط من يقول (الحمد لله حمد الشاكرين). إلى أن يصل إلى مرتبة الكمال، (الحمد لله حمد الشاكرين)، كأنه في ظنه أن حمد الشاكرين، هو أعلى درجات الحمد.

هذا ليس بصحيح، فالشاكر يحمد بما أنعم عليه به، لكن الحمد عام في خصوص النعمة وفي غيرها، في هذا يقال: في غير الإنعام فيما يصيب المرء من مكروه الحمد لله على كل حال، فهو الذي يحمد على كل حال.

فحديث أبي هريرة ﷺ الطويل الدلالة منه ظاهرة: وأن الله ﷻ عافى هؤلاء، ولكنه لما عافاهم، نسب اثنان منهم النعمة إلى أنفسهم، والثالث

نسبها إلى الله فجزى الله الأخير خيرًا، وأدام عليه النعمة، وعاقب ذينك الرجلين، وهذا فضل الله ينعم ثم يثبِّت النعمة، في من يشاء، ويصرفها عمن يشاء، ومن أسباب ثبات النعمة أنْ يُعظِّم العبد ربه، وأن يعلم أنَّ الفضل بيد الله، وأن النعمة هي نعمة الله.

ثم في ختام هذه الأبواب، الوصية بأنْ تكون حذرًا في اللسان، حذرًا فيما تتكلم به، وأن تعلم أن كل خير، إنما هو من الله، وأن لا حول ولا قوة إلا بالله، ولو سلبك الله العناية منه ﷻ طرفة عين، لكنت هالكًا ومن الخاسرين، فإنَّ العبد أحوج ما يكون إلى الاعتراف والعلم بأسماء الله وبصفاته، وبآثار ذلك في ملكوته، وبربوبيته ﷻ على خلقه، وبعبادته حق عبادته.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَةِ.

الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾.

الثَّالِثَةُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾.

الرَّابِعَةُ: مَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْعَجِيبَةِ مِنَ الْعِبَرِ الْعَظِيمَةِ.

٤٩ - بَابُ

قَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠].

ش: (قَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]).

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى هذه الآية: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَمَّا وَلَدَتْ حَوَّاءُ، طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ، وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ، فَقَالَ: سَمِّيهِ عَبْدَ الحَارِثِ، فَسَمَّتْهُ عَبْدَ الحَارِثِ، فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ».

وهكذا رواه ابن جرير عن محمد بن بشار بندار عن عبد الصمد بن عبد الوارث به.

ورواه الترمذي في تفسير هذه الآية عن محمد ابن المثنى عن عبد الصمد به، وقال: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم، ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه.

ورواه الحاكم في مستدركه من حديث عبد الصمد مرفوعًا، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

ورواه الإمام أبو محمد بن أبي حاتم في تفسيره عن أبي زرعة الرازي عن هلال بن فياض عن عمر بن إبراهيم به مرفوعًا[1].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٠٥/٣٣)، والترمذي (٣٠٧٧)، والطبراني في الكبير (٦٨٩٥)، وابن جرير (٦٢٩/١٠).

....

وقال ابن جرير: حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ الْحَسَنِ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠] قَالَ: «كَانَ هَذَا فِي بَعْضِ أَهْلِ الْمِلَلِ، وَلَمْ يَكُنْ بِآدَمَ»(١).

وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: هُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، رَزَقَهُمُ اللَّهُ أَوْلَادًا فَهَوَّدُوا وَنَصَّرُوا»، وهذا إسناد صحيح عن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ(٢).

قال العماد ابن كثير في تفسيره: وَأَمَّا الْآثَارُ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَين، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ حَوَّاءُ تَلِدُ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْلَادًا فَيُعَبِّدُهُمْ لِلَّهِ ويُسَمّيه: عَبْدَ اللَّهِ وَعُبَيْدَ اللَّهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَيُصِيبُهُمُ الموت فأتاهما إِبْلِيسُ فَقَالَ: إِنَّكُمَا لَوْ تُسَمِّيَانِهِ بِغَيْرِ الَّذِي تُسميانه بِهِ لَعَاشَ، فَوَلَدَتْ لَهُ رَجُلًا، فَسَمَّاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَفِيهِ أَنْزَلَ اللَّهُ، يَقُولُ اللَّهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ(٣).

وَقَالَ الْعَوْفِي، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَأَتَاهُمَا الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: هَلْ تَدْرِيَانِ مَا يُولَدُ لَكُمَا؟ أَمْ هَلْ تَدْرِيَانِ مَا يَكُونُ؟ أَبَهِيمَةٌ أَمْ لَا؟ وزَيَّن لَهُمَا الْبَاطِلَ؛ إِنَّهُ غَوِيٌّ مُبِينٌ، وَقَدْ كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَمَاتَا، فَقَالَ لَهُمَا

---

(١) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٦٢٩).
(٢) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٦٢٩).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥٢٧).

....

الشَّيْطَانُ: إِنَّكُمَا إِنْ لَمْ تُسَمِّيَاهُ بِي، لَمْ يَخْرُجْ سَوِيًّا، وَمَاتَ كَمَا مَاتَ الْأَوَّل، فَسَمَّيَا وَلَدَهُمَا عَبْدَ الْحَارِثِ، فَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1].

وذكر مثله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ورواه ابن أبي حاتم.

وَقَدْ تَلْقَى هَذَا الْأَثَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، كَمُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةَ. وَمِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ: قَتَادَةُ، وَالسُّدِّيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْخَلَفِ، وَمِنَ الْمُفَسِّرِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ جَمَاعَاتٌ لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً.

قَالَ العِمَادُ ابْن كَثِيرٍ: وَكَأَنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَصْلُهُ مَأْخُوذٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ[2].

قلت: وهذا بعيد جدًا.

الشرح:

هذا الباب أعقبه إمام هذه الدعوة رحمه الله ببيان أن الشرك يكون في الطاعة، وأن طاعة الشيطان نوع من أنواع الشرك بالله، وأن كل معصية طاعة للشيطان، وهي نوع تشريك، ولهذا ذكر لك في المسائل الفرق بين الشرك والطاعة، والشرك في العبادة وهذا هو الذي فهمه السلف من الآية،

(١) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٦٢٤)، وانظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥٢٧).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥٢٨).

إذ فسروها بأن المقصود آدم وحواء، فيكون قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ أي: جعلا لله مطاعين غيره فيما آتاهما من جهة التسمية، وهذا الأصل من حيث هو كثير في النصوص، من أن الطاعة طاعة الشيطان، طاعة الهوى، نوع من أنواع التشريك، كما قال في سورة يس عن طاعة الشيطان: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِىۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ [يس: ٦٠-٦١]، فسرها العلماء بأن عبادة الشيطان في هذا الموطن بمعنى طاعة الشيطان في الشرك الأكبر؛ لأن الشرك الأكبر يكون بصرف العبادة لغير الله، فهو أعظم ما يطاع به الشيطان؛ لأنه غرض الشيطان من ابن آدم، أن يكون مشركًا بالله الشرك الأكبر، وكذلك قوله في سورة الفرقان: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٣]، وكذلك في الآية الأخرى: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، وهذا الاتخاذ لإله مع الله، يكون بالطاعة، طاعة الهوى، وطاعة الهوى، تكون بالشرك الأكبر، فتكون هذه الطاعة مكفرة، وقد تكون فيما دونه، والسلف عدلوا عن تسمية العاصي مشركًا، وإلا ففي الحقيقة كل معصية لا تنبعث إلا عن نوع شرك طاعة، فلم يطلقوا على المعاصي أنها شرك، مع أن كل معصية الباعث عليها طاعة الهوى، طاعة الشيطان، وقد يقول بعضهم: إن المعاصي لا تكون إلا بنوع تشريك، ولا يقولون إن العاصي صاحب الكبيرة أو الذي أطاع الله، أنه مشرك، إذا أطاع هواه، وعصى وارتكب ذنوبًا، هذا من حيث التأصيل منبعث من أن طاعة الشيطان نوع تشريك، ولهذا فإنَّ هذا الأصل كثير في الكتاب والسنة، فهذه الآية في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] فسروها كما ذكر بأن المراد بجعلا يعني: آدم وحواء، وهذا التفسير هو الصحيح، أما تفسير الحسن، وما ذهب إليه جماعة أيضًا من

المفسرين من المتأخرين فيما بعد عصور السلف، من أن المقصود بالتثنية هنا جعلا له، يعني: اليهود والنصارى، أو الرجال والنساء، الذكور والإناث من حيث الجنس، هذا غير معروف عند السلف، من حيث تفسير الآية، ولهذا نقول: إن هذين القولين في الآية الصواب منهما أن الضمير راجع إلى آدم وحواء، وأن آدم وحواء هما الذين جعلا لله شركاء فيما آتاهما وهذا يؤيد بأمور، الأمر الأول: أنه هو ظاهر الآية؛ لأن سياق الآية في ذكر آدم وحواء قال: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٩-١٩٠].

وظاهر أن الضمائر ضمير التثنية في الآيتين جميعًا يرجع إلى آدم وحواء، ومن المتقرر في العربية، أن توافق الضمائر - من حيث الرجوع - أن لا إله إلا الله لا تخالفهما؛ لأن التخالف يحتاج إلى استئناف، وهذا الاستئناف لا يصار إليه إلا إذا ظهر وجه الانقطاع، كما في آيات كثيرة، فالوجه الأول أن سياق الآية يدل على أن المراد آدم وحواء، ومن قال المراد غيرهما، فهذا فيه تكلف، ويحتاج إلى أن يجعل الضمائر مختلفة، والثاني أن الآية فيها ذكر فردين، وليس فيها جنسان، وإضمار إرادة الجنسين، إما جنس الذكور والإناث، أو جنس الأزواج، أو جنس اليهود والنصارى، هذا يحتاج إلى قرينة، وإذا كان الكلام لا تدل عليه قرينة فإنه يكون من جهة التأويل؛ لأنه لا الظاهر يدل عليه وليس ثم قرينة في الآية تدل عليه، وهذا يدل على أن الأخذ بغير إرجاع الضمير إلى آدم وحواء يدخل في التأويل؛ لأنه شرط الكلام عن ظاهره بغير قرينة، والتأويل الممدوح المعروف هو أن يصرف الكلام عن ظاهره إلى غيره بقرينة تدل عليه، أما إذا لم يكن ثم قرينة فإنه يكون تحكمًا، ويكون تعديًا، ومن قال

بأن الضمير يرجع إلى غير آدم وحواء قالوا: القرينة أنه لا يسوع تسمية آدم وحواء أولا: يسوغ أن يجعل آدم وحواء أو لا يسوغ أن يجعل آدم وحواء ممن اتخذ شركاء، والله قال: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ وآدم نبي وحواء زوجة النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإن يجعل النبي شريكًا لله، هذه كبيرة من كبائر الذنوب، والأنبياء معصومون عن الكبائر.

والجواب عن هذا الإيراد، أن عصمة الأنبياء عن الكبائر محققة، وصواب والذي حصل من آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ أول مرة عصيان هو وحواء، فآدم ناداه ربه، وأمره ونهاه بأن لا يأكل من هذه الشجرة المعينة، وخطاب الله مباشرة، وكذلك نهاه عن طاعة الشيطان، وعن أن يستزله ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١].

وعصى آدم ربه بطاعة الشيطان، فالحال حال هذه الواقعة من جعل الشركاء أي: بالتسمية هي شبيهة بتلك من حيث الذنب، من حيث إنه أطاع الشيطان، ففي تلك فيه طاعة، وها هنا ثم طاعة فلا فرق بين المقامين من جهة تنزيه آدم عن المعصية؛ لأن هذه وهذه فيها طاعة للشيطان، وفيها عصيان لله.

ولهذا نقول: إن جعل آدم وحواء لله شركاء فيما آتاهما، يعني مطاعين، كما أنهما أطاعا الشيطان في الأكل من الشجرة، وعوقبا بالخروج من الجنة، فيم قال: إنه ينزه كما قال الشيخ سليمان، وكما قال غيره من المحققين من أهل العلم كأنه نسي ذنب آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ أول مرة وهذا هو هذا.

فالمقام واحد، والتشريك الذي حصل هو في التعبيد لغير الله، والتعبيد لغير الله، ما أرادا به العبودية، التي هي كما سيأتي في الوجه الذي بعده، ما أراد به العبودية التي هي عبودية العبادة.

وإنما أراد به النسبة نسبة الغلام إلى هذا؛ لأنه أنعم بتسليم هذا الغلام

من العاهة في الخلقة وهذا قد يرد على الذهن من نسبة الغلام له، من جهة أنه هو الذي فك شره عنه، حيث ظهر سويًا، وهذا قد يدرك الوالدين من جهة الرغبة في سلامة الابن، فليست هي كبيرة من كبائر الذنوب، وإنما هي تعبيد، بجعل هذا الغلام منسوبًا إلى الحارث؛ لأجل أن يسلم من العاهة، فقد يكون من جهة الرغبة في كف الشر، وقد يكون من جهة أنه هو الذي جعله سليمًا من العاهة، فلهذا سمياه عبد الحارث؛ لأجل أنه هو الذي تسبب في جعله سليمًا من العاهة، والله سمى ذلك جعلا له شركاء ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾، والله هو ولي النعمة وهو ولي الفضل.

الوجه الذي بعده: أن العبودية في هذه التسمية للحارث، المراد منها ما ذكرت من أن العبودية لأجل دفع الشر، وقد يكون مراد آدم وحواء من التسمية لعبد الحارث، أن يكفا شرا الشيطان؛ لأنه صاحب شر وصاحب إيذاء ويعرفان هذا منه.

وقد خرج عدة أولاد لهما، ولم يعيشوا فسمياه عبد الحارث، رغبة في العيش، وهذا قد يكون من جهة النظر، والاجتهاد فيما فيه مصلحة، حسب اجتهادهما، لكن التسمية والتعبيد لغير الله، أطاعا فيه الشيطان والواجب أن لا يعبدا إلا الله، فإذا هذا قد يكون جاء منهما من جهة الاجتهاد، فليس فيه طعن في النبوة، مع أنه ليس موردًا للاجتهاد، وإنما أدركهما مخافة الشر على الولد، وحب الولد والرغبة في أن يكون سليمًا من العاهات.

الوجه الذي بعده: أن إرجاع الضمائر إلى اليهود والنصارى، هذا فيه إحالة على شيء لم يرد في هذه الصورة المكية، فقول الحسن: المراد به اليهود والنصارى وهو مروي بإسناد صحيح، فيه أن الضمير يرجع إلى طائفتين لم يعهد أن يكون لهما ذكر في السور المكية، وسورة الأعراف سورة مكية، والسور المكية ما ذكر فيها لا اليهود ولا النصارى.

فإن يرجع الضمير إلى طائفتين، لم يعهد ذكرهما في السور المكية، هذا فيه إحالة إلى شيء لا يتبادر إلى الذهن، أما لو كان يكثر في السور المكية ذكر اليهود والنصارى، لكان إرجاع الضمير إلى اليهود والنصارى، يمكن أن يأتي على البال، لكن في السور المكية لم يكن الإرجاع إلى اليهود والنصارى، بل لم يكن ذكرهما معروفًا في السور المكية، فضلًا عن إرجاع الضمائر بدون قرينة، إلى تلك الطوائف.

الوجه الذي بعده: أن طائفة من أهل العلم، عدوا تفسير هذه الآية بغير المشهور المعروف الذي عليه ابن عباس رضي الله عنهما، والذي عليه تلامذته، وغيرهم من الصحابة ومن التابعين، وأئمة التفسير عدوا ذلك من بدع التفاسير، فقالوا: من بدع التفاسير المحدثة أن تفسر الآية بإرجاعها إلى جنس الرجال والنساء، أو إلى جنس ولد آدم، فهذا من التفاسير التي لم يعرف، وإنما عرف قول الحسن في اليهود والنصارى، ومر إبطاله، وظاهر أن التفسير الصحيح، لا يكون غائبًا عن السلف؛ لأن فهم الآيات لابد أن يكون معروفًا عند السلف، فإذا كان ثم فهم للآية غير معروف عند السلف، فهذا لا شك يقال إنه ليس من التفاسير الصحيحة؛ لأنه لا يحجب الحق عن السلف ويدركه من بعدهم.

الوجه الأخير في ذلك أن نقول: قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ أن هذا استئناف؛ لأنه غاير بين الضمير في هذه الجملة، والضمير فيما قبلها كان مثنى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾، ما قال: عما يشركان، قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾، وتغيير الضمير من تثنية إلى جمع، له فائدة في علم المعاني في البلاغة، ومن فوائده الالتفات، والالتفات أن يلتفت عن طائفة، أو أن يلتفت عن مخاطب، أوأن يلتفت عن مقصود إلى آخر، وهذا يبين لك أن ما بعد الفاء، مراد به غير ما قبل

الفاء وإلا لكان هناك تنويع في الضمير دون فهم لمرده، قبله مثنى وبعده جمع، ما فائدته من ذلك إلا أن يكون ذلك التفاتًا، وإذا كان التفاتًا فما قبل الفاء غير ما بعد الفاء، ما بعد الفاء وهو قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾، معلوم أن المقصود منه طائفة المشركين، الذين أشركوا بالله آلهة أخرى، فنعلم منه أن ما قبله لا يكون المراد به أولئك المشركين، بل المراد به غيرهم، وهو ما ذكرنا من أن المقصود آدم وحواء، فخرج بذلك أن يراد طوائف المشركين، أو اليهود أو النصارى، أو نحو ذلك، ظاهر من معرفة الآية وتفاسير السلف، بقي أن يقال: إنه إن قيل أن هذا التفسير مأخوذ من آثار بني إسرائيل، فنقول: هذا غير صحيح؛ لأن القول بأن هذا التفسير، وهو إرجاع الضمير إلى آدم وحواء، مأخوذ من آثار بني إسرائيل، هذا فيه نزع للآية عن معناها دون مبرر، والتفصيل قد يكون فهم بالاجتهاد، أو أخذ من آثار بني إسرائيل، لكن من حيث إرجاع الضمير إلى آدم وحواء، وأن آدم وحواء هما اللذين عبدا للحارث، أو عبدا لغير الله، أو جعلا لله شركاء في الطاعة، هذا من الشيء المعروف المنتشر عند السلف، ويبعد أن يكون ذلك من آثار بني إسرائيل، هذا من جهة الجواب؛ لأن آثار بني إسرائيل معروفة، وهذا شيء شاع عند السلف، وفي الغالب يميز عند المفسرين ما هو من آثار بني إسرائيل، وماهو من غيره، وهنا تتابعوا على ذلك.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ، كَعَبْدِ عَمْرٍو وَعَبْدِ الكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَاشَا عَبْدَ المُطَّلِبِ(١).

ش: (ابْنُ حَزْمٍ) هو عالم الأندلس، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري، صاحب التصانيف، توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة. وله اثنتان وسبعون سنة.

و(عَبْدَ المُطَّلِبِ) هذا هو جد رسول الله ﷺ، وهو ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وما فوق عدنان مختلف فيه، ولا ريب أنهم من ذرية إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليه السلام.

حكى رحمه الله اتفاق العلماء على تحريم كل ما عبد لغير الله؛ لأنه شرك في الربوبية والإلهية؛ لأن الخلق كلهم ملك لله وعبيد له، استعبدهم لعبادته وحده، وتوحيده في ربوبيته وإلهيته، فمنهم من عبد الله ووحده في ربوبيته وإلهيته، ومنهم من أشرك به في إلهيته وأقر له بربوبيته وأسمائه وصفاته، وأحكامه القدرية جارية عليهم ولا بد، كما قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، فهذه هي العبودية العامة.

وأما العبودية الخاصة فإنها تخص بأهل الإخلاص والطاعة، كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ ونحوها.

---

(١) انظر: مراتب الإجماع (ص١٥٤).

....

قوله: (حَاشَا عَبْدَ المُطَّلِبِ) هذا استثناء من العموم المستفاد من كل، وذلك أن تسميته بهذا الإسم لا محظور فيها؛ لأن أصله من عبودية الرق.

وذلك أن المطلب أخو هاشم قدم المدينة، وكان ابن أخيه شيبة هذا قد نشأ في أخواله بني النجار من الخزرج؛ لأن هاشمًا تزوج فيهم امرأة، فجاءت منه بهذا الابن.

فلما شب في أخواله، وبلغ سن التمييز سافر به عمه المطلب إلى مكة بلد أبيه وعشيرته فقدم به مكة وهو رديفه، فرآه أهل مكة وقد تغير لونه بالسفر، فحسبوه عبدًا للمطلب، فقالوا: هذا عبد المطلب، فعلق به هذا الاسم وركبه، فصار لا يذكر ولا يدعى إلا به، فلم يبق للأصل معنى مقصود. وقد قال النبي ﷺ: «أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ»[1].

وقد صار معظمًا في قريش والعرب، فهو سيد قريش وأشرفهم في جاهليته، وهو الذي حفر زمزم[2]. وصارت له السقاية وفي ذريته من بعده وعبد الله والد رسول الله ﷺ أحد بني عبد المطلب، وتوفي في حياة أبيه.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي في كتاب «الدرة السنية في مولد خير البرية»: كان سن أبيه عبد الله حين حملت منه آمنة برسول الله ﷺ نحو ثمانية عشر عامًا، ثم ذهب إلى المدينة ليمتار منها تمرًا لأهله فمات بها عند أخواله بني عدي بن النجار، والنبي ﷺ حمل على الصحيح. انتهى.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦) من حديث البراء رضي الله عنه.
(٢) انظر: الكامل في التاريخ (١/ ٥٤٩، ٥٥٠)، والبداية والنهاية (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٥٣).

....

قلت: وصار النبي ﷺ لما أوضعته أمه في كفالة جده عبد المطلب.

قال الحافظ الذهبي: وتوفي أبوه عبد الله وللنبي ثمانية وعشرون شهرًا، وقيل أقل من ذلك، وقيل: وهو حمل، توفي بالمدينة، وكان قد قدمها ليمتار تمرًا، وقيل: بل مر بها راجعًا من الشام، وعاش خمسة وعشرين سنة. قال الواقدي: وذلك أثبت الأقاويل في سنه ووفاته. وتوفيت أمه آمنة بالأبواء وهي راجعة به ﷺ إلى مكة من زيارة أخوال أبيه بني عدي بن النجار، وهو يومئذ ابن ست سنين ومائة يوم، وقيل: ابن أربع سنين. فلما ماتت أمه حملته أم أيمن مولاته إلى جده، فكان في كفالته إلى أن توفي جده، وللنبي ﷺ ثمان سنين فأوصى به إلى عمه أبي طالب. ا.هـ[١]..

الشرح:

ذكر ابن حزم قوله هذا في كتاب مراتب الإجماع، ويحكي فيه ما اتفق عليه أهل العلم، وما اختلفوا فيه، في بعض المسائل قال: (**اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ**)، الاسم المعبد لغير الله، هو الذي فيه إضافة العبودية يقال: عبد عمر، أو يقال: عبد عُمر، أو عبد السيد، أوعبد الحسين، أو عبد الحسن، أو نحو ذلك من الأسماء، أو يضاف إلى المواقع أو الأمكنة، عبد الكعبة، عبد الحرم، أو بالقبور، عبد المشهد، أو نحو ذلك، فكل اسم معبد لغير الله، فهو حرام، وهذا بالاتفاق وبالإجماع

(١) انظر: تاريخ الإسلام (ص٤٩).

وتعبيد الأسماء لغير الله، منها كما ذكرت لك ما هو شرك أكبر، إما في الربوبية، أو في الإلهية، إذا قصد بالتعبيد حقيقته، ومنها ما هو محرم، إذا كان لم يقصد بالتعبيد حقيقته، أي: أن يكون من جهة العبادة، وإنما أراد جهة إضافة الإنعام، أو نحو ذلك، فهذا يكون محرمًا؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يعبد إلا لله، فكل من في السماوات والأرض عبد لله، وإنما جازت إضافة العبودية في حال الرق، هذا من جهة الملك، عبد فلان، من جهة الرق، والملك، وظاهر أن القصد ليس هو العبادة، ولا إضافة النعمة، وإنما إضافة الملك، فظهر بهذا، أن المقام يحتاج إلى تفصيل، ففي إقرار تسمية عبد المطلب، أنه نسي الأصل، وبقي أنه يعني حقيقة للمطلب، وهم لم يكن عبدًا له.

وبقي أن العبودية هي عبودية رق، فبقي ذلك الاسم على هذا الأصل، وهذا لا محظور فيه؛ لأن يقال فلان عبد فلان، من جهة الرق، وهذا سيد له، كما قيل عن عبد المطلب؛ لأنهم ظنوه رقيقًا.

الجهة الثانية: أن المقام مقام الشرك في الربوبية، والشرك في الإلهية تبع لحقيقة المعنى، وليس تبعًا لما يظهر، دون معرفة حقيقة المعنى؛ لأن المشرك في التعبيد لغير الله في الربوبية، هو من أراد بتعبيده لغير الله التعبيد لمن يملك الأمر، والتصرف ومن عبد للبدوي، أو للعيدروس، أو نحو ذلك، وهو يريد أنه عبد لمن له التصرف في هذا الملكوت، هذا لا شك أنه يكون مشركًا شركًا أكبر في الربوبية لاعتقاده، كذلك من عبد للبدوي في العبادة، يريد أنه عبد له يتألهه ويخضع له، ونحو ذلك، فهذا شرك أكبر في العبادة، أما إذا قصد في التعبيد العبودية صارت العبودية ولا قصد التشريك في الربوبية، وإنما قصد الإضافة إضافة الإنعام، ونحو ذلك فهذا نقول: محرم ويجب عليه تغيير الاسم، وهو نوع شرك بالله، كما قال: ﴿جَعَلَا لَهُۥ

شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠] فكل من عبد لغير الله فله نصيب من الشرك، وهو طاعة الشيطان، لكن لا يخرج بذلك من الدين إلا بعد استفصال معرفة القصد من هذه التسمية لما سمى قوله: (**حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ**)؛ لأن التسمية بعد المطلب فيها خلاف، هل يجوز أن يسمي بعد المطلب، أم لا يجوز؟

القول الأول: النبي ﷺ نادى، وقال: «**أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ**»[1].

وتسمى الصحابة ﷺ في وقته بعبد المطلب، فأقرهم على ذلك، وكان هناك عدد من الصحابة من رواة الأحاديث أسمائهم عبد المطلب، كما هو معروف في كتب الرجال، فإقراره ﷺ للتسمية دال على جواز ذلك، ولهذا ذهب عدد كثير من أهل العلم، أن التسمية بعبد المطلب جائزة بإقرار النبي ﷺ لمن تسمى بذلك، ولقوله ﷺ: «**أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ**»؛ وذلك لأن عبد المطلب، لم تقصد بها حقيقة التعبيد، لا العبادة، ولا تعبيد اللفظ، وإنما لفظة درجت عليه، فلا يقصد بها حقيقتها، فانتشرت فأقرها.

والقول الثاني في عبد المطلب: المنع منه؛ لأن القاعدة جارية عليه وعلى غيره، فالتسمية بعبد المطلب ليست من جهة عبودية الرق، وإذا كانت كذلك، فإنما هي تسمية فيها إضافة الإنعام إليه، أو العبيد له لهذا نقول: لا يجوز لأحد أن يتسمى بعبد المطلب، وهو اختيار بعض أئمة الدعوة - رحمهم الله تعالى-.

فتحصل أن قول ابن حزم: (**حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ**)، فيه ذكر للخلاف، وأن منهم من يجيز، ومنهم من يمنع، والشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله يذهب إلى جواز التسمية بعبد المطلب؛ لإقرار النبي ﷺ لمن تسمى بذلك.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٢٦).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الآيَةِ قَالَ: «فَلَمَّا تَغَشَّاهَا آدَمُ حَمَلَتْ، آتَاهُمَا إِبْلِيسُ فَقَالَ: إِنِّي صَاحِبُكُمَا الذي أَخْرَجْتُكُمَا مِنْ الجَنَّةِ لَتُطِيعُنَّنِي أَوْ لأَجْعَلَنَّ لَهَا قَرْنَيْ إِبِلٍ فَيَخْرُجُ مِنْ بَطْنِكِ فَيَشُقُّهُ وَلأَفْعَلَنَّ وَلأَفْعَلَنَّ يُخَوِّفُهُمَا سَمِّيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ فَأَبَيَا أَنْ يُطِيعَاهُ فَخَرَجَ مَيِّتًا ثُمَّ حَمَلَتْ يَعْنِي الثَّانِيَةَ فَأَتَاهُمَا أَيْضًا فَقَالَ: أَنَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي فَعَلْتُ مَا فَعَلْتُ لَتَفْعَلُنَّ أَوْ لأَفْعَلَنَّ وَلأَفْعَلَنَّ يُخَوِّفُهُمَا فَأَبَيَا أَنْ يُطِيعَانِهِ فَخَرَجَ مَيِّتًا، ثُمَّ حَمَلَتِ الثَّالِثَةُ فَأَتَاهُمَا أَيْضًا فَذَكَرَ لَهُمَا فَأَدْرَكَهُمَا حُبَّ الْوَلَدِ فَسَمَّيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ[1].

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ»[2].

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ قَالَ: «أَشْفَقَا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا»[3]، وَذَكَرَ مَعْنَاهُ عَنِ الحَسَنِ وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمَا[4].

ش: قوله: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الآيَةِ قَالَ...) قد قدمنا نظيره عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في المعنى.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٤).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٤٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٤).
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٣).
(٤) انظر: تفسير الطبري (٩/ ١٤٤، ١٤٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٢ - ١٦٣٤).

....

قوله: (وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ»).

قال شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن هذا الشرك في مجرد تسمية، لم يقصدا حقيقته التي يريدها إبليس، وهو محمل حسن يبين أن ما وقع من الأبوين من تسميتهما ابنهما عبد الحارث إنما هو مجرد تسمية لم يقصدا تعبيده لغير الله وهذا معنى قول قتادة: شركاء في طاعته ولم يكن في عبادته.

الشرح:

هذه الجملة مهمة، وهي معقد الباب، فركز عليها، وافهمها؛ لأنها كلام متين للغاية، فهذه الأسطر عمدة الباب، وكثير ما يرد الاعتراض عليه، والبحث فيه فياليتها تحفظ - هذا من فقه قتادة العظيم-: «**شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ**» يعني: أطاعه في التسمية - سمياه فأطاعه في التسمية - لم يقصدا التعبيد له، فهو شرك طاعة، فقط مثل ما ذكرنا، وقد يكون رضاؤهما بذلك مثل ما ذكرنا لدفع الشرك أو نحو ذلك، فحاشاهما أن يقصدا حقيقة التعبيد؛ لأن هذا شرك أكبر.

هل يقال إن هذا شرك أصغر؟

الجواب: إنا نقول: نوع شرك لا، ليس شركًا أصغر؛ لأن المعاصي ما نقول فيها إنها شرك ولا شرك أصغر، وإنما يقول العلماء: إما المعصية شرك في الطاعة أو يقولون: نوع شرك فقط. والأكثر أن لا يستعمل أهل العلم لفظة الشرك مع المعاصي. فهنا لاحظ شركاء في طاعته. مقيدة.

وقوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ يعني شركاء في الطاعة فيما آتاهما.

فهذا دليل على التفريق بين الشرك في الطاعة، والشرك في العبادة، الشرك في العبادة كفر أكبر مخرج من الملة، أما الشرك في الطاعة فله درجات، يبدأ من المعصية، والمحرم، وينتهي بالشرك الأكبر، فالشرك في الطاعة درجاته كثيرة، ليس درجة واحدة، فيحصل شرك في الطاعة فتكون معصية، ويحصل شرك في الطاعة، فيكون كبيرة، ويحصل شرك في الطاعة ويكون كفرًا أكبر، ونحو ذلك، أما الشرك في العبادة، فهوكفر أكبر بالله عز وجل؛ ولهذا فرَّق أهل العلم، بين شرك الطاعة وشرك العبادة، مع أن العبادة مستلزمة للطاعة، والطاعة مستلزمة أيضًا للعبادة، لكن ليس في كل درجاتها.

قوله: **(وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ قَالَ: «أَشْفَقَا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا»، وَذَكَرَ مَعْنَاهُ عَنِ الْحَسَنِ وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمَا).**

يعني: خافا أن يكون له كما قال الشيطان له قرنا إبل، أو خلقته مختلفة، أو يخرج حيوانًا، أو قردًا، أو نحو ذلك، فقالا: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ يعني: ولدًا صالحًا سليمًا من الآفات، سليمًا من الخلقة المشينة، فوعدا بأن يكونا من الشاكرين: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عبَّدا ذلك للحارث خوفًا من أن يكون الشيطان يتسلط عليه بالموت، أو الإهلاك، أخذتهما شفقة الوالد على الولد، فكان ذلك خلاف شكر تلك النعمة؛ لأن من شكر نعمة الولد أن يُعبَّد الولد لله الذي أنعم به، وأعطاه وتفضل به.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَحْرِيمُ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا الشِّرْكَ فِي مُجَرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدْ حَقِيقَتُهَا.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هِبَةَ اللَّهِ لِلرَّجُلِ الْبِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النِّعَمِ.

الْخَامِسَةُ: ذِكْرُ السَّلَفِ الْفَرْقَ بَيْنَ الشِّرْكِ فِي الطَّاعَةِ، وَالشِّرْكِ فِي الْعِبَادَةِ.

٥٠ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ﴾: «يُشرِكُونَ»(١).

وَعَنْهُ: «سَمَّوا اللَّاتَ مِنَ الإِلَهِ، وَالعُزَّى مِنَ العَزِيزِ»(٢).

وَعَنِ الأَعْمَشِ: «يُدْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا»(٣).

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠] الآية).

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهُوَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ»(٤). أخرجاه في الصحيحين من حديث سفيان ابن عيينة.

ورواه البخاري عن أبي اليمان عن أبي الزناد عن الأعرج عنه(٥).

وأخرجه الجوزجاني عن صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم عن شعيب بسنده مثله.

---

(١) لم أقف عليه عن ابن عباس رضي الله عنهما في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم، وأخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٣٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣) عن قتادة.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٣٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣).

(٤) أخرجه البخاري (٦٤١٠)، ومسلم (٢٦٧٧).

(٥) أخرجه البخاري (٢٧٣٦، ٦٤١٠، ٧٣٩٢).

....

وزاد بعد قوله: «يُحِبُّ الْوِتْرَ»، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلَامُ المُؤْمِنُ المُهَيْمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ الغَفَّارُ القَهَّارُ الوَهَّابُ الرَّزَّاقُ الفَتَّاحُ العَلِيمُ القَابِضُ البَاسِطُ الخَافِضُ الرَّافِعُ المُعِزُّ المُذِلُّ السَّمِيعُ البَصِيرُ الحَكَمُ العَدْلُ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ الحَلِيمُ العَظِيمُ الغَفُورُ الشَّكُورُ العَلِيُّ الكَبِيرُ الحَفِيظُ المُقِيتُ الحَسِيبُ الجَلِيلُ الكَرِيمُ الرَّقِيبُ المُجِيبُ الوَاسِعُ الحَكِيمُ الوَدُودُ المَجِيدُ البَاعِثُ الشَّهِيدُ الحَقُّ الوَكِيلُ القَوِيُّ المَتِينُ الوَلِيُّ الحَمِيدُ المُحْصِي المُبْدِئُ المُعِيدُ المُحْيِي المُمِيتُ الحَيُّ القَيُّومُ الوَاجِدُ المَاجِدُ الوَاحِدُ الصَّمَدُ القَادِرُ المُقْتَدِرُ المُقَدِّمُ المُؤَخِّرُ الأَوَّلُ الآخِرُ الظَّاهِرُ البَاطِنُ الوَالِيَ المُتَعَالِي البَرُّ التَّوَّابُ المُنْتَقِمُ العَفُوُّ الرَّءُوفُ مَالِكُ المُلْكِ ذُو الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ، المُقْسِطُ الجَامِعُ الغَنِيُّ المُغْنِي المَانِعُ الضَّارُّ النَّافِعُ النُّورُ الهَادِي البَدِيعُ البَاقِي الوَارِثُ الرَّشِيدُ الصَّبُورُ»[1].

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَدَّثَنَا بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ: وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا نَعْلَمُ فِي كَبِيرِ شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ ذِكْرَ الْأَسْمَاءِ، إِلَّا فِي هَذَا الحَدِيثِ.

والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٠٧)، وابن ماجه (٣٨٦١)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٨٨، ٨٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٢)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٧).

....

وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك. أي: أنهم جمعوها من القرآن كما روي عن جعفر بن محمد وسفيان وأبي زيد اللغوي والله أعلم.

هذا ما ذكره العماد ابن كثير في تفسيره[1]. ثم قال: ليعلم أن الأسماء الحسنى ليست منحصرة في تسعة وتسعين، بدليل ما رواه أحمد عن يزيد بن هارون عن فضيل بن مرزوق عن أبي سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: «مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وابْنُ عَبْدِكَ، وابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا، قَالَ: فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا»[2]، وقد أخرجه أبو حاتم وابن حبان في صحيحه.

وقال العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٧٠)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٩)، (٢٢/ ٤٨٢)، ومدارج السالكين (٣/ ٤١٥).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٩١)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٢٥٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٤٠)، وأبو يعلى في مسنده (٩/ ١٩٨)، والطبراني في الكبير (١٠٣٥٢).

....

أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ قَالَ: «إِلْحَادُ الْمُلْحِدِينَ أَنْ دَعَوُا اللَّاتَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ»[١].

وقال ابن جريج عن مجاهد: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ قال: «اشْتَقُّوا اللَّاتَ مِنَ الإله، وَالعُزَّى مِنَ العَزِيزِ».

وقال قتادة: «يُلْحِدُونَ: يُشرِكُونَ»[٢].

وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: «الإلحاد التكذيب»[٣].

وأصل الإلحاد في كلام العرب: العدول عن القصد، والميل والجور والإنحراف، ومنه اللحد في القبر، لانحرافه إلى جهة القبلة عن سمت الحفر[٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ[٥]:

وَحَقِيقَةُ الإِلْحَادِ فِيهَا المَيْلُ بِالإِشْـ ... ـرَاكِ وَالتَّعْطِيلِ وَالنُّكْرَانِ

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: فالإلحاد إما بجحدها وإنكارها، وإما بجحد معانيها وتعطيلها، وإما بتحريفها عن الصواب، وإخراجها عن الحق بالتأويلات، وإما أن يجعلها أسماء لهذه المخلوقات، كإلحاد أهل الاتحاد، فإنهم جعلوها أسماء هذا الكون محمودها ومذمومها، حتى قال زعيمهم: هو

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٢٨٢).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٣٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣) من الطريق المذكور، وأخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٣٤) من طريق معاوية عن علي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) انظر: النهاية في غريب الأثر (٤/ ٢٣٦)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٩)، ومختار الصحاح (ص٢٤٧).

(٥) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٥١).

....

المسمى بمعنى كل اسم ممدوح عقلًا وشرعًا وعرفًا، وبكل اسم مذموم عقلًا وشرعًا وعرفًا - تعالى عما يقولون علوًا كبيرًا - انتهى.

قلت: والذي عليه أهل السنة والجماعة قاطبة، متقدمهم ومتأخرهم.

إثبات الصفات التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسول الله ﷺ على ما يليق بجلال الله وعظمته، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحتذى حذوه ومثاله، فكما أنه يجب العلم بأن لله ذاتًا حقيقة لا تشبه شيئًا من ذوات المخلوقين، فله صفات حقيقة لا تشبه شيئًا من صفات المخلوقين، فمن جحد شيئًا، مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو تأوله على غير ما ظهر من معناه، فهو جهمي، قد اتبع غير سبيل المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

الشرح:

هذا: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠] **الآية**).

هذا الباب في وجوب تعظيم أسماء الله الحسنى، وأنَّ مِن تعظيمها أن لا يُلْحَد فيها، وأن يُدْعَى الله ﷻ بها، والأسماء الحسنى هي الحسنة البالغة في الحسن نهايته، فالخلق يتسمون بأسماء، لكن قد لا تكون حسنة،

أو قد تكون حسنة، ولكن ليست بالغة في الحسن نهايته؛ لأن الحسن في الأسماء، يكون راجعًا إلى أن الصفة التي اشتمل عليها ذلك الاسم، تكون حقًا فيمن تسمى بها، ويكون قد بلغ نهاية ذلك الوصف، والإنسان لو تسمَّى باسم فيه معنى، فإنَّه لا يُنظَر فيه إلى أنَّ المعنى قد اشتملت عليه خصاله، فيُسمَّى صالحًا، وقد لا يكون صالحًا، ويُسمَّى خالدًا، وقد لا يكون خالدًا، ويُسمَّى محمدًا، وقد لا يكون كثير خصال الحمد وهكذا، فإن الإنسان قد يُسمَّى بأسماء، لكن لا تكون في حقه حسنى، والله ﷻ له الأسماء الحسنى البالغة في الحسن نهايته، وهي الأسماء المشتملة على الصفات، صفات الكمال، والجلال، والجمال والقدرة والعزة، والجبروت وغير ذلك، وله من كل اسم مشتمل على صفة أعلى، وأعظم الصفة، والمعنى الذي اشتملت عليه الصفة.

وأهل العلم إذا فسَّروا الأسماء الحسنى، فإنما هو تقريب ليدلوا الناس على أصل المعنى، أما المعنى بكماله، فإنه لا يعلمه أحد إلا الله ﷻ؛ ولهذا قال ﷺ في دعائه: «**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ، كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**»[١]، فالناس حين يفسِّرون أسماء الله ﷻ، فإنهم يفسرون ذلك بما يُقرِّب إلى الأفهام المعنى، أما حقيقة المعنى على كماله، فإنهم لا يعونه؛ لأن ذلك من الغيب، وكذلك الكيفية، فإنهم لا يعونها؛ لأنَّ ذلك من الغيب، فالله ﷻ له الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

ومن الأسماء ما لا يكون حسنًا إلا بقيد مثل الصانع، والمتكلم، والمريد، والفعَّال أو الفاعل، ونحو ذلك، فهذه الأسماء، لا تكون كمالًا إلا بقيد في أن يكون متكلِّمًا بما شاء إذا شاء بما تقتضيه الحكمة، وتمام

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة ؓ.

العدل فهذا يكون محمودًا؛ ولهذا ليس من أسماء الله المتكلم، كذلك الصانع قد يصنع خيرًا، وقد يصنع غير ذلك، والله ﷻ ليس من أسمائه الحسنى الصانع؛ لاشتماله على هذا وهذا، فإذا أُطلق من جهة الخبر فيُعنَى به ما يُقيَّد بالمعنى الذي فيه كمال، كذلك فاعل أو فعَّال، فإن الفعَّال قد يفعل أشياء لا توافق الحكمة، وقد يفعل أشياء لا يريدها بل مجبر عليها، والكمال أن يفعل ما يريد، ولا يكون مجبرًا لكمال عزته وقهره؛ ولهذا قال الله ﷻ عن نفسه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]؛ لأن تقييد كونه فعَّالًا بما يريد هذا هو الكمال في أشياء كثيرة من ذلك معروفة في مباحث الأسماء والصفات.

والعلم بها على مراتب منها:

المرتبة الأول: أن يعلمها إثباتًا، فيثبت ما أثبت الله لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ، فيؤمن أن هذا الاسم من أسماء الله، وأن هذه الصفة من صفات الله ﷻ .

المرتبة الثانية: أن يسأل الله ﷻ بأسمائه وصفاته بما يوافق مطلوبه؛ لأنَّ الأسماء والصفات نتعبد لله ﷻ بها، بأن ندعوه بها كما جاء في هذه الآية وسيأتي بيان ذلك - إن شاء الله - .

المرتبة الثالثة: أن ينظر إلى آثار أسماء الله وصفاته في الملكوت، فإذا نظر إلى آثار الأسماء والصفات في الملكوت، وتأمّل ذلك، عَلِمَ أن كل شيء ما خلا الله باطل، وأن الحقيقة أن الحق الثابت اللازم هو الله ﷻ ، وأما ما سوى الله، فهو باطل وزائل وآيل إلى الهلاك: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة، وذلكم أنها راجعة إلى أن

هذا الباب بين فيه الإمام رحمه الله أن توحيد الأسماء والصفات والتوحيد نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في القصد والطلب، وتوحيد المعرفة والإثبات وسيلة إلى توحيد القصد والطلب، وعماده بل ركنه الأعظم معرفة الأسماء الحسنى والعلم بها، وسؤال الله بها، ويتضمن هذا التوحيد، توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات قال العلماء: هو وسيلة وبرهان على توحيد القصد والطلب، فهذا الباب معقود لبيان كمال الله، وأنه ذو الأسماء الحسنى، والصفات العلى، وأنه الذي يستحق ذلك على وجه الكمال، وإذا كان كذلك فهو المستحق أن يعبد وحده، وأن يوحد بالقصد والطلب، والباب الذي قبل هذا كان في قوله الله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآ﴾ [الأعراف: ١٩٠].

وقد سبق بيان أن ذلك النوع من الشرك، إنما هو في الطاعة، وذلك بتعبيد المخلوق لغير الله، وفي هذا الباب ذكر أن الله يدعى بالأسماء الحسنى، ومن أجل ذلك فإن التعبيد له، يقتصر فيه على الأسماء الحسنى.

وفي قوله جل جلاله : ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، وجهان من التفسير:

الوجه الأول: ادعوه بمعنى سموه بها، ولا تسموه بغيرها، فإنَّ أسماء الله حسنى، وليس له من الأسماء إلا ما بلغ من الحسن نهايته، ولا يدعى ويسمى بالأسماء التي تتضمن نقصًا، أو تحتمل نقصًا.

والوجه الثاني من التفسير: أن قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ يعني: اسألوه بها وذلك في قول الله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] يعني: قل سموا الله أو سموا الرحمن، أيًا ما تسموا فله الأسماء الحسنى، أو قل اسألوا الله أو اسألوا الرحمن، أيًا ما تسألوا فلله الأسماء الحسنى.

فالوجهان من التفسير في قوله: ﴿تَدْعُواْ﴾ ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ هذا يشمل دعاء

التسمية، أو الدعاء الذي هو السؤال، قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، واللام في قوله: ﴿وَلِلَّهِ﴾ هي لام الاستحقاق، فهو المستحق للأسماء الحسنى.

والأسماء جمع اسم، والاسم مأخوذ من السمة، وهي العلامة، والوسم الذي هو العلامة؛ لأنَّ السمة والوسم، يدلان على الشيء، وهذا هو الأظهر عند أهل السنة، وقالت طائفة إن الاسم مشتق من السمو، وهو العلو، وهذا ليس بمشهور عند أهل السنة، وإن قال به بعضهم[١].

بل هو من مشاهير قول أهل البدع، المقصود من ذلك، أن أسماء الله لما تضمنت الصفات، كان الاسم دالًا على الله، ودلالته عليه من جهة أنه سمة وعلامة دلت عليه، لا أنه يسمو فوق الأسماء، ويعلو فوق النعوت، والصفات فحسب.

قوله: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الحسنى فعلى، تدل على المبالغة في الحسن، لهذا يقول أهل العلم: أسماء الله بالغة في الحسن نهايته؛ لأنهم أخذوه من لفظ الحسنى، وهي البالغة في الحسن نهاية الحسن[٢]، وأسماء الله كلها حسنى وليست محصورة بعدد معين وما جاء في الحديث الذي في الصحيحين من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهُوَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ**»[٣] هذا في خصوص بعض الأسماء، وإلا فإن أسماء الله كثيرة وكثرة الأسماء تدل على شرف وعظم المسمى؛ لأن كل اسم يشتمل على صفة،

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٧٩)، ومقاييس اللغة (٣/ ٩٨)، والنهاية في غريب الحديث (٢/ ١٠٥).

(٢) انظر: مادة (حسن)، في: تهذيب اللغة (٤/ ١٨٤)، ولسان العرب (١٣/ ١١٤)، والمعجم الوسيط (ص١٧٤).

(٣) سبق تخريجه (ص٢٣٤).

فكثرة النعوت تدل على كثرة الأسماء، ونعوت الله نعوت كمال، فله من الأسماء أسماء الكمال، وهي الأسماء التي تبلغ في الحسن نهاية الحسن.

بعض أهل العلم قال: أسماء الله تنقسم إلى أسماء حسنى وأسماء حسنة، والأسماء الحسنى التي تتضمن أوجه الكمال، والحسنة التي تتضمن الكمال بالتقييد، وإلا فإن الاسم قد يحتمل نقصًا والنوع الأول هو الذي فيه الكلام، والنوع الثاني عند هؤلاء يدخل فيه الأسماء التي لا تطلق إلا على وجه الاقتران كالباسط والقابض، وكالمحيي المميت، وكالنافع الضار، وأشباه ذلك والعدل؛ لأن العدل والضار، والمميت وأشباه هذه الأسماء ليست حسنى إلا باقترانها بما معها، فتكون من باب الأسماء الحسنة، إذا كانت منفردة لأنها دالة على صفات الله، ويدخل في ذلك أيضًا ما قاله بعضهم، من أن من أسماء الله المتكلم، والمريد، والجائي، ونحوها من الأسماء والمستهزئ، والماكر، فهذه الأسماء متضمنة لصفات، لكن هذه الصفات منقسمة، تارة تكون للكمال، وتارة تكون نقصًا، تكون كمالًا إذا كانت في الحق، وتكون نقصًا إذا كانت في الباطل، والله حق هو الحق ﷻ، وأفعاله حق، فالمتكلم الكلام ينقسم إلى كلام موافق للحكمة، فيه النفع، والخير، وإلى كلام باطل يخالف الحكمة وفيه الشر، والله ينسب إليه الأول، فهو الذي إذا تكلم فقوله حق، وقوله صدق ﷻ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧] ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

وأما الثاني: فهذا ليس من أسماء الله، باعتبار أنه صفة النقص؛ لأن الله ليس منسوبًا له النقص في أسمائه، ولا صفاته، فهذا النوع لا يصح أن يقال، إنه من أسماء الله، إلا على وجه التقييد عند طائفة، والصحيح أن الاسم إذا كان يتضمن كمالًا ونقصًا، فإنه لا يصح أن يقال: إنه من أسماء الله أصلًا.

ولهذا غلط المحققون من أهل العلم من قال: إن من أسماء الله الجائي والماكر، والمستهزئ والمتكلم، والمريد، والصانع، ونحو ذلك والقديم، فهذه لست من أسماء الله، وإن كان يصح أن تقال على جهة الخبر بإرادة جهة الكمال فيها، هذا القول من انقسامها إلى حسنى وحسنة، قاله طائفة، وثم موضع لشيخ الإسلام في الفتاوى عرج إليه ولكن لم يحقق المقام فيه، ولم يفصل الكلام فيه(١)، المقصود من ذلك أن أسماء الله، كما دلت عليها هذه الآية حسنى، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقال: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فهو المستحق بالأسماء الحسنى، هذه الأسماء جمعها بعض التابعين، وتبع التابعين، فيما سمعتم من الأسماء التسعة والتسعين، وذلك اجتهادًا منه، حتى يدخل في الإحصاء ولكن هذه غير معتمدة من جهة اتفاق أهل العلم عليها، بل هي مسألة اجتهادية، فلأهل العلم أن يجتهدوا في استخراج الأسماء من القرآن، ومن السنة، فمن أحصاها دخل الجنة، ومن لم يتمكن من الإحصاء بنفسه، لقصور علمه، ونظره أو لورعه وخوفه، فإنه يكفيه أن يأخذ بما قرره أهل العلم في ذكر هذه الأسماء وتتابعوا على إيراده.

قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ ذكرت أن فيه وجهين من التفسير والباء في قوله بها تحتمل أن تكون للأول أو للثاني، أي: فاسألوه بها، أو فسموه بها؛ لأن كلًا من الفعلين يتعدى بالباء، دعوت الله بكذا، أو سألته بكذا، لكن السؤال إذا كان المراد السؤال فاسألوه بها، هذا تكون الباء فيه باء الوسيلة، فتوسلوا إليه في الدعاء بأسمائه الحسنى، وإذا كانت باء الوسيلة قال أهل العلم: فيتضمن ذلك أن تدعو الله متوسلًا بالاسم الذي يناسب حاجتك،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤١).

فمن آداب الدعاء التي هي من أسباب الإجابة، أن تسأل الله باسم يناسب حاجتك، فتكون وسيلة؛ لأنها فيها تعظيم لله، ولأن فيها قصدًا لله، بالتوسل بأسمائه الحسنى، فتكون الباء باء الوسيلة، فإذا كان السؤال لطلب مغفرة، ناسب أن تذكر صفات الجمال، وإذا كان السؤال لطلب حاجة من حاجات الدنيا، فيناسب أن تذكر أسماء الجلال، ثم الجمال، وإذا كان السؤال لهرب من عدو، أو خوف أو طلب لقوة، أو رغبة في سلامة ونحو ذلك فيسأل بأسماء الجلال، وهكذا بما يناسب، وهذا لا شك أنه من الفقه الدقيق في الأسماء والصفات، وإدراكه والعلم به مما يتفاوت فيه العلماء، بل طلبة العلم، بل العامة.

قال: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾، وهذه الجملة من الآية أيضاً تكون سببًا لإيراد هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لأن العدول من الأسماء الحسنى عن حقائقها وألفاظها نوع من الإلحاد فيها، كما جاء في أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : **(ذروا يعني: اتركوا الذين يلحدون في أسمائه)، والترك هنا** يفيد النهي الذي هو للتحريم؛ لأن تركهم معناه ترك ما فعلوه من المنكر، الإلحاد في أسماء الله الحسنى، هو العدول بها عن حقائقها اللائقة لله، إما من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى.

فالمشركون الأولون، ألحدوا من جهة اللفظ فعدلوا بها، فسموا ألهتهم بميل عن أسماء الله اللات من الله، والعزى من العزيز، وهذا إلحاد في اللفظ، ومبتدعة الأمة والمشركون فيها ألحدوا من جهة اللفظ ومن جهة المعنى جميعًا، ومنهم من عدل بها عن حقائقها اللائقة بالله، فنفى ما فيها من الصفات، نفى ما يشتمل عليه كل اسم من الصفة، فهذا نوع من الإلحاد؛ لأن حقيقة الإلحاد الميل بالشيء عن أصله[1]، وأسماء الله

---

(١) راجع (ص٢٣٧).

الحسنى فيها الدلالة على الذات، وفيها الدلالة على المعنى، وهذا يدركه من يحسن اللسان العربي، فإذا قيل اسم يتصور في ذهنه من الاسم الذات والمعنى جميعًا، فالإلحاد في أسماء الله، يتضمن الإلحاد في الألفاظ ويتضمن الإلحاد في المعاني، وكل من هذين وقع في هذه الأمة فجعلوا أسماء الله للمخلوقات فعندهم - كالجهمية، والمعتزلة - أن أسماء الله تفسر بمخلوقات منفصلة، والماتريدية والأشاعرة، ومن أشبههم من المتأولة أو المفوضة - مفوضة المعنى - هؤلاء ينفون عن الله ما يستحقه من الصفات، فهو إلحاد من جهة المعنى، فالواجب على الموحد أن يعظم أسماء الله، وأن يسأله بها، وأن يسمي الله بما سمى به نفسه أو سماه به رسول الله ﷺ؛ لأن هذا هو الواجب في التوحيد.

وقد سبق حديث: «**مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ،** ....»، .... إلى آخر الحديث[1]، وفي آخره: «**فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا**»، وكلمة (ينبغي) في نص الشرع في الإثبات تدل على الواجب، وفي النفي تدل على الممتنع أشد الامتناع، فمن الإثبات هذا الحديث، ومن النفي قول الله: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحۡمَـٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢] هذا ممتنع أشد الامتناع، كما جاء في قوله ﷺ: «**لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ أنا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى**»[2]، وقال: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمۡ وَمَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾﴾ [الشعراء: ٢١٠-٢١١]. فهذا ممتنع أشد الامتناع، وهذا بخلاف الاصطلاح الحادث في كلمة (ينبغي) عند الفقهاء، إذا قالوا: (ينبغي)، فإنهم يعنون بها المستحب، وإذا قالوا: لا ينبغي فإنهم يعنون بها

(١) سبق تخريجه (ص٢٣٦).
(٢) أخرجه البخاري (٣٣٩٥)، ومسلم (٢٣٧٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

المكروه، وهذا هو الذي عليه عرف أهل الفقه، وكذلك عرف أهل الفتوى، فينبغي النظر في الاصطلاح، فكلام الفقهاء غير ما جاء في النصوص من استعمال كلمة: (ينبغي)، أو(لا ينبغي)، كقولهم مثلًا في كتاب الزكاة: (**وينبغي للإمام أن يبعث خارصًا يخرص عن الناس ثمارهم وكرومهم وحبوبهم**)، ينبغي للإمام أن يبعث خارصًا يعني: يستحب له؛ لأن هذا من السنن الماضية.

الإلحاد سبق في كلام ابن القيم أنه ثلاثة أنواع، والإلحاد في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ الميل بها، والعدول بها عن حقائقها وعما يليق بها.

وأصله في اللغة(١): من لحد وألحد إذا مال، ألحد فلان في الطريق أي: مال في الطريق؛ ولهذا سمي لحد القبر لحدًا؛ لأنه مائل عن سمت الحفر، فالإلحاد الميل، والملحد المائل عن الحق إلى غيره، وفي الاصطلاح: الملحد هو من مال عن الإيمان إلى الكفر.

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بأسماء الله، وما اشتملت عليه الآيات من الأسماء والصفات، ولا يميلونها، ولا يخرجون بها عن حقائقها اللائقة بها؛ إذ أن صراط الأسماء الحسنى، وصراط الآيات المستقيم، أن يؤخذ بها بما دلت عليه ألفاظها من المعاني، ويثبت ذلك لله عَزَّوَجَلَّ .

فإذا حُرّف ذلك فإن هذا من الإلحاد، بمعنى: أنه إذا نفى صفة، أو نفى اسمًا من أسماء الله، فإن هذا من جنس الإلحاد في أسمائه، وصفاته، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ في محكم كتابه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أي: يميلون بها عما يليق بها، وهذا الإلحاد قد يكون:

(١) انظر: النهاية في غريب الأثر (٤/ ٢٣٦)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٩)، ومختار الصحاح (ص٢٤٧).

- **بصرفها عن ظواهرها التي دلت عليه.**
- **أو بترك التعبد بها.**
- **أو بتحريفها.**

فالمشركون سموا العزى من العزيز، وهذا إلحاد، وسموا اللات من الله أو من الإله، وهذا من الإلحاد، وسموا مناة من المنان، كما هي بعض الروايات[١]، وهذا كله من الإلحاد، وترك دعاء الله عز وجل بأسمائه من الإلحاد، ومراده هنا نوع من ذلك الإلحاد، وهو: صرفها عن معانيها اللائقة بها؛ لأنه ميل بها، وعدول عن اللائق بها، والواجب أن يُسلك في الأسماء، والصفات، وآيات الله، عز وجل ما يليق بها، لا أن يُمال عما يليق بها، ويعدل عن حقائقها التي تليق بالله عز وجل .

وهذا الإلحاد مراتب:

من مراتب الإلحاد في أسماء الله وصفاته: أن يُسمِّي البشر المعبودِين بأسماء الله كما سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز، ونحو ذلك.

ومن الإلحاد في أسماء الله: أن يُجعَل لله عز وجل ولد، وأن يُضاف المخلوق إليه إضافة الولد إلى والده كحال النصارى، هذا نوع من الإلحاد في أسماء الله عز وجل وفي صفاته.

ومن الإلحاد: إنكار الأسماء والصفات، أو إنكار بعض ذلك، كما فعلت الجهمية الغلاة، فإنهم لا يؤمنون باسم من أسماء الله، ولا بصفة من صفات الله، إلا الوجود والموجود؛ لأن هذه الصفة هي التي يستقيم معها برهانهم بحلول الأعراض في الأجسام، ودليل ذلك على الوحدانية كما هو معروف في موضعه.

---

(١) راجع (ص٢٣٤).

ومن الإلحاد أيضًا، والميل بها عن الحق الثابت الذي يجب لله عَزَّوَجَلَّ فيها: أن تؤول، وتُصرَف عن ظاهرها إلى معاني لا يجوز أن تصرَف إليها، فيكون ذلك من التأويل، والواجب الإيمان بالأسماء والصفات، وإثبات الأسماء والصفات، واعتقاد ما دلت عليه، وترك التعرض لها بتأويل ونحوه، وهذه هي قاعدة السلف، فنؤمن بها ولا نصرفها عن حقائقها بتأويل، أو بمجاز، أو نحو ذلك، كما فعل المعتزلة، وفعلته الأشاعرة، والماتريدية، وطوائف، كل هذا نوع من أنواع الإلحاد.

وإذا تقرر ذلك، فيكون الإلحاد منه ما هو كفْر، ومنه ما هو بدعة، بحسب الحال الذي ذكرنا، فالحال الأخيرة، وهي التأويل، وادعاء المجاز في الأسماء والصفات، هذه بدع وإلحاد، لا يصل بأصحابه إلى الكفر، أما نفي وإنكار وجحد الأسماء والصفات، كحال الجهمية فهذا كفر، وهكذا فِعْل النصارى، ومشركي العرب.

....

ش: وقال العلامة ابن القيم رحمه الله أيضًا: فائدة جليلة: ما يجري صفة أو خبرًا على الرب - تبارك وتعالى - أقسام:

أحدها: ما يرجع إلى نفس الذات، كقولك: ذات وموجود.

الشرح:

ذات وموجود هي من جهة الخبر، وهي من الألفاظ المحدثات؛ لأن لفظة ذات، لم ترد في اللغة إلا مضافة، ليس ثم شيء ذات هكذا يقال: ذات؛ لأن ذات تأنيث ذو، وذلك قول الله: ﴿وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، فالذات ذات بينكم، هذه ليست كلمة ذات فيها مستقلة، بل هنا مضافة، وإذا كان كذلك، فإطلاقها على غير جهة الإضافة، ليس بصواب، لذلك لا يقال: إن الله ذات هكذا، ويسكت هذا من جهة الأصل، ولا يقال من أسمائه الذات، ونحو ذلك وهذه مضافة بحسب من أضيفت إليه، جاءت مضافة في قول خبيب بن عدي رضي الله عنه في شعره المعروف[1]:

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

وذلك في ذات الإله، هنا أضاف كلمة ذات إلى الإله، ومعلوم أنه ما دام أضافها، نفهم أنها غير ما دل الاسم؛ لأن الاسم دال على الذات، وعلى الصفة وهنا أضاف الذات إلى الإله فقال:

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ....

(١) انظر: السيرة النبوية لابن كثير (٢/ ١٢٤، ١٣٢، ١٣٣)، وسيرة ابن هشام (٢/ ١٧٦)، ودلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (١/ ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٠٩).

لهذا قال العلماء: إن من الألفاظ الحادثة أن يقال عن الله أنه ذات لا كالذوات، لكن لما استعمل هذا اللفظ، واستعمله المتكلمون، فكان الحال، إما أن ينفي، وإما أن يثبت، وإذا نفي، إذا قيل ليس بذات، صار ذلك باطلًا؛ لأن الله، يطلق عليه شيء، كما جاء في الحديث: «**لَا شَيْءَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ**»[1]، وإذا كان شيء فمعناه أنه ذات، فهذا من باب التلازم للإيضاح، ومثلها كلمة موجود، النوع الأول هذا الذي ذكره ابن القيم موجود لم تأت صفة الوجود لله، لا في الكتاب ولا في السنة، لكن هذه معلومة؛ لأن الله حي، وإذا كان كذلك فكل حي موجود، لا يكون حيًا معدومًا، هذا من باب التوسع في الألفاظ، لهذا ابن القيم احترز فقال: (**ما يجري من صفة أو خبر على الرب - تبارك وتعالى -**) لاحظ أو خبر، فجعل هذا يشمل كل الحالات، وصفة الوجود والاسم الموجود هو الاسم الوحيد، والصفة الوحيدة عند الجهمية، هم عندهم هذا الاسم فقط، والذات كذلك ذات موجودة فقط، والحقيقة ما عندهم شيء أكثر من هذا.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٢٢)، ومسلم (٢٧٦٢) من حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

....

ش: الثاني: ما يرجع إلى صفاته ونعوته، كالعليم والقدير، والسميع والبصير.

الشرح:

قوله: (**ما يرجع إلى صفاته ونعوته**). أي: ما تضمن صفة له، ونعتًا مثبتة. العليم يرجع إلى صفة العلم، هو عليم بعلم، ليس عليمًا بذاته، ولكن هو عليم بصفة زائدة عن الذات، قائمة بالذات، وهي صفة العلم، قدير له قدرة، فمن صفاته، أنه يقدر، فالقدير متضمن للقدرة، والسميع متضمن لسمعه، فهو سميع بسمع، بصير ببصر ﷻ، بصير برؤية، ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، والبصر ليس إدراكًا يكون بصيرة، ولكن هو بصير ببصر هو الرؤية، فإنه له عينان ﷻ، ويرى ويبصر وهو السميع البصير، هذه الأسماء وهي أكثر الأسماء الحسنى، كلها صفات ثبوتية أي: صفات فيها إثبات الصفات.

....

ش: الثالث: ما يرجع إلى أفعاله، كالخالق والرازق.

الشرح:

قوله: **(ما يرجع إلى أفعاله)** أي: أن الصفة التي اشتمل عليها الاسم، راجعة إلى الفعل، وصفات الفعل تارة تقوم به، وتارة لا تقوم به، بخلاف صفات الذات، فإنه لا ينفك عن كونه عليمًا، ولا ينفك عن كونه قديرًا، ولا ينفك عن كونه سميعًا، ولا ينفك عن كونه بصيرًا؛ لأن هذه صفات ذات ملازمة للموصوف ﷻ، أما صفات الفعل، فهي التي تقوم بالرب، بمشيئته واختياره، وإرادته وقدرته، إذا شاء خلق، وقام به الفعل، وإذا شاء لم يخلق ﷻ، إذا شاء رزق، وإذا شاء لم يرزق، لكن العلم لا نقول: إذا شاء علم، وإذا شاء لم يعلم، وإذا شاء قدر، وإذا شاء لم يقدر، بل هذه صفات ملازمة لذاته، - تبارك وتقدس ربنا - أما الأفعال فهي متعلقة بمشيئته وقدرته، وهذا التفريق مهم؛ لأن فيه الرد على الكلابية، الذين أحدثوا القول بنفي الصفات، لأجل مسألة حلول الحوادث بالرب، وهي مسألة معروف تفصيلها في كتب وشروح العقيدة.

....

ش: الرابع: التنزيه المحض، ولا بد من تضمنه ثبوتًا، إذا لا كمال في العدم المحض، كالقدوس والسلام.

الشرح:

هذه أنواع من الأسماء الحسنى، ومن الأسماء التي أخبر بها عن الله، لكنها ليست في معناها بإثبات وصف، وإنما هي بنفي وصف، والنفي يتضمن إثباتًا، إثباتًا لكمال الضد، فمثل القدوس من هو؟ ما معنى القدوس؟

نقول: هو المنزه عن كل نقص، في ذاته أو ربوبيته أو ألوهيته، أو أسمائه وصفاته، أو في شرعه، أو أمره أو في قضائه، وقدره ﷻ، فالتنزيه نفي، فإذا نزهنا تضمن ذلك كمال إثبات، ضد ذلك، فإذا تنزه عن النقص في الربوبية، فمعنى ذلك له كمال الاتصاف بالربوبية، إذا تنزه عن النقص في الألوهية، فله كمال استحقاق العبادة، ولهذا قال لك التنزيه المحض، ولا بد من تضمنه ثبوتًا؛ لأن النفي الممحض ليس بكمال، إلا إذا تضمن ثبوتًا، ولهذا غلطوا من قال في أسماء الله: إنه ليس بجسم، ولا عرض، ولا داخل العالم، ولا خارجه، ولا بذي لحم، ولا دم ولا أبعاض إلى آخره، كما هي طريقة المتكلمين في النفي المفصل، هنا فيه أسماء تدل على النفي لكن المراد منها النفي المتضمن لكمال الإثبات، وذلك مثل السلام، السلام معناه الذي يتصف بالسلامة من كل نقص وعيب، والذي يفيض السلامة على خلقه.

....

ش: الخامس: ولم يذكره أكثر الناس، وهو الاسم الدال على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة، بل دال على معان، نحو المجيد العظيم الصمد. فإن المجيد من اتصف بصفات متعددة من صفات الكمال، ولفظه يدل على هذا. فإنه موضوع للسعة والزيادة والكثرة، فمنه استمجد المرخ والعفار وأمجد الناقة، علفها، ومنه رب العرش المجيد صفة العرش لسعته وعظمته وشرفه، وتأمل كيف جاء هذا الاسم مقترنًا بطلب الصلاة من الله على رسوله كما علمناه ﷺ؛ لأنه في مقام طلب المزيد، والتعرض لسعة العطاء، وكثرته ودوامه، فأتى في هذا المطلوب باسم يقتضيه، كما تقول: اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم، فهو راجع إلى التوسل إليه بأسمائه وصفاته، وهو من أقرب الوسائل وأحبها إليه، ومنه الحديث الذي في الترمذي: «أَلِظُّوا بِيَاذَا الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ»[(١)] [(٢)]، ومنه: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ»[(٣)]، فهذا سؤال له وتوسل إليه بحمده وأنه لا إله إلا هو المنان فهو توسل إليه بأسمائه وصفاته، وما أحق ذلك بالإجابة وأعظمه موقعًا عند المسؤول، وهذا باب عظيم من أبواب التوحيد.

---

(١) (لَظّ) اللَّامُ وَالظَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مُلَازَمَةٍ. يُقَالُ: أَلَظَّ الرَّجُلُ بِالشَّيْءِ، إِذَا لَازَمَهُ. وَفِي الْحَدِيثِ: «أَلِظُّوا بِيَاذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»! أَيِ: الْزَمُوا هَذَا وَأَكْثِرُوا مِنْهُ فِي دُعَائِكُمْ. انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٢٠٦)، والعين (٨/ ١٥١)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٢٥٩).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٧٧) من حديث ربيعة بن عامر، وأخرجه الترمذي (٣٥٢٤، ٣٥٢٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٩٥)، والترمذي (٣٥٤٤)، والنسائي في الكبرى (١/ ٣٨٦)، وابن ماجه (٣٨٥٨)، وأحمد في المسند (٣/ ١٢٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

الشرح:

هذا النوع من الأسماء، إذا أتى المفسر يفسره، لا يستطيع أن يفسر ذلك الاسم بصفة واحدة، بل صفات الكمال كلها ترجع إلى هذا الاسم، وذلك مشهور في أسماء الأول منها المجيد، والثاني منها العظيم، والثالث منها الصمد[١]، المجيد، والعظيم والصمد المجيد مجد في أي شيء؟

هذا يحتاج إلى أن نذكر صفات كثيرة جدًا، هنا الصمد ما معنى الصمد؟ هذا لابد أن نذكر صفات كثيرة؛ لأن الصمد هو الذي تصمد الخلائق إليه في حوائجها، وذلك لكمال نعوته، وهو مروي عن ابن عباس، وجمع كبير من المفسرين من السلف فمن بعدهم: أن الصمد هو الذي كمل في صفات الكمال، وهو الذي يستحق أن يُصمد إليه، أي: يُسأل ويُطلب ويُرغب فيما عنده، وهو الذي يأتي بالخيرات، وهو الذي يدفع الشرور عمن يصمد إليه، وهذا مروي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في (**صحيفة التفسير**) - الصحيفة المعروفة - حيث قال: (**الصمد السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله (هذه صفته لا تنبغي إلا له، ليس له كفؤ، وليس كمثله شيء**)[٢]، وعلى هذا فهو الذي يُصمد إليه، أي:

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

وَهُوَ الإِلَهُ السَّيِّدُ الصَّمَدُ الَّذِي ... صَمَدَتْ إِلَيهِ الخَلْقُ بِالإِذْعَانِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٣١).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٣٠/ ٣٤٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٤٧٤)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٣٨٣).

الذي يُتوجه إليه بطلب الحوائج، إما بجلب المسرات، أو دفع الشرور والمضرات، وهذا معروف من جهة الاشتقاق من جهة الصمد: صمد إلى الشيء بمعنى توجه إليه.

وقد جاء في السنن: «**أَنَّ النَّبي ﷺ كَانَ لا يُصلي إِلى عَمُودٍ، وَلاَ عُودٍ، وَلاَ شَجَرَةٍ إلا جَعَلَهُ على حَاجِبِهِ الأَيْمَنِ، أو الأَيْسَرِ، وَلاَ يَصْمُدُ له صَمْدًا**»[1]، وهذا الحديث استدل به شيخ الإسلام في كتاب (**اقتضاء الصراط المستقيم**)[2]، في موضع وفي إسناده ضعف، لكن المقصود هنا الشاهد اللغوي: (**وَلاَ يَصْمُدُ له**) أي: لا يتوجه إليه صمدًا، فلا يتوجه إليه دون غيره أي: لا يكون مقابلًا له، متوجهًا له دونما سواه، وهذا إنما هو لله عَزَّ وَجَلَّ.

والعظيم كذلك عظمته لأجل كمال نعوته[3]، ففي الحقيقة هذه الأسماء، الصمد، والعظيم، والمجيد، ونحوها، هذه الأسماء تفسيرها ببقية الأسماء والصفات؛ ولهذا يعظم معنى هذه الأسماء عند من علمها.

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٩٣)، وأحمد في المسند (٦/ ٤)، والطبراني في الكبير (٦١٠)، وابن عبد البر في التمهيد (٤/ ١٩٧)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٢٧١) من حديث المقداد بن الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وهذا الحديث ضعيف لعلة في المتن والسند، أما التي في السند فهي لوجود ثلاثة مجاهيل: ضباعة بنت المقداد، والمهلب بن حجر، والوليد بن كامل، والوليد قد تكلم غير واحد في عدالته، وليس له من الرواية كثير شيء يُستدل به على حاله، وانظر بقية الكلام على العلة في المتن في نصب الراية للزيلعي (٢/ ٨٣)، وانظر أيضًا: الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٨٠)، وميزان الاعتدال (٧/ ١٣٨)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٧)، والدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ١٨١).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٦٤).

(٣) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في نونيته:
وَهُوَ العَظِيمُ بِكُلِّ مَعناَ يُوجِبُ التَّـ ... عظِيمَ لاَ يُحصِيهِ مِنْ إنسَانِ
انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢١٤).

....

ش: السادس: صفة تحصل من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر، وذلك قدر زائد على مفرديهما نحو الغني الحميد، الغفور القدير، الحميد المجيد، وهكذا عامة الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة في القرآن، فإن الغني صفة كمال والحمد كذلك، واجتماع الغني مع الحمد كمال آخر، فله ثناء من غناه، وثناء من حمده، وثناء من اجتماعهما، وكذلك الغفور القدير، والحميد المجيد، والعزيز الحكيم، فتأمله فإنه أشرف المعارف[1].

الشرح:

هذا النوع السادس، تتمة لما سبق من جهة الدلالة على المعنى، وذلك، أن الاسم يكون له معنى، وفيه ثناء على الله عز وجل، وإذا سئل الله عز وجل لهذا الاسم كان مناسبًا لمناسبة المعنى الذي سألت الله عز وجل لأجله، فإذا كان معه اسم آخر يناسبه صار الثناء أوسع، وصار السؤال أنجح؛ لأنك توسلت إلى الله عز وجل بما هو أوسع في المطلوب، وهذا في الأسماء التي يعلم المعنى فيها، لكن لو جمعت بين اسمين غير متناسبين يدل على كمال، ولكن تناسبهما لابد منه، مثل العفو القدير: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩] العفو صفة كمال، ولكن إذا كان العفو عن قدرة صار كمالا؛ لأنه ليس محتاجًا إلى من يعفو عنه، وليس راجيًا له، وإنما هو محض تفضل وإحسان ورحمة، وهذا هو الخلط بين

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ١٦٦ - ١٦٩).

الأسماء التي ذكرت، والصفات التي هي من باب الجمال، وكذلك من باب الجلال؛ لأن صفات الله عَزَّوَجَلَّ تنقسم بأحد الاعتبارات إلى صفات جلال، وصفات جمال، وصفات الجلال ما كان فيها معنى العزة، والجبروت وعظمة الرب عَزَّوَجَلَّ وبطشه وهيمنته ونحو ذلك، وصفات الجمال ما كان فيها رحمة وسعة، وبر وإحسان ورزق، ونحو ذلك، في سؤال المطلوب، إذا جمعت بين هذا وهذا، كان كمالًا، وكذلك صفات مثل العفو القدير، العليم الخبير، العزيز الحكيم، العلي العظيم، ونحو ذلك، هذه كلها تجمع هذا، وهذا النوع الثاني أو الاعتبار الثاني للتقسيم صفات وأسماء ترجع إلى الربوبية، وصفات وأسماء ترجع إلى استحقاقه الثناء والعبادة، هذا نوع آخر، فإذا تأملت معاني الأسماء الحسنى، فذلك داخل في معنى إحصائها، فسألت الله عَزَّوَجَلَّ بما يناسب مطلوبك، وجمعت بين هذا وهذا، فإنه يكون الكمال؛ لأنك لا تكون تركت شيئًا مما لك به حاجة، ذلك من جهة أن العبد فيما يحتاجه من الخيرات، وفيما يحتاجه من دفاع الشرور عنه له رغبة فيما فيه جمال، وإحسان به، وله رغبة فيما فيه دفع المضرة عنه؛ لأنه ما من شيء يصلح حالك إلا ولابد في كمال إصلاح الحال من حصول الأمرين معًا، حصول الخيرات واندفاع الشرور، وهذه الشرور، قد تكون من الأعداء، قد تكون من الشياطين، قد تكون في التصرف في الملكوت فيما هو راجع في التصرف في الملكوت، ولهذا يناسب أن تسأل الله عَزَّوَجَلَّ بشيء يناسب اندفاع المكروهات، وذلك بأسماء الجلال والربوبية، وما يحصل لك الخيرات، وذلك بأسماء الجمال، وهذا باب واسع، وبقدر تأمل الأسماء والصفات، وتأمل معانيها، والعلم بذلك يحصل لك نظر واسع في ذلك، وهذا إذا قيد بضابط الشرع، وما ذكره المحققون من علماء السنة، فإنه كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: من أشرف

المعارف؛ لأن أعلى العلم بالله عز وجل، والعلم بالله عز وجل هو العلم بأسمائه وصفاته، وقد جاء في الحديث: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلاَئِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضىً لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ، وَمَنْ فِي الأَرْضِ، وَالْحِيتَانُ فِي جَوْفِ الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلاَ دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»(١).

عالم بأي شيء، هل هو عالم بالفقه، وليس عالمًا بحق الله عز وجل، وبنعوته وجلاله، وأسمائه وصفاته؟

الجواب: لا، بل هو العالم بالله عز وجل، وكما جاء في الحديث الآخر - وإن كان في سنده ضعف - قال: «**فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ**»(٢)؛ لأن العالم الواحد ولو عصى، ولو حصل عنده بعض القصور، لكن هو شديد على الشيطان فما يتمكن منه، وإنما ينيب سريعًا، بل ويكون عنده بعد الغفلة من الإنابة إلى الله عز وجل، والانطراح بين يديه، ومعرفة حقه، ما هو أكمل له مما لو لم يحصل له ذلك، وهذا إنما يكون لأهل العلم، والإدراك، المقصود أن هذا الباب باب عظيم، وواسع.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣، ٢٣٩)، والدارمي (٣٥٤)، وأحمد (٣٦/ ٤٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٨١)، وابن ماجه (٢٢٢)، والدارقطني (٤/ ٥٥)، والطبراني في الكبير(١١/ ٧٨)، والأوسط (٦/ ١٩٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٢٣١، ٢٣٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِثْبَاتُ الْأَسْمَاءِ.

الثَّانِيَةُ: كَوْنُهَا حُسْنَى.

الثَّالِثَةُ: الْأَمْرُ بِدُعَائِهِ بِهَا.

الرَّابِعَةُ: تَرْكُ مَنْ عَارَضَ مِنَ الْجَاهِلِينَ الْمُلْحِدِينَ.

الْخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْإِلْحَادِ فِيهَا.

السَّادِسَةُ: وَعِيدُ مَنْ أَلْحَدَ.

٥١ - بَابٌ
لاَ يُقَالُ: السَّلامُ عَلَى اللَّهِ

فِي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﵁ قَالَ: «كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلاَةِ، قُلْنَا: السَّلاَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلاَمُ عَلَى فُلاَنٍ وَفُلاَنٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لاَ تَقُولُوا السَّلاَمُ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلاَمُ»(١).

ش: قوله: (بَابٌ لا يُقَالُ: السَّلامُ عَلَى اللَّهِ).

قوله: (فِي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﵁ - إلخ هذا الحديث رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه من حديث شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود ﵁ قَالَ: «كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ. . .» الحديث، وفي آخره ذكر التشهد الآخير.

رواه الترمذي من حديث الأسود بن يزيد عن ابن مسعود، وذكر في الحديث سبب النهي عن ذلك بقوله: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَمِنْهُ السَّلَامُ»(٢).

وقد كان النبي ﷺ إذا انصرف من الصلاة المكتوبة يستغفر ثلاثًا

---

(١) أخرجه البخاري (٨٣٥)، ومسلم (٤٠٢)، وأبو داود (٩٦٨)، والنسائي في الكبرى (١/ ٢٥١)، وابن ماجه (٨٩٩)، وأحمد في المسند (١/ ٤٣١).
(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٩).

....

ويقول: «اللهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»(١).

وفي الحديث: إن هذا هو تحية أهل الجنة لربهم - تبارك وتعالى -(٢)، وفي التنزيل ما يدل على أن الرب - تبارك وتعالى - يسلم عليهم في الجنة، كما قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

ومعنى قوله: إن الله هو السلام، إن الله سالم من كل نقص، ومن كل تمثيل، فهو الموصوف بكل كمال، المنزه عن كل عيب ونقص.

الشرح:

فهذا الباب ترجمه الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بقوله: (**بَابٌ لَا يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى اللهِ**)، ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة، وهي أن التوحيد فيه تكميل التنزيه لله، وفيه تعظيم الله، وإعطائه سبحانه وتعالى ما يستحق، ونفي النقائص عنه، والتأدب معه في القول والعمل، ويشمل قول اللسان، وقول القلب، وعمل الجوارح، وعمل القلب، وهذا القول السلام على الله، فيه ترك للأدب مع الله جل جلاله ؛ لأن السلام اسم مصدر بمعنى التسليم، وهو على القياس؛ لأن سلم يقاس مصدرها على التسليم، فعلى يقاس

(١) أخرجه مسلم (٥٩١) من حديث ثوبان رضي الله عنه.
(٢) أخرجه أحمد (٣٢/ ١٤٩)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٥٦، ٥٨، ٥٩)، والأوسط (٧/ ٢٥٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣٩٢، ١١/ ٢٢٧)، والآجري في الشريعة (٢/ ١٠٤٠)، وأبو نعيم في صفة الجنة (٣/ ٢٤٢) من طريق وهب بن منبه عن محمد بن علي بن الحسين مرفوعًا، وأخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ١٤٨)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٧٨) موقوفًا على وهب بن منبه.

....

مصدرها على التفعيل، كطلق تطليقًا، وحبر تحبيرًا، ومنها ما يكون اسم مصدر منها على وزن فعال، كالسلام ونحو ذلك، فسلم سلامًا، يعني تسليمًا، وطلق طلاقًا، يعني تطليقًا، ونحو ذلك.

ففيها جهة الإنشاء، كما سيذكر ابن القيم في آخر الكلام، وجهة الخبر، وجهة الإنشاء فيها الدعاء.

ومعلوم أن السلامة، إنما تفيض على العباد من الله، وأنه ﷻ غني عن عباده، وهو الغني بذاته الذي لا يحتاج إلى أحد في كماله، وتعظم وتعاظم، وتبارك ربنا، فلا يحتاج من عباده أن يفيضوا عليه السلام، ولا أن يدعوا له بالسلامة؛ لأنه هو السلام الذي يفيد السلامة على عباده، كما قال: ﴿وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ [يونس: ١٠]، وقال: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

ولهذا كان قول القائل: السلام على الله، فيها الدعاء أن تفاض السلامة على الله، وهذا باطل وسوء أدب؛ لأن العباد لا يفيضون السلامة على الله، بل هم الذين يتلقون السلامة من الرب، ولهذا حين قالوا: السلام على الله من عباده، نهاهم عنه ﷺ، وكلمة السلام هذه في الاستعمال الأول، قد ينظر فيها إلى أنها تحية دون نظر إلى ما تشتمل عليه من المعنى، وهذا الذي كان من الصحابة ﵃، وليس الذي كان منهم سوء أدب مع الله؛ لأنَّ التحية بأنواعها، يقصد فيها قصد التحية دون قصد المعنى.

وهذا كما تراه يحصل الآن عند المسلمين، حيث يقول: الرجل لأخيه، السلام عليك، ومعنى كلامه أنه حيا بهذه التحية المشتمل على أنه

....

يقول: السلامة عليك مني، ولن يأتيك مني إلا السلام، في عرضك وفي مالك، وفي نفسك، فلن يكون عليك مني إلا السلامة، فلا تخش شيئًا، فهو عهد هذه الكلمة شبه عهد أو عهد، أن لا يكون لأخيك منك، إلا ما فيه سلامة له في نفسه وأهله وماله وعرضه.

ولكن هذا المعنى يذهب عن الذهن مع كثرة الاستعمال، فينظر في هذه الكلمة إلى التحية دون المعنى، ولهذا الصحابة حين قالوا: السلام على الله من عباده ظنوها من جملة التحية الجائزة دون المعنى الذي تشتمل عليه الكلمة، ويتأيد ذلك الظن بأنها كانت بعد قوله: التحيات لله، وظنوا أن هذا من جملة التحيات المشروعة ولهذا نقول: إن هذه الكلمة، لا يجوز أن تقال؛ لأن فيها سوء أدب مع الرب، فإن الله - سبحانه - هو السلام ومنه السلام، كما في دعاء المصلي بعد الصلاة: «**اللهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**». أنت السلام هذا يعني أن من أسمائك السلام، فالسلام من أسماء الله، وهو مشتمل على صفة السلامة اللازمة، وعلى صفة السلامة المتعدية، فإنه في ذاته سالم من كل نقص وعيب في ذاته، أو في صفاته، أو في أفعاله، أو فيما يستحقه الله من الأسماء الحسنى، والصفات العلى، وهذا من جهة اللزوم، كما قال ابن القيم في نونيته[1]:

وَهُوَ السَّلامُ عَلَى الحَقِيقَةِ سَالِمٌ   مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَمِنْ نُقْصَانِ

أما ما يشتمل عليه اسم السلام من تعدية للسلامة، فهو أنه هو الذي

---

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسي (١/ ٢٢٠).

....

يفيض السلامة على عباده، فكل سلامة في الدين، أو في أمر الدنيا تفاض على العباد، ويتنعم بها العباد، فإنما هي من آثار اسم الله السلام.

من جهة تعدي الصفة إلى الخلق مثل الرحيم، من له صفة الرحمة الملازمة صفة الذات، وهو رحيم بخلقه؛ لأن رحمته تغلب غضبه سبحانه وتعالى وهكذا في أنواع في مثل هذا.

المقصود أن قول المصلي: اللهم أنت السلام يعني: أن من أسمائك السلام، ومنك السلام، منك السلام هذا بمعنى السلامة، السلامة منك، فإذا كانت منه، فإنها لا تكون عليه، ولهذا لا يصح قول القائل: السلام على الله من عباده، فإن السلامة منه لا عليه (، فهو الذي يسلم وهو الذي ينعم، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢]، وهذا من باب كمال الأدب مع الله، وقول السلام على الله من عباده بمعنى السلامة لا بمعنى التحية، وهذا منافٍ لكمال التوحيد الواجب؛ لأن في ذلك سوء أدب مع الله.

لكن إن قالها لا يعني الدعاء بالسلامة، وإنما يعني أنها تحية، فنقول: هذا مما نهي عنه ويترك للأدب، فيكون هنا في استعمال كلمة السلام على الله يكون ثم حالان.

الحال الأولى: أن تكون هذه الكلمة منافية لكمال التوحيد الواجب، وذلك إذا قصد حقيقتها، إذا قصد أن السلامة تكون من العباد على الله من جهة الدعاء.

والحال الثانية: أن يكون السلام لفظ للتحية فيقول: السلام على الله، وهذا ينهى عنه لأجل كمال الأدب مع الله.

....

ش: قال العلامة ابن القيم في بدائع الفوائد[(١)]: السلام اسم مصدر - وهو من ألفاظ الدعاء - يتضمن الإنشاء والإخبار، فجهة الخبر فيه لا تناقض الجهة الإنشائية، وهو معنى السلام المطلوب عند التحية، وفيه قولان مشهوران:

الأول: أن السلام هنا هو الله تعالى، ومعنى الكلام: نزلت بركته عليكم ونحو ذلك، فاختير في هذا المعنى من أسمائه تعالى اسم السلام دون غيره من الأسماء[(٢)].

الثاني: أن السلام مصدر بمعنى السلامة، وهو المطلوب المدعو به عند التحية، ومن حجة أصحاب هذا القول: أنه يأتي منكرًا، فيقول المسلم: سلام عليكم، ولو كان اسمًا من أسماء الله لم يستعمل كذلك، ومن حجتهم: أنه ليس المقصود من السلام هذا المعنى، وإنما المقصود منه الإيذان بالسلامة خبرًا ودعاء.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: وفصل الخطاب أن يقال: الحق في مجموع القولين، فكل منهما بعض الحق، والصواب في مجموعهما، وإنما يتبين ذلك بقاعدة وهي: أن حق من دعا الله بأسمائه الحسنى أن يسأل في كل مطلوب ويتوسل بالاسم المقتضي لذلك المطلوب، المناسب لحصوله، حتى إن الداعي متشفع إلى الله تعالى متوسل به إليه فإذا قال: «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ»[(٣)].

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٣٦٧ - ٣٧٢).

(٢) قال شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله - (يعني بركة الاسم، وهي أثر الاسم على العبد، وهو أن يكون مسلما في نفسه، وماله، وأهله، ودينه، ودنياه).

(٣) أخرجه أبو داود (١٥١٦)، الترمذي (٣٤٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، والنسائي في الكبرى (٩٨٥٢، ١٠٢١٩)، وأحمد (٨/ ٣٨٥٠).

....

فقد سأله أمرين، وتوسل إليه باسمين من أسمائه، مقتضيين لحصول مطلوبه، وقال ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه وقد سأله ما يدعو به: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ»[(١)]، فالمقام لما كان مقام طلب السلامة التي هي أهم عند الرجل، أتى في طلبها بصيغة اسم من أسماء الله تعالى وهو السلام الذي تطلب منه السلامة، فتضمن لفظ السلام معنين: أحدهما: ذكر الله، والثاني: طلب السلامة، وهو مقصود المسلم، فقد تضمن سلام عليكم اسمًا من اسماء الله، وطلب السلامة منه.

فتأمل هذه الفائدة، وحقيقته البراءة والخلاص والنجاة من الشر والعيوب، وعلى هذا المعنى تدور تصاريفه، فمن ذاك قولهم: سلمك الله، ومنه دعاء المؤمنين على الصراط: «رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ»[(٢)]، ومنه سلم الشيء لفلان، أي خلص له وحده[(٣)]. قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩] أي: خالصًا له وحده لا يملكه معه غيره، ومنه السلم ضد الحرب؛ لأن كل واحد من المتحاربين يخلص ويسلم من أذى الآخر، ولهذا بنى فيه على المفاعلة، فقيل: المسالمة مثل المشاركة، ومنه القلب السليم وهو النفي من الدغل والعيب.

وحقيقته: الذي قد سلم لله وحده، فخلص من دغل الشرك وغله،

(١) أخرجه البخاري (٨٣٤، ٦٣٢٦، ٧٣٨٧)، ومسلم (٢٧٠٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢).

(٣) انظر: مادة (سلم) في: العين (٧/ ٢٦٥)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٣١٢)، ومقاييس اللغة (٣/ ٩٠).

....

ودغل الذنوب والمخالفات، فهو مستقيم على صدق حبه، وحسن معاملته، وهذا هو الذي ضمن له النجاة من عذاب الله، والفوز بكرامته، ومنه أخذ الإسلام، فإنه من هذه المادة؛ لأنه الاستسلام، والانقياد لله، والتخلص من شوائب الشرك، فسلم لربه وخلص له، كالعبد الذي سلم لمولاه ليس له فيه شركاء متشاكسون، ولهذا ضرب سبحانه هذين المثلين للمسلم الخالص لربه وللمشرك به[1].

الشرح:

هذا النقل الطويل من كلام ابن القيم رحمه الله فيه بيان معنى السلام في التحية.

وذلك أنه يشتمل على الإنشاء، وعلى الإخبار، والإنشاء دعاء، والإخبار خبر عما سيكون منه، والإنشاء أو الدعاء، هذا يدعو فيه المسلِّم لمن سلَّم عليه، أن تحل السلامة عليه من الله، والإخبار يخبره بأنه لن يكون عليه من جهة المسلِّم إلا ما فيه سلامة له.

لن يقع في أذيته لا في عرضه، ولا في نفسه، ولا في ماله، ولا في أهله، ولا في دينه ودنياه، فتضمن قول المسلِّم: السلام عليكم، وقول المسلم: سلام عليكم ونحو ذلك هذين الأمرين جميعًا، وهما الإخبار، وفيه معنى العهد والإنشاء الذي هو دعاء أن تحل عليك السلامة من الله، وهذا يبين لك عظم هذه التحية، وعظم معناها، وعظم ما دلت عليه، وأنها

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٣٦١، ٣٦٢).

تحية المؤمنين منذ أن خلق الله آدم إلى أن يرث الأرض ومن عليها هي السلام، كما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ مِنَ المَلَائِكَةِ جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الآنَ**»(١).

والذي جاء في الصحيح بالإفراد السلام عليك، ومن هنا تنازع أهل العلم هل يقال: المفرد للمسلم عليه عليك، أو يجمع فيقال للمفرد أي: للواحد السلام عليكم؟ هل السنة فيه أن يقول عليكم بالجمع أم أن يقول بالإفراد؟

والذي جاء في غالب الأحاديث إنما هو صيغة الإفراد للمفرد، وصيغة الجمع للمثنى أو المجموع، وكثير من الصحابة سلموا على المفرد بقولهم: السلام عليكم.

قال أهل العلم: عنوا بذلك هو ومن معه من الملائكة، ولهذا اختار كثير من الفقهاء صيغة الجمع؛ لأجل أن يسلم عليه، وعلى المؤمنين الذين لا يفارقونه، وهم الملائكة الكرام الكتبة، والمعقبات الذين يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، والأول وهو قول السلام عليك بضمير الإفراد، هذا نظر فيه إلى الظاهر، وقول القائل: السلام عليكم لا ينظر فيه إلى التعظيم، وإنما ينظر فيه إلى المخاطب، ومن معه من الملائكة، فالمقام هنا فيه إخبار وفيه دعاء، ولهذا تحية المؤمنين في أول الزمن منذ خلق الله آدم، ويوم

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يلقون الله هي السلام، وقد أخبر النبي ﷺ بأن إفشاء السلام يحصل به التواد، والتحابب بين المؤمنين حيث جاء في الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «**أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**»[1].

فإفشاء السلام فيه مصالح كثيرة وعظيمة بين المؤمنين، وآداب السلام كثيرة متنوعة، منها أن المُسلِّم إذا سلم فإنه سلم على جماعة يكتفي في الرد بواحد منهم، لو رد واحد منهم أجزأ عن الجميع كما روى ذلك البيهقي في سننه، يجزئ إذا سلم الواحد على الجماعة أن يرد عليه واحد، ويجزئ عن الجماعة إذا سلموا أن يسلم منهم واحد.

من أحكامه أيضًا: أن السلام يختلف في إلقائه في دار الإسلام، ودار الكفر، ففي دار الإسلام تقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف، إذا مررت في دار الإسلام بأحد تقرأ عليه السلام، ولو كان في دار الإسلام مشركون أو كفرة، أو منافقون؛ لأنه جاء في الحديث: «**وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ**»[2]، ففي دار الإسلام تسلم على من لم تعرف، ولا يجوز أن تقول: لا أسلم إلا على من أعرف عقيدته في الباطن، في دار الإسلام؛ لأن الأصل في دار الإسلام أن يكون المسلم عليه مسلمًا، أو يغلب حكم الدار، أما إذا كان في غير دار الإسلام فلا تسلم إلا على من عرفت بأنه مسلم؛ لأن السلام اسم فيه الخبر، وفيه الإنشاء، وهذا إنما يصلح لمن هم في دار الإسلام، أو للمسلمين، في دار الإسلام، وغير دار الإسلام، المقصود أن أحكام السلام كثيرة، لكن هذه تنبيهات على بعضها.

وابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ كما ذكر هنا توسع في شرح معنى السلام، وأنه خبر

---

(١) أخرجه مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (١٢، ١٨، ٦٢٣٦)، ومسلم (٣٩) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وإنشاء، وأنه دعاء بالسلامة من النقائص والعيوب، والعيوب الدينية والدنيوية، وكذلك إنشاء، وكذلك إخبار بأنه لن يحصل للمسلَّم عليه من المسلِّم إلا كل سلامة، والله المستعان.

اليوم يسلمون، ويغتابون، وينالون بعد السلام، ويعيبون، ويقعون في العرض، وفي النفس، وفي أنواع الاعتداءات، وهو يسلم وهذا من خفر الذمة ولا يسوغ.

فهذا فيه التنبيه على فائدة مهمة: وهي أن طالب العلم بالخصوص بل كل عاقل بعامة، إذا نطق بكلام لا بد أن يتبين ما معنى هذا الكلام فكونه يستعمل كلامًا لا يعي معناه هذا من العيب، وليس من أخلاق الرجال أصلًا أن يتكلموا بكلام ولا يعون معناه، فيأتي بكلام ثم ينقضه في فعله، أو في قوله، هذا ليس من أفعال الذين يعقلون فضلًا أن يكون من أفعال أهل العلم، أو طلبة العلم الذين يعون عن الله ﷿ شرعه ودينه.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ السَّلَامِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ تَحِيَّةٌ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهَا لَا تَصْلُحُ للَّهِ.

الرَّابِعَةُ: الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ.

الْخَامِسَةُ: تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ للَّهِ.

❊ ❊ ❊

٥٢ - بَابُ

قَوْلِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ، فإِنَّ اللَّهَ لاَ مُكْرِهَ لَهُ»(١).

وَلِمُسْلِمٍ: «وَلْيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ»(٢).

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ: اللهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ).

يعني: أن ذلك لا يجوز لورود النهي عنه في حديث الباب.

قوله: (فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ، فإِنَّ اللَّهَ لاَ مُكْرِهَ لَهُ»). بخلاف العبد، فإنه قد يعطي السائل مسألته لحاجته إليه، أو لخوفه، أو رجائه، فيعطيه مسألته وهو كاره.

فاللائق بالسائل للمخلوق أن يعلق حصول حاجته على مشيئة المسؤول، مخافة أن يعطيه وهو كاره، بخلاف رب العالمين، فإنه تعالى لا يليق به ذلك لكمال غناه عن جميع خلقه، وكمال جوده وكرمه، وكلهم فقير إليه، محتاج لا يستغني عن ربه طرفة عين، وعطاؤه كلام،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٣٩)، ومسلم [٩ ح (٢٦٧٩)].

(٢) أخرجه مسلم [٨ ح (٢٦٧٩)].

....

وفي الحديث: «يَمِينُ اللَّهِ مَلأَى لاَ تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَّاءُ الليلِ وَالنَّهَارِ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فَإِنَّهُ لمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَالقِسْطُ بِيَدِهِ الأُخْرَى، يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»(١).

يعطي تعالى لحكمة، ويمنع لحكمة، وهو الحكيم الخبير، فاللائق بمن سأل الله أن يعزم المسألة، فإنه لا يعطي عبده شيئًا عن كراهة، ولا عن عظم مسألة.

وقد قال بعض الشعراء فيمن يمدحه(٢):

وَيَعْظُمُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهَا ... وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِ العَظِيمِ العَظَائِمُ

وهذا بالنسبة إلى ما في نفوس أرباب الدنيا، وإلا فإن العبد يعطي تارة ويمنع أكثر، ويعطي كرهًا، والبخل عليه أغلب، وبالنسبة إلى حاله هذه فليس عطاؤه بعظيم، وأما ما يعطيه الله تعالى عباده فهو دائم مستمر، يجود بالنوال قبل السؤال من حين وضعت النطفة في الرحم، فنعمه على الجنين في بطن أمه دارة، يربيه أحسن تربية، فإذا وضعته أمه عطف عليه والديه ورباه بنعمة حتى يبلغ أشده، يتقلب في نعم الله مدة حياته، فإن كانت حياته على الإيمان والتقوى، ازدادت نعم الله تعالى عليه إذا توفاه

---

(١) حديث أبي هريرة ﷺ ورد بألفاظ متقاربة، رواه البخاري (٤٦٨٤، ٧٤١١) بلفظ: «يَدُ اللهِ مَلأَى»! وفيه: «وَبِيَدِهِ الميزانُ، يَخفِضُ ويَرفَعُ»! ورواه مسلم (٩٩٣) بلفظ: «وَبِيَدِهِ الأُخْرَى القَبْضُ»! وكلاهما ليس فيه «الْقِسْطَ».
وروى نحوه ابن ماجه (١٩٧) من حديث أبي هريرة ﷺ، وفيه: «وَبِيَدِهِ الأُخْرَى الْمِيزَانُ يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُ».

(٢) هذا البيت لأبي الطيب المتنبي، ضمن أبيات يمدح فيها سيف الدولة. انظر: بغية الطلب في تاريخ حلب (١/ ٢٤٣)، والحماسة المغربية (١/ ٥٣٠).

....

أضعاف أضعاف ما كان عليه في الدنيا، من النعم التي لا يقدر قدرها إلا الله، مما أعده الله تعالى لعباده المؤمنين المتقين.

وكل ما يناله العبد في الدنيا من النعم، وإن كان بعضها على يد مخلوق، فهو بإذن الله، وإرادته، وإحسانه إلى عبده، فالله - تعالى - هو المحمود على النعم كلها، فهو الذي شاءها وقدرها وأجراها عن كرمه وجوده وفضله، فله النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن، قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، وقد يمنع سبحانه عبده إذا سأله لحكمة وعلم بما يصلح عبده من العطاء والمنع، وقد يؤخر ما سأله عبده لوقته المقدر، أو ليعطيه أكثر. فتبارك الله رب العالمين.

وقوله: (وَلِمُسْلِمٍ: «وَلْيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ» أي: في سؤاله ربه حاجته، فإنه يعطي العظائم كرمًا وجودًا وإحسانًا.

«فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ»، أي: ليس شيء عنده بعظيم، وإن عظم في نفس المخلوق؛ لأن سائل المخلوق لا يسأله إلا ما يهون عليه بذله، بخلاف رب العالمين، فإن عطاءه كلام: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فسبحان من لا يقدر الخلق قدره، لا إله غيره ولا رب سواه.

الشرح:

فهذا الباب مع الباب الذي قبله: (**بَابٌ لا يُقَالُ: السَّلامُ عَلَى اللَّهِ**)،

ومع ما بعده أيضًا فيها رعاية الأدب مع مقام الربوبية، والله ﷻ له صفات الجلال، وصفات الجمال، وصفات الربوبية، وصفات الألوهية ﷻ، فالأدب معه ﷻ في الدعاء وفي وصفه، وفي الحديث عنه ﷻ وفي ذكر نعوته وأسمائه، وفي كل ما يتصل به ﷻ، لابد أن يكون مع الأدب التام والتعظيم لله ﷻ، وترك ذلك مناف لكمال التوحيد، إما الواجب أو المستحب، بحسب الحال؛ لأن من الأدب ما هو واجب، ومنه ما هو مستحب، والله جل جلاله يستحق من عباده أن يعظموه، وأن يجلوه، وأن توجل قلوبهم إذا ذكر اسمه ﷻ، كما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، فوصف المؤمنين بأنهم إذا ذكر الله وجلت القلوب، وهذا يشمل ذكر أسمائه وذكر صفاته، ويشمل ذكر شرعه، ويشمل الذكر المعروف المقيد بالأذكار المعروفة في أوقاتها إما المقيدة أو المطلقة، فالمقصود من هذا أن الأدب مع الله ﷻ منه ما هو واجب على العبد، وإدخال الشيخ رحمه الله هذا الباب في كتاب التوحيد مناسبته ظاهرة، وهو أن هذا الأدب فيه تعظيم لله ﷻ، وأن تركه ترك لما يجب لله جل جلاله من الأدب والتوقير، ذكر حديث الباب وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو أَنَّ النبي ﷺ قال: «**لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ، فَإِنَّ اللهَ لاَ مُكْرِهَ لَهُ**»(١).

وتعليق الدعاء بما يحتاجه العبد بمشيئة الله ﷻ، هذا إذا كان على وجه الخطاب، فإن فيه ترك الأدب مع الله ﷻ بوضوح كما جاء في هذا الحديث، فهذا الحديث فيه المخاطبة: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ**»، وهذا حين يدعو الداعي فيخاطب الله عز وجل بذلك وهذا القول يفهم منه أمران:

(١) سبق تخريجه (ص٢٧٤).

الأمر الأول: أن هذا الداعي إما أنه مستغن عن الله ﷻ، مستغن عن المغفرة والرحمة، لم يعظم الرغب كما جاء في الرواية الثانية، وليعظم الرغب، أو وليعظم الرغبة، وإما أن يظن أن الله ﷻ قد يعطي العبد وهو كاره لحاجته إليه، كما هو اعتقاد أهل الجاهلية في الله ﷻ، فاللفظان الواردان في هذا الحديث، كل واحد منهما علة للنهي، فالعلة الأولى أن من الناس من يعلق الدعاء بالمشيئة على وجه المخاطبة لاستغنائه «اللهم اغفر لي إن شئت، فإن لم تشأ المغفرة فالأمر كله واحد» أي: اللهم ارحمني إن شئت، وهذا قد يكون عند بعض الناس مما علق بالقلوب من الجاهلية، فيها نوع كبر وتعاظم.

فالنهي عن هذا القول؛ لأن فيه إفهام الاستغناء عن الله ﷻ، هذا واحد.

الأمر الثاني: أَنَّ من الناس من يعتقد بأنه قد يعطي الله ﷻ، وهو كاره، كما هو اعتقاد طائفة من أهل الجاهلية، وهذا الذي جاء في اللفظ الأول، فإذا قوله: (لا يقل أحدكم) هذا النهي للتحريم، لمنافاته الأدب مع الله ﷻ، وعلة النهي هي ما جاء في الروايتين، كما ذكرت.

وقد أفصح الشارح رحمه الله عن وجه هذه وهذه بما ذكر، وهذا الحكم يظهر إذا كان في الدعاء تعليق الطلب بالمشيئة على وجه الخطاب، أما إذا لم يكن على وجه الخطاب، وكان بقول إن شاء الله فهذا أخف من ذلك، مثلا يقول: الله يغفر لي إن شاء الله، الله يرحمني إن شاء الله، أو يدعو لغيره فيعلقه بمشيئة الله ﷻ.

هذه الصورة اختلف فيها أهل العلم، هل تدخل ضمن النهي الوارد في هذا الحديث، أم لا؟

القول الأول: قالت طائفة: لا تدخل فيه وذلك لأوجه:

الوجه الأول: أن الحديث فيه الخطاب إن شئت، وهذا اللفظ فيه إن شاء الله، وفرق بين الخطاب، وبين الغيبة؛ لأن الخطاب يفهم منه ما ذكر في الروايتين أوضح مما تفهم من الغيبة.

الوجه الثاني: أنه جاء في الحديث أن النبي ﷺ زار رجلًا مريضًا فقال له: «**لاَ بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ**»(١).

وقوله «طهور» تحتمل أن تكون خبرًا، وتحتمل أن تكون إنشاء، فإن كانت خبرًا، فيكون المعنى هي طهور إن شاء الله، وإن كانت إنشاء أي: دعاء، فالمعنى اللهم طهره إن شاء الله.

ومجيئها في الحديث واضح أنها دليل جواز هذه الصورة إذا كان الاحتمال قائمًا على أن قوله ﷺ: طهور يعود إلى الإنشاء، اللهم طهره، «**قَالَ: قُلْتُ: طَهُورٌ؟ كَلَّا، بَلْ هِيَ حُمَّى تَفُورُ، أَوْ تَثُورُ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تُزِيرُهُ القُبُورَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَنَعَمْ إِذًا**». فمات من علته.

الوجه الثالث: أن قول القائل إن شاء الله، يحتمل البركة، ويحتمل التعليق، فاستعمال الناس لـ(إن شاء الله) يحتمل أن يكون مرادهم البركة، ويحتمل أن يكون مرادهم التعليق، ومجيء إن شاء الله للبركة كثير في القرآن والسنة، كقوله ﷻ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]، وكقوله ﷻ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧] قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾ اللام هذه واقعة في جواب قسم، تقدير الكلام، والله لتدخلن البيت الحرام إن شاء الله، وقسم الله ﷻ، وإخباره، هذا متحقق الوقوع، فقال: إن شاء الله، هذا تعليقها على أمر حاصل يراد منه البركة أيضًا، وكل الأمور بمشيئة الله ﷻ، فإذا كان الأمر محتملًا لهذا وهذا، فالنهي عنه ليس بوجيه، أي: أن يدخل في

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٦).

الحكم الأول، أن تجعل إن شاء الله مثل إن شئت، هذا حجة من قال: يجوز أن يقال: إن شاء الله بعد الدعاء، ولا يدخل في ترك الأدب الواجب في الدعاء.

والقول الثاني: أن قول القائل: إن شاء الله هو مثل قوله: إن شئت في منافاة الأدب، لكن إن شئت أشد؛ لأن مقام الخطاب أعظم من مقام الغيبة، ومن استغنى عن شخص أمامه وهو يخاطبه، فهو أعظم من أن يستغنى عنه بغير حضرته، أو وهو يتكلم مع الناس.

إن شئت أعظم درجة، وأرفع وأقبح من أن يدعو ثم يقول: إن شاء الله، وكل منهما فيها ترك الأدب، ويجيبون عن أدلة من ذكروا على أدلة أصحاب القول الأول بأن الحديث الذي في البخاري: «**لاَ بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ**» هذا يحتمل الخبر، وإذا كان يحتمل الخبر والإنشاء، فجعله للإنشاء أي: للدعاء غير متجه، بل يمكن أن تحمله على أنه قال: هي طهور إن شاء الله، وأن لا تحمله على الإنشاء، فالاستدلال بشيء محتمل غير وجيه.

الثاني: أن قوله إن شاء الله، تحتمل البركة وتحتمل التعليق، نقول: في عرف الناس إنما يستعملونها للتعليق، ما يستعملونها للبركة، فنادرًا من يفهم أن إن شاء الله، هي للتبرك بها، والفرق بين متحقق الوقوع، وغير متحقق الوقوع، فإعمال الأدب بحسب عرف الناس، هذا هو الذي ينبغي، بل هو الذي يجب، وهذا القول الثاني أظهر، أولاً رعاية للأدب، وحماية لجناب الأدب مع الله ﷻ في الدعاء، لكن مرتبته ليست كقول القائل: اللهم اغفر لي إن شئت، إذا قال: الله يرحمه إن شاء الله، الله يغفر له إن شاء الله، هي أخف بكثير من أن يقول: اللهم اغفر له إن شئت، اللهم ارحمه إن شئت، وهذا يدل على استغناء وعدم حاجة، وعدم رغب نسأل الله العافية.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الدُّعَاءِ.

الثَّانِيَةُ: بَيَانُ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ».

الرَّابِعَةُ: إِعْظَامُ الرَّغْبَةِ.

الْخَامِسَةُ: التَّعْلِيلُ لِهَذَا الْأَمْرِ.

❀ ❀ ❀

٥٣ - بَابٌ
لاَ يَقُولُ: عَبْدِي وَأَمَتِي

فِي الصَحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلاَيَ، وَلاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلاَمِي»[1].

ش: قوله: (بَابٌ: لَايَقُولُ: عَبْدِي وَأَمَتِي).

ذكر الحديث الذي فِي الصَحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي مَوْلاَيَ، وَلاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي أَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلاَمِي».

هذه الألفاظ المنهى عنها - وإن كانت تطلق لغة - فالنبي ﷺ نهى عنها تحقيقًا للتوحيد، وسدًا لذرائع الشرك، لما فيها من التشريك في اللفظ؛ لأنَّ الله تعالى هو رب العباد جميعهم.

فإذا أطلق على غيره شاركه في الاسم، فينهى عنه لذلك، وإن لم يقصد بذلك التشريك في الربوبية التي هي وصف الله تعالى، وإنما المعنى أن هذا مالك له، فيطلق عليه هذا اللفظ بهذا الإعتبار، فالنهي عنه حسمًا لمادة التشريك بين الخالق والمخلوق، وتحقيقًا للتوحيد، وبعدًا عن الشرك حتى في اللفظ، وهذا أحسن مقاصد الشريعة، لما فيه من

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٢٢)، ومسلم (٢٢٤٩).

....

تعظيم الرب تعالى، وبعده عن مشابهة المخلوقين، فأرشدهم ﷺ إلى ما يقوم مقام هذه الألفاظ، وهو قوله: «سَيِّدِي ومَوْلاَيَ»، وكذا قوله: «وَلاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي»؛ لأنَّ العبيد عبيد الله، والإماء إماء الله.

قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] ففي إطلاق هاتين الكلمتين على غير الله تشريك في اللفظ، فنهاهم عن ذلك، تعظيمًا لله تعالى وأدبًا، وبعدًا عن الشرك وتحقيقًا للتوحيد، وأرشدهم إلى أن يقولوا: «فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلاَمِي»، وهذا من باب حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، فقد بلغ ﷺ أمته كل ما فيه لهم نفع، ونهاهم عن كل ما فيه نقصٌ في الدين، فلا خير إلا دلهم عليه، خصوصًا في تحقيق التوحيد، ولا شر إلا حذرهم منه، خصوصًا ما يقرب من الشرك لفظًا، وإن لم يقصد به. وبالله التوفيق.

الشرح:

هذا الباب مع الأبواب قبله، وما بعده، كلها في تعظيم ربوبية الله ﷻ، وتعظيم أسماء الله ﷻ وصفاته؛ لأن تعظيم ذلك من كمال التوحيد، وتحقيق التوحيد لا يكون إلا بأن يُعظَّم الله ﷻ في ربوبيته، وفي إلهيته، وفي أسمائه وصفاته.

فتحقيق التوحيد لا يكون إلا بالاحتراس من الألفاظ التي يكون فيها إساءة أدب مع ربوبية الله ﷻ على خلقه، أو مع أسماء الله ﷻ وصفاته؛ ولهذا عقد هذا الباب فقال: (**بَابٌ: لَا يَقُولُ: عَبْدِي وَأَمَتِي**).

العبودية عبودية البشر لله ﷻ عبودية حقيقة، وإذا قيل: هذا عبد الله فهو

عبدٌ لله سبحانه وتعالى إما قهرًا، أو اختيارًا، فكل من في السماوات والأرض عبد لله سبحانه وتعالى، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴿٩٣﴾ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٣-٩٥]، فعبودية الخلق لله (ظاهرة؛ لأنه هوالرب، وهو المتصرف، وهو سيد الخلق، وهو المدبر لشؤونهم، فالله سبحانه وتعالى هو المتفرد بذلك سبحانه وتعالى، فإذا قال الرجل لرقيقه: هذا عبدي، وهذه أمتي، كان فيه نسبة عبودية أولئك له، وهذا فيه منافاة لكمال الأدب الواجب مع الله سبحانه وتعالى؛ ولهذا كان هذا اللفظ غير جائز عند كثير من أهل العلم، ومكروهًا عند طوائف آخرين.

فسبب النهي عن لفظ عبدي وأمتي ما ذكرنا من تعظيم الربوبية، وعدم اهتضام عبودية الخلق لله سبحانه وتعالى.

فهذا الباب كالباب الذي قبله فيما ينبغي من الأدب مع الله سبحانه وتعالى في باب الألفاظ، وتلحظ أن الإمام رحمه الله ترجم هذا الباب بالنفي (**بَابٌ: لَايَقُولُ**)، والحديث فيه النهي «لا يقل أحدكم» وهل هذا مصير منه إلى أن النهي ليس للتحريم، أو لعلة أخرى؟

الجواب: أن قول الشيخ رحمه الله: (**لَا يَقُولُ: عَبْدِي وَأَمَتِي**)، هذا نفي، ومن المتقرر في علوم العربية، والتفسير، والأصول، أن النفي أرفع درجة من النهي؛ لأنه يقيد بحيث لا يكون فينفي الشيء؛ لأنه نهى عنه بحيث لا يتصور أنه يكون أي: لا يتصور شرعًا لتعظيمه كقوله مثلًا سبحانه وتعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] نفي ونحو ذلك من الآيات، فيعدل عن النهي إلى النفي في القرآن كثيرًا، لتأكيد النهي، وهذا مراد الشيخ رحمه الله خلافًا لمن فهم أنه يريد أن النهي للكراهة، ويريد أن يؤكده بحيث يكون منفيًا من الكلام أصلًا، أي: أن المسلم لا يجري في كلامه هذا، باب لا يقول: يعني المسلم لا يقول: (**عَبْدِي وَأَمَتِي**)، يعني: كأنها صارت من

الصفات الملازمة له، فهو نهي، وهذا النهي استمر معه، حتى صار منفيًا في حقه، هذا أرفع درجة من النهي، **فمناسبة الباب لكتاب التوحيد** كمناسبة الذي قبله، في رعاية الأدب مع جناب الربوبية.

وظاهر المعنى والحديث واضح المعنى، لكن ينبه في ذلك إلى أن اللفظين اللذين وردا في هذا الحديث، هما بلفظ الخطاب، أو بلفظ المتكلم، الخطاب: «**أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ**»، خطاب للرقيق بهذا اللفظ، كذلك المتكلم يقول: عبدي هذا إضافة العبد إليه يقول: هذا عبدي؛ لأنه إذا لم يكن على جهة الخطاب أو على جهة المتكلم فهو أخف من هذا، أي: أن يقال: هذا عبد فلان، وهذا كثير جاء في السنة أن يقال: هذا عبد؛ لأن العبد هو فيه عبودية - عبودية رق - فيقال: عبد فلان، بخلاف أن ينسب العبودية إليه، فيقال: عبدي؛ لأنه إذا قال: عبدي ففيها نوع تشريك في اللفظ؛ لأنه قد يكون في القلب من استقلاله بهذا العبد، وأنه ملك له على الحقيقة، وأن أمر هذا العبد بيده، وأنه يتصرف به كيف يشاء، ونحو ذلك، مما هو لله ﷻ، فهذا من باب تحقيق التوحيد في الألفاظ، أما قول يوسف عليه السلام: ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]، فهذا حمله أهل العلماء على أحد وجهين:

الوجه الأول: أن يكون ذلك في شرع من قبلنا، وكمال التوحيد، وتحقيق كمالاته في الألفاظ، وفي الآداب إنما كان من حظ محمد بن عبد الله ﷺ، فكما كان السجود تحية جائزًا في شرعهم، وحرم في شرعنا فمثله هذا الخطاب أن يقول: اذكرني عند ربك هذا الوجه الأول من الجواب.

الوجه الثاني: أنه لم يكن في حضرة الملك، وإنما كان في الغيبة عنه، والربوبية هنا صحيحة، أن المراد منها تجنب الألفاظ، لكن يتعاظم من

وجهت له إذا كان هو الملك، لو قال عند الملك: قرب لربك يريد به الملك، لكان هنا أعظم، أو تحقق هنا تعاظم الملك بمخاطبته بمثل هذا، أو بالخطاب في حضرته بمثل هذا.

الوجه الثالث: أن هذا الرجل لم يكن رقيقًا عند الملك، وإنما كان ذكر الربوبية هنا، لأجل أنه من حاشيته، وممن يخدمونه، فتكون الربوبية هنا ليست ربوبية ملك، وإنما هي تشريف.

وأوجه هذه الثلاثة:

الوجه الأول: لأنه كان فيمن قبلنا تحقيق التوحيد في الألفاظ من جهتين:

الجهة الأولى: جهة المتكلم.

والجهة الثانية: جهة السامع، فالمتكلم يستعمل الألفاظ التي لا يكون فيها ترك للأدب مع الله ﷻ، إذا أضافها لنفسه أو لغيره، مثل النفس، عبدي أمتي، ومثل الغير. «**أَطْعِمْ رَبَّكَ وَضِّئْ رَبَّكَ**»، والمستمع أو السامع ألا يقع في قلبه تعظيم للمخلوق؛ لأن الناس إنما يقر في قلوبهم ما وعته آذانهم، فإذا تساهلوا في سماع الشيء، فإنه يقر في قلوبهم حقائقهم ولهذا نوع في الحديث. «**لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ وَضِّئْ رَبَّكَ**» أنت تفهم هنا، أن هناك متكلمًا، وهناك سامعًا له. «**أَطْعِمْ رَبَّكَ**»، هناك متكلم، وهناك مخاطب أيضًا، وهو السامع له، كذلك قوله: هذا عبدي وأمتي، لن يقولها في خلوته، إنما يقولها بحضرة غيره، فإذا تحقيق التوحيد هنا ليس مقتصرًا على المتكلم فقط.

بل لابد أن يرعى حال السامع فلا يقال إن المتكلم ما قصد مثل ما يعتذر بعضهم؛ لأن تحقيق التوحيد في الألفاظ يراد من الجهتين، من تكلم ومن سمع، فإذا فات القصد من المتكلم، أو غلط المتكلم، فلا يقال:

لا ينكر عليه؛ لأنه ما قصد؛ لأنه لابد من رعاية السامع، وأن السامع يصفو قلبه من وقوع شيء ليس من الأدب مع الله ﷻ، إذا تحقيق الألفاظ في التوحيد لابد من العناية به، وتركه ينكر على أهله، المتكلم والسامع، ينكر على المتكلم إذا تكلم بذلك لينتهي عنه، وينكر عليه لينتفع السامع حتى ما يقر ذلك.

وهذا يندرج في ألفاظ كثيرة مثل الحلف بغير الله، مثل استعمال الألفاظ الشركية، ما شاء الله وشئت، أو نسبة النعم لغير الله، فإنه قد يكون زلة من المتكلم، لكن لابد من التنبيه عليها، حتى يفهم السامع لها.

وهذا باب مهم، لابد من طالب العلم أن يعتني به؛ لأن هذا الكمال في تحقيق التوحيد إنما ينتشر بالأمر به، والنهي عن ضده، باب تحقيق التوحيد في الألفاظ كثير، وهذه الأبواب متسلسلة فيها.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ: عَبْدِي وَأَمَتِي.

الثَّانِيَةُ: لَا يَقُولُ الْعَبْدُ: رَبِّي، وَلَا يُقَالُ لَهُ: أَطْعِمْ رَبَّكَ.

الثَّالِثَةُ: تَعْلِيمُ الْأَوَّلِ قَوْلَ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي.

الرَّابِعَةُ: تَعْلِيمُ الثَّانِي قَوْلَ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ.

الْخَامِسَةُ: التَّنْبِيهُ لِلْمُرَادِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ حَتَّى فِي الْأَلْفَاظِ.

٥٤ - بَابٌ
لاَ يُـرَدُّ مَنْ سَـأَلَ بِاللّهِ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[(١)].

ش: قوله: (بَابٌ لَا يُـرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ).

ظاهر الحديث النهي عن رد السائل إذا سأل بالله، لكن هذا العموم يحتاج إلى تفصيل، بحسب ما ورد في الكتاب والسنة، فيجب إذا سأل السائل ما له فيه حق كبيت المال أن يجاب، فيعطى منه على قدر حاجته، وما يستحقه وجوبًا، وكذلك إذا سأل المحتاج من في ماله فضل، فيجب أن يعطيه على حسب حاله ومسألته، خصوصًا إذا سأل من لا فضل عنده، فيستحب أن يعطيه على قدر حال المسؤول ما لا يضر به ولا يضر عائلته، وإن كان مضطرًا، وجب أن يعطيه ما يدفع ضرورته.

ومقام الإنفاق من أشرف مقامات الدين، وتفاوت الناس فيه بحسب

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٤٣)، وأحمد في المسند (٢/ ٦٨)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٨٥)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٩٩)، والطبراني في الكبير (١٣٤٦٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٧٣) وصححه، والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٩٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

....

ما جبلوا عليه من الكرم، وضدهما من البخل والشح، فالأول: محمود في الكتاب والسنة، والثاني مذموم فيهما.

وقد حث الله تعالى عباده على الإنفاق؛ لعظم نفعه وتعديه، وكثرة ثوابه، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (٢٦٧) الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ ۖ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (٢٦٨)﴾ [البقرة: ٢٦٧-٢٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ﴾ [الحديد: ٧]، وذلك الإنفاق من خصال البر المذكورة في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧] الآية. فذكره بعد ذكر أصول الإيمان، وقبل ذكر الصلاة، ذلك - والله أعلم - لتعدي نفعه، وذكره تعالى في الأعمال التي أمر الله بها عباده، وتعبدهم بها ووعدهم عليها الأجر العظيم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

....

وكان النبي ﷺ يحث أصحابه على الصدقة حتى النساء(١)، نصحًا للأمة وحثًا لهم على ما ينفعهم عاجلًا وآجلًا.

وقد أثنى الله - سبحانه - على الأنصار رضي الله عنهم بالإيثار، فقال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، **والإيثار من أفضل خصال المؤمن كما تفيده هذه الآية الكريمة، وقد قال تعالى:** ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾﴾ [الإنسان: ٨، ٩]. **والآيات والأحاديث في فضل الصدقة كثيرة جدًا، ومن كان سعيه للآخرة رغب في هذا ورغب، بالله التوفيق.**

الشرح:

فهذا الباب (بَابٌ لَا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ)، وسبب إدخاله في كتاب التوحيد، أي: مناسبته لكتاب التوحيد، هي أن تعظيم الله وتعظيم أسمائه، وتعظيم صفاته، من التوحيد؛ لأن أسماء الله واجب تعظيمها، وواجب إكرامها، وتعظيمها من تعظيم الله شعائر الله، وقد قال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] فمن سأل بالله فقد جعل وسيلته في سؤاله اسم الله الذي ترجع إليه الأسماء الحسنى، والصفات العلى، ومن سال باسم الله، الله أو باسم الله الرحمن، أو باسم الله الرحيم، أو بأي اسم من أسماء الله الحسنى، وتوسل إلى المسؤول بهذا

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٩٧٨)، ومسلم (٨٨٤) من حديث جابر رضي الله عنه.

الاسم، فإنه لا يرد؛ لأن رده فيه منافاة، أو نقص من تعظيم ذلك الاسم، فتعظيم أسماء الله، من أوجهها، أنه إذا سأل أحد بالله فإنه يكون ذلك قد أتى بوسيلة عظيمة، فلا يرد، فإنها أعظم مما لو توسط بواسطة وجيه من أهل الأرض، أو بواسطة عالم، أو بواسطة كبير قدر؛ لأنه جعل وسيلته إليك الرب فقال: أسألك بالله كذا، فلهذا أوجب النبي ﷺ، أو لذلك أمر النبي ﷺ أن يعطى من سأل بالله، فمن سأل بالله أعطي، **وهذا الأمر للعلماء فيه أقوال:**

القول الأول: قال أكثر العلماء: إن الأمر بالإعطاء هنا للاستحباب، كإبرار المقسم، وقد جاء الأمر بإبرار المقسم في غير ما حديث، وحملوا ذلك على الاستحباب.

القول الثاني: قال آخرون: هو للوجوب لظاهر قوله: «**فَأَعْطُوهُ**»؛ ولأن هذا هو المناسب لتعظيم الله، فإنه يجب إعطائه تعظيمًا للاسم، والأولون قالوا: بالاستحباب؛ لأنَّ تعظيم الاسم إذا اقترن بالسؤال وغيره من المستحبات؛ لأنها دليل التقوى قال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾، وقال في الآية الأخرى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَـٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج: ٣٠] فهاتان وجهتان منهم من قال بالاستحباب؛ لأن سؤال السائل بالله كالإقسام على المرء بالله، وأمر النبي ﷺ بإبرار المقسم، وهذا حمل على الاستحباب في أدلة في الباب، وقال آخرون بالوجوب.

القول الثالث: فصل طائفة من المحققين، وهو قول شيخ الإسلام وجماعة؛ لأن الذي يسأل بالله أو يقسم على المرء بالله وصورة السؤال بالله، أن يقول: أسألك بالله أن تعطيني كذا وكذا، أسألك بالله العظيم، الحليم، الرزاق المتين، أن تعطيني كذا وكذا، أو أقسم عليك بالله الذي لا إله إلا هو، أن تعطيني كذا وكذا، هذه صورة القسم، أو صورة السؤال

بالله، قال هؤلاء: فيه تفصيل، وهذا التفصيل هو أن من سأل بالله معينًا لم يسأل غيره، وقد عرف أنه لا يسأل الناس، وإنما توجه إلى معين، بسؤال بالله، فإنه يجب عليه أن يعطيه، وإذا كان يسأل هذا ويسأل غيره، ولم تتعلق الحاجة بهذا المعين، فإنه يستحب دل على ذلك التفصيل بين حال من أقسم لحاجة أقسم على المرء بالله قاصدًا أن يلبي له ذلك، وما بين أن يقسم لقصد إكرامه بالجواب، أو إكرام السائل، إكرام المسؤول فهذا يستحب، فهذا القول تفريع عن القول في إبرار المقسم، وإبرار المقسم إذا كان أقسم بالله، على فلان ويقصد إنفاذ هذا القسم، قال هؤلاء على هذا القول: يجب، وإذا قصد الإكرام - إكرامه أو إكرام المسؤول -، فإنه يستحب، واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ لما سأل عن تعبير الرؤيا ففسرها له وأولها أبو بكر الصديق رضي الله عنه قال له ﷺ فيما رواه البخاري وغيره: «أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **أَصَبْتَ بَعْضًا، وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا. قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِّي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ، قَالَ: لَا تُقْسِمْ**»[١]، وذلك لأنَّ الظاهر من الحال أن أبا بكر رضي الله عنه سأل لإكرامه بالجواب فيما أصاب فيه وأخطأ لا لإلزام النبي ﷺ في الإجابة، فمن ظاهر هذا الحال، علمنا التفصيل ثم إن ذلك من جنس الأمر، والنبي ﷺ أمر أبا بكر رضي الله عنه أن لا يتأخر في صلاته بالناس حال مرض النبي ﷺ، فأشار إليه وإشارته أمر أن يمكث، وأبو بكر رضي الله عنه لم يمكث؛ لأنه فهم من قصده ﷺ في الأمر أنه إكرام لا إلزام[٢]، فتوجه التفصيل في هذه المسألة على نحو ما ذكرت وهو الأقرب، فيكون هنا من سأل بالله، أو أقسم على المرء بالله، بحاجة عند هذا وليست عند غيره، وهذا لم يعرف من حاله أنه يسأل فلانًا

(١) أخرجه البخاري (٧٠٤٦)، ومسلم (٢٢٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٨٣)، ومسلم (٤١٨) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

وفلانًا، وإنما يسأل معينًا، فهذا يجب أن يعطى سؤاله إذا كانت المصلحة في إعطائه، وإذا كان ليس ثم مصلحة في إعطائه فيمتنع كما امتنع أبو بكر عن التقدم، وكما امتنع النبي ﷺ عن إعطائه الجواب.

وأما إذا كان من حال السائل أنه يسأل الناس، كل من قابل سأله بالله، فهذا لم يرع حق السؤال بالله؛ لأن الله لا يسأل به إلا في أمر يهمك جدًا فإذا كان من عادته أنه يستسهل هذا السؤال، فيسأل فلانًا ويسأل فلانًا، ويسأل فلانًا، فهذا ليس له حق في الإجابة، وهذا هو الذي يظهر من اجتماع الأدلة.

والخلاصة من هذا: أن مسالة السؤال بالله، هي كإبرار المقسم من حيث الحكم؛ لأن المقسم أمر بإبراره رعاية لحق اسم الله، فيكون كلام أهل العلم فيها من جنس كلامهم في إبرار المقسم، وأيضًا هو من جنس كلامهم في الأمر المتعين على أحد من النبي ﷺ إذا توجه الأمر إلى أحد من النبي ﷺ، فإنه قد يكون للإنفاذ وقد يكون للإكرام، وقد يكون للشفاعة، وقد يكون، فيكون ثم تفصيل، ولهذا الشيخ عبد الرحمن هنا رأى هذا الجانب الأخير، وقال: إنه يجب إذا كان له حق واجب، وهو في الحقيقة هذا واجب بعد واجب، فيجب بعد وجوب، وإلا فإن الحق الأصلي يجب له من بيت المال، أو له حق عند أحد، فيكون هنا اجتمع حقان حق أصلي، وحق في جواب سؤال بالله ﷻ ، «**وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ**»، وقد ذكرت صورة السؤال بالله.

قال: «**مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ**»، هذه الجملة من الحديث مر عليها الشارح ولم يتكلم عليها، ولها صورتان:

الصورة الأولى: من استعاذ بالله بأن قال: أعوذ بالله منك، أو أعوذ بالله من شرك، أو أعوذ بالله من عملك، فهنا يجب أن يعاذ وقد استعاذت

الجوينية من النبي ﷺ لما أدخلت عليه: «**قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ**»، للنبي ﷺ؛ لأنها كانت شابة صغيرة، «**فَقَالَ لَهَا: لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيمٍ، الحَقِي بِأَهْلِكِ**»(١).

والصورة الثانية: أن يعبر بما هو مضمون الاستعاذة؛ لأن الاستعاذة، المقصود منها طلب انكفاف الشر، فإذا سأل بالله بلا لفظ الاستعاذة ولكن المقصود انكفاف الشر فهو في مقام الاستعاذة، فذلك مثل أن يقول: بالله عليك لا تؤذني، بالله عليك اصرف عني شرك، بالله عليك أبعد عني أذاك ونحو ذلك.

فهذا في المعنى استعاذ قاسمًا مقسمًا بالله، استعاذ مقسمًا بالله وإن لم يستخدم لفظ الاستعاذة، فلهذا لها صورتان، إما لفظ الاستعاذة الصريح، وإما معناه، والعلة هي ما ذكرنا تعظيم اسم الله، وتعظيم الاستعاذة به، وأن يكون المرء يلجأ إلى الله فهو استعاذ بمعاذ، فيجب أن يعاذ، وهذا في التفصيل كالقول السابق، في حق من استعاذ من معين أو من تعود على ذلك، فإنه كلما أراد شيئًا من الناس استخدم هذه الصيغة، أو من أراد دفعه استخدم هذه الصيغة بحق، أو بغير حق، فإنه لابد في ذلك من التفصيل.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٥٤) من حديث عائشة ﵂.

....

ش: قوله: «وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ». هذا من حقوق المسلمين بعضهم على بعض إجابة دعوة المسلم، وتلك من أسباب الألفة والمحبة بين المسلمين.

قوله: «وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ». ندبهم ﷺ على المكافأة على المعروف، فإن المكافأة على المعروف من المروءة التي يحبها الله ورسوله، كما دل عليه هذا الحديث، ولا يهمل المكافأة على المعروف، إلا اللئام من الناس، وبعض اللئام يكافىء على الإحسان بالإساءة، كما يقع كثيرًا من بعضهم - نسأل الله العفو، والعافية في الدنيا، والآخرة - بخلاف حال أهل التقوى والإيمان، فإنهم يدفعون السيئة بالحسنة طاعة لله ومحبة لما يحبه لهم ويرضاه، كما قال تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴿٩٦﴾ وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٩٧﴾﴾ [المؤمنون: ٩٦-٩٧]، وقال تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: ٣٤-٣٥]، وهم الذين سبقت لهم من الله تعالى السعادة.

قوله: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ». أرشدهم ﷺ إلى أن الدعاء في حق من لم يجد المكافأة مكافأة للمعروف فيدعو له على حسب معروفه.

قوله: «تُرَوْا» - بضم التاء -: تظنوا «أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»، ويحتمل أنها مفتوحة بمعنى تعلموا، ويؤيده ما في سنن أبي داود من حديث ابن

....

عمر: «حَتَّى تَعْلَمُوا»[١]، فتعين الثاني للتصريح به.

وفيه: «مَنْ سَأَلَكُمْ بالله فَأَجِيبُوهُ». أي: إلى ما سأل، فيكون بمعنى: أعطوه، وعند أبي داود في رواية أبي نهيك[٢] عن ابن عباس: «وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ، فَأَعْطُوهُ»، وفي رواية عبيد الله القواريري لهذا الحديث «وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ»، كما في حديث ابن عمر[٣].

الشرح:

قال: «وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ»، المقصود بهذا دعوة العرس؛ لأنها هي التي تسمى الدعوة والوليمة، وحمله طائفة من أهل العلم على كل دعوة سواء كانت دعوة العرس، أو ليست بدعوة العرس.

والمحققون من أهل العلم فصلوا فقالوا: إذا كانت الدعوة دعوة عرس وإيلام أي: وليمة، فإنه يجب الإجابة والحضور بشروطها المعروفة في كتب الفقه، وإذا كانت دعوة أخرى، فإنها تستحب الإجابة، أو لا إثم عليه في ترك الإجابة، وعلى كل فإنه إذا اعتذر من دعاه فأجيبوه، اعتذر وقبل الداعي عذره، وأعلم بذلك فعلم وقبل فإنه لا حرج هنا، وذلك لأن المقصود تأليف القلوب، والاجتماع على المحبة؛ لأن إجابة الدعوة فيها

(١) أخرجه أبو داود (٥١٠٨).

(٢) هو أبو نهيك الأزدي الفراهيدي البصري، صاحب القراءات، اسمه: عثمان بن نهيك، روى عن عبد الله بن عباس، وأبي زيد عمرو بن أخطب الأنصاري، وروى عنه حسين بن واقد المروزي، وزياد بن سعد، وغيرهما. انظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٥٥)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٤٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٥١٠٩).

الإتلاف والمحبة؛ ولأن المرء يحب أن يحضر من دعاه، وأن يأكل من طعامه من دعاه، فإذا ترك وصار ذلك في نفسه فيكون ذلك من باب التواد، والتراحم، والمحبة، إذ في وليمة العرس لابد من ذاك بشروطها المعروفة عند موضعها في الحكم.

المكافأة على صنع المعروف أمر بها في هذا الحديث، وفي غيره، وقوله هنا ﷺ: «**وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ**»، أمر بالمكافأة حين يصنع المعروف والمعروف اسم جامع لما يعرف الناس، أو يتعارف الناس أنه خير لهم، فمن صنع إليك معروفًا فكافئه، إذا كان معروفًا عند الصانع، وقد يكون عند المصنوع له عند المقدم إليه هدية، أو العمل لا قيمة له، أو لا يعتبر شيئًا، ولكن عند المقدم فهو معروف فمن صنع معروفًا كوفئ مقابلة للإحسان بمثله.

تعليل ذلك أن مكافأة صنع المعروف تخلص القلب من رؤية فعل ذلك الذي صنع المعروف، فيبقى القلب غير ناظر في يد أحد، أو لأحد منة عليه، وذالك مما يخلص القلب من الأغيار، ويبقى القلب معلقًا في النعمة وحدوثها وأسباب ذلك بالله ﷻ وحده، وهذا ظاهر في حال الناس، فإنك تجد أنه إذا صنع إليك أحد معروفًا عظيمًا لك، فإنه يبقى له في قلبك شيء، إذا أعطاك مالًا، أو أهدى إليك شيئًا قيمًا، أو ما شابه ذلك، فإنه يبقى لك في قلبه، يبقى له في قلبك شيء من رؤية المنة، رؤية الفضل، رؤية الإحسان، فتخليص القلب من ذلك مستحب، فإن كان في مقدورك أن تكافئه بمعين بمثل ما أعطى، أو نحوه، فإن هذا هو الذي ينبغي ويستحب في حقك ذلك، وإن لم يكن فأكثر من الدعاء له، أكثر من الدعاء حتى تظن أنك قد كافأته، وهذا يختلف بحسب المعروف، فإن كان المعروف عظيمًا سألت له في الدعاء بمطالب عظيمة حتى تظن أنك كافأته، وإن كان المعروف قليلًا سألت له في ذلك، وإذا قال العبد إذا لم يستطع المكافأة

جزاك الله خيرًا فقد أبلغ له في الثناء؛ لأنه إن كان صادقًا في ذلك السؤال، فإنه يسأل أن يجزيه الله بخير، والله خيراته عظيمة لا تنفذ في الدين والدنيا، والبدن والنفس والأهل والمال إلى آخر ذلك، والله ﷻ أمر بالإصلاح، وأمر بتآلف القلوب، والنبي ﷺ حث على الإحسان، وحث على الهدية، وأن الهدية تجلب المحبة ونحو ذلك، والمعروف قد يكون هدية، وقد يكون غير ذلك.

فالمكافأة فيها التوادد بسبب ذلك، بتبادله وعدم أكله، وترك المكافأة هذا من خصال عباد الله الصالحين كما ذكر الشارح، وأما اللئام من الناس هم الذين يرون أن لهم حقًا فيما بذل لهم دون شكر للمعروف؛ ولهذا قال ﷺ: «**لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»(١).

فالذي ليس في قلبه شكر للناس إذا أدوا إليه معروفًا، أو عملوا معه عملًا، طيبًا فإنه لنسيان فضل الله، ونعمه المتواترة عليه أقرب، لهذا قال: «**لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»، وفي الحقيقة الناس أسباب فمن ترك شكر السبب على ما قام به في مقدوره من واجب أو مستحب، فإنه لم يشكر الله في الحقيقة؛ لأن الله هو الذي أقامهم أسبابًا، ويشكر المرء على الواجب والمستحب، فلو أدى واجبًا، فإنه يشكر عليه، ولو كان هذا يجب عليه أن يعمله.

وفي أحد المحاضرات في الجامع الكبير بالرياض، كان أحد المحاضرين تكلم بكلمة فقام أحد الناس أرسل إليه، وقال له نشكرك على كذا وكذا، وعلى ما قدمت وبذلت وبينت، فقال المحاضر: لا شكر

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨١١)، والترمذي (١٩٥٤)، وأحمد (١٣/ ٣٢٢، ٣٩٢، ١٥/ ١٣، ١٦/ ٣٢، ٢٤٤، ١٨/ ٢٣٣، ٣٦/ ١٥٩)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥١٦) من حديث أبي هريرة ﷺ.

على واجب، فلما تكلم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله بعد الندوة قال: هذه الكلمة غلط؛ لأن الواجب يشكر عليه من أدى الواجب، الواجب الشرعي في حقوق الله، أو حقوق العباد، فإنه يشكر على أدائه هذا الواجب، وكذلك المستحبات يشكر على أدائها، ولهذا يكافئ المرء على من بذل إليه شيئًا، ولو كان حقًا عليه بالدعاء؛ ولأنَّ الاسم المعروف يشمل الواجب والمستحب، ومن صنع إليكم معروفًا فكافئوه، وقد يكون هذا المعروف من حقوقك الواجبة، وقد يكون من حقوقها المستحبة، فإذا كان من الحق الواجب فإن المكافأة هنا تكون بالدعاء والشكر، وإذا كان من الأشياء المستحبة فترده إليه، وتكافئه بمثله بعين، أو ما شابه ذلك، فإن لم تستطع فبالدعاء كما جاء في الحديث.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِعَاذَةُ مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ.

الثَّانِيَةُ: إِعْطَاءُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ.

الثَّالِثَةُ: إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ.

الرَّابِعَةُ: الْمُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنِيعَةِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الدُّعَاءَ مُكَافَأَةٌ لِمَنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَيْهِ.

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْنَ أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ».

٥٥ - بَابٌ

لاَ يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إلاَّ الجَنَّةُ

عَنْ جَابِرٍ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ، إِلَّا الْجَنَّةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ[(١)].

ش: قوله: (بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الجَنَّةُ).

ذكر فيه حديث جابر، رواه أبو داود عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ، إِلَّا الْجَنَّةُ».

وهنا سؤال: وهو أنه قد ورد في دعاء النبي ﷺ عند منصرفه من الطائف حين كذبه أهل الطائف، ومن في الطائف من أهل مكة، فدعا النبي ﷺ بالدعاء المأثور: اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي، وَقِلَّةَ حِيلَتِي، وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ، يا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، أَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، إِلَى مَنْ تَكِلُنِي، إِلَى عَدُوٍّ يَتَجَهَّمُنِي أَوْ إِلَى قَرِيبٍ مَلَّكْتَهُ أَمْرِي، إِنْ لَمْ تَكُنْ غَضْبَانَ عَلَيَّ فَلَا أُبَالِي، غَيْرَ أَنَّ عَافِيَتَكَ أَوْسَعُ لِي»، وفي آخره: أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، أَنْ تُنْزِلَ بِي غَضَبَكَ أَوْ تُحِلَّ عَلَيَّ سَخَطَكَ، لَكَ الْعُتْبَى حَتَّى تَرْضَى، وَلَا حَوْلَ وَلَاقُوَّةَ إِلَّا بِكَ»[(٢)].

والحديث المروي في الأذكار: «اللَّهُمَّ أَنْتَ أَحَقُّ مَنْ ذُكِرَ، وَأَحَقُّ مَنْ

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧١).

(٢) أخرجه الطبراني في الدعاء (ص٣١٥)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٧٥)، والضياء المقدسي في المختارة (٩/ ١٨١) من حديث عبد الله بن جعفر ﵄.

....

عُبِدَ»، وفي آخره: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ»(١).

وفي حديث آخر: «أَعُوذُ بِوَجْهِ اللهِ الْكَرِيمِ، وبِاسْمِ اللهِ العَظِيمِ وَبِكَلِمَاتِهِ التَّامَّةِ، مِنْ شَرِّ السَّامَّةِ وَاللَّامَّةِ، وَمِنْ شَرِّ مَا خَلَقْتَ، أي: ربِّ، وَمِنْ شَرِّ هَذَا اليَوْمِ وَمِنْ شَرِّ ما بَعْدَهُ، وَمِنْ شَرِّ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»(٢).

وأمثال ذلك في الأحاديث المرفوعة بالأسانيد الصحيحة، أو الحسان.

فالجواب: أن ما ورد من ذلك فهو في سؤال ما يقرب إلى الجنة، أو ما يمنعه من الأعمال التي تمنعه من الجنة، فيكون قد سأل بوجه الله، وبنور وجهه ما يقرب إلى الجنة؛ كما في الحديث الصحيح: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ»(٣). بخلاف ما يختص بالدنيا كسؤال المال، والرزق، والسعة في المعيشة رغبة في الدنيا، مع قطع النظر عن كونه أراد بذلك ما يعينه على عمل الآخرة. فلا ريب أن الحديث يدل على المنع من أن يسأل حوائج دنياه بوجه الله، وعلى هذا فلا تعارض بين الأحاديث، كما لا يخفى، والله أعلم.

وحديث الباب من جملة الأدلة المتواترة في الكتاب والسنة على

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٠٢٧) وفي الدعاء (ص١٢٠) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البيهقي بنحوه (٣٨٩).
(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٨٩١)، والطبراني في الكبير (٨٠٢٧) وفي الدعاء (ص١٢٠) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

....

إثبات الوجه لله تعالى، فإنه صفة كمال، وسلبه غاية النقص، والتشبيه بالناقصات.

كسلبهم جميع الصفات أو بعضها، فوقعوا في أعظم مما فروا منه - تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا -.

وطريقة أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا، الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه، ووصفه به رسوله ﷺ في سنته على ما يليق بجلال الله وعظمته، فيثبتون له ما أثبته لنفسه في كتابه، وأثبته له رسوله ﷺ، وينفون عنه مشابهة المخلوق، فكما أن ذات الرب لا تشبه الذوات، فصفاته كذلك لا تشبه الصفات، فمن نفاها فقد سلبه الكمال.

الشرح:

هذا: (**بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ**).

ومناسبته لكتاب التوحيد ظاهرة: مِنْ أن تعظيم صفات الله عَزَّوَجَلَّ سواء في ذلك صفات الذات، أو صفات الفعل، هذا من تحقيق التوحيد، ومن كمال الأدب، والتعظيم لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فإن تعظيم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وتعظيم أسمائه، وتعظيم صفاته، يكون بأنحاء وأشياء متنوعة، ومن ذلك أنك لا تَسأَل بالله، أو بوجه الله، أو بصفات الله جَلَّ وَعَلَا إلا المطالب العظيمة، التي أعلاها الجنة فقال: (**بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ**).

(**لَا يُسْأَلُ**): هذا نفي، والنفي هنا مضمَّن النهي المؤكد، كأنه قال: لا يَسأَل بوجه الله إلا الجنة، أو لا تَسأَل بوجه الله إلا الجنة، فعدل عن

النهي إلى النفي لكي يتضمن أن هذا منهي عنه، وأنه لا يسوغ وقوعه أصلًا (**بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ**)، فلو فُرِضَ أنه يُختار هل سيقع، أو لا يقع فإنه يُنفَى وقوعه أصلًا لما يجب من تعظيم الله جَلَّ وَعَلَا، وتعظيم توحيده، وتعظيم أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته.

(**بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ**): وجه الله جَلَّ وَعَلَا صفة ذات من صفاته جَلَّ وَعَلَا، وهو غير الذات، الوجه صفة من الصفات.

والوجه في اللغة: ما يُواجَه به وهو مَجمَع أكثر الصفات في اللغة، الوجه ما يواجَه به ويكون مجمعًا لأكثر الصفات(١)، فالله عَزَّوَجَلَّ متصف بالوجه متصف به على ما يليق بجلاله وعظمته، نثبت ذلك إثباتًا نعلم أصل المعنى، ولكن كمال المعنى، أو الكيفية فإننا نَكِلُ ذلك إلى عالمه، وإلى المتصف به جَلَّ وَعَلَا ولكن نثبت على أصل عدم التمثيل، والتعطيل كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(**إِلَّا الجَنَّةُ**)، الجنة: هي دار الكرامة التي أعدها الله عَزَّوَجَلَّ للمكلفين من عباده الذين أجابوا رسله، ووحدوه، وعملوا صالحًا، وهي أعظم مطلوب؛ لأن الحصول عليها حصول على أعظم ما يُسرُّ به العبد، فلهذا كان من غير السائغ واللائق بل كان من غير الجائز أن يُسأَل الله عَزَّوَجَلَّ بنفسه، أو بوجهه، أو بصفة من صفاته، أو باسم من أسمائه الحسنى إلا أعظم مطلوب، فإن الله جَلَّ وَعَلَا لا يُسأَل بصفاته الأشياء الحقيرة الوضيعة، بل يُسأَل أعظم المطلوب، وذلك لكي يتناسب السؤال مع وسيلة السؤال، **وهذا معنى هذا الباب**: وهوأن تعظيم صفات الله عَزَّوَجَلَّ في أن لا تدعو الله بها إلا في الأمور

(١) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ١٨٦)، ولسان العرب (١٣/ ٥٥٥)، ومختار الصحاح (ص٢٩٦)، وتاج العروس (٣٦/ ٥٤٤).

الجليلة، فلا تسأل الله عَزَّوَجَلَّ بوجهه، أو باسمه الأعظم، أو نحو ذلك في أمور حقيرة، وضيعة لا تناسب تعظيم ذلك الاسم.

قوله: (**عَنْ جَابِرٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ: «**لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ، إِلَّا الْجَنَّةُ**». **رَوَاهُ أَبُو دَاودَ**)، وهذا ظاهر في ما بوَّب له الإمام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد قال العلماء هنا: إن وجه الله جَلَّ جَلَالُهُ يُسأَل به الجنة، ولا يجوز أن يسأل به إلا ما كان وسيلة إلى الجنة، أو كان من الأمور العظيمة التي هي من جنس السؤال بالجنة، أو من لوازم السؤال بالجنة كالنجاة من النار، وكالتثبيت عند السؤال، ونحو ذلك.

فالأمر المطلوب الجنة، أو ما قرَّب إليها من قول، أو عمل، والنجاة من النار، أو ما قرَّب إليها من قول وعمل، هذا يجوز أن تَسأَل الله عَزَّوَجَلَّ إياه متوسلًا بوجهه العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وأما غير الوجه من الصفات، أو من الأسماء فالأدب أن لا تسأل إلا في المطالب العظيمة، وإذا كان ثَمَّ شيء من المطالب الوضيعة، أو التي تحتاجها مما ليس بعظيم، فلا يكن ثَمَّ توسلٌ بصفات الله الجليلة العظيمة، بل تقول: اللهم أعطني كذا، اللهم أسألك كذا، ونحو ذلك، أما التوسل بصفات الله العظيمة كالوجه، وكاسمه الأعظم، ونحو ذلك، فإن ذلك يختصُّ بالمطالب العالية، لما بين الاسم الأعظم، والصفات العظمى، مع المطالب العالية من المناسبة - والله أعلم -.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَهْيُ عَنْ أَنْ يَسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا غَايَةَ الْمَطَالِبِ.

الثَّانِيَةُ: إِثْبَاتُ صِفَةِ الْوَجْهِ.

٥٦ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي اللَّوْ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّوْ).

أي: من الوعيد والنهي عنه عند الأمور المكروهة، كالمصائب إذا جرى بها القدر لما فيه من الإشعار بعد الصبر والأسى على ما فات، مما لا يمكن استدراكه، فالواجب التسليم للقدر، والقيام بالعبودية الواجبة، وهو الصبر على ما أصاب العبد مما يكره.

والإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان الستة، وأدخل المصنف رحمه الله أداة التعريف على (لو)، وهذه في هذا المقام لا تفيد تعريفًا كنظائرها؛ لأن المراد هذا اللفظ. كما قال الشاعر[١]:

رَأَيْت الْوَلِيد بن اليزيد مُبَارَكًا   شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخلَافَة كَاهِلُه

وقوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]).

---

(١) من كلام ابن مياد، الرمَّاح بن أبرد بن ثوبان، في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك. انظر: خزانة الأدب (٣/ ٤٤٣).

....

قاله: بعض المنافقين يوم أحد، لخوفهم وجزعهم وخورهم.

قال بن إسحاق: (فَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبَّادٍ يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَ الزُّبَيْرُ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ اشْتَدَّ الْخَوْفُ عَلَيْنَا، أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا النَّوْمَ، فَمَا مِنَّا مِنْ رَجُلٍ إِلَّا ذَقْنُهُ فِي صَدْرِهِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْمَعُ قَوْلَ مُعَتِّبِ بْنِ قُشَيْرٍ، مَا أَسْمَعُهُ إِلَّا كَالْحُلْمِ: لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا، فَحَفَظَهَا مِنْهُ، وَفِي ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] لِقَوْلِ مُعَتِّبٍ). رواه ابن أبي حاتم(١).

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أي: هذا قدر مقدر من الله تعالى وحكم حتم لازم لا محيد عنه، ولا مناص منه.

وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨] الآية.

قال العماد ابن كثير: (أَيْ: لَوْ سَمِعُوا مِنْ مَشُورَتِنَا عَلَيْهِمْ فِي الْقُعُودِ وَعَدَمِ الْخُرُوجِ مَا قُتِلُوا مَعَ مَنْ قُتِلَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] أَيْ: إِنْ كَانَ الْقُعود يَسْلَم بِهِ الشَّخْصُ مِنَ الْقَتْلِ وَالْمَوْتِ، فَيَنْبَغِي، أَنَّكُمْ لَا تَمُوتُونَ، وَالْمَوْتُ لَا بُدَّ آتٍ إليكم ولو كنتم في بُرُوجٍ مُشَيّدة، فَادْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. قَالَ مُجَاهِدٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٧٩٥)، وابن كثير (٢/ ١٤٥).

....

فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ ابْنِ سلول وأصحابه، يعني: أنه هو الذي قال ذلك)(١).

وأخرج البيهقي عن أنس أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ، قَالَ: «غَشِيَنَا النُّعَاسُ وَنَحْنُ فِي مَصَافِّنَا يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: فَكُنْتُ فِيمَنْ غَشِيَهُ النُّعَاسُ يَوْمَئِذٍ، فَجَعَلَ سَيْفِي يَسْقُطُ مِنْ يَدِي وَآخُذُهُ، وَيَسْقُطُ وَآخُذُهُ، قَالَ: وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى الْمُنَافِقُونَ لَيْسَ لَهُمْ هَمٌّ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ، أَجْبَنُ قَوْمٍ وَأَرْعَبُهُ وَأَخْذَلُهُ لِلْحَقِّ، ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، كَذَبُهُمْ إِيمَانُهُمْ، أَهْلُ شَكٍّ وَرِيبَةٍ فِي اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ-»(٢).

قوله: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ قد أهمتهم أنفسهم يعني: لا يغشاهم النعاس عن القلق والجزع والخوف: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: لما ذكر ما وقع من عبد الله بن أبي في غزوة أحد قال: (فَلَمَّا انْخَذَلَ يَوْمَ أُحُدٍ وَقَالَ: يَدَعُ رَأْيِي وَرَأْيَهُ وَيَأْخُذُ بِرَأْيِ الصِّبْيَانِ - أَوْ كَمَا قَالَ - انْخَذَلَ مَعَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُنَافِقْ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: فَفِي الْأَخْبَارِ عَمَّنْ نَافَقَ بَعْدَ إِيمَانِهِ مَا يَطُولُ ذِكْرُهُ هُنَا،

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٦٠-١٦١).

(٢) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٣/ ٢٧٣)، وأصله في البخاري (٤٠٦٨)، والترمذي (٣٠٠٧، ٣٠٠٨)، والنسائي في الكبرى (١٠/ ٥٣، ١٠٥)، وأحمد (٢٦/ ٢٧٧)، وأبو يعلى (٣/ ١٤)، والطبراني في الكبير (٥/ ٩٥، ٩٦، ٩٧)، وفي الأوسط (٣/ ٧١)، وابن حبان (١٦/ ١٤٥)، والحاكم (٢/ ٣٢٥).

فَأُولَئِكَ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَكَانَ مَعَهُمْ إِيمَانٌ هُوَ الضَّوْءُ الَّذِي ضَرَبَ اللَّهُ بِهِ الْمَثَلَ فَلَوْ مَاتُوا قَبْلَ الْمِحْنَةِ وَالنِّفَاقِ مَاتُوا عَلَى هَذَا الْإِسْلَامِ الَّذِي يُثَابُونَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُونُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا الَّذِينَ امْتُحِنُوا فَثَبَتُوا عَلَى الْإِيمَانِ وَلَا مِنَ الْمُنَافِقِينَ حَقًّا الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَنْ الْإِيمَانِ بِالْمِحْنَةِ.

وَهَذَا حَالُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي زَمَانِنَا أَوْ أَكْثَرِهِمْ إِذَا ابْتُلُوا بِالْمِحَنِ الَّتِي يَتَضَعْضَعُ فِيهَا أَهْلُ الْإِيمَانِ يَنْقُصُ إِيمَانُهُمْ كَثِيرًا وَيُنَافِقُ أَكْثَرُهُمْ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُظْهِرُ الرِّدَّةَ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ غَالِبًا، وَقَدْ رَأَيْنَا وَرَأَى غَيْرُنَا مِنْ هَذَا مَا فِيهِ عِبْرَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ الْعَافِيَةُ أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ ظَاهِرِينَ عَلَى عَدُوِّهِمْ كَانُوا مُسْلِمِينَ. وَهُمْ مُؤْمِنُونَ بِالرَّسُولِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، لَكِنْ إِيمَانًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الْمِحْنَةِ، وَلِهَذَا يَكْثُرُ فِي هَؤُلَاءِ تَرْكُ الْفَرَائِضِ وَانْتِهَاكُ الْمَحَارِمِ، وَهَؤُلَاءِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا: (آمَنَّا) فَقِيلَ لَهُمْ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] أَيْ: الْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ الَّذِي أَهْلُهُ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْإِيمَانُ إِذَا أُطْلِقَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

فَلَمْ يَحْصُلْ لَهُمْ رَيْبٌ عِنْدَ الْمِحَنِ الَّتِي تُقَلْقِلُ الْإِيمَانَ فِي الْقُلُوبِ). انتهى[(١)].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٠-٢٨١).

....

قوله: ﴿وَقَدْ رَأَيْنَا وَرَأَى غَيْرُنَا مِنْ هَذَا مَا فِيهِ عِبْرَةٌ﴾.

قلت: ونحن كذلك رأينا من ذلك ما فيه عبرة عند غلبة العدو، من إعانتهم العدو على المسلمين، والطعن في الدين، وإظهار العداوة والشماتة، وبذل الجهد في إطفاء نور الإسلام، وذهاب أهله، وغير ذلك مما يطول ذكره. والله المستعان.

الشرح:

قلب الموحد المؤمن لا يكون محققًا مُكمِّلًا للتوحيد حتى يعلم أنَّ كل شيء بقضاء الله عز وجل وبقدره، وأنَّ ما فعله سببٌ من الأسباب، والله عز وجل مضى قدرُه في خلقه، وأنَّه مهما فعل فإنه لن يحجز قدر الله عز وجل ، فإذا كان كذلك كان القلب معظمًا لله عز وجل في تصرفه في ملكوته، وكان القلب لا يخالطه تمن أن يكون شيء فات على غير ما كان، وأنه لو فعل أشياء لتغير ذلك السابق، بل الواجب أن يعلم أن قضاء الله نافذ، وأن قدره ماضٍ، وأن ما سبق من الفعل قد قدَّره الله عز وجل ، وقدَّر نتائجه، فالعبد لا يمكنه أن يرجع إلى الماضي، فيغير وإذا استعمل لفظ (لو)، أو لفظ (ليت)، وما أشبهها من الألفاظ التي تدل على الندم، وعلى التحسر على ما فات، فإن ذلك يضعف القلب، ويجعل القلب متعلقًا بالأسباب، منصرفًا عن الإيقان بتصريف الله عز وجل في ملكوته، وكمال التوحيد إنما يكون بعدم الالتفات إلى الماضي، فإن الماضي الذي حصل، إما أن يكون مصيبة أُصيبَ بها العبد، فلا يجوز له أن يقول: لو فعلت كذا

لما حصل كذا، بل الواجب عليه أن يصبر على المصيبة، وأن يرضى بفعل الله عز وجل، ويستحب له الرضى بالمصيبة.

وإذا كان ما أصابه في الماضي معصية، فإن عليه أن يسارع في التوبة والإنابة، وأن لا يقول: لو كان كذا لم يكن كذا، بل يجب عليه أن يسارع في التوبة والإنابة حتى يمحو أثر المعصية.

فإذًا ما مضى من المقدَّر للعبد معه حالان:

الحال الأول: أن يكون ذلك الذي مضى مصائب فحالها كما ذكرنا.

الحال الثاني: أن يكون معايب ومعاصي، فالواجب عليه أن يُنيب، وأن يستغفر، وأن يُقبِل على الله عز وجل، وقد قال عز وجل: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢].

والشيطان يدخل على القلب، فيجعله يسيء الظن بربه عز وجل، وبقضائه وبقدره، وإذا دخلت إساءة الظن بالله ضَعُفَ التوحيد، ولم يحقق العبد ما يجب عليه من الإيمان بالقدر، والإيمان بأفعال الله عز وجل؛ ولهذا عقد المصنف هذا الباب؛ لأن كثيرين يعترضون على القدر من جهة أفعالهم، يظنون أنهم لو فعلوا أشياء لتغير الحال، والله عز وجل قد قدَّر الفعل، وقدَّر نتيجته، فالكل موافق لحكمته عز وجل.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]).

وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨]): ذكرنا أن قول (لو) في الماضي أن هذا لا يجوز، وأنه محرم، ودليل ذلك من الآيتين.

ومناسبة الآيتين للباب ظاهرة: وهو أن التحسر على الماضي بالإتيان بلفظ (لو) إنما كان من خصال المنافقين قال عز وجل عن المنافقين: ﴿يَقُولُونَ

لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ﴾، وقـــال عَزَّوَجَلَّ : ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ﴾ وهذا في قصة غزوة أحد كما هو معروف، فهذا من كلام المنافقين فيكون إذًا استعمال (لو) من خصال النفاق، وهذا يدل على حرمتها.

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجَزَنَّ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»[1].

ش: قوله: (فِي الصَّحِيحِ). أي: صحيح مسلم. (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: احْرِصْ..» الحديث.

اختصر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الحديث، وتمامه: عن النبي ﷺ أنه قال: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزَنَّ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». أي: في معاشك ومعادك.

والمراد الحرص على فعل الأسباب التي تنفع العبد في دنياه وأخراه، مما شرعه الله تعالى لعباده من الأسباب الواجبة، والمستحبة، والمباحة، ويكون العبد في حال فعله السبب مستعينًا بالله وحده دون كل ما سواه ليتم له سببه وينفعه، ويكون اعتماده على الله تعالى في ذلك؛ لأن الله تعالى هو الذي خلق السبب والمسبب، ولا ينفعه سبب إلا إذا نفعه الله به، فيكون اعتماده في فعل السبب على الله تعالى، ففعل السبب سنة، والتوكل على الله توحيد، فإذا جمع بينهما تم له مراده بإذن الله.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

....

قوله: «وَلَا تَعْجَزْنَّ» النون نون التأكيد الخفيفة. نهاه ﷺ عن العجز وذمه، والعجز مذموم شرعًا وعقلًا، وفي الحديث: «الكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ المَوْتِ، وَالعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ»(١)، فأرشده ﷺ في هذا الحديث إذا أصابه ما يكره أن لا يقول: «لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا»، ولكن يقول: «قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»، أي: هذا قدر الله، والواجب التسليم للقدر، والرضى به، واحتساب الثواب عليه.

قوله: «فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». أي: ما فيه من التأسف على ما فات، والتحسر، ولوم القدر، وذلك ينافي الصبر والرضى، والصبر واجب، والإيمان بالقدر فرض، قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ»(٢).

وقال الإمام أحمد: ذكر الله الصبر في تسعين موضعًا من القرآن(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (٢٦٠)، وأحمد (٢٨/ ٣٥٠)، والطبراني في الكبير (٧/ ٢٨١، ٢٨٤)، والصغير (٢/ ١٠٧)، البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٥١٦)، وفي شعب الإيمان (١٣/ ١٢٩)، والحاكم (١/ ١٢٥، ٤/ ٢٨٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ١٧٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ١٤٦، ١٢/ ١٩٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٩٢٤، برقم ١٥٦٩)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٧٥).

(٣) ذكره ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ١٥٢).

....

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ - وذكر حديث الباب بتمامه - ثم قال في معناه: (لَا تَعْجِزْ عَنْ مَأْمُورٍ، وَلَا تَجْزَعْ مِنْ مَقْدُورٍ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْمَعُ كِلَا الشَّرَّيْنِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحِرْصِ عَلَى النَّافِعِ، وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَإِلَّا فَالِاسْتِحْبَابُ، وَنَهَى عَنِ الْعَجْزِ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَلُومُ عَلَى الْعَجْزِ»[1]، وَالْعَاجِزُ ضِدُّ الَّذِينَ هُمْ يَنْتَصِرُونَ، وَالْأَمْرُ بِالصَّبْرِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْجَزَعِ، مَعْلُومٌ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: أَمْرٍ أُمِرَ بِفِعْلِهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَيَحْرِصَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَعِينَ اللَّهَ وَلَا يَعْجِزُ، وَأَمْرٍ أُصِيبَ بِهِ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجْزَعَ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُقَلَاءِ - ابْنُ الْمُقَفَّعِ أَوْ غَيْرُهُ - الْأَمْرُ أَمْرَانِ: أَمْرٌ فِيهِ حِيلَةٌ، فَلَا تَعْجِزْ عَنْهُ، وَأَمْرٌ لَا حِيلَةَ فِيهِ فَلَا تَجْزَعْ مِنْهُ، وَهَذَا فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ؛ لَكِنْ عِنْدَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي فِيهِ حِيلَةٌ هُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَأَحَبَّهُ لَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْهُ، إِلَّا بِمَا فِيهِ حِيلَةٌ لَهُ، إِذْ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَقَدْ أَمَرَهُ بِكُلِّ خَيْرٍ فِيهِ لَهُ حِيلَةٌ، وَمَا لَا حِيلَةَ فِيهِ هُوَ مَا أُصِيبَ بِهِ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ.

وَاسْمُ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ يَتَنَاوَلُ الْقِسْمَيْنِ فَالْأَفْعَالُ مِثْلُ قَوْله تَعَالَى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ﴾ [الإسراء: ٧].

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٢٧)، والنسائي في الكبرى (٩/ ٢٣٢)، وأحمد (٣٩/ ٤٠٨)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٧٥).

....

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١]، إِلَى آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ)(١).

والقسم الثاني: ما يجري على العبد بغير فعله من النعم والمصائب، كما قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، والآية قبلها، فالحسنة في هاتين الآيتين: النعم، والسيئة: المصائب، هذا هو الثاني من القسمين.

وأظن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكره في هذا الموضع، ولعل الناسخ أسقطه والله أعلم.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ مَأْمُورًا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْقَدَرِ عِنْدَمَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنْ الْأَفْعَالِ وَلَكِنْ عِنْدَ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ مِنْ الْمَصَائِبِ الَّتِي لَا حِيلَةَ لَهُ فِي دَفْعِهَا، فَمَا أَصَابَكَ بِفِعْلِ الْآدَمِيِّينَ أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِمْ اصْبِرْ عَلَيْهِ وَارْضَ وَسَلِّمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١]، وَلِهَذَا قَالَ آدَمَ لِمُوسَى: «أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ بِأَرْبَعِينَ سَنَةً فَحَجَّ آدَمَ مُوسَى»(٢)؛ لِأَنَّ مُوسَى قَالَ لَهُ: لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنْ الْجَنَّةِ فَلَامَهُ عَلَى الْمُصِيبَةِ الَّتِي حَصَلَتْ بِسَبَبِ فِعْلِهِ، لَا لِأَجْلِ كَوْنِهَا ذَنْبًا وَلِهَذَا احْتَجَّ عَلَيْهِ آدَمَ بِالْقَدَرِ وَأَمَّا كَوْنُهُ لِأَجْلِ الذَّنْبِ كَمَا يَظُنُّهُ طَوَائِفُ مِنْ النَّاسِ فَلَيْسَ مُرَادًا بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٨، ٣٩).
(٢) أخرجه البخاري (٣٤٠٩، ٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٦٤٧٢، ٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

....

كَانَ قَدْ تَابَ مِنْ الذَّنْبِ وَالتَّائِبُ مِنْ الذَنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ وَلَا يَجُوزُ لَوْمُ التَّائِبِ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ) انتهى[١].

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: فتضمن هذا الحديث أصولًا عظيمة من أصول الإيمان.

أحدها: أن الله - سبحانه - موصوف بالمحبة، وأنه يحب حقيقة.

الثاني: أنه يحب مقتضى أسمائه وصفاته وما يوافقها، فهو القوي ويحب المؤمن القوي، وهو وتر ويحب الوتر، وجميل يحب الجمال، وعليم يحب العلماء، ونظيف يحب النظافة، ومؤمن يحب المؤمنين، ومحسن يحب المحسنين، وصابر يحب الصابرين، وشاكر يحب الشاكرين.

ومنها: أن محبته للمؤمنين تتفاضل، فيحب بعضهم أكثر من بعض.

ومنها: أن سعادة الإنسان في حرصه على ما ينفعه في معاشه ومعاده، والحرص هو بذل الجهد، واستفراغ الوسع، فإذا صادف ما ينتفع به الحريص كان حرصه محمودًا، وكماله كله في مجموع هذين الأمرين أن يكون حريصًا، وأن يكون حرصه على ما ينتفع به، فإن حرص على ما لا ينفعه، أو فعل ما ينفعه من غير حرص فاته من الكمال بقدر ما فاته من ذلك، فالخير كله في الحرص على ما ينفع.

ولما كان حرص الإنسان، وفعله إنما هو بمعونة الله، ومشيئته، وتوفيقه أمره أن يستعين بالله ليجتمع له مقام: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٧٨، ١٧٩).

....

﴿نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإن حرصه على ما ينفعه عبادة لله تعالى، ولا يتم إلا بمعونته فأمره أن يعبده، وأن يستعين به، فالحريص على ما ينفعه، المستعين بالله ضد العاجز، فهذا إرشاد له قبل وقوع المقدور إلى ما هو أعظم أسباب حصوله، وهو الحرص عليه مع الاستعانة بمن أزمة الأمور بيده، ومصدرها منه، ومردها إليه، فإن فاته ما لم يقدر له فله حالتان: عجز، وهو مفتاح عمل الشيطان، فيلقيه العجز إلى (لو)، ولا فائدة من (لو) ههنا بل هي مفتاح اللوم والعجز والسخط والأسف والحزن، وذلك كله من عمل الشيطان فنهاه ﷺ عن افتتاح عمله بهذا الافتتاح، وأمره بالحالة الثانية، وهي النظر إلى القدر، وملاحظته، وأنه لو قدر له لم يفته، ولم يغلبه عليه أحد، فلم يبق له ها هنا أنفع من شهود القدر، ومشيئة الرب النافذة التي توجب وجوب المقدور، وإن انتفت امتنع وجوده، ولهذا قال: فإن غلبك أمر فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فأرشده إلى ما ينفعه في الحالتين: حال حصول المطلوب، وحالة فواته، فلهذا كان هذا الحديث مما لا يستغنى عنه العبد أبدًا، بل هو أشد إليه ضرورة، وهو يتضمن إثبات القدر، والكسب والاختيار، والقيام بالعبودية ظاهرًا وباطنًا في حالتي المطلوب وعدمه، وبالله التوفيق[١].

---

(١) انظر: شفاء العليل (١/ ١٨، ١٩).

الشرح:

فإن هذا البحث من البحوث النافعة في العلم والعمل، وفي صلاح القلب وصلاح الجوارح؛ لأنَّ الأقدار مزلة أقدام فيمن نظر إليها، ولابد للعبد أن يكون مؤمنًا بالقدر، خيره وشره، من الله تعالى، والشيطان يأتي ابن آدم في كل واجب عليه من الواجبات الشرعية بما يناسب ذلك الواجب، فيأتي في القدر بشيء قبل وقوع المقدور، وبشيء مقارن له، وبشيء متراخ عنه، فما يكون قبل وقوع المقدور، العجز وعدم الحرص وعدم تعاطي الأسباب، سواء أكان ذلك في الشرعيات، أم في الكونيات، فقبل وقوع المقدور يجب على العبد أن يحرص على ما ينفعه، وأن يتعاطى الأسباب التي بها تحصل المسببات، فبما أذن الله به فإيمان المسلم المؤمن بالقدر خيره وشره من الله تعالى، يحمله على أن يعد العدة له قبل وقوعه، وما يقع مقدور وفعله الذي فعله من الحرص، وعدم العجز مقدرًا أيضًا، فهو إنما يفر من قدر إلى قدر، وهذا هو معنى قول عبد القادر: (**كَثِيرٌ مِنْ الرِّجَالِ إِذَا دَخَلُوا إِلَى الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ أَمْسَكُوا، وَأَنَا انْفَتَحَتْ لِي فِيهِ رَوْزَنَةٌ، فَنَازَعْت أَقْدَارَ الْحَقِّ بِالْحَقِّ لِلْحَقِّ**)[1]، وهذا هو الذي يجب على العبد المؤمن في القدر ألا يعجز؛ لأن العجز من الشيطان، والعجز يجعله مستسلمًا لا يفعل الأسباب، ولا يحرص على ما ينفعه، وهو مذموم، ولهذا قال ﷺ هنا: «**احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ**»، وتبذل الأسباب، وتفعلها، وقد تكون تلك الأسباب واجبة، وقد تكون تلك الأسباب مستحبة، وقد تكون مباحة، فتحرص على ما ينفعك في الشرعيات في دينك أو في أمورك الدنيوية، وهذا لابد منه قبل وقوع القدر، ثم حين تفعل تلك الأسباب،

---

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (٥/ ١٦٢)، ومجموع الفتاوى (٢/ ٤٥٨، ٨/ ٣٠٦)، ومجموع الرسائل والمسائل (١/ ١٦٦).

تستعين بالله ﷻ ، فيحصل المسبب مع حرصك على ما ينفعك ببذل السبب، ومع الاستعانة، وهو الشيء المقارن لوقوع القدر، فإن العبد يعمل الأشياء في حالتي الاستعانة بالله، والتوكل على الله، والتوكل فيه فعل السبب، وهو قبل الشيء، وتفويض الأمر إلى الله في حصول الشيء، والاستعانة بالله بعد ذلك على ما يأتيه مما أراد والشيطان يفتح على العبد قبل وقوع المقدر، فوات ذلك الواجب الذي ذكرنا، وهو الحرص على ما ينفع ببذل الأسباب، وإلقاء العجز في قلب العبد، وحال ملابسته للأشياء فإنه يلقي في نفسه رؤية السبب، وترك تفويض الأمر، إما أصلًا أو تمام تفويض الأمر لله، وإضعاف الاستعانة بالله في قلب العبد، فيفوت العبد من المصالح التي أرادها لنفسه بقدر ما دخل الشيطان في قلبه في ذلك الأمر العظيم، كما ذكرت في الشرعيات أو في الكونيات، وبعد وقوع المقدر يأتيه الشيطان في حالين:

الحال الأول: إذا كان المقدر موافقًا لرغبته، إذا كان المقدر خيرًا له فيأتيه من جهة رؤية عمله، أو إسناد الفعل لنفسه، أو لمن فعله من الخلق، ويحجب عنه رؤية الخالق.

الحال الثانية: إن كان المقدر شرًا بالنسبة للعبد فإنه يأتيه بالتحسر والتندم على المصيبة، وعلى ما حصل بأشياء منها، أنه يأتيه بلو، فيأتيه بأن يقول: لو أني فعلت كذا وكذا من الأسباب، لكان كذا وكذا، فيحمله ذلك على الاستسلام للقدر والرضا به، ويفتح له باب المعارضة في هذا الأمر، ولا شك أن هذه المقامات الثلاث مدخل الشيطان فيها عظيم، فالموحد يحرص في كل مقام فيها أن يستسلم لله، وألا يخدعه الشيطان بأي خديعة، فقبل الفعل يحرص على ما ينفعه ويتعاطى الأسباب، ويفوض الأمر إلى الله، وحين يفعل يرى أن الله هو الذي ينفع بالسبب، فيستعين بالله الاستعانة

الكاملة، حين يفعل الشيء، فتكون استعانته مقارنة للقدر، وبعد فراغه من القدر، إن كان فراغه من الشيء وحصول ما قدر له إن كان خيرًا فليحمد الله عليه، وليعلم أنه إنما هو فضل الله، ومنته عليه؛ لأنه لو فتح الله على العبد باب المعارضات، لما حصل كما حصل له ذلك الأمر سواء في الشرعيات، أو في الكونيات، وإن كان شرًا فإنه يستسلم ويعلم أن ذلك من عند الله، فيرضى ويسلم ويتحلى بالرضا والصبر، وبالتسليم، كما قال: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١] ويحذر من لو، فإن لو تفتح عمل الشيطان من التسخط للمقدور، ما يريده العبد ويفعله بنفسه ويحصل له المقدر لابد له فيه من إرادة، ولابد له فيه من قدرة، لتحصيل ما أراد فإن كانت إرادته صالحة مخصصة غير متردد فيها، وكان قادرًا حصل له الفعل الذي يريد، لكن بإعانة الله للعبد؛ لأن الأعمال لا تكون إلا بإرادة وقدرة، ويبقى بعد ذلك إعانة الله وإخلائه المقام من المضادة، وموافقة ذلك بحكمته وما قدره أزلًا، هذه الإرادة الجازمة للفعل من الله إن كان في الخير، وإن كانت الإرادة هذه سببت شرًا له فإنها منه بقدر الله، وبهذا تفهم معنى قوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ﴾ [النساء: ٧٨-٧٩].

فالمقام الأول مقام القدر، ما كان من خير أو شر فهو من الله؛ لأنه هو الذي أذن به، وهو الذي خلقه سبحانه، قل كل من عند الله من جهة القدر، ومن جهة حصول ما لا تريد فإن ذلك راجع أن ما أصابك من شر، أو ما أصابك من خير فهو ناتج عن إرادتك المتوجهة بتحصيله، وهذه الإرادة المتوجهة بتحصيله قد تكون بالدفع في الكونيات، وقد تكون في الإقدام في الشرعيات، فالحرص على ما ينفعك من هذه الإرادة، إن تحصل بها

المقصود، فهو فضل الله بإعانته لك، وإن لم يتحصل فالإرادة لم تكن تامة، أو القدرة لم تكن تامة، وعلى كل حال فما أصابك من سيئة فمن نفسك، إما تقصيرًا في الإرادة، وإما أثرًا لشيء سلف به تصاب بالمصيبة؛ كما قال: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، فالمقام هذا مقام ضيق، والخلاص فيه أن تفعل ما يجب عليك قبل الشيء، وتفعل ما يجب عليك حين الشيء، وتفعل ما يجب عليك بعده، وتنتبه لمداخل الشيطان في المقامات الثلاث، ثم لا تدخل بعد حصول المقدرات في المقارنات والتعليلات، فلا تقل هذا حصل له كذا لأنه فعل كذا، أو هذا حصل له كذا ولم يحصل لي كذا، فتدخل أو يدخلك الشيطان في باب معارضات القدر في المقارنات في المقام بين حالك وحال غيرك، ولهذا بين شيخ الإسلام وغيره أن ضلال من ضل في القدر من الطوائف أو من الأفراد راجع إلى الدخول في تعليل أفعال الله بما لا يحسنه ولا يفهمه، والله له الحكمة البالغة وله التصرف في ملكه كيف يشاء، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله في تائيته(١):

وَأَصْلُ ضَلالِ الْخَلْقِ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ ... هُوَ الْخَوْضُ فِي فِعْلِ الإِلَهِ بِعِلَّةِ

فإنهمو لَمْ يَفْهَمُوا حِكْمَةً لَهُ ... فَصَارُوا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ

فالمعارض للقدر خصم لله، وإذا تأملت قصة الخضر مع موسى، وجدت فيها من العبر والعظات في هذا الباب شيئًا كثيرًا، فالعبد عليه أن

---

(١) انظر: الأبيات بتمامها في مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٥ - ٢٥٥)، وشرح القصيدة النونية لابن عيسى ٢/ ٢٢٢-٢٢٣)، ومطلع القصيدة يقول فيها شيخ الإسلام رحمه الله:

سُؤَالُكَ يَا هَذَا سُؤَالُ مُعَانِدٍ ... مُخَاصِمِ رَبِّ الْعَرْشِ بَارِي الْبَرِيَّةِ

فَهَذَا سُؤَالٌ خَاصَمَ الْمَلأَ الْعُلا ... قَدِيمًا بِهِ إِبْلِيسُ أَصْلُ الْبَلِيَّةِ

وَمَنْ يَكُ خَصْمًا لِلْمُهَيْمِنِ يَرْجِعَنْ ... عَلَى أُمِّ رَأْسٍ هَاوِيًا فِي الْحَفِيرَةِ

وَيُدْعَى خُصُومُ اللَّهِ يَوْمَ مَعَادِهِمْ ... إِلَى النَّارِ طُرًّا مَعْشَرَ الْقَدَرِيَّةِ

يسلم وأن يحرص على ما ينفعه، هنا قال ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ**» ذكر ابن القيم الفائدة من هذا، وهو أن محبة الله لعباده تتفاضل وذلك لقوله: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ، وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ**»، والقوي المراد به في هذا المقام القوي في إرادته وفي تعاطيه الأسباب، وخوضه ما يخوض بعزم واستعانة بالله، وإلا فإن اللفظ عام لكن فيه المقام يراد منه تعاطي الأسباب، وعدم العجز والكسل، والمؤمن القوي في إيمانه خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف في إيمانه، المؤمن القوي في جهاده خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف في جهاده، إلى غير ذلك من الأشياء لكن المراد بالحديث أن المؤمن القوي في إرادته وعزمه خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف في إرادته وعزمه، وتردده فيما يأتي، ولهذا قال بعده: «**احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْنَّ**»؛ لأن عجز، يعجز بمعنى لم يستطيع. عجز يعجز قال: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾ [المائدة: ٣١] عَجَزَ يَعْجِزُ، أما عجِزَ يَعْجَزُ فلها معنى آخر، وعُجِزَ يَعْجُز فلها معنى آخر، في هذا المقام عجز يعجز عجزًا من باب ضرب يضرب ضربًا. المقصود من ذلك أن ابن القيم نظر في قوله: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ، وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ**»، وذلك من جهة أن الله يحب من يتمثل مقتضى أسمائه وصفاته بحسب مقدوره، وبحسب ما أذن به شرعًا، فالله مؤمن يحب المؤمن، وقوي يحب الأقوياء، وجميل يحب الجمال، وكريم يحب الكرماء، وجواد يحب ذوي الجود، وهذا واضح.

والبحث الأخير في هذا الباب، (لو) تفتح عمل الشيطان، فلهذا يحرم قولها بعد المصيبة، أو بعد فوات ما يريده العبد، فـ (لو) التي تحرم ما كان

فيها تحسر على ما قُضي، أو ما كان فيها سوء ظن بما قضي؛ لأنها مرتبطة بعمل الشيطان، فإن لو تفتح عمل الشيطان، فليس المقصود من النهي النهي عن استعمال لو بذاتها، ولكن لمعناها لهذا قد يكون في هذا المعنى غير (لو) يكون مثل(لو)، فبعضهم يعدل عن لفظ لو إلى غيره مع اتحاد المعنى، وهو تحسره على ما فات، مثل من يستخدم كلمة (يا ليت) أو يقول إذا فعلت كذا ما حصل أني أفعل كذا وكذا لكان كذا، فالعبرة ليست بلفظ لو، وإنما بمعناها وهو التحسر على ما فات، وظن العبد أنه لو تعاطى غير ذلك لكان القدر شيئًا آخر، وهذا بعد وقوع المصيبة، أو بعد وقوع المقدر لا يجوز، لكن قبل وقوعه ومعرفة ما قدر نعم نقول: افعل كذا وكذا فسيحصل كذا وكذا فيما أجرى الله الأسباب به، لا تفعل كذا وكذا حتى ما يحصل كذا تنازعت عندك الأسباب، تأخذ بما يحصل المقصود عندك، فنقول: لو أنك فعلت هذا سيحصل كذا بناء على ما يجري ظاهرًا، فتكون لو هنا لها أحوال:

الحالة الأولى: فإذا كانت تحسرًا على الماضي فهي محرمة؛ لأن فيها معارضة القدر وعدم الرضا به والاستسلام له، وهي التي تفتح عمل الشيطان، وعمل الشيطان في هذا المقام درجات ومراتب.

الحالة الثانية: أن يستخدم (لو) في أمر سيحصل مستقبلًا، وهذا جائز يقول: لو فعلت كذا لحصل كذا، بما أجرى الله السبب به، لو تقدمت سيحصل كذا وكذا، لو أسرعت لحصل كذا وكذا، هذا لا بأس به؛ لأنه مما أجرى الله سنته به في خليقته.

الحالة الثالثة: أن يكون استعمال لو بعد حصول المقدر، ولكن لا على جهة التحسر على القدر، ولكن على جهة طلب الأفضل في العبادة، وهذا كما قال النبي ﷺ: «**وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَمْ أَسُقِ**

الْهَدْيَ»[١]، وهذا ظاهر، فيكون إذا استعمال لو منها واحد محرم على النحو الذي وصفنا، واثنان جائزة، وليست العبرة في اللفظ وإنما العبرة بالمعنى، وحبذا لو يتأمل كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرة أخرى؛ لأن فيه فوائد وتدقيقًا من جهة الحرص على ما ينفعك قبل وقوع الشيء وبعده، وانقسام المنافع وما يتصل بذلك من المباحث.

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٦) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ .

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ فِي آلَ عِمْرَانَ.

الثَّانِيَةُ: النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْلِ: لَوْ، إِذَا أَصَابَكَ شَيْءٌ.

الثَّالِثَةُ: تَعْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ.

الرَّابِعَةُ: الْإِرْشَادُ إِلَى الْكَلَامِ الْحَسَنِ.

الْخَامِسَةُ: الْأَمْرُ بِالْحِرْصِ عَلَى مَا يَنْفَعُ مَعَ الِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ.

السَّادِسَةُ: النَّهْيُ عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ وَهُوَ الْعَجْزُ.

٥٧ - بَابُ
النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ

عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ». صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ[1].

ش: قوله: (بَابُ النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ).

قوله: (عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ». صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ)؛ **لأنها أي: الريح إنما تهب عن إيجاد الله تعالى، وخلقه لها وأمره؛ لأنه هو الذي أوجدها وأمرها، فمسبتها مسبة للفاعل، وهو الله - سبحانه - كما تقدم في النهي عن سب الدهر وهذا يشبهه، ولا يفعله إلا أهل الجهل بالله ودينه، وبما شرعه لعباده، فنهى ﷺ أهل الإيمان عما يقوله أهل الجهل والجفاء، وأرشدهم إلى ما يجب أن يقال عند هبوب الرياح فقال: إذا رأيتم ما تكرهون فقولوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ»، يعني: إذا رأيتم ما تكرهون من الريح إذا هبت فارجعوا إلى ربكم**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٥٢)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٢٣١)، وأحمد في المسند (٣٥/ ٧٥)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٥١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٢٧).

....

بالتوحيد وقولوا: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ».

ففي هذا عبودية لله، وطاعة له ولرسوله، واستدفاع للشرور به، وتعرض لفضله ونعمته، وهذه حال أهل التوحيد والإيمان، خلافًا لحال أهل الفسوق والعصيان، الذين حرموا ذوق طعم التوحيد الذي هو حقيقة الإيمان.

الشرح:

هذا الباب ترجمه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (بَابُ النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ)، وساق فيه الحديث: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ...» إلى آخره، هذا الباب مع الأبواب قبله وبعده، أدخلها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب التوحيد؛ لأنها من أفراد توحيد الربوبية، وسب الريح راجع إلى عدم الأدب مع الله؛ لأنه هو رب الريح سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والريح مسخرة، وهي واحدة الرياح، وليست مستقلة، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص: ٣٦]؛ لأن الله هو الذي يصرِّف الريح كيف يشاء، يأتي بالريح بأمر مكروه، فيُذكِّر العباد بالتوبة والإنابة، ويُذكِّر العباد بمعرفة قدرته عليهم، وأنه لا غنى لهم عنه عَزَّ وَجَلَّ طرفة عين، ويأتي بالريح فيجعلها رياحًا، فيسخِّرُها عَزَّ وَجَلَّ لما فيه مصلحة العباد.

فالريح لاتملك شيئًا وإذا كان كذلك فإن سبها يقع على من دبرها،

وأرسلها، فإن كان يعني ذلك، فهذا كفر أكبر بسبه الله، وإن كان لا يدري أن سب الريح راجع إلى سب الله؛ لأنها ليست مستقلة بتصرفاتها إن هذا مناف لما يجب من حق الله؛ لهذا النهي هنا للتحريم وهو من جنس قوله ﷺ: «**قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**»(١).

فالدهر والريح والمطر، والكونيات هذه من عند الله، والشمس والقمر ومن سب الشمس لحرارتها، أو سب القمر لحركته، وما يحدث ذلك في البحر من أشياء، أو سب الريح لأشياء ونحو ذلك، فهذا كله من المحرم؛ لأن هذه الأشياء مسخرة، والساب لها غير راض بما يجريه الله في ملكوته، **فواضح من أن مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد**، ما يجب من الأدب مع الله في ربوبيته، إذا هو المتصرف سبحانه في كل شيء، وفي الحديث إرشاد إلى أن العبد إذا رأى ما يكره، فإنه يدعو بالدعاء الحسن، ولا يجزع أو يخاف فيحمله الشيطان على كلمات لا تجوز أو فيها سوء ظن بالله.

وفي الحديث إعطاء البديل في الألفاظ وهكذا ينبغي أن يكون المعلم والمربي والداعية، أن يكون مستبدلًا الألفاظ الوخيمة التي يستعملها الناس بألفاظ أخر بأسلوب حسن يعلمهم.

قال: «**لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ...**»، وفي حديث آخر: «**عَنْ قُتَيْلَةَ، امْرَأَةٍ مِنْ جُهَيْنَةَ أَنَّ يَهُودِيًّا، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُنَدِّدُونَ وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ، تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتُ، وَتَقُولُونَ وَالْكَعْبَةِ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ وَيَقُولُ: أَحَدُهُمْ مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتُ**»(٢)،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦، ٧٤٩١)، ومسلم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٤٨٦٩، ١٠٧٤٥، ١٠٧٥٦)، والصغرى (٣٧٧٣)، وابن ماجه بنحوه (٢١١٧).

وكما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٤]، وأشباه ذلك مما فيه تعليم، كذلك الجارية التي كانت تغني فقالت: «**وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لاَ تَقُولِي هَكَذَا، وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ**»[١]، وفي راوية: «**أَمَّا هَذَا، فَلَا تَقُولُوهُ، مَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ**»[٢]، ونحو ذلك مما فيه الإرشاد إلى الأدب في الألفاظ.

فمثل هذه الأشياء قد يستعملها الناس دون قصد، أو مع ثورة غضب، أو نحو ذلك، فطالب العلم والداعية يرشدهم إلى اللفظ الحسن؛ لأن من يستعمل هذه الألفاظ لا يعني حقيقتها؛ لأنهم مسلمون لا يعنون سب الله، ولكن غلب عليهم الشيطان، فاستعملوا ألفاظًا محرمة وخيمة، فيرشدون إلى ما هو أولى قبل الإنكار عليهم، فإن أصر ينكر عليه.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٠١، ٥١٤٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٨٩٧)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٧٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ.

الثَّانِيَةُ: الْإِرْشَادُ إِلَى الْكَلَامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ.

الثَّالِثَةُ: الْإِرْشَادُ إِلَى أَنَّهَا مَأْمُورَةٌ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا قَدْ تُؤْمَرُ بِخَيْرٍ وَقَدْ تُؤْمَرُ بِشَرٍّ.

٥٨ - بَابُ

قَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

ش: قوله: (بَابُ قَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] الآية).

هذه الآية ذكرها الله في سياق قوله تعالى في ذكر وقعة أحد: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] يعني: أهل الإيمان والثبات والتوكل الصادق، وهم الجازمون بأن الله تعالى ينصر رسوله ﷺ، وينجز له مأموله؛ ولهذا قال: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] يعني: لا يغشاهم النعاس من الجزع والقلق والخوف ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ كما قال تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا﴾ [الفتح: ١٢].

وهكذا هؤلاء اعتقدوا أن المشركين لما ظهروا تلك الساعة ظنوا أنها الفيصلة، وأن الإسلام قد باد وأهله، وهذا شأن أهل الريب والشك إذا حصل أمر من الأمور الفظيعة تحصل لهم هذه الأمور الشنيعة.

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ: قُتِلَ بَنُو الْخَزْرَجِ الْيَوْمَ قَالَ: وَهَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ؟ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ؟[١].

---

(١) أخرجه ابن جرير (٧/ ٣٢٢).

الشرح:

قوله: (بَابُ قَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقوله: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦]).

هذا الباب ذكر فيه الإمام المصنف هاتين الآيتين، ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن الله عَزَّوَجَلَّ موصوف بصفات الكمال، وله عَزَّوَجَلَّ أفعال الحكمة، وأفعال العدل، وأفعال الرحمة والبر تَعَالَى، فهو سبحانه كامل في أسمائه، كامل في صفاته، كامل في ربوبيته، ومن كماله في ربوبيته، وفي أسمائه وصفاته، أنه لا يفعل الشيء إلا لحكمة بالغة، والحكمة في ذلك هي أنه عَزَّوَجَلَّ يضع الأمور مواضعها التي توافق الغايات المحمودة منها وهذا دليل الكمال، فالله عَزَّوَجَلَّ له صفات الكمال، وله نعوت الجلال والجمال، فلهذا وجب لكماله عَزَّوَجَلَّ أن يُظَنَّ به ظن الحق، وأن لا يُظَنَّ به ظن السوء، أي: أن يُعتَقَد فيه ما يجب لجلاله عَزَّوَجَلَّ من تمام الحكمة، وكمال العدل، وكمال الرحمة عَزَّوَجَلَّ، وكمال أسمائه وصفاته تَعَالَى، فالذي يظن به عَزَّوَجَلَّ أنه يفعل الأشياء لا عن حكمة، فإنه قد ظن به ظن النقص، وهو ظن السوء الذي ظنه أهل الجاهلية، فيكون الظن بالله غير الحق منافيًا للتوحيد، وقد يكون منافيًا لكمال التوحيد، فمنه ما يكون صاحبه خارجًا عن ملة الإسلام أصلًا، كالذي يظن بالله غير الحق في بعض مسائل القدر - كما سيأتي -، ومنه ما هو منافٍ لكمال التوحيد بأن يكون غير مؤمن بالحكمة، أو بأفعال الله عَزَّوَجَلَّ المنوطة بالعلل التي هي منوطة بحكمته سبحانه البالغة؛ ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]،

في الرد على القدرية المشركين، وقد قال عَزَّوَجَلَّ أيضًا: ﴿حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥]، فالله عَزَّوَجَلَّ موصوف بكمال الحكمة، وكمال الحمد على أفعاله؛ لأن أفعال الله عَزَّوَجَلَّ قسمان:

القسم الأول: أفعال ترجع إلى الحكمة والعدل.

القسم الثاني: أفعال ترجع إلى الفضل والنعمة والرحمة والبر بالخلق.

فالله عَزَّوَجَلَّ يفعل هذا وهذا، وحتى أفعاله التي هي أفعال بر وإحسان، هي منوطة بالحكم العظيمة، وكذلك الأفعال التي قد يظهر للبشر أنها ليست في صالحهم، أو ليست موافقة للحكمة، فإن ظَنَّ الحق بالله عَزَّوَجَلَّ أن يُظنَّ به وأن يُعتَقَد أنه ليس ثَمَّ شيء من أفعاله إلا وهو موافق للحكمته عَزَّوَجَلَّ العظيمة، إذ هو العزيز القهار الفعال لما يريد.

إذا فالواجب تحقيقًا للتوحيد أن يظن العبد بالله عَزَّوَجَلَّ ظن الحق، وأما ظن السوء فهو ظن الجاهلية الذي هو منافٍ لأصل التوحيد في بعض أحواله، أو منافٍ لكمال التوحيد، فترجم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الباب؛ ليبين أن ظن السوء بالله عَزَّوَجَلَّ من خصال أهل الجاهلية، وهو منافٍ لأصل التوحيد، أو منافٍ لكماله بحسب الحال.

(**بَابُ قَولِ اللهِ تَعَالى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾**): الظن يطلق ويراد به الاعتقاد، أو يراد به ما يسبق إلى الوهم، أي: ما يسبق إلى الذهن فهم يعتقدون أو يسبق إلى أذهانهم بما معهم من الشرك أن الله عَزَّوَجَلَّ ليست أفعاله أفعال حق، والله - سبحانه - هو الحق، وأفعاله كلها أفعال الحق، وذلك الظن ظَنّ الجاهلية فكل من ظن بالله غير الحق، فقد ظن ظن الجاهلية، بمعنى ظَنَّ بالله عَزَّوَجَلَّ غير الكمال فهذا هو ظن الجاهلية، وظن أهل التوحيد والإسلام أن يظنون، ويعتقدون ويعلمون

ويسبق إلى أذهانهم في أي فعل يحصل لهم أن الله عَزَّوَجَلَّ موصوف بالكمال، وبالحكمة البالغة، فَسَّر ذلك عَزَّوَجَلَّ بقوله: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾، وهذا فيه إنكار للحكمة، أو إنكار للقدر ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾، وهذا في الرد على هؤلاء المنافقين، أو المشركين.

وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الآيَةِ الْأُولَى: (وَقَدْ فُسِّرَ هَذَا الظَّنُّ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ، وَفُسِّرَ بِأَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ بِقَدَرِ اللهِ وَحِكْمَتِهِ وَقَدَرِهِ، فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الْحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ الْقَدَرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ، وَيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ.

وَهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوْءِ الَّذِي ظَنَّهُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ظَنَّ السَّوْءِ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ غَيْرِ مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَمَا يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ وَبِوَعْدِهِ الصَّادِقِ.

فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدِيلُ الْبَاطِلَ عَلَى الْحَقِّ إِدَالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا الْحَقُّ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مَا جَرَى بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، فَمَا عَرَفَهُ وَلَا عَرَفَ رُبُوبِيَّتَهُ وَمُلْكَهُ وَعَظَمَتَهُ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَهُ لِحِكْمَةٍ بَالِغَةٍ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الْحَمْدُ، بَلْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِمَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ، فَذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ.

وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بِغَيْرِهِمْ، وَلَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللَّهَ، وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ، وَمُوجِبَ حِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، فَلْيَعْتَنِ اللَّبِيبُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بِهَذَا، وَلْيَتُبْ إِلَى اللَّهِ، وَلْيَسْتَغْفِرْهُ مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَلَوْ فَتَّشْتَ مَنْ فَتَّشْتَ لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعَنُّتًا عَلَى الْقَدَرِ وَمَلَامَةً لَهُ، وَأَنَّهُ

كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا، فَمُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرٌ، وَفَتِّشْ نَفْسَكَ هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ؟

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالُكَ نَاجِيًا(١)

ش: قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكلام على ما تضمنته وقعة أحد: وَقَدْ فُسِّرَ هَذَا الظَّنُّ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ، وَأَنَّهُ يُسْلِمُهُ لِلْقَتْلِ، وَقَدْ فُسِّرَ بِظَنِّهِمْ أَنَّ مَا أَصَابَهُمْ لَمْ يَكُنْ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَلَا حِكْمَةَ لَهُ فِيهِ، فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الْحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ الْقَدَرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ، وَيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوْءِ الَّذِي ظَنَّهُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُشْرِكُونَ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي (سُورَةِ الْفَتْحِ) حَيْثُ يَقُولُ: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا﴾ [الفتح: ٦]. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ظَنَّ السَّوْءِ، وَظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ الْمَنْسُوبَ إِلَى أَهْلِ الْجَهْلِ، وَظَنَّ غَيْرِ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ غَيْرِ مَا يَلِيقُ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا وَذَاتِهِ الْمُبَرَّأَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَسُوءٍ، بِخِلَافِ مَا يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ وَتَفَرُّدِهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِلَهِيَّةِ، وَمَا يَلِيقُ بِوَعْدِهِ الصَّادِقِ الَّذِي لَا يُخْلِفُهُ؛ وَبِكَلِمَتِهِ الَّتِي سَبَقَتْ لِرُسُلِهِ أَنَّهُ يَنْصُرُهُمْ وَلَا يَخْذُلُهُمْ، وَلِجُنْدِهِ بِأَنَّهُمْ هُمُ الْغَالِبُونَ.

---

(١) انظر: زاد المعاد (٣/ ٢٢٨ - ٢٣٥)، وهذا البيت للصحابي الجليل الأسود بن سريع التميمي، المتوفى سنة اثنتين وأربعين، كان يقوله في قصصه، فسرقه الفرزدق، وهو أول من قص في مسجد البصرة. انظر: المعارف (ص٥٥٧)، وانظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٧/ ٤١)، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٧٤).

....

فَمَنْ ظَنَّ بِأَنَّهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَلَا يُتِمُّ أَمْرَهُ، وَلَا يُؤَيِّدُهُ، وَيُؤَيِّدُ حِزْبَهُ، وَيُعْلِيهِمْ وَيُظْفِرُهُمْ بِأَعْدَائِهِ، وَيُظْهِرُهُمْ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَنْصُرُ دِينَهُ وَكِتَابَهُ، وَأَنَّهُ يُدِيلُ الشِّرْكَ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَالْبَاطِلَ عَلَى الْحَقِّ إِدَالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا التَّوْحِيدُ وَالْحَقُّ اضْمِحْلَالًا لَا يَقُومُ بَعْدَهُ أَبَدًا، فَقَدْ ظَنَّ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَنَسَبَهُ إِلَى خِلَافِ مَا يَلِيقُ بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ وَصِفَاتِهِ وَنُعُوتِهِ، فَإِنَّ حَمْدَهُ وَعِزَّتَهُ وَحِكْمَتَهُ وَإِلَهِيَّتَهُ تَأْبَى ذَلِكَ، وَتَأْبَى أَنْ يُذَلَّ حِزْبُهُ وَجُنْدُهُ، وَأَنْ تَكُونَ النُّصْرَةُ الْمُسْتَقِرَّةُ وَالظَّفَرُ الدَّائِمُ لِأَعْدَائِهِ الْمُشْرِكِينَ بِهِ الْعَادِلِينَ بِهِ.

فَمَنْ ظَنَّ بِهِ ذَلِكَ فَمَا عَرَفَهُ وَلَا عَرَفَ أَسْمَاءَهُ وَلَا عَرَفَ صِفَاتَهُ وَكَمَالَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ فَمَا عَرَفَهُ وَلَا عَرَفَ رُبُوبِيَّتَهُ وَمُلْكَهُ وَعَظَمَتَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ مَا قَدَّرَهُ مِنْ ذَلِكَ وَغَيْرِهِ لِحِكْمَةٍ بَالِغَةٍ وَغَايَةٍ مَحْمُودَةٍ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ عَلَيْهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا صَدَرَ عَنْ مَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ عَنْ حِكْمَةٍ وَغَايَةٍ مَطْلُوبَةٍ هِيَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ فَوْتِهَا، وَأَنَّ تِلْكَ الْأَسْبَابَ الْمَكْرُوهَةَ الْمُفْضِيَةَ إِلَيْهَا، لَا يَخْرُجُ تَقْدِيرُهَا عَنِ الْحِكْمَةِ، لِإِفْضَائِهَا إِلَى مَا يُحِبُّ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُوهَةً لَهُ فَمَا قَدَّرَهَا سُدًى، وَلَا أَنْشَأَهَا عَبَثًا، وَلَا خَلَقَهَا بَاطِلًا، ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧].

وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ السَّوْءِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بِغَيْرِهِمْ، وَلَا يَسْلَمُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَعَرَفَ أَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ، وَعَرَفَ مُوجِبَ حَمْدِهِ وَحِكْمَتِهِ، فَمَنْ قَنَطَ مِنْ رَحْمَتِهِ وَأَيِسَ مِنْ رَوْحِهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

....

وَمَنْ جوَّزَ عَلَيْهِ أَنْ يُعَذِّبَ أَوْلِيَاءَهُ مَعَ إحْسَانِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ وَيُسَوِّي بَيْنَهُمْ وبَيْنَ أَعْدَائِهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنْ يَتْرُكَ خَلْقَهُ سُدًى مُعَطَّلِينَ عَنِ الأَمْرِ وَالنَّهْي، وَلَا يُرْسِلَ إِلَيْهِمْ رُسُلَهُ، وَلَا يُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كُتُبَهُ، بَلْ يَتْرُكُهُمْ هَمَلًا كَالْأَنْعَامِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَنْ يَجْمَعَ عَبِيدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمْ لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ فِي دَارٍ يُجَازِي الْمُحْسِنَ فِيهَا بِإِحْسَانِهِ وَالْمُسِيءَ بِإِسَاءَتِهِ، وَيُبَيِّنَ لِخَلْقِهِ حَقِيقَةَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَيُظْهِرَ لِلْعَالَمِينَ كُلِّهِمْ صِدْقَهُ وَصِدْقَ رُسُلِهِ، وَأَنَّ أَعْدَاءَهُ كَانُوا هُمُ الْكَاذِبِينَ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُضَيِّعُ عَلَيْهِ عَمَلَهُ الصَّالِحَ الَّذِي عَمِلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ عَلَى امْتِثَالِ أَمْرِهِ، وَيُبْطِلُهُ عَلَيْهِ بِلَا سَبَبٍ مِنَ الْعَبْدِ، أَوْ أَنَّهُ يُعَاقِبُهُ بِمَا لَا صُنْعَ فِيهِ وَلَا اخْتِيَارَ لَهُ وَلَا قُدْرَةَ وَلَا إِرَادَةَ فِي حُصُولِهِ، بَلْ يُعَاقِبُهُ عَلَى فِعْلِهِ هُوَ سُبْحَانَهُ بِهِ، أَوْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَيِّدَ أَعْدَاءَهُ الْكَاذِبِينَ عَلَيْهِ بِالْمُعْجِزَاتِ الَّتِي يُؤَيِّدُ بِهَا أَنْبِيَاءَهُ وَرُسُلَهُ، وَيُجْرِيَهَا عَلَى أَيْدِيهِمْ يُضِلُّونَ بِهَا عِبَادَهُ، وَأَنَّهُ يَحْسُنُ مِنْهُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى تَعْذِيبُ مَنْ أَفْنَى عُمْرَهُ فِي طَاعَتِهِ فَيُخَلِّدُهُ فِي الْجَحِيمِ أَسْفَلَ السَّافِلِينَ، وَيُنَعِّمُ مَنِ اسْتَنْفَدَ عُمُرَهُ فِي عَدَاوَتِهِ وَعَدَاوَةِ رُسُلِهِ وَدِينِهِ، فَيَرْفَعُهُ إِلَى أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ عِنْدَهُ فِي الْحُسْنِ سَوَاءٌ، وَلَا يُعْرَفُ امْتِنَاعُ أَحَدِهِمَا وَوُقُوعُ الْآخَرِ إِلَّا بِخَبَرٍ صَادِقٍ، وَإِلَّا فَالْعَقْلُ لَا يَقْضِي بِقُبْحِ أَحَدِهِمَا وَحُسْنِ الْآخَرِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

....

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِمَا ظَاهِرُهُ بَاطِلٌ وَتَشْبِيهٌ وَتَمْثِيلٌ وَتَرَكَ الْحَقَّ لَمْ يُخْبِرْ بِهِ، وَإِنَّمَا رَمَزَ إِلَيْهِ رُمُوزًا بَعِيدَةً، وَأَشَارَ إِلَيْهِ إِشَارَاتٍ مُلْغِزَةً لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ، وَصَرَّحَ دَائِمًا بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ وَالْبَاطِلِ، وَأَرَادَ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يُتْعِبُوا أَذْهَانَهُمْ وَقُوَاهُمْ وَأَفْكَارَهُمْ فِي تَحْرِيفِ كَلَامِهِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَتَأْوِيلِهِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَيَتَطَلَّبُوا لَهُ وُجُوهَ الِاحْتِمَالَاتِ الْمُسْتَكْرَهَةِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الَّتِي هِيَ بِالْأَلْغَازِ وَالْأَحَاجِي أَشْبَهُ مِنْهَا بِالْكَشْفِ وَالْبَيَانِ، وَأَحَالَهُمْ فِي مَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى عُقُولِهِمْ وَآرَائِهِمْ لَا عَلَى كِتَابِهِ، بَلْ أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ لَا يَحْمِلُوا كَلَامَهُ عَلَى مَا يَعْرِفُونَ مِنْ خِطَابِهِمْ وَلُغَتِهِمْ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى أَنْ يُصَرِّحَ لَهُمْ بِالْحَقِّ الَّذِي يَنْبَغِي التَّصْرِيحُ بِهِ، وَيُرِيحَهُمْ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُوقِعُهُمْ فِي اعْتِقَادِ الْبَاطِلِ، فَلَمْ يَفْعَلْ بَلْ سَلَكَ بِهِمْ خِلَافَ طَرِيقِ الْهُدَى وَالْبَيَانِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ، فَإِنَّهُ إِنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْحَقِّ بِاللَّفْظِ الصَّرِيحِ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ هُوَ وَسَلَفُهُ، فَقَدْ ظَنَّ بِقُدْرَتِهِ الْعَجْزَ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ قَادِرٌ وَلَمْ يُبَيِّنْ، وَعَدَلَ عَنِ الْبَيَانِ وَعَنِ التَّصْرِيحِ بِالْحَقِّ إِلَى مَا يُوهِمُ؛ بَلْ يُوقِعُ فِي الْبَاطِلِ الْمُحَالِ وَالِاعْتِقَادِ الْفَاسِدِ، فَقَدْ ظَنَّ بِحِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ هُوَ وَسَلَفُهُ عَبَّرُوا عَنِ الْحَقِّ بِصَرِيحِهِ دُونَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنَّ الْهُدَى وَالْحَقَّ فِي كَلَامِهِمْ وَعِبَارَاتِهِمْ.

وَأَمَّا كَلَامُ اللَّهِ فَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ ظَاهِرِهِ التَّشْبِيهُ وَالتَّمْثِيلُ وَالضَّلَالُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُتَهَوِّكِينَ الْحَيَارَى هُوَ الْهُدَى وَالْحَقُّ، وَهَذَا مِنْ أَسْوَأِ الظَّنِّ بِاللَّهِ، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ مِنَ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَمِنَ الظَّانِّينَ بِهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ.

....

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يَشَاءُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِيجَادِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ كَانَ مُعَطَّلًا مِنَ الْأَزَلِ إِلَى الْأَبَدِ عَنْ أَنْ يَفْعَلَ، وَلَا يُوصَفُ حِينَئِذٍ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ، ثُمَّ صَارَ قَادِرًا عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ، وَلَا يَعْلَمُ الْمَوْجُودَاتِ، وَلَا عَدَدَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا النُّجُومِ وَلَا بَنِي آدَمَ وَحَرَكَاتِهِمْ وَأَفْعَالَهُمْ، وَلَا يَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الْمَوْجُودَاتِ فِي الْأَعْيَانِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا سَمْعَ لَهُ وَلَا بَصَرَ وَلَا عِلْمَ لَهُ وَلَا إِرَادَةَ، وَلَا كَلَامَ يَقُولُ بِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُكَلِّمْ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ وَلَا يَتَكَلَّمُ أَبَدًا، وَلَا قَالَ وَلَا يَقُولُ، وَلَا لَهُ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ يَقُومُ بِهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنًا مِنْ خَلْقِهِ، وَأَنّ نِسْبَةَ ذَاتِهِ تَعَالَى إِلَى عَرْشِهِ كَنِسْبَتِهَا إِلَى أَسْفَلِ السّافِلِينَ، وَإِلَى الْأَمْكِنَةِ الَّتِي يُرْغَبُ عَنْ ذِكْرِهَا، وَأَنّهُ أَسْفَلُ كَمَا أَنَّهُ أَعْلَى فَقَدْ ظَنّ بِهِ أَقْبَحَ الظّنّ وَأَسْوَأَهُ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ يُحِبُّ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ، وَيُحِبُّ الْفَسَادَ كَمَا يُحِبُّ الْإِيمَانَ وَالْبِرَّ وَالطَّاعَةَ وَالْإِصْلَاحَ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ وَلَا يَرْضَى، وَلَا يَغْضَبُ وَلَا يَسْخَطُ، وَلَا يُوَالِي وَلَا يُعَادِي، وَلَا يَقْرُبُ مِنْ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ وَلَا يَقْرُبُ مِنْهُ أَحَدٌ، وَأَنَّ ذَوَاتَ الشَّيَاطِينِ فِي الْقُرْبِ مِنْ ذَاتِهِ كَذَوَاتِ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَأَوْلِيَائِهِ الْمُفْلِحِينَ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

....

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُسَوِّي بَيْنَ الْمُتَضَادَّيْنِ، أَوْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتَسَاوِيَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ أَوْ يُحْبِطُ طَاعَاتِ الْعُمُرِ الْمَدِيدِ الْخَالِصَةِ الصَّوَابِ بِكَبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ تَكُونُ بَعْدَهَا، فَيَخْلُدُ فَاعِلُ تِلْكَ الطَّاعَاتِ فِي النَّارِ أَبَدَ الْآبِدِينَ بِتِلْكَ الْكَبِيرَةِ، وَيُحْبِطُ بِهَا جَمِيعَ طَاعَاتِهِ، وَيُخَلِّدُهُ فِي الْعَذَابِ كَمَا يُخَلِّدُ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَقَدِ اسْتَنْفَدَ سَاعَاتِ عُمُرِهِ فِي مَسَاخِطِهِ وَمُعَادَاةِ رُسُلِهِ وَدِينِهِ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَنْ ظَنَّ بِهِ خِلَافَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَوَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ، أَوْ عَطَّلَ حَقَائِقَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ لَهُ وَلَدًا أَوْ شَرِيكًا، أَوْ أَنَّ أَحَدًا يَشْفَعُ عِنْدَهُ بِدُونِ إِذْنِهِ، أَوْ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ وَسَائِطَ يَرْفَعُونَ حَوَائِجَهُمْ إِلَيْهِ، أَوْ أَنَّهُ نَصَبَ لِعِبَادِهِ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ يَتَقَرَّبُونَ بِهِمْ إِلَيْهِ وَيَتَوَسَّلُونَ بِهِمْ إِلَيْهِ وَيَجْعَلُونَهُمْ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، فَيَدْعُونَهُمْ وَيُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّهِ، وَيَخَافُونَهُمْ وَيَرْجُونَهُمْ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ أَقْبَحَ الظَّنِّ وَأَسْوَأَهُ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يَنَالُ مَا عِنْدَهُ بِمَعْصِيَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ كَمَا يَنَالُهُ بِطَاعَتِهِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ خِلَافَ حِكْمَتِهِ، وَخِلَافَ مُوجِبِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهُوَ مِنْ ظَنِّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ لِأَجْلِهِ شَيْئًا لَمْ يُعَوِّضْهُ خَيْرًا مِنْهُ أَوْ مَنْ فَعَلَ لِأَجْلِهِ شَيْئًا لَمْ يُعْطِهِ أَفْضَلَ مِنْهُ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يَغْضَبُ عَلَى عَبْدِهِ وَيُعَاقِبُهُ وَيَحْرِمُهُ بِغَيْرِ جُرْمٍ وَلَاسَبَبٍ مِنَ الْعَبْدِ إِلَّا بِمُجَرَّدِ الْمَشِيئَةِ وَمَحْضِ الْإِرَادَةِ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

....

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ إِذَا صَدَقَهُ فِي الرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ، وَتَضَرَّعَ إِلَيْهِ وَسَأَلَهُ، وَاسْتَعَانَ بِهِ وَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُخَيِّبُهُ وَلَا يُعْطِيهِ مَا سَأَلَهُ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَظَنَّ بِهِ خِلَافَ مَا هُوَ أَهْلُهُ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يُثِيبُهُ إِذَا عَصَاهُ بِمَا يُثِيبُهُ بِهِ إِذَا أَطَاعَهُ، وَسَأَلَهُ ذَلِكَ فِي دُعَائِهِ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ خِلَافَ مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ وَحَمْدُهُ وَخِلَافَ مَا هُوَ أَهْلُهُ وَمَا لَا يَفْعَلُهُ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ إِذَا أَغْضَبَهُ وَأَسْخَطَهُ، وَأَوْضَعَ فِي مَعَاصِيهِ ثُمَّ اتَّخَذَ مِنْ دُونِهِ وَلِيًّا، وَدَعَا مِنْ دُونِهِ مَلَكًا أَوْ بَشَرًا حَيًّا أَوْ مَيِّتًا يَرْجُو بِذَلِكَ أَنْ يَنْفَعَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَيُخَلِّصَهُ مِنْ عَذَابِهِ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَذَلِكَ زِيَادَةٌ فِي بُعْدِهِ مِنَ اللَّهِ وَفِي عَذَابِهِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يُسَلِّطُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْدَاءَهُ تَسْلِيطًا مُسْتَقِرًّا دَائِمًا فِي حَيَاتِهِ وَفِي مَمَاتِهِ، وَابْتَلَاهُ بِهِمْ لَا يُفَارِقُونَهُ، فَلَمَّا مَاتَ اسْتَبَدُّوا بِالْأَمْرِ دُونَ وَصِيَّةٍ وَظَلَمُوا أَهْلَ بَيْتِهِ، وَسَلَبُوهُمْ حَقَّهُمْ وَأَذَلُّوهُمْ، وَكَانَتِ الْعِزَّةُ وَالْغَلَبَةُ وَالْقَهْرُ لِأَعْدَائِهِ وَأَعْدَائِهِمْ دَائِمًا مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وَلَا ذَنْبٍ لِأَوْلِيَائِهِ وَأَهْلِ الْحَقِّ، وَهُوَ يَرَى قَهْرَهُمْ لَهُمْ وَغَصْبَهُمْ إِيَّاهُمْ حَقَّهُمْ وَتَبْدِيلَهُمْ دِينَ نَبِيِّهِمْ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى نُصْرَةِ أَوْلِيَائِهِ وَحِزْبِهِ وَجُنْدِهِ، وَلَا يَنْصُرُهُمْ وَلَا يُدِيلُهُمْ، بَلْ يُدِيلُ أَعْدَاءَهُمْ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، أَوْ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ بَلْ حَصَلَ هَذَا بِغَيْرِ قُدْرَتِهِ وَلَا مَشِيئَتِهِ، ثُمَّ جَعَلَ الْمُبَدِّلِينَ لِدِينِهِ مُضَاجِعِيهِ فِي حُفْرَتِهِ تُسَلِّمُ أُمَّتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ كُلَّ وَقْتٍ كَمَا تَظُنُّهُ الرَّافِضَةُ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ أَقْبَحَ الظَّنِّ وَأَسْوَأَهُ، سَوَاءٌ قَالُوا: إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْصُرَهُمْ

....

وَيَجْعَلَ لَهُمُ الدَّوْلَةَ وَالظَّفَرَ، أَوْ أَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى ذَلِكَ فَهُمْ قَادِحُونَ فِي قُدْرَتِهِ أَوْ فِي حِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، وَذَلِكَ مِنْ ظَنِّ السَّوْءِ بِهِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الرَّبَّ الَّذِي فَعَلَ هَذَا بَغِيضٌ إِلَى مَنْ ظَنَّ بِهِ ذَلِكَ غَيْرُ مَحْمُودٍ عِنْدَهُمْ، وَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَفْعَلَ خِلَافَ ذَلِكَ لَكِنْ رَفَوْا هَذَا الظَّنَّ الْفَاسِدَ بِخَرْقٍ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَاسْتَجَارُوا مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ، فَقَالُوا: لَمْ يَكُنْ هَذَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَلَا لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى دَفْعِهِ وَنَصْرِ أَوْلِيَائِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَفْعَالِ عِبَادِهِ، وَلَا هِيَ دَاخِلَةٌ تَحْتَ قُدْرَتِهِ، فَظَنُّوا بِهِ ظَنَّ إِخْوَانِهِمُ الْمَجُوسِ وَالثَّنَوِيَّةِ بِرَبِّهِمْ، وَكُلُّ مُبْطِلٍ وَكَافِرٍ وَمُبْتَدِعٍ مَقْهُورٍ مُسْتَذَلٍّ، فَهُوَ يَظُنُّ بِرَبِّهِ هَذَا الظَّنَّ وَأَنَّهُ أَوْلَى بِالنَّصْرِ وَالظَّفَرِ وَالْعُلُوِّ مِنْ خُصُومِهِ، فَأَكْثَرُ الْخَلْقِ بَلْ كُلُّهُمْ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ السَّوْءِ، فَإِنَّ غَالِبَ بَنِي آدَمَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مَبْخُوسُ الْحَقِّ نَاقِصُ الْحَظِّ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ فَوْقَ مَا أَعْطَاهُ اللَّهُ وَلِسَانُ حَالِهِ يَقُولُ: ظَلَمَنِي رَبِّي وَمَنَعَنِي مَا أَسْتَحِقُّهُ، وَنَفْسُهُ تَشْهَدُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَهُوَ بِلِسَانِهِ يُنْكِرُهُ، وَلَا يَتَجَاسَرُ عَلَى التَّصْرِيحِ بِهِ، وَمَنْ فَتَّشَ نَفْسَهُ وَتَغَلْغَلَ فِي مَعْرِفَةِ دَفَائِنِهَا وَطَوَايَاهَا رَأَى ذَلِكَ فِيهَا كَامِنًا كُمُونَ النَّارِ فِي الزِّنَادِ، فَاقْدَحْ زِنَادَ مَنْ شِئْتَ يُنْبِئْكَ شَرَارُهُ عَمَّا فِي زِنَادِهِ، وَلَوْ فَتَّشْتَ مَنْ فَتَّشْتَهُ لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعَتُّبًا عَلَى الْقَدَرِ وَمَلَامَةً لَهُ وَاقْتِرَاحًا عَلَيْهِ خِلَافَ مَا جَرَى بِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا، فَمُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرٌ، وَفَتِّشْ نَفْسَكَ هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عظيمَةٍ وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالُكَ نَاجِيًا

فَلْيَعْتَنِ اللَّبِيبُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ، وَلْيَتُبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى،

....

وَلِيَسْتَغْفِرْهُ كُلَّ وَقْتٍ مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَلْيَظُنَّ السَّوءَ بِنَفْسِهِ الَّتِي هِي مَأْوَى كُلِّ سُوءٍ، وَمَنْبَعُ كُلِّ شَرٍّ الْمُرَكَّبَةِ عَلَى الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ، فَهِيَ أَوْلَى بِظَنِّ السَّوءِ مِنْ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ وَأَعْدَلِ الْعَادِلِينَ وَأَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ، الْغَنِيِّ الْحَمِيدِ الَّذِي لَهُ الْغِنَى التَّامُّ وَالْحَمْدُ التَّامُّ وَالْحِكْمَةُ التَّامَّةُ، الْمُنَزَّهُ عَنْ كُلِّ سَوْءٍ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَسْمَائِهِ، فَذَاتُهُ لَهَا الْكَمَالُ الْمُطْلَقُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَصِفَاتُهُ كَذَلِكَ، وَأَفْعَالُهُ كَذَلِكَ، كُلُّهَا حِكْمَةٌ وَمَصْلَحَةٌ وَرَحْمَةٌ وَعَدْلٌ، وَأَسْمَاؤُهُ كُلُّهَا حُسْنَى.

فَلَا تَظْنُنَّ بِرَبِّكَ ظَنَّ سَوْءٍ   فَإِنَّ اللَّهَ أَوْلَى بِالْجَمِيلِ
وَلَا تَظْنُنَّ بِنَفْسِكَ قَطُّ خَيْرًا   وَكَيْفَ بِظَالِمٍ جَانٍ جَهُولِ
وَقُلْ يَا نَفْسُ مَأْوَى كُلِّ سُوءٍ   أَيُرْجَى الْخَيْرُ مِنْ مَيْتٍ بَخِيلِ
وَظُنَّ بِنَفْسِكَ السُّوأَى تَجِدْهَا   كَذَاكَ وَخَيْرُهَا كَالْمُسْتَحِيلِ
وَمَا بِكَ مِنْ تُقًى فِيهَا وَخَيْرٍ   فَتِلْكَ مَوَاهِبُ الرَّبِّ الْجَلِيلِ
وَلَيْسَ بِهَا وَلَا مِنْهَا وَلَكِنْ   مِنَ الرَّحْمَنِ فَاشْكُرْ لِلدَّلِيلِ

قوله: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ [الفتح: ٦].

قال ابن جرير في تفسيره: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾ [الفتح: ٦]، الظَّانِّينَ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَنْ يَنْصُرَكَ وَأَهْلَ الْإِيمَانِ بِكَ عَلَى أَعْدَائِكَ، وَلَنْ يُظْهِرَ كَلِمَتَهُ فَيَجْعَلَهَا الْعُلْيَا عَلَى كَلِمَةِ الْكَافِرِينَ بِهِ، وَذَلِكَ كَانَ السُّوءُ مِنْ ظُنُونِهِمُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

....

يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ، وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الَّذِينَ ظَنُّوا هَذَا الظَّنَّ دَائِرَةُ السَّوْءِ، يَعْنِي: دَائِرَةَ الْعَذَابِ تَدُورُ عَلَيْهِمْ بِهِ.

وَاخْتَلَفَتِ الْقُرَّاءُ فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ، فَقَرَأَتْهُ عَامَّةُ قُرَّاءِ الْكُوفَةِ ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ بِفَتْحِ السِّينِ، وَقَرَأَ بَعْضُ قُرَّاءِ الْبَصْرَةِ ﴿دَآئِرَةُ ٱلسُّوٓءِ﴾ بِضَمِّ السِّينِ. وَكَانَ الْفَرَّاءُ يَقُولُ: الْفَتْحُ أَفْشَى فِي السِّينِ؛ قَالَ: وَقَلَّمَا تَقُولُ الْعَرَبُ دَائِرَةُ السُّوءِ بِضَمِّ السِّينِ، وَالْفَتْحُ فِي السِّينِ أَعْجَبُ إِلَيَّ مِنَ الضَّمِّ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: هُوَ رَجُلٌ سَوْءٍ، بِفَتْحِ السِّينِ؛ وَلَا تَقُولُ: هُوَ رَجُلُ سُوءٍ.

وقوله: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفتح: ٦] يَقُولُ: وَنَالَهُمُ اللَّهُ بِغَضَبٍ مِنْهُ، ﴿وَلَعَنَهُمۡ﴾ [الفتح: ٦]: يَقُولُ: وَأَبْعَدَهُمْ فَأَقْصَاهُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ ﴿وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا﴾.

يَقُولُ: وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ يَقُولُ: وَسَاءَتْ جَهَنَّمُ مَنْزِلًا يَصِيرُ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ، وَالْمُشْرِكُونَ وَالْمُشْرِكَاتُ[(١)].

وقال العماد ابن كثير رحمه الله: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ أَيْ: يَتَّهِمُونَ اللَّهَ فِي حُكْمِهِ، وَيَظُنُّونَ بِالرَّسُولِ وَأَصْحَابِهِ أَنْ يُقْتَلُوا وَيَذْهَبُوا بِالْكُلِّيَّةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ﴾ أَيْ: أَبْعَدَهُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ[(٢)]، وذكر في معنى الآية الأخرى نحوًا مما ذكره ابن جرير - رحمهما الله تعالى-.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٢٤٨-٢٤٩).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٣٢٩).

....

قوله: قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ الذي ذكره المصنف في المتن قدمته لاندراجه في كلامه الذي سقته من أوله إلى آخره(١).

الشرح:

وقوله: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]: سبق في كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ من كلام المصنف أن السلف فسروا هذا الظن السوء بأحد ثلاثة أشياء، وكلها صحيح، فظن السوء الذي يظنه الجاهليون يشمل هذه الأشياء الثلاثة جميعًا.

أما الأول: فهو إنكار القدر.

وأما الثاني: فهو إنكار الحكمة.

وأما الثالث: فهو إنكار نصر الله عَزَّ وَجَلَّ لرسوله ﷺ، أو لدينه، أو لعباده الصالحين، فهذه ثلاثة أشياء، ووجه كون إنكار القدر ظنًا بالله ظن السوء أن تقدير الأمور قبل وقوعها هذا من آثار عزة الله عَزَّ وَجَلَّ وقدرته، فإن العاجز هو الذي تقع معه الأمور استئنافًا عن غير تقدير سابق، وأما الذي لا يحصل معه أمر، حتى يقدره قبل أن يُوقِعَه فيقع على وفق ما قدَّر فهو ذو الكمال، وهو ذو العزة، وهو الذي لا يُغَالَب في ملكوته؛ ولهذا قال الشاعر في وصف رجل كامل(٢):

---

(١) انظر: زاد المعاد (٣/ ٢٢٨-٢٣٦).

(٢) هذا البيت من شعر زهير بن أبي سلمى المزني، الشاعر الجاهلي المشهور، وفيه: (وأُرَاكَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ). انظر: دلائل الإعجاز (ص١١٤)، وجمهرة الأمثال (٢/ ٥٠)، والصناعتين الكتابة والشعر (ص٣٨٦، ٤٤٧)، والحماسة المغربية (١/ ١٣٧).

وَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي

قوله: (**تَفْرِي ما خَلَقْتَ**)، يعني: تقطع ما قدرت من الأمر، أو من الصناعة، (**وبعضُ القَومِ**) لعجزه (**يَخْلُقُ**) يقدر (**ثُمَّ لا يَفْرِي**)، فالخلق هنا بمعنى التقدير، يعني: لأنت تقطع ما قدَّرت (**وبعضُ القَومِ**)، وهم الناقصون إما لعدم قدرتهم، أو لعدم عزتهم، أو لجهلهم (**وَبَعْضُ القَومِ يَخْلُقُ**) يعني: يقدِّر الأشياء (**ثُمَّ لا يَفْرِي**) ثم لا يستطيع أن يقطعها على وفق ما يريد.

فإنكار القدر هو ظنٌّ بالله عَزَّوَجَلَّ ظن السوء؛ لأن فيه نسبة النقص لله عَزَّوَجَلَّ ، والله عَزَّوَجَلَّ هو الكامل في أسمائه، الكامل في صفاته عَزَّوَجَلَّ الذي يجير، ولا يجار عليه، والذي إليه الأمر كله كما قال هنا: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾؛ فلهذا كان كل ما يحصل من الرب عَزَّوَجَلَّ في بريته هو موافق لقدره السابق الذي هو دليل كمال حكمته وعلمه وخلقه وعموم مشيئته.

أما التفسير الثاني: فهو إنكار الحكمة، وحكمة الله عَزَّوَجَلَّ ثابتة بالكتاب والسنة وبإجماع السلف، واسم الله الحكيم مشتمل على صفة الحكمة، فإنه عَزَّوَجَلَّ حكيم بمعنى حاكم، وحكيم بمعنى مُحْكِم للأمور، وحكيم بمعنى أنه ذو الحكمة البالغة، فهذه ثلاثة تفسيرات لاسم الله الحكيم، وكلها صحيحة، وكلها يستحقها الله عَزَّوَجَلَّ ، فإنه عَزَّوَجَلَّ حكيم بمعنى حكم وحاكم، وحكيم بمعنى محكِم كما قال: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١]، وقال: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]؛ لأجل إحكامه، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أيضًا: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، ونحو ذلك من دليل إحكامه عَزَّوَجَلَّ لما خلق.

والثالث: أنه ذو الحكمة، والحكمة في صفة الله عَزَّوَجَلَّ تفسَّر بأنها وضع الأمور في مواضعها الموافقة للغايات المحمودة منها.

ولهذا قال أهل السنة والجماعة أهل الأثر الفقهاء بالكتاب والسنة: إن أفعال الله عَزَّوَجَلَّ مُعلَّلة، وكل فعل يفعله الله عَزَّوَجَلَّ لعلة من أجلها فَعَل، وهذه العلة هي حكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإن أفعال الله عَزَّوَجَلَّ منوطة بالعلل، وهذا أنكره المعتزلة؛ لأنهم قدرية، وأنكره الأشاعرة؛ لأنهم جبرية فقالوا: إن أفعال الله عَزَّوَجَلَّ ليست مرتبطة بالحِكَم وهو يفعل لا عن حكمة، وهذا سوء ظن بالله عَزَّوَجَلَّ ؛ ولهذا أورد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب ليبين أن تحقيق التوحيد، وتحقيق كمال التوحيد، أن توقن بالحكمة البالغة لله عَزَّوَجَلَّ ، ومن نفى الحكمة في أفعال الله فهو مبتدع، توحيده قد انتفى عنه كماله؛ لأن بدعته شنيعة، وكل البدع تنفِي كمال التوحيد، ومنها ما ينفي أصل التوحيد، هذا الثاني.

والتفسير الثالث في ظن أهل الجاهلية وأهل النفاق ظن السوء بالله عَزَّوَجَلَّ : أن الله عَزَّوَجَلَّ لا ينصر رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن الله عَزَّوَجَلَّ لا ينصر كتابه، أو أنه عَزَّوَجَلَّ يجعل رسوله، أو دينه في اضمحلال حتى يذهب ذلك الدين، هذا ظن سوء بالله عَزَّوَجَلَّ ، ولهذا كان من براهين النبوات، أن كل نبي ادعى النبوة اضمحل أمره لم يأتِ نبي يقول: أنا نبي يوحى إلي من السماء، وهوكاذب في دعواه إلا ويخذل إلا ويضمحل أمره، فكان من براهين النبوات عند أهل السنة، أن كل نبي قال: إنه مرسل من عند الله عَزَّوَجَلَّ ، أُيِّد بالبراهين، والآيات، والبينات، ونُصِرَ على عدوه، وجُعِلَ دينُه، وأهل دينه في عزة على من سواهم، كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَـٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٣]، فظن الجاهلية أن الخير، أو الدين سيضمحل، وأنهم إذا بذلوا إطفاء ذلك الأمر، وحاربوه بكل ما أُوتوا من وسيلة، وقاوموهم،

فإنه سينتهي، وهذا مع كونه عملًا محرمًا لما يشتمل على الظلم، فإنه أيضًا سوء ظن بالله عز وجل، وغرور بالقوة وبالنفس، والله عز وجل ناصر رسله والله عز وجل ناصر عباده المؤمنين، ولكن قد يبتلي الله عز وجل المؤمنين بأن يكونوا في غير نصر زمنًا طويلًا قد يبلغ مئات السنين كما حصل في قصة نوح عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ١٤]، ثم بعد ذلك نصره الله عز وجل، وهذا يحصل - كما ذكر ابن القيم رحمه الله- من كثير من أهل الصلاح، بل من كثير من الناس، بل قد يحصل من بعض المنتسبين إلى العلم في أنواع شتى من سوء الظن بالله عز وجل، وسبب حدوث ذلك الظن السيء في القلوب عدم العلم بما يستحقه الله عز وجل، وما أوجبه عز وجل من الصبر والأناة ونحو ذلك من الواجبات.

فالمسألة متصل بعضها ببعض، فالذي يخالف ما أمر الله عز وجل به شرعًا فيما يتصل بنصرة الدين، فإنه قد يقع في سوء ظن بالله جل جلاله، وهذا مما ينافي كمال التوحيد الواجب.

فهذه إذا ثلاثة أشياء ظنها أهل الجاهلية، وكلها باطلة، وكلام ابن القيم رحمه الله يدور على ذلك؛ ولهذا يجب عليك أن تتحرز كثيرًا، وأن تحترس من سوء الظن بالله عز وجل فيما ذَكَرَ في آخر كلام ابن القيم رحمه الله من أن بعض الناس قد يحصل له الشيء، فيرى أنه يستحق أكثر منه، وقد يحصل له الشيء بقضاء الله وبقدره، فيظن أنه لا يستحق ذلك الشيء، أو أن ذلك المفروض أن يصاب به غيره، وأنه لا يصاب بذلك فينظر إلى فعل الله عز وجل وقضائه وقدره على وجه الاتهام، وقَلَّ من يسلم باطنًا وظاهرًا من ذلك، فكثيرون قد يَسلَمُون ظاهرًا، ولكن في الباطن يقوم بقلوبهم ظن الجاهلية واعتقاد السوء؛ ولهذا قال عز وجل في الآية التي في صدر الباب:

﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، والظن محله القلب؛ فلهذا يجب على المؤمن أن يخلِّص قلبه من كل ظنٍّ بالله غير الحق، وأن يتعلم أسماء الله عَزَّوَجَلَّ، وأن يتعلم الصفات، وأن يتعلم آثار ذلك في ملكوت الله، حتى لا يقوم بقلبه إلا وأن الله جَلَّ وَعَلَا هو الحق، وأن فعله حق حتى ولو كان في أعظم شأن، وأصيب بأعظم مصيبة، أو أُهين بأعظم إهانة، فإنه يعلم أن ما أصابه لتمام ملك الله عَزَّوَجَلَّ، وأنه يتصرف في خلقه كيف يشاء، وأن العباد مهما بلغوا فإنهم يظلمون لأنفسهم، والله عَزَّوَجَلَّ يستحق الإجلال والتعظيم، فخلِّص قلبك أيها المسلم، وخاصة طالب العلم، خلِّص قلبك من كل ظن سوء بالله عَزَّوَجَلَّ، بأن قلت هذا لا يصلح، وهذا الفعل عليه كذا وكذا، ولا يحصل أن يُعطَى هذا المال، أو أن تحسد فُلانًا، أو فلانًا، فإن كل ذلك سوء ظن بالله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهذا قال العلماء في معنى قول النبي ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ - أَوْ قَالَ: الْعُشْبَ**»(١).

قالوا: سبب ذلك أن الحاسد ظَنَّ أن هذا الذي أعطاه الله عَزَّوَجَلَّ ما أعطاه، لا يستحق هذه النعمة فحسده، وتمنى زوالها عنه، فصار في ظنِّ سوء بالله عَزَّوَجَلَّ، فلهذا أكل الحسنات ظنُّه، كما أكلت النار الحطب.

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابن ماجه (٤٢١٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلَ عِمْرَانَ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْفَتْحِ.

الثَّالِثَةُ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّ ذَلِكَ أَنْوَاعٌ لَا تُحْصَرُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ وَعَرَفَ نَفْسَهُ.

٥٩ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي القَدَرِ

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي القَدَرِ).

أي: من الوعيد الشديد ونحو ذلك.

أخرج أبو داود عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ، إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ»[١].

وَعَنْ عُمَرَ، مَوْلَى غُفْرَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ وَمَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَلَا تَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ، وَمَنْ مَرِضَ مِنْهُمْ فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَهُمْ شِيعَةُ الدَّجَّالِ، وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحِقَهُمْ بِالدَّجَّالِ»[٢].

---

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متقاربة عن جمع من الصحابة، منهم: ابن عمر، وحذيفة، وجابر، وأنس، وأبو هريرة، وابن عباس، وسهل بن سعد، وعائشة، رضي الله عنهم. أخرجه أبو داود (٤٦٩١، ٤٦٩٢)، وابن ماجه (٩٢)، وأحمد في المسند (٢/ ٨٦، ١٢٥)، والبزار في مسنده (٧/ ٣٣٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٤٤ - ١٥١)، وابن المستفاض في القدر (ص١٧٣ - ١٩١)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٦٥)، (٤/ ٢٨١)، والصغير (١/ ٣٦٨)، (٢/ ٧١)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٥٩)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٩٢)، وأحمد (٣٨/ ٤٤٣)، والبزار (٧/ ٣٣٨)، والطيالسي (١/ ٣٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٤٢)، وفي القضاء والقدر (١/ ٢٨٢).

الشرح:

هذا: (بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي الْقَدَرِ)، ومناسبة هذا الباب للذي قبله ما ذكرنا أن إنكار القدر سوء ظن بالله عَزَّوَجَلَّ ،ويكون هذا الباب كالتفصيل لما اشتمل عليه الباب الذي قبله.

ومناسبته لكتاب التوحيد ظاهرة وهي أن الإيمان بالقدر واجب، ولا يتم توحيد العبد حتى يؤمن بالقدر، وإنكار القدر كفر بالله عَزَّوَجَلَّ ينافي أصل التوحيد كما قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (**الْقَدَرُ نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَآمَنَ بِالْقَدَرِ فَهِيَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ - تَعَالَى - وَكَذَّبَ بِالْقَدَرِ نَقَضَ التَّوْحِيدَ**)[1] ، يعني: الإيمان بالقدر هو النظام، هو السلك الذي تجتمع فيه مسائل التوحيد، حتى يقوم عقدها في القلب، فإذا كذَّب بالقدر معنى ذلك انقطع السلك، فنقض ذلك التكذيب أمورَ التوحيد، وهذا ظاهر، فإن أصل الإيمان، أن يؤمن بالأركان الستة، التي منها الإيمان بالقدر، كما ذكر ذلك الشيخ في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي الْقَدَرِ)، **الْقَدَرُ في اللغة**: بمعنى ترتيب الشيء؛ ليكون على وجه ما[2]، تقول: قدرت أن يكون الأمر كذا وكذا، إذا رتبت أنت أن يكون الأمر على هذا المنوال، فالقدر في معناه اللغوي يدخل فيه الفعل، ويدخل فيه الإرادة والمشيئة، ويدخل فيه العلم، ويدخل فيه أيضًا الحكمة بحسب مَنْ قَدَّر.

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (٢/ ٨٧٥، ٨٧٦)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٧٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٤٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٤/ ١٥٩، ١٦٠، ٢٢١)، والفريابي في القدر (١/ ١٥٩).

(٢) انظر: مادة (ق د ر) في معجم مقاييس اللغة (٥/ ٦٢)، والنهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٢)، ولسان العرب (٥/ ٧٢)، والقاموس المحيط (ص٥٩١).

وفي العقيدة عرَّفه بعض أهل العلم بقوله: إن القدر هو علم الله السابق بالأشياء، وكتابته لها في اللوح المحفوظ، وعموم مشيئته عز وجل، وخلقه للأعيان والصفات القائمة بها[١]، وهذا التعريف صحيح؛ لأنه يشمل مراتب القدر الأربعة:

فالإيمان بالقَدَر خيره وشره: ينقسم إلى: إيمان تفصيلي، وإيمان إجمالي:

فالإيمان الإجمالي: وهو القَدْر المجزئ من الإيمان بالقدر أن يؤمن العبد بأن كل شيء يحدث في هذا الملكوت قد سبق به قدر الله، وأن الله جل جلاله عالمٌ بهذه الأحوال وتفصيلاتها بخلقه قبل أن يخلقهم، وكتب ذلك، فإذا آمن أن كل شيء قد سبق به قدر الله فيكون حقق هذا الركن.

أما الإيمان التفصيلي: فيكون على مرتبتين:

المرتبة الأولى: الإيمان بالقدر السابق لوقوع المقدر وهذا يشمل درجتين:

الدرجة الأولى: العلم السابق، فإن الله جل جلاله يعلم ما كان وما سيكون وما هو كائن وما لم يكن لو كان كيف يكون، علم الله السابق بكل شيء، بالكليات وبالجزئيات، بجلائل الأمور وتفصيلاتها، هذا العلم الأول لم يزل الله جل جلاله عالمًا به بجميع تفاصيله، عِلمُه به أَوَّل ليس له بداية.

الدرجة الثانية: أن يؤمن العبد أن الله جل جلاله كتب أحوال الخلق وتفصيلات ذلك قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وذلك عنده في كتاب جعله في اللوح المحفوظ.

المرتبة الثانية: أيضًا تحوي درجتين، وهي تقارن وقوع المقدر:

---

(١) انظر: الدرر السنية (١/ ٥١٢).

الدرجة الأولى: الإيمان بأن مشيئة الله ﷻ نافذة، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون، فليس ثَمَّ شيء يحدث ويحصل في ملكوت الله ﷻ إلا وقد شاءه وأراده كونًا، فلا يمكن أن يعمل العبد شيئًا يكون مقدرًا من الله ﷻ إلاوهذا الشيء قد شاءه الله ﷻ .

الدرجة الثانية: أن يؤمن بأنّ كُلَّ شيءٍ مخلوق؛ فالله ﷻ خالقه، مثل أعمال العباد وأحوالهم، والسماوات والأرض ومن فيهن.

فالأولى والثانية من المراتب تسبق وقوع المقدر، وهي الإيمان بالعلم السابق، والإيمان بكتابة الله عز وجل لعموم الأشياء كما قال: «**قَدَّرَ اللهُ الْمَقَادِيرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**»(١)، «**قَدَّرَ اللهُ الْمَقَادِيرَ**». يعني: كتبها.

هذان الأمران - الإيمان بالعلم السابق، والإيمان بالكتابة -، تسبق وقوع المقدر، فأنت تؤمن بها وهي سابقة للوقوع، وأما ما يقارن وقوع المقدَّر ما يقارن القضاء فهذا له مرتبتان:

الأولى: هي مرتبة عموم المشيئة، فإن الله عز وجل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، والعبد لا يشاء شيئًا فيحصل إلا إذا كان الله عز وجل قد شاءه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فمشيئة العبد تابعة لمشيئة الله عز وجل وكذلك المرتبة الأخيرة التي تقارن وقوع المقدر الإيمان بأن الله عز وجل خالقٌ لكل شيء، للأعيان وللصفات التي تقوم بالأعيان، فالأعيان مثل الذوات هذه الله عز وجل خالقها، هذا باتفاق أهل الإسلام، فالله عز وجل هو الخالق للإنسان، الخالق للحيوان، الخالق للسماء للأرض،

(١) أخرجه الترمذي (٢١٥٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وكذلك الإيمان بأن الصفات التي تقوم بتلك الأعيان الله عَزَّوَجَلَّ هو الخالق لها، ومن ذلك أفعال العباد، فأفعال العباد معان، ففعل العبد داخل في عموم خلقه عَزَّوَجَلَّ: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، وكلمة (شيء) عندنا تُعرَّف بأنها ما يصح أن يعلم فكل ما يصح أن يعلم يقال عنه شيء؛ فلهذا نقول: يدخل في عموم قوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ العباد وأفعال العباد، فهذه أربع مراتب، إنكار القدر الذي بَوَّب عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يصدق على إنكار أي مرتبة من هذه، أنكر المرتبة الأولى هو منكر، أو الثانية هو منكر، أو الثالثة أو الرابعة فهو منكر للقدر، ولا يقال عن أحد إنه مؤمن بالقدر إلا إذا سلَّم بها جميعًا، وآمن بها جميعًا؛ لدلالة النصوص على ذلك.

فمنهم - من منكري القدر - القدرية الغلاة، وإذا قيل القدرية، فنعني نفاة القدر الذين نفوا العلم، أنكروا العلم السابق فهم كفار، ينافي فعلهم أصلَ التوحيد، فمن أنكر العلم السابق أنكر القدر إنكارًا انتفى معه أصل التوحيد، وكذلك من ينكر الكتابة، فإن إنكار الكتابة السابقة مع العلم بالنصوص الدالة عليها منافٍ لأصل التوحيد، ولا يستقيم معه الإيمان.

وأما المرتبتان الأخيرتان: عموم، المشيئة، وعموم الخلق، فهذه إنكار عموم خلق الله للأفعال، هذا مما جرى من المعتزلة ونحوهم وبُدِّعُوا بذلك وضُلِّلُوا، وجُعِلَ إنكارهم لتلك المرتبة ينافي كمال التوحيد، ولا يُحكَم عليهم بالكفر والخروج من الإسلام بذلك.

فإذًا إنكار القدر صار منه ما هو كفر مخرج من التوحيد مخرج من الملة، ومنه ما هو دون ذلك، ويكون منافيًا لكمال التوحيد، بهذا يظهر صلة هذا الباب بكتاب التوحيد.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَالذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ».

ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْإِيمَانُ، أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(١)].

ش: قوله: (وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَالذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ...) إلخ حديث ابن عمر، أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه عن يحيى بن يعمر قال: «كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ - أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ - فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ

---

(١) أخرجه مسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي في الكبرى(٣/ ٤٤٦)، وابن ماجه (٦٣).

....

ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: مَا الْمَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: أَنْ تَلِدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».

ففي هذا الحديث أن الإيمان بالقدر من أصول الإيمان الستة المذكورة، فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره فقد ترك أصلًا من أصول الدين وجحده، فيشبه من قال الله فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] الآية.

الشرح:

ذكر هنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما المعروف عن عمر رضي الله عنه ، والذي فيه سؤالات جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان، جاء في أول الحديث: «**كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ**»، وذكرا: «**إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ**»، ، قال ابن عمر رضي الله عنهما : «**فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ**»، ثم ساق الحديث، فالذين كانوا ينكرون القدر كانوا ينكرون مرتبة العلم السابق، وهؤلاء هم غلاة القدرية، وهناك قدرية غير غلاة؛ **لأنَّ القدرية أنواع**: منهم الغلاة، ومنهم من ليسوا بغلاة، وبعض أهل العلم يثبت ثلاث طبقات للقدرية: الغلاة، والمتوسطون، ومن مخالفتهم في القدر خفيفة.

وكلمة (**قَدَرِيَّةٍ**) اسم لِمُنْكِر القدر، والأصل أن النسبة تكون للمثبت لا للنافي، فإذا أثبت شيئًا ننسبه إليه، كما يُقال: الصفاتية لمثبته الصفات، والعقلانيون لمقدمي العقل. . . ونحو ذلك، لكن هؤلاء قيل لهم القدرية؛ لأنهم نفاة القدر، فهذا اصطلاح خاص، فالذين ينفون القدر سواء الغلاة أم غير الغلاة، يقال لهم: القدرية. ويشمل طائفتين كبيرتين:

الأولى: الغلاة الذي أنكروا العلم.

والثانية: المعتزلة الذين أنكروا أن الله عز وجل يخلق فعل العبد، وزعموا أن العبد يخلق فعل نفسه - كما سيأتي في بيان المرتبة الأخيرة من القدر - ويقابل القدرية الجبرية.

وفي وقت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، كان منكرو القدر قليلين كما

ذكر ذلك في الواسطية[١]، قال ﷺ: (وَمُنْكِرُهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ)، وهذا يعني منكروا العلم السابق قليل، والذين ينكرون العلم في زمنه، وفي هذا الزمن هم الفلاسفة، ومن كان على مذهب غلاة القدرية من بعض الناس الذين لا ينتسبون إلى طائفة الفلاسفة، والفلاسفة الإسلاميون يزعمون أن الله عز وجل يعلم الكليات دون الجزئيات، وهذا إنكار للعلم، يقولون: العلم السابق، هو علم كلي لا تفصيلي، علم بالكليات دون الجزئيات، وهذا نوع من إنكار العلم السابق، هؤلاء هم الذين قال فيهم الشافعي رحمه الله كلمته المشهورة: (نَاظِرُوا الْقَدَرِيَّةَ بِالْعِلْمِ، فَإِنْ أَقَرُّوا بِهِ خُصِمُوا، وَإِنْ أَنْكَرُوهُ كَفَرُوا)[٢].

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَالذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»: لِمَ؟

لأن الله عز وجل لا يقبل إلا من مسلم، والإسلام شرط في صحة قبول الأعمال، ومن أنكر القدر، ولم يؤمن بالقدر فإنه لا يقبل منه ولو أنفق مثل أحد ذهبًا.

(ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْإِيمَانُ، أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»): هنا في قوله: «وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» القدر منه ما هو خير، ومنه ما هو شر، خير بالنسبة لابن آدم، وشر بالنسبة لابن آدم، فالمكلَّف قد يكون عليه قدر هو بالإضافة إليه خير، وقد يكون عليه القدر بالإضافة إليه شرًا، وأما بالنسبة

---

(١) انظر: الواسطية مع شرحها اللآلئ البهية للشارح - حفظه الله- (٢/ ٣٣٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣ / ٣٤٩)، وشرح قصيدة ابن القيم (٢/ ٤٠٨)، وتيسير العزيز الحميد (ص٦٣٠)، والرد على الجهمية للدارمي (ص٢٤٤)، والسنة لعبد الله بن أحمد (ص٩٤٨)، والشريعة للآجري (ص٢٢٨).

لفعل الله عَزَّوَجَلَّ ، فالله عَزَّوَجَلَّ أفعاله كلها خير؛ لأنها موافقة لحكمته العظيمة؛ فلهذا جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال في ثنائه على ربه: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[(١)]، فالله عَزَّوَجَلَّ ليس في فعله شر فالشر بما يضاف للعبد، أصيب العبد بمصيبة فهي شر بالنسبة إليه أما بالنسبة لفعل الله فهي خير؛ لأنها موافقة لحكمة الله عَزَّوَجَلَّ البالغة والله عَزَّوَجَلَّ له الأمر كله.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث طويل عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه أن النبي ﷺ كان يقول في دعاء الاستفتاح في صلاة الليل: «. . . وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ. . .» الحديث.

وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ لابْنِهِ: «يَا بُنَيَّ، إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّي»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ لأَحْمَدَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لابْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ أَحْرَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالنَّارِ»(٣).

وَفِي الْمُسْنَدِ وَالسُّنَنِ عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِي قَالَ: «أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: لَهُ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ لَعَلَّ اللَّهَ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي، فَقَالَ: وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، وَزَيْدَ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠).
(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣٧/ ٣٧٨).
(٣) أخرجه ابن وهب في القدر (ص١٢١).

ابْنَ ثَابِتٍ، فَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ الحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ[١].

ش: قوله: (وَعَنْ عُبَادَةَ) قد تقدم ذكره في باب فضل التوحيد، وحديثه هذا رواه أبو داود، ورواه الإمام أحمد بكماله قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ زِيَادٍ، حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى عُبَادَةَ، وَهُوَ مَرِيضٌ أَتَخَايَلُ فِيهِ الْمَوْتَ فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ أَوْصِنِي وَاجْتَهِدْ لِي. فَقَالَ: أَجْلِسُونِي. فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّكَ لَنْ تَطْعَمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، وَلَنْ تَبْلُغَ حَقَّ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ بِاللهِ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ مَا خَيْرُ الْقَدَرِ مِنْ شَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ. يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، يَا بُنَيَّ إِنْ مِتَّ وَلَسْتَ عَلَى ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ»[٢].

ورواه الترمذي بسنده المتصل إلى عطاء بن أبي رباح، عن الوليد بن عبادة، عن أبيه، وقال: حسن صحيح وغريب[٣].

وفي هذا الحديث ونحوه بيان شمول علم الله تعالى، وإحاطته بما كان ويكون في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد في المسند (٣٥/ ٤٦٥، ٥١١)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٤)، والحاكم في المستدرك بنحوه (٣/ ٦٢٤).
(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣٧/ ٣٧٨).
(٣) أخرجه الترمذي (٢١٥٥).

....

وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

وقد قال الإمام أحمد رحمه الله لما سئل عن القدر قال: «الْقَدَرُ قُدْرَةُ الرَّحْمَنِ»[(١)]، واستحسن ابن عقيل هذا من أحمد رحمه الله.

والمعنى: أنه لا يمنع عن قدرة الله شيء، ونفاة القدر قد جحدوا كمال قدرة الله تعالى فضلوا سواء السبيل، وقد قال بعض السلف: (ناظروهم بالعلم، فإن أقروا به خصموا وإن جحدوه كفروا)[(٢)].

قوله: (وَفِي المُسْنَدِ وَالسُّنَنِ عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِي)، وهو أبو بسر - بالسين المهملة، وبالباء المضمومة - ويقال أبو بشر - بالشين المعجمة وكسر الباء، - وبعضهم صحح الأول، وإسمه عبد الله بن فيروز.

ولفظ أبي داود قال: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ». وأخرجه ابن ماجه[(٣)].

---

(١) انظر: الإبانة لابن بطة (١/ ١٤١).

(٢) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٣٠٢)، وجامع العلوم والحكم (ص٢٧)، ومجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٩)، وطريق الهجرتين (٢٤٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧).

....

وقال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِي بْنِ خِرَاش، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ بَعَثَنِي بِالحَقِّ، وَيُؤْمِنُ بِالمَوْتِ، وَبِالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالقَدَرِ»[(١)].

وَكَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْل، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهِ. وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، فَذَكَرَهُ. وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُبُلي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ». زَادَ ابْنُ وَهْبٍ: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ».[(٢)] وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ[(٣)] [(٤)].

وكل هذه الأحاديث وما في معناها، فيها الوعيد الشديد على عدم الإيمان بالقدر، وهي الحجة على نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم، ومن مذهبهم تخليد أهل المعاصي في النار، وهذا الذي اعتقدوه من أكبر الكبائر، وأعظم المعاصي.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٤٥)، وابن ماجه (٨١)، والطيالسي (١/ ١٠٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه الترمذي (٢١٥٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٨٥).

....

وفي الحقيقة إذا اعتبرنا إقامة الحجة عليهم بما تواترت به نصوص الكتاب والسنة من إثبات القدر، فقد حكموا على أنفسهم بالخلود في النار، إن لم يتوبوا. وهذا لازم لهم على مذهبهم هذا، وقد خالفوا ما تواترت به أدلة الكتاب والسنة من إثبات القدر، وعدم تخليد أهل الكبائر من الموحدين في النار.

الشرح:

ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ هنا عدة مسائل:

المسألة الأولى: قوله: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى قِيَام السَّاعَةِ»، هذا دليل مرتبة الكتابة، وهي المرتبة الثانية من مراتب الإيمان بالقدر، وكل شيء مكتوب، ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا كتب ذلك لعلمه بما سيفعله العباد، فلن يخرج العباد عما كتب؛ لأن علمه ليس ناقصًا، بل هو ذو الكمال المطلق في صفاته جميعًا، فلهذا يقع ما كتب؛ لأن الله علم ما العباد عاملون، فأمره أن يكتب ما العباد عاملون، وما سيحدث في ملكوت الله من المخلوقات التي لا اختيار لها، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة، فهذا تفهم منه أن الكتابة لا تعني الجبر، وأن الجبرية ضلال كما أن القدرية ضلال، ولكن القدرية كفار وأما الجبرية فلا يكفرون بإطلاق.

المسألة الثانية: معنى قوله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ».

أنَّ القلم الذي كتب الله عَزَّ وَجَلَّ به القدر، كُتب به ما يتعلق به العالم

فكُتب به القدر إلى قيام الساعة، كما جاء في الحديث الصحيح عن عبد الله ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»(١)، فالقلم متعلقةُ كتابته في اللوح المحفوظ بما هو كائن إلى قيام الساعة.

المسألة الثالثة: أن القلم لما خلقه الله عَزَّوَجَلَّ، أمره أن يكتب، فجرى بما هو كائن إلى قيام الساعة؛ كما جاء ذلك في حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه أبو داود والترمذي والإمام أحمد وجماعة بألفاظ متقاربة، وفيه أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ رَبِّ: وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»(٢)، وجاء أيضًا بلفظ: «**لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى قِيَام السَّاعَةِ**»(٣).

ولهذا اختلف العلماء في مسألة: هل هذا الحديث على ظاهره في أن أول المخلوقات القلم؟ أو أن هذا الحديث له معنى آخر؟ وجعلوا هذا الحديث وحديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من الأحاديث التي ينبغي الجمع بينها.

المسألة الرابعة: في الجمع بين الحديثين، فحديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيه: «**قَدَّرَ اللهُ الْمَقَادِيرَ**» قدر يعني: كتب، وفي حديث عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ**» فيقتضي حديث عبادة أن الأمر بالكتابة كان مرتبًا على ابتداء الخلق - خلق القلم -

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٦٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥)، وأحمد (٥/ ٣١٧).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ٦٨)، والضياء في المختارة (١٠/ ٣٣٣)، وذكره الهيثمي في المجمع وقال: رجاله ثقات.

وتقدير القدر كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، والعرش على الماء، فدل حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما على وجود تقديم، وعلى وجود العرش، وعلى خلق العرش، وعلى خلق الماء، ودل حديث عبادة على أن خلق القلم تبعه قول الله عز وجل للقلم: اكتب. فجرى بما هو كائن إلى قيام الساعة، وهذا الترتيب جاء بحرف الفاء الذي يدل في مثل هذا السياق على أن هذا بعد هذا، دون تراخ زمني؛ لهذا اختلف العلماء في هذه المسألة في الجمع بين هذين الحديثين، هل القلم هو أول المخلوقات، أم العرش خلق قبله؟

على قولين للسلف فمن بعدهم:

القول الأول - وهو قول جمهور السلف؛ كما نسب ذلك إليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره -: أن العرش قبل القلم، كذلك الماء قبل القلم.

القول الثاني: أن القلم أول المخلوقات، وأن العرش والماء بعد ذلك، وهو قول طائفة من أهل العلم[١].

والترجيح ما بين هذين القولين، هو أن الأحاديث يجب الجمع بينها وعدم تعارضها، وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه في قوله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ...» يقتضي أن الكتابة كانت بعد خلقه، وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقتضي تقدم وجود العرش والماء على حصول الكتابة، فدل هذان الحديثان على أن العرش والماء موجودان قبل، وأن خلق القلم تبعته الكتابة؛ ولهذا نسبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى جمهور السلف في أن القلم موجود بعد العرش والماء، وهذا تدل عليه

---

(١) انظر القولين في: منهاج السنة (١/ ٣٦١)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٥٩)، وشفاء العليل (ص٦)، وتيسير العزيز الحميد (ص٦٢٨).

رواية: «أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ»، يعني: حين خلقه، فأول بمعنى حين، «أَوَّلَ مَا خَلَقَ الله الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ» أي: حين خلقه قال له: اكتب. وهذا هو معنى: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ»؛ لأن الجمع بين الروايات أولى من تعارضها، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتابه (التبيان) أن قوله: «إِنَّ أَوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ»، ورواية: «أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ»، إما أن تجعل جملتين أو جملة واحدة؛ وقد ذكر هذا النقل شارح الطحاوية[١].

وخلاصة البحث هو ما ذكرت من التقديم، فإن قوله: «إِنَّ أَوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ» هنا برفع القلم تكون خبر إن، أي: إن أول المخلوقات القلمُ، فقال له: اكتب، وإذا كان أول المخلوقات، فكيف يفسر مع حديث «وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»؟ فقوله: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ» أول الذي خلق الله يُفهم على أن القلم جرى بما هو كائن إلى قيام الساعة، قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، فالقلم متعلق بما كُتب في اللوح المحفوظ، وبما يحدث في هذا العالم المخصوص، لا في مطلق الأشياء؛ لهذا علق بأنه إلى قيام الساعة.

فإذًا لما كان تعلق الكتابة بهذا العالم الذي جرى التقدير عليه إلى قيام الساعة، يفهم أن القلم لما تعلق بهذا العالم كتابة لتقديره، ولقدره، ولآجاله. . . إلى آخرهن، فإنه من هذا العالم؛ لأن العوالم أجناس، والله عز وجل جعل لمخلوقاته أقدارًا وأجناسًا.

(١) انظر: قول ابن القيم رحمه الله في كتاب التبيان في أقسام القرآن (ص١٢٨)، وبقية قوله: (. . . فإن كان جملة - وهو الصحيح - كان معناه أنه عند أول خلقه، قال له: أكتب، كما في لفظ: أول ما خلق الله القلم قال له: أكتب، بنصب أول والقلم، وإن كانا جملتين، وهو مروي برفع أول والقلم، فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم؛ ليتفق الحديثان. . . .). وانظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٩٤ - ٢٩٦).

فإذًا يفهم قوله: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ» يعني: من هذا العالم، فالقلم قبل السماوات، وقبل الأرض، وقبل الدخان المتعلق الذي خلق منه السماوات والأرض، وكل ما يتصل بهذا العالم المرئي المشاهد، فالقلم هو أول المخلوقات من هذا العالم، أما العرش والماء فليسا متعلقين بهذا العالم، فإذًا إعمال الحديثين مع ما يتفق مع عقيدة أهل السنة والجماعة واضح لا إشكال فيه، فهذا تقرير هذه المسألة.

وقد لخص ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة في نونيته وبحثها مفصلًا في كتاب (التبيان في أقسام القرآن) وفي غيره، فقال في النونية رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالنَّاسُ مُختلفُون فِي القَلَمِ الَّذِي ... كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مَنَ الدَّيَّانِ

هَلْ كَانَ قبل العرشِ أَوْ هُو بعدَه ... قولَان عِنْدَ أَبِي العَلاَ الهَمذَانِي

وَالحقُّ أَنَ العرشَ قَبْلُ لأَنَّه ... قَبلَ الكِتَابَةِ كَانَ ذَا أركَانِ

وَكِتابةُ القَلمِ الشَّريفِ تَعَقَّبَت ... إيجَادَهُ مِنْ غير فَصلِ زَمَانِ

لَمَّا بَرَاهُ اللهُ قَالَ اكْتُبْ كَذا ... فَغدا بِأمرِ اللَّهِ ذَا جَرَيَانِ

فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِن أَبدًا إِلَى ... يَومِ المِعَادِ بِقُدرَةِ الرَّحْمَنِ(١)

وهذا القول كما ترى من تقريره مع دليله هو الصحيح، وهو الموافق لفقه النص، وفقه خلق العالم، وآثار فعل الله عَزَّوَجَلَّ في ملكوته، ومتفق مع القول بأن الله عَزَّوَجَلَّ فعال لما يريد، وأن قبل هذا العالم ثَم عوالم أخرى، والله عَزَّوَجَلَّ يخلق ما يشاء ويختار، وأنه ثم أشياء أخرى بعد قيام الساعة، والقلم متقيد بما خلقه الله عَزَّوَجَلَّ له، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له الأمر كله؛ يقضي ما يشاء، ويحكم ما يريد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

---

(١) انظر: النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (١/ ٣٧٧).

وهذا على النحو الذي ذكرت في بحث معروف محله كتب العقيدة المطولة، فلا يستقر قدم العبد في الإيمان، حتى يؤمن بالكتابة، والكتابة معناها أنك تؤمن بأن الله كتب مقادير الخلائق في كتاب لا يضل ربي، ولا ينسى ﷻ، كما قال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، فذكر العلم، ثم ذكر أنه جعل ما علمه مما قدره لمخلوقاته مكتوبًا في اللوح المحفوظ، ولا شك أن التسليم هو الذي تثبت عليه قدم الاستسلام، فلا تثبت قدم الإسلام إلا على التسليم، خاصة القدر، الذي يخوض في القدر برأيه وبهواه، لابد أن يضل، إلا إن أنقذه الله ﷻ والله المستعان.

وفي حديث عبادة رضي الله عنه: أنَّ الابن حين أراد أباه أن يوصيه، أوصاه أبوه بالإيمان بالقدر، وهذا يدل على عظم هذه المسألة، والوصية بها وعظم شأنها عندهم، فإنه أوصاه بها؛ لأن بالإيمان بالقدر يحصل الطمأنينة غالبًا ما تكون الشبه التي تلقى في الشريعة، يكون أساس ذلك مسألة الأقدار، فإذا سلم العبد بالقدر، وأيقن واطمأن، ولم يتردد ولم يكن ذا شبهة فيه فإنه يسلم من غيره، فلهذا وصى عبادة ابنه بالإيمان بالقدر، وأن ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، يرضى ويسلم، فحديث الوليد بن عبادة رضي الله عنه دل على أن الإيمان بالقدر خيره وشره، مما يُوصى به، ويُحث عليه، ويؤمر به، ويُفصل للناس من جهة الإجمال، ويُبين لهم الإيمان بالقدر والإيمان بخيره وشره، وأن ما أخطأ العبد لم يكن ليُصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن هذا لا يُخالف ما جاء من الإمساك عن القدر وعن ذكره؛ لأن الإمساك عن القدر الذي جاء في الحديث: «**إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا**»(١)، أي: عن الخوض فيه بلا علم،=

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٤٤٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٢٦، ٧/ ١٢٥٠)،=

أما ما دل عليه الدليل، وعلمه العبد من الشريعة، فإنه يذكر، ولهذا يوصي بالإيمان بالقدر خيره وشره.

قال: «**وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ مَا خَيْرُ الْقَدَرِ مِنْ شَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ**»، هذه هي الحقيقة، فما أخطأك لم يكن ليصيبك؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ لم يقدِّره، وكذلك ما أصابك لم يكن ليُخطئك؛ لأنه بقدر الله عَزَّوَجَلَّ .

قوله هنا: «**بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّه**»، الخيرية والشر - كما سبق - بالإضافة إلى العبد، أما القدر في نفسه المضاف إلى الله عَزَّوَجَلَّ الذي هو تقدير الله، هو صفة الله وفعل الله عَزَّوَجَلَّ ، وأفعال الله تَعَالَى لا يضاف إليها الشر؛ لأن الشر ليس إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، لاوصفًا ولا فعلًا تَعَالَى ، فالقدر شره بالنسبة للعبد، وخيره بالنسبة للعبد، أما حقيقة القدر فهو خير، وموافق للحكمة، والمقاصد الحكيمة للرب جَلَّ جَلَالُهُ .

في شرح الشيخ سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تيسير العزيز الحميد، وقف عند هذا الباب آخر ما شرح هو باب ما جاء في منكري القدر، وما بعده ما جاء في المصورين إلى آخره.

هذه من تتمة الشيخ عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لم يختصرها من كتاب الشيخ سليمان، بل ألفها تأليفًا، وكتاب الشيخ سليمان ما أكمل على منواله؛ لأنه طويل النفس، كثير البيان، والشرح، وكتاب الشيخ عبد الرحمن كما وصفه في خطبة كتابه، هو تهذيب وتجديد وتكميل لكتاب

= وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٨) من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٠٢): (رواه الطبراني، وفيه مسهر بن عبد الملك، وثقه ابن حبان وغيره، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح). وأخرجه الطبراني في الكبير (٤١٢٧) من حديث ثوبان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ، وفيه يزيد بن ربيعة، وهو ضعيف.

تيسير العزيز الحميد، وكان كثير من أهل العلم يتمنى لو أكمل شرح كتاب التوحيد على منوال شرح الشيخ سليمان بطول النفس، وكثرة ما يورد من الفوائد التي تناسب بالمعلم، ومن يريد التوسع في الشرح - رحمهم الله تعالى - جميعًا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: بَيَانُ فَرْضِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ.

الثَّانِيَةُ: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ الْإِيمَانِ بِهِ.

الثَّالِثَةُ: إِحْبَاطُ عَمَلِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ.

الرَّابِعَةُ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّ أَحَدًا لَا يَجِدُ طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ.

الْخَامِسَةُ: ذِكْرُ أَوَّلِ مَا خَلَقَ اللَّهُ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ جَرَى بِالْمَقَادِيرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

السَّابِعَةُ: بَرَاءَتُهُ ﷺ مِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ.

الثَّامِنَةُ: عَادَةُ السَّلَفِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ بِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجَابُوهُ بِمَا يُزِيلُ الشُّبْهَةَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَسَبُوا الْكَلَامَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَطْ.

❀ ❀ ❀

٦٠ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ شَعِيرَةً». أَخْرَجَاهُ(١).

وَلَهُمَا عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»(٢).

وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ، بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا، نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ»(٣).

وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»(٤).

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ).

أي: من عظيم عقوبة الله لهم وعذابه.

وقد ذكر النبي ﷺ العلة وهي المضاهاة بخلق الله؛ لأن الله تعالى له

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٣، ٧٥٥٩)، ومسلم (٢١١١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٢٥) بلفظ مختلف، وأخرجه مسلم (٢١١٠) بنحو هذا اللفظ.

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠).

....

الخلق والأمر، فهو رب كل شيء ومليكه، وهو خالق كل شيء، وهو الذي صور جميع الخلوقات، وجعل فيها الأرواح التي تحصل بها الحياة، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝٩﴾ [السجدة: ٧-٩]، فالمصور لما صور الصورة على شكل ما خلقه الله تعالى من إنسان، وبهيمة صار مضاهئًا لخلق الله، فصار ما صوره عذابًا له يوم القيامة، وكلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ، فكان أشد الناس عذابًا؛ لأن ذنبه من أكبر الذنوب.

فإن كان هذا فيمن صور صورة على مثال ما خلقه الله تعالى من الحيوان، فكيف بحال من سوى المخلوق برب العالمين، وشبهه بخلقه، وصرف له شيئًا من العبادة التي ما خلق الله الخلق إلا ليعبدوه وحده بما لا يستحقه غيره من كل عمل يحبه الله من العبد ويرضاه، فتسوية المخلوق بالخالق بصرف حقه لمن لا يستحقه من خلقه، وجعله شريكًا له فيما اختص به - تعالى وتقدس -، وهو أعظم ذنب عصى الله تعالى به.

ولهذا أرسل رسله وأنزل كتبه لبيان هذا الشرك والنهي عنه، وإخلاص العبادة بجميع أنواعها لله تعالى فنجى الله تعالى رسله ومن أطاعهم، وأهلك من جهل التوحيد، واستمر على الشرك والتنديد، فما أعظمه من ذنب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النساء: ٤٨] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن

....

﴿يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦] ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ﴾ [الحج: ٣١]

الشرح:

هذا الباب به يبتدئ شرح الشيخ عبد الرحمن بن حسن المجدد الثاني رحمه الله على كتاب التوحيد، وما قبله من أول الكتاب إلى هذا الموضع، اختصره مع بعض الزيادات والتهذيب والتجريد، اختصره من كتاب تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فكتاب الشيخ سليمان انتهى إلى ما قبل هذا الباب ثم ما ها هنا إلى آخره من ابتداء الشيخ عبد الرحمن بن حسن - رحم الله الجميع وغفر لهم، ورفع درجاتهم -، هذا الباب عقده الشيخ لبيان ما جاء في المصورين، فقال: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ**).

والمصورون جمع تصحيح للمصور، **والمصور**: هو الذي يفعل إحداث الصورة، وهو الذي يقوم بالتصوير، **والتصوير معناه**: التشكيل، تشكيل الشيء حتى يكون على هيئة صورة لآدمي، أو لغير آدمي من حيوان، أو لنبات، أو لجماد، أو لسماء، أو أرض، فكل هذا يقال له: مصور، إذا كان يُشكِّل بيده شيئًا على هيئة صورة معروفة.

وقوله: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ**)؛ يعني: من الوعيد، ومن الأحاديث التي فيها أنهم جعلوا أنفسهم أندادًا لله تعالى، وعموم ما ذكرنا في معنى المصور، هذا من جهة المعنى، أما من جهة الحكم فسيأتي بيان

التفصيل - إن شاء الله - **ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد من جهات:**

الجهة الأولى: أن المصور نازع الله في شيء اختص به ﷻ، فإن الله هو الخالق البارئ المصور، فإنه الذي يصور الصورة، ويجعل لها شكلًا ومقادير، ويقطعها سبحانه، ثم يبرأها بأن يجعلها نفسًا منفوسة على نهاية ما قدر لها، وهذا من التكوين الذي هو بعض معنى خلق الله للأشياء، فالله ﷻ هو الذي يصور ما كان فيه الروح، وهو الذي يجعل له الهيئات، وهو الذي شق السمع، وشق البصر، وجعل الإنسان، أو جعل الحيوان على هيئاته التي خلق عليها، وإذا كان كذلك، فإن المصور يضاهي خلق الله، ويجعل نفسه مقلدًا لخلق الله، ويجعل ما جعله الله ذا نفس يمكن أن يعمله صورة بيده، وهذا نوع مضاهاة ومنازعة في الاختصاص، وإذا كان كذلك، فإنه ينهى عنه؛ لأنه ترك للأدب مع الله بما يخصه، والتوحيد الكامل متعلق بالأدب مع الله في الأقوال، وفي الأعمال، وفي الاعتقادات.

وتصوير هذه المخلوقات محرم، وكبيرة من كبائر الذنوب، ووسيلة إلى الشرك - كما سيأتي -.

الجهة الثانية: أن هذا الوعيد الشديد الذي جاء في حال المصورين، وأنهم يعذبون هذا العذاب الشديد، مع أن التصوير ليس شركًا أكبر، يقود إلى أن من عبد مع الله غيره، وتوجه إلى غير الله بأنواع العبادات فإنه بقياس الأولى يكون أعظم عذابًا من هذا، ففي ذكر عذاب المصورين، وعقوبة المصور، والتغليظ في ذلك فيه التغليظ لما هو أشد منه، وهو منازعة الرب فيما يختص به من إفراد العبادة به وحده دون ما سواه، فبيان تغليظ حكم المصور وأنه كبيرة، وأن المصور الذي يصور ذوات الأرواح يجعل له بكل صورة صورها نفس يعذب بها في جهنم، فيه أن ما هو أشد من التصوير

لا شك أنه سيكون أشد عذابًا؛ لأن التصوير وسيلة إلى الشرك، وإذا كان وسيلة فإن المقاصد أعظم في الشرع من الوسائل.

والجهة الثالثة: أن التصوير يجمع شيئين ولهذا حرم، يجمع أنه فيه المضاهاة لخلق الله.

والثاني: أنه وسيلة إلى الشرك بجنس الصور، ومعلوم أن قوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ الذين هم أول الأقوام شركًا، إنَّما أشركوا بالصور، وكان سبب ذلك أنهم ما اتقوا التصوير، ولم يتركوه، بل جاءهم الشيطان بوسيلة من وسائل الشرك وهو التصوير، فإذا جمع التصوير أنه وسيلة للشرك، وأن فيه المضاهاة بخلق الله، ولهذا كل أنواع الصور الثابتة يحصل فيها هذا القدر من المضاهاة، ومن كونه وسيلة، وإذا قلنا وسيلة فإن المقصود جنس الصور، لا أن تكون كل صورة بعينها وسيلة للشرك بصاحبها، بل جنس التصوير وسيلة إلى جنس الشرك، فهذا لما كان جنس الشرك محرمًا، وهو الغاية كانت وسيلته وهي جنس التصوير محرمة؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد، والغايات.

ولهذا إذا فاتت المضاهاة في بعض أنواع التصوير يبقى تحريمها إذا كانت ثابتة، يبقى تحريمها من جهة أن جنس الصور صار به الشرك في أول الزمان، والناس إذا تساهلوا بأنواع الصور، علقوها ثم ربما جاء الشيطان فجعل الصورة تتكلم، ولها حديث، فتتحرك شفتا المصور بحديث من جهة الشيطان وتلبيسه على عيني من رآها، ثم يقع في الاعتقاد، وهكذا كما وقع أول مرة مع قوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فلا شك أن الكلام على التصوير، وما جاء في المصورين، هذا من التوحيد؛ لأن المسائل متعلقة بما يختص به الله جَلَّ وَعَلَا، وما فيه نهي عن وسائل الشرك.

إذا تقرر هذا فالعلماء تكلموا في التصوير وهل كل أنواع التصوير محرمة؟ أم أن بعضها يجوز وبعض الصور لا يجوز على ثلاثة أقوال:

فالقول الأول: أن كل أنواع التصوير محرم بالإطلاق، تصوير مخلوقات الله، سواء كانت المخلوقات ذات رواح، أو ليست ذات روح فتصوير الشجر محرم عند هؤلاء، وتصوير الجبل محرم وهذا لقوله ﷺ هنا في الحديث: «**قَالَ اللَّهُ تَعَالى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ شَعِيرَةً**»، وهذا ظاهر في الدلالة على ما ذكر.

والقول الثاني: هذا القول قال به عدد من الصحابة ﭫ، فمن بعدهم وهو قول جمهور أهل العلم، أن تصوير ذوات الأرواح هو الذي يحرم، وأما تصوير ما ليس له روح من الشجر والحجر والنبات، وأشباه ذلك فلا يحرم، لما ثبت في صحيح مسلم: «**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أُصَوِّرُ هَذِهِ الصُّوَرَ، فَأَفْتِنِي فِيهَا، فَقَالَ لَهُ: ادْنُ مِنِّي، فَدَنَا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: ادْنُ مِنِّي، فَدَنَا حَتَّى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ، قَالَ: أُنَبِّئُكَ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ، بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا، نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ»، وقَالَ: «إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَاصْنَعِ الشَّجَرَ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ**»[1]، وفي رواية البخاري: «**فَقَالَ: وَيْحَكَ، إِنْ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ، كُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ**»، وهذا ذهب إليه جمهور أهل العلم.

وحملوا حديث: «**فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ شَعِيرَةً**» على التغليظ؛ لأن الذي صور الصورة ذات النفس، لن يستطيع أن يخلق أقل شيء وهو الحبة، أو الذرة وأشباه ذلك، فكيف بالصورة ذات النفس،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠)، واللفظ لمسلم.

والقول الثاني بلا تفريق في ذوات الأرواح بين ما له ظل، وما لا ظل له، وما بين الصورة المنحوتة، والصورة التي ترسم على جدار، أو على ورق... إلى آخره.

والقول الثالث: قول من فرق بين ما فيه المضاهاة، وما ليس فيه مضاهاة، فإذا كان يصور بيده، ولعمل يده دخل في تشكيل الصورة، وحسن الصورة وأن الصورة تنسب إليه؛ لأنه هو الذي رسمها، أو صورها، أو نحتها فهذا هو المحرم، وما ليس كذلك مما هو عمل آلة ونحو ذلك، فإنه ليس بمحرم، وهذا قول طائفة من المعاصرين من أهل العلم، فجعلوا أن التصوير بالكاميرا، أو أشباه ذلك أنه مباح؛ لأجل أن المضاهاة ممتنعة، فإنه إنما ضغط زرا وخرجت الصورة على ما صوره الله.

والصواب من هذه الأقوال: القول الثاني، وهو قول الجمهور، وعامة أهل العلم؛ لأن التصوير بهذه الآلات إن فاتته المضاهاة فتبقى العلة الثانية، وهي أن جنس التصوير وسيلة إلى جنس الشرك، فيمنع لأجل العلة الثانية، والعلة الأولى لا شك ربما لا تكون متحققة، لكن العلة الثانية وهي أنه وسيلة للشرك بجنس الصور والفتنة بجنس الصور الحاصلة، فيمنع جميع أنواع التصوير الذي تكون معه صور ثابتة، أما إذا كانت الصورة غير ثابتة فإنه لا يدخل هذا في التصوير كوقوف الرجل أمام المرآة، أو ما يعرض ثم يزول؛ لأن الصورة ما صور على هيئات، وكان ذلك على هيئة الثبات.

إذا تقرر هذا فإن الواجب في هذه المسألة أن يعظم الله عباده، وأن يكون عندهم من تعظيمه وإجلاله ما يمنعون معه أن يتوسع الناس في هذا الأمر، وخاصة ما كان فيه من تعليق الصور، ومن نوع تعظيمها، أو إجلالها وأشباه ذلك، وإن لم يمكنه الإنكار فإنه يكره ذلك بقلبه، ولا يرتضيه ولا يعني جواز بعض أنواع الصور عند بعض أهل العلم، أنه

يغشاه بل قد تكون جائزة مع عدم فعلها، فيجيزها عند الحاجة ولا يفعلها، مثل من أفتى بجواز التصوير الضوئي وأشباه ذلك، فإنه لا يعني أنه يفعل بل يجاز لما يحتاج إليه منه وأشباه ذلك، كما ذكرنا أن القول الثاني هو القول الصحيح في هذا رعاية لسد وسائل الشرك.

قوله: (**وَلَهُمَا عَنْ عَائِشَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا **أَنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»**).

هذا فيه تنبيه للعلة، وهذه العلة هي المضاهاة بخلق الله تعالى، وهي أحد العلتين اللتين من أجلهما حُرِّمَ التصوير، فالتصوير حُرِّمَ، وصار صاحبه من أشد الناس عذابًا لأجل أنه يضاهي بخلق الله تعالى؛ ولأن الصورة وسيلة للشرك.

المضاهاة بخلق الله تعالى التي رُتِّبَ عليها أن يكون فاعلها أشد الناس عذابًا يوم القيامة، في هذا الحديث عند كثير من العلماء أنها ما كانت على وجه الكفر، **وتكون المضاهاة في التصوير كفرًا في حالتين:**

الحالة الأولى: أن يصور صنمًا ليعبد، أو يصور إلهًا ليعبد، أو يصور إلهًا يعبد في الواقع، فيصور لأهل البوذية صورة بوذا، أو يصور للنصارى المسيح، أو يصور أم المسيح ونحو ذلك، فتصوير ما يعبد من دون الله تعالى مع العلم بأنه يعبد هذا كفر بالله تعالى؛ لأنه صور وثنًا ليعبد وهو يعلم أنه يعبد فيكون شركًا أكبر، وكفرًا بالله تعالى.

والدرجة الثانية: أن يصور الصورة، ويزعم أنها أحسن من خلق الله تعالى، فيقول: هذه أحسن من خلق الله، أو أنا فقت في خلقي وتصويري ما فعل الله تعالى، فهذا كفر أكبر، وشرك أكبر بالله تعالى، وهذا هو الذي حُمِلَ عليه هذا الحديث وهو قوله: **«أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»**، ويدخل فيه أيضًا من ضاهى بالتصوير عامة بما

لا يخرجه من الملة كالذي يرسم بيده، أو ينحت التمثال، أو ينحت الصورة مما لا يدخل في الحالتين السابقتين فهو كبيرة من الكبائر، وصاحبها ملعون، ومتوعد بالنار.

قوله: (**وَلَهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ **يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ، بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا، نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ»**)، قوله: (نَفْسٌ) أفاد أن ذلك التصوير وقع لشيء تحله النفس، وهو الحيوانات، أو الآدمي؛ ولهذا صار الوعيد منصبًا على ذلك.

وقوله: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ»: هذا يفيد أن التصوير كبيرة من الكبائر.

قوله: (**وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»**)؛ لأن الروح إنما هي لله سبحانه وتعالى.

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: «قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»(١).

ش: قوله: (وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ) - حيان بن حصين - قال: (قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ). هو أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه.

قوله: «أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ».

فيه تصريح بأن النبي ﷺ بعث عليًا لذلك، أمَّا الصور فلمضاهاتها لخلق الله، وأمَّا تسوية القبور فلما في تعليتها من الفتنة بأربابها وتعظيمها، وهو من ذرائع الشرك ووسائله، فصرف الهمم إلى هذا وأمثاله من مصالح الدين ومقاصده وواجباته.

ولما وقع التساهل في هذه الأمور وقع المحظور، وعظمت الفتنة بأرباب القبور، وصارت محطًا لرحال العابدين المعظمين لها، فصرفوا لها جل العبادة من الدعاء، والاستعانة، والاستغاثة، والتضرع لها، والذبح لها، والنذور، وغير ذلك من كل شرك محظور.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: ومن جمع بين سنة رسول الله ﷺ في القبور، وما أمر به ونهى عنه، وما كان عليه أصحابه، وبين ما عليه أكثر الناس اليوم، رأى أحدهما مضادًا للآخر، مناقضًا له بحيث لا يجتمعان أبدًا.

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩).

. . . .

فنهى رسول الله ﷺ عن الصلاة إلى القبور، وهؤلاء يصلون عندها وإليها[(١)].

ونهى عن اتخاذها مساجد، وهؤلاء يبنون عليها المساجد، ويسمونها مشاهد مضاهاة لبيوت الله.

ونهى عن إيقاد السرج عليها، وهؤلاء يوقفون الوقوف على إيقاد القناديل عليها.

ونهى عن أن تتخذ عيدًا، وهؤلاء يتخذونها أعيادًا ومناسك، ويجتمعون لها كاجتماعاتهم للعيد أو أكثر.

وأمر بتسويتها، كما روى مسلم في صحيحه عن أبي الهياج الأسدي - فذكر حديث الباب -، وحديث ثُمَامَةَ بْنَ شُفَيٍّ، وهو عند مسلم أيضًا، قَالَ: «كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ بِأَرْضِ الرُّومِ بِرُودِسَ، فَتُوُفِّيَ صَاحِبٌ لَنَا، فَأَمَرَ فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ بِقَبْرِهِ فَسُوِّيَ، ثُمَّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا»[(٢)].

وهؤلاء يبالغون في مخالفة هذين الحديثين، ويرفعونها عن الأرض كالبيت، ويعقدون عليها القباب.

ونهى عن تجصيص القبر والبناء عليه، كما روى مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ»[(٣)].

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ١٩٥).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٨).

(٣) أخرجه مسلم (٩٧٠).

....

كما روى أبو داود في سننه عن جابر: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُجَصَّصَ الْقُبُورُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا». قال الترمذي: حديث حسن صحيح(١).

وهؤلاء يتخذون عليها الألواح، ويكتبون عليها القرآن وغيره، ونهى أن يزاد عليها غير ترابها.

كما روى أبو داود عن جابر أيضًا أن رسول الله ﷺ «نَهَى أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ، أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ»(٢). وهؤلاء يزيدون عليه الآجر، والجص، والأحجار.

قال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الآجر على قبورهم.

والمقصود: أن هؤلاء المعظمين للقبور المتخذينها أعيادًا، الموقدين عليها السرج، الذين يبنون عليها المساجد والقباب، مناقضون لما أمر به رسول الله ﷺ، محادون لما جاء به، وأعظم ذلك اتخاذها مساجد، وإيقاد السرج عليها، وهو من الكبائر، وقد صرح الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بتحريمه.

قال أبو محمد المقدسي: ولو أتيح اتخاذ السرج عليها لم يلعن من فعله؛ ولأن فيه تضييعًا للمال في غير فائدة وإفراطًا في تعظيم القبور أشبه تعظيم بالأصنام.

قال: ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر؛ ولأن

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٢٥)، والترمذي (١٠٥٢)، والنسائي في المجتبى (٢٠٢٧) وفي الكبرى (٤/ ٨٦، ٨٧، ٨٨)، وأحمد (٢٣/ ٥٥، ٤٢٧، ٢٣/ ١٧، ٤٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٢٦)، والترمذي (١٠٥٢).

....

النبي ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ. يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا». متفق عليه؛[1] ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها، وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات باتخاذ صورهم، والتمسح بها والصلاة عندها. انتهى.

الشرح:

هذا الحديث عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: «قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»، مناسبة الجمع بين الصورة والقبر، أن كلًا منهما وسيلة إلى الشرك بالله، ووجود الصور المنحوتة أو المعظمة، أو المعلقة المشرفة التي تظهر للناس، هذا وسيلة إلى الشرك، وكذلك القبر المشرف العالي الذي يدل الناس إليه بعلوه هذا أيضًا هو نوع من وسائل الشرك، فكلًا منهما وسيلة من وسائل الشرك بالإضافة إلى أن في التصوير المضاهاة كما ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

وطمس الصورة الذي في الحديث: «أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا» بقطع الرأس؛ لأن الرأس هو الصورة، فإذا قطع الرأس فلا صورة، كما جاء ذلك في الحديث عن النبي ﷺ، فإذا قطع الرأس عن الجسد فإن الصورة طمست، أو إذا كانت الصورة رسمًا، أو صورة على جدار، فإنه

(١) أخرجه البخاري (٥٣٤، ٣٤٥٣، ٤٤٤٣)، ومسلم (٥٣١).

يطمس الوجه بإزالة معالمه، أو وجد صورة على ورق، فإن طمس الصورة بأن يزيل معالم الوجه حيث لا تبقى صورة، وذلك كما جاء قال: «**فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ الَّذِي بِالبَابِ، فَلْيُقْطَعْ فَلْيُصَيَّرْ، كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ**»(١).

فإن الجسم بلا رأس تكون كهيئة الشجر، وبقائه على هذا لا محظور فيه، التماثيل المصورة واجب إتلافها، قطع رؤوسها؛ وذلك لأنها أشد أنواع التصوير، وكذلك الصور المعلقة، يجب أن تطمس، وأن يحك الوجه، أو أن يطمس بأي نوع من أنواع الطمس.

قال الفقهاء أيضًا كأحمد ﵀ **وكغيره من العلماء**: وإذا صلى في مكان فيه صورة فإنه يغطي الصورة بحيث لا يكون وجهها باديًا للمصلي، فإذا غطاها فإنه لا حرج عليه ولا كراهة؛ لأن الصورة لا تكون بادية، وكذلك الصور التي تكون في الورق، وأشباه ذلك في مجلات، وما شابه ذلك، فإذا صلى في مكان هي فيه، فإنه يغطيها حتى لا تكون الصورة بادية؛ لأن هذا يخفف من بقاء الصور، ونوع من طمسها عن مباشرة المكان، أو رؤية المصلي.

الصور المختلف فيها وهي الصورة الفوتوغرافية أو الضوئي لما أفتى فيها بعض كبار أهل العلم، صار الخلاف فيها عندنا هنا سائغًا، فيكون الإنكار فيها، ليس كالإنكار فيما لم يختلفوا فيه؛ لأن للفاعل مسرحًا في الاجتهاد، وهذا ربما تفعل فلا يشتد أهل العلم في إنكاره، وإنما ينبهون على الصواب في المسألة من باب النصيحة وبيان الحق؛ لأن هناك من أفتى من جلة العلماء بجواز هذا النوع، والصحيح أن الأصل فيه أنه لا يجوز.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤١٥٨)، والترمذي (٢٨٠٦)، والبيهقي في السنن الصغرى (٢٥٨٩) وفي الكبرى (١٤٥٧٦)، وفي شعب الإيمان (٨/ ٣٢٨).

أما القبر المشرف في قوله: «وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»، القبر المشرف هو العالي الذي أشرف على من يراه بحيث أصبح بارزًا واضحًا، وضابط القبر الشرعي أن يكون من حيث العمق يحفظ الجيفة والجسمان، من ظهور نتنه، ومن فساده بالجو، ومن عوادي الطير، أو السباع، ومن أثر المطر والرياح عليه، قالوا: وحده أن يعمق قدر قامة رجل، وضابط وحد أن لا يكون مشرفًا ألا يزاد عن القبر من غير ترابه، فإذا كان علوه من ترابه، فهذا لا يدخل في حد الإشراك، ويكون قدر شبر، أو قدر ذراع بما يحمي القبر من أن يكون عليه مستنقع ماء، أو ما يؤثر على الجسمان، والنبي ﷺ لما دفنه أصحابه، جعلوا قبره مسنمًا؛ كما في الحديث عن سُفْيَانَ التَّمَّارِ: «أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا»(١).

وإشراك القبر أعظمه أن يكون عليه بنيان، ويكون عليه قبة، أو أن يرفع مترًا أو مترين، أو يجعل عليه من الأحجار، والرخام وأشباه ذلك، ما يجعله ظاهرًا بينًا مشرفًا لمن يراه، وهذه كلها نهى عنها الشارع؛ لأنها وسائل لاعتقاد الناس في عظم صاحب هذا القبر.

ذكر ما ينبغي في القبور، وأن لا يجصص القبر، أو يبنى عليه، كما جاء في مسلم، وكما جاء في رواية أبي داود، والترمذي، ولا وأن لا يكتب عليه، نهى عن تجصيص القبر، عن أن يجصص القبر، أو يبنى عليه، أو أن يكتب عليه، وتجصيص القبر هو أن يلاط بالجص حتى يكون مجصصًا، أي: أملس، وفي حكمه ومعناه تلييسه بالطين؛ لأن يكون أملس بالطين، فالتجصيص معناه أن لا يكون القبر أملس، بل يأتي بالطين ويجعله من جميع الجهات، بحيث يكون أملس، مثل ما يليس الأسمنت، أو يليس بالجص إلى غيره، هذا في معنى التجصيص فهو منهي عنه، بل يجعل عليه

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٠).

القبر ثم تجعل عليه الحصباء حفظًا لتراب القبر من أن يتناثر من الرياح، فلا يعرف أنه قبر فيهينه الناس، بدوس أو نحوه، أو يصلوا في الموضع أو ما شابه ذلك، والكتابة كذلك عامة، النهي عن الكتابة في أي نوع من أنواع الكتابة على القبر بكتابة اسم أو بكتابة رقم، أو في كتابة كتابة تدل على صاحب القبر، هذه كلها منهي عنها كما سمعت في الأحاديث، وأغلظها ما يكون فيه نوع تعظيم له بذكر اسمه حاله وصفته، وأشباه ذلك.

....

ش: وقد آل الأمر بهؤلاء الضلال المشركين إلى أن شرعوا للقبور حجًا، ووضعوا لها مناسك، حتى صنف بعض غلاتهم في ذلك كتابًا وسماه (مناسك حج المشاهد) مضاهاة منه القبور بالبيت الحرام.

ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عباد الأصنام، فانظر إلى هذا التباين العظيم بين ما شرعه رسول الله ﷺ وقصده من النهي عما تقدم ذكره في القبور، وبين ما شرعه وقصدوه، ولا ريب أن في ذلك من المفاسد ما يعجز عن حصره.

فمنها: تعظيمها الموقع في الافتتان بها.

ومنها: اتخاذها أعيادًا، ومنها: السفر إليها.

ومنها: مشابهة عباد الأصنام بما يفعل عندها من العكوف عليها والمجاورة عندها، وتعليق الستور عليها وسدانتها، وعبادها يرجحون المجاورة عندها على المجاورة عند المسجد الحرام، ويرون سدانتها أفضل من خدمة المساجد، والويل عندهم لقيمها ليلة يطفىء القنديل المعلق عليها.

ومنها: النذر لها، ولسدنتها.

ومنها: اعتقاد المشركين فيها أن بها يكشف البلاء، وينصر على الأعداء، ويستنزل غيث السماء، وتفرج الكروب، وتقضى الحوائج، وينصر المظلوم، ويجار الخائف إلى غير ذلك.

ومنها: الدخول في لعنة الله ورسوله باتخاذ المساجد عليها، وإيقاد السرج عليها.

....

ومنها: الشرك الأكبر الذي يفعل عندها.

ومنها: إيذاء أصحابها بما يفعله المشركون بقبورهم، فإنهم يؤذيهم ما يفعل عند قبورهم، ويكرهونه غاية الكراهية، كما أن المسيح عليه السلام يكره ما يفعله النصارى عند قبره، وكذلك غيره من الأنبياء والأولياء والمشايخ يؤذيهم ما يفعله أشباه النصارى عند قبورهم، ويوم القيامة يتبرأون منهم، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٨﴾﴾ [الفرقان: ١٧-١٨]، قال الله تعالى للمشركين: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١].

ومنها: إماتة السنن وإحياء البدع.

ومنها: تفضيلها على خير البقاع، وأحبها إلى الله، فإن عباد القبور يقصدونها مع التعظيم، والإحترام، والخشوع ورقة القلب، والعكوف بالهمة على الموتى بما لا يفعلونه في المساجد، ولا يحصل لهم فيها نظيره، ولا قريبًا منه.

ومنها: أن الذي شرعه الرسول ﷺ عند زيارة القبور، إنما هو تذكر الآخرة، والإحسان إلى المزور بالدعاء له، والترحم عليه، والاستغفار

....

له، وسؤال العافية له، فيكون الزائر محسنًا إلى نفسه وإلى الميت، فقلب هؤلاء المشركون الأمر، وعكسوا الدين، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت، ودعاءه والدعاء به، وسؤالهم حوائجهم، واستنزال البركة منه، ونصره لهم على الأعداء، ونحو ذلك، فصاروا مسيئين إلى أنفسهم، وإلى الميت.

وكان رسول الله ﷺ قد نهى الرجال عن زيادة القبور سدًا للذريعة، فلما تمكن التوحيد في قلوبهم، أذن لهم في زيارتها على الوجه الذي شرعه، ونهاهم أن يقولوا هجرًا، ومن أعظم الهجر: الشرك عندها قولًا وفعلًا[(١)].

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «فَزُورُوا الْقُبُورَ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ»[(٢)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر رسول الله ﷺ بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه، فقال: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا، وَنَحْنُ بِالأَثَرِ». رواه أحمد والترمذي وحسنه[(٣)].

فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ لأمته، وعلمهم إياها، هل تجد فيها شيئًا مما يعتمده أهل الشرك والبدع؟ أم تجدها مضادة لما هم عليه من كل وجه؟

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (هُجر أي القول الذي لا يجوز السوء، والهُجر بضم الهاء. أي: القول الذي يجب أن يهجر القول المحرم ثم هجر؛ لأنه يجب أن يترك ويهجر هذا القول).

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٦).

(٣) أخرجه الترمذي (١٠٥٣)، وأحمد (٣٨/ ٨٩، ١٤٧).

....

وما أحسن ما قال مالك بن أنس رضي الله عنه: (لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها)، ولكن كلما ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم، ونقص إيمانهم عوضوا عن ذلك بما أحدثوه من البدع، والشرك.

ولقد جرد السلف الصالح التوحيد وحموا جانبه، حتى كان أحدهم إذا سلم على النبي ﷺ ثم أراد الدعاء استقبل القبلة، وجعل ظهره إلى جدار القبر ثم دعا.

ونص على ذلك الأئمة الأربعة أنه يستقبل القبلة وقت الدعاء حتى لا يدعو عند القبر، فإن الدعاء عبادة.

وفي الترمذي وغيره: «الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ»[١]، فجرد السلف العبادة لله، ولم يفعلوا عند القبور منها إلا ما أذن فيه رسول الله ﷺ، من الدعاء لأصحابها، والاستغفار لهم، والترحم عليهم[٢].

وأخرج أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ»[٣]. وإسناده جيد ورواته ثقات.

قوله: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا». أي: لا تعطلوها عن الصلاة فيها، والدعاء، والقراءة، فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري النافلة في البيوت،

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وابن أبي شيبة (٢/ ٦٠)، والطبراني في الأوسط (٨/ ٨١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥٢).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢١٤-٢٢٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وابن أبي شيبة (٢/ ٦٠)، والطبراني في الأوسط (٨/ ٨١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥٢).

....

ونهى عن تحرير النافلة عند القبور، وهذا ضد ما عليه المشركون من النصارى وأشباههم.

ثم إن في تعظيم القبور واتخاذها أعيادًا من المفاسد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله ما يغضب الله لأجله كل من في قلبه وقار الله، وغيرة على التوحيد، وتهجين، وتقبيح للشرك، ولكن ما لجرح بميت إيلام.

فمن المفاسد: اتخاذها أعيادًا، والصلاة إليها، والطواف بها، وتقبيلها، واستلامها، وتعفير الخدود على ترابها، وعبادة أصحابها، والاستغاثة بهم، وسؤالهم النصر، والرزق، والعافية، وقضاء الدين، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات وغير ذلك من أنواع الطلبات التي كان عباد الأوثان يسألونها أوثانهم.

فلو رأيت غلاة المتخذين لها عيدًا، وقد نزلوا عن الأكوار والدواب إذا رأوها من مكان بعيد، فوضعوا لها الجباه، وقبلوا الأرض، وكشفوا الرؤوس، وارتفعت أصواتهم، بالضجيج، وتباكوا حتى تسمع لهم النشيج، ورأو أنهم قد أربوا في الربح على الحجيج، فاستغاثوا بمن لا يبديء ولا يعيد، ونادوا ولكن من مكان بعيد.

حتى إذا دنوا منها صلوا عند القبر ركعتين، ورأوا أنهم قد أحرزوا من الأجر، ولا أجر من صلى إلى القبلتين: فتراهم حول القبر ركعًا سجدًا يبتغون فضلًا من الميت ورضوانًا، وقد ملأوا أكفهم خيبة وخسرانًا.

فلغير الله - بل الشيطان - ما يراق هناك من العبرات، ويرتفع من الأصوات، ويطلب من الميت من الحاجات، ويسأل من تفريج الكربات،

....

وإغاثة اللهفات، وإغناء ذوي الفاقات، ومعافاة ذوي العاهات والبليات.

ثم انثنوا بعد ذلك حول القبر طائفين، تشبيهًا له بالبيت الحرام الذي جعله الله مباركًا وهدى للعالمين، ثم أخذوا في التقبيل، والاستلام، أرأيت الحجر الأسود وما يفعل به وفد البيت الحرام، ثم عفروا لديه تلك الجباه والخدود، التي يعلم الله أنه لم تعفر كذلك بين يديه في السجود.

ثم كملوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحلاق، واستمتعوا بخلاقهم من ذلك الوثن، إذ لم يكن لهم عند الله من خلاق، وقد قربوا لذلك الوثن القرابين، وكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير الله رب العالمين، فلو رأيتهم يهنئ بعضهم بعضًا ويقول: أجزل الله لنا ولكم أجرًا وافرًا وحظًا.

فإن رجعوا سألهم غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثواب حجة القبر بحجة المتخلف إلى البيت الحرام، فيقول: لا ولا بحجك كل عام، هذا ولم نتجاوز فيما حكيناه عنهم، ولا استقصينا جميع بدعهم وضلالهم، إذ هي فوق ما يخطر بالبال، ويدور في الخيار، وهذا مبدأ الأصنام في قوم نوح كما تقدم، وكل من شم أدنى رائحة من العلم، والفقه يعلم أن من أهم الأمور سد الذريعة إلى هذا المحظور، وأن صاحب الشرع أعلم بعاقبة ما نهى عنه، وما يؤول إليه، وأحكم في نهيه عنه، وتوعده عليه، وأن الخير والهدى في اتباعه وطاعته، والشر والضلال في معصيته ومخالفته. ا هـ. كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ [١].

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢١٠-٢١٣).

الشرح:

أعوذ بالله منهم، والله المستعان، هذا - ولله الحمد - سلم الله هذه البلاد منه برسالة محمد ﷺ، ثم بما جدد به تلك الرسالة والملة والدين الإمام المصلح محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وإلا فكانت نجد والحجاز والجنوب والشمال، فيها من هذه المعابد الوثنية التي فيها ما ذكر المجدد الثاني الشيخ عبد الرحمن رحمه الله فيها مثل ما ذكر.

ومن زار بعض البلاد القريبة من هذه البلاد مثل اليمن وحضرموت، أو بعض الأمكنة وجد من هذا الذي وصف شيئًا كثيرًا ولا غرابة في ذلك، فالشيطان أوقع الناس في هذه الأمور المنكرة أقبح المنكر وأشنعه، وهو الشرك الأكبر بالله، أوقعهم فيها من جهة التقرب إلى الله مثل ما أوقع قوم نوح في الشرك الأكبر من جهة التقرب إلى الله باتخاذ أولئك الصالحين وسائط، ومثل ما أوقع مشركي العرب في ذلك، كما قال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]، وهذا قد عمت به البلوى وهو أعظم ذنب عصي الله به، فالواجب على كل مسلم أن يسعى، وأن يعد العدة في إنكار هذا الأمر بقوله وعمله وفعله، وأن يكون عنده في قلبه من الغيرة على توحيد الله، ومن حب الله وحب توحيده، ومن بغض من جعل الله مشبوبًا في الأرض، يكون عنده من ذلك، ما يجعله يغير مما يستطيع أن يغيره، أن ينكر، وهذا لابد له من عدة، والعدة هي العلم والعمل.

فإن الدعوة إلى هذا الأصل في البلاد التي يوجد فيها الشرك الأكبر هي أهم المهمات؛ لأنه ما عصي الله بذنب هو أعظم من هذا الشرك الأكبر بالإجماع، وبالنسبة لمثل بلادنا التي - ولله الحمد - لا نرى فيها شركًا

أكبر ظاهرًا من جنس ما ذكر، فلهذا الواجب المحافظة على هذا الفضل العظيم، والمحافظة تكون من المؤمنين بالتواصي بالحق، والتواصي بالصبر في الدعوة إلى التوحيد، والنهي عن الشرك، ولا شك أنه إنما يكون فتح باب هذه الأمور بتنسخ العلم كما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي ذكر فيه قصة عبادة قوم نوح للأصنام والأوثان، قال: «**هذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَنُسِيَ العِلْمُ عُبِدَتْ**»[(١)].

وقد يكون عند الناس من العلم ما يجعلهم لا يرضون بالمنكر، أو ينكرونه مع وجوده، لكن إذا تنسخ العلم جاء أناس لا يرونه منكرًا، ثم يجيء أناس يرونه حقًا، ثم يعبدون مع الله آلهة أخرى.

فالواجب علينا في مثل هذه البلاد، أن نعلم التوحيد، وأن ننشره، وأن نقيم في القلوب الغيرة على التوحيد حتى تتواصل الأجيال في ذلك بحيث إذا ظهر شيء من ذلك فإن القلوب تنكره وتبغضه، ولا ترضاه، وتسعى في تغييره، وإزالته، وإنكاره، وهذا لا شك إنما يحصل بجهد وجهاد، ولا يحصل هكذا، ولم يحصل ما ترون اليوم من الخير العظيم، ومن هذا التوحيد، والناس يولدون على الفطرة لا يرون فيها الشرك الأكبر، ولا يرون وسائله، لا تظنون أنه وصل إلى هذا براحة الأجساد، ولم يوصل إلا هذا إلا بفضل الله أولًا وتوفيقه، ثم بدماء سالت، وجهاد مضى عليه الأجداد، ومن قبلهم في أنواع الناس وأنواع القبائل، مضوا على الجهاد عقودًا من السنين، وبعضهم يجاهد ويقتل، والآخر يسدد ثم تأتي بلدة أخرى، ثم يرتد أهلها ثم يأتي. . . وهكذا.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠).

فمن قرأ التاريخ عرف من ذلك شيئًا كثيرًا، فما وصلنا إلى هذا الأمر إلا بجهاد عظيم، فصرف الناس عنه بأي نوع من أنواع الصرف إما بالتسهيل فيه والتساهل، أو بعدم تعلمه وتعليمه، أو بعدم إنكاره، أو برؤية أن غيره أهم منه، هو نوع من إبطال جهاد أمة مضت على هذا الأمر العظيم، ونوع من إبطال أعظم ما يحب الله ويرضاه، ألا وهو توحيده، ولا شك أنه يجب علينا أن نتواصى في هذا الأمر بالحق، ونتواصى بالصبر، وإلا فسيجنى على أجيال ستأتي، يجنى عليها بأن تكون متساهلة في هذا الأمر، وربما وقع منها الشرك الأكبر، فصاروا إلى النار، وصار ذلك من السعي في الفساد في الأرض، وقد قال الله: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

قال المفسرون: يعني بالفساد في الأرض الشرك ووسائله، وبالإصلاح بالتوحيد، ووسائل التوحيد[1]، أسأل الله أن يجعل في قلوبنا من تعظيمه، ومن محبته والسعي في الجهاد في سبيله ما ييسر ذلك علينا، وأسأله ﷻ أن يغفر لآبائنا وأجدادنا وعلمائنا والولاة السابقين واللاحقين، الذين نصروا هذا التوحيد وأيدوه، وأن يوفق الأحياء جميعًا من العلماء والولاة، ومن الناس بالقيام بحقه والأخذ بما أوجب الله، وسد النقص، وإحقاق الحق، وإبطال الباطل، وأن لا يحابي الجميع في ذلك أحدًا، وأن يقولوا بالحق وأن لا يخشوا في الله لومة لائم، فإن هذا الأمر عزيز جدًا، فهو حق الله على العبيد.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٣١١)، وزاد المسير (٢/ ١٣٠)، وفتح القدير (٢/ ٢٤٣)، والقرطبي (٧/ ٢٢٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: التَّغْلِيظُ الشَّدِيدُ فِي الْمُصَوِّرِينَ.

الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْعِلَّةِ، وَهُوَ تَرْكُ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي».

الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَجْزِهِمْ، لِقَوْلِهِ: «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ شَعِيرَةً».

الرَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ اللهَ يَخْلُقُ بِعَدَدِ كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذَّبُ بِهَا الْمُصَوِّرُ فِي جَهَنَّمَ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ.

السَّابِعَةُ: الْأَمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وُجِدَتْ.

❀ ❀ ❀

٦١ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْۚ﴾ [المائدة: ٨٩].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ». أَخْرَجَاهُ[١].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ).

أي: من النهي عنه، والوعيد.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْۚ﴾ [المائدة: ٨٩].

قال ابن جرير: لا تتركوها بغير تكفير[٢].

وذكر غيره من المفسرين عن ابن عباس يريد لا تحلفوا.

وقال آخرون: احفظوا أيمانكم عن الحنث فلا تحنثوا[٣].

والمصنف أراد من الآية المعنى الذي ذكره ابن عباس، فإن القولين متلازمان، فيلزم من كثرة الحلف كثرة الحنث مع ما يدل عليه من الاستخفاف، وعدم التعظيم لله، وغير ذلك مما ينافي كمال التوحيد الواجب، أو عدمه.

قوله: (أَخْرَجَاهُ) أي: البخاري، ومسلم، وأخرجه أبو داود، والنسائي.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦)، وأبو داود (٣٣٣٥)، والنسائي (٤/ ٦).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٧/ ٣١)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٩٢).

(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٩٥)، وتفسير البغوي (٢/ ٦٢)، والدر المنثور (٢/ ٧١٣).

....

والمعنى: أنه إذا حلف على سلعته أنه أعطى فيها كذا وكذا، أو أنه اشتراها بكذا وكذا، وقد يظنه المشتري صادقًا فيما حلف عليه فيأخذها بزيادة على قيمتها، والبائع كذاب، وحلف طمعًا في الزيادة، فيكون قد عصى الله تعالى، فيعاقب بمحق البركة، فإذا ذهبت بركة كسبه دخل عليه من النقص أعظم من تلك الزيادة التي دخلت عليه بسبب حلفه، وربما ذهب ثمن تلك السلعة رأسًا. وما عند الله لا ينال إلا بطاعته، وإن تزخرفت الدنيا للعاصي فعاقبتها اضمحلال، وذهاب، وعقاب.

الشرح:

فهذا الباب عقده الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ لبيان حق من حقوق التوحيد، ووجه من أوجه تعظيم الرب، والتأدب معه - سبحانه - في ذكر أسمائه، وفي استعمالها في الكلام، فقال رَحِمَهُ اللهُ: (بَابُ مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ)، وكثرة الحلف تدل ممن أكثر على عدم تعظيم الله؛ لأن الله - سبحانه - عظيم جليل فلا يحلف به، ويؤكد به الكلام إلا على الأمور الجليلة العظيمة، وغيره - سبحانه - لا يجوز أن يحلف به، فصار الأمر إلى أنه يقل حلف الموحد إلا فيما يحتاج إليه في الأمور المهمة في تأكيدها، والشهادة عليها مثل الحلف على الشهادة، أو عند القاضي، أو في تأكيد كلام عظيم مهم، أو ما أشبه ذلك، أما من يجعل الله على لسانه دائمًا في اليمين، فإن هذا من ترك الواجب في حق الله، ولهذا أمر الله - سبحانه - بحفظ الأيمان، فهذا الباب معقود لبيان ذم كثرة الحلف، وأن

كثرة الحلف منافية لكمال التوحيد؛ ولهذا أمر الله بحفظها بعد ذكر الكفارة في سورة المائدة فقال عز وجل : ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾، **وهذه الآية فسرت بتفسيرين من تفاسير السلف**(١) :

التفسير الأول: أن حفظ اليمين بالتكفير عنها عند الحنث، ووجه هذا القول: أن الله - سبحانه - ذكر الحفظ، وأمر به بعد بيان الكفارة، فقال في سورة المائدة: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، فذهبوا إلى أن السياق يدل على أن حفظ اليمين معناه حفظ حق اليمين، وهو أن المرء إذا حنث فيها كفر، فإنه إذا حنث فلم يكفر معناه أنه لم يقم لهذا اليمين وزنًا عنده، ولم تأخذه المهابة لتأكيد الكلام بهذا المعظم به وهو الله.

ثم يخالف ويقع فيما أكد الكلام على أنه لن يفعله، أو على أنه سيفعله، وهذا وجه ظاهر من حيث دلالة السياق.

التفسير الثاني: أن حفظ اليمين أعم من ذلك، فإن حفظ اليمين حفظ لمبدأها، وأساسها من الوقوع فيها، ومن جعلها على لسان العبد، فإنه إذا حفظ لسانه من أن يحلف على غير ما ينبغي الحلف عليه شرعًا، فإنه قد يقع مع كثرة حلفه في أنه يحنث ثم لا يكفر، وهذا مشاهد في الذين يكثرون الأيمان فإن في أيمانهم ما يوجب الكفارة، ولأجل كثرة أيمانهم ظنوا أنها جميعًا لغو، وأنها مما لا يؤاخذ به، فيترك التكفير لظنه أنه لم يحنث، وظن أنه لم يحنث لأجل أنه أكثر الحلف، فصار حفظ اليمين أصلًا وأساسًا يرجع إليه ألا يحلف إلا لغرض شرعي صحيح، وبالتالي لا يكون مكثرًا من الحلف الذي يعقبه وجوب الكفارة عند الحنث، وهذا القول الثاني أصح

(١) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٥٦٢)، وابن أبي حاتم (٤/ ١١٩٥)، والبغوي (٢/ ٨٠)، وزاد المسير (١/ ٥٨١)، والقرطبي (٣/ ٩٧).

من الأول لعموم لفظه، فإن الآية عامة، والسياق يدل على دخول القول الأول دخولًا أوليًا فيها.

وهذا واضح، ولكن القول الأول بعض القول الثاني، والقاعدة في التفسير أن القول إذا كان بعض قول آخر، وكان القول الآخر صحيحًا من حيث العموم، أو من حيث قول السلف، أو دلالة السنة عليه، أو ما أشبه ذلك أدخل القول الثاني، أدخل قول في قول فيكون من باب اختلاف التنوع، لا اختلاف تضاد.

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة وهي أن تحقيق التوحيد، وكمال التوحيد، لا يجامع كثرة الحلف، فكثرة الحلف منافية لكمال التوحيد، فهذا الباب معقود لبيان وجوب حفظ اليمين، وأن العبد الموحد المعظم لله لا يجعل الله في لسانه كلما تكلم حلف، وكلما أراد أن يؤكد أمرًا حلف بالله، وكلما أراد أن يذهب حلف بالله، أو يتحرك حلف بالله، مما فيه نوع عدم مبالاة باسم الله عَزَّوَجَلَّ ، الذي يحلف به، وهذا أعني: عدم المبالاة، وكثرة الحلف الذي يؤدي إلى عدم المبالاة، مناف لكمال التوحيد الواجب.

فالواجب على أهل التوحيد حفظ اللسان من اليمين، وأن لا يحلف في كلامه، إلا لغرض شرعي، إذ الله عَزَّوَجَلَّ يجب أن يُصَان اسمه، ويُصَان الحلف به، واليمين به إلا عند الحاجة إليها، أما كثرة ذلك، وكثرة مجيئه على اللسان فهو ليس من صفة أهل الصلاح.

ولهذا كان بعض من سلف من الأئمة والعلماء والعباد إذا حلف ربما علته رعدة وخاف؛ لأنه يجعل الله شاهدًا، ويجعل الحلف تأكيدًا لكلامه، فيخاف من ذلك؛ لأنها راجعة إلى توحيد الله، وتعظيم أسمائه، وقد قال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

أما الحديث الذي رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما، «الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ»، فظاهر فيه أن من كثر حلفه، ومن كثرت يمينه في البيع، والشراء، فإنه وإن نفقت تصديقًا لما حلف تصديقًا لحلفه، فإنها «مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ»، وهذا يدل على أن كثرة الحلف في تلك الأمور ذنب؛ لأنه إن حلف صادقًا، فإن كثرة الحلف منهي عنها، وإن حلف كاذبًا فهذه يمين غموس تغمس صاحبها في النار، وعلى كل فقد محق كسبه؛ لأنه جعل اليمين منفقة لسلعته، وهذا واضح بين في الدلالة.

وَعَنْ سَلْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: أُشَيْمِطٌ زَانٍ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهَ لَهُ بِضَاعَةً، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ». رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[(١)].

ش: و«سَلْمَانَ» لعله سلمان الفارسي أبو عبد الله، أسلم مقدم النبي ﷺ المدينة، وشهد الخندق، روى عنه أبو عثمان النهدي، وشرحبيل بن السمط، وغيرهما.

قال النبي ﷺ: «سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ»[(٢)]، «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ مِنْ أَصْحَابِي أَرْبَعَةً: عَلِيٌّ، وَأَبُو ذَرٍّ، وَسَلْمَانُ، وَالْمِقْدَادُ». أخرجه الترمذي، وابن ماجه[(٣)].

قال الحسن: كان سلمان أميرًا على ثلاثين ألفًا يخطب بهم في عباءة يفترش نصفها، ويلبس نصفها[(٤)].

توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه. قال أبو عبيده سنة ست وثلاثين عن ثلاثمائة وخمسين سنة.

ويحتمل أنه سلمان بن عامر بن أوس الضبي[(٥)].

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٦/ ٢٤٦ رقم ٦١١١)، وفي الصغير (٢/ ٨٢ رقم٨٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٤٨٧).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢١/ ١٣٣)، والطبراني في الكبير (٦٠٤٠)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦٩١) من حديث عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧١٨)، وابن ماجه (١٤٩)، وأحمد (٣٨/ ١٢١).

(٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/ ٨٧)، أبو نعيم في الحلية (١/ ١٩٧).

(٥) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: يَحتمل غير يُحتمل، فيحتمل تقال في الأقوال =

....

قوله: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ». الله نفى كلام الرب - تعالى وتقدس- عن هؤلاء العصاة دليل على أن يكلم من أطاعه، وأن الكلام صفة كماله، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أظهر شيء وأبينه، وهذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة من المحققين قيام الأفعال بالله - سبحانه -، وأن الفعل يقع بمشيئته تعالى، وقدرته شيئًا فشيئًا، ولم يزل متصفًا به.

فهو حادث الآحاد، قديم النوع، كما يقول ذلك أئمة أصحاب الحديث، وغيرهم من أصحاب الشافعي، وأحمد وسائر الطوائف، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال، والأفعال الدالة على الحال والاستقبال أيضًا، وذلك في القرآن كثير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فإذا قالوا لنا يعني: النفاة فهذا يلزمه أن تكون الحوادث قائمة به قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل.

ولفظ الحوادث مجمل، فقد يراد به الإعراض، والنقائص، والله

= الممكنة، يحتمل هذا، ويحتمل هذا، ويحتمل هذا، فتقول: يحتمل أنه فلان، ويحتمل الأمر يعني يحتمل أنه فلان، ويحتمل أنه فلان، وأما يُحتمل فهو في المعاني، إذا كان فيه استنتاجات في الألفاظ، تقول: هذا لفظ يحتمل، يعني يمكن أن يحمل الكلام عليه، فإذا كان الذي يحمل الكلام علي المعنى هو الفاهم له، فيكون الكلام محتمل يعني حمله غيره على هذا الوجه، وأما إذا كان الحديث نفسه أو الحال أنه هو الذي يحتمل أكثر، يعني فيه احتمال كذا، واحتمال كذا، فيقال: يحتمل فيَحتمل غير يُحتمل، الأكثر أنها في التقسيمات فيكون يحتمل.

....

تعالى منزه عن ذلك، ولكن يقوم به ما يشاء من كلامه وأفعاله، ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة.

والقول الصحيح: هو قول أهل العلم والحديث الذين يقولون: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء، كما قال ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وغيرهما من أئمة السنة.ا.هـ[1].

قلت: ومعنى قيام الحوادث به تعالى: قدرته عليها، وإيجاده لها بمشيئته وأمره. والله أعلم.

قوله: «وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». لما عظم ذنبهم عظمت عقوبتهم، فعوقبوا بهذه الثلاث التي هي أعظم العقوبات.

قوله: «أُشَيْمِطٌ زَانٍ». صغره تحقيرًا له؛ وذلك لأن داعي المعصية ضعف في حقه، فدل على أن الحامل له على الزنا محبة المعصية، والفجور، وعدم خوفه من الله، وضعف الداعي إلى المعصية مع فعلها يوجب تغليظ العقوبة عليه، بخلاف الشاب، فإن قوة داعي الشهوة منه قد تغلبه مع خوفه من الله، وقد يرجع على نفسه بالندم، ولومها على المعصية، فينتهي، ويراجع.

وكذا العائل المستكبر ليس له ما يدعوه إلى الكبر؛ لأن الداعي إلى الكبر في الغالب كثرة المال والنعم والرياسة، والعائل الفقير لا داعي له إلى أن يستكبر، فاستكباره مع عدم الداعي إليه يدل على أن الكبر طبيع

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٩٠).

....

له، كامن في قلبه، فعظمت عقوبته، لعدم الداعي إلى هذا الخلق الذميم الذي هو من أكبر المعاصي.

قوله: «وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهَ لَهُ بِضَاعَةً». بنصب الإسم الشريف، أي: الحلف به، جعله بضاعته لملازمته له وغلبته عليه، وهذه أعمال تدل على أن صاحبها إن كان موحدًا فتوحيده ضعيف، وأعماله ضعيفة، بحسب ما قام بقلبه، وظهر على لسانه، وعمله من تلك المعاصي العظيمة على قلة الداعي إليها. نسأل الله السلامة والعافية، نعوذ بالله من كل عمل لا يحبه ربنا، ولا يرضاه.

الشرح:

قوله: «أُشَيْمِطٌ زَانٍ». يعني: من شمطه الشيب، وقلبه متعلق بالزنى - والعياذ بالله - فإنه ليس عنده من الدواعي للزنى ما يجعله يقبل عليه، ليس كحال من كان شابًا، فهو قد وخطه الشيب فيكون إذًا في قلبه حب المعصية وليست مسألة غلبة الشهوة؛ ولهذا كان من أهل هذا الوعيد العظيم بألا يكلمه الله، ولا يزكيه، وله عذاب أليم.

«وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ»: هذا النوع الثاني، وهو من جنس الأول فإن الاستكبار كما قال العلماء يكون استكبارًا في الذات، ويكون استكبارًا للصفات فإذا كان استكبارًا للصفات فهذا محرم، ولكنه أهون كمن يكون ذا جاه ورفعة، فيتكبر لأجل ما له من الجاه، والرفعة، فهذا لا يجوز لكن عنده ما يُوقِع في قلبه الشبهة، والفتنة بالتكبر، أو الاستكبار، أو يكون ذا

مال، أو يكون ذا جمال، أو يكون ذا سمعة، ونحو ذلك، فعنده سبب يجعله يتكبر، وهذا يكثر في أهل الغنى فإن أهل الغنى، يكون كثيرًا عندهم نوع تكبر، على من كانوا من أهل الفقر، أو ليسوا من أهل الغنى، فهذا عنده وصف جعله يتكبر، لكن الأعظم أن يكون تكبره في الذات بأن ليس عنده صفة تجعله متكبرًا، وهذا هو النوع الأول وهو استكبار للذات، يرى نفسه كبيرًا، ويتعاظم وهو ليس عنده شيء من الصفات يجعله كذلك، فهذا يكون فعله كبيرة من الكبائر العظيمة، ويدخل في هذا الحديث؛ ولهذا قال: «**وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ**»؛ لأن العائل - وهو الفقير الكثير العيال - ليس عنده من الصفات ما يكون الاستكبار شبهة عنده أو لأجل تلك الصفات، أو يكون ثَمَّ فتنة عنده إلا لما قام في نفسه الخبيثة من الكبر.

«**وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهَ لَهُ بِضَاعَةً، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ**»، **وهذا موطن الشاهد من الحديث**: وهو ظاهر في أنه مذموم وأنه صاحب كبيرة؛ لأنه جعل الله بضاعته، ويبيع باليمين، ويشتري باليمين، وهذا لا يُجامِع كمال التوحيد، بل لايجامع تعظيم الله (التعظيم الواجب فيكون مرتكبًا لمحرم.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، قَالَ عِمْرَانُ فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا؟ «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلاَ يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ».

وَفِيهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ»[١].

ش: قوله: (وَفِي الصَّحِيحِ). أي: صحيح مسلم، وأخرجه أبو داود والترمذي، ورواه البخاري بلفظ «خَيْرُكُمْ»[٢].

قوله: (عَنْ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، قَالَ عِمْرَانُ فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا؟ «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلاَ يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ»).

قوله: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي»، لفضيلة أهل ذلك القرن في العلم، والإيمان، والأعمال الصالحة التي يتنافس فيها المتنافسون، ويتفاضل فيها العاملون، فغلب الخير فيها، وكثر أهله، وقل الشر فيها، وأهله،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).
(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥)، وأبو داود (٤٦٥٧)، والترمذي (٢٢٢١).

....

واعتز فيها الإسلام، والإيمان، وكثر فيها العلم، والعلماء، ثم الذين يلونهم فضلوا على من بعدهم لظهور الإسلام فيهم، وكثرة الداعي إليه، والراغب فيه، والقائم به، وما ظهر فيه من البدع أنكر، واستعظم، وأذيل، كبدعة الخوارج والقدرية والرافضة، فهذه البدع وإن كانت قد ظهرت فأهلها في غاية الذل، والمقت، والهوان، والقتل فيمن عاند منهم ولم يتب.

قوله: «فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا؟»، هذا شك من راوي الحديث - عمران بن حصين ﷺ - والمشهور في الروايات: أن القرون المفضلة ثلاثة، الثالث دون الأولين في الفضل، لكثرة البدع فيه، لكن العلماء متوافرون، والإسلام فيه ظاهر، والجهاد فيه قائم، ثم ذكر ما وقع بعد القرون الثلاثة من الجفاء في الدين، وكثرة الأهواء.

فقال: «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ»، لاستخفافهم بأمر الشهادة، وعدم تحريهم الصدق، وذلك لقلة دينهم، وضعف إسلامهم.

قوله: «وَيَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ». يدل على أن الخيانة قد غلبت على كثير منهم، أو أكثرهم، وينذرون، ولايوفون أي: لايؤدون ما وجب عليهم، فظهور هذه الأعمال الذميمة يدل على ضعف إسلامهم، وعدم إيمانهم.

قوله: «وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ»، لرغبتهم في الدنيا، ونيل شهواتهم، والتنعم بها، وغفلتهم عن الدار الآخرة، والعمل لها.

وفي حديث أنس: «لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ،

حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ[(١)]، فما زال الشر يزيد في الأمة حتى ظهر الشرك والبدع في كثير منهم حتى فيمن ينتسب إلى العلم، ويتصدر للتعليم، والتصنيف.

قلت: بل قد دعوا إلى الشرك والضلال والبدع، وصنفوا في ذلك نظمًا ونثرًا فنعوذ بالله من موجبات غضبه.

قوله: (وَفِيهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ»).

قلت: وهذه حال من صرف رغبته إلى الدنيا، ونسي المعاد، فخف أمر الشهادة، واليمين عنده تحملًا وأداء، لقلة خوفه من الله، وعدم مبالاته بذلك، وهذا هو الغالب على الأكثر - والله المستعان - فإذا كان هذا قد وقع في صدر الإسلام الأول فما بعده أكثر بأضعاف، فكان الناس على حذر.

الشرح:

قوله: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» القرون الثلاثة المفضلة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وتبع التابعين، ومن كان من الأئمة على هذا النهج، وإن لم يكن من تبع التابعين، فهؤلاء هم الذين

(١) أخرجه البخاري (٧٠٦٨).

شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية: «خَيْرُ الناس قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، قال الراوي: «فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا؟». والقرن هنا المراد به: الجيل من الناس، وليس القرن الزمني الذي هو مئة سنة، فقوله: (قَرْنِي) يعني: الذين اقترن زمانهم بي، وهم الجيل من الناس، انقضى الصحابة ﵃ ، أتى التابعون، انقضى التابعون، أتى تبع التابعين، وهكذا. . . ، وهؤلاء هم الذين قلت فيهم البدع، وقل فيهم الخلاف للسنة، وكثر فيهم الخير؛ بشهادة النبي ﷺ، وبشهادة الواقع أيضًا.

وكونهم خير القرون، يدل على أنهم جمعوا من العلم أسلمه، وأعلمه وأحكمه، وجمعوا أيضًا من العمل ما كان على صواب في إخلاصهم، ومتابعتهم.

والخيرية راجعة إلى الصفات، ومن أعظم الصفات التي يكون بها الفضل العلم والعمل، فدل على أن علم الصحابة ﵃ ، والقرون المفضلة أغزر وأحكم، وعملهم أزكى وأطيب، وبهذا ظهر فضلُهم على من عداهم.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ، وَنَحْنُ صِغَارٌ»(١).

ش: **قوله**: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) - **هو النخعي** - «وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ وَنَحْنُ صِغَارٌ»، **وذلك لكثرة علم التابعين، وقوة إيمانهم، ومعرفتهم بربهم، وقيامهم بوظيفة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؛ لأنه من أفضل الجهاد ولا يقوم الدين إلا به، وفي هذا رغبة في تمرين الصغار على طاعة ربهم، ونهيهم عما يضرهم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.**

الشرح:

هذا فيه تأديب السلف لأولادهم، ولذراريهم على تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإن الشهادة والعهد واجب أن تكون مع التعظيم لله عَزَّوَجَلَّ، والخوف من لقائه، والخوف من الظلم، فكانوا يأدبون أولادهم على ذلك حتى يتمرنوا، وينشأوا على تعظيم توحيد الله، وتعظيم أمر الله، ونهيه.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣) موصولًا بإسناد حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: الْوَصِيَّةُ بِحِفْظِ الْأَيْمَانِ.

الثَّانِيَةُ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّ الْحَلِفَ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ.

الثَّالِثَةُ: الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِي مَنْ لَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ.

الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ يَعْظُمُ مَعَ قِلَّةِ الدَّاعِي.

الْخَامِسَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَحْلِفُونَ وَلَا يُسْتَحْلَفُونَ.

السَّادِسَةُ: ثَنَاؤُهُ ﷺ عَلَى الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، أَوِ الْأَرْبَعَةِ، وَذِكْرُ مَا يَحْدُثُ بَعْدَهُمْ.

السَّابِعَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ السَّلَفِ يَضْرِبُونَ الصِّغَارَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ.

٦٢ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ

وَقَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ).

وَقَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]. الآية).

قال العماد بن كثير: (وَهَذَا مِمَّا يَأْمُرُ اللَّهُ - تَعَالَى - بِهِ وَهُوَ الْوَفَاءُ بِالْعُهُودِ وَالْمَوَاثِيقِ، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى الْأَيْمَانِ الْمُؤَكَّدَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]. أَيْ: لَا تَتْرُكُوهَا بِلَا تَكْفِيرٍ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: فِيمَا ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي»[(١)]، لَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذَا كُلِّهِ، وَلَا بَيْنَ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ هَاهُنَا وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَيْمَانَ، الْمُرَادَ بِهَا الدَّاخِلَةُ فِي الْعُهُودِ وَالْمَوَاثِيقِ، لَا الْأَيْمَانَ الَّتِي هِيَ وَارِدَةٌ عَلَى حَثٍّ أَوْ مَنْعٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ يَعْنِي: الْحِلْفَ، أَيْ: حِلْفَ الْجَاهِلِيَّةِ؛

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧١٨، ٦٧١٩)، ومسلم (١٦٤٩).

....

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً»(١).

وَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، بِهِ(٢).

وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى الحلْف الَّذِي كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُونَهُ، فَإِنَّ فِي التَّمَسُّكِ بِالْإِسْلَامِ كِفَايَةً عَمَّا كَانُوا فِيهِ)(٣).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ [النحل: ٩١] تهديد، ووعيد لمن نقض الأيمان بعد توكيدها.

الشرح:

فهذا الباب هو كالأبواب التي سلفت، في الدلالة على وجوب تعظيم الله، في الألفاظ، وأن ذلك من توحيده ﷻ؛ لأن ذمة الله، وذمة نبيه تعطي تعظيمًا لله، وتعظيمًا لنبيه ﷺ، تعظيمًا لائقًا به ﷺ، والتوحيد، يوجب على العباد أن يجعلوا ما لله مما يشركه فيه المخلوق، أي: في أصل معناه ما له من ذلك أعظم وأجل وأرفع، فلهذا كان ما عوهد الله عليه، ووكد عليه باسمه، وعقد على الشيء باسمه، هذا أعظم مما لم يكن كذلك، ولهذا عظمت الأيمان، وصار الحلف بغير الله شركًا، ووجبت الكفارة لعظم حق

(١) أخرجه أحمد (٢٠/ ٩٦، ٢١/ ٤٠٣، ٢٧/ ٣٢٥).
(٢) أخرجه البخاري (٢٢٩٤، ٦٠٨٣)، ومسلم (٢٥٢٩، ٢٥٣٠).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٩٨).

الله، وما له ﷻ من وجوب توحيده، وتعظيمه وإجلاله، فهنا في هذا الباب بين فيه المصنف رحمه الله أن إعطاء ذمة الله ﷻ ، وذمة نبيه ﷺ لا يجوز؛ لأنه ينافي ما يجب لله من التعظيم؛ لأنه قد يعطى ذمة الله ثم يخسرها، وقد يعطي ذمة نبيه ﷺ ثم ينقض العهد، فيكون في ذلك إساءة، وترك لتعظيم حق الله، وحق نبيه ﷺ.

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: ما يجب من التأدب في حق الله في الألفاظ، وأن التأدب مع الرب في الألفاظ من كمال التوحيد، وأن ترك ذلك ينافي كمال التوحيد الواجب، والآية - آية النحل - وهي قوله: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾، وصدرها: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، فالعهد عام تدخل فيه صور كثيرة، فمنها: إعطاء الذمة مباشرة؛ لأنك إذا أعطيت من تعاقدت معه ذمة الله، فقد عاهدته بالله، ومن عهد الله أن تحلف على الشيء بالله، ولهذا قال ﷻ : ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾؛ لأن نقض اليمين بعد التوكيد قطع للعهد، وكذلك نقض النذر بعد عقده نوع من مخالفة العهد، وكذلك العقود، أي: العقد والعهد، والأيمان والنذور كلها داخلة في هذا الأصل، فإذا الأصل العام ما جاء في هذه الآية، وهو أن الله أمر بالوفاء بعهده فقال: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ﴾ ومن ذلك الوفاء بذمة الله ﷻ ، وهذه قد لا يملكها المحارب، قد لا يملكها المجاهد؛ لأنه قد يحصل غلط، قد يحصل خطأ، قد يحصل تعد، فإن ينسب التعدي والغلط له، ولأصحابه هذا لا شك أهون من أن ينسب المعظمون لله إلى نقض عهد الله، وذمة الله.

والمخالف لا ينظر إلى أنه حصل عن خطأ، أو عن سوء تصرف، أو عن تعد، وإنما يقول: أعطى بذمة الله ثم خفرها، وهذا ينافي كمال التوحيد

الواجب، هذا ما يتصل بمناسبة الآية للترجمة ولكتاب التوحيد أيضًا.

إذًا فقوله: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ﴾ إيجاب للوفاء بكل أنواع العهود التي عاهد الله العباد عليها، التوحيد والأعمال الصالحة، الطاعات، والواجبات، وترك المحرمات، وكذلك إعطاء العهود والعقود للناس، وقوله: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ كما ذكر أن هذا ليس فيه منافاة، ولا تعارض بينه وبين الآيات التي فيها لغو اليمين، وكفارة الأيمان؛ لأن نقض اليمين بعد توكيده، بغير سبب شرعي، أو من غير كفارة ينافي التعظيم الواجب لله، ولهذا قال ﷻ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ أي: بلا كفارة، بل اليمين إذا عقدت وجب أن تفعل، أو أنه إن لم تفعل فإنه يكفر عنها بكفارة اليمين المذكورة في آية المائدة، وذكر قوله ﷺ: «**لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً**»، وهذا الحديث فيه ذكر حال أهل الجاهلية، وأن أهل الجاهلية لكي يأمن بعضهم بعضًا، يتحالفون، إما تحالف الأفراد، أو تحالف قبائل، أو جماعات أو نحو ذلك، فيتحالفون لأن الأصل أنه لا يأمن بعضهم بعضًا، وإنما يأمنون إذا تحالفوا.

فيقوى المرء ويسلم إذا عاهد على حلف، والإسلام لما جاء عقد الأخوة بين المؤمنين، وجعل المؤمنين إخوة، يسعى بذمتهم أدناهم، كما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال ﷺ في الحديث الذي في الصحيح: «**الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ، كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»[١]، وقال أيضا ﷺ: «**الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ**»[٢]، فبالدخول

(١) أخرجه البخاري (٤٨١)، ومسلم (٢٥٨٥).
(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٥١)، وابن ماجه (٢٦٨٣)، والنسائي في المجتبى (٤٧٣٥، ٤٧٤٥، ٤٧٤٦)، وفي الكبرى (٦٩١١، ٦٩٢١، ٦٩٢٢، ٨٦٢٨)، وأحمد (٢/ ٢٨٥، ١١/ ٥٥٥)، وأبو يعلى (١/ ٤٢٤).

في الإسلام حصل الحلف؛ لأن المسلم لا يظلم المسلم، ولا يسوؤه، ولا يعتدي عليه في ماله، ولا في عرضه، ولا في أهله، ولا في نفسه، ولا في دمه، لا بالقول، ولا بالعمل، وهذا حصل بالإسلام، بالدخول في الإسلام، ولهذا قال ﷺ: «**لَا حِلْف فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً**»، فأعظم الأحلاف بين أهله الإسلام، وفي الإسلام أيضًا شرع إفشاء السلام، كما أمر بذلك النبي ﷺ، حين دخل المدينة كما في حديث عبد الله بن سلام وفي غيره، قال ﷺ: «**أَيُّهَا النَّاسُ أَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوْا وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ**»، وفي رواية: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ**»(١)، فأمر ﷺ بإفشاء السلام فقال: «**أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**»(٢).

والسلام إذا ألقي فهو عقد وعهد، تقول لمن سلمت عليه عليك السلام، أي: مني فلن يأتيك مني إلا السلامة في نفسك، وفي عرضك، وفي مالك، فإذا ألقي السلام فهو نشر للسلامة، في التصرفات، والأقوال، والأعمال، بين المسلِّم والمسلَّم عليه، فأعظم ما يكون به التحابب إفشاء السلام؛ لأنه يعني أنني لن أعتدي عليك في مال، ولا عرض، ولا نفس، فهو إذا عهد خاص، كلما قاله القائل فقد عاهد على ذلك، ومن لا يفقه يلقي السلام ويخفر هذا الكلام، أي: يعود على قوله: السلام عليكم بالتكذيب حيث يسلم، ثم لا يسلم منه الناس، في أقواله، وأعماله، ولهذا ثبت عنه ﷺ في الصحيحين أنه قال: «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٨٥)، وابن ماجه (١٣٣٤، ٣٢٥١)، والدارمي (١٥٠١، ٢٦٧٤)، وأحمد (٣٩/ ٢٠١)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٧٠٦)، وفي شعب الإيمان (٥/ ٧٥، ١١/ ١٨٢)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢١٧، ٧/ ٢٥٧)، والطبراني في الكبير (١٣/ ١٥٩)، والحاكم (٣/ ١٤، ٤/ ١٧٦).

(٢) أخرجه مسلم (٥٤).

وَيَدِهِ»[١]؛ لأنه أسلم فسلم، فسلَّم، فكذلك من أفشى السلام، إذًا ففي الإسلام لا حاجة إلى الأحلاف، لكن الاعتداءات، ولرفع الظلم ما بين المؤمنين، وأشباه ذلك؛ لأن هذه كان أهل الجاهلية يفعلونها، ليقوى المرء بمن يحالفه لا حاجة إليه، فنهى عنه ﷺ فقال: «**لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً**»، لكن لما ضعفت ذمم الناس، وقلت أنواع وفائهم بالعهود، والمواثيق فربما احتاج بعض أهل الإسلام فيما بينهم إلى ميثاق لكف الشر، أو إلى عهد لدفع الأذى، فإذا كان كذلك وأنه لن يكف الشر الواجب إلا بميثاق فلا بأس، ولا ينافي هذا الحديث وهو قوله: «**لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ**»؛ لأن هذا معناه أن من أخذ بالإسلام، فلا يحتاج إلى أن يعقد حلفًا، لكن إذا أذنب الناس وعظمت ذنوبهم، وتركوا حق الإسلام، فإن تأكيده لأجل فسقهم، ولأجل خوف مخالفتهم، لحق الإسلام، فإن تأكيد ذلك بحلف ونحوه، أو مواثيق، أو معاهدات، فإن هذا لا بأس به؛ لأنه ما احتيج إليه إلا بضعف اهتمام الناس، وإيفائهم بعقد الإسلام، وعهد الإسلام، وهذا يدلك على أن حق الله والإسلام له هو الذي جمع المؤمنين، وهذا العهد العام هو الذي به تآخى المؤمنون.

فإذا كان كذلك كان الإيفاء بالعهد الصريح، وبإعطاء الذمة - ذمة الله وذمة نبيه الصريحة -، كان لا شك أعظم وأجل، فإذا كان هناك من يخرم عهد الإسلام، فيكون آثمًا وظالمًا، فكيف بمن نص على ذمة الله وذمة نبيه، أو على عهد الله، ثم بعد ذلك يخفره، ولهذا قال فيمن عاهد الله فخالف عهده، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ

(١) أخرجه البخاري (١٠)، ومسلم (٤١).

﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [التوبة: ٧٥-٧٧].

فدل هذا على أن إعطاء العهد ثم مخالفته العهد بالله، ثم مخالفته هذا أشد من الكذب، وأشد من مخالفة عهد الإسلام العام؛ لأن هذا تنصيص على عهد الله، وعلى الوفاء بذمة الله، وهذا لا شك أن الإخلال به ينافي كمال التوحيد الواجب، فلهذا يتضح وجه ذكر الشيخ رحمه الله الآية وللحديث الآتي بعده، وذكر الشارح ما أورد من الأحاديث.

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْثُلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا.

وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلْهُمُ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ.

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تُخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ،

فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا»(١).

ش: قوله: (وَعَنْ بُرَيْدَةَ). هو ابن الحصيب الأسلمي، وهذا الحديث من رواية ابنه سليمان عنه. قاله في المفهم.

قوله: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللهِ فيه من الفقه تأمير الأمراء ووصيتهم.

قال الحربي: السرية: الخيل تبلغ أربعمائة ونحوها(٢).

والجيش ما كان أكثر من ذلك.

وتقوى الله: التحرز بطاعته من عقوبته.

قلت: وذلك بالعمل بما أمر الله به، والانتهاء عما نهى عنه.

قوله: «وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا». أي: ووصاه بمن معه أن يفعل معهم خيرًا من الرفق بهم، والإحسان إليهم، وخفض الجناح لهم، وترك التعاظم عليهم.

قوله: «اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ». أي: اشرعوا في فعل الغزو مستعينين بالله مخلصين له. قلت: فتكون الباء في بسم الله هنا للاستعانة، والتوكل على الله(٣).

قوله: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ». هذا العموم يشمل جميع أهل الكفر

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٣٧).

(٣) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: يعني ويكون معنى قوله: «اغزوا باسم الله» يعني اغزوا مستعينين بالله، متوسلين بكل اسم له، أو تكون الباء للتبرك، تكون اغزوا متبركين بكل اسم لله.

....

المحاربين وغيرهم، وقد خصص منهم من له عهد، والرهبان، والنسوان، ومن لم يبلغ الحلم، وقد قال متصلًا به: «وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا».

وإنما نهى عن قتل الرهبان، والنسوان؛ لأنه لا يكون منهم قتال غالبًا، وإن كان منهم قتال، أو تدبير قتلوا.

قلت: وكذلك الذراري، والأولاد[1].

قوله: «وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْثُلُوا»، الغلول: الأخذ من الغنيمة من غير قسمتها، الغدر نقض العهد، والتمثيل هنا التشويه بالقتيل، كقطع أنفه وأذنه والعبث به، ولا خلاف في تحريم الغلول والغدر، وفي كراهية المثلة.

قوله: «وإذا وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ -»، الرواية بالشك وهو من بعض الرواة، ومعنى الخلال، والخصال واحد.

قوله: «فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ»، قيدناه عمن يوثق بعلمه، وتقييده بنصب أيتهن، على أن يعمل فيها أجابوك لا على إسقاط حرف الجر، وما زائدة، ويكون تقدير الكلام: فإلى أيتهن أجابوك

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: قوله: وكذلك قول الإمام الشيخ عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ، وكذلك الذراري والأولاد، هذا قول، والقول الثاني من لم يبلغ الحلم، ولم يكن أنبت، فإنه لا يقتل، لأنه إن قاتل فبالتبع لا بالقصد، واستدلوا على ذلك بحديث عَطِيَّة الْقُرَظِيُّ، قَالَ: «كُنْتُ مِنْ سَبْيِ بَنِي قُرَيْظَةَ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ، فَمَنْ أَنْبَتَ الشَّعْرَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ لَمْ يُقْتَلْ، فَكُنْتُ فِيمَنْ لَمْ يُنْبِتْ»، أخرجه أبو داود (٤٤٠٤)، والترمذي (١٥٨٤)، وابن ماجه (٢٥٤١)، والنسائي (٣٤٣٠، ٤٩٨١)، وهذا عندي أظهر.

....

فاقبل منهم، كما تقول: جئتك إلى كذا، وفي كذا. فيعدى إلى الثاني بحرف جر[(١)].

قلت: فيكون في ناصب أيتهن وجهان ذكرهما الشارح[(٢)].

الأول: منصوب على الاشتغال. والثاني: على نزع الخافض.

قوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ». كذا وقعت الرواية في جميع نسخ كتاب مسلم، ثم ادعهم بزيادة (ثم)، والصواب إسقاطها، كما روى في غير كتاب مسلم، كمصنف أبي داود، وكتاب الأموال لأبي عبيد؛ لأن ذلك هو إبتداء تفسير الثلاث خصال.

وقوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ». يعني: المدينة، وكان في أول الأمر وجوب الهجرة إلى المدينة على كل من دخل في الإسلام، وهذا يدل على أن الهجرة واجبة على كل من آمن

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: لأن النصب بنزع الخافض متوقف على السماع، ونصب أي لنزع الخافض، ولهذا يكون تسليط الفعل أجابوك عليها أنسب من النصب بنزع الخافض يعني بإسقاط حرف الجر.

(٢) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: ذكرهن الشارح يعني به، الشيخ سليمان وقف عند (باب ما جاء في المصورين)، وهذه تتمة، هذه تتمة للشيخ عبد الرحمن.
دائمًا إذا قال: الشارح يعني مصطلحه في: (فتح المجيد)، يعني به الشيخ سليمان وهذا مر معنا عشرات المرات قال ذكره الشارح، قاله الشارح: يعني به صاحب الأصل الشيخ سليمان هناك شرح آخر لكتاب التوحيد كامل أيضًا، لكنه مفقود راح مع غزو الحملة المصرية للدرعية، وهو شرح أخي الشيخ سليمان بن عبد الله، على بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، شرح كتاب التوحيد ويثنون على شرحه، ولكنه فقد مع الحملة، ولم يطلع عليه بما نعلم أحد يعني من علمائنا، ومن المتأخرين، فهل كان عند الأولين أم لا؟ الظاهر أنه لم يكن لأنه لو كان عندهم لنسخوه وتداولوه.

....

من أهل مكة وغيرهم[١].

قوله: «فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا». يعني: أن من أسلم، ولم يهاجر، ولم يجاهد لا يعطي من الخمس، ولا من الفيء شيئًا.

وقد أخذ الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بالحديث في الأعراب، فلم ير لهم من الفيء شيئًا، إنما لهم الصدقة المأخوذة من أغنيائهم فترد على فقرائهم، كما أن أهل الجهاد وأجناد المسلمين لا حق لهم في الصدقة عنده، ومصرف كل مال في أهله. وسوى مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ بين المالين، وجوزا صرفهما للضعيف.

قوله: «فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلْهُمُ الْجِزْيَةَ»[٢] فيه حجة لمالك، وأصحابه، والأوزاعي في أخذ الجزية من كل كافر عربيًا كان، أو غيره، كتابيًا كان، أو غيره.

وذهب أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنها تؤخذ من الجميع إلا من مشركي العرب ومجوسهم.

وقال الشافعي لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب عربًا كانوا، أو عجمًا، وهو قول الإمام أحمد في ظاهر مذهبه، وتؤخذ من المجوس[٣].

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ١٩٠)، وسبل السلام (٤/ ٤٣)، والسيل الجرار (٤/ ٥٧٦)، وتحفة الأحوذي (٥/ ١٧٨).

(٢) انظر: المغني (٩/ ٢٦٣)، ومنهاج الطالبين (ص١٣٨)، ومغني المحتاج (٤/ ٢٤٢)، والعين للخليل (٦/ ١٦٤)

(٣) انظر: الأم للشافعي (٤/ ١٧٤)، والحاوي الكبير (١٤/ ١٥٣)، ومجموع الفتاوى (١٩/ ٢٢، ٢٣)، وأحكام أهل الذمة (١/ ٧٩ - ٨١).

....

قلت: لأن النبي ﷺ أخذها منهم. وقال: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».[(١)] [(٢)]. وقد اختلفوا في القدر المفروض من الجزية، فقال مالك: أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعون درهمًا على أهل الورق.

وهل ينقص منها الضعيف أو لا؟ قولان.

قال الشافعي: فيه دينار على الغني، والفقير.

وقال أبو حنيفة رحمه الله، والكوفيون: على الغني ثمانية وأربعون درهمًا، والوسط أربعة وعشرون درهمًا، والفقير اثنا عشر درهمًا، وهو قول أحمد ابن حنبل رحمه الله، قال يحيى بن يوسف الصرصري الحنبلي رحمه الله [(٣)]:

وقاتل يهودا والنصارى وعصبة المجـ ... ـوس، فإن هم سلموا الجزية أصدد
على الأدون اثني عشر درهمًا افرضن ... وأربعة من بعد عشرين زد
لأوسطهم حالًا ومن كان موسرًا ... ثمانية مع أربعين لتنقد
وتسقط عن صبيانهم ونسائهم ... وشيخ لهم فان وأعمى ومقعد
وذي الفقر والمجنون أو عبد مسلم ... ومن وجبت منهم عليه فيهتدي

وعند مالك، وكافة العلماء على الرجال الأحرار البالغين العقلاء

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: قال العلماء: لأن لهم شبهة أهل الكتاب المجوس مشركون، لكن لما سئل النبي ﷺ عنهم قال: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»؛ لأن لهم شبهة كتاب كما قال العلماء.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٢٧٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦/ ٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٤٣٥)، والبزار في مسنده (٣/ ٢٦٤) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

(٣) انظر: المدخل لابن بدران (ص٤٢٨).

....

دون غيرهم، وإنما تؤخذ ممن كان تحت قهر المسلمين لا ممن نأى بداره، ويجب تحويلهم إلى بلاد المسلمين أو حربهم[(١)].

قوله: «وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ....». الكلام إلى آخره فيه حجة لمن يقول من الفقهاء وأهل الأصول: إن المصيب في مسائل الإجتهاد واحد، وهو المعروف من مذهب مالك وغيره[(٢)] ووجه الاستدلال به أنه ﷺ قد نص على أن الله تعالى قد حكم حكمًا معينًا في المجتهدات[(٣)]. فمن وافقه فهو المصيب، ومن لم يوافقه فهو المخطىء.

وقوله: «وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ»: الحديث الذمة العهد، وتخفر تنقض يقال: أخفرت الرجل إذا نقضت عهده، وخفرته: أجرته[(٤)]، ومعناه أنه خاف من نقض من لم يعرف حق الوفاء بالعهد، كجملة الأعراب فكأنه يقول: إن وقع نقض من

---

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٣/ ٤٨٦، ٤٨٧)، والتمهيد لابن عبد البر (٢/ ١٣٠، ١٣١)، والمغني (٨/ ٢٩٠)، وأحكام أهل الذمة (١/ ١٢٣)، والبدر المنير (٩/ ٢١١)، والتاج والإكليل (٣/ ٣٨٢).

(٢) انظر: الإحكام للآمدي (٤/ ١٩٠)، والاعتصام للشاطبي (٢/ ٣١٩).

(٣) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: المجتهدات يعني المسائل المجتهد فيها، أما النساء فلا نعلم فيهن مجتهدة، لأن هذا العلم ذكر لا يصلح له إلا الذكور، حاشا الصحابيات، عائشة رضي الله عنها، وأمهات المؤمنين، وبعض فقيهات الصحابة.

(٤) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: دائمًا في اللغة إذا جاء في كتب التفسير فعل منسوب إلى متكلم بإذا، فإن ما قبلها يكون مضموما، وما بعدها يكون مكسورا، أقول: أقمت الأمر إذا علمته فأحسنت عمله، لا تقول: أحسنت الأمر، إذا عملته، يقال: أقمت الأمر إذا أحسنته، لأن ما بعد إلى يكون إلى المخاطب منسوب للقائل.

....

متعد كان نقض عهد الخلق أهون من نقض عهد الله تعالى. والله أعلم(١).

وقوله: وقول نافع، وقد سئل عن الدعوة قبل القتال.

ذكر فيه أن مذهب مالك يجمع بين الأحاديث في الدعوة قبل القتال.

قال: وهو أن مالكًا قال: لا يقاتل الكفار قبل أن يدعوا، ولا تلتمس غرتهم إلا أن يكونوا قد بلغتهم الدعوة، فيجوز أن تلتمس غرتهم.

وهذا الذي صار إليه مالك هو الصحيح؛ لأن فائدة الدعوة أن يعرف العدو أن المسلمين لا يقاتلون للدنيا، ولا للعصبية، وإنما يقاتلون للدين، فإذا علموا بذلك، أمكن أن يكون ذلك سببًا مميلًا لهم إلى الإنقياد إلى الحق، بخلاف ما إذا جهلوا مقصود المسلمين، فقد يظنون أنهم يقاتلون للملك، وللدنيا، فيزدادون عتوًا وبغضًا. والله أعلم.

الشرح:

الحديث ظاهر الدلالة على تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ، بأن لا يُعطِي العبد الناس بذمة الله وذمة نبيه ﷺ بل أن يُعْطِي بذمته هو، وفي هذا تنبيه عظيم لأهل التوحيد، وطلبة العلم الذين يهتمون بهذا العلم، ويعرِف الناس منهم أنهم يهتمون بهذا العلم ألا يبدر منهم ألفاظ، أو أفعال تدل على عدم تمثلهم

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: لأن الأعراب والبادية كما وصفهم الله: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩٧]، كجملة الأعراب يعني كعامة الأعراب والبادية.

بهذا العلم، فإن التوحيد هو مقام الأنبياء، والمرسلين، ومقام أولياء الله الصالحين، فأن يتعلم طالب العلم مسائل التوحيد ثم لا تظهر على لسانه، أو على جوارحه، أو على تعامله لا شك أن هذا يرجع - ولو لم يشعر - يرجع إلى اتهام ذلك الذي حمله من التوحيد، أو من العلم الذي هو علم الأنبياء والمرسلين - عليهم الصلاة والسلام -، فتذكَّر قول النبي ﷺ هنا: **«وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ»**؛ لأجل أنه قد يُدخَل على أهل الإسلام، أو على الدين في نفسه من جهة فعلهم، فيخفرون هذه الذمة، فيرجع إخفار ذلك إلى ما حملوه من الإسلام ومن الدين، فهذه مسألة عظيمة فتسحتضر أن الناس ينظرون إليك خاصة في هذا الزمان الذي هو زمان شبه، وزمان فتن، ينظرون إليك أنك تحمل سنة، تحمل توحيدًا، تحمل علمًا شرعيًا، فلا تعاملهم إلا بشيء فيه تعظيم الرب عَزَّوَجَلَّ ، وتجعل أولئك يعظمون الله عَزَّوَجَلَّ بتعظيمك له، ولا تخفر في اليمين، ولا تخفر في ذمة الله، أو تكون في الشهادة حائفًا، أو في التعامل حائفًا؛ لأن ذلك منقص لأثر ما تحمله من العلم والدين، فتذكَّر هذا وتذكَّر أيضًا قوله ﷺ هنا: **«وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا»**، وذلك حتى إذا كان غلط فيكون الغلط منسوبًا إلى مَنْ حَكَمَ إلى هذا البشر، ولا يكون منسوبًا إلى حُكْم الله، فيصد الناس عن دين الله، وكم من الناس ممن يحملون سنة، أو علمًا، أو يحملون استقامة يسيئون بأفعالهم، وأقوالهم لأجل عدم تعلمهم، أو فهمهم ما يجب لله عَزَّوَجَلَّ ، وما يجب لسنة النبي ﷺ وما يدعوهم إليه الرب الكريم عَزَّوَجَلَّ .

قول الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: (قال: وهو أن مالكًا قال: لا يقاتل الكفار قبل أن يدعوا ولا تلتمس غرتهم إلا أن يكونوا قد بلغتهم الدعوة. فيجوز أن تلتمس غرتهم. وهذا الذي صار إليه مالك هو الصحيح).

يعني: كأنه تنبيه على حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي في الصحيحين: «**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي المُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُّونَ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى المَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَّهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَةَ**»(١)، يعني: قاتلهم وهم غَارُّونَ لا يدرون، والأصل الدعوة قبل القتال، هذا عامة الأحاديث على هذا، والسيرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، أنه لا يغزى أحد حتى يدعى, يبين له، لكن إذا كان من أريد غزوه على غرة مقاتلًا، أو قد بلغته الدعوة فعاند، فصار في مقام المعاند المكابر، فإنه يجوز باجتهاد الإمام للمصلحة خلاف الأصل، ولكن الأصل أن لا يغزى أحد إلا بعد الدعوة، وهذا مفهوم من قول الله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، كذلك هذا الحديث وكذلك غيره.

فإذًا حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه غزا بني المصطلق وهم غَارُّونَ، وقول مالك هنا هذا هو الصحيح في المسألة، أنه يجوز لمصلحة يراها الإمام إذا كان أولئك قد بلغتهم الدعوة فعاندوا، وكابروا، ولم يدخلوا فيها، لا يشترط في هؤلاء أن يقال: لا يقاتلوا حتى يبلّغوا بأنهم سيقاتلون، بل يجوز في حق بعضهم، أو من يقوم مقامه أن يغزوا وهم غَارُّونَ.

(١) أخرجه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٣٠).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: الْفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ، وَذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

الثَّانِيَةُ: الْإِرْشَادُ إِلَى أَقَلِّ الْأَمْرَيْنِ خَطَرًا.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «اُغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ».

الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «اِسْتَعِنْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُمْ».

السَّادِسَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ الْعُلَمَاءِ.

السَّابِعَةُ: فِي كَوْنِ الصَّحَابِيِّ يَحْكُمُ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِحُكْمٍ لَا يَدْرِي أَيُوَافِقُ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لَا.

❀ ❀ ❀

٦٣ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي الإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [1].

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةِ أَنَّ القَائِلَ رَجُلٌ عَابِدٌ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»[2].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ).

ذكر المصنف فيه حديث جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قوله: (يَتَأَلَّى). أي: يحلف، والألية بالتشديد الحلف.

وصح من حديث أبي هريرة، قال البغوي في شرح السنة، وساق بالسند إلى عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، نَا ضَمْضَمُ بْنُ جَوْسٍ، قَالَ: دَخَلْتُ مَسْجِدَ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٠١)، وأحمد (١٤/ ٤٧)، والبزار (١٦/ ٢٤٤)، وابن حبان (١٣/ ٢١)، والبغوي في شرح السنة (١٤/ ٣٨٤).

....

الْمَدِينَةِ، فَنَادَانِي شَيْخٌ، فَقَالَ: يَا يَمَامِيُّ تَعَالَ، وَمَا أَعْرِفُهُ، فَقَالَ لَا تَقُولَنَّ لِرَجُلٍ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ أَبَدًا، وَلا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَمَنْ أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟ قَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ هَذِهِ لَكَلِمَةٌ يَقُولُهَا أَحَدُنَا لِبَعْضِ أَهْلِهِ إِذَا غَضِبَ، أَوْ لِزَوْجَتِهِ، أَوْ لِخَادِمِهِ، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَحَابَّيْنِ أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، وَالآخَرُ كَأَنَّهُ يَقُولُ: مُذْنِبٌ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَقْصِرْ أَقْصِرْ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ، قَالَ: فَيَقُولُ خَلِّنِي وَرَبِّي، قَالَ: حَتَّى وَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَهُ، فَقَالَ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيْنَا رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ أَبَدًا، وَلا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ أَبَدًا، قَالَ: فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا مَلَكًا، فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلآخَرِ: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْظُرَ عَلَى عَبْدِي رَحْمَتِي، فَقَالَ: لَا يَا رَبِّ، قَالَ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»[١].

ورواه أبو داود في سننه، وهذا لفظه عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَانَ رَجُلَانِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، وَالآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ الْمُجْتَهِدُ يَرَى الآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ فَيَقُولُ: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ، فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ

---

(١) أخرجه البغوي في شرح السنة (١٤/ ٣٨٤).

....

الْعَالَمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا الْمُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا، أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدِي قَادِرًا؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلآخَرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»(١).

قوله: «وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةِ أَنَّ الْقَائِلَ رَجُلٌ عَابِدٌ». يشير إلى قوله في هذا الحديث: «أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ».

وفي هذه الأحاديث بيان خطر اللسان وذلك يفيد التحرز من الكلام، كما في حديث معاذ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»(٢). الله أعلم.

الشرح:

هذا الباب ذكر فيه الإمام رَحِمَهُ اللهُ ما جاء في الإقسام على الله من النهي، وأن الإقسام على الله لا يجوز في أكثر أحواله.

ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد من جهتين:

الجهة الأولى: هي أن الإقسام على الله فيه ترك للتعظيم الواجب لله؛ لأن من عظم الله تَعَالَى وعرف حقه، وعرف تصرفه في ملكوته، فإنه لا يقسم على الله، أن يكون حال فلان في الآخرة كذا، أو أن يكون مغفورًا له، أو

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٠١).
(٢) سبق تخريجه (ص١٩٨).

أن لا يكون مغفورًا له، أو أن يكون معذبًا أو غير معذب؛ لأن علم هذه عند الله، ولأن الله ﷻ يتصرف في ملكوته كيف يشاء، لا معقب لحكمه، يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، فالتعظيم الواجب لله يوجب على الموحد أن لا يغتر بنفسه، وأن لا يقسم بالله، أو على الله - سبحانه - أن لا يفعل بأحد مغفرة، أو أن لا يفعل بأحد عذابًا، فإذا كان الإقسام على الله فيما يختص به ربنا من غفران الذنوب، ومن تكفير السيئات، ومن إدخال الجنة، أو الإخراج من النار، فإن الإقسام على هذا الحال حرام، ولا يجوز، وينافي كمال التوحيد الواجب.

الجهة الثانية: إن أقسم على الله في صدقه فيما قال، أو في تحقيق أمر يحصل في الدنيا لنفسه، ويكون في إقسامه على الله راجيًا الإجابة من الله غير متعالٍ، فإن هذا لا بأس به لمن قوي يقينه بربه، وعلم من حاله أن الله يستجيب له، وهذا هو توجيه ما جاء في أحاديث متعددة أن فلانًا أقسم على الله بكذا، أو أقسم بالله أن لا يكون كذا مما يحصل في الدنيا، وفيه أيضًا في الحديث: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ، لَأَبَرَّهُ**»[1]. يعني: فيما يحصل في الدنيا، وما يكون من أحوال، إما تصديق خبر، أو انتصار، أو ما أشبه ذلك، أما ما يختص بالله من أفعاله ﷻ، وما يفعله بالعباد من مغفرة، وإماتة، وإحياء، وأشباه ذلك التعذيب بالنار، أو تعذيب بالقبر، أو إهلاك عام، أو ما تقتضيه حكمته سبحانه فإن هذا لا يناسب الإقسام على الله به؛ لأنه لا مصلحة للعبد فيه، وإنما هو يخبر عن فعل الله بما ليس له به علم، وهذا ينافي التعظيم الواجب لله.

وهذا الحديث الذي ساقه الإمام رحمه الله في الباب ظاهر الدلالة على ذلك.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٣)، ومسلم (١٦٧٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ»: هذا الذي قال: والله لا يغفر الله لفلان، كان رجلًا صالحًا، والآخر كان رجلًا فاسقًا، فقال الرجل الصالح: والله لا يغفر الله فلان؛ لأن فلانًا هذا كان رجلًا فاسقًا مَرِيدًا كثير العصيان، فتألى هذا العابد وعظَّم نفسه، وظن أنه بعبادته إلى الله عَزَّ وَجَلَّ بلغ مقامًا يكون متحكمًا فيه بأفعال الله، وأن لا يُرَدَّ شيء طلبه، أو له أن يتحكم في الخلق، وهذا ينافي حقيقة العبودية التي هي التذلل لله عَزَّ وَجَلَّ، فالله عَزَّ وَجَلَّ عاقبه فقال: «فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ» يعني: يتعاظم ويتكبر علي، ويحلف علي فيقسم علي؛ لأن «يَتَأَلَّى» من الأليَّة وهي: الحلف، ومنه قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

والإيلاء من الأليَّة وهي الحلف، فيتألى يحلف على جهة التكبر على جهة التكبر والتعاظم.

«إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ»: فغفر للطالح وأُحبط عمل ذلك الرجل العابد، وهذا يبين لك عظم شأن مخالفة تعظيم الله عَزَّ وَجَلَّ، وعظم مخالفة توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ، فهذا الرجل الطالح الرجل الفاسق أتاه خير من حيث لا يشعر، وقيلت في حقه كلمة بحسب الظاهر أنها مؤذية له، وأنها فيها من الاحتقار والازدراء له ما يجعله في ضعة بين الناس، حيث شهد عليه هذا الصالح بقوله: «وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ» فكانت هذه الكلمة التي ساءته، وكان فيها إيذاء له كانت فيها مصلحة عظيمة له أن غُفِرَ له ذنبه؛ ولهذا نبه الشيخ في مسائل الباب بمسألة معناها: أن من الابتلاء والإيذاء وكلام الناس في المكلف في الشخص، ما يكون أعظم أسباب الخير له،

ولهذا ليست العبرة باحتقار الناس، ولا بكلامهم، ولا بإيذائهم، ولا بتصنيفهم للناس أو بقولهم: هذا فلان كذا، أو هذا فلان كذا، العبرة بحقيقة الأمر بما عند الله عز وجل، فالواجب على العباد جميعًا، أن يعظموا الله، وأن يخبتوا إليه، وأن يظنوا أنهم أسوأ الخلق، حتى يقوم في قلوبهم أنهم أعظم حاجة لله عز وجل، وأنهم لم يوفوا الله حقه، أما التعاظم في النفس، والتعاظم بالكلام والمدح والثناء ونحو ذلك، فليس من صنيع المجلين لله عز وجل، الخائفين من تقلب القلوب، فالله عز وجل يقلب القلوب، ويصرفها كيف يشاء، فالقلب المخبت المنيب، يحذر ويخاف دائمًا من أن يتقلب قلبه، فينتبه للفظه، وينتبه للحظه، وينتبه لسمعه، وينتبه لحركاته لعل الله عز وجل أن يميته غير مفتون ولا مخزي.

وفيه من الفوائد: أن العبد المؤمن يجب عليه أن يخاف على نفسه من فلتات لسانه، فإنه قد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا، يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ، أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**»[1]، وهذا الرجل من بني إسرائيل تكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته؛ لأنه تألى على الله، وتعالى على الله، والله سبحانه لما قال العبد: «**وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ اللهُ** عز وجل: **مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ**». يعني: يتعالى علي ويتعاظم علي، حيث يتصرف في مغفرتي، والمغفرة بيد الله سبحانه وتعالى.

(١) سبق تخريجه (ص ١٩٧).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: التَّحْذِيرُ مِنَ التَّأَلِّي عَلَى اللَّهِ.

الثَّانِيَةُ: كَوْنُ النَّارِ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِنَا مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْجَنَّةَ مِثْلُ ذَلِكَ.

الرَّابِعَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِقَوْلِهِ «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ» إِلَخ..

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُغْفَرُ لَهُ بِسَبَبٍ هُوَ مِنْ أَكْرَهِ الْأُمُورِ إِلَيْهِ.

❊❊❊

٦٤ - بَابٌ
لا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ

عَنْ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ نُهِكَتْ الْأَنْفُسُ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، فَاسْتَسْقِ لَنَا ربك، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، وَبِكَ عَلَى اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ إِنَّ شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّهُ لا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحدٍ مِنْ خَلْقِهِ». رَوَاهُ أَبو دَاودَ[1].

ش: قوله: (بَابٌ لا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ).

وذكر الحديث وسياق أبي داود في سننه أتم مما ذكره المصنف رحمه الله، ولفظه: عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال: «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جُهِدَتِ الْأَنْفُسُ، وَضَاعَتِ الْعِيَالُ، وَنُهِكَتِ الْأَمْوَالُ، وَهَلَكَتْ الْأَنْعَامُ، فَاسْتَسْقِ اللَّهَ لَنَا، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ وَنَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا تَقُولُ؟ وَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحدٍ مِنْ خَلْقِهِ، شَأْنُ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦١)، وابن أبي شيبة في العرش (ص٥٧)، والآجري في الشريعة (٣٠٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥٢)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٤)، والطبراني في الكبير (١٥٤٧).

....

اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ، إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا. وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ». قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ فِي حَدِيثِهِ: «إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ»[1].

قال الحافظ الذهبي: رواه أبو داود بإسناد حسن عنده في الرد على الجهمية من حديث محمد بن إسحاق بن يسار.

قوله: «وَيْحَكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ»، فإنه تعالى رب كل شيء ومليكه، والخير كله بيده، لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، ولا راد لما قضى، وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات ولا في الأرض إنه كان عليمًا قديرًا، إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون، والخلق وما في أيديهم ملكه، يتصرف فيهم كيف يشاء، وهو الذي يشفع الشافع إليه؛ ولهذا أنكر على الأعرابي قوله، وسبح الله كثيرًا وعظمه؛ لأن هذا القول لا يليق بالخالق - سبحانه وبحمده - إن شأن الله أعظم من ذلك.

وفي هذا الحديث: إثبات علو الله على خلقه، وأن عرشه فوق سماواته.

وفيه تفسير الاستواء بالعلو كما فسره الصحابة والتابعون والأئمة، خلافًا للمعطلة والجهمية والمعتزلة ومن أخذ عنهم، كالأشاعرة ونحوهم ممن ألحد في أسماء الله وصفاته، وصرفها عن المعنى الذي وضعت له، ودلت عليه من إثبات صفات الله تعالى التي دلت على كماله تعالى، كما

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦).

....

عليه السلف الصالح والأئمة، ومن تبعهم ممن تمسك بالسنة، فإنهم أثبتوا ما أثبته الله لنفسه، وأثبته له رسوله، من صفات كماله على ما يليق بجلاله، وعظمته إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل.

الشرح:

هذا الباب (بَابٌ: لا يُسْتَشْفَعُ بِاللهِ عَلَى خَلْقِهِ)، وقد ذكره الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ بعد (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الإِقْسَامِ عَلَى اللهِ**)؛ لأن بين هذا وهذا مناسبة، وهي أن المقسم على الله لم يُعظم الله حق تعظيمه، أقسم على الله بشيء يجعله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مسلوبًا عنه كمال ملكه، وتصرفه في ملكه في سماواته وأرضه، فالذي قال: لا يغفر الله لفلان، قد أقسم على الله بأنه لا يتصرف في خلقه كما يشاء، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ناقص الملك والسيادة والقهر والجبروت، وهذا لازم الكلام وإلا فإنه قد لا يعتقد القائل لتلك الكلمة هذه المعاني لكنها تلزمها، ولذلك أنكرت تلك الكلمة وأوبقت صاحبها، والمستشفع بالله على خلقه، جعل الله ليس كامل الِملك والمُلك، وليس كامل القدرة، وأنه يحتاج إليه في التوسط عند خلقه، وهذا اعتقاد نقص في الله، وهذا أعظم من الإقسام على الله من جهة أن ذاك ينقسم إلى ما يجوز وما لا يجوز، والاستشفاع بالله على خلقه باب واحد، لا يُجوّز أبدًا، ومعنى: «لاَ يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ» لا يُجعل الله واسطة لنيل شيء عند أحد من الخلق، مثل يشفع فلان عند فلان، وهذا لحاجة الشافع ولحاجة المشفوع عنده، فإن المشفوع عنده يحتاج أن يرضي الشافع بقبول شفاعته لمصلحة له في قبول تلك الشفاعة، والرب هو الغني عن خلقه، والعباد مفتقرون إليه، لهذا يُمتنع أن يستشفع

بالله عند أحد من خلقه، فلا يكون الله شفيعًا لنا فيما نريد عند أحد من الخلق، وهذا اعتقاد سوء في الله، واعتقاد نقص في الله، إذا قالها معتقدا لذلك، ولهذا النبي ﷺ في هذا الحديث لما سمع تلك الكلمة قال: «**سُبْحَانَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ**»، أي: تنزيهًا لله عن أنواع النقائص، وتبعيدًا له عن أصناف العيوب والنقائص؛ لأن الاستشفاع بالله على أحد من الخلق فيه تنقص للرب، والتسبيح تنزيه لله عن النقائص، وعن كل ظن سوء به سبحانه وتعالى.

إذًا فالباب دل على وجوب تعظيم الله، وأنه - سبحانه وتعالى - هو ذو التصرف في خلقه، وأن العباد محتاجون إليه، وأنه - سبحانه وتعالى - الغني عن العباد، وأنه لا يستشفع به عند أحد من الخلق لكمال قدرته، وكمال غناه، والتوحيد مشتمل على توحيد العبادة والربوبية، وعلى توحيد الأسماء، والصفات، وهذا الباب ومسألة الاستشفاع بالله على خلقه تدخل في نوعين من التوحيد، وهما الربوبية، والأسماء والصفات؛ لأن المعتقد أو القائل تستشفع بالله على فلان، أي: يجعل الله شفيعًا عند فلان، هذا فيه اعتقاد نقص لله في الربوبية، أو عدم توقير الله، والتأدب معه في مقام الربوبية، وكذلك اعتقاد نقص في أسمائه وصفاته، وأنه - سبحانه وتعالى - يمكن أن يكون في التخاطب معه، والتوسط كشأن الخلق، وهذا فيه نوع تمثيل وتشبيه، ومن المعلوم أن توحيد الربوبية توحيد الأسماء والصفات نوع واحد من التوحيد، وهو توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد المعرفة والإثبات يلزم منه توحيد العبادة، فرجع الأمر إلى أن القائل لهذه الكلمة قد نقص توحيده، لمنافاتها لكمال التوحيد الواجب بأنواعه الثلاثة، بدلالة المطابقة في الربوبية والصفات والأسماء، أو في المعرفة والإثبات، وبما يلزم من ذلك في توحيد العبادة، وهذا مناسبة مجيء هذا الباب في كتاب التوحيد، فإنه

وإن كان معقودًا لبيان توحيد العبادة، ففيه أبواب كثيرة في توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الربوبية؛ لأن هذين النوعين من التوحيد يلزم منهما توحيد العبادة، فهي إذا من الكلام على المتضمن وعلى اللازم.

وهذا الحديث ما زال علماء السنة يتتابعون على إيراده، فما خلا مصنف في السنة من إيراد هذا الحديث؛ وذلك لدلالته على أمرين معروفين في كلام أهل السنة:

الأول: علو الله عَزَّوَجَلَّ ، وهذا أمر متواتر وأدلته كثيرة في الكتاب، والسنة.

الثاني: أن العرش فوق السماوات، وهذا أيضًا ثابت عندهم، وأن العرش ليس في داخل السماوات، وهذا فيه رد على من زعم من الفلاسفة، أو المعتزلة، أو غيرهم، أن العرش له صفة أخرى.

وفيه أيضًا تنبيه على أن العرش له أركان؛ لأنه قال: «**على سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا**» وأشار بيده مثل القبة، وفيه رد على بعض الطوائف الضالة في هذا الباب.

المقصود: أن أهل السنة متفقون بلا خلاف بينهم على إيراد الحديث في الأدلة، وضعف إسناده لا يعني عدم إيراده في ذلك؛ لأنه اشتمل على الأمرين السابق ذكرهما.

والأمر الثالث الذي اشتمل عليه هذا الحديث: هو أن العرش يئط، وهذا لم يأتِ إلا في هذا الحديث، وقد أُيِّد من حيث المعنى من قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: ٥]، ويدل عليه أيضًا قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ كَانَ وَعْدُهُۥ مَفْعُولًا﴾ [المزمل: ١٨].

لهذا يورد أهل السنة بالاتفاق هذا الحديث، ولا ينظرون إلى ما في إسناده من الضعف، أو الجهالة.

....

ش: **قال العلامة ابن القيم رحمه الله في مفتاح دار السعادة - بعد كلام سبق فيما يعرف العبد بنفسه، وبربه من عجائب مخلوقاته - قال بعد ذلك:**

والثاني: أن يتجاوز هذا إلى النظر بالبصيرة الباطنة فتفتح له أبواب السماء، فيجول في أقطارها، وملكوتها، وبين ملائكتها، ثم يفتح له باب بعد باب حتى ينتهي به سير القلب إلى عرش الرحمن، فينظر سعته، وعظمته، وجلاله، ومده، ورفعته، ويرى السماوات السبع، والأرضين السبع بالنسة إليه كحلقة ملقاة بأرض فلاة، ويرى الملائكة حافين من حول العرش لهم زجل بالتسبيح، والتحميد، والتقديس، والتكبير، والأمر ينزل من فوقه بتدبير الممالك، والجنود التي لا يعلمها إلا ربها، ومليكها.

الشرح:

حملة العرش، يقال لهم: **(الكروبيون)**؛ كما جاء في بعض الآثار عن السلف[1]، وسُمُّوا بذلك لأجل ما يعلوهم من الكرب من حمل العرش، وقربهم من الله جل جلاله، وخوفهم منه سبحانه وتعالى، وشدَّة وكثرة فزعهم من الله عز وجل.

ومنهم الذين حول العرش؛ كما قال عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾ [غافر: ٧]، وبعض العلماء يجعل حملة العرش،

---

(١) أخرج عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٨)، وابن جرير الطبري في تفسيره (١٧/ ٨٩) من طريق قتادة عن عمرو البكالي قال: (إن الله جزأ الملائكة والإنس والجن عشرة أجزاء، فتسعة منهم الكروبيون، وهم الملائكة الذي يحملون العرش).

ومن حوله جميعًا يدخلون في اسم الكروبيين، وحملة العرش ومن حوله لهم مزيد اختصاص لقربهم من الله عَزَّوَجَلَّ ومزيد فضل.

واختلف العلماء في حملة العرش كم عددهم على عدة أقوال[1]:

* منهم من قال: إنهم ثمانية لقوله تَعَالَى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

* ومن أهل العلم - وهم الأكثر - قالوا: إنهم أربعة في الدنيا وثمانية يوم القيامة، أي: أن عرش الرحمن عَزَّوَجَلَّ إذا جيء به يوم القيامة، لفصل القضاء، فإنه يأتي به ثمانية من ملائكة الله عَزَّوَجَلَّ، أما في الدنيا فهم أربعة، ويستدلون لذلك بما جاء في الحديث: «**حَمَلَةُ الْعَرْشُ الْيَوْمَ أَرْبَعَةٌ**»[2]

وقد جاء في بعض الأحاديث أن حملة العرش أربعة، اثنان منهم يقولان في التسبيح: سبحانك على حلمك بعد علمك، واثنان يقولان: سبحانك على عفوك بعد قدرتك[3]، وهذا من أنواع ثنائهم على الله.

وكذلك جاء في آية غافر وآية الشورى، أنهم - الملائكة الكروبين -

---

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٨/ ٣٥٠، ٣٥١): ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ فيه ثلاثة أقوال:
أحدها: ثمانية أملاك، وجاء في الحديث: أنهم اليوم أربعة فإذا كان يوم القيامة أمدهم الله بأربعة أملاك آخرين، هذا قول الجمهور.
والثاني: ثمانية صفوف من الملائكة لا يعلم عدتهم إلا الله عَزَّوَجَلَّ، قاله ابن عباس وابن جبير وعكرمة.
والثالث: ثمانية أجزاء من الكروبيين لا يعلم عددهم إلا الله، قاله مقاتل). ا.هـ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٣١٤)، وابن جرير الطبري في تفسيره (٢/ ٢٣٠، ٢٣١)، (٢٩/ ٥٩)، وابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٥٨)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٥٧، ٩٥٨).

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٥٥٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٥٥، ٦/ ٧٤)، ولفظه: «حَمَلَةُ الْعَرْشِ ثَمَانِيَةٌ يَتَجَاوَبُونَ بِصَوْتٍ حَزِينٍ رَخِيمٍ، يَقُولُ أَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ: سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ عَلَى حِلْمِكَ بَعْدَ عِلْمِكَ، وَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ عَلَى عَفْوِكَ بَعْدَ قُدْرَتِكَ».

يستغفرون، ويحملون العرش، والذين حوله، يستغفرون للمؤمنين كما قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْۖ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر: ٧].

وفي آية الشورى: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشورى: ٥]، فإذًا الملائكة الذين يحملون العرش مشغولون بأنواع من العبادات التسبيح، والتحميد، والثناء على الله، والاستغفار لأهل الإيمان، وهذا مما يعطي عظم شأن أهل الإيمان، والمحبة الموصولة ما بين الملائكة، والمؤمنين، فالملائكة يحبون أهل الإيمان، والمؤمنون يحبون الملائكة، فيسلمون عليهم، والملائكة تستغفر للمؤمنين.

....

ش: فينزل الأمر بإحياء قوم، وإماتة آخرين، وإعزاز قوم، وإذلال آخرين، وإنشاء ملك، وسلب ملك، وتحويل نعمة من محل إلى محل، وقضاء الحاجات على اختلافها، وتبيانها، وكثرتها من جبر كسير، وإغناء فقير، وشفاء مريض، وتفريج كرب، ومغفرة ذنب، وكشف ضر، ونصر مظلوم، وهداية حيران، وتعليم جاهل، ورد آبق، وأمان خائف، وإجارة مستجير، ومدد لضعيف، وإغاثة لملهوف، وإعانة لعاجز، وانتقام من ظالم، وكف لعدوان، فهي مراسيم دائرة بين العدل والفضل، والحكمة والرحمة، تنفذ في أقطار العوالم، لا يشغله سمع شيء منها عن سمع غيره، ولا تغلطه كثرة المسائل والحوائج على اختلاف لغاتها، وتبيانها، واتحاد قوتها، ولا يتبرم بإلحاح الملحين، ولا تنقص ذرة من خزائنه، لا إله إلا هو العزيز الحكيم، فحينئذ يقوم القلب بين يدي الرحمن مطرقًا لهيئته، خاشعًا لعظمته، عانيًا لعزته، فيسجد بين يدي الملك الحق المبين، سجدة لا يرفع رأسه منها إلى يوم المزيد، فهذا سفر القلب، وهو في وطنه وداره ومحل ملكه، وهذا من أعظم آيات الله وعجائب صنعه، فياله من سفر ما أبركه وأروحه، وأعظم ثمرته وربحه، وأجل منفعته وأحسن عاقبته، سفر هو حياة الأرواح، ومفتاح السعادة، وغنيمة العقول والألباب، لا كالسفر الذي هو قطعة من العذاب. ا.هـ. كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ [1].

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (ص٢١٧).

الشرح:

هذا الكلام من ابن القيم رحمه الله جار على ما يجوز من التفكر في آلاء الله، وفي أسماء الله وصفاته، وهو نوع من الكشف عن المتبعين للسلف، فإن رحلة القلب إلى الرب لاستحضار معنى ما جاء في وصف الرحمن، وفي وصف عرشه، وملائكته، وفي أمره ونهيه في النصوص، أن رحلة القلب لاستحضار ذلك، وتفكره في هذا، من الأعمال الصالحة، ومن الأسفار المرغوب فيها؛ لأن بها إيقان القلب، ولأن بها خشوع القلب، فتصور ابن القيم هذا بأن القلب رحل، وانتقل من سماء إلى سماء، وهو يشاهد ما في السماوات من عجائب الخلق، وما أشبه ذلك إلى أن صار بين يدي العرش، ورأى السماوات بالنسبة للعرش كحلقة أو كدراهم ملقاة في ترس، والملائكة ولهم زجل بالتسبيح، ما يصل إليه القلب من العلم، هذا إذا كان بعلم في النصوص، وفقه فيها فهو سير مبارك، وهو من الكشف العلمي الذي يقوي اليقين والإيمان، ومن التفكر المأمور به، لكن إن كان عن جهل وعن عدم علم بما دلت عليه النصوص من صفات الرب، ومن الإخبار عن المغيبات، فإنه لا يؤذن لأهله أن يصلوا بتفكرهم إلى هذا المقام؛ لأن التفكر يحتاج إلى علم.

وإذا لم يكن مع صاحبه العلم فإنه أوهام وخيالات، قد تؤول بصاحبها إلى اعتقاد باطل، وإلى أن يوقع الشيطان في ذهنه، وفي قلبه أشياء من الباطل وغير الحق، ولهذا تجد أن أكثر السلف يعرضون عن مثل هذه العبادات القلبية ذكرًا وتربية، ويكتفون بالأمر بما أمر الله به، وبالنهي عما نهى الله عنه، ورسوله ﷺ، وبإثبات ما جاء في النصوص، دون أن يكون لهم مثل هذا الحال، وهذا التفكر الذي ذكره ابن القيم رحمه الله؛ لأن أكثر الخلق جاهلون بالله، ولا يصلح لهم أن ينظروا في الملكوت، أو أن

يسيروا بقلوبهم حتى يصلوا إلى العرش، إنما هذا لأهل العلم الذين كلما انتقلوا من مرحلة في سفرهم على مرحلة انتقلوا بدلالة النص وبما أخبر الله به، فهم إذا سائرون على وفق ما جاءت به الأدلة.

والصوفية والمبتدعة أخذوا بأصل التفكر في هذا، حتى أوقعهم الشيطان فيما أسموه بانكشاف الحجب، فيصل بفكره إلى أنه يسير قلبه ثم يسير حتى يفنى عن رؤية الخلق إلى رؤية الخالق، ثم لا يزال يتأمل ويتدبر حتى يقول: انكشف لي الحجاب، فرأيت الرحمن فكلمني وكلمته - والعياذ بالله -.

فهذا هو صادق فيما قال؛ لأنه رأى شيئًا وأبصر شيئًا وسمع كلامًا ولكنه يكون من جهة الشيطان، فاستعملوا الرياضات الباطلة فخفت عقولهم، وأفئدتهم مع الجهل بما أنزل الله على رسوله، فأوقعهم في أنواع من الكفر والزندقة، وهذا لا شك أنه مما يجب صده عن الناس، فكلام ابن القيم هذا إنما يستعمله أهل العلم في بعض الأحوال، في رؤية آثار أسماء الله، وصفاته في ملائكته، ومن العرش إلى آخر هذا العالم، فلا شك أن المؤمن الذي يعلم ما أنزل الله من صفاته، وما أخبر به الرسول ﷺ من صفات الرحمن من، يظهر له أثر أسماء الله، ويظهر له أثر صفاته في خلقه، فما من حركة تحصل إلا ويجعلها أثرًا من آثار اتصاف الله، فإذا رأى مريضًا رأى أثر صفة الله في هذا المريض، وإذا رأى غنيًا رأى صفة الله في هذا الغني، وإذا رأى فقيًرا هكذا، وإذا رأى أمرًا شرعيًا رأى صفة الله في ذلك، وإذا رأى نهيًا أو سمع نهيًا، رأى صفة الله في ذلك، إلى آخر ما يحصل للمؤمن العالم بالأسماء والصفات من شهود لآثار أسماء الله، وصفاته في مخلوقاته، وفي كونه المكلف، وغير المكلف.

وهذا لا شك أنه يحتاج إلى علم فينبغي أن لا يؤخذ به إلا لمن كان

عنده علم غزير راسخ في الاعتقاد، وفي دلالات النصوص من الكتاب والسنة، فالتفكر المأمور به، التفكر في آلاء الله كما جاء في الحديث الصحيح: «**تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ، وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ**»[1]، والتفكر في آلاء الله يعني: في النعم؛ لأنه إذا تفكرت في نعم الله، أو في آياته فإنه يحدث لك هذا التفكر الإيمان واليقين، وهذا هو المطلوب من العباد.

وقول ابن القيم رحمه الله: (**فهي مراسيم دائرة بين العدل والفضل**)، هذا فيه تجوز في العبارة؛ لأن المراسيم لفظ يستخدم في حق ملوك الأرض، فاستخدامها في حق أمر الله ونهيه، وما يحدثه، أو ما يصرف به خلقه، وملكوته، هذا لا ينبغي؛ لأن الله عظيم جليل ينزه أمره ونهيه وتصرفه في ملكوته عن ما يفعله العباد.

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢٦٢)، والطبراني في الأوسط (٦٣١٩)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٢١٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٨٠)، وأبو حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢١٩).

....

ش: وأما الاستشفاع بالرسول ﷺ في حياته فالمراد به استجلاب دعائه، وليس خاصًا به ﷺ بل كل حي يرجى أن يستجاب له فلا بأس أن يطلب منه أن يدعو للسائل بالمطالب الخاصة والعامة، كما قال النبي ﷺ لعمر لما أراد أن يعتمر من المدينة: «لَا تَنْسَنَا يَا أُخَيَّ مِنْ دُعَائِكَ»[١]، وأما الميت فإنما يشرع في حقه الدعاء له على جنازته على قبره، وفي غير ذلك، وهذ هو الذي يشرع في حق الميت، وأما دعاؤه فلم يشرع، بل قد دل الكتاب والسنة على النهي والوعيد عليه، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٣-١٤] فبين الله تعالى أن دعاء من لا يسمع، ولا يستجيب شرك يكفر به المدعو يوم القيامة، أي: ينكره ويعادي من فعله، كما في آية الأحقاف: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦] فكل ميت، أو غائب، لا يسمع، ولا يستجيب، ولا ينفع، ولايضر.

والصحابة رضي الله عنهم، لا سيما أهل السوابق منهم كالخلفاء الراشدين، لم ينقل عن أحد منهم، ولا عن غيره أنهم أنزلوا حاجتهم بالنبي ﷺ بعد وفاته، حتى في أوقات الجدب، كما وقع لعمر رضي الله عنه لما خرج ليستسقي بالناس، خرج بالعباس عم النبي ﷺ فأمره أن يستسقي[٢]؛ لأنه حي

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٨)، والترمذي (٣٥٦٢)، وأحمد (١/ ٣٢٥)، والبزار (١/ ٢٣١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٤١٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٠١٠، ٣٧١٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

....

حاضر يدعو ربه، فلو جاز أن يستسقي بأحد بعد وفاته لاستسقى عمر رضي الله عنه ، والسابقون الأولون بالنبي ﷺ.

وبهذا يظهر الفرق بين الحي والميت؛ لأن المقصود من الحي دعاءه إذا كان حاضرًا، فإنهم في الحقيقة إنما توجهوا إلى الله بطلب دعاء من يدعوه، ويتضرع إليه، وهم يدعون ربهم، فمن تعدى المشروع إلى ما لا يشرع ضل وأضل.

ولو كان دعاء الميت خيرًا لكان الصحابة إليه أسبق، وعليه أحرص، وبهم أليق، وبحقه أعلم وأقوم، فمن تمسك بكتاب الله نجا، ومن تركه واعتمد على عقله هلك. وبالله التوفيق.

الشرح:

هذا الشرح للجمل الأخيرة من الحديث اشتمل على مسائل:

المسألة الأولى: أنَّ الاستشفاع بالخلق على الله بصالح، أو بالأنبياء إلى الله إلى ما هو استشفاع بدعائهم في وقت حياتهم، كما كان النبي ﷺ يطلب منه أن يدعو في الاستسقاء، ليسقى الناس، فهذا استشفاع به ﷺ إلى ربه، فالشافع هو المصطفى ﷺ، والمشفوع عنده هو الله، فإذا كان الشافع في الحياة الدنيا، أو في عرصات القيامة فإن الله أذن له أن يشفع إذنًا شرعيًا ففي هذا المقام في الدنيا من طلب من أخيه أن يدعو له، فله أن يدعو له، وليس هذا من طلب الدعاء ممن لا يملكه، بل هو يستطيع أن يدعو وهو شافع، وقد تقبل شفاعته، وقد لا تقبل، كما أخبر الله عن إبراهيم عليه السلام ،

أنه دعا لأبيه: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، وكما دعا نوح عليه السلام لابنه فقال: ﴿إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٤٥ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۝٤٦﴾ [هود: ٤٥-٤٦]، فدل على أن الاستشفاع في الدنيا دعاء، وهذا الدعاء قد يقبل وقد يرد، حتى من الأنبياء، وهم يسمعون من طلب منهم أن يدعو، ويمكنهم أن يجيبوه؛ لأن الدار دار تكليم، وهذا مأذون به شرعًا.

أما سؤال الحي الدعاء، فقد ذكر هنا رحمه الله: أنه يجوز مطلقًا، أو أنه لا بأس به، وهذا فيه تفصيل عند العلماء:

فمن أهل العلم من قال بجوازه مطلقًا، كهذا القول.

ومنهم من قال: إنه يكره إلا في حال أن الطالب للدعاء يرجو انتفاعه، وانتفاع الداعي أيضًا فيكون قد جمع ما بين حاجته والإحسان إلى أخيه؛ لأن من سأل لأخيه في ظهر الغيب فإنَّ الملك يقول: «**وَلَكَ بِمِثْلِهِ**»(١).

فإذا أراد من طلب الدعاء من أحد المؤمنين أن ينتفع هو بدعائه، وأيضًا أن ينتفع الداعي بدعائه له في أن يقول الملك للداعي«**وَلَكَ بِمِثْلِهِ**»، فيقولون هذا لا بأس به؛ لأن الطالب للدعاء جمع ما بين السؤال لنفسه، والإحسان لغيره، وهذا ليس فيه محض طلب السؤال «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ**»(٢)، هذا فيه إحسان إلى الغير، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٣٣)، عَنْ صَفْوَانَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَفْوَانَ، وَكَانَتْ تَحْتَهُ الدَّرْدَاءُ، قَالَ: «قَدِمْتُ الشَّامَ، فَأَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فِي مَنْزِلِهِ، فَلَمْ أَجِدْهُ وَوَجَدْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ، فَقَالَتْ: أَتُرِيدُ الْحَجَّ الْعَامَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَادْعُ اللهَ لَنَا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلٍ».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٤/ ٤٨٨)، و)، وهناد في الزهد (١/ ٣٠٤)، وعبد بن حميد=

والحديث الذي رواه أبو داود فأصحاب القول الأول يستدلون به على الجواز، وأصحاب القول الثاني يقولون: النبي ﷺ أراد أن ينتفع عمر رضي الله عنه بهذه الدعوة إذا دعا للنبي ﷺ، والحديث إسناده ضعيف، واستدلوا أيضًا بما رواه مسلم في الصحيح: «**أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَفَدُوا إِلَى عُمَرَ، وَفِيهِمْ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ يَسْخَرُ بِأُوَيْسٍ، فَقَالَ عُمَرُ: هَلْ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنَ الْقَرَنِيِّينَ؟ فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ، لَا يَدَعُ بِالْيَمَنِ غَيْرَ أُمٍّ لَهُ، قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَدَعَا اللهَ فَأَذْهَبَهُ عَنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ الدِّينَارِ أَوِ الدِّرْهَمِ، فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ**»، وفي رواية: «**إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ، وَلَهُ وَالِدَةٌ، وَكَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَمُرُوهُ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ**»[1]، وهذا يعني أن يطلب الدعاء ممن يظن منه أنه مستجاب الدعوة، فحمل هذا على جواز طلب الدعاء ممن يظن أنه مستجاب الدعوة، وظاهر الحديث يدل على الجواز لكن لا يدل على جواز التكرار، وعلى أن يؤتى لهذا كل حين ويقال له: ادع لي، فإنه من استطاع أن يستغفر له فليستغفر له، يعني: مرة واحدة، أما أن يتكرر عليه كلما أراد شيئًا قال: يا فلان، استغفر لي فيتكرر هذا، ليس في الحديث دلالة عليه، وقد كان عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم يكرهون أن يطلب الدعاء منهم ويقولون: أأنبياء نحن؟؛[2]

= في مسنده (ص٢١٤)، والطبراني في الكبير (١١٢٤٣)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦٢٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤/ ٦١٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٤٢).

(٢) انظر: (الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ بعثت بالسيف بين يدي الساعة) لابن رجب رحمه الله (ص٤٦).

لأن كثرة طلب الدعاء من إنسان فيه تنزيل له منزلة الأنبياء؛ لأنهم هم الذين يستشفع بهم ويطلب بدعائهم.

المسألة الثانية: مسألة الاستشفاع بالميت التي ذكرها، وأن هذا شرك، هذا ظاهر وبين كما مر في كتاب التوحيد، وقد ذكر دليل على ذلك، آية سورة فاطر وآية الأحقاف، أما آية سورة فاطر فهي دليل واضح حيث قال: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٣-١٤]، فالآية أولًا دلت على أن هؤلاء من العقلاء، وليس المراد بها الأصنام؛ لأن كلمة الذين في اللغة للعاقل، قال: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] لا يملكون ولو القطمير الذي هو الوصلة ما بين نوى التمر وقمع التمر، ما يملكون هذا القدر، ولا يملكون اللفافة البيضاء التي تكتنف وتحيط بالنواة، فهذا الشيء القليل لا يملكونه، ثم قال مبينًا ضعفهم لله قال: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾ يعني: أنهم لو دعوا فإن الميت لا يسمع هذا الدعاء؛ لأنه إما أن يكون منعمًا فروحه في الجنة، وإما أن يكون معذبًا فروحه في النار.

والبدن يصل إليه من العذاب، أو النعيم بحسب حاله، إذ النعيم والعذاب في البرزخ للأرواح، والأبدان تبع له عكس الحياة الدنيا، قال: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟﴾ أي: لو فرض أنه كان في وقت سماع: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ﴾ فدل على أن من دعا الميت فإنه لن يسمعه، ولو فرض أنه سمعه لكونه في وقت سماع له على حسب ما جاء في بعض الأحاديث، أو على فرض أنه يسمع، وهو لا يسمع، فإنه لا يستجيب؛ لأنه لا يملك شيئًا والله لا يأذن بهذا ثم قال:

﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ والذي يكفر بالشرك هم المكلفون، أما الآلهة التي عبدت من الأحجار والأشجار ونحو ذلك فهي تجمع وتلقى في جهنم، ولا يكون بينها وبين أصحابها حجاب، وقد قال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وقال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَـٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩].

فتقرر أن هذا الفعل شرك، والآية واضحة الدلالة بشيئين:

المسألة الأول: أن هذه الآية في المكلفين: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ ﴿١٤﴾﴾ لكونهم أمواتًا، ودل على كونهم أمواتًا ذكر يوم القيامة، قال: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ وهذا الدليل الأول.

أما المسألة الثانية فقوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ دل على أن من دعا الميت فقد أشرك، ولو قال: إن الميت يسمع الدعاء، فإن سماعه لا يعني دعاءه، فإنه لو سمع الكلام، ولو دعي لما استجاب؛ لأن دعاء الأموات شرك، ثم آية الأحقاف دالة على هذا أيضًا حيث قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَـٰفِرِينَ﴾، وهذه في الإنسان في المكلفين ممن عبد من الأموات، والآية قبلها: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥-٦]؛ لأنهم يحشرون.

فإذًا ثلاث آيات في القرآن تدل على الأموات، آية سورة النحل، وهي قول الله عز وجل: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ

أَحْيَآءٍ ﴿٢١﴾﴾ [النحل: ٢٠-٢١] هذه الآية الأولى، والثانية آية فاطر، ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ والثالثة آية الأحقاف ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥].

فوجه الدلالة من آية الأحقاف قوله: ﴿مَن﴾ وهي للعقلاء، ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾.

الدلالة الثانية: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، وهذا يعني أنه ممن يحشر يوم القيامة، ويكون ذلك اليوم يمكنه فيه أن يستجيب له، فلو ادخر هؤلاء سؤالهم إلى يوم القيامة، وطلبوا شفاعة الأنبياء، وشفاعة الصالحين، فهذا أمر محمود وجائز، لكنهم استعجلوا فحرموا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ قَالَ: نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ.

الثَّانِيَةُ: تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرًا عُرِفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ».

الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى تَفْسِيرِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ».

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ الِاسْتِسْقَاءَ.

٦٥ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرْكِ

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ قَالَ: «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا، فَقَالَ: قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ(١).

وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا خَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا، وَسَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِيهَا اللهُ عز وجل». رَوَاهُ النَّسَائِي بِسَنَدٍ جَيِّدٍ(٢).

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرْكِ). حمايته ﷺ حمى التوحيد عما يشوبه من الأقوال، والأعمال التي يضمحل معها التوحيد، أو ينقص وهذا كثير في السنة الثابتة عنه ﷺ، كقوله: «لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ،

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦).
(٢) أخرجه النسائي (٦/ ٧١).

....

فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ»(١)، وتقدم قوله: «إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ»(٢). ونحو ذلك.

ونهى عن التمادح وشدد القول فيه، كقوله لمن مدح إنسانًا: «وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ...»(٣).

الحديث أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه: أَنَّ رَجُلًا أَثْنَى عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ....»(٤)، وقال: «إِذَا لَقِيتُمُ الْمَدَّاحِينَ فَاحْثُوا فِي وُجُوهِهِمُ التُّرَابَ»(٥)، أخرجه مسلم، والترمذي، وابن ماجه عن المقداد بن الأسود.

وفي هذا الحديث نهى عن أن يقولوا: «أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، ونهاهم أن يقولوا: «وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا، فَقَالَ: قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ».

وكذلك قوله في حديث أنس: «أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا خَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا، ...» إلخ. كره ﷺ أن يواجهوه بالمدح فيفضي بهم إلى الغلو، وأخبر ﷺ أن مواجهة المادح للمدوح بمدحه - ولو بما هو

---

(١) سبق تخريجه (٢/ ٨٨).
(٢) سبق تخريجه (١/ ٥٥١).
(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦٢، ٦٠٦١، ٦١٦٢)، ومسلم (٣٠٠٠) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.
(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٠٥).
(٥) أخرجه مسلم (٣٠٠٢)، والترمذي (٢٣٩٣)، وابن ماجه (٣٧٤٢).

....

فيه - من عمل الشيطان، لما تفضي محبة المدح إليه من تعاظم الممدوح في نفسه، وذلك ينافي كمال التوحيد، فإن العبادة لا تقوم إلا بقطب رحاها الذي لا تدور إلا عليه، وذلك غاية الذل في غاية المحبة، وكمال الذل يقتضي الخضوع والخشية والاستكانة لله تعالى، وأن لا يرى نفسه إلا في مقام الذم لها، والمعاتبة لها في حق ربه، وكذلك الحب لا تحصل غايته إلا إذا كا يحب ما يحبه الله، ويكره ما يكرهه الله من الأقوال والأعمال والإرادات، ومحبة المدح من العبد لنفسه تخالف ما يحبه الله منه، والمادح يغره من نفسه فيكون آثمًا، فمقام العبودية يقتضي كراهة المدح رأسًا، والنهي عنه صيانة لهذا المقام، فمتى أخلص العبد الذل لله، والمحبة له، خلصت أعماله وصحت، ومتى أدخل عليها ما يشوبها من هذه الشوائب دخل على مقام العبودية بالنقص، أو الفساد، وإذا أداه المدح إلى التعاظم في نفسه والإعجاب بها، وقع في أمر عظيم ينافي العبودية الخاصة، كما في الحديث: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعِزَّةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عذَّبتُهُ»(١)، وفي الحديث: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ»(٢)، وهذه الآفات قد تكون محبة المدح سببًا لها، وسلمًا إليها، والعجب يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، وأما المادح فقد يفضي به المدح إلى أن ينزل الممدوح منزلة لا يستحقها، كما يوجد كثيرًا في أشعارهم من الغلو الذي نهى عنه

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٠) من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

....

الرسول ﷺ، وحذر أمته أن يقع منهم، فقد وقع الكثير منه حتى صرحوا فيه بالشرك في الربوبية والإلهية والملك، كما تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك.

والنبي ﷺ لما أكمل الله له مقام العبودية صار يكره أن يمدح صيانة لهذا المقام، وأرشد الأمة إلى ترك ذلك نصحًا لهم، وحماية لمقام التوحيد عن أن يدخله ما يفسده، أو يضعفه من الشرك، ووسائله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩]، ورأو أن فعل ما نهاهم ﷺ عن فعله قربة من أفضل القربات، وحسنه من أعظم الحسنات!

الشرح:

فهذا الباب: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرْكِ**)، ذكره رحمه الله في آخر هذا الكتاب؛ لأن أساس التوحيد مبني على المحافظة على حماه، وسد الطرق الموصلة إلى نقصه، أو إلى إنقاصه بالشرك الأكبر، أو الأصغر، أو الخفي، وحمى التوحيد هو السور المحيط به، الذي يمنع من التعدي عليه، فمن اقتحم الحمى اقتحم على التوحيد، بإنقاصه أو بنقضه، والنبي ﷺ حمى التوحيد، وسد الطرق الموصلة إلى الشرك، واقتحام ذلك الحمى، وذلك كان في اعتقادات القلوب، وفي أعمال الجوارح، وفي الأقوال، أقوال اللسان، وفي الأعمال بعامة، فحمى التوحيد الذي حماه ﷺ كان بسد الطرق الموصلة إلى الشرك في

الاعتقادات، أو في العمل بالأركان، أو في الأقوال، أو في الأفعال، وما سبق في هذا الكتاب من أنواع الأقوال المذمومة الشركية، أو من الأفعال المذمومة الشركية، أو من الاعتقادات الشركية، كل هذه يجب سد الطريق الموصل إليها، وحماية حمى التوحيد في ذلك، وظهر لك أن مناسبة هذا الباب في إيراده في كتاب التوحيد بينة، فإن التوحيد لا يستقيم إلا بحماية حماه، ولا يستقيم إلا بسد الطرق الموصلة إلى الشرك، فمن رام توحيدًا باقتحام حماه بعدم سد الطرق الموصلة إلى الشرك فإنه لا يثبت، ولا يحصل، فلهذا أعظم القواعد فائدة هي قاعدة سد الذرائع في أبواب التوحيد، فكل باب وكل طريق يوصل إلى نقصان التوحيد أو القدح فيه، فإنه يجب وصده، ويجب النهي عنه، وما مثل به من ذكر الحديثين هنا كالمثال السابق، وليس للحصر، بل نبه بشيء ربما كان هينًا عند الناس، فدل على أن ما هو أعظم وأوجب للسد، وأوجب أن يكون الحمى محميًا عن أن يقتحم، ففي الألفاظ التي قيلت له ﷺ هو أهل لها فهو ﷺ سيدنا، وهو أفضلنا فضلًا، وأطولنا قولًا ﷺ، وهو سيد ولد آدم، وسيد الناس أجمعين، لكن لما خوطب بذلك ﷺ كان في هذا تقريرا للمدح في حقه بما يشعر بفتح طريق الغلو، فسده ﷺ، فدلنا هذا على وجوب سد ما هو أعلى، وما هو موصل إلى ما هو أغلظ، فإن هذه الكلمة التي أمر النبي ﷺ أولئك بتركها هو لها مستحق، فهو سيد ولد آدم، وهو أفضلهم فضلًا، وأعظمهم طولًا، أي: إنعامًا، ولكن لما كان هذا يفضي إلي الغلو فإنه نهاهم عنه، وعد ذلك من الشيطان، حيث قال في اللفظ، الثاني: «وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ»؛ لأن الشيطان يأتي العباد أولًا من الباب الذي يكون حقًا ليوقعهم فيما هو باطل، كما قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۚ﴾ [النور: ٢١]؛ لهذا نبه الشيخ رحمه الله بإنكاره ﷺ لهذه المقالة إلى أن ما هو أعظم منها من

الأقوال، أو الأفعال، أو اعتقادات القلوب يجب سد طريقه على أهل العلم، وعلى المتكلم، وعلى الداعي، وعلى ولي الأمر، أعظم من هذا الأمر، الذي هو مستحق له ﷺ، فكيف إذا كان اللفظ باطلًا، كيف إذا كان الكلام وسيلة إلى الشرك في نفسه، وباطل في نفسه، كيف إذا كان العمل شركًا أصغر، ويؤدي إلى الشرك الأكبر، كيف إذا كان وسيلة من الأعمال التي تؤدي إلى تعظيم الموتى، كبناء القباب على القبور، وإقامة السروج عليها، وسترها وأشباه ذلك،فهذه كلها يجب أن توصد، فإذا هذا الباب باب عظيم، وكان قريبًا من الخاتمة؛ لأن ما قبله من أبواب التوحيد يحتاج إلى أن يحمى، ومعرفة ضده، فإن المرء إذا تساهل في حمى التوحيد أقتحم عليه سواء في نفسه، أو في غيره، ومثل هنا بما كان في حق النبي ﷺ فيجب معه أن لا يتساهل المرء مع من ينقص توحيده، أو مع من يقول كلامًا يؤدي إلى الغلو، أو إلى ما هو باطل، **ظهر بهذا مناسبة هذا الحديث لهذا الباب، لكتاب التوحيد، وللأبواب قبله.**

فهو جامع لما سبق ودال على عظم شأن حماية حمى التوحيد، الحديثان دلاَّ على أن المدح مذموم في الوجه، والمدح ولو كان حقًا في نفسه ولكن قد يكون معه من الطريقة الكلامية، واللفظية، أو الفعلية ما يدل على تعظيم الممدوح، ومعلوم أن قدم العبودية لا يستقيم ويقوى إلا مع الذل الكامل لله، ومع الحب الكامل له عز وجل ، فبهذا يحصل كمال العبودية، والنبي ﷺ هو الكامل في عبادته لربه، ومدحه بذلك المدح قد يفضي في نظرهم إلى ما فيه تعظيم للنبي ﷺ، فوق مقام العبودية **ولهذا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِيهَا اللهُ عز وجل »**، العبد المؤمن يجب عليه أن يحفظ إيمانه ويحفظ عبوديته، ويسد الطرق التي تؤدي إلى إنقاص توحيده، أو القدح فيه، أو إنقاص

إيمانه، أو القدح فيه؛ ولهذا أمرهم ﷺ بترك تلك الألفاظ، مع أنها حق في نفسها بحقه ﷺ، وفيه الأدب في لفظ السيد، ويأتي الكلام عليه، وفيها فوائد كثيرة.

ما الفرق بين هذا الباب، وباب حماية النبي ﷺ جناب التوحيد؟

الجواب: هي متشابهة لكن الحمى دائر بالمحمي، والجناب داخل فيه، فذاك ناسب أن يكون في أثناء الكتاب؛ لأن جانب الشيء، وجناب الشيء منه، وذاك وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى الغلو، وهذا حماية لجناب التوحيد في نفسه، وهذا حماية لجميع أجزائه وأنواعه، لهذا ذكر لفظًا قوليًا هو حق في نفسه، ذكر هذا اللفظ الذي أنكره النبي ﷺ، وهو له ﷺ حق بخلاف عيادة القبور، أو جعل العيادة عيدًا يدور بدور الزمان، فإن هذا في نفسه باطل، وهذا في نفسه حق، فدل على أن الوسيلة إلى الباطل قد تكون بشيء مباح في أصله، لكن يحرم لجره لذلك، فالفرق بينهما أن هذا محيط بجميع أجزاء التوحيد، ومثل بهذا للدلالة على الأكبر بالأصغر، وذاك من جهة الأفعال التي جنسها وقع فيه الغلو، وهو جعل القبور عيدًا تزار.

....

ش: وأما تسمية العبد بالسيد فاختلف العلماء في ذلك.

قال العلامة ابن القيم في بدائع الفوائد: اختلف الناس في جواز إطلاق السيد على البشر، فمنعه قوم، ونقل عن مالك، واحتجوا بقول النبي ﷺ لما قيل له: «أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»(١) وجوزه قوم، واحتجوا بقول النبي ﷺ للأنصار: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»(٢)، وهذا أصح من الحديث الأول.

قال هؤلاء: السيد أحد ما يضاف إليه، فلا يقال للتميمي سيد كندة، ولا يقال: الملك سيد البشر، قال: وعلى هذا فلا يجوز أن يطلق على الله هذا الاسم، وفي هذا نظر، فإن السيد إذا أطلق عليه تعالى فهو في منزلة المالك، والمولى والرب، لا بمعنى الذي يطلق على المخلوق. انتهى(٣).

قلت: فقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في معنى قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. أي: «سَيِّدًا وَإِلَهًا»(٤)، وقال في قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ أنه السيد الذي كمل في جميع أنواع السؤدد(٥).

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٦٥).
(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
(٣) انظر: بدائع الفوائد (٣/ ٧٢٩، ٧٣٠).
(٤) ذكره البغوي في تفسيره (٢/ ١٧٨).
(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٣٠/ ٣٤٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٤٧٤)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٣٨٣).

....

وقال أبو وائل: هو السيد الذي انتهى سؤدده[1].

وأما استدلالهم بقول النبي ﷺ للأنصار: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»، فالظاهر أن النبي ﷺ لم يواجه سعدًا به، فيكون في هذا المقام تفصيل والله أعلم.

الشرح:

هذا بحث إطلاق السيد على البشر، وهل يجوز، والنبي ﷺ قال: «السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، ولفظ السيد اسم كغيره من الأسماء الذي هو في كماله للحق، وفي غير كماله للبشر، أي: أن البشر قد يكون له سيادة تناسه، كما أنه يكون له ربوبية تناسبه، فالسيد في اللغة هو الذي ملك شيئًا، ويتصرف فيه، فيقول: ملك من الملك ينفذ أمره فيهم، أو ينفذ نهيه فيهم، أو من الملك ينفذ تصرفه فيما يملك، فهذا هو السيد، ومعلوم أن البشر له سيادة تناسه، كما أن البشر له ربوبية تناسبه، فقد يكون ربًا على بيته، أو ربًا على إبله، أو نحو ذلك، فما كان من هذه الأسماء فيجوز إطلاقها على البشر لما يناسب البشر من المعنى، كما يطلق على البشر الملك، وأشباه ذلك، والنبي ﷺ أنكر مع أنهم أضافوا حيث قالوا له: «يَا سَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا»، أنكر لأنهم واجهوه به ﷺ، **لهذا قال الشارح في آخر الكلام فيكون في المقام تفصيل، وهذا هو الصواب، وهذا التفصيل أنه يجوز إطلاق لفظ السيد في الأقوال التالية:**

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا - كتاب تفسير القرآن، باب قوله: (الله الصمد)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٠٠).

القول الأول: أن يكون مضافًا إلى من يكون سيدًا عليهم، فيقال: سيد القبيلة الفلانية، سيد الخزرج، سيد الأوس، سيد قريش، سيد كنده، سيد تميم، إلى آخره، أو فخذ من هذه القبائل، وعلى هذا يحمل قوله ﷺ: **«قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»**.

القول الثاني: أن يكون في إطلاق لفظ السيد ملاحظة العلمية دون الوصف، فيطلق على الأشراف أنهم سادة، وفلان السيد على اعتبار مكانته، لا على اعتبار الصفة أنه ينفذ أمره فيه، فكل منتسب للبيت النبوي لآل البيت يقال له السيد، والعلماء يستعملونها على اعتبار أنه لقب لا صفة.

القول الثالث: أن يكون في استعمال لفظ سيد فيه وصف بلا مواجهة، فيجوز أن يقال في ذلك: أنه يطلق على فلان أنه السيد في غيبته، أو يطلق عليه أنه سيد آل فلان في غيبته، وإذا كان في مواجهته بذلك، فإذا كان يريد ما يناسبه فالأفضل أن يترك، وإن قال له ذلك مع أمن المفسدة فإنه جائز، والمقصود من هذا، أن ما يختص به الله من إطلاق لفظ السيد، وما كان في تمام المعنى كما فسر الصحابة رضي الله عنهم الصمد بأنه السيد الذي كمل في أنواع السؤدد، والذي كمل في أنواع السؤدد هو الله، وأما البشر فلا يمكن أن يكملوا، وإنما يكن لهم ما يختصون به مثل سائر الصفات، الملك الذي كمل في مِلكه، ومُلكه هو الله، وأما البشر فيكون ملكه خاصًا، وكذلك السميع، البصير، والرؤوف، والرحيم، والحي، والموجود وأشباه ذلك، مما يطلق على الله، ويطلق على البشر، فإنه للبشر منه ما يناسبه، والسيد أيضًا الذي يختص بالله هو ما يكون في إطلاق هذه الكلمة على وجه إرادة المعنى والصفة فيها، فخرج بالأول بالمعنى الأول من لم يكمل، وخرج بالثاني الأعلام فيقال: فلان سيد القوم؛ لأنه ما كملت له أنواع السؤدد.

والثاني الأعلام مثل الأشراف الذي ذكرنا وغيرهم، فلا بأس؛ لأنه ما قصدت به الصفة، وإنما يقصد اللقب المجرد للنسل.

هذا الباب كالجامع لما يجب من سد الذرائع الموصلة للشرك، وهذا واجب على المسلم أنْ يسد كل طريق، أو سبيل يجعل نفسه تتعاظم من نفسه لنفسه، أو من الخلق له يجب عليه أن يسده؛ لأن أعظم مقامات الشرف لك أن يعلم الله سبحانه وتعالى منك أنك متذلل خاضع بين يديه، وأنك خائف وَجِلٌ تدعوه راغبًا راهبًا، هذه صفة الخُلَّص من عباد الله سبحانه وتعالى الذين وعدهم الله سبحانه وتعالى بالخيرات قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

والخشوع نوعان:

النوع الأول: خشوع في القلب.

النوع الثاني: خشوع في الجوارح.

وخشوع القلب بالتطامن، والذل، والخضوع بين يدي الله، وخشوع الجوارح بسكونها، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَحْذِيرُ النَّاسِ مِنَ الْغُلُوِّ.

الثَّانِيَةُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: أَنْتَ سَيِّدُنَا.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ» مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الْحَقَّ.

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي».

٦٦ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآية.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا اللَّهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلبُخَارِي: «يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ». أَخْرَجَاهُ(١).

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤٥١، ٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٤٦، ٤٤٧).

....

﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]. **أي: من الأحاديث والآثار في معنى هذه الآية الكريمة.**

قال العماد ابن كثير رحمه الله: يَقُولُ تَعالى: وَما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ أي: ما قَدَّرَ الْمُشْرِكُونَ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ حِينَ عَبَدُوا مَعَهُ غَيْرَهُ، وَهُوَ الْعَظِيمُ الَّذِي لَا أَعْظَمَ مِنْهُ، الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ الْمَالِكُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَحْتَ قَهْرِهِ وَقُدْرَتِهِ، قَالَ مُجَاهِدٌ: «نَزَلَتْ فِي قُرَيْشٍ».

وَقَالَ السُّدِّيُّ: «مَا عَظَّمُوهُ حَقَ عَظَمَتِهِ»(١).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: «لَوْ قَدَّرُوهُ حَقَّ قَدْرِهِ مَا كَذَّبُوهُ»(٢).

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «وَما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ هُمُ الْكُفَّارُ الذين لم يؤمنوا بقدرة الله عَلَيْهِمْ».

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَالطَّرِيقُ فِيهَا وَفِي أَمْثَالِهَا مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَهُوَ إِمْرَارُهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَحْرِيفٍ.

وذكر حديث ابن مسعود كما ذكره المصنف رحمه الله في هذا الباب قال: وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ صَحِيحِهِ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ سُنَنَيْهِمَا، كُلُّهُمْ مِنْ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٤/ ٢٥) عن السدي، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٣٤١) عن السدي عن أبي مالك.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٣٤١) عن محمد بن كعب قال: (وما علموا كيف هو حيث كذبوه).

....

حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِنَحْوِهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، أَبَلَغَكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحْمِلُ الْخَلَائِقَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالسَّمَاوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالثَّرَى عَلَى أُصْبُعٍ؟ فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ الآية»(١).

وَهَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ - مِنْ طُرُقٍ- عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَسَنٍ الْأَشْقَرُ، حَدَّثَنَا أَبُو كُدَيْنَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَالَ: كَيْفَ تَقُولُ يَا أَبَا الْقَاسِمِ يَوْمَ يَجْعَلُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - السَّمَاءَ عَلَى ذِهْ وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْأَرْضَ عَلَى ذِهْ، وَالْمَاءَ عَلَى ذِهْ، وَالْجِبَالَ عَلَى ذِهْ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى ذِهْ، كُلُّ ذَلِكَ يُشِيرُ بِإِصْبَعِهِ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾»(٢).

كَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي التَّفْسِيرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ،

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٦٩).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٢٩)، والترمذي (٣٢٤٠).

....

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْت، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي كُدَيْنَةَ يَحْيَى بْنُ الْمُهَلَّبِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى مُسْلِمُ بْنُ صُبَيْحٍ، بِهِ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنِ ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَقْبِضُ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟». تَفَرَّدَ بِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ-: حَدَّثَنَا مُقَدَّم بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَمِّي الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَقْبِضُ يَوْمَ القِيَامَةِ الأَرْضِينَ، وَتَكُونُ السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ». تَفَرَّدَ بِهِ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ[1].

وَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى بِلَفْظٍ آخَرَ أَبْسَطَ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ وَأَطْوَلَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنِ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١٢، ٧٤١٣) من الطريق المذكور موصولًا ومعلقًا.
وأخرجه البخاري (٦٥١٩، ٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧) من طريق ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا.

....

ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ هَكَذَا بِيَدِهِ، وَيُحَرِّكُهَا، يُقْبِلُ بِهَا وَيُدْبِرُ: يُمَجِّدُ الرَّبُّ نَفْسَهُ: أَنَا الْجَبَّارُ، أَنَا الْمُتَكَبِّرُ، أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْعَزِيزُ، أَنَا الْكَرِيمُ، فَرَجَفَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ الْمِنْبَرُ حَتَّى قُلْنَا: لَيَخِرَّنَّ بِهِ». ا.هـ. (١) (٢).

الشرح:

هذا الباب: (بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]) ختم به الإمام رحمه الله هذا الكتاب العظيم؛ لأن الربوبية مستلزمة لتوحيد الألهية، وكل من قدح في ربوبية الله، أو في كمالها قدح في توحد الله في الإلهية، إنما ذلك راجع إلى عدم قدره لله حق قدره، فمن علم صفات الله - تبارك وتعالى -، وأنه سبحانه وتعالى هو العظيم الجليل الجبار المتكبر سبحانه وتعالى، لم يعدل به مخلوقًا، والذين كفروا كانوا يعدلون أوثانهم وأصنامهم بالله، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، والذين كفروا عدلوا، أي: ساووا المخلوقات بالله سبحانه وتعالى؛ وهذا؛ لأنهم ما قدروا الله حق قدره، ولو عظموه حق تعظيمه معنى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ

(١) أخرجه أحمد (٩/ ٣٠٤).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ١١٣-١١٥).

قَدْرِهِۦ﴾ يعني: ما عظموه حق تعظيمه، ولم يجعلوا له من الصفة والعظمة ما يستحقها ﷻ، بل جعلوا المخلوق يساويه، فاتخذوا الأنداد، وجعلوا المخلوقات تساويه في استحقاق العبادة، وفي التوجه إليه، والذي يستحق أن يعبد هو العظيم الأجل الواحد الأحد، الذي هذه صفاته، الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، والسماوات مطويات بيمينه كطي السجل للكتاب، كما جاء في آيات متعددة، وطريق الإيمان العظيم بالله ﷻ، وطريق توحيده ﷻ، في آلهيته عن طريق توحيد الربوبية، فمن عرف صفات الله في الربوبية، وعلم ذلك، وعظم الله ﷻ، ورأى خلق الله في الأرض، العظيم والإنسان لا يشغل منها إلا نقطة فيها، وأن الأرض هذه على عظمها بالنسبة للإنسان صغيرة بالنسبة للسماء الأولى، وصغيرة هي بالنسبة للسماء الثانية، إذا السماوات طباق، وصغيرة بالنسبة التي تليها، وهكذا حتى يأتي الكرسي، وهذه السماوات بالنسبة للكرسي كدراهم ملقاة في ترس، يظهر له عظم هذه المخلوقات، وأن الله محيط بكل شيء، وأن هذه السماوات كلها موضوعة على إصبع، وأن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، والسماوات مطويات بيمينه ﷻ.

فدل على أن هذه المخلوقات بأجمعها متناهية في الدون، وفي الصغر، وفيما تتصف به متناهية عن صفات الله، أي: أنها وضيعة ليس لها من الصفات بالنسبة لصفات الله، وعظمته وجلاله، وهيبته وجبروته، وكبريائه، ليس لها شيء مع عظم هذه المخلوقات بالنسبة للإنسان، فالمكلف ينظر إلى مخلوقات الله، إلى الأرض وإلى السماوات، وأنه صغير بالنسبة لها، وأن خلقه بالنسبة لخلق السماوات والأرض صغير، كما قال ﷻ: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، فإذا نظر إلى ذلك، وأنه لا يملك تصريف شيء في الأرض، ولا تصريف

شيء في السماء، وأن هذه الأرض والسماوات، بالنسبة لعظمة الله صغيرة جدًا، بالنسبة لعظمة الله، وأنه سبحانه محيط بكل شيء إحاطة علم، وقدرة، وذات، وشمول، ﷻ، تبين لك عظم الخالق وعظم صفاته، وأن المخلوق ليس بشيء، فإذا كان كذلك، كان المخلوق ليس له إلا أن يوحد الله في العبادة، وأن يعظمه، وأن يتعرف إلى أسمائه وصفاته، وأن يعلم ذلك، حتى يلين قلبه لذكر الله، ويكون عبدًا حقًا لله ﷻ.

والمشركون بخلاف ذلك، جعلوا المخلوق بمنزلة الخالق، بل ربما فضلوه على الرب، كما قال ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال ﷻ: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

الله العظيم الواحد الأحد المتفرد بصفات الجلال والكمال، فإذا الربوبية بأفرادها، ومعرفة مخلوقات الله، والتفكر في آلاء الله، هذه تقود المؤمن الموحد بل تقود كل ذي عقل إلى الإيقان بأن هذا الإنسان مربوب لا رب، وأنه لا يستحق شيئًا من أنواع العبادة؛ لأنه لم يخلق شيئًا، وأنه ضعيف مسكين محتاج فقير، يستغني بالله، وليس له من صفات الكمال المطلقة شيء، بل إنما له شيء يسير يناسب ذاته الحقيرة، فأين صفة الإنسان من صفة الرب؟، والرب - ﷻ - الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، وأنها والسماوات السبع كخردلة في كف الرحمن، كخردلة في يد أحدكم، وهذا يدلك على عظم الرب، وأن الإنسان يتناهى في الذل، يتناهى في الصغر، يتناهى في الحقارة بالنسبة للرب، لا في ذاته، ولا في صفاته، وأنه إنما يشرف بعبادته لله وحده، فطريق توحيد الله في إلهيته هو توحيد الربوبية؛ ولهذا ذكرنا أن توحيد الربوبية يلزم منه توحيد الإلهية، وأن توحيد الألهية يتضمن توحيد الربوبية؛ لأن من وحد الله في العبادة وحده

دون ما سواه، ولم يعبد إلا إياه، فإنه قد وحده في ربوبيته وعلم عظمته، فمن وحد الله في الربوبية يلزم من ذلك أن يوحده في الإلهية، وأن لا يعدل به أحدًا من خلقه، لهذا في القرآن كثيرًا ما يحتج على المشركين بإقرارهم لتوحيد الربوبية على إنكارهم توحيد الألهية، على إنكارهم عبادة الرب وحده دون ما سواه، فهذا الباب معقود لهذا الغرض، وأن الذي يعبد مع الله غيره يجب عليه أن يتفكر في صفة المخلوق، وصفة الخالق، فإذا تعرف إلى الله ﷻ وعلم صفاته فيفهم أن المخلوق لا يستحق شيئًا من أنواع العبادة، فأين صفاته من صفات الرب لكن أكثرهم لا يعقلون؛ لهذا ذهب جمع من أهل العلم منهم ابن جرير الطبري في كتابه: (التفصيل) وغيره، أن الدلائل الآفاقية، ودلائل الأنفس أي: السماوات، والأرض، والنفس، والإنسان، كافية في الدلالة على وجوب توحيد الله في العبادة، فمن له عقل وتأمل ذلك، أداه إلى أن العبادة الحقة لله وحده دونما سواه، فإشراك المشرك إنما هو بالإعراض، هكذا رأى طائفة من أهل العلم، وهذا ظاهر من جهة الاستدلال، وإن لم يكن ظاهرًا من جهة العذر والإعذار.

وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ، ثُمَّ يَطْوِي الْأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟»(١).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ فِي يَدِ اللَّهِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»(٢).

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: فَحَدَّثني أَبِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةٍ أُلْقِيَتْ فِي تُرْسٍ»(٣).

قَالَ: وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا الْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ إِلَّا كَحَلَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ أُلْقِيَتْ بَيْنَ ظَهْرَيْ فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ»(٤).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ وَسَمَاءٍ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٣) معلقًا، ومسلم (٢٧٨٨) موصولًا مرفوعًا من طريق عمر بن حمزة، عن سالم، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه البخاري (٧٤١٢) مرفوعًا مختصرًا من طريق عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٤/ ٢٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٢٥٦).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٧)، والذهبي في العلو (ص١١٧).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٣٦).

السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ»[١]. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَوَاهُ بِنَحْوِهِ الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَهُ الحَافِظُ الذَّهَبِي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى-. قَالَ: وَلَهُ طُرُقٌ[٢].

وَعَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَمِنْ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَكِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْعَرْشِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَاللهُ تَعَالى فَوْقَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاودَ وَغَيْرُهُ[٣].

ش: قوله: (وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ. . - الحديث). كذا في رواية مسلم.

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٩٨٧)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ١٠٤٧)، والتوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨٨٥)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٦)، والديلمي في الفردوس (٤/ ٧٨)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص١٠٥).

(٢) انظر: العلو للذهبي (ص٤٥، ٤٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣)، وأحمد (١/ ٢٠٦).

....

قال الحميدي[١]: وهي أتم[٢]، وهي عند مسلم من حديث سالم عن أبيه.

وأخرجه البخاري من حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إِنَّ اللهَ يَقْبِضُ يَوْمَ القِيَامَةِ الأَرْضِينَ، وَتَكُونُ السَّمَاءُ بِيَمِينِهِ».

وأخرجه مسلم من حديث عبيد الله بن مقسم[٣].

قلت: وهذه الأحاديث وما في معناها تدل على عظمة الله، وعظيم قدرته، وعظم مخلوقاته، وقد تعرف - سبحانه وتعالى - إلى عباده بصفاته، وعجائب مخلوقاته، وكلها تعرف وتدل على كماله، وأنه هو المعبود لا شريك له في ربوبيته وإلهيته، وتدل على إثبات الصفات له على ما يليق بجلال الله وعظمته، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، وهذا هو الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وعليه سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم بإحسان، واقتفى أثرهم على الإسلام والإيمان.

وتأمل ما في هذه الأحاديث الصحيحة من تعظيم النبي ﷺ ربه بذكر صفات كماله على ما يليق بعظمته، وجلاله، وتصديقه اليهود فيما أخبروا به عن الله من الصفات التي تدل على عظمته.

---

(١) هو أبو عبد الله الحميدي محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد، الحافظ العلامة، مؤلف الجمع بين الصحيحين، توفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، صحب ابن حزم، وابن عبدالبر، ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق، وكان ظاهري المذهب. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١٢٠)، وطبقات الحفاظ (ص٤٤٦).

(٢) انظر: الجمع بين الصحيحين (٢/ ١٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨١٢، ٧٤١٣) من الطريق المذكور موصولًا ومعلقًا.
وأخرجه البخاري (٦٥١٩، ٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧) من طريق ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا.

....

وتأمل ما فيها من إثبات علو الله تعالى على عرشه، ولم يقل النبي ﷺ في شيء منها: إن ظاهرها غير مراد، وإنها تدل على تشبيه صفات الله بصفات خلقه، فلو كان هذا حقًا بلغه أمينه أمته، فإن الله أكمل به الدين، وأتم به النعمة فبلغ البلاغ المبين - صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين -.

وتلقى الصحابة رضي الله عنهم عن نبيهم ﷺ ما وصف به ربه من صفات كماله، ونعوت جلاله، فآمنوا به، وآمنوا بكتاب الله، وما تضمنه من صفات ربهم تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] وكذلك التابعون لهم بإحسان، وتابعوهم، والأئمة من المحدثين، والفقهاء كلهم وصف الله بما وصف به نفسه، ووصفه به رسول الله ﷺ ولم يجحدوا شيئًا من الصفات، ولا قال أحد منهم: إن ظاهرها غير مراد ولا أنه يلزم من إثباتها التشبيه، بل أنكروا على من قال ذلك غاية الإنكار، فصنفوا في رد هذه الشبهات المصنفات الكبار المعروفة الموجودة بأيدي أهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله: **فَهَذَا كِتَابُ اللَّهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا ثُمَّ عَامَّةُ كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ثُمَّ كَلَامُ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ مَمْلُوءٌ بِمَا هُوَ إِمَّا نَصٌّ وَإِمَّا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - هُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى، وَهُوَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَإِنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ مِثْلُ قَوْله تَعَالَى:** ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، **وقوله تعالى:** ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، **وقوله تعالى:** ﴿بَل رَّفَعَهُ

....

ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ۝٤﴾ [المعارج: ٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ [يونس: ٣] الآية، فذكر التوحيدين في هذه الآية. قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]، وقوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ۝٤ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٤-٥]، وقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ۝٥٨ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝٥٩﴾ [الفرقان: ٥٨-٥٩]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٤ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السجدة: ٤-٥]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ

....

أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، **فذكر عموم علمه، وعموم قدرته، وعموم إحاطته وعموم رؤيته، وقوله تعالى:** ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك: ١٦-١٧]، **وقوله تعالى:** ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] **وقوله:** ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، **وقوله تعالى:** ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴿٣٧﴾﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]. **انتهى كلامه** رحمه الله[١].

قلت: وقد ذكر الأئمة - رحمهم الله تعالى - فيما صنفوه في الرد على نفاة الصفات من الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، ونحوهم أقوال الصحابة والتابعين.

فمن ذلك ما رواه الحافظ الذهبي في كتاب «العلو» وغيره بالأسانيد الصحيحة[٢] عن أُمِّ سَلَمَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

قَالَتْ: «الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالإِقْرَارُ بِهِ إِيمَانٌ، وَالْجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ». رواه ابن المنذر واللالكائي، وغيرهما بأسانيد صحاح[٣].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٢)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٤٥).

(٢) أي: غير الذهبي، فالذهبي له كتاب آخر اسمه (الأربعين في صفات رب العالمين) موجود منه جزء، أو جزئين ليس بكامل لكن ما فيه أسانيد، والظاهر أنه هو، ويريد غير الذهبي.

(٣) أخرجه الذهبي في العلو (ص٨١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ٣٩٧)، والمقدسي في الاقتصاد في الاعتقاد (١/ ٨٥).

....

قال: وثبت عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ[1] قَالَ: (سُئِلَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ[2] عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: (الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ وَعَلَى الرَّسُولِ البَلاغُ المُبِينُ، وَعَلَيْنَا التَّصْدِيقُ)[3].

وقال ابن وهب: «كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ مَالِكٌ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلاهُ الرُّحَضَاءُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسه فَقَالَ: الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى كَمَا وصف نَفسه وَلَا يُقَال كَيفَ وَكَيف عَنهُ مَرْفُوع وَأَنت صَاحب بِدعَةأَخْرجُوهُ». رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن وهب، ورواه عن يحيى بن يحيى أيضًا، ولفظه قال: (الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ

---

(١) هو الإمام أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي مولى امرأة من بني هلال ابن عامر، وقيل مولى بني هاشم، وقيل مولى الضحاك، وقيل مولى مسعر بن كدام، الكوفي ثم المكي، مولده سنة سبع ومائة في نصف شعبان، ووفاته سنة ثمان وتسعين ومائة، طلب الحديث وهو غلام، وكان إمامًا عالمًا ثبتًا حجة زاهدًا ورعًا مجمعًا على صحة حديثه وروايته. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٤٩٧)، والأنساب (٥/ ٦٥٧)، والوافي بالوفيات (١٥/ ١٧٥)، ووفيات الأعيان (٢/ ٣٩١).

(٢) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه أبو عثمان المدني عالم المدينة، ويقال له ربيعة الرأي، كان من أئمة الفتوى والفقه، توفي سنة ست وثلاثين ومائة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٣٢٠)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٢٠)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٨٨)، والوافي بالوفيات (١٤/ ٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٨٦)، وشذرات الذهب (١/ ١٩٤).

(٣) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥١)، والذهبي في العلو (ص١٢٩)، وابن قدامة في العلو (ص١١٤).

....

مَعْقُولٍ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلاَّ مُبْتَدِعًا)[(١)].

قال الذهبي: فانظر إليهم كيف أثبتوا الاستواء لله، وأخبروا أنه معلوم لا يحتاج لفظه إلى تفسير، ونفوا عنه الكيفية.

قال البخاري في صحيحه: قال مجاهد: استوى: علا على العرش[(٢)].

وقال إسحاق بن راهويه: سمعت غير واحد من المفسرين يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ أي: ارتفع.

وقال محمد ابن جرير الطبري في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ أي: علا وارتفع[(٣)].

وشواهده في أقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم، فمن ذلك قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ رضي الله عنه[(٤)]:

---

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥١)، والذهبي في العلو (ص١٢٩)، وابن قدامة في العلو (ص١١٤).

(٢) انظر: البخاري (١٣/ ٤٠٣).

(٣) انظر: تفسير ابن جرير (١٦/ ١٣٨).

(٤) قصة عبد الله بن رواحة لما وقع على أَمَته، وأنكرت عليه زوجته، فقالت: إن كنت صادقًا فاقرأ القرآن، فَعَرَّضَ عليها وذكر أبياتًا، فقالت: آمنت بالله وكذبت بصري. رواها الدارمي في الرد على الجهمية (ص٥٦)، والدارقطني في السنن (١/ ١٢٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/ ١١٢، ١١٣) بأسانيد فيها مقال، وقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢/ ٢٩٦): (رويناها من وجوه صحاح). ا.هـ. وتعقبه الذهبي في العلو (ص٤٩) بقوله: (روى من وجوه مرسلة) ا.هـ.
وأوردها عدد من أهل العلم في كتبهم، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٢/ ٣٥٧)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٤)، وابن كثير في البداية والنهاية (١/ ١٢)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٦٤).
وفي سنن الدارقطني أنه قرأ أبياتًا غير ما ذكر المؤلف فقال فيها: =

....

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حقٌّ ... وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الكَافِرِينَ
وَأَنَّ العَرْشَ فَوْقَ المَاءِ طَافٍ ... وَفَوْقَ العَرْشِ رَبُّ العَالَمِينَا
وَتَحْمِلُهُ مَلَائِكَةٌ شِدَادٌ ... مَلَائِكَةُ الإِلَهِ مُسَوَّمِينَا

وروى الدارمي، والحاكم، والبيهقي بأصح إسناد إلى عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، قال: سمعت ابن المبارك يقول: «نَعْرفُ رَبَّنَا بِأَنَّهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا نَقُولُ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ»(١).

قال الدارمي: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: «قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: بِأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى الْعَرْشِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ»(٢).

وقد تقدم قول الْأَوْزَاعِيّ: «كُنَّا والتابعون متوافرون نقُول: إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَوق عَرْشه ونؤمن بِمَا وَردت بِهِ السُّنَة من صِفَاته»(٣).

= أتانا رسول الله يتلو كتابه ... كما لاح مشهور من الفجر ساطع
أتى بالهدى بعد العمى فقلوبنا ... به موقنات أن ما قال واقع
يبيت يجافي جنبه عن فراشه ... إذا استثقلت بالمشركين المضاجع

والله أعلم.

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٤٧ رقم ٦٧).

(٢) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٤٧ رقم ٦٧).

(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥٠)، والذهبي في السير (٧/ ١٢٠، ١٢١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٧٩، ١٨٠) وصححه، وذكره ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٦)، وقال: (أخرجه البيهقي بإسناد جيد).

....

وقال أبو عمر الطلمنكي في كتاب (الأصول): أجمع المسلمون من أهل السنة على أن الله استوى على عرشه بذاته.

وقال في هذا الكتاب أيضًا: أجمع أهل السنة على أن الله تعالى استوى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز، ثم ساق بسنده عن مالك قوله: الله في السماء، وعلمه في كل مكان: ثم قال في هذا الكتاب: أجمع المسلمون من أهل السنة أن معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ونحو ذلك من القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السماوات بذاته مستو على عرشه كيف شاء[١]. وهذا لفظه في كتابه.

وهذا كثير في كلام الصحابة، والتابعين، والأئمة، أثبتوا ما أثبته الله في كتابه على لسان رسوله على الحقيقة على ما يليق بجلال الله، وعظمته، ونفوا عنه مشابهة المخلوقين، ولم يمثلوا، ولم يكيفوا، كما ذكرنا ذلك عنهم في هذا الباب.

وقال الحافظ الذهبي: وأول وقت سمعت مقالة من أنكر أن الله فوق عرشه: هو الجعد بن درهم[٢]، وكذلك أنكر جميع الصفات، وقتله خالد بن عبد الله القسري وقصته مشهورة.

---

(١) انظر: العلو (ص٢٤٦)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٧٦).

(٢) الجعد بن درهم: هو مؤسس مذهب التعطيل وأول من قال: إن الله لم يكلم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا، ويقال له مروان الجعدي؛ لأنه كان مؤدبًا لمروان الحمار آخر خلفاء بني أمية. قتله خالد القسري يوم الأضحى سنة أربع وعشرين ومائة، وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، ونزل فقتله، وكان من أبرز تلاميذه الجهم بن صفوان، وبه عُرف مذهب التعطيل.

انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٣٣)، والبداية والنهاية (٩/ ٣٥٠)، والكامل في التاريخ (٤/ ٤٦٦)، والنونية بشرح ابن عيسى (١/ ٥٠، ٥١).

....

فأخذ هذه المقالة عنه الجهم بن صفوان[1] إمام الجهمية، فأظهرها، واحتج لها بالشبهات، وكان ذلك في آخر عصر التابعين فأنكر مقالته أئمة ذلك العصر مثل: الأوزاعي، وأبي حنيفة، ومالك، والليث بن سعد، والثوري، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، ومن بعدهم من أئمة الهدى.

فقال الأوزاعي - إمام أهل الشام على رأس الخمسين ومائة عند ظهور هذه المقالة -: ما أخبرنا عبد الواسع الأبهري بسنده إلى أبي بكر البيهقي: أنبأنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني محمد بن علي الجوهري - ببغداد - حدثنا إبراهيم بن الهيثم حدثنا محمد بن كثير المصيصي سمعت الأوزاعي يقول: «كُنَّا والتابعون متوافرون نقُول إن الله - عزوجل - فَوق عَرْشه ونؤمن بِمَا وَردت بِهِ السّنة من صِفَاته». أخرجه البيهقي في الصفات، ورواته أئمة ثقات.

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لله أسماء وصفات لا يسع أحدًا ردها ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، ونثبت هذه الصفات، وننفي عنه التشبيه، كما نفى عن نفسه

---

(١) الجهم بن صفوان أبو محرز الراسبي، مولاهم السمرقندي، الضال المبتدع رأس الجهمية هلك في زمان صغار التابعين، وقد زرع شرًا عظيمًا، رأس في التعطيل، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء، وزعم أن القرآن مخلوق، وذهب إلى القول بأن العبد لا قدرة له أصلًا، بل فعله كحركة المرتعش أو كالريشة في مهب الريح، أو بمنزلة حركة أغصان الشجر، فالعبد عندهم مجبور على فعله، وأن الجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى، قتله سَلْم بن أحوز سنة ثمان وعشرين ومائة. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٦)، والفرق بين الفرق (ص١٩٩)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ١٥٩)، والتعريفات للجرجاني (ص١٠٨)، وفتح الباري (١٣/ ٣٤٥)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٥٩٠).

....

فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ا.هـ. من فتح الباري(١).

قوله: عن العباس بن عبد المطلب ساقه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مختصرًا، والذي في سنن أبي داود: عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ: «كُنْتُ فِي الْبَطْحَاءِ فِي عِصَابَةٍ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَرَّتْ بِهِمْ سَحَابَةٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: مَا تُسَمُّونَ هَذِهِ؟ قَالُوا: السَّحَابَ، قَالَ: وَالْمُزْنَ. قَالُوا: وَالْمُزْنَ، قَالَ: وَالْعَنَانَ. قَالُوا: ٱلْعَنَانَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ أُتْقِنِ الْعَنَانَ جَيِّدًا. قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا بُعْدُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ قَالُوا: لَا نَدْرِي، قَالَ: إِنَّ بُعْدَ مَا بَيْنَهُمَا إِمَّا وَاحِدَةٌ أَوِ اثْنَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، ثُمَّ السَّمَاءُ فَوْقَهَا كَذَلِكَ حَتَّى عَدَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، ثُمَّ فَوْقَ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ بَيْنَ أَظْلَافِهِمْ وَرُكَبِهِمْ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ عَلَى ظُهُورِهِمُ الْعَرْشُ مَا بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فَوْقَ ذَلِكَ». وأخرجه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حسن غريب(٢).

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٠٧). وانظر أيضًا: إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص١٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٧٩).

(٢) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (هذا موافق لرواية الخمسمائة سنة رواية الخمسمائة سنة؛ لأن العلماء حملوا الثلاث وسبعين الواردة في هذا الحديث على سير البريد بالخيل، وحملوا خمسمائة سنة على سير الإبل في رحيلها المعتاد، ومعلوم أن البريد يقطع المسافة في سبع مشي الجمال، يعني أن الجمال إذا مشت سبعة أيام، فإن البريد يمشي يوم واحد، ما بين المدينة ومكة، يوم واحد بالنسبة للبريد يعني الراكب على الخيل بيذهب وينقل الرسالة، ويكون في يوم وسبعة أيام بالجمال، فإذا ضرب ثلاث وسبعين في سبعة صار الجميع خمسمائة، يعني خمسمائة تقريبًا).

....

وقال الحافظ الذهبي: رواه أبو داود بإسناد حسن، وروى الترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وفيه: «مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ»[1]. ولا منافاة بينهما؛ لأن تقدير ذلك بخمسمائة عام، هو على سير القافلة مثلًا، ونيف وسبعون سنة على سير البريد؛ لأنه يصح أن يقال: بيننا وبين مصر عشرون يومًا باعتبار سير العادة، وثلاثة أيام باعتبار سير البريد.

وروى شريك بعض هذا الحديث عن سماك فوقفه، هذا آخر كلامه.

قلت: فيه التصريح بأن الله فوق عرشه كما تقدم في الآيات المحكمات، والأحاديث الصحيحة، وفي كلام السلف من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، وهذا الحديث له شواهد في الصحيحين، وغيرهما، ولا عبرة بقول من ضعفه لكثرة شواهده التي يستحيل دفعها، وصرفها عن ظواهرها.

وهذا الحديث كأمثاله يدل على عظمة الله، وكماله، وعظم مخلوقاته، وأنه المتصف بصفات الكمال التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها رسول الله ﷺ، وعلى كمال قدرته، وأنه هو المعبود وحده لا شريك له دون كل ما سواه، وبالله التوفيق، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٩٨).

الشـرح:

كل هذا تفصيل على كلام العلماء في العلو - علو الذات -، ومناسبة ذكر السماوات، وأن بين السماء والسماء كذا، وأن الله فوق عرشه ناسب أن يقرر عقيدة العلو، وعقيدة العلو كما هو معلوم علو الذات، هي الفارق بين أهل السنة، وبين كل أنواع المبتدعة، وقد يتفق المبتدعة مع أهل السنة في مسائل، وقد يقولون بإثبات الصفات على ظاهرها، وهم يعنون شيئًا آخر، لكن إذا جاءت مسألة العلو افترقوا، فعلو الذات أعظم ما ينكره أهل البدع جميعًا، وقولهم: إن الله ليس بعال على عرشه، وليس بمستو عليه، وأنه فوق هذا العالم جميعًا، بل يقولون: إن الله ﷻ عن قولهم في كل مكان، وهذا عقيدة الجميع، إن الله في كل مكان الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، وكل أصناف أهل البدع، ينفون علو الذات ويقولون هو في كل مكان - تعالى الله عن قولهم -، فهذه المسألة من المسائل العظيمة الفارقة، وأدلتها كثيرة، صنف فيها العلماء مصنفات كثيرة، فالشارح رحمه الله يذكر هذه الأدلة، وكلام السلف في ذلك.

إذا تأملت هذه الأحاديث، فإنك إذا نظرت إلى هذه الأرض، ونظرت سعة هذه الأرض، وغرور أهل الأرض في الأرض بهذه الأرض، وبسعتها وبقواهم فيها، نظرت إلى أن الأرض بالنسبة إلى السماء أنها صغيرة، وأن بين الأرض وبين السماء الأولى مسيرة خمسمائة سنة، في مسير الراكب السريع وكذلك بين السماء الأولى والسماء الثانية مسيرة خمسمائة سنة، وهكذا حتى تنتهي السبع سماوات، والأرض بالنسبة للسماوات صغيرة؛ ولهذا مثَّل النبي ﷺ السماوات السبع النبي ﷺ في الكرسي الذي هو فوق ذلك، وهو أكبر بكثير من السماوات بقوله: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي

الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةٍ أُلْقِيَتْ فِي تُرْسٍ»[1].

أي: هذه السماوات صغيرة جدًا بالنسبة إلى الكرسي، بل كدراهم سبعة القيت في ترس، والترس مكتنفها متقوس عليها، فهي صغيرة فيه، وهو واسعها كما قال ﷻ عن الكرسي: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فالأرض التي أنت فيها، وأنت فيها في نقطة صغيرة صغيرة هي بالنسبة إلى السماء هذا وصفها، والأرض والسماوات بالنسبة للكرسي هذا وصفه، والكرسي أيضًا فوقهما، وفوق ذلك العرش - عرش الرحمن ﷻ -، والكرسي بالنسبة إلى العرش كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، فهو متناهي الصغر بالنسبة إلى عرش الرحمن، الذي الرحمن عز وجل مستو عليه، وهو فوقه ﷻ ، ولو تأملوا صفة الرب عز وجل ، وما يجب له من الجلال، وما هو عليه ﷻ من صفات الذات، ومن صفات الفعل، وما هو في ذلك على الكمال الأعظم، فإنَّهم سيحتقرون أنفسهم، وسيعلمون أنه ما ثَمَّ ينجيهم ويشرفهم، إلا أن يكونوا عبيدًا له وحده دون ما سواه، فهل يعبد المخلوق المخلوق؟ الواجب أن يعبد المخلوق الذي هو متصف بهذه الصفات العظيمة، فهو الحقيق بأن يُذلَّ له، وهوالحقيق بأن يطاع، وهوالحقيق بأن يُجلّ، وهو الحقيق بأن يُسأل، وهوالحقيق بأن يبذل كل ما يملكه العبد في سبيل مرضاته عز وجل ، إذ أن هذا مِنْ تقديره حق قدره، ومن تعظيمه حق تعظيمه، فإذا تأمل العبد صفات الربوبية، وصفات الجلال، وصفات الجمال لله عز وجل ، وأنَّ ذات الله عز وجل عظيمة، وأنه عز وجل مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه على هذا العظم، وجد أنه ما ثَمَّ إلا أنه يتوجه إليه بالعبادة، وألا يَعبُد إلا هو، وأن من عبد المخلوق الحقير الوضيع، فإنه قد نازع الله عز وجل في ملكه، ونازع

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٨٥).

الله عَزَّوَجَلَّ في إلهيته، ولهذا يحق أن يكون من أهل النار المخلدين فيها عذابًا دائمًا؛ لأنه توجه إلى هذا المخلوق الضعيف، وترك الرب العلي القادر على كل شيء عَزَّوَجَلَّ.

ثُمَّ إذا تأملت ربك العزيز الحكيم المتصف بصفات الجلال، وهو عَزَّوَجَلَّ فوق عرشه يأمر وينهى في ملكوته الواسع، وأنَّ الأرض كشبه لا شيء في داخل ذلك الملكوت، يفيض رحمته ويفيض نعيمه على من شاء، ويرسل عذابه على من شاء، وينعِّم من شاء، ويصرف البلاء عمن شاء، وهو - سبحانه - ولي النعمة والفضل، فترى أفعال الله عَزَّوَجَلَّ في السماوات، وترى عبودية الملائكة في السماوات متجهة إلى هذا الرب العظيم المستوي على عرشه كما قال ﷺ: **«أَطَّتِ السَّماءُ، وحُقَّ لَهَا أنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوضِعُ أَربَعِ أَصَابعَ إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضعٌ جَبهتَهُ لِلَّهِ سَاجِدًا، وَاللهِ لَوْ تَعلَمُونَ مَا أعلَمُ لَضحِكتُمْ قَليلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثيرًا، وما تَلَذَّذْتُم بِالنِّساءِ عَلَى الفُرُشِ، وَلَخَرَجْتُمْ إِلَى الصُّعُدَاتِ تَجأرُونَ إِلَى اللَّهِ»**[(١)]؛ وهذا لأجل تعظيمهم لأمر الله، فتنظر إلى نفوذ أمر الله في ملكوته الواسع، الذي لا نعلم منه إلا ما حولنا من هذه الأرض، وما هو قريب منها، بل نعلم بعض ذلك، والله عَزَّوَجَلَّ هوالمتصرف، ثم تنظر إلى أن الله عَزَّوَجَلَّ الجليل العظيم المتصف بهذا الملك العظيم، أنه يتوجه إليك أيها العبد الحقير الوضيع، فيأمرك بعبادته، وهي شرف لك لو شعرت، ويأمرك بتقواه، وهو شرف لك لو شعرت، ويأمرك بطاعته، وذاك شرف لك لو شعرت، فإنه إذا علمت حق الله، وعلمت صفات الله وما هو عليه من العلو المطلق في ذاته

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد (٥/ ١٧٣)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٥٤، ٤/ ٦٢٣)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٥٢)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. قال أبو عيسى: (حديث حسن غريب)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه).

وفي صفاته عَزَّوَجَلَّ، وفي نفوذ أمره في هذه السماوات السبع التي هي في الكرسي كدراهم ألقيت في ترس، ثم ما فوق ذلك، والجنة والنار، وما في ذلك، وجدت أنك لا تتمالك إلا أن تخضع له عَزَّوَجَلَّ خضوعًا اختياريًا، وأن تذل له، وتتوجه إلى طاعته، وتتقرب إليه بما يحب، وأنك إذا تلوت كلامه، تلوت كلام من يخاطبك به، ويأمر، وينهى به، فيكون عندك حينئذ التوقير غير التوقير، ويكون التعظيم غير التعظيم؛ ولهذا كان من أسباب رسوخ الإيمان في القلب، وتعظيم الرب عَزَّوَجَلَّ أن يتأمل العبد، ويتفكر في ملكوت السماوات والأرض، كما أمر الله عَزَّوَجَلَّ بذلك حين قال: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وقال عَزَّوَجَلَّ في وصف الخلَّص من عباده في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿١٩٢﴾﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩٢]، إلى آخر دعواتهم، وهم يذكرون الله قيامًا، وقعودًا، وعلى جنوبهم، ويتفكرون، ومع ذلك يسألون النجاة من النار، فهم في ذل وخضوع، لِمَا عرفوا من آثار توحيد الربوبية، ولما عرفوا من آثار توحيد الألوهية في القلب، وفي النفس.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ وَأَمْثَالَهَا بَاقِيَةٌ عِنْدَ الْيَهُودِ الَّذِينَ فِي زَمَنِهِ ﷺ لَمْ يُنْكِرُوهَا وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْحَبْرَ لَمَّا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ صَدَّقَهُ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ.

الرَّابِعَةُ: وُقُوعُ الضَّحِكِ مِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا ذَكَرَ الْحَبْرُ هَذَا الْعِلْمَ الْعَظِيمَ.

الْخَامِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ، وَأَنَّ السَّمَاوَاتِ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى، وَالْأَرَضِينَ فِي الْأُخْرَى.

السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِتَسْمِيَتِهَا الشِّمَالَ.

السَّابِعَةُ: ذِكْرُ الْجَبَّارِينَ وَالْمُتَكَبِّرِينَ عِنْدَ ذَلِكَ.

الثَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: «كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ».

التَّاسِعَةُ: عِظَمُ الْكُرْسِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّمَاوَاتِ.

الْعَاشِرَةُ: عِظَمُ الْعَرْشِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُرْسِيِّ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ غَيْرُ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ.

الرَّابِعَةَ عَشَرَ: كَمْ بَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: كِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسُمَائَةِ عَامٍ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ مَسِيرَةُ خَمْسِمَائَةِ سَنَةٍ.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.



الخاتمة

نفعني الله وإياكم بهذا الكتاب العظيم، فما ذكر واضح من جهة تقرير الصفات، ومنهج السلف في ذلك، وقد بسطنا هذا في شروح متعددة، وفي ختام هذا الكتاب العظيم، نعود نوصي بمراجعته، فإنَّ ختمه لا يعني أنه فهم ما فيه، وتكرار ما في كتب التوحيد، ورسائل أئمة الدعوة يزيدها وضوحًا، ويجعل الموحد، وطالب العلم على صلة مستمرة قوية بما قرروه من أصول التوحيد، والأدلة في ذلك، ووجه الاستدلال، فإنه إذا ترك ذلك تأتي الشبه، ويضعف المرء في هذا المقام الأعظم.

وإذا أكثر من الورود على كتب التوحيد، وخاصة هذا الكتاب، ورسائل أئمة الدعوة خاصة رسائل إمام الدعوة محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فإنَّ في ذلك بيان واستجلاء المسائل ووضوح.

فطالب العلم قد لا يمكنه أن يقرر التوحيد، وأن يدعو الناس إليه، إلا إذا ضبطه ضبطًا عظيمًا، وهذا لا يتهيأ إلا بكثرة مدارسته، ومعرفته، وتداول الأبواب، ومعاني الآيات، والأحاديث فيها، وأوجه الاستدلال والضوابط في ذلك، ومراعاة ما ذكر في الشروح، وما ذكر في كتب أئمة الدعوة «كالدرر السنية»، و«الرسائل النجدية»، وأشباه ذلك؛ لأن فيها ضوابط في التوحيد لا توجد في شروح كتاب التوحيد، فمن المهم على طالب العلم، أن يكثر الصلة بهذه الكتب، فإنها نور القلوب، وإنها نور الطريق، وبإذن الله سبب من أسباب الثبات على الحق في هذا الأمر الجلل العظيم، والاستعاضة عنها بغيرها يجعل المرء في شبهة، أو في ضعف، إما بتقرير التوحيد، أو في فهمه، أو في العمل به، وهذه لا شك كلها مصائب تلو مصائب.

والذي ينبغي على طالب العلم أن يجمع في دراسته لهذا الكتاب، وهو كتاب التوحيد، وفي شروحه بين ثلاثة أشياء:

الأول: مقاصد الإمام رحمه الله في إيراده للأبواب، وللأحاديث في الأبواب أي: وجه الاستدلال من الباب على كتاب التوحيد، وهو ما يسمى بالمناسبة، ووجه الاستدلال بالآيات والأحاديث في الباب، وهو أيضًا يسمى بالمناسبة، فإذا ضبط وجه إدخال الباب في كتاب التوحيد، عرف كيف يقرب هذه المسائل، وكذلك الدليل ووجه الاستدلال؛ لأن المناسبة معناها وجه الاستدلال.

والثاني: أن ينظر في الشروح، والشروح اشتملت على شروح لفظية في الآيات والأحاديث، والتراجم للروايات وأشباه ذلك، واشتملت على بيان لوجه الاستدلال من الآيات والأحاديث، وللمعنى الذي يحتاجه طالب العلم في تقرير مسائل التوحيد، فهو يستنبط منها، ويستخلص من الشروح ما يكون معلقا بالآية معلقًا بالحديث، أي: ما يكون في صميم المعنى؛ لأن الشرح يراد للمقصود ولما هو تبع له، وطالب العلم لا ينصرف عن المقصود إلى التابع، إلا بعد إحكام المقصود.

والثالث: الاهتمام بالضوابط، وضابط الباب، أو بقواعد الكتاب، ومعلوم أن القواعد التي بني عليها كتاب التوحيد، أو مسائل التوحيد محدودة مبثوثة في الكتاب، وفي الشرح مرت معنا، وقررناها، وكذلك ضوابط المسائل في الأبواب، والفرق بين القاعدة والضابط، أن القاعدة هي ما تنطبق عليه، أو تندرج تحتها المسائل في الكتاب كله، والضابط هو ما يختص بالتقعيد في الباب المعين وحده، فتقول مثلًا: من تبرك بشجر، أو حجر، ما حكمه؟

قال في فتح المجيد: وذلك أنه شرك، هل هو شرك أكبر، أو أصغر؟

قد لا تجده في فتح المجيد، فتجده في غيره، مثلًا في التيسير، أو تجده في أجوبة أئمة الدعوة في الفتاوى، فالضوابط في الأبواب متى يكون شركًا، ومتى يكون غير شرك، التفصيل في مقام التفصيل، القاعدة التي يفهم بها الشرك الأكبر، القاعدة التي يفهم بها الشرك الأصغر، قاعدة توحيد الربوبية، وعلاقته بالألوهية، والأسماء والصفات وأشباه ذلك.

التقعيد والضوابط من أهم ما يكون، والتقعيد والضوابط تجدها مبثوثة في الشروح، وفي كلام أئمة أهل العلم، وفتاوى أئمة الدعوة، يذكرون فيها الضابط، هل هذا شرك، أو شرك أكبر، أو أصغر، أو خفي، أو محرم، ووسيلة إلى الشرك؟ فينجلي بما ذكروا ما أطلق في كتاب التوحيد، أو ما أطلق في بعض شروحه.

وشروح هذا الكتاب متقاربة، لكن بعضها ربما زاد على بعض في الضوابط والإيضاح، وأعظمها وأجلها «تيسير العزيز الحميد»؛ لأنه اشتمل على كل المسائل التي يحتاج إليها، وعلى هذه الضوابط أيضًا ووجه الاستدلال، وعلى التقعيد، ففيه تأصيلات عظيمة في كل ذلك.

أيضًا ما ينبغي لطالب هذا العلم أن يهتم به، وألا يستعجل في تصور المسائل؛ لأن الاستعجال في التصور يتبعه استعجال في الحكم، أو غلط في الحكم، فالمهم أن يتصور صورة المسألة على ما هي عليه قبل أن يعرف أنها شرك أكبر، أو أصغر، أو الضابط، فمثلًا يأتي إلى «باب ما جاء في التمائم» ونحو التمائم ما هي؟ ما صورة التميمة التي تميزها عن غيرها؟ يأتي إلى التميمة الشرك، متى تكون شركًا؟ التميمة من القرآن لمَ لم تكن شركًا؟ مع دخولها في العموم، ونحو ذلك، هذا من المهم التصور فيه تصور المسألة قبل الدخول في حكمها، وهذا موجود في الشروح، وفي كلام أهل العلم في بيان تلك المسائل.

أيضًا من المهمات معرفة أن التوحيد والشرك كل منهما يقرر بالإجمال، ويقرر بالتفصيل، ففي كتاب التوحيد قرر وجوب التوحيد إجمالًا ثم فصّل، وقرر النهي عن الشرك، وأنه أقبح ذنب عصي الله به، وفصّل.

كذلك الداعي إلى التوحيد بتقريره، وإيجاب التوحيد، وعبادة الله وحده، أو الناهي عن الشرك الأكبر، والأصغر، يحتاج إلى تقريره من الجهتين، من الجهة الإجمالية، ومن الجهة التفصيلية، فيجمل ثم يفصل، أو يجمل في موضع، ويفصل في موضع، وهذا مهم؛ لأن المخالفين لطريقة أئمة الدعوة قد يقررون مسائل التوحيد إجمالًا، ولا يرضون بتقريرها تفصيليًا، وقد ينهون عن الشرك إجمالًا، ولا ينهون عنه تفصيليًا، وهذا مخالف لطريقة الأنبياء والمرسلين، فإنهم نهوا عن الشرك إجمالًا وتفصيلًا، وأمروا بالتوحيد إجمالًا وتفصيلًا، فنقول مثلًا: في التوحيد بأنه واجب، وأول واجب على العبد، وأن معناه هو إفراد الله بالعبادة، وإخلاص الدين له، ثم تمثل بأنواع العبادات التي تخلص لله، من الخوف، والرجاء، والرغب، والرهب، والصلاة، والزكاة وأنواع العبادات، والدعاء إلى آخره، ثم إذا أتيت تفصل في مسائل التوحيد في مفرداته، فتأتي في الخوف من الله، تتكلم عليه تفصيليًا، وتأتي في الرغب والرهب، وتتكلم عليه باعتباره عبادة مستقلة تفصيليًا، وبالتوكل تتكلم عليه تفصيليًا، وبالاستعاذة بالله، والاستغاثة به تتكلم عليها تفصيليًا، ففي التفصيل تعليق القلوب بالله، بما يكون معه وضوح في المقصود من الدعوة الإجمالية، فدعوة أئمة الدعوة - رحمهم الله - تابعة ومأخوذة من طريقة السلف الصالح التي هي مبنية على سنة المصطفى ﷺ في أن الدعوة إلى التوحيد بالإجمال والتفصيل، والنبي ﷺ أجمل وفصل، والقرآن فيه الإجمال وفيه التفصيل،

كذلك في النهي عن الشرك ينهى عن الشرك ببيان ما هو الشرك، وأنه دعوة غير الله معه، عبادة غير الله، تأليه المخلوق، ومعنى تأليه المخلوق، ثم تقرر ذلك بأدلته ووجه الاستدلال، وتحتاج أيضًا إلى ذكر تفصيلات في الشرك الأكبر، الذبح لغير الله وكيف كان شركًا أكبر، وأدلة ذلك، النذر لغير الله، الدعاء لغير الله، الاستغاثة بغير الله، الاستعاذة بغير الله، وضوابط ذلك وتفصيلاته، والتوكل على غير الله، وأشباه ذلك، فتفصل في كل موطن في أنواع الشرك الأكبر بأدلته، كذلك الشرك الأصغر تفصله بأدلته، وكذلك الشرك الخفي والألفاظ، وما هو نوع شرك أيضًا تفصله بأدلته، وتنتبه إلى أنك إذا فصلت المقصود منه تفصيل الحالة، وأيضًا ذكر الصور التي تدخل تحت الحالة.

والذي ينبغي على طلاب العلم أن يعرفوا أنواع الشركيات؛ لأن معرفة أنواع الشركيات بها يحصل تنبيه الناس عليها، فكما قال حذيفة ﵁: «**كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي**»[1]، وقد كتب بعض أهل العلم للشيخ محمد ابن عبد الوهاب ﵀، فقال له: (اعلم لا علمت مكروهًا أنه كذا)، فقال الإمام ﵀ في جوابه: قولك: اعلم لا علمت مكروهًا هذه الكلمة تضاد التوحيد؛ لأن المرء إذا لم يعلم المكروه معناه لم يعلم الشرك، وإذا لم يعلم الشرك لم يدع إلى التوحيد[2].

وهذا يعني أن نتعلم الأشياء التفصيلية، صور التمائم مثلًا التمائم ما هي؟

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

(٢) انظر: الرسائل الشخصية ضمن مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﵀ - الرسالة الثانية، إلى محمد بن عباد مطوع ثرمداء - (٣/ ١٠).

أنواعها الكثيرة التي فيها حتى ينبه الناس عنها، وإذا حصل شيء أمامك تعرف أن هذه تميمة، ومن قطع تميمة كانت له كعدل رقبة، كذلك أنواع تعظيم غير الله بالألفاظ، وكذلك الألفاظ المنكرة، أنواع الشركيات، الشرك الأكبر، وأشباه ذلك مما بث في هذا الكتاب مما هو واضح ومعروف، لكن معرفة تفاصيل ذلك، وصور الأنواع الشركية، هذه زاد، وقوة لطالب العلم، وبها يستطيع أن يدعو، ويقوى.

فهذه الدعوة إلى ما اشتمل عليه هذا الكتاب هي المقصود الأعظم، وهي زبدة الرسالات الإلهية، وهي الفخار لمن أخذ بها، وعلم ذلك، ودعا إليه، وهي الرفعة لمن أراد الله أن يرفعه، هم درجات عند الله، ولهذا نوصي بفهم هذا الكتاب فهمًا جيدًا وتكراره، وأن لا يعني ختمه، أنه أنهي بل يُعاد مرتين وثلاثًا وأربعًا، كلما ختم أعيد؛ لأنه لا تستطيع أن تفهمه فهمًا جيدًا، وتقرير مسائله إلا بكثرة الترداد عليه، وستجد في كل مرة علمًا لم تجده في المرة التي قبلها، وهذا يتطلب منك إلى صبر، وحسن ظن بالله، وطلب التوفيق، والثبات على هذا الأمر الجلل العظيم، وعدم الالتفات منه إلى غيره، وإنما فضل العلماء وارتفعوا بالدعوة إلى هذا الأمر العظيم الذي هو التوحيد الذي هو حق الله على العبيد.

أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، أن يغفر لإمام هذه الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأن يرفع درجته، وأن يجعله مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، كما أسأله وهو ذو الفضل والمنة والإحسان أن يغفر للشارح الإمام الشيخ سليمان بن عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وللمختصر، والمكمل المهذب، والمجرد، والمتمم، المجدد الثاني الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كفاء ما بذلوا وجاهدوا وعلموا، فثبتوا هذا العلم

في هذه الديار، فانتشر منها إلى غيرها، اللهم اجعلهم مع خيرة خلقك، واحشرهم مع أوليائك يا أكرم الأكرمين، واغفر لهم ذنوبهم، ولا تكلهم لأنفسهم، ولا لأعمالهم، فإن رحمتك أرجى لهم ولنا من أعمالنا، كما أسأله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يحشرنا في زمرة أوليائه، وأن يجعلنا من الدعاة إلى توحيده، وأن يثبتنا على ذلك، نعوذ بالله من الحور بعد الكور، ونعوذ بالله من الضلال بعد الهدى، ونعوذ بالله من الظلمة بعد النور، ونسأله أن يقذف في قلوبنا نورًا، وفي بصائرنا نورًا نبصر بها الأمور، اللهم ثبتنا واغفر لنا واجعلنا للمتقين إمامًا، اللهم واهد ولاة أمورنا، ووفقهم إلى الرشاد، وباعد بينهم وبين سُبل أهل البغي والفساد، اللهم أصلح علماء المسلمين، وأصلح ولاتهم، واجعلهم قائمين بتوحيدك، آمرين بالمعروف، ناهين عن المنكر.

اللهم وفق من في توفيقه صلاح الإسلام والمسلمين، اللهم واهد ضال المسلمين، واغفر لعاصيهم، واهد ضالهم ودلهم على ما تحب وترضى، اللهم واغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، سبحان الله وبحمده، سبحان الله وبحمده، سبحان الله وبحمده، سبحان الله رضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، اللهم وفقنا ولا تكلنا لأنفسنا طرفة عين فإنه لا حول لنا ولا قوة إلا بك.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تم بحمد الله والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مراجع التحقيق

١ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٣ - الاستقامة، شيخ الاسلام ابن تيمية تحقيق د. محمد رشاد سالم. مكتبة السنة، القاهرة ط٢، ١٤٠٩هـ.

٤ - الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المكتبة التجارية، مصر.

٥ - اعتقاد أئمة الحديث، أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق محمد الخميس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦ - الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٧ - الاقتصاد في الاعتقاد، المؤلف: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: ٦٠٠هـ) المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ١.

٨ - اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ.

٩ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة ﷺ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠ - الآداب الشرعية، أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

١١ - الأحاديث المختارة، اسم المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

١٢ - أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق محمد قمحاوي، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.

١٣ - أحكام القرآن، محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الفكر، لبنان.

١٤ - أحكام أهل الذمة، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، تحقيق: يوسف أحمد البكري، وشاكر توفيق العاروري، دار ابن حزم، الدمام، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٥ - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي أبو عبد الله، دار النشر: دار خضر - بيروت - ١٤١٤، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش.

١٦ - الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٧ - الأذكار، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

١٨ - أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق ماهر ياسين الفحل، دار الميمان.

١٩ - الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٠ - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

٢١ - الأغاني، لأبي فرج الأصبهاني، تحقيق علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر، بيروت.

٢٢ - أقسام التوحيد، عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٢٣ - الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

٢٤ - الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ.

٢٥ - الأنساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، اسم المؤلف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، الطبعة: الخامسة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٧ - الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق فوقية حسين محمود، دار الأنصار القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٢٨ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، عبيد الله محمد بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق عثمان عبد الله الأثيوبي، دار الراية للنشر، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٢٩ - إبراز المعاني من حرز الأماني، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ١.

٣٠ - الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ.

٣١ - إتحاف فضلاء البشر في القرءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد الدمياطي، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٢ - إثبات صفة العلو، ابن قدامة المقدسي، تحقيق بدر عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٣ - إثبات عذاب القبر، اسم المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر، دار النشر: دار الفرقان - عمان الأردن - ١٤٠٥، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. شرف محمود القضاة.

٣٤ - الإحكام في أصول الأحكام، اسم المؤلف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار النشر: دار الحديث - القاهرة - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى.

٣٥ - الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، المكتب الإسلامي، طبعة ١٤٠٢هـ، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي.

٣٦ - إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٧ - إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق صلاح الدين مقبول، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٨ - الاستغاثة في الرد على البكري، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: دار الوطن - الرياض - ١٤١٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالله بن محمد السهلي.

٣٩ - الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٤٠ - إعراب القرآن، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت.

٤١ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل - بيروت ١٩٧٣هـ.

٤٢ - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٣ - الإقناع لابن المنذر، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، عدد الأجزاء: ٢.

٤٤ - الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته، الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، إدارة الطبع والترجمة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

٤٥ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٦ - إيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت.

٤٧ - الإيمان، محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٤٨ - إيمان، محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٤٩ - الباعث على إنكار البدع والحوادث، عبدالرحمن بن إسماعيل أبو شامة، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ.

٥٠ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

٥١ - البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تحقيق: د. محمد محمد تامر،دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٥٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٥٣ - بدائع الفوائد،محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، تحقيق: هشام عبدالعزيز عطا، عادل عبدالحميد العدوي، أشرف أحمد الج، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.

٥٤ - بدائع الفوائد،محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، دار عالم الفوائد: إشراف الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٥٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، دار ابن حزم تحقيق ماجد الحموي، الطبعة: الأولى.

٥٦ - البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف - بيروت.

٥٧ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

٥٨ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٥٩ - البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٩١هـ.

٦٠ - بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

٦١ - بيان تلبيس الجهمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

٦٢ - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٦٣ - التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٦٤ - تاريخ ابن غنام المسمى (روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام)، للعلامة الشيخ حسين بن أبي بكر بن غنام، اعتنى به سليمان بن صالح الخراشي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ٢٠١٠م، عدد الأجزاء ٢.

٦٥ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٦٦ - تاريخ الإسلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق عمر تدمري، طبعة ١٤٠٩هـ.

٦٧ - تاريخ الطبري، لأبي جعفر بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٨ - التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

٦٩ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٠ - تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبي القاسم علي بن الحسن إبن هبة الله بن عبدالله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٥م.

٧١ - تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٣٩٣هـ.

٧٢ - التبيان في أقسام القرآن، ابن القيم. دار الفكر، بيروت.

٧٣ - التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٤ - التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المؤلف: علاء الدين، أبو الحسن علي، بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م عدد الأجزاء: ٨.

٧٥ - التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس.

٧٦ - تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لمحمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، الطبعة الحجرية، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٧ - التدمرية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، شركة العبيكان للطباعة والنشر.

٧٨ - تذكرة الحفّاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي، تصحيح تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٧٤هـ.

٧٩ - التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ، عدد الأجزاء: ١.

٨٠ - الترغيب والترهيب، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٨١ - التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٨٢ - تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر بن حجاج المروزي، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨٣ - تغليق التَّعْلِيق على صَحِيح البُخَارِيّ، الْمُؤلف: أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن حجر الْعَسْقَلَانِي (الْمُتَوفَّى: ٨٥٢هـ)، الْمُحَقق: سعيد عبد الرَّحْمَن مُوسَى القزقي، الناشر: الْمكتب الإسلامي، دَار عمار - بيروت، عمان - الْأُرْدُن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥، عدد الْأَجْزَاء: ٥.

٨٤ - تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

٨٥ - تفسير ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.

٨٦ - تفسير ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة،الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م،عدد الأجزاء: ٢٦ مجلد ٢٤ مجلد ومجلدان فهارس.

٨٧ - تفسير البغوي،معالم التنزيل، تحقيق: محمد النمر، وعثمان صميرية، وسليمان الحرش. دار طيبة، الرياض الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.

٨٨ - تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل)، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن البيضاوي، دار الفكر، بيروت.

٨٩ - تفسير الثعالبي: (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، عبد الرحمن بن محمد ابن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٩٠ - تفسير الصنعاني: (تفسير القرآن)، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٩١ - تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠١هـ.

٩٢ - تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٩ هـ.

٩٣ - تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)المحقق: سامي بن محمد سلامةالناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٨.

٩٤ - تفسير القرآن، اسم المؤلف: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار النشر: دار الوطن - الرياض - السعودية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم.

٩٥ - تفسير القرطبي: (الجامع لأحكام القرآن)، طبعة دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

٩٦ - تفسير النسفي، المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد النسفي.

٩٧ - تفسير آيات من القرآن الكريم، محمد بن عبد الوهاب، مطبعة أنصار السنة المحمدية، لاهور، باكستان.

٩٨ - تفسير عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٩٩ - تفسير مجاهد، مجاهد بن جبر المخزومي التابعي أبو الحجاج، تحقيق عبدالرحمن الطاهر محمد السورتي المنشورات العلمية، بيروت.

١٠٠ - التقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٠١ - التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٧هـ.

١٠٢ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

١٠٣ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧هـ.

١٠٤ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني أبو الحسن، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، عبدالله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٩هـ.

١٠٥ - تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١٠٦ - تهذيب الآثار، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٠٧ - تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٠٨ - تهذيب الكمال، يوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

١٠٩ - تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية، مصر.

١١٠ - تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١١١ - التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده لابن منده، تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر فقيهي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ.

١١٢ - التوسل والوسيلة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق زهير شاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة١٣٩٠هـ.

١١٣ - تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبدالوهاب، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

١١٤ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، عالم الكتب - بيروت، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

١١٥ - الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

١١٦ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، دار المعارف، القاهرة.

١١٧ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، دار النشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ. جامع البيان في تأويل القرآن،المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٢٤.

١١٨ - جامع الرسائل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار العطاء - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٢.

١١٩ - الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)،محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٢٠ - الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٢١ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، اسم المؤلف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: السابعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط / إبراهيم باجس.

١٢٢ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكَلِم، للإمام زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية١٤٢٠هـ.

١٢٣ - جامع بيان العلم وفضله، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٢٤ - الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (تفسير القرطبي)، دار الشعب - القاهرة.

١٢٥ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٣، تحقيق: د. محمود الطحان.

١٢٦ - الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.

١٢٧ - جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبدالقادر الأرناؤوط، دار العروبة - الكويت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٢٨ - الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

١٢٩ - جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ.

١٣٠ - جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

١٣١ - جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت.

١٣٢ - الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، عدد الأجزاء: ١.

١٣٣ - الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٣٤ - الجواب المفيد في بيان أقسام التوحيد، محمد بن صالح العثيمين.

١٣٥ - حادي الأرواح لابن القيم، تحقيق: بشير عون، ط مكتبة المؤيد.

١٣٦ - حاشية الروض المربع، عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة الثامنة١٤١٩هـ.

١٣٧ - حاشية السنن لابن القيم، من مختصر السنن، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

١٣٨ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي،تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩ م.

١٣٩ - حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

١٤٠ - الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ.

١٤١ - حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٤٢ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٥هـ.

١٤٣ - الحماسة البصرية، المؤلف: علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ)، المحقق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب - بيروت، عدد الأجزاء: ٢.

١٤٤ - الحماسة المغربية: (مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب)، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

١٤٥ - الحماسة، أبو تمام الطائي حبيب بن أوس الحوراني، دار القلم، بيروت.

١٤٦ - حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحقيقة دعوته، د. سليمان بن عبدالرحمن الحقيل.

١٤٧ - خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.

١٤٨ - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب، بيروت.

١٤٩ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، دار صادر - بيروت.

١٥٠ - خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، طبعة ١٣٩٨هـ.

١٥١ - الدر المنثور، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت ١٩٩٣م.

١٥٢ - درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الكنوز الذهبية، الرياض، طبعة ١٣٩١هـ.

١٥٣ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله المدني، دار المعرفة، بيروت.

١٥٤ - الدرر السنية في الأجوبة النجدية (مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا)، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ.

١٥٥ - الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد جار الحقّ، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.

١٥٦ - دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٣.

١٥٧ - دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: ٢.

١٥٨ - ديوان البوصيري.

١٥٩ - ديوان المعاني، الإمام اللغوي الأديب أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري، دار الجيل، بيروت.

١٦٠ - الرد على البكري، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٦١ - الرد على الجهمية لابن منده، تحقيق علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية، باكستان.

١٦٢ - الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

١٦٣ - الرسائل الشخصية، اسم المؤلف: محمد بن عبد الوهاب، دار النشر: مطابع الرياض - الرياض، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب.

١٦٤ - الرسالة التبوكية (زاد المهاجر إلى ربه)، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: د. محمد جميل غازي، الناشر: مكتبة المدني - جدة، عدد الأجزاء: ١.

١٦٥ - الروح، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٥هـ.

١٦٦ - الرَّوْض الْأنف فِي شرح السِّيرَة النَّبَوِيَّة لِابْنِ هِشَام، الْمُؤلف: أَبُو الْقَاسِم عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن أَحْمد السُّهيْلي (الْمُتَوفَّى: ٥٨١هـ)، الْمُحَقق: عمر عبد السَّلَام السلَامِي، الناشر: دَار إحْيَاء التراث الْعَرَبِيّ، بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، عدد الْأَجْزَاء: ٧.

١٦٧ - الروض المربع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، طبعة ١٣٩٠هـ.

١٦٨ - روضة الطالبين وعمدة المفتين، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م عدد الأجزاء: ١٢.

١٦٩ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة١٤١٢هـ.

١٧٠ - روضة الناظر وجنة المناظر أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. دار الزاحم.

١٧١ - روضة الناظر وجنة المناظر، تأليف: عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبدالعزيز عبدالرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، الطبعة: الثانية ١٣٩٩هـ.

١٧٢ - رياض الصالحين، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤٠٧هـ.

١٧٣ - زاد المسير في علم التفسير، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٤هـ.

١٧٤ - زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت، الطبعة: الرابعة عشر، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

١٧٥ - الزهد، للإمام أحمد بن حنبل الشّيباني، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

١٧٦ - الزهد الكبير، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عمر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٦م.

١٧٧ - الزهد، لعبد الله بن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٨ - الزهد، هناد بن سري الكوفي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٧٩ - الزواجر عن اقتراف الكبائر، ابن حجر الهيثمي، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

١٨٠ - السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

١٨١ - سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني اليمني، تحقيق فواز أحمد زمزلي، إبراهيم محمد الجمل، دار الكتاب العربي.

١٨٢ - السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

١٨٣ - السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني،المكتب الإسلامي، بيروت.

١٨٤ - سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٩ه.

١٨٥ - السنة للخلال - دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض.

١٨٦ - السنة للمروزي.

١٨٧ - السنة، اسم المؤلف: عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

١٨٨ - السنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق: د.عطية الزهراني، دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٨٩ - السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٩٠ - سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر - بيروت.

١٩١ - سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤م.

١٩٢ - سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.

١٩٣ - سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٩٤ - سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ.

١٩٥ - السنن الصغرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٩٦ - السنن الكبرى للنسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٩٧ - سنن أبي بكر الأثرم، المؤلف: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ هَانِئ الإِسْكَافِيُّ الأَثْرَم الطَّائِيُّ وَقِيْلَ: الكَلْبِيّ (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٣٢)]، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ١.

١٩٨ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

١٩٩ - سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٢٠٠ - السنوسية مع شرحها أم البراهين، ضمن مجموعة مهمات المتون. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٩هـ.

٢٠١ - سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: التاسعة ١٤١٣هـ.

٢٠٢ - السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير)، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٦ م.

٢٠٣ - السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٠٤ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٠٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٠٦ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب، اسم المؤلف: عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار النشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، تحقيق: عبد الغني الدقر.

٢٠٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، اسم المؤلف: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، دار النشر: دار الفكر - سوريا - ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٠٨ - شرح الألفية لابن الناظم، طبعة المكتبة العثمانية.

٢٠٩ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ.

٢١٠ - شرح السنّة، للإمام البغوي أبي محمد الحسين بن مسعود الفرَّاء، تحقيق زهيرالشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٢١١ - شرح العقيدة الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٢١٢ - شرح العمدة (في الفقه الحنبلي)، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، تحقيق سعود العطيشان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى١٤١٢هـ.

٢١٣ - شرح القصيدة النونية، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

٢١٤ - شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (المتوفى: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد،الناشر: مكتبة العبيكان،الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ مـ.

٢١٥ - شرح اللمع طبعة الإمام.

٢١٦ - شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٢١٧ - شرح الواسطية، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق سعد الصميل، دار ابن الجوزي، طبعة ١٤١٦هـ.

٢١٨ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، طبعة ١٤٠٢هـ.

٢١٩ - شرح ديوان المتنبي، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: مصطفى السقا/ إبراهيم الأبياري/ عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٢٢٠ - شرح ديوان المتنبي، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ).

٢٢١ - شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد خطي، دار إحياء السنة، أنقرة.

٢٢٢ - الشريعة، اسم المؤلف: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، دار النشر: دار الوطن - الرياض / السعودية - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، الطبعة: الثانية، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي.

٢٢٣ - الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الآجرى، مطابع الأشراف، لاهور.

٢٢٤ - شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ.

٢٢٥ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم، تحقيق محمد بدر الدين الحلبي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٣٩٨هـ.

٢٢٦ - الشكر، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، دار النشر: المكتب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الطبعة: الثالثة، تحقيق: بدر البدر.

٢٢٧ - الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أحمد بن حجر آل بو طامي.

٢٢٨ - الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عبدالله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.

٢٢٩ - الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله. الناشر: مؤسسة الريان، بيروت - لبنان. ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١.

٢٣٠ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلشقندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، تحقيق عبد القادر زكار، وزارة الثقافة، دمشق.

٢٣١ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ: - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ٦.

٢٣٢ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٣٣ - صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٣٤ - صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٣٥ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٣٦ - صفة الجنة، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني أبو نعيم، تحقيق علي رضا عبد الله، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٣٧ - صفة الصفوة، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، دار المعرفة بيروت، طبعة١٣٩٩هـ.

٢٣٨ - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

٢٣٩ - الضّوء اللاَّمع لأهل القرن التّاسع، شمس الدِّين أبو الخير محمد بن عبد الرّحمن السّخاوي القاهري الشّافعي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٤٠ - طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٤١ - طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن عبد الله بن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.

٢٤٢ - طبقات الشّافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، تعليق عبدالعليم خان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٤٣ - الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار صادر - بيروت.

٢٤٤ - طريق الهجرتين وباب السعادتين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٢٤٥ - طلبة الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، دار النفائس - عمان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٤٦ - العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

٢٤٧ - عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: زكريا علي يوسف.

٢٤٨ - العظمة، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٤٩ - عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، طبعة ١٣٨٥هـ.

٢٥٠ - العقيدة الواسطية، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار النشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء - الرياض - ١٤١٢هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد بن عبد العزيز بن مانع.

٢٥١ - عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، لحمود التويجري، دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٥٢ - علماء نجد خلال ثمانية قرون، الشيخ عبد الله البسام.

٢٥٣ - العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، لشمس الدين الذهبي، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٥٤ - عمدة القاري شرح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث، بيروت.

٢٥٥ - عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، المؤلف: أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (المتوفى: ٣٦٤هـ) المحقق: كوثر البرني، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت، عدد الأجزاء: ١.

٢٥٦ - عمل اليوم والليلة، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني، تحقيق فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٥٧ - عنوان المجد في تاريخ نجد، عثمان بشير النجدي، دار الحبيب، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٥٨ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٢٥٩ - العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٢٦٠ - العين والأثر في عقائد أهل الأثر، عبدالباقي المواهبي الحنبلي، تحقيق: عصام رواس قلعجي، دار المأمون للتراث - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٦١ - غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، دار الكتب العلمية.

٢٦٢ - غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق عبدالمعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٦٣ - غريب الحديث، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٦٤ - غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٢٦٥ - غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق، تحقيق د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٦٦ - غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

٢٦٧ - الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، قدَّم له وعرَّف به حسين محمد مخلوف، دارالمعرفة، بيروت، لبنان.

٢٦٨ - فتاوى ورسائل الشيخ محمد ابن إبراهيم، سماحة الشيخ محمد ابن إبراهيم، طبعة المطابع الحكومية بمكة المكرمة.

٢٦٩ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار النشر: دار المعرفة - بيروت.

٢٧٠ - فتح القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر، بيروت.

٢٧١ - الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ.

٢٧٢ - الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٧٧م.

٢٧٣ - الفروع، لشمس الدِّين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، مراجعة عبد الستَّار أحمد فراح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

٢٧٤ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن محمد ابن حزم الظاهري، تحقيق محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ.

٢٧٥ - فضل الصلاة على النبي ﷺ، إسماعيل بن إسحاق الجهضمي القاضي المالكي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ.

٢٧٦ - فضل علم السلف على علم الخلف، للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٢٧٧ - الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي/ السعودية، الطبعة: الثانية ١٤٢١هـ.

٢٧٨ - فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٢٧٩ - قاعدة في المحبة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

٢٨٠ - القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

٢٨١ - القدر وما ورد في ذلك من الآثار، عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، تحقيق د. عبد العزيز عبد الرحمن العثيم، دار السلطان، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٨٢ - القدر، أبو بكر جعفر بن محمد بن المستفاض، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٨٣ - قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٨هـ.

٢٨٤ - القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، علي بن عباس البعلي الحنبلي،تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

٢٨٥ - القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد، عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد.

٢٨٦ - الكافي في فقه الإمام أحمد، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

٢٨٧ - الكامل في التاريخ لابن الأثير، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨٨ - الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨م.

٢٨٩ - الكبائر، شمس الدين الذهبي، دار الندوة الجديدة، بيروت.

٢٩٠ - كتاب الإيمان، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١.

٢٩١ - كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، المتوفى: (٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م عدد الأجزاء: ٢.

٢٩٢ - كتاب القدر، المؤلف: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (المتوفى: ٣٠١هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١.

٢٩٣ - كشاف القناع عن متن الإقناع، اسم المؤلف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢ تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال.

٢٩٤ - كشاف القناع، منصور بن يونس البهوتي، تحقيق هلال مصيلحي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٢هـ.

٢٩٥ - كشف الأستار عن زوائد البزار، المؤلف: نور الدين الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، عدد الأجزاء: ٤.

٢٩٦ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة - بيروت،الطبعة: الرابعة ١٤٠٥هـ.

٢٩٧ - كشف الشبهات للإمام المجدد، محمد ابن عبد الوهاب، بحاشية ابن عثيمين،طبعة دار المعالي.

٢٩٨ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله أبو طاهر القسطنطني، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٣هـ.

٢٩٩ - كلمة الإخلاص وتحقيق معناها، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: زهير الشاويش المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٧هـ.

٣٠٠ - اللآلي البهية في شرح الواسطية، للشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، تحقيق وعناية عادل محمد مرسي رفاعي، دار العاصمة الرياض، الطبعة الأولى١٤٣٠هـ، ٢٠١٠م.
٣٠١ - الدعاء، سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى١٤١٣هـ.
٣٠٢ - لسان العرب، لابن منظور جمال الدِّين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي ثمّ المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
٣٠٣ - لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.
٣٠٤ - لطائف المعارف، للحافظ ابن رجب، توزيع مؤسسة الراجحي الخيرية.
٣٠٥ - اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٠٦ - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، للعلامة محمد بن أحمد السفاريني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، مكتبة أسامة، الرياض.
٣٠٧ - المبتدأ والخبر لعلماء القرن الرابع عشر.
٣٠٨ - المبدع في شرح المقنع، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٤٠٠هـ.
٣٠٩ - المجتبى من السنن، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.
٣١٠ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث/ دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت ١٤٠٧هـ.
٣١١ - مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

٣١٢ - المجموع شرح المهذَّب، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، بهامشه «فتح العزيز شرح الوجيز» لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرّافعي، و«تلخيص الحبير» لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر.

٣١٣ - المجموع شرح المهذب، للنووي. دار الفكر بيروت ١٩٩٧م.

٣١٤ - مجموع فتاوي ومقالات متنوعة،تأليف سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، توزيع رئاسة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض السعودية،الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣١٥ - مجموع مؤلفات ورسائل الإمام محمد بن عبد الوهاب توزيع رئاسة البحوث العلمية والإفتاء. الرياض السعودية.

٣١٦ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي: (تفسير ابن عطية)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٣١٧ - المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي. ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣١٨ - المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٣١٩ - مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: طبعة جديدة ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

٣٢٠ - مختصر اختلاف العلماء، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق د.عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

٣٢١ - مختصر السنن للمنذري، ومعه معالم السنن، شرح سنن أبي داود، للحافظ أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، ومعه تهذيب السنن، لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، وأحمد محمد شاكر، دار المعرفة، طبعة١٤٠٠هـ.

٣٢٢ - مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، دار إحياء الكتب العربية.

٣٢٣ - مختصر العلو، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٣٢٤ - مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن علي الحنبلي البعلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار ابن القيم - الدمام - السعودية، الطبعة: الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٢٥ - المختصر في أصول الفقه لابن اللحام، تحقيق محمد مظهر، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة.

٣٢٦ - مدارج السّالكين بين منازل إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق محمد حامد الفقِّي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

٣٢٧ - المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، طبعة ١٤٠٤هـ.

٣٢٨ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن بدران الدمشقي، صححه وقدّم له وعلّق عليه عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٣٢٩ - مذكرة في أصول الفقه، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١.

٣٣٠ - مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٣١ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٣٢ - المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٣٣٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)،المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي،الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٣٤ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة - مصر.

٣٣٥ - مسند البزار: (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٣٦ - مسند الحميدي،لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية بيروت.

٣٣٧ - مسند الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣٨ - مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٣٩ - مسند الشهاب، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٣٤٠ - مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

٣٤١ - مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد،دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة:الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٤٢ - مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٣٤٣ - مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي البدري ومحمود محمد خليل، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٤٤ - مسند، عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، القاهرة.

٣٤٥ - المسوّدة في أصول الفقه، لآل تيمية، مجد الدين أبو البركات عبد السّلام بن عبد الله بن الخضر، شهاب الدّين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السّلام، شيخ الإسلام تقيّ الدّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، جمعها وبيّضها شهاب الدّين أبو العباس أحمد بن محمد الحرّاني الدّمشقي الحنبلي، حقّق أصوله وفصّله وضبط شكله وعلّق حواشيه محمد محي الدّين، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٤٦ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للإمام أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض الأندلسي المالكي، المعروف بالقاضي عياض، طبع ونشر المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٣٤٧ - مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

٣٤٨ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي،أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.

٣٤٩ - المصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٥٠ - مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٣٥١ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني، مع حاشية الفقيه العلامة حسن الشطي، طبع على نفقة علي بن عبد الله آل ثاني، حاكم قطر، منشورات المكتب الإسلامي.

٣٥٢ - المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة.

٣٥٣ - معالم التنزيل، أبو الحسن محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش، دار طيبة، الرياض، طبعة ١٤٠٩هـ.

٣٥٤ - معالم السنن، للإمام الخطابي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة ببيروت.

٣٥٥ - معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، مطبوعات معهد البحوث العلمية ومركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٣٥٦ - معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٣٥٧ - المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥ هـ.

٣٥٨ - المعجم الصغير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٥٩ - المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٣٦٠ - المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء - الموصل، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٣٦١ - المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبدالقادر/ محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

٣٦٢ - معجم أسماء الأشياء، أحمد بن مصطفى الدمشقي، دار الفضيلة، القاهرة.

٣٦٣ - معجم ما استعجم، عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٣٦٤ - معجم مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت/ لبنان، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ.

٣٦٥ - معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

٣٦٦ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة.

٣٦٧ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شرح الشربيني (محمد الخطيب)، دار الفكر، بيروت.

٣٦٨ - المغني عن حمل الأسفار للعراقي، مكتبة دار طبرية، طبعة١٤١٥هـ.

٣٦٩ - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المؤلف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية. الطبعة الثالثة.

٣٧٠ - المغني لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ.

٣٧١ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧٢ - المفهم لما أشكل على صحيح مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب مستو وزملاؤه، دار ابن كثير بدمشق وبيروت، الطبعة الثانية١٤٢٠هـ.

٣٧٣ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي الأشعري، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثالثة.

٣٧٤ - المقنع، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، مع الشرح الكبير، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد أحمد بن قدامة المقدسي، والإنصاف، لعلاء الدين أبي الحسن على بن سليمان بن أحمد المرداوي. تحقيق الدكتور عبد الله التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى.

٣٧٥ - الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٧٦ - المنتخب من مسند عبدبن حميد، عبدبن حميد بن نصر أبو محمد الكسي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٧٧ - المنتظم لأبي الفرج بن الجوزي، دار صادر، بيروت.

٣٧٨ - المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، أبو عبدالله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محب الدين الخطيب.

٣٧٩ - منهاج الدين في شعب الإيمان للحلبي.

٣٨٠ - منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٨١ - موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - مصر.

٣٨٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٥م.

٣٨٣ - الناسخ والمنسوخ، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبو جعفر، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٨٤ - نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق محمد بن يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، طبعة ١٣٥٧هـ.

٣٨٥ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، أبو العباس أحمد المقري.

٣٨٦ - نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد، اسم المؤلف: أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي.

٣٨٧ - النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٣٨٨ - نور الاقتباس.

٣٨٩ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت.

٣٩٠ - هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٣٩١ - الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ١٤٢٠هـ.

٣٩٢ - الورع، عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق محمد بن حمد الحمود، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٩٣ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة - لبنان.

٣٩٤ - الوفيات، لابن رافع السلامي.

فهرس الموضوعات